الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق/ كلية الشريعة
قسم الحديث النبوي وعلومه



النكارة عند ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال وأثر الحكم بها في الراوي والمروي
دراسة تأصيلية تطبيقية

رسالة مقدمة لإتمام متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالب: معاوية عبد الهادي الددو
بإشراف الدكتور: عدنان علي الخضر

العام الدراسي: (1447هـ/2025م)

إقرار

أنا الموقع أدناه معاوية بن عبد الهادي الددو مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

النكارة عند ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال وأثر الحكم بها في الراوي والمروي دراسة تأصيلية تطبيقية

أقر بأن هذا العمل هو نتاج جهدي الخاص ولم يتم اقتباسه أو نسخه من جهود الباحثين الآخرين، وأتحمل كامل المسؤولية عن أصالة البحث، وأؤكد أنني قمت بالإشارة بوضوح إلى جميع المصادر والمراجع التي استعنت بها وفقاً للمعايير الأكاديمية المتعارف عليها.

اسم الطالب: معاوية عبد الهادي الددو

التوقيع:

التاريخ: 17 / 8 / 2025م

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق/ كلية الشريعة
قسم الحديث النبوي وعلومه

نتيجة الحكم على رسالة الماجستير

إفادة رسالة ماجستير

عنوان الرسالة: النكارة عند ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال وأثر الحكم بها في الراوي والمروي دراسة تأصيلية تطبيقية

إعداد الطالب: معاوية عبد الهادي الددو

تمت مناقشة الرسالة بتاريخ 2025/8/17م. وقام الطالب بتعديل ملحوظات لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	التاريخ والتوقيع
أ . د بديع السيد اللحام	عضوا مناقشا	/ / 2025م
أ . د منى العسه	عضوا مناقشا	/ / 2025م
د عدنان الخضر	مشرفا	/ / 2025م

كلية: الشريعة	التخصص: الحديث النبوي وعلومه	تاريخ الرسالة: 17/ 8 /2025م
قسم: الحديث النبوي وعلومه	الدرجة العلمية: ماجستير	عدد صفحات الرسالة: (594)

مستخلص البحث: النكارة عند ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال وأثر الحكم بها في الراوي والمروي دراسة تأصيلية تطبيقية

الطالب: معاوية عبد الهادي الددو المشرف: الدكتور عدنان علي الخضر

بسم الله الرحمن الرحيم

تتناول هذه الرسالة دراسة مفهوم "النكارة" عند ابن عدي في كتابه "الكامل" وذلك من خلال تحقيق مصطلح النكارة لغة واصطلاحًا، واستعراض ألفاظ ابن عدي في الحكم على الراوي والمروي بالنكارة، مع بيان الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى الحكم بها، إضافة إلى موقف من أحكام العلماء الآخرين وتعقيباته عليها، وتأثير هذه الأحكام على الراوي والمروي. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع تحقيق نصوص الكتاب ومقارنة أقوال ابن عدي بأقوال العلماء السابقين، مستندة إلى المصادر الحديثية والنقدية الأصلية. ويشتمل البحث على أربعة فصول: الفصل التمهيدي الذي يعرف بشخصية ابن عدي، ومصنفاته، وكتاب الكامل وطبعاته وقيمته العلمية. الفصل الأول الذي يعرض لمفهوم النكارة عند ابن عدي وأساليب تعبيره عنها، مع تفصيل أنواع النكارة في الألفاظ والقرائن.الفصل الثاني الذي يوضح أسباب الحكم بالنكارة وفق ابن عدي، مقسمة إلى أسباب تتعلق بالعدالة وأسباب مرتبطة بالضبط، مع عرض القرائن المستخدمة. الفصل الثالث الذي يتناول موقف ابن عدي من أحكام النكارة عند العلماء، ومدى تأثير هذه الأحكام في تصنيفه للراوي والمروي. وتظهر الدراسة أن ابن عدي يعتمد منهجًا دقيقًا في التفريق بين درجات النكارة وتأثيرها، وأنه يجمع بين النقد اللغوي والشرعي، مع تحفّظ على بعض الأحكام المجحفة التي صدرت عن بعض النقاد قبله. وتُبرز الدراسة قيمة كتاب الكامل كمصدر هام في نقد الرجال وتوثيق الأحاديث، ودور ابن عدي كأحد أبرز العلماء الذين أسهموا في تطور علم الحديث ومصطلحاته. وفي الختام، يقدم البحث نتائج متعددة حول معايير الحكم بالنكارة عند ابن عدي، وأثرها في نقد الحديث، مع توصيات بالرجوع إلى هذا المنهج في الدراسات الحديثية المستقبلية، مع مراعاة الدقة والموضوعية في التحليل.

الكلمات المفتاحية: (النكارة) (الحديث المنكر) (منكر الحديث) (أحاديث مناكير) (أثر النكارة) (النكارة المؤثرة وغير المؤثرة)


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أُهدي هذا العمل إلى:

– روح والديَّ اللذين لم يدخرا جهدًا في سبيل تحصيلي العلمي أثناء دراستي في المرحلة الجامعية الأولى، وهي اللبنة الأولى في مسيرتي نحو دراسة الماجستير.

– أساتذتي الذين تعلّمت منهم الكثير، وأحاطوني بنُصحهم، فكان لهم الفضل في تشكيل النواة الأساسية لكتابة هذه الرسالة.

– زوجتي وأولادي لما تحملوه من تعبٍ ومشقّة في تهيئة الجو المناسب لكتابة هذه الرسالة على مدى سنوات.

– أصحابي الذين لم يبخلوا بشحذ الهمّة حينما تفتر، ولا بالدعاء حينما وقفت العقبات حائلًا أمام مواصلة كتابة الرسالة.

شكر وتقدير

أوجه خالص شكري وتقديري إلى:

- **السيد الدكتور عدنان علي الخضر الذي تفضل بالإشراف على رسالتي، وقدم لي التوجيهات التي من شأنها إخراج هذا العمل في صورة جيدة.**

وكما أتوجه بالشكر إلى:

- **رئاسة جامعة دمشق.**
- **عمادة كلية الشريعة.**
- **السادة الأساتذة أعضاء قسم الحديث النبوي وعلومه الذين استفدت من توجيهاتهم أثناء مناقشات السيمينار.**
- **السادة الدكاترة أعضاء لجنة المناقشة.**
- **كل من أسدى إلى معروفاً في سبيل إتمام هذه الرسالة من البداية حتى المناقشة**

الباحث

معاوية عبد الهادي الددو

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرّف هذه الأمة بسنّة نبيها محمد ﷺ، وجعل حفظها من جملة ما تكفّل به، فقال عزّ وجلَّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن علم الحديث الشريف، بمباحثه وسائر فروعه، هو حصن منيع لحفظ السنة النبوية من الدسّ والتحريف، وقد أولاه العلماء منذ صدر الإسلام عنايةً فائقة، ومن أجلّ أوجه تلك العناية: علم نقد الرجال والمرويات، الذي تبلور في جملة من المصطلحات والمفاهيم العلمية الدقيقة، مثل "النكارة" و"العلّة" وغيرها، وهي مفاهيم تتعلّق بقبول الروايات وردّها، وبحكم النقد على الرواة تقويةً وضعفًا.

وقد أبدع المسلمون منهجاً فريدًا في نقل الأخبار، ومعرفة أحوالها وأحوال حملتها، وفي سبيل ذلك اعتنوا بالرواة، منذ ولادتهم، وتتبعوا تفاصيل حياتهم العلمية بل والشخصية، ليقفوا من وراء ذلك على أسباب القَبول لمروياتهم أو ردِّها، فكان من ثمرات ذلك تراثٌ عظيمٌ، لا تجده في أمة من الأمم.

ومن العلماء الذين أدلو بدلوهم في هذا الميدان فقدموا للأمة عملاً جليلاً خدموا فيه السنة النبوية في مجال التراجم، والجرح والتعديل أبو أحمد عبد الله بن عَديّ الجُرجاني (365هـ) في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" حيث قدَّم في هذا الكتاب عملاً فريدًا فطابق اسمه معناه، فجاء كتاباً حافلاً بتراجم الرجال، وبيان أحوالهم، ودراسة مروياتهم، وقد حوى تراجم لأكثر من ألفيّ راوٍ، وعرض لمروياتِهم التي فيها مقالٌ، أو انتُقِدت عليهم، وحكم على معظم هذه المرويات باجتهاده.

ويُعدّ مصطلحُ "النكارة" من أكثر المصطلحات حضورًا وإشكالًا في كتب الجرح والتعديل، إذ كثُر وروده بألفاظ مختلفة، وتعدّدت دلالاته بين المتقدمين، واختلفت مناهجُ النقّاد في استعماله وبيان حدوده، مما دعا إلى تأصيل هذا المفهوم تأصيلًا دقيقًا، واستقراء تطبيقاته في مظانّها الأصلية.

وقد كان لكتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" للإمام ابن عدي الجرجاني (ت 365هـ) خصوصية في هذا الباب، حيث أكثر فيه من إطلاق هذا المصطلح على الرواة والمرويات، وفق منهج نقديّ متفرّد، امتزج فيه النظر الإجمالي مع التفصيل الدقيق، مما جعله مادة خصبة للدرس والتحليل.

ومن هنا نشأت فكرة هذا البحث، ليُنَقِّب عن مصطلح "النكارة" عند ابن عدي، ويبيّن مقاصده ومجالاته، ويكشف عن ضوابطه في إطلاقه، ثم يرصد أثر هذا الحكم على الراوي ومروياته، قبولًا وردًّا، من خلال الدراسة التطبيقية في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"، في محاولة لجمع ما تفرّق، وتفسير ما أُبهم، وتأصيل ما اختلط، بحيث يضيف لبنة علمية في بناء منهج النقد الحديثي عند المتقدمين.

وقد أكثر ابن عدي من استعمال مصطلح "النكارة" في كتابه، حيث أطلقه على الراوي تارةً، كأن يقول: (منكر الحديث) أو على المروي تارةً أخرى، مستخدماً ألفاظاً شتى، كقوله: (حديث منكر الإسناد والمتن)

أو (منكر الإسناد) أو (منكر المتن) إلى غير ذلك من الألفاظ التي أطلقها عن النكارة، فرغبت في دراسة هذا المصطلح في بحث (النكارة عند ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال وأثر الحكم بها في الراوي والمروي: دراسة تأصيلية تطبيقية). والله المستعان، وعليه التوكل.

أولاً: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1 – ما مفهوم "النكارة" عند ابن عدي في كتابه الكامل؟ وهل أطلقها على الراوي فقط؟ أو على المروي أو عليهما معًا؟

2 – ما الأسباب والقرائن التي اعتمدها ابن عدي في الحكم بالنكارة؟

3 – ما الآثار المترتبة على إطلاق وصف النكارة على الراوي أو المروي في حكمه الحديثي؟

ثانياً: أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق عددٍ من الأهداف:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف، من أبرزها:

1 – تأصيل مصطلح "النكارة" عند ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" من خلال دراسة تحليلية منهجية.

2 – تقديم دراسة تصنيفية لاستعمالات ابن عدي لهذا المصطلح، وبيان منهجه في إطلاقه على الرواة والمرويات.

3 – تحديد المعنى المقصود من مصطلح "النكارة" عند ابن عدي، واستجلاء وجوه استعمال ألفاظه وتنوع عباراته في هذا السياق.

4 – الكشف عن الأسباب والقرائن التي اعتمدها ابن عدي في إطلاق وصف "النكارة" على الراوي أو المروي، سواء في السند أو المتن أو فيهما معًا، مع تحليل الألفاظ التي استخدمها لتبرير هذه الأحكام.

5 – تتبع مرحلة من مراحل تطور مصطلح "النكارة" من خلال دراسة تطبيقاته عند ابن عدي، بوصفه أحد علماء هذا الفن، وبيان أثر ذلك في كتاب "الكامل" الذي أَوْلى هذا المصطلح عناية خاصة، بهدف ضبط استعماله في سياقه التاريخي، وتحاشي الخلط بين مدلولاته في مختلف العصور.

6 – بيان أثر الحكم بالنكارة على الرواة والمرويات، والتمييز بين ما يُقبل منها وما يُرد، وفق منهج ابن عدي في "الكامل".

7 – جمع مصطلح "النكارة" وتطبيقاته العملية بعد الاستقراء والدراسة، وإفراده في بحث مستقل، لتيسير تناوله، وتوفير الوقت والجهد، ووضعه في متناول طلبة العلم والباحثين.

ثالثاً: أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث في جانبين رئيسين:

الجانب النظري:

1 – يقدم البحث صورة واضحة عن منهج ابن عدي في إطلاق ألفاظ "النكارة" في كتابه "الكامل"، مما

يجعله مرجعًا دليليًا مهمًا لطلاب العلم والباحثين في هذا المجال.

2 – يسهم البحث في بيان الأسباب والقرائن التي اعتمدها ابن عدي في إطلاق وصف "النكارة" على الرواة والمرويات، وهو ما يمثل نموذجًا يُحتذى به عند دراسة علم الحديث، حيث يمكن الاستناد إلى هذه الأسباب والقرائن للوصول إلى أحكام دقيقة على الأحاديث.

3 – يسلط البحث الضوء على إحدى مراحل تطور مصطلح "النكارة"، مما يسهل فهمه والتعامل معه عند الاستفادة من كتاب "الكامل"، ويُجنب الباحثين الخلط في استخدام المصطلح في سياقات مختلفة.

الجانب التطبيقي:

1 – يقدم هذا البحث عددًا من الضوابط المنهجية التي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على الحديث بالنكارة، وكذلك ضوابط للحكم على الرواة، مما يسهم في بناء منهج نقدي علمي منضبط.

كما يبيّن البحث أثر الحكم بالنكارة على الراوي ومروياته، من حيث القَبول أو الرد، ويوضح انعكاسات ذلك على الحكم الحديثي العام.

2 – يضع البحثُ بين يدي طلاب العلم أمثلةً تطبيقية عملية للحكم على الرواة أو مروياتهم، بما يعزز من تكوين الملكة النقدية الحديثية لديهم، ويؤهلهم للتعامل المنهجي مع كتب الجرح والتعديل والنقد.

رابعاً: منهج البحث: اعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي الوصفي؛ إذ يقوم على استقراء منهج ابن عدي في إطلاق مصطلح "النكارة" في كتابه "الكامل"، وتحليل عباراته، ثم وصف هذا المنهج، وبيان تطبيقاته العملية، للكشف عن معاييره وأوجه استعماله لهذا المصطلح، في الرواة أو المرويات.

خامساً – اجراءات الكتابة:

1 – توثيق النصوص: الآيات القرآنية: إذا وردت آية قرآنية في البحث، وضعتها بين قوسين مزهرين ()، وذكرت اسم السورة ورقم الآية في المتن، على النحو التالي: [البقرة: 3].

الأحاديث النبوية: لم ألتزم التخريج التفصيلي لكل حديث ورد في البحث، بل خرّجت الحديث الذي ورد من طريق الراوي الذي يترجم له ابن عدي، أو إذا كان الكلام في الحديث لأجل الحكم عليه. وقد أذكر بعض طُرق الحديث الإضافية إذا كانت مرتبطة بالحكم على الراوي أو الرواية.

وفي الحاشية: إذا كان الكتاب مُبوّبًا على الأبواب، أذكر: اسم الكتاب، واسم الباب، ورقم الحديث، ومثال ذلك: (صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كذا... (120/1) (120). وإذا كان غير مُبوّب، كالمسانيد، أذكر: رقم الجزء، والصحيفة، ورقم الحديث إن وُجد، مثل: (مسند أحمد (100/1) (150). وأعتمد في ترتيب مصادر التخريج على تاريخ الوفاة.

2 – نقل النصوص: إذا نُقل النص حرفيًا، أضعه بين علامتي تنصيص " "، وأذكر في الحاشية: اسم الكتاب، واسم المؤلف، ورقم الجزء، ورقم الصفحة. أما البيانات الكاملة للمصادر، فأدرجها في فهرس المصادر في نهاية البحث. وأما إذا كانت الاستفادة من مرجع ما دون نقل حرفي، فأذكره في الحاشية

بصيغة: ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري (22/1)، وقد أضيف رقم الترجمة إن وُجد، مثل: ت/1.

3 – الترجمة: لم ألتزم ترجمة كل علم ورد في البحث، بل اقتصرت على الأعلام الذين دار عليهم الحكم بالنكارة، وخاصة الأعلام الذين ذكرتهم كأمثلة ممن له صلة وثيقة بموضوع البحث. أما بقية الأعلام، فأذكر غالبًا تاريخ وفاتهم فقط، وقد أترجم بعضهم ترجمة مختصرة جداً، ولم ألتزم بذلك في جميع المواضع. وهؤلاء قلما أدرجهم في الفهرس، وكذا ما ذكرته من تراجم شيوخ ابن عدي وتلامذته.

4 – الفهارس العلمية: وضعتُ في نهاية البحث الفهارس الآتية:

الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية والآثار، والأعلام المترجم لهم، والمصادر، والموضوعات.

وترتيب الفهارس على النحو الآتي: الآيات القرآنية: مرتبة حسب ترتيب السور في المصحف.

وبقية الفهارس (الأحاديث، الآثار، المصادر): مرتبة ترتيبًا ألفبائيًا.

سادساً: الدراسات المرجعية، وموقع البحث منها:

اطلعت على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع النكارة بوجه عام، بالإضافة إلى أبحاث خاصة بكتاب "الكامل" لابن عدي أو بعض مصطلحاته. وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الدراسات:

أولًا: دراسات تناولت النكارة بوجه عام:

1 – "الحديث المنكر: دراسة نظرية تطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم"، د. عبد السلام أبو سمحة، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية – كلية الشريعة، نوقشت سنة (1420هـ/1998م)، ثم طُبعت بدار النوادر عام (1433هـ/2012م).

2 – "الحديث المنكر عند نقاد الحديث: دراسة نظرية تطبيقية"، عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، ونوقشت بتاريخ (1422/1/30هـ)، وطبعتها مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى (2005م). ويقع الكتاب في جزأين، ويضم أكثر من ألف صفحة. وقد قسّم الباحث الرسالة إلى قسمين: قسم نظري. وقسم تطبيقي[1].

3 – "الشاذ والمنكر وزيادة الثقة: موازنة بين المتقدمين والمتأخرين"، د. عبد القادر مصطفى المحمدي، طُبع بدار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (2005م). وهي رسالة دكتوراه مقدَّمة في الجامعة الإسلامية – بغداد، بإشراف أ.د. بشار عواد معروف. ويقع الكتاب في نحو 400 صفحة، وقد قسمه الباحث إلى مقدمة وبابين، وخصص في الباب الأول فصلًا للحديث عن "الحديث المنكر عند أهل المصطلح"، واشتمل على ثلاثة مباحث، تناول فيها تعريف الحديث المنكر لغويًا، وعند المتقدمين والمتأخرين[2].

4 – "النكارة في الحديث: حقيقتها، وأقسامها، والموصوفون بها من أول حرف الألف إلى نهاية حرف

---

(1) جعل الباحث الدراسة التطبيقية لأحاديث أنكرها كل من الإمام أحمد والبخاري وأبي زرعة وأبي داود وأبي حاتم والنسائي من (ص/155–949).

(2) ينظر: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة (موازنة بين المتقدمين والمتأخرين) (ص/47) وما بعدها. وابن عدي ليس معهم.

الغين"[1]، لعبد الرحمن بن بركة بن علي الجابري، رسالة ماجستير في جامعة أم درمان الإسلامية – السودان، بإشراف الدكتور: محمد علي عمر. وتقع الرسالة في أكثر من 600 صفحة، ولم أتمكن من معرفة تاريخها (د.ت)، أو طبعتها (د.ط). وقد قُسّمت إلى بابين: الباب الأول: تناول فيه حقيقة النكارة وأقسامها، وبيَّن الموصوفين بها عند المحدثين، ومنهم من وصفه ابن عدي بالنكارة، كما في الصفحتين (66–67)[2]. الباب الثاني: خُصص للرواة الذين ورد ذكرهم في عنوان الرسالة.

5 – "الإعلال بالشذوذ والنكارة وبيان العلاقة بينهما: تطبيقات من جامع الترمذي"، محمد منتصر أحمد عوض. دار النشر: المكتبة الهاشمية، سنة النشر 2020م، في 765 صفحة، وقد شاركه في جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم – وحدة البحوث والدراسات، سلسلة دراسات السنة النبوية.

6 – "مصطلح (منكر الحديث) عند الإمام البخاري: دراسة نظرية تطبيقية"، أمل بنت صالح السحيمان، رسالة ماجستير في جامعة القصيم – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بإشراف د. ياسر بن عبد الله الطريقي. وقد نوقشت بتاريخ (1444/4/22هـ).

7 – "الحديث المنكر: مفهومه وضوابطه: دراسة تطبيقية في سنن أبي داود"، عبد الواسع محمد الغشيمي، ماجستير – جامعة إب – اليمن. وتتناول هذه الدراسة تعريفاتِ الحديث المنكر المختلفة، وتطبيقاته العملية في سنن أبي داود، مع تحليل الضوابط التي استخدمها الإمام أبو داود في الحكم على الأحاديث بالنكارة.

8 – "الحديث المنكر وتطبيقاته عند الجورقاني في كتابه: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير"، محمد علي مطر حمد، ماجستير – كلية الإمام الأعظم – العراق. وهي دراسة تطبيقية لمصطلح "المنكر" عند الجورقاني (543هـ) في كتابه المذكور، وبيان منهجه في هذا المصطلح على الأحاديث والرواة.

وهناك أبحاث أخرى[3]:

أ – "الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي" (جمع ودراسة للأحاديث التي حكم عليها الترمذي بالنكارة): بحث من إعداد الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي، في نحو 80 صفحة.

---

(1) هكذا وجدت العنوان ولم يذكر الباحث في عنوان رسالته من يقصد من الرواة الذين قامت الدراسة عليهم. وقد قال في المقدمة: "وفي أثناء النظر في موسوعة الرواة بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية أحببت أن أبحث في موضوع النكارة ..." إلخ العنوان.. النكارة في الحديث، (ص/5). فيتبين أن الدراسة عن هؤلاء الرواة.

(2) ذكر الباحث بعض أقوال العلماء عن صنيع ابن عدي في إطلاق النكارة، وقدم بعض الإحصائيات:

أولاً: إفراد الحكم على بعض الرواة 39 رجلا، منهم: 28 رجلا مردود حديثهم، و8 من الضعفاء والبقية مجاهيل.

ثانياً: دمج عبارة بأخرى في قول واحد، وبلغ عددهم: 40 راوياً، منهم 24 حديثهم مردود، و7 ضعفاء، و5 مجاهيل، و3 لعله أراد بهم حديثا بعينه، ورجل صدوق.

ثالثاً: تعدد أقوال ابن عدي، في 6 رجال، 4 منهم ضعفاء، و2 مجهول. وينظر للتوسع: (ص/65–66).

(3) لم يتبين لي هل هذه الأبحاث محكمة أم لا، لذا لم أدرجها فيما سبقها.

ب – "الحديث المنكر عند الإمام ابن أبي حاتم"، للدكتورة صفاء جعفر علوان، كلية الآداب – قسم علوم القرآن، منشور في مجلة الجامعة العراقية (العدد 1/29)، ويقع في نحو 16 صفحة.

ثانياً: دراسات حول ابن عدي وكتابه الكامل في ضعفاء الرجال:

وقفت على العديد من الدراسات حول ابن عدي وكتابه "الكامل" وهي:

1 – "ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال"، للدكتور زهير عثمان علي نور، في مجلدين، طبعته مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى (1418هـ/1997م). وهي أطروحة دكتوراه تناول فيها شخصية ابن عدي وكتابه، ومنهجه فيه، وتطرّق إلى دلالة "المنكر"[1] عنده في نحو سبع صفحات فقط. وقد قسّم معاني "المنكر" عند ابن عدي إلى أربعة:

أ – انفراد الراوي الثقة بحديث مقبول. ب – وتفرد الراوي الضعيف. ج – وتضعيف الراوي بحسب كثرة أو قلة المناكير في حديثه. د – ورواية الحديث الموضوع أو اختلاقه. وذكر أمثلة وأقوالًا مؤيدة.

ملاحظات على هذه الدراسة:

أ – لم تستوعب جميع المعاني التي أطلقها ابن عدي على "النكارة"، إذ أطلقها أيضًا على روايات المجاهيل، كما في ترجمة إبراهيم بن هانئ (301هـ)، الذي وصفه بأنه مجهول، وأورد له أحاديث وصفها بأنها مناكير، لا تُشبه حديث أهل الصدق[2].

ب – قرن ابن عدي أحيانًا بين النكارة وسرقة الحديث، كما في عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان[3]، حيث قال: "منكر الحديث، يسرق الحديث، ويحدث بالبواطيل"[4]. وكذلك فعل في ترجمة عيسى بن عبد الله بن سليمان العسقلاني[5].

ج – ما ورد في الرسالة المذكورة لا يعدو أن يكون تصورًا عامًا يحتاج إلى مزيد من التحقيق والتطبيق، وهو ما يحاول هذا البحث القيام به.

2 – "رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في الكامل: دراسة تطبيقية"، عطوة القريناوي، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية – غزة (1432هـ/2011م)، وتقع في أكثر من 340 صفحة.

---

(1) ينظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل، للدكتور زهير عثمان نور (126/2 وما بعدها).

(2) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (384/1) ت/93.

(3) نقل العقيلي في الضعفاء (274/3) ت/1281 عن أبي زرعة قال: الرجل كذاب وأحاديثه موضوعة. وقال الدارقطني في الضعفاء والمتروكون (ص/304) ت/391: "يضع الحديث". لم أجد تاريخ وفاته. وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (897/5) ووضع المحقق وفاته بين [231–240هـ].

(4) الكامل: (105/6) ت/1321.

(5) ينظر: الكامل (454/6 وما بعدها). وينظر: تاريخ بغداد، الخطيب (165/11 وما بعدها) ت/5862. وتاريخ دمشق، ابن عساكر (325/47 وما بعدها) ت/5504.

3 – "الرواة الثقات الذين ذكرهم ابن عدي في الضعفاء: دراسة منهجية في الجرح والتعديل"، للدكتور عماد علي عبد السميع حسين، دار المأثور، الطبعة الأولى (1435هـ/2014م)، في 132 صفحة.

4 – "قول ابن عدي "متماسك" في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال: دراسة تطبيقية"، منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد 46 (25 رمضان 1437هـ/30 حزيران 2016م)، في نحو 30 صفحة.

5 – "قول ابن عدي "يُجمع حديثه" في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال": دراسة تطبيقية، أ.د محسن علي محمود القيسي، منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد الثامن، في نحو 30 صفحة.

6 – "الإعلال بسلوك الجادة في كتاب الكامل لابن عدي الجرجاني"، أ.د سعيد بن صالح الرقيب، في نحو 70 صفحة.

7 – "مصطلح "مستقيم الحديث" في كتاب الكامل لابن عدي ودلالته": جمع ودراسة، د. محمد قداح عبد المجيد سعيد، منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات – الإسكندرية، المجلد الخامس من العدد 34، في نحو 90 صفحة.

8 – "الموارد النقدية للحافظ ابن عدي في كتابه الكامل"، لمصطفى إسماعيل العبيدي. وقفت على عنوانه فقط ولم يتيسر لي الاطلاع عليه.

9 – "لفظ "النكارة" عند ابن عدي الجرجاني: دراسة تطبيقية على كتابه الكامل ومسلك المتقدمين والمتأخرين فيه"، للدكتورة زينب حسن الصافي أحمد، منشور في مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (76–ب)، شباط (2023م)، ويقع في أقل من 40 صفحة. تناولت فيه تعريف المنكر عند العلماء، وبعض النقولات من أقوالهم، دون توسع في التطبيقات.

10 – "الأحاديث التي أعلّها الحافظ ابن عدي بالنكارة في كتابه: الكامل في ضعفاء الرجال – جمعًا ودراسة" لبشير بن أحمد بري. وهي أطروحة دكتوراه، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – كلية الحديث الشريف. وقد تناولت هذه الرسالة جمع الأحاديث التي حكم عليها ابن عدي بالنكارة في كتابه "الكامل"، مع دراسة تطبيقية لمنهجه في إطلاق هذا المصطلح على الرواة والمرويات.

11 – "الرواة الذين انتقدهم ابن عدي (277هـ/365هـ) في الكامل ومروياتهم في الصحيحين" لأحمد إبراهيم بدوي، أطروحة دكتوراه، في الجامعة الإسلامية العالمية – الأردن. وتدرس هذه الرسالة نقد ابن عدي للرواة في كتابه "الكامل" وتحليل مروياتهم الواردة في صحيحي البخاري ومسلم، مع التركيز على منهجه في الجرح والتعديل.

هذا ما تيسر لي الاطلاع عليه من دراسات حول ابن عدي وكتابه الكامل حتى تاريخه.

ومن خلال ما سبق يمكن الكلام عن موقع هذا البحث من الدراسات السابقة:

يبدو بالنظر إلى الدراسات السابقة التي تناولت الجرح والتعديل عند ابن عدي، أو التي عنيت بمصطلح "النكارة" في علوم الحديث، أن تلك الجهود ـ على جلالتها ـ لم تُخصّص دراسة مستقلة تُعالج مصطلح

"النكارة" عند ابن عدي تحديدًا، من حيث استعمالاتُه، ودلالاتُه، وأنواعُه، وسياقاتُ إطلاقه، وأثرُه في الحكم على الراوي والمروي، كما لم تجمع بين الدراسة التأصيلية لمفهوم النكارة عمومًا، والدراسة التطبيقية في كتاب "الكامل" خصوصًا.

وقد جاءت بعض الدراسات متفرقة، فتناولت مصطلح النكارة ضمن بحوث أوسع عن علل الحديث، أو ضمن مباحث عامة في علم الجرح والتعديل، بينما ركزت دراسات أخرى على مصطلحات الجرح عند ابن عدي إجمالًا دون تفصيل خاص بالنكارة. كما لم يُعنَ أحدُ – في حدود ما اطَّلع عليه الباحث – بجمع ألفاظ النكارة واستقرائها وتتبعها ضمن الكتاب نفسه، مع التحليل والتصنيف، ثم بيان أثر هذه الأحكام في التضعيف أو التصحيح.

وبناء على ذلك، أرجو أن يتميّز هذا البحث عن الدراسات السابقة بأنه:

- يركّز على مصطلح بعينه (النكارة) من مصطلحات النقد الحديثي.
- يختص بعالمٍ معيَّن "ابن عدي" وكتابٍ مخصوص "الكامل في ضعفاء الرجال".
- يجمع بين الدراسة النظرية التأصيلية لمفهوم النكارة وأقسامها عند الأئمة، والدراسة التطبيقية التي تُحلّل استعمال ابن عدي لهذا المصطلح.
- يُبرز أثر إطلاق النكارة في التقييم الحديثي، سواء على الراوي أو المروي.

والمأمول من الله سبحانه و تعالى أن يحقق لي هذه الميزات في هذا البحث، وبهذا يُسهم في سدّ ثغرة في الدراسات الحديثية، ويضيف لبنة جديدة في فهم مصطلحات النقاد المحدثين، وتحديد دلالاتها وسياقاتها، خاصة عند ناقد مكثر كابن عدي، كثير الاستعمال لهذا المصطلح.

سابعاً: تقسيمات البحث: قسمت البحث إلى مقدمة، وفصل تمهيدي، وثلاثة فصول، وخاتمة:

المقدمة: وذكرت فيها: أسباب اختيار البحث، ومشكلاته، وأهدافه، وأهميته، ومنهجي فيه، وإجراءات الكتابة، والدراسات المرجعية، وموقع البحث منها، وتقسيمات البحث.

الفصل التمهيدي: التعريف بابن عدي وكتابه الكامل، ومفهوم النكارة عند المحدثين:

وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بابن عدي رحمه الله تعالى، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: عصر ابن عدي رحمه الله تعالى وأثره في شخصيته

المطلب الثاني: اسمه، وكنيته، ونسبه، وولادته

المطلب الثالث: طلبه للعلم، ورحلاته العلمية

المطلب الرابع: شيوخ ابن عدي وأثرهم في تكوينه العلمي، وتلامذته

المطلب الخامس: مصنفاته وقيمتها العلمية

المطلب السادس: مكانة ابن عدي العلمية، ووفاته

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الكامل وقيمته العلمية، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التحقيق في اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه

المطلب الثاني: رواة الكتاب، وطبعاته

المطلب الثالث: الأعمال التي قامت على خدمة كتاب الكامل

المطلب الرابع: مصادر ابن عدي وشرطه في كتابه الكامل

المطلب الخامس: مكانة كتاب "الكامل" العلمية

المبحث الثالث: مفهوم النكارة عند المحدثين، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: النكارة لغةً وعلاقتها بالمعنى الاصطلاحي

المطلب الثاني: مفهوم النكارة بالنسبة للراوي عند المحدثين

المطلب الثالث: مفهوم النكارة بالنسبة للمروي عند المحدثين

الفصل الأول: مفهوم النكارة عند ابن عدي، وأساليبه في التعبير عنها

المبحث الأول: ألفاظ ابن عدي في الحكم على الراوي بالنكارة

المطلب الأول: منكر الحديث، وفيه الأصناف الآتية:

الصنف الأول: الراوي "منكر الحديث" فقط، مع الحكم على حديثه أو عدمه.

الصنف الثاني: الراوي "منكر الحديث" مع حكم آخر مما يتعلق بالعدالة، وقد يحكم على حديثه أو لا.

الصنف الثالث: الراوي "منكر الحديث" مع التقييد عن شيوخه، مع الحكم على حديثه أو عدمه.

المطلب الثاني: الراوي "حدَّث بالمناكير" وما شابه هذه العبارة:

الصنف الأول: الراوي "يحدث بالمناكير" دون التقييد بشخص معين مع ذكر حكم آخر أو عدمه

الصنف الثاني: الراوي "حدث بالمناكير" مع التقييد بشخص أو أكثر مع ذكر حكم آخر أو عدمه

المبحث الثاني: ألفاظ ابن عدي في الحكم على المروي بالنكارة

المطلب الأول: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي المشتقة من مادة (نكر)

وجعلت هذا المطلب في تسعة أصناف:

الفرع الأول: منكر المتن، متن منكر وما شاكلها من الألفاظ الدالة على النكارة في المتن (نكارة المتن)

الفرع الثاني: حديث منكر أو هذا منكر وما شاكلها من ألفاظ يطلقها على الحديث (نكارة الحديث)

الفرع الثالث: وصف الحديث بالنكارة الشديدة أو نفيها أو استعمال أفعل التفضيل (أنكر)

الفرع الرابع: أُنكر عليه، أُنكرت عليه، أنكروه عليه، أَنكرتُ عليه وما شابه ذلك من عبارات

الفرع الخامس: هذا الحديث منكر بهذا الإسناد وما شاكل هذه العبارة

الفرع السادس: التبعيض في وصف النكارة (تبعيض النكارة أو تبعيض الأحاديث المنكرة):

الفرع السابع: أحاديثه مناكير وما شاكل هذه العبارة

الفرع الثامن: الحكم بالنكارة على الإسناد والمتن معاً أو على أحدهما فقط

الفرع التاسع: نفي مجاوزة الحد أو المقدار في الإنكار

المطلب الثاني: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي من غير مادة (نكر)

الصنف الأول: التعبير عن النكارة بالبطلان، أو لا أصل له، أو موضوع وما شابه هذه الألفاظ

الصنف الثاني: التعبير عن النكارة بلفظ غير محفوظ، أو معضل

الفصل الثاني: أسباب الحكم بالنكارة عند ابن عدي في كتابه الكامل وقرائنه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسباب النكارة التي ترجع إلى العدالة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الكذب ووضع الحديث، أو الاتهام بوضعه، أو سرقته.

المطلب الثاني: جهالة الراوي والنكارة، ورواية ما فيه تحامل على السلف.

المبحث الثاني: أسباب النكارة التي ترجع إلى الضبط وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أسباب النكارة المتعلقة بالسند

المطلب الثاني: أسباب النكارة المتعلقة بالمتن

المطلب الثالث: الأسباب المشتركة للنكارة في السند والمتن

المبحث الثالث: قرائن الحكم بالنكارة عند ابن عدي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التفرد أو المخالفة

المطلب الثاني: قرائن أخرى يستأنس بها في الحكم بالنكارة

الفصل الثالث: موقف ابن عدي من النكارة وأثر الحكم بها في الراوي والمروي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقف ابن عدي من حكم العلماء بالنكارة، وتعقباته عليهم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معارضة ابن عدي لأحكام من سبقه، وتعقباته

المطلب الثاني: الموافقة لأحكام من سبقه

المطلب الثالث: السكوت (عدم التصريح بمخالفة أو موافقة)

المبحث الثاني: النكارة المؤثرة وغير المؤثرة في الراوي أو المروي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النكارة المؤثرة في الراوي وفي المروي

المطلب الثاني: النكارة غير المؤثرة في الراوي ولا في المروي

خاتمة: وأذكر فيها: نتائج البحث والتوصيات والمقترحات.

الفصل التمهيدي: التعريف بابن عدي وكتابه الكامل، ومفهوم النكارة عند المحدثين:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بابن عدي رحمه الله تعالى

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الكامل وقيمته العلمية

المبحث الثالث: مفهوم النكارة عند المحدثين

المبحث الأول: التعريف بابن عدي رحمه الله تعالى

المطلب الأول: عصر ابن عدي رحمه الله وأثره في شخصيته

المطلب الثاني: اسمه، وكنيته، ونسبه، وولادته

المطلب الثالث: طلبه للعلم، ورحلاته العلمية

المطلب الرابع: شيوخ ابن عدي وأثرهم في تكوينه العلمي، وتلامذته

المطلب الخامس: مصنفاته وقيمتها العلمية

المطلب السادس: مكانة ابن عدي العلمية، ووفاته

المطلب الأول: عصر ابن عدي رحمه الله تعالى وأثره في شخصيته

أولاً: العصر الذي ولد فيه ابن عدي رحمه الله تعالى:

وُلِد ابن عدي خلال العصر العباسي الثاني، الممتد من (232هـ-334هـ) حيث كانت ولادته في (277هـ). ولتكون الصورة واضحة عن العصر الذي نشأ فيه، لا بد من الإشارة الموجزة إلى العصر العباسي عموماً، الأول منه والثاني، في جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وذلك على النحو الآتي:

1 - الحالة السياسية ما بين سنة (277هـ - 365هـ):

وُلِد ابن عدي يوم السبت، غُرَّة ذي القِعْدَة سنة (277هـ/890م) في أواخر عهد الخليفة المعتمد على الله (256-279هـ)، وقد عاصر خلال حياته عدداً من الخلفاء العباسيين[1].

والطابع السياسي العام لهذا العصر هو: المؤامرات والفتن، وكانت عاصمة الخلافة غارقة في الاضطرابات، وتكررت حركاتُ الاستقلال عن الخلافة[2]، واضطرب الأمن، وبرز نفوذ الأتراك والمماليك[3].

ومن أبرز الأحداث السياسية آنذاك ثورة الزنج[4] التي استمرت أحد عشر عاماً[5]. كما شهد العصر ظهور عدة حركات منها ظهور القرامطة[6]،

---

(1) ينظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الدكتور حسن إبراهيم حسن (8/3). وهم: المعتمد على الله (256هـ-279هـ) والمعتضد بالله (279هـ-289هـ) والمكتفي بالله (289هـ-295هـ) والمقتدر بالله (295هـ-320هـ) والقاهر بالله (320هـ-322هـ) والراضي بالله (322هـ-329هـ) والمتقي لله (329هـ-333هـ) والمستكفي بالله (333هـ-334هـ) والمطيع لله (334هـ-363هـ) والطائع لله (363هـ-381هـ) والقادر بالله (381هـ-422هـ).

(2) ينظر: موسوعة التاريخ الإسلامي، د. أحمد شلبي (404/3). ومن الدول التي استقلت (الدولة الصفارية بفارس، والسامانية بخرسان، والزيدية بطبرستان، والري والجبل، واليعقوبية بصنعاء، والحمدانيون بحلب، والطولونيون والأخشيديون بمصر والشام، والفاطميون في الشمال الأفريقي).

(3) ينظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الدكتور حسن إبراهيم حسن (7/3 وما بعدها).

(4) خرج قائد الزنج العلوي بالبصرة، وانتسب إلى زيد بن علي وهو نسب لا يصح، وظهر في سنة (255هـ) والتفت عليه عبيد أهل البصرة من الزنج وغيرهم، وعظُم أمره وفعل بالمسلمين الأفاعيل وهزم الجيوش، وامتدت أيامه وتمادى في غيّه حتى قُتل سنة (270هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (9/6).

(5) ينظر: موسوعة التاريخ الإسلامي، د. أحمد شلبي (398/3 وما بعدها). وتاريخ الإسلام، الدكتور حسن إبراهيم حسن (220-216/3).

(6) حركة باطنية عرفت بالقرامطة، وبألقاب أخرى كالإسماعيلية والباطنية، وغير ذلك، وهم قوم تبعوا طريق الملحدين، وجحدوا الشرائع، وقد ذكر ابن الجوزي في المنتظم (287/12 وما بعدها) بداياتهم ومذهبهم، وذلك في أحداث سنة (278هـ) أي بعد ولادة ابن عدي بسنة.

واستمرار حركة الاعتزال[1]، والتي انتعشت في العصر العباسي الثاني[2]. إلى جانب بروز الخوارج بين الحين والآخر[3].

واتسم العصر العباسي الثاني: بضعف الدولة، وتزايد نفوذ العسكر، لا سيما الأتراك، وتدخل النساء في شؤون الحكم، مع تعدد ولاة العهد أحيانًا، مما أدى إلى تفكك السلطة وزيادة التنافس بين أمراء البيت العباسي[4].

ومع ذلك كله لم تكن هذه الاضطرابات السياسية عائقاً في طريق ابن عدي لطلب العلم، فقد طاف البلاد، والتقى بكثير من العلماء، وتوسعت معارفه.

2 – الحالة الاجتماعية[5]:

إن اتساع رقعة الدولة العباسية جعل الحالة الاجتماعية متعددة الصور؛ فقد ضمّ المجتمع العباسي عدة عناصر من العرب، والفرس، والمغاربة، والترك، إلى جانب الأكراد، والفراعنة، والقرامطة، وطبقة الرقيق، وأهل الذمة الذين عاشوا في كنف الدولة يتمتعون بحرية إقامة شعائرهم الدينية.

وقد أدى الانقسام السياسي والعقدي إلى نوع من التفكك الاجتماعي، ونشوء صراعات بين الطوائف والفرق المختلفة. كما ظهرت مظاهر البذخ والترف في مجالس الغناء والطرب بسبب كثرة الجواري والقيّان، وامتد الترف إلى البناء والعمران، وخاصة في قصور الخلفاء والوزراء. وظهر كذلك التوسع في المأكل والمشرب، والملبس، مما يعكس رخاءً اجتماعياً عاماً.

كما تميزت الحياة الاجتماعية بانتشار مظاهر الفرح في الأعياد والمواسم، وبتعدد وسائل التسلية، مما يعكس طبيعة المجتمع العباسي في تلك المرحلة من حيث الترف والنعيم.

3 – الحالة الاقتصادية[6]:

الطابع الاقتصادي للعصر العباسي الثاني هو الرخاء والازدهار في مختلف القطاعات، ويتضح ذلك في المجالات الآتية:

---

(1) فرق كلامية، ويسمون أهل العدل والتوحيد، ويلقَّبون بالقَدَرية، والعدلية، انفردوا عن أهل السنة بعدة عقائد، منها: نفي الصفات الإلهية، والقول بالقدر، والقول بالمنزلة بين المنزلتين، وغيرها وهم طوائف متعددة (12) اتفقوا في بعض العقائد واختلفوا في بعضها الآخر، ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني (ص/34 وما بعدها).

(2) ينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان (143/2) سنة ثمان وسبعين ومئتين. وتاريخ الإسلام، الدكتور حسن إبراهيم حسن (25/3). و(199/3 وما بعدها). و(220/3 وما بعدها)

(3) ينظر: تاريخ الإسلام، الدكتور حسن إبراهيم حسن (25/3). و(214/3 وما بعدها).

(4) ينظر: تاريخ الإسلام، الدكتور حسن إبراهيم حسن (252/3).

(5) الحالة الاجتماعية كاملة لخصتها من تاريخ الإسلام، الدكتور حسن إبراهيم حسن (431/3–460 وما بعدها).

(6) لخصت الحالة الاقتصادية من كتاب تاريخ الإسلام، الدكتور حسن إبراهيم حسن (326/3 وما بعدها).

أ – **الزراعة:** حظيت الزراعة باهتمام كبير من الدولة؛ إذ بُنيت السدود، وزُرعت الأرض بأنواع المحاصيل المختلفة، ورُعيت الحيوانات، مما أدى إلى ازدهار الحياة الزراعية.

ب – **الصناعة:** ازدهرت الصناعات، خصوصًا صناعة النسيج، وبرزت مناطق مثل مصر في هذا المجال، كما ازدهرت صناعة الورق، والبُرْدي، وصناعات أخرى متفرقة.

ج – **التجارة:** أولت الدولة العباسية عناية كبيرة بالتجارة؛ فشيدت الآبار في طرق القوافل، وبنت الأساطيل البحرية لحماية السواحل، وأضحت التجارة العباسية في مقدمة النشاط التجاري العالمي آنذاك، بفضل كثرة الطرق التجارية وانتشارها.

4 – الحالة العلمية والثقافية[1]:

وُلِد ابن عدي في وقت كانت الحركة العلمية الإسلامية قد بلغت مرحلة النضج، حيث نشط التصنيف والتدوين، وبرز الترتيب والتبويب، فصُنِّفت علوم الحديث والفقه والتفسير والعربية والتاريخ، وانتشرت بين الناس. كما نشطت حركة الترجمة من اللغات الأجنبية[2]، خاصة اليونانية والفارسية والهندية، وشُيّدت "بيت الحكمة" ببغداد سنة (832م)، وكان مركزًا علميًا يضم مرصداً ومكتبة وهيئة ترجمة. وعلى الرغم من الضعف السياسي، شهدت الحياة الثقافية الإسلامية انتعاشًا واضحًا، وبرزت فيه الرحلات العلمية، والتأليف، وازدهار الفقه على يد الأئمة الأربعة، واهتمام خاص بالسيرة النبوية، كما انتشرت الفرق والمذاهب الفكرية والعقدية، وأثر ذلك في إثراء الحوار العلمي.

وكان من أبرز معالم هذا العصر أن الأحاديث النبوية قد دُوّنت وجُمعت في المصنفات المختلفة (الجوامع، والمسانيد، والسنن...)، وازدادت عناية العلماء بالجرح والتعديل، وهو ما كان له كبير الأثر على شخصية ابن عدي ومنهجه في التأليف والنقد، فعلى الرغم من الضعف في الناحية السياسية وانسلاخ الكثير من البلدان عن سلطة خلفاء بني العباس إلا أن ذلك كان بالمقابل عاملاً في ازدهار هذه الدول الفتية من ناحية الثقافة والعمران[3].

وقد كان طلاب العلم في هذا العصر يجوبون البلاد طلباً للعلم من موارده، وانتشرت حركة التصنيف انتشاراً واسعاً، وأخذ المسلمون بحظ وافر من العلوم على اختلاف أنواعها[4].

وأهم ما يتصل بابن عدي من أنواع العلوم ما يتعلق بعلوم الحديث، فقد ولد ابن عدي في عصر كانت فيه الأحاديث النبوية قد جمعت في المصنفات على اختلاف أنواعها من جوامع ومسانيد وسنن

---

(1) ينظر: موسوعة التاريخ الإسلامي، د. أحمد شلبي (231/3 وما بعدها). و(241/3 وما بعدها).

(2) ينظر: موسوعة التاريخ الإسلامي، د. أحمد شلبي (229/3 وما بعدها). وقد ذكر موجزاً عن هذه الأمور الثلاثة مما لا يسع ذكره في هذه العجالة من تصوير الحالة العلمية في عصر ابن عدي.

(3) ينظر: تاريخ الإسلام، الدكتور حسن إبراهيم حسن (340/3 وما بعدها).

(4) ينظر: تاريخ الإسلام، الدكتور حسن إبراهيم حسن (346/3 وما بعدها).

وغيرها، وأصبح الحديث النبوي إلى جانب تناقله وروايته مدوناً في الكتب[1].

ولعل أبرز من رصد حركة العلوم المتصلة بعلوم الحديث الكتاني (1345هـ) في الرسالة المستطرفة[2]، وسأعرض بشكل موجز حركة التصنيف في الضعفاء في عصر ابن عدي رحمه الله تعالى أو قبله وبعده بقليل، مستفيدا غالباً مما ذكره الكتاني في هذا المجال، وما ذكره بعض المعاصرين[3]، فقد ذُكر عدد من المصنفين ممن ألفوا كتباً في الضعفاء والمجروحين قبل ابن عدي أو في عصره، فمن ذلك: كتاب في الضعفاء ليحيى بن معين (233هـ)، وكتاب الضعفاء لعلي ابن المديني[4] (234هـ)، ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي (249هـ) صنف فيهم، والفلاس أبو حفص عمرو بن علي (249هـ) له كتاب تضعيف الرجال وهو جزء صغير[5]، وللبخاري (256هـ) كتاب في الضعفاء، وتاريخه الكبير أكثر فيه من ذكر الضعفاء. وللجوزجاني إبراهيم بن يعقوب السعدي (259هـ) كتاب أكثر فيه من ذكر الضعفاء. وكذا الضعفاء والمتروكون للنسائي (303هـ)، وممن ألف فيهم أيضاً زكريا الساجي (320هـ)، والدولابي محمد بن أحمد بن حماد (320هـ)، وأبو جعفر العُقيلي محمد بن عمرو (322هـ) له كتاب الضعفاء الكبير، وكذا صنف فيهم عبد الملك بن محمد الأسترابادي (323هـ)، وأبو عرب محمد بن أحمد القيرواني (333هـ) له كتاب في الضعفاء، وكذا لابن السكن سيد بن عثمان (353هـ) فيهم مصنف، ولابن حبان (354هـ) كتاب المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ولمحمد بن الحسين الأزدي (374هـ) مصنف كبير في الضعفاء. وللدارقطني (385هـ) الضعفاء والمتروكين، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين عمر بن أحمد (385هـ). وغيرها الكثير من الكتب التي جاءت من بعدهم التي تعكس الحركة العلمية للتصنيف في الضعفاء واهتمام العلماء ببيان حالهم وأحاديثهم.

والناظر المتأمل يجد أن ابن عدي استفاد ممن سبقه فنقل عنهم في كتابه، ومن جاء بعده نقل عنه وأفاد، وهذا ما يبرز أهمية كتاب الكامل ومؤلفه في سلسلة كتب الجرح والتعديل.

ثانياً: أثر العصر في شخصية ابن عدي العلمية:

يتضح من دراسة عصر ابن عدي الذي عاش فيه أنه وُلِد في بيئة سياسية مضطربة اتسمت بضعف الخلافة العباسية وكثرة الفتن والانقسامات، مما أسهم في نشأة حسّه النقدي المبكر ووعيه بأهمية التوثق من الرجال والأخبار.

وقد انعكس التنوع الاجتماعي والثقافي الذي شهده ذلك العصر في انفتاحه على مختلف الطوائف

---

(1) ينظر: تاريخ الإسلام، الدكتور حسن إبراهيم حسن (3/351 وما بعدها).

(2) ذكر ذلك في مواضع متفرقة كما سيظهر من خلال ما سأذكره إن شاء الله تعالى وأعزو إليه.

(3) ينظر: مقدمة المحقق لتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص/11 وما بعدها) تحقيق عبد الرحيم القشقري.

(4) ينظر: الفهرست، لابن النديم (ص/282).

(5) ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص/180).

والمذاهب، وأكسبه سعة اطّلاع وتنوعًا في مشايخه ورواياته. وأما الرخاء الاقتصادي وازدهار العمران، فسهّلا له التنقل والرحلة في طلب العلم.

وكان لنهضة العلوم الإسلامية وانتشار التصنيف، خاصة في علم الحديث، أعظم الأثر في تكوينه العلمي؛ إذ وجد أمامه مدونات حديثية ضخمة، ومناهج نقدية متقدمة، فشارك في هذا المشروع العلمي من خلال كتابه "الكامل"، الذي يُعد امتدادًا واعيًا لروح عصره من حيث الدقة، والتوثيق، والتوسع في النقد والجرح والتعديل.

المطلب الثاني: اسمه، وكنيته، ونسبه، وولادته

أولا: اسمه، وكنيته، ونسبه: اتفقت المصادر التي رجعتُ إليها على أن اسم الحافظ ابن عدي هو عبد الله، إلا أنها اختلفت في تحديد اسم والده، وجدِّه، ومن فوقه، وقد تعددت الأقوال في ذلك، وسأعرض أبرزها، وأبيّن الراجح منها:

ذكر جمهور المترجمين[1] لابن عدي أن اسمه الكامل هو: عبد الله بن عَدِيّ –بفتح العين المهملة وكسر الدال[2]– ابن عبد الله بن محمد بن المُبارك، الجُرْجَانيُّ، نسبة إلى جُرْجَان[3] (بضم الجيم، وسكون الراء المهملة، والجيم المفتوحة، والنون بعد الألف)[4]، ويقال له أيضاً: المُبَاركيّ[5]، ويعرف في بلده بابن القَطَّان[6]، ويُكنى بأبي أحمد.

وقد خالف بعض المترجمين هذا النسب المشهور، فسمى أباه محمداً بدلاً من عدي، وهذا ما قرره تاج الدين السبكي (771هـ) وحاجي خليفة (1067هـ)، فذكر السبكي في طبقات الشافعية الكبرى أن اسم والده محمدًا لا عديًا، وأن اسم جده عديًا، حيث قال في نسبه:

---

(1) هم: حمزة السهمي (427هـ) في تاريخ جرجان (ص/266) ت/443. والخليلي (446هـ) في الإرشاد (794/2). والخطيب البغدادي (463هـ) في مواضع كثيرة من تاريخ بغداد ينظر على سبيل المثال: (63/1) و(304/1) و(6/2) وغيرها. والسمعاني (562هـ) في الأنساب (238/3). وابن عساكر (571هـ) في تاريخ دمشق (5/31) ت/3403. وياقوت الحموي (626هـ) في معجم البلدان (121/2)، وابن نقطة محمد بن عبد الغني (629هـ) في إكمال الإكمال (133/4) ت/4101. وابن الأثير (630هـ) في اللباب (ص/270). والذهبي (748هـ) في تاريخ الإسلام (240/8) وسير أعلام النبلاء (154/16) وتذكرة الحفاظ (102/3). وابن كثير (774هـ) في طبقات الشافعيين (ص/283). خلافاً لما في البداية والنهاية (365/15). ط/دار هجر.

(2) ينظر: إكمال الإكمال، لابن نقطة (133/4) ت/4101.

(3) ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي (119/2 وما بعدها)، وفيه: "جرجان: مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخُراسان، فبعضٌ يعدها من هذه، وبعضٌ يعدّها من هذه، وقيل: إن أول من أحدث بناءها يزيد بن المهلّب بن أبي صفرة، وقد خرج منها خلق من الأدباء والعلماء والفقهاء والمحدثين، ولها تاريخ ألفه حمزة بن يزيد السّهمي". وفي العصر الحديث تسمى (كَرْكَان) هكذا ينطق بها الفُرس، ويمتد هذا الإقليم في جنوب شرقي بحر قزوين. ينظر: بلدان الخلافة الشرقية (ص/417 وما بعدها). لسترنج، نقله إلى العربية: بشير فرنسيس وكوركيس عواد.

(4) ينظر: الأنساب، عبد الكريم السمعاني، (237/3)، ت/864. واللباب، لابن الأثير (ص/270).

(5) لم أجد فيما بين يدي من المصادر سبب اشتهار نسبته (المباركي) لكن الظاهر أنها نسبة لجد جده (المبارك).

(6) لم أقف على سبب نسبته القطان إلا أن يكون ذلك نسبة لبيع القطن. قال السمعاني في الأنساب (449/10): "القَطَّان بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بيع القطن". لم يذكر ابن عدي فيمن ذكرهم ممن عرف بهذه النسبة.

"عبد الله بن محمد بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك"[1]. ومثله ما ورد عند حاجي خليفة في كشف الظنون، إذ قال: "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة لأبي أحمد عبد الله بن محمد، المعروف: بابن عدي الجُرجاني"[2]. وفي طبقات الشافعية للإسنوي (772هـ) قال: "عبد الله بن عدي بن محمد"[3]، فذكر اسم جده (محمداً) بدلاً من عبد الله.

وذكر ابن كثير (774هـ) في أحد المواضع من البداية والنهاية اسم جدِّ أبيه بأنه عدي بن محمد، فقال: "الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن عدي بن محمد بن أبي أحمد الجرجاني"[4]. إلا أنه ساق نسبه في الطبقات كما ذكره الجمهور[5].

ويظهر أن الراجح في نسب ابن عدي هو ما ذكره الجمهور، وذلك لاعتبارات عدة، منها:

1 – ما نقله تلميذه الحافظ أبو القاسم السَّهْمي (427هـ) في تاريخه عن ابن عدي نفسه، حيث قال: "سمعت أبا أحمد عبد الله بن عدي يقول: أبي عدي بن عبد الله يقول: ولدت يوم السبت ..."[6]. وفي هذا النص تصريح من ابن عدي باسم والده عدي بن عبد الله.

2 – أغلب المترجمين قد اتفقوا على هذا النسب: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، فخالفهم تاج الدين السبكي، وابن كثير في موضع، والإسنوي، وهذا يُعد شذوذًا في النقل يُحمل على الوهم أو الخطأ.

3 – أن اسم ابن عدي ورد في مقدمة كتابه "الكامل" بصيغة: "قال الشيخ الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني"[7]، وكذلك جاء في سماعات بعض تلاميذه بصيغة: "أخبرنا عبد الله بن عدي رضي الله عنه، قراءة عليه وأقرّ به"[8]. ولا شك أن تلاميذه أدرى بنسبه، وأوثق في النقل عنه من غيرهم.

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب السبكي (315/3)، ت/203. وكذا ذكره ابن الملقن (804هـ) في كتابه العقد المذهب في طبقات حملة المذهب (ص/53) ت/106: "عبد الله بن محمد بن عدي أبو حامد الجرجاني" هكذا في المطبوع أبو حامد وهو خطأ.

(2) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (2/ 1382). إلا أن يقال نسبه لجده (محمد) وأظن هذا مستبعد.

(3) طبقات الشافعية، عبد الرحيم الإسنوي (88/2) ت/820. وذكر ابن قاضي شهبة في طبقاته (140/1) ت/97 أنه: "عبد الله بن عدي بن محمد بن مبارك أبو أحمد الجرجاني". وينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي (ص/380) ت/861.

(4) البداية والنهاية، لابن كثير (365/15). ط/ دار هجر. بينما في ط/ إحياء التراث للبداية والنهاية (321/11): "أبو أحمد بن عدي الحافظ، أبو عبد الله بن محمد بن أبي أحمد الجرجاني. وهو كذلك في ط/ دار الفكر 283/11. وهو اختلاف كبير، ومخالف لما ذكره الجمهور. وما أظن هذا إلا وهم أو خطأ من بعض النساخ.

(5) ينظر: طبقات الشافعيين، ابن كثير (283/1).

(6) تاريخ جرجان، للسهمي (ص/266) ت/ 443.

(7) الكامل، لابن عدي، طبعة الكتب العلمية (78/1). وطبعة دار الفكر (1/1). وطبعة الرشد (83/1).

(8) الكامل، لابن عدي، طبعة الكتب العلمية (484/2) ت/390. وطبعة دار الفكر (205/2) ت/390. وطبعة الرشد (232/3) ت/389.

وبناءً على ذلك، فإن ما ذكره بعض المؤلفين لا يعدو أن يكون –والله أعلم– من قبيل الوهم أو الخطأ في النقل، وربما وقع بسبب الاعتماد على مصادر ثانوية أو بسبب التصحيف والتحريف أثناء النسخ، وقد تتابع بعض المصنفين على نقله دون تحقق، والله أعلم.

ثانياً: ولادته: وُلِدَ الحافظ ابن عدي يوم السبت، غرَّة ذي القِعْدة سنة (277هـ/890م)، وقد ذكر تاريخ ولادته بنفسه كما نقل ذلك تلميذه الحافظ أبو القاسم السَّهْمي[1].

(1) قال ذلك أبوه عدي بن عبد الله. ينظر: تاريخ جرجان، للسهمي، (ص/266) ت/443. ولم أطل في ذكر المراجع التي ذكرت ولادته، لأني وجدتها تتفق على ما ذكره السهمي في تاريخ جرجان، وأغلبهم نقل عنه.

المطلب الثالث: طلبه للعلم، ورحلاته العلمية

أولاً: بداية طلبه للعلم:

بدأ ابن عدي طلب العلم في وقت مبكر من حياته، فقد وثَّق بدايات سماعه في كتابه "الكامل"، حيث ذكر أن محمد بن عبيدة الْمِصِّيصي[1] حدثهم إملاء سنة (288هـ) بجرجان[2]، ومقتضى هذا أنه بدأ بطلب العلم وهو لم يتجاوز العشر سنين كما يظهر من تاريخ ولادته.

وقد سمع الحديث وكَتَبه في بلده جُرْجان سنة (290هـ)[3]، ولم يتجاوز الثالثة عشر من عمره، حيث كتب الحديث عن أحمد بن حفص السعدي[4] (293هـ)، وغيرِه[5]. وهكذا يكون قد حصَّل العلمَ على شيوخ بلده جرجان في حدود تسع سنين، وانتقل إلى المرحلة الثانية من طلب العلم، وهي الرحلة إلى الشيوخ في البلدان. وقد ذكر ابن عدي في كتابه "الكامل" ما يفيد أنه كان في جرجان سنة (295هـ)[6].

ثانياً: رحلاته العلمية[7]:

ما إن ناهز ابن عدي العشرين من عمره، وقد تلقى العلم في بلده، حتى اتجهت همته للرحلة في طلب العلم، فكان ارتحاله في سنة (297هـ)، ولكثرة رحلاته وصفه بعض[8] من ترجم له أنه كان من الرَّحالين في طلب العلم، فطاف البلاد، وشملت رحلته العديد من بلدان العالم الإسلامي، ومراكز العلم في عصره؛ فذهب إلى العراق، والشام، ومصر، وقد رحل إلى مصر

---

(1) ينسبه ابن عدي إلى جده: ومحمد بن عُبيدة هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبيدة العُمَري المِصيصي، كان بجرجان. وابن عدي إنما نسبه لجده. ينظر تاريخ جرجان، السهمي (ص/402) ت/682. وتلخيص المتشابه في الرسم، الخطيب (102/1). لم أقف على تاريخ وفاته.

(2) ينظر: الكامل (452/7) ت/1893، وفيها: "حدثنا محمد بن عبيدة المصيصي إملاء في سنة ثمان وثمانين ومئتين بجرجان". وينظر: (423/8) ت/2170.

(3) ذكر ابن عدي سماعه بجرجان من شيخه علي بن محمد الخالدي سنة (291هـ). ينظر: (423/7) ت/1867.

(4) سأذكر ترجمته (ص/27) عند ذكر شيوخ ابن عدي بعد قليل إن شاء الله تعالى. وفي هذه السنة (293هـ) ذكر ابن عدي (440/7) ت/1888 أنه سمع من شيخه عبد الملك بن محمد.

(5) ينظر: تاريخ جرجان، للسهمي (ص/267). والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة البغدادي (ص/318)، ت/381. وسير أعلام النبلاء، للذهبي (154/16).

(6) ينظر: الكامل (313/7) ت/1791. حيث ذكر ابن عدي في ترجمة شيخه محمد بن علي بن سهل الأنصاري المروزي وأنه قدم عليهم جرجان سنة خمس وتسعين. وأنه حدثه عن عدد من الشيوخ.

(7) ينظر: تاريخ جرجان (ص/267). وتاريخ دمشق، لابن عساكر (5/31) ت/3403. والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص/318) ت/381. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (154/16). وطبقات الشافعيين، ابن كثير (ص/283).

(8) ينظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (5/31) ت/3403. وفي سير أعلام النبلاء، للذهبي (154/16): "الجوّال".

رحلتين[1]، بينهما نحو سبع سنوات: الأولى: سنة سبع وتسعين ومائتين(297هـ). والثانية: سنة خمس وثلاثمائة (305هـ). وقد سمع في رحلاته العديد من الشيوخ، وسيأتي الحديث عن أبرزهم عند ذكر شيوخه بعد قليل[2].

وقد وثَّق ابن عدي دخوله إلى مصر في ثنايا كتابه "الكامل" فقال في ترجمة شيخه جعفر بن أحمد بن علي بن بيان الغافقي (304هـ)[3]: "كتبت عنه بمصر في الدخلة الأولى، في سنة تسع وتسعين ومئتين[4]، وكتبت في الدخلة الثانية في سنة أربع وثلاثمئة"[5]. وليس معنى ذلك أنه دخلها في هذا التاريخ تحديداً بل كان سماعه في تلك الفترة ودخوله قبل ذلك، كما سيتضح فيما بعد.

وذكر في كتابه "الكامل" كثيراً من الأماكن التي سمع فيها من شيوخه[6]، وذكر الخطيبُ البغدادي (463هـ) في تاريخه[7] عدداً من الأماكن التي سمع فيها ابن عدي، وعدداً من الشيوخ الذين سمع منهم. وكذلك ذكر ابن نقطة (629هـ) في إكمال الإكمال في مواضع متفرقة منه عدداً من الشيوخ الذين روى عنهم ابن عدي مع تحديد مكان السماع، مستفيداً ذلك كله من معجم شيوخ ابن عدي[8].

ثالثاً: المكونات العلمية لشخصية ابن عدي: بالإضافة إلى ما سبق من رحلاته العلمية وتجواله في البلدان ولقائه بالشيوخ، فهناك عدة مُكوِّنات ساهمت في تكوين شخصيته العلمية، وقد سجّل ابن عدي بعض الصور من حرصه على طلب العلم وحضور مجالسه، ومن ذلك:

---

(1) ينظر: (410/8) ت/2164، ذكر أنه كتب عن شيخه يحيى بن محمد بن يحيى بمصر في الرحلتين جميعاً.

(2) (ص/28 وما بعدها).

(3) ذكر ابن عدي أنه يحدث بأحاديث موضوعة وضعها هو، وكان رافضياً. ينظر: الكامل (370/2) ت/349.

(4) وفي (436/6) ت/1568، ذكر سماعه من شيخه الحسين بن عبد الغفار الأزدي بمصر سنة (299هـ) وفي سنة (305هـ) وهذا يعني أنه سمع منه خلال الرحلتين جميعاً.

(5) الكامل (370/2) ت/349.

(6) ينظر الكامل: سماعه بمكة (284/1) ت/27. سماعه بمصر (460/1) ت/139. وسماعه بصيدا (412/1) ت/120. وسماعه بحلب (341/1) ت/64. وسماعه بالبصرة (304/1) ت/51. وسماعه بواسط (505/1) ت/179. وسماعه بحران (303/1) ت/49. وسماعه ببخارى (343/1) ت/64. وبحمص (447/1) ت/130. وبعبدان (380/1) ت/86. وبآمل (303/1) ت/50. وبمرو (307/1) ت/54. وبسَرَخْس (337/1) ت/62.

(7) ينظر: تاريخ بغداد فقد ذكر العديد من الأماكن التي سمع فيها ابن عدي من شيوخه، ومن هذه المواضع: سماعه بسرَّ من رأى من الشيخ محمد بن أحمد بن هارون (386/1) ت/315. وفي (400/1) ت/351 محمد بن أحمد الذهلي سمع ابن عدي منه بجرجان. وينظر: (232/2) ت/692. و(234/2) ت/695. و(337/4) ت/2094. و(451/4) ت/2249. و(153/6) ت/3196. و(83/13) ت/7057.

(8) وهو في عداد المفقود. ينظر: إكمال الإكمال، لابن نقطة: سماعه بالموصل (241/1). بالبصرة (319/1). بواسط (8/3).

1 – حرصه على النوم في مكان الدرس: قال في كتابه "الكامل": "رأيت مجلس الفِريابي[1] يُحزر فيه خمسة عشر ألف محْبرة، وكنا نحتاج أن نبيت في موضع المجلس لنتخذ من الغد موضع مجلس"[2].

2 – زيارته لقبور من ترجم لهم؛ طلبًا لمعلومات تتعلّق بأسمائهم أو أنسابهم أو تواريخ وفاتهم قال: "وعمر بن محمد[3] هذا، وأبو عقال[4] جميعاً سكنا عسقلان، ودلوني بعسقلان على قبريهما فمضيت إلى قبريهما فرأيت قبرَ عمر بن محمد مندرساً وقد بقي أثر منه قليل، ورأيت قبر أبي عقال مستوياً وقرأت على قبره: هذا قبر أبي عقال هلال بن زيد مولى رسول الله ﷺ"[5]. ومن ذلك زيارته لقبر محمد بن إسحاق[6] (150هـ)، صاحب المغازي، وقرأ ما كتب على قبره: هذا قبر محمد بن إسحاق بن يسار صاحب مغازي رسول الله ﷺ[7].

3 – تفتيشه عن أحاديث الرواة وتتبعها قبل الحكم على الراوي: قال في ترجمة محمد بن إسحاق: "وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف"[8].

4 – حرصه على الكتابة عن الشيوخ: فقد أكثر من ذلك، وأذكر بعضها، وأشير إلى بعضها الأخر[9]: كتب عن محمد بن أحمد بن يزيد البلخي بدمشق[10]. وعن أبي الطيب محمد بن أحمد بن عيسى الورّاق برأس العين[11]. وعن محمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي[12]، المعروف بـ"الجُريجي"[13]، ذكر ابن

---

(1) هو جعفر بن محمد بن الحسن بن المُستفاض الفريابي، ذكره في الكامل كثيراً ينظر: (86/1). قال الزركلي في الأعلام (127/2–128) قاضٍ من العلماء بالحديث، ولي القضاء بالدينور، كان يحضر مجلسه نحو عشرة آلاف، من كتبه: (صفة النفاق وذم المنافقين). توفي (301هـ).

(2) ينظر: الكامل (215/6) ت/1389.

(3) عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/417) ت/4965.

(4) هلال بن زيد بن يسار البصري نزيل عسقلان: متروك. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/575) ت/7336.

(5) الكامل (431/6) ت/1196. وقد ذكر مثل هذا قبل (438/1) ت/128. وينظر: (227/8) ت/2042، ترجمة أبي عقال هلال بن زيد بن يسار بن بولا.

(6) إمام المغازي: صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/467) ت/5725.

(7) ينظر: الكامل (63/7) ت/1630.

(8) الكامل (76/7) ت/1630.

(9) ينظر للاستزادة: (322/7) ت/1799. و(314/7) ت/1792. و(324/7) ت/1801. و(324/7) ت/1802. و(273/8) ت/2068. و(410/8) ت/2164.

(10) ينظر: الكامل (313/7) ت/1791.

(11) ينظر: الكامل (314/7) ت/1793.

(12) من شيوخ ابن عدي ترجمه في الكامل وروى عنه فيه، وقال عنه: كتبت عنه بتستر ضعيف يحدث عمن لم يرهم. ينظر: الكامل (318/7–319) ت/1794.

(13) نسبة لما جمعه عن ابن جُريج (150هـ).

عدي أنه كتب عنه في تُستَر[1]. وعن أبي طاهر محمد بن أحمد بن عثمان المديني بمصر[2]. وعن محمد بن عبْدة بن حرب العَبَّاداني ببغداد والموصل[3]. وعن محمد بن محمد بن الأشعث[4] (314هـ) بمصر، وكتب عنه نسخة قريبة من ألف حديث[5].

5 – كثرة سؤالاته[6] لشيوخه والنظر في كتبهم: ذكر أنه سأل شيخه عبدان عبد الله بن عثمان بن جَبَلة (221هـ) عن محمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي[7]، فأجابه عبدان أنه كذَّاب، قد كتب عن عَبْدان حديث عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج[8] (150هـ)، ثم ادعاها عن شيوخ عبدان، وذكر أن الأهوازي أخرج له مجموعًا فيه حديث ابن جريج، فوجده كما قال عبدان[9]. وكان ابن عدي حريصاً أن يرى كتب الشيوخ الذين يلتقي بهم ويقف عليها[10].

6 – كثرة شيوخه وتنوع بلدانهم: ويتبيّن ذلك جليًا في ترجمة ثلة منهم في المطلب الآتي.

---

(1) ينظر: الكامل (318/7) ت/1794.

(2) ينظر: الكامل (319/7) ت/1796.

(3) ينظر: الكامل (320/7) ت/1797.

(4) محمد بن محمد بن الأشعث، الكوفي ثم المصري، متهم بالوضع. ينظر: الكامل، (320/7–322) ت/1798.

(5) ينظر: الكامل (320/7) ت/1798.

(6) ينظر: الكامل (351/7) ت/1812.

(7) ينظر (ص/24).

(8) ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/363) ت/4193.

(9) ينظر: الكامل (318/7) ت/1794.

(10) ينظر: الكامل (320/7) ت/1797. ففي ترجمة شيخه محمد بن عبدة بن حرب العباداني قال: "ورأيت أنا كتبه التي يحدث منها محكوكة الظهر".

المطلب الرابع: شيوخ ابن عدي وأثرهم في تكوينه العلمي، وتلامذته

كثرة الشيوخ واختلاف بلدانهم له أثرٌ في تكوين شخصية ابن عدي العلمية، وذلك أن الرحلة والتَّلَقِّي والسماع كانت ميزاناً في كثير من الأحوال لمعرفة قَدْر هذا العَالِم أو ذاك، وبلغ الأمر إلى أن حذَّر بعضُهم ممن لم يرحل في طلب الحديث[1]، وكان هذا الأمرُ ظاهرةً علمية في المجتمع المسلم، وسِمَة بارزةٌ في حياة طُلاب العلم في ذلك الزمان[2].

وقد كان لابن عدي نصيباً وافراً من الرحلات والشيوخ، فرحل إلى العراق والشام ومصر، وغيرها من بلدان العالم الإسلامي، ولقي الشيوخ، حتى بلغ عددهم أكثر من ألف شيخ[3]، وسأعرض هنا لتراجم أبرز شيوخه ممن أجد لهم أثراً في تكوين الشخصية العلمية الحديثية والنقدية لابن عدي، وأما استقصاء شيوخه فليس هذا مكانه، وينظر في مظانه في ترجمته[4].

وتمثّل شيوخ ابن عدي وتلامذته حلقةً محوريةً في فهم منهجه النقدي الحديثي، فهم الجذور العلمية التي تلقّاها، والامتداد الذي مثّله لتلك المدرسة النقدية، وقد تأثر بهم وأثّر فيهم، وتجلّى أثر ذلك في كتابه "الكامل" وغيره من مصنفاته.

أولاً: شيوخه[5]: رحل ابن عدي في طلب العلم منذ صغره، وتنقّل بين الأمصار، وأخذ عن جماعة من كبار المحدثين في عصره، ممّا يدل على سعة رحلته، وتنوّع مصادره، وعلوّ همّته في الطلب، وقد سمع في كل بلد من عدد من علماءها، وسأذكر أبرز الشيوخ الذين أخذ عنهم[6]، وكان لهم أثرٌ في كتابه "الكامل".

وقد ذكرت أن ابن عدي بدأ طلب العلم وسماع الحديث وكتابته في وقت مبكر، وذلك سنة (290هـ)، وسأذكر هنا **أبرز شيوخه** مبتدئاً ببلده جرجان:

---

(1) نقل الخطيب البغدادي عن يحيى بن معين قوله: "أربعة لا تؤنس منهم رشداً: .... ولا يرحل في طلب الحديث". الرحلة في طلب الحديث، الخطيب البغدادي (ص/89) (14).

(2) للتوسع في معرفة أهمية الرحلة ولقي الشيوخ، ينظر الكتاب الذي خصصه الخطيب البغدادي لذلك: الرحلة في طلب الحديث (ص/72 وما بعدها).

(3) ينظر: الإرشاد، للخليلي (795/2).

(4) ينظر: تاريخ جرجان (ص/267). وتاريخ دمشق، لابن عساكر (5/31 وما بعدها) ت/3403. وقد ذكر عدداً من الشيوخ الذين سمع منهم ابن عدي في كل بلد. والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (318 وما بعدها) ت/381. وتاريخ الإسلام، للذهبي (240/8 وما بعدها).

(5) ذكر ابن عساكر شيوخ ابن عدي الذين سمع منهم كلا حسب بلده، وقد اعتمدت عليه بشكل رئيس على توزيع الشيوخ حسب البلاد. ينظر: تاريخ دمشق (5/31) ت/3403.

(6) ينظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (31/ 5) ت/3403.

1- أبرز شيوخه في جُرْجان[1]:

أ – **أبو محمد أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم السعدي الجرجاني:** يعرف بحَمْدان، تردد إلى العراق مراراً، وكتب فأكثر، توفي سنة (293هـ)، وهذا الشيخ من أوائل من كتب عنهم ابنُ عدي الحديثَ في جُرْجان، حيث كتب عنه سنة (290هـ) قبل أن يبدأ رحلته في البلاد، وقد ترجم له ابن عدي في "الكامل" ومما ذكره عنه مبيناً حاله: كتب فأكثر، وحدّث بأحاديث منكرة لم يُتَابَع عليها، وهو ممن لا يتعمَّدُ الكذب، وهو ممن يُشَبَّه عليه فيغلط، فيحدث به من حفظه[2]. وقد روى عنه في كتاب "الكامل" في مواضع كثيرة تزيد عن (100).

ب – **الحافظ أبو نُعَيم عبد الملك بن محمد بن عدي بن زيد الإسْتِرَابَاذي[3]:** فقيه، ومن أئمة الحديث، سكن جُرْجان، وكان أحد الأئمة، ورحل إلى البلاد، وأكثر عن الشيوخ، وكَثُرت الرحلة إليه، ولد سنة (242هـ) له تصانيف منها: كتاب الضعفاء في عشرة أجزاء[4]. وهو من قدماء شيوخ ابن عدي، إذ سمع منه قبل الرحلة إلى الآفاق، توفي (323هـ)[5]. وقد ذكر ابن عدي سماعه منه في أكثر من موضع سنة (291هـ)[6]، و(292هـ)[7]، و(293هـ)[8] وروى عنه في عشرات المواطن من كتابه "الكامل".

---

(1) ومن الشيوخ الذين ذكر ابن عدي سماعه منهم في جرجان: محمد بن عبيدة المصيصي وسبق الإشارة إليه قبل قليل عند ذكر بدء ابن عدي طلب العلم. ومنهم: علي بن محمد بن يحيى الخالدي سمع منه سنة (292هـ). وينظر: (306/7) ت/1781. وفي (423/7) ت/1868 ترجمة مطرف بن معقل. وذكر أنه سمع منه سنة (291هـ). ومنهم: محمد بن أحمد بن حكيم سمع منه (291هـ) ينظر: (441/7) ت/1888. ومنهم: أحمد بن إدريس أبو علي القاضي بجرجان. ينظر: (154/8) ت/1996.

(2) ينظر: الكامل (298/1) ت/45. وتاريخ جرجان، للسهمي (ص/71) ت/17. و(ص/267) ت/443. والأنساب، للسمعاني (199/1-200) (131).

(3) الإسْتِرَابَاذي: بكسر الألف، وسكون السين المهملة، وكسر التاء المنقوطة باثنتين من فوقها، وفتح الراء والباء والموحدة بين الألفين، وفي آخرها الذال المعجمة، هذه النسبة إلى استراباذ، وهي من بلاد مازندران بين سارية وجرجان. ينظر: الأنساب، للسمعاني (199/1) رقم/131. قال السمعاني: "ومن مشاهيرهم: أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي"

(4) هذا الكتاب لم أقف عليه مطبوعا، ولعله في عداد المفقود. ينظر: الأعلام، الزركلي (162/4).

(5) ينظر: تاريخ جرجان، للسهمي (ص/277). والإرشاد، للخليلي (791/2-792)، وذكر الخليلي أنه توفي (332هـ ويقال: 330هـ).

(6) ينظر: الكامل (180/1). و(149/8) ت/1993.

(7) ينظر: الكامل (103/1) و(105/1) و (44/6) ت/1283. و(244/6) ت/1409.

(8) ينظر: الكامل (450/5) ت/1211. و(131/7) ت/1653. و(440/7) ت/1888.

2 – أبرز شيوخه في العراق: في بغداد:

أ – **الحافظ أبو القاسم البَغَوِيّ**[1]: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، مُسْنِد العصر، وكان ثقةً ثبتاً مكثراً، فَهِماً عارفاً. وهو بغداديٌّ مولداً وداراً، ولد سنة (214هـ)، وتوفي (317هـ). ينتمي إلى بيت علم، وينسب إلى جده ابن مَنِيْع[2]، كتب الحديث وهو صغير في العاشرة، ويعد أصغر من كتب الحديث في عصره، وقد أدرك الأسانيد العالية، وحدَّثه جماعة من صغار التابعين. ومما يدل على حفظه وإتقانه ما ذكره الحافظ الذهبي (748هـ) من أنه روى أكثر من مئة ألف حديث لم يَهِم في شيء منها، ولم يخرج له ابن عدي عند ترجمته سوى حديثين مما انتقد عليه [3]، وقد اعتبر الذهبي ذلك دليلاً على ضبطه وإتقانه[4].

وذكر ابن عدي عن نفسه أنه لما قدم العراق سنة (297هـ) وجد الناسَ وأهلَ العلم والمشايخَ متفقين على تضعيف البغوي، وكانوا زاهدين في حضور مجلسه، فلا يحضره إلا قلة من الغرباء. ولكنه عندما كَبُر وأَسَنَّ ومات أصحاب الإسناد احتمله الناس واجتمعوا عليه. و كان معه طرف من معرفة الحديث، والتصانيف، وطال عمره، فاحتاج الناس إليه وقبلوه[5].

وقد صنف كتاب (معجم الصحابة)[6]، و(الجَعديَّات)[7]. وقد روى عنه ابن عدي في "الكامل" ما يزيد عن (200) مرة.

ب – **الحافظ ابن صاعد:** هو يحيى بن محمد بن صاعد البغدادي، كنيته أبو محمد، الحافظ المجود ومحدِّث العراق، كان عالما بالعلل والرجال، وكان كثير الرحلة، فقد رحل إلى مصر والشام والحجاز والعراق، وكان ثقةً ثبتاً، ولد سنة (228هـ)، وكتب الحديث وهو ابن إحدى عشرة سنة. وتوفي (318هـ)،

---

(1) البغوي: هذه النسبة إلى بلدة من بلاد خراسان، بين مرو وهَراة، يقال لها: بغ، وبَغْشُوْر. وهي بضم الشين المعجمة، وسكون الواو، وراء. ينظر: الأنساب، السمعاني (273/2) رقم/545. ومعجم البلدان، لياقوت (467/1).

(2) البغوي: جده لأمه الحافظ أبو جعفر أحمد بن منيع البغوي، صاحب المسند (244هـ). وعمه الحافظ علي بن عبد العزيز ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب (369/5) ت/2922.

(3) ينظر في ترجمة البغوي: الكامل (294/5 وما بعدها) ت/1105 وقد أنصف ابن عدي شيخه فذكر أنه لولا ما شرط في كتابه من ذكر كل من تكلم فيه متكلم لما ذكر البغوي هذا.

(4) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (455/14).

(5) ينظر في ترجمة البغوي: الكامل (294/5 وما بعدها) ت/1105 وذكر ابن عدي أنه لولا ما شرط في كتابه من ذكر كل من تكلم فيه متكلم لما ذكر البغوي هذا. وتاريخ بغداد، للخطيب (110/10) ت/5238. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (440/14 وما بعدها).

(6) طبع هذا الكتاب في خمس مجلدات، بتحقيق: محمد الأمين بن محمد الجنكي، طبعته دار البيان في الكويت، والمطبوع جزء من الكتاب والباقي في عداد المفقود. كما أفاده المحقق في المقدمة (35 وما بعدها).

(7) الأجزاء الجعديات: وهي اثنا عشر جزءاً جمعها أبو القاسم البغوي لحديث شيخه علي بن الجعد (230هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (442/14)، والرسالة المستطرفة، للكتاني (ص/91).

له تصانيف في السنن وترتيبها على الأحكام[1]. وقد روى عنه ابن عدي في "الكامل" في مواضع زادت على (200) مرة.

من شيوخه في البصرة: المحدث أبو خليفة الفضل بن الْحُبَاب[2] عمرو بن محمد البصري: ولد سنة (206هـ)، وتوفي بالبصرة (305هـ) أديب، أخباري، عُنِي بعلم الحديث وطلبه وهو مراهق، وكتب علماً جمّاً، وكان ثقةً مأموناً، أديباً فصيحاً مُفَوّهاً، مُكثِراً من رواية الأخبار والأدب، وقد رحل الناس إليه[3]. روى عنه ابن عدي في "الكامل" في أكثر من (130) موضعاً.

ومن شيوخه في الكوفة[4]: **المحدث أبو جعفر الأُشْنَانِي:** هو محمد بن الحسين بن حفص بن عمر الكوفي: قدم بغداد وحدَّث بها، وكان ثقةً مأموناً، ولد سنة (221هـ) وتوفي (310هـ)[5]، وقد نقل عنه ابن عدي في "الكامل" أكثر من سبعين مرة.

وفي الموصل: الحافظ أبو يعلى الْمَوْصِلي: هو الإمام أحمد بن علي بن الْمُثنى، ولد سنة (210هـ)، وتوفي (307هـ) لقي الكبار، ورحل في شبابه إلى الأمصار، وكان ثقةً مأموناً، من أهل الصدق والأمانة والدين والحلم، كثير الحديث، صنَّف المسند، وكَتَب في الزهد والرقائق، وكان عاقلاً حليماً صبوراً، حسن الأدب. "قال ابن عدي: ما سمعت مسنداً على الوجه إلا مسند أبي يعلى، لأنه كان يحدث لله ﷻ"[6]. وكان على مذهب أبي حنيفة، حيث أخذ الفقه عن أصحاب أبي يوسف. له كتاب (المسند)[7] و(المعجم)[8]. وقد روى عنه ابن عدي في "الكامل" في أكثر من (600) موضع.

---

(1) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب (234/14 وما بعدها) ت/7537. وتاريخ دمشق، لابن عساكر (356/64 وما بعدها) ت/8201. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (501/14 وما بعدها). ولم أقف على كتابه المذكور.

(2) الْحُبَاب لقب أبيه، واسمه: عمرو بن محمد. ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (92/7)

(3) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (7/14 وما بعدها).

(4) ينظر: الكامل (238/6) ت/1400، ذكر سماعه من شيخه محمد بن الحسن بن سماعة في الكوفة سنة (298هـ).

(5) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب (230/2 وما بعدها) ت/690. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (529/14).

(6) سير أعلام النبلاء، الذهبي (178/14).

(7) لأبي يعلى مسندان، أحدهما كبير وثانيهما مختصر. أما المختصر فهو مطبوع عدة طبعات منها: طبعة دار المأمون/دمشق بتحقيق حسين أسد في مجلدين وفيه (7555) حديثا، وهو المسند الذي أشار إليه الذهبي. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (180/14) قال الذهبي: "... إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الحافظ يقول: قرأت المسانيد كـ (مسند العدني) و (مسند أحمد بن منيع) وهي كالأنهار، و (مسند أبي يعلى) كالبحر يكون مجتمع الأنهار. قلت: صدق، ولا سيما (مسنده) الذي عند أهل أصبهان من طريق ابن المقرئ عنه، فإنه كبير جداً، بخلاف (المسند) الذي رويناه من طريق أبي عمرو بن حمدان عنه، فإنه مختصر".

(8) ينظر: التقيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص/318) ت/381. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (180/14 وما بعدها). وكتابه المعجم، مطبوع، طبعته إدارة العلوم الأثرية فيصل آباد، في مجلد واحد، بتحقيق: إرشاد الحق الأثري. في مجلد واحد (270) صحيفة تقريبا. يضم أكثر من (300) حديثاً.

3 – في عسكر مُكْرَم[1]: الحافظ عبدان الأهوازي: هو عبد الله، فخُفِّف فقالوا: عبدان. هو: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن موسى الأهوازي القاضي، ولد سنة (216هـ) وتوفي (306هـ)[2]، أحد الحفاظ الأثبات، المجودين المكثرين. ومع ذلك له غلط ووهم يسير، وهو صدوق، طاف البلاد في طلب العلم، وجمع الشيوخ والأبواب، وارتحل إليه الحفاظ، وكان يحفظ مئة ألف حديث. صنَّف تصانيف منها: كتاب (الفوائد) في الحديث[3]. وقد نقل عنه ابن عدي في "الكامل" أكثر من (200) مرة.

4 – أبرز شيوخه في مصر:

أ – الإمام النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النَّسائي، أحد الأئمة، كان إماماً في الحديث، وبرع في هذا الشأن، وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلوّ الإسناد، وكان ثقةً ثبتاً حافظاً ناقداً حاذقاً بالحديث وعلله ورجاله، فقيهاً على مذهب الشافعي[4]، تولى القضاء في مصر، وله رحلة واسعة، سمع في خُراسان، وقدم بغداد وكتب بها عن جماعة من الشيوخ، ودخل الشام، وقدم مصر وكتب بها، وكُتِب عنه. وخرج من مصر في ذي القِعْدة سنة (302هـ)، كما أنه سمع من جماعة في الحجاز والجزيرة. ولد بنَسا، وقد سئل النسائي عن مولده فأجاب: يشبه أن يكون سنة (215هـ). توفي سنة (303هـ)[5]. وصنَّف كتاب (السنن الكبرى) و(السنن الصغرى) وله كتب مستقلة ضم بعضها للسنن الكبرى، منها: (خصائص

---

(1) عَسْكَر مُكْرَم: بضم الميم، وسكون الكاف، وفتح الراء، على وزن مُفْعل من الكرامة، وهو بلد مشهور من نواحي خوزستان، منسوب إلى مُكرَم بن معزاء الحارث. وقيل: بل مكرم مولى للحجاج، وكان قائد جيش فعسكر في تلك البقعة، وكانت قرية قديمة، فبناها مكرم ولم تزل تبنى حتى أصبحت مدينة، وسماها عسكر مكرم. وقد زال اسم عسكر مكرم من الخارطة، ولكن موضعها تشير إليه الخرائب المعروفة باسم (بندقير) أي سد القير. ينظر: معجم البلدان، لياقوت (123/4). وبلدان الخلافة الشرقية، لسترنج (ص/271–272).

(2) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب (385/9 وما بعدها) ت/4955. وتاريخ دمشق، ابن عساكر (51/27 وما بعدها) ت/3168. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (168/14 وما بعدها)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (104/7 وما بعدها). وتذكرة الحفاظ، الذهبي (187/2 وما بعدها) ت/709. والأعلام، الزركلي (65/4).

(3) لم أجده مطبوعاً. ولعله هو ما ذكره العلائي في إثارة الفوائد (526/2) ضمن مسموعاته. إذ قال: "أجزاء أبي محمد عبدان بن أحمد بن موسى الأهوازي الجواليقي الحافظ". وذكر أسانيده وساق بعض الأحاديث.

(4) ترجمه السبكي في طبقاته (14/3) ت/81.

(5) ينظر: تاريخ ابن يونس المصري (24/2) ت/55. وتاريخ بغداد، للخطيب (35/21 وما بعدها) ت/34. وتاريخ الإسلام، الذهبي (59/7 وما بعدها). ذكر عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري (347هـ) في تاريخه توفي في فلسطين، يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة (303هـ). وذكر الخطيب البغدادي (463هـ) في تاريخه ثلاثة أقوال: أحدها ما قاله ابن يونس في تاريخه. ثانيهما: يظهر منه أنه مات في مصر، إذا قال: دخل الشام ومصر وأقام هناك إلى حين وفاته. ونقل القول الثالث: أن النسائي قال: احملوني إلى مكة، فحمل إليها وتوفي بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة، وكانت وفاته في شعبان سنة (303هـ). وقد رجح الذهبي في تاريخ الإسلام قول ابن يونس وقال: هذا هو الصحيح.

علي ﷺ) و (عمل اليوم والليلة) وغيرها. وله كتب أخرى[1]. وقد استفاد منه ابن عدي في كتابه "الكامل" فروى عنه مباشرة وبواسطة، وأفاد منه كثيراً في الحكم على الرواة، إذ نقل عنه أكثر من (400) مرة.

ب – المحدث الْمِنْجَنِيقِيّ: هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس الْمِنْجَنِيقِيّ البغدادي، نزيل مصر، وعُرف بالمنجنيقي لأنه كان يجلس بقرب مِنْجَنيق كان بجامع مصر. وهو المحدث الثقة، كان شيخاً صالحاً زاهداً، وهو من أقران النسائي. له كتاب: (ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء)[2]. ولد بعد سنة (210هـ)، وتوفي في مصر سنة (304هـ). وقد روى ابن عدي عنه أكثر من (160) مرة.

ج – ابن حَمَّاد: هو أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حَمَّاد بن سعيد الأنصاري ولاء، الرازي، الدُّوْلابي الأصل[3]، ولد سنة (224هـ)، وتوفي سنة (310هـ). رحل في طلب الحديث، فسمع من خلق كثير في بلده وفي الكوفة، وقدم الشام، ودخل مصر نحو سنة (260هـ)، وكان يُوَرِّق على شيوخ مصر، وحدَّث بها عن شيوخ بغداد والبصرة والشام ومصر، وكان من أهل صنعة الحديث، وله به معرفة، وصنَّف تصانيف، وكان حسن التصنيف. من تصانيفه: (الكنى والأسماء)[4]. وقد تكلم العلماء في ابن حماد، وكان يُضعّف، وكان في الفقه على مذهب أبي حنيفة[5]. وكان ابن حماد صلة الوصل بين ابن عدي وكبار أئمة الجرح والتعديل، إذ نقل بواسطته الكثير من أحكام الجرح والتعديل عن البخاري (256هـ)[6]، وأحمد ابن حنبل (241هـ)[7]،

---

(1) ينظر: تاريخ ابن يونس (24/2) ت/55. وتاريخ بغداد، للخطيب (35/21 وما بعدها) ت/34. وتاريخ دمشق، ابن عساكر (170/71 وما بعدها) ت/9650، وتاريخ الإسلام، الذهبي (59/7 وما بعدها). وتذكرة الحفاظ للذهبي (94/2 وما بعدها) ت/719. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (309/14 وما بعدها).

(2) ينظر: تاريخ ابن يونس (34/2) ت/82. وتاريخ بغداد، الخطيب (382/6 وما بعدها) ت/3424. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (141/14 وما بعدها). وتاريخ الإسلام، الذهبي (77/7). والأعلام، الزركلي (293/1). وكتاب المنجنيقي ما (رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء) لم أجده مطبوعاً. ولم يتبين لي إن كان يوجد مخطوطاً أو في عداد المفقود.

(3) قال قُطْلُوبُغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (123/8) في ترجمة محمد بن أحمد بن حماد الدولابي: "قال مسلمة بن قاسم: كان أبوه من أهل العلم بالحديث والرواية، مُقَدَّماً فيه وكان مسكنه بدولاب من أرض بغداد، ثم خرج ابنه محمد بن أحمد عنها طالباً للحديث والأثر فأكثر الرواية وجالس العلماء، وتفقه لأبي حنيفة، وجَرَّد له فأكثر، وكان مُقَدَّماً في الرواية والعلم بالآثار ومعرفة الأخبار، وله كتب مؤلَّفة".

(4) ينظر: الأعلام، الزركلي (308/5) الكتاب طبعته دار ابن حزم في (3) مجلدات، بتحقيق أبو قتيبة الفاريابي.

(5) ينظر: تاريخ ابن يونس المصري (188/2–189) ت/486. وتاريخ دمشق، ابن عساكر (29/51 وما بعدها) ت/5888. وتاريخ الإسلام، الذهبي (158/7 وما بعدها). وسير أعلام النبلاء، الذهبي (125/14 وما بعدها). والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، قطلوبغا (123/8) ت/9302.

(6) أغلب أقوال البخاري نقلها ابن عدي من رواية ابن حماد وهو مبثوث في كتاب الكامل.

(7) نقل كثيراً من أقوال أحمد بن حنبل بواسطة ابنيه: عبد الله وصالح.

ويحيى بن معين (233هـ)[1]، وغيرهم[2]، وقد زاد ذلك عن (1700) مرة.

5 – شيوخ من بلاد أخرى[3]:

أ – الحافظ الحسن بن سفيان: هو أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر الخُراساني النَّسَوي، الإمام الحافظ الثبت، كان محدثَ خُراسان في عصره، فقيهاً[4] أديباً[5]، وكان ممن رحل وصنَّف، له (المسند في الحديث)[6]، ولد سنة بضع وثمانين ومئتين، وتوفي (303هـ)[7]. وقد نقل عنه ابن عدي في "الكامل" أكثر من (300) مرة.

ب – الحافظ الساجي: هو أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الساجي، البصري، الشافعي[8]، فقيه حافظ، محدث البصرة وشيخها ومفتيها، وكان من الأئمة الثقات الأثبات، رحل إلى الشام ومصر والكوفة والحجاز، ومن تصانيفه: (اختلاف الفقهاء) و(كتاب علل الحديث)[9]، وهو مصنَّف جليل، يدل على تبحره وإمامته، وقد أفاد منه ابن عدي في "الكامل" في مواضع[10]، توفي سنة (307هـ)[11]. ونقل ابن عدي عن الساجي أكثر من (400) مرة[12].

---

(1) نقل كثيراً من أقوال بن معين بواسطة عباس الدوري، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ومعاوية بن صالح وغيرهم.

(2) منهم: يحيى بن سعيد القطان (198هـ).

(3) هؤلاء الشيوخ لم أهتد إلى مكان سماعه منهم فلم أدرجهم تحت بلد معين. وإن كان يحتمل أن يكون السماع في بلد الشيخ نفسه. ومنهم: الحافظ أبو عبد الله الحاكم (405هـ) ينظر: اللباب، ابن الأثير (ص/270).

(4) تفقه على أبي ثور إبراهيم بن خالد، وكان يفتي بمذهبه. كما تفقه على حرملة، لذا ترجمه السبكي في طبقاته، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (263/3 وما بعدها) ت/171.

(5) أخذ الأدب عن أصحاب النضر بن شُميل. ينظر: تاريخ ابن عساكر (102/13) ت/1339.

(6) المسند: ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص/71). وذكر أن له مسانيد ثلاثة.

(7) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (99/13 وما بعدها) ت/1339. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (157/14 وما بعدها)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (66/7 –67).

(8) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (3/ 299–300) ت/187. وقال السبكي: له كتاب اختلاف الفقهاء. وله مصنف في الفقه والخلافيات، سماه: أصول الفقه، استوعب فيه أبواب الفقه، وذكر أنه اختصره من كتابه الكبير في الخلافيات، وهو عندي في مجلد ضخم.

(9) قال السبكي: وله كتاب اختلاف الفقهاء، وكتاب اختلاف الحديث. وأظنه الذي سماه الذهبي بالعلل. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (300/3) ت/187.

(10) ينظر: الكامل (392/1) ت/102. قال: "قد ذكره الساجي في جملة من ذكرهم من الضعفاء في "كتاب العلل".

(11) ينظر: الإرشاد، للخليلي (527/2). وتاريخ بغداد، الخطيب (385/9 وما بعدها) ت/4955. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (197/14 وما بعدها)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (117/7–118).

(12) ليست هذه المواضع التي نقل ابن عدي فيها عن الساجي من كتابه العلل، بل كان الساجي شيخ ابن عدي في نقل العديد من الأحكام عن كتب الأئمة، أو نقل أقوالهم.

ثانياً: أثر شيوخ ابن عدي في تكوين شخصيته النقدية الحديثية:

لقد كان لشيوخ ابن عدي أثر بالغ في تكوين شخصيته العلمية والنقدية، لا سيما في مجال الحديث وعلله. فقد تتلمذ على عدد من الأئمة النقاد، الذين عُرفوا بالتدقيق في الجرح والتعديل، والدقة في النظر إلى أحوال الرواة، فكان لذلك أبلغ الأثر في صقل ملكته النقدية، وتشكيل منهجه الخاص في نقد الرجال والمرويات. وقد نهل ابن عدي من شيوخه عموماً معارف متعددة، منها:

- الجرأة العلمية في النقد دون مجاملة.
- والاعتناء بسياق الأحاديث والقرائن عند الحكم على الروايات.
- والجمع بين الرواية والدراية.

ولهذا ظهرت شخصيته متميزة بجمع الأخبار الكثيرة، مع التمحيص لها، وإظهار ما في الرواة من نكارة أو غرابة، دون الاكتفاء بالنقل عن غيره فقط، كما يلاحظ سعة الرقعة التي رحل إليها ابن عدي وبالتالي تنوع الشيوخ، مما يُورث ذلك في شخصيته تنوعاً في المناهج العلمية والمدارس التي تعلم فيها واستقى منها. ولا ينكر أثر ذلك فيما دوَّن وكتب وخاصة في كتابه "الكامل".

وبعد عرض أبرز الشيوخ أذكر بعض تلامذته، وتخرجوا عليه، ولبعضهم ارتباط بكتاب "الكامل".

ثالثاً: أبرز تلامذته:

إن المكانة العلمية التي وصل إليها ابن عدي في ميدان النقد جعله محط أنظار طلبة العلم، ومقصدهم في هذا الشأن، فتتلمذ له العديد من الرجال الذين غدوا أئمة فيما بعد، منهم:

1 – الحافظ السَّهْمي: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي، وهو إمام، حافظ متقن، محدث جُرجان، ومُؤرِخُها ولد سنة نيف وأربعين وثلاثمئة، وتوفي سنة (428هـ وقيل: 427هـ) أول سماعه كان بجرجان سنة (354هـ) وابن عدي من أبرز شيوخه، فقد روى عنه كتاب "الكامل"، وبدأ رحلته العلمية سنة (368هـ) فطاف العديد من البلدان، وسمع الكثير من العلماء، وصنَّف التصانيف، وتكلم في العلل والرجال، له تصانيف منها: (كتاب معرفة علماء أهل جرجان) المعروف باسم (تاريخ جرجان)[1] و(معجم شيوخه)[2]، و(سؤالاته للدارقطني)[3]. وغيرها من الكتب[4].

---

(1) طبعته دار عالم الكتب – بيروت، في مجلد واحد، تحقيق محمد عبد المعيد خان.

(2) لم أجده مطبوعاً.

(3) طبع باسم: سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، في مجلد (281ص)، ويوجد فيه قرابة (400 سؤال) طبعته مكتبة المعارف– الرياض، تحقيق موفق عبد القادر. قال ابن نقطة في التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص/256): "وسأل أبا الحسن الدارقطني وغيره من الحفاظ عن أحوال الشيوخ وكتب جوابهم في جزء له، وله كلام حسن في الجرح والتعديل، ومعرفة المتون والأسانيد".

(4) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (469/17 وما بعدها). والأعلام، الزركلي (280/2–281).

2 – المحدث الْمَالِينِي: أبو سعد الْمَالِينِي أحمد بن محمد بن أحمد: المُحدِّث، الصوفي، الملقب بطاووس الفقراء، رحل في طلب الحديث، وهو من المكثرين منه، وحصَّل المسانيدَ، وجمع وصنَّف، وله معرفة وفهم، وكان ذا صدق وورع وإتقان. وقد سمع وكتب من الكتب الطِوال، والمصنفات الكبار، مالم يكن عند غيره. وسمع من شيخه ابن عدي كتاب "الكامل"، و"أحاديث مالك" وغير ذلك. توفي في مصر سنة (412هـ)، ومن مصنفاته: (الأربعون) وهي أربعون حديثا[1]، و(المؤتلف والمختلف)[2].

3 – الفقيه إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني: ورد بغداد غير مرة، كان إمام زمانه، فقيهاً شافعياً، وكان ثقةً فاضلاً، ومن مصنفاته: (تهذيب النظر) وهو كتاب في أصول الفقه. ولد (333هـ) وتوفي في جرجان سنة (396هـ). وهو أحد رواة كتاب "الكامل" عن ابن عدي[3].

4 – الحافظ ابن عُقدة: أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي، المعروف بابن عُقْدَة، وهو لقب والده، لُقِّب بذلك لعلمه بالتصريف والنحو. ولد ابن عقدة (249هـ) وتوفي (332هـ)[4]. وروى عن ابن عدي وهو من شيوخه وترجمه في "الكامل"، وقد دخل بغداد ثلاث مرات، وسمع بها، ثم قدمها في آخر عمره فحدَّث بها، وقد تكلَّم فيه بعضهم[5]، وكان إماماً حافظاً عالماً مُكثراً، وأحد أعلام الحديث، جمع التراجم والأبواب والمشيخة، وأكثر من الرواية وانتشر حديثه، وكتب[6] عن الكبار والصغار والمجاهيل، وجمع الغث إلى الثمين، وروى عنه الحُفَّاظ والأكابر. وقد أخبر عن نفسه أنه يحفظ مئة ألف حديث بالإسناد والمتن، ويذاكر بثلاثمئة ألف حديث.

وكانت كتبه ستمئة حِمْل. ومن تصانيفه[7]:

(التاريخ وذكر من روى الحديث) و(الشيعة من أصحاب الحديث) وغيرها. وترجمه ابن عدي فذكر أنه: كان صاحب معرفة وحفظ، ومُقَدَّم في هذه الصناعة، وأن رأى مشايخ بغداد مسيئين الثناء عليه، وكان

---

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (303/17) قال الذهبي: "وقد ألف أربعين حديثاً، كل حديث من طريق صوفاي معتبر، وجاء في ذلك مناكير لا تنكر للقوم، فإن غالبهم لا اعتناء لهم بالرواية" ا.هـ. والكتاب مطبوع باسم: الأربعون في شيوخ الصوفية، طبعته دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان. (1417هـ/1997م).

(2) ينظر: تاريخ جرجان، السهمي (ص/124) ت/112. وتاريخ بغداد، الخطيب، (135/5 وما بعدها) ت/2558. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (301/17 وما بعدها). والأعلام، الزركلي (211/1).

(3) ينظر: تاريخ جرجان، السهمي (ص/147) ت/170. وتاريخ بغداد، الخطيب (306/6) ت/3354. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (87/17 وما بعدها).

(4) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (42/3 وما بعدها) ت/91.

(5) قال أحمد ابن حنبل: منذ نشأ هذا الغلام أفسد حديث الكوفة، يعني أبا العباس ابن عقدة. وتكلم فيه مُطَيَّن بأَخَرة، لما حبس كتبه عنه. وتكلم فيه الدارقطني. ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب (217/5 وما بعدها) ت/2680.

(6) قال ابن عدي في الكامل (251/3) ت/529 في معرض ذكره لحديث: "وكتبه عني: ... وابن عقدة".

(7) ينظر: هدية العارفين لإسماعيل البغدادي (60/1). ولم أجد من ذكرهما من ضمن المطبوعات.

عنده مجازفات في روايته[1]. وقد روى عنه ابن عدي في "الكامل" في مواضع[2].

5 – أبو العباس أحمد بن محمد بن زكريا النَّسَوي الصوفي:

جاور بمكة وكان شيخ الحرم، وسمع بدمشق، وبغداد وغيرها من البلدان، وكان ثقةً، وكان عارفاً بالمذهب الشافعي[3]، توفي سنة (396هـ)، له كتاب (تاريخ الصوفية)[4].

وغير هؤلاء من العلماء الأجلاء الذين تتلمذوا لابن عدي رحمه الله تعالى.

وأنتقل إلى الكلام عن مصنفات ابن عدي وقيمتها العلمية في المطلب الآتي.

---

(1) ينظر: الكامل (306/1–307) ت/53.

(2) ينظر: الكامل (186/6) ت/1371.

(3) ينظر: الكامل (306/1–307) ت/53.

(4) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب (212/5 وما بعدها) ت/2672. وتاريخ دمشق، ابن عساكر (350/5 وما بعدها) ت/143. وتاريخ الإسلام، الذهبي (761/8وما بعدها).

المطلب الخامس: مصنفاته وقيمتها العلمية

يُعدُّ ابن عدي من أبرز العلماء الذين خدموا علوم الحديث النبوي وأرسوا قواعد التخصص العلمي في مجال علم الرجال والعلل. فمصنفاته وإن كانت قليلة العدد مقارنة بما كانت عليه كتب العلماء المعاصرين له، تعكس دقة منهجه النقدي وجهده المتعمق في جمع وتحقيق الأحاديث وسلسلة رواتها وأسانيدهم الخاصة، مما دلّ على حرصه الشديد على الدقة والموثوقية العلمية.

ومن تتبع مؤلفاته يبرز حرصه على استقصاء روايات عدد من رجال الحديث الأثبات، حيث خصص أغلب مؤلفاته في علوم الحديث، خصوصًا في علم الرجال، وهو ما يدل على اهتمامه ببيان مواضع الضعف والتقوية للرواة، مما يُعدُّ أساسًا للتثبت في الحديث الشريف. وكتابه "الكامل" جاء في ذروة جهوده وأشهر مؤلفاته، وفيه تراجم عدد كبير من الرواة، مما يدل على علو همة المؤلف وإتقانه.

إن تنوع موضوعات مصنفاته من مجموعات أحاديث خاصة (كأحاديث مالك، وأحاديث سفيان الثوري، وأحاديث شيوخه)، إلى كتبه في علل الحديث، وأسماء شيوخه، يدل على منهجية متكاملة تجمع بين التوثيق، والجمع، والنقد، مما يجعل من تراثه العلمي مرجعًا مهمًّا لفهم كيفية ضبط الحديث وضبط سلسلة الرواية، وتأكيد مصداقيتها. وإلى جانب ذلك ظهر جانب من شخصيته العلمية في تخصيصه كتابًا في الفقه، وهو "الانتصار"، رغم غياب نسخته في الوقت الحاضر، مما يدل على تعدد أفقه العلمي.

ومما سبق يتبين أن ابن عدي كان نموذجاً للعالم المتخصص والباحث الدقيق، الذي أسهم في ترسيخ منهج نقدي في علوم الحديث قبل أن تصبح هذه العلوم علماً منظماً في العصور اللاحقة.

وبهذا يُعد تراث ابن عدي شاهدًا على جهد كبير، وعلماً منهجيًا دقيقًا، تميز بالنقد والتمحيص، وأرسى قواعد النقد الحديثي التي ظلّت راسخة في أجيال المحدثين اللاحقة.

وقد اختلف العلماء في تعداد مؤلفات ابن عدي، ما بين مختصِر في ذكرها ومُطَوِّل[1]، وقبل عرض آثاره العلمية مرتبة حسب حروف المعجم، سأذكر بعض التنبيهات العامة حول هذه المصنفات:

---

(1) ذكرت بعضُ المصادر أن ابن عدي جمع أحاديث عدد من الرجال، المكثرين منهم والمُقلّين، وسردوا ذلك سرداً، ولم يبينوا طبيعة هذه المصنفات. ينظر: تاريخ جرجان، للسهمي (ص/267). وتاريخ دمشق، لابن عساكر (7/31) ت/3403. ويظهر أنه نقل نقلاً شبه حرفي من تاريخ جرجان للسهمي وزاد عليه.

أولاً: تنبيهات حول مصنفات ابن عدي:

- **قلة عدد المصنفات نسبياً:** بالرغم من مكانة ابن عدي العلمية، إلا أن عدد مصنفاته التي وصلت إلينا قليل نسبيًا مقارنة بجهوده العلمية، ولعل ذلك راجع لاشتغاله بكتابه "الكامل" وجمعه للأحاديث بسلاسلها المختلفة، مما استغرق وقتًا وجهدًا، فانشغل به عن غيره.
- **تفاوت المصادر في تعداد المصنفات:** يوجد اختلاف بين العلماء والمؤرخين في تعداد مصنفات ابن عدي، ما يعكس غموضًا أو نقصًا في توثيق بعضها، خاصة تلك التي لم تُطبع أو تُحفظ.
- **غموض طبيعة بعض المصنفات:** العديد من مصنفات ابن عدي لم يُوضح ماهيتها أو شكلها بدقة في المصادر المتاحة، ما يجعل تقييمها العلمي غير مكتمل.
- **دمج المصنفات أو تعددها:** بعض مؤلفاته كأحاديث سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، غير واضح ما إذا كانت مستقلة أم أجزاء من كتاب، مما يتطلب مزيدًا من البحث والدراسة لتحديد ذلك.
- **فقدان بعض الكتب:** مثل كتاب "الانتصار" في الفقه الشافعي، الذي لم يُعثر على نسخة منه حتى الآن، ما يمثل فجوة في تتبع تراث ابن عدي العلمي.
- **اختلاف التصنيف بين العلماء:** مثلا كتاب "علل الحديث" اعتبره بعض الباحثين كتابًا مستقلاً، بينما رأى آخرون أنه جزء من "الكامل"، ما يدل على اختلاف النظرة التصنيفية لمصنفاته.
- **تنوع المصنفات:** تمتد مؤلفات ابن عدي بين الحديث والرجال، والتاريخ، والفقه، وهذا التنوع يدل على تعدد مجالاته العلمية، لكنه أحيانًا يصعب حصرها بشكل دقيق بسبب قلة النسخ.

ثانياً مصنفات ابن عدي:

أعرض هذه المصنفات حسب ترتيب المعجم:

1 – أحاديث إسماعيل ابن أبي خالد[1] **(145هـ).** ولم أجد ما يوضح طبيعة هذا المصنف.

2 – أحاديث الأوزاعي[2] **عبد الرحمن بن عمرو**[3] **(157هـ).** وهذا كسابقه لم أقف على طبيعته.

---

(1) التابعي أبو عبد الله أحد أئمة الحديث، سمع خمسة من الصحابة، وكان ثقةً ثبتاً صالحاً، وكان حديثه نحواً من (500) حديثاً. ينظر: الثقات، للعجلي (ص/64) ت/84. والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (174/2 وما بعدها) ت/589. والثقات، لابن حبان (4/19–20) ت/ 1653. تاريخ الإسلام، للذهبي (816/3).

(2) الأوزاعي: بفتح الألف، وسكون الواو، وفتح الزاي، في آخرها العين المهملة، قيل: هذه النسبة إلى الأوزاع وهي قرى متفرقة بالشام، يقال لها: الأوزاع. والصحيح أنها قرية تلي باب دمشق، يقال لها الأوزاع. ينسب إليها الأوزاعي. ينظر: الأنساب، السمعاني (387/1) رقم/272. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (107/7 وما بعدها).

(3) أبو عمرو الأوزاعي، عالم أهل الشام، وإمامهم في الحديث والفقه، كان يسكن بمحلة الأوزاع، وهي العُقيبة الصغيرة، ثم تحول إلى بيروت مرابطاً إلى أن توفي فيها، وكان ثقةً مأموناً كثيرَ العلم والحديث والفقه. له في الفقه: (كتاب السنن). وله (المسائل) ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة، أجاب عنها. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (147/35 وما بعدها) ت/3907. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (107/7 وما بعدها) والأعلام، للزركلي (320/3).

3 – أحاديث تفرد بها ابن عدي كان وهبها لأبنائه[1]، فتفردوا بروايتها عن أبيهم[2]. ولذا ذكرها بعض المعاصرين[3] ضمن أسماء مصنفات ابن عدي. ولا يلزم من هذا أنه صنف كتاباً مستقلاً في الأحاديث التي تفرد بها، ورواها عنه أبناؤه، نعم قد يكون دوّن ذلك في ورقات، فذُكرت من مصنفاته.

4 – أحاديث جماعة من المُقلِّين. هكذا على الإبهام ولم أقف على تحديد من يكونون.

5 – أحاديث سفيان الثوري (161هـ).

6 – أحاديث شعبة بن الحجاج (160هـ).

7 –أحاديث مالك بن أنس (179هـ) (مسند مالك بن أنس).

وهذه الثلاثة لم يتيسر لي الحصول على معلومات حولها ما عدا أحاديث مالك. ولم يتبين هل هي أجزاء مستقلة أم هي مصنف واحد؟[4].

أما أحاديث مالك: فقد ذكره ابن حجر العسقلاني (852هـ) في فتح الباري في معرض حديثه عن تخريج طرق حديث من الأحاديث، وذكره ضمن المصادر التي أخرجت الحديث، فقال: "وقد تتبعت طرقه ... فوجدته من رواية اثني عشر نفساً ... وابن إسحاق في مسند مالك لابن عدي"[5].

8 – أسامي من روى عنهم البخاري[6]:

طبع باسم (أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح)، وجاء الكتاب في حدود مئتي صحيفة تقريبا ما عدا مقدمة المحقق،

---

(1) أبناؤه: عدي، وأبو زرعة، ومنصور، كما في تاريخ جرجان، للسهمي (ص/267)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (7/31) ت/3403. واقتصر الذهبي في تاريخ الإسلام (242/8)، وتذكرة الحفاظ (102/3) على ذكر (عدي وأبي زرعة) ولم يذكر منصوراً، مع أن الذهبي في سير أعلام النبلاء (155/16) وابن عبد الهادي في طبقات علماء الحديث (135/93) نقلا عن السهمي من تاريخ جرجان، إلا أنهما اقتصرا على ذكر عدي وأبي زرعة، وما أدري سبب إسقاط منصور، إلا أن يكون اختلاف في النسخ، أو سقط حصل فيها. أو تصرفا ذلك اختصاراً.

(2) ينظر: تاريخ جرجان، للسهمي (267)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (7/31) ت/3403.

(3) ينظر: الكامل لابن عدي، مقدمة المحقق (14/1).

(4) ذكر السهمي في ترجمة إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ص/147) أنه سمع ابن عدي: جمع مسند مالك بن أنس. وهذا من حيث الظاهر يشير إلى أن هذه الأحاديث التي جمعها ابن عدي لكل إمام كانت أجزاء مستقلة. ولا أجزم بذلك لاحتمال أن تكون هذه الأحاديث مجموعة في مصنف واحد ومسند مالك جزءاً منه.

(5) فتح الباري، لابن حجر (60/4). وقد ذكره أيضاً في النكت على ابن الصلاح (654/2 وما بعدها) في معرض التعليق: حديث مالك عن الزهري عن أنس ﷺ قال: إن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر. تفرد به مالك عن الزهري. وهو الحديث نفسه الذي ذكر التعليق عليه في فتح الباري.

(6) ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (189) (386). وتاريخ التراث العربي، د فؤاد سزكين (400/1). والأعلام، للزركلي، (103/4).

والفهارس العلمية[1].

9 – أسماء الصحابة[2]: لم أجده مطبوعاً – في حدود بحثي – حتى تاريخ كتابة هذا البحث.

10 – الانتصار[3]: وهو كتاب صنفه على أبواب مختصر المُزَني[4] في الفقه الشافعي[5]. وقال السُّبْكي (771هـ) في طبقات الشافعية: "وألف على مختصر المزني كتاباً سماه الانتصار، لوددت لو وقفت عليه"[6]. ويتضح أن الكتاب مفقود منذ زمن.

11 – الجَعْفريَّات (كتاب الجعفرية)[7]: وهو كتاب حديثي في الفقه، يرويه ابن عدي عن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي ثم المصري[8] (314هـ)، وقد ترجم له في كامله، وذكر أنه كان مقيماً بمصر، وبها كتب عنه، وأخرج له نسخة قريب من ألف حديث[9].

---

(1) الكتاب حققه الدكتور عامر صبري، وطبعته دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى(1414هـ/1994م). ولمعرفة المزيد عن هذا الكتاب ينظر: (ص/15) وما بعدها من (كتاب أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح) فقد خصص المحقق الفصل الثاني للتعريف بالكتاب. ورجح ما أثبته عنوانا للكتاب. مع الإشارة إلى وقوع اختلاف في تسمية الكتاب، وأرجع الاختلاف إلى اختصار العنوان، ومن هذه التسميات، (أسماء شيوخ البخاري)، (تسمية شيوخ البخاري). ا.هـ. وللكتاب طبعة أخرى كما ذكر محمد أنس الخن في مقدمة تحقيقه لكتاب الكامل، ينظر: (12/1).

(2) ينظر: الأعلام، للزركلي (4/ 103) وأشار إلى أنه مخطوط، ولم يذكر مكان وجوده. إلا أنه عزا ذلك لكتاب (تذكرة النوادر) وجاء فيه (ص/94): " 108 – أسماء الصحابة للإمام الحافظ الكبير أبي أحمد عبد الله بن عدي المذكور. مزية الكتاب: قلت: لم نجد ذكره في كتب التراجم فليراجع – نسخة منه في المكتبة المدينة تحت رقم 270 – كتبت في سنة 670 – صفحاته – 510 ". وذكر فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (1/ 400) مكان وجود المخطوط فقال: "2 – «أسماء الصحابة»: (مدينة 270) نقله ابن حجر في مواضع متفرقة من الإصابة".

(3) ينظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الْمُلَقِّن (ص/53) ت/106.

(4) هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل الْمُزَني، من أبرز تلاميذ الشافعي وناصري مذهبه، كان جبلاً في العلم مناظراً مجتهداً، من تصانيفه: (الجامع الكبير) و(الجامع الصغير) و(المختصر). ولد (175هـ)، وتوفي (264هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب السبكي (2/ 93 وما بعدها) ت/ 20.

(5) ينظر: التقييد، لابن نقطة (ص/319). وطبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (136/3). وتاريخ الإسلام، للذهبي (241/8 وما بعدها). وتذكرة الحفاظ، للذهبي، (102/3)، ت/893. وسير أعلام النبلاء، للذهبي (155/16). والأعلام، للزركلي (4/ 103). وهدية العارفين، إسماعيل بن محمد أمين البابي البغدادي (447/1).

(6) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (316/3) ت/203.

(7) ذكر الدارقطني كما في سؤالات حمزة (ص/101) ت/52 أنه وضع كتاب العلويات. قلت: والظاهر أنه يقصد بالعلويات كتاب الجعفريات نفسه. وينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (4/27–28) ت/1831. وذكر ابن حجر في اللسان (/362) ت/1183 أنه وقف على هذا الكتاب وأنه اسمه السنن ورتبه على الأبواب وكله بسند واحد.

(8) سبقت ترجمته (ص/25).

(9) عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه عن جده، إلى أن ينتهي إلى علي ﷺ والنبي ﷺ.

وقد وصف ابن عدي حال هذه النسخة وأن ابن الأشعث كان يخرجها إليهم بخط طريٍّ على كاغد جديد، فيها مقاطيع، وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها. وفيها أخبار مما يوافق متونها متون أهل الصدق، وأنه كان متهماً في هذه النسخة، إذ ليس له فيها أصلٌ. وقد ذكر له في ترجمته ثمانية عشر حديثاً[1].

وقد سمع ابنُ عُقْدة الكوفي[2] من ابن عدي هذه النسخة[3].

ونسب هذا الكتاب لابن عدي الخطيبُ البغدادي (463هـ) في كتابه (موضح أوهام الجمع والتفريق) فقال:

" أنبأنا أبو سعد الماليني، قال: قال لي أبو أحمد ابن عدي: سمع مني أبو العباس ابن عقدة (كتاب الجعفرية) عن ابن الأشعث، وحدث بها عني ..."[4].

(1) ينظر: الكامل، (7/320-322) ت/1798.

(2) سبقت ترجمته قبل قليل في تلاميذ ابن عدي. ينظر: (ص/39). وذكر الدارقطني كما في سؤالات حمزة (ص/101) ت/52 أن ابن الأشعث هذا وضع كتاب العلويات. وذكر ابن حجر في اللسان (/362) ت/1183 أنه وقف على هذا الكتاب وأنه اسمه السنن ورتبه على الأبواب وكله بسند واحد.

(3) ينظر: الإرشاد للخليلي (2/795).

(4) موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي (2/238). وتاريخ دمشق، لابن عساكر (31/8). وينظر: «كتاب الكامل في ضعفاء الرجال وعلل الحديث» الفريوائي، عبد الرحمن بن عبد الجبار، (وهو بحث منشور) في: صوت الأمة، ذو القِعْدة/1416هـ (41-42).

12 – الصحيح: ذكره محقق كتاب الكامل، طبعة الرسالة[1].

13 – علل الحديث: في ثمانية أجزاء، هكذا ذكره الزِرِكلي (1396هـ)[2] في كتاباً مستقلاً، بينما ذكره إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (1399هـ) في هدية العارفين تتمة لاسم كتاب الكامل، إذا قال: "له من التصانيف: (الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة وعلل الحديث) ثمانية أجزاء"[3]. أي عدَّه كتاباً واحداً. وكذلك فعل سِزْكِين (1439هـ) في تاريخ التراث العربي فسمى الكتاب: (الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الأحاديث)[4].

والظاهر أنهما كتابين لا كتاباً واحداً، وذلك لأن كتاب الكامل صنفه ابن عدي في ستين جزءاً، في اثني

---

(1) ذكر محمد أنس الخن محقق كتاب الكامل هذا الكتاب لابن عدي وقال (13/1): "4 – الصحيح. ذكره الخليلي". ا.هـ. قلت: وفي هذا الكلام نظر؛ لأن ما ذكره الخليلي في الإرشاد (619/2–620) لا يدل على أن لابن عدي كتاباً اسمه الصحيح، إذ ذكر ذلك في ترجمة أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، وليس في ترجمة ابن عدي، ومما قاله في أبي يعلى: "... رضيه الحفاظ، وأخرجوه في صحيحهم: أبو بكر الإسماعيلي، وأبو علي النيسابوري. وابن عدي، وأبو منصور القزويني، وابن المقرئ الأصبهاني". فكأن المحقق وهم في نسبة الصحيح لكل من ذكرهم الخليلي من العلماء، وفي الحقيقة أن من هؤلاء المذكورين الذين لهم تصنيف في الصحيح أنما هم: الحافظ أبو علي النيسابوري الحسين بن محمد(365هـ)، وهو من كبار حفاظ الحديث، له المسند الكبير، وله مستخرج على صحيح البخاري، وآخر على صحيح مسلم. وأما الإسماعيلي فهو: الحافظ الفقيه الشافعي أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني(371هـ)، له مصنفات منها (الصحيح) وهو مستخرج على صحيح البخاري. ينظر: تاريخ جرجان، للسهمي (108 وما بعدها) ت/98. وتاريخ الإسلام، للذهبي (239/8–240 و353 وما بعدها). والأعلام، للزركلي (86/1). و(253/2–254). أما بقية من ذكرهم الخليلي: ابن عدي، وأبو منصور محمد بن أحمد بن منصور الفقيه القَزْويني (366هـ). ينظر: الثقات مما لم يقع في الكتب الستة، قُطْلُوبُغا (157/8) ت/9399. وأما ابن الْمُقْرِئ محمد بن إبراهيم بن علي الأَصْبَهاني صاحب المعجم أي معجم ابن المقرئ توفي (381هـ) (ينظر: سير أعلام النبلاء (398/16) فليس لهم تصنيف في الصحيح وفق ما ظهر لي. ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (220/51 وما بعدها) ت/6047. وتاريخ الإسلام، الذهبي، (261/8. و524 وما بعدها)، والكتاني، محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة، (20 وما بعدها). والأعلام، للزركلي (295/5).

(2) ينظر: الأعلام (103/4) ولم يذكر كونه مخطوطاً أو مطبوعاً. وذكر له أيضاً كتاب الكامل قائلاً: "له الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة –خ ثمانية عشر جزءاً. وهو كما في كشف الظنون– ستون جزءاً".

(3) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي، (447/1). وقد ذكر المقريزي (845هـ) في مختصره للكامل (39) فقال: "قد أملى كتابه الكامل في علل الحديث وأسماء المجروحين من الرواة". ويبدو لي أنه سماه بهذا الاسم نظراً لمضمون الكتاب ولم يقصد أن هذا هو عنوان الكتاب، والله أعلم.

(4) ينظر: تاريخ التراث العربي، سزكين (400/1).

عشر مجلداً[1] بينما علل الحديث ثمانية أجزاء[2].

14 – العوالي: ذكره أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (562هـ) مرتين في التحبير في المعجم الكبير، ومرتين في المنتخب من معجم السمعاني: فالموضع الأول: عند ترجمة شيخه أبي محمد الطاقي عبد السيد بن أبي بكر المهندس (555هـ) إذ قال: "... سمعتُ منه العوالي في التاريخ لأبي أحمد عبد الله بن عدي الحافظ ..."[3]. وذكر مثله في المنتخب[4].

الموضع الثاني: ذكر السمعاني (562هـ) أنه وجد سماع شيخه عبد الصمد بن أحمد المروزي (533هـ) في جزء من العوالي لابن عدي، فقال: "وجدت سماعه في جزء من عوالي أبي أحمد بن عدي"[5].

الموضع الثالث: ذكر من جملة مسموعاته من عمه أبي محمد الحسن بن منصور بن محمد التميمي السمعاني: "... وكتاب العوالي لأبي أحمد عبد الله بن عدي الحافظ الجرجاني ..."[6].

ولم يتبين لي حال هذه العوالي، وهل هي في التاريخ؟ أم هي عوالي متعددة بعضها في الحديث، وبعضها في التاريخ؟ وهل هي منتخبة من الكامل أم غير ذلك؟[7].

15 – الكامل في ضعفاء الرجال: وهو موضوع الدراسة، وسيأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى.

16 – مسند أبي حنيفة: كما في جامع مسانيد أبي حنيفة[8].

---

(1) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (154/16): "وهو خمسة أسفار كبار".

(2) ينظر: تاريخ جرجان، السهمي (ص/267). والرسالة المستطرفة، الكتاني (ص/145).

(3) التحبير في المعجم الكبير، للسمعاني (453/1) ت/422، وتتمة كلامه: "بروايته عن العميري، عن أبي الحسين الفوشنجي، عنه". وذكره في المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (ص/1072). تنبيه: يرى الفريوائي أن هذه العوالي قد تكون من كتاب الكامل نفسه. ينظر: كتاب الكامل في ضعفاء الرجال وعلل الحديث، الفريوائي، عبد الرحمن بن عبد الجبار، (وهو بحث منشور) في: صوت الأمة، ذو القعدة/1416هـ (ص/42).

(4) ينظر: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (ص/1072).

(5) التحبير، للسمعاني (454/2)، ت/423. وقد ذكر أن شيخه عبد الصمد يروي الجزء عن أبي الفرج، عن أبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، عن ابن عدي.

(6) المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (ص/674)، وفيه بقية سند الكتاب إذ يرويه السمعاني، عن عمه، عن أبي سعد علي بن عبد الله بن أبي صادق الحيري، عن أبي عمرو محمد بن عبد الله الرزجاهي، عنه.

(7) ينظر: مقدمة محمد أنس الخن على كتاب الكامل (14/1). فقد جعله المحقق كتاباً واحداً، وذكر أنه أحاديث عوالي. ولكني لم أجزم بكون العوالي كتاباً في الحديث أو التاريخ، أم هما كتابان، فقد ورود اسم "العوالي في التاريخ"، ولكن في الموضعين أطلق ولم يحدد أهو جزء حديثي أم في التاريخ؟. ولم يظهر لي ما يترجح.

(8) ينظر: جامع المسانيد، محمد بن محمد الخوارزمي (5/1). قال الخوارزمي في بداية جامعه هذا: "فأردت أن أجمع بين خمسة عشر من مسانيده التي جمعها له فحول علماء الحديث: ... السادس: مسند له جمعه الإمام الحافظ صاحب الجرح والتعديل أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني رحمه الله تعالى". ا.هـ. وينظر: مقدمة خليل الميس لشرح مسند أبي حنيفة، لعلي القاري (ص/8). وصوت الأمة، ذو القعدة/1416هـ (ص/41).

17 – معجم في أسماء شيوخه[1]: لم أقف عليه. وفي هذا المعجم زيادة عن ألف شيخٍ لابن عدي[2].

ثالثاً: أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من دراسة مصنفات ابن عدي:

بعد هذا العرض لمصنفات ابن عدي، أرى من المناسب ذكر بعض النتائج حول هذه المصنفات:

- **ابن عدي نموذج للعالم المتخصص الدقيق:** تكشف مصنفاته عن منهج نقدي دقيق في علوم الحديث، و خاصة علم الرجال، وهذا يسهم في ترسيخ أسس تخصص علمي مبكر في هذا المجال.
- **جهود منهجية في ضبط الحديث:** جمعه للأحاديث بسلاسل رواتها الخاصة، واهتمامه بروايات شيوخه وأحاديثهم يعكس حرصه على توثيق الأسانيد وتثبيت صحتها، مما جعله من أعمدة النقد الحديثي في عصره.
- **أثره الواضح في علم الرجال والعلل:** كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" يمثل موسوعة نقدية متميزة، أثرت في الدراسات الحديثية اللاحقة وأصبحت مرجعًا مهمًا.
- **أهمية تراثه العلمي مع قلة مصنفاته:** رغم أن ما وصل إلينا قليل مقارنة بمثيله، إلا أن ما وصل يشكل قاعدة علمية راسخة ذات قيمة عالية في علوم الحديث.
- **تنوع معارفه ومجالاته:** من خلال مؤلفاته في الحديث، والفقه، والتاريخ، يظهر ابن عدي كعالم أجاد التخصص والتعمق في عدة علوم إسلامية.
- **الحاجة لمزيد من البحث:** غموض بعض المصنفات وفقدان بعضها يدعوان إلى المزيد من الدراسات والتدقيق في مصادر التراث للوقوف على كامل إرث ابن عدي.

رابعاً: القيمة العلمية لمصنفات ابن عدي:

بعد دراسات مصنفات ابن عدي وما ذكرته من نتائج هذه الدراسة يمكن استخلاص بعض النقاط الهامة التي تظهر جوانب من مكانة هذه المصنفات وقيمتها العلمية، وذلك فيما يأتي:

1 – التخصص والتنوع: اتسمت مصنفات ابن عدي بالتخصص في علوم الحديث، وبخاصة علم الرجال، مما يعكس وعيًا مبكرًا بأهمية التخصص العلمي، مع تنوع ملحوظ بين كتب التراجم، والعلل، والعوالي، والمسانيد، وغيرها.

---

(1) ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بن عبد الله بامخرمة، الهجراني الحضرمي، (197/3) ت/1636. والأعلام، للزركلي (103/4).

(2) ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (795/2). وطبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (134/3). وتذكرة الحفاظ، للذهبي (102/3). وقد أفاد منه ابن نقطة (629هـ) في إكمال الإكمال في عدة مواضع يذكر فيها في معرض الترجمة أن ابن عدي ذكر المترجم له، أو حدث عنه في معجم شيوخه، ينظر على سبيل المثال: (202/1) (201)، و(241/1) (284)، و(445/1) (746)، و(136/2) (1281)، و(306/2) (1641)، و(386/2) (1826).

2 – الجهد في الاستقصاء: تُظهر مصنفاتُه جهدًا علميًا استقصائيًا في تتبع الأحاديث وتوثيقها من طرق متعددة، معتمدا أسانيده الخاصة، مما تطلّب وقتًا وجهدًا شخصيًا واسعًا في السماع والرواية.

3 – التأصيل النقدي: اشتملت بعض مصنفاته – كـ"الجعفريات" و"الكامل" – على مواقف نقدية واضحة تدل على دراية تامة بمناهج نقد الرواية، وقدرته على التمييز بين المعتبر والمردود.

4 – السبق الزمني في التصنيف التخصصي: يعتبر بعض ما ألّفه كـ"أسامي من روى عنهم البخاري" و"معجم شيوخه" من أوائل ما أُلف في بابه، ما يدل على ريادته في التأليف التخصصي في علم الحديث ورجاله.

5 – أثرها فيمن بعده: شكّلت مصنفاته، خصوصًا "الكامل"، مرجعًا أساسيًا لكبار المحدثين والنُّقاد من بعده، مما يعكس تأثيره العميق في تطور منهج النقد الحديثي.

المطلب السادس: مكانة ابن عدي العلمية، ووفاته

يتناول هذا المطلب جملة من أقوال العلماء الذين أشادوا بمكانة ابن عدي العلمية، مع بيان صفاته التي أهلته أن يكون من كبار النقاد والأئمة في مجال علم الحديث والرجال. كما يستعرض هذا المطلب آراء تلامذته ومعاصريه الذين أثنوا على حفظه ودقته في النقل، مما يعكس أهمية هذه الشخصية العلمية في التاريخ الإسلامي. وصولًا إلى تحديد تاريخ وفاته ومكان دفنه.

أولاً: ثناء العلماء على ابن عدي، ومكانته العلمية:

تمتع ابن عدي بالعديد من الصفات التي جعلته في مصافِّ الأئمة النُّقاد، فدار ثناء العلماء عليه حول بيان ما كان عليه من الحفظ والإتقان، وما انتهى إليه من النقد ومعرفة العلل والرجال. ومما يدل على علوِّ كعبه في الحفظ أنه أملى كتاب الكامل إملاءً، وذكر ذلك في ثنايا كتابه في غير موضع، ولئن كان الجزم بأنه أملاه كله مجازفة، فإن ما ذكره في عدد من التراجم يدلل على أن بعض ذلك قد كان فعلاً، ففي العديد من التراجم قرر أنه لا يحضره شيء من أحاديث الراوي، ومن أمثلة ذلك:

أ – ذكر في ترجمة أيوب بن هانيء: "... لا أعرفه، ولا يحضُرني له غير هذا الحديث"[1].

ب – وفي أَصبغ بن سفيان، قال: "ولم يحضرني في وقت ما أمليت له حديث"[2].

ج – وقال في ترجمة أُنيس بن خالد: "وليس يحضرني عنه حديث مسند فأذكره"[3].

د – وفي ترجمة أزور بن غالب التميمي قال: "والحديثان الآخران اللذان أمليتهما قبل هذا..."[4].

هـ – "أمليت هذا الحديث من حفظي"[5]. وغير ذلك من النصوص الدالة على أنه كان يملي إملاء[6].

وهذه جملة من أقوال العلماء في عصور مختلفة يتبين من خلالها المكانة العلمية التي انتهى إليها ابن عدي. فمن ذلك:

1 – ما قاله تلميذه الحافظ أبو القاسم حمزة بن يوسف السَّهْمي (427هـ) في تاريخ جرجان: "كان أبو أحمد بن عدي حافظاً متقناً، لم يكن في زمانه مثله"[7].

---

(1) الكامل (25/2) ت/193.

(2) الكامل (95/2) ت/222. وهو مجهول، كما قرره ابن معين وتبعه ابن عدي.

(3) الكامل (101/2) ت/227. ليس بمعروف. كما قرر ابن عدي.

(4) الكامل (112/2) ت/232. في طبعة الرسالة العبارة فيها خطأ نحوي كما هو الحال في كثير من المواطن فالعبارة: "والحديثين الآخرين اللذين..."

(5) الكامل (23/3) ت/422.

(6) أحصيت المواضع التي ذكر فيها ابن عدي ما يفيد بأنه أملى كتابه إملاء فوجدتها (104).

(7) تاريخ جرجان، للسهمي (ص/267) ت/443.

2 – وما ذكره الحافظ الخليلي (446هـ) في الإرشاد: أبو أحمد عبد الله بن عدي، الحافظ الجُرجاني، عديمُ النظير حفظاً وجلالةً، وقد سأل الخليليُّ عبدَ الله بن محمد القاضي الحافظ[1]: هل كان ابن عدي أحفظ أم ابن قانع[2]؟ فأجاب: ويحك، زر قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي.

3 – وقال الحافظ أحمد بن أبي مسلم الفارسي[3] وهو من تلاميذ ابن عدي: لم أرَ مثل أبي أحمد بن عدي فكيف فوقه في الحفظ. مع أن الفارسي هذا قد لقي الحافظ الطبراني (360هـ) صاحب المعاجم، وغيره من الحفَّاظ. وقال للخليلي: كان حفظ هؤلاء تَكَلُّفاً، وكان حفظ ابن عدي طبعاً[4].

4 – الحافظ ابن عُقدة (332هـ) لما سمع من ابن عدي قال له: ما أتى بلدَنا مثلُك من أهل المشرق[5].

5 – وذكره أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (474هـ): أبو أحمد بن عدي حافظٌ لا بأس به[6].

6 – وقال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي (507هـ): "إذ لا خلاف نجده أن أبا أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني إمام هذا النوع أعني الجرح والتعديل، وإلى كتابه المرجع في هذا الشأن"[7].

7 – وذكر الحافظ السمعاني (562هـ) أنه: كان حافظ عصره[8].

8 – وأثنى عليه الحافظ ابن عساكر (571هـ) أنه: الحافظ، أحد أئمة أصحاب الحديث، والمكثرين له، والجامعين له، والرَّحالين فيه، وكان مُصَنِّفاً حافظاً ثقة، على لحن فيه[9].

9 – وذكره الحافظ أبو الحسن ابن القطان علي بن محمد الفاسي (628هـ) فأثنى عليه بأنه: الحافظ الجرجاني، أحد الأئمة[10].

---

(1) لم أهتدِ إلى ترجمته غير أن الخليلي حدث عنه في الإرشاد وهو من شيوخه. وقد وصفه بالحافظ في أكثر من موضع، منها (169/1) و(241/1) وفي بعض الموضع قال عنه القاضي كما في (267/1) و(170/1) وفي (338/1) و(381/1) جمع بينهما فقال: "حدثني عبد الله بن محمد القاضي الحافظ". وغيرها من المواطن.

(2) عبد الباقي بن قانع البغدادي، الإمام، الحافظ، ولد (265هـ) له كتاب معجم الصحابة وقد طبع. وثقه جماعة، وتكلم فيه آخرون، وقد اختلط قبل وفاته (351هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (526/15 وما بعدها).

(3) لم أهتدِ إلى ترجمته. وقد روى عنه الخليلي في الإرشاد ووصفه بالحافظ (209/1). وهو يروي عن ابن عدي.

(4) ينظر: الإرشاد، الخليلي (794/2 وما بعدها). وقد نقل الخليلي عن ابن عدي بواسطة تلميذه هذا في عدة من مواطن من كتابه الإرشاد. ينظر على سبيل المثال: (209/1) و(450/1) صرح بسماعه من ابن عدي. و(505/2) وقد صرح أن ابن عدي حدثه. وكذلك في (510/1) وغيرها من المواضع من كتاب الإرشاد.

(5) ينظر: الإرشاد، الخليلي (795/2). وسبقت ترجمة ابن عقدة قبل قليل في تلاميذ ابن عدي.

(6) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (224/22 وما بعدها) ت/2660.

(7) أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، محمد بن طاهر المقدسي (47/1).

(8) ينظر: الأنساب، السمعاني (238/3).

(9) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (5/31 وما بعدها) ت/3403. واللحن في كتابه الكامل كثير جداً فقد ألحق محمد أنس الخن في تحقيقه للكامل جداول بالأخطاء النحوية واللغوية فبلغت في كل مجلد المئات تقريباً.

(10) ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي (642/5).

10 – ومدحه الحافظ يحيى بن علي بن عبد الله المعروف بالرشيد العطار (662هـ) أنه كان أحد أئمة المحدثين، وأعيان الحفاظ المشهورين، وجهابِذتهم المنتقدين، رحل إلى الآفاق، وجمع وألَّف[1].

11 – وذكر الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (744هـ) ابن عدي فقال: الإمام، الحافظ الكبير، أحد الأعلام[2].

12 – والحافظ الذهبي (748هـ) في كتبه المختلفة أثنى عليه بما يُظهر مكانته، فذكر أنه: الحافظ الكبير، أحد الأعلام[3]، مصنِّفٌ في الكلام على الرجال، عارفٌ بالعلل[4]. الإمامُ، الناقد، الْجَوَّال، طال عمرُه وعلا إسناده، جرَّح وعدَّل[5]، وصحَّح وعلَّل، وتقدَّم في هذه الصِّناعة على لحن يظهر في تأليفه[6]. أي كان لا يعرف العربية مع عجمة فيه، وأما في العلل والرجال فحافظ لا يُجَارى[7]. وقد عدَّه الذهبي في كتابه (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)[8].

13 – وأما الحافظ ابن كثير (774هـ) فقد أثنى على ابن عدي بقوله: الحافظ الكبير المفيد، الإمام العالم الجوَّال النقال الرحَّال[9].

14 – ومما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني (862هـ) في حق ابن عدي أنه كان شديدَ التَّقصِّي والتتبع لما يخطئ فيه الثقات[10].

15 – وقال عبد الحيّ الكتاني (1345هـ) في الرسالة المستطرفة في الثناء عليه: "الحافظ الكبير أحد الجهابذة المرجوع إليهم في العلل والرجال ومعرفة الضعفاء"[11].

---

(1) ينظر: نزهة الناظر في ذكر من حدث عن البغوي من الحفاظ والأكابر، الرشيد العطَّار (ص/78) ت/34.

(2) ينظر: طبقات علماء الحديث، ابن عبد الهادي (134/3) ت/863.

(3) ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي (102/3) ت/ 893.

(4) ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي (102/3). ت/893.

(5) ينظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، الذهبي (208).

(6) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (154/16).

(7) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (241/3 وما بعدها). وفي كتاب المعين في طبقات المحدثين (ص/114) (1279) قال الذهبي: "الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ثقة".

(8) ينظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص/208) (490).

(9) ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير (283/11).

(10) ينظر: بذل الماعون في فضل الطاعون، ابن حجر العسقلاني (ص/118).

(11) الرسالة المستطرفة، الكتاني (ص/145).

ثانياً: مكانة ابن عدي العلمية، ولا سيما في علم الحديث والنقد والعلل:

يُعَدُّ الحافظ ابن عدي (365هـ) من كبار أئمة الحديث في القرن الرابع الهجري، ومن أبرز النقاد في علم الجرح والتعديل، وتميّزوا بالجمع بين الرواية والدراية، والحفظ والنقد. ومن خلال أقوال العلماء فيه وبيان مكانته العلمية يمكن ذكر أبرز ملامح مكانته في النقاط الآتية:

1 – مكانته في علم الحديث روايةً وضبطًا: تميز ابن عدي بسعة الحفظ، وقوة الضبط، وكثرة الشيوخ والروايات، وقد بلغ من ذلك مبلغًا جعله محلَّ ثناء الأئمة، ويظهر ذلك في قول تلميذه السهمي: "كان حافظًا متقنًا، لم يكن في زمانه مثله"، وقال الخليلي: "عديم النظير حفظًا وجلالةً". وكان يملي كتابه "الكامل" من حفظه، ويصرّح أحيانًا بأنه لا يحضره شيء عن الراوي، مما يدل على أنه كان يعتمد على استظهار واسع ومتين.

2 – مكانته في علم النقد والجرح والتعديل: أبرز ما تميّز به ابن عدي في خدمة السنة النبوية هو كتابه "الكامل" الذي يُعد من أوسع كتب الضعفاء، بل من أوائل المؤلفات الموسعة في النقد الحديثي، ومن أقدم ما وصل إلينا في تصنيف الجرح الموسّع. ولقد انتهج فيه منهجًا نقديًا واسعاً، قائمًا على جمع المرويات، وتحليلها، والنظر في القرائن، وإصدار أحكام نقدية تُظهر مدى دقته في معرفة الرواة وعلل الحديث، وكان يقدّم تعليلات وأدلة واستقراءات من مرويات الراوي نفسه.

ومن مظاهر مكانته في هذا العلم: رجوع العلماء إلى كتابه واعتمادهم عليه في الجرح والتعديل، وتصريحه في الكتاب بالحكم على الرواة وتتبعه لمروياتهم، مما يدل على اطلاعه الواسع ومعرفته الدقيقة، وجمعه بين أقوال الأئمة المتقدمين وتقريره لها، أو مخالفته إياها عند ظهور مخالفات دقيقة.

3 – مكانته في علم العلل: يتضح من خلال كتابه ومن ثناء العلماء عليه أنه كان بارعًا في علم العلل، وهو من أدق علوم الحديث وأصعبها، ولا يتقنه إلا من بلغ درجة رفيعة في معرفة الرجال والمتون والأسانيد. وقد وصفه الذهبي بأنه: "عارف بالعلل"، وأنه "في العلل والرجال: حافظ لا يُجارى". وهذه الشهادة من الذهبي تدل على مبلغ ابن عدي في هذا العلم، لا سيما و الذهبي من كبار المُبرِّزين فيه.

وقد ظهر تميّز ابن عدي في العلل من خلال: ملاحظته الدقيقة في اضطراب بعض الأحاديث رغم سلامة ظاهر الإسناد. وتتبعه للروايات والطرق المختلفة، وربطها لاستخراج العلة. و بيان من تُنكَر روايته ولو كان ثقة، إذا خالف أو تفرّد بما لا يُتابَع عليه، وهي مسألة أساسية في باب العلل.

4 – ثناء العلماء عليه دالٌّ على مكانته: لم يختلف علماء الجرح والتعديل في إثبات مكانة ابن عدي العلمية، ومن ذلك وصفهم له بالحافظ، والإمام، والناقد، والمصنّف، كما أثنوا على كتابه، ورأوا أنه مرجع لا يُستغنى عنه في الجرح والتعديل. وسبق نقل نصوص الأئمة في ذلك.

ثالثاً: وفاته[1]: توفي رحمه الله تعالى ليلة السبت، غُرَّة جمادى الآخرة، سنة (365هـ/976م) وله ثمان وثمانون سنة[2]. ودفن بجنب مسجد كُرْز بن وَبَرة[3].

وختاماً: أرى أن أذكر أهم النتائج التي يمكن للقارئ أن يلمسها من خلال دراسة مكانة ابن عدي وثناء العلماء عليه، ومن هذه النتائج:

- **مكانة ابن عدي العلمية:** يتبين من أقوال العلماء عبر العصور أنه كان من أئمة النقد والحديث، يتمتع بحفظ دقيق وإتقان في نقل الأحاديث، مما جعله مرجعًا لا يُجارى في علوم الجرح والتعديل.
- **أسلوبه في العمل:** اعتمد ابن عدي في نقل كتابه "الكامل" على الحفظ والإملاء، مما يدل على قوة ذاكرته وعمق معرفته.
- **تعدد آراء العلماء حوله:** من الحافظ السَّهْمي إلى عبد الحي الكتاني، أكدوا على علو مكانته العلمية وجلالة حفظه، مع اعترافهم بأنه كان فريدًا في زمنه، معترف به من قبل كبار النقاد.
- **أهمية النصوص المقتبسة:** توثيق الأقوال عبر القرون يعكس استمرارية الاعتراف بمكانته، كما يُظهر تنوع المصادر وتعدد المدارس النقدية التي أثنت عليه.

بعد هذا العرض المفصل لمكانة الحافظ ابن عدي العلمية، وثناء العلماء عليه، وتاريخ وفاته، يتضح جليًا أن ابن عدي يمثل نموذجًا فريدًا للعالِم المحدِّث الناقد الدقيق، الذي جمع بين الحفظ المتقن والمنهج النقدي الصارم، وترك إرثًا علميًا نفيسًا في علوم الحديث والرجال والعلل.

إن جهد ابن عدي في جمع الأحاديث، وتصنيف الضعفاء، وتمحيص الطرق، لم يكن مجرد عملٍ بسيط، بل كان خطوة رائدة في ترسيخ قواعد علمية دقيقة كان لها الأثر الكبير في تطور علوم الحديث على مدى القرون التالية.

وقد مثلت هذه المكانة العلمية الرفيعة الحافز الأكبر لابن عدي في بذل الجهد المتميز في تأليف

---

(1) ينظر: تاريخ جرجان، للسهمي، (ص/266) ت/443. وقد اتفقت مصادر ترجمة ابن عدي على أنها كانت سنة (365هـ) إلا أني وجدت في تاريخ التراث العربي، للدكتور فؤاد سزكين (399/1) قد ذكر خلافاً في وفاته فقال: "وتوفى سنة (365هـ/976م). وقيل: سنة (360هـ) في جرجان" ا.هـ. قلت: ولم أقف على مصدر القول الثاني. وقال الخليلي في الإرشاد (795/2): "مات ابن عدي قبل السبعين". ا.هـ. قلت: ولم يتبين لي وجه عدم جزم الخليلي بسنة وفاة ابن عدي.

(2) ينظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي (121/2) سنة خمس وستون وثلاثمئة (365هـ).

(3) "أبو عبد الله كرز بن وبرة الحارثي كوفي، دخل جرجان غازياً مع يزيد بن المهلب في سنة ثمان وتسعين، ثم سكن جرجان واتخذ بها مسجداً في طرف سليمان أباذ، وهو باق إلى اليوم بقرب قبره، وكان رحمه الله معروفا بالزهد والعبادة". تاريخ جرجان (ص/336) ت/618. وفي تاريخ جرجان (ص/266) ت/443: "ودفن بجنب مسجد كُرْز بن وَبَرة، عن يمين القبلة، مما يلي صحن المسجد". وفي معجم البلدان، لياقوت (122/2): "ودفن بجنب مسجد كوزين، وقبره عن يمين القبلة مما يلي صحن المسجد بجرجان".

كتابه الأشهر "الكامل في ضعفاء الرجال" الذي يُعتبر من أضخم الموسوعات النقدية التي جمعت بين النقد الرصين والتوثيق الدقيق، ويمثل بحق قمة أعماله وأشهر مصنفاته.

وبناءً عليه، يأتي المبحث الثاني ليستعرض تفاصيل هذا الكتاب العلمي المهم، الذي يختزل رؤية ابن عدي النقدية، ويجسد منهجه في ضبط الحديث ورصد أوجه الضعف والعلل في أسانيد الأحاديث.

وسوف أتناول في المبحث الثاني التحقيق الدقيق في اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، ورواة الكتاب وطبعاته، والأعمال التي قامت على خدمته، بالإضافة إلى مصادر ابن عدي وشرطه في تأليفه، وأختتم ببيان مكانة الكتاب وقيمته العلمية وأثره فيمن بعده.

وهكذا، فإن دراسة شخصية ابن عدي ومكانته العلمية تمهّد الطريق لفهم أعمق لكتابه "الكامل" وأهميته في التراث الحديثي والنقدي، مما يعزز قيمة هذا البحث في تتبع أثر علماء الحديث ونقده في التاريخ الإسلامي.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الكامل وقيمته العلمية

المطلب الأول: التحقيق في اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه

المطلب الثاني: رواة الكتاب، وطبعاته

المطلب الثالث: الأعمال التي قامت على خدمة كتاب الكامل

المطلب الرابع: مصادر ابن عدي وشرطه في كتابه الكامل

المطلب الخامس: مكانة كتاب "الكامل" العلمية

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الكامل

يُعتبر كتاب "الكامل" لابن عدي من أبرز كتب الجرح والتعديل، وأوسعها مادة، وأعمقها في تحرير الأقوال المتعلقة بالرواة، مما جعله مرجعًا أساسًا في بابه. ومن هنا تبرز أهمية هذا المبحث الذي يُعنى بالتعريف بهذا الكتاب من حيث اسمُه ونسبته إلى مؤلفه، لما في ذلك من ضبط علمي دقيق للكتاب، وتمييز له عن غيره، وفهم لمنهجه ومقاصده. كما أن التثبت في نسبة الكتب أمر جوهري في الدراسات الحديثية؛ إذ ينبني عليه قبول المحتوى أو رده، والاستفادة منها في النقد والرواية.

المطلب الأول: التحقيق في اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه

أولا: التحقيق في تسمية الكتاب، وسبب الاختلاف فيها: نص ابن عدي في مقدمة كتابه على اسم الكتاب تاماً، فقال: "وسميته: كتاب الكامل في ضعفاء الرجال"[1]. ومع ذلك، فقد اختلفت عبارات العلماء في تسميتهم للكتاب اختلافاً يدعو إلى ذكرها وبيان سبب ذلك، وقد وصل الاختلاف عند بعض المترجمين إلى أن ذكروا لابن عدي كتابين في العلل، وبعضهم جعلهما كتاباً واحداً، كما سبق في مصنفات ابن عدي[2]. وكما سيتضح مما سأعرضه الآن:

1 – "الكامل": ذكر السَّهمي (427هـ) في تاريخه أن ابن عدي صنَّف في معرفة ضعفاء المحدثين كتاباً، مقداره ستين جزءاً سماه "الكامل". هكذا اكتفى بذكر اسم الكتاب مختصراً "الكامل" مع الإشارة إلى موضوعه، وهو معرفة ضعفاء المحدثين[3]. ولعل سبب هذا الاختصار شهرة الكتاب بهذا الاسم.

2 – "كتاب الكامل في معرفة الرجال": في فهرسة ابن خير الإشبيلي (575هـ) قال: "كتاب الكامل في معرفة الرجال"[4]. ويظهر أن هذه التسمية عامة في الرجال، وهذا خلاف تسمية المؤلف للكتاب، بل وخلاف مقصوده، إذ خصصه لضعفاء الرجال ولكل مَن تُكُلِّمَ فيه، أو اختُلِفَ فيه، دون غيرهم[5].

3 – "الكامل في الجرح والتعديل". أو "الكامل في الجرح": كما قال الذهبي (748هـ) في تذكرة الحفاظ:

---

(1) ينظر: مقدمة الكامل (42/1).

(2) ينظر: (ص/46 وما بعدها)

(3) ينظر: تاريخ جرجان، السهمي (ص/267). وكذا ذكره باختصار اسمه ابن القطان (628هـ) في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (642/5): "وكتابه (الكامل) وافٍ بغرضه".

(4) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص/ 176). ومثل ذلك سماه الرشيد العطار (662هـ): حيث قال في سيق كلامه عن ابن عدي: ألف كتابه المسمى: الكامل في معرفة الرجال، لم يصنف مثله. ينظر: نزهة الناظر في ذكر من حدث عن البغوي من الحفاظ والأكابر، الرشيد العطار (ص/78) ت/34.

(5) ينظر: مقدمة الكامل (42/1).

"الكامل في الجرح والتعديل"[1]. وفي العبر سماه "الكامل في الجرح"[2].

4 – "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين". أو "كتاب الكامل في الجرح والتعديل": هكذا سماه ابن كثير (774هـ) في طبقات الشافعيين: "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين"[3]. وفي البداية والنهاية سماه: "كتاب الكامل في الجرح والتعديل".

5 – "الكامل في علل الحديث وأسماء المجروحين من الرواة": سماه المقريزي أحمد بن علي (845هـ) في "مختصر كتاب الكامل": "الكامل في علل الحديث وأسماء المجروحين من الرواة"[4].

6 – "كتاب الكامل في معرفة من تُكُلِّم فيه": كما في المعجم المفهرس لابن حجر (852هـ) حيث قال: "كتاب الكامل في معرفة من تُكُلِّم فيه"[5]. وهذا العنوان قريب من مضمون كتاب الكامل.

7 – "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة": ذكره **حاجي خليفة** (1067هـ) في كشف الظنون فقال: "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة"[6]. والظاهر أن التسمية مقبولةٌ نوعاً ما بالنظر لمحتوى الكتاب، ومضمونه، وليس بالنظر لما نص عليه ابن عدي. والله أعلم.

8 – "الكامل في التاريخ": كما سماه عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى (رياض زاده) (1078هـ) في أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون: "الكامل في التاريخ"[7]. وهذا عنوانٌ عامٌ ليس فيه ما يُوحِي بمضمون كتاب الكامل، إذ إن كتب التاريخ التي اهتمت بالرجال لم تقتصر على صنف معين من الرواة من حيث الثقة والضعف. ويبدو أنها التسمية تعود إلى موضوع الكتاب عموماً وليس بالنظر إلى مضمونه خاصة.

9 – "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة": سماه الزِرِكلي (1396هـ) في الأعلام باسم "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة" ورمز لكونه مخطوطاً، وأنه في ثمانية عشر جزءاً. وذكر أيضاً لابن عدي كتاباً باسم (علل الحديث) وأنه في ثمانية أجزاء[8].

10 – "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة وعلل الحديث ثمانية أجزاء": في هدية العارفين للباباني (1399هـ) قال: "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة وعلل الحديث ثمانية أجزاء"[9]. وفيه أيضاً في سياق ترجمته لابن الرُّوميَّة، ذكر من كتبه كتاب: "الحافل تكملة الكامل في معرفة

---

(1) تذكرة الحفاظ، للذهبي (102/3). وتبعه السيوطي في طبقات الحفاظ (ص/380) ت/861.

(2) العبر في خبر من غبر، الذهبي (121/2).

(3) طبقات الشافعيين، ابن كثير (283/1). وكذا ذكر ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية (140/1) ت/97.

(4) مختصر الكامل في الضعفاء، أحمد بن علي المقريزي (ص/39).

(5) المعجم المفهرس (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة)، لابن حجر العسقلاني (ص/170–171).

(6) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (1382/2).

(7) أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون (ص/239).

(8) ينظر: الأعلام، الزركلي (103/4–104).

(9) هدية العارفين (447/1).

الضعفاء من الرواة"[1].

11 – "الكامل في معرفة ضعفاء المحدّثين وعلل الأحاديث" أو: "الكامل في الجرح والتعديل": كما في تاريخ التراث العربي، لسزكين (1439هـ) حيث ذكر للكتاب اسمين: "الكامل في معرفة ضعفاء المحدّثين وعلل الأحاديث، أو: الكامل في الجرح والتعديل"[2].

12 – **"كتاب الكامل في ضعفاء الرجال":** وهو **الراجح** من جميع الأقوال السابقة، وذلك لأن هذه التسمية هي التي ذكرها مؤلف الكتاب ابن عدي في مقدمته للكتاب إذ سماه: "**كتاب الكامل في ضعفاء الرجال**". هكذا سماه مؤلفه فينبغي ألا ينقص منه ولا يزاد عليه.

ويبدو أن هذه الاختلافات ترجع إلى التساهل والتَّجوّز في إطلاق الاسم على الكتاب، اعتماداً منهم على مضمون الكتاب حيناً فيكون الاسم بمثابة الوصف لمضمون الكتاب وليس عنواناً، أو لقباً، وأحياناً قد يعتمد بعض المؤلفين على بعض في نقل اسم الكتاب فيتتابع الاسم تقليداً.

ثانياً: تحقيق نسبة الكتاب لابن عدي:

إن نسبة كتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي ليس فيها خلاف بين العلماء، مع أنهم اختلفوا – كما سبق– في تسمية الكتاب، أما النسبة لابن عدي فلا خلاف فيها، ويمكن ذكر أبرز الأدلة:

1 – اتفاق العلماء على نسبته إلى ابن عدي عند ترجمته: كل من ذكر كتاب "الكامل" في القديم والحديث، نسبه لابن عدي الجرجاني، ويظهر ذلك جليّاً في النصوص السابقة التي أوردتها في تحقيق اسم الكتاب. فقد ذكروا هذا الكتاب لابن عدي، في ترجمته، وعلى رأسهم تلميذه السَّهْمي.

2 – اتفاق النقلة عنه عند الاستفادة من الكتاب والنقل عنه: كل من نقل من كتاب "الكامل" واستفاد منه نسبه لابن عدي، ويظهر ذلك في كتب التراجم حيث ينسبون القول لابن عدي في كتابه "الكامل".

3 – اتصال السند إلى ابن عدي: وجود سند متصل إلى ابن عدي على إحدى نسخ الكامل، وهي النسخة المصرية، وينتهي سندها إلى حمزة السهمي عن ابن عدي[3].

---

(1) هدية العارفين (93/1).

(2) تاريخ التراث العربي لسزكين (400/1).

(3) ينظر: مقدمة التحقيق من كتاب الكامل (1/ف – ص) لدار الفكر. والسند الذي ذكره المحقق: "أخبرنا الشيخ الصالح الزاهد الْمُسْنِد أبو الحسن علي بن أبي عبد الله بن أبي الحسن بن منصور بن الْمُقير البغدادي النَّجار، نزيل دمشق المحروسة بجامعها في شهور سنة ثلاث وثلاثين وستمئة: أخبرنا الشيخ الإمام العالم شيخ الإسلام وقدوة المشايخ أبو الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فَتْحَان بن منصور الشهرزوري فيما أجازه لي وأذن لي في روايته عنه: أخبرنا الشيخ أبو القاسم إسماعيل بن مَسْعَدة الإسماعيلي، قال: أخبرنا أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي، قال: أخبرنا أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني". ولم يتيسر لي الوقوف على هذه النسخة.

المطلب الثاني: رواة الكتاب، وطبعاته

لعل هذا المطلب من أهم المطالب، إذ يبحث في رواة كتاب "الكامل" والنسخ والطبعات. فمعرفة من سمع الكتاب مباشرة من مؤلفه أو نقله، يعدُّ أمرًا ضروريًا لفهم مدى صحة النص، ودقته، فضلاً عن التعرف على الجهود المبذولة في تحقيق الكتاب. وهذا يساعد على تقييم مدى تأثير الكتاب في العلوم الحديثية، كما يبرز التطورات التي طرأت على نص الكتاب عبر طبعاته المختلفة.

أولاً: الرواة الذين سمعوا كتاب الكامل عن ابن عدي: ينبغي التنبيه إلى أن ابن عدي كان قد أملى كتابه الكامل إملاءً[1]. وهناك ما يفيد أنه قد قُرأ عليه أيضاً، وقد أفادت بعض المخطوطات التي وجدت لكتاب الكامل رواة هذا الكتاب، وهم باختصار:

1 – الحافظ السَّهْمي: أبو القاسم حمزة بن يوسف السَّهْمي الجرجاني (427هـ).

2 – الْمَالِينِي: أبو سعد الْمَالِينِي أحمد بن محمد بن أحمد (412هـ): وقد سمع من ابن عدي "الكامل" وغيره[2]. مثل: (أحاديث مالك)، وغير ذلك. وكان سماعه وقراءته عليه في آخر حياة ابن عدي سنة (364هـ)[3]. ويتضح أن سماعه كان قبل وفاة ابن عدي بسنة تقريبا، لأنه وفاته كانت (365هـ).

3 – أبو سعيد إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (396هـ)، وقد جاء في بعض نسخ الكامل[4] ما يفيد أنه قرأ الكتاب على ابن عدي لكتاب "الكامل"[5]. وترجمه السهمي في تاريخ جرجان وذكر أنه روى عن ابن عدي كتاب الضعفاء[6].

---

(1) ينظر: مختصر الكامل في الضعفاء، المقريزي (ص/39). وقد أشار ابن عدي في عدة مواضع أنه أملى الكتاب فمن ذلك ما قاله في ترجمة أصبغ بن سفيان: "... ولم يحضرني في وقت أمليت له حديث...". الكامل (95/2) ت/222. وقال مرة بعد أن ذكر عدة أحاديث لأحد الرواة (109/2) ت/230: "وهذه الأحاديث التي أمليتها...".

(2) ينظر: تاريخ جرجان، السهمي (ص/124) ت/112.

(3) ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد ابن القطان الفاسي (642/5).

(4) في هامش طبعة دار الفكر للكامل (205/2): "بداية الجزء السادس من النسخة الظاهرية، وسماعه لأحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد العزيز البجلي، وهو برواية الشيخ الإمام أبو سعيد إسماعيل بن أحمد الإسماعيلي بجرجان 370".

(5) في ترجمة الحكم بن عطية العيشي من كتاب الكامل ط الكتب العلمية (484/2). والفكر (205/2). والرشد (232/3): "حدثنا الشيخ الإمام أبو سعيد إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي بجرجان سنة سبعين وثلاثمئة، قال: أخبرنا أبو أحمد عبد الله بن عدي ﷺ قراءة عليه، وأقر به، قال: حدثنا الجنيدي ..." إلخ ا.هـ. فالقائل حدثنا هو أحمد بن محمد البجلي كما هو واضح في الحاشية السابقة.

(6) ينظر: تاريخ جرجان، السهمي (ص/147) ت/170، ومما قاله في ترجمته: كان إمام زمانه مقدماً في الفقه وأصول الفقه، والعربية والكتابة والشروط والكلام، وصنف في أصول الفقه كتابا كبيرا سماه تهذيب النظر. وذكر أنه روى عن ابن عدي: كتاب الضعفاء، وجمع مسند مالك. قلت: كتاب الضعفاء أي كتاب الكامل. وينظر: طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (155/1) ت/115.

ثانياً: طبعات كتاب الكامل: طبع كتاب "الكامل" طبعات عدة أبينها بإيجاز:

1 – طبعة **مقدمة كتاب الكامل**، بغداد(1977م)، قام بها الشيخ صبحي السامرائي، واكتفى بالمقدمة[1].

2 – طبعة دار الفكر: في بيروت – لبنان، ط/الثالثة، (1409هـ/1988م)، حقق الطبعة الأولى د. سهيل زكَّار، واعتنى بالثالثة يحيى غزاوي. وتقع في سبعة مجلدات. وذكروا ميزات الطبعة الثالثة:

أ – ضبط النص على مخطوطات الكتاب الأربع.

ب – ضبط أسماء الرجال بالاعتماد على كتب التراجم.

ج – الإشارة إلى اللحن الذي وقع فيه ابن عدي.

د – تخليص الكتاب من الأخطاء النسخية والمطبعية.

هـ – ترقيم الأسماء المُترجَم لها.

و – إفراد فهرس ألفبائي للرجال في كل جزء.

وقد وضعوا مقدمة للتحقيق قريبة من مقدمة الطبعة العلمية مع بعض الزيادات. وقد فات هذه الطبعة العديد من التراجم فاستدركها أبو الفضيل عبد المحسن الحسيني في كتاب[2].

3 – طبعة دار الكتب العلمية: في بيروت – لبنان، ط/الأولى، (1418هـ/1997م)، حققها عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة. ويقع الكتاب في تسعة مجلدات، وقد قدم المحققون مقدمة تكلموا فيها: عن الرواية والرواة وطبقاتهم، وقدموا عدة تعريفات في علم مصطلح الحديث، وتطرقوا إلى الحديث الضعيف والعمل به، وتحدثوا عن الرحلة وحفظ الحديث، وتناولوا الحديث عن حجية السنة، وبينوا جهود العلماء في تدوين الحديث، وتطرقوا إلى الجرح والتعديل وذكر بعض قواعدهما، وتكلموا عن المؤرخين وبينوا المتكلمين في الرجال ومن يعتمد قوله فيهم، وبينوا جملة من ألفاظ العلماء في الجرح والتعديل، ثم تطرقوا للحديث عن ابن عدي وكتابه الكامل، وبينوا منهجه فيه. وذكروا بعض مصطلحاته فيه. وذكروا النسخ التي اعتمدوا عليها وقد بلغت إحدى عشر نسخة، هكذا قالوا. وفي حقيقة الأمر ليست كذلك[3].

4 – طبعة مؤسسة الرسالة العالمية: في دمشق، ط/1 (1433هـ/2012م) تحقيق محمد أنس الْخَن، وتقع في تسعة مجلدات. جعل بين يدي الكتاب مدخل الْمُصنِّف والْمُصنَّف قريباً من 40 صحيفة[4].

---

(1) ينظر: مقدمة المحقق السرساوي، ط/الرشد (50/1). ولم يتيسر لي الوقوف عليها.

(2) يقع الكتاب في مجلد واحد طبعته مكتبة ابن تيمية – القاهرة مصر. ط أولى 1413هـ/1993م.

(3) ينظر: الكامل (1/ 3–77). ط الكتب العلمية. وينظر: الكامل ط السرساوي (50/1). فقد استنكر وجود هذا العدد من النسخ الخطية. والنسخ التي ذكرها المحققون أغلبها يرجع لدار الكتب المصرية، والظاهر أنها مجرد أجزاء متفرقة، وليست نسخا مستقلة.

(4) ينظر: الكامل (52/1 وما بعدها) ط الرشد ت– السرساوي. فقد ذكر مئة خطأ وقع فيها محقق طبعة الرسالة.

5 – طبعة مكتبة الرشد: في الرياض، ط/1 (1434هـ/2013م)، تحقيق مازن السرساوي في أحد عشر مجلداً. وفيه مقدمات هامة تناولت الحديث عن كتاب الكامل، وعن ابن عدي ومنهجه فيه، وطبعات الكتاب، ونقدها[1]. وقد أفدت من مقدمات التحقيق، في بعض المواطن كما هو موضح في أماكنه، من هذا التمهيد. كما استفدت من هذه الطبعات أثناء البحث لتفادي خطأ وقع في طبعة الرسالة التي جعلتها العمدة في هذه الدراسة.

(1) ينظر: الكامل (1/5-70) ط الرشد ت- السرساوي.

المطلب الثالث: الأعمال التي قامت على خدمة كتاب "الكامل"

حظى كتاب "الكامل" لابن عدي بعناية العلماء على مر العصور، فقد تنوعت الجهود في خدمته بين اختصار وتذييل، وتجريد وفهرسة لأحاديثه، إلى جانب تحقيقه ودراسته دراسة علمية. وسأتناول في هذا المطلب أبرز ما بذله العلماء من جهود في خدمة هذا الكتاب الشريف، وأبرز الأعمال حوله.

أولاً: اختصار كتاب "الكامل": قام باختصار كتاب الكامل عدد من العلماء، وهم:

1 – محمد بن الطاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (507هـ)، قام بعدد من الأعمال على كتاب "الكامل" لابن عدي، فذكر المقريزي (845هـ) له: "تلخيص الكامل" و"ذخيرة الحفاظ". ويظهر أن لابن طاهر كتابين خدم بهما "الكامل" لابن عدي[1]. و"ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ"[2] مطبوع[3]، جمع فيه أحاديث الكامل، ورتبها على حروف المعجم، ومن فوائد هذا الكتاب أنه جمع طرق الحديث المتفرقة في موضع واحد[4]. وهذا الكتاب يشبه كتب أطراف الحديث، غير أن ابن طاهر لم يقتصر على طرف الحديث، بل يذكره كاملا في الأغلب، فوصفه بالاختصار أليق.

2 – أحمد بن محمد بن مُفَرِّج الإشبيلي، المعروف بابن الرُّومية (637هـ)، له "مختصر الكامل"[5].

3 – المقريزي تقي الدين أحمد بن علي (845هـ) له مختصره المعروف بـ: "عمدة الفاضل مختصر كتاب الكامل في معرفة الضعفاء"[6]، وهو مطبوع[7]. وذكر منهجه في الاختصار في مقدمته قائلاً: "وبعد، فإن الحافظ أبا أحمد عبد الله بن عدي سقى الله جدثه صيب الغفران، وبوأه بحبوحة دار الأمان، قد أملى كتابه "الكامل في علل الحديث وأسماء المجروحين من الرواة"، وأشحنه بكثرة الأسانيد، فأحببت أن ألخص منه ما قيل في الرواة على سبيل الإيجاز، وحذفت علل الحديث إلا إذا احتيج إليها، وأضربت عن ذكر الأسانيد إلا أن تدعو الضرورة إليها"[8].

---

(1) ينظر: المقفى الكبير، المقريزي (390/5). وهدية العارفين، إسماعيل باشا (82/2).

(2) في معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (2778/4) سموه: كتاب الذخيرة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتاب الكامل لابن عدي.

(3) ينظر: طبعته دار السلف – الرياض بتحقيق: د عبد الرحمن الفريوائي في خمسة مجلدات.

(4) ينظر: ذخيرة الحفاظ، لابن طاهر المقدسي (189/1). على أن محقق الكتاب قال جاء على النسخة المحفوظة في مكتبة كوبريلي محمد باشا بتركيا كتاب ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ، ثم جاء بين الهلالين (الذخيرة في الأحاديث الموضوعة). ينظر (ص/170).

(5) ينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة (1382/2)، ولم أقف عليه مطبوعا.

(6) ينظر: تاريخ التراث العربي لسزكين (400/1).

(7) الكتاب مطبوع بالاسم المذكور أعلاه طبعته مكتبة السنة، مصر، ط/أولى، (1415هـ/1994م) في مجلد واحد.

(8) مختصر الكامل في الضعفاء (ص/39).

4 – أحمد بن أيبك الدمياطي (749هـ). واسم مختصره (عمدة الفاضل اختصار الكامل)[1].

5 – منتخب صغير انتخبه الضياء المقدسي[2] محمد بن عبد الواحد بن أحمد (643هـ)، حيث قام بانتقاء مختصر من الكامل[3].

ثانياً: التذييل أو الإكمال على "الكامل": قام بعض العلماء بتذييل أو إكمال كتاب الكامل، منهم:

1 – محمد بن الطاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (507هـ)، له "تكملة الكامل" في مُجَلَّدة[4].

2 – أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الرُّومية (637هـ)، عمل مجلداً كبيراً، سماه: (الحافل تكملة الكامل في معرفة الضعفاء من الرواة)[5].

ثالثاً: العناية بأحاديث "الكامل":

1 – يُعد ما قام به ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ من فهرسة لأحاديث "الكامل" وترتيبها على الحروف، أقرب ما يكون إلى الفهرسة، فقد فهرس لأكثر من ستة آلاف حديثاً، وذكر منهجه في مقدمته[6].

2 – ما فعله محققو طبعة دار الفكر من فهارس متعددة منها ة أحاديث "الكامل".

3 – في طبعة مؤسسة الرسالة خصص المحقق مجلداً للفهارس منها الأحاديث النبوية.

---

(1) ينظر: المقفى الكبير، المقريزي (390/5). وتاريخ التراث العربي لسزكين (400/1). وفي طبعة دار الفكر للكامل (1/ع) قال: "سماه: (عدة الفاضل في اختصار الكامل) (نسخة فريدة بخطه في برلين)".

(2) ينظر: مقدمة التحقيق لكتاب الكامل (1/ع) فقد ذكر المحقق أنه يوجد في المكتبة الظاهرية منتخب بخط الضياء المقدسي في أربعين ورقة.

(3) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (472/14 وما بعدها).

(4) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/1). حيث قال الذهبي: "وقد ذيل ابن طاهر المقدسي على الكامل لابن عدي بكتاب لم أره". وينظر: المقفى الكبير، المقريزي (390/5). وهدية العارفين، إسماعيل باشا (82/2).

(5) ينظر: المقفى الكبير، المقريزي (375/1). كشف الظنون، حاجي خليفة (1382/2) والرسالة المستطرفة، الكتاني (ص/145). وهدية العارفين (93/1). وأشار إليه الذهبي في مقدمة ميزان الاعتدال (1/1) قال: "زدت معظمهم من الكتاب الحافل المذيل على الكامل لابن عدي". وقال في (10/3) ت/5371: "قاله أبو العباس العشاب في كتاب الحافي الذي ذيل به على الكامل".

(6) قال ابن القيسراني في مقدمته لذخيرة الحفاظ (189/1): "هذه أحاديث أوردها أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ الجرجاني – رحمه الله – في كتاب الكامل، استدل بها على ضعف الرجل المسطور، أقامها وذكر عللها، وتقرر ذواتها بها على ما يوجبه حال المذكور لها أوردتها على معجم الألفاظ ليكون أسهل على من أراد معرفة حديث منها، فإن من الأحاديث ما أورده في عدة مواضع من كتابه، فأوردناه على معجم الأسماء، لم يظفر الطالب إلا بطريق واحد، ويحتاج أن يتصفح جميع الكتاب حتى يقف على حديث بطرقه. مثاله حديث: لا نكاح إلا بولي، أورده ابن عدي في أربعين ترجمة، فنوردها في موضع واحد على لفظ المصنف. وفي هذا الكتاب أحاديث صحيحة المتون، غريبة الإسناد، فيورده وينكره، فيقال: أما إسناده من طريق أستاذه لأن متنه غير صحيح، وفيه ما يكون صحيح الإسناد، منكر المتن، فأورده جميع ذلك على حروف المعجم، والله الموفق والمعين".

4 – وفي طبعة العلمية ألحقوا فهارس بالكتاب: منها: فهرس الأحاديث القولية، و الأحاديث الفعلية.

رابعاً: تحقيق الكتاب، ودراسته دراسة علمية: أشار بعض المعاصرين[1] إلى مشروع علمي قام به مجموعة من طلبة الدراسات العليا في كلية أصول الدين بالرياض[2]، حيث تم باقتراح دراسة هذا الكتاب كرسائل علمية في مرحلة الماجستير، وفق منهج علمي، كفيل بإخراج نص صحيح لكتاب "الكامل" وتوثيقه، مع إثبات جميع الفروق والتصويب في الحواشي، إضافة لدراسة أسانيد ابن عدي، ودراسة الأحاديث وبيان درجتها. وقد وصل المشروع إلى حرف الميم، ونوقشت بعض الرسائل، ثم توقف العمل به. وقد وقفت نماذج[3] من هذا العمل[4]. وقد سبق أن تكلمت عن طبعات الكتاب وبعض الخدمات التي قدمها محققو الكتاب في طبعاته المختلفة، سواء في المقدمات التعريفية بالمؤلف وكتابه "الكامل" أو بالملحقات من الفهارس. فمن ذلك:

1 – الفهارس العلمية التي ألحقها المحققون بالكتاب، ففيها فوائد كثيرة تسهل الرجوع على الباحثين، فعلى سبيل المثال: الرواة الذين ذكروا عرضا في غير تراجمهم. وشيوخ ابن عدي، و الثقات الذين أوردهم ابن عدي في كتاب "الكامل". و الصحابة الذي أوردهم ابن عدي، وغير ذلك مما يعد خدمة نافعة –إن شاء الله تعالى– للاستفادة من كتاب "الكامل"[5].

2 – في طبعة دار الفكر ألحقوا بالكتاب معجما لأحاديث ضعفاء الرجال من كتاب "الكامل" وذكروا فيه: فهرس لأطراف الحديث والأثر، وفهرس لأعلام الضعفاء من الرواة، وفهرس للكنى والألقاب[6].

3 – في طبعة الدار العلمية وضعوا: فهرس التراجم، وفهرس الأحاديث القولية، والأحاديث الفعلية[7].

4 – في طبعة الرسالة أفرد المحقق مجلدا للفهارس المتنوعة لكتاب "الكامل"، وكان قد ألحق بكل مجلد جدولاً بالأخطاء النحوية واللغوية والإملائية.

ومما سبق يمكن ذكر بعض النقاط الهامة:

- يُلاحظ أن كتاب "الكامل" كان محط اهتمام واسع من العلماء، مما يعكس أهميته العلمية والحديثية. تنوعت الخدمات المقدمة للكتاب بين اختصار، وتذييل، وتحقيق، وفهرسة، مما زاد الاستفادة منه.
- رغم تعدد طبعات وتحقيقات الكتاب، إلا أن العمل على دراسته وتحقيقه بشكل منهجي لا يزال بحاجة

---

(1) هو أ.د أحمد معبد عبد الكريم، وهو من علماء الأزهر، ولا زال حيًّا.

(2) كلية أصول الدين، جامعة محمد بن سعود الإسلامية.

(3) موقع دار المنظومة يتيح نماذج من هذه الرسائل، ولم يتيسر لي الوقوف على رسالة كاملة.

(4) ينظر: مقدمة الدكتور أحمد معبد عبد الكريم على كتاب الكامل تحقيق السرساوي ط/الرشد (9/1 وما بعدها).

(5) ينظر: الكامل تحقيق السرساوي ط/الرشد (70/1).

(6) ينظر: الكامل ط دار الفكر (3/8 وما بعدها). والمجلد الثامن جميعه لهذا المعجم، بلغ 445 صحيفة تقريباً.

(7) ينظر: الكامل ط دار الكتب العلمية (213/9 وما بعدها).

إلى إكمال ودراسات أعمق.

- وجود عدة مختصرات للكتاب يعكس الحاجة إلى تبسيط المادة العلمية للباحثين والدارسين، مع المحافظة على أصالة المحتوى.
- الجهود الحديثة التي اعتمدت المنهج العلمي في تحقيق الكتاب تمثل نقلة مهمة في إخراج نص صحيح موثق، رغم توقف بعض هذه المشاريع.
- الفهارس العلمية الملحقة بالكتاب تعد أدوات لا غنى عنها في البحث العلمي، وتساعد على كشف علاقات النص ومصادره ورواته.

المطلب الرابع: مصادر ابن عدي وشرطه في كتابه الكامل

يُعَدُّ الاطلاع على مصادر المؤلف وشرطه في كتابه ركيزةً أساسيةً لفهم منهجه العلمي ومدى دقته في النقل والتقييم. وفي كتاب "الكامل" استقى ابن عدي مادته من مصادر متنوعة، معتمداً على كتب الأئمة، وناقلًا عن شيوخه الذين تلقوا العلم عن أعلام الرواية. وفي هذا المطلب أتناول مصادر ابن عدي في كتابه، وأعرض شرطه العلمي الذي حدده لنفسه في تقييم الرواة وأحاديثهم.

أولاً: مصادر ابن عدي في كتابه الكامل: تنوعت مصادر ابن عدي في "الكامل" وبرزت كتب الأئمة كركيزة أساسية اعتمد عليها، وانطلق منها وزاد عليها، فجمع كتابه ما تفرق في كتب الأئمة، إضافة لرحلاته ولقائه بالرواة ومشاهدتهم ودراسة أحوالهم، وأعرض الآن **لأبرز هذه المصادر** التي يستقي منها بالسند المتصل إلى مؤلفيها، وفي بعض الأحيان كان يستقي ذلك من شيوخه مباشرة:

1 – تواريخ يحيى بن معين(233هـ): يكثر ابن عدي من نقل أقوال يحيى بن معين في الرجال وفي الأحاديث أحياناً. وقد نقل عن عدد من شيوخه ممن هم تلاميذ يحيى بن معين[1]. وقد نقل عنه في أكثر من ألف موضع ويزيد.

2 – تواريخ البخاري (256هـ): وقد أكثر منها ابن عدي نقلاً لأحكام البخاري في الرجال والأحاديث. وقد رواها ابن عدي عن عدد من شيوخه[2] من تلاميذ البخاري وقد تجاوزت الألف موضع.

3 – كتب أحمد بن محمد بن حنبل (241هـ): وقد نقل عنها ابن عدي بواسطة شيوخه من تلاميذ أحمد[3]. نقل عنها مئات المرات.

4 – عدد من أكابر النقاد: استفاد ابن عدي أيضا من أحكام عدد من النقاد التي نقله بسنده عن شيوخه إلى أصحاب هذه الأحكام منهم: شعبة بن الحجاج (160هـ)، وسفيان الثوري (161هـ)، ومالك بن أنس (179هـ)، وعبد الله بن المبارك[4] (181هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (198هـ)، وسفيان بن عيينة (198هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (198هـ)، وعلي ابن المديني (234هـ)، والنسائي (303هـ)، في مواضع كثيرة من كتابه الكامل بعضهم يتجاوز المئات وبعضهم أقل من ذلك[5].

---

(1) وهم: عبد الرحمن بن أبي بكر، ومحمد بن أحمد بن حماد، وعبد الملك بن محمد، وعلي بن أحمد بن سليمان، عن أحمد بن سعد بن أبي مريم. عن يحيى.

(2) وهم: محمد بن عبد الله بن الجنيد، محمد بن أحمد بن حماد، وغيرهما.

(3) كابن حماد، عن عبد الله بن أحمد ابن حنبل.

(4) ثقة ثبت فقيه عالم جواد جمعت فيه خصال الخير، كما في التقريب لابن حجر (ص/320) ت/3570.

(5) بعض الإحصائيات التي قمت به تبين بشكل تقريبي أنه استفاد من أحكام النسائي في حدود 400 مرة، والجوزجاني والفلاس في حدود 200 مرة، وشعبة قرابة 100 مرة. وسفيان ابن عيينة نحو 50. وابن المديني وابن المبارك وابن المثنى في حدود 40، والثوري وابن مهدي ومالك في حدود 30. وغيرهم من الأئمة أقل من ذلك.

5 – رحلاته ومشاهداته ولقاؤه بالشيوخ: في العديد من المواضع كانت مصادر ابن عدي في الحكم على الراوي أو على الرواية مشاهدته لبعض الشيوخ الذين التقى بهم بشكل مباشر وأخذ عنهم، ولهذه المشاهدة قيمتها النقدية الكبيرة، إذ أن حكمه يصدر عن معرفة ودراية.

ثانياً: شرط ابن عدي في كتابه الكامل:

يُعَدّ كتاب "الكامل" لابن عدي من أوسع كتب الجرح والتعديل، وأغزرها مادةً، وأدقها نقدًا في الرجال، لا سيما في فئة من الرواة الذين وُصِفوا بوجود نكارة في رواياتهم. وقد بيَّن ابن عدي منهجه في مواضع متفرقة من كتابه، وتصرفاته فيه تُظهر بوضوح شرطه في التصنيف والاختيار. فلم يكن يُخرج في كتابه كل من تُكُلِّم فيه ولو بكلمة، بل كان له ضوابط في إدراج الراوي، وميزان في قبول الرواية أو ردها، يتراوح بين الجرح المطلق، والتفصيل بين حديث وآخر، مع عناية ظاهرة بجمع الطرق، والنظر في المتابعات والشواهد. وقد صرّح في مقدمة الكتاب، وفي أثناء التراجم، بجملة من المبادئ التي تُشكّل شرطه في الكتاب، وسأذكر نص ابن عدي في مقدمته كاملاً ثم أذكر تفاصيل شرطه في نقاط متفرقة، قال ابن عدي في مقدمته: "وأنا ذاكر أساميهم، ومبين فيهم الوجه الذي استحقوا به قبول قولهم في رواة الأخبار، وذاكر في كتابي هذا كل من ذُكِر بضربٍ من الضعف، ومَن اُخْتُلِف فيهم، فجرحه البعض وعدله البعض الآخرون، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة، فلعل من قبح أمره أو حسنه تحامل عليه، أو مال إليه، وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يُضَعَّفُ من أجله، أو يُلْحِقه بروايته له اسم الضعف لحاجة الناس إليها لأقربه على الناظر فيه. وصنفته على حروف المعجم[1] ليكون أسهل على من طلب راويا منهم، ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق، وإن كان يُنْسَب إلى هوى وهو فيه متأول، وأرجو أني أشبع كتابي هذا وأشفي الناظر فيه، ومضمن ما لم يذكره أحد ممن صنف في هذا المعنى شيئا"[2].

أبرز شروط ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال":

الشرط الأول: ذكر كل من ذُكر بضرب من الضعف، سواء كان الجرح متفقًا عليه أو مختلفًا فيه:

يلتزم ابن عدي بإيراد كل راوٍ ذُكر بوجه من وجوه الضعف، سواء اتفقوا على جرحه أو اختلفوا فيه، فهو يُرجّح بحسب اجتهاده العلمي. قال ابن عدي عن هذا الشرط: "وذاكر في كتابي هذا كل من ذُكِر بضربٍ من الضعف، ومَن اُخْتُلِف فيهم، فجرحه البعض وعدله البعض الآخرون، ومرجح قول أحدهما

---

(1) التزم ابن عدي بترتيب الرواة على حروف المعجم من حيث الجملة، وليس التزاماً دقيقا، مثلا: ذكر من اسمه أيوب قبل من اسمه إدريس، وحتى قبل من اسمه أبان، وهكذا فهو التزم الحرف الأول فقط. وذكر من اسمه بشر قبل من اسمه بحر.

(2) الكامل (42/1).

مبلغ علمي من غير محاباة..."[1].

الشرط الثاني: بيان السبب الذي استحق به الراوي الضعف أو قبول القول فيه:

لا يكتفي ابن عدي بالحكم، بل يعلل قوله، ويذكر الحديث أو السبب الذي لأجله حكم عليه بالضعف. وعن هذا الشرط قال ابن عدي: "ومبين فيهم الوجه الذي استحقوا به قبول قولهم في رواة الأخبار... وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يُضَعَّفُ من أجله، أو يُلْحِقه بروايته له اسم الضعف..." [2].

الشرط الثالث: إدراج كل من أنكر حديثه أو وُجد في حديثه ما يُضعّف من أجله، ولو لم يُجرح صراحةً:

من لم يُجرح صراحةً من النقاد، لكنه أتى بحديث منكر أو ضعيف، يُذكره في الكتاب ويُبيّن حاله، تحقيقًا لشرطه. قال: "وإنما ذكرته لأني شرطت في أول كتابي أني أذكر كل من أنكر حديثه، أو يروي حديثاً يُضعف من أجله"[3].

الشرط الرابع: إدراج من لم يُتكلم فيه سابقًا إن وُجد له حديث فيه نكارة أو غرابة:

يذكر ابن عدي بعض الرواة الذين لم يُسبق إلى جرحهم، لكن ضعفهم بدا له من خلال نظره في الرواية. فقد قال: "وعمر بن أبي خليفة لم أرَ للمتقدمين فيه كلاما، إلا أني لما رأيت له من الحديث وإن قلَّ لم أجد بداً من أن أذكره وأبين، لأني هكذا شرطت في أول هذا الكتاب"[4].

الشرط الخامس: إدراج من هو مجهول غير معروف، ولو لم يُنقل عنه شيء من الجرح:

كل مجهول الحال عند ابن عدي يُذكر في كتابه إذا لم يُعرف له بلد، ولا شيخ، ولا تلميذ، أو غاب عنه التوثيق، قال: "وهذه الأحاديث لمحمد بن نجيح أخرجتها لأن محمد بن نجيح ليس بالمعروف ولا أدري من أي بلد هو ... وإنما ذكرته لأنه مجهول غير معروف"[5].

وقال أيضا: "ومحمد بن عمر ليس بذاك المعروف وإنما ذكرته لشرطي في أول الكتاب مهما أنكرته من حديث فإني أذكره في كتابي وأبين حاله، ولم نجد للمتقدمين فيه كلاما"[6].

---

(1) الكامل (42/1).

(2) الكامل (42/1).

(3) الكامل (226/5) ت/1020.

(4) الكامل (427/5) ت/1194.

(5) الكامل (236/7) ت/1713.

(6) الكامل (208/7) ت/1690.

الشرط السادس: إدراج من رأى أن أحاديثه غير محفوظة، وإن لم يُتكلم فيه من قبل:
يعتمد ابن عدي على استقراء حال الحديث، فإن رأى نكارة ظاهرة ولم يجد توثيقًا قويًا؛ أدخله في كتابه، كما في معلى بن ميمون[1] المُجَاشِعي حيث قال: "ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً إلا أن أحاديثه رأيتها غير محفوظة، فشرطت في أول الكتاب أن أذكر كل من هو بصورته"[2].

الشرط السابع: الاقتصار على ذكر من هو ضعيف أو في حديثه ما يستوجب التنبيه، أما الثقات فلا يُذكرون: استثنى ابن عدي من كتابه من ثبت توثيقه، أو لم يجد في حديثه ما يُنكر، حتى لو كان عليه ملاحظات عقدية ما دام متأوِّلًا. قال: "ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق، وإن كان يُنْسَب إلى هوى وهو فيه متأول..."[3]. ويمكن اختصار ما سبق في الشروط بما يأتي:

1 – ذكر كل من ذُكر بوجه من الضعف أو اختُلف فيه، وبيان السبب الذي استحق به الجرح.
2 – إدراج من أنكر حديثه أو روي عنه ما يُضعّف لأجله.
3 – ذكر من لم يُتكلم فيه إذا وُجد في حديثه نكارة.
4 – إدراج من هو مجهول غير معروف الحال أو البلد.
5 – إدراج من كانت أحاديثه غير محفوظة أو منكرة عند النظر.
6 – الاقتصار على الضعفاء والمجروحين، دون الثقات والصدوقين. وهذا قد وفى به إلى حد كبير.

يتبيّن من خلال استقراء مصادر ابن عدي وشرطه في كتابه "الكامل" أنه قد اعتمد منهجًا علميًا متينًا في نقد الرجال وتمييز رواياتهم، فقد استند إلى أمهات كتب الجرح والتعديل، مستفيدًا من أقوال كبار النقاد، معتمداً على النقل بالسند المتصل عن شيوخه، ومضيفًا إلى ذلك مشاهداته الشخصية وخبرته الميدانية في تلقّي الرواية وتمحيصها.

أما شرطه في التصنيف، فكان دقيقًا متوازنًا، إذ لم يُدرج في كتابه كل من تُكُلِّم فيه مطلقاً، بل وضع ضوابط منهجية، فاختار: من ظهرت عليه علل الحديث، أو اشتملت رواياته على النكارة، أو كان مجهولًا أو من رُئي في حديثه خلل ظاهر، مع حرصه على بيان السبب، والنص على العلّة، واستبعاد الثقات المتأوّلين. ويُمكن القول إن هذه المنهجية النقدية التي التزم بها ابن عدي جعلت من كتاب "الكامل" مرجعًا أصيلاً في علم الجرح والتعديل، ومصدرًا مهمًا لتتبُّع طبقات الرواة، وأداةً لفهم أحكام المحدثين على الرواة والمرويات.

---

(1) قال عنه أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (335/8) ت/1543. وذكر العقيلي في الضعفاء (216/4) ت/1804 أنه منكر الحديث لا يتابع على حديث ولا يعرف إلا به، وله أحاديث مناكير لا يتابع عليها. وذكره ابن حبان في الثقات (493/7) وذكر أنه يخطئ إذا حدث من حفظه.
(2) الكامل (412/7) ت/1860.
(3) الكامل (42/1).

المطلب الخامس: مكانة كتاب "الكامل" العلمية

يعتبر كتاب "الكامل" لابن عدي من المصنّفات المؤسِّسة في علم الجرح والتعديل، التي احتلّت موقعًا في التراث الحديثي؛ لما امتاز به من منهج نقدي دقيق، وتغطية شاملة للرواة، وتوثيق وافٍ لأقوال النقّاد، مع تعقيبات نقدية من المؤلف نفسه. ولا غرو أن تتوالى ثناءات العلماء عليه، ويتكرر اعتمادهم على أحكامه وتقريراتِه، حتى غدا مرجعًا معتمدًا لدى المحدثين والباحثين، قديماً وحديثاً.

ويكتسب هذا الكتاب قيمته العلمية من كونه لا يقتصر على نقل الجرح والتعديل، بل يضيف إلى ذلك تحليلًا نقديًا يتسم بالإنصاف، والتنبه لإمكان الخطأ في أقوال الأئمة، فضلًا عن عنايته بإيراد الأحاديث بأسانيدها، وبيان ما يُنكر منها، وما يُعتمد عليه، وما قد يكون سببًا في الحكم على الراوي.

ولأن تأثير هذا المصنَّف لم يقف عند حدود زمن مؤلفه ابن عدي، بل تجاوزه إلى عصور تالية، فقد أصبح مَعلمًا أساسًا في مصنفات الرجال والعلل، مما يدل على مكانته الراسخة بين كتب هذا الفن.

وفي هذا المطلب، أسلط الضوء على ثلاثة محاور رئيسة تُبرز أهمية الكتاب ومكانته:

أولاً: أقوال العلماء فيه والثناء عليه، من أئمة الجرح والتعديل والنقاد المتقدمين والمتأخرين.

ثانياً: قيمته العلمية، كما تظهر من منهج المؤلف نفسه، ومن نظرة العلماء والمحققين إلى مزاياه.

ثالثاً: أثره فيمن جاء بعده، من حيث الاستفادة منه، والنقل عنه، واعتماد أحكامه في كتب الرجال والعلل.

وهذه المحاور الثلاثة تقدم صورة واضحة لموقع هذا الكتاب في خارطة التأليف الحديثي النقدي، وتبيّن جوانب تفرّده وريادته، وتكشف عن عمق أثره في بناء الجانب النقدي عند المحدثين.

أولاً: أقوال العلماء في كتاب الكامل، والثناء عليه:

1 – الدارقطني (385هـ): "فيه كفاية لا يُزاد عليه": ذكر ذلك السَّهْمي (427هـ) في معرض ذكره لكتاب "الكامل": "وصنَّف في معرفة ضعفاء المحدثين كتاباً مقدار ستين جزءاً سماه "الكامل". سألت أبا الحسن الدارقطني أن يصنف كتاباً في ضعفاء المحدثين فقال لي أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: نعم، قال: فيه كفاية لا يزاد عليه"[1].

فهذه شهادة الدارقطني (385هـ) وهو إمام في علم الرجال والعلل، وفارس الميدان، يقر بفضل كتاب "الكامل" لابن عدي، ويعرف له مكانته، ويرى فيه الكفاية لمن يود معرفة ضعفاء المحدثين. وهذه شهادة من أهل الفن تكفي لأن يكون كتاب "الكامل" في مقدمة كتب الرجال، ومعرفة ضعفائهم.

2 – الخليلي (446هـ): "ما صنَّف أحد مثله": قال: "وله تصنيف في الضعفاء ما صنف أحد مثله"[2].

---

(1) تاريخ جرجان (267).

(2) الإرشاد، للخليلي (795/2).

3 – ابن القطان الفاسي (628هـ): "وافٍ بغرضه": قال ذلك وهو يتكلم عن ابن عدي: "وكتابه الكامل وافٍ بغرضه"[1].

4 – الرشيد العطار (662هـ): "لم يُصنَّف مثله": قال في سيق كلامه عن ابن عدي: وألف وكتابه المسمى: الكامل في معرفة الرجال، لم يصنف مثله[2].

5 – الذهبي (748هـ): "في غاية الحسن" و "أكمل الكتب وأجلها في ذلك": ذكر ذلك في معرض كلامه عن ابن عدي ووصف كتابه "الكامل" وأنه ينصف الراوي ما أمكن، يذكر فيه كل من تُكلم فيه بأدنى شيء حتى لو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصر له إذا أمكن، وأنه كتاب في غاية الحسن[3]. وفي مقدمة الميزان: "ولأبي أحمد بن عدي كتاب الكامل، هو أكمل الكتب وأجلها في ذلك"[4].

6 – السبكي (771هـ): "طابق اسمه معناه، ووافق لفظه فحواه": حيث قال في طبقاته: "وكتابه الكامل طابق اسمه معناه، ووافق لفظه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكمون، وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون"[5].

7 – ابن كثير (774هـ): "لم يسبق إلى مثله، ولا يلحق في شكله" و "كامل في بابه كما سمي": حيث شهد للكتاب أنه: "لم يسبق إلى مثله، ولا يلحق في شكله"[6]. وأنه اسم على مسمى كما قال: "وهو كامل في بابه كما سمي"[7]. وعد ابنُ كثير ابنَ عدي من الحفاظ الذين انتفع بتصانيفهم[8].

8 – الزركشي (794هـ): "أصل نافع في معرفة المنكرات من الأحاديث": ذكر ذلك في نكته: "وكتاب الحافظ أبي أحمد ابن عدي أصلٌ ناقعٌ في معرفة المنكرات من الأحاديث"[9].

9 – السخاوي (902هـ): "أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها": قال: "ولأبي أحمد ابن عدي في كامله،

---

(1) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد ابن القطان الفاسي (642/5).

(2) ينظر: نزهة الناظر في ذكر من حدث عن البغوي من الحفاظ والأكابر، الرشيد العطار (ص/78) ت/34.

(3) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (241/8). وسير أعلام النبلاء، الذهبي (155/16–156).

(4) ميزان الاعتدال، الذهبي (2/1).

(5) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (315/3).

(6) البداية والنهاية، ابن كثير (365/15).

(7) طبقات الشافعيين، ابن كثير (283/1). وشهد بذلك ابن الملقن (804هـ) في العقد المذهب في طبقات حملة المذهب (53/5) ت/106، فقال: "... والكامل وهو كاسمه".

(8) ينظر: اختصار علوم الحديث، ابن كثير (ص/242). فقد استدرك على ابن الصلاح بعد عده سبعة من الحفاظ الذين انتفع بتصانيفهم: "وقد كان ينبغي أن يذكر مع هؤلاء جماعة اشتهرت تصانيفهم بين الناس، ولا سيما عند أهل الحديث" ثم ذكر: [الطبراني (360هـ) وأبي يعلى (307هـ) والبزار (292هـ)، وابن خزيمة (311هـ) وابن حبان (354هـ) وابن عدي (367هـ)].

(9) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي (157/2).

وهو أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها"[1].

10 – حاجي خليفة (1067هـ): "أكمل كتب الجرح والتعديل، وعليه اعتماد الأئمة"[2].

11 – الكتاني (1345هـ): "وهو أكمل كتب الجرح وعليه الاعتماد فيها وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون": كما ذكر في الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة[3].

ثانياً: قيمة الكتاب العلمية:

تتجلى القيمة العلمية لكتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" في عدة جوانب، تكشف عن عناية مؤلفه بالتحقيق والتوثيق، وعمق فهمه للنقد الحديثي، وسعة اطلاعه على أقوال النقاد وأحاديث المرويات.

ولأن كل تصنيف علمي يُقوَّم من خلال أهدافه، ومنهجه، ومادته، ومدى تأثيره فيمن جاء بعده، فإنَّ النظر في كتاب "الكامل" من هذه الزوايا يوضح أنه ليس مجرد تجميعٍ لأسماء الرواة الضعفاء، بل هو عمل نقدي متكامل، يظهر فيه الاجتهاد الشخصي، والتحليل العلمي، والتأصيل المنهجي.

وفي هذا السياق، يمكن الحديث عن قيمة هذا الكتاب من ثلاث جوانب رئيسة:

1 – منهج المؤلف نفسه، وتصوره لأهمية ما صنّفه، وهو ما يظهر من خلال مقدمته وتعبيره عن شرطه وهدفه من تأليف الكتاب.

2 – مكانة الكتاب العلمية عند العلماء والنقاد، ممن أثنوا عليه، واعتمدوه مرجعًا أساسيًا في هذا الفن.

3 – ما استخلصه الباحث من خلال دراسته التطبيقية للكتاب، من مزايا ومظاهر تُظهر تفرد الكتاب وتميزه بين المؤلفات في مجاله.

وهذه الجوانب تعطي صورةً واضحة لأهمية الكتاب وقيمته العلمية في ميدان الجرح والتعديل.

1 – قيمة الكتاب العلمية في نظر مؤلفه ابن عدي:

نص ابن عدي في مقدمة كتابه على منهجه وشرطه ويظهر من خلالهما قيمة الكتاب العلمية حيث قال: "وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم فجرَّحه البعض وعدَّله البعض الآخر، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة، فلعل من قبَّح أمرَه أو حسنَّه تحامل عليه، أو مال إليه. وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يُضَّعف من أجله، أو يلحقه بروايته له اسم الضعف، لحاجة الناس إليها لأقرِّبه على الناظر فيه. وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على

---

(1) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، السخاوي محمد بن عبد الرحمن (ص/205). وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي (348/4). وذكر رحمه الله أموراً ثلاثة أيضا: توسع ابن عدي، وانتقد تسمية الكتاب بالكامل، كما ذكر من ذيَّل على الكامل، فقال تتمة لما نقلته في المتن: "ولكنه توسع لذكره كل من تكلم فيه، وإن كان ثقة، ولذا لا يَحْسُن أن يقال: الكامل، للناقصين. وذيل عليه أبو الفضل ابن طاهر في تكملة الكامل".

(2) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (1382/2).

(3) ينظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، الكتاني (ص/145).

من طلب راوياً منهم، ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق[1]، وإن كان ينسب إلى هوى وهو فيه متأول، وأرجو أني أشبع كتابي هذا وأشفي الناظر فيه، ومضمن ما لم يذكره أحد ممن صنف في هذا المعنى شيئاً"[2].

ولا ريب فقد وفَّى ابن عدي فيما وعد إلى حد كبير إن لم يقال: وفى بشرطه كاملاً، ويمكن من خلال هذا النص أن أذكر النقاط التي يظهر من خلالها قيمة هذا الكتاب من وجهة نظر مؤلفه:

أ – شمولية التغطية للضعفاء والمختلف فيهم: قال: "وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم فجرَّحه البعض وعدَّله البعض الآخر".

وهذا يدل على أن الكتاب لا يقتصر على المتفق على ضعفهم، بل يشمل الذين وقع فيهم خلاف، مما يجعله مرجعًا متكاملًا في الجرح والتعديل.

ب – التحرّي والإنصاف في الترجيح بين الجارح والمعدّل: كما في قوله: "ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة"، وهذا يدل على المنهج النقدي المعتدل الذي يعتمد على التحقيق العلمي دون هوى أو تعصب.

ج – التنبيه لاحتمال الخطأ في أقوال النقّاد: قال: "فلعل من قبَّح أمره أو حسَّنه تحامل عليه، أو مال إليه"، وهذا يعكس نضجًا نقديًا ووعيًا بإمكان الخطأ في أقوال الجارحين والمعدّلين، وهو فكر متقدم في علم الرجال.

د – الاستناد إلى الأحاديث في بيان أسباب الضعف: حيث قال: "وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يُضَّعف من أجله، أو يلحقه بروايته له اسم الضعف"، وفي هذا دليل على أن الكتاب يعتمد الأدلة التطبيقية من الروايات نفسها، وليس مجرد أحكام نظرية، مما يعزز مصداقيته العلمية.

هـ – تلبيته لحاجة المحدثين والباحثين: قال: "لحاجة الناس إليها لأقرِّبه على الناظر فيه"، وهذا يُظهر أن ابن عدي راعى الجانب العملي التطبيقي، فجعل الكتاب خادمًا حقيقيًا للباحثين وطلبة العلم.

و – سهولة الترتيب وأسلوب العرض: قال: "وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راوياً منهم"، وهذا يدل على تنظيم منهجي متقدم يُراعي سهولة الوصول للمعلومة.

ز – توثيق الثقات بالسكوت عنهم: قال: "ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق"، فيمكن اعتبار أن عدم ذكر الراوي توثيق ضمني له، وهي قاعدة ضمنية يمكن أن يُبنى عليها في علم الرجال، إلى حد ما.

ح – الطموح إلى الإشباع العلمي والإضافة لما لم يسبق إليه: كما في قوله: "وأرجو أني أشبع كتابي

---

(1) قد لا يُسلَّم هذا الكلام لابن عدي رحمه الله لأنه قد فاته العديد من الضعفاء مما لم يذكرهم في كتابه. ولكن يعتذر عنه بالقول: إن الضعفاء الذين علمهم ابن عدي أودعهم في كتابه وفي حدود علمه هو لم يبق إلا ثقة أو صدوق.

(2) الكامل (42/1).

هذا وأشفي الناظر فيه، ومضمن ما لم يذكره أحد ممن صنف في هذا المعنى شيئاً"، وفي هذا انعكاس لحرص المؤلف على الإبداع والإضافة العلمية، وليس مجرد التكرار، وهو ما يرفع من قيمة الكتاب.

2 – قيمة كتاب "الكامل" العلمية في نظر العلماء:

بعد ذكر أقوال العلماء في كتاب الكامل وبيان أهمته وقيمته العلمية يمكن ذكر النقاط الآتية:

أ – المرجع الأول في معرفة الضعفاء: كما قال الدارقطني: "فيه كفاية لا يُزاد عليه"، مما يدل على أن الكامل يغني عن غيره في بابه، حتى عند أئمة هذا الفن.

ب – تفرد في بابه وسبق زمانه: أثنى عليه الخليلي بقوله: "ما صنف أحد مثله"، وصرّح ابن كثير بأنه: "لم يُسبق إلى مثله، ولا يُلحق في شكله"، مما يؤكد ريادته وتفرده بين المصنفات.

ج – الوفاء بمقصوده ومنهجه: كما وصفه ابن القطان الفاسي بأنه: "وافٍ بغرضه"، أي أنه قد استوفى الغاية من تأليفه.

د – مكانته عند أهل الصنعة وأهل النقد: كما اعتبره الذهبي: "أكمل الكتب وأجلها في ذلك" وقال عنه السخاوي: "أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها"، مما يدل على مكانته الرفيعة عند أئمة الجرح والتعديل والنقد الحديثي.

هـ – منهج علمي دقيق في الإنصاف والنقد: حيث أشار الذهبي إلى أن ابن عدي "ينصف الراوي ما أمكن، ويذكر من تُكلم فيه ولو كان من رجال الصحيحين، ثم ينتصر له إذا أمكن"، مما يعكس توازنًا وموضوعية في النقد.

و – الاعتماد عليه من قبل المتقدمين والمتأخرين: كما قال السبكي: "رجع إلى ما يقول المتقدمون والمتأخرون"، وكرر ذلك الكتاني بقوله: "وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون". وهذا يُبرز أنه كان مصدرًا معتمدًا ومرجعًا موثوقًا عبر القرون.

ز – أصل في معرفة المنكرات: حيث ذكر الزركشي أنه "أصل نافع في معرفة المنكرات من الأحاديث"، مما يدل على قيمة الكتاب في مجال تمييز النكارة والعلل.

ح – اسم على مسمى: وصفه ابن كثير بأنه "كامل في بابه كما سمي"، وقال السبكي: "طابق اسمه معناه، ووافق لفظه فحواه". وهذا يدل على أن الكتاب لم يُسمَّ "كاملًا" إلا بعد أن استحق هذه التسمية واقعًا لا مبالغة.

ط – الاعتماد عليه في كتب الجرح والتعديل: كما صرّح حاجي خليفة والكتاني أن الكتاب "أكمل كتب الجرح والتعديل، وعليه اعتماد الأئمة".

وهناك نص لابن طاهر المقدسي (507هـ) في مقدمة اختصاره لكتاب الكامل "ذخيرة الحفاظ" يمكن أن يُستخرج منه بعض النقاط التي تظهر القيمة العلمية لكتاب "الكامل"، وهي:

ي – الاعتماد على الأدلة الحديثية في الجرح والتعديل.

ك – التفريق بين العلل الإسنادية والعلل في المتن.

ل – التحليل النقدي العميق للروايات.

م – أهمية الكتاب في تكوين ملكة النقد الحديثي.

وهذه النقاط تظهر من خلال ما ذكره ابن طاهر المقدسي (507هـ) في مقدمة اختصاره حيث ذكر عدة نقاط تبين جوانب القيمة العلمية لكتاب "الكامل"، حيث ذكر أن ابن عدي في كتاب الكامل يورد الأحاديث التي يستدل بها على ضعف الراوي الْمُتَرجَم له، وبيان عللها. كما يبين الأحاديث الصحيحة المتن، لكن إسنادها غريب، والأحاديث الصحيحة الإسناد لكنها منكرة المتن[1]. وهذه الميزات تعتبر من أهم أعمال الناقد، ومن أفضل ثمرات الكلام على الحديث.

3 – قيمة الكتاب العلمية في نظر في بعض المعاصرين[2]:

أ – **المقدمة** التي جعلها ابن عدي بين يدي الكتاب، وقد اشتملت على ثلاثين باباً جاءت في مئتي صحيفة تقريبا[3]، تناول فيها الكلام عن النقد للرواة والمرويات منذ عصر النبوة حتى عصره رحمه الله تعالى، إذ بدأ بالنهي عن الكذب على رسول الله ﷺ وانتهى إلى عرض نماذج تطبيقية من الصحابة والتابعين ومن بعدهم[4].

ب – نصوص حفظها كتاب الكامل لابن عدي، تتضمن حكماً على راوٍ أو حكماً على حديث، فقد حوى الكتاب الكثير من النصوص والمرويات التي أخذها ابن عدي من مصادر تُعدُّ اليوم في عِداد المفقود، من ذلك نقله من كتاب الضعفاء[5] لشيخه الساجي (307هـ)، ومنها نصوص من كتب وجدت في كتاب الكامل ولم توجد في المطبوع منها[6]. من الأمثلة على ذلك مما وجدته ذكر ابن عدي قولاً ليحيى بن معين (233هـ) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة. قال ابن عدي: "سمعت أبا يعلى يقول: سمعت يحيى

---

(1) ينظر: ذخيرة الحفاظ، ابن طاهر (189/1).

(2) هو أ.د أحمد معبد عبد الكريم، في تقديمه لكتاب الكامل، طبعة مازن السرساوي (13/1 وما بعدها).

(3) هذا في طبعة الرسالة التي اعتمدته أساسا في عمل هذا البحث. فقد استغرقت من (ص/45–245).

(4) ينظر: مقدمة د. أحمد معبد عبد الكريم، على الكامل، ط الرشد (13/1–14).

(5) قد ينقل أحياناً من الكتاب وقد يذكر أن الساجي قد أدخل هذا الراوي مثلاً في كتابه الضعفاء، فيعرف بذلك أن حكم الراوي عند الساجي أنه من جملة الضعفاء. ينظر: الكامل (392/1) ت/102. قال: "قد ذكره الساجي في جملة من ذكرهم من الضعفاء في كتابه الذي سماه: كتاب العلل". وينظر: (438/2) ت/388.

(6) ينظر: مقدمة د. أحمد معبد عبد الكريم، على الكامل، ط الرشد (14/1–15).

بن معين يقول: أسامة بن زيد الليثي صالح[1]"[2].

ج – الترجيحات التي قام بها ابن عدي في شأن بعض الرواة المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً. مما يفيد في قبول الراوي أو رده[3].

د – الأحكام على بعض الأحاديث بإسناد معين، كقوله: هذا الحديث منكر بهذا الإسناد[4].

4 – يظهر لي من خلال دراستي لكتاب "الكامل" بعض النقاط التي تكشف عن قيمة الكتاب العلمية:

أ – رواية الأحاديث بأسانيدها، والحكم عليها، وبيان عللها غالباً، وبيان ما ينكر على الراوي من رواياته: حيث لم يقتصر ابن عدي على الترجمة للراوي، بل يسوق من أحاديثه عدداً يكثر أو يقل، وكثيراً ما يتبع ذلك ببيان الخطأ أو العلة، وذكر السبب، وما إلى ذلك من الفوائد التي قد لا تجدها عند غير ابن عدي. وقد ضم كتاب الكامل آلاف الأحاديث[5]، ولذا عدَّ الزركشي (794هـ) كتابَ الكامل أصلاً في معرفة الأحاديث المنكرة[6].

ب – تفرد كتاب الكامل ببعض أحكام الجرح والتعديل: بعض احكام الجرح والتعديل ينفرد بها كتاب الكامل إذ أن ابن عدي قد نقل أحكاماً لبعض الأئمة، ولم توجد في غيره[7]. وبالتالي يكون هو المصدر الأصيل لهذه الأحكام.

ج – تفرد ابن عدي بالكلام على رجال لم يسبق الكلام فيهم: كما صرح بذلك مراراً بأنه "لم ير للمتقدمين فيه كلاماً" وأشباه هذه العبارة، وهذا يعني أن كلام ابن عدي في أمثال هؤلاء كلام أصيل، لم ينقله عمن سبق، وبذلك يصبح كتاب الكامل المصدر الأول الذي تكلم في هؤلاء الرجال، جرحاً أو تعديلاً. ينظر ذلك في مواضعه[8].

وبعد هذا العرض لجوانب القيمة العلمية لكتاب "الكامل في ضعفاء الرجال"، يتبين بجلاء أن هذا

---

(1) في طبعة الرسالة هكذا (صالح) ينظر: الكامل (76/2) ت/213. وقد وجدتها في طبعة دار الفكر (394/1) وفي طبعة دار الكتب العلمية (77/2). وطبعة دار الرشد (295/2) كلها جاء فيها قول ابن معين: " أسامة بن زيد الليثي ثقة صالح".

(2) ينظر: الكامل (76/2) ت/213. وينظر: (162/2) ت/257. نقل قولاً لابن معين لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

(3) ينظر: مقدمة د. أحمد معبد عبد الكريم، على الكامل، ط الرشد (15/1).

(4) ينظر: (340/3) ت/581. و(342/3) ت/582. (24/4) ت/672.

(5) في ذخيرة الحفاظ وهو جمع لأحاديث الكامل لابن عدي لابن القيسراني بلغت الأحاديث (6597).

(6) ينظر: النكت على ابن الصلاح، الزركشي، محمد بن عبد الله (157/2). قال الزركشي: "وكتاب الحافظ أبي أحمد بن عدي أصل نافع في معرفة المنكرات من الأحاديث".

(7) ينظر: الكامل (203/2) ت/285. نقل حكماً لشيخه عبدان الأهوازي في بركة بن محمد الحلبي.

(8) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الكامل (156/2) ت/251. و(254/3) ت/531. و(170/4) ت/741. و(51/5) ت/933. و(281/6) ت/1427. و(41/7) ت/1622.

الكتاب يُعَدُّ من أركان علم الجرح والتعديل، وأحد المصادر الأصيلة التي لا غنى عنها للباحثين في نقد الرواة وتمييز المقبول من المردود. فقد جمع ابن عدي فيه بين التحرير المنهجي، والقدرة على الاستنباط، وسعة الاطلاع، وحفظ جملة وافرة من نصوص النقاد والأحاديث، مما جعله مرجعًا معتمدًا عند المتقدمين والمتأخرين.

كما تميز الكتاب بالشمول، والإنصاف، والتنظيم، والعمق النقدي، وتفرد في كثير من أحكامه ونقولاته، فاستحق بجدارة أن يوصف بأنه كامل في بابه، كما سُمِّي، وأن يكون من أنفع ما صُنِّف في فنِّه، كما شهد بذلك أئمة هذا الشأن عبر القرون.

ثالثاً: أثر ابن عدي وكتابه الكامل فيما جاء بعده:

يُعتبر كتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" من أبرز المصادر الحديثية التي تركت أثرًا بيّنًا في مناهج النقد الحديثي ومصنفات الجرح والتعديل. وقد تجاوز أثره حدود النقل والاعتماد، ليُسهم في بناء قواعد علمية، وحفظ مادّة نادرة شكّلت رافدًا أصيلًا للمتأخرين.

ولقد ترك كتاب "الكامل" أثرًا بالغًا في مسار علم الجرح والتعديل، فقد أصبح مرجعًا أصيلًا لا غنى عنه للمتقدمين والمتأخرين، وأثّر بمنهجه ومادته العلمية في أبرز موسوعات الرجال، كما ساهم في حفظ نصوص نادرة وتطوير قواعد النقد الحديثي، فامتد أثره العلمي والمنهجي إلى قرون بعد وفاة مؤلفه، مما يؤكد مكانته الفريدة في التراث الحديثي.

وسأذكر هذا الأثر في محورين:

المحور الأول: أثر ابن عدي وكتابه "الكامل" في علم الجرح والتعديل وكتبه.

المحور الثاني: أثرهما في رجالات الجرح والتعديل، وفيما يأتي بيان لذلك:

المحور الأول: أثر ابن عدي وكتابه في علم الجرح والتعديل وكتبه: وذلك في الجوانب الآتية[1]:

1 – جانب الأثر في كتب الجرح والتعديل: فقد أصبح كتاب "الكامل" مرجعًا أصيلًا في ذكر الضعفاء والمختلف فيهم. ويُعتمد عليه في أحكام الجرح والتعديل. ويُنقل عنه بألفاظه أو يُختصر كما فعله كثير من المؤلفين في كتب الرجال.

2 – جانب الأثر في مناهج النقد الحديثي: فقد قدم ابن عدي من خلال كتابه "الكامل" عدّة أسس أثرت في مَن بعده: كالإنصاف في الحكم على الراوي. والنظر إلى مجموع روايات الراوي مع التطبيق. واعتماد النص التطبيقي لا مجرد الأقوال. وظهر هذا المنهج لاحقًا عند الذهبي (748هـ) وابن حجر (852هـ) والسخاوي (902هـ).

---

(1) ينظر: "الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي دراسة وتحقيقاً – قسم الدراسة"، عبد الرحمن بن خصيف بن سعيد آل عجلان (ص/18–20).

3 – جانب الأثر في الكتب المختصرة والموسوعية: فقد ظهرت أحكام ابن عدي بشكل واضح في العديد من الكتب، وبل بعض الكتب اتخذ مادته العلمية من صلب كتاب "الكامل" لابن عدي، فمن ذلك: ذخيرة الحفاظ لابن طاهر (اختصار للكامل). وتهذيب الكمال للمزي (742هـ). وميزان الاعتدال للذهبي. ولسان الميزان لابن حجر. وهذه الكتب إما اختصرته أو بنَت عليه أو نقلت منه حرفيًا، فجعلته حجر زاوية في بناء موسوعات الرجال.

4 – جانب الأثر في نقل النصوص النادرة والمفقودة: فكتاب "الكامل" لابن عدي حفظ العديد من الأقوال لعلماء نقاد، فقد حفظ:

– نصوصًا من كتب مفقودة، مثل الضعفاء للساجي(307هـ).

– أقوالًا لأئمة لم تُحفظ في كتبهم المطبوعة. وهذا ما اعتمده عليه الباحثون لاحقًا في التوثيق.

5 – جانب الأثر في تمييز الأحاديث المنكرة: فقد صرّح الزركشي بأن "الكامل": "أصل نافع في معرفة المنكرات"[1]. ولذلك اعتمده المتأخرون في تصنيف الأحاديث وتقويمها، كمصدر في باب "النكارة".

6 – جانب الأثر في تقعيد قواعد التوثيق بالسكوت: فابن عدي نصّ على أنه: "لا يذكر إلا من فيه ضعف، أو وقع فيه خلاف". وهذا أدّى بمفهومه المخالف إلى القول بأن: من لم يذكره ابن عدي فهو عنده ثقة أو صدوق.

المحور الثاني: أثر ابن عدي وكتبه في رجالات الجرح والتعديل: إن العلماء الذين استفادوا من ابن عدي وكتابه "الكامل" كُثر، ويظهر هذا الأثر من خلال ما أودعوه في كتبهم، ومن ذلك:

1 – ابن طاهر المقدسي ابن القيسراني (ت507هـ): وهو أول من لخص كتاب "الكامل" في كتابه: "تذكرة الحفاظ" وذكر الطبقات، وفيه اعتماد ظاهر على عبارات ابن عدي.

2 – المِزّي (ت742هـ) في تهذيب الكمال في أسماء الرجال: وقد اعتمد على ابن عدي ضمن مصادره الرئيسة في تراجم الرواة، خصوصًا عند ذكر الجرح والتعديل.

3 – الذهبي (748هـ) في عدة كتب: وهو من أكثر العلماء استفادة من كتاب الكامل. فالذهبي كثير النقل عن ابن عدي في كتبه، ويُكثر من قوله: "قال ابن عدي"، "وذكره ابن عدي في الكامل"، أو يعزو إليه بمجرد قوله: "قال ابن عدي". كما يعوّل على أحكامه، خصوصًا في حال الرواة المختلف فيهم أو المجهولين. وأهم كتبه التي اعتمد فيها على الكامل: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، وسير أعلام النبلاء، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، وتاريخ الإسلام.

4 – السبكي (ت771هـ) في طبقات الشافعية الكبرى: وقد أشاد بكتاب "الكامل" في طبقات الشافعية الكبرى، واستفاد من أحكام ابن عدي وصرّح بمكانته العلمية العالية.

---

(1) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي (157/2).

5 – ابن كثير (ت774هـ): وقد نقل عن "الكامل" وأشاد به، خصوصًا في البداية والنهاية، واختصار علوم الحديث.

6 – ابن حجر العسقلاني (852هـ): وهو من كبار النقاد الذين أفادوا من أحكام ابن عدي ومادته الحديثية. وهو يُكثر من الاعتماد على نصوص "الكامل" في ذكر الجرح والتعديل، ويذكر ألفاظ ابن عدي بالحرف، مع توثيق عباراته. وأهم كتبه التي اعتمد فيها على الكامل: تهذيب التهذيب، ولسان الميزان، تقريب التهذيب بطريقة غير مباشرة، والإصابة في تمييز الصحابة.

7 – السيوطي (ت911هـ): وقد استفاد من "الكامل"، خاصة في مباحث الضعفاء، وإن لم يكن كالذهبي وابن حجر في التوسع. ومن أهم كتبه التي نقل فيها عن الكامل: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وذيل طبقات الحفاظ، وتحفة الأبرار بنكت الأذكار.

8 – الحافظ السخاوي (ت902هـ) وقد نقل مرارًا عن "الكامل"، وصرّح بأنه من أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلّها. كما في كتاب: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ.

ولم يكن الأثر ليقف عند هؤلاء العلماء بل إن جمع غيرهم قد تأثر أيضا ولكن للاختصار أقتصر على ذكر الأسماء فقط:

1 – الحافظ السهمي (427هـ) نقل عنه في تاريخ جرجان.

2 – الحافظ أبو نعيم (430هـ) في الحلية.

3 – الحافظ البيهقي (458هـ) في عدة كتب.

4 – الحافظ الخطيب البغدادي (463هـ) في تاريخ بغداد.

5 – الحافظ ابن عساكر (571هـ) في تاريخ دمشق.

ويمكن بعد هذا العرض أن أسجل الخلاصة الآتية:

إن كتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" كان من أبرز المصادر المعتمدة في النقد الحديثي، وقد اعتمده:

المتقدّمون اختصارًا ونقلًا (ابن طاهر ابن القيسراني)،

والمتوسطون تحقيقًا وتقريرًا (الذهبي، المزي، ابن كثير)،

والمتأخرون توثيقًا وتوسيعًا (ابن حجر، السخاوي، السيوطي).

مما سبق يتبين أن كتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" لأبي أحمد ابن عدي، يمثل نقلة نوعية في علم الجرح والتعديل، إذ جمع بين المنهج النقدي الدقيق، والإنصاف في الحكم، والتوثيق الوافي، وتقديم مواد نادرة أضافها المؤلف بنفسه، مما جعله مرجعًا أصليًا، ومرتكزًا لعلماء الجرح والتعديل على اختلاف أزمانهم. وقد أجمعت أقوال العلماء على مكانة الكتاب، وفضل مؤلفه، واعتبره بعضهم أعظم كتب الرجال، بل ومن أكبر مصنفات النقد الحديثي.

ولذلك فإن معرفة قيمة كتاب "الكامل" وأثره تساعد على فهم مدى جديّة الأحكام التي أصدرها ابن

عدي في نقد الرواة، وما صاغه من ألفاظ نكارة سواء في الراوي أو في الحديث المنكر، إذ إن هذه الأحكام جاءت في سياق علمي دقيق، محكم، ومستند إلى مصادر واضحة، وتتمتع بقبول واسع من أهل العلم، كما ظهر في هذا المطلب.

ويتبين من هذا المبحث أن كتاب "الكامل" لابن عدي يُعَدُّ من المؤلفات الرائدة في باب الجرح والتعديل، لما اتسم به من منهج نقدي متميز، وتغطية واسعة للرواة، وتوثيق وافٍ لأقوال النقّاد، وتعقيبات علمية دقيقة. وقد اتفقت كلمة العلماء –قديماً وحديثاً– على الثناء عليه، وتقديمه بوصفه من أكمل ما صُنّف في بابه، حتى صار مرجعاً معتمدًا للمتقدمين والمتأخرين.

كما ظهر أثر هذا المصنَّف واضحًا في مناهج النقد الحديثي، وأساليب التصنيف في الرجال والعلل، وامتد تأثيره إلى أمهات كتب الجرح والتعديل، مما يدل على قيمته العلمية، وأصالة منهجه.

المبحث الثالث: مفهوم النكارة عند المحدثين

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: النكارة لغةً وعلاقتها بالمعنى الاصطلاحي

المطلب الثاني: مفهوم النكارة بالنسبة للراوي عند المحدثين (منكر الحديث)

المطلب الثالث: مفهوم النكارة بالنسبة للمروي عند المحدثين (الحديث المنكر)

المطلب الأول: النكارة لغةً وعلاقتها بالمعنى الاصطلاحي

أولاً: النكارة لغة: النكارة في اللغة تأتي على معانٍ عدة، ترجع كلها إلى أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة، ويمكن تقسيم معاني النكارة لغة إلى النقاط الآتية:

أ – خلاف المعرفة والمعروف: قال ابن فارس (395هـ): "(نكر) النون والكاف والراء أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكُن إليها القلبُ. ونَكِرَ الشيءَ وأَنْكَره: لم يقبله قلبُه ولم يعترف به لسانُه... والباب كله راجع إلى هذا"[1]. وتنكير الشيء من حيث المعنى جعله بحيث لا يُعْرف، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرْشَهَا﴾ [النمل: 41][2]. ونَكِرتُ فلاناً وأنكرته إذا جهلته[3]. والنَّكِرة: إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة[4]. والنكرة: خلاف المعرفة، والمنكر من الأمر: خلاف المعروف، والجمع: مناكير[5].

ب – بمعنى الجهل والجهالة: ونَكِرت فلاناً[6] نكيراً، وأنكرته إنكاراً إذا جهلته[7]، واستنكرته كلها بمعنى، والنَّكارة بالفتح: الجهالة، والمنكور: المجهول[8].

ج – خلاف الاعتراف: قال الراغب (502هـ): "نكر: الإنكار: ضد العُرفان. يقال: أنكرتُ كذا، ونَكَرت. وأصله أن يَرِد على القلب ما لا يُتَصوَّرُه، وذلك ضرب من الجهل"[9]. والإنكار: خلاف الاعتراف[10]. والإنكار: الجحود، كالنُّكران[11].

د – القبح: المنكر: كل فعل تحكم العقولُ الصحيحة بقبحه، أو تتوقف في استقباحه واستحسانه العقول فيحكم الشرعُ بقبحه[12]. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: 19] أي:

---

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس (476/5) مادة (نكر).

(2) ينظر: المفردات، الراغب الأصفهاني (ص/823) مادة (نكر).

(3) ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد محمد بن الحسن (799/2) (باب الكاف والراء والنون).

(4) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري محمد بن أحمد (109/10) مادة (ك ر ن) وتقلباتها.

(5) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل ابن سيده (804/6) (الكاف والراء والنون) مقلوبه (نكر). والقاموس المحيط، الفيروزآبادي (ص/487) مادة (نكر).

(6) كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ [هود: 70].

(7) قال الأعشى: وأنكرتني وما كان التي نكرت .... من الحوادث إلا الشيب والصلعا. الصحاح، للجوهري (836/2).

(8) ينظر: تاج العروس، للزبيدي (291/14) مادة (نكر).

(9) المفردات، الراغب الأصفهاني (ص/823) مادة (نكر).

(10) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (476/5) مادة (نكر).

(11) ينظر: تاج العروس، للزبيدي (291/14) مادة (نكر).

(12) ينظر: المفردات، الراغب الأصفهاني (ص/823) مادة (نكر). ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: 104].

أقبحُها[1]. وكل ما قبَّحه الشرعُ وحرَّمه وكَرِهه فهو منكر[2]. ونَكُر نَكَارة: صار منكراً.

هـ – الدهاء والفطنة: النَّكْر والنَّكارة والنَّكراء، بالفتح في الكل. والنُّكْر، بالضم: الدَّهاء والفِطنة[3]، ورجل نَكِرٌ، ونَكُرٌ، ونُكُرٌ، ومُنْكَرٌ، مِنْ قَوْمٍ مَناكِير: دَاهٍ فَطِنٌ. تقول: فعله من نُكْرِه ونَكارته. يقال للرجل إذا كان فَطِنا منكراً: ما أشدَّ نَكره و نُكره، بالفتح والضم[4]. وجماعة المنكر من الرجال: مُنكَرُون[5]. وأما غير ذلك فيجمع[6] على: المناكير[7].

و – الأمر الصعب الشديد: النُّكْر والنَّكْرَاء: الأمر الصعب الشديد[8]، والأمر الصعب الذي لا يعرف[9]، وقد نَكُر الأمر نَكارة: صعب[10] واشتد نُكْرُه[11].

ز – التغيير من حال إلى حال: التَّنَكُّر: التغيّر من حال تسر إلى حال تُكره[12]. وتنكر الأمر: إذا تغيَّر، وكل شيء استبهم عليك فقد تنكر لك[13]. وقد نَكَّرَه فتنكر، أي: غيَّره فتغيَّر إلى مجهول، والنكير والإنكار: تغيير المنكر[14]. والنكير: اسم للإنكار الذي يعني به التغيّر[15]. وتنكير الشيء من حيث المعنى جعله

---

(1) قاله مجاهد، كما نقله الأزهري في تهذيب اللغة (110/10).

(2) ينظر: تاج العروس، للزبيدي (290/14) مادة (نكر).

(3) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (355/5) مادة (نكر)، وجمهرة اللغة، ابن دريد محمد بن الحسن (799/2) (الراء والكاف والنون) وتقلباتها. والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (837/2) مادة (نكر). والقاموس المحيط، للفيروزآبادي (ص/487) مادة (نكر)، وتاج العروس، للزبيدي (287/14) مادة (نكر).

(4) ينظر: الصحاح، الجوهري (837/2) مادة (نكر). وتاج العروس، للزبيدي (287/14). وفيه تتمة ما ذكرت في المتن: ".. ومن ذلك حديث معاوية: إني لأكره النكارة في الرجل، أي الدهاء."

(5) قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الحجر: 62].

(6) "قَالَ الأُقَيْلِ القَيْني: مُسْتَقْبلا صُحُفاً تَدْمى طوابِعها .... وَفِي الصَّحائِف حَيّاتٌ مَنَاكيرُ" تهذيب اللغة (10/ 109).

(7) ينظر: تاج العروس، للزبيدي (287/14) مادة (نكر).

(8) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (476/5) مادة (نكر). والقاموس، الفيروزآبادي (ص/487) مادة (نكر).

(9) ينظر: المفردات، للراغب (ص/823) مادة (نكر) ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: 6].

(10) ينظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ص/487) مادة (نكر).

(11) ينظر: تاج العروس، للزبيدي (289/14) مادة (نكر).

(12) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (476/5) مادة (نكر). والقاموس، الفيروزآبادي (ص/487) مادة (نكر).

(13) ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد محمد بن الحسن (799/2) (باب الكاف والراء والنون).

(14) ينظر: الصحاح، الجوهري (837/2) مادة (نكر).

(15) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (355/5) مادة (نكر).

بحيث لا يُعرف[1]. وخرج مُتَنكراً: مغيّراً هيئته[2].

ح – **والنَّكِرَة:** اسم لما يخرج من الخُرَّاج من قيح أم دم كالصديد[3].

ثانياً: العلاقة بين المعاني اللغوية والاصطلاحية لمصطلح "النكارة":

لا شكّ أن تتبع الجذور اللغوية لأي مصطلح من مصطلحات النقد الحديثي يعين على فهم دلالاته الاصطلاحية بشكل أدق. ومصطلح النكارة – وإن كان قد استقر له معنى خاص في اصطلاح المحدّثين– إلا أن معانيه اللغوية كانت منطلقًا لفهم هذا الاصطلاح وتكوّنه، وظهور دلالاته.

وقد استثمر المحدثون هذه الدلالات اللغوية المتعددة لمادة (نكر) في بناء استعمالاتهم النقدية، فكان للمصطلح بعدٌ لغوي، وتجاوب مع الاستعمال الاصطلاحي وتمازج معه في السياق النقدي.

ومن هنا، فإن بيان العلاقة بين المعاني اللغوية والمعاني الاصطلاحية للنكارة يكشف عن مدى التلازم بين اللغة والاصطلاح، ويعين على إدراك مراد النقاد عند إطلاق هذا الوصف على الراوي أو المروي. وفيما يأتي أذكر بعض النقاط التي بدت لي في العلاقة بين المعني اللغوي والاصطلاحي:

1 – خلاف المعرفة والمعروف: فالمعنى الاصطلاحي المقابل لهذا المعنى اللغوي لمادة نكر: يُستعمل مصطلح النكارة في الحديث لوصف رواية لا تُعرف، إما لغرابتها أو لمخالفتها للمألوف والمعروف من الروايات الثابتة، فهي تخالف ما استقر في ذهن المحدث من المعروف والمقبول.

2 – الجهل والجهالة: المعنى الاصطلاحي الذي يقابل هذا المعنى اللغوي: تُطلق النكارة على الرواية أو الراوي إذا كان مجهولًا أو لا يُعرف حاله أو لم يُروَ عنه إلا ما يُستنكر، وهذا من صيغ الجرح، كأن يُقال: "حديثه منكر" أي مجهول لا يُعرف، أو فيه جهالة.

3 – خلاف الاعتراف والإنكار: المعنى الاصطلاحي المقابل يدل على رفض المحدّث للرواية وعدم اعترافه بها كحديث مقبول، أي يُنكرها ويجحدها لأنها لا توافق ما يعرفه من قواعد الرواية أو القرائن.

4. القبح: ويقابله من المعنى الاصطلاحي أنه يُقال عن الحديث: "منكر" إذا اشتمل على ما يُستقبح من المتن، كأن يتضمن ما يخالف المعقول أو الشرع أو ما يجرح الدين أو يناقض الحديث المشهور.

5 – الدهاء والفطنة: المعنى الاصطلاحي المقابل له: هذا المعنى غير ظاهر الصلة بشكل مباشر بمصطلح النكارة في الاصطلاح الحديثي، لكنه قد يُفهم على سبيل المجاز في أن الراوي "للمنكر" قد يُتهم باختلاق الحديث بدهاء أو تلاعب، وإن كان هذا بعيدًا ولا يُعتمد عليه كثيرًا في الربط.

---

(1) ينظر: المفردات، الراغب الأصفهاني (ص/823) مادة (نكر). من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا﴾ [النمل: 41]. قال قتادة ومجاهد: غيّرُوه. ينظر: تفسير الطبري (469/19).

(2) ينظر: تاج العروس، للزبيدي (291/14) مادة (نكر).

(3) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل ابن سيده (804/6) (الكاف والراء والنون) مقلوبه (نكر). والقاموس المحيط، الفيروزآبادي (ص/487) مادة (نكر).

6 – الأمر الصعب الشديد: ما يقابله من المعنى الاصطلاحي: أن المحدِّثين يطلقون "النكارة" على الحديث الذي يصعب قبوله، لما فيه من غرابة أو ضعف شديد، فكأنه حديث "صعب التحمل" أو "شديد النكارة" في الحكم عليه.

7 – التغيّر من حال إلى حال: والمعنى الاصطلاحي المقابل للغوي: يدل على انقلاب المتن عن حاله المقبول، أو انحراف الرواية عن المألوف، مما يُشير إلى وجود زيادة أو نقص أو قلب في الرواية، فيُحكم عليها بالنكارة بسبب التغيّر غير المقبول.

8 – ما يخرج من الخُرَّاج (كالقيح أو الدم): والذي يقابله من المعنى الاصطلاحي المقابل أنه: يُستعار المعنى للدلالة على أن الحديث المنكر كالقيح الخارج من الجسد، فهو خبيث، مرفوض، غير مستساغ، وهي استعارة تصف قبح الرواية ورداءتها.

هذا ما تبين لي من دراسة المعاني اللغوية والاصطلاحية التي سأذكرها في المطلب الآتي[1].

(1) لم أعزو المعاني الاصطلاحية إلى مواضعها لأنها ستأتي في المطلب الآتي، فلم أجد حاجة لعزوه هنا.

المطلب الثاني: مفهوم النكارة بالنسبة للراوي عند المحدثين (منكر الحديث)

تُعَدُّ النكارة من المصطلحات النقدية الأساسية في علم الحديث، وقد استخدمها المحدّثون في سياقات متعددة للحكم على الرواة والروايات، استنادًا إلى معايير علمية دقيقة ومناهج متنوعة. ومع أن هذا المصطلح يرجع في أصله إلى دلالات لغوية تدور حول الجهل والغرابة والإنكار، إلا أن استعماله الاصطلاحي عند المحدثين اكتسب أبعادًا اصطلاحية متخصصة، ارتبطت بأنواع الخلل في السند والمتن، سواء في الراوي أو المروي. وقد ظهر اختلاف بين النقّاد في تحرير هذا المصطلح وحدّه، وفي مدى دلالته على نوع مخصوص من أنواع الطعن، فبعضهم أطلقه على الحديث الشاذ، وبعضهم قرنه بضعف الراوي، وبعضهم جعله وصفًا مستقلاً للغرابة الشديدة المخالِفة، مما يستدعي التتبع والموازنة كما سأذكر بعد قليل.

وهذا المطلب يتناول مفهوم النكارة عند المحدثين غير ابن عدي، باعتباره تأسيسًا نظريًا لفهم المصطلح، وتهيئة لدراسة تطبيقاته عند ابن عدي في المطالب اللاحقة. والحكم على الراوي أنه "منكر الحديث" يُعتبر من أوصاف الجرح التي أكثرَ المحدّثون من استعمالها في كتب التراجم والجرح والتعديل، وقد تنوّعت دلالاته وتباينت شروط إطلاقه تبعًا لتباين مناهج النقاد في ضوابط الجرح والتعديل. ومن هنا نشأت الحاجة إلى دراسة هذا المصطلح من حيث علاقتُه بالراوي، وتمييزه عن إطلاق النكارة على الحديث. وقد اختلفت عبارات الأئمة في تحديد الراوي الذي يستحق أن يُوصَف بكونه "منكر الحديث"، فهل هو من أكثر من رواية المناكير؟ أم هو من تفرد بأحاديث أُنكرت عليه؟ أم أن الضابط فيمن يُغرب على أقرانه، أو يروي عن الضعفاء؟ وهل كل من أُطلق عليه هذا الوصف يُعدّ متروكًا أو ساقطًا من الاعتبار؟ أم أن في الأمر تفصيلًا بحسب قائل الحكم؟ كل هذه الأسئلة تستدعي بحثًا دقيقًا في أقوال العلماء وتحريرًا للمراد منها، للوصول إلى تصور أقرب لضبط هذا المصطلح، وتحديد موقعه في مراتب الجرح، وفهم أثره في الحكم على الراوي. وبه تظهر أهمية هذا المطلب، والذي يعرض أبرز الأقوال حول هذا الحكم، مع تصنيفها، ومناقشتها، والموازنة بينها، وصولًا إلى النتيجة المتعلقة بضبط هذا المصطلح وبيان أثره في الراوي ومروياته. وهذا عرض لأقوال العلماء في منكر الحديث، وقد حصرتها في خمسة أقوال:

القول الأول: منكر الحديث باعتبار كثرة المناكير: وممن نقل عنهم هذا الرأي: عمرو بن علي الفلَّاس (249هـ)، والبخاري (256هـ)، وابن دقيق العيد (702هـ)، وظاهر صنيع العراقي (806هـ) كما قرره السخاوي (902هـ) عنه في فتح المغيث. وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أ – موقف عمرو بن علي الفلَّاس (249هـ): نقل ابن عدي في "الكامل" عن الفلاس قوله في صالح

المُرِّيّ: "هو رجل صالح، منكر الحديث جدًّا، يحدّث عن قوم ثقات بأحاديث مناكير"[1]. ويظهر أن كثرة روايته عن الثقات بأحاديث منكرة جعلته يستحق وصف: "منكر الحديث جدًّا"، مع كونه صالحاً.

ب – منكر الحديث عند البخاري[2] (256هـ): نقل عنه أنه إذا قال في الراوي: "منكر الحديث" فإنه لا يحتجّ به، أو لا تحل الرواية عنه: فقوله: "لا تحل"، أي: يُترك التحديث عنه[3]. وقد وجدتُ لابن عدي مواقف مختلفة في المواضع التي نقل فيها قول البخاري في الراوي بأنه "منكر الحديث": ففي بعض المواضع وافق البخاري وأكد أن الراوي "عامة أحاديثه مناكير" كما ذكره البخاري[4]. وقد نقل عن البخاري قوله: "منكر الحديث"، ثم قرر أنه لم يقف له إلا على حديث واحد، أو لم يجد له حديثًا أصلًا[5]. وفي بعض المواضع، بعد أن نقل قول البخاري: "منكر الحديث"، قرر ابن عدي أن هذا لا يُعدّ تقوية ولا تضعيفًا. وفي هذا نظر، فإن لفظ "منكر الحديث" من ألفاظ الجرح، فلا يستقيم وصف الراوي به مع القول بأنه ليس جرحًا أو تضعيفًا.

ويبدو أن ابن عدي كان يوضح مراد البخاري من هذا المصطلح؛ إذ لا يلزم من كل إطلاق عند البخاري أن يكون على نسق واحد. وعليه فإن مراد البخاري من هذا اللفظ قد يختلف بحسب السياق: فقد يكون جرحًا، وقد لا يكون كذلك، كما أفاد صنيع ابن عدي[6]. ومع أن ابن عدي أفاد كثيرًا من كتب البخاري، إلا أن تطبيق وصف "منكر الحديث" في كتابه الكامل لا يُفهم على وجه واحد؛ إذ قد ينقل قول البخاري في راوٍ بأنه "منكر الحديث"، ثم يقول: "لا بأس به"، أو "لم أجد له حديثًا منكرًا". فلو كانت القاعدة مطّردة عند البخاري بأن كل من كانت عامة أحاديثه مناكير فهو منكر الحديث، لما خالفه ابن

---

(1) الكامل (20/5) ت/915.

(2) ذكر علي بن محمد ابن القطان (628هـ) في كتابه بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ونسبتها للبخاري، وأنه قال عن نفسه في كتابه الأوسط: "كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه". وقد ذكر ابن القطان ذلك في ستة مواضع من كتابه: (264/2) و (93/3) و (377/3) و (213/4) (144/5) و (149/5). ولكن بالرجوع لكتاب الأوسط للبخاري فإن العبارة غير موجودة. ينظر: تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع (614/1 وما بعدها) فقد ناقش العبارة وبين أن صنيع البخاري في إطلاقه لهذا العبارة خلاف ما ذكره ابن القطان. وقد نقل الذهبي في ميزان الاعتدال (6/1) ت/4. قول ابن القطان ولم يتعقبه بشيء، ونقله في ترجمة أخرى (202/2) ت/3449. مشيرا إلى تقدم ذكر ما قاله البخاري، وظاهر صنيعه موافقة ابن القطان في هذا النقل. والله أعلم.

(3) ينظر: لسان الميزان لابن حجر (20/1) فقد ذكر ابن حجر أن البخاري قال في أبان بن جبلة الكوفي: منكر الحديث، ثم ذكر قول ابن القطان أن البخاري قال: "كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه. ثم قرر ابن حجر أن هذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخفاف عن البخاري. وينظر أيضاً: "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (130/2). وتدريب الراوي، السيوطي (410/1).

(4) ينظر: الكامل (383/2) ت/354.

(5) ينظر: الكامل (349/5) ت/1133.

(6) ينظر: الكامل (349/5) ت/1133.

عدي بهذا الشكل. ففي بعض التراجم ينقل قول البخاري في الراوي أنه منكر الحديث، فيحكم ابن عدي عليه: لا بأس به[1]. ولم أجد له حديثاً منكراً[2].

ج – ابن دقيق العيد (702هـ): وقريب من تقرير البخاري ما قرره ابن دقيق العيد أن قول الإمام أحمد: "روى أحاديث مناكير" لا يقتضي ترك الرواية عنه مطلقًا، إلا إن كثرت المناكير في حديثه حتى يُقال فيه: "منكر الحديث"[3]. ويظهر أن المذهب مشابه لما يُنسب للبخاري، إذ اشترط الكثرة لوصف الراوي بهذا المصطلح.

د – العراقي (806هـ): ذكر السخاوي (902هـ) معنى قول البخاري (256هـ) السابق وقرر أن شيخه العراقي (806هـ) مشى عليه، قال السخاوي في فتح المغيث: " لكن قال البخاري: كل من قلت فيه: منكر الحديث – يعني: الذي أُدرج في الخامسة[4] – لا يُحتج به، وفي لفظ: لا تحل الرواية عنه، وصنيعُ شيخِنا يُشعر بالمشي عليه؛ حيث قال: فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث أشدُّ من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال"[5].

وبناء على هذا الرأي يظهر الفرق بين وصف الراوي بأنه: منكر الحديث. وقولهم بأنه: روى أحاديث منكرة، فوصف الراوي بـ (منكر الحديث) وصف يستحق به الترك لحديثه، وهو لفظ من ألفاظ التجريح. بينما وصف الراوي أنه (روى أحاديث منكرة) وما شاكلها لا يقتضي تركته، وإنما يبين أنه وقع له رواية المنكر في بعض الأحوال وليس دائماً[6].

ويتضح أن هذا المذهب يفرّق بين: منكر الحديث. ولفظ فلان روى مناكير، أو له مناكير. فمنكر الحديث: وصف للرجل يستحق به الترك لحديثه. وذلك لكثرة رواياته المنكرة. بينما قولهم: روى مناكير، وما شاكلها من ألفاظ فتدل على أن الراوي قد وقع له بعض الأحاديث المنكرة أحياناً[7]، أي تقع في روايته بعض الروايات المنكرة فلا يستحق الترك لأجلها وفق هذا المذهب.

القول الثاني: منكر الحديث باعتبار وجود المنكر في حديثه دون اشتراط الكثرة: وهذا رأي الذهبي

---

(1) ينظر: الكامل (2/169–170) ت/264.

(2) ينظر: الكامل (2/344) ت/337.

(3) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد محمد بن علي (3/247 وما بعدها). وينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، محمد بن عبد الله الزركشي (3/436).

(4) أي المرتبة الخامسة من مراتب التجريح.

(5) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/130).

(6) ينظر: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد محمد بن علي (3/247 وما بعدها). وينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، محمد بن عبد الله الزركشي (3/436).

(7) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي (3/436). وفتح المغيث، السخاوي (2/130–131).

(748هـ) ونسبه العراقي (806هـ) لبعض الناس ولم يبين من هم: أما الذهبي فقد قرر في بعض كتبه[1] أن منكر الحديث تطلق على الراوي الذي يروي جملة من الأحاديث بعضها مناكير، وليس شرطاً أن يكون كل ما رواه منكر. وأما ما ذكره العراقي من أنهم يطلقون منكر الحديث على من روى حديثاً واحداً، وهذا الرأي ذكره في تخريجه الأكبر للإحياء[2] كما نقل ذلك السخاوي (902هـ) في فتح المغيث عنه، فقال: "قول الشارح في تخريجه الأكبر للإحياء: وكثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً"[3]. **والفرق بين هذا الرأي والذي قبله:** من حيث اعتبار الكثرة في رواية المناكير، فالأول: جعل الكثرة في رواية المناكير سبباً لوصف الرجل أنه "منكر الحديث"، بينما الثاني لم يعتبر الكثرة بل قد يوصف الرجل أنه منكر الحديث وإن روى بعض المناكير.

القول الثالث: منكر الحديث باعتبار صدور المنكر عن الثقة من جهة المروي عنه: ذكره السخاوي (902هـ) في فتح المغيث[4]. ويبدو أنه في هذه الحال لايعتبر تجريحاً له ما دام ثقة.

القول الرابع: منكر الحديث باعتبار الفرد أو التفرد: وهذا رأي يحيى القطان (198هـ) كما فسره ابن حجر العسقلاني (852هـ): وذلك أن ابن حجر في تهذيب التهذيب ذكر عن يحيى بن سعيد القطان (198هـ) أنه أراد بالمنكر: الفرد المطلق[5].

---

(1) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (4/901–902). ذكر الذهبي ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري وقال فيها: "... قال البخاري: منكر الحديث، وقال أيضا في كتاب الضعفاء الكبير: ... بعض أحاديثه مناكير. قلت: العبارتان معناهما واحد؛ فمن كان بعض أحاديثه منكرة فهو منكر الحديث؛ إذا اعتبر منكر الحديث لا يعني أن كل ما رواه منكر، فإذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث". انتهى كلام الذهبي. ولا بد من التنبيه إلى أن السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (2/130) قال: "ونحوه قول الذهبي في عبد الله بن معاوية الزبيري من الميزان: قولهم: منكر الحديث، لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث". وكلام الذهبي لم أجده في الميزان عند ترجمة عبد الله هذا، بل ذكر ذلك في تاريخ الإسلام كما سبق. ينظر: ميزان الاعتدال (2/507) ت/4617.

(2) اسم الكتاب: إخبار الأحياء بأخبار الإحياء، طبعته دار المحسن ودار ابن حزم بتحقيق هشام بن الهاشمي إنوري وتقديم ليامين بن قدور الجزائري، والكتاب يقع في أكثر من 500 صحيفة ولم يتيسر لي الحصول عليه.

(3) فتح المغيث (2/130).

(4) ينظر: فتح المغيث، السخاوي (2/130). وقد ذكر السخاوي مثالاً لهذا فقال: "قال الحاكم: قلت للدارقطني: سليمان ابن بنت شُرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، أما هو فثقة".

(5) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (8/387 وما بعدها) ت/691. في ترجمة قيس بن أبي حازم، حيث نقل أن منهم من قال: له أحاديث مناكير. فحملها بعضهم على أنها غرائب. ونقل عن ابن المديني أن يحيى القطان قال له: ابن أبي حازم منكر الحديث. ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير. ثم فسر ابن حجر قول القطان بأن مراده بالمنكر: الفرد المطلق. ولعل ابن حجر اعتمد في إطلاقه هذا المعنى على الأحاديث التي ذكروها أنها مناكير وهي فرد مطلق. تفرد بها قيس ابن أبي حازم.

القول الخامس: منكر الحديث باعتبار الغرابة: يطلق لفظ: أي أن منكر الحديث يُطلق على الراوي الذي يُغرب على أقرانه بالحديث، وهذا منسوب للإمام أحمد ابن حنبل (241هـ)[1].

والخلاصة: أن وصف "منكر الحديث" فيما يبدو لي ليس محصورًا في شرط واحد عند الجميع، ولا يمكن ضبط إطلاقه بحد جامع مانع، ويلزم الرجوع إلى سياق استخدام العالِم لهذا الوصف.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا اللفظ: "منكر الحديث" قد اختلف العلماء في ذكره في مراتب الجرح، فذكره بعضهم في المرتبة الثانية من مراتب التجريح[2]. بينما جعله آخرون في المرتبة الثالثة[3]، أو في الرابعة[4]. وذكره بعضهم في المرتبة الخامسة[5]. ولعل اختلاف المرتبة جاء نتيجة لترتيب الألفاظ من الأدنى للأعلى وبالعكس.

ومن خلال هذا المطلب يظهر أن مصطلح "منكر الحديث" عند الأئمة النقاد لا يُطلق على وجهٍ واحد، بل يتفاوت بحسب سياق الكلام وحال الراوي، فقد يُطلق على الراوي المتروك، أو من كثر وهمه، أو خالف الثقات في روايته، وقد يُراد به المبالغة في تضعيف الراوي، لا مجرد الطعن الجزئي فيه، كما تبيّن أن النكارة هنا وصف مركب، ينبني على ملاحظة اضطراب الرواية أو مخالفتها، ويُستفاد من السياق لتحديد درجة الجرح. وتؤكد دراسة هذا المطلب أن إطلاق النكارة على الراوي لا يُفهم مجردًا عن روايته، بل هو في الغالب مرتبط بما ينفرد به من الروايات أو يخالف فيه الثقات، مما يعكس دقة النقاد في موازنة الحكم على الراوي بمروياته.

وبعد الانتهاء من المطلب الأول، أنتقل للحديث عن المطلب الثاني، وهو: النكارة بالنسبة للمروي عند المحدثين.

---

(1) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (452/1). قال: "... وروى أبو عبيد الآجري، عن أبي داود، عن أحمد أنه قال: منكر الحديث. قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عرف ذلك بالاستقراء من حاله".

(2) ينظر: الشَّذا الفياح من علوم ابن الصلاح، الأبناسي (273/1). والتقييد والإيضاح، العراقي (ص/163).

(3) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة، العراقي (378/1). العراقي جعلها هنا في المرتبة الرابعة، بينما في التقييد جعلها في المرتبة الثانية. وعلى كل الأحوال هي من ألفاظ التجريح القوية التي يطلقونها على الراوي.

(4) ينظر: تدريب الراوي، السيوطي (409/1).

(5) ينظر: فتح المغيث، السخاوي (128/2).

المطلب الثالث: مفهوم النكارة بالنسبة للمروي عند المحدثين (الحديث المنكر)

يُعتبر مصطلح النكارة من المصطلحات الأساسية في نقد الحديث، وقد دار حوله نقاش واسع بين العلماء المتقدمين والمتأخرين، وتنوّعت مناهج النقاد في إطلاق هذا المصطلح وتحديد معناه وضوابطه.

وإلى جانب ذلك، ارتبط مصطلح النكارة بعدد من المصطلحات الأخرى التي تقاربت معه في المعنى أو تداخلت معه في التطبيق، مثل: الشذوذ، التفرد، الخطأ، الغرابة، والنكرة، والمعروف.

وقد تناول العلماء العلاقة بين هذه المصطلحات وبين النكارة بطرائق مختلفة، فبعضهم عَدّها مترادفات، وآخرون رأوا بين كل مصطلح وآخر فوارق دقيقة تحتاج إلى تحرير.

ويهدف هذا المطلب إلى استقراء المواضع التي قورنت فيها النكارة بهذه المصطلحات، وتحليل وجه العلاقة بين النكارة وكل مصطلح منها، وذلك من خلال عرض أقوال الأئمة النقاد، ومناقشة تصوراتهم النظرية والإشارة إلى تطبيقاتهم العملية. وتمثل هذه المقارنات خطوة علمية ضرورية لفهم المصطلح فهماً دقيقاً، وتحديد حدوده وضوابطه، والكشف عن مدى تباين مناهج النقد العلماء.

وقد اشتمل هذا المطلب على عدد من الأقوال والتعريفات التي تناولت العلاقة بين النكارة والشذوذ، أو ركّزت على ضوابط التفرد، أو وسّعت مفهوم النكارة ليشمل صورًا من الغرابة والردّ والخطأ الفاحش، كما نُقل فيه عن عدد من العلماء الذين سأذكرهم بعد قليل، مع تعقيبات العلماء الذين حاولوا ضبط المفاهيم في ضوء الاستقراء والتتبع.

وقد جعلت أقوال العلماء في خمس فئات:

أولاً: القول الأول: النكارة والتفرد

ثانياً: القول الثاني: النكارة مع التفرد والمخالفة

ثالثاً: القول الثالث: النكارة والشذوذ بمعنى واحد

رابعاً: القول الرابع: النكارة مع الحسن: التعبير عن المنكر أنه حسن

خامساً: القول الخامس: تعاريف بعض المعاصرين وهي لا تخرج عن الأقوال السابقة

وفيما يأتي بيان تفصيلي لهذه الأقوال:

أولاً: القول الأول: النكارة والتفرد[1]:

ذهب جماعة من العلماء إلى أن مجرد التفرد، ولو من ثقة، يُعد موجبًا للحكم على الحديث بالنكارة[2]، ومن هؤلاء: يحيى القطان (198هـ)، وابن معين (233هـ)، وابن المديني (234هـ)، وابن حنبل (241هـ)، والنسائي (303هـ)، والترمذي (279هـ) والبَرْدِيجي أحمد بن هارون (301هـ)، والذهبي (748هـ)، وابن المُلَقَّن (804هـ)، وإليك أقوالهم:

1 - يحيى بن سعيد القَطَّان (198هـ):

أطلق القطان وصف المنكر من الحديث على الفرد المطلق، ذكر ذلك عنه ابن حجر العسقلاني (852هـ) في تهذيب التهذيب، في ترجمة قيس بن أبي حازم (بعد 90هـ) ذكر أن ابن المديني (234هـ) نقل عن يحيى بن سعيد قوله في قيس: أنه منكر الحديث، وأن يحيى ذكر له أحاديث مناكير[3].

ثم قال ابن حجر: "ومراد القطَّان بالمنكر: الفرد المطلق"[4]. ومما يؤيد أنه يطلق المنكر على التفرد أنه قرر زوال النكارة بالمجيء من طريق أخرى[5].

2 - يحيى بن معين (233هـ) وعلي بن عبد الله المديني (234هـ):

نسب بعض الباحثين[6] إلى جماعة من أئمة النقاد وعلماء الحديث منهم ابن معين وابن المديني القول بإطلاق المنكر على التفرد والمخالفة ممن لا يُحتمل منه ذلك، ثقة كان الراوي أو ضعيفاً، وساق أمثلة على مخالفة الثقة ومخالفة الضعفاء وأمثلة على تفرد الثقة وتفرد الضعفاء وإنكارهما لها كلها. ولكن بعد النظر في الأمثلة التي ساقها تبين أنه لا يوجد نصٌ صريحٌ في هذا الإطلاق، غير مثالٍ ذكره لابن معين جاء فيه التصريح من ابن معين أن التفرد يعد منكراً[7]. وأما باقي الأمثلة فذكر فيها حكم ابن

---

(1) وممن ضعَّف هذا القول: ابن دقيق العيد (702هـ) في الاقتراح (ص/17). وينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (57/1) فقد ذكر النووي (676هـ) تعقيبا على قول مسلم في معنى المنكر عند المحدثين، وأن مسلماً يعني به المنكر المردود. وأن المحدثين قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمردود ما دام المنفرد ثقة ضابط متقن. وعقَّب على قوله: "لم تكد توافقها" أي لا توافقها إلا في قليل.

(2) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/270-271). وقد ذكر ابن الصلاح تقسيماً آخر للغريب من وجه آخر، فقرر أنه ينقسم إلى غريب متناً وسنداً. وغريب إسناداً لا متناً. ومنه غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة.

(3) ينظر: تهذيب التهذيب، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (386/8 وما بعدها) ت/691.

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (389/8) ت/691.

(5) ينظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب (655/2-656). قال ابن رجب: "وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر". وينظر: الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب علل ابن أبي حاتم، د. عبد السلام أبو سمحة (ص/31 وما بعدها).

(6) هو الدكتور عبد السلام أبو سَمحة.

(7) وهذا نصه كما في تاريخ ابن معين: "سمعت يحيى وسألته عن حديث حكيم بن جبير: حديث ابن مسعود «لا تحل

معين وابن المديني بالنكارة غير أنه اعتمد على أقوال العلماء في تأكيد التفرد أو المخالفة[1].

3 – الإمام أحمد (241هـ)[2]، والنسائي (303هـ):

نسب الحافظ ابن حجر (852هـ) في النكت إطلاق المنكر على مجرد التفرد إلى الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النُّقاد، ولكنه قيَّد ذلك بألا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضده يعضده[3]. ومقتضى كلام ابن حجر أن النكارة لا تطلق على كل تفرد؛ بل العبرة بالراوي المُتَفَرِّد فإن كان على درجة من الحفظ والإتقان بحيث لا يحتاج إلى متابع أو شاهد ليقبل حديثه لم يُعدَّ تفرده منكراً، وإن كان المُتَفَرِّد لا يقبل تفرده بغير متابع أو شاهد عُدَّ تفرده منكراً.

وقد علق الدكتور أبو سمحة على نص ابن حجر هذا بأن الحافظ يشير إلى أن الإمام أحمد يطلق المنكر على مجرد التفرد ممن لا يتحمل حاله قبول أفراده، ولكنه يحتاج إلى عاضد يعضد روايته. والأمر في المنكر عنده يشمل تفرد من هذا حاله ومخالفته من باب أولى[4].

وقد أخرج السمعاني (562هـ) في أدب الإملاء عن الإمام أحمد (241هـ) قوله: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء"[5]. ويتضح أن مقتضى كلام الإمام أحمد أن عامة المناكير عن الضعفاء.

الصدقة لمن كان عنده خمسون درهماً» يرويه أحد غير حكيم؟ فقال يحيى بن معين: نعم يرويه يحيى بن آدم عن سفيان عن زبيد ولا نعلم أحدا يرويه إلا يحيى بن آدم، وهذا وهم لو كان هذا هكذا لحدث به الناس جميعاً عن سفيان ولكنه حديث منكر هذا الكلام قاله يحيى أو نحوه". تاريخ ابن معين رواية الدوري (346/3) (1671). ويظهر وصف ابنُ معين تفرد يحيى بن آدم بهذا أنه حديث منكر، ويحيى ثقة. وحديث ابن مسعود ﷺ جاء عنه من طرق بألفاظ مختلفة، أما اللفظ الذي ذكر في تاريخ ابن معين فقد وجدت أقرب لفظ له ما أخرجه أحمد في مسنده (439/7) (4440) من طريق الحجاج، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل مسألة وهو عنها غني جاء يوم القيامة كُدُوحاً في وجهه، ولا تحل الصدقة لمن له خمسون درهما، أو عِوضها من الذهب». أما من طريق حكيم بن جبير فقد أخرجه عدد من الأئمة بألفاظ متقاربة والمعنى واحد منها: ما أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الزكاة، باب من تحل له الزكاة (31/3) (650) من طريق شريك عن حكيم بن جبير، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل الناسَ وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خُمُوشٌ، أو خُدُوشٌ، أو كُدُوحٌ. قيل: يا رسول الله، وما يُغنيه؟ قال: خمسون درهماً، أو قيمتها من الذهب».

(1) ينظر: الحديث المنكر د. عبد السلام أبو سمحة (ص/35 وما بعدها).

(2) ينظر: الكامل (350/5) ت/1137.

(3) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي العسقلاني (674/2).

(4) ينظر: الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب العلل لابن أبي حاتم، د. عبد السلام أبو سمحة (ص/38–39). وقد ذكر أمثلة لمخالفة الثقة، ومخالفة الضعفاء، وانفراد الثقة، وانفراد الضعفاء، تنظر هناك.

(5) أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني (ص/58). وينظر: النكت الوفية، إبراهيم بن عمر البقاعي (467/2).

وقد قام بعض الباحثين المعاصرين[1] بدراسة المنكر عند الإمام أحمد في بحث سماه «القول المُسدَّد في بيان المنكر عند الإمام أحمد»[2] وأقام دراسته على تسعة كتب[3] تبين له من خلال دراستها ما يزيد عن (150) موضعاً ذكر فيها النكارة. وقد قسم الباحث إطلاقات الإمام أحمد إلى ثلاثة أقسام: إطلاقات مجردة. وإطلاقات مقرونة بما يدل على المبالغة في الوصف بالنكارة. وإطلاقات مقرونة بما يفسر هذا اللفظ[4]. وبعد عرضه للعديد من الأمثلة تبين له أن النكارة قد تكون من جهة الإسناد، أو من جهة المتن، والإمام أحمد يطلقها على:

أ – أحاديث رواها بعض الضعفاء أو من كان حاله دون ذلك.

ب – أحاديث تفرد بها بعض الثقات أو من كان قريباً من ذلك ولم يخالفوا.

ج – أحاديث خالف فيها رواتها الأحاديث المعروفة.

د – أحاديث أخطأ فيها رواتها، وإن كانوا من الحفاظ الأثبات.

وخلص الباحث إلى أن الإمام أحمد لا يطلق المنكر على مجرد التفرد فقط، كما ذهب إليه الحافظان ابن رجب (795هـ) وابن حجر (852هـ)، لكن المنكر عند الإمام أحمد هو: الحديث الذي تفرد به من لا يحتمل تفرده، ثقة كان أو غير ثقة، وسواء خالف غيره أم لم يخالف. ويشمل المنكر عنده: الحديث الذي دلت القرينة على أن راويه أخطأ فيه، ولو كان إماماً حافظاً.

وأما عن زوال النكارة عند الإمام أحمد فإن النكارة التي لا تزول عن الحديث هي النكارة التي أخطأ فيها الراوي أو ليس لها إسناد، وأما ما سوى ذلك فقد تزول نكارته[5].

ويبدو أن اعتراض الباحث على ابن رجب وابن حجر في نسبتهم للإمام أحمد إطلاق النكارة على مطلق التفرد، اعتراض غير دقيق، وذلك لأنهما لم يقصدا إلى حصر الوجوه التي يطلق عليها أحمد وصف النكارة، بل ذكرا وجهاً من الوجوه فقط وليس على سبيل الحصر، ومما يدل على ذلك أن ابن

---

(1) هو الدكتور حسن إبراهيم أحمد، مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية بأسوان جامعة الأزهر.

(2) وهو بحث منشور في العدد الأول لحولية كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان يقع في حدود (70ص).

(3) وهي: العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله. والعلل ومعرفة الرجال برواية المروذي وغيره. ومسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله. ورواية ابنه صالح. ورواية أبي داود. ورواية ابن هانئ. وسؤالات أبي داود للإمام أحمد. وسؤالات الأثرم للإمام أحمد. والمنتخب من العلل للخلال.

(4) ينظر: القول المسدد في بيان المنكر عند الإمام أحمد، العدد الأول لحولية كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان (ص/222 وما بعدها).

(5) ينظر: القول المسدد في بيان المنكر عند الإمام أحمد (ص/248 وما بعدها).

رجب[1] وابن حجر[2] قد أشارا إلى إطلاق أحمد النكارة على صور أخرى غير مطلق التفرد[3].

4 – الإمام الترمذي (279هـ): يظهر من صنيعه في جامعه في مواضع عدة أنه يطلق المنكر على:
– ما تفرد به الضعيف، ولم يتابعه الثقات، ولا يعتدُّ بمتابعة الضعيف أو وجود الشاهد الضعيف[4].
– تفرد الضعيف وليس له متابع مطلقا[5]. أو وجد له شاهد لكنه ضعيف جداً[6].
– تفرد الضعيف الذي لا متابع له، حتى وإن كان له شواهد صحيحة[7].

5 – البَرْدِيجي أحمد بن هارون بن روح (301هـ): ذكر ابن الصلاح (643هـ) عن البرديجي أن الحديث المنكر هو: "الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي

---

(1) ينظر: القول المسدد في بيان المنكر عند الإمام أحمد (ص/254 وما بعدها).

(2) ينظر: القول المسدد في بيان المنكر عند الإمام أحمد (ص/264 وما بعدها).

(3) ينظر: منكر الحديث ونحوها عند الإمام أحمد دراسة تطبيقية، د. يحيى محمود محمد القضاة، و د. أحمد عبد الله عقيل أحمد، مجلة المشكاة، العدد (14/13) (ص/166–167). وقد قام عبد الرحمن بن نويفع السلمي بدراسة أربعة وسبعين حديثاً مما أنكره الإمام أحمد، وكثير منها سبب الحكم بنكارتها التفرد من الثقة وغيره. ينظر: الحديث المنكر عند نقاد الحديث، عبد الرحمن بن نويفع السلمي (ص/159–462). وفي دراسة أخرى عن المنكر عند الإمام أحمد خلص الباحثان إلى عدد من النتائج:
أ – أن عدد الرواة الذين استنكر الإمام أحمد حديثهم (118) راوياً. وأن عدد الرواة الذين استنكر حديثهم وحكم عليهم بالضعف (84) راوياً، أي نسبة 71% من مجموع الرواة الذين استنكر حديثهم، وبناء عليه فإن الأصل عند الإمام أحمد في عبارات النكارة هي التضعيف للراوي.
ب – بقية الرواة وعددهم (34) راوياً فقد تبين للباحِثين بأن منهم (12) راوياً ضعفهم غير الإمام أحمد، وليس له فيهم توثيق أو تضعيف. ومنهم عشرة رواة مختلف فيهم. وسبعة رواة ضعفوا في بعض الأوقات دون بعض.
ج – وأما الرواة الذين استنكر الإمام أحمد حديثهم وهم ثقات فهم خمسة رواة فقط. أي نسبة 4%. وهؤلاء يمكن أن ينطبق عليهم ما قاله ابن حجر العسقلاني في إطلاق النكارة عند الإمام أحمد على التفرد، ولكن في حالات نادرة. ينظر: منكر الحديث ونحوها عند الإمام أحمد دراسة تطبيقية، د. يحيى محمود محمد القضاة، و د. أحمد عبد الله عقيل أحمد، مجلة المشكاة، العدد (14/13) (ص/166–167).

(4) ينظر: سنن الترمذي، ت شاكر، أبواب الصوم، باب ما جاء فيمن نزل بقوم فلا يصوم إلا بإذنهم (147/3) (789)، فقد قال عقب الحديث: "«من نزل على قوم فلا يصومن تطوعا إلا بإذنهم»: «هذا حديث منكر، لا نعرف أحدا من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة»، وقد روى موسى بن داود، عن أبي بكر المدني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوا من هذا.: «وهذا حديث ضعيف أيضا، وأبو بكر ضعيف عند أهل الحديث»" ا.هـ. وأخرجه الترمذي أيضا في العلل الكبير (ص/127) (217).

(5) ينظر: النكارة عند الترمذي، التركي (ص/15 وما بعدها). وسنن الترمذي (246/4) (1782). و(59/5–60) (2699).

(6) ينظر: النكارة عند الترمذي، التركي (ص/19 وما بعدها). وسنن الترمذي (287/4) (1856).

(7) ينظر: النكارة عند الترمذي، التركي (26 وما بعدها). وسنن الترمذي (670/4) (2521).

رواه منه ولا من وجه آخر"[1]. وعقَّب ابن الصلاح على هذا بأن الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث[2].

ومع ذلك فإن ابن الصلاح صوَّب التفصيل في تعريف المنكر على نحو ما فصل في الشاذ، لأنه بمعناه[3]. وذكر بعض الباحثين أن ابن الصلاح فَهِم من كلام البرديجي إطلاق النكارة على التفرد المطلق مطلقاً، وأن البرديجي يرد الأحاديث الأفراد مطلقاً[4].

وقد نقل ابن رجب الحنبلي (795هـ) تعريف البرديجي السابق مشيراً إلى أنه لم يقف على حد المنكر من الحديث وتعريفه لأحد من المتقدمين إلا على ما ذكره الحافظ البرديجي، وأنه كان من أعيان الحُفَّاظ المُبَرِّزِين في العلل، وأن المنكر في رأيه: "هو الذي يُحدِّث به الرجلُ عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يُعرف ذلك الحديث –وهو متن الحديث– إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً".

وعلّق ابن رجب أن البرديجي ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة (160هـ) أو سعيد بن أبي عروبة (156هـ) أو هشام الدَّسْتُوَائِيُّ (154هـ) بحديث عن قتادة بن دعامة[5] (118هـ) عن أنس ﷺ (92هـ) عن النبيﷺ.

ثم بيَّن ابن رجب أن هذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر[6]. وذكر عنه أيضاً أن الثقة إذا روى من طريق صحيح عن أحد الصحابة حديثاً لا يُصاب إلا عند الرجل الواحد فإنه لم يضره ألا يرويه غيره، إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً

---

(1) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ص/80).

(2) لم يذكر ابن الصلاح أحداً منهم وإنما اكتفى بهذه الإشارة.

(3) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ص/80).

(4) ينظر: الحديث المنكر عند نقاد الحديث دراسة نظرية وتطبيقية، عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي (ص/44).

(5) قتادة بن دعامة السدوسي، الحافظ أحد الأعلام، أحد من يضرب المثل بحفظه، وكان مدلسا، وكان عالم بالفقه والتفسير، ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (269/5 وما بعدها).

(6) وقد أمثلة، منها: ما قاله الإمام أحمد (241هـ) في حديث عبد الله بن دينار (127هـ)، عن ابن عمر ﷺ (73هـ) عن النبي ﷺ في «النهي عن بيع الولاء وهبته». وبما قاله أحمد في حديث مالك، عن الزهري (125هـ)، عن عروة (94هـ)، عن عائشة رضي الله عنها (57هـ): «إن الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا حين قدموا لعمرتهم، وطافوا لحجهم حين رجعوا من منى». فقد قال أحمد: لم يقل هذا أحد إلا مالك، وقال: ما أظن مالكاً إلا غلط فيه، ولم يجيء به أحد غيرُه. وقال مرة: لم يروه إلا مالك، ومالك ثقة. ثم بين ابن رجب أن أحمد لعله إنما استنكره لمخالفته للأحاديث، وأن القارن يطوف طوافاً واحداً. ثم ذكر ابن رجب عن البرديجي مثالاً يفيد أن الحديث الذي يرويه الشيوخ كحماد بن سلمة والأوزاعي (157هـ) وغيرهما ينظر فيه: فإن كان يحفظ من طريق غيرهم فإنه لا يدفع. وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبي ﷺ ولا من طريق إلا من رواية هذا الذي ذكره فيكون منكراً.

ولا معلولاً. وذكر ابن رجب أن البرديجي قد ينكر الحديث إذا كان الراوي عنده لا يحتمل تفرده.

ويرى ابن حجر (852هـ) أن مذهب البرديجي في المنكر أنه هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة، وبناء عليه فليس جرحاً بيناً قوله: منكر الحديث[1]. ويرى بعض الباحثين أن ابن رجب قد فهم من كلام البرديجي إطلاق النكارة على كل حديث تُفرِّد بمتنه بحيث لا يُروى إلا من طريق واحد. وأنه يوافق في مصطلح المنكر أحمدَ ابن حنبل (241هـ) وشيخه ابن القطان (198هـ)، وربما أبا حاتم الرازي (277هـ)، وأن هؤلاء يردون هذه الأفراد ولا يقبلونها، وهذا على خلاف اصطلاح البخاري (256هـ) ومسلم (261هـ) والأكثرين من أهل الحديث، حيث يقبلون أفراد الثقات ولا يحكمون بنكارتها[2]. وقد ناقش أيضاً فهم ابن رجب للمنكر عند البرديجي وخلص إلى: أن التفرد الذي يحكم عليه البرديجي بالنكارة إنما هو أفراد الشيوخ الذين هم دون مرتبة الأئمة الثقات[3].

وفي الجملة فقد أطال الباحث النقاش في إطلاق النكارة على أفراد الثقات وبيَّن مذهب النقاد فيها وأنهم يقبلونها حتى من نُسب إليه القولُ بإطلاق النكارة على مطلق التفرد[4]. وختم نقاشه بالقول: إن منهج أحمد وابن القطان وسائر النقاد: قبول أفراد الثقات غالباً، وليس كل أفرادهم، بل الأفراد التي حفَّت بها قرائن مرجحة لوجود خطأ عند الراوي المتفرد[5].

6 – الذهبي (748هـ): ذكر في الموقظة أن المنكر هو: ما انفرد الراوي الضعيف به. وقد يُعدُّ مُفْرَدُ الصدوق منكراً[6]. ويظهر من تعريفه أنه قصر المنكر على تفرد الضعيف، مع الإشارة إلى عدِّ تفرد الصدوق في بعض الأحيان من المنكر، ولم يتعرض للمخالفة[7].

على أن الذهبي في موضع آخر بيَّن بعض إطلاقات المنكر عند بعض العلماء فذكر أنه يسمي جماعةٌ من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل هشيم (183هـ)، وحفص بن غياث (194هـ): (منكرا). فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارة على ما انفرد به مثل عثمان بن أبي شيبة (239هـ)، وأبي سلمة التبوذكي (223هـ)، وقالوا: (هذا منكر). فإن روى أحاديث من الأفراد المنكرة، غمزوه ولينوا حديثه، وتوقفوا في توثيقه. فإن رجع عنها، وامتنع من روايتها، وجوز على نفسه الوهم: فهو

---

(1) ينظر: مقدمة فتح الباري (هُدى الساري) لابن حجر العسقلاني (455/1).

(2) ينظر: الحديث المنكر عند نقاد الحديث دراسة نظرية وتطبيقية، عبد الرحمن بن نويفع السلمي (ص/46).

(3) ينظر: الحديث المنكر عبد الرحمن بن نويفع (ص/49–50).

(4) ينظر: الحديث المنكر، عبد الرحمن بن نويفع (ص/51 وما بعدها). ومن هؤلاء النقاد (أحمد ابن حنبل – ويحيى القطان – وعلي ابن المديني – والبخاري ومسلم وغيرهم). على أنه نقل عن بعض الأئمة (ص/61 وما بعدها) رد أفراد الثقات كشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين وغيرهم.

(5) ينظر: الحديث المنكر، عبد الرحمن بن نويفع (ص/67).

(6) ينظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث، محمد بن أحمد الذهبي (ص/42).

(7) ينظر: الحديث المنكر عبد الرحمن بن نويفع بن فالح (ص/85–86).

خير له، وأرجح لعدالته[1].

ويظهر من تقرير الذهبي مذاهب بعض العلماء في الحديث المنكر أنه: ما ينفرد به الراوي. وأن الراوي إذا روى من الأحاديث الأفراد المنكرة فإن ذلك سبب في تليينه والتوقف عن توثيقه[2]. ولم يعرج الذهبي هنا على مخالفة الراوي وأثرها في النكارة.

وقد عقب بعض المعاصرين على صنيع الذهبي أنه ليس من باب الحصر لأنواع المنكر بل هو من قبيل ذكر بعض الصور، لأن المنكر ليس خاصاً بتفرد الضعيف أو الصدوق بل يطلقونها أحياناً على تفرد بعض الثقات الحفاظ[3].

7 – ابن المُلَقَّن (804هـ): ذكر في التذكرة أن المنكر: "ما تفرد به واحد غير متقن ولا مشهور بالحفظ"[4].

هذه خلاصة الأقوال التي قالت بالنكارة مع التفرد، وانتقل للقول الثاني.

ثانياً: القول الثاني: النكارة مع التفرد والمخالفة: وهو قول عدد من الأئمة منهم: الإمام مسلم (261هـ) وأبو زرعة (264هـ) وأبو داود (275هـ) أبو حاتم الرازي (277هـ) والنووي (676هـ) وابن حجر العسقلاني (852هـ) والكافِيَجي محمد بن سليمان (879هـ) والبقاعي (885هـ):

1 – الإمام مسلم[5] (261هـ) والنووي (676هـ): ذكر مسلم في مقدمة صحيحه علامة المنكر فقال: "وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايتُه روايتَهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله"[6].

وقد عقَّب النووي (676هـ) على قول الإمام مسلم بأن هذا معنى المنكر عند المحدثين، وأن مسلماً يعني به المنكر المردود. وأن المحدثين قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمردود ما دام المنفرد ثقة ضابط متقن. وعقَّب على قوله: "لم تكد توافقها" أي لا توافقها إلا في قليل[7].

---

(1) ينظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث، محمد بن أحمد الذهبي (ص/77–78).

(2) للتوسع ينظر: الحديث المنكر عند نقاد الحديث، عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي (ص/87–88).

(3) ينظر: شرح موقظة الذهبي، الشريف حاتم بن عارف العوني (ص/93–96).

(4) التذكرة في علوم الحديث، عمر بن علي ابن الملقن (ص/17).

(5) ينظر: الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب العلل لابن أبي حاتم، د. عبد السلام أبو سمحة (ص/42 وما بعدها). وذكر أمثلة تؤكد أن الإمام مسلماً ممن وسع دلالة المنكر لتشمل المخالفة والتفرد ممن لا يتحمل تفرده

(6) مقدمة صحيح مسلم (7/1). وقد عدَّ الدكتور أبو سمحة في كتابه الحديث المنكر (ص/42) قول مسلم هذا أول تعريف للحديث المنكر، واعترض على ابن رجب في عده تعريف البرديجي أول تعريف للمنكر. قلت: وفي هذا نظر لأن ما ذكره مسلم لا يعد تعريفاً بل هو علامة على المنكر بنص كلام مسلم نفسه، حيث قال: وعلامة المنكر ... .

(7) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (57/1).

ويظهر أن في قول النووي إشارة إلى المخالفة، ومقتضى كلامه أنه إذا كانت روايتهم لا توافق رواية أهل الحفظ إلا قليلاً فهي تخالفها في الغالب[1].

وظاهر شرح النووي لكلام مسلم يُفهم منه أن النووي يرى الحديث المنكر على قسمين: المنكر المردود وهو: مخالفة الراوي لمن هو أولى منه. وأما المنكر غير المردود هو: تفرد الثقة الضابط المتقن، وهذا ظاهر كلام النووي حيث قال شارحاً لكلام مسلم:

"هذا الذي ذكر رحمه الله هو معنى المنكر عند المحدثين يعنى به المنكر المردود، فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً. وقوله: أو لم تكد توافقها معناه: لا توافقها إلا في قليل"[2].

وبناء عليه فإن ما يفيده كلام مسلم الذي قرره النووي هو: أن شرط المنكر عنده أن يكون الراوي المتفرد ممن لا يشارك الثقات في رواياتهم من الصحيح، وأما إذا شاركهم فيما يروونه أو في بعضه، فإن ما يتفرد به على أصحابه يكون مقبولاً[3].

وقد ذكر بعض الباحثين ما فهمه من عبارة مسلم فقرر أن علامة المنكر عند مسلم:

أ – ما خالف فيه أقرانه، وترجَّح خطؤه بما انضم إليه من قرائن، فهذا منكر يخالف المعروف.

ب – ما تفرد به ولم يتابع عليه، وليس هو ممن يحتمل هذا التفرد، ويترجح خطؤه بما يضم إلى التفرد من قرائن فيكون منكراً لا يعرف[4].

وقال ابن حجر العسقلاني (852هـ) في تعقيبه على كلام مسلم:

---

(1) ومما يؤيد ما قلته أن مسلماً رحمه الله قال (7/1) بعد ذلك: "لأن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم".

(2) مقدمة صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج (7/1). وقد عدَّ الدكتور أبو سمحة في كتابه الحديث المنكر (ص/42) قول مسلم هذا أول تعريف للحديث المنكر، واعترض على ابن رجب في عده تعريف البرديجي أول تعريف للمنكر. قلت: وفي هذا نظر لأن ما ذكره مسلم لا يعد تعريفاً بل هو علامة على المنكر بنص كلام مسلم نفسه، حيث قال: وعلامة المنكر ... إلخ. وللتوسع في شرح كلام مسلم ينظر: الحديث المنكر عند نقاد الحديث، عبد الرحمن بن نويفع السلمي (ص/69 وما بعدها).

(3) ينظر: البحر المحيط الثَّجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم الأثيوبي (682/29).

(4) ينظر: الحديث المنكر عند نقاد الحديث، عبد الرحمن بن نويفع السلمي (ص/72). وقد أشار الباحث إلى أنه ثبت لديه في الدراسة التطبيقية أنه لم يخل حديث منكر من أحدهما.

"قلت: فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون. فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة، وهذا هو المختار"[1].

2 – الحديث المنكر عند أبي زرعة الرازي (264هـ):

قام بعض الباحثين بدراسة المنكر عند أبي زرعة فتبين له أنه يطلق المنكر على ما يأتي: أن يكون في السند راوٍ كذاب، أو راوٍ مجهول، أو راوٍ ضعيف قد خالف الثقات، أو راوٍ ضعيف ولو لم يخالف. أو ما تفرد به الثقة المدلس، أو ما تفرد به الصدوق. أو كان فيه رفع للموقوف.

هذا مجمل إطلاق أبي زرعة وصف المنكر على الحديث وفق هذه الدراسة[2].

وفي دراسة أخرى ذكر الباحث أن أبا زرعة الرازي ممن توسع في دلالة المنكر، فشملت إطلاقاته:

– التفرد والمخالفة من الثقة الذي لا يُتَحمَّل منه ذلك. وذكر بعض الأمثلة على تفرد الثقة الذي لا يحتمل حاله تفرده[3]. وأمثلة على مخالفة الثقة للثقات[4].

– التفرد من الضعيف، ومخالفته. و ذكر أمثلة على تفرد الضعيف[5]. ومخالفة الضعيف[6].

3 – الحديث المنكر عند أبي داود (275هـ):

قال أبو داود في رسالته لأهل مكة: "وإذا كان فيه حديث منكر بيَّنت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره"[7]. ويُفهم من كلامه أنه يسوق الحديث المنكر مع بيانه حاله، وذلك إذا كان لا يوجد في الباب غيرُه، وفي هذا إشارة إلى أن هذا الحديث لم يوجد له متابعة أو شاهد. وقد درس بعض الباحثين

---

(1) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (675/2).

(2) ينظر: الحديث المنكر عند الإمام أبي زرعة الرازي دراسة تطبيقية مشهور علي سليمان القطيشات، ومعتصم عودة الجماعات، بحث منشور في دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد (43) ملحق/2، (2016م) (ص/1024–1025) وينظر (ص/1031). وهناك دراسة أخرى وهي: «الحديث المنكر وتطبيقاته عند الحافظ أبي زرعة الرازي في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم في باب العبادات» جليل محسن وناس، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، السنة العاشرة، المجلد العاشر، العدد (39) من (84–142) وينظر: (ص/95–96).

(3) ينظر: الحديث المنكر دراسة تطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، عبد السلام أبو سمحة (ص/261 وما بعدها).

(4) ينظر: الحديث المنكر عبد السلام أبو سمحة (ص/262 وما بعدها).

(5) ينظر: الحديث المنكر عبد السلام أبو سمحة (ص/268 وما بعدها).

(6) ينظر: الحديث المنكر عبد السلام أبو سمحة (ص/276 وما بعدها).

(7) رسالة أبي داود لأهل مكة، سليمان بن الأشعث (ص/25). ومن أمثلة ذلك: ما ذكره في الحديث (19) من سننه، كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء (5/1) " ... عن همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس قال: «كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه». قال أبو داود: "هذا حديث منكر وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس «أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من وَرِق ثم ألقاه» والوهم فيه من هَمَّام، ولم يروه إلا همام".

الحديث المنكر عند أبي داود[1]. وسأعرض لنتائج بحثهم فيما يأتي:

- بحث الدكتور عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان الهليل «مفهوم الحديث المنكر في سنن الإمام أبي داود السجستاني» (1424هـ) والبحث في (96صحيفة) وقد درس (سبعة عشر حديثاً) محكوماً عليها بالنكارة. وخلص الباحث إلى أن أبا داود يطلق المنكر على:

أ – ما رواه الثقة مخالفاً من هو أولى منه من حيث العدد. وما رواه صدوق يخطئ كثيراً وتفرد به، وخالف من هو أوثق منه.

ب – ما تفرد به الضعيف. وما رواه الضعيف مخالفاً فيه من هو أوثق منه. وما رواه ضعيف وتابعه عليه ثقة مُقِلّ في الرواية عن راوٍ له أصحاب مشهورون ومتثبتون حملوا عنه، ولم يرو أحد منهم هذا الحديث

ج – ما رواه المختلف فيه فأتى بزيادات في متن الحديث لم يأت بها غيره، ومثله لا يحتمل منه ذلك.

د – ما رواه راوٍ ثبت عدم سماعه ممن رواه عنه.

هـ – ما رواه المتروك[2].

- بحث إياد سليمان سليم حسو المولى، وعدد الأحاديث التي استنكرها (أحد عشر حديثاً) ومن نتائج بحثه أن أبا داود يطلق النكارة على:

مخالفة الصدوق للثقة. وعلى الحديث الذي في سنده راوٍ مجهول. وعلى زيادة لفظة لم يتابع عليه. وعلى تفرد المتروك[3].

4 – الحديث المنكر عند أبي حاتم الرازي (277هـ): في دراسة حول الحديث المنكر عند أبي حاتم الرازي توصل الباحثان إلى النتائج الآتية: يطلق أبو حاتم الرازي المنكر على الحديث: الذي في سنده راوٍ ضعيف، وأحياناً يصف الحديث بالنكارة ولو كان للراوي الضعيف متابع أو كان للحديث شاهد، كما يطلقه على الحديث الذي في إسناده راوٍ مجهول، والذي في سنده راوٍ شديد الضعف متروك، وهذا أطلقه كثيراً، ويطلقه على الحديث الموضوع، والذي في سنده انقطاع، والذي وقع فيه تدليس، والذي خالف فيه

---

(1) ومن الأبحاث التي وقفت عليها غير ما ذكرته: «الأحاديث التي ضعفها أبو داود بسبب النكارة في كتابه الطهارة من سننه دراسة نقدية» وهو بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد (46) (25 رمضان 1437هـ/30 حزيران 2016م) وقد استغرق من (ص/138–163). وشملت الدراسة خمسة أحاديث. ولم أجد اسم الباحث.

ومنها: ما ذكره الدكتور أبو سمحة في دراستها: «الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم» فقد ذكر الحديث المنكر عند العلماء ومنهم أبو داود (ص/44 وما بعدها) وذكر أمثلة لإطلاق أبي داود المنكر على تفرد الثقة، وتفرد الضعفاء. ومخالفة الثقة، ومخالفة الضعفاء.

(2) ينظر: «مفهوم الحديث المنكر في سنن الإمام أبي داود السجستاني» د. عبد العزيز الهليل (ص/18–19).

(3) ينظر: «مفهوم الحديث المنكر عند أبي داود – دراسة نقدية تطبيقية في كتاب السنن–» إياد سليمان سليم حسو المولى، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد/10 (2/18) (1440هـ/2018م) من (ص/159–213).

الضعيف الثقة، والذي خالف فيه الثقة من هو أوثق منه، والذي أخطأ فيه الثقة، والذي تفرد بروايته راوٍ ممن لا يُحتمل تفرده عن أحد من الرواة الثقات، الحديث الذي فيه نكارة في متنه[1].

وفي دراسة أخرى ذكر الباحث أن أبا حاتم الرازي ممن توسع في دلالة المنكر، فشملت إطلاقاته: التفرد والمخالفة من الثقة الذي لا يُتَحمَّل منه ذلك. وذكر بعض الأمثلة على تفرد الثقة الذي لا يحتمل حاله تفرده. وأمثلة على مخالفة الثقة للثقات. وأطلقه على التفرد من الضعيف، ومخالفته. وذكر أمثلة على تفرد الضعيف. كما أطلقه على مخالفة الضعيف[2].

5 – ابن حجر العسقلاني (852هـ): في النكت في سياق الكلام عن العلاقة بين الشاذ والمنكر ذكر أنهما يتفقان في كون كل منهما على قسمين وإنما يختلفان في مراتب الرواة، وذكر صوراً:

الصورة الأولى: الراوي الصدوق: وذكر لها حالتين:

أ – تفرد الصدوق: أي الصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يُشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ.

ب – تفرد الصدوق مع المخالفة: فإذا كان الصدوق مع تفرده قد خالف كان حديثه أشد شذوذاً، وربما سماه بعضهم منكراً.

الصورة الثانية: الراوي دون الصدوق: وذكر لها حالتين:

أ – تفرد مَن دون الصدوق: أي إذا انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المُضعَّف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث.

ب – تفرد مَن دون الصدوق مع المخالفة: وهو القسم الثاني من المنكر. وقرر ابن حجر أنه المعتمد على رأي الأكثرين[3].

وخلاصة ما قرره ابن حجر في النكت الصور الآتية:

– تفرد الصدوق مع مخالفته، منكر في إطلاق بعضهم.

– تفرد من دون الصدوق (المستور – الموصوف بسوء الحفظ – الضعيف في بعض مشايخه دون بعض) ولا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر في إطلاق كثير من أهل الحديث.

– تفرد من دون الصدوق مع المخالفة، هو القسم الثاني من المنكر، وهو المعتمد على رأي الأكثرين.

---

(1) ينظر: الحديث المنكر عند الإمام أبي حاتم الرازي دراسة تطبيقية من خلال كتاب العلل لابنه، قاسم محمد غنام، وأحمد عبد الله أحمد، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (10) العدد (1) (2002م) (ص/8–27).

(2) ينظر: الحديث المنكر دراسة تطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، عبد السلام أبو سمحة (ص/261–268). وينظر: (ص/276 وما بعدها)..

(3) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي العسقلاني (2/674–675).

وفي النزهة قال ابن حجر (852هـ) في تعريف المنكر: "وإن وقعت المخالفة له مع الضعف فالراجح يقال له: المعروف. ومقابله يقال له: المنكر"[1]. وقرر عند ذكر الفرق بين الشاذ والمنكر وأنه لا يسوَّي بينهما أن المنكر راويه ضعيف[2]. وقد ذكر في بيان أسباب الطعن أن الراوي الذي فَحُش غلطه، أو كثرت غفلته عن الإتقان، أو فسقه بالفعل والقول مما لا يبلغ الكفر يكون حديثه منكراً[3].

وقد اعترض بعض الباحثين المعاصرين على ابن حجر في تعريفه للمنكر حيث قصره على الراوي الضعيف إذا تفرد به أو خالف من هو أولى منه، ومفاد الاعتراض أن ابن حجر فرَّق بين الشاذ والمنكر معترضاً على ابن الصلاح في التسوية بينهما، وأن الباحث لم يقف على دليل يؤيد ما ذهب إليه ابن حجر وأن تقسيمه نظري محض، في حين أن الواقع التطبيقي يدفع ما قرره ابن حجر[4].

وانتقد الباحث تعريف ابن حجر للمنكر بأنه جاء قاصراً عن كثير من الصور التي حكم النقاد فيها على الحديث بأنه منكر، ومن أبرزها:

أ – تفرد الثقة والصدوق بما لا يتابع عليه، وهذا قد أطلق النكارة عليه عدد من النقاد.

ب – مخالفة الصدوق للثقات، كما أطلقه عدد من النقاد[5].

6 – الكافِيَجي محمد بن سليمان (879هـ): فقد عرفه أنه: "الحديث الذي يتفرد به شخص ولا يُعرف متنه من غير راويه من الوجه الذي رواه، ولا من وجه. وهو إما ما خولف فيه الثقات أو لا، بشرط أن ليس في رواية الثقات يجبر تفرده"[6].

7 – البُقاعي (885هـ): ذكر في النكت الوفية أن المنكر: "اسم لما خالف فيه الضعيف، أي الذي ينجبر إذا تُوبع. أو تفرد به الأضعف، أي الذي لا ينجبر وهيُه بمتابعة مثله"[7].

ثالثاً: القول الثالث: النكارة والشذوذ بمعنى واحد: ذهب إلى هذا القول: ابن الصلاح (643هـ)، والقزويني عمر بن علي بن عمر (750هـ)، وابن كثير (774هـ)، والزركشي (794هـ):

1 – ابن الصلاح (643هـ): يرى أن المنكر ينقسم إلى قسمين: الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات. والفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يُحتمل معه تفرده. ولم يفرق ابن الصلاح بين الشاذ

---

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، أحمد بن علي العسقلاني (ص/72).

(2) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، أحمد بن علي العسقلاني (ص/73).

(3) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، أحمد بن علي العسقلاني (ص/88 و92).

(4) ينظر: الحديث المنكر عند نقاد الحديث، عبد الرحمن بن نويفع بن فالح (ص/79–80).

(5) ينظر: الحديث المنكر عند نقاد الحديث عبد الرحمن بن نويفع بن فالح (ص/81). وينظر: (ص/82 وما بعدها) حيث ناقش تعريف ابن حجر للمنكر في نزهته.

(6) المختصر في علم الأثر، محمد بن سليمان الكافيجي (ص/125).

(7) النكت الوفية بما في الألفية، إبراهيم بن عمر البقاعي (467/2).

والمنكر بل جعل الشذوذ من النكارة[1].

وتبعه في ذلك جماعة[2]. وتعقبه جماعة[3]. وقد ناقش بعض الباحثين تعريف ابن الصلاح في شقيه، وخلص إلى أن عمدة هذا الأمر ترجع إلى ما يحتف بالشقين من القرائن وليس لمجرد المخالفة أو التفرد، وهذه خلاصة ما قرره:

أ – **أما المخالفة:** فقد ذكر أن ابن الصلاح اعتبر كل فرد خالف فيه راويه من هو أولى منه فهو منكر، بينما في الحقيقة ليس الأمر على إطلاقه، فربما كان الوجهان محفوظين، أو مردودين للاضطراب، وربما رجح أحدهما على الآخر والمرجوح خطؤه يسير غير مستفحش عند النقاد. وبناء عليه فإن المخالفة وحدها لا تكفي للحكم بالنكارة، بل لا بد من انضمام القرائن إليها للحكم بالنكارة.

ب – **وأما التفرد:** فالتفرد الذي ليس في راويه من الضبط والثقة ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة، فقد ناقش الباحث هذا أيضاً. وذكر أن ضابط هذا الشق هو درجة ضبط الراوي، فالحافظ الضابط حديثه صحيح، ومن خفَّ ضبطه فحديثه حسن، ومن نزل عن هاتين الرتبتين فإن حديثه ضعيف مردود للنكارة والشذوذ. ثم قرر أن الضابط لهذا القسم هو القرائن المحتفة بالخبر وليس مجرد التفرد[4].

2 – ذكر القزويني عمر بن علي بن عمر (750هـ) في تعريف المنكر أنه قسمان: "الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات، لوهم حصل له وإن كان ثقة. والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة

---

(1) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ص/78–82). قال ابن الصلاح بعد أن ذكر الشاذ ومثَّل له: "فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم". ثم قال: "المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه".

(2) ينظر: إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، يحيى بن شرف النووي (219/1). وهكذا قرر النووي في التقريب والتيسير (ص/41). وينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح، محمد بن علي ابن دقيق العيد (702هـ) (ص/17). والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم ابن جماعة (ص/51) فقد قال: ابن جماعة (733هـ): "ما تفرد به من ليس ثقة ولا ضابطاً". وينظر: الخلاصة في معرفة الحديث، الحسين بن محمد الطيبي (ص/77). واختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر ابن كثير (ص/58). فقد ذكر ابن كثير (774هـ) للحديث المنكر ثلاث صور وهي: أ – المنكر كالشاذ وهو إن خالف راويه الثقات فهو منكر مردود. ب – إن لم يكن الراوي عدلاً ضابطاً وإن لم يخالف فمنكر مردود. ج – ما تفرد به العدل الضابط الحافظ، فهو منكر لغة لا اصطلاحاً. وينظر: شرح التبصر والتذكرة، للعراقي (806هـ) (ص/251 وما بعدها).

(3) وممن تعقب ابنَ الصلاح: الحافظ ابن حجر (852هـ) في النكت على ابن الصلاح (108/1) وينظر للتوسع: الحديث المنكر عند نقاد الحديث (ص/79–80).

(4) ينظر: الحديث المنكر عند نقاد الحديث، عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي (ص/76 وما بعدها). ذكر الباحث أن ما قرره ابن الصلاح وقع مخالفاً لما وصل إليه الباحث من نتائج البحث. ينظر (ص/78–79).

والإتقان ما يحتمل معه تفرده، وهذا أضعف من ذاك"[1]. ويظهر من تعريفه للشاذ أنه لم يفرق بينهما بل جعل الشذوذ من النكارة فقال: "الحديث الشاذ قسمان: أحدهما: هو الفرد المخالف للحفاظ. والفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد، والشذوذ من النكارة والضعف"[2].

3 – ابن كثير (774هـ): حيث قال في اختصار علوم الحديث: "المنكر: وهو كالشاذ: إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلاً ضابطاً، وإن لم يخالف فمنكر مردود. وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قُبِل شرعاً، ولا يقال له "منكر"، وإن قيل له ذلك لغةً"[3].

4 – الزركشي (794هـ): فقد ذكر في نكته أن مقتضى كلام العلماء في تعريف المنكر أنه: الحديث الذي ينفرد به الراوي مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ والإتقان، أو انفرد به من غير مخالفة لما رواه أحد، لكن هذا التفرد نازل عن درجة الحافظ الضابط، وعلى هذا يعد من أقسام الشاذ.

ثم قرر في تعليقه على تعريف البرديجي ما يدل على أن الزركشي يرى القول أن المنكر لا فرق بينه وبين أحد نوعي الشاذ، وأن من تأمل كلام الأقدمين من أهل الحديث وجدهم إنما يطلقون النكارة على الحديث الذي يخالف رواية الحفاظ المتقنين، ثم استشهد بما قاله مسلم في مقدمة صحيحه[4].

ويظهر موقفه من الحديث المنكر في نكته على ابن الصلاح، في جانبين:

الأول: في بداية كلامه عن الحديث المنكر بيَّن أنه قد نُوزع في إفراده بنوع، ليذكر بعد ذلك أن كلامهم يقتضي أن الحديث المنكر هو الحديث:

أ – الذي انفرد به الراوي مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ والإتقان.

ب – الذي انفرد به من غير مخالفة لما رواه أحد، لكن هذا التفرد نازل عن درجة الحافظ الضابط.

وخَلُص إلى أنه يُعرف من ذلك أن المنكر من أقسام الشاذ فلم يحتج لإفراده[5]. وما قرره الزركشي بعد هذا يؤيد أنه يرى عدم الفرق بين الشاذ والمنكر وأنه يرى المنكر كقسم من أقسام الشاذ.

الثاني: في تقرير كلام الأقدمين: وذلك عندما ذكر تعريف البرديجي (301هـ) الذي نقله ابن الصلاح عقَّب عليه قائلاً: "هذا لا يظهر فيه فرق بينه وبين ما سبق في أحد نوعي الشاذ، ومن تأمل كلام الأقدمين من أهل الحديث وجدهم إنما يطلقون النكارة على الحديث الذي يخالف راوية الحفاظ المتقنين"[6].

ثم ذكر كلام الإمام مسلم في علامة المنكر. ويتضح مما سبق أن الزركشي يميل إلى رأي ابن الصلاح

---

(1) مشيخة القزويني، عمر بن علي بن عمر (ص/113).

(2) مشيخة القزويني، عمر بن علي بن عمر (ص/104).

(3) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لابن كثير (ص/58).

(4) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، محمد بن عبد الله الزركشي (2/155-157).

(5) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (2/155).

(6) النكت على مقدمة ابن الصلاح، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (2/156).

في عدم التفريق بين المنكر والشاذ، بل جعل المنكر قسماً من أقسام الشاذ، يؤيد ذلك ما سبق ذكره[1].

رابعاً: القول الرابع: النكارة مع الحسن: التعبير عن المنكر أنه حسن: قال السمعاني (562هـ) في أدب الإملاء: "... عن إبراهيم[2] قال: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يُخرج الرجلُ أحسن ما عنده. ... عنى إبراهيم بالأحسن الغريب غير المألوف، يُستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يُعبِّرون عن المناكير بهذه العبارة"[3].

يتضح أنهم يعبرون عن المنكر بلفظ الحسن، وليس المراد الحديث الحسن اصطلاحاً، بل استحسانهم إياه. ولم يحدِّد السمعاني مَن هم أصحاب الحديث الذين يطلقون ذلك.

خامساً: القول الخامس: تعاريف بعض المعاصرين وهي لا تخرج عن الأقوال السابقة:

1 – تعريف عبد الرحمن بن نويفع بن فالح: خلل في الرواية يستفحشه الناقد، ويدركه بقرائن أهمها التفرد أو المخالفة[4]. قوله: خلل: يشمل الخطأ والعمد، يقينا أو بغلبة الظن عند الناقد. وقوله: في الرواية: يشمل ما إذا وقع الخلل في المتن، أو في الإسناد، أو فيهما معاً. وقوله: يستفحشه الناقد: اشتراط الفاحش هنا ليخرج به الخطأ الخفيف المحتمل. واشتراط الناقد لأن الإنكار لا يقبل إلا من الأئمة. وقوله: يدركه بقرائن أهمها التفرد والمخالفة: فيه دلالة على أن الحديث المنكر لا بد أن يشتمل على تفرد أو مخالفة، مع انضمام قرائن أخرى لها تدفع الناقد للحكم بالنكارة. وأهم هذه القرائن: درجة الضبط عموما وخصوصاً. وطبقة الراوي. وطبيعة المتن من حيث توافر الدواعي على نقله[5].

2 – الدكتور نور الدين عتر:

ذكر في كتابه منهج النقد خلاصة عن الحديث المنكر: "اختلفت عبارات علماء المصطلح في تعريف المنكر، حتى يكاد يشتبه أمره لدى الناظر، والتحقيق الذي يتبين بالبحث أن ذلك الاختلاف يرجع إلى اختلاف مقصد كل طائفة منهم من استعمال هذا الاصطلاح. وقد وجدنا بالبحث في ذلك مسلكين للعلماء نفصلهما فيما يلي:

---

(1) قال الزركشي في النكت (2/161–163): "الأحسن في تمثيل هذا القسم ما رواه أبو داود برقم (1261) والترمذي برقم (420) من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش (147هـ) عن أبي صالح عن أبي هريرة (57هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه». قال البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا الحديث فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من أمره. وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ، انتهى. فعبد الواحد احتج به الشيخان لكنه خالف الناس".

(2) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي: فقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيراً. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/95) ت/270.

(3) أدب الإملاء والاستملاء، عبد الكريم بن محمد السمعاني (ص/59).

(4) الحديث المنكر عند نقاد الحديث دراسة نظرية وتطبيقية، عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي (ص/96).

(5) ينظر: الحديث المنكر عند نقاد الحديث، عبد الرحمن بن نويفع بن فالح (ص/97–98). وقريب منه تعريف الشريف العوني: قال هو"ما يستفحشه الناقد من مخالفة الصواب. في شرح موقظة الذهبي (ص/94).

المسلك الأول: إطلاق المنكر على نوع خاص من المخالفة وهو: ما رواه الضعيف مخالفا للثقة. وهذا القسم يقع في مقابلة المعروف. والمعروف هو: حديث الثقة الذي خالف رواية الضعيف. وعلى هذا كثير من المحدثين، وهو الذي استقر عليه هذا الاصطلاح عند المتأخرين، وعليه جرى الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها.

المسلك الثاني: التوسع في إطلاق المنكر وأنه: ما تفرد به راويه، خالف أو لم يخالف ولو كان ثقة. وهذا يشمل صورا متعددة، أطلق المحدثون على كل منها "منكر" وهو مسلك كثير من المتقدمين"[1].

بعد عرض أقوال العلماء في ضابط النكارة بالنسبة للمروي، يتضح أن النكارة ليست وصفًا يُطلق جزافًا، بل هي حكم نقدي متأنٍّ، يقوم على معايير متعددة تشمل السند والمتن والقرائن المحيطة. وقد تفاوتت مناهج الأئمة في اعتماد هذه المعايير وتغليب بعضها على بعض، كما ظهر التباين بين من يُطلق النكارة بمجرد التفرد، ومن لا يحكم بها إلا عند تحقق المخالفة، ومن يجعلها من نوع الغرابة أو الشذوذ، ومن يركز على نكارة المعنى.

(1) منهج النقد، الدكتور نور الدين عتر (ص/430).

الفصل الأول: مفهوم النكارة عند ابن عدي، وأساليبه في التعبير عنها

المبحث الأول: ألفاظ ابن عدي في الحكم على الراوي بالنكارة

المبحث الثاني: ألفاظ ابن عدي في الحكم على المروي بالنكارة

الفصل الأول: مفهوم النكارة عند ابن عدي، وأساليبه في التعبير عنها

يُعتبر مصطلح النكارة من المصطلحات النقدية الدقيقة التي وظّفها المحدّثون في تقويم الرواية والرواة، ويظهر أثره جليًّا في ميدان الجرح والتعديل، حيث عبّر به العلماء عن درجات من الضعف والاختلاف والشذوذ في المتن أو في الراوي. وقد أولى أئمة النقد عناية كبيرة لهذا المصطلح، فتنوعت طرائقهم في بيانه وتطبيقه بحسب مناهجهم وتخصصاتهم.

ويعتبر ابن عدي من أبرز النقاد الذين أكثروا من استعمال هذا المصطلح في كتابه "الكامل"، فجاءت عباراته متعددة ومتنوعة، تعكس عمقًا نقديًا ومنهجًا دقيقًا في تقييم الرواة والمرويات، إلا أن عباراته لم تأتِ دائمًا بصيغة واحدة، بل تنوعت في اللفظ والسياق والمقصود. ومن هنا تأتي أهمية هذا الفصل؛ إذ يسعى إلى الوقوف على ألفاظ ابن عدي التي استعملها في وصف الراوي بالنكارة، وتمييزها عن ألفاظه التي استعملها في وصف المروي بالنكارة.

وهذا التحليل يُمهّد لفهم دقيق لمنهج ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"، ويكشف عن معاييره النقدية الخاصة، ويُعين على فهم مصطلحاته في سياقها الذي وردت فيه.

وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الألفاظ التي استعملها ابن عدي في الحكم على الراوي بالنكارة.

المبحث الثاني: الألفاظ التي استعملها في الحكم على المروي بالنكارة.

المبحث الأول: ألفاظ ابن عدي في الحكم على الراوي بالنكارة

المطلب الأول: منكر الحديث

المطلب الثاني: الحكم على الراوي أنه حدَّث بالمناكير، أو أحاديثه منكرة وما شابه

المبحث الأول: ألفاظ ابن عدي في الحكم على الراوي بالنكارة

يحظى تتبع الألفاظ التي يطلقها النقاد أهمية بالغة في كشف منهجهم النقدي، ولا سيما عند ابن عدي، الذي تميز بدقة عباراته وعمق أحكامه.

ويهدف هذا المبحث إلى بيان ألفاظه في الحكم على الرواة بالنكارة، لما فيها من دلالات علمية ومنهجية تؤثر في توجيه الحكم على الراوي والمروي.

وفي هذا المبحث سأسلط الضوء على الألفاظ المتنوعة التي أطلقها ابن عدي على الرواة الذين وصفهم بالنكارة، وقد قسمت هذا المبحث إلى مطلبين رئيسين:

الأول: منكر الحديث.

الثاني: الراوي يحدث بالمناكير.

وسأفصل القول فيهما فيما يأتي:

المطلب الأول: منكر الحديث، وفيه الأصناف الآتية:

الصنف الأول: الراوي "منكر الحديث" فقط، مع الحكم على حديثه أو عدمه

الصنف الثاني: الراوي "منكر الحديث" مع حكم آخر مما يتعلق بالعدالة، وقد يحكم على حديثه أو لا

الصنف الثالث: الراوي "منكر الحديث" مع التقييد عن شيوخه، مع الحكم على حديثه أو عدمه.

المطلب الأول: منكر الحديث

يُعدّ هذا المطلب من أهم المطالب في هذا الفصل، لأنه يبرز دقة ابن عدي في إطلاقه لألفاظ الجرح، ولا سيما لفظ "منكر الحديث" الذي يعد من أبرز الأوصاف التي أطلقها ابن عدي على بعض الرواة، ويتناول هذا المطلب تصنيف أنماط استخدامه لهذا اللفظ بدقة، مما يعكس منهجه في الجرح، وحرصه على ربط الحكم بسياقات الراوي ومروياته.

ويتناول هذا المطلب تصنيف الرواة الذين حكم عليهم ابن عدي بصفة "منكر الحديث" مع بيان كيفية تصنيفه لحكمه على الراوي والحديث. وينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة أصناف رئيسة، وهي:

الصنف الأول: الراوي "منكر الحديث" فقط، مع الحكم على حديثه أو عدمه، حيث يُركز ابن عدي على وصف الراوي بالنكارة من دون إضافات أخرى.

الصنف الثاني: الراوي "منكر الحديث" مع حكم آخر مما يتعلق بالعدالة، وقد يحكم على حديثه أو لا، حيث يظهر ابن عدي أحيانًا دمج صفات أخرى كالجهالة أو السرقة إلى جانب النكارة.

الصنف الثالث: الراوي "منكر الحديث" مع التقييد عن شيوخه، مع الحكم على حديثه أو عدمه.

ويتضح من هذا التصنيف دقة منهج ابن عدي في التعامل مع الرواة، حيث لا ينظر إلى الراوي منعزلًا، بل يأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة التي تؤثر على صحة الحديث، سواء أكانت صفات شخصية للراوي، أم عيوبًا في شيوخه أو في طريق السند الذي ينقل عنه.

وقبل أن أعرض الأمثلة على هذه الأصناف سأعرض بإيجاز ما توصلت إليه من الدراسة فيما ما يتعلق برأي ابن عدي بالراوي منكر الحديث بالنظر على الراوي وإلى المروي، ثم أفصل في ذكر الأمثلة التطبيقية لكل صنف.

أولاً: الراوي "منكر الحديث" عند ابن عدي:

من خلال دراسة إطلاقات ابن عدي في كتابه "الكامل" لمصطلح "منكر الحديث" يمكن تعريفه بأنه: راوٍ ظهرت في مروياته نكارة شديدة أو اضطراب، بسبب تفرده بما لا يُحتمل تفرده به، أو مخالفته الثقات، أو ضعف ضبطه، أو جهالته، أو روايته عن ضعفاء أو متروكين.

وقد تبيّن من خلال استعمالات ابن عدي لهذا اللفظ أنه لا يقصره على صورة واحدة، بل يطلقه على أنواع متعددة من صور النكارة، مما يدل على أن الحكم بـ "منكر الحديث" عنده توصيفٌ مركّب قد ينشأ عن ضعف في الراوي، أو في مروياته، أو بسبب شيوخه، أو مجموع ذلك. وبناء على ما سبق يمكن تصنيف إطلاقه لـ "منكر الحديث" في حالتين مختلفتين، نظراً إلى الراوي ونظراً إلى المروي، في الحالتين الآتيتين:

الحالة الأولى: "منكر الحديث" بالنظر إلى حال الراوي:

1 – راوٍ مجهول، فيقول: "منكر الحديث، ليس بالمعروف"[1]، أو "منكر الحديث مجهول"[2].

2 – راوٍ متهم بسرقة الحديث أو بالوضع. كما في بعض الرواة: منكر الحديث، يسرق الحديث، أو أحاديثه بواطيل، أو موضوعة أو لا أصل لها[3].

3 – راوٍ منكر الحديث ضعيف[4]، أو متروك[5]. فيقول مثلاً: منكر الحديث، ضعيف عن كل من روى عنه، حديثه ليس بشيء.

الحالة الثانية: "منكر الحديث" بالنظر إلى حال الرواية:

1 – الراوي الذي تتضمن أحاديثه متونًا منكرة أو أسانيدًا باطلة. حيث يقرر ابن عدي أن: "الحديث بهذا الإسناد منكر باطل المتن"[6]، أو "منكر موضوع"[7].

2 – الراوي الذي يُكثر من تفردات غير محفوظة عن شيوخ ثقات أو ضعفاء. كما يذكر أحياناً: "منكر الحديث عن الثقات، ليس بالمعروف"[8]، أو أن مروياته لا تروى إلا من طريقه، وهي غير محفوظة[9].

ثانياً: صياغة ما سبق في سياق واحد كتعريف بمنكر الحديث عند ابن عدي: في محاولة لصياغة هذا المعنى في صورة أقرب ما تكون لتعريف للراوي "منكر الحديث" عند ابن عدي، يمكن القول:

"منكر الحديث" هو: راوٍ يصفه ابن عدي بالنكارة إذا ظهر في مروياته اضطراب أو غرابة شديدة، بسبب أحد الأمور الآتية أو أكثر: تفرده بما لا يُحتمل تفرده به، أو مخالفته الثقات، أو جهالته، أو ضعفه الشديد، أو كونه متروكًا، أو متهمًا بسرقة الحديث، أو روايته لأحاديث موضوعة أو باطلة أو لا أصل لها، أو أخذه عن شيوخ ضعفاء أو متروكين. كما يطلقه أحيانًا على المرويات إذا كانت متونها منكرة أو أسانيدها باطلة".

ثالثاً: درجة هذا الراوي في سلم القبول والرد: من خلال استقراء استعمالات ابن عدي لوصف "منكر

---

(1) ينظر: الكامل (254/1) ت/4. و(236/7) ت/1713.

(2) ينظر: الكامل (464/3) ت/649.

(3) ينظر: الكامل (105/6–106) ت/1321. و(179/6–181) ت/1367.

(4) ينظر: الكامل (179/6–181) ت/1367.

(5) ينظر الكامل (404/7–405) ت/1854.

(6) ينظر: الكامل (417/4) ت/864.

(7) ينظر: الكامل (105/6–106) ت/1321.

(8) ينظر: الكامل (135/3–136) ت/455.

(9) ينظر: الكامل (154/2–156) ت/254. و(369/2) ت/348.

الحديث" في كتابه "الكامل" يظهر أن هذا الوصف لا يُطلقه على مرتبة واحدة من الرواة، بل يتفاوت عنده بحسب قرائن النكارة، مما يسمح بتقسيم درجة الراوي في سلم القبول والرد إلى ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: الراوي المتروك أو المتهم وهي أشد المراتب: وهو الراوي الذي يصفه ابن عدي بـ "منكر الحديث" مقرونًا بقرائن شديدة، كأن يكون: متهمًا بسرقة الحديث أو الوضع والكذب. أو يروي الأباطيل والموضوعات. أو تكثر في رواياته المتون الباطلة أو الأسانيد الواهية.

حكمه: يُعد ساقط الحديث، لا يُعتبر به، ولا يُستشهد به، ولا يُتابع عليه، وهو داخل في طائفة المتروكين أو المتهمين.

المرتبة الثانية: الراوي الضعيف جدًّا أو المجهول: وهو الذي يُطلق عليه ابن عدي وصف "منكر الحديث" مع قرائن تدل على: جهالته أو عدم معرفته. أو كونه ضعيفًا جدًا في روايته عن كل من حدّث عنه. أو تفرده بما لا يُحتمل تفرده به.

حكمه: يُعد من الضعفاء شديدي الضعف، لا يُحتج به استقلالًا، وقد يُذكر حديثه في الشواهد أو المتابعات الضعيفة مع المزيد من الاحتراز.

المرتبة الثالثة: الراوي قليل الحديث، عنده نكارة في بعض الروايات: وهو من وصفه ابن عدي بـ "منكر الحديث" بناءً على: روايات تفرد فيها عن ثقات أو أتى فيها بما لا يُتابَع عليه. أو روايات فيها نكارة واضحة من جهة المتن أو السند.

حكمه: يُعد مردود الرواية عند التفرد، لكن قد يُستأنس بحديثه إذا اعتضد بقرائن، ولا يُحكم عليه بالترك مطلقًا، بل يُعامل كراوٍ في حديثه نظر.

والآن أعرض لبيان الأصناف الثلاثة التي ذكرتها بإجمال سابقاً:

الصنف الأول: الراوي "منكر الحديث" فقط، مع الحكم على حديثه أو عدمه

هذا الصنف من الرواة يمثل صورة من صور إطلاق ابن عدي لوصف "منكر الحديث"، حيث يُلاحظ أن هذا الحكم يُطلق على الراوي دون أن يُرفق به حكم آخر صريح، سواء في حق الراوي نفسه أو في حق مروياته. وهو ما يفتح بابًا مهمًا للبحث في منهج ابن عدي: هل كان هذا الحكم في ذاته كافيًا للتضعيف عنده، أم كان يستند إلى معايير ضمنية تشمل جهالة الراوي، أو تكرار المناكير، أو مخالفة الثقات، أو غير ذلك؟

وقد جعلت هذا الصنف في نوعين اثنين بحسب ما ظهر من استعمالات ابن عدي مع الحديث بعد إطلاق الحكم على الراوي، وهما:

النوع الأول: الراوي "منكر الحديث" فقط، ولم يحكم على رواياته.

النوع الثاني: الراوي "منكر الحديث" فقط، مع الحكم على رواياته.

وفيما يأتي بيان لكل نوع على حدة مع ذكر الأمثلة عليه فيما يأتي:

النوع الأول: الراوي "منكر الحديث" فقط، ولم يحكم على رواياته:

هذا النوع يجمل فيه ابن عدي الحكم إجمالاً، حيث يقتصر على وصف الراوي بـ "منكر الحديث" دون أن يُفصِّل في سبب ذلك، ودون أن يُتبعه بحكم مباشر على أحاديثه، سواء بالقبول أو الرد. وهو ما يُثير تساؤلًا: هل الاكتفاء بالحكم على الراوي "منكر الحديث" يدل على ضعف مروياته بالضرورة، أم أن هناك قرائن إضافية تُفهم من السياق أو من حال الراوي في كلام النقاد؟

ولعل الجواب يظهر من خلال الوقوف عند الأمثلة التي أوردها ابن عدي في هذا الوصف، وتأمل طريقة عرضه لها، وسبب سكوته عن بيان حال الحديث، ومدى ارتباط ذلك بشهرة الراوي.

وهذا النوع من الرواة لم أجد الكثير منهم ممن حكم عليهم ابن عدي بـ "منكر الحديث" دون إضافة حكم آخر عليهم، وترك الحكم على حديثهم، ولم أجد لهذا النوع صوراً كثيرة لقلتهم، ومن ذلك:

1 – حمَّاد بن جعفر[1] قال ابن عدي: "منكر الحديث" وأخرج له حديثين[2]، وقال: "ولم أجد لحمَّاد بن

---

(1) حماد بن جعفر بن زيد العبدي البصري روى له ابن ماجه حديثاً واحداً، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات (221/6) وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (229/7–231) ت/1477. تنبيه: ذكر ابن حبان في ثقاته: حماد بن جعفر (221/6) وحماد بن جعفر بن زيد العبدي (203/8) من أهل البصرة. فكأنه يرى أنهما اثنان على خلاف من جعلهما واحداً كما فعل المزي. وكذلك في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (134/3) ت/604 و605 فقد ترجم لاثنين حماد بن جعفر. وذكره ابن شاهين في الثقات (ص/66) ت/244 ناقلاً قول يحيى بن معين فيه أنه ثقة. وفي إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (137/4) ت/1332 ذكر أن ابن خلفون ذكره في الثقات، بينما نسبه الأزدي إلى الضعف.

(2) ينظر: الكامل (11/3) ت/415.

جعفر غيرَ هذين الحديثين اللذين ذكرتهما"[1]. ولم يحكم على هذين الحديثين.

ولمعرفة السبب في إطلاق ابن عدي حكم "منكر الحديث" على حماد بن جعفر مع إشارته لحديثين رواهما دون الحكم أو التعليق عليها، يحسن دراسة هذين الحديثين:

أما الحديث الأول: فأخرجه ابن عدي بسنده عن أبي سفيان الحِمْيري[2] (202هـ) عن الضَّحَّاك بن حُمْرة[3]، عن حمَّاد بن جعفر، عن ميمون بن سياه، عن أنس بن مالك ﷺ (92هـ) عن رسول الله ﷺ قال: « أيُّمَا عبد يزور أخاه في الله إلا قال الله في ملكوت عرشه: عبدي زارني، عليَّ قِراه ...» الحديث.

ومدار هذا الحديث على **ميمون بن سياه**، ورواه عنه اثنان:

أ – حماد بن جعفر، عن ميمون بن سياه: أخرجه ابن أبي الدنيا (281هـ) بسنده إلى أبي سفيان الحميري، عن الضَّحَّاك بن حُمْرة، عن حماد بن جعفر، عن ميمون بن سياه، عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ نحوه[4]. وأخرجه أبو بكر البزَّاز (354هـ) في الغَيَّلانيَّات بسنده إلى أبي سفيان الحميري، عن الضحاك، عن حماد به نحوه[5]. وأشار إلى هذه الطريق أيضاً أبو نعيم (430هـ) في حلية الأولياء فقال: "رواه الضحاك بن حمرة، عن حماد بن جعفر، عن ميمون بن سياه، مثله"[6]. وفي المطالب العالية لابن حجر (852هـ) ذكر أن أبا بكر ابن أبي شيبة (235هـ) أخرجه من طريق سعيد بن يحيى هو أبو سفيان الحميري، عن الضحاك بن حمرة عنه به[7].

ب – ميمون بن عجلان عن ميمون بن سياه: أخرجه البزار (292هـ) في مسنده[8]، و أبو يعلى (307هـ) في مسنده نحو حديث حماد[9].

---

(1) الكامل (11/3) ت/415.

(2) سعيد بن يحيى بن مهدي الحميري الحذاء الواسطي صدوق وسط. كما في التقريب لابن حجر (ص/242) ت/2417. والحميري: بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها وكسر الراء المهملة نسبة إلى حمير وهي من أصول القبائل نزلت أقصى اليمن. ينظر: الأنساب للسمعاني (264/4) ت/1228.

(3) الأُملوكي الواسطي ضعيف. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/279) ت/2966.

(4) أخرجه ابن أبي الدنيا في الإخوان (ص/135) (102).

(5) أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (791/2) (1100).

(6) أخرجه أبو نعيم، الحلية (107/3).

(7) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر العسقلاني (579/11) (2619). ولم أهتد إليه في مسند ابن أبي شيبة. وعزاه البوصيري أيضاً إلى ابن أبي شيبة في إتحاف الخيرة المهرة (494/5–495) (5099).

(8) أخرجه البزار في مسنده (101/13) (6466) قال: "حدثنا السكن بن سعيد: حدثنا يوسف بن يعقوب الضبعي: حدثنا ميمون بن عجلان، عن ميمون بن سياه، به نحوه.

(9) أخرجه أبو يعلى، في مسنده (166/7) (4140). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (173/8) (13591): "رواه البزار وأبو يعلى، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، غير ميمون بن عجلان، وهو ثقة".

أما ميمون بن سياه: فقد اختلفوا فيه: فقد أخرج له البخاري (256هـ) والنسائي (303هـ) وقال أبو حاتم الرازي (277هـ): ثقة[1]. وذكره ابن حبان (354هـ) في الثقات وقال: يخطئ[2]. ولكن ضعفه ابن معين[3] (233هـ)، وذكره العقيلي (322هـ) في الضعفاء ناقلاً تضعيف ابن معين[4].

وقال ابن حجر في التقريب: "صدوق عابد يخطئ"[5]. وفي التهذيب ذكر ابن حجر عن أبي داود (275هـ): ليس بذاك. وعن يعقوب بن سفيان (277هـ): ضعيف. وعن الدارقطني (385هـ): يحتج به[6]. وقد ترجمه ابن عدي وذكر أنه من زهاد البصرة، وأن الزهاد لا يضبطون الأحاديث كما يجب، ويرجو أنه لا بأس به[7]. ويبدو لي أنه لا بأس به إذا لم ينفرد أو يخالف.

وأما حماد بن جعفر: فوثقه ابن معين وغيره. وضعفه آخرون، كما سبق في الحاشية.

وأما ميمون بن عجلان: قال أبو حاتم (277هـ): شيخ[8]. وذكره ابن حبان (354هـ) في الثقات[9].

وبناء على ما سبق: يظهر من صنيع ابن عدي أنه يرى هذا الحديث مما انفرد به ميمون بن سياه، ولعله مما أخطأ فيه، ولهذا ذكره من مناكيره. وقد رواه عنه حماد بن جعفر وهو مختلف فيه، **والراجح عند ابن عدي تضعيفه حيث ذكر أنه "منكر الحديث"**. وأما عن المتابعة فلعل ابن عدي لم يطلع عليها أو علم بها ولم يعتدَّ بها، والله أعلم.

وأما الحديث الثاني:

أخرجه ابن عدي: حدثنا الفضل بن عبد الله بن الحارث[10] بأنطاكية، حدثنا خداش بن مخلد بن حسان البصري[11]، حدثنا أبو عاصم النبيل[12] (212هـ)، حدثنا حماد بن جعفر عن شهر بن حوشب[13] عن

---

(1) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (233/8) ت/1052.

(2) ينظر: الثقات، ابن حبان (418/5). قال ابن حجر في التهذيب (389/10) ت/699: "وذكره ابن حبان في الثقات. قلت: وقال: يخطئ ويخالف. ثم أعاد ذكره في الضعفاء فقال: ينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يحتج به إذا انفرد".

(3) ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (105/4) ت/3380.

(4) ينظر: الضعفاء، العقيلي (189/4) ت/1766.

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص/556) ت/7045.

(6) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر (388/10-389) ت/699.

(7) ينظر: الكامل (469/7) ت/1903.

(8) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (239/8) ت/1080.

(9) ينظر: الثقات، ابن حبان (473/7).

(10) لم أقف له على ترجمة.

(11) لم أقف له على ترجمة.

(12) الضحاك بن مَخْلَد بن الضحاك بن مسلم ثقة ثبت. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/280) ت/2977.

(13) شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/269) ت/2830.

أم شريك الأنصارية[1] قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على جنائزنا بأم الكتاب»[2]. ومدار الحديث على شهر بن حوشب (112هـ) وقد ذكر ابن عدي في ترجمته أن حديثه فيه من الإنكار ما فيه، وشهرٌ ليس بالقوي في الحديث وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولا يُتَدَيَّن به[3]. ولعل هذا ما جعل ابن عدي يذكره من مناكير حماد بن جعفر هذا. وبه يتبين مقتضى حكم ابن عدي على حماد بأنه "منكر الحديث"، حيث لم يجد له غير هذين الحديثين الضعيفين. والله أعلم.

2 – ضِرار بن عمرو من أهل مَلَطية[4] أورد له ستة أحاديث دون أن يحكم على حديث منها، ثم بيَّن أن له غير ما ذكره، و أنه "منكر الحديث" ولم يزد على ذلك[5]. وضرار هذا: قال البخاري (256هـ): فيه نظر[6]. وذكره الدارقطني (385هـ) في الضعفاء والمتروكون[7]. وذكره ابن حبان (354هـ) في المجروحين و أنه منكر الحديث جداً كثير الرواية عن المشاهير بالأشياء المناكير، فلما غلب المناكير في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره[8]. وتكلم فيه آخرون[9].

---

(1) خولة بنت حكيم بن أمية، صحابية. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/746) ت/8575.

(2) ينظر: الكامل (11/3) ت/415. هذا الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في القراءة على الجنازة (479/1) (1496) من طريق أبي عاصم النبيل قال: حدثنا حماد بن جعفر العَبْدي قال: حدثني شهر بن حوشب قال: حدثتني أم شريك الأنصارية قال: أمرنا ... الحديث. وقال ابن حجر في التلخيص (279/2): "وفي إسناده ضعف يسير". وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (835/2) (1457) من طريق مرزوق أبي عبد الله الشامي قال: حدثنا حماد بن جعفر، عن شهر بن حوشب ... الحديث نحوه. وفي مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي (ص/76) (87): من طريق "مرزوق أبو عبد الله، عن شهر بن حوشب ..." الحديث. ولم يذكر حماد بن جعفر. ومن طريق مرزوق هذا عن شهر بن حوشب أخرجه الطبراني في الكبير (97/25) (252) نحوه. ولم يذكر حماد بن جعفر.

(3) ينظر: الكامل (506/4) ت/901.

(4) المَلَطي بفتح الميم واللام وفي آخرها الطاء المهملة، هذه النسبة إلى الملطية، وهي من ثغور الروم مما يلي أذربيجان. ومن أهلها: ضرار بن عمرو منكر الحديث جداً كثير الرواية عن المشاهير بالأشياء المناكير، فلما غلب المناكير في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره. ينظر: الأنساب للسمعاني (421/12–422) (3929). قال ياقوت في معجم البلدان (192/5): "مَلَطْيَة: بفتح أوله وثانيه، وسكون الطاء، وتخفيف الياء، والعامة تقوله بتشديد الياء وكسر الطاء، هي من بناء الإسكندر وجامعها من بناء الصحابة: بلدة من بلاد الروم مشهورة مذكورة تتاخم الشام وهي للمسلمين".

(5) ينظر: الكامل (76/5–77) ت/952.

(6) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (339/4) ت/3051.

(7) ينظر: (ص/253) ت/302. وينظر: الضعفاء لأبي نعيم (ص/95) ت/101. وفي الضعفاء لابن الجوزي (61/2) ت/1718، ذكر عن يحيى أنه قال: ليس بشيء فلا يكتب حديثه، وقال الدارقطني: ذاهب متروك.

(8) ينظر: المجروحين، ابن حبان (380/1).

(9) ينظر: الضعفاء لأبي نعيم (ص/95) ت/101. وفي الضعفاء لابن الجوزي (61/2) ت/1718 ذكر عن يحيى أنه قال: ليس بشيء فلا يكتب حديثه، وقال الدارقطني: ذاهب متروك.

ويبدو أن ابن عدي اكتفى بتقرير حكمه على ضرار هذا وأنه "منكر الحديث"، وأخرج له جملة من حديثه ولم يعلق عليها، وذلك اكتفاء باشتهار أمر ضرار في الضعف، والله أعلم.

وبناء على ما سبق:

يتضح من صنيع ابن عدي أن في ذكره الحكم على الراوي أنه "منكر الحديث" وترك الحكم على حديثه سببه يرجع إلى حال الراوي نفسه، حيث كان اشتهر عند النقاد أمره، كما يظهر في هذين المثالين السابقين: ففي الأول الراوي من الزهاد الذين لهم أخطاء، والثاني من الرواة الذين اشتهر أمرهم في شدة الضعف. ولذا تجد ابن عدي اكتفى بتقرير حكمه "منكر الحديث" وأعرضَ عن الحكم على الأحاديث، فكأنه اكتفى بحكمه الإجمالي "منكر الحديث" واستغنى بشهرة حال حديثه فأعرض عن ذكره، والله أعلم.

النوع الثاني: الراوي "منكر الحديث" فقط، مع الحكم على رواياته:

يتميز هذا النوع عن سابقه بمزيد من التفصيل، حيث لا يكتفي ابن عدي بالحكم على الراوي بـ "منكر الحديث"، بل يُتبع ذلك بحكم صريح على حديثه، سواء بالنكارة، أو التفرد، أو البطلان، أو ضعف الحفظ. وهذا التفصيل فيه توسع يُفهم من خلاله المعايير التي اعتمدها ابن عدي في إطلاق وصف "منكر الحديث"، من خلال تطابقه مع أحكامه على المرويات، وإبراز أسباب الحكم عليها.

ولبيان ذلك سأذكر ما يندرج تحت هذا النوع إجمالاً ليسهل تصوره جملة، ثم أفصل ذلك مع الأمثلة:

أما إجمالاً فقد جعلت الرواة في هذا النوع على النحو الآتي:

الصورة الأولى: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه: بالتفرد فقط أو عدم موافقة الثقات، أو بالتفرد والنكارة، أو بالنكارة فقط، أو بالتفرد والضعف.

الصورة الثانية: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه أنه: غير محفوظ، أو الحكم عليه بالبطلان.

وسأفصل ذلك مع الأمثلة فيما يأتي:

الصورة الأولى: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه بالتفرد فقط أو عدم موافقة الثقات، أو بالتفرد و النكارة، أو بالنكارة فقط، أو بالتفرد والضعف[1]:

في هذه الصورة من الرواة تجد ابن عدي يحكم على الراوي أنه "منكر الحديث" ولا يذكر حكماً آخر للراوي، لكنه يذكر حكماً على حديثه فتجده يحكم عليه بالتفرد أو عدم موافقة الثقات أو عدم المتابع، وقد يضم إلى الحكم بالتفرد حكمه أن الحديث منكر، وقد يحكم بالنكارة فقط دون ذكر التفرد، وقد يضم إلى الحكم بالتفرد الحكم بضعف الحديث، وتفصيل هذا الإجمال في **الحالات الثلاث الآتية:**

---

(1) ينظر للاستزادة من الأمثلة: الكامل (5/494-495) ت/1253. مع الإشارة إلى أن حكم ابن عدي على الراوي أنه منكر الحديث، ثم حكمه على حديثه أنه منكر أو مناكير قد يردفه بحكم آخر كأن يحكم عليها أنها باطلة، أو غير محفوظة كما سيأتي بعد قليل.

الحالة الأولى: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه بالتفرد أو عدم المتابع، أو مخالفة الثقات:

يُعد هذا النمط من الجرح من أبرز أنواع الجرح عند ابن عدي، حيث يجمع بين وصف الراوي بـ "منكر الحديث" وبين الإشارة إلى تفرده أو عدم متابعته أو مخالفته للثقات[1]. وهذه القرائن تعزز من الحكم بالضعف، وتوضح سبب إطلاق وصف "منكر الحديث" عليه، لا سيما حين لا يُذكر لفظ "الكذب" أو "الوضع" صراحة، رغم ثبوتها في أقوال غيره من النقاد. ومن أمثلة ذلك:

أ – إسماعيل بن زياد، وقيل: ابن أبي زياد السَّكوني[2] الكوفي، قاضي الموصل، قال فيه: منكر الحديث، وساق له أحاديث، ثم ذكر أن عامة ما يرويه لا يتابعه أحدٌ عليه، إما إسناداً وإما متناً[3].

ويُلاحظ أن ابن عدي لم يذكر فيه حكمًا آخر غير وصفه بأنه "منكر الحديث، وعند الرجوع لأقوال العلماء فيه تجدهم وصفوه أنه: شيخ دجال، لا يحل ذكره في الحديث إلا على سبيل القدح فيه[4]. وأنه متروك يضع الحديث[5]. وقال ابن حجر العسقلاني (852هـ): "إسماعيل بن زياد أو ابن أبي زياد السكوني. وقيل: أبو الحسن بن أبي زياد مسلم الشامي: متروك، كذبوه"[6].

وهذه الألفاظ من الجرح الشديد إلا أن ابن عدي اكتفى بالحكم عليه بمنكر الحديث، دون أن يشير إلى شيء منها، فلعله رأى أن وصفه بـ"منكر الحديث" يغني عن التصريح بوصفه بالكذب، وهذا ليس في عموم الرواة بل في بعضهم كما يتضح من الأمثلة.

ب – أبو بِشْر مغيرة بن سِقْلاب الحرَّاني[7] (202هـ) ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، وبعد أن ساق له جملة من حديثه مما تفرد به قرر أن عامة ما يرويه لا يتابع عليه[8].

ج – عمر بن عبد الله بن أبي خَثْعَم[9]

---

(1) ينظر أمثلة على مخالفة الثقات: الكامل (168/2) ت/262. وينظر: (101/6–102) ت/1318.

(2) بفتح السين وضم الكاف وفي آخرها النون نسبة إلى السكون، بطن من كندة. ينظر: الأنساب للسمعاني (164/7–165) ت/2115.

(3) ينظر: الكامل (462/1–463) ت/141.

(4) ينظر: المجروحين، ابن حبان (129/1).

(5) ينظر: سؤالات البُرقاني، للدارقطني (ص/13) (4). وذكر اسمه: إسماعيل بن مسلم السكوني.

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص/107) ت/446.

(7) قال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث". وقال أبو زرعة: "ليس به بأس". ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (224/8) ت/1004. وقال ابن حبان في المجروحين (8/3): "كان ممن يخطئ ويروي عن الضعفاء والمجاهيل فغلب على حديثه المناكير والأوهام فاستحق الترك".

(8) ينظر: الكامل (395/7–397) ت/1848.

(9) قال ابن حجر في التقريب (ص/414) ت/4928: "ضعيف".

اليمامي[1]: ذكر فيه أنه منكر الحديث ويروي عن يحيى بن أبي كثير[2] (132هـ) ثم ساق له أحاديث حكم بالتفرد على بعضها، وذكر أن له غير ما ذكره من حديثه، وبعض حديثه لا يُتابع عليه[3].

د – عبد الله بن عُطَارد بن أُذينة الطائي[4]: ذكر أنه منكر الحديث، و ساق له بعض أحاديثه وحكم أنه تفرد بها، و أن لابن أذينة هذا أحاديث مما لا يتابع عليه[5].

هـ – أبو سليمان العلاء بن سليمان الرقيّ[6]: ذكر له عدة أحاديث وحكم أنه منكر الحديث، ويأتي بمتون ولها أسانيد لا يتابعه عليها أحد[7].

و – الراوي "منكر الحديث" مع الحكم أن عامة ما يرويه لا يوافقه عليه الثقات: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن البصري[8] (184هـ) ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، وأخرج له بعض حديثه و ذكر أن

---

(1) ترجم ابن عدي لهذا الراوي باسم (عمر بن عبد الله ابن أبي خثعم اليمامي) وذكر أنه يروي عن يحيى بن أبي كثير وهو منكر الحديث. وترجم لرجل باسم عمر بن راشد أبو حفص اليمامي (422/5–425) ت/1192 ونقل فيه أقوال الأئمة في تضعيفه، ثم ساق له عدة أحاديث يرويها عن يحيى بن أبي كثير وذكر في ختام الترجمة أن لعمر بن راشد غير ما ذكره وعامة حديثه وخاصة عن يحيى بن أبي كثير لا يوافقه الثقات عليه وينفرد عن يحيى بأحاديث عداد، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. وقد وجدت ابن حبان ذكرهما شخصاً واحداً، حيث ذكره في المجروحين (83/2) وذكر أن اسمه عمر بن راشد وهو الذي يقال له: عمر بن عبد الله ابن أبي خثعم، كنيته أبو حفص، وكان يروي الأشياء الموضوعات عن ثقات أئمة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. و ذكر المزي في تهذيب الكمال (342/21) أن الدارقطني قال: "خلط أبو حاتم – يعني في جعله إياهما واحداً– وإنما هما اثنان". وفي التقريب لابن حجر (ص/414) ت/4928 ذكر عمر بن عبد الله ابن أبي خثعم وأنه قد وهم من زعم أنه عمر بن راشد.

(2) ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، كما في التقريب لابن حجر (ص/596) ت/7632.

(3) ينظر: الكامل (485/5–487) ت/1244.

(4) ذكره ابن حبان في المجروحين (18/2) باسم: عبد الله بن أُذينة قال: "منكر الحديث جداً، يروي عن ثور ما ليس من حديثه لا يجوز الاحتجاج به بحال". قال الذهبي في الميزان (462/2) ت/4454: "ليّن". وينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (100/5).

(5) ينظر: الكامل (230/5–231) ت/1024.

(6) في الضعفاء للعقيلي (345/3) ت/1375 ذكر أنه يروي عن الزهري ولا يتابع على حديثه. ونقل عن عمرو بن خلاد أنه قال في العلاء: فيه غفلة. وقال أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل لابنه (356/6) ت/1969: "ليس بالقوي". وذكر ابن الجوزي في الضعفاء (187/2) ت/2343 عن الأزدي قال: ساقط لا تحل الرواية عنه.

(7) ينظر: الكامل (199/6–200) ت/1384.

(8) في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم عن أبيه قال (158/6) ت/869: "ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به". وفي إكمال التهذيب لمُغلطاي (167/9) ت/3632 ذكره ابن خلفون في الثقات، وقال الساجي: صدوق. وفي تهذيب التهذيب لابن حجر (136/7) ت/281 عن البخاري أنه مجهول. ولم أجده في تواريخ البخاري.

عامة ما يرويه لا يوافقه عليه الثقات، وعامة ما يرويه مناكير إما إسناداً وإما متناً[1].

يتبين من الأمثلة السابقة أن ابن عدي يعتمد أحيانًا على القرائن كتفرد الراوي أو مخالفته للثقات لتقوية حكمه بـ "منكر الحديث"، دون التصريح بجرح أشد. وفي بعض الحالات، يكون الحكم بـ "منكر الحديث" أهون مما صرّح به غيره من النقاد، مما يدل على تباين في منهج التقويم أو مراعاة لحدود معينة في الجرح. كما يبدو أن ابن عدي يكتفي أحيانًا بوصف "منكر الحديث" للتلميح إلى ما هو أشد منه، خصوصًا إذا عضّده بالتفرد والمخالفة، وهو ما يشير إلى تعويله على وصف النكارة لبيان درجة الخلل في المروي، دون الإفصاح التام عن حال الراوي.

الحالة الثانية: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه بالنكارة فقط أو بالنكارة والتفرد:

يتنوع استعمال ابن عدي لوصف "منكر الحديث"، فتارة يحكم به على الراوي وحده، وتارة يضيف إلى ذلك حكمه على الأحاديث نفسها بالنكارة أو التفرد، مما يكشف عن دقة منهجه في الربط بين حال الراوي ومروياته. ويتضح ذلك فيما يأتي:

1 – الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه بالنكارة فقط دون ذكر التفرد:

يطلق ابن عدي على الراوي أنه "منكر الحديث" ثم يحكم على حديثه بالنكارة، ولا يذكر التفرد، من ذلك:

أ – الراوي "منكر الحديث" أحاديثه مناكير، أو الحديث الفلاني منكر دون أن يذكر التفرد: إبراهيمَ بنِ عبد الله بن هَمَّام ابن أخي عبد الرزاق: حكم عليه أنه منكر الحديث، ثم ساق له حديثين عن عمه عبد الرزاق[2] (211هـ) عن سفيان الثوري (161هـ)، وعقَّب عليهما أن هذين الحديثين من حديث الثوري منكران. ثم ساق له حديثاً بإسناد آخر من غير طريق عمِّه عبد الرزاق وذكر أن هذه الأحاديث مناكير، وكذلك بقية ما يروي ابن أخي عبد الرزاق هذا[3].

ففي هذا المثال حكم على أحاديث الراوي أنها مناكير، وقرر أنه منكر الحديث واكتفى بهذا الحكم. مع أن إبراهيم هذا قد ذكر العلماء أنه ممن يضع الحديث وهو كذاب.

ويبدو أن ابن عدي قد يكتفي في بعض التراجم بالحكم على الراوي أنه "منكر الحديث" اعتماداً على النظر في حديث الراوي، وليس قصده استقصاء حاله، وذلك أن إبراهيم هذا ممن يضع الحديث ولم يشر ابن عدي لذلك، فربما ترك التصريح بكذبه لاشتهار ذلك عنه، واكتفى بالحكم بنكارة حديثه، وأنه منكر الحديث. وإبراهيم هذا قد وصفه العلماء أنه كذَّاب يضع الحديث[4]. ويروي عن عبد الرزاق

---

(1) ينظر: الكامل (6/118–120) ت/1327.

(2) ثقة حافظ، عمي آخر عمره فتغير وكان يتشيع. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/354) ت/4064.

(3) ينظر: الكامل (1/402) ت/114.

(4) ينظر: الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (ص/107) ت/21.

(211هـ) المقلوبات الكثيرة التي لا يجوز الاحتجاج بمن يرويها لكثرتها[1]. وحدَّث بالموضوعات عن عمِّه[2]. وهو متروك الحديث كذَّاب لا يُكتب حديثه[3].

ب – الراوي "منكر الحديث" أحاديثه مظلمة منكرة، أو الحديث الفلاني منكر: محمد بن يحيى بن قيس[4] ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، ثم ساق حديثاً وحكم عليه أنه منكر بهذا الإسناد، وبعد ذلك برَّرَ ذكره في كتابه بأن أحاديثه مظلمة منكرة[5].

2 – الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه بالنكارة وذكر التفرد: أبو علي عمرو بن فائد[6] الأُسْوَاري[7] ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، و ساق له أحاديث حكم بعد كل حديث أنه منكر بهذا الإسناد لا يرويه غيرُ عمرو بن فائد، وذكر عقب حديث منها أن اللفظ في هذا المتن لا يعرفه إلا من عمرو بن فائد، وأن له غير ما ذكره أحاديث مناكير[8].

يتضح أن ابن عدي لا يقتصر في نقده على الراوي فحسب، بل يربط بين حال الراوي و رواياته، مما يعكس منهجًا متكاملًا في الحكم بالنكارة يجمع بين الجرح المجمل والتحليل التطبيقي للروايات.

الحالة الثالثة: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه بالتفرد والضعف: يذكر ابن عدي أن الراوي "منكر الحديث"، وبعد أن يسوق له حديثاً يقرر أنه منكر لا يُروى إلا عن هذا الراوي، ثم يحكم حكماً

---

(1) ينظر: المجروحين، ابن حبان (118/1).

(2) ينظر: الضعفاء، أبو نعيم (ص/58) ت/7.

(3) ينظر: الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي (41/1) ت/85. وهذا الكلام نقله عن الأزدي.

(4) محمد بن يحيى بن قيس السَبَئِي المأربي أبو عمر اليماني، ذكره ابن حبان في الثقات (45/9). ووثقه الدارقطني، كما في سؤالات البرقاني (ص/165) ت/638. وذكر ابن حجر في التقريب (ص/513) ت/6393: أنه ليِّن الحديث.

(5) ينظر: الكامل (237/7–238) ت/1715.

(6) ذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكون (ص/307) ت/399. ونقل الذهبي في الميزان (283/3) ت/6421 عن ابن المديني: ضعيف، وعن الدارقطني: متروك. وفي لسان الميزان، لابن حجر (220/6) ت/5828: "وقال النسائي في الجرح والتعديل: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه". ثم ذكر ابن حجر أنه مات بعد المئتين بيسير.

(7) اختلف في هذه النسبة هل هي إلى البلد أم إلى القوم: فالأَسواري: بفتح الهمزة وسكون السين، وفتح الواو وبعدها الألف وفي آخرها الراء، وهذه النسبة إلى أسوارى قرية من قرى أصفهان. أما الأُسواري: بضم الهمزة وسكون السين المهملة، وفتح الواو وفي آخرها الراء المهملة نسبة إلى بطن من تميم. ينظر: الأنساب، السمعاني (247/1 وما بعدها) ت/ 160 و161. وفي الحاشية (2) ذكر المحقق أن في النسخة بياض. ورجَّح أن يكون عمرو بن فائد من هذا الرسم أي (الأُسواري) بالضم أو بالكسر. وليس بالفتح. كما في الترجمة (160). وذكر ابن القيسراني في الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط (ص/172) أن عمرو بن فائد الأَسواري بفتح الهمزة نسبة إلى بلد في أصبهان. وفي اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير علي بن محمد (ص/59–60) ذكر استدراكاً على السمعاني أنه فاته ذكر النسبة إلى بطن من تميم يقال لهم: الأساورة وذكر منهم عمرو بن فائد هذا.

(8) ينظر: الكامل (101/6–102) ت/1317.

عاماً على حديث الراوي بأن الضعف بيّن عليه، مثاله عمَّار بن سيف الضَّبي[1] (بعد 160هـ) حيث قرر أنه منكر الحديث، ثم ساق له حديثاً حكم عليه أنه منكر لا يُروى إلا عن عمار بن سيف هذا، وذكر أن له غير ما ذكره من الحديث، والضعف بيّنٌ على حديثه[2].

يبدو أن ابن عدي حين يجمع بين الحكم بالتفرد وبيان أن "الضعف بيّن" على حديث الراوي، فإنه يرسّخ حكماً مركبًا يتناول حال الراوي والرواية معًا، ويؤكّد أن "منكر الحديث" ليس مجرد وصف شكلي، بل يدل على خلل جوهري في الرواية يستدعي تركها.

الصورة الثانية: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه أنه غير محفوظ، أو وصف حديثه بالبطلان: يتنوّع تعبير ابن عدي عن النكارة، فنجده أحيانًا يصف الراوي بأنه "منكر الحديث"، ويعقب ذلك بالحكم على مروياته بأنها غير محفوظة أو باطلة، مما يدل على ارتباط وصف النكارة بفساد الرواية في المتن أو الإسناد أو كليهما، كما سيتضح في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه أنه غير محفوظ: يبين ابن عدي في بعض التراجم أن الراوي "منكر الحديث"، ويضيف إلى ذلك أن حديثه غير محفوظ، دون التصريح بجرح أشد، مما يشير إلى شدة النكارة في حديثه وضعف الاعتماد عليه. كما في الأمثلة الآتية:

1 – منكر الحديث عن فلان وغيره، عامة ما يرويه غير محفوظ لا متناً ولا إسناداً، مع ذكر التفرد: أبو نُعيم عمر بن صُبح بن عمران التميمي[3] ذكر ابن عدي أنه "منكر الحديث" عن مقاتل بن حيان (وفاته قبيل 150هـ) وغيره، ثم أورد له مجموعة من أحاديثه حكم عقب بعض منها بتفرد أبي نعيم هذا، وذكر أن له غير ما ذكره من الحديث وعامة ما يرويه غير محفوظ لا متناً ولا إسناداً[4].

2 – منكر الحديث، والحكم على حديثه أنه غير محفوظ كله أو بعضه، وقد يذكر وصفاً آخر مع ذلك كالتفرد: ففي بعض الرواة يذكر ابن عدي أن الراوي منكر الحديث ثم يردف ذلك ببيان أن حديثه كله غير محفوظ، أو عامة ما يرويه ليس بالمحفوظ، أو له أحاديث غير محفوظة، أو الأحاديث التي ذكرتها

---

(1) وثقه العجلي في الثقات (ص/352) ت/1205 ط/الباز فقال: "ثقة ثبت". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (393/6) ت/2191، ذكر عن أبي حاتم أنه قال: "كان شيخا صالحاً وكان ضعيف الحديث منكر الحديث". وقال أبو زرعة: "ضعيف". وذكره ابن حبان في المجروحين (195/2) فقال: "كان ممن يروي المناكير عن المشاهير حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها فبطل الاحتجاج به لما أتى من المعضلات عن الثقات". قال ابن حجر في التقريب (ص/407) ت/4826: "ضعيف الحديث عابد".

(2) ينظر: الكامل (494/5–495) ت/1253.

(3) قال ابن حبان في المجروحين (88/2): "كان ممن يضع الحديث على الثقات لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب لأهل الصنعة فقط". وقال ابن حجر في التقريب (ص/414) ت/4922: "متروك، كذبه ابن راهويه".

(4) ينظر: الكامل (434/5–436) ت/1200.

غير محفوظة وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وأحياناً يُضيف حكمًا آخر، فمن ذلك:

أ – عِصْمة بن محمد بن فَضالة بن عبيد الأنصاري المدني[1] فقد أخرج له عدة أحاديث ثم ذكر أن كل حديثه غير محفوظ، وهو منكر الحديث[2].

ب – أبو لُبابة عثمان بن فائد القُرشي[3] حكم عليه أنه منكر الحديث، و ساق له عدة روايات، و بيَّن تفرده ببعضها، و أن له غير ما ذكره، وهو قليل الحديث، وعامة ما يرويه ليس بالمحفوظ[4].

ج – أبو سعيد الدمشقي عبد القدوس بن حبيب[5] ذكر ابن عدي أن له غير حديث منكر، وله أحاديث غير محفوظة، وهو منكر الحديث إسناداً ومتناً[6].

د – أبو مسعود ماضي بن محمد الغافقي المصري[7] (183هـ) ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث وأخرج له عدة أحاديث ثم ذكر أن هذه الأحاديث غير محفوظة، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وذكر ابن عدي أنه لا يعلم روى عنه غير ابن وهب[8] (197هـ)[9].

3 – منكر الحديث له نسخة أو نسخ كلها غير محفوظة: في بعض الرواة يذكر ابن عدي أن الراوي منكر الحديث له نسخة أو نسخ غير محفوظة، فمن ذلك:

---

(1) قال أبو حاتم: ليس بالقوي. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (20/7) ت/106. وقال العقيلي في الضعفاء (340/3) ت/1366: "يحدث بالبواطيل عن الثقات، ليس ممن يكتب حديثه إلا على جهة الاعتبار".

(2) ينظر: الكامل (402/6–403) ت/1542.

(3) قال ابن حبان في المجروحين (101/2): "يأتي عن الأثبات بالأشياء المعضلات حتى يسبق إلى القلب أنه كان يعملها تعمدا، لا يجوز الاحتجاج به".

(4) ينظر: الكامل (115/6–116) ت/1325.

(5) قال ابن معين كما في رواية الدوري (399/4) ت/4976: ضعيف. وترجمه البخاري في الكبير (119/6–120) ت/1898 وذكر أنه حدث بحديث منكر عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ. وأنه يروي عن نافع ومجاهد والشعبي ومكحول وعطاء أحاديث مقلوبة. قلت: ولعل هذا ما أشار إليه ابن عدي أن له أحاديث غير محفوظة.
وذكره النسائي في الضعفاء (ص/69) ت/377 وقال: "متروك". قال أبو حاتم: متروك الحديث كان لا يصدق. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (56/6) ت/295. وذكر ابن حبان في المجروحين (131/2) أنه كان يضع الحديث على الثقات لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه. وقال الذهبي في السير (136/8) اتفقوا على ضعفه. وفي تاريخ الإسلام (443/4) ذكر أنه متروك الحديث. وذكره في وفيات (161–170هـ).

(6) ينظر: الكامل (363/6) ت/1505.

(7) قال أبو حاتم الرازي: "لا أعرفه والحديث الذي رواه باطل". الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (442/8) ت/2021. قال ابن حجر في التقريب (ص/516) ت/6423: "ضعيف".

(8) عبد الله بن وهب المصري: فقيه ثقة حافظ عابد، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/328) ت/3694.

(9) ينظر: الكامل (26/8–27) ت/1918. كأن ابن عدي يشير إلى جهالة هذا الراوي إذ ذكر أنه لا يعلم روى عنه غير ابن وهب.

أ – العلاء بن كثير الشامي[1] حيث أخرج له عدة أحاديث ثم ذكر أن له عن مكحول[2] (وفاته مائة وبضع عشر) عن الصحابة عن النبي ﷺ نسخاً كلها غير محفوظة، وهو منكر الحديث[3].

ب – أبو معاذ معروف بن حسان السمرقندي[4] ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، وذكر له عدة أحاديث، حكم على واحد منها أنه منكر بهذا الإسناد، ثم ذكر أنه روى عن عمر بن ذر[5] (153هـ) نسخةً طويلة كلها غير محفوظة[6].

ويبدو أن ابن عدي يرى في عدم حفظ الحديث قرينة على النكارة، وقد يكتفي بها مع وصف الراوي، أو يربطها بتفرده، مما يعكس منهجًا نقديًّا دقيقًا يوازن بين حال الراوي ومروياته.

الحالة الثانية: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه بالبطلان:

يُصرّح ابن عدي في بعض التراجم بأن الراوي "منكر الحديث"، مع الحكم بأن مروياته باطلة، وهو تعبير يُظهر درجة عالية من فساد المروي تدعو إلى إسقاط الرواية وترك الراوي. ومن أمثلة ذلك:

1 – الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على حديثه أنه باطل عن فلان: كما في علي بن قتيبة الرفاعي[7] حيث قرر ابن عدي أنه "منكر الحديث" ثم أورد له حديثين يرويهما عن مالك بن أنس (179هـ) ثم حكم بأنها باطلة عن مالك[8].

2 – الراوي "منكر الحديث" مع الحكم على أحاديثه أنها بواطيل:

موسى بن عبد الرحمن الثقفي الصنعاني[9]: ذكر ابن عدي أنه "منكر الحديث"، وساق له عدداً من الأحاديث وذكر أنه لا يعلم له غير ما ذكره من الحديث وأن هذه الأحاديث بواطيل[10].

---

(1) قال أحمد ابن حنبل: لا يسوي حديثه شيئاً. ينظر مسائل أحمد رواية ابن هانئ (ص/478) ت/2156. وقال ابن حبان في المجروحين (182/2): "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل الاحتجاج بما روى وإن وافق فيها الثقات". وقال ابن حجر في التقريب (ص/436) ت/5254: "متروك".

(2) ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور، (بضع عشرة ومئة) كما في التقريب لابن حجر (ص/545) ت/6875.

(3) ينظر: الكامل (194/6–195) ت/1378.

(4) قال أبو حاتم الرازي: "هو مجهول". الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (323/8) ت/1490. وذكر الخليلي في الإرشاد (976/3) أن له في الحديث والأدب محل وأنه روى عن عمر بن ذر الوفي نسخة لا يتابعه أحد.

(5) عمر بن ذر بن عبد الله الهمْداني الكوفي ثقة رُمي بالإرجاء. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/412) ت/4893.

(6) ينظر: الكامل (351/7) ت/1812.

(7) قال العقيلي في الضعفاء (249/3) ت/1247: "يحدث عن الثقات بالبواطيل وما لا أصل له". وقال الخليلي في الإرشاد (243/1): "ليس بالقوي، يتفرد عن مالك بأحاديث".

(8) ينظر: الكامل (178/6–179) ت/1365.

(9) قال ابن حبان في المجروحين (242/2): "شيخ دجال يضع الحديث ... لا تحل الرواية عن هذا الشيخ، ولا النظر في كتابه إلا على سبيل الاعتبار". قال الذهبي في الميزان (211/4) ت/8891: "معروف ليس بثقة".

(10) ينظر: الكامل (381/7–382) ت/1838.

3 – الراوي "منكر الحديث" مع الحكم أنه روى بواطيل والحكم على بعض حديثه أنه منكر:

محمد بن كثير بن مروان بن سويد الفهري[1] (230هـ): ذكر ابن عدي أنه روى بواطيل، وأخرج له حديثين حكم على كل واحد منهما أنه حديث منكر، وذكر أنه "منكر الحديث" عن كل من يروي عنه، وأن العهدة في الخطأ عليه، لا على من يروي هو عنهم[2].

ويظهر من هذا النوع أن وصف ابن عدي للراوي بـ "منكر الحديث" ليس معزولًا عن تقييمه لمروياته، بل هو غالبًا ناتج عن تفرده بالمناكير، أو روايته لما لا يُتابع عليه، أو مخالفته الثقات، أو روايته للباطل. وهذا ما يثبت أن وصف "منكر الحديث" عند ابن عدي ينعكس غالبًا على المروي، ويشير إلى نكارة مؤثرة في الغالب، تستوجب ردّ الحديث وعدم الاعتماد عليه، خاصة عند الانفراد.

وبعد الكلام عن الصنف الأول: وهو الراوي **"منكر الحديث" فقط، مع الحكم على حديثه أو عدمه** أنتقل للكلام عن الصنف الثاني فيما يأتي:

الصنف الثاني: الراوي "منكر الحديث" مع حكم آخر، والحكم على حديثه أو عدمه:

يُعد هذا الصنف من الرواة أوسع وأعمق من سابقه، إذ لا يكتفي فيه ابن عدي بالحكم على الراوي بكونه "منكر الحديث"، بل يقرن معه حكمًا آخر على الراوي نفسه، كأن يكون مجهولًا أو ضعيفًا أو متهمًا بالوضع أو السَّرقة، ثم يتفاوت موقفه من الحديث المروي عن هذا الراوي، فيصرّح أحيانًا بنكارته أو عدم حفظه، وأحيانًا لا يذكر حكمًا صريحًا على الحديث، ويكتفي بما يدل عليه من السياق.

وتتبّع هذا الصنف يُبرز مدى دقة ابن عدي في الجمع بين النظر في حال الراوي من جهة، والنظر في مضمون الرواية من جهة أخرى، كما يكشف عن منهجه في الربط بين جهالة الراوي وتفرده، وبين ضعف الراوي وغرابة المتن، وبين الحكم على الحديث وأوصاف من رواه.

وبناء على ما تقدم فقد جعلت هذا الصنف في نوعين:

النوع الأول: الراوي "منكر الحديث" مع ذكر حكم، وعدم التصريح بالحكم على الحديث.

النوع الثاني: الراوي "منكر الحديث" مع ذكر حكم آخر، والحكم على حديثه، ويضم ثلاث صور:

الصورة الأولى: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم عليه حكماً يتعلق بالعدالة، والحكم على حديثه.

الصورة الثانية: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم عليه بلفظ الضعف، والحكم على حديثه.

الصورة الثالثة: الراوي "منكر الحديث" في حال التفرد، ولا بأس به إذا توبع، والحكم على حديثه.

وسأعرض لهذين النوعين مع ذكر الأمثلة المناسبة لذلك:

---

(1) محمد بن كثير بن مروان الشامي: قال ابن معين: ليس بثقة. وأساء الثناء عليه البغوي. ينظر: الميزان، الذهبي (20/4) ت/8101، وذكره ابن حجر في التقريب (ص/504) ت/6255 للتمييز وقال: "متروك".

(2) ينظر: الكامل (265/7–266) ت/1740. وينظر المثال ذاته تقريباً في: (266/7–267) ت/1741.

النوع الأول: الراوي "منكر الحديث" مع ذكر حكم آخر، وعدم التصريح بالحكم على الحديث:

في هذا النوع يذكر ابن عدي أن الراوي "منكر الحديث" ويضم له حكماً آخر، غير أنه لا يصرح بالحكم على حديثه، وكأنه يكتفي بالإشارة دون التصريح في مثال هذه الحال، وذلك لما يُفهم من حكمه على الراوي، فلأجل ذلك يترك النص الصريح على حديث الراوي، فكأنه يرى الأمر واضحاً بعد ما يذكر حكمه على الراوي. وقلَّ ما يفعل ابن عدي ذلك، وهذه بعض الأمثلة:

أ – أبو علي الدَّارِسِيّ بشر بن عُبيد[1] (226هـ) قال: "منكر الحديث عن الأئمة"[2]. وبعد أن ساق له عدة أحاديث ذكر أن بشر بن عبيد هذا بيّن الضعف، وأنه لم يجد للمتكلمين فيه كلاماً، وأنه إذا روى فإنما يروي عن ضعيف مثله، أو مجهول أو محتمل، أو يروي عمن يرويه عن أمثالهم[3].

ب – علي بن أبي علي القرشي الفهري[4] ذكر ابن عدي أنه "مجهول ومنكر الحديث"، ثم أخرج له بعض الأحاديث وقرر أن هذه الأحاديث يرويها عليٌّ هذا وهو مجهول، ولم يحكم على أحاديثه بشيء[5]. ويبدو أن ابن عدي اكتفى بذكر الحكم على الراوي عن الحكم على حديثه فكأنه ترك الأمر لوضوحه.

ج – ذكر ابن عدي أبا مِكْيَس دينار بن عبد الله (229هـ)[6] فقال: "مولى أنس، عن أنس، منكر

---

(1) بشر بن عُبيد أبو علي الدَّارِسِيّ، ودارس بُليدة من نواحي البصرة على البحر. كما في تاريخ الإسلام للذهبي (544/5–545). وقد ذكره ابن حبان في الثقات (141/8–142). وفي الضعفاء لابن الجوزي (143/2) ت/528: "قال الأَزْدِيُّ: كذَّاب". وذكره قطلوبغا في الثقات (35/3–36) ت/1972. وقال ابن حجر العسقلاني في الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع (ص/100): "بشر بن عبيد الدارسي وهو: متروك".

(2) الكامل (156/2) ت/252.

(3) ينظر: الكامل (156/2–158) ت/252.

(4) ذكره الذهبي في الميزان (147/3) ت/5896، ونقل قول ابن عدي فقط. وكذلك فعل ابن حجر في اللسان (566/5) ت/5446. تنبيه: يوجد راو آخر ترجمه ابن عدي عقب القرشي هذا فسماه علي بن أبي علي اللَّهبي مديني ونقل قول البخاري في الكبير (288/6) ت/2426 وغيره في تضعيفه. وأخرج له أحاديث غير ما ذكره في الأول. وقد وجدت ابن الجوزي في الضعفاء (196/2) ت/2390 ذكر هذا الثاني وقال في نهاية ترجمته: "وجملة من يجيء في الحديث علي ابن أبي علي سبعة لم نعرف قدحاً في غير هذا". وظاهر قول ابن الجوزي أنهما واحد. فإن كانا واحداً فلا إشكال في قوله، ولكن إن كانا راويين فيشكل عليه أن ابن عدي ضعف الاثنين فيكون اثنان ممن اسمه علي ابن أبي علي قد ضُعِّف. وهذا ما ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (393/4) حيث ذكر علي بن أبي علي القرشي اللهبي المدني وذكر من الرواة عنه بقية، وذكر فيه قول البخاري وغيره. هذا مع أن الذهبي في ميزان الاعتدال (147/3) ت/5896 و5897 ذكرهما اثنين عقب بعضهم. فكأنه هنا تبع ابن عدي في صنيعه. ولا يُستبعد كونهما واحداً وخاصة أن بقية يروي عنهما معاً والله أعلم.

(5) ينظر: الكامل (148/6–149) ت/1348.

(6) الحبشي، قال ابن حبان في المجروحين (295/1): "روى عن أنس أشياء موضوعة، لا يحل ذكره في الكتب ولا كتابة ما رواه إلا على سبيل القدح فيه". وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (569/5): "وهو ساقط متروك باتفاق".

الحديث"[1] و أورد له أكثر من عشرة أحاديث رواها عن مولاه أنس[2] ﷺ (92هـ). ثم قال ابن عدي: "ودينار هذا: شبه المجهول ... ودينار: ضعيف ذاهب"[3]. وهذه الأمثلة القليلة تدل على أن ابن عدي نادراً ما يكتفي بالحكم على الراوي بهذه الطريقة. وهذا على خلاف ما سيأتي في النوع الثاني.

النوع الثاني: الراوي "منكر الحديث" مع ذكر حكم آخر، والحكم على حديثه، ويضم ثلاث صور:

هنالك العديد من الرواة لا يكتفي ابن عدي بالحكم على أحدهم أنه "منكر الحديث" بل يضم لذلك حكماً آخر، ويضيف حكماً على حديث الراوي، وقد فصلت هذا النوع في ثلاث الصور:

الصورة الأولى: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم عليه حكماً يتعلق بالعدالة، والحكم على حديثه:

في هذه الصورة يذكر ابن عدي أن الراوي "منكر الحديث" ويضم لذلك حكماً آخر مما يتعلق بالعدالة، ويحكم على حديث الراوي، وقد قسمت هذه الصورة إلى ثلاث حالات:

الحالة الأولى: الراوي "منكر الحديث" والحكم بجهالته، مع الحكم على حديثه بالنكارة وبالتفرد أو عدمه.

الحالة الثانية: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم بالجهالة، والحكم على حديثه أنه غير محفوظ.

الحالة الثالثة: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم عليه بسرقة الحديث، أو وضعه، والحكم على حديثه.

وفيما يأتي بيان لهذه الحالات مع ذكر أمثلة عليها.

الحالة الأولى: الراوي "منكر الحديث" والحكم بجهالته، مع الحكم على حديثه بالنكارة وبالتفرد أو عدمه:

يجمع ابن عدي في بعض التراجم بين وصف الراوي بأنه "منكر الحديث" و الحكم عليه بالجهالة، ويُتبع ذلك بالحكم على بعض أحاديثه بالنكارة، مع التصريح أحيانًا بالتفرد أو الإشارة إليه، مما يعكس شدة الضعف في الراوي وضعف الاعتماد على مروياته.

وقبل ذكر الأمثلة يحسن بيان الألفاظ التي يعبر بها ابن عدي عن الراوي المجهول، فمن ذلك: الراوي (ليس بالمعروف) أو (المجهول) أو (شبه المجهول) كما سيظهر من الأمثلة الآتية، حيث يطلق ابن عدي لفظ منكر الحديث ثم يضم إليه أن الراوي مجهول، يروي حديثاً أو أحاديث منكرة أو أحاديث غير محفوظة. أو الراوي منكر الحديث أحاديثه بأسانيدها كلها مناكير بهذا الإسناد، ومنها ما متنه منكر، وهو مجهول، وغيرها من الألفاظ.

ومن أمثلة إطلاقه لفظ غير معروف وما شاكلها على المجهول:

- قال ابن عدي في أحمد بن كِنانة[4]: "منكر الحديث، وليس بالمعروف"[5]. وذكر أن عثمان بن عبد

---

(1) الكامل (464/3) ت/649.

(2) ينظر: الكامل (464/3-467) ت/649.

(3) الكامل (467/3) ت/649.

(4) ينظر: الضعفاء لابن الجوزي (84/1) ت/234. وميزان الذهبي (129/1) ت/522. نقلوا فيه قول ابن عدي.

(5) الكامل (254/1) ت/4. لم أقف على وفاته.

الرحمن الطرائفي[1] (203هـ) يروي عن مجهولين، وأحمد بن كنانة هذا هو ممن روى عنه الطرائفي، قال ابن عدي: "سمعتُ أبا عروبة[2] يقول: كان عثمان الطرائفي يروي عن مجهولين، وعنده عجائب"[3]. يظهر من هذا كيف يطلق ابن عدي لفظ: ليس بالمعروف، على الراوي المجهول.

- قال ابن عدي في أحد الرواة: "وهو غير مشهور" ثم قال: "ليس بالمعروف" وقال: "لم أرَ أحداً روى عنه غير إسماعيل بن عبد الله بن زُرارة"[4]. و يظهر من هذا أن ابن عدي يطلق لفظ (غير مشهور) ولفظ (ليس بالمعروف) على الراوي الذي لم يرو عنه إلا راوٍ واحد[5] وهو ما يطلق عليه بعضُ علماء المصطلح: مجهول العين[6]. وقرر ابن عدي في حق بعض الرواة الذي وصفهم بالجهالة "مجهولون" أنه لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد[7].

---

(1) ذكره البخاري في تاريخه (236/6) ت/2269 وقال: يروي عن قوم ضعاف. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (157/6) ت/868 عن أبيه قال: صدوق. وأنه أنكر على البخاري إدخاله في كتاب الضعفاء، وقال: يحول منه وقال: يروي عن الضعفاء يشبه بقية في روايته عن الضعفاء. وذكر ابن حبان في المجروحين (97/2) أنه كان معلما يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات، وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الأحوال، لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات.

(2) الحسين بن محمد بن مودود الحَراني، من شيوخ ابن عدي وأفاد منه في الكامل، قال عنه (205/1): "كان عارفاً بالحديث والرجال وكان مع ذلك مفتي حَرَّان، شفاني حين سألته عن قوم من رواتهم، فذكرت ذلك في ذكر أساميهم".

(3) الكامل (255/1) ت/4.

(4) ينظر الأقوال الثلاثة: الكامل (166/2) ت/260 ترجمة بشير بن زياد الْخُراساني. وإسماعيل وفاته (229هـ). وينظر: ينظر: الكامل (236/7) ت/1713 ففي محمد بن نَجيح ذكر أنه ليس بالمعروف ثم قرر أنه مجهول غير معروف. قال الذهبي في الميزان (54/4) ت/8254: "ساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث محفوظة، فما أدري لأي شيء ذكره ابن عدي في كامله، غاية ما قال: أخرجتها لأنه ليس بالمعروف".

(5) وهذا يتخرَّج على قول الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص/88): في تعريف المجهول: "باب ذكر المجهول وما ترتفع عنه الجهالة: المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد". ثم قال: "وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يرويَ عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك". وينظر: الكامل (182/2) ت/274، وفيها: "وبكر بن يزيد ليس بالمعروف، ولا أعلم يروي عنه غير القَعْنَبي، وهو مجهول من أهل المدينة". وينظر (232/2) ت/299. و(259/2) ت/304. و(224/3) ت/510. و(55/5) ت/937. و(57/5) ت/938. و(94/6) ت/1309. و(37/7) ت/1620. و(209/7) ت/1691. و(271/8) ت/2066. و(383/8) ت/2143.

(6) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/112-113).

(7) ينظر: الكامل (182/2) ت/274، وفيها: "وبكر بن يزيد ليس بالمعروف، ولا أعلم يروي عنه غير القَعْنَبي، وهو مجهول من أهل المدينة". وينظر أيضاً الكامل (232/2) ت/299. وينظر (259/2) ت/304. وينظر: (224/3) ت/510، وفيها: "وهو مجهول، ولا أعلم أحداً روى عنه غير علي بن حرب". و(55/5) ت/937. و(57/5)

لكن هذا ليس على إطلاقه عند ابن عدي؛ فقد يطلق لفظ "المجهول" أو "ليس بالمعروف" على الراوي ويكون قد روى عنه اثنان[1] فأكثر[2]. وقد يعبر عن بعض الرواة أنه شبه المجهول: كما في أبي مِكْيَس دينار بن عبد الله[3] (229هـ) حيث ذكر أنه "منكر الحديث" و أورد له أكثر من عشرة أحاديث[4]. ثم ذكر أنه شبه المجهول وهو ضعيف ذاهب[5]. وبعد هذه التوطئة أذكر أمثلة على الحالة الأولى:

1 – الراوي "منكر الحديث" مع ذكر الجهالة، والحكم بنكارة الحديث وذكر التفرد أو الإشارة إليه:

أ – قال في أحمد بن إبراهيم بن موسى[6]: "منكر الحديث، وليس بمعروف، وروى عن مالك (179هـ) وعن غيره بمناكير"[7]. ثم ساق له حديثاً يذكر فيه أحمد هذا أنه عَرَض على مالك بن أنس، عن نافع مولى ابن عمر[8] (117هـ)، عن ابن عمر ﷺ (73هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»[9]. وقال عَقِبه: "وهذا الحديث منكر عن مالك بهذا الإسناد. ولا يرويه إلا أحمد بن

ت/938. و(94/6) ت/1309، وفي هذه الترجمة ذكر بأن عمرو ذا مر لا يروي عنه غير أبي إسحاق أحاديث، وهو غير معروف، وهو في جملة المجهولين من مشايخ أبي إسحاق الذين لا يحدث عنهم إلا أبو إسحاق. ومثل ذلك ما ذكره ابن عدي في (37/7) ت/1620، و(209/7) ت/1691. و(461/7) ت/1898.

(1) ينظر: (425/5–427) ت/1193، وفيها ترجم عمرَ بن راشد مولى مروان بن أبان بن عثمان فذكر أنه شيخ مجهول يحدث عنه مُطرِّف المدني، وأحمد بن عبد المؤمن المصري، ويعقوب بن سفيان الفارسي، ثم قرر بأنه ليس بالمعروف. وينظر: (236/7) ت/1713، حيث ذكر أن محمد بن نَجيح ليس بالمعروف، إلا أنه قد روى عنه يزيدُ بن زُريع، وخلفُ ابن خليفة.

(2) ينظر: (384/7) ت/1842. وقد ذكر في الترجمة أن موسى بن عبد الله الطويل مجهول وحدث عنه: إسحاق بن شاهين، ومحمد بن مسلمة، وذكر شخصاً ثالثاً في سياق الإسناد وهو: سفيان بن جبير أبو معاوية.

(3) قال ابن حبان في المجروحين (295/1): "روى عن أنس أشياء موضوعة، لا يحل ذكره في الكتب ولا كتابة ما رواه إلا على سبيل القدح فيه". وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (569/5): "وهو ساقط متروك باتفاق".

(4) ينظر: الكامل (464/3–467) ت/649.

(5) ينظر: الكامل (467/3) ت/649.

(6) أما ترجمته سوف أذكر بعد قليل قول ابن حبان فيه في المجروحين.

(7) الكامل (269/1) ت/19.

(8) أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/559) ت/7086.

(9) ينظر: الكامل (269/1) ت/19. حديث ابن عمر ﷺ من طريق أحمد بن إبراهيم هذا عن مالك عن نافع عن ابن عمر ﷺ ذكره ابن حبان في المجروحين (141/1) قال: "أحمد بن إبراهيم بن موسى شيخ يروي عن مالك ما لم يحدث به قط، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاحتجاج به، روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «طلب العلم فريضة على كل مسلم». أخبرنا أبو بكر بن شيبة جار ابن منيع ببغداد: ثنا مُهَنَّا بن يحيى الرملي: حدثنا أحمد بن إبراهيم بن موسى: ثنا مالك. وهذا حديث لا أصل له من حديث ابن عمر ولا من حديث نافع ولا من حديث مالك إنما هو من حديث أنس بن مالك وليس بصحيح".

إبراهيم بن موسى وهو غير معروف"[1]. ففي هذا المثال ذكر ابن عدي أن الراوي "منكر الحديث" وحكم عليه أنه غير معروف، وحكم على حديثه فذكر أن له مناكير، وساق شاهداً على ذلك، ثم بين تفرده.

ب – قد لا يذكر التفرد صراحة بل يشير إليه إشارة في سياق كلامه كما فعل في سهل بن قَرين[2]، وقيل: قريب ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، وبيَّن بأن سهل هذا غير معروف. وقد ذكر له ثلاثة أحاديث[3] حكم عليها بهذا الإسناد الذي فيه سهل، فقال: "وهذه الأحاديث الثلاثة بهذا الإسناد منكر باطل أسانيدهما ومتونها"[4].

ويبدو أن سبب ذلك عدم ورود هذه الأحاديث من طريق آخر كما يدل صنيع ابن عدي نفسه حيث استثنى حديثاً من هذه الثلاثة وعلل ذلك أنه روى من غير هذا الطريق، فكأنه قرر سبب النكارة في بقية الأحاديث وهو عدم ورودها من غير طريق سهل هذا وهو غير معروف.

2 – الراوي "منكر الحديث" مع ذكر الجهالة والحكم بنكارة الحديث وعدم ذكر التفرد:

أ – في الحسن بن محمد البلخي[5]: ذكر أنه ليس بمعروف، منكر الحديث عن الثقات، وأورد له عدة أحاديث حكم عليها أنها منكرة عمن يرويه عنه من الثقات، و أن هذه الأحاديث: كلها مناكير. وقد أخرج له حديثاً يرويه عن حُميد الطويل[6] (142هـ)، عن أنس بن مالك ﷺ (92هـ) قال: قال رسول الله ﷺ : «من زوَّج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها»[7].

وعلق ابن عدي عليه أن هذا الحديث مسنده منكر، وإنما يروي هذا الحديث عن الشعبي[8] (بعد 100هـ) قوله[9].

---

(1) الكامل (269/1) ت/19.

(2) ترجمه ابن حبان في المجروحين (350/1) فذكر أنه شيخ يروي عن ابن أبي ذئب وغيره من الثقات ما ليس من حديث الأثبات، يلزق المراسيل والمقاطيع بأقوام مشاهير فيسندها عنهم، لا يجوز الاحتجاج به.

(3) ينظر: الكامل (417/4) ت/864.

(4) الكامل (417/4) ت/864.

(5) ذكر ابن حبان في المجروحين (238/1) أنه شيخ يروي عن حُميد الطويل وعوف الأعرابي الأشياءَ الموضوعة، وعن غيرهما من الثقات الأحاديث المقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال.

(6) ثقة مدلس عابد، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/181) ت/1544.

(7) ذكره ابن حبان في المجروحين (238/1). قال ابن الجوزي في الموضوعات (260/2): "هذا ليس من كلام رسول الله ﷺ". حكم الذهبي بوضعه في ميزان الاعتدال (519/1) ت/1937.

(8) عامر بن شراحيل الشعبي ثقة مشهور فقيه فاضل. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/287) ت/3092.

(9) قول الشعبي: ذكره ابن معين كما في تاريخه رواية الدوري (399/4) ت/4975. وابن أبي شيبة في مصنفه (505/3) (16523). والبخاري في تاريخه (199/3) ت/678. وابن حبان في الثقات (230/8) بسنده إلى الشعبي. وذكر العراقي في تخريج الإحياء (ص/479): أن ابن حبان رواه في الثقات من قول الشعبي بإسناد صحيح. وأخرجه بسنده أبو نعيم في الحلية (314/4). والبيهقي في الشعب (157/11) (8334) وغيرهم.

ثم أخرج حديثاً آخر من طريق البلخي هذا عن حُميد، عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « رد جواب الكتاب حق كرد السلام»[1]. ثم علق عليه أن هذا منكر سنده، أي إسناد هذا الحديث إلى الرسول ﷺ منكر، وإنما يروي هذا العباس بن ذَريح[2] عن الشعبي عن ابن عباس ﷺ (68هـ) قوله[3].

ب – مسرور بن سعيد التميمي[4]: ذكر أنه منكر الحديث وأنه غير معروف، وقد أخرج له حديثاً[5] يرويه عن الأوزاعي (157هـ)، وحكم أنه عن الأوزاعي منكر[6]. ويبدو أن سبب النكارة تفرد مسرور به عن الأوزاعي، ومسرور مجهول[7] ومع ذلك لم يصرح ابن عدي بالتفرد ولم يشر إليه.

ج – محمد بن عبد الرحمن القُشَيْري[8]: ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، وأنه يروي عن الأعمش[9] (147هـ) وغيره، وروى عنه بقية بن الوليد[10] (197هـ) وغيره. ثم أخرج له عدة أحاديث ليقرر أن هذه

---

(1) أخرجه مسنداً هكذا من طريق الحسن بن محمد هذا من حديث أنس ﷺ: أبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان (259/2). وحكم الذهبي بوضعه في الميزان (519/1–520) ت/1937. وقال العجلوني في الكشف (266/1–267) (716) "ليس بثابت رفعه، والمحفوظ وقفه".

(2) العباس بن ذَريح بفتح المعجمة وكسر الراء وآخره مهملة: ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/292) ت/3168.

(3) ينظر: الكامل (135/3–136) ت/455. وقول ابن عباس ﷺ: أخرجه نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه (308/5) (26369). والبخاري في الأدب المفرد (ص/382) (1117). وغيرهما. ولفظه عند ابن أبي شيبة: "إني لأرى لجواب الكتاب علي حقاً كرد السلام". والبخاري لفظه دون كلمة "علي". وفي مسند الشهاب القضاعي (119/2) (1010) ذكر أنه وجد بخط الشيخ عبد الغني بن سعيد الحافظ ثم ساق سنده إلى شريك بن عبد الله عن العباس بن ذَريح عن الشعبي عن ابن عباس ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: ... الحديث. ثم قال: "قال الشيخ: وليس بالقوي يعني إسناده".

(4) ذكره العقيلي في الضعفاء الكبير (256/4) وأن حديثه عن الأوزاعي غير محفوظ ولا يعرف إلا به. وترجمه ابن حبان في المجروحين (44/3) وذكر أنه يروي عن الأوزاعي المناكير التي لا يجوز الاحتجاج بمن يرويها.

(5) حديث: «أكرموا عمتكم النخلة ...» الحديث. أخرجه أبو يعلى في مسنده (353/1) (455) وغيره. من طريق مسرور عن الأوزاعي.

(6) ينظر: الكامل (26/8) ت/1917. وذكر ابن عدي أن عروة بن رويم أحد رجال السند قد رواه عن علي ﷺ وليس بالمتصل. فهذه علة أخرى غير نكارته عن الأوزاعي.

(7) قال أبو نعيم في الحلية (123/6) عقب الحديث: "غريب من حديث الأوزاعي عن عروة، تفرد به مسرور بن سعيد".

(8) القُشيري: بضم القاف، وفتح الشين المعجمة، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها الراء، وهذه النسبة إلى بني قشير وثمامة بن حزن القشيري. ينظر: الأنساب، السمعاني (423/10–424) ت/3247. ومحمد بن عبد الرحمن هذا: قال أبو حاتم في الجرح والتعديل، لابنه (325/7) ت/1752.: "متروك الحديث كان يكذب ويفتعل الحديث". وقال العقيلي في الضعفاء (102/4) ت/1659: "عن مِسْعَر حديثه منكر ليس له أصل، لا يتابع عليه، وهو مجهول بالنقل". ويرى ابن حجر في تهذيب التهذيب (311/9) ت/514 أن من قال فيه العلماء ما سبق هو المقدسي، أما شيخ بقية فقد قال فيه أبو حاتم والأزدي: مجهول، وزاد الأزدي: منكر الحديث.

(9) سليمان بن مهران: ثقة حافظ عارف بالقراءات، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/254) ت/2615.

(10) صدوق كثير التدليس عن الضعفاء. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/126) ت/734.

الأحاديث لمحمد بن عبد الرحمن القشيري بأسانيدها كلها مناكير بهذا الإسناد، ومنها ما متنه منكر، ومحمد هذا مجهول، من مجهولي شيوخ بقية[1].

د – محمد بن عمر بن صالح الكَلاعي[2]: حكم ابن عدي أنه منكر الحديث عن ثقات الناس، وساق له حديثاً طويلاً وحكم عليه أنه منكر بهذا الإسناد، وذكر بعدُ أن محمد هذا ليس بذاك المعروف[3].

هـ – محمد بن زياد الأَسَدِي[4]: ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث عن الثقات، وأنه ليس بالمعروف، وقد أخرج له حديثاً موصولاً، فعقَّب عليه أنه منكر بهذا الإسناد، مبيّناً أنه إنما يُروى مرسلاً[5].

ويتبين من الأمثلة وإطلاقات ابن عدي وأحكامه أنه يطلق الوصف بالنكارة على الحديث في عدة حالات: كرفع الموقوف، أو رفع المقطوع، أو وصل المرسل، كما أطلقه على تفرد المجهول.

وتكشف هذه الحالة عن استعمال ابن عدي لوصف "منكر الحديث" في سياقات تتجاوز مجرد الجرح الظاهر، ليشمل المجهولين الذين تفردوا بأحاديث منكرة أو أسانيد غير معروفة، مما يجعله يعتمد في الجرح على اجتماع الجهالة والنكارة والتفرد ولو لم يُصرّح به دائمًا.

الحالة الثانية: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم بالجهالة، والحكم على حديثه أنه غير محفوظ[6]:

يذكر ابن عدي في بعض الرواة أنه "منكر الحديث" مع الحكم بجهالته، والحكم على حديثه أنه غير محفوظ، ومن ذلك:

---

(1) ينظر: الكامل (267/7–268) ت/1742.

(2) الكَلاعي: بفتح الكاف وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى قبيلة يقال له: كلاع نزلت الشام، وأكثرهم نزلت حمص. ينظر: الأنساب، السمعاني (186/11) ت/3516. قال ابن حبان في المجروحين (291/2) عن محمد بن عمر هذا: "منكر الحديث جداً ... استحق ترك الاحتجاج بحديثه إذا انفرد". وينظر: اللسان لابن حجر (318/5–319) ت/1049.

(3) ينظر: الكامل (205/7 و208) ت/1690.

(4) قال الذهبي في الميزان (553/3) ت/7551: "لا أعرفه". وفي الأنساب، للسمعاني (214/1) ت/137: الأَسَدِي: بفتح الألف والسين المهملة، وبعدها الدال المهملة، هذه النسبة إلى أسد، وهو اسم عدة من القبائل. وفي الأنساب (213/1) ت/136: الأسْدي: بفتح الهمزة وسكون السين المهملة، وبعدها الدال المهملة، هذه النسبة إلى الأزد، يبدلون السين من الزاي. والأسْديون جماعة ينسبون إلى الأسد وهي جرثومة من جراثيم قحطان: الأزد بن غوث.

(5) ينظر: الكامل (235/7) ت/1712. الحديث أخرجه ابن عدي عن محمد بن زياد هذا قال: حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر ﷺ أن النبي ﷺ قال: «لا يغلق الرهن». ثم قال ابن عدي: "وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، وإنما يروي مالك هذا الحديث في الموطأ، عن الزهري، عن سعيد عن النبي ﷺ مرسلاً. وقد وصل عن مالك، وقد روي عن مالك عن الزهري، عن أنس وهو باطل دخل لمن رواه حديث في حديث".

(6) ينظر: (445/5) ت/1206، وفيها عمر بن أبي معروف المكي، ليس يُعرف منكر الحديث. وينظر: (205/7–208) ت/1690. و(208/7–209) ت/1691. و(267/7–268) ت/1742. و(27/8) ت/1919.

1- عمر بن أبي عمر الكَلاعيّ الدمشقي[1]: ذكر ابن عدي أنه ليس بالمعروف حدَّث عنه بقية بن الوليد[2] (197هـ)، منكر الحديث عن الثقات، وهو مجهول لا يروي عنه غيرُ بَقيّة، وعرض له عدة أحاديث ثم قرر أن هذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظات[3].

2 - مصعب بن إبراهيم[4]: قرر ابن عدي أنه منكر الحديث عن الثقات وغيرهم، ثم بيَّن أنه مجهول ليس بالمعروف، وأحاديثه عن الثقات ليست بمحفوظة[5].

3 - **الراوي "منكر الحديث" مع الحكم بالجهالة، والحكم على حديثه غير محفوظ أو منكر:** قال في أحمد بن كِنانة الشامي[6]: "منكر الحديث، وليس بالمعروف"[7]. ثم ساق له حديثاً وقال: "وهذا حديث منكر"[8]. ثم أخرج له حديثين وقال: "وهذان الحديثان ليسا بمحفوظين"[9]. ففي هذا المثال حكم على الراوي أنه منكر الحديث ليس بالمعروف، ثم ساق له بعض أحاديثه وحكم على حديث أنه منكر، وعلى حديثين أنهما غيرُ محفوظين.

الحالة الثالثة: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم عليه بسرقة الحديث، أو وضعه[10]، والحكم على حديثه:

في بعض التراجم يطلق ابن عدي على الراوي أنه "منكر الحديث" مع حكمه عليه أنه يسرق الحديث والحكم على أحاديثه بأنها منكرة أو موضوعة، أو باطلة، وبيانه فيما يأتي:

---

(1) ذكر البيهقي في السنن الكبرى (127/6) أنه من مشايخ بقية المجهولين، ورواياته منكرة. وذكر الدارقطني في سننه (294/2) عقب حديث (1558) أنه مجهول.

(2) سبقت ترجمته (ص/130).

(3) ينظر: الكامل (431/5-432) ت/1197.

(4) ذكره ابن عدي في ترجمة مخلد بن خفاف (42/8-43) ت/1932 ونسبه الجهني. وذكر ابن حجر في اللسان (42/6) ت/165 أنه: العبسي والجزري والجهني. وفي طبعة أبي غدة (73/8-74) ت/7760 ذكر بدل العبسي القيسي. وهو الموافق لما في الميزان للذهبي (118/4) ت/8557. وفي مسائل ابن هانئ (ص/490) ت/2243: قال أحمد لا أعرفه. وفي الضعفاء للعقيلي (194/4) ت/1772: "مصعب بن إبراهيم جزري في حديثه نظر".

(5) ينظر: الكامل (404/7-405) ت/1854.

(6) سبقت ترجمته (ص/126).

(7) الكامل (254/1) ت/4.

(8) الكامل (254/1-255) ت/4.

(9) الكامل (254/1-255) ت/4.

(10) ينظر: الكامل (75/6) ت/1295. ترجمة أبي يوسف عمرو بن خالد الأسدي الكوفي الأعشى، إذا قرر بأنه منكر الحديث عن هشام بن عروة وغيره، ثم ساق له حديثاً وقرر بعده بأن هذا الحديث بهذا الإسناد موضوع، والبلاء فيه من عمرو بن خالد هذا.

1 – الراوي "منكر الحديث" يسرق الحديث، وأحاديثه مناكير:

أ – كما ذكر في عمرو بن مالك[1] النُّكْري (129هـ) أنه منكر الحديث عن الثقات ويسرق الحديث وبعد أن ساق له حديثين ذكر أن له غير ما ذكره أحاديث مناكير، بعضها سرقها من قوم ثقات[2].

ب – أبو طاهر موسى بن محمد بن عطاء المقدسي[3] ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، ويسرق الحديث وخرج له عدة أحاديث حكم عليها بالنكارة[4].

2 – الراوي "منكر الحديث" يسرق الحديث، وأحاديثه بواطيل أو غير محفوظة أو موضوعة أو لا أصل لها:

يذكر ابن عدي الراوي ويحكم عليه أنه منكر الحديث ويضيف حكمه عليه بسرقة الحديث، وأحياناً يذكر اتهامه بالوضع، وهو مع ذلك يضيف الحكم على حديثه مثل أن يحكم عليه أن حديثه باطل أو سرقه أو موضوع أو لا أصل له أو غير محفوظ: كما ذكر في أبي الحسن عمرو بن زياد بن عبد الرحمن[5] بن ثوبان مولى النبي ﷺ أنه منكر الحديث يسرق الحديث يحدث بالبواطيل، وبعد أن ساق له أحاديث بيَّن أنَّ له غيرها منها ما سرقه من الثقات، ومنها موضوعات كان يُتَهم بوضعها. على أن ابن عدي عقب على الحديث الثاني[6] الذي ساقه له أنه بهذا الإسناد غير محفوظ، وعلى الثالث[7] أنه بهذا الإسناد منكر موضوع، وعلى الرابع[8] أنه بهذا الإسناد باطل ليس له أصل[9].

---

(1) ذكره ابن حبان في الثقات (228/7) وقال: "يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه". وابنه اسمه يحيى. وفي إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (251/10) ت/4174 قال: "زعم الصريفيني أنه خرج حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم، وأبو علي الطوسي، وأبو محمد بن الجارود". وفي التقريب لابن حجر (ص/426) ت/5104 صدوق له أوهام.

(2) ينظر: الكامل (104/6–105) ت/1320.

(3) كذبه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيَّان، ينظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (161/8) ت/715. وقال ابن حبان في المجروحين (243/2): "يضع الحديث على الثقات، ويروي ما لا أصل له عن الأثبات لا تحل الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار للخواص". وقال النسائي ليس بثقة. وقال الدارقطني: "متروك". ينظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (219/4) ت/8915.

(4) ينظر: الكامل (379/7–380) ت/1836.

(5) سبقت ترجمته (ص/7).

(6) وهو ما يرويه عمرو بن زياد: حدثنا ابن المبارك، عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زَحْر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ : من نظر إلى محاسن امرأة فغض... الحديث.

(7) وهو ما يرويه عمرو بن زياد: حدثنا حماد بن زيد وعبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس أنه سمع النبي ﷺ يقول: إذا ركب الناس الخيل، ولبسوا القباطي ... الحديث.

(8) وهو ما رواه عمرو بن زياد: حدثنا يحيى بن سُليم الطائفي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﵂ عن أبي بكر الصديق ﵁: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من زار قبر والديه أو أحدهما يوم الجمعة فقرأ يس غفر له.

(9) ينظر: الكامل (105/6–106) ت/1321.

الصورة الثانية: الراوي "منكر الحديث" مع الحكم عليه بلفظ الضعف، والحكم على حديثه:

في هذه الصورة يحكم ابن عدي على الراوي أنه "منكر الحديث" ويبين ضعفه بلفظ الضعف، مع حكمه على حديثه، وقد جعلت هذه الصورة على النحو الآتي:

الحالة الأولى: الراوي "منكر الحديث" وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق وحديثه فيه نظر[1]:

في بُكير بن شِهاب الحنظلي[2] قال ابن عدي: "منكر الحديث"[3] ثم ساق له بعض الأحاديث، وقال: "وبُكير ابن شهاب هذا هو قليل الرواية ... ومقدار ما يرويه فيه نظر، وله غير ما ذكرت، ولم أجد له أنكر مما ذكرته ... وبكير هذا إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"[4].

الحالة الثانية: الراوي "منكر الحديث" وهو ضعيف عن كل من روى عنه، وحديثه ليس بشيء:

كما في علي بن عروة الدمشقي[5] إذ ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث وبعد أن أخرج له عدة أحاديث قرر أنه ضعيف عن كل من روى عنه، وحديثه ليس بشيء[6].

الحالة الثالثة: الراوي "منكر الحديث" وهو مكشوف الأمر في ضعفه لرواياته الموضوعات:

كما في يحيى بن عنبسة البصري[7] إذ ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث وأخرج له عدة أحاديث حكم أنها منكرة، و أن الراوي مكشوف الأمر في ضعفه لرواياته عن الثقات بالموضوعات[8].

الحالة الرابعة: الراوي "منكر الحديث" و الحكم بضعف الراوي، والحكم على حديثه أنه غير محفوظ والإشارة للتفرد، والحكم أن الحديث باطل أو موضوع:

---

(1) ينظر: الكامل (2/187-188) ت/277.

(2) ذكره ابن حجر في تقريب التهذيب (ص/127) ت/758 تمييزاً وذكر أنه: منكر الحديث من الثامنة. وعليه فوفاته قبل المئتين، وهو من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. ينظر: مقدمة التقريب (ص/75) ط عوامة.

(3) ينظر: الكامل (2/187) ت/277.

(4) الكامل (2/188) ت/277.

(5) علي بن عروة الدمشقي القرشي: قال ابن معين في تاريخه للدارمي (ص/172) ت/622: "ليس بشيء". وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (6/198) ت/1090: متروك الحديث. وقال ابن حبان في المجروحين (2/107): "كان ممن يضع الحديث على قلته". ترجمه المزي في تهذيب الكمال (21/69-70) ت/4108. روى له ابن ماجه. وقال ابن حجر في التقريب (ص/403، ت/4771: "متروك".

(6) ينظر: الكامل (6/179-181) ت/1367.

(7) قال ابن حبان في المجروحين (3/124): شيخ دجال يضع الحديث على الثقات، لا تحل الرواية عنه بحال ولا كتابة حديثه إلا للاعتبار. وقال الدارقطني في تعليقاته على المجروحين (ص/163) ت/196: دجال. وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (5/224) في الطبقة التي وفاتهم بين (201-210هـ).

(8) ينظر: الكامل (8/408-409) ت/2162. في طبعة الرسالة: "لرواياته عن الثقات والموضوعات". وهذه العبارة ليست بالمستقيمة. بينما في طبعة دار الكتب العلمية (9/127) جاء العبارة هكذا: "لرواياته عن الثقات بالموضوعات". وهذه العبارة أصح. والله أعلم وذلك لاستقامة المعنى.

ففي بشر بن إبراهيم الأنصاري[1] ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث عن الثقات والأئمة ثم عرض له ثلاثة أحاديث يرويها عن الأوزاعي (157هـ)، وقرر أن هذه الأحاديث عن الأوزاعي لا يرويها غير بشر وهي بواطيل. ثم أخرج له حديثاً عن الثوري وذكر بعده أنه عن الثوري (161هـ) غير محفوظ، وهو باطل، لا يعلم ابن عدي أحداً يرويه عن الثوري غير بشر هذا، ثم أخرج له عدة أحاديث وذكر أنها غير محفوظة، وأن بشر هذا لم يجد فيه كلاماً، وهو بيَّن الضعف جداً، ورواياته التي يرويها عمن يروى غير محفوظة، وهو ممن يضع الحديث على الثقات، و أن سائر أحاديثه التي لم يذكرها موضوعات عن كل من روى عنهم، وذكر أن لبشر أحاديث صالحة[2].

الحالة الخامسة: الراوي "منكر الحديث" وهو مع ضعفه يُكتب حديثه، أحاديثه غير محفوظة، ينفرد بأحاديث: كما في عامر بن عبد الله بن يَساف اليمامي[3] حيث ذكر أنه "منكر الحديث" عن الثقات وساق بعض أحاديثه ليقرر أنها غير محفوظة، وله أحاديث ينفرد بها، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه[4].

الصورة الثالثة: الراوي "منكر الحديث" في حال التفرد، ولا بأس به إذا توبع، والحكم على حديثه:

في بعض الأحيان يحكم ابن عدي على الراوي أنه "منكر الحديث" مع ذكر تفرده، ثم يقرر أنه لا بأس به، وظاهر هذا الصنيع أن الراوي إذا تفرد فهو "منكر الحديث"، وإذا لم يتفرد فلا بأس به، كما ذكر في بشار بن الحكم البصري[5] أنه "منكر الحديث" عن ثابت البُناني[6] (127هـ) وغيره، ثم أشار إلى حديث يرويه بشار وأنه حديث منكر بهذا الإسناد، ثم ساق له حديثين[7] وقال: "لبشار بن الحكم هذا

---

(1) الْمَغْلُوج أبو عمرو، ويقال: أبو سعيد من أهل الشام سكن البصرة، قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (351/2) ت/1333: "شيخ كان يكون بالبصرة ضعيف الحديث". قال العقيلي في الضعفاء (142/1) ت/174: "عن الأوزاعي بأحاديث موضوعة، لا يتابع عليها". وقال ابن حبان في المجروحين (189/1): "يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح". قال ابن منده في فتح الباب في الكنى والألقاب (ص/373) ت/3303: "متروك". وذكره الذهبي في وفيات (الطبقة العشرون) (191-200هـ) ينظر: تاريخ الإسلام (1079/4). وينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (170/10 وما بعدها) ت/879.

(2) ينظر: الكامل (154/2-156) ت/254. وينظر: الكامل (369/2) ت/348.

(3) قال أبو داود كما في سؤالات الآجري (ص/311) ت/467: ليس به بأس رجل صالح. وقال العجلي: يكتب حديثه وفيه ضعف. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: ثقة. ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (76/5) ت/122.

(4) ينظر: الكامل (15/6-17) ت/1267.

(5) قال أبو زرعة: "شيخ بصري منكر الحديث". الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (416/2) ت/1645. وقال ابن حبان في المجروحين (191/1): "منكر الحديث جداً ينفرد عن ثابت بأشياء ليست من حديثه، كأنه ثابت آخر، لا يكتب حديثه إلا على جهة التعجب".

(6) ثابت بن أسلم البناني: ثقة عابد، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/132) ت/810.

(7) ينظر: الكامل (168/2) ت/262.

غير ما ذكرت عن ثابتٍ وغيره، مما لا يرويه غيرُه. وأحاديثه عن ثابت إفرادات. و أنه لا بأس به"[1].

ويتضح من عبارة ابن عدي أنه لا بأس به فيما لم يتفرد به، بقرينة حكمه عليه بأنه منكر الحديث في الأحاديث التي تفرد بها.

وفي نهاية هذا الصنف يمكن القول: يظهر هذا الصنف دقّة منهج ابن عدي في تقويم الرواة، وتحليله المتوازن للعلاقة بين صفة الراوي وصفة الحديث، فهو لا يكتفي غالباً بإطلاق الحكم دون بيان العلل، بل يجمع في تحليله بين وصف الراوي من حيث العدالة، وبين النظر في حديثه من حيث الإسناد والمتن والتفرد والمخالفة. ويمكن تلخيص أهم ملامح منهجه في هذا الصنف بما يلي:

- يجمع ابن عدي بين تعدد الأوصاف القادحة في الراوي وتقرير نكارة الحديث.
- وينبه إلى التفرد كقرينة أساسية للنظر في الحديث.
- يميّز بين مطلق الحكم على الراوي والحكم التفصيلي على الحديث.
- يميل إلى التقييد في بعض الأحيان، وإلى الصرامة في أحيان أخرى.

الصنف الثالث: الراوي "منكر الحديث" مع التقييد عن شيوخه، مع الحكم على حديثه أو عدمه:

يمثل هذا الصنف صورة دقيقة من منهج ابن عدي في الحكم بالنكارة، إذ لا يكتفي بوصف الراوي، بل يربط وصفه بأسماء شيوخه، مبينًا ما إذا كان الضعف من جهة الراوي نفسه، أو بسبب شيوخه، مع تصريحه بالحكم على الأحاديث أحيانًا، مما يعكس دقته في تتبع العلل وتحرّي أسباب النكارة.

فهذا الصنف يتناول الرواة الذين وصفهم ابن عدي بـ "منكر الحديث"، مقيدًا ذلك بشيوخ الراوي، سواء كانوا ثقاتٍ أو ضعفاء. وقد يصرح بوصف الشيخ أو لا فيقول: عن فلان. دون وصف.

وتظهر أهمية هذا الصنف في كشف منهج ابن عدي في الربط بين حال الراوي ومروياته عن شيوخه، مما يدل على دقة نظره في تتبع مظانَّ العلة، وتمييزه بين من يروي المنكر بذاته، ومن يرويه تبعًا لضعف شيخه أو تفرده عنه. وسيتضح في هذا الصنف كيف يتعامل ابن عدي مع الرواية من الثقات حين تقع من راوٍ ضعيف أو غير معروف، أو حين يتفرد راويٌ مُتَكَلم في أحد شيوخه، وما ينبني على ذلك من أحكام تتعلق بالمروي. وقد جعلت هذا الصنف في نوعين:

النوع الأول: الراوي منكر الحديث عن الثقات، أو منكر عن الثقات وغيرهم، أو عن الثقات والضعفاء، مع حكمه على الحديث.

النوع الثاني: منكر الحديث عن فلان وغيره، أو عن كل من روى عنه، مع الحكم على حديثه.

وفيما يأتي بيان هذين النوعين:

---

(1) الكامل (168/2) ت/262.

النوع الأول: منكر الحديث عن الثقات[1]، أو منكر عن الثقات وغيرهم، أو عن الثقات والضعفاء، مع حكمه على الحديث:

في هذا النوع يطلق ابن عدي الحكم على الراوي أنه "منكر الحديث" و يقيّد ذلك بالثقات أو بالثقات وغيرهم، أو بالثقات والضعفاء، وإضافة لذلك يحكم على الحديث، وقد جعلت هذا النوع في الصور الآتية:
الصورة الأولى: الراوي "منكر الحديث عن الثقات" مع حكم آخر أو عدمه، والحكم على حديث الراوي
الصورة الثانية: الراوي "منكر الحديث عن الثقات وغيرهم" مع حكم آخر على الراوي أو عدمه، والحكم على الحديث.
الصورة الثالثة: منكر الحديث عن الثقات والضعفاء مع الحكم على الحديث. وتفصيل ذلك فيما يأتي:

الصورة الأولى: الراوي "منكر الحديث عن الثقات" مع حكم آخر أو عدمه، والحكم على حديث الراوي:

في هذه الصورة يحكم ابن عدي على الراوي أنه منكر الحديث عن الثقات، وقد يضيف حكماً آخر وقد لا يذكر غير الحكم الأول، ويحكم على حديث الراوي، وجعلت هذه الصورة في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: الراوي "منكر الحديث عن الثقات" والحكم على حديثه أنه مناكير: كما في أبي عبد الله الضَّحاك بن حَجْوة[2] حيث حكم ابن عدي أنه منكر الحديث عن الثقات. ثم ذكر له بعض رواياته التي تفرد بها وقرر أن كل روايات الضحاك مناكير إما متناً وإما إسناداً[3].

الحالة الثانية: "منكر الحديث عن الثقات" مع إضافة حكم آخر، والحكم على حديثه: عمرو بن مالك النُّكْري[4] (129هـ) ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث عن الثقات ويسرق الحديث وساق له حديثين و ذكر أن له غيرهما أحاديث مناكير، وبعضها سرقها من قوم ثقات[5].

الصورة الثانية: الراوي "منكر الحديث عن الثقات وغيرهم" مع حكم آخر على الراوي أو عدمه، والحكم

---

(1) ينظر: الكامل (1/393-394) ت/104. للمزيد من الأمثلة ينظر: الكامل (2/366) ت/347. وفيه: "منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث". و(3/148) ت/468، وفيها: "منكر الحديث عن الثقات، ويقلِّب الأسانيد". و(3/151) ت/471، وفيها: "يسرق الحديث، منكر عن الثقات". و(3/318) ت/570، وفيها: "منكر الحديث عن الثقات". وينظر: (4/266) ت/788. و(6/16-17) ت/1267. و(6/104) ت/1320.

(2) الضَّحاك بن حَجْوَة المَنْبِجِي: ذكره ابن حبان في المجروحين (1/379) وأنه يروي العجائب، وروي عنه بنسخة مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للمعرفة فقط. وقال الدارقطني في التعليق على المجروحين (ص/138) ت/165: "كان يضع الحديث". وينظر: ميزان الاعتدال للذهبي (2/323) ت/3930.

(3) ينظر: الكامل (5/75) ت/951.

(4) النُّكْري: بضم النون وسكون الكاف وفي آخرها الراء نسبة إلى بني نكرة وهم من قوم عبد القيس، وهو نكرة بن لكيز بن أفصى بن عبد القيس. ينظر: الأنساب للسمعاني (13/174) 5053. وعمرو هذا هو أبو يحيى ويقال: أبو مالك البصري عمرو بن مالك النُّكري: نقل ابن عدي عن أبي يعلى تضعيفه (6/104-105) ت/1320.

(5) ينظر: الكامل (6/104-105) ت/1320.

على الحديث: يذكر ابن عدي أحياناً أن الراوي منكر الحديث عن الثقات وغيرهم، وقد يضم لذلك حكماً آخر وقد يكتفى بحكمه منكر الحديث، ويذكر حكما على حديث الراوي، ومن ذلك:

الحالة الأولى: منكر الحديث عن الثقات وعن غيرهم، والحكم بجهالة الراوي، مع الحكم على حديثه: كما في مصعب بن إبراهيم[1] حيث ذكر أنه منكر الحديث عن الثقات وعن غيرهم، وأخرج له عدة أحاديث وحكم على أحدها بأنه منكر، وعلى الآخر بأنه باطل، مع الإشارة لتفرده به، ثم قرر أن مصعب هذا مجهول ليس بالمعروف، وأحاديثه عن الثقات غير محفوظة[2].

الحالة الثانية: منكر الحديث عن الثقات وغيرهم، مع الحكم على الحديث أنه منكر، والإشارة للتفرد: كما في عباس بن بكار الضَّبِّي البصري (222هـ)[3]، إذ ذكر أنه منكر الحديث عن الثقات وغيرهم، ثم ساق له حديثاً وحكم أنه بهذا الإسناد منكر مشيراً إلى تفرده، ثم بيَّن أن في مقدار ما له من حديث قد أنكرها عليه ابن عدي في عددٍ من رواياته[4].

الصورة الثالثة: منكر الحديث عن الثقات والضعفاء مع الحكم على الحديث:

ينص ابن عدي هنا على أن الراوي منكر الحديث عن الثقات والضعفاء، ويصرح بأن النكارة قد تكون من جهة شيوخه، وليس بالضرورة من الراوي نفسه. ففي أبي إسحاق إبراهيم بن نافع الْجَلَّاب[5] ذكر أنه منكر الحديث عن الثقات وعن الضعفاء، وساق له أحاديث، ثم قال: "ولم أرَ لإبراهيم بن نافع هذا أوحش من هذه الأحاديث[6]، ولعل هذه الأحاديث جاءت من جهة من رواها هو عنه، لأنه روى عن ضِعاف"[7]. أي أن النكارة جاءت من قبل شيوخه لأنه يروي عن ضعفاء.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/132).

(2) ينظر: الكامل (404/7-405) ت/1854.

(3) العباس بن بكار كنيته أبو الوليد، قال عنه العقيلي في الضعفاء (363/3) ت/1399: "الغالب على حديثه الوهم والمناكير". وذكره ابن حبان في الثقات (512/8) وذكر أنه كان يغرب حديثه عن الثقات، لا بأس به. وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/321) ت/423: "كذاب". وقال عنه أبو نعيم في الضعفاء (ص/123) ت/179: "يروي المناكير لا شيء". وينظر: لسان الميزان، لابن حجر (402/4 وما بعدها) ت/4099.

(4) الكامل (393/1-394) ت/104. وينظر أيضا: الكامل (404/7-405) ت/1854.

(5) الجلاب البصري الناجي، من بني ناجية، قال فيه أبو حاتم الرازي: لا بأس. ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (141/2) ت/459. وينظر: لسان الميزان، ابن حجر (373/1) ت/328. وفي مشتبه أسامي المحدثين، عبيد الله الهروي (ص/58): ذكر أن إبراهيم بن نافع ثلاثة: المكي والبصري والأموي.

(6) هذه العبارة فسرها بعض من استفاد من الكامل بأن في حديثه نكارة، كما في لسان الميزان، لابن حجر (373/1) ت/328 قال: "وذكر له ابن عدي مناكير".

(7) الكامل (393/1-394) ت/104. وذكر منهم ابن عدي: مقاتل بن سليمان، وعمر بن موسى. وفي الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (141/2) ت/459 ذكر أنه روى بواطيل عن عمر بن موسى وهو متروك الحديث.

يتضح من هذا النوع أن ابن عدي يراعي طبيعة الشيخ الذي يُروى عنه، فكلما كان ثقة ازداد أثر التفرد والنكارة عنده.

النوع الثاني: منكر الحديث عن فلان وغيره، أو عن كل من روى عنه، مع الحكم على حديثه:

أما هذا النوع، فيتجه فيه ابن عدي إلى تخصيص شيوخ معينين للحكم، فيقول: "منكر الحديث عن فلان وغيره"، أو يعمم الحكم على كل من يروي عنهم، مع التعليق على الحديث نفسه بالنكارة أو البطلان. وجعلت هذا النوع في الصور الآتية:

الصورة الأولى: الراوي "منكر الحديث عن فلان وغيره" مع حكم آخر أو عدمه، والحكم على حديثه

الصورة الثانية: منكر الحديث عن كل من يروي عنه، مع الحكم على الحديث. وهذا بيانها:

الصورة الأولى: الراوي "منكر الحديث عن فلان وغيره" مع حكم آخر أو عدمه، والحكم على حديثه:

يذكر ابن عدي الراوي بأنه منكر الحديث عن شيخ معيّن بالاسم، مع إبهام بقية الشيوخ، ويقرن ذلك بالحكم على الحديث، كما في الحالات الاتية:

الحالة الأولى: منكر الحديث عن شيخ من شيوخه مع التصريح باسمه وإبهام الباقي، والحكم على حديثه:

ذكر في أبي بِشْر محمد بن الزبير الرقي[1] (170هـ) أنه منكر الحديث عن الزهري (125هـ) وغيره، ثم ساق له حديثاً مما تفرد به عن الزهري وأشار إلى أن له غيرَ ذلك أيضًا، وبه يتبين وجه النكارة وهو التفرد عن الزهري[2].

الحالة الثانية: منكر الحديث عن شيخ من شيوخه مع التصريح باسمه وإبهام الباقي، و إضافة حكم على الراوي، والحكم على حديثه: أبو بدر بشار بن الحكم الضَّبي البصري[3]: حيث ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، عن ثابت البُناني[4] (127هـ) وغيره، وساق له حديثين[5] ليقرر أن "لبشار بن الحكم هذا غير ما ذكرت عن ثابتٍ وغيره، مما لا يرويه غيرُه. وأحاديثه عن ثابت إفرادات. وأرجو أنه لا بأس به"[6]. ويبدو أن مقصد ابن عدي هنا بقوله: لا بأس به، أي لا بأس به في غير التفرد، أما إذا تفرد بما

---

(1) محمد بن الزبير الرقي يُكنَّى أبا بشر، إمام مسجد حران، قال عنه أبو حاتم الرازي: ليس بالمتين. وقال عنه أبو زرعة: في حديثه شيء، ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (259/7) ت/1418. وذكره ابن حبان في الثقات (403/7). وينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (53/38-41) ت/6357.

(2) ينظر: الكامل (243/7-244) ت/1722.

(3) سبقت ترجمته (ص/137).

(4) سبقت ترجمته ينظر (ص/135).

(5) ينظر: الكامل (168/2) ت/262.

(6) الكامل (168/2) ت/262.

لا يرويه غيره فهو منكر الحديث، والله أعلم.

وكذلك في محمد بن موسى السعدي البصري[1] ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث عن عمرو بن دينار[2] وغيره، وساق له أحاديث حكم عقب اثنين منها أنه منكر بهذا الإسناد، وأشار إلى جهالة محمد هذا حيث ذكر أنه لم ير أحداً يحدث عنه غير محمد بن عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس[3]، كما ذكر أنه ليس بذاك المعروف[4].

الصورة الثانية: منكر الحديث عن كل من يروي عنه، مع الحكم على الحديث:

يتوسع ابن عدي في نقده ليشمل كل راوٍ روى عنه، فيقرر أن الراوي منكر الحديث عن "كل من يروي عنه"، ويذكر نماذج من رواياته ويحكم عليها بالبطلان أو النكارة، وقد يعلل سبب ذلك. وبيان ذلك في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: منكر الحديث عن كل من يروي عنه، مع الحكم على حديثه بالنكارة والبطلان: كما في محمد بن كثير بن مروان بن سويد الفهري (230هـ)[5] حيث ذكر ابن عدي أنه روى بواطيل، وأخرج له حديثين حكم على كل واحد منهما أنه منكر، وأن محمد هذا منكر الحديث عن كل من يروي عنه، والبلاء منه هو[6].

الحالة الثانية: منكر الحديث، له تفردات، حديثه يشبه بعضه بعضاً والبلاء ليس منه: ذكر في أبي السَّري منصور بن عمّار بن كثير[7] أنه منكر الحديث، وقد أخرج له عدة أحاديث حكم عقب بعضها بتفرد منصور هذا، وذكر أن منصور هذا قد اشتهر بالوعظ الحسن، وأحاديثه عن كل من يروي عنه كلها يشبه بعضها بعضاً، و أحاديثه تشبه أحاديث شيوخه، كابن لهيعة[8] (174هـ) وغيره، وابن لهيعة ليِّن في الحديث، وأما غير ابن لهيعة ممن يروي عنهم منصور، فليسوا بالمشهورين، ومنصور لا يتعمد الكذب. ولهذا فإن ابن عدي قرر أن الإنكار الذي في حديث منصور هذا لعله من جهة غيره، وليست

---

(1) قال الذهبي في الميزان (50/4) ت/8229: "مجهول".

(2) البصري الأعور قهرمان آل الزبير ضعيف، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/421) ت/5025.

(3) صدوق، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/487) ت/6011.

(4) ينظر: الكامل (208/7-209) ت/1691.

(5) سبقت ترجمته (ص/125).

(6) ينظر: الكامل (265/7-266) ت/1740. وينظر المثال ذاته تقريباً في: (266/7-267) ت/1741.

(7) قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (176/8) ت/777: "ليس بالقوي". قال الدارقطني في سؤالات البرقاني (ص/281) ت/337: "يحدث عن الضعفاء، وله أحاديث لا يتابع عليها". قال الذهبي في السير (98/9): "لم أجد وفاة لمنصور وكأنها في حدود المئتين".

(8) عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي المصري: صدوق اختلط بعد احتراق كتبه. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/319) ت/3563.

منه[1].

من خلال الأمثلة السابقة في هذا الصنف، يظهر أن ابن عدي لا يكتفي بالحكم على الراوي بمجرد ضعف حفظه أو روايته للغرائب، بل يُعنَى بتفصيل جهات الضعف بحسب شيوخه الذين يروي عنهم.

كما يظهر من صنيعه الربط بين درجة الشيخ وتفرد الراوي، ومن ثم تنزيل حكم النكارة بناءً على ذلك. ويتضح كذلك أن النكارة المؤثرة قد تصدر أحيانًا بسبب تفرد الراوي عن إمام كبير، أو سوء انتقاء الشيوخ وضعفهم، مما يجعل النكارة مؤثرة في الحديث نفسه، ولو لم يكن الراوي كاذبًا أو متهمًا مباشرة.

وأخيراً: بعد هذا العرض المفصّل لأصناف من أطلق عليه ابن عدي وصف "منكر الحديث"، يمكن القول إن هذا المصطلح لم يكن عنده وصفًا جامدًا أو محدد المضمون بدقة واحدة، بل تنوع استعماله بحسب حال الراوي، أو بحسب رواياته، أو بحسب شيوخه، فتارة يطلقه على راوٍ مجردًا من قرائن أخرى، وتارة يقرنه بأوصاف إضافية كأن يصفه بالجهالة أو الضعف الشديد أو الوضع أو السرقة، أو يقيّد الحكم بأنه منكر الحديث عن الثقات فقط دون غيرهم، أو عن كل من يروي عنهم، أو في حال دون حال.

ومن هنا تتضح أهمية الانتقال إلى المطلب الثاني، الذي يركّز على صيغة نقدية قريبة من مصطلح "منكر الحديث"، وهي الحكم على الراوي بأنه يروي المناكير أو حديثه منكر أو أحاديثه منكرة، مما يُعد توسعة في دراسة الوصف المتعلق بالنكارة، لكن هذه المرة بالتركيز على المروي أكثر من الراوي، وهو ما سيكون محل النظر والتفصيل في المطلب الآتي بإذن الله.

---

(1) ينظر: الكامل (7/440–442) ت/1888. وينظر للاستزادة: الكامل (8/471) ت/2211.

المطلب الثاني: وصف الراوي "بالتحديث بالمناكير"

الصنف الأول: الراوي "يحدث بالمناكير" دون التقييد بشخص معين مع ذكر حكم آخر أو عدمه

الصنف الثاني: الراوي "يحدث بالمناكير" مع التقييد بشخص أو أكثر مع ذكر حكم آخر أو عدمه

المطلب الثاني: وصف الراوي[1] "بالتحديث بالمناكير"[2]

تُعتبر أحكام النقاد على الرواة بأنهم "يُحدّثون بالمناكير" أو أن "أحاديثهم منكرة" من العبارات ذات الدلالة النقدية الظاهرة، ولكنها مع ذلك ليست على درجة واحدة في إفادة الجرح للراوي، وكذلك تتفاوت قوة النكارة في الحديث، ويتميّز ابن عدي في كتابه "الكامل" بدقة ملاحظته لهذه الظاهرة، حيث لم يكتف بإطلاق هذه الأحكام جزافًا، بل راعى السياقات المختلفة التي وردت فيها، فميّز بين الراوي الذي تُنسب إليه المناكير مطلقًا، وبين من تُقيد نكارته بروايته عن شيخ معين أو عن أكثر من شيخ، أو ما يُروى عنه من طريق تلاميذه.

ويهدف هذا المطلب إلى دراسة هذا اللون من الأحكام على الرواة، باستقراء ألفاظ ابن عدي وتحليلها، وتصنيفها إلى أصناف وأنواع تُبرز منهجه النقدي، وتكشف عن مدى دقته في ربط النكارة بالراوي أو بالمروي، أو بسلسلة الإسناد.

وبعد النظر في ألفاظ ابن عدي عند حكمه على الراوي أن له مناكير أو حدَّث بالمناكير وما شاكلها من الألفاظ رأيت تصنيفها في صنفين رئيسين:

الصنف الأول: الراوي "يحدث بالمناكير" دون التقييد بشخص معين مع ذكر حكم آخر أو عدمه:

أي أن ابن عدي يحكم على الراوي أنه يحدث بالمناكير، أو عنده أحاديث مناكير، وأمثال هذه العبارة، ولكنه لا يقيِّد روايته لهذه المناكير عن شخص معين أو أشخاص معينين، وفي هذا الصنف قد يذكر حكماً أو قيداً وقد لا يذكر شيئاً من ذلك.

الصنف الثاني: الراوي "يحدث بالمناكير" عن شخص أو أكثر مع ذكر حكم آخر أو عدمه:

أي الحكم على الراوي أنه حدَّث بالمناكير مع تقييد ذلك بشخص أو أشخاص معينين، وقد يضيف إلى ذلك حكماً أو قيداً مما يتعلق بالراوي أو بالمروي، وقد لا يضيف شيئاً.

وقبل عرض هذين الصنفين رأيت أن أعرض خلاصة موقف ابن عدي من الراوي الذي يصفه بالتحديث بمناكير وما شاكل هذه العبارة، أو أحاديثه مناكير، ولم أفرِّق بين هذين الوصفين لأني وجدت

---

(1) إطلاق لفظ له مناكير أو حدث بالمناكير وما شابه هذه العبارات تعد من باب الحكم على الراوي باعتبار أن في حديثه مناكير. وهي في الوقت ذاته تكون من باب الحكم على حديث الراوي أو بعضه أيضاً، إذ حكم أنه منكرة، لذا فقد وضعت هذا اللفظ هنا في الألفاظ التي أطلقها على الراوي، وسأذكر في الألفاظ التي يطلقها على المروي باعتبار الكلام فيها على المروي وليس الراوي.

(2) ليس المراد خصوص هذه اللفظة بل المراد جميع الألفاظ التي استعملها ابن عدي لبيان أن للراوي مناكير رواها أو حدث بها وما شاكل هذه العبارة، وكذلك الحال في بقية الأقسام. وللاستزادة من أمثلة هذه العبارة وما شاكلها، ينظر: الكامل (363/2) ت/345. و(24/4) ت/672. و(343/6) ت/1489. روى عن الأعمش أحاديث مناكير. و(460/6) ت/1584. وغيرها الكثير من المواضع كما سيظهر في هذا المطلب.

ابن عدي لم يفرق بينهما التفريق الدقيق الذي يجعلهما منفصلين عن بعضهم من حيث الحكم على الراوي كما سيتضح من الأمثلة بعد قليل، بعد الكلام عن النقاط الثلاث الآتية:

أولاً: موقف ابن عدي من الراوي الذي "حدث بالمناكير"[1] وما شاكل هذه العبارة:

بعد تتبع صنيع ابن عدي في كتابه "الكامل" يتبين أن حكمه على الراوي "بالتحديث بالمناكير" لا يأتي على درجة واحدة، بل يتنوع في صيغته، و دلالته على درجة الجرح تختلف من راوٍ إلى آخر، بحسب السياق والتفصيلات التي يوردها في الترجمة. ويمكن تلخيص موقفه في النقاط الآتية:

1 – عدم الاقتصار على وصف الراوي بأنه يروي مناكير: لا يكتفي ابن عدي بمجرد إطلاق هذا الوصف، بل يربطه غالبًا بقرائن أخرى تعين على فهم المراد: كالتفرد، أو الجهالة، أو موافقة الثقات، أو سرقة الحديث، أو كون النكارة من جهة الشيخ أو التلميذ، أو كون الحديث غير محفوظ أو باطلًا.

2 – تفريقه بين الراوي الذي له مناكير مطلقة وبين من نُسبت إليه النكارة من جهة معينة (شيخ، تلميذ، سند): فقد يُطلق وصف التحديث بالمناكير مطلقًا، وقد يُقيّده بشيخ معين، أو طريق معين، مما يدل على دقة ابن عدي في نسبة العهدة بالنكارة إلى موضعها الحقيقي قدر الإمكان.

3 – مراعاة ابن عدي لجملة مرويات الراوي: فهو قد يقرر أن عامة حديث الراوي فيه إنكار، وقد يُظهر أن له من الحديث المقبول أيضًا، فيوازن بين الجانبين، فيكون حكمه مركبًا من مدح وذم.

4 – مرونة وصفه: ليس كل راوٍ "يحدث بالمناكير" عند ابن عدي يُعدُّ ساقطًا أو متروكًا، بل يذكر بعضهم ويقول: "يكتب حديثه"، أو "حديثه محتمل"، أو "لا بأس به في الجملة"، إذا لم يكن الكذب متعمدًا، أو كانت المناكير محدودة.

5 – الاعتماد على التفرد والمخالفة: يربط ابن عدي كثيرًا وصف "النكارة" بوجود تفرد أو مخالفة لما رواه الثقات، مع مقارنة متون الأحاديث، ما يدل على منهج نقدي نصي وسندي متكامل.

6 – إشاراته المتكررة إلى ضعف الحفظ أو النقل من الكتب أو الغلو في المذهب: كقوله: "يشبه عليه"، "يحدث من حفظه"، "يميل إلى التشيع"، مما يسهم في فهم سبب إطلاق وصف "التحديث بالمناكير".

ثانياً: صياغة موقف ابن عدي في التعريف بهذا الراوي: بناء على ما سبق يمكن صياغة هذه المعاني بشكل مختصر يمكن من خلالها معرفة موقف ابن عدي من الراوي الذي يحدث بالمناكير، وهو: "راوٍ غلب على رواياته ما يُستنكر من المتون أو الأسانيد، إما لتفرده بما لا يُعرف عن غيره، أو لمخالفته الثقات، أو لاشتباه في المتن، أو للضعف في حفظه، أو لفسقه أو بدعته، أو لنقله عن شيوخ ضعفاء أو غير معروفين، أو لجهالة في حاله، أو لتساهله في الرواية، مع تفاوتٍ في مقدار النكارة والأثر المترتب عليها".

---

(1) لم أعزو جميع تطبيقات ابن عدي لهذا النوع لأني ذكرتها بعد قليل.

وخلاصة الأمر: الراوي الذي وصفه ابن عدي بأنه "يحدث بالمناكير" هو راوٍ في الجملة ضعيف، لكن تتفاوت درجته بحسب سياق النكارة وما يُضاف إليه من قرائن، فقد يكون ساقطًا أو متهمًا، وقد يكون ضعيفًا يُستأنس به، وقد يكون مقبولًا عند وجود قرائن تُقوي حديثه.

ثالثاً: درجة الراوي الذي "يحدث بالمناكير" في سلم القبول والرّد عند ابن عدي:

وصف ابن عدي الراوي بأنه "يحدث بالمناكير" يدل غالبًا على ضعف الراوي، لكنه يتفاوت بحسب السياق والقرائن، ويمكن ترتيب درجته ضمن ثلاث مراتب رئيسة كذلك:

المرتبة الأولى: الراوي المتروك أو المتهم (أشد المراتب): وهو الراوي الذي يصفه ابن عدي بأنه "يحدث بالمناكير" مقرونًا بقرائن شديدة، كأن يكون: متهمًا بالكذب أو الوضع أو سرقة الحديث. أو له مناكير كثيرة لا تُحتمل، أو يروي الموضوعات أو البواطيل.

حكمه: يُعد ساقطًا، متروك الحديث، لا يُروى عنه ولا يُتابع، وهو في أسفل مراتب الجرح.

المرتبة الثانية: الراوي الضعيف الذي له مناكير محدودة: وهو الراوي الذي له مناكير ظاهرة، إما لتفرده أو لمخالفته أو لغموض حاله، لكن لم يُتهم بالكذب أو الوضع.

حكمه: ضعيف لا يُحتج به استقلالًا، لكن قد يُستأنس بحديثه في المتابعات والشواهد عند الحاجة وبضوابط معتبرة.

المرتبة الثالثة: الراوي المحتمل، إذا كانت العهدة في النكارة على غيره: وهو من نُسبت إليه النكارة بسبب من روى عنه أو عنه، كشيخه أو تلميذه، أو وُجد له حديث مستقيم عند غير من تُكلم فيه.

حكمه: يُعد من الرواة الذين يُعتبَر بهم في الجملة، ولا يُرد حديثه مطلقًا، ويُعامل باحتياط، ويُقبل حديثه إذا اعتضد بقرائن أو شواهد.

وقد اتضح أن عبارة "يروي مناكير" فهي أوسع، وأقل شدّة، وتُطلق غالبًا على الراوي الذي وقع في بعض الأحاديث المنكرة، دون أن يُحكم عليه بالضعف الشديد المطلق.

وبعد هذا البيان أنتقل للكلام عن كل صنف من هذه الأصناف السابقة وسأجعل الصنف في أنواع، وكل نوع منها في صور، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

الصنف الأول: الراوي "يحدث بالمناكير" دون التقييد بشخص معين مع ذكر حكم آخر أو عدمه:

يُعدّ هذا الصنف من الأحكام التي يطلقها ابن عدي على الرواة من أبرز المؤشرات على وجود نكارة في مروياتهم، حيث يصفهم بأنهم "يحدّثون بالمناكير"، أو "عندهم أحاديث منكرة"، دون أن يُقيّد تلك المناكير بشخص أو شيخ معيّن.

وتميّز هذا الصنف بأنه يعبّر عن ملاحظة عامة في روايات الراوي، دون تتبعٍ لسلسلة الإسناد أو بيان مباشر لأسباب النكارة في السند أو المتن. ويمتاز هذا الصنف من الألفاظ بمرونته وعموميته، إذ قد لا يتضمن اتهامًا مباشرًا للراوي بالكذب أو الوضع، لكنه يشير إلى وجود نكارة في مروياته تحتاج إلى ضبط وتحقيق.

وتتنوّع عبارات ابن عدي ضمن هذا الصنف، فتارةً يكتفي بالقول إن الراوي يروي مناكير دون إضافة حكم آخر، وتارةً يُضمّنها حكمًا آخر يتعلق بالراوي نفسه كاتهامه بالوضع أو السرقة، أو يعلّق على المتن فيصفه بالضعف أو التفرد أو عدم الموافقة لأحاديث الثقات. وبالنظر في مجموع هذه العبارات، يمكن توزيع هذا الصنف إلى نوعين:

النوع الأول: الراوي "يحدث بالمناكير" دون تقييد بشخص، مع ذكر حكم آخر للراوي أو حكم للمروي

النوع الثاني: الراوي "يحدث بالمناكير" مطلقاً دون أن يذكر قيداً أو حكماً.

ويتبين من هذا أهمية هذا الصنف في الكشف عن منهج ابن عدي في الجمع بين الحكم العام بالمناكير، وتقييمه التفصيلي للرواة والمرويات. وفيما يأتي بيان لهذين النوعين:

النوع الأول: الراوي "يحدث بالمناكير" دون تقييد بشخص، مع ذكر حكم آخر للراوي أو حكم للمروي

يمثّل هذا النوع صورة من صور الحكم على الراوي بالتحديث بالمناكير مقرونةً بذكر حكم إضافي، إما يتعلق بالراوي نفسه، كاتهامه بالضعف أو الوضع أو السرقة، أو بمروياته، كالحكم عليها بالاضطراب أو البطلان أو التفرد.

ويعكس هذا النوع عناية ابن عدي بالجمع بين الأحكام العامة والتحليلات التفصيلية، بما يُسهم في رسم صورة أكثر دقة للحكم النقدي. وقد قسمت هذا النوع إجمالاً إلى الصور الآتية:

الصورة الأولى: الراوي "يروي مناكير" مع حكم آخر على الراوي

الصورة الثانية: الراوي "يروي مناكير" مع الحكم على المروي

الصورة الثالثة: الراوي "يروي مناكير" مع الحكم على الراوي والمروي معاً

أما تفصيل هذه الصور مع أمثلتها فهو على النحو الآتي:

الصورة الأولى: الراوي "يروي مناكير" مع حكم آخر على الراوي:

تُظهر هذه الصورة جانبًا من منهج ابن عدي في كتابه "الكامل" حيث يجمع بين وصف الراوي بعبارات تدل على "رواية المناكير" وبين إصدار حكم أشد عليه، مثل التهمة بالوضع أو السرقة أو الجهالة، مما يُبرز أن وصف "يروي مناكير" لا يكون حكمًا مستقلًا دائمًا، بل قد يكون ممهّدًا أو معززًا لحكم أشد. وتُبرز هذه الصورة أهمية تتبّع السياق الكامل الذي يذكر فيه ابن عدي وصف "يروي مناكير" لفهم دلالته بدقة. وفيما يأتي توضيح لبعض الحالات في هذه الصورة:

الحالة الأولى: عنده مناكير كثيرة، متهم بوضع الحديث وسرقته: كما ذكر في أبي العباس محمد بن يونس بن موسى[1] الكُدَيْمي البصري (286هـ) أنه اتهم بوضع الحديث وسرقته، وأنه ادعى رؤية قوم لم يرهم عن قوم لا يُعرفون، وكان يخلق لنفسه شيوخاً، وذكر ابن عدي أن عامة مشايخه ترك الرواية عنه، وأن شيخه ابن صاعد (318هـ)، وشيخه عبد الملك بن محمد (323هـ) لم يرويا عنه مع أنهما كانا لا يمنعان الرواية عن كل ضعيف كتب عنه ابن عدي إلا عن الكُديمي، حيث كانا لا يرويان عنه، وذلك لكثرة مناكيره، ولو ذكر مناكيره كلها لطال ذلك[2].

الحالة الثانية: عامة ما يرويه فيه إنكار، وهو إلى الضعف أقرب: ففي شُرحبيل بن سعد المديني[3] (123هـ) ذكر أن له أحاديث وليس بالكثير، وفي عامة ما يرويه إنكار، وهو إلى الضعف أقرب[4].

الحالة الثالثة: حدث بالمناكير، مجهول ويسرق الحديث وهو ضعيف: كما في إبراهيم بن عبد السلام الْمَخْزومي المكي[5] حيث ذكر أنه ليس بالمعروف، وحدث بالمناكير، و يسرق الحديث، وساق له حديثين ذكر أنه سرقهما، وأنه في جملة الضعفاء، وقد أخرج له حديثاً يرويه إبراهيم، عن عبد العزيز بن أبي روَّاد[6] (159هـ)

---

(1) قال ابن حبان في المجروحين (313/2): "كان يضع على الثقات الحديث وضعاً، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث". وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/351) ت/486: ضعيف. وفي التقريب لابن حجر (ص/515) ت/6419 ضعيف. وتوسع الخطيب في ترجمته في تاريخ بغداد (206/4 وما بعدها) ت/1890.

(2) ينظر: الكامل (311/7) ت/1787.

(3) قال ابن سعد في الطبقات (310/5): "بقي إلى آخر الزمان حتى اختلط، واحتاج حاجة شديدة، وله أحاديث، وليس يحتج به". وقال ابن معين كما في تاريخه للدوري (225/3) ت/1046: ليس بشيء هو ضعيف. وقال النسائي في الضعفاء (ص/56) ت/290: ضعيف.

(4) ينظر: الكامل (509/4) ت/902. وقد نقل ابن عدي عدة أقوال في جرحه عن ابن معين وغيره.

(5) قال ابن حجر في التقريب (ص/91) ت/209: "إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن باباه بفتح الموحدتين بغير همز المخزومي المكي: ضعيف من الثامنة، ق". وينظر: تهذيب الكمال للمزي (138/2) ت/206. وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (245/1-246) ت/245.

(6) صدوق عابد ربما وهم ورُمي بالإرجاء. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/357) ت/4096.

عن نافع[1] (117هـ) عن ابن عمر ﷺ (73هـ) عن النبي ﷺ : « إن القلوب لتصدأ كما يصدأ الحديد ...» الحديث[2]. وعلَّق عليه أنَّ هذا الحديث يرويه غيرُ إبراهيم بن عبد السلام هذا، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن أبيه[3]. والحديث معروف بعبد الرحيم بن هارون الغسَّاني[4] (200هـ)، عن عبد العزيز بن أبي رواد[5] (159هـ)، وهو مشهور، وإبراهيم هذا مجهول، ولجهله سرقه منه[6].

ويتضح من هذه الصورة أن وصف "يروي مناكير" قد يُذكر في سياق الجرح الشديد بالضعف، بل والاتهام، ما يعني أن هذا الوصف لا يحمل دائمًا معنى اصطلاحيًا مستقلاً، بل قد يُوظف كقرينة تُفضي إلى أحكام متقدمة مثل الوضع والسرقة. ويلاحظ أيضًا أن ابن عدي كثيرًا ما يسوق الشواهد والأمثلة والقرائن ليبرر هذا الحكم، كما في قصة الكديمي وسرقته للروايات، وهو ما يُظهر دقته في التدليل.

الصورة الثانية: الراوي "يروي مناكير" مع الحكم على المروي:

تمثل هذه الصورة مظهرًا آخر من مظاهر تعامل ابن عدي مع لفظ النكارة، ولكن هذه المرة ليس على الراوي وحده، بل على الرواية نفسها أو بعض مروياته. وهذا يكشف عن دقّة ابن عدي في التفريق بين الحكم على الراوي والحكم على حديثه أو مروياته، إذ قد يصف راويًا بأنه "يروي مناكير"، ثم يتبع ذلك بحكم علمي تطبيقي على الأحاديث التي نقلها، كأن يقول عنها: غير محفوظة، أو باطلة، أو مرفوعة خطأ، أو موقوفة أصلًا... وهكذا. وهذا المنهج يُبرز لنا جانبًا نقديًا تطبيقيًا من عمل ابن عدي،

---

(1) سبقت ترجمته (ص/128).

(2) أخرجه من طريق أبي هشام عبد الرحيم بن هارون الغَسَّاني، عن عبد العزيز بن أبي رواد، محمدُ بن نصر الْمَرْوَزي، كما في مختصر قيام الليل للمقريزي (172). وأخرجه الشهاب القضاعي في مسنده (198/2) (1178) من طريق محمد بن صالح الأشج، ثنا عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه. وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (392/3) (1859) بالسندين معاً. قال العراقي في تخريج الإحياء مطبوع بهامش إحياء علوم الدين للغزالي (ص/323): "أخرجه البيهقي في الشعب من حديث ابن عمر بسند ضعيف".

(3) عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه وأبوه اسمه ميمون. ولم أجده عن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه، بل وجدته عن عبد الله بن عبد العزيز ابن أبي رواد عن أبيه عبد العزيز، هكذا هو عند الشهاب القضاعي في مسنده (198/2) (1178)، من طريق محمد بن صالح الأشج، عن عبد الله... الخ. نحواً من لفظ ابن عدي.

(4) ترجمه ابن عدي في الكامل (280/6-281) ت/1427 وساق له أحاديث ثم قال: وله غير ما ذكرت ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاما، وإنما ذكرته لأحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات. وقال ابن حبان في الثقات (413/8): عبد الرحيم بن هارون الغساني من أهل واسط، كنيته أبو هشام. يعتبر بحديثه إذا روى عن الثقات من كتابه، فإن فيما حدث من غير كتابه بعض المناكير. وقال الدارقطني كما في سؤالات البُرقاني للدارقطني (ص/104) ت/315 ط الفاروق: "متروك، يكذب".

(5) ترجمه ابن عدي ينظر: الكامل (290/6) ت/1435 وقال: عبد العزيز بن أبي رواد واسم أبي رواد ميمون مكي. وثقه يحيى بن سعيد القطان وابن معين وغيرهما. ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (136/18 وما بعدها) ت/3447.

(6) ينظر: الكامل (383/1-384) ت/92. وينظر للاستزادة: الكامل (374/2-375) ت/350.

مما يجعل كتاب "الكامل" من أوسع الكتب التي جمعت بين النقد النظري للرواة والنقد الحديثي التطبيقي للمرويات. وسأعرض بعض الأمثلة على هذه الصورة فيما يأتي:

الحالة الأولى: عامة ما يرويه مناكير، لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق: كما ذكر في أبي إسحاق المدني إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف[1] (306هـ) أنه ليس بكثير الحديث، وعامة ما يرويه مناكير، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق[2].

الحالة الثانية: عامة ما يرويه منكر، مع بيان التفرد: إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري[3]، ساق له عدة أحاديث، وبيَّن أنَّه تفرد بها، وله غيرها، وأنَّ عامة ما يرويه منكر[4].

الحالة الثالثة: روى أحاديث مناكير، مع الحكم بالتفرد، وأن الحديث غير محفوظ، وأن حديث الراوي لا يشبه حديث الثقات: الحسن بن الحسين[5] العُرَني الكوفي: ذكر ابن عدي أنه روى أحاديث مناكير، ثم عرض له ثلاثة أحاديث، فذكر عقب الأول التفرد، وأنه لا يعرفه إلا من رواية الحسن هذا. وعقَّب على الحديثين الباقيين أنهما غيرُ محفوظين، و أنه له أحاديث كثيرة، ولا يشبه حديثه حديث الثقات[6].

ويبدو أن ابن عدي حكم على حديثه أنه لا يشبه حديث الثقات لما وجد من التفرد، وأن بعض حديثه غير محفوظ لذا فهو لا يشبه حديث الثقات.

الحالة الرابعة: يروي مناكير، مع الحكم على أحاديثه (غير محفوظة، أو باطلة أو لا أصل لها):

---

(1) قال البخاري: منكر الحديث كما في الأوسط (184/2) ت/2236. وفي التاريخ الكبير (322/1) ت/1009 وذكر أن فيه نظر، وأنهم سكتوا عنه. وذكره ابن حبان في المجروحين (114/1) وأنه تفرد بأشياء لا تعرف حتى خرج عن حد الاحتجاج به على قلة تيقظه في الحفظ والإتقان. وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكون (ص/97) ت/5. وذكر الذهبي في المقتنى في سرد الكنى (68/1) ت/188 أنه متروك.

(2) ينظر: الكامل (372/1) ت/79. وللاستزادة: ينظر: (333/3) ت/577. و(66/5) ت/946.

(3) قال البخاري في الكبير (370/1) ت/1172: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل، لابنه (193/2) ت/653: "ضعيف الحديث منكر الحديث يحدث بالمناكير لا أعلم له حديثاً قائما، وأتعجب من أبي زرعة حيث أدخل حديثه عن ابن عبد الملك بن شيبة في فوائده ولا يعجبني حديثه". وقال النسائي في الضعفاء (ص/17) ت/41: "ضعيف". وذكره ابن حبان في المجروحين (127/1) وأن في حديثه من المناكير والمقلوبات التي يعرفها من ليس الحديث صنعته. وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/136) ت/80: "منكر الحديث". ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (582/4) في وفيات الطبقة 18 (171-180هـ).

(4) ينظر: الكامل (444/1) ت/129.

(5) قال عنه أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل (6/3) ت/20: "لم يكن بصدوق عندهم، كان من رؤساء الشيعة". وذكر ابن حبان المجروحين (238/1-239) أنه يروي المقلوبات، وقد يتعمد الوضع أو القلب. وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (296/5) في وفيات الطبقة 22 (211-220هـ)

(6) ينظر: الكامل (148/3) ت/467.

1 – في معلى بن ميمون المُجَاشِعي[1] ذكر أن له أحاديث كلها غير محفوظة مناكير[2]، و قال ابن عدي: "ولمعلى بن ميمون غير ما ذكرت من الأحاديث، والذي ذكرته والذي لم أذكره كلها غير محفوظة مناكير، ولعل الذي لم أذكره أنكر من الذي ذكرته، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما إلا أن أحاديثه رأيتها غير محفوظة، فشرطت في أول الكتاب أن أذكر كل من هو بصورته".

2 – أبو العباس أحمد بن محمد بن الأزهر بن حُريث بن مجاهد[3] السِّجْزي[4] (312هـ) ذكر أنه حدَّث بمناكير، ثم ساق له حديثين، فحكم على الأول أنه باطل بهذا الإسناد. وعلى الثاني أنه ليس له أصل[5] من حديث مُطَرِّف بن طريف[6].

الحالة الخامسة: روى غير حديث منكر، مع بيان الاضطراب: كما في أيوب بن عروة القُرْجي[7] حيث ذكر أنه روى غيرَ حديثٍ منكر. وساق له حديثاً واحداً فقط، ذاكراً أنه يرويه عن أبي مالك عمرو بن

---

(1) سبقت ترجمته (ص/65).

(2) ينظر: الكامل (411/7–412) ت/1860. وفي ميزان الاعتدال (152/4) ت/8678 ذكر عن النسائي والدارقطني أنه متروك.

(3) ذكره ابن حبان في المجروحين (163/1) وهو من شيوخه، وذكر أنه كان ممن يتعاطى الحديث ويجري مع أهل الصناعة فيه ولا يكاد يذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات، ويأتي فيه عن الأثبات بما لا يتابع عليه، ذاكرته بأشياء كثيرة فأغرب عليَّ فيها في أحاديث الثقات، وذكر ما مفاده أنه كذب على ابن حبان. وذكره الدارقطني في الضعفاء (ص/126) ت/64. وفي سؤالات السلمي للدارقطني (ص/128) ت65 ذكر أن الدارقطني قال فيه: منكر الحديث. إلا أنه بلغه أن ابن خزيمة حَسَن الرأي فيه. وفي تاريخ الإسلام للذهبي (250/7) اتهمه بالكذب أبو قُريش الحافظ. قلت: ولعل ما يؤيده ما ذكره ابن حبان في المجروحين عنه. وقد ذكر الذهبي في السير (296/14) أنه واهٍ. وقد روى عنه ابن حبان وتعجب من حفظه ومذاكرته واتهمه.

(4) السجزي: بكسر السين المهملة، وسكون الجيم، وفي آخرها الزاي، نسبة إلى سجستان على غير قياس. ينظر: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ابن ماكولا علي بن هبة الله (550/4). والأنساب، للسمعاني (80/7) ت/2047.

(5) ينظر: الكامل (301/1) ت/47.

(6) مُطَرِّف بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد الراء المكسورة ابن طَرِيف الكوفي ثقة فاضل، مختلف في وفاته (141 أو بعد ذلك) ينظر: تاريخ البخاري (397/7) ت/1734. وتاريخ الإسلام، الذهبي (981/3). وتقريب التهذيب، ابن حجر (ص/534) ت/6698.

(7) القُرْجي بضم القاف، والراء الساكنة، وفي آخرها الجيم، هذه النسبة إلى قرية القُرج من قرى الريَّ. وإليها نُسِب. ينظر: الأنساب، السمعاني (367/10) رقم/3197. وأيوب كتب عنه أبو حاتم، وروى عنه هو وأبو زرعة الرازي. وقال أبو حاتم: صدوق. ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (254/2) ت/909. قال عنه الذهبي في الميزان (291/1) ت/1092: "ذو مناكير". وذكره قطلوبغا في الثقات (484/2) ت/1841.

هاشم الجَنْبي[1] عن عبيد الله بن عمر[2]، عن نافع[3] (117هـ) عن ابن عمر ﷺ (73هـ) عن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي»[4] ثم بيَّن أن سنده على غير ما ساقه أيوب بن عروة[5]، وأن في سنده اضطراب و هذا الاضطراب الواقع في السند لعله ليس من قبل أيوب هذا بل من قبل أبي مالك الجنبي[6].

الحالة السادسة: له غير حديث منكر، مع الحكم على الحديث أنه في الأصل موقوف: كما في أبي يحيى شعبة مولى ابن عباس[7] حيث أخرج له ابن عدي حديثاً بسنده عن الفضل بن مختار[8]، عن

---

(1) الجَنْبي: بفتح الجيم وسكون النون، وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة نسبة إلى جنب وهي قبيلة من اليمن. وفي سبب تسميتهم بجنب أقوال، ينظر: الأنساب للسمعاني (341/3) ت/947. وأبو مالك عمرو بن هاشم: قال ابن معين في رواية ابن محرز (86/1): ليس به بأس. وقال أحمد في العلل رواية ابنه عبد الله (55/3) ت/4146: "كان صدوقاً لم يكن صاحب حديث". وقال البخاري في الكبير (381/6) ت/2702: "فيه نظر". وذكره ابن حبان في المجروحين (77/2) وأنه كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديثه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره. وقال ابن حجر في التقريب (ص/427) ت/5126: "ليّن الحديث أفرط فيه ابن حبان".

(2) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ﷺ ثقة ثبت وفاته (مائة وبضع وأربعون) ينظر: التقريب، ابن حجر (ص/373) ت/4324.

(3) سبقت ترجمته (ص/128).

(4) حديث ابن عمر لا نكاح إلا بولي: أخرجه من طريق أيوب بن عروة عن الجنبي بالسند المذكور في المتن: تمام في فوائده (165/2) (1437) مثله. والعقيلي في الضعفاء (294/3) ت/1298 في ترجمة الجنبي هذا.
وحديث ابن عمر ﷺ أخرجه ابن عدي أيضاً (277/2) ت/313 في ترجمة ثابت بن زهير: حدثنا نافع، عن ابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل». وقال في ثابت: "كل أحاديثه تخالف الثقات في أسانيدها ومتونها". وأخرجه أيضاً ابن الأعرابي في معجمه (594/2) (1171) من طريق ثابت بن زهير، عن نافع به مثله. وأخرجه الدارقطني في سننه (322/4-323) (3532) من طريق ثابت ين زهير كذلك.

(5) قال ابن عدي (34/2) ت/195 بعد أن ساق الحديث بسنده: "كتب إلي به محمد بن أيوب: أخبرنا أيوب بن عروة بذلك. وروى إبراهيم بن يوسف الصيرفي عن أبي مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ هذا الحديث. ورواه إبراهيم بن محمد بن ميمون، عن أبي مالك عن حجاج بن أرطاة عن هشام بن عروة، ولعل هذا الاضطراب من أبي مالك لا من أيوب بن عروة".

(6) ينظر: الكامل (33/2-34) ت/195.

(7) كان ابن حنبل كأنه يحسن أمره ولا يدفعه، كما في سؤالات أبي داود لأحمد (ص/209) ت/160. وفي الضعفاء للعقيلي (185/2) ت/708 عن مالك قال: ليس بثقة. وينظر قول مالك: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (23/1-24). وفي (367/4) ت/1604 ترجمة شعبة، عن أحمد ابن حنبل قال: ما أرى به بأساً. وعن ابن معين: لا يُكتب حديثه. وعن أبي حاتم: ليس بالقوي. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وفي التقريب لابن حجر (ص/266) ت/2792) ابن دينار مولى ابن عباس ﷺ صدوق سيء الحفظ.

(8) ترجمه ابن عدي (435/6-438) ت/1568 عامة حديثه لا يُتابع عليه إما إسنادا وإما متناً.

ابن أبي ذئب[1] (158هـ) عن شعبة عن ابن عباس ﷺ (68هـ) أن رسول الله ﷺ قال: «الوضوء مما خرج وليس مما دخل»[2]. وقرر ابن عدي أن البلاء فيه لعله من الفضل لا من شعبة، لأن الفضل يروي غير حديث منكر. ثم وضح وجه النكارة، وبيَّن أن الأصل في هذا الحديث موقوف من قول ابن عباس[3] ﷺ (68هـ) بينما الفضل ساقه مرفوعاً[4].

والملاحظ أن ابن عدي في هذه الصورة لا يكتفي بإطلاق حكم "يروي مناكير"، بل يعضد هذا الحكم بتحليل المرويات نفسها. وهذا الأسلوب يزيد من تأكيد الحكم على الراوي، ويُخرج كلامه من دائرة العموم إلى التحقيق الجزئي الدقيق. وتكرار وصف "حديثه لا يشبه حديث الثقات" أو "الأصل فيه الوقف" يؤكد استعمال ابن عدي لمفردات نقدية معيارية تدل على اختلال في الصناعة الحديثية عند الراوي.

الصورة الثالثة: الراوي "يروي مناكير" مع الحكم على الراوي والمروي معاً[5]:

تعرض هذه الصورة مستوىً متقدّمًا من تعامل ابن عدي مع الرواة الذين يُطلق عليهم وصف "يروي مناكير"، حيث لا يكتفي بالحكم على الراوي أو على الحديث فقط، بل يجمع بين الحكم على الشخص والرواية معًا، فتتعدّد الأحكام بحسب شدّتها، مثل: الضعف، التشيع، الوضع، التفرد، أو السرقة، إلى جانب الحكم على نوعية المرويات: منكرة، باطلة، موضوعة، أو مخالفة للثقات. وهذا الدمج بين الحكم على الراوي والحكم على المروي يعكس منهجًا نقديًا مزدوجًا لدى ابن عدي، يجمع فيه جرح الراوي بتحليل محتوى الحديث، مما يُعطي قوة مضاعفة لتأكيد علل النكارة. وفيما يأتي تفصيل هذا الإجمال:
الحالة الأولى: حدَّث بأشياء منكرة، ويسرق الحديث، وهو ضعيف، وبعض حديثه باطل: ذكر في شيخه محمد بن أحمد بن يزيد البلخي[6] أنه ضعيف وقد حدَّثه بأشياء منكرة، ويسرق الحديث، ولم يكن من أهل الحديث، ثم ساق له حديثاً ذكر أنه باطل بهذا الإسناد[7].

---

(1) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ابن أبي ذئب ثقة فقيه فاضل. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/493) ت/6082.

(2) أخرجه: الدارقطني في سننه كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن (276/1) (553).

(3) الحديث الموقوف أخرجه عن ابن عباس ﷺ من قوله: عبد الرزاق في مصنفه (32/1) (100). وابن أبي شيبة في مصنفه (52/1) (535) و (538).

(4) ينظر: الكامل (485/4) ت/891.

(5) للاستزادة من الأمثلة ينظر: (88/8-89) ت/1961.

(6) ترجمه ابن عساكر في تاريخ دمشق (167/51) ت/6009 محمد بن أحمد بن يزيد بن وركشين بن بركراز أبو عبد الله البلخي، كان يسكن دار الضيافة بدمشق.

(7) حديث: ائتمن الله على وحيه ثلاثة ... الحديث. حدثنا محمد بن أحمد بن يزيد قال: حدثنا عبد الأعلى بن حماد، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ. قال الذهبي في تاريخ الإسلام (193/7): هذا من وضع محمد بن أحمد هذا.

وذكر حديثاً آخر[1] مقرراً أنه سرقه[2].

الحالة الثانية: الراوي له أحاديث مناكير، وهو غالٍ في التشيع، مع تحديد موضوع أحاديثه المنكرة:

أ – ذكر في عَباد بن زياد[3] الكوفي، أو عبادة[4] بن زياد الأسدي[5] (231هـ) أنه من غلاة الشيعة، وله مناكير في فضائل أهل البيت.

ب – عيسى بن مِهران[6] المُسْتَعْطِف[7] (270هـ) ذكر ابن عدي أنه حدث بأحاديث موضوعة مناكير، وهو محترق في الرفض، وله أحاديث في فضائل أهل البيت وذم غيرهم، والضعف بيّن في حديثه[8].

الحالة الثالثة: الراوي يروي مناكير في موضوع معين، مع بيان التفرد، والحكم على الراوي: كما في

---

(1) رواه محمد هذا: حدثنا عبد الأعلى: حدثنا حماد بن سلمة، عن حُميد، عن أنس ﷺ قال: قال ﷺ: «منهومان لا يشبعان: طالب علم، وطالب دنيا». حديث أنس هذا أخرجه ابن الجوزي في العلل (87/1) (113) بسنده من طريق ابن عدي هذا، ثم قال بعده: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ". والحديث عن أنس أخرجه الحاكم في المستدرك (169/1) (312) من طريق أبي عوانة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ نحوه، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ولم أجد له علة. وأخرجه أيضا من طريق الحاكم به البيهقي في المدخل (ص/300) (451). وأخرجه أيضا في المدخل (ص/300) (450) والشعب (497/12–498) من طريق أخرى بسنده إلى إبراهيم بن يوسف الهسنجاني عن عبد الأعلى بسند ابن عدي نحوه.

(2) ينظر: الكامل (313/7) ت/1791. وقال ابن عدي: "وهذا حديث الهسنجاني سرقه منه محمد بن أحمد بن يزيد وصحف فيه الهسنجاني فصير الحسن أنساً، فإذا صحفه كيف يقع إليه وقد، حدثنا الهسنجاني به. حدثناه بن ذريح، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا حماد عن حميد عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه.".

(3) ترجمه ابن حجر في تهذيب التهذيب (94/5) ت/156 في اسم عباد بن زياد. وذكر كلام ابن عدي.

(4) قال الدارقطني في المؤتلف والمختلف (1515/3): "عَبادة بالفتح فهو عَبَادَة بن زياد الأسدي كوفي ..."

(5) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل لابنه (97/6) ت/503: "من رؤساء الشيعة أدركته ولم أكتب عنه، ومحله الصدق". وفي الميزان للذهبي (381/2) ت/4156 ذكر أن محمد بن محمد النيسابوري قال: عبادة بن زياد مجمع على كذبه. فتعقبه الذهبي: هذا قول مردود، وعبادة لا بأس به غير التشيع. وفي التقريب لابن حجر (ص/290) ت/3128: "عباد بن زياد بن موسى الأسدي الساجي: صدوق رمي بالقدر وبالتشيع ... ويقال فيه: عبادة".

(6) ترك حديثه أبو حاتم وقال: كذاب. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (290/6) ت/1607. وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/317) ت/418: "رجل سوء ومذهب سوء". وقال الخطيب في تاريخه (168/11) ت/5866: "كان عيسى بن مهران المستعطف من شياطين الرافضة ومردتهم، وقع إلي كتاب من تصنيفه في الطعن على الصحابة وتضليلهم وإكفارهم وتفسيقهم". إلى آخر ما قاله في وصف فظاعة هذه الأحاديث والقصص المختلقة. وقال الذهبي في الميزان (324/3) ت/6613: "رافضي كذاب جبل". وفي لسان الميزان لابن حجر (406/4) ت/1241 أن محمد بن جرير وثقه.

(7) المستعطف: بضم الميم وسكون السين المهملة وفتح التاء ثالث الحروف وسكون العين وكسر الطاء المهملتين وفي آخرها الفاء، هو لقب لعيسى بن مهران هذا. ينظر: الأنساب للسمعاني (239/12) ت/3781.

(8) ينظر: الكامل (30/6) ت/1281.

أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني[1] (211هـ) إذ ذكر أنه رحل إليه ثقاتُ المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا في حديثه بأساً إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وأنه روى أحاديث في فضائل أهل البيت مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم. ثم حكم عليه أنه في باب الصدق لا بأس به، وقد وردت عنه هذه الأحاديث في الفضائل والمثالب مناكير[2].

هذه الصورة تسجّل أعلى درجات الجمع بين جرح الراوي وحكم المروي عند ابن عدي، ويُلاحظ فيها: التنوع في أسباب النكارة: سرقة، تفرد، تشيع، وضع. والتدرج في أحكام النكارة: منكر، غير محفوظ، موضوع، باطل. والعلاقة بين الموضوع العقدي للحديث "فضائل ومثالب" وحكم النكارة. وتمييز ابن عدي بين الراوي الصدوق الذي أخطأ، والراوي المتهم مطلقًا.

ويُلاحظ من حالات هذه الصورة أن ابن عدي يربط غالبًا بين الانحراف العقدي كالتشيع والرفض، وبين رواية المناكير، وخاصة في أحاديث الفضائل والمثالب، مما يدل على وعيه بانعكاس المعتقد على النقل. وهو لا يُطلق أحكامه جزافًا، بل يُسندها بأحاديث محددة، ويُبيّن جهة الخطأ، أهي في المتن أم في الإسناد، أم من جهة المتن والسند معًا.

ويتضح أيضًا أن ابن عدي يُفرّق بين من كثر منه ذلك حتى استحق الوصف المطلق بالضعف أو الوضع، ومن صدرت عنه أحاديث منكرة مع كونه في الأصل صدوقًا.

وفي ذلك كله يظهر الإنصاف، والتمييز بين الراوي الذي ضعفه راجع إلى الأحاديث المنكرة فقط، والراوي الذي ضعفه عام في كل مروياته.

وفي نهاية هذا النوع يتبين أن ابن عدي كان يُولي اهتمامًا بالغًا بالجمع بين الحكم على الراوي والحكم على الحديث، مما يُظهر دقته في النقد، وعدم اكتفائه بعبارة "له مناكير" دون بيان سببها أو أثرها. كما أن تصنيفه لهذه الأحكام المتنوعة يُظهر حرصه على العدالة النقدية، واستقصائه للقرائن المصاحبة للحكم. ويؤكد منهجه هذا ما سأذكره في النوع الآتي.

النوع الثاني: الراوي "يحدث بالمناكير" مطلقاً دون أن يذكر قيداً أو حكماً:

هذا النوع يعرض بعض الرواة الذين وصفهم ابن عدي بأن لهم مناكير، دون أن يقرن هذا الوصف بأي قيد إضافي أو حكم على الراوي أو المروي، وهي حالة نادرة في منهجه، مما يدل على أن الاكتفاء بالحكم العام دون تفصيل ليس الأصل عنده، بل يُذكر في أضيق الحدود، فقلما تجده يذكر راوياً له مناكير، ثم لا يذكر شيئاً آخر غيرها، ولذا لم أقف إلا على مثال واحد ذكر ابن عدي أنه روى غير

---

(1) سبقت ترجمته (ص/119).

(2) ينظر: الكامل (317/6 و322) ت/1469.

حديث منكر لم يزد على ذلك، وهو عبد الله بن سيف[1] الخُوارزمي[2] إذ أخرج له حديثاً واحداً في النهي عن ضرب وجه الخادم ولعنه[3]، ثم ذكر أنه رأى له غير حديث منكر، ولكن لم يحضره ذكره[4].

ويظهر من صنيعه هذا كيف اكتفى بالقول: إن للراوي غير حديث منكر، ولم يردف ذلك بذكر أي قيد أو حكم. وصنيعه هذا قلما ما يفعله في كتابه.

وعلى الرغم من قلة الأمثلة في هذا النوع، إلا أنه يدل على أن ابن عدي قد يكتفي أحيانًا بالحكم العام على الراوي، إذا ظهرت عنده قرائن كافية تدل على النكارة دون حاجة إلى تفصيل. وهذا يُظهر مرونة منهجه النقدي، وقدرته على الموازنة بين الإيجاز والتفصيل بحسب ما تقتضيه الحالة.

الصنف الثاني: الراوي "يحدث بالمناكير" عن شخص أو أكثر مع ذكر حكم آخر أو عدمه[5]:

هذا الصنف في منهج ابن عدي رحمه الله من الأهمية بمكان، إذ يتناول الرواة الذين ثبت عنهم التحديث بالمناكير، مع وجود قيد يحدّد مصدر النكارة في سنده، سواء كان شخصًا معينًا، أو عدة رواة، أو حتى التلاميذ الذين رووا عن الراوي الأصلي.

وفي هذا الصنف من الرواة الذين يصفهم بأنهم "يحدثون بالمناكير" أو "لهم مناكير"، لا يكتفي ابن عدي بإصدار الحكم على إطلاقه، بل يُقيّده أحيانًا بشخص معيَّن يروي عنه الراوي، أو بسند خاص، سواء أكان شيخًا له أم تلميذًا عنه. وهذا النوع من التقييد يعكس دقّة في النظر النقدي لدى ابن عدي، ويُظهر عنايته في التفريق بين عموم رواية الراوي، وبين ما قد يرد من نكارة في بعض شيوخه أو تلامذته.

وهذا القيد في الأصل محاولة لضبط الحكم على الراوي أو الرواية، بحيث لا يُعَمّم الحكم على الراوي وحده، بل يُوضَع في إطار محدّد يعكس مصدر الضعف أو النكارة.

وقد جعلت هذا الصنف في ثلاثة أنواع رئيسة:

---

(1) عبد الله بن سيف كما في الكامل طبعة الرسالة والكتب العلمية (404/5) ت/1077. ودار الفكر (247/4) ت/1077. والرشد (59/7) ت/1078. لكن في بعض الكتب: عبد الله بن يوسف. كما يأتي في ترجمته. وينظر: ذخيرة الحفاظ من الكامل، لابن القيسراني (2720/5) (6347).

(2) الخوارزمي نسبة إلى بلدة خوارزم، كما في الأنساب للسمعاني (213/5) ت/1481. قال العقيلي في الضعفاء (264/2) ت/818: "عن مالك بن مِغْول حديثه غير محفوظ بالرفع، وهو مجهول بالنقل". ثم ساق له حديثاً نسبه فيه عبد الله بن يوسف الأزدي في لعن من سب أصحاب النبي ﷺ. وذكره الذهبي في المغني (341/1-342) ت/3211 قال: لا يعرف وحديثه منكر.

(3) الحديث: «لا يضربن أحدكم وجه خادمه ولا يقول: لعنك الله، ولعن من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورة وجهه». ولم أقف على من أخرجه بسنده غير عند ابن عدي.

(4) ينظر: الكامل (270/5-271) ت/1080.

(5) ينظر للاستزادة: الكامل (343/6) ت/1489. و(354/6) ت/1502. و(405/6) ت/1537.

النوع الأول: الراوي "حدث بالمناكير" عن شيخ معين، مع ذكر حكم آخر أو عدمه.
النوع الثاني: الراوي "حدث بالمناكير" عن أكثر من راوٍ، مع ذكر حكم أو عدم ذكر ذلك.
النوع الثالث: الراوي "حدث بالمناكير" مع التقييد بالتلاميذ الرواة عنهم.

وقد جرى هذا التقسيم بناءً على الدقة في تناول أحوال هؤلاء الرواة، والتمييز بين مَن كان هو المسبِّب المباشر للنكارة وبين مَن كانت النكارة من قبل من روى عنه، إضافة إلى ذكر أحكام أخرى كضعف الراوي أو تفرده أو عدم المتابعة، مما يتيح فهمًا أدقّ لحالة الراوي ومروياته.
وفيما يأتي سأذكر تفصيل كل نوع وما يندرج تحته من صور:

النوع الأول: الراوي "حدث بالمناكير" عن شيخ معين، مع ذكر حكم آخر أو عدمه:

يتناول هذا النوع الرواة الذين قيَّد ابن عدي تحديثهم بالمناكير بجهة واحدة، وهي الشيخ الذي رووا عنه، أو من فوقه. ويمثّل هذا التقييد نوعًا من التمييز بين عموم مرويات الراوي، وبين ما يرويه عن شيخ بعينه، مما يُعطي تصورًا دقيقًا عن موطن النكارة. وقد يكتفي ابن عدي بهذا التقييد دون إصدار حكم صريح على الراوي أو المروي، وقد يُضيف حكمًا على أحدهما أو كليهما، فيجمع بين الحكم على الإسناد والنقد للراوي أو مروياته. وسأذكر هذا النوع ضمن صور متعددة، تشمل ما إذا ذُكر حكم إضافي أم لا. وبناء على ذلك فقد جعلت هذا النوع في ثلاث صور:
الصورة الأولى: الراوي "حدث بالمناكير" عن شيخ معين، ولم يذكر حكماً آخر.
الصورة الثانية: الراوي "حدث بالمناكير" عن شخص بعينه، مع ذكر حكم للراوي أو للمروي.
الصورة الثالثة: الراوي "حدث بالمناكير" عن شخص بعينه، مع ذكر حكم للراوي والمروي معاً.
وفيما يأتي تفصيل هذه الصور مع أمثلتها:

الصورة الأولى: الراوي "حدث بالمناكير" عن شيخ معين، ولم يذكر حكماً آخر:

قلما تجد ابن عدي يذكر راوياً وأن له مناكير عن شيخ معين، ثم لا يضيف لذلك حكماً أو وصفاً آخر، ولهذا فإن هذه الصورة لم أقف لها إلا على مثالٍ واحد وهو ما ذكره في عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد الأنصاري[1] إذ قرر أنه يحدِّث عن أبيه بالمناكير. وأن له عن أبيه –غير ما ذكره– أحاديث يرويها عنه عمرو بن محمد الزَّمِن[2] وهي أحاديث مناكير[3].

---

(1) قال العقيلي في الضعفاء (350/2) ت/953: "مجهول بالنقل، لا يقيم الحديث". وفي الميزان، للذهبي (597/2) ت/5001 لا يعرف. ثم ذكر قول ابن عدي. وينظر: في لسان الميزان (442/3) ت/1725.
(2) ذكره ابن حبان في المجروحين (74/2): شيخ يروي عن الثقات المناكير وعن الضعفاء الأشياء التي لا تعرف من حديثهم، ويضع أسامي المحدثين، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال الدارقطني في السنن (51/1) (87): منكر الحديث. وفي تاريخ بغداد (200/12) ت/6663 عن الدارقطني: كان ضعيفاً كثير الوهم.
(3) ينظر: الكامل (357/5) ت/1145.

الصورة الثانية: الراوي "حدث بالمناكير" عن شخص بعينه، مع ذكر حكم للراوي أو للمروي:

في هذه الصورة يتوسّع ابن عدي بإضافة وصف أو حكم آخر، إما على الراوي نفسه، أو على الحديث، أو عليهما معًا، بعد أن يُقيد التحديث بالمناكير عن شخص بعينه. وهذا يزيد في بيان وجه النكارة، ويُعطي إشارات حول مواضع الخلل في الرواية من حيث السند أو المتن أو كليهما، وسأوضح ذلك مع الأمثلة في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: الراوي "حدث بالمناكير" عن شخص بعينه، مع ذكر حكم آخر للراوي:

1 – الراوي روى عن فلان أحاديث مناكير في فضائل أهل البيت وهو متهم بوضعها: ذكر ابن عدي في أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي[1] أن له عن عبد الرزاق[2] (211هـ) أحاديث مناكير في فضائل أهل البيت، وهو متهم في هذه الأحاديث[3].

2 – الراوي "يروي عن فلان بالمناكير" وعامة ما يرويه في فضائل علي ﷺ وهو غالٍ في التشيع ضعيف منكر الحديث: كما في أبي مَعْمَر عبَّاد بن عبد الصمد[4] ذكر أنه يروي عن أنس ﷺ (92هـ) بالمناكير، وأن له عنه غير حديث منكر، وعامة ما يرويه في فضائل علي ﷺ (40هـ) وهو غالٍ في التشيع، ضعيف، منكر الحديث[5].

الحالة الثانية: الراوي "حدث بالمناكير" عن شخص بعينه، مع ذكر حكم آخر للمروي:

---

(1) قال ابن معين في رواية ابن محرز (79/1): "ليس ممن يكذب". وذكره العجلي في الثقات (ص/303) ت/1002 وقال: "ثقة". وقال النسائي في مشيخته (ص/63) ت/112: "رافضي خبيث ليس بثقة ولا مأمون". وقال العقيلي في الضعفاء (70/3) ت/1036: "كان رافضياً خبيثاً". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (48/6) ت/257 قال أبو حاتم: لم يكن عندي بصدوق، وهو ضعيف. وأبو زرعة أمر بأن يضرب على حديثه وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه. وذكره ابن حبان في المجروحين (151/2) وأنه يروي عن أهل العراق العجائب في علي وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وذكره ابن شاهين في الثقات (ص/156) ت/876 وقال: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع. وقال ابن حجر في التقريب (ص/355) ت/4070: "صدوق له مناكير وكان يتشيع وأفرط العقيلي فقال: كذاب".

(2) سبقت ترجمته (ص/119).

(3) ينظر: الكامل (344/6-345) ت/1492.

(4) ذكر البخاري في تاريخه الكبير (41/6) ت/1629: "عباد بن عبد الصمد أبو معمر ... فيه نظر". ثم ذكر ت/1630: "عباد بن عبد الصمد سمع أنساً ﷺ منكر الحديث". ففرق بينهما وهما واحد. ينظر: بيان خطأ البخاري، لابن أبي حاتم (ص/75) ت/338. وقال العقيلي في الضعفاء (138/3) ت/1121: "عن أنس أحاديثه مناكير لا يعرف أكثرها إلا به". ونقل عن البخاري قوله فيه: منكر الحديث. وفي الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (82/6) ت/421 ذكر عن أبيه أنه قال: "ضعيف الحديث جداً منكر الحديث لا أعرف له حديثاً صحيحاً". وذكره ابن حبان في المجروحين (170/2) وأنه منكر الحديث جداً يروي عن أنس ما ليس من حديثه، وما أراه سمع منه شيئاً فلا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات فكيف إذا انفرد بأوابد.

(5) ينظر: الكامل (397/5) ت/1174.

1 – راوٍ يحدث بالمناكير عن شخص بعينه، مع وصف أحاديثه أنها مسندة قليلة العدد مناكير:

قال في أبي خالد إبراهيم بن سالم النيسابوري[1]: "يروي عن عبد الله بن عِمْران[2] بأحاديث مُسْنَدة عِدَاد، مناكير"[3]. و ساق له أحاديث وبين أنها مع أحاديث أخرى لم يذكرها: كلها مناكير[4].

يلاحظ من هذا المثال كيف ذكر أن الراوي يروي عن فلان أحاديث ثم وصفها أنها قليلة مسندة وهي مناكير، ولم يزد على ذلك.

2 – حدث بمناكير عن فلان، مع بيان التفرد وأن الأحاديث باطلة: يذكر ابن عدي أن الراوي يحدِّث بمناكير عن فلان، مع ذكر تفرده بهذه الأحاديث عنه، والحكم عليها أنها باطلة، كما في أبي علي الكندي أحمد بن عبد الله بن محمد اللَّجْلاج[5]، حيث ذكر أنه حدَّث بأحاديث مناكير لأبي حنيفة (150هـ) ثم ساق له رواياته وقرر أن هذه الأحاديث لأبي حنيفة لم يُحدِّث بها إلا أحمدُ بن عبد الله هذا، ولا يعرف أحمد إلا بها، وهي بواطيل عن أبي حنيفة[6].

3 – يروي أحاديث مناكير عن فلان مع ذكر التفرد أو عدم وجود المتابع: من ذلك

أ – ما ذكره في أبي عمار زياد بن ميمون البصري[7] وأن له عن أنس ﷺ (92هـ) أربع أحاديث مناكير لا يتابع عليها. ثم ساقها له، و أن له غير ما ذكره عن أنس، و لا يعرف له عن غير أنس، وأحاديثها مقدار ما يرويه لا يتابعه أحد عليه[8].

---

(1) ذكره الذهبي في الميزان (33/1) ت/95 ناقلاً عن ابن عدي. وفي ديوان الضعفاء (ص/16) ت/187: "قال ابن عدي: منكر الحديث. لا يعرف". قلت: ابن عدي لم يقل عنه: منكر الحديث لا يعرف. والذي ذكره ابن عدي غير ذلك، وإنما قال: "وعبد الله بن عمران لا أعرف له عند البصريين إلا حديثاً واحداً يحدثه نوح بن قيس".

(2) عبد الله بن عمران القرشي الطلحي أبو عمران ويقال: أبو عبد الرحمن البصري: قال أبو حاتم في الجرح والتعديل (130/5) ت/601: "شيخ". ذكره ابن حبان في الثقات (19/7) وذكر أن وفاته سنة (189هـ). وذكر ابن حجر في التقريب (ص/316) ت/3512 أنه مقبول.

(3) الكامل (385/1) ت/95.

(4) الكامل (385/1) ت/95.

(5) وهو ضعيف كما في لسان الميزان (199/1) ت/628 حيث قال: "قال الدارقطني في غرائب مالك، وفي سؤالات الحاكم عنه: اللجلاج ضعيف". ولم أقف عليه في سؤالات الحاكم.

(6) ينظر: الكامل (290/1–291) ت/35.

(7) ذكر البخاري في تاريخه (371/3) ت/1252 أنهم تركوه. ذكره ابن حبان في المجروحين (305/1) زياد بن ميمون الثقفي كان يروي عن أنس ولم يره ولا سمع منه شيئاً. وفي الكنى والأسماء لمسلم (587/1) ت/2394: والضعفاء للنسائي (ص/44) ت/22 متروك الحديث. وذكروا في كتب التراجم أنه كان يضع الحديث وأنه أعلن توبته من ذلك. ينظر: العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله (449/2) ت/2993. والضعفاء للعقيلي (77/2) ت/526. والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (544/3) ت/2458.

(8) ينظر: الكامل (290/1–291) ت/35.

ب – و في أيوب بن خالد الْجُهَني الْحَرَّاني[1] حيث ذكر أنه حدَّث عن الأوزاعي (157هـ) بالمناكير، وساق له حديثين وذكر أن أحاديثه قلَّ من يتابعه عليها[2].

ففي هذين المثالين ذكر أنهم حدثوا بمناكير عن فلان وأضاف وصف التفرد وعدم المتابعة.

4 – حدَّث بمناكير عن فلان مع ذكر التفرد والتخصيص بسند معين وأن له أحاديث غير محفوظة:

أحياناً يذكر ابن عدي أن لفلان مناكير بإسناد معين، مع بيان أنه تفرد بها، كما في شِبْل بن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المديني حيث ذكر أن ابن أبي فُديك[3] (200هـ) قد حدَّث عن شبل بن العلاء[4]، عن أبيه[5] (132هـ) عن جده[6]، عن أبي هريرة (57هـ) ﷺ عن النبي ﷺ بأحاديث مناكير لا يحدث بها عن العلاء غيره. ثم ذكر بعضها وبيَّن أنها بهذا الإسناد مناكير. وأخرج لشبل هذا حديثاً من غير طريق ابن أبي فديك وذكر أنه منكر أيضاً. وذكر ابن عدي أن شيخه جعفر بن أحمد بن خالد[7] قد حدَّثه بأحاديث في إسنادها شبل هذا هي أحاديث ليست بمحفوظة[8]. ثم أخرج حديثاً من طريق شيخه محمد بن أحمد بن هلال[9] (310هـ) وذكر أنه بهذا الإسناد تسعة أحاديث حدَّثه بها ابنُ هلال مناكير. ما سبق كله من طريق عيسى بن عبد الله هذا، ثم ختم أن لعيسى هذا غير ما ذكره و أن عامة ما يرويه

---

(1) ذكره ابن حبان في الثقات (125/8) وقال: "يخطئ". وفي تهذيب الكمال، المزي (470/3–471) ت/613: قال أبو أحمد الحاكم: "لا يتابع في أكثر حديثه". وقد وثقه إبراهيم بن هانئ. وقال ابن حجر في التقريب (ص/118) ت/611: "أيوب بن خالد الجهني أبو عثمان الحراني: ضعيف". وذكر أنه من الطبقة التاسعة، أي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين. ينظر مقدمة التقريب (ص/75).

(2) ينظر: الكامل (23/2–24) ت/192.

(3) هو: محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُديك، صدوق. ينظر: تقريب التهذيب (ص/468) ت/5736.

(4) شبل بن العلاء: ذكره ابن حبان في الثقات (452/6) وذكر أن ابن أبي فديك يروي عنه عن أبيه بنسخة مستقيمة. وقال الدارقطني كما في سؤالات البرقاني (ص/17) ت/42: ليس بالقوي. وقد ذكر ابن الجوزي شبل هذا في الضعفاء والمتروكون (38/2) ت/1608 وذكر قول ابن عدي بأنه حدث بأحاديث ليست محفوظة. وذكره الذهبي في الميزان (261/2) ت/3655 وذكر قول ابن عدي: روى أحاديث مناكير. وقد ذكره ابن حجر في لسان الميزان (137/3) ت/476. وذكر قولي ابن عدي فيه. وذكر قول ابن حبان في النسخة. ولم يعقب على ذلك بشيء.

(5) العلاء بن عبد الرحمن الحُرَقي: قال ابن حجر في التقريب (ص/435) ت/5247: "صدوق ربما وهم".

(6) عبد الرحمن بن يعقوب: قال ابن حجر في التقريب (ص/353) ت/4040: "ثقة".

(7) لم أقف على ترجمته.

(8) الكامل (515/4) ت/909. أخرج ابن عدي له حديث الاستخارة وقال: بهذا الإسناد منكر. ثم ذكر أن هناك أحاديث بإسناد فيها شبل مناكير. وأخرج حديث عن مالك وشبل، عن العلاء ثم قال: منكر من حديث مالك وشبل بهذا الإسناد. وقد ذكر ابن الجوزي شبل هذا في الضعفاء (38/2) ت/1608 وذكر قول ابن عدي أنه حدث بأحاديث ليست محفوظة. وذكره الذهبي في الميزان (261/2) ت/3655 وذكر قول ابن عدي: روى مناكير.

(9) وثقه الدارقطني كما في سؤالات السهمي (ص/141) ت/131.

لا يتابع عليه[1].

تُمثّل هذه الصورة مظهرًا من مظاهر التوسع في بيان العلل، حيث لا يكتفي ابن عدي بالتقييد، بل يُضيف حكمًا نوعيًا، إما على الراوي بوصفه بالضعف أو التشيع أو الغلو، أو على المروي بوصفه منكرًا أو باطلاً. مما يدل على تنوع أدوات النقد لدى ابن عدي.

الصورة الثالثة: الراوي "حدث بالمناكير" عن شخص بعينه، مع ذكر حكم للراوي والمروي معاً:

تمثل هذه الصورة أقوى صور النقد المركب عند ابن عدي، حيث يربط النكارة بشيخ معيّن، ثم يُتابع الحكم على الراوي بأنه ضعيف أو متهم، وعلى المروي بأنه باطل أو منكر، وقد يبيّن مضمون الحديث أيضًا. مما يُعطي صورة متكاملة للحكم النقدي، ويُبرز مصادر الخلل. وبيان ذلك في النقاط الآتية:

الحالة الأولى: الراوي "حدث بمناكير" عن فلان و بيان مضمون الأحاديث والحكم على الراوي والمروي:

في بعض الرواة يبين ابن عدي أنَّ الراوي يروي مناكير عن فلان، مضيفاً لذلك بيان مضمون الأحاديث التي يرويها، كأن تكون في فضائل أهل البيت مثلاً، مع إضافة حكم على الراوي والمروي ومن أمثلة هذه الحالة:

1 – راوٍ في التفسير أحاديثه صالحة و أما في الحديث فأحاديثه فيها مناكير و ضعيف يكتب حديثه:

كما في أبي النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي[2] (146هـ) حيث أخرج له العديد من أحاديثه، و ذكر أن له غير ما ذكره من الحديث أحاديث صالحة وخاصة عن أبي صالح باذام[3]. وقد حدّث ثقاتُ الناس عن الكلبي[4] ورضوه في التفسير، أما في الأحاديث خاصة عن أبي صالح، عن ابن عباس ﷺ (68هـ) ففيه مناكير. واشتهر به فيما بين الضعفاء يكتب حديثه[5].

يتضح من هذا المثال أن الكلبي في روايته الأحاديث عن أبي صالح عن ابن عباس فيها مناكير، وأنه في الحديث خاصة ضعيف بينما في التفسير رضيه الناس.

---

(1) ينظر: الكامل (229/6) ت/1394.

(2) قال البخاري في التاريخ (101/1) ت/284: "تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي". وقال الجوزجاني في أحوال الرجال (ص/66) ت/37: "كذاب ساقط". وفي الضعفاء للنسائي (ص/90) ت/514: "متروك الحديث". وذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (271/7) ت/1478 عن أبيه: "قال: الناس مجمعون على ترك حديثه، لا يشتغل به، هو ذاهب الحديث". وذكره ابن حبان في المجروحين (253/2).

(3) باذام، ويقال: باذان أبو صالح: ترك ابن مهدي حديثه، ينظر: تاريخ البخاري الكبير (144/2) ت/1988. وضعفه النسائي في الضعفاء (ص/23) ت/72. وفي الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (432/2) ت/1716: قال أبو حاتم: "باذان صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به".

(4) ذكر منهم ابن عدي: الثوري، وشعبة، وسفيان بن عيينة، وحماد بن سلمة، وإسماعيل بن عياش، وهُشيم وغيرهم من ثقات الناس. وينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (270/7) ت/1478.

(5) ينظر: الكامل (78/7–86) ت/1633. وقد ذكر ابن عدي أقوال العلماء فيه.

2 – راوٍ حدث بالمناكير في فضائل آل البيت، له عدة أحاديث عن فلان غير محفوظة، وهو ليس بالثبت في الحديث وهو متَّهم: كما ذكر في عمرو بن عبد الغفار الفُقَيمي[1] الكوفي[2] أنه ليس بالثبت في الحديث حدَّث بالمناكير في فضائل علي ﷺ (40هـ) وغيره، وهو مُتَّهم إذا روى شيئاً من الفضائل، وكان السلف يتهمونه بوضع الحديث في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم، وقد أخرج عدة أحاديث عن الأعمش[3] (147هـ) وقال: هذه الأحاديث عن الأعمش غير محفوظة[4].

3 – راوٍ حدث بأحاديث مناكير، وهي نسخة فيها من الأخبار ما يوافق متونها متون أهل الصدق، والراوي يميل للتشيع، وهو متّهم: كما في محمد بن محمد بن الأشعث[5] (314هـ) شيخ من شيوخ ابن عدي لقيه بمصر وكتب عنه، وذكر أنه كان شديد الميل إلى التشيع فحمله ذلك أن أخرج نسخة يُتهم بها مناكير كلها أو عامتها، فيها قرابة ألف حديث، يرويها عن موسى بن إسماعيل[6] بن موسى[7] بن جعفر[8] بن محمد، عن أبيه[9]، عن جده[10]، إلى أن ينتهي بها إلى علي ﷺ إلى النبي ﷺ . وقد ذكر

---

(1) بضم الفاء وفتح القاف وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها نسبة إلى بني فقيم. ينظر: الأنساب للسمعاني (10/236-237) ت/3078.

(2) قال العقيلي في الضعفاء (3/286) ت/128: منكر الحديث. وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (6/246) ت/1363: ضعيف الحديث متروك الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات (8/478).

(3) سبقت ترجمته (ص/130).

(4) ينظر: الكامل (6/99-101) ت/1316.

(5) سبقت ترجمته (ص/25).

(6) لم أقف على ترجمته. إلا ما ذكره ابن عدي في ترجمة ابن الأشعث ينظر: الكامل (7/320-322) ت/1799 حيث قال ابن عدي: "فذكرنا روايته هذه الأحاديث عن موسى هذا لأبي عبد الله الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان شيخا من أهل البيت بمصر ... فقل لنا: كان موسى هذا جاري بمكة أربعين سنة، ما ذكر قط أن عنده شيئا من الرواية لا عن أبيه ولا عن غيره".

(7) موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ: قال العقيلي في الضعفاء (4/156) ت/1726: حديثه غير محفوظ والحمل فيه على أبي الصلت الهروي. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/139) ت/625 قال أبو حاتم: ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين. وترجمه الخطيب في تاريخ بغداد (13/29-33) ت/6987 توفي (183هـ).

(8) قال ابن معين: ثقة. كما في تاريخه للدارمي (ص/84) ت/207. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/487) ت/1987 وثقه الشافعي وأبو حاتم. وذكره ابن حبان في الثقات (6/131) وأنه من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً، توفي (148هـ) يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه، لأن في حديث ولده عنه مناكير كثيرة ومن هنا تكلم في حديثه من تكلم، وقد اعتبر ابن حبان حديثه من الثقات عنه فرأى أنها مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ورأى في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه ولا من حديث أبيه ولا من حديث جده.

(9) هو إسماعيل بن موسى.

(10) هو موسى بن جعفر.

ابن عدي أن فيها أحاديث مقاطيع وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها. وكان ابن الأشعث متهماً بها، ولم يجد ابن عدي له فيها أصلاً[1].

الحالة الثانية: "حدث بالمناكير" عن شخص معين دون تحديد لمضمون الأحاديث، مع ذكر حكم آخر للراوي، والمروي:

يذكر ابن عدي أن الراوي حدث بمناكير عن فلان دون بيان مضمون[2] هذه الأحاديث، ولكنه مع ذلك يحكم على الراوي، ويحكم على مروياته أو على بعضها، ولهذه الحالة أمثلة عدة منها:

1 – الراوي حدث عن فلان بمناكير، مع الحكم على الراوي أنه يسرق الحديث ضعيف، والحكم على بعض حديثه بالبطلان:

كما ذكر في أبي الحسن أحمد بن الحسن بن أَبَان[3] (292هـ) وأنه حدَّث عن أبي عاصم (212هـ) بأحاديث مناكير: عن ابن عون (150هـ)، وعن الثوري (161هـ)، وشعبة (160هـ)، وذكر أنه يسرق الحديث وهو ضعيف، و أن له مناكير غير الأحاديث التي أخرجها، وهو بيّن الأمر في الضعفاء، مع الحكم أيضاً على حديثين بالبطلان[4].

ويلاحظ أنه ذكر شيوخ شيخ الراوي، وبين بأن الراوي ممن يسرق الحديث وهو ضعيف، وحكم مع ذلك على بعض حديثه بأنه باطل.

2 – الراوي حدّث عن فلان بمناكير، مع الحكم بضعفه، وعدم المتابع:

كما في أبي محمد مسلمة بن علقمة المازني البصري[5] حيث ذكر ابن عدي أنه يحدّث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير، و أنه ضعيف الحديث، و لا يتابع عليها[6].

3 – الراوي مجهول يحدث بمناكير عن فلان، مع الحكم على بعض حديثه، وبيان التفرد: كما في عبد

---

(1) ينظر: الكامل (320/7–322) ت/1799.

(2) يبدو لي أن عدم تحديد المضمون يرجع إلى تنوعه واختلافه، لذا لم يحدده.

(3) أحمد بن الحسن بن أبان بن مُضر المُضري الأُبُلِّي: ذكره ابن حبان في المجروحين (149/1–150) دجال من الدجاجلة يضع الحديث عن الثقات وضعاً، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وذكر الدارقطني في الضعفاء (ص/113) ت/35 وأنه كذاب. وينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (877/6).

(4) ينظر: الكامل (294/1–295) ت/40.

(5) قال أحمد: شيخ ضعيف الحديث، يحدث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير. ينظر: العلل رواية عبد الله (523/2) ت/3454. ونقل ابن أبي حاتم في الجرح (267/8–268) ت/1221 عن ابن معين أنه قال: ثقة. وعن القواريري عبيد الله بن عمر قال: كان عالما بحديث داود ابن أبي هند حافظاً، وكان يقال: في حفظه شيء. وقال أبو زرعة: لا بأس به يحدث عن داود بن أبي هند أحاديث حسانا. وذكره ابن حبان في الثقات (180/9). قال ابن حجر في التقريب (ص/531) ت/6661: "صدوق له أوهام".

(6) ينظر: الكامل (341/7–342) ت/1807.

الله بن عمر الخراساني[1] حيث وصفه أنه شيخ مجهول، و يحدّث عن الليث بن سعد[2] (175هـ) بمناكير. وقد ساق حديثين قرر بعد كل واحد منها أنه باطل بهذا الإسناد وأنه مما تفرد به زهير بن عبَّاد[3] (238هـ) عن الخراساني هذا[4].

وفي لَوذان بن سليمان[5] ذكر أنه مجهول، وما رواه مناكير، لا يتابع عليه، و أن له ثلاثة أحاديث يرويها عن هشام بن عروة[6] (145هـ) عن نافع[7] (117هـ) لا يرويها غيره[8].

4 – الراوي مجهول يروي مناكير عن شخص، الحكم على بعض حديثه: كما في موسى بن عبد الله الطويل[9] حيث ذكر ابن عدي أنه يحدِّث عن أنس ﷺ (92هـ) بمناكير وهو مجهول[10]. وساق له أربعة أحاديث وذكر أنها لموسى هذا كلها مناكير، وقد عقب على الأول منها و أن من يرويه عن أنس كلهم ضعفاء[11]. أي أنه وجد لموسى متابع غير أنها متابعات لا يعتد بها لأن رواتها ضعفاء.

5 – الراوي يروي أحاديث بسند معين متونها بهذا السند غير محفوظة وفي بعض رواياته مناكير، مع بيان التفرد: كما في أبي سُحَيم مُبَارك بن سُحَيم بن عبد الله البُناني البصري[12] حيث أخرج له ابن

---

(1) من ترجمه نقل قول ابن عدي فيه لذا اكتفيت به. ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/464) ت/5684.

(2) ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/464) ت/5684.

(3) الرؤاسي: وثقه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (591/3) ت/2679. وذكره ابن حبان في الثقات (256/8) وقال: "يخطئ ويخالف". وينظر: اللسان، لابن حجر (492/2) ت/1966. وتهذيب التهذيب له (345/3) ت/639.

(4) ينظر: الكامل (288/5) ت/1100.

(5) ذكره ابن حبان في الثقات (362/7).

(6) ابن الزبير ثقة فقيه ربما دلس. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/559) ت/7084.

(7) سبقت ترجمته (ص/128).

(8) ينظر: الكامل (51/7) ت/1627. وذكر أن هشام بن عروة عن نافع عزيز جداً.

(9) ذكره ابن حبان في المجروحين (243/2) وقال عنه: "شيخ كان يزعم أنه سمع أنس بن مالك، روى عنه محمد بن مسلمة الواسطي. روى عن أنس أشياء موضوعة كان يضعها أو وضعت له فحدث بها، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب... وروى عن أنس نسخة موضوعة". وذكر الذهبي في تاريخ الإسلام (205/5) أنه فارسي نزل واسط وزعم أنه سمع من أنس بن مالك فحدث عنه بعجائب.

(10) ذكر أنه مجهول مع أنه قرر بأن أهل واسط يرون عنه وذكر منهم: إسحاق بن شاهين، ومحمد بن مسلمة.

(11) ينظر: الكامل (384/7) ت/1842.

(12) في العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله (399/1) ت/814: "سمعت أبي يقول: اضرب على حديث مبارك بن سحيم". وفي موضع آخر (438/3) ت/5863: ذكر أنه عرض أحاديث مبارك هذا على أبيه فقال: ليس هو ثقة، وأنكرها إنكارا شديداً كأنه قال: اضربوا عليها. وقال البخاري في الضعفاء الصغير (ص/110) ت/364: "منكر الحديث". وقال النسائي في الضعفاء (ص/98) ت/575: "مبارك بن سحيم عن عبد العزيز بن صهيب: متروك الحديث". وفي

عدي عدة أحاديث بسند معين (مبارك عن عبد العزيز بن صهيب (130هـ)، عن أنس ﷺ (92هـ) عن النبي ﷺ) ثم ذكر أن بهذا الإسناد ثلاثة عشر حديثاً غيرها، متونها بهذا الإسناد غير محفوظة، وأن له غيرها، وفي بعض رواياته مناكير. ثم ذكر التفرد وأن ابن عدي لا يعلم يرويه مبارك هذا إلا عن عبد العزيز بن صهيب[1] (130هـ) وكان مولاه[2].

6 – الراوي يروي أحاديث عن شخص، لا يتابع عليها، والراوي ممن يُشَبَّه عليه فيغلط:

كما في أبي محمد السعدي الجرجاني أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم بن النجم بن ماهان[3] (293هـ)، حيث ذكر أنه حدَّث بأحاديث منكرة لم يتابع عليه. ثم ساق عدة أحاديث لهشام بن عروة[4] (145هـ) وذكر أن هذه الأحاديث لعروة مناكير كلها بهذا الإسناد، ولا يعلم ابن عدي حدَّث بها غير أحمد بن حفص هذا، وهو عنده ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يشبه عليه فيغلط فيحدث به من حفظه[5].

7 – الراوي له أحاديث مناكير عن فلان، مع الحكم على الحديث أنه منكر أو غير محفوظ، وبيان التفرد، والحكم على الراوي بالضعف:

كما في أبي سهل عبد العزيز بن الحُصين بن التُّرجمان[6] حيث أخرج له عدة أحاديث، وبين تفرده في بعضها، وحكم على بعضها أنه منكر بهذا الإسناد، وبعضها غير محفوظ بهذا الإسناد، وذكر أنه روى عن الزهري (125هـ) أحاديث مشاهير، وأحاديث مناكير، وقرر أنه بيّن الضعف فيما يرويه[7].

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (341/8) ت/1563 عن أبيه: منكر الحديث ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث منكر الحديث ما أعرف له حديثاً صحيحا وقد حسنوه بمولى عبد العزيز بن صهيب. وقال ابن حبان في المجروحين (23/3) كان ممن ينفرد بالمناكير عن عبد العزيز بن صهيب لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وإذا وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم يحرج في فعله ذلك. قال الذهبي في تاريخ الإسلام (731/4): "الظاهر أنه مات سنة بضع وثمانين ومئة".

(1) عبد العزيز بن صهيب البُناني البصري، قال ابن حجر في التقريب (ص/357) ت/4102: "ثقة".

(2) ينظر: الكامل (347/7–349) ت/1809.

(3) سبقت ترجمته (ص/27).

(4) سبقت ترجمته (ص/163).

(5) ينظر: الكامل (298/1) ت/45.

(6) قال ابن معين كما في رواية الدوري (366/4) ت/4815: ضعيف الحديث. وقال البخاري في الكبير (30/6) ت/1586: "ليس بالقوي عندهم". وقال النسائي في الضعفاء (ص/72) ت/391: "متروك الحديث". وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (380/5) ت/1777: ليس بالقوي منكر الحديث. وقال أبو زرعة: لا يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في المجروحين (138/2) وأنه ممن يروي المقلوبات عن الأثبات والموضوعات عن الثقات، وأشبه حديثه ما روى عن الزهري إلا الشيء بعد الشيء ولا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال. ذكر الذهبي ترجمته في تاريخ الإسلام (683/4) في الوفيات بين (171هـ – 180هـ).

(7) ينظر: الكامل (286/6) ت/1430. وقد عقب على بعض الأحاديث أنها: منكر بهذا الإسناد، وبعض الأحاديث

الحالة الثالثة: الراوي "يروي مناكير" عن فلان عن فلان، وبيان البلاء ممن مع الحكم بالضعف، وسرقة الحديث والحكم على الحديث أنه منكر:

كما ذكر في أبي طاهر موسى بن محمد بن عطاء المقدسي[1] أنه روى عن المُوَقَّرِي[2] (182هـ) عن الزهري (125هـ) عن أنس ﷺ (92هـ) أحاديث مناكير، وأن البلاء ليس من أبي طاهر بل من الموقري، وكلاهما ضعيف. وبالإضافة لذلك فقد حكم على أبي طاهر أنه منكر الحديث ويسرق الحديث، كما حكم على حديثين أخرجهما له أنه منكر بهذا الإسناد، وحكم على الحديث الثالث أنه مسروق[3].

وبعد عرض الأمثلة السابقة يتبيّن من خلال هذا النوع أن ابن عدي كان يُدقّق في الجهة الصادرة عنها النكارة، فربطها أحيانًا بشيخ معيّن، معزولًا عن بقية روايات الراوي.

وهذا يُبرز منهجًا نقديًّا متوازنًا لا يُطلق الحكم العام دون قرينة. كما أن إضافة حكم على الراوي أو المروي يؤكد على تعمقه في تحليل حال الراوي ومروياته.

ويمهد هذا النوع للنوع التالي، حيث يكون القيد بأكثر من شيخ، ما يوسّع دائرة التقييم ويُظهر مدى اضطراب الراوي أو خصوصية جهة بعينها.

أنها غير محفوظة.

(1) سبقت ترجمته (ص/133).

(2) الوليد بن محمد أبو بشر البلقاوي: والموقري: بضم الميم وفتح الواو وتشديد القاف وفتحها وكسر الراء المهملة. نسبة إلى موضع في البلقاء، ينظر: السمعاني (12/485-486) ت/3984. قال ابن معين: ليس بشيء. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (1/52). وعن ابن معين: كذاب. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: لين الحديث. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/15) ت/65.

(3) ينظر: الكامل (7/379-380) ت/1836.

النوع الثاني: الراوي "حدث بالمناكير" عن أكثر من راوٍ، مع ذكر حكم أو عدم ذكر ذلك:

بعد أن تبيّن في النوع الأول أن ابن عدي قد يطلق الحكم بأن الراوي "منكر الحديث" أو أن "حديثه منكر" أو نحو ذلك وتقييده براوٍ معيَّن، فإنه في هذا النوع يقيّد هذا التحديث بأشخاص معينين، سواء صرّح بأسمائهم كلهم أو ببعضهم وأبهم الباقي، وقد يكون هؤلاء الأشخاص شيوخًا له، أو ممن عرف بالرواية عنهم. ويزيد في بعض الأحيان بذكر حكم آخر يتعلق بالراوي أو بالمروي، أو بكليهما، وقد يسكت عن ذلك. وهذا النوع – بهذا الاعتبار – يكشف عن دقة ابن عدي في تتبع موارد النكارة وتحديد مواطن الخلل، مما يجعل منه أداة مهمة لفهم حكمه على الرواة وتقييمه لمروياتهم.

ولذا رأيت تصنيفهم إجمالاً في الصور الآتية:

الصورة الأولى: الراوي "حدث بالمناكير" عن أكثر من شيخ مع التصريح بأسمائهم، وذكر حكم آخر للراوي أو المروي

الصورة الثانية: الراوي "حدث بالمناكير" عن أكثر من شيخ مع التصريح بأسماء بعضهم وإبهام الآخرين، مع ذكر حكم آخر للراوي أو المروي، أو كلاهما معاً.

الصورة الثالثة: الراوي "حدث بالمناكير" عن الثقات أو الضعفاء أو عن قوم أو عن شيوخ بلدة معينة، أو عمن يروي عنه، مع ذكر حكم آخر.

وتفصيل هذا الإجمال فيما يأتي:

الصورة الأولى: الراوي "حدث بالمناكير" عن أكثر من شيخ مع التصريح بأسمائهم، وذكر حكم آخر للراوي أو المروي: في بعض الرواة يذكر ابن عدي أن الراوي حدّث عن فلان بالمناكير، ويضم لذلك حكماً آخر يطلقه على الراوي أو المروي، أو كليهما معا، وجعلت هذه الصورة في حالتين:

الحالة الأولى: حدث بالمناكير عن أكثر من راوٍ، مع ذكر حكم على المروي

الحالة الثانية: حدث بالمناكير عن أكثر من راوٍ، مع ذكر حكم آخر للراوي وللمروي.

وفيما يأتي تفصيلها:

الحالة الأولى: حدث بالمناكير عن أكثر من راوٍ، مع ذكر حكم على المروي: فمن ذلك الراوي حدَّث بالمناكير عن عدد من الشيوخ يذكر أسماءهم بالأسانيد التي يرويها، ثم بيَّن أن الأحاديث موضوعة: مثاله محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عُكَّاشة بن مِحْصَن الأسدي[1] حيث قرر ابن عدي أن

---

(1) قال البخاري في الكبير (40/1) ت/63: "منكر الحديث". وفي الضعفاء للعقيلي (29/4) ت/1579: قال البخاري: قال ابن معين: كذاب. وفي الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (194/7) ت/1089: عن أبيه: "هو مجهول". وترجمه أيضاً باسم: محمد بن إسحاق العكاشي (195/7) ت/1093، وقال: كذاب. قلت: وإنما هما شخص واحد. وذكره ابن حبان في المجروحين (284/2) وقال: "كان ممن يضع الحديث على الثقات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب عند أهل الصنعة". وينظر: المزي في تهذيب الكمال (372/26) ت/5583.

هذا الراوي روى عن الأوزاعي (157هـ)، وإبراهيم ابن أبي عبلة (152هـ)، وجعفر بن بُرقان (150هـ)، والأعمش[1] (147هـ) أحاديث مناكير بالأسانيد التي يرويها. ثم ساق لهم بعض أحاديثهم. وذكر أن هذه الأحاديث بأسانيدها وغيرها مما لم يذكره كلها مناكير موضوعة[2].

الحالة الثانية: حدث بالمناكير عن أكثر من راوٍ، مع ذكر حكم آخر للراوي والمروي:

وهذه الحالة وجدت لها عدة أمثلة حيث يذكر ابن عدي أن الراوي له مناكير وما شاكل هذه العبارة ثم يضم لذلك حكماً على الراوي وحكماً على مروياته، وسأعرض لهذه الحالة مع أمثلتها فيما يأتي:

1 – راوٍ حدث بالمناكير عن فلان وفلان، مع الحكم بتفرده، والحكم بضعف من روى عنه: كما في حَجَّاج بن سليمان الرُّعَيني المصري[3] (197هـ) حيث قال فيه: "يحدِّث عن الليث[4] وابن لهيعة[5] (174هـ) أحاديث منكرة"[6] ثم عرض بعضها[7]، و بيَّن تفرَّد الحجَّاج بها عن ابن لهيعة، و أنَّ الآفة منه لا من الحجاج فقال: "وهذه الأحاديث يتفرد به حجاج عن ابن لهيعة، ولعلنا قد أُتينا من قِبَل ابن لهيعة لا من قِبَل حجاج، فإن ابن لهيعة له أحاديث منكرات، يطول ذكرها إذا ذكرناها، وإذا روى حجاج هذا عن غير ابن لهيعة فهو مستقيم إن شاء الله"[8].

2 – راوٍ حدَّث بالمناكير عن فلان، مع بيان التفرد وأن الحديث منكر بهذا الإسناد، والحكم على الراوي أنه ليس بمتروك: كما في أحمد بن محمد بن أيوب[9] (228هـ) صاحب المغازي، إذ ذكر أنه روى عن

---

(1) سبقت ترجمته (ص/130).

(2) ينظر: الكامل (7/151–153) ت/1660.

(3) قال أبو زرعة: منكر الحديث. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/162) ت/688. وفي تاريخ ابن يونس (1/109): حجاج بن سليمان بن أفلح القَمْريّ الرعيني مصري في حديثه خطأ ومناكير. وذكره ابن حبان في الثقات (8/202) وقال: "يعتبر بحديثه إذا روى عن الثقات". وفي المستدرك للحاكم (1/112 عقب حديث/152) قال: "وحجاج بن قَمري شيخ من أهل مصر: ثقة مأمون". وقد فرق بعضهم بين القمري والرعيني على أنهما اثنان وهما راو واحد. ونبه ابن حجر في لسان الميزان (2/177) ت/796: فقال: "وقد أوهم سياق المؤلف أنهما اثنان وليس كذلك بل واحد ...". إلى آخر ما قاله.

(4) سبقت ترجمته (ص/163).

(5) سبقت ترجمته (ص/140).

(6) الكامل (2/487) ت/413.

(7) ينظر: الكامل (2/487) ت/413.

(8) الكامل (2/488) ت/413.

(9) كان أحمد ابن حنبل يقول: لا بأس به. ويحيى بن معين يحمل عليه وكتب عنه. وسئل عنه أبو حاتم الرازي فأجاب بأنه يروي عن أبي بكر ابن عياش أحاديث منكرة. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/709 ت/127. وذكره ابن حبان في الثقات (8/12–13). وذكر ابن حجر في التقريب (ص/83) ت/93 أنه صدوق كانت فيه غفلة.

إبراهيم بن سعد[1] (185هـ) عن محمد بن إسحاق[2] (150هـ) المغازي، وأُنكرت عليه. ثم بيَّن أن أحمد هذا حدّث عن أبي بكر بن عياش[3] (194هـ) بالمناكير، وساق له حديثين مما رواه عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش[4] (147هـ)، وقد ذكر بعد الأول منها التفرد، وأنه لم يحدث به عن ابن عياش غير ابن أيوب. وساق له حديثاً آخر، وذكر بعد ذلك أن هذين الحديثين من حديث الأعمش بهذا الإسناد منكران، و مع ذلك حكم على الراوي أنه صالح الحديث ليس بمتروك[5].

3 – راوٍ عامة ما يرويه مناكير، إما إسناداً وإما متناً، مع بيان التفرد عن فلان وغيره:

كما في عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري[6] (186هـ) حيث قرر أنه ضعيف، وأورد له عدة أحاديث، وقد ذكر عقب أغلبها تفرد عبد الرحمن، و ذكر بعد حديث[7] منها أنه لا يرويه عن سهيل ابن أبي صالح السمان[8] غير عبد الرحمن هذا وهو أفظع حديث أُنْكِر عليه. وبيَّن أن له تفرُّدات أخرى عن

---

(1) ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: ثقة حجة تُكلم فيه بلا قادح، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/89) ت/177.

(2) سبقت ترجمته (ص/24).

(3) أبو بكر ابن عيَّاش مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه وقيل: اسمه محمد أو عبد الله وذكر في اسمه عشرة أقوال، وهو ثقة عابد إلا أنه لكا كبر ساء حفظه وكتابه صحيح. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/624) ت/7985.

(4) سبقت ترجمته (ص/130).

(5) ينظر: الكامل، لابن عدي (262/1 وما بعدها) ت/14. وقد ذكر ابن عدي بأنه قد أثنى أحمد ابن حنبل وعلي ابن المديني، وتكلم فيه ابن معين. ثم قرر ابن عدي بأنه مع ذلك كله هو صالح ليس بمتروك.

(6) عبد الرحمن هذا: ذكر ابن حجر في التقريب (ص/344) ت/3922 أنه متروك.

(7) حديث: كلم الله البحر الشامي ... الحديث. أخرجه البزار في مسنده (64/16) (9108) وقال: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ إلا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر وهو منكر الحديث. وقد رواه سهيل عن النعمان بن أبي عياش عن عبد الله بن عمرو موقوفاً". وأخرجه العقيلي في الضعفاء (338/2) ت/935 في ترجمة عبد الرحمن هذا. وأخرجه أبو الشيخ في العظمة (1412/4–1413). وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في العلل (213/8) (1524) وبين الاختلاف فيه على سهيل ثم قال: "فرواه عبد الرحمن بن عبد الله العمري، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ووهم فيه. وإنما رواه سهيل بن أبي صالح، عن النعمان بن أبي عيَّاش، عن عبد الله بن عمرو من قوله".

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (232/10–233) ت/5361 بسنده إلى عبد الرحمن هذا عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ ... الحديث. ثم قال الخطيب: "هكذا رواه عبد الرحمن بن عبد الله العمري عن سُهيل. وتابعه أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، فرواه عن عمه عبد الله بن وهب عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن سهيل عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن كعب الأحبار. وخالفهما خالد بن عبد الله الواسطي، فرواه عن سهيل عن النعمان بن أبي عيَّاش الزُّرَقي عن عبد الله بن عمرو موقوفاً ولم يجاوزه. ورفعه غير ثابت". وقد ذكر ابن الجوزي في العلل المتناهية هذا الحديث بطرقه وتكلم عليها وبين أنه حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وبين حال الأسانيد، ينظر: (37/1 وما بعدها) (33).

(8) سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان: صدوق تغير حفظه بأخرة، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/259) ت/2675.

سهيل وعن غيره. و أن عامة ما يرويه مناكير، إما إسناداً وإما متناً[1].

4 – راوٍ عامة ما يرويه مناكير إما إسناداً وإما متناً، مع بيان التفرد عمن يروي عنه، والحكم على بعض الأحاديث أنها غير محفوظة، وعلى بعضها أنها منكرة بهذا الإسناد، وبيان ضعف الراوي: مثال ذلك عاصم بن سليمان العبدي البصري[2] الكوزي قبيلة بالبصرة[3]، إذ ذكر ابن عدي أنه يُعدُّ ممن يضع الحديث، وقد أخرج بعض أحاديثه التي يرويها عن هشام بن عروة[4] (145هـ) وذكر عقبها أنها غير محفوظة عن هشام بن عروة يرويها عنه عاصم هذا. وأخرج أحاديث أخرى عن غير هشام، وقرر أن عاصماً تفرد بها عمن يرويها عنه، وأنه لا يعرف أحداً يرويها غير عاصم، مع الحكم على حديث منها أنه منكر بهذا الإسناد، وعلى حديثين آخرين أنهما غير محفوظين، وذكر أن عامة أحاديث عاصم هذا وما يرويه مناكير إما متناً، أو إسناداً، والضعف بيّن على أخباره[5].

5 – راوٍ حدث بأحاديث مناكير، مع الحكم على بعض حديثه بالبطلان والنكارة، والحكم على الراوي: أبو بشر الْمَروَزي أحمد بن محمد بن عمرو بن مصعب بن بِشر بن فَضَالة[6] (323هـ): ذكر ابن عدي أنه حدَّث بأحاديث مناكير، وحدث بغير حديث أَنكرتُ عليه. و يُنْسَبُ إلى الكذب[7]، ثم بعد ذلك حدد عدداً ممن يروي عنهم فقال: كان يحدث عن أمراء خُرَاسان، يشبِّه على الناس أنهم حدثوه بما يروي

---

(1) ينظر: الكامل (5/308–311) ت/1110.

(2) قال النسائي في الضعفاء (ص/78) ت/439: متروك الحديث. وقال العقيلي في الضعفاء (3/337) ت/1362: "غلب على حديثه الوهم". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/344) ت/1901 عن أبيه: ضعيف الحديث متروك الحديث. وعن عمرو بن علي: كان كذاباً يحدث بأحاديث ليس لها أصول، كذب عن رسول الله ﷺ وأصحابه. وفي المجروحين لابن حبان (2/126) يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

(3) الكوزي: بضم الكاف وكسر الزاي في آخرها هذه النسبة إلى الكوز. ينظر: الأنساب، للسمعاني (11/167) ت/3495. وفي هامش الأنساب (2) "والكوز: اسم أيضاً، وهو كوز بن علقمة من بكر بن وائل.

(4) سبقت ترجمته (ص/163).

(5) ينظر: الكامل (6/218–221) ت/1391.

(6) قال ابن حبان في المجروحين (1/156): "كان ممن يضع المتون للآثار، ويقلب الأسانيد للأخبار حتى غلب قلبه أخبار الثقات وروايته عن الأثبات بالطامات على مستقيم حديثه فاستحق الترك، ولعله قد أقلب عن الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث". وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/124) ت/60: "يضع الحديث عن أبيه عن جده". قال الخطيب في تاريخه (5/278) ت/2773: "كان أبو بشر من أهل المعرفة والفهم، غير أنه لم يكن ثقة، وله من النسخ الموضوعة شيء كثير، ورواياته منتشرة عند الخراسانيين". وذكر الخطيب عن الدارقطني أنه قال: متروك. وأنه كان يضع الأحاديث عن أبيه عن جده وعن غيرهم، متروك يكذب.

(7) قال ابن عدي: "ورأيت الدَّغُولِيّ ينسبه إلى الكذب". الدغولي محمد بن عبد الرحمن بن محمد أبو العباس أحد أئمة عصره في خراسان في اللغة والفقه والرواية، وصنَّف وجمع، له كتاب الآداب، وكتاب فضائل الصحابة. توفي سنة (325هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (14/557 وما بعدها).

عنهم، وبيَّن أيضاً أنه روى عن والي خرسان أحاديث بواطيل وهو بيّن أمره في الضعفاء[1].

الصورة الثانية: الراوي "حدث بالمناكير" عن أكثر من شيخ مع التصريح بأسماء بعضهم وإبهام الآخرين، مع ذكر حكم آخر للراوي أو المروي، أو كلاهما معاً:

في بعض الأحيان يذكر ابن عدي أن الراوي حدَّث بمناكير ويصرح بأسماء بعض شيوخه الذين حدَّث عنهم بالمناكير ويبهم الباقي، وبيان هذه الصورة في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: راوٍ حدَّث بمناكير عن أكثر من شيخ مع التصريح باسم بعضهم، وإبهام الباقي، وذكر حكم على المروي:

يذكر ابن عدي أن الراوي حدث بمناكير عن عدد من الشيوخ ويصرح بأسمائهم، ويبهم الباقي، ويطلق حكماً على المروي كالبطلان والنكارة وغيرها، وفيما يأتي أمثلة على هذه الحالة:

1 – راوٍ حدث بالمناكير عن عدد من الشيوخ صرح باسم بعضهم، وأبهم الباقي، مع الحكم على بعض حديثه بالبطلان، وأن له أحاديث منكرة عن الثقات:

أ – أحمد بن عبد الله بن حكيم[2] (258هـ) ذكر ابن عدي أنه يحدث عن النَّضر بن محمد المروزي[3] (183هـ)، و فُضيل بن عياض[4] (187هـ)، وعبد الله بن المبارك[5] (181هـ)، وأبي ضمرة أنس بن عياض[6] (200هـ) وغيرهم بالمناكير، وقد ساق له حديثاً حكم عليه أنه باطل بهذا الإسناد.

وساق له حديثاً آخر حكم أنه منكر جداً، وبيَّن أنَّ النكارة من قِبل شيخه لا من قبله، ثم قرر أن لأحمد هذا أحاديث منكرة غير ما ذكره عن الثقات[7].

---

(1) ينظر: الكامل (307/1) ت/54. وهم: إسماعيل بن أحمد، وأخوه نصر بن أحمد، وخالد بن أحمد بن خالد بن حماد والي بخارى، صدوق ثقة، (269هـ) في الحبس ببغداد، ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب (310/8) ت/4409.

(2) أبو عبد الرحمن الفِرْيَاناني المروزي: ذكره ابن حبان في المجروحين (145/1) يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، وعن غير الأثبات ما لم يحدثوا. وقال النسائي في الضعفاء (ص/21) ت/68. وقال الدارقطني: متروك. ينظر: سؤالات البرقاني (ص/16) ت/32. وفي سؤالات السلمي (ص/126) ت/61 قال: ضعيف. وذكره الدارقطني في الضعفاء (ص/114) ت/36. وذكر ابن الجوزي في الضعفاء (78/1) ت/208 عن أبي نعيم أنه قال فيه: "كان وضاعاً مشهوراً بالوضع". وذكر أنه وضاع الذهبي في المغني (43/1) ت/323.

(3) صدوق ربما وهم، ورمي بالإرجاء، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/562) ت/7149.

(4) ثقة عابد، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/448) ت/5431.

(5) سبقت ترجمته (ص/62).

(6) ثقة أخرج له الجماعة، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/115) ت/564.

(7) ينظر: الكامل (259/1–260) ت/9.

ب – ذكر في مطرف بن عبد الله المديني اليساري الأصم[1] (220هـ) أنه يحدث عن ابن أبي ذئب[2] (158هـ)، وأبي مودود عبد العزيز بن أبي سليمان[3]، وعبد الله بن عمر العمري[4] (171هـ)، ومالك بن أنس (179هـ)، وغيرهم بالمناكير. وقد أخرج بعضاً من حديثه عمن ذكرهم فحكم على أحاديث يرويها عن ابن أبي ذئب أنها غير محفوظة. وعلى حديث يرويه عن مالك أنه منكر. وعلى آخر منكر جداً[5].

2 – راوٍ حدَّث بالمناكير عن عدد من الشيوخ مصرحاً بأسماء بعضهم، ومبهماً الباقي، مع الحكم بالتفرد والمخالفة، وأن باقي حديثه صالح: إبراهيم بن رستم الْمَروزي[6] (210هـ) ذكر أنه روى عن يعقوب القُمِّي[7] (174هـ)، وفُضيل بن عياض[8] (187هـ)، وغيرهما بمناكير، وقد ساق له حديثاً بيَّن أنه لم يوصله عن يعقوب القمي غيرُ إبراهيم هذا، وقد رواه جماعة عن القمي مرسلاً. وذكر أيضاً أن لإبراهيم غير حديث عن فُضيل بن عياض أُنكر عليه، وباقي حديثه عن غيره صالح[9].

3 – راوٍ حدث بمناكير عن شيخ مصرحاً باسمه، ومبهماً الباقي، مع وصف الأسانيد أنها لا تعرف، والحكم بالتفرد، وأن الأحاديث غير محفوظة منكرة: مصعب بن مَاهان الخُرَاساني[10] (180هـ أو

---

(1) هو مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار، سمع مالك بن أنس ﷺ ينظر: تاريخ البخاري الكبير (397/7) ت/1731. وفي الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (315/8) ت/1454: مطرف بن عبد الله بن مطرف بن مسلم بن يسار. وسئل عنه أبو حاتم فقال: مضطرب صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات (183/9). وقال ابن حجر في التقريب (ص/534) ت/6707: ثقة ولم يصب ابن عدي في تضعيفه.

(2) سبقت ترجمته (ص/152).

(3) هو: عبد العزيز بن أبي سليمان المدني أبو مودود القاصُّ، رأى عددا من الصحابة، وحدث عن بعض منهم. تأخرت وفاته. ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (439/4). مقبول، ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص/357) ت/4099.

(4) هو: أبو عبد الرحمن العمري عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. سير أعلام النبلاء، الذهبي (339/7 وما بعدها). قال ابن حجر في التقريب (ص/314) ت/3489: "ضعيف عابد".

(5) ينظر: الكامل (421/7–423) ت/1867.

(6) قال ابن معين في تاريخه رواية الدارمي (ص/75) ت/171: ثقة. وقال العقيلي في الضعفاء (52/1) ت/41: كثير الوهم. وفي الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (99/2) ت/274. عن أبي حاتم: كان يرى الإرجاء، وهو في الحديث ليس بذاك، محله الصدق، وكانت آفته الرأي، وكان يذكر بستر وعبادة. وقال ابن حبان في الثقات (70/8): "يخطئ". وقال الدارقطني ليس بالقوي. ينظر: تاريخ بغداد (71/6) ت/3107.

(7) هو: أبو الحسن يعقوب بن عبد الله بن سعد القمي الأشعري، الإمام المحدث المفسر، قال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ليس بالقوي. توفي ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (299/8 وما بعدها).

(8) سبقت ترجمته (ص/170).

(9) ينظر: الكامل (387/1–388) ت/97.

(10) قال أحمد: ثقة. ينظر: سؤالات أبي داود (ص/250) (265). وفي الضعفاء للعقيلي (198/4) ت/1776 نقلا عن عبد الله بن أحمد ابن حنبل أن في حديثه خطأ. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (308/8–309) ت/1427

بعدها): ذكر ابن عدي أنه حدَّث عن الثوري (161هـ) وغيره بأسانيد ومتون لا تعرف، لا يرويها غيره، و لمصعب عن الثوري نسخة طويلة، وأن عمرو بن أبي سلمة التّنّيسي[1] (213هـ) روى عن مصعب هذا عن الثوري أحاديث غير محفوظة منكرة، وأن هذه الأحاديث مناكير لا تحفظ عن الثوري[2].

4 – راوٍ حدث بمناكير، ويذكر اسم شيوخه من خلال الأحاديث، مع الحكم على الراوي بالجهالة، والحكم على المروي: ذكر في أبي سمرة أحمد بن سالم بن خالد بن جابر بن سَمُرة[3] أنه: ليس بالمعروف، وله أحاديث مناكير. ثم ساق عدداً منها، أما الأول فبين عقبه أنه حديث لا يعرف ابن عدي رواه عن هُشيم[4] (183هـ) إلا أحمد هذا. وساق حديثاً آخر يرويه أبو سمرة: حدثنا شريك[5] (177هـ) عن الأعمش[6] (147هـ)، عن عطيَّة العوفي[7] (111هـ) عن أبي سعيد الخدري ﷺ (63هـ) عن النبي ﷺ قال: «علي خير البرية»[8] ثم ذكر ابن عدي أن هذا الحديث رواه غير أبي سمرة عن شريك، وروي عن غير شريك: عن الأعمش عن عطية عن جابر بن عبد الله ﷺ (بعد 70 هـ): «كنا نَعدُّ عليًّا من خيارنا»[9]. ثم بيَّن أنه لم يسنده هكذا غير أبي سمرة هذا[10]. ويظهر أن أبا سمرة يرفعه وهو موقوف.

5 – الراوي روى عن فلان وغيره، وله أحاديث مناكير كلها، مع الحكم على بعض المرويات بالبطلان أو أنها غير محفوظة أو منكرة:

قال أبو حاتم: شيخ. وقال مرة: ثقة. قال ابن حجر في التقريب (ص/533) ت/6682: "صدوق عابد كثير الخطأ".

(1) صدوق له أوهام، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/422) ت/5043.

(2) ينظر: الكامل (399/7) ت/1850.

(3) سماه ابن حبان في المجروحين (140/1) أحمد بن سمرة وقال: "يروي عن الثقات الأوابد والطامات، لا يحل الاحتجاج به بحال". ثم خرج له الحديث الذي ذكره ابن عدي. وقد وهم ابن حبان في نسبة الراوي كما قرر الدارقطني، ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (100/1) ت/385. ويرى الذهبي في المغني (ص/41) ت/306 أنه إنما نسبه إلى جده الأعلى. وقال ابن القيسراني في معرفة التذكرة (ص/166) (512): "أحمد بن سمرة كذاب يأتي عن الثقات بالبواطيل والطامات".

(4) ابن بشير بن القاسم: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/574) ت/7312.

(5) ابن عبد الله النخعي: صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه بعد القضاء، ينظر التقريب لابن حجر (ص/266) (2787).

(6) سبقت ترجمته (ص/130).

(7) ابن سعد بن جُنادة العوفي صدوق يخطئ كثيرا، شيعي مدلس. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/393) (4616).

(8) الكامل (256/1) ت/6. أخرجه ابن حبان في المجروحين (140/1). وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (349/1).

(9) قال ابن القيسراني في الذخيرة (1589/3) (3523): "لا يسنده هكذا إلا ضعيف. ... الأصل في هذا الكلام قول جابر: كنا نعد عليا من خيارنا. وهذبه شريك بذلك اللفظ الأخير، وجعل له الضعفاء أسانيد متصلة إلى رسول الله ﷺ".

(10) الكامل (256/1–257) ت/6.

كما في أبي قتادة عمرو بن المُخرِّم[1] البصري[2] إذ ذكر أنه روى عن ابن عيينة (198هـ) وغيره بالبواطيل، وساق له بعضاً من حديثه وقرر أن لعمرو غير ما ذكره من الحديث مناكير كلها. فقد وصف ما رواه بالبواطيل مع تقريره أن له أحاديث لم يذكرها مناكير كلها. وحكم على سند حديث أنه غير محفوظ ممن تفرد به عمرو هذا، وحكم على حديث آخر أنه منكر[3].

الحالة الثانية: راوٍ حدَّث بمناكير عن أكثر من شيخ مع التصريح بأسماء بعضهم، وإبهام الباقي، مع ذكر حكم للراوي والمروي: في هذه الحالة يذكر ابن عدي أن الراوي حدث بالمناكير عن أكثر من شيخ، ويصرح باسم بعضهم، ويبهم الباقي ويطلق حكماً على الراوي والمروي، فمن ذلك:

1 – راوٍ حدث بالمناكير عن فلان وغيره، والحكم على بعض حديثه أنه غير محفوظ، مع الحكم بالتفرد، والحكم على الراوي بالضعف: أحمد بن بُديل بن قُريش بن الحارث الإيَامي الكوفي قاضيهم[4] (258هـ): ذكر ابن عدي أنه "روى عن حفص بن غياث (194هـ) وغيره مناكير"[5].

وقد ساق له حديثاً تفرد به، و ذكر أنه لا يعلم رواه بهذا الإسناد غير أحمد هذا، وأنه غير محفوظ. وذكر أن له أحاديث لا يُتابع عليها عن الثقات، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه[6].

2 – راوٍ حدث بمناكير عن فلان، مع الحكم بالتفرد وعدم متابعة الثقات له، و أن بعض حديثه غير محفوظ، والحكم على الراوي بالضعف الشديد:

---

(1) قال الدارقطني في المؤتلف والمختلف (2040/4): أما مُخَرَّم فهو عمرو بن مخرم أبو قتادة. وفي الإكمال، لابن ماكولا (170/7): "أما مخرم بفتح الخاء والراء فهو: عمرو بن مخرم أبو قتادة ... وقاله عبد الغني بكسر الراء". وفي توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (83/8–84): "مخرم: قلت: بضم أوله، وفتح الخاء المعجمة، وكسر الراء المشددة، تليها ميم، وقد فتح المصنف الراء المشددة فيما وجدته بخطه ... قلت: عمرو بن مخرم، قلت: كنيته أبو قتادة، وقد ضبط المصنف أيضاً أباه بفتح الراء المشددة فيما وجدته بخطه، وسياق كلامه فيما بعد يدل عليه، وإنما هو بكسر الراء. نص عبد الغني بن سعيد على كسرها".

(2) قال الذهبي في تاريخ الإسلام (287/3): "متروك". وقال في المغني (489/2) ت/4707: "ليس بثقة".

(3) ينظر: الكامل (106/6–108) ت/1322.

(4) ويقال: اليامي كما في التقريب لابن حجر (ص/77) ت/12: قال ابن أبي حاتم: محله الصدق. ينظر الجرح والتعديل (43/2) ت/17. وذكره ابن حبان في الثقات (39/8) وذكر أنه مستقيم الحديث. وذكر الخليلي في الإرشاد (654/2) أنه صدوق صالح. وفي تاريخ بغداد للخطيب (268/4) ت/1972 ذكر أنه كان من أهل العلم والفضل. وفي تهذيب الكمال للمزي (271/1) ت/13: قال النسائي: لا بأس به. وقال الدارقطني: فيه لين. وفي التقريب لابن حجر (ص/77) ت/12: "صدوق له أوهام".

(5) الكامل (279/1) ت/23.

(6) الكامل (279/1–280) ت/23.

في أبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري المديني[1] إذ أخرج له ابن عدي عدة أحاديث بَيّن فيها تفرده بها ومنها ما يرويه عن الزهري (125هـ) حيث ثم حكم عليها أنها بهذا الإسناد عن محمد بن عبد الملك، عن الزهري، عن عروة بن الزبير (94هـ)، عن عائشة (57هـ) مناكير كلها، لا يرويها عن الزهري غير محمد بن عبد الملك. وأخرج عدة أحاديث أخرى ذكر أنها غير محفوظة لا يرويها غير محمد هذا، وقرر أخيراً أن لمحمد هذا غير ما ذكره من الحديث عن محمد بن المنكدر[2] (130هـ) ونافع مولى ابن عمر[3] (117هـ) وعطاء بن أبي رباح (114هـ) والزهري (125هـ) وسالم بن عبد الله[4] (106هـ) وغيرهم، وكل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وهو ضعيف جداً[5].

3 – الراوي حدث عن فلان عن فلان غير حديث منكر، و له أحاديث غير محفوظة، وأن الراوي منكر الحديث إسناداً ومتناً: في أبي سعيد عبد القدوس بن حبيب الدمشقي[6] ذكر ابن عدي أن له عن عكرمة[7] (104هـ) عن ابن عباس ﷺ (68هـ) غير حديث منكر. وله أحاديث غير محفوظة، وهو منكر الحديث إسناداً ومتناً[8].

الصورة الثالثة: الراوي "حدث بالمناكير" عن الثقات أو الضعفاء أو عن قوم أو عن شيوخ بلدة معينة، أو عمن يروي عنه، مع ذكر حكم آخر: في هذه الصورة من الرواة تجد ابن عدي يذكر أن الراوي يحدِّث بالمناكير عن الثقات، أو قوم ثقات، أو يحدِّث عن الضعفاء، أو حدَّث بمناكير عن المعروفين، وأحياناً قد يذكر بعض الرواة بأسمائهم إضافة لما أجمله من ذكر الرواية عن الثقات أو الضعفاء. وأحياناً يذكر أن الراوي يحدث بالمناكير عن شيوخ بلدة معينة، أو يبهم فيقول: عمن يروي عنه، وهو مع ذلك كله قد يذكر أمراً آخر يتعلق بالراوي أو المروي، وقد لا يذكر، وجعلت هذه الصورة في الحالات الآتية:

---

(1) قال أحمد ابن حنبل كما في العلل رواية عبد الله (212/3) ت/4918: كان يضع الحديث ويكذب. وقال البخاري في التاريخ (164/1) ت/487: "عن ابن المنكدر منكر الحديث". وكذا قال مسلم في الكنى والأسماء (489/1) ت/1899. وذكر النسائي في الضعفاء (ص/92) ت/527: أنه متروك الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (269/2) وأنه يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار.

(2) ثقة فاضل كما في التقريب لابن حجر (ص/508) ت/6327.

(3) سبقت ترجمته (ص/128).

(4) سالم بن عبد الله بن عمر: ثبت عابد فاضل. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/226) ت/2176.

(5) ينظر: الكامل (136/7–142) ت/1656.

(6) سبقت ترجمته (ص/122).

(7) عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري وهو ثقة ثبت عالم بالتفسير، أخرج له الجماعة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/397) ت/4673.

(8) ينظر: الكامل (363/6) ت/1505.

الحالة الأولى: الراوي "يروي المناكير" عن الثقات، مع الحكم على المروي أو الراوي أو كلاهما معاً.
الحالة الثانية: الراوي يروي المناكير عن جماعة من الضعفاء أو عن شيوخ بلدة معينة، أو عمن يروي عنه، مع إضافة حكم للمروي أو لا، ومع الحكم على الراوي أو عدمه.
وتفصيل ذلك فيما يأتي:

الحالة الأولى: الراوي "يروي المناكير" عن الثقات، مع الحكم على المروي أو الراوي أو كلاهما معاً[1]:

في بعض الرواة يقيد ابن عدي التحديث بالمناكير عن الثقات، وعن المعروفين، حيث يذكرهم بوصفهم لا بأسمائهم، مع إضافة بعض الأحكام على الراوي والمروي، أو عليهما معاً، وتفصيل هذا الإجمال مع الأمثلة فيما يأتي:

أولاً: الراوي يحدِّث بالمناكير عن الثقات[2]، أو المعروفين مع الحكم على الراوي والمروي: يقرر ابن عدي أن الراوي حدَّث بالمناكير عن الثقات، وأحياناً يذكر أن الراوي روى عن الثقات وغيرهم، ويخرج للراوي بعض حديثه مع الحكم على بعض هذه الأحاديث، وكذلك يحكم على الراوي، ويمكن تصنيف الرواة بناء على ذلك إلى ما يأتي:

1 – التحديث بالمناكير عن الثقات، مع بيان التفرد، وذكر حكم آخر على المروي، مع ذكر وصف من أوصاف الضعف للراوي: يذكر ابن عدي أن الراوي حدث بالمناكير عن الثقات، ويضم ذلك بيان تفرد الراوي، ويذكر حكماً آخر للمروي كالحكم أنه غير محفوظ، أو أنه منكر أو باطل، وهو مع ذلك يطلق حكمه على الراوي أيضاً، ويتضح ذلك في الأمثلة الآتية:

---

(1) ينظر: الكامل (325/5) ت/1120. ينظر للاستزادة: الكامل (292/1) ت/37. وفيها: أحمد بن أبي يحيى أبو بكر الأنماطي البغدادي حيث قال فيه: "ولأبي بكر بن أبي يحيى هذا غير حديث منكر عن الثقات، لم أخرجه هاهنا". وينظر: الكامل (281/6) ت/1427 وفيها: أبو هشام الغسَّاني عبد الرحيم بن هارون الواسطي إذ أخرج له عدة أحاديث ثم قرر بأنه لم ير للمتقدمين فيه كلاماً، و إنما ذكره لأن له أحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات. وينظر: (304/7) ت/1780.

(2) ليس المراد خصوص هذه اللفظة، بل كل ما شاكلها.

أ – الراوي حدث بغير حديث منكر عن الثقات، مع بيان التفرد، والحكم على الراوي أنه مظلم الحديث:
كما في عمرو بن الحُصين البصري[1] (بعد 230 هـ) حيث قرر أنه حدَّث بغير حديث عن الثقات منكر، ثم ساق له بعض حديثه ليبين وجه ما قاله فيه، فذكر تفرده بأحاديث لا يرويها بأسانيدها غير عمرو بن الحصين، و حكم عليه أنه مظلم الحديث، ويروي عن قوم معروفين، وله غير ما ذكره له من الحديث وعامة حديثه كما ذكره[2].

ب – الراوي يحدِّث بالمناكير عن الثقات، مع بيان التفرد، والحكم على بعض حديثه أنه منكر بهذا الإسناد، والحكم على الراوي أنه مقارب الحديث:
أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي[3]: قال عنه ابن عدي: "حدَّث بأحاديث مناكير عن الثقات"[4]. وساق له بعض المناكير، منها ما تفرد به حيث ذكر ابن عدي أنه لا يعرف رواه غير اليمامي هذا، وهو منكر بهذا الإسناد. وذكر أنه: مقارِب الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[5].

ج – الراوي يحدِّث بالمناكير عن الثقات، مع بيان التصحيف عليهم، والتفرد، وضعف الراوي:
كما في أبي خيثمة مصعب بن سعيد المكفوف المصيصي[6] حيث ذكر ابن عدي أنه يحدِّث عن الثقات بالمناكير، ويصحف عليهم، ثم أخرج له عدة أحاديث بيَّن تفرُّده بروايتها، و قرر أخيراً أن الضعف على حديثه بيِّن[7].

د – الراوي يحدث عن الثقات بمناكير، مع بيان التفرد وأن حديثه ليس محفوظاً، مع بيان ضعف الراوي:

---

(1) عمرو بن الحصين العُقيلي: ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (229/6) ت/1272 أن أباه سمع منه ثم ترك الرواية عنه، ولم يحدث بحديثه، وقال أبو حاتم هو ذاهب الحديث ليس بشيء. وقال أبو زرعة ليس هو في موضع يُحدث عنه هو واهي الحديث. وقال ابن حجر في التقريب (ص/420) ت/5012: "متروك".

(2) ينظر: الكامل (103/6–104) ت/1319.

(3) في الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (71/2) ت/130، عن أبي حاتم قال: قدم علينا وكان كذاباً، وكتبت عنه ولا أحدث عنه. وفي تاريخ ابن يونس (30/2) ت/71: كان سلمة بن شبيب يكذبه. وذكره ابن حبان في المجروحين (143/1) وأنه يروي أشياء مقلوبة لا يُعجبنا الاحتجاج بخبره إذا انفرد. وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكون (ص/118) ت/49.

(4) الكامل (268/1) ت/18.

(5) الكامل (268/1–269) ت/18.

(6) سئل عنه أبو حاتم فقطب وجهه وقال: عبد الله بن جعفر الرق أحب إلي منه وكان صدوقاً. ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (309/8) ت/1428. وذكره ابن حبان في الثقات (175/9) وذكر أنه ربما أخطأ يعتبر حديثه إذا روى ن الثقات وبيَّن السماع في خبره؛ لأنه كان مدلساً.

(7) ينظر: الكامل (402/7–403) ت/1853.

أبو جَزِي نصر بن طريف الباهلي البصري[1] (170هـ): أخرج له ابن عدي مجموعة من أحاديثه حاكماً عليها أنها غير محفوظة، وقرر أن له غير ما ذكره من الحديث من المناكير وغيرها، إذ ربما يحدث بأحاديث يشارك فيها الثقات، إلا أن الغالب على رواياته أنه يروي ما ليس محفوظاً، وينفرد عن الثقات بمناكير، وهو بيِّن الضعف، وقد أجمعوا على ضعفه[2].

2 – الراوي يروي المناكير عن الثقات، ولا يذكر التفرد، مع الحكم على الراوي والمروي:

يبين ابن عدي أن الراوي روى مناكير عن الثقات، ولكنه لا يذكر التفرد، غير أنه يذكر حكما آخر على الراوي كالحكم عليه بالجهالة، أو بالضعف، وذكر حكم متعلق بالمروي، كأن يصف حديثه أنه غير محفوظ، ومن الأمثلة على ذلك:

أ – الراوي يحدث عن الثقات بالمناكير، وهو مجهول، مع الحكم على بعض حديثه أنه باطل:

ذكر في أبي عبيد عبد الله بن أبان بن عثمان الثقفي[3] أنه ليس بالمعروف، حدث عن الثقات بالمناكير، وساق له حديثاً[4] يرويه عن الثوري (161هـ) وحكم عليه أنه باطل بهذا الإسناد، وأنه منكر عن الثوري بهذا الإسناد، وأن الراوي مجهول[5].

ب – الراوي يحدث بالمناكير عن الثقات، يروي أحاديث غير محفوظة، وهو ليس بالقوي:

---

(1) قال ابن سعد في الطبقات (285/7): "ليس بشيء وقد ترك حديثه". وقال ابن معين في رواية ابن محرز (62/1): ليس بشيء. وفي رواية الدوري (144/4) ت/3613: "ضعيف". وقال البخاري في الكبير (105/8) ت/2355: "سكتوا عنه، ذاهب". وقال الجوزجاني في أحوال الرجال (ص/164): "ذاهب". وكذلك قال مسلم في الكنى (189/1) ت/573. وقال النسائي في الضعفاء (ص/101) ت/593: متروك الحديث. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (467/8) ت/2139 عن أحمد ابن حنبل: لا يكتب حديثه. وعن أبي حاتم: ليس بشيء وهو متروك الحديث. وذكر ابن حبان في المجروحين (52/3) أنه يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم كأنه المتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به. قال الذهبي في تاريخ الإسلام (531/4): مجمع على تركه وقد اتهم.

(2) ينظر: الكامل (112/7–119) ت/1977.

(3) من ترجمه ممن وقفت عليه اعتمد على كلام ابن عدي لهذا اكتفيت به.

(4) «من قاد مكفوفا أربعين ذراعا أدخله الله تعالي الجنة». الحديث رواه ابن عدي (249/5–250) ت/1050 عن عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا عبد الله بن أبان قال: حدثنا الثوري قال: حدثني عمرو بن دينار، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ... الحديث. ذكر ابن الجوزي في الموضوعات (173/2 وما بعدها) باب ثواب من قاد أعمى وقال: "فيه عن ابن عمر وابن عمرو وابن عباس وأنس وجابر وأبي هريرة رضي الله عنهم" ثم فصل طرق كل حديث، وحديث ابن عباس بهذا السند لم يذكر له إلا طريق ابن عدي.

(5) ينظر: الكامل (247/5–248) ت/1048.

كما ذكر في يوسف بن بحر بن عبد الرحمن[1] التميمي أنه أتى عن الثقات بالمناكير، وقرن بهذا حكمه على الراوي أنه ليس بالقوي وقد رفع أحاديث، ثم ذكر له بعض حديثه وعلق على بعضها أنها غير محفوظة بهذا الإسناد[2].

3 – الراوي يحدث بالمناكير عن المعروفين، مع الحكم على المروي والراوي:

في بُكير بن جعفر الجرجاني السلمي[3] حيث ذكر أنه كان شيخاً صالحاً، وكان أحد الزهاد، حدَّث بمناكير عن المعروفين، ثم صرح بأسماء بعضهم أثناء الترجمة، فذكر أنه حدث عن الثوري (161هـ) بغرائب، وساق له من أحاديثه، وقد حكم على حديث منها أنه بهذا الإسناد باطل، والمتن يشبه أحاديث الصالحين، إذ يُشبه عليهم الشيء فيروونه. وساق أحاديث أخرى عن غير الثوري وحكم عقب واحد منها أنه غير محفوظ. ثم ختم ترجمته بتقرير أن بكير هذا له غير ما ذكر له من أحاديث، وهو في مقدار ما يروي لا بأس به، وأن له أحاديث عن الثقات، وعن الضعفاء، فإذا روى عن ضعيف فيكون ضعيف الحديث، وذلك من جهة الضعيف الذي روى عنه، وإنما أنكرت عليه أحاديث إذا رواها عن ثقة، ولا يتابعه عليها أحد[4].

4 – التحديث بالمناكير عن الثقات، مع بيان سرقة الحديث، وذكر حكم آخر للمروي، مع الحكم على الراوي: يذكر ابن عدي أن الراوي سرق الحديث وقد يضم لذلك بيان التفرد، وقد يذكر حكماً آخر على المروي، مع ذكره الحكم على الراوي بوصف من أوصاف الضعف، كما يظهر من الأمثلة الآتية:

أ – الراوي يحدِّث بالمناكير عن الثقات ومن لا يُعْرف، مع بيان أن الحديث مسروق وإسناده غير محفوظ ومتنه بهذا الإسناد منكر، وأن الراوي يسرق الحديث: كما في أحمد بن عبد الله بن ميسرة[5]

---

(1) ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد (307/14 وما بعدها) ت/7617: يوسف بن بحر بن عبد الرحمن أبو القاسم التميمي بغدادي سكن حمص وتولى قضاءها. ونقل عن البُرقاني عن الدارقطني: ليس بالقوي. وذكره الذهبي في الميزان (463/4) ت/9859 ونقل عن الدارقطني أنه: ضعيف. وقال مرة: ليس بالقوي. وفي لسان الميزان لابن حجر (319/6) ت/1142: "قال مسلمة بن قاسم: ضعيف جداً".

(2) ينظر: الكامل (296/8–297) ت/2085.

(3) ذكر الذهبي في المغني (114/1) ت/991 أنه: منكر الحديث. وذكر ابن حجر في لسان الميزان (61/2) ت/233 أن ابن شاهين ذكره في الثقات وقال: شيخ صالح. لكني لم أجده في ثقات ابن شاهين.

(4) ينظر: الكامل (194/2–196) ت/279.

(5) أحمد بن عبد الله بن ميسرة الحراني الغنوي: قال أبو حاتم: يتكلمون فيه. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (58/2) ت/83. وذكره ابن حبان في المجروحين (144/1) وأنه يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، ويسرق أحاديث الثقات ويلزقها بأقوام أثبات لا يحل الاحتجاج به. وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (ص/119) ت/51. وفي سؤالات السلمي للدارقطني (ص/95) ت/22 قال: كان يحدث من حفظه فيَهِم، وليس ممن يتعمد الكذب. وقال الذهبي في المغني (43/1) ت/324: "متروك تالف متهم".

الحرَّاني[1] إذ قال عنه ابن عدي: "حدث عن الثقات بالمناكير، ويحدث عمن لا يعرف، ويسرق الحديث"[2]. وقد أخرج له أحاديث، ذكر أنَّ الأول والثاني فيهما راوٍ لا يُعرف يروي عنه أبو ميسرة هذا. وأن الحديث الثاني إسناده غير محفوظ، ومتنه بهذا الإسناد منكر. وأخرج حديثين ذكر بعدهما أن أبا ميسرة سرقهما[3].

ب – الراوي يحدث بغير حديث منكر عن الثقات قد سرقها، مع بيان تفرده والحكم على الراوي بالضعف: كما ذكر في أبي الحسن عبد الحميد بن بحر العسكري[4] حيث أخرج ابن عدي له حديثين عقَّب على الأول منهما أنه يُعرف بثابت بن موسى الكوفي[5] (229هـ) عن شريك[6] (177هـ) وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء منهم عبد الحميد هذا. ثم ساق حديثاً آخر وقرر بعده تفرد عبد الحميد بإسناده. ثم ذكر أن لعبد الحميد غير حديث منكر رواه أو سرقه من قوم ثقات[7].

ج – الراوي يحدث بالمناكير عن الثقات، و الحكم على الراوي بسرقة الحديث، وبيان التفرد والنكارة والضعف للراوي: كما ذكر في أبي مسلم الواقدي عبد الرحمن بن واقد[8] (247هـ) أنه حدث بالمناكير عن الثقات، وسرق الحديث. وساق له بعض رواياته، وبين في بعضها بأنه تفرد بها وسرقها، وحكم على بعضها بالنكارة، و ضعف الراوي[9].

د – الراوي يروي المناكير، مع الحكم بالتفرد والمخالفة، وسرقة الحديث: كما ذكر في عمرو بن مالك النُّكْرِي[10] البصري (129هـ) إذ ذكر أنه منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث، و ساق له حديثين قرر بعد الأول منهما تفرد عمرو بهذا الإسناد، وبعد الثاني مخالفة عمرو لغيره، وأن لعمرو هذا غير ما ذكره أحاديث مناكير بعضها سرقها من قوم ثقات[11].

---

(1) حران: بلدة من الجزيرة، وحران بطن من همدان. ينظر: الأنساب، للسمعاني (107/4 وما بعدها) ت/1112.

(2) الكامل (266/1) ت/16.

(3) ينظر: الكامل (266/1–267) ت/16.

(4) ذكره ابن حبان في المجروحين (142/2) وأنه يروي عن مالك وشريك والكوفيين ما ليس من حديثهم، كان يسرق الحديث لا يحل الاحتجاج به بحال. وينظر: لسان الميزان، لابن حجر (395/3) ت/1567.

(5) ابن عبد الرحمن الكوفي الضرير العابد ضعيف الحديث. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/133) ت/831.

(6) سبقت ترجمته (ص/172).

(7) ينظر: الكامل (332/6) ت/1478.

(8) ذكره ابن حبان في الثقات (383/8). قال ابن حجر في التقريب (ص/352) ت/4036: "صدوق يغلط".

(9) ينظر: الكامل (363/5–365) ت/1153.

(10) سبقت ترجمته (ص/137).

(11) ينظر: الكامل (104/6–105) ت/1320.

ثانياً: الراوي يحدِّث بالمناكير عن الثقات، مع الحكم على المروي، دون الراوي، أو الحكم على الراوي دون المروي: في بعض الأحيان يطلق ابن عدي على الراوي أنه يحدث بالمناكير عن الثقات، وقد يذكر حكماً على المرويات دون الراوي، وأحياناً بالعكس يذكر الحكم على الراوي دون المرويات، وبيان ذلك:

1 – الراوي حدث عن قوم ثقات بالمناكير، مع ذكر التفرد وأن الحديث غير محفوظ، دون التصريح بالحكم على الراوي: كما في أحمد بن هارون بن آدم المصيصي[1]، ويقال: حُميد بن هارون، حيث قال عنه: "يروي مناكير عن قوم ثقات، لا يُتَابِعه عليها أحد"[2]. ثم ساق له حديثين، وقرر بعدهما: بأن الحديث غير محفوظ، وأنه لم يرَ لأحمد هذا أشنع من هذين الحديثين[3].

2 – الراوي يحدث بالمناكير عن قوم ثقات، أو من لا بأس بهم، دون الحكم على المرويات بحكم آخر، مع الحكم على الراوي أنه مجهول بيِّن الضعف: موسى بن إبراهيم[4] ذكر ابن عدي أنه شيخ مجهول حدث بالمناكير عن قوم ثقات، أو من لا بأس بهم، ثم ذكر له أحاديث لم يعقب عليها بحكم، و قرر أن لموسى هذا أحاديث غير ما ذكره عن ثقات الناس، وهو بيِّن الضعف على رواياته وحديثه[5].

3 – الراوي يحدث عن قوم دون وصفهم، وأن له غير حديث منكر، مع بيان حال الراوي: كما في أبي طاهر محمد بن أحمد بن عثمان المديني[6] (303هـ) حيث ذكر ابن عدي له حديثاً وقرر أن لابن عثمان هذا غير حديث منكر مما لم أكتبه إلا عنه، وكنا نتهمه فيها، وقد ذكر سبب وجود النكارة في حديثه في بداية ترجمته إذ قرر أنه كان يحمل على حفظه، وقد أصيب بكتبه، وهو يحدث عن قوم أحاديث توهماً مما ليست عندهم فيثبت عليه ولا يرجع[7].

---

(1) ذكره ابن حبان في الثقات (38/8). والْمِصِّيصي: بكسر الميم والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الصادين المهملتين الأولى مشددة، نسبة إلى بلدة كبيرة على ساحل بحر الشام يقال لها المصيصة. ينظر: الأنساب، للسمعاني (297/12) ت/3824.

(2) الكامل (289/1) ت/34.

(3) ينظر: الكامل (289/1–290) ت/34. والحديث الأول: رواه أحمد بن هارون عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة وزيد بن خالد، قالا: قال رسول الله ﷺ : «من مس فرجه فليتوضأ». قال الشيخ: وهذا الحديث يرويه محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن زيد بن خالد. ومن حديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ. والحديث الثاني: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا... » الحديث.

(4) موسى بن إبراهيم أبو عمران المَروزي: كذبه ابن معين. وقال الدارقطني: متروك. كما في تاريخ بغداد، للخطيب (40/13) ت/6695. وذكر العقيلي في الضعفاء (166/4) ت/1738 أنه: منكر الحديث لا يتابع على حديثه.

(5) ينظر: الكامل (380/7–381) ت/1837.

(6) مدني قدم مصر، وكان يحفظ الحديث ويفهم، روى أحاديث مناكير، لا تجوز الرواية عنه، وقد اختلط كما يرى ابن يونس في تاريخه (190/2) ت/490. وأغلب من ترجمه ذكر فيه قول ابن عدي أعلاه.

(7) ينظر: الكامل (319/7) ت/1796.

ثالثاً: الراوي يحدث بمناكير عن الثقات ثم يصرح باسم راوٍ ويبهم الباقي، دون بيان لحال الراوي أو المروي: يذكر ابن عدي أن الراوي له أحاديث مناكير عن الثقات وفلان (ويذكر اسمه) وغيره، كما في عمرو بن بكر السَّكْسَكي[1] حيث ذكر له حديثاً ثم ذكر أن له أحاديث مناكير عن الثقات وابن جريج[2] (150هـ) وغيره[3].

الحالة الثانية: الراوي يروي المناكير عن جماعة من الضعفاء أو عن شيوخ بلدة معينة، أو عمن يروي عنه، مع إضافة حكم للمروي أو لا، ومع الحكم على الراوي أو عدمه:

أ – الراوي يروى عن جماعة من الضعفاء أحاديث منكرة، مع بيان حال الراوي: كما في عمرو بن النعمان البصري[4] إذ قرر ابن عدي أنه: ليس بالقوي في الحديث، وساق له بعض حديثه، ثم بين بأن عمرو بن النعمان روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث منكرة، ولا يدري ابن عدي البلاء من عمرو أو من الضعيف الذي يروي عمرو عنه[5].

ب – الراوي يحدث عن شيوخ بلدة معينة بأحاديث صالحة، أما عن غيرهم فأحاديث مناكير لا يرويها غيره: يذكر ابن عدي أن الراوي إذا حدَّث عن أهل بلدة فإن أحاديثه تكون صالحة، أما حديثه عن غير أهل هذه البلدة فهي منكرة لا يرويها غيره، كما في أبي حاتم عدي بن الفضل البصري[6] (171هـ) حيث أخرج له جملة أحاديث وذكر أن له أحاديث صالحة عن شيوخ البصرة، مثل: أيوب السختياني (131هـ)،

---

(1) عمرو بن بكر السكسكي من أهل الرملة: بالكاف الساكنة بين السينين المفتوحتين المهملتين وفي آخرها كاف أخرى نسبة إلى السكاسك وهو بطن من كندة. ينظر: الأنساب، السمعاني (159/7) ت/2110. قال العقيلي في الضعفاء (258/3) ت/1264: "حديثه غير محفوظ". وذكر ابن حبان في المجروحين (78/2–79) أنه يروي عن الثقات الأوابد والطامات التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة، لا يحل الاحتجاج به. وذكر ابن حجر في التقريب (ص/419) ت/4993: أنه متروك.

(2) سبقت ترجمته (ص/25).

(3) ينظر: الكامل (99/6) ت/1315.

(4) قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (265/6) ت/1464: ليس به بأس صدوق. قال ابن حجر في التقريب (ص/427) ت/5123: "صدوق له أوهام".

(5) ينظر: الكامل (65/6) ت/1290.

(6) قال ابن معين: ليس بشيء. ينظر: تاريخ ابن معين لابن محرز (62/1). وفي رواية الدارمي (ص/162) ت/578: ليس بثقة. وفي رواية الدوري (183/4) ت/3844: سئل هل يكتب حديثه قال: لا ولا كرامة. وقال عنه أبو حاتم الرازي: متروك الحديث. كما في الجرح والتعديل (4/7) ت/11. وكذا النسائي في الضعفاء (ص/78) ت/440. وذكر ابن حبان في المجروحين (187/2) كان ممن كثر خطؤه حتى ظهر المناكير في حديثه فبطل الاحتجاج بروايته. ذكره المزي في تهذيب الكمال (539/19 وما بعدها) ت/3889.

ويونس بن عبيد[1] (139هـ) وغيرهما مناكير مما لا يحدث به عنهم غيره[2].

ج – الراوي يروي المناكير عمن يحدث عنه، له أحاديث غير محفوظة، مع الحكم على الراوي:

كما في بشَّار بن قِيْراط الْنَّيْسَابُوري[3] إذ ذكر أنه "روى أحاديث غير محفوظة، وله أحاديث مناكير عمن يحدث عنه". و ذكر أنه إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[4].

وخلاصة القول في هذا النوع أن ابن عدي لم يكن يكتفي بوصف الراوي بأنه يروي المناكير على سبيل الإجمال، بل كان يُعنى بتقييد هذا الحكم بجهة الرواية، من حيث الأشخاص الذين نقل عنهم، ومجال الرواية من حيث المتون والأسانيد. وقد يضيف إلى ذلك حكمًا آخر يبرز سبب النكارة، فيحدد أحيانًا أن التفرد في الحديث جاء من جهة الشيخ لا من الراوي، أو العكس، أو أن النكارة تتعلق بالإسناد دون المتن، أو العكس، مما يدل على بصيرته النقدية الدقيقة.

ومن خلال هذا الصنف تتضح عناية ابن عدي في ربط النكارة بمصدرها المحتَمل، سواء من جهة الراوي أو من جهة من روى عنه، وهو ما سيكون مدخلًا مهمًّا للنوع الثالث الذي يتوسع فيه ابن عدي في بيان من يُروى عنهم بالمناكير على وجه العموم، سواء أكانوا ثقاتٍ أو ضعفاء أو شيوخ بلد بعينه، مما يُتيح له بيان طَبقات الرواية ومصادر العِلّة في الإسناد، وذلك بذكر الفئات أو المجموعات التي تأتي النكارة عن طريقها، دون الاقتصار على الأفراد.

---

(1) ثقة ثبت فاضل ورع، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/613) ت/7909.

(2) ينظر: الكامل (409/6) ت/1547.

(3) قال عنه أبو حاتم: مضطرب الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (418/2) ت/1652. وذكره ابن حبان في المجروحين (191/1) قال أبو زرعة الرازي: يكذب. وقال الدارقطني كما في سؤالات السلمي (ص/132) ت/74: "لا شيء".

(4) ينظر: الكامل (169/2) ت/263.

النوع الثالث: رواة قيد روايتهم للمناكير بالتلاميذ الرواة عنهم:

في بعض التراجم وجدت أن ابن عدي يذكر النكارة في الأحاديث ولكنه يذكر أنه ليست بالضرورة من الراوي المترجَم له مباشرة، بل قد تنشأ من تلاميذ هذا الراوي أو من الذين يروون عنه، سواء كانوا تلاميذًا مباشرين أو غير مباشرين. وهذا النوع من المناكير يظهر أن البلاء في الرواية قد يكون من فئة مختلفة عن الراوي نفسه، وهو أمر له أثر مهم في تقدير درجة الثقة في الراوي وفي مروياته. لذلك كان من الضروري تصنيف هذه الحالة بشكل مستقل، مع بيان أسباب البلاء وتأثيره على صحة الروايات، مع تقديم الأمثلة التفصيلية التي تبين العلاقة بين الراوي وتلاميذه، ومدى تأثير تلاميذ الراوي على مروياته. وقد وقفت على بعض الأمثلة، وهذا بيانها في الصور الآتية:

الصورة الأولى: أن يحدث الراوي بمناكير، ويبين ابن عدي أن البلاء من تلاميذ الراوي المباشرين.

الصورة الثانية: أن يحدث الراوي عن رجل بمناكير، مع بيان أنها من قبل تلاميذ تلاميذ الراوي.

الصورة الثالثة: أن يحدث بمناكير عن الراوي أكثرُ من رجل فيصرح باسم أحدهم فقط.

وهذا بيان هذه الصور مع الأمثلة:

الصورة الأولى: أن يحدث الراوي بمناكير، ويبين ابن عدي أن البلاء من تلاميذ الراوي المباشرين:

يذكر ابن عدي أن الراوي الفلاني قد روى مناكير، لكن البلاء ممن روى عنه من تلامذته المباشرين، ومن أمثلة هذه الصورة:

الحالة الأولى: أن يحدث الابن عن أبيه بمناكير والبلاء من الابن: كما في الفضل بن عطيَّة[1]، حيث قرر أن الفضل له أحاديث، وقد روى عنه ابنه محمد بن الفضل بن عطية[2] (180هـ) أحاديث مناكير، والبلاء من ابنه محمد، والفضل خير من ابنه محمد[3].

الحالة الثانية: أن يحدث التلميذ المباشر عن شيخه بمناكير، مع بيان سبب البلاء، وبيان التفرد:

1 – في بعض الأحيان يكون الراوي المترجم له ثقة، ولكن تفرد عنه راوٍ بأحاديث مناكير، فيكون

---

(1) في الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (64/7) ت/366: عن ابن معين وأبي زرعة: ليس به بأس. وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات (317/7) وأنه يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه، لأن ابنه ليس بشيء. قال ابن حجر في التقريب (ص/446) ت/5409: "صدوق ربما وهم".

(2) محمد بن الفضل بن عطية: قال يحيى كما في رواية الدوري (355/4) ت/4755: ليس بشيء. وقال أحمد كما في العلل رواية ابنه عبد الله (549/2) ت/3601: "ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب". وذكره ابن حبان في المجروحين (278/2) كان يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار. وذكر أن ابن معين قال عنه: كان كذابا. قال ابن حجر في التقريب (ص/502) ت/6225: "كذبوه".

(3) ينظر: الكامل (435/6) ت/1567.

الوصف لمن روى عن المترجَم له وليس للمُترجَم، كما في أبي علي الدمشقي عبد الله بن مروان[1] حيث ذكر أنه حدَّث عنه سليمانُ بن عبد الرحمن[2] (233هـ) بأحاديث مناكير، قد تفرد بها عنه، وأن في أحاديثه نظر[3].

2 – عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب[4] ذكر له ابن عدي عدة أحاديث ثم قرر أن هذه الأحاديث التي ذكرها له مناكير كلها، ولم يرَ أحداً يحدث عنه غيرُ إسماعيل بن عياش[5] (181هـ).

3 – أبو موسى عيسى بن عبد الله بن الحكم بن النعمان بن بشير الأنصاري[6] ذكر ابن عدي أنه روى عنه بقية بن الوليد[7] (197هـ) بأحاديث مناكير، و أن عامة ما يرويه عيسى لا يتابع عليه[8].

الحالة الثالثة: الراوي في حديثه مناكير، ثم يذكر تلميذه الذي يتفرد بالرواية عنه ولا يصرح بسبب

---

(1) ذكر ابن حبان في المجروحين (36/2) أنه عبد الله بن مروان أبو الشيخ الخراساني، يلزق المتون الصحاح التي لا يعرف لها إلا طريق واحد بطريق آخر يشتبه على من الحديث صناعته، لا يحل الاحتجاج به. وفي الكشف الحثيث لسبط ابن العجمي (ص/160) ت/414. عد هذا نوعاً من الوضع. وترجمه السهمي في تاريخ جرجان (ص/261–262) ت/429. وابن عساكر في تاريخ دمشق (39/33 وما بعدها) ت/3569.

(2) قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (129/4) ت/559: "صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم وكان لا يميز". ونقل أبو حاتم عن ابن معين: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات (278/8) يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل ففيها مناكير كثيرة لا اعتبار بها، وإنما يقع السبر في الأخبار والاعتبار بالآثار برواية العدول والثقات دون الضعفاء والمجاهيل. وللمزيد من أقوال العلماء ينظر ترجمته في تهذيب الكمال، المزي (26/12 وما بعدها) ت/2544. قال ابن حجر في التقريب (ص/253) ت/2588: "صدوق يخطئ".

(3) ينظر: الكامل (274/5–275) ت/1087.

(4) ضعفه علي ابن المديني، كما في سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص/153) ت/210. وفي تاريخ ابن معين للدوري (429/4) ت/5127: قال ابن معين: ضعيف. وقال الجوزجاني في أحوال الرجال (ص/293) ت/306: غير محمود الحديث. وقال أبو داود: ليس بشيء. كما في سؤالات الآجري لأبي داود (ص/248) ت/1657. وقال أبو حاتم: هو عندي عجيب ضعيف الحديث منكر الحديث، يكتب حديثه، يروي أحاديث مناكير، ويروي أحاديث حساناً. وقال أبو زرعة: مضطرب الحديث واهي الحديث. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (387/5–388) ت/1805. وفي التقريب، لابن حجر (ص/358) ت/4111: "ضعيف".

(5) ينظر: الكامل (282/6–283) ت/1428. وإسماعيل بن عياش: صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/109) ت/473.

(6) ذكره ابن حبان في المجروحين (121/2) وأنه لا ينبغي أن يحتج بما انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات.

(7) سبقت ترجمته (ص/130).

(8) ينظر: الكامل (240/6) ت/1402.

النكارة هل هي من الشيخ أم من تلميذه: كما في محمد بن عمرو اليافعي[1] حيث ذكر ابن عدي أن ابن وهب[2] (197هـ) يحدث عنه، و أن في حديثه مناكير، و أن لمحمد بن عمرو هذا أحاديث يحدث عنه بها تلميذه عبدُ الله بن وهب، لا يرويها عنه غيره[3].

الصورة الثانية: أن يحدث الراوي عن رجل بمناكير، مع بيان أنها من قبل تلاميذ تلاميذ الراوي:

أ – عبيد الله بن عبد الله العَتَكي البصري[4] حيث ذكر ابن عدي أنه يروي عن أنس بن مالك ﷺ (92هـ) أحاديث مناكير. وقد حدث عن عبيد الله هذا النضرُ بن شُميل[5] (204هـ) وغيره، ثم ساق له بعض أحاديثه مقرراً أنها مناكير كلها. وقد بيَّن أن النكارة من قبل الرواة عن النضر، حيث ذكر حال بعض رجال الأسانيد الذين رووا عن النضر وأن راويين لا يعرفان، إضافة إلى وجود أحد الكذابين أيضاً، أما عبيد الله العتكي هذا فقد روى النضرُ بن شُميل عنه أحاديث مستقيمة[6]. فدل صنيع ابن عدي على أنه اعتبر النكارة في حديث العتكي هذا من قِبل من يروي عن تلميذه عنه، فإذا روى عنه من لا يعرف كانت أحاديثه مناكير، و إذا روى عنه النضرُ بن شُميل كانت أحاديثه مستقيمة.

ب – أبو سعيد شَبيب بن سعيد الحَبطي البصري التميمي[7]، إذ ذكر ابن عدي أنه حدَّث عنه ابن وهب (197هـ) بالمناكير، وأن شبيباً هذا حدَّث عن يونس بن يزيد الأيلي[8] (159هـ) عن الزهري (125هـ)

---

(1) ذكره ابن حبان في الثقات (40/9) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (226/26–227) ت/5521. وتهذيب التهذيب لابن حجر (380/9) ت/627. وفي إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (302/10) ت/4240 ذكر عن ابن القطان أنه قال: هو ضعيف هالك. لا يساوي شيئاً. وقال ابن حجر في التقريب (ص/500) ت/6196: "صدوق له أوهام".

(2) سبقت ترجمته (ص/122).

(3) ينظر: الكامل (226/7–227) ت/1702.

(4) أبو المُنِيب: قال ابن معين: ثقة. ينظر: تاريخ ابن معين، الدارمي (ص/137) ت/457. وقال البخاري في الكبير (388/5) ت/1245: "عنده مناكير". وقال النسائي في الضعفاء (ص/65) ت/351: ضعيف. وقال العقيلي في الضعفاء (121/3) ت/1103: "لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به". وقال أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل لابنه (322/5) ت/1529: هو صالح الحديث. وأنكر على البخاري إدخاله في الضعفاء. وذكره ابن حبان في المجروحين (64/2) وأنه ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات يجب مجانبة ما يتفرد به والاعتبار بما يوافق الثقات دون الاحتجاج به. وذكر ابن حجر في التقريب (ص/372) ت/4304 أنه صدوق يخطئ.

(5) قال ابن حجر في التقريب (ص/562) ت/ 7135: "ثقة ثبت".

(6) ينظر: الكامل (383/5–384) ت/1166.

(7) قال أبو حاتم في الجرح والتعديل، لابنه (359/4) ت/1572: "كان عنده كتاب يونس بن يزيد، وهو صالح الحديث، لا بأس به". قال ابن يونس في تاريخه (99/2) ت/250: "له غرائب". وذكره ابن حبان في الثقات (311/8). وقال ابن حجر في التقريب (ص/263) ت/2739: "لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب".

(8) "ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ". قاله ابن حجر في التقريب (ص/614) ت/7919.

نسخة وهي أحاديث مستقيمة إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب[1] (229هـ) لكن ابن وهب إذا حدث عن شبيب حدث بالمناكير، وأرجع ذلك إلى أن ابن وهب كتب عن شبيب من حفظه فغلط ووهم، أما شبيب نفسه لا يتعمد الكذب[2].

الصورة الثالثة: أن يحدث بمناكير عن الراوي أكثرُ من رجل فيصرح باسم أحدهم فقط:

كما في إبراهيم بن محمد بن ثابت الأنصاري المديني[3] إذ ذكر ابن عدي أنه روى عنه عمرو بن أبي سلمة[4] وغيره مناكير[5]، و أن أحاديثه صالحة محتَملة، ولعله أُتي من قبل من روى عنه[6].

ويبدو أنه ذكر في الترجمة روى عنه فلان وغيره. ولم يقل روى عن؛ ليشير بذلك أن النكارة ليست من قبله، بل من قبل من روى عنه.

وبناءً على ما سبق، يتبين أن النكارة في هذا النوع من الرواة قد تأتي في كثير من الأحيان من تلاميذهم أو من يتبعونهم في السند، مما يجعل من الضروري التفريق بين درجة ثقة الراوي نفسه وبين الثقة في رواياته التي قد تتأثر بسلوك تلاميذه أو رواة لاحقين. وهذا يفتح آفاقًا جديدة لفهم كيفية تأثير المناكير في السند على صحة الحديث، ويدفع إلى التأني في تقدير الرواية التي قد تكون صالحة عن الراوي نفسه، لكنها مختلة بسبب رواة تابعين له.

ويرتبط هذا النوع ارتباطًا وثيقًا بالنوع الثاني من حيث أن كلاهما يعرض لأحوال متعددة للنكارة وتأثيرها على المروي، مما يجعل من الواجب دراسة هذه الأنواع معًا لفهم أعمق للنكارة في الحديث.

وفي ختام هذا المبحث، يتبيّن أن ابن عدي رحمه الله قد تنوّعت عباراته في الحكم على الرواة بالنكارة، وتفاوتت أحكامه ما بين الإطلاق والتقييد، والحكم المجمل والمفصل، مما يدل على دقة منهجه وعمق نظره في نقد الرجال.

ولما كانت النكارة لا تقتصر على حال الراوي فحسب، بل قد تتعلق بمضمون الحديث نفسه، كان من اللازم تتبع الألفاظ التي أطلقها ابن عدي في الحكم على المروي بالنكارة، وهو ما سأتناوله في المبحث التالي، للكشف عن رؤيته في نقد المتون، ومدى ارتباط ذلك بتقويم الرواة.

---

(1) صدوق. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/80) ت/46.

(2) ينظر: الكامل (4/493-494) ت/894.

(3) في الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/125) ت/389: قال أبو حاتم: صدوق. قال الذهبي في تاريخ الإسلام (4/804): صالح الحديث، وله مناكير.

(4) سبقت ترجمته (ص/172).

(5) الكامل (1/386) ت/96.

(6) ينظر: الكامل (1/386-387) ت/96.

المبحث الثاني: ألفاظ ابن عدي في الحكم على المروي بالنكارة

المطلب الأول: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي المشتقة من مادة (نكر)

المطلب الثاني: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي من غير مادة (نكر)

المبحث الثاني: ألفاظ ابن عدي في الحكم على المروي بالنكارة

تفنن ابن عدي في التعبير عن النكارة التي يطلقها على المرويات، وتنوعت ألفاظه ما بين عموم وخصوص، فتجده تارة يطلق النكارة على مرويات الراوي عموماً، وتارةً يُعَقِّب على كل رواية على حدة، وقد يسوق حديثين فأكثر ثم يطلق عليها الحكم بالنكارة، وفي هذا المبحث أستعرض هذه الألفاظ التي بثها ابن عدي في ثنايا كتابه "الكامل" في مطلبين:

المطلب الأول: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي المشتقة من مادة (نكر)

المطلب الثاني: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي من غير مادة (نكر).

وفي هذين المطلبين أستعرض ما يندرج تحت كل منهما من ألفاظ أطلقها ابن عدي في كتابه "الكامل". ولسهولة بيان هذه الألفاظ جعلت كل مطلب منها في أصناف، وكل صنف جعلته في أنواع، وكل نوع يندرج تحته صورة فأكثر، حسب التفصيل الآتي:

المطلب الأول: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي المشتقة من مادة (نكر)

وجعلت هذا المطلب في تسعة فروع:

الفرع الأول: منكر المتن، متن منكر وما شاكلها من الألفاظ الدالة على النكارة في المتن، وجعلته على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: نكارة المتن مع التقييد بسند معين، أو راوٍ معين، أو بلد معين، أو وصف معين

النوع الثاني: نكارة المتن مع عدم التقييد بأمر معين

النوع الثالث: الحكم على المتن أنه منكر، مع الحكم على الإسناد

الفرع الثاني: حديث منكر أو هذا منكر وما شاكلها من ألفاظ يطلقها على الحديث وقد جعلت هذا الفرع في نوعين:

النوع الأول: ذكر نكارة الحديث مع ذكر قيد من القيود وذكر مقتضِي النكارة أو عدمه

النوع الثاني: ذكر نكارة الحديث دون تقييد

الفرع الثالث: وصف الحديث بالنكارة الشديدة أو نفيها أو استعمال أفعل التفضيل (أنكر)

وقد جعلت هذا الفرع في نوعين:

النوع الأول: وصف الحديث بالنكارة الشديدة (منكر جداً) أو نفيها عنه

النوع الثاني: استعمال أفعل التفضيل (أنكر) للدلالة على النكارة

الفرع الرابع: أُنكر عليه، أُنكرت عليه، أنكروه عليه، أَنكرتُ عليه وما شابه ذلك من عبارات وجعلته في نوعين:

النوع الأول: أُنْكِرت عليه، أو أُنْكر عليه، أو أنكروه عليه أو أنكره الناس، أو أَنْكَرتُ عليه:

النوع الثاني: أنكرت عليه روايته في أمر معين أو نسخة معينة، أو في حديث بعينه أو حكاية بعينها:

الفرع الخامس: هذا الحديث منكر بهذا الإسناد وما شاكل هذه العبارة

وقد وزعت هذا الفرع على الأنواع الآتية:

النوع الأول: منكر بهذا الإسناد وما شابه هذه العبارة مع الحكم على الراوي فيما يتعلق بالعدالة

النوع الثاني: منكر بهذا الإسناد وما شابه هذا العبارة مع الحكم على الراوي فيما يتعلق بالضبط

النوع الثالث: منكر بهذا الإسناد دون بيان الحكم على الراوي لا فيما يتعلق بالعدالة ولا بالضبط

الفرع السادس: التبعيض في وصف النكارة (تبعيض النكارة أو تبعيض الأحاديث المنكرة):

وقد جعلت ألفاظ هذا الفرع في الأنواع الآتية:

النوع الأول: تبعيض النكارة (في حديثه بعض النكرة) وما شاكل هذه العبارة

النوع الثاني: تبعيض الأحاديث المنكرة (ألفاظ تدل على أن بعض أحاديث الراوي فيها نكارة)

النوع الثالث: التبعيض في النكارة والأحاديث معا

النوع الرابع: فيه من الإنكار ما فيه/ ما يقع في حديثه من الإنكار إنما من جهة من روى عنهم.

الفرع السابع: أحاديثه مناكير وما شاكل هذه العبارة

الفرع الثامن: الحكم بالنكارة على الإسناد والمتن معاً أو على أحدهما فقط: وفيه نوعان:

النوع الأول: نكارة الإسناد والمتن معاً

النوع الثاني: نكارة الإسناد أو المتن

الفرع التاسع: نفي مجاوزة الحد أو المقدار في الإنكار

المطلب الثاني: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي من غير مادة (نكر)

وقد جعلت هذا المطلب في **فرعين:**

الفرع الأول: التعبير عن النكارة بالبطلان، أو لا أصل له، أو موضوع وما شابه هذه الألفاظ

النوع الأول: التعبير عن النكارة بالبطلان

النوع الثاني: التعبير عن النكارة بألفاظ: ليس له أصل، أو لا أصل له، أو نسخ موضوعة: مناكير، أو عجائب، أو هذه الأحاديث لم أجد أوحش منها

الفرع الثاني: التعبير عن النكارة بلفظ غير محفوظ، أو معضل

النوع الأول: التعبير عن النكارة بلفظ غير محفوظ

النوع الثاني: التعبير عن النكارة بلفظ المعضَل

هذا عرض إجمالي للمبحث الثاني، وفيما يأتي تفصيل لما سبق.

المطلب الأول: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي المشتقة من مادة (نكر)

الفرع الأول: منكر المتن، متن منكر وما شاكلها من الألفاظ الدالة على النكارة في المتن (نكارة المتن)

الفرع الثاني: حديث منكر أو هذا منكر وما شاكلها من ألفاظ يطلقها على الحديث (نكارة الحديث)

الفرع الثالث: وصف الحديث بالنكارة الشديدة أو نفيها أو استعمال أفعل التفضيل (أنكر)

الفرع الرابع: أُنكر عليه، أُنكرت عليه، أنكروه عليه، أَنكرتُ عليه وما شابه ذلك من عبارات

الفرع الخامس: هذا الحديث منكر بهذا الإسناد وما شاكل هذه العبارة

الفرع السادس: التبعيض في وصف النكارة (تبعيض النكارة أو تبعيض الأحاديث المنكرة):

الفرع السابع: أحاديثه مناكير وما شاكل هذه العبارة

الفرع الثامن: الحكم بالنكارة على الإسناد والمتن معاً أو على أحدهما فقط:

الفرع التاسع: نفي مجاوزة الحد أو المقدار في الإنكار

المطلب الأول: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي المشتقة من مادة "نكر"

تُعدُّ الألفاظ التي استخدمها النقاد في بيان علل الحديث من أهم المؤشرات المنهجية التي تعكس دقة نظرهم، وعمق منهجهم النقدي. ويُعَدّ الإمام ابن عدي من أبرز علماء الجرح والتعديل الذين توسّعوا في إطلاق الأحكام النقدية على المرويات، سواء على الرواة أو الأحاديث، وكان من سماته الخاصة استعماله المكثف والواعي لألفاظ النكارة، وخاصة ما اشتُقّ من مادة "نكر".

وتمثّل مادة "نكر" الأصل اللغوي الذي تفرعت منه أكثر الألفاظ دلالةً على النكارة عند المحدثين، وقد اعتمد عليها ابن عدي اعتمادًا ظاهرًا في إطلاق حكمه على الرواة أو مروياتهم، سواء باستخدام كلمة "منكر" أو مشتقاتها كـ "ينكر"، و"أُنكر"، و"أحاديث مناكير"، وغيرها.

وتتجلّى أهمية هذا المطلب في رصد تلك الألفاظ، وتتبع سياقات استعمالها عند ابن عدي في كتابه "الكامل"، وفهم دلالاتها الاصطلاحية، وما إذا كانت تحمل حكمًا تامًّا على الراوي أو الحديث، أم تمثل إشارة إلى وجود خلل جزئي أو محتمل. وهذا بدوره يُسهم في الكشف عن منهج ابن عدي في استخدام المصطلحات النقدية، ويوضح موقفه من النكارة كعنصر مؤثر في الجرح والتعديل

ويُظهر التتبع الدقيق لكتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" أن ابن عدي لم يقتصر على مصطلح "منكر" بصيغة واحدة، بل نوّع في صيغ التعبير ومواقع استعمالها، مما يكشف عن منهج دقيق في نقد الأحاديث سندًا ومتنًا. ومن هنا، جاء هذا المطلب لتتبع الألفاظ التي اشتقها ابن عدي من مادة (نكر)، مع تقسيمها إلى أصناف وصور، وتحليل مواضع استعمالها، وبيان ما يترتب عليها من أحكام نقدية.

وقد جعلت هذا المطلب في الفروع التسعة الآتية:

الفرع الأول: منكر المتن، متن منكر وما شاكلها من الألفاظ الدالة على النكارة في المتن (نكارة المتن)

الفرع الثاني: حديث منكر أو هذا منكر وما شاكلها من ألفاظ يطلقها على الحديث (نكارة الحديث)

الفرع الثالث: وصف الحديث بالنكارة الشديدة أو نفيها أو استعمال أفعل التفضيل (أنكر)

الفرع الرابع: أُنكر عليه، أُنكرت عليه، أنكروه عليه، أَنكرتُ عليه وما شابه ذلك من عبارات

الفرع الخامس: هذا الحديث منكر بهذا الإسناد وما شاكل هذه العبارة

الفرع السادس: التبعيض في وصف النكارة (تبعيض النكارة أو تبعيض الأحاديث المنكرة):

الفرع السابع: أحاديثه مناكير وما شاكل هذه العبارة

الفرع الثامن: الحكم بالنكارة على الإسناد والمتن معاً أو على أحدهما فقط:

الفرع التاسع: نفي مجاوزة الحد أو المقدار في الإنكار

هذا مجمل الفروع التي سأبينها فيما يأتي، وقبل ذلك أبين خلاصة موقف ابن عدي من الحديث المنكر:

❖ **النكارة في المروي في نظر ابن عدي:** قبل بيان الفروع التي ذكرتها سابقاً رأيت أن أعرض هنا

خلاصة ما تبين لي من صنيع ابن عدي ورأيه في الحديث المنكر.

لما كانت عبارات ابن عدي في كتابه "الكامل" كثيرة ومتنوعة في إطلاق النكارة على الروايات، فقد رأيت أن أقف معها وقفة استقراء وتحليل، من أجل تحديد مراده من الحديث المنكر، وضبط موازينه النقدية في هذا السياق. ولبيان موقفه من النكارة في الحديث، سأذكر النقاط الآتية:

– الحديث المنكر الذي تشتق ألفاظه من مادة "نكر": أي ما كان مشتقًا من مادة "نكر" صراحةً، كقوله: "حديث منكر" وأمثال هذه العبارة

– الحديث المنكر المشتق لفظه من غير مادة "نكر": كقوله: "باطل"، "موضوع"، "لا أصل له"، "غير محفوظ"، "معضل"، ونحوها.

وقد سعيت في هذا المجال إلى جمع هذه الألفاظ ودراستها ضمن سياقاتها في التراجم، وتحليل صيغها ومقاصدها، ليظهر من خلالها مدى دقته في النقد، وتنوع معاييره، وتدرجه في الحكم على المروي، تبعًا لقوة العلة أو ضعفها. وفيما يأتي تفصيل هلما سبق:

أولاً: الحديث المنكر الذي يشتق ألفاظه من مادة "نكر":

بعد تتبع الألفاظ التي اشتُقت من مادة "نكر"، والتي استعملها ابن عدي في كتابه "الكامل" للدلالة على نكارة الحديث يمكن تلخيص موقفه من الحديث المنكر بالنقاط الآتية:

1 – التوسع في إطلاق وصف النكارة: لم يقف ابن عدي عند لفظ "منكر" فقط، بل نوّع في الألفاظ والتراكيب، مثل: (حديث منكر، متن منكر، منكر جداً، أنكر، أنكرت عليه، منكر بهذا الإسناد، أحاديثه مناكير... إلخ).

2 – التمييز بين مراتب النكارة: عبّر أحيانًا عن شدة النكارة (مثل: منكر جدًا، أنكر ما رُوي له)، وأحيانًا نفى النكارة الشديدة، مما يدل على أنه يراعي درجات متفاوتة للنقد.

3 – الاعتماد على أسباب النكارة: لم يكن يطلق وصف النكارة جزافًا، بل كان يربطه غالبًا بعلة ظاهرة مثل: تفرد راوٍ ضعيف أو مجهول. أو مخالفة الثقات. أو وجود راوٍ كذاب أو متهم. أو ضعف المتن من حيث المعنى أو مخالفته للواقع أو الشريعة.

4 – نقد الحديث سندًا ومتنًا: قد يُعل الحديث من جهة المتن وحده، أو السند وحده، أو كليهما، ويُفصّل أحيانًا وجه النكارة ويُجمله أحيانًا أخرى.

5 – تمييز النكارة المطلقة والمقيّدة: فنجده يقيد النكارة أحيانًا بسند معين، أو راوٍ معين، أو بلد، أو صفة، وأحيانًا يطلقها دون تقييد، مما يدل على تنوع في تقدير السياقات النقدية.

6 – التبعيض في الحكم بالنكارة: استخدم ألفاظًا تدل على أن بعض مرويات الراوي فيها نكارة دون تعميم (كقوله: في حديثه بعض النكارة)، مما يدل على إنصاف واحتياط في الحكم.

والخلاصة: موقف ابن عدي من الحديث المنكر نقد دقيق شامل، يعتمد على تفرد الضعفاء، أو غرابة

المتن، أو تفرد المتروكين، مع التمييز بين درجات النكارة (عادية، شديدة، مرفوضة). ودرجته من حيث القبول والرد مردود في الأصل، غير مقبول، ما لم تظهر قرائن تخفف، مع وجود تمييز دقيق بين النكارة المطلقة والمقيدة، والشديدة والمخففة.

تعريف الحديث المنكر عند ابن عدي: بناء على ما استخلصته من موقف ابن عدي سأصوغ تعريفاً للحديث المنكر، يمكن ضبط العناصر السابقة من خلاله:

الحديث المنكر عند ابن عدي: "هو ما تفرد به راوٍ ضعيف أو متهم أو مجهول، أو رواه عن شيخ لا يُعرف، أو تضمن متناً باطلاً أو مخالفاً للواقع أو الشريعة، أو خالف به الثقات، ويكون غالبًا غير محفوظ، سواء أطلق وصف النكارة على المتن أو السند أو الحديث كله، مع تفاوت درجات النكارة عنده بحسب شدة العلة."

وهذا التعريف مستلهم من التطبيق العملي في "الكامل"، لا من تعريف نظري مجرد، ولذلك فهو يعكس واقعه النقدي.

ثانياً: الحديث المنكر المشتق لفظه من غير مادة "نكر": سأذكر فيما يأتي مستخلصاً لموقف ابن عدي من الحديث الذي فيه نكارة ولا تشتق مادته من مادة "نكر"، وأحاول صياغته كتعريف، وذلك في الآتي: بعد تتبع الألفاظ التي استعملها ابن عدي في كتابه "الكامل" والتي تفيد النكارة لكنها غير مشتقة من مادة "نكر" يتضح أن ابن عدي حدد موقفه في النقاط الآتية:

1 – اعتمد على طائفة واسعة من الألفاظ النقدية للدلالة على النكارة، منها: باطل – لا أصل له – موضوع – بواطيل – غير محفوظ – معضل – أوحش – من العجائب – نسخ موضوعة.

2 - يتنوع في التعبير بحسب درجة النكارة: ف "الباطل" و "الموضوع" عنده هما أعلى درجات النكارة. ولفظ "غير محفوظ" يشير إلى نكارة متوسطة أو محتملة بحسب السياق. ووصف "المعضل" استُخدم عنده ليس فقط بمعناه الاصطلاحي، بل أحيانًا كمؤشر على النكارة المستغلقة التي لم يجد لها مخرجًا.

3 – يربط النكارة غالبًا بواحد أو أكثر من الأسباب الآتية:

أ – ضعف الراوي أو اتهامه بالكذب.

ب – تفرده بما لا يُتابع عليه. أو مخالفته للثقات.

ج – روايته عن مجهولين أو متروكين.

د – وجود علة في المتن (معنى باطل، أو غير معقول). الركاكة أو الغرابة الشديدة في المتون.

هـ – الانقطاع أو العضل في السند (ولو لم ينص على ذلك أحيانًا).

3 - يفرق أحيانًا بين النكارة المطلقة والمقيدة: قد يصف حديثًا بأنه باطل بهذا الإسناد، أو منكر عن فلان، أو يقيّده بجهة رواية أو طريق معين. مما يدل على دقته وعدم تعميم الحكم بالنكارة دون قرينة.

ويظهر من تتبع ألفاظ ابن عدي وإطلاقاته أن الحديث الذي فيه نكارة هو: ما كان سنده أو متنه باطلاً، أو غير محفوظ، أو موضوعًا، أو معضلاً، تفرد به ضعيف أو مجهول، أو خالف الثقات، أو تضمن غرابة شديدة، وهو غالبًا مردود.

تعريف الحديث المنكر عند ابن عدي (من خلال هذه الألفاظ): من خلال ما سبق يمكن أن أصوغ ذلك كتعريف للحديث الذي فيه نكارة وهو غير مشتق من مادة "نكر". فالحديث المنكر عند ابن عدي (وفق استعمال الألفاظ غير المشتقة من "نكر") هو الحديث: "الذي يُروى بإسناد أو متن باطل، أو لا أصل له، أو موضوع، أو غير محفوظ، أو فيه إعضال ظاهر، ويكون غالبًا تفرد به راوٍ ضعيف أو متهم أو مجهول، أو خالف الثقات، أو تضمن متنًا مستنكرًا لا يُعرف عن الثقات، وهو عنده ضعيف مردود، تتفاوت درجته بحسب قوة العلة".

ويُلاحظ أن هذا التعريف يراعي التنوع اللفظي الذي عبّر به ابن عدي عن النكارة دون التقيّد بالمادة اللفظية (نكر)، بل بالمضمون.

❖ **درجة الحديث المنكر عند ابن عدي من حيث القبول والرد:**

عموماً الحديث المنكر (المشتق من مادة نكر) عند ابن عدي مردود غالبًا، وغير مقبول، إلا في حالات نادرة تُستثنى فيها النكارة أو يُخفف الحكم. وهناك شروط وأسباب تؤثر في الرد أو التخفيف:

فالأسباب التي تقتضي الرد:

أ – تفرد راوٍ ضعيف، أو مجهول، أو متهم بالكذب، أو الوضع، أو عدم وجود متابع أو شاهد معتبر.

ب – مخالفة الثقات في السند أو المتن. أو اضطراب ظاهر في الإسناد أو المتن.

جـ – وجود متن باطل أو لا أصل له أو مخالف للواقع.

د – ضعف شديد بيّن على الراوي أو اشتهاره بالمناكير.

أما ما قد يخفف الحكم أي أسباب القبول النسبي أو التردد في القبول:

أ – إذا روى الحديث راوٍ لا يُتابع عليه، لكن ليس شديد الضعف. أو وُجدت متابعات أو شواهد معتبرة من طرق أخرى.

ب – إذا لم تكن النكارة شديدة أو لم يصرح ابن عدي برده.

جـ – إذا قُبل الراوي في الجملة، وصرّح ابن عدي أنه لم يجد له حديثًا منكرًا جدًا.

ومع ذلك يبقى الأصل في الحديث المنكر عنده أنه مردود، وضعيف لا يُحتج به.

وأما عن درجة الحديث المنكر من غير مادة "نكر" عند ابن عدي من حيث القبول والرد:

فالحكم العام: الحديث المنكر عند ابن عدي — بهذه الألفاظ — حديث مردود في الأصل، ولا يُحتج به، ولكن له درجات من حيث النكارة:

أ – أقصى درجات النكارة: إذا وصفه بـ موضوع، باطل، لا أصل له، أو منكر جداً، فهذا مردود مطلقًا.

ب – درجة أخف: مثل غير محفوظ، أو معضل، فهذا غالبًا مردود، إلا إن وجدت قرائن معتبرة.
هذا مجمل ما سيأتي الكلام عنه وخلاصته، مما سيظهر في مواطنه الآتية.

الفرع الأول: منكر المتن، متن منكر وما شاكلها مما يدل على النكارة في المتن (نكارة المتن):

هذا الفرع يعتبر من أوضح صور الحكم بالنكارة على المتن، إذ فيه يحكم ابن عدي على الحديث نصًّا بأنه منكر. وهذا النوع يُبرز عناية ابن عدي بنقد المتون بذاتها، وتكمن أهمية هذا الفرع في كونه يُظهر بُعدًا نقديًّا مستقلاً في منهج ابن عدي، يتمثل في التركيز على مضمون الرواية ومخالفتها للثوابت أو ما هو معروف، بغض النظر عن حال الراوي في بعض الأحيان، وقد يُفيد هذا النوع في بيان موارد النكارة عنده على صعيد المتون خاصة. وقد جعلت تفصيل هذا الفرع في الأنواع الآتية:

النوع الأول: نكارة المتن مع التقييد بسند معين، أو راوٍ معين، أو بلد معين، أو وصف معين.

النوع الثاني: نكارة المتن مع عدم التقييد بأمر معين.

النوع الثالث: الحكم على المتن أنه منكر، مع الحكم على الإسناد.

هذه مجمل الأنواع التي جعلتها في هذا الفرع، وسأذكرها مع أمثلتها فيما يأتي:

النوع الأول: نكارة المتن مع التقييد بسند معين، أو راوٍ معين، أو بلد معين، أو وصف معين:

يطلق ابن عدي النكارة على المتن في حالات كثيرة، كما سيأتي في ثنايا هذا النوع، وقد تبين لي بتتبع الحالات التي أطلق فيها النكارة على المتن، أنه يطلقها في الحالات الآتية:

أ – إذا كان السند غير محفوظ، أو تفرد المجهول عموماً أو عن الثقة بحديث، والإسناد غير محفوظ.

ب – زيادة في المتن غير محفوظة. أو في المتن أشياء منكرة وفي السند راوٍ ليّن.

ج – تفرد الراوي الضعيف ولا يتابع على حديثه، ولا يأتي به غيره، أو حديثه غير محفوظ. أو الراوي الضعيف يأتي بغرائب لا يتابع عليها أو يخالف الناس بها.

د – تفرد الراوي الكذاب أو الراوي كذَّاب يأتي بمتون باطلة أو لا أصل لها أو موضوعة يتفرد بها.

هـ – إذا كان ظاهر الإسناد مستقيماً ولكن المتن غريب أو فيه زيادة تفرد بها من ليس أهلا لهذا التفرد.

ويلاحظ مما سبق أن ابن عدي أطلق النكارة على المتن في حال كان الراوي ضعيفاً بسبب من أسباب الضعف، وقد تفرد ولا متابع له، أو خالف غيره، أو كان المتن موضوعاً أو باطلاً أو لا أصل له أو غير محفوظ أو غريب. وهذا مجمل ما وجدته من خلال دراسة هذا النوع، وأما التفصيل مع الأمثلة فقد جعلت الكلام عنها في الصور الآتية:

الصورة الأولى: تقييد نكارة المتن بسند معين

الصورة الثانية: تقييد نكارة المتن براوٍ معين

الصورة الثالثة: تقييد نكارة المتن ببلد معين

الصورة الرابعة: تقييد نكارة المتن بوصف معين.

الصورة الأولى: تقييد نكارة المتن بسند معين[1]: في بعض التراجم يذكر ابن عدي أن متن الحديث منكر ولكنه يقيده بسند معين، ويبين وجه النكارة فيه، كما يتضح من الآتي:

أ – متن منكر بهذا الإسناد الذي فيه راوٍ مجهول، والإسناد غير محفوظ لا يعرف عن فلان إلا بهذا الطريق: كما في أحمد بن عبد الله بن ميسرة أبو ميسرة[2] الحَرَّاني[3] حيث ذكر أولاً أنه يحدث عن الثقات بالمناكير، ويحدث عمَّن لا يعرف، ويسرق حديث الناس، ثم أردف ثانياً بذكر حديثين رواهما عمَّن لا يُعرف وهو سليمان بن داود الرقي[4] عن الزهري (125هـ) وقال عقب الحديثين: "وسليمان بن داود المذكور في هذين الحديثين لا يعرف ... والحديث الثاني: إسناده غير محفوظ، ومتنه بهذا الإسناد منكر، ولا يعرف عن الزهري إلا من هذا الطريق"[5].

والملاحظ أنه حكم على الحديث بأمرين: أحدهما: إسناد الحديث غير محفوظ، ومتنه منكر لأنه لا يعرف عن الزهري إلا من طريق راوٍ مجهول، أي تفرد به مجهول عن ثقة.

ب – متن منكر بهذا الإسناد الذي فيه راوٍ ليّن: كما ذكر ابن عدي في الوليد بن عطاء بن الأغر

---

(1) ومن الأمثلة: ما يفعله ابن عدي في بعض الأحيان حيث يطلق النكارة على المتن مع تقرير أن الإسناد غير محفوظ، كما في ترجمة موسى بن عُمير القرشي حيث أخرج له ابن عدي عدة أحاديث من طريق محمد بن عُبيد المحاربي عن موسى بن عمير هذا، ليقرر ابن عدي أنه قد حُدث بهذا الإسناد بأحاديث غير محفوظة، وأن هذا الحديث وهو «من استرسل إلى مؤمن يغبنه كان غُبنه ذلك ربا» متنه منكر. ثم قرر بعد أن عامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه. ينظر: الكامل (7/371–372) ت/1826.

(2) أحمد بن عبد الله بن ميسرة الحراني الغنوي: قال أبو حاتم: يتكلمون فيه. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/58) ت/83. وذكره ابن حبان في المجروحين (1/144) وأنه يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، ويسرق أحاديث الثقات ويلزقها بأقوام أثبات لا يحل الاحتجاج به. وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (ص/119) ت/51. وفي سؤالات السلمي للدارقطني (ص/95) ت/22 قال: كان يحدث من حفظه فيَهِم، وليس ممن يتعمد الكذب. وقال الذهبي في المغني (1/43) ت/324: "متروك تالف متهم".

(3) الحراني: نسبة إلى حران بلدة في الجزيرة كان بها ومنها جماعة من الفضلاء والعلماء في كل فن، وهي من ديار ربيعة. وذكر أن حران أيضاً بطن من همدان، وأيضاً قبيلة من حمير، وذكر من المنسوبين إلى البلد أبا ميسرة هذا. ينظر: الأنساب للسمعاني (4/107–108) ت/1112.

(4) ذكر الذهبي في الميزان (2/206) ت/3453 سليمان بن داود الجزري ونقل قول أبي زرعة: متروك. وقال ابن حجر في لسان لميزان (3/88–89) ت/296: "لعله ابن أبي داود الحراني الآتي. ثم وجدت في ترجمة أحمد بن عبد الله بن ميسرة النهرواني في كامل ابن عدي حديثين رواهما من طريقه سليمان بن داود الرقي عن الزهري ... فأظن الرقي هذا هو الجزري الذي قال أبو زرعة أنه متروك فهذه طبقته".

(5) الكامل (1/266) ت/16.

المكي[1] حيث أخرج له حديثاً فقال: حدثنا عبد الله بن عبد الحميد الواسطي[2]: حدثنا شاذان النضر بن سلمة[3]: حدثنا أحمد بن محمد المكي[4] (217هـ) والوليد بن عطاء بن الأغر قالا: حدثنا مسلم بن خالد[5] (179هـ) عن ابن جريج[6] (150هـ) عن صفوان بن سُليم[7] (132هـ) عن القاسم بن محمد[8] (106هـ) عن عائشة (57هـ) رضي الله عنها: «رأى رسول الله ﷺ ربه عز و جل في صورة ...»[9] فذكر أشياء منكرة تركتها. قال: وهذا بهذا الإسناد منكر، والبلية فيه من شاذان فإنه ليّن[10]. ويتبين من هذا كيف علل نكارة المتن بهذا الإسناد بوجود راوٍ ليّن.

الصورة الثانية: تقييد نكارة المتن براوٍ معين[11]: يطلق ابن عدي النكارة على المتن مقيّداً ذلك براوٍ معين، والملاحظ في هذا تقييد النكارة براوٍ ضعيف ينفرد بالحديث، كما في النقاط الآتية:

أ – **منكر المتن أحاديث تفرد بها راوٍ ولا يتابع عليها، وضعفُه بيّن على أحاديثه:** كما في أبي إسحاق

---

(1) ذكر ابن عدي في ترجمته عن عبد الله بن شبيب قال: حدثنا الوليد بن عطاء الأغر وكان ثقة مأموناً. ينظر الكامل (178/8) ت/2009. وذكر الذهبي في الميزان (342/4) ت/9389 أنه وُثّق فما كان لابن عدي أن يورده.

(2) شيخ ابن عدي حدّث عنه في مواطن من كتابه الكامل، ولم أقف على ترجمته.

(3) قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (480/8) ت/2199: "كان يفتعل الحديث ولم يكن بصدوق". وذكره ابن حبان في المجروحين (51/3–52) وقال: كان ممن يسرق الحديث لا يحل الرواية عنه إلا للاعتبار. ونقل عن أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزّان أن النضر كان يضع الحديث. وذكره الدارقطني في الضعفاء (ص/377) ت/542. وفي تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص/249) ذكر أن النضر مشهور بتركيب الحديث على الثقات.

(4) ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/84) ت/104.

(5) فقيه صدوق كثير الأوهام. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/529) ت/6625.

(6) سبقت ترجمته (ص/25).

(7) ثقة مفتٍ عابد رُمي بالقدر. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/276) ت/2933.

(8) بن أبي بكر الصديق: ثقة جليل. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/348) ت/3973.

(9) هذا الحديث بهذا السند وهذا المتن لم أقف عليه عند غير ابن عدي.

(10) ينظر: الكامل (178/8–179) ت/2009.

(11) ينظر للاستزادة: الكامل (434/1–435) ت/128. حيث حكم على حديث تفرد به ابن عيَّاش عن الزبيدي وحكم عليه أنه منكر من حديث الزبيدي.

المديني إبراهيم بن صِرْمة الأنصاري[1]، إذ ذكر أنه حدَّث بنسخ عن يحيى بن سعيد الأنصاري[2] (144هـ) لا يحدث بها غيره، ولا يتابعه أحدٌ على حديث منها، و ذكر أيضاً أن له عن غير يحيى أحاديث، وقرر أن عامة أحاديثه إما أن تكون منكرة المتن[3]، أو تنقلب عليه الأسانيد، و ضعفه بيِّن على أحاديثه[4]. فقد أطلق حكم النكارة على المتن، ثم أشار لسبب وجود المنكر في متون حديث إبراهيم، وهو أنه حدث بأحاديث لا يحدث بها غيره ولا يتابع عليها، وضعفه بين على أحاديثه، وهذا الكلام يقتضي أنه لم يكن ضابطاً لما رواه فجاءت أحاديثه منكرة المتن، وخاصة أنه لا يتابع عليها.

ب – منكر المتن تفرد به راوٍ ضعيف لا يتابع عليه: كما في بقية بن الوليد الحمصي[5] (197هـ) حيث ذكر حديثاً[6] يرويه بقيّة عن الحكم بن عبد الله[7] الأَيْلي[8]، عن الزهري (125هـ)، عن سعيد بن المسيب[9] (بعد 90هـ)، عن عائشة (57هـ) رضي الله عنها، قالت: قال النبي ﷺ: «إذا أتى علي يوم لم أزدد فيه خيراً يقربني إلى ربي، فلا بورك لي في طلوع الشمس ذلك اليوم»[10].

---

(1) ذكر العقيلي في الضعفاء (55/1) أنه يحدث عن يحيى بن سعيد بأحاديث ليست بمحفوظة من حديث يحيى فيها شيء يحفظ من حديث ابن الهاد وفيها مناكير، وليس ممن يضبط الحديث. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (106/2–107) ت/304 ذكر أنه صهر يحيى بن سعيد الأنصاري، وقال أبو حاتم: هو شيخ. وفي تاريخ بغداد للخطيب (101/6) ت/3139 عن ابن معين: كذَّاب خبيث يكذب على الله وعلى رسوله. وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكون (ص/110) ت/27.

(2) ثقة ثبت. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/591) ت/7559.

(3) في طبعة الكتب العلمية (409/1) ت/82: "إما أن تكون مناكير المتن"

(4) الكامل (374/1–375) ت/82

(5) سبقت ترجمته (ص/130).

(6) ينظر: الكامل (253/2) ت/303.

(7) قال ابن معين كما في رواية ابن محرز (62/1): "ليس بشيء". وقال مسلم في الكنى (489/1) ت/1895: منكر الحديث. وقال النسائي (ص/29) ت/122: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: متروك الحديث لا يكتب حديثه كان يكذب. وقال أبو زرعة: ضعيف لا يحدث عنه. كما في الجرح والتعديل (121/3) ت/559. وقال ابن حبان في المجروحين (248/1): "ممن يروي الموضوعات عن الأثبات".

(8) الأيلي: بفتح الألف وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها اللام نسبة إلى بلدة على ساحل بحر القلزم مما يلي ديار مصر. ينظر: الأنساب للسمعاني (409/1) ت/290.

(9) أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار. وفاته (بعد 90هـ) ينظر: التقريب لابن حجر (ص/241) ت/2396.

(10) ينظر: الكامل (253/2) ت/303. والحديث أخرجه من طريق بقية بإسناده نحوه: ابن راهويه في مسنده (553/2) (1128). والطبراني في الأوسط (367/6) (6636). وقال: "لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا الحكم بن عبد الله الأيلي، تفرد به بقية، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد". لكن أخرجه أبو نعيم في الحلية (188/8) من طريق عبد الله بن المبارك، عن الحكم بإسناده، وقال عقبه: غريب من حديث الزهري تفرد به الحكم. قال الهيثمي في المجمع (136/1) (575): "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه الحكم بن عبد الله قال أبو حاتم: كذاب".

قال ابن عدي: "هذا الحديث لا يرويه عن الزهري (125هـ) غيرُ الحكم هذا ... وله عن الزهري بهذا الإسناد أحاديث بواطيل، وهذا حدّث به عن الحكم بقيةُ وغيرهُ، وهذا حديث منكر المتن، وهو عن الزهري منكر[1]، لا يرويه عنه غير الحكم". وقد ترجم ابن عدي للحكم بن عبد الله وذكر أن رواياته مما لا يتابعه الثقات عليه، وضعفه بيّن على حديثه[2]. أي أن الحديث منكر إسناداً ومتناً، و نكارة الإسناد تفرد الحكم به عن الزهري، لكن ابن عدي لم يصرح بمقتضى حكمه بالنكارة على متن الحديث، ويبدو أن وجه نكارة المتن: أنه حديث باطل كما أشار ابن عدي، أو أنه لا أصل له أو هو موضوع، كما نص على ذلك بعض العلماء[3].

ج – تفرد الضعيف بحديث لا يرويه غيره: كما في داود بن الْمُحَبَّر بن قَحْذَم بن سليمان بن ذكوان[4] (206هـ) حيث أورد له حديثاً يرويه عن شعبة (160هـ)، عن قتادة بن دعامة[5] (118هـ): سئل أنس ﷺ (92هـ): «مما كان يتوضأ رسول الله ﷺ؟ فقال: من الحدث وأذى المسلم. قيل: وأنتم؟ قال: ونحن»[6]. ثم قال الشيخ: "وهذا لا يرويه عن شعبة غير داود بن محبر، وهو منكر المتن". أي أن النكارة هنا لتفرد الراوي الضعيف بهذا المتن كما هو ظاهر، ولم يذكر ابن عدي وجه النكارة في هذا المتن. ويبدو أن وجه النكارة ما ذكره من نقض الوضوء بأذى المسلم[7].

الصورة الثالثة: تقييد نكارة المتن ببلد معين: في بعض الأحيان يذكر ابن عدي أن الراوي يروي عن

---

(1) قال ابن حبان في المجروحين (335/1): "سليمان بن بشار الخراساني أبو أيوب شيخ كان يدور بالشام ومصر يروي عن الثقات ما لم يحدثوا به ويضع عل الأثبات مالا يحصي كثرة ليس يعرفه كل إنسان من أصحاب الحديث لا يحل الاحتجاج به بحال". ثم ذكر ابن حبان أن سليمان هذا روى عن سفيان بن عيينة عن الزهري هذا الحديث". ولم يعرج ابن حبان على ذكر بقية ولا الحكم فكأنه يرى أن آفة هذا الحديث من سليمان وضعه على ابن عيينة.

(2) ينظر: الكامل (439/2–443) ت/390.

(3) قال ابن الجوزي في الموضوعات (233/1–234): "حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ... قال أبو عبد الله الصوري: هذا حديث منكر لا أصل له عن الزهري، ولا يصح عن رسول الله ﷺ لا أعلم حدَّث به غير الحكم".

(4) قال البخاري في التاريخ (244/3) ت/837: منكر الحديث. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (424/3) ت/1931: عن ابن المديني: ذهب حديثه. وعن أبي حاتم: غير ثقة ذاهب الحديث منكر الحديث. وعن أبي زرعة: ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (291/1) وأنه كان يضع الحديث على الثقات، ويروي عن المجاهيل المقلوبات. وذكر عن أحمد ابن حنبل أنه قال: هو كذاب.

(5) سبقت ترجمته (ص/92).

(6) أخرجه أيضاً من طريق داود بن المحبر به: ابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (ص/189) (386). وقد روي المتن من قول عَبِيدة السلماني كما في مصنف ابن أبي شيبة (125/1) (1428). وشعب الإيمان للبيهقي (90/9) (6300). ومن قول إبراهيم النخعي كما عند ابن أبي الدنيا في الصمت (ص/91) (106).

(7) ذكر عبد الله بن أحمد ابن حنبل في العلل (174/2) ت/1909 أن أيوب ويحيى بن عتيق أنكرا قوله في الحديث: أذى المسلم. وأنه قد روي عن عَبيدة نفسه أنه سئل عما ينقض الوضوء فقال: الحدث.

أهل بلد معين متون منكرة، وفي بعض الأحيان ينص على حديث بعينه أنه منكر المتن، وكأنه يعطي مثالاً على ذلك، كما ذكر في الحسين بن المبارك الطبراني[1] أنه حدّث بأسانيد ومتون منكرة عن أهل الشام، ثم أورد له أحاديث منها حديثاً يرويه عن إسماعيل بن عياش[2] (181هـ)، عن هشام بن عروة[3] (145هـ)، عن أبيه (94هـ)، عن عائشة رضي الله عنها (57هـ) قالت: قال النبي ﷺ: «ليؤمكم أحسنكم وجهاً ...» الحديث[4]، ثم ذكر أن هذا الحديث منكر المتن. وقد أخرج له حديثاً أيضاً ذكر أنه منكر بهذا الإسناد، وقرر أن أحاديثه مناكير[5].

الصورة الرابعة: تقييد نكارة المتن بوصف معين: قد يقيد ابن عدي رواية المتن المنكر بوصف معين كأن يقول: متن منكر عن الثقات، كما ذكر في أبي الحسن علي بن يزيد[6] الصُدَائي[7] أن أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات، إما أن يأتي بإسناد لا يُتابع عليه، أو بمتن منكر عن الثقات، أو يروي عن مجهول. وعرض له ثلاثة أحاديث ليقرر أن له غير ما ذكره من الأحاديث غرائب، وعامة ما يرويه مما لا يُتابع عليه[8].

النوع الثاني: نكارة المتن مع عدم التقييد بأمر معين:

هذا النوع على العكس من النوع السابق، حيث يطلق النكارة على المتن دون أن يقيد ذلك بقيد من القيود السابقة كما في النوع الأول، ويطلق ابن عدي على المتن أنه منكر دون ذكر قيد من القيود السابقة

---

(1) ذكر الذهبي في الميزان (548/1) ت/2056 أن ابن عدي قال فيه: متهم. قلت: لم أجد أن ابن عدي قال متهم، إلا أن يكون خلاصة قول ابن عدي فيه تدل على كونه متهماً. وذكر ابن حجر في اللسان (313/2) ت/1283 عن الدارقطني أنه قال فيه في غرائب مالك: ليس بالقوي. وفي ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني (2017/4) (4642) ذكر أن الحسين متروك الحديث.

(2) سبقت ترجمته (ص/184).

(3) سبقت ترجمته (ص/163).

(4) لم أقف على من أخرجه غير ابن عدي.

(5) ينظر: الكامل (191/3–192) ت/494. وينظر: (362/3) ت/596، وفيها: "وهذا الحديث منكر المتن".

(6) قال أحمد كما في العلل رواية ابنه عبد الله (301/3) ت/5339: "ما كان به بأس". وقال أبو حاتم عنه كما في الجرح والتعديل لابنه (209/6) ت/1143: "ليس بالقوي منكر الحديث عن الثقات". وذكره ابن حبان في الثقات (462/8). قال ابن حجر في التقريب (ص/406) ت/4816: "فيه لين".

(7) الصُدَائي: بضم الصاد وفتح الدال المهملتين وفي آخرها الياء آخر الحروف نسبة إلى صداء قبيلة من اليمن. ينظر: الأنساب للسمعاني (282/8) ت/2459.

(8) ينظر: الكامل (185/6) ت/1370. وفي تهذيب الكمال (177/21) نقل عن ابن عدي: "وعامة ما يرويه لا يتابع عليه". وهذه العبارة موافقة لطبعة الكتب العلمية (363/6). وطبعة دار الفكر (213/5) ت/1365. وطبعة الرشد (188/8) ت/1368.

في عدة نقاط، ومن صنيع ابن عدي تبين لي أنه يفعل ذلك لاعتبارات عدة:

– إذا كان سبق له بيان حال الراوي ومروياته عموماً ففي بعض الأحيان يكتفي بذلك، ولا يزيد على ذكر نكارة المتن فحسب.

– إذا كانت مخالفة الحديث لواقع الأمر ظاهرة لا تحتاج لبيان هذه المخالفة، وخاصة إذا بيَّن حال الراوي أنه مجهول.

وقد جعلت هذا النوع في صورتين:

الصورة الأولى: منكر المتن أو متن منكر دون ذكر قيد.

الصورة الثانية: تبعيض النكارة (جزء مما يرويه متون منكرة، أو جزء من المتن منكر دون قيد).

وأما تفصيل هذه الصور ففيما يأتي:

الصورة الأولى: منكر المتن أو متن منكر دون ذكر قيد:

تعتبر مسألة نكارة المتن دون تقييد من أبرز القضايا النقدية التي تناولها ابن عدي في كتابه "الكامل" إذ يعتمد أحيانًا في نقده للحديث على الحكم بنكارته من جهة المتن فقط، دون أن يُقيّده بتفرد أو ضعف في السند أو غيره من المعايير المعروفة. ويكشف هذا الأسلوب عن حسٍّ نقدي دقيق، حيث يُولي عناية خاصة بمحتوى المتن ذاته ومخالفته للثوابت الشرعية أو للواقع، مما يُعد من القرائن القوية عند المحدثين للحكم على الحديث. والأمثلة على هذا اللفظ كثيرة، منها:

1 – ذكر في أشعث بن بَرَاز الْهُجَيمي البصري[1]، أن له حديثاً يرويه عن الحسن البصري[2] (110هـ)، قال: « نهى رسول الله ﷺ أن يُسْتَحلف مسلمٌ بطلاق أو عِتاق»[3]. ثم ذكر أن الحديث وإن كان مرسلاً فهو منكر المتن[4].

وظاهر كلامه: أن الحديث مع كونه معللا بالإرسال، فهو أيضاً يُعَلُّ بنكارة المتن، ولم يزد في تعليله

---

(1) قال البخاري التاريخ الأوسط (175/2) ت/2201: منكر الحديث. وقال أبو حاتم الرازي وأبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال عمرو بن علي الفلاس: ضعيف جداً. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (269/2–270) ت/974. وقال النسائي في الضعفاء (ص/19) ت/56: متروك الحديث. وذكر ابن حبان المجروحين (173/1) أنه يخالف الثقات في الأخبار، ويروي المنكر في الآثار، حتى خرج عن حد الاحتجاج به.

(2) الحسن البصري: الحسن بن أبي الحسن يسار الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه فاضل، وكان كثير الإرسال، ويدلس، يروي عن جماعة لم يسمع منهم. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص/160) ت/1227.

(3) وهذا الحديث: لم أجده عند غير ابن عدي في حدود بحثي.

(4) ظاهر عبارة ابن عدي توهم أن الحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يقال فيه أنه منكر المتن، وهذا الظاهر غير مريد فيما يبدو لي. فالمقصود من كلامه أن الحديث وإن كان فيه علة الإرسال فهو إضافة لذلك منكر أيضاً. فيصبح معنى الكلام: هذا الحديث وإن كان يعل بأنه مرسل، فإنه كذلك يعل أنه منكر المتن. فعليه يكون الحديث معل في إسناده بالانقطاع، وفي متنه بالنكارة. والله أعلم.

على ذلك[1]، وظاهر صنيعه أن النكارة في المتن ترجع إلى أنَّ أشعث تفرد به، والضعف بيّنٌ على رواياته، وعامة ما يرويه غير محفوظ، كما قرره ابن عدي عموماً في ترجمة الراوي[2]. ولعله لم يصرح بذكر قيد من القيود لأنه قد قرر ما سبق من حال الراوي ورواياته فاختصر ذلك.

(1) ينظر: الكامل (2/47-49) ت/200.

(2) ينظر: الكامل (2/48) ت/200. قلت: هذا الحديث لم أجده لا موصولاً ولا مرسلاً في أي من كتب الحديث التي بحثت فيها. مما يقوي القول بتفرد أشعث بن براز هذا بروايته. (7/338-339) ت/1806.

2 – في عبد الملك بن مِهْران[1] الرِقَاعي[2] أخرج له حديثاً يرويه عبد الملك: حدثنا مَعْن بن عبد الرحمن[3]، عن الحسن البصري[4] (110هـ)، عن أبي موسى الأشعري (50هـ) ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من زهد في الدنيا أربعين يوماً، وأخلص فيها العبادة أخرج الله تعالى على لسانه ينابيع الحكمة من قلبه»[5]. ثم بيَّن أن المتن منكر، وعبد الملك مجهول ليس بالمعروف[6]. وظاهر أنه لم يذكر أي قيد للنكارة لكنه بين حال الراوي أنه مجهول، ولم يبين وجه نكارة متن الحديث[7]. ويبدو أن وجه نكارة متنه هو المخالفة للواقع، فقد يزهد إنسان في الدنيا أربعين يوماً فعلاً ولا يظهر على لسانه ينابيع الحكمة، فيكون في قول رسول الله ﷺ خُلْف، وهذا محال في حقه ﷺ.

3 – أخرج ابن عدي لأبي خالد يوسف بن خالد[8] السَّمْتي[9] البصري (189هـ) حديثاً رواه يوسف قال: أخبرنا جعفر بن سعد[10]، عن خُبيب[11] بن سليمان[12]، عن أبيه[13]، عن جده سَمُرة بن جُندب ﷺ (58هـ)، أن رسول الله ﷺ قال: «من رهن أرضاً بدين عليه فإنه يقضي من ثمرتها ما فضل عن نفقتها،

---

(1) قال العقيلي في الضعفاء (34/3) ت/989: "صاحب مناكير غلب على حديثه الوهم لا يقيم شيئاً من الحديث". وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (370/5) ت/1733: عبد الملك مجهول. وذكره ابن حبان في الثقات (103/7–104) وأنه روى عن سهل بن عبد الله، يعتبر حديثه من غير رواية سهل عنه. وينظر: لسان الميزان لابن حجر (70/4) ت/209.

(2) الرقاعي: بكسر الراء وفتح القاف وفي آخرها العين المهملة، نسبة إلى الجد وإلى من يكتب الرقاع. والرقاع أيضا بطن من جشم بن قيس. ينظر: الأنساب للسمعاني (153/6) ت/1804. وقد ضبطه بعضهم بالفاء بدل القاف. والراجح بالقاف كما قال ابن حجر في لسان الميزان (71/4) ت/209.

(3) معن بن عبد الرحمن بن سَعْوَة المهري: ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/542) ت/6818.

(4) سبق ترجمته (ص/202).

(5) قال الذهبي في الميزان (665/2) ت/5255: "باطل". والحديث لم أجده من غير طريق ابن عدي. والذين ذكروه في كتبهم ذكروه من طريق ابن عدي نفسه.

(6) ينظر: الكامل (311/6–312) ت/1463. وقد وصفه ابن عدي أنه مجهول مع أنه ذكر اثنين رووا عنه.

(7) ينظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (665/2) ت/5255 ذكر الذهبي أن الحديث باطل.

(8) يوسف بن خالد قال ابن حجر في التقريب (ص/610) ت/7862: تركوه.

(9) السمتي: بفتح السين المهملة وسكون الميم وفي آخرها التاء المربوطة باثنتين من فوقها نسبة إلى السمت والهيئة. وقيل ليوسف بن خالد السمتي للحيته وسمته. ينظر: الأنساب للسمعاني (211/7) ت/2149.

(10) جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب ليس بالقوي. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/252) ت/2569.

(11) في طبعة الرسالة (287/8) ت/2074. ذكره حبيباً بالحاء بدل الخاء. وهو كذلك في طبعة الكتب العلمية (495/8) 2067. وطبعة دار الفكر (162/7) ت/2067. بينما في طبعة الرشد ذكرها (خبيب) بالخاء وهو الصواب كما ذكره ابن حجر في التقريب. ينظر: الحاشية الآتية.

(12) خُبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب مجهول. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/192) ت/1700.

(13) سليمان بن سمرة بن جندب: مقبول. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/252) ت/2569.

فيقضي من ذلك دينه الذي عليه، بعد أن يُحتسب للذي هو عنده عمله ونفقته بالعدل»[1]. ثم ذكر أن هذا لا يرويه إلا يوسف، وهو متن منكر. وبهذا يكون ابن عدي قد أشار لمقتضِي نكارة المتن، وهو تفرد يوسف به، و ذكر أن أهل بلده أجمعوا على كذبه[2].

4 – في أحمد بن الحارث الغَسَّاني[3] البصري[4] ذكر قول البخاري (256هـ): "فيه نظر"[5]، ثم ساق له حديثاً: « نهى رسول الله ﷺ عن حرق التوراة[6]، وأن تُقْصَع[7] القَمْلَة بالنَّواة» ثم قال: "هذا الحديث وإن لم يكن مشهور الإسناد فإنه منكر المتن"[8]. وكأنه أراد أن الحديث إضافة لعدم شهرة إسناده، فهو منكر المتن، فلو لم يضعَّف بعدم شهرة الإسناد، لضُعِّف بنكارة المتن.

يعكس هذا النمط من النقد اهتمام ابن عدي في تقييم المتون، حيث يكتفي بالحكم على متن بالنكارة رغم احتمالية سلامة السند أو جهالة بعض رواته، مما يدل على بُعد نظره، واستحضاره للمعايير العقلية والشرعية في الحكم على المرويات، لا سيما ما كان منها مخالفًا للمعلوم من الدين أو الواقع.

الصورة الثانية: تبعيض النكارة (جزء مما يرويه متون منكرة، أو جزء من المتن منكر دون قيد): مسألة تبعيض النكارة من المسائل الدقيقة في نقد المتون عند المحدثين، وهي تدلّ على دقة نظر الناقد في تمييز المقبول من المردود داخل الرواية الواحدة. وقد سلك ابن عدي هذا المنهج حينما لم يطلق الحكم على كامل الحديث أو جميع روايات الراوي، بل خصّ بعض الروايات أو الألفاظ بالحكم بالنكارة، مما يعكس عمق فقهه في النقد واعتداله في الحكم. ومن الأمثلة على ذلك:

---

(1) حديث سمرة ﷺ من طريق يوسف السمتي لم أقف عليه عند غير ابن عدي. لكن أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (267/7) (7090) من طريق محمد بن إبراهيم بن خُبيب بن سليمان بن سمرة: حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة، عن خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه عن سمرة بن جندب ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ... الحديث. وعليه فإن يوسف لم يتفرد به لأن محمد بن إبراهيم تابعه. وقد ذكر ابن حبان في الثقات (58/9) أنه لا يعتبر بما انفرد به من الإسناد. قلت: فإن متابعته فيما لم ينفرد حسب رأي ابن حبان معتبرة.

(2) ينظر: الكامل (283/8–287) ت/2074.

(3) الغساني: بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة وفي آخرها النون، نسبة إلى غسان قبيلة نزلت الشام، وسميت بذلك نسبة إلى ماء نزلوها. ينظر: الأنساب للسمعاني (42/10) ت/2894.

(4) في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (47/2) ت/32 قال أبو حاتم: متروك الحديث. وذكر العقيلي في الضعفاء (125/1) ت/152 أنه حدث بأحاديث لا يتابع على شيء منها مناكير.

(5) في التاريخ الكبير (2/2) ت/1486: "فيه بعض النظر".

(6) في اللسان لابن حجر (148/1) ت/473: الصحيح: حرق النواة. بلا ريب. والتوراة تصحيف لا محل لذكرها هنا.

(7) قال ابن الأثير في النهاية (73/4): "أي: تقتل، والقصع: الدلك بالظفر. وإنما خصَّ النواة لأنهم قد كانوا يأكلونها عند الضرورة".

(8) الكامل (261/1) ت/11.

1 – بعض ما يرويه متون منكرة: كما في أبي يعلى سلمة بن وردان[1] الجُنْدَعِيّ[2] المديني (156هـ)، إذ أورد له عدة أحاديث، ثم بيَّن أن له غيرَ ما ذكره، وليس بالكثير، وفي متون بعض ما يرويه أشياء منكرة، ويخالف سائر الناس[3]. ومثل هذا حكمه على عدة أحاديث بأن في بعضها متون مناكير[4].

2 – في المتن لفظ منكر، وهو لفظ غير محفوظ: كما في أبي الحسن مُعلَّى بن الفضل البصري[5] حيث أخرج له حديثاً يرويه معلى قال: حدثنا الرَّبيع بن صَبيح[6] (160هـ)، عن الحسن البصري[7] (110هـ)، عن أبي هريرة ﷺ (57هـ)، عن النبي ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثم يتوضأ، فإن غمس يده في الإناء من قبل أن يغسلها فَلْيُهْرِيق ذلك الماء»[8]. وقد قرر ابن عدي أن قوله في المتن: "فليهريق ذلك الماء" منكر، لا يُحفظ. ثم ذكر أن في بعض رواياته نُكْرة[9]. فقد نصَّ على نكارة هذه الزيادة في المتن، وأنها غير محفوظة.

ويتبين مما سبق أن ابن عدي لا يتعامل مع الراوي أو الرواية بحكم عام مطلق، بل يُفرّق بين ما يقبله من حديثه وما يراه منكرًا، ويكتفي أحيانًا بالحكم على لفظ أو جزء من المتن. وهذا يدل على عدالة منهجه، ودقته في التقويم، وأنه لا يرد الحديث جملةً إذا كان موضع النكارة فيه محدودًا.

---

(1) قال ابن معين في رواية ابن محرز (69/1): ضعيف. وفي رواية الدوري (219/3) ت/1015: ليس بشيء. وقال ابن حنبل: منكر الحديث. كما في العلل رواية عبد الله (24/2) ت/1430. وفي رواية المروذي (ص/181) ت/95: ما أدري إيش حديثه له أشياء مناكير. وفي الضعفاء للنسائي (ص/47) ت/239: ضعيف. وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (175/4) ت/761: ليس بالقوي تدبرت حديثه فوجدت عامتها منكرة، لا يوافق حديث عن أنس عن الثقات إلا في حديث واحد، يكتب حديثه. وفي المجروحين لابن حبان (336/1): "يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديثه. وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، كأنه كبر وحطمه السنُّ فكان يأتي بالشيء على التوهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به".

(2) الجندعي: بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر العين المهملة، نسبة إلى جندع وهو بطن من ليث من مضر بن نزار بن معد بن عدنان. ينظر: الأنساب للسمعاني (346/3) ت/950.

(3) ينظر: الكامل (267/4–271) ت/789.

(4) الكامل (26/4) ت/672.

(5) قال البزار في مسنده (314/15) (8847): "معلى بن الفضل وهو رجل بصري لا بأس به". وذكر ابن حبان في الثقات (181/9–182) أنه يعتبر حديثه من غير رواية الكُدَيمي عنه. قلت: الحديث المذكور أعلاه من غير رواية الكديمي عنه فقد رواه عنه أحمد بن عصام. وذكره الذهبي في المغني (670/2) ت/6358 وقال: "عن الربيع بن صبيح له مناكير".

(6) الربيع بن صَبيح بفتح المهملة صدوق سيء الحفظ. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/206) ت/1895.

(7) سبقت ترجمته (ص/202).

(8) لم أقف على هذه الزيادة إلا عند ابن عدي. والله أعلم.

(9) ينظر: الكامل (417/7) ت/1864.

النوع الثالث: الحكم على المتن أنه منكر، مع الحكم على الإسناد:

يتناول هذا النوع من أحكام ابن عدي التلازم بين نقد المتن والإسناد معًا، وهو من المواضع الدقيقة التي تُظهر عنايته بتفكيك مكونات الخبر، وعدم اكتفائه بسلامة ظاهر السند في الحكم على الحديث، بل ينظر في المتن فيحكم عليه بالنكارة حتى لو بدا السند مستقيمًا. وهذا النوع يعكس عمق النظر الحديثي لدى ابن عدي، ووعيه بمفاتيح النكارة المتصلة بغرابة المتن، أو التفرد، أو المخالفة، أو المعنى المستنكر، مع التنبيه في بعض الأحيان على علل في الإسناد، سواء كانت تفردات أو عدم حفظ. ولأهمية هذا النوع، تم تقسيمه إلى صورتين حسب علاقة المتن بالسند:

الصورة الأولى: المتن منكر، وظاهر الإسناد سليماً

الصورة الثانية: المتن منكر، والسند غير محفوظ.

وفيما يأتي تفصيل لهما مع الأمثلة:

الصورة الأولى: المتن منكر، وظاهر الإسناد سليماً:

1 – إسماعيل بن عياش[1] (181هـ) ساق له ابن عدي حديثاً فقال: حدثنا الْمُفَضَّل بن محمد أبو سعيد الْجَنَدي[2] (308هـ): حدثنا أبو أيوب سليمان بن أيوب الحمصي[3] (289هـ): حدثنا إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو[4] (155هـ)، عن عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير[5] (118هـ)، عن أبيه[6] جُبير بن نُفير (80هـ)، عن معاذ بن جبل ﷺ (18هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل الذي يحج من أمتي عن أمتي، كمثل أم موسى...» الحديث[7]. وقد عقب ابن عدي أن هذا الحديث وإن كان مستقيم الإسناد فإنه منكر المتن، لا أعلم رواه عن ابن عياش غيرُ سليمان بن أيوب، ولم نكتبه إلا عن الْجَنَدي.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/184).

(2) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (14/257–258) وذكر أنه المقرىء المحدث الإمام، ونقل عن أبي علي النيسابوري أنه قال: ثقة.

(3) صدوق. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/250) ت/2534.

(4) ابن هرم السكسكي أبو عمرو الحمصي: ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/277) ت/2938.

(5) ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/338) ت/3827.

(6) ثقة جليل. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/138) ت/904.

(7) هذا الحديث ساقه ابن الجوزي في الموضوعات (2/219–220) بسنده إلى ابن عدي به، ثم قال: "هذا حديث موضوع. والخطأ فيه منسوب إلى إسماعيل بن عياش". وقال ابن عِرَاق في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (2/174): "هذا الحديث لم يتعقبه السيوطي، وتعقبه الذهبي في تلخيصه، فقال: هذا إسناد صالح، ومتن غريب، لا يليق إيراده في الموضوعات". وقوله: لم يتعقبه السيوطي أي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (2/110) الذي ألفه اختصارا وانتقاء وانتقادا لموضوعات ابن الجوزي. وينظر قول الذهبي في تلخيص الموضوعات (212) (522).

ويبدو من صنيع ابن عدي أنه يقرر النكارة في المتن، ولا يقف عند سلامة ظاهر السند، وهو هنا يطلقها على المتن الغريب. ولعل في تعليله ما يقرر ذلك إذ بَيَّن أن في السند تفردات.

2 – في ترجمة أبي سفيان طريف بن شهاب الأشل السَّعدي[1] ذكر له عدة أحاديث ثم قال: "وإنما أُنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأتِ به غيره، وأما أسانيده فهي مستقيمة"[2]. فكأنه يشير إلى أنه يأتي بزيادات في المتون يتفرد بها، ولعل هذا وجه النكارة في المتون التي يرويها.

الصورة الثانية: المتن منكر، والسند غير محفوظ: كما في أبي سعيد مسلمة بن علي الخُشَني الشامي[3] إذ أخرج له حديثين ثم قرر أنهما غير محفوظين بالسند المذكور[4]، بل هما منكرا المتن[5]. والملاحظ هنا أن ابن عدي قد حكم على المتن بالنكارة وحكم على السند أيضاً أنه غير محفوظ.

يتّضح من هذا النوع أن ابن عدي لا يجعل سلامة الإسناد مانعًا من الحكم على المتن بالنكارة، مما يدل على أن النظر في المتون كان جزءًا أصيلًا من منهجه النقدي، لا سيما حين تقترن المتون بتفردات أو صياغات غريبة لم ترد عن غير ذلك الراوي. وقد يُعلِّل ذلك أحيانًا بعبارات تفيد الانفراد، كما في المثال الأول، أو التصريح بأن السند غير محفوظ، كما في المثال الثاني. ويُفهم من ذلك أن ابن عدي يُدرك أن بعض النكارة تتعلق بأمرين معًا: ضعف الحفظ أو التفرد في السند، مع مضمون المتن نفسه، فلا يُتساهل في قبوله بمجرد الاستقامة الظاهرة للإسناد. بل قد يُحكم على السند بأنه مستقيم من حيث الظاهر، ومع ذلك يُحكم على المتن بالنكارة بسبب تفردات غير مقبولة أو معانٍ غير مألوفة. وبالتالي، فإن هذا النوع يُبرز أهمية التوازن في منهج المحدث بين ظاهر الإسناد ومضمون المتن، وهو

---

(1) قال البخاري في الكبير (3133/4) ت/3134: "ليس بالقوي عندهم". وقال النسائي في الضعفاء (ص/60) ت/318: "متروك الحديث". وفي الضعفاء للعقيلي (229/2) ت/776 عن الإمام أحمد: ليس بشيء لا يكتب عنه. وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (493/4) ت/2165: "ضعيف الحديث ليس بالقوي". وقد ذكره ابن حبان في المجروحين (381/1) وأنهم يحتالون في اسم أبيه لكيلا يعرف، وأنه كان مغفلاً يهم في الأخبار حتى يقلبها، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات. وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/256) ت/308: "ضعيف".

(2) الكامل (99/5) ت/965.

(3) قال ابن معين في رواية الدوري (450/4) ت/5242: "ليس بشيء". وقال البخاري في الكبير (389/7) ت/1692: "منكر الحديث عن الأوزاعي". وقال النسائي في الضعفاء (ص/97) ت/570: "متروك الحديث". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (268/8) ت/1222 عن أبيه أنه قال: ضعيف الحديث لا يشتغل به، هو في حد الترك منكر الحديث. وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وفي المجروحين لابن حبان (33/3) "كان ممن يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم توهما، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به".

(4) والسند: قال ابن عدي (339/7) ت/1806: "وهذان الحديثان أحدهما رواه مسلمة عن مقاتل. والثاني: رواه عمر بن صبح عن مقاتل جميعاً غير محفوظين بل هما منكرا المتن".

(5) ينظر: الكامل (338/7–339) ت/1806.

أمر ينبغي العناية به في تقويم الأخبار، سواء في كتب العلل أو التراجم، ولا سيما في الروايات التي لم تُروَ إلا من طريق واحد، أو انفرد بها راوٍ يوصف بالتساهل أو الوهم.

الفرع الثاني: حديث منكر أو هذا منكر وما شاكلها من ألفاظ يطلقها على الحديث (نكارة الحديث):

يتناول هذا الفرع من ألفاظ النكارة عند ابن عدي إطلاق الحكم على الحديث نفسه بأنه "منكر"، دون تقييده صراحة بكون النكارة في المتن أو السند، بخلاف ما سبق في الفرع الأول. وهذا يدل على دقة تفرقة ابن عدي في استعمال مصطلح "النكارة"، حيث نجد له تارةً يُصرّح بنكارته في المتن، وتارةً يُطلق النكارة على الحديث ككل، وربما أراد بذلك اجتماع الضعف في متنه وسنده، أو أطلق ذلك على سبيل الإجمال دون تحديد جهة النكارة.

وقد تعددت طرائق ابن عدي في هذا الفرع، فمنها ما يُقيد فيه النكارة براوٍ أو سند، ومنها ما يُجرد فيه الحكم دون قيد، وقد يبيّن وجه النكارة أو يُهمله. مما استدعى تقسيم هذا الفرع إلى نوعين رئيسين، ينطوي كل منهما على صور متعددة توضّح دقائق استعمال ابن عدي لهذا المصطلح المهم.

النوع الأول: ذكر نكارة الحديث مع ذكر قيد من القيود وذكر مقتضِي النكارة أو عدمه.

النوع الثاني: ذكر نكارة الحديث دون تقييد.

وأما تفصيل هذين النوعين ففيما يأتي:

النوع الأول: ذكر نكارة الحديث مع ذكر قيد من القيود وذكر ما يقتضِي النكارة أو عدمه:

يذكر ابن عدي في العديد من التراجم أن الحديث منكر دون أن يحدد النكارة أفي المتن هي أم في السند، وتجده يذكر قيداً من القيود كالتقييد براوٍ معين، أو سندٍ معين، وقد يصرح بما اقتضى نكارة هذا الحديث وقد لا يصرح بذلك، وسأعرض لتفصيل ذلك مع بعض الأمثلة في الصورتين الآتيتين:

الصورة الأولى: نكارة الحديث (حديث منكر) مع التقيد براوٍ معين أو أكثر أو سند معين، أو هما معاً، وذكر المقتضِي أو عدمه.

الصورة الثانية: نكارة الحديث (حديث منكر) مع التقيد بصفة معينة من أوصاف الرواة وذكر المقتضِي.

وهذا تفصيل هاتين الصورتين:

الصورة الأولى: نكارة الحديث مع التقيد براوٍ معين أو أكثر، أو سندٍ معين وذكر المقتضِي أو عدمه:

في بعض الأحيان يذكر ابن عدي أن الحديث منكر ويقيد ذلك براوٍ معين، أو أكثر من راوٍ، وقد يذكر مع ذلك المقتضِي للنكارة كالتفرد وضعف الراوي وغير ذلك، وقد لا يذكر، وقد جعلت هذه الصورة فيما يأتي النقاط الآتية:

الحالة الأولى: نكارة الحديث مع التقييد براوٍ معين وذكر مقتضِي النكارة.

الحالة الثانية: نكارة الحديث مع التقييد بأكثر من راوٍ مع ذكر المقتضي للنكارة.

الحالة الثالثة: نكارة الحديث مع التقييد بسند معين، مع بيان المقتضي للنكارة.

الحالة الرابعة: نكارة الحديث مع التقييد عن راوٍ معين بسند معين.

هذا مجمل ما في الصورة الأولى، وأما تفصيلها فعلى النحو الآتي:

الحالة الأولى: نكارة الحديث مع التقييد براوٍ معين[1] وذكر مقتضِي النكارة: يطلق ابن عدي النكارة على الحديث في بعض الأحيان ويقيّد ذلك براوٍ معين، وذلك في حالات:

1 – أن يكون الراوي كذاباً متروكاً[2]أو منكر الحديث مجهولاً[3]، ويروي عن شخص ما ليس من حديثه، أو يروي ما يتفرد به، كما في الأمثلة الآتية:

أ – الراوي كذاب متروك الحديث يروي عن راوٍ ما ليس من حديثه، أو الكذاب يروي عن ثقة: أبو الهيثم خالد بن القاسم المدائني[4] (221هـ) ذكر ابن عدي أن له عن الليث بن سعد[5] (175هـ) غير حديث منكر، والليث بريء من رواية خالد لتلك الأحاديث، ثم ذكر أن له عن الليث مناكير، وقد بيَّن ابن عدي أن خالداً هذا كذَّاب متروك الحديث. وبه يظهر مقتضِى النكارة إذ أن الراوي روى عن الليث ما ليس من حديثه، والراوي كذَّاب متروك كما ذكر ابن عدي[6].

ب – الراوي مجهول متروك الحديث يروي عن راوٍ ما ليس من حديثه وأحاديثه ليست بالمحفوظة:

---

(1) للاستزادة ينظر: (318/3) ت/569، وفيها قال: "هذا حديث منكر عن سفيان". و(361/3) ت/596، وفيها: "هذا الحديث عن الثوري منكر". و(109/4) ت/715. "هذا الحديث عن مُعلَّى منكر". و(215/4) ت/767، وفيها: "هذا عن ابن عيينة، عن بقية منكر". وينظر: (451/5) ت/1211، وفيها قال: "هو من حديث شعبة منكر". و(422/7) ت/1867. و(423/7) ت/1867، وفيها: الحديث عن ثابت، عن أنس ﷺ، عن عمر ﷺ منكر. و(7/8) ت/1907. و(26/8) ت/1917، وفيها: هذا حديث عن الأوزاعي منكر، ومسرور بن سعيد الراوي عن الأوزاعي غير معروف. وينظر: (165/8–166) ت/2001، وفيها أخرج حديثاً يرويه وهب بن حفص عن أبي قتادة الحراني عن شعبة ... ثم قرر ابن عدي أن الحديث عن شعبة منكر، لا يرويه إلا أبو قتادة عنه، وعنه وهب. وينظر: (290/8) ت/2075. وينظر: الكامل (227/5) ت/1021. وينظر: (222/7) ت/1699.

(2) ينظر للاستزادة: الكامل (7/2–8) ت/181.

(3) ينظر للاستزادة: الكامل (252/1) ت/2.

(4) قال أحمد في رواية ابنه عبد الله (300/3) ت/5335: "لا أروي عنه شيئاً". وفي تاريخ البخاري (167/3) ت/573: "متروك تركه علي والناس". وفي الكنى لمسلم (882/2) ت/3575 والضعفاء للنسائي (ص/36) ت/171 "متروك الحديث". وينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (347/3) ت/1569. وقال ابن حبان في المجروحين (282/1): "كان يوصل المقطوع ويرفع المرسل ويسند الموقوف وأكثر ما فعل ذلك بالليث بن سعد، لا تحل كتابة حديثه".

(5) سبقت ترجمته (ص/163).

(6) ينظر: الكامل (334/3) ت/579. وينظر: الكامل (227/5) ت/1021.

كما في مصعب بن إبراهيم[1] حيث أخرج له ابن عدي حديثاً يرويه عن ابن جريج[2] (150هـ)، عن الزهري (125هـ)، عن عروة بن الزبير (94هـ)، عن عائشة ﵂ (57هـ) عن النبي ﷺ قال: «الخراج بالضمان»[3]. وعلق عليه مع بيان وجه النكارة فيه فقال: "هذا منكر عن الزهري، وإنما يروي هذا ابن أبي ذئب[4] (158هـ)، عن مَخْلد بن خُفَاف[5]، عن عروة[6]. وقد روي عن هذا عن ابن جريج، عن ابن أبي ذئب (158هـ)، عن مخلد[7]. ومصعب هذا قال: عن ابن جريج، عن الزهري، عن عروة. وليس هذا من حديث الزهري"[8]. وقد قال ابن عدي في مصعب هذا: إنه منكر الحديث عن الثِّقات وغيرهم، وأنه مجهول ليس بالمعروف، وأحاديثه عن الثقات ليست بالمحفوظة[9]. وهذا المثال كسابقه يظهر كيف روى مصعب حديثاً عن الزهري (125هـ) ليس من حديثه، وهذا وجه نكارته.

ج – الراوي ليس بالمعروف يأتي عنه حديث قد سرقه راوٍ يضع الحديث ويسرقه: كما ذكر في أبي سعيد الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى العدوي البصري[10] (319هـ) أنه يضع الحديث

---

(1) سبقت ترجمته (ص/132).

(2) سبقت ترجمته (ص/25).

(3) ينظر: الكامل (404/7) ت/1854. والحديث بهذا السند أشار إليه ابن أبي حاتم عن أبيه قال: وليس هذا إسناد تقوم به الحجة، غير أنه قال به لأنه أصلح من رأي الرجال. ينظر: الجرح والتعديل (347/8) ت/1590.

(4) سبقت ترجمته (ص/152).

(5) مخلد بن خفاف بن إيماء بن رَخَصَة الغفاري: ذكره ابن حبان في الثقات (505/7). وذكره ابن الجوزي في الضعفاء (111/3) ت/3267 ونقل عن الأزدي ضعفه. وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (337/27–338) ت/5839. وقال ابن حجر في التقريب (ص/523) 6536: مقبول.

(6) بهذا السند أخرجه: أحمد (272/40) (24224). وابن ماجه، كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان (754/2) (2242). وأبو داود، كتاب، كتاب البيوع، أبواب الإجارة، باب فيمن اشترى عبدا فاستعمله (284/3) (3508). والترمذي في سننه، أبواب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله (573/3) (1285). وقال: حديث حسن صحيح. والنسائي، كتاب البيوع، الخراج بالضمان (254/7) (4490). وقال الترمذي في العلل الكبير (ص/191) (337): "سألت محمداً عن حديث ابن أبي ذئب، عن مخلد بن خُفَاف، عن عروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان. فقال: مخلد بن خفاف لا أعرف له غير هذا الحديث، وهذا حديث منكر".

(7) لم أقف عليه بهذا السند.

(8) الكامل (404/7) ت/1854.

(9) ينظر الكامل (404/7–405) ت/1854.

(10) ذكره ابن حبان في المجروحين (241/1) وأنه يروي عن يوخ لم يرهم ويضع على من رآهم الحديث، وقد اختبره ابن حبان فحكم عليه أنه قد حدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما تزيد على ألف حديث سوى المقلوبات. وفي المغني للذهبي (162/1) ت/1436: "الحسن بن علي بن صالح أبا سعيد البصري الذئب. قال الدارقطني: متروك. وفرَّق بينه وبين العدوي". وذكره الذهبي في الميزان أيضاً (506/1–509) ت/1904 وأشار إلى تفريق الدارقطني، وظاهر صنيع الذهبي عدم التفريق بين الذئب والعدوي.

ويسرقه ويلزقه على قوم آخرين، ثم أورد له جملة من أحاديثه التي سرقها وألزقها على قوم آخرين[1]، و أورد له حديثاً رواه عن صالح بن حاتم بن وردان[2] (236هـ) بسنده عن النبي ﷺ أنه قال: «ما جاء من الله فهو الحق، وما جاء مني فهو السنة، وما جاء من أصحابي فهو سعة»[3]. ثم قال ابن عدي: "وهذا الحديث يُروى عن شيخ مدني ليس بمعروف يقال له: صالح بن جميل الزيّات[4]، أخبرنا عنه ابنُ ناجية وغيره. فسمع العدوي بذكر صالح ما، ولم يعرف ابنَ جميل هذا فظنَّ أنه صالحُ بن حاتم، فألزقه عليه، وتعمَّد الإلزاق عليه، وصالح بن حاتم صدوق. وهذا الحديث منكر، إنما جاء عن شيخ ليس بمعروف، وهو صالح بن جميل"[5].

وظاهر من صنيع ابن عدي كيف حكم على الحديث أنه منكر لأنه جاء عن راوٍ ليس بالمعروف.

د – الراوي منكر الحديث متروكه يتفرد بحديث: كما في عيسى بن إبراهيم بن طَهمان الهاشمي[6] إذ أخرج له حديثاً يرويه عيسى عن الحكم بن عبد الله الأيلي[7]، عن الزهري (125هـ) ... الحديث. ثم ذكر أنه حديث منكر لا يعلم رواه عن الزهري غير الحكم الأيلي، وهو منكر متروك الحديث. ولا يرويه عن الحكم غير عيسى هذا، وعامة ما يرويه عيسى لا يُتابع عليه[8].

---

(1) ينظر: الكامل (3/156– 158) ت/475.

(2) صدوق. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/271) ت/2848.

(3) قال ابن عدي: "حدثنا الحسن: حدثنا صالح بن حاتم بن وردان: حدثنا سعد بن سعيد، عن أخيه، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ الحديث. وهذا الحديث ذكره الدارقطني في تعليقاته على المجروحين لابن حبان (ص/126) في ترجمة سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري مبيناً أن سعداً هذا ضعيف.

(4) لم أجد ترجمته.

(5) الكامل (3/158) ت/475. وينظر: لسان الميزان لابن حجر (3/167–168) فقد اعتمد قول ابن عدي أعلاه.

(6) قال أحمد كما في رواية المروذي (ص/117) ت/271: ليس بشيء. وقال ابن معين كما في رواية الدوري (4/208) ت/3990: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري في تاريخه (6/407) ت/2802، والنسائي في الضعفاء (ص/76) ت/426: منكر الحديث. وقال العقيلي في الضعفاء (3/395) ت/1434: حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/272) ت/1505 قال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (2/121) وأنه لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

(7) قال ابن معين: ليس بشيء. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (1/62). قال البخاري في تاريخه (2/345) ت/2695: "تركوه، كان ابن المبارك يوهنه. ونهى أحمد عن حديثه". وقال مسلم في الكنى (1/489) ت/1895: "منكر الحديث". وقال النسائي في الضعفاء (ص/29) ت/122: "متروك الحديث". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/121) ت/559 قال أبو حاتم: متروك الحديث ونهى عن الكتابة عنه. وقال مرة: ذاهب متروك الحديث لا يكتب حديثه كان يكذب. وقال أبو زرعة: ضعيف لا يحدث عنه وأمر بالضرب على حديثه.

(8) ينظر: الكامل (6/235–237) ت/1399.

2 – أن يكون الراوي ضعيفاً، يروي عن فلان ويتفرد عنه، أو يروي عن فلان أحاديث ليست بالمشهورة، أو حدّث عن الثقات بالبواطيل، أو حديثه غير محفوظة[1]:

أ – الراوي ضعيف يروي عن فلان مناكير ويتفرد: في ترجمته لأبي سهل عبد العزيز بن الحُصين بن التُّرجمان[2] ذكر له حديثاً يرويه عن ثابت البُناني[3] (127هـ)، وقرر أنه عن ثابت منكر لا يرويه غير عبد العزيز بن الحُصين، وله أحاديث، والضعف على رواياته بيّن، وروى عن الزهري (125هـ) أحاديث مشاهير و أحاديث مناكير[4].

ب – الراوي يتفرد بغرائب لا يتابع عليها: في ترجمة إسماعيل ابن أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس بن أبي عامر الأصبحي المدني[5] (226هـ) حيث ساق له أحاديث، منها: حديث رواه عن مالك بن أنس (179هـ) –وهو خاله– عن أبي الزبير[6] (126هـ)، عن جابر (بعد 70هـ)، أن النبي ﷺ قال: «إذا وضع بين يدي أحدكم طعام فسموا عليه...» الحديث[7]. ثم ذكر ابن عدي أن هذا الحديث منكر عن مالك، لا يعرفه إلا من حديث ابن أبي أويس عنه، وذكر أنه روى عن خاله مالك غرائب ما لا يتابعه أحد عليه[8].

ج – الراوي الضعيف أحاديثه غير محفوظة يتفرد بحديث: ذكر أبا إسحاق إبراهيم بن زكريا المعلّم

---

(1) ينظر: الكامل (8/396–397) ت/2152.

(2) قال ابن معين كما في تاريخه للدوري (4/366) ت/4815: "ضعيف الحديث". وقال البخاري في الكبير (6/30) ت/1586: "ليس بالقوي عندهم". وقال النسائي في الضعفاء (ص/72) ت/391: "متروك الحديث". قال ابن حبان في المجروحين (2/138): كان ممن يروي المقلوبات عن الأثبات والموضوعات عن الثقات وأشبه حديثه ما روى عن الزهري إلا الشيء بعد الشيء ولا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال. وذكر ابن الجوزي في الضعفاء (2/109) ت/1943 أن علياً ويحيى ضعفاه وقال يحيى: ليس بشيء لا يساوي حديثه فلساً، وقال مسلم: ذاهب الحديث.

(3) سبقت ترجمته ينظر (ص/135).

(4) ينظر: الكامل (6/285–286) ت/1430.

(5) قال ابن معين كما في رواية ابن محرز (1/65): ضعيف أضعف الناس لا يحل لمسلم أن يحدث عنه بشيء. وفي الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/180–181) ت/613: قال يحيى: صدوق، ضعيف العقل، ليس بذاك. قال أحمد: لا بأس به. وقال أبو حاتم: محله الصدق مغفل. وقال النسائي في الضعفاء (ص/17) ت/42: ضعيف. وذكره ابن حبان في الثقات (8/99). ونقل ابن الجوزي في الضعفاء (1/117) ت/395: عن يحيى أنه يسرق الحديث. وفي ميزان الاعتدال، للذهبي (1/222–223) ت/854 قال الدارقطني: لا أختاره في الصحيح. وكذبه النضر بن سلمة المروزي.

(6) محمد بن مسلم بن تَدرس المكي: صدوق إلا أنه يدلس، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/506) ت/6291.

(7) ينظر: الكامل (1/475–476) ت/152. والحديث لم أقف عليه عند غير ابن عدي.

(8) ينظر: الكامل (1/475–476) ت/152.

العَبدِستائي[1] العِجلي الضرير وأنه تبيَّن الضعف على رواية حديثه وهو في جملة الضعفاء، وأحاديثه كلها أو عامتها غير محفوظة. ومما ذكره له حديثٌ يرويه عن هَمَّام بن يحيى العَوْذِي[2] (164هـ)، عن قتادة بن دعامة[3] (118هـ)، عن قُدَامة بن صَبرة[4]، عن الأصَبْغ بن نُبَاتة[5]، عن علي بن أبي طالب ﷺ (40هـ) قال: «كنت قاعداً عند رسول الله ﷺ بالبقيع ...» الحديث، وفيه «...اللهم اغفر لِمُتَسَرولات أمتي ...»[6]. ثم قال معقباً: هذا الحديث حديث منكر، لا يرويه عن همام غير إبراهيم بن زكريا، ولا أعرفه إلا من هذا الوجه[7].

3 – الراوي الضعيف يروي حديثاً، أو يُروى عنه حديث يُتفرد به:

أ – كما في ترجمة محفوظ بن بحر الأنطاكي[8] حيث أخرج له حديثاً يرويه عن الوليد بن عبد الواحد[9]،

---

(1) ذكره الذهبي في الميزان (31/1) ت/90: وهو العبدسى، والواسطي، وعبدسى: من قرى واسط. وأشار إلى أن ابن عدي قال في نسبته: العبدستائي. هكذا ذكر نسبه الذهبي الواسطي، وتعقب ذلك ابن حجر في لسان الميزان (59/1) فقال: "وقد فرق غير واحد بين إبراهيم بن زكريا العجلي البصري، وبين إبراهيم بن زكريا الواسطي العبدسي، منهم ابن حبان: فذكر العجلي في الثقات والواسطي في الضعفاء. وكذا فرق بينهما الحاكم أبو أحمد في الكنى. والعقيلي في الضعفاء. وأبو العباس البناني في الحافل. والمؤلف في المغني وهو الصواب". قال العقيلي في الضعفاء (53/1) ت/43: الواسطي مجهول وحديثه خطأ. وذكر ابن حبان في المجروحين (115/1) ونسبه الواسطي وذكر أنه يأتي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات إن لم يكن المتعمد لها فهو المدلس عن الكذابين.

(2) قال ابن حجر في التقريب (ص/574) ت/7319: "ثقة ربما وهم".

(3) سبقت ترجمته (ص/92).

(4) هكذا جاء اسمه في ط الرسالة (378/1–379) ت/86. (صَبرة) ولكن عند البزار (112/3) (898) قال: قدامة بن وَبَرة. وكذلك عند العقيلي في الضعفاء (54/1). وهو قدامة بن وبرة العجيقي البصري، لا يعرف. وينظر: تهذيب الكمال، المزي (23/ 555 وما بعدها) ت/4861. وقال ابن حجر في التقريب (ص/454) ت/5531: "مجهول".

(5) متروك رمي بالرفض. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/113) ت/537.

(6) الحديث أخرجه: البزار في مسنده (112/3) (898). وقال: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد وإبراهيم بن زكريا، هذا لم يتابع على هذا الحديث وهو منكر الحديث". والعقيلي في الضعفاء (54/1) ت/44، وقال عقبه: "لا يعرف هذا الحديث إلا بهذا الشيخ فلا يتابع عليه. الحديث يروى من جهة ابن عباس، وأبي هريرة ثابت عنهما. فأما هذا الحديث فليس بمحفوظ".

(7) ينظر: الكامل (378/1–379) ت/86.

(8) قال الذهبي في الميزان (444/3) ت/7092: كذبه أبو عَروبة. وذكره ابن حبان في الثقات (204/9) وذكر أنه مستقيم الحديث.

(9) ذكره ابن حبان في الثقات (224/9).

عن عمر بن موسى[1]، عن خالد بن معدان[2] (103هـ) ... الخ[3]. ثم ذكر ابن عدي أنه منكر عن خالد بن معدان، والراوي عنه عمر بن موسى ضعيف. وليس هذا من قِبل محفوظ بن بحر، وإن كان يوصل ما يرسله غيره، ويرفع ما يوقفه غيره، ونكارته من قبل عمر بن موسى[4].

ب – في ترجمة أبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله الكوفي الفزاري[5] (155هـ) أخرج له جملة من حديثه منها حديث رواه أبو حمزة السُّكري[6] (167هـ)، عن محمد بن عبيد الله، عن عطاء[7] (114هـ)،

---

(1) أبو حفص عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي الأنصاري من أهل دمشق كما في تاريخ دمشق لابن عساكر (344/45) ت/5284. قال عنه ابن معين في رواية ابن الجنيد (ص/338) ت/272: ليس بشيء. وفي (ص/400) ت/535: كذاب ليس بشيء. وفي رواية ابن محرز (53/1): لم يكن بقة ولا مرضي. وفي تاريخ الدوري (423/4) ت/5091: ليس بثقة. وقال البخاري في التاريخ الكبير (197/6) ت/2156: منكر الحديث. وقال النسائي في الضعفاء (ص/82) ت/463: متروك الحديث. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (133/6) ت/727 وفيه ذكر قصة تثبت كذبه في الرواية. وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ذاهب الحديث، كان يضع الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (86/2) وأنه كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، فلما كثر في روايته عن الثقات ما لا يشبه حديث الثقات حتى خرج عن حد العدالة إلى الجرح فاستحق الترك.

(2) الكَلاعي الحمصي: ثقة عابد يرسل كثيراً. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/190) ت/1678.

(3) عن أبي أُمامة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «رب عابد جاهل، ورب عالم فاجر، فاحذروا الجهال من العباد، والفجار من العلماء». وهذا الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (154/2) ت/251 من طريق أخرى في ترجمة بشر بن إبراهيم: من طريق بشر بن إبراهيم قال: حدثنا ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان عن أبي أمامة ﷺ عن النبي ﷺ مثله مع زيادة: «فإن أولئك فتنة الفُتناء». وقال ابن عدي: "وهذا أيضاً غير محفوظ عن ثور". وقد أخرجه أيضاً ابن عساكر في تاريخ دمشق (171/10) من طريق ابن عدي بسنده به. وفي ذم من لا يعمل بعلمه (ص/32–33) (3) وقال: تفرد به أبو سعيد بشر بن إبراهيم الدمشقي.

(4) ينظر: الكامل (38/8) ت/1924. قال الذهبي في الميزان (52/3–53) ت/5552 بعد أن ذكره وذكر غيره من حديث عثمان: "المتهم بوضع هذه الأحاديث عثمان".

(5) ذكر ابن سعد في الطبقات (368/6) أن محمد بن عبيد كان قد سمع سماعاً كثيراً ودفن كتبه فلما كان بعد ذلك حدَّث، وقد ذهبت كتبه فضعف الناس حديثه لهذا المعنى. وضعفه ابن معين في تاريخه كما في رواية الدوري (563/3) ت/2764. وقال أحمد في العلل رواية ابنه عبد الله (313/1) ت/539: ترك الناس حديثه. وفي تاريخ البخاري (171/1) ت/513 تركه ابن المبارك ويحيى. وقال مسلم في الكنى (523/1) ت/2080، والنسائي في الضعفاء (ص/91) ت/521: "متروك الحديث". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/8) ت/5 قال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً. وقال أبو زرعة: لا يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في المجروحين (246/2) وقال: "كان صدوقاً إلا أن كتبه ذهبت وكان رديء الحفظ فجعل يحدث من حفظه ويهم فكثر المناكير في روايته، تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي ويحيى بن معين".

(6) محمد بن ميمون المروزي: ثقة فاضل. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/510) ت/6348.

(7) ابن أبي رباح، ينظر: تهذيب الكمال للمزي (42/26) ت/5434. وتهذيب التهذيب لابن حجر (322/9) ت/535.

عن ابن عباس (68هـ) ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الشريك شفيع، والشفعة في كل شيء»[1]. وذكر ابن عدي أنه لا يعلم رواه عن محمد بن عبيد الله غير أبي حمزة، وقوله: "والشفعة في كل شيء" منكر[2]. وقرر أخيراً أن عامة روايات محمد غير محفوظة[3].

ج – الراوي منكر الحديث والضعف بيّن على روايته يتفرد بحديث لا يروى إلا عنه: كما في عمَّار بن سيف الضبي[4] إذ ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث والضعف على رواياته بيّن، و أورد له حديثاً ذكر أنه حديث منكر لا يُروى إلا عن عمار بن سيف الضبي[5].

الحالة الثانية: نكارة الحديث مع التقييد بأكثر من راوٍ مع ذكر المقتضي للنكارة (التفرد وغيره):

1 – الراوي الضعيف يروي عن عدد من الرواة مع التصريح أنه لا يتابع عليها: كما في أبي إسحاق إسماعيل بن عمرو بن نَجيح الْبَجَلي الكوفي[6] (227هـ) حيث ذكر أنه يحدِّث عن مِسْعَر[7] (153هـ)، والثوري (161هـ)، والحسن بن صالح[8] (169هـ)، وغيرهم، بأحاديث لا يتابع عليها. وساق له عدداً من الأحاديث، ثم قال: وهذه الأحاديث التي أمليتها مع سائر رواياته التي لم أذكرها عامتها مما لا يتابع

---

(1) حديث أبي حمزة السكري عن محمد بن عبيد الله عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ... الحديث. أخرجه من هذا الطريق أبو نعيم في تاريخ أصبهان (231/2). وأخرج الترمذي في سننه، أبواب الأحكام، باب ما جاء أن الشريك شفيع (646/3–647) (1371) من طريق أبي حمزة السُّكري عن عبد العزيز بن رُفيع، عن ابن أبي مُليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ الحديث. ثم قال: "هذا حديث لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي حمزة السكري، وقد روى غير واحد: عن عبد العزيز بن رُفيع، عن ابن أبي مُليكة، عن النبي ﷺ مرسلاً وهذا أصح". ثم ذكر من رواه مرسلاً، وقرر أن أبا حمزة ثقة وقد يكون الخطأ من غير أبي حمزة. وأما الدارقطني فقد أخرجه في سننه، كتاب في الأقضية، في المرأة تقتل إذا ارتدت (398/5) (4525) وبين أن الصواب مرسل، ونسب الوهم في إسناده إلى أبي حمزة.

(2) ينظر: الكامل (58/7–59) ت/1629.

(3) ينظر: الكامل (58/7–59) ت/1629.

(4) ذكره العجلي في الثقات (ص/352) ت/1205 وقال: "ثقة ثبت متعبد". وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (393/6) ت/2191: كان شيخاً صالحاً وكان ضعيف الحديث منكر الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف. وذكره ابن حبان في المجروحين (195/2) وأنه ممن يروي المناكير عن المشاهير حتى سبق إلى القلب أنه المتعمد لها فبطل الاحتجاج به لما أتى به من المعضلات عن الثقات.

(5) ينظر: الكامل (494/5–495) ت/1253.

(6) قال العقيلي في الضعفاء (86/1) ت/99: "في حديثه مناكير ويحيل على من لا يَحتمل". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (190/2) ت/643 قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات (100/8) وأنه يغرب كثيراً. وقال الخطيب في تاريخ بغداد (62/1): "هو صاحب غرائب ومناكير عن سفيان الثوري وعن غيره".

(7) مسعر بن كِدام الهلالي: ثقة ثبت فاضل. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/528) ت/6605.

(8) ابن صالح بن حي: ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/161) ت/1240.

إسماعيلَ أحدٌ عليها، وهو ضعيف. وله عن مسعر غير حديث منكر، لا يتابع عليه[1]. ومثله قوله: روى غير حديث منكر عن جماعة من الشيوخ[2].

2 – الراوي الضعيف يروي عن عدد من الرواة دون تصريح بعدم المتابع (مناكير):

في أبي الهيثم خالد بن يزيد العمري المكي[3] (229هـ) أورد ابن عدي حديثاً رواه خالد عن سفيان الثوري (161هـ)، عن أبان بن أبي عياش[4] (140هـ)، عن أنس ﷺ (92هـ) «أن النبي ﷺ ركب بغلة فحادت به، فحبسها، وأمر رجلاً يقرأ عليها ﴿قل أعوذ برب الفلق﴾ فسكنت»[5]. ثم ذكر أن هذا الحديث يرويه خالد بن يزيد عن الثوري، وهو منكر. وأورد له حديثين يرويهما خالد عن ابن أبي ذئب[6] (158هـ)، وقرر أنهما منكران. ثم ذكر أن لخالد غير ما ذكر من الحديث وعامتها مناكير[7].

وظاهر أن وجه النكارة فيما ذكر سابقاً تفرد خالد عن الثوري وابن أبي ذئب. وخالد ضعيف.

3 – الراوي ليس بالمعروف (المجهول) حدث بالمناكير عن الضعفاء:

كما في أبي عبد الله يحيى بن حوشب الأسدي[8] ذكر ابن عدي أنه ليس بالمعروف، وحدَّث عن الضعفاء بالمناكير، ثم أخرج له حديثين رواهما عنه مَخْلَد بن مالك الحَرَّاني[9] (242هـ)، أما الحديث

---

(1) ينظر: الكامل (473/1–474) ت/151.

(2) ينظر: الكامل (503/1) ت/176. ترجمة إسحاق بن خالد بن يزيد البالِسي. ولم يذكر له أي حديث بل قال: "ولم يتفق لي إخراج شيء من حديثه".

(3) قال البخاري في التاريخ (184/3) ت/622: "ذاهب الحديث". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (360/3) ت/1630 كناه بأبي الوليد، كتب عنه أبو زرعة وترك الرواية عنه. ونقل عن ابن معين أنه كذاب. وعن أبي حاتم أنه قال: كان كذاباً ولم يكتب عنه وقال: ذاهب الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (284/1–285) وأنه منكر الحديث جداً لا يشتغل بذكره لأنه يروي الموضوعات.

(4) أبان بن أبي عيَّاش البصري متروك، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/87) ت/136.

(5) هذا الحديث بهذا السند لم أقف عليه عند غير ابن عدي، وقد وقفت على الحديث مرسلاً في جامع معمر بن راشد في موضعين: (20/11) (19784) و(444/11) (20961) يرويه عن أبان أن النبي ﷺ الحديث.

(6) سبقت ترجمته (ص/152).

(7) ينظر: الكامل (343/3–345) ت/583.

(8) ذكر الذهبي في المغني (733/2) ت/6953 أنه منكر الحديث. وفي ديوان الضعفاء (ص/432) ت/461: مجهول منكر الحديث.

(9) قال أبو حاتم الرازي: شيخ. وقال أبو زرعة: لا بأس به، وكان قد كتب عنه. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (349/8) ت/1601. وذكره ابن حبان في الثقات (186/9). وفي التقريب لابن حجر (ص/524) ت/ 6539. لا بأس به.

الأول: فرواه يحيى عن غالب بن عبيد الله[1] (135هـ) فذكر حديثاً منكراً في فضل القدس[2].
والثاني: رواه يحيى عن عبَّاد بن كثير البصري[3] ... ثم ذكر حديثاً وعقب عليه أنه حديث منكر. وقرر ابن عدي أن يحيى بن حوشب غير معروف، ولم يرَ من يروي عن يحيى غير مخلد بن مالك، وأن هذين الحديثين عن يحيى، عن غالب وعباد بن كثير، وهما ضعيفان. فلم يدرِ ابن عدي ممن البلاء، أمن يحيى بن حوشب أم منهما[4]؟. ويتضح أنه على كلا الاحتمالين يبقى الحديث منكراً لجهالة يحيى وضعف من روى عنهما.

الحالة الثالثة: نكارة الحديث مع التقييد بسند معين، مع بيان المقتضي للنكارة: يذكر ابن عدي نكارة الحديث مع تقييده بسند معين، فأحياناً يصرح أنه منكر بهذا الإسناد، وأحياناً يذكر سنداً معيناً وأن الحديث منكر عن فلان عن فلان عن فلان، وقد جعلت هذا في الحالات الآتية:

1 – نكارة الحديث مع التقييد بذكر رجال السند (عن فلان عن فلان):

أ – الراوي الضعيف، يروي عن الثقات ما لا يتابعه عليه الثقات مع ذكر رجال إسناد معين: ومن هذا أن يكون الراوي ضعيف قد روى أحاديث بسند معين فيقرر ابن عدي أن هذا الحديث بسند معين منكر عن فلان بالسند الفلاني، كما ذكر في أبي زيد عبد الرحيم بن زيد العمِّي[5] (184هـ) حيث أخرج له حديثين من ضمن ما أخرج وقرر بعدهما قوله: "هذان الحديثان عن أبيه[6]، عن سعيد بن جبير[7] عن

---

(1) قال ابن معين في رواية الدوري (427/4) ت/5118: ضعيف. وقال البخاري في التاريخ (101/7) ت/452: منكر الحديث. وقال النسائي في الضعفاء (ص/86) ت/484: متروك الحديث. وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (48/7) 272: متروك الحديث منكر الحديث. وقال ابن حبان في المجروحين (201/2): "كان ممن يروي المعضلات عن الثقات حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها لا يجوز الاحتجاج بخبره بحال".

(2) الحديث عن ابن عباس ﷺ: «أتينا رسول الله ﷺ ذات يوم في مجلسه إذ سُمع دويٌّ الهواء فإذا جبريل هبط إليه...». لم أقف على من أخرجه. قال الذهبي في الميزان (370/4) ت/9489: الحديث باطل.

(3) عباد بن كثير الثقفي البصري: متروك. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/290) ت/3139.

(4) ينظر: الكامل (383/8) ت/2143.

(5) قال البخاري في الكبير (104/6) ت/1744: "تركوه". وقال النسائي في الضعفاء (ص/68) ت/368: "متروك". قال العقيلي في الضعفاء (78/3) ت/1045 لا يتابع على كثير من حديثه. ونقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (339/5–340) ت/1603 عن أبيه قوله: ترك حديثه كان يفسد أباه يحدث عنه بالطامات. وذكر قل أبي زرعة: واهي ضعيف الحديث. قال ابن حبان في المجروحين (161/2): يروي عن أبيه العجائب لا يشك من الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها.

(6) زيد بن الحواري أبو الحواري العمي البصري: ضعيف. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/223) ت/2131.

(7) سعيد بن جُبير الأسدي مولاهم (95هـ): ثقة ثبت فقيه. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/234) ت/2278.

ابن عباس منكران"[1]. و ذكر أن لعبد الرحيم هذا عن أبيه عن شقيق بن سلمة[2] عن عبد الله بن مسعود ﷺ (32هـ) غير حديث منكر، وله غير ما ذكر كلها ما لا يتابعه الثقات عليه[3].

ب – الراوي الضعيف يتفرد بأحاديث لا يرويها غيره وإن كان له أحاديث صالحة: كما ذكر ابن عدي في أبي أيوب سليمان بن سلمة الخَبَائري[4] الحمصي[5] أن له أحاديث صالحة، ولكنه قرر أن له أحاديث منكرة يتفرد بها، فقد أورد له حديثاً يرويه عن بقية بن الوليد[6] (197هـ)، عن مالك (93هـ)، عن الزهري (125هـ)، عن أنس ﷺ (92هـ)، عن النبي ﷺ : «انتظار الفرج عبادة»[7]. ثم علق ابن عدي عليه أن هذا الحديث عن بقية، عن مالك، لا أعلم يرويه عن بقية غير سليمان، وهو منكر من حديث مالك. كما ذكر أن له عن محمد بن حرب[8] (194هـ) عن الزُّبيدي[9] (146هـ) غير حديث أنكرت عليه[10].

ج – الراوي منكر الحديث يتفرد بأحاديث غير محفوظة لم يروه غير فلان وعنه فلان: كما في أبي لُبابة عثمان بن فائد القرشي[11] حيث ذكر أنه منكر الحديث، وأن عامة ما يرويه غير محفوظ، وقد

---

(1) الكامل (279/6) ت/1426. وذكر حديثاً آخر قال عقبه: "وهذا حديث منكر ولا أعرفه إلا من هذا الطريق".

(2) ثقة توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/268) ت/2810.

(3) ينظر: الكامل (280/6) ت/1426.

(4) بفتح الخاء المعجمة والباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها نسبة إلى الخبائر بطن من الكلاع، وهو خبائر بن سواد بن عمرو بن الكلاع. ينظر: الأنساب للسمعاني (5/36–37) ت/1311.

(5) قال النسائي في الضعفاء (ص/49) ت/253: ليس بشيء. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (122/4) ت/529 أن أباه سمع من سليمان هذا ولم يحدث عنه وقال: متروك الحديث لا يشتغل به، وذكر ابن أبي حاتم ذلك لابن الجنيد فقال: صدق كان يكذب.

(6) سبقت ترجمته (ص/130).

(7) حديث أنس ﷺ: ذكره الخليلي في الإرشاد (450/1) (121) ورجح أن المرسل أشبه. وأخرجه البيهقي في الشعب (356/12) (9533) من طريق أبي حاتم الرازي عن نعيم بن حماد عن بقية عن مالك عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ الحديث. وقال البيهقي: هذا مرسل. وفي الشعب أيضاً (12/357–358) (9534) من طريق ابن عدي بسنده وقال البيهقي: "أسنده سليمان بن سلمة الخبائري والأول بالإرسال أولى". وفي تاريخ بغداد للخطيب (152/2) بعد أن أخرج الحديث ذكر أنه لا يعرف إلا من رواية سليمان الخبائري عن بقية. وفي سير أعلام النبلاء للذهبي (526/8) قال بعد ذكر الحديث: هذا باطل ما رواه مالك بل ولا بقية بل المتهم به سليمان.

(8) محمد بن حرب الخَوْلَاني الحمصي: ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/473) ت/5805.

(9) محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي الحمصي: ثقة ثبت. ينظر: التقريب (ص/511) ت/6372.

(10) ينظر: الكامل (4/213–214) ت/766.

(11) ضعيف. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/386) ت/4505.

أخرج له حديثاً رواه عثمان عن محمد بن إسحاق[1] (150هـ)، عن يزيد بن رومان[2] (130هـ)، عن عروة بن الزبير (94هـ)، عن عائشة رضي الله عنها (57هـ) قالت: «الهريسة والمَضيرة أنزلتا من السماء»[3]. ثم ذكر ابن عدي أن هذا الحديث وإن كان موقوفاً فإنه منكر، موقوفاً كان أو مسنداً، ولم يروه غير عثمان بن فائد، وعنه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي كما ورد في الإسناد[4]. ويظهر من صنيع ابن عدي إطلاقه النكارة على حديث عثمان هذا لأنه ضعيف وقد تفرد به وأحاديثه غير محفوظة.

د – الراوي ضعيف يتفرد بحديث غير محفوظ مع ذكر سند معين[5]:

كما في أبي محمد سفيان بن وكيع بن الجراح الرُّؤاسي الكوفي[6] (247هـ) حيث أورد حديثاً لسفيان: حدثنا معاذ بن معاذ[7] (196هـ)، عن شعبة (160هـ)، عن حبيب بن أبي ثابت[8] (119هـ)، قال: سئل أنس بن مالك ﷺ (92هـ) عن خلق النبي ﷺ فقال: «كان النبي ﷺ يجلس على الأرض ...» الحديث[9]. ثم قال ابن عدي: وهذا عن شعبة غير محفوظ، وإنما يرويه عن شعبة عمر بن حبيب[10]. ومن حديث معاذ بن معاذ عن شعبة منكر، ليس يرويه عنه غير سفيان بن وكيع، والأصل في هذا الحديث إنما يرويه الحسن بن عمارة[11] (153هـ) عن حبيب، وبالحسن معروف[12]. وقد ذكر ابن عدي آفة هذا

---

(1) سبقت ترجمته (ص/24).

(2) ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/601) ت/7712.

(3) أخرجه موقوفاً من حديث عائشة من طريق عثمان بن فائد: أبو نعيم في الطب النبوي (748/2) (878).

(4) ينظر: الكامل (115/6–116) ت/1325.

(5) ينظر: الكامل (396/8–397) ت/2152.

(6) قال البخاري في الأوسط (385/2) ت/2969: "يتكلمون فيه لأشياء لقنوه". وقال النسائي في الضعفاء (ص/55) ت/289: "ليس بشيء". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (231/4) ت/991 أن أبا حاتم وأبا زرعة كتبا عنه وتركا الرواية عنه، وقال أبو زرعة: لا يشتغل به، وقيل كان يكذب. وعن أبي حاتم أيضاً أنه لين. وذكر ابن أبي حاتم أنه كان يحدث بأحاديث أدخلت في حديثه وقد سرق من حديث المحدثين. وذكره ابن حبان في المجروحين (359/1) وأنه كان شيخاً فاضلاً صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه حديثه وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع، فاستحق الترك لذلك.

(7) العنبري: ثقة متقن. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/536) ت/6740.

(8) ثقة فقيه جليل كثير الإرسال والتدليس، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/150) ت/1084.

(9) الحديث من هذا الطريق لم أقف عليه عند غير ابن عدي.

(10) لم أجد رواية عمر بن حبيب عن شعبة. عند غير ابن عدي، فقد أخرجها في ترجمة عمر بن حبيب (451/5–452) ت/1211.

(11) البجلي مولاهم: متروك. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/162) ت/1264.

(12) لم أجد هذه الرواية عند غير ابن عدي في ترجمة عمر بن حبيب (451/5–452) 1211.

الرجل وأنه كان يتلقن ما لُقن[1].

2 – نكارة الحديث مع التقييد بهذا الإسناد وما شاكلها من عبارات:

أ – ما ذكره في أحمد بن بشير[2] **(197هـ)** حيث بيَّن أنه يذكر أحاديثه المنكرة ثم ساق بسنده حديثاً ليقرر بعده أنه حديث منكر لا يرويه بهذا الإسناد غير أحمد بن بشير[3]. فحكم على الحديث أنه منكر مبيناً أن سبب النكارة هو التفرد. ثم ساق له حديثا آخر وناقش علته وذكر أن هذين الحديثان أنكر ما روي له، وأن له أحاديث أُخر قريبة من هذين، وساق له عدة أحاديث مبيّناً أنها لا تعرف إلا من رواية أحمد بن بشير. ثم قرر أن هذه الأحاديث التي ذكرها أنكر ما رأى له[4].

ب – الراوي الضعيف يسرق الحديث يروي أحاديث يتفرد بها: كما في خالد بن غسان بن مالك الدارمي[5] ذكر ابن عدي أنه كان يسرق الحديث، و أورد له بعض حديثه ثم عقب على اثنين منها: هذان الحديثان بإسناديهما لم أكتبهما إلا عنه، وهما منكران[6].

وظاهر أن وجه النكارة هنا التفرد، للإشارة التي ذكرها ابن عدي، أي لم يكتبهما عن غير خالد هذا.

ج – الراوي الضعيف يروي حديث لا يعرفه ابن عدي إلا من هذا الطريق: كما في أبي زيد عبد الرحيم بن زيد العمِّي البصري[7] بين ابن عدي ضعفه وقد أخرج له حديثاً يرويه عن أبيه[8] عن سعيد بن المسيب[9] **(بعد 90هـ)** عن عمر بن الخطاب ﷺ **(23هـ)** قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا النساء لعُبد الله

---

(1) ينظر: الكامل (383/4–384) ت/847. قال ابن عدي: "ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف يرفعه، وحديث مرسل فيوصله، أو يبدل في الإسناد قوماً بدل قوم".

(2) قال ابن معين في رواية الدوري (490/3) ت/2396: ليس بحديثه بأس. وقال الدارمي كما في روايته لتاريخ ابن معين (ص/184) ت/664: متروك. وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (42/2) ت/14: محله الصدق. وقال أبو زرعة: صدوق. وقال ابن حبان في المجروحين (140/1) ينفرد بالمناكير عن المشاهير.

(3) الكامل (249/1) ت/1.

(4) ينظر: الكامل (250/1–251) ت/1.

(5) قال الدارقطني في المؤتلف والمختلف (1620/3): كان ضعيفاً. وفي سؤالات السهمي (ص/213) ت/286: قال: متروك يحدث بما لم يسمع.

(6) الكامل (379/3) ت/608.

(7) سبقت ترجمته (ص/218).

(8) زيد بن الحواري: ضعيف. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/223) ت/2131.

(9) سبقت ترجمته (ص/199).

حقاً حقاً»[1] وذكر أنه حديث منكر، ولا يعرفه إلا من هذا الطريق[2].

الحالة الرابعة: نكارة الحديث مع تقييدها عن راوٍ معين بسند معين[3]: في بعض الأحيان يذكر ابن عدي أن الراوي له حديث منكر فأكثر، وتجده يقيد ذلك عن راوٍ معين وبسند معين، ومن ذلك:

1 – أن يكون الراوي منكر الحديث متروك ويتفرد بحديث عن راوٍ معين بسند معين: كما ذكر في عيسى بن إبراهيم بن طَهمان الهاشمي[4] حيث أخرج له حديثاً من طريق كثير بن هشام[5] (207هـ): أخبرنا عيسى بن إبراهيم الهاشمي، عن الحكم بن عبد الله الأيلي[6] عن الزهري (125هـ)، عن سالم بن

---

(1) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (255/2) من طريق ابن عدي به، ثم قال: هذا حديث لا أصل له. وذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة (134/2) من طريق ابن عدي وذكر أن له شاهداً من حديث أنس ﷺ بلفظ: «لولا المرأة لدخل الرجل الجنة». وقال: فيه راوٍ متروك. وفي تنزيه الشريعة (204/2) (22) ذكر ابن عراق أن هذا الحديث لا يصلح شاهداً لأن فيه راوٍ متروك بل كذاب وضاع.

(2) ينظر: الكامل (279/6) ت/1426.

(3) للاستزادة من الأمثلة ينظر: (49/2) ت/303. قال ابن عدي: منكر من حديث شعبة عن محمد بن سليمان". و(340/3) ت/581. وفيها: "وهذا منكر عن ابن عون بهذا الإسناد، لا يرويها غير خالد بن يزيد...". و(342/3) ت/582 وفيها: "وهذا عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه بهذا الإسناد منكر، ليس يرويه عن إبراهيم غيرُ خالد بن يزيد العدوي". و(375/3) ت/603. وهذا الحديث عن ابن جريج بهذا الإسناد منكر. و(88/4) ت/702، وفيها: "وهذا منكر عن قتادة عن أنس". و(220/4) ت/768. "وهذا من حديث شعبة عن قتادة منكر". و(365/5) ت/1153. وفيها: "وهذا منكر من حديث الزبيدي عن الزهري، لا يرويه إلا ضمرة عن إسماعيل عنه". و(48/5) ت/1186، وفيها: "والحديث منكر عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة بهذا الإسناد". و(235/5) ت/1028 عن الثوري بهذا الإسناد لا يرويه إلا عبد الله بن المغيرة، وهو منكر. وينظر: (284/6) ت/1429. و(247/6) ت/1410. و(314/7) ت/1792. و(24/8) ت/1915. و(408/8–409) ت/2162. (7/–286–297) ت/1764.

(4) قال ابن معين في رواية الدوري (161/4) ت/3713: "ليس بشيء". وقال أحمد كما في رواية المروذي (ص/117) ت/271: ليس بشيء. وفي التاريخ الكبير للبخاري (407/6) ت/2802، والضعفاء للنسائي (ص/76) ت/426: "منكر الحديث". وقال العقيلي في الضعفاء (395/3) ت/1434: "حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به". وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (272/6) ت/1505: "متروك الحديث".

(5) الكلابي أبو سهل الرقي: ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/460) ت/5633.

(6) قال ابن معين كما في رواية ابن محرز (62/1): "ليس بشيء". وقال البخاري في الكبير (345/2) ت/2695: "تركوه، وكان ابن المبارك يوهنه ونهى أحمد عن حديثه". وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (121/3) ت/559 ذاهب متروك الحديث لا يكتب حديثه كان يكذب. وعن أبي زرعة قال: ضعيف لا يحدث عنه، ولم يقرأ حديث وقال اضربوا عليه. وقال ابن حبان في المجروحين (248/1) يروي الموضوعات عن الأثبات. ونقل عن أحمد أنه قال: أحاديث الحكم كلها موضوعة. وقال النسائي في الضعفاء (ص/29) ت/122: "متروك الحديث".

عبد الله[1] (106هـ)، عن أبيه[2] ﷺ (73هـ)، أن عمر بن الخطاب ﷺ (23هـ): «مر بقوم قد رموا رشقاً ...» الحديث[3]. وقد عقب عليه ابن عدي أن هذا حديث منكر و لا يعلم رواه عن الزهري غيرُ الحكم الأيلي – وهو منكر متروك الحديث– ولا يروي عن الحكم غير عيسى هذا، وعن عيسى كثير بن هشام[4]. ويتضح أن ابن عدي حكم على الحديث أنه منكر وذكر مقتضى النكارة، ففي السند راو منكر متروك الحديث، تفرد به، وأن في السند تفردات أخرى. وبه تم تعلل حكمه بنكارة الحديث.

2 – أن يكون الراوي منسوباً إلى الكذب ويتفرد ولا متابع له عن راوٍ معين بسند معين:

أ – كما ذكر في ثُمامة بن عُبيدة العَبدي[5] إذ أخرج له حديثين عن أبي الزبير[6] (126هـ)، عن جابر ﷺ (بعد 70هـ)، وذكر بعد كل واحد أنه حديث منكر عن أبي الزبير عن جابر ليس يرويه إلا ثمامة عنه. ثم قرر أخيراً أن له غير هذه الأحاديث لا يتابعه الثقات عليه، وأنهما أنكر ما رآه له[7].

ب – أبو صالح إسحاق بن نَجيح الْمَلَطي[8]، ذكر له عدة أحاديث يرويها إسحاق عن ابن جريج[9] (150هـ)، عن عطاء، عن ابن عباس ﷺ (68هـ)... ثم قال بعدها: إسحاق بن نجيح قد يُقبَل بهذا الإسناد: ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، فيأتي بكل حديث منكر عنه، وعن غيره، و ذكر بعد عدة أحاديث أن عامة ما أتى به عن ابن جريج كله منكر قد وضعه عليه[10].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/174).

(2) عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما صحابي.

(3) قال ابن حجر في اللسان (392/4) ت/1193: "ليس بصحيح والحكم أيضاً هالك". والحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (395/3) بسنده إلى كثير بن هشام عن عيسى به. وأخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (24/2) (1066) بسنده إلى كثير عن عيسى به. وأخرجه من طريق أخرى الشهاب القضاعي في مسنده (338/1) (580) بسنده إلى مصعب بن سعد قال مر عمر بن الخطاب ﷺ مثله. وذكره البيهقي في الشعب (210/3) (1557) قال: "وروِّينا عن عمر بإسناد غير قوي أنه مر على قوم ..." الحديث. ولم يذكر سنده.

(4) ينظر: الكامل (237/6) ت/1399.

(5) ذكر البخاري في التاريخ (178/2) ت/2120 أن علياً بن المديني نسبه إلى الكذب. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (467/2) ت/1899 عن أبيه: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (208/1).

(6) سبقت ترجمته (ص/213).

(7) ينظر: الكامل (296/2) ت/323.

(8) قال ابن معين في رواية ابن محرز (51/1): "كذاب عدو لله رجل سوء". وقال أحمد في العلل رواية ابنه عبد الله (30/2) ت/1454: "هو من أكذب الناس". وقال البخاري في التاريخ (404/1) ت/1293: "منكر الحديث". وقال مسلم في الكنى (437/1) ت/1655، والنسائي في الضعفاء (ص/18) ت/48: "متروك الحديث". وقال أبو حاتم: من أكذب الناس يحدث عن النبي ﷺ برأي أبي حنيفة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (235/2) ت/832.

(9) سبقت ترجمته (ص/25).

(10) ينظر: الكامل (483/1–486) ت/156.

3 – الراوي الضعيف يتفرد عن ثقة بسند معين:

أ – أبو بكر عبد الله بن أيوب بن أبي عِلاج الموصلي[1] (225هـ) ذكر له ابن عدي حديثاً يرويه عن سفيان بن عيينة (198هـ)، عن الزهري (125هـ)، عن سالم بن عبد الله[2] (106هـ)، عن عبد الله بن عمر ﷺ (73هـ)، عن النبي ﷺ قال: «إن الله ﷻ لا يغضب، فإذا غضب تسلحت الملائكة لغضبه، فإذا اطلع إلى أهل الأرض ونظر الولدان يقرؤون القرآن تملى ربنا رضا»[3]. ثم قال: "وهذا عن ابن عيينة بهذا الإسناد لا أعلم رواه غير ابن أبي علاج هذا، وهو منكر"[4]. وقد تبين من تخريج الحديث أن ابن عدي حكم عليه بأنه منكر لتفرد الراوي الضعيف به في حدود علم ابن عدي. وإن كان في الواقع الحال لم يتفرد لما له من متابعات.

ب – في أبي سلمة أحمد بن أبي نافع الموصلي[5] (235هـ) ساق حديثاً من طريقه عن عفيف بن سالم، عن سفيان الثوري (161هـ)، عن موسى بن عقبة (141هـ)، عن نافع[6] (117هـ)، عن ابن عمر ﷺ (73هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُحصِن أهلُ الشرك بالله شيئا»[7]. ثم قال ابن عدي: "وهذا

---

(1) قال الذهبي في الميزان (394/2) ت/4217: متهم بالوضع كذاب، مع أنه من كبار الصالحين. وقال عن الحديث أعلاه: وهذا كذب بيِّن. وذكر ابن حجر في لسان الميزان (261/3–262) ت/1123 عن عدد من العلماء أنه كذاب يضع الحديث.

(2) سبقت ترجمته (ص/174).

(3) قال السيوطي في اللآليء المصنوعة (35/1–36): "رأيت له طرقاً أخرى عن ابن عيينة". ثم ذكر طرقا أخرجها الشيرازي في الألقاب. وتعقب السيوطي قول الذهبي في الميزان وابن حجر في اللسان وقال: "ولم يلِّم واحد منهما بما ذكره الشيرازي وما عندي إلا أنهما قلدا ابن عدي في دعواه تفرد ابن أبي علاج به، وإلا فهؤلاء المتابعون في غاية القوة محمد بم يحيى بن أبي عمر ثقة جليل صاحب مسند شيخه الترمذي. وزكريا بن محمد بن يحيى صاحب ابن عيينة، قال الذهبي: صدوق. وقال الدارقطني: لا بأس به. وأما هارون بن هزاري فقال الخليلي: ثقة موصوف بالزهد والأمانة". وذكر للحديث طرقاً أخرى عن ابن عمر ﷺ.

(4) ينظر: الكامل (383/4) ت/847.

(5) ذكر ابن عدي في الكامل (255/1–256) ت/5 أن أبا يعلى أحمد بن علي قال فيه: لم يكن موضعاً للحديث. وذكره ابن حبان في الثقات (17/8) وذكر أنه يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه واسم ابنه: سلمة بن أحمد.

(6) سبقت ترجمته (ص/129).

(7) الكامل (255/1) ت/5. والصواب أن الحديث موقوف على ابن عمر ﷺ من قوله، ذكر ذلك الدارقطني في سننه، كتاب الحدود (177/4) (3293) بعد أن أخرج الحديث فقال: "وهم عفيف في رفعه، والصواب موقوف من قول ابن عمر". وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحدود، باب من قال: من أشرك بالله فليس بمحصن (376/8) (16939) مرفوعاً من طريق ابن عدي، ثم ذكر قول الدارقطني السابق. والحديث الموقوف أخرجه القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (92–93) (158) من غير طريق أحمد بن أبي رافع فقال: "... حدثنا أبو مُطيع الخُراساني، عن سفيان، عن موسى بن عقبة، عن نافع عن ابن عمر أنه قال: «لا يحصن أهل الشرك»".

الحديث روي عن أحمد بن أبي نافع، عن معافى بن عمران[1] (184هـ)، عن الثوري[2]. وهو منكر من حديث الثوري عن موسى بن عقبة بهذا الإسناد"[3].

والملاحظ أن ابن عدي بعد أن ساق الحديث المرفوع، أشار إلى الرواية الأخرى رواية معافى بن عمران، وحكم على المرفوع أنه منكر من حديث الثوري عن عقبة بهذا الإسناد.

الصورة الثانية: نكارة الحديث (حديث منكر) مع التقيد بصفة معينة من أوصاف الرواة وذكر المقتضِي:

وفي بعض الأحيان لا يذكر راوياً بعينه بل يعمم ويذكر الصفة مثل قوله: كل ما يرويه عن الثقات منكر، وقد يتبع ذلك بقوله منكر عن فلان بهذا الإسناد، ومن ذلك:

أ – كل ما رواه عمن روى عنه من الثقات منكر: كما في أبي يعقوب يوسف بن يونس الأفطس[4] الطرسوسي حيث ذكر أن كل ما روى عمن روى من الثقات منكر، وأخرج له حديثين حكم على كل منهما أنه منكر عن فلان بهذا الإسناد[5]، وذكر تفرده بهما، وذكر أنه لا يعلم له غير هذين الحديثين[6].

ب – الراوي لا بأس به إذا روى عنه ثقة، ولكن الحديث المنكر إذا روى عنه ضعيف: كما ذكر في أبي بكر بن عياش الكوفي[7] (194هـ) إذ بيَّن ابن عدي أن في كل رواياته عن كل من روى عنه لا بأس به، وعلل ذلك أنه لم يجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة. ولكن إن روى عنه ضعيف فقد يوجد له حديثاً منكراً، قال: "و في كل رواياته عن كل من روى عندي لا بأس به، وذاك أني لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقةٌ، إلا أن يروي عنه ضعيف"[8].

النوع الثاني: ذكر نكارة الحديث دون قيد، لكنه قد يذكر ما يقتضِي النكارة وقد لا يذكرها:

قد يذكر ابن عدي أن الحديث منكر دون أن يقيد ذلك بفلان أو عن فلان، ولا يذكر أيضاً التقييد

---

(1) الحافظ أبو مسعود المعافى بن عمران بن نُفيل الموصلي، فقيه أهل الموصل وزاهدهم وعابدهم، وكان ثقة، وأطلق عليه الثوري لقب (ياقوتة العلماء) له تصانيف في الزهد والسنن والفتن والآداب، وغير ذلك. ينظر: تهذيب الكمال، المزي (147/28 وما بعدها) ت/6041.

(2) أخرجه من هذه الطريق: ابن الأعرابي في معجمه (187/1) (324) مرفوعاً فقال: "نا تمتام، نا أحمد بن أبي نافع، نا مُعافَى، عن سفيان، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «لا يحصن الشرك بالله شيئا»".

(3) الكامل (255/1–256) ت/5.

(4) ذكره ابن حبان في المجروحين (137/3) وأنه لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. ووثقه الدارقطني في تعليقه على المجروحين (ص/291) ت/411. وذكر الذهبي في الميزان (476/4) ت/9894 بعد أن ذكر له الحديثين اللذين أخرجهما ابن عدي له: "بل من يروي مثل هذين الخبرين ليس بثقة ولا مأمون".

(5) وهذا يصلح مثلاً لما ورد في الأمثلة لسابقة في النوع الأول من تقييد النكارة عن راو معين بسند معين.

(6) ينظر: الكامل (297/8–298) ت/2086.

(7) سبقت ترجمته (ص/168).

(8) الكامل (492/4) ت/893. وينظر: (219/5) ت/1016.

بإسناد معين، بل تجده يطلق على الحديث أنه منكر فحسب، وقد يذكر ما يقتضي النكارة وقد لا يذكرها، وجعلت هذا النوع إجمالاً في الصور الآتية:

الصورة الأولى: حديث منكر دون قيد، مع ما يقتضي النكارة في حال الراوي

الصورة الثانية: حديث منكر دون قيد، مع ما يقتضي النكارة في حال المروي

الصورة الثالثة: حديث منكر دون قيد، مع ما يقتضي النكارة في حال المروي والراوي

وسأبين ذلك فيما يأتي مع الأمثلة:

الصورة الأولى: حديث منكر دون قيد[1]، مع ذكر ما يقتضي النكارة في حال الراوي:

في مواضع قليلة يطلق ابن عدي على بعض الأحاديث أن هذا منكر أو حديث منكر ولا يذكر قيداً مع ذلك، أي دون أن يقيد ذلك بسند معين (منكر بهذا الإسناد) أو براوٍ معين (منكر عن فلان) فتجده يقول مثلاً: هذا حديث منكر، وما شاكل هذه العبارة، ثم يضيف ما من شأنه أن يكون تعليلاً للنكارة في الحديث، وتأتي هذه الصورة في النقاط الآتية:

أ – حديث منكر إذا تفرد المُدلِّس ولم يصرح بالسماع: كما في حديث رواه بقية بن الوليد[2] (197هـ) قال: قال شريك بن عبد الله[3] (140هـ)، عن كُليب بن وائل[4]، عن ابن عمر (73هـ) ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تساكنوا الأنباط في بلادهم ...» الحديث[5]. قال ابن عدي: وهذا الحديث منكر، لا أعلم رواه غير بقية[6]. ويبدو أن وجه النكارة فيه أن بقية لم يذكر من حدثه عن شريك، بل قال: قال شريك. فلا يدرى عمَّن دلسه[7]، وقد تفرد به فلا متابع له.

ب – حديث منكر لاضطراب أحد رواته: كما في حديث رواه عبَّاد بن كثير البصري[8]

---

(1) ينظر: للاستزادة: (265/7) ت/1740. و(293/7) ت/1769. و(379/7) ت/1836. و(447/8) ت/2190.

(2) سبقت ترجمته (ص/130).

(3) سبقت ترجمته (ص/172).

(4) التيمي البكري المدني: صدوق. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/462) ت/5650.

(5) أخرجه الطرسوسي في مسند عبد الله بن عمر ﷺ (ص/28–29) (29).

(6) ينظر: الكامل (251/2) ت/303.

(7) قال الذهبي في السير (528/8): "وهذا منكر جداً، قد أسقط بقية من حدثه به عن شريك". وفي ميزان الاعتدال (335/1) ت/1250 قال: "وهذا منكر، وقد دلسه عن شريك".

(8) سبقت ترجمته (ص/218). يرى ابن حبان أن عبّاداً هذا هو: عبَّاد بن راشد التميمي فقال: كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها فبطل الاحتجاج به، ثم ذكر له هذا الحديث، وأن ضمرة بن ربيعة رواه عن عباد بن راشد عن الحسن. ينظر: المجروحين (163/2). وقال الدارقطني في تعليقه على المجروحين (ص/197): "قول أبي حاتم أن ضمرة روى هذا الحديث عن عباد بن راشد عن الحسن، وهم. أنما رواه ضمرة عن عباد بن كثير الفلسطيني عن عثمان العرج، عن الحسن". ويؤيد ما ذكره ابن حبان أن ابن الجوزي في

عن الحسن البصري[1] (110هـ) عن سبعة[2] من أصحاب النبي ﷺ: «أن رسول الله ﷺ نهى عن الحجامة يوم السبت ويوم الإربعاء...» الحديث[3].

ثم علق عليه أنه حديث منكر، وقد اضطرب في إسناده عبَّاد بن كثير فقال مرة: عن عثمان الأعرج[4] عن الحسن، وقال: عن الحسن نفسه[5].

ج - حديث منكر إذا كان فيه راوٍ منكر الحديث أو مجهول:

كما قاله في حديث أخرجه ابن عدي قال: حدثنا أحمد بن حفص[6] (293هـ): حدثنا إبراهيم بن محمد الشافعي[7] (237هـ) وسويد بن سعيد[8] (240هـ)، قالا: حدثنا روَّاد بن الجراح أبو عصام العسقلاني[9]

الموضوعات (3/211-212) أخرج الحديث من طريق ابن عدي وذكر في السند عباد بن راشد. ونقل ابن الجوزي قول ابن حبان السابق. وقد ترجم ابن عدي لعباد بن راشد البصري (5/394-396) ت/1171 ترجمة مستقلة عن عباد بن كثير. ولعل ما قرره ابن عدي أوجه مما ذكره ابن حبان وابن الجوزي. وهو ما أشار إليه الدارقطني سابقاً.

(1) سبقت ترجمته (ص/202).

(2) وهم: عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وأبو هريرة وعمران بن حصين ومعقل بن يسار وسمُرة بن جُندُب وجابر بن عبد الله ﷺ.

(3) لم أقف على من أخرجه من غير طريق ابن عدي.

(4) قال الذهبي في الميزان (3/60) ت/5583: لا يعرف.

(5) ينظر: الكامل (5/386-397) ت/1168.

(6) سبقت ترجمته (ص/27).

(7) صدوق، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/93) ت/235.

(8) قال ابن معين في رواية ابن محرز (1/66): ليس بشيء إلا أن يحدث من حفظه. وذكر عبد الله بن أحمد (2/478) ت/3135 أنه عرض عليه أحاديث لسويد هذا فقال أحمد: اكتبها لي كلها، أو قال: تتبعها فإنه صالح، أو قال: ثقة. وقال البخاري في الأوسط (2/373) ت/2929: فيه نظر كان عَمِي فلُقن ما ليس من حديثه. وقال النسائي في الضعفاء (ص/50) ت/260: ليس بثقة. وقال ابن حبان في المجروحين (1/352) يأتي عن الثقات بالمعضلات.

(9) قال ابن معين في رواية الدارمي (ص/110) ت/331: ثقة. وفي سؤالات أبي داود لأحمد (ص/250) ت/266 قال أحمد: كان صاحب سنة، صدوق، في حديثه خطأ. وفي التاريخ للبخاري (3/336) ت/1139: أبو عصام العسقلاني عن سفيان كان قد اختلط لا يكاد أن يقوم حديثه. وذكره النسائي في الضعفاء (ص/40) ت/194 ليس بالقوي روى غير حديث منكر وكان قد اختلط. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/524) ت/2368: عن أبي حاتم: مضطرب الحديث تغير حفظه في آخر عمره وكان محله الصدق. وذكره ابن حبان في الثقات (8/246) وقال: كان يخطئ ويخالف. وقال ابن حجر في التقريب (ص/211) ت/1958: صدوق اختلط بأخرة فتُرك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد.

عن بُكَير بن شهاب الدَامغاني الحنظلي[1] عن محمد بن سيرين[2] (110هـ) عن أبي هريرة (57هـ) ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن في جهنم وادٍ تستعيذ منه جهنم ...» الحديث[3]. وقد علق عليه ابن عدي بقوله: "هكذا حدثنا أحمد بن حفص فقال: روَّاد عن بُكير. وحدثناه محمد بن منير[4]: حدثنا عيسى بن عبد الله العسقلاني[5]: حدثنا روّاد عن أبي الحسن الحنظلي عن بُكير بهذا الحديث فزاد في الإسناد أبا الحسن الحنظلي وهذا أشبه من الذي حدثناه أحمد بن حفص، لأن هذا الحديث منكر، وإذا كان حديث منكراً فيرويه مجهول وأبو الحسن الحنظلي مجهول"[6]. والظاهر من صنيع ابن عدي أنه حكم على الحديث أنه منكر لأن راويه بُكير منكر الحديث، فكيف إذ ضم له أيضاً راوٍ مجهول وهو أبو الحسن.

الصورة الثانية: حديث منكر دون قيد، مع ذكر ما يقتضي النكارة في حال المروي:

أ – حديث منكر إذا كان الحديث لا يعرف وفيه راوٍ له مناكير و راوٍ لا يعرف: كما ذكر ابن عدي في أبي قتادة عمرو بن المُخرِّم[7] البصري[8] حيث قرر أنه يروي بواطيل وأحاديثه مناكير، وذكر له حديثاً

---

(1) ذكر الذهبي في تاريخ الإسلام (4/317–318) ثلاثة من الرواة الذين رووا عن بُكير ثم نقل قول ابن عدي فيه، ثم قال: لم أجد لهم فيه كلاماً. وذكر بعده بكير بن شهاب عن سعيد بن جبير فقديم عراقي صدوق ويُحتمل أنه الدامغاني. وأما في ميزان الاعتدال فذكر ما سبق غير أنه لم يذكر احتمال كونهما واحداً.

(2) ثقة ثبت عابد كبير القدر، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/483) ت/5947.

(3) ذكر نحو هذا الحديث ابن حبان في المجروحين (1/194–195) في ترجمة بكير بن مسمار وذكر أنه هو الذي روى هذا الحديث عن ابن سيرين. وظاهر صنيع ابن حبان أن بكير بن مسمار هو بكير الدامغاني. لكن ابن عدي قد ذكر لكل منهما ترجمة فترجم لبكير بن شهاب رقم (277) وترجم لبكير بن مسمار (280) ولم يخرج له شيئاً لأنه لم يجد في رواياته حديثاً منكراً وأنه لا بأس به وحديثه مستقيم. والله أعلم.

(4) ابن صغير المطيري أبو بكر السامري من شيوخ ابن عدي ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (4/78) ت/1718 وقال: كان ثقة. وفي اللسان لابن حجر (5/396) ت/1286: قال الدارقطني: ليس بالمشهور ووهم في حديث.

(5) ترجمه ابن عدي (6/246) ت/1410 وقال: "ضعيف يسرق الحديث". وذكر ابن حجر في لسان الميزان (4/401) ت/1220 أن الحاكم قال عن الدارقطني: ثقة، وأن ابن حبان ذكره في الثقات وخرج له في صحيحه. قلت: لم اهتد إليه في ثقات ابن حبان. وسؤال الحاكم ينظر في سؤالاته للدارقطني (ص/128) ت/141.

(6) ينظر: الكامل (2/185–186) ت/277.

(7) في طبعة دار الرشد للكامل (8/14) ت/1320: المُخَرَّم. أي: بالراء المشددة المفتوحة. وينظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (4/2040). وفي الإكمال لابن ماكولا (7/170): "مَخْرَم: بفتح الخاء والراء فهو: عمرو بن مخرم أبو قتادة ... وقاله عبد الغني بكسر الراء". وفي توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (8/83): بضم أوله، وفتح الخاء المعجمة، وكسر الراء المشددة، تليها ميم. وقد فتح بعضهم الراء المشددة أي: المُخْرَّم. ولعل الراجح كسر الراء المشددة.

(8) قال الذهبي في المغني (2/489) ت/4707: "ليس بثقة". وفي تاريخ الإسلام (5/414) قال: متروك.

يرويه عن ثابت الحفار[1]، عن ابن أبي مُليكة، عن عائشة رضي الله عنها: سألت رسول الله ﷺ عن كسب المعلمين، فقال: « إن أحق ما أُخذ عليه الأجر لكتاب الله ﷻ ». وذكر أن هذا الحديث – وإن كان في إسناده ثابت الحفار – لا يعرف، فهو حديث منكر[2].

ب – حديث منكر إذا كان ما يرويه الراوي غير محفوظ: كما في أُبَيْن بن سُفيان[3] حيث ذكر له حديثاً يرويه عن عبد الله بن يزيد[4]: حدثني أبو الدرداء ﷺ (32هـ)، وأبو أُمامة الباهلي ﷺ (86هـ)، وواثلة بن الأسقع ﷺ (83هـ)، وأنس بن مالك ﷺ (92هـ) قالوا: «خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً ونحن نتمارى في شيء من أمر الدين ...» حديث[5] فيه طول: منكر. وفيه: «بدأ الإسلام غريباً». وذكر أن مقدار ما يرويه غير محفوظ، وما يرويه عمَّن رواه منكر الحديث كله[6].

الصورة الثالثة: حديث منكر دون قيد، مع ذكر ما يقتضي النكارة في حال المروي والراوي:

أ – حديث منكر إذا كان الحديث في فضائل علي ﷺ (40هـ) وأحد الرواة فيه تشيّع:

في حُيَي بن عبد الله المصري[7] (143هـ) أخرج له جملة من حديثه الذي لا يتابع عليه وجملة من حديثه الذي وصفها أنها مناكير، و أورد له حديثاً رواه عنه ابن لهيعة[8] (174هـ)، في فضل علي ﷺ. ثم عقَّب عليه أنه حديث منكر، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة، فإنه شديد الإفراط في التشيّع، وقد تكلم فيه

---

(1) ذكره الذهبي في الميزان (369/1) ت/1382 ونقل حكم ابن عدي.

(2) ينظر: الكامل (107/6) ت/1322. قال السيوطي في اللآلئ (188/1): "والحديث منكر: أي من هذا الطريق بهذه القصة، وإلا فهو بهذا اللفظ في صحيح البخاري". قلت: والحديث الذي أشار إليه السيوطي هو حديث ابن أبي مُلية عن ابن عباس ﷺ في قصة الرقية. أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الشرط في الرقية (131/7) (5737).

(3) أُبَيْن بن سفيان المقدسي: قال البخاري: لا يُكتب حديثه. شيخ يقلب الأخبار، وأكثر رواته الضعفاء، يجب التَّنكُّب عن أخباره. ينظر: المجروحين، ابن حبان (179/1).

(4) عبد الله بن يزيد بن آدم الدمشقي، قال أحمد: أحاديثه موضوعة. وقال الجوزجاني: أحاديثه منكرة. ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب (194/10) ت/5338. وميزان الاعتدال، الذهبي (526/2) ت/4698.

(5) أخرجه بطوله ابن حبان في المجروحين (225/2–226) في ترجمة كثير بن مروان السلمي الذي رواه عن عبد الله بن يزيد. وقال ابن حبان في كثير هذا: منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب. ثم ساق الحديث. وأخرجه الآجري في الشريعة (431/1) (111). والطبراني في الكبير (152/8–7659). وابن بطة في الإبانة (489/2) (532) كلهم كم طريق كثير بن مروان عن عبد الله بن يزيد عن جماعة من الصحابة ﷺ.

(6) ينظر: الكامل (73/2–74) ت/212.

(7) قال ابن معين كما في رواية ابن محرز (68/1): "صالح الحديث ليس بذاك القوي". وقال أحمد عنه كما في رواية عبد الله (116/3) ت/4482: أحاديثه مناكير. وقال البخاري في تاريخه (76/3) ت/269: "فيه نظر". وقال النسائي في الضعفاء (ص/35) ت/162: "ليس بالقوي". وذكره ابن حبان في الثقات (235/6).

(8) سبقت ترجمته (ص/140).

الأئمة ونسبوه إلى الضعف. ثم ذكر أن يحيى لا بأس به إذا روى عنه ثقة[1].

ب – الراوي يسرق الحديث مقدار ماله حديث منكر أو حديث سرقه من ثقة:

كما ذكر في أبي الحسن علي بن عَبْدة المُكْتِب[2] (257هـ) أنه يسرق الحديث و أورد له حديثين حكم على الأول أنه سرقه وعلى الثاني أنه باطل بهذا الإسناد، ثم قرر أن مقدار ما له إما حديث منكر، أو حديث سرقه من ثقة فرواه[3]. ولم يخرج له حديثاً عقب عليه أنه منكر، غير أنه حكم أن مقدار ما رواه إما حديث منكر أو مسروق. اللهم إلا إن حُمل حكمه على الحديث أنه باطل ومراده أنه منكر كما يفعل أحياناً غير أنه قيده هنا بهذا الإسناد.

---

(1) ينظر: الكامل (3/308–310) ت/565.

(2) علي بن عَبدة بن قتيبة بن شريك التميمي ذكره ابن حبان في المجروحين (2/115) وأنه يسرق الحديث، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الثقات، لا يحل الاحتجاج به. وفي تاريخ بغداد للخطيب (12/20) ت/6381 نقل الدارقطني أنه قال فيه: يضع الحديث. ومرة قال: متروك.

(3) ينظر: الكامل (6/190) ت/1375.

الفرع الثالث: وصف الحديث بالنكارة الشديدة أو نفيها أو استعمال أفعل التفضيل (أنكر)

في هذا الفرع أذكر الألفاظ التي أطلقها ابن عدي لوصف الحديث بالنكارة الشديدة، أو نفيها، كقوله: منكر جداً. أو أن ينفي النكارة الشديدة عن الحديث، وقد يستعمل أفعل التفضيل للدلالة على النكارة كقوله: هذا أنكر ما روي له، وما شاكلها ذلك وقد جعلت هذا الفرع إجمالاً في نوعين:

النوع الأول: وصف الحديث بالنكارة الشديدة (منكر جداً) أو نفيها عنه.

النوع الثاني: استعمال أفعل التفضيل (أنكر) للدلالة على النكارة.

وسأفصل القول عن هذين النوعين فيما يأتي:

النوع الأول: وصف الحديث بالنكارة الشديدة (منكر جداً) أو نفيها عنه:

في العديد من المواضع يطلق ابن عدي النكارة على الحديث ويرفقها بما يدل على أن النكارة شديدة، وأحياناً أخرى على العكس من ذلك ينفي النكارة الشديدة عن الحديث، وفي هذا النوع سأبين هاتين الصورتين فيما يأتي:

الصورة الأولى: وصف الحديث بالنكارة الشديدة كقوله: (منكر جداً)، وما شاكل هذه العبارة

الصورة الثانية: نفي النكارة الشديدة. وفيما يأتي بيان لهاتين الصورتين:

الصورة الأولى: وصف الحديث بالنكارة الشديدة كقوله: (منكر جداً)[1]، وما شاكل هذه العبارة:

عبارات ابن عدي أثناء وصفه للحديث بالنكارة الشديدة متنوعة، فتجده يصف الحديث أنه منكر جداً، وفي بعض المواطن يقيّده بسند أو راوٍ، وقد يطلق ذلك دون قيد، وأبيّن ذلك في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: تقرير النكارة الشديدة في بعض أحاديث الراوي من رواية شخص معين، أو سند معين، أو هما معاً: يذكر ابن عدي النكارة الشديدة في بعض أحاديث الراوي مع التقييد بسند معين أو راوٍ معين، وأحياناً هما معاً، وقد يضيف لذلك ما يعلل النكارة من حال الراوي أو المروي، وأبين ذلك في النقاط الآتية:

1 - **حديث منكر جداً عن فلان، والراوي عنه شبه المجهول، لا يتابع على أحاديثه:** كما في أبي يعلى سليمان بن مسلم الخَشَّاب[2] حيث ذكر أن له أحاديث منها حديثين يرويهما عن سليمان التيمي[3] (143هـ) ثم قال: "وحديثا سليمان التيمي اللذان ذكرتهما من رواية سليمان بن مسلم هذا

---

(1) ينظر: الكامل (260/1) ت/9. و(287/7) ت/1764. و(19/8) ت/1911.

(2) قال أبو القاسم البلخي في قبول الأخبار (235/2-236) ت/427: "كان جهمياً خبيثاً". وقال ابن حبان في المجروحين (332/1): "يروي عن سليمان التيمي ما ليس من حديثه لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار للخواص". وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكون (ص/232) ت/263.

(3) هو سليمان بن طَرخان، ثقة عابد. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/252) ت/2568.

منكران جداً"[1]. وقد ذكر ابن عدي ما يعلل هذا الإنكار الشديد لهذين الحديثين حيث قرر أن سليمان بن مسلم شبه المجهول، وأحاديثه لا يتابع عليها[2].

2 – حديث منكر جداً بهذا الإسناد عن فلان، والراوي عنه ضعيف جداً تفرد به، وأحاديثه لا يتابعه الثقات عليها: كما ذكر في أبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري المديني[3] إذ أخرج له حديثاً يرويه محمد هذا عن يحيى بن سعيد (144هـ)، عن سعيد بن المسيب[4] (بعد 90هـ)، عن أبي هريرة (57هـ) ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الفقر بيتاً فيه اسمي»[5]. وذكر أن هذا الحديث عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد منكر جداً، لا يرويه غير ابن عبد الملك هذا، وأن أحاديثه مما لا يتابعه عليه الثقات وهو ضعيف جداً[6].

3 – حديث منكر جداً بهذا الإسناد عن فلان، وفيه راوٍ كان يضع الحديث ويسرقه: كما ذكر في أبي سعيد الحسن بن عثمان بن زياد بن أبي حكيم التُّسْتَري حيث ذكر أنه كان يضع ويسرق حديث الناس، ومن جملة ما أخرجه له حديث قال فيه الحسن: حدثنا خليفة بن خياط (240هـ) وحفص بن عمر الرازي[7] قالا: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي (198هـ): حدثنا سفيان (161هـ)، عن منصور (132هـ)[8]، عن إبراهيم (196هـ)[9].

وعن الأعمش[10] (147هـ)، عن أبي صالح السمان[11] (101هـ)، عن أبي هريرة (57هـ) ﷺ عن النبي ﷺ قال: «الرهن محلوب ومركوب»[12]. ثم علق ابن عدي فقال: "وهذا عن الثوري (161هـ)، عن

---

(1) الكامل (205/4) ت/758.

(2) ينظر: الكامل (205/4) ت/757.

(3) سبقت ترجمته (ص/174).

(4) سبقت ترجمته (ص/199).

(5) أخرجه من طريق محمد بن عبد الملك مرسلاً: أبو عبد الله الحسين بن أحمد الصيرفي في فضائل التسمية بأحمد ومحمد (ص/30) (21). ولم أقف عليه مرفوعاً عند غير ابن عدي.

(6) ينظر: الكامل (141/7) ت/1656.

(7) أبو عمر المهرقاني: صدوق. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/172) (1415).

(8) هو ابن المعتمر.

(9) هو ابن يزيد النخعي. أخرجه من طريق وكيع عن سفيان به: ابن أبي شيبة في مصنفه (288/7) (36156).

(10) سبقت ترجمته (ص/130).

(11) ذكوان أبو صالح السَّمَّان الزيات، ثقة ثبت، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/203) ت/1841.

(12) قال البيهقي بعد أن أخرجه في سننه الكبرى (64/6) (1120) من طريق أبي عوانة عن الأعمش مسنداً: ورواه الجماعة عن الأعمش موقوفاً على أبي هريرة. ثم أخرج بسنده إلى الشافعي قال: أنبأنا سفيان بن عيينة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: «الرهن مركوب ومحلوب». قال الشافعي: يشبه قول أبي هريرة والله أعلم. وقد ذكر الدارقطني الحديث في العلل (112/10–114) (1903) وبين طرقه والاختلاف فيه، ومما ذكره: أنه روي عن

الأعمش، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة(57هـ)، عن النبي ﷺ مسنداً[1]: منكر جداً، وخاصة إذا رواه عنه ابن مهدي، وعن ابن مهدي خليفة وحفص بن عمر، والبلاء من الحسن بن عثمان"[2].
وعليه فوجه النكارة هنا رواية هذا الحديث عن الثوري بهذا الإسناد من طريق ابن مهدي مسنداً[3].

4 – حديث عن فلان بهذا الإسناد منكر جداً، والراوي يحدث بالمناكير: كما ذكر في أبي مُصْعَب مطرف بن عبد الله اليساري الأصم (220هـ) ومطرف لقب له[4]، حيث ذكر أنه يحدث بالمناكير وأخرج له جملة منها، وقد أخرج له حديثاً يرويه عن مالك (179هـ)، عن نافع[5] (117هـ)، عن ابن عمر ﷺ (73هـ) قال: قال رسول الله ﷺ : «لكل أمر مفتاح، ومفتاح الجنة حب المساكين والفقراء، وهم جلساء

شعبة مرفوعاً وموقوفاً وهو الصواب. وذكر الاختلاف فيه على الأعمش أيضاً ورجح أن المحفوظ عن الأعمش أنه موقوف. وذكر طرقاً أخرى عن غير الأعمش ورجح أن الأصح أنه موقوف. وقد أخرج الحديث الحاكم في المستدرك (67/2) (2347) من طريق أبي عوانة عن الأعمش به مرفوعا وقال عقبه: "هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لإجماع الثوري وشعبة على توقيفه عن الأعمش، وأنا على أصلي أصلّته في قبول الزيادة من الثقة".

(1) أخرجه من طريق وكيع عن الأعمش: ابن أبي شيبة في مصنفه (288/7) (36155). ومن طريق معمر عن الأعمش: عبد الرزاق في مصنفه (244/8) (15066). ورواه عن الأعمش غيرهما ينظر: مسند إسحاق بن راهويه (304/1) (282). ومعجم ابن الأعرابي (449/2) (876). وغيرهما.

(2) الكامل (164/3–166) ت/479. أخرجه من طريق وكيع عن الأعمش: ابن أبي شيبة في مصنفه (288/7) (36155). ومن طريق معمر عن الأعمش: عبد الرزاق في مصنفه (244/8) (15066). ورواه عن الأعمش غيرهما ينظر: مسند إسحاق بن راهويه (304/1) (282). ومعجم ابن الأعرابي (449/2) (876). وغيرهما.

(3) لم أقف على من أخرجه من طريق ابن مهدي عن الثوري، وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في العلل (112/10–114) (1903) وبين طرقه والاختلاف فيه، ومما ذكره: أنه روي عن شعبة مرفوعاً وموقوفاً وهو الصواب. وذكر الاختلاف فيه على الأعمش أيضاً ورجح أن المحفوظ عن الأعمش أنه موقوف. وذكر طرقاً أخرى عن غير الأعمش و رجح أن الأصح أنه موقوف. وقد أخرج الحديث الحاكمُ في المستدرك (67/2) (2347) من طريق أبي عوانة عن الأعمش به مرفوعاً وقال عقبه: "هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لإجماع الثوري وشعبة على توقيفه عن الأعمش، وأنا على أصلي أصلّته في قبول الزيادة من الثقة".

(4) سبقت ترجمته (ص/171).

(5) سبقت ترجمته (ص/129).

الله يوم القيامة»[1]. ثم ذكر أن هذا الحديث عن مالك بهذا الإسناد منكر جداً[2].

5 – متن هذا الحديث منكر جداً بهذا الإسناد، مع أن باقي روايات الراوي مستقيمة: ومثال ذلك ما ذكره في مُطَّلب بن شعيب المروزي المصري[3] (282هـ) حيث أخرج له حديثاً واحداً يرويه المطلب هذا وذكر ابن عدي أنه لم يرَ له حديثاً منكراً غيره، ومتن هذا الحديث بهذا الإسناد منكر جداً، وأما سائر أحاديثه عن أبي صالح مستقيمة. والحديث الذي ذكره ابن عدي بسنده إلى مطلب: حدثنا أبو صالح[4] (222هـ): حدثنا الليث[5] (175هـ)، عن يونس[6] (159هـ)، عن ابن شهاب (125هـ)، عن أبي سلمة[7] (94هـ)، عن أبي هريرة (57هـ) ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه»[8]. وذكر أن المطلب هذا هو راوية أبي صالح عن الليث بنسخ الليث[9].

الحالة الثانية: تقرير النكارة الشديدة دون تقييدها براوٍ معين أو سند ما: في بعض الأحيان يذكر ابن

---

(1) ذكره الدارقطني في تعليقاته على المجروحين لابن حبان (ص/54–55) (16) في ترجمة أحمد بن داود بن عبد الغفار بعد أن ذكر الحديث من طريق أبي مصعب عن مالك بهذا الإسناد قال: "هذا الحديث وضعه عمر بن راشد الجاري من أهل الجار على مالك، حدث به عنه: عثمان بن مَعبد، ويعقوب بن سفيان، وسرقه منه هذا الشيخ فوضعه على أبي مصعب". قلت: أحمد بن داود بن عبد الغفار هو أحمد ابن أبي صالح الذي روى عنه ابن عدي هذا الحديث زغيره عن أبي مصعب، كما هو ظاهر من صنيع ابن عدي. وقد وجدت الذهبي في ميزان الاعتدال قال بعد ذكر أحاديث ابن أبي صالح عن مطرف: "قلت: هذه أباطيل حاشا مطرفاً من رواياتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود فكيف خفي هذا على ابن عدي. فقد كذبه الدارقطني".

(2) ينظر: الكامل (7/422–423) ت/1867.

(3) نقل ابن حجر في لسان الميزان (6/50) ت/189 عنه أنه: صدوق. ونقل عن ابن يونس في تاريخ مصر أنه قال: كان ثقة في الحديث. قلت: لم أقف عليه في تاريخ ابن يونس المطبوع.

(4) أبو صالح المصري عبد الله بن صالح بن محمد الجهني كاتب الليث: صدوق كثير الغلط ثبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/308) ت/3388.

(5) سبقت ترجمته (ص/163).

(6) يونس بن يزيد ابن أبي النجاد الأَيْلي: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/614) ت/7919.

(7) ثقة مكثر، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/645) ت/8142.

(8) حديث أبي هريرة ﷺ هذا لم أقف على من أخرجه من طريق المطلب بإسناده إلى أبي هريرة، وقد وجدت الحديث من طريقين عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ: الأول: أخرجه البزار في مسنده (14/342) (8027) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة به. وقال عقبه: "وهذا الحديث لا نعلمه عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن محمد بن عمرو إلا مراجم". الثاني: أخرجه ابن مردويه في الجزء الذي انتقاه على الطبراني (ص/73) (25) من طريق صفوان بن سُليم عن أبي سلمة به. وكذا أخرجه ابن المقرئ في الأربعون (ص/128) (66).

(9) ينظر: الكامل (8/69) ت/1952.

عدي النكارة الشديدة، ولكنه لا يذكر في ذلك قيداً ما، ومن ذلك:

1 – سَلَامَة بن روح بن خالد بن عُقَيل الأَيْلِي[1] (197هـ) أخرج له ابن عدي حديثاً رواه سلامة عن عُقيل (144هـ)، عن الزهري (125هـ): حدثني أنس ﷺ (92هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «أمْلِكوا العجين، فإنه أحد الرَّيعين»[2]. ثم قرر أن هذا الحديث وإن روي بغير هذا الإسناد[3] فهو منكر جداً[4]. ويبدو أن وجه النكارة الشديدة هنا أن سلامة لم يسمعه من عقيل، بل هو في كتابٍ نسخة كبيرة، فيها هذه الأحاديث التي أنكرت من حديث الزهري لأنها مما تفرد بها سلامة[5].

2 – أبو الخطاب معروف بن عبد الله الخيّاط الدمشقي[6] مولى واثلة بن الأسقع ﷺ (85هـ) أخرج له ابن عدي عدة أحاديث يرويها عن واثلة، وقد قرر أن هذه الأحاديث لمعروف عن واثلة منكرة جداً. ولعل وجه النكارة ما قرره ابن عدي في نهاية الترجمة أن عامة ما يرويه معروف هذا لا يتابع عليه[7].

3 – بِشْر بن آدم البصري[8] (218هـ) حيث أورد له حديثاً واحداً ثم ذكر أنه يروي أحاديث، ولكن ابن عدي لم يرَ له حديثاً منكراً جداً إلا هذا. و لم يصرح بتقيده براو معين ولا بسند معين، ولم يذكر في الراوي جرحاً، ولا تعديلاً، والحديث يرويه بشر بن آدم: حدثنا صالح بن موسى الطلحي[9]، عن سهيل،

---

(1) قال أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل (301/4–302) ت/1311: ليس بالقوي محله الغفلة، وقال أبو زرعة: ضعيف منكر الحديث، يكتب حديثه للاعتبار. وذكره ابن حبان في الثقات (300/8) وقال: مستقيم الحديث. وقال ابن حجر في التقريب (ص/261) ت/2713: صدوق له أوهام، وقيل: لم يسمع من عمه، وإنما يحدث من كتبه.

(2) أخرجه من طريق سلامة به: ابن بشكوال في الآثار المروية في الأطعمة السرية (ص/135) (23).

(3) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (215/3) (5383) عن عمر قوله نحو هذا الحديث. وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه (95/7) (34454).

(4) ينظر: الكامل (241/4) ت/776.

(5) اختلف في سماعه من عقيل بن خالد: ذكر البخاري في التاريخ الكبير (195/4) ت/2469، ومسلم في الكنى (299/1) ت/1058 أنه سمع عمه عقيلاً. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (301/4) ت/1311 أنه لم يسمع من عقيل بل هو يروي عن كتب عقيل.

(6) قال أبو حاتم: ليس بالقوي. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (322/8) ت/1484. و ذكره ابن حبان في الثقات (439/5). وقال ابن حجر في التقريب (ص/540) ت/6794: "ضعيف".

(7) ينظر: الكامل (352/7–354) ت/1814.

(8) قال ابن سعد في الطبقات (356/7): "رأيت أصحاب الحديث يتقون حديثه، والكتابة عنه". وقال النسائي في مشيخته (ص/84) ت/47: "بشر بن آدم بن يزيد البصري: صالح". وفي الجرح والتعديل (351/2) ت/1331: قال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات (142/8). قال ابن حجر في التقريب (ص/122) ت/676: "بشر بن آدم الضرير، أبو عبد الله البغدادي، بصري الأصل، صدوق" ثم رمز إلى إخراج البخاري وابن ماجه له.

(9) صالح بن موسى بن عبد الله بن إسحاق الطلحي: قال ابن معين في تاريخه رواية الدوري (225/3) ت/1054: "ليس حديثه بشيء". وقال النسائي في الضعفاء (ص/57) ت/298: "متروك الحديث". وفي الجرح والتعديل لابن

عن أبيه، عن أبي هريرة (57هـ) ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الزموا الجهاد تَصِحُّوا وتَسْتَغْنُوا»[1]. ويظهر كيف ساق له حديثاً وحكم أنه لم يرَ حديثاً منكراً جدا لهذا الراوي غير هذا، ولم يذكر غير ذلك، فقد قرر النكارة الشديدة فحسب. وهذه الصورة نادراً ما يفعلها ابن عدي حسب ما تبين لي.

الصورة الثانية: نفي النكارة الشديدة: في بعض الأحيان ينفي ابن عدي أن يكون رأى للراوي حديثاً منكراً جداً، وقد يذكر وجه النكارة، وقد لا يذكره، كما أنه قد يتعرض لبيان حال باقي حديثه جملة، وقد لا يتعرض له. ويبدو لي –والله أعلم– أن حكمه بالنكارة ونفي كونها منكرة جداً يعود إلى أحد أمرين حسب ما ظهر لي من الأمثلة:

أحدهما: أن يكون ضعف الراوي ليس بالضعف الشديد: فقد يصف الراوي أنه مقارب الحديث، أو لا بأس به، وغير ذلك من الألفاظ المشعرة بالضعف غير الشديد، كما سيتضح من الأمثلة. **ثانيهما: نوع الضعف في المرويات ليس شديداً:** كأن تكون النكارة لخطأ الراوي برواية بعض الأحاديث، أو تكون أحاديثه مقارِبة، أو يكتب حديثه، أي أن مرويات الراوي ليست من تلك الأنواع التي يصفها ابن عدي بالنكارة الشديدة في مواضع من كتابه كسرقة الحديث، أو وضعه، وما إلى ذلك. وأعرض لبعض الألفاظ التي استعملها ابن عدي في ذلك، وبعدها أعرض لبعض الأمثلة:

الألفاظ التي وقفت عليها في نفي النكارة: (وليس حديثه بالمنكر جداً)[2]. (ولم أرَ له شيئاً منكراً جداً)[3]. (ولم أرَ في أحاديثه حديثاً منكراً جداً)[4]. (ليس حديثه حديث منكر جداً)[5]. (ولم أرَ حديثاً منكراً جداً)[6]. (أحاديثه مقاربة لم أرَ فيها حديثاً منكراً جداً)[7]. (ولم نجد له حديثاً منكراً جداً فأذكره)[8]. (ولم أرَ له

أبي حاتم (415/4) ت/1825 نقل عن والده: "ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، كثير المناكير عن الثقات". وينظر المجروحين لابن حبان (369/1). وقال ابن حجر في التقريب (ص/274) ت/2891: "متروك".

(1) ينظر: الكامل (158/2) ت/253. والحديث ذكره ابن أبي حاتم في علل الحديث (393/3) (959) وأنه سأل أباه عنه فأجابه: هذا حديث باطل، وصالح الطَّلحي: ضعيف الحديث".

(2) ينظر: الكامل (182/2) ت/273.

(3) ينظر: الكامل (225/2) ت/295. وللاستزادة ينظر: (404/2) ت/364. وفيها: "وقد روى أحاديث لا يتابع عليها، على أني لم أرَ في حديثه حديثاً منكراً جداً".

(4) ينظر: الكامل (317/3) ت/568.

(5) ينظر: الكامل (354/3) ت/589.

(6) ينظر: الكامل (495/3) ت/655.

(7) ينظر: الكامل (20/4) ت/671.

(8) ينظر: الكامل (73/4) ت/691.

حديثاً منكراً جداً فأذكره)[1]. (لم أرَ له حديثاً منكراً جداً)[2]. (وليس له حديث منكر جداً فأذكره)[3]. (له أحاديث صالحة، ولم أرَ في حديثه حديثاً منكراً جداً فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به)[4].

وأما الأمثلة فعديدة[5] حيث ينص ابن عدي على أنه لم يجد للراوي في حديثه حديثاً منكراً جداً وما شابه هذه العبارة في نفي النكارة الشديدة، وبعد جمع الأمثلة تبين أن الرواة الذين نفي النكارة الشديدة عن حديثهم هم الرواة الذين حكم عليهم ابن عدي أنهم: متقارب الحديث – صالح – هو ممن يكتب حديثه – لا بأس به، الضعف بين على رواياته وأحاديثه ليست بالمنكرة جداً، ونحو ذلك من عبارات، وهذه أمثلة على ذلك:

1 – ما قاله في أحمد بن أبي نافع[6] (235هـ) بعد أن ساق له أحاديث، وعلق على اثنين منهما أنهما غير محفوظين، قال: "وأحمد بن أبي نافع مُتَقارِب الحديث، ليست أحاديثه بالمنكر جداً"[7].

2 – في ترجمة أسامة بن زيد بن أسلم المدني[8] (153هـ) ذكر أنه لم يجد له حديثاً منكراً جداً، لا إسناداً ولا متناً، ويرجو أنه صالح[9].

3 – قوله في أبي عمرو بكر بن بكار[10]: "ولبكر بن بكار أحاديث حسان، غرائب صالحة، وهو ممن

---

(1) ينظر: الكامل (169/4) ت/740.

(2) ينظر: الكامل (37/5) ت/925.

(3) ينظر: الكامل (37/5) ت/925.

(4) ينظر: الكامل (486/6) ت/1605.

(5) ومن هذه الأمثلة: أ – في ترجمة أبي سيَّار أيوب بن سيَّار الزهري عرض له عدة أحاديث ثم قرر أن هذه الأحاديث وغيرها ليست بالمنكرة جدًا، والضعف بيّنٌ على رواياته. ينظر: الكامل (2/5–7) ت/180.
ب – في ترجمة أبي كريب رشدين بن كريب مولى ابن عباس ﷺ ذكر أن أحاديثه مقاربة ولم يرَ فيها حديثاً منكراً جداً، وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه. ينظر: الكامل (20/4) ت/671. وينظر أيضاً: الكامل (4/72–73) ت/691. و(6/485–486) ت/1605. تراجع للنظر في عبارة ابن عدي في الراوي.

(6) سبقت ترجمته (ص/224).

(7) الكامل (256/1) ت/5.

(8) أسامة بن زيد بن أسلم: ضعيف من قبل حفظه، روى له ابن ماجه. ينظر: التقريب، ابن حجر (ص/98) ت/315. وينظر: تهذيب الكمال، المزي (2/334–338) ت/315. وإكمالا تهذيب الكمال، مغلطاي (2/51–54) ت/367.

(9) الكامل (80/2) ت/214. وينظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (41/3) (1294). أقول: ولعل ما ذكره ابن حبان في المجروحين (179/1) يفصح عن منشئ النكارة في حديثه حيث قال: "كان يهم في الأخبار، ويخطيء في الآثار، حتى كان يرفع الموقوف، ويوصل المقطوع، ويسند المرسل".

(10) قال ابن معين في رواية الدوري (209/4) ت/3997: "ليس بشيء". وقال النسائي في الضعفاء (ص/25) ت/87: "ليس بثقة". وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (383/2) ت/1492: "ليس بالقوي". وذكره ابن حبان في الثقات (146/8) وقال: ربما أخطأ.

يكتب حديثه، وله غير ما ذكرت، وليس حديثه بالمنكر جداً"[1]. وهذا المثال يؤكد أن ابن عدي يطلقها على الراوي الذي لا يشتد ضعفه. يلاحظ ذلك في حكمه على بكر وأحاديثه، فبكر ممن يكتب حديثه، وأحاديثه حسان غرائب صالحة.

4 – في حَزَوَّر أبي غالب[2] ذكر له عدة أحاديث[3]، ثم قال فيه: "ولأبي غالب غير ما ذكرت من الحديث، ولم أرَ له في أحاديثه حديثاً منكراً جداً، وأرجو أنه لا بأس به"[4].

إلى غير ذلك من الأمثلة التي ذكرتها في الحواشي سابقاً.

النوع الثاني: استعمال أفعل التفضيل (أنكر) للدلالة على النكارة:

يستخدم ابن عدي لفظ أفعل التفضيل (أنكر) للدلالة على النكارة بعباراتٍ شتَّى، وسأعرض لتلك العبارات مع ذكر الأمثلة فيما يأتي، وجعلت هذا النوع في صور، باعتبار التشابه بينها إما لفظاً وإما دلالة، وهي.

الصورة الأولى: أنكر ما رأيت لفلان، أو أنكر ما رُوي له، أو أنكر ما رواه عن فلان، أو أنكر ما حُدِّث عنه.

الصورة الثانية: نفي أن يكون رأى أو وجد للراوي أنكر مما ذُكر، أو هذا أنكر ما وجده، وشبهه:

الصورة الثالثة: نفي أن يكون له أنكر من هذا الحديث أو الأحاديث. وفيما يأتي بيان لهذه الصور:

الصورة الأولى: أنكر ما رأيت لفلان، أو أنكر ما رُوي له، أو أنكر ما رواه عن فلان، أو أنكر ما حُدِّث عنه: يطلق ابن عدي في بعض الأحيان على أحاديث الراوي المنكرة أنها أنكر ما روي له، أو أنكر ما حُدِّث عنه، أو هذا أنكر حديث لفلان، وما شابه ذلك، وسأعرض في هذه الصورة الحالات الآتية:

الحالة الأولى: أنكر ما رأيت لفلان، أو أنكر ما روي له، أو أنكر حديث رواه عن فلان: يورد ابن عدي أحاديث للراوي ثم يقرر أن هذا الحديث أو الأحاديث أنكر ما روي له، كما في أحمد بن بشير[5]، حيث

---

(1) الكامل (182/2) ت/273. وينظر: الكامل (185/2) ت/276. قال في بُكير بن معروف: "وهو قليل الروايات، وأرجو أنه لا بأس به، وليس حديثه بالمنكر جداً".

(2) قال ابن معين: صالح الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (316/3) ت/1411. وذكره ابن حبان في المجروحين (267/1) وقال: "منكر الحديث على قلته، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات".

(3) ينظر: الكامل (315/3–317) ت/568. قال ابن معين: صالح الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (316/3) ت/1411. وذكره ابن حبان في المجروحين (267/1) وقال: "منكر الحديث على قلته، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات".

(4) الكامل (317/3) ت/568.

(5) سبقت ترجمته (ص/221).

ذكر له أحاديثه المنكرة، و أن هذه الأحاديث المذكورة هي أنكر ما رأه لأحمد بن بشير، وأن له أحاديث صالحة وهو في القوم الذين يكتب حديثهم. و قرر أن الأحاديث التي ساقها له هي مما تفرد بها أحمد بن بشير ولا يرويها غيره[1]، وفي هذا بيان لسبب النكارة وهو التفرد.

وفي بعض الأحيان يذكر أن هذا الحديث أنكر حديث رواه فلان عن فلان: كما في يحيى بن عنبسة البصري[2] حيث ذكر أنه منكر الحديث ومكشوف الأمر في ضعفه لرواياته عن الثقات الموضوعات، وأخرج له عدة أحاديث حكم أنها أحاديث منكرة عقب على أحدها أن هذا الحديث من أنكر حديث رواه يحيى بن عنبسة عن حُميد الطويل[3] (142هـ).

الحالة الثانية: أنكر ما حُدِّث عنه: كما في أبي الربيع السَّمان أشعث بن سعيد[4] حيث ساق أقوال الأئمة في تضعيفه[5]، ثم ساق له عدة أحاديث، وقرر أن في أحاديثه ما ليس بمحفوظ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وأنكر ما حُدِّث عنه ذكره. وقد ذكر له ابن عدي ستة أحاديث[6].

الصورة الثانية: نفي أن يكون رأى أو وجد للراوي أنكر مما ذُكر، أو هذا أنكر ما وجده، وشبهه:

يتفنن ابن عدي في استعمال الألفاظ فمرة يعبِّر بلفظ نفي الرؤية (لم أرَ)، ومرة بنفي الوجود (لم أجد) أو نفي معرفته (لم أعرف) وهذه العبارات تفيد أنه ذكر أنكر ما رآه هو، أو وجده، أو عرفه هو، وعدم رؤيته أو عدم وجوده أو عدم معرفته ليس فيها نفياً لرؤية غيره، أو أن يجد غيره نكارة لم يجدها ابن عدي، أي هذا لا ينفي أن يجد غيره للراوي من الأحاديث المنكرة غير ما ذكره، وفي بعض الأحيان لا ينفي رؤيته لأنكر ما للراوي بل يقرر أن هذا أنكر ما رآه للراوي، وهو مع ذلك كله قد يذكر سبب النكارة وقد لا يذكره، وسأوضح هذا الإجمال فيما يأتي:

الحالة الأولى: نفي أن يكون رأى أنكر مما ذكره (لم أرَ أنكر) وما شابه هذه العبارة[7]: تعددت ألفاظ

---

(1) ينظر: الكامل (250/1-251) ت/1. وينظر: (141/3) ت/460، وفيها: "وهذا أنكرت ما رأيت له عن السدي". و(142/3) ت/462. و(229/3) ت/516.

(2) سبقت ترجمته (ص/134).

(3) ينظر: الكامل (408/8-409) ت/2162. وحميد الطويل سبقت ترجمته (ص/129).

(4) لم أقف على تاريخ وفاته، لكن ذكره ابن حجر في التقريب (ص/113) ت/523. من الطبقة السادسة. الذين عاصروا صغار التابعين. ينظر: التقريب (ص/75). وذكر أن الطبقة الثالثة إلى الثامنة وفاتهم بعد المئة.

(5) قال ابن معين كما في رواية الدوري (80/4) ت/3232: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري في الأوسط (ص/19) ت/29: ليس بالحافظ عندهم، يكتب حديثه. وقال النسائي في الضعفاء (ص/19) ت/57: ضعيف. وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/151) ت/113: متروك. وينظر للتوسع: تهذيب الكمال، المزي (261/3) ت/523 وقد ذكر أقوالاً كثيرة في تضعيفه. وتقريب التهذيب، ابن حجر (ص/113) ت/523.

(6) ينظر: الكامل (49/2-53) ت/201.

(7) للاستزادة من الأمثلة على هذا اللفظ وأشباهه: ينظر: الكامل (291/2) ت/321. و(316/2) ت/329. و(139/3)

ابن عدي في نفي رؤيته لأحاديث أنكر مما يذكره للراوي، وفي بعض الأحيان قد يعلل النكارة، ولذا جعلت هذه الصورة في النقاط الآتية تبعاً لنوع التعليل:

1 – لم يرَ أنكر من الأحاديث التي ذكرها، والراوي ليّن، مع بيان التفرد وغرابة الحديث:

كما في محمد بن محمد بن مرزوق البصري[1] (248هـ) ذكر له ابن عدي حديثين عقَّب على الأول منهما أنه مما تفرد به بهذا الإسناد. وعقَّب على الثاني أنه غريب الإسناد والمتن. ثم قرر: "لم أرَ لابن مرزوق هذا أنكر من هذين الحديثين، وهو ليّن"[2].

2 – لم يرَ له أنكر من حديثه عن فلان بهذا السند مرفوعاً، مع بيان تفرده، والراوي له أحاديث مستقيمة: كما في أبي مصعب عبد السلام بن حفص المدني[3] حيث ذكر أن له أحاديث مستقيمة، وقد أخرج له من جملة ما أخرج حديث: «إن من الشعر حكمة» إذ أخرجه بسنده من طريق عبد السلام بن حفص: حدثنا يزيد بن أبي عُبيد[4]، عن هشام بن عروة[5]، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ فذكره[6]. قال ابن عدي: "هذا إسناد عجيب، وذاك أن يزيد بن أبي عبيد مولى سلمة بن الأكوع يحدث بأحاديث عن سلمة بن الأكوع، وهذا الحديث رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. وهذا رواه الكبار عن الصغار، ولم يروه عن يزيد غيرُ عبد السلام بن حفص هذا، وهذا الحديث قد وصله قوم عن هشام بن عروة، وأرسله آخرون"[7]. ويتضح بهذا تفرد عبد السلام بهذا الإسناد، وروايته عن يزيد، ولذا قرر أنه لم يرَ له شيئاً أنكر من حديث يزيد بن أبي عبيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ترفعه[8]. وكما هو ملاحظ فإن وجه النكارة هو: تفرد عبد السلام بروايته عن يزيد عن هشام بن عروة، ووجه آخر للنكارة هو: روايته الحديث مرفوعاً.

ت/458. و(258/4) ت/782. و(167/4) ت/739. و(287/5) ت/287. و(417/6) ت/1553. و(308/7) ت/1785. و(461/7) ت/1898. و(408/8) ت/2161.

(1) قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (90/8) ت/384: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات (125/9) وذكر أنه ربما أخطأ. وقال الخطيب في تاريخ بغداد (417/3–418) ت/1560: كان ثقة. وذكر ابن حجر في التقريب (ص/505) ت/6271 أنه صدوق له أوهام.

(2) ينظر: الكامل (308/7) ت/1785.

(3) قال ابن معين: "ثقة". وقال أبو حاتم الرازي: "ليس بمعروف". ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (46/6) ت/239. وقال الذهبي في المغني (394/2) ت/3691: "ثقة لكنه يأتي بالغرائب".

(4) ثقة، مات سنة (بضع وأربعين ومئة هـ). ينظر: التقريب لابن حجر (ص/603) ت/7754.

(5) سبقت ترجمته (ص/163).

(6) لم أقف على من أخرجه من هذه الطريق. وروي من عدة طرق عن هشام بن عروة به.

(7) الكامل (346/6) ت/1494.

(8) ينظر: الكامل (346/6–347) ت/1494.

3 – لم أرَ لفلان أنكر من هذا، مع تعليل النكارة بمخالفة الكثرة من الرواة: في بعض التراجم يذكر ابن عدي أنه لم يرَ لفلان أنكر من الحديث الفلاني، وتجده يعلل هذه النكارة بكون الراوي خالف الجماعة في سياق إسناده، أو سياق متنه، وأمثلة ذلك:

أ – ما خالف فيه الراوي الجماعةَ في سياق السند، والراوي يحدث بالمناكير، وله أحاديث صالحة: كما في إبراهيم بن رستم الْمَروزي[1] (210هـ)، حيث ذكر له حديثاً وصله إبراهيمُ عن يعقوب بن عبد الله القُمِّي[2] (174هـ)، عن جعفر بن أبي المغيرة[3]، عن سعيد بن جبير[4] (95هـ)، عن أنس بن مالك ﷺ (92هـ) « أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال: أقرئ عمر السلام ...» الحديث[5]. ثم قرَّر أن هذا الحديث لم يوصله غيرُ إبراهيم، ورواه جماعةٌ دون ذكر أنس. ولم يرَ لإبراهيم بن رستم حديثاً أنكر من هذا[6].

وهكذا قد علل النكارة بوصل إبراهيم الحديث المرسل وخالف جماعة من الرواة بذلك على حد علمه.

ب – ما خالف فيه الراوي الجماعةَ في سياق المتن، والراوي ممن يكتب حديثه: كما ذكر في أبي

---

(1) سبقت ترجمته (ص/171).

(2) صدوق يهم، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/607) ت/7822.

(3) صدوق يهم، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/141) ت/960. ذكره الذهبي في وفيات ما بين (121هـ–130هـ) كما في تاريخ الإسلام، الذهبي (388/3). ينظر: الكامل (303/1) ت/49.

(4) سبقت ترجمته (ص/218).

(5) روي موصلاً ومرسلاً كما ذكر ابن عدي (388/1) ت/97: رواه عن يعقوب بن عبد الله القُمي: إبراهيمُ بن رستم ولم ينفرد بوصله كما ذكر ابن عدي، بل وجدتُ له متابعاً، فقد تابعه عمرو بن رافع بن الفرات البجلي أبو الحَجَر القَزويني توفي (237هـ) قال أبو حاتم: قل من كتبنا عنه أصدق لهجة وأصح حديثاً من عمرو بن رافع. ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (232/6–233) ت/1286. وذكره ابن حبان في الثقات (487/8) وقال: "مستقيم الحديث جداً". وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (19/22 وما بعدها) ت/4364.

أما رواية إبراهيم الموصولة فأخرجها: الآجري في الشريعة (1893/4) (1366).

وأما متابعة عمرو بن رافع موصلاً: أخرجها أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (52/1) (201) من طريق: "عمرو بن رافع أبي الحَجَر القَزويني، ثنا يعقوب القُمِّي، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن أنس بن مالك، «أن جبريل أتى النبي ﷺ ...»" الحديث. وقال: ورواه عمر، وعُقيل بن أبي طالب.

وأخرجها أيضاً في فضائل الخلفاء (ص/83) (75) ثم أشار إلى الحديث المرسل فقال: "ورواه إبراهيم بن رستم، عن يعقوب مثله. ورواه جرير، عن يعقوب ولم يجاوز به سعيدَ بن جُبير".

وأما المرسل فقد ذكر ابن عدي أن الحديث رواه جماعة عن يعقوب القمي، عن جعفر، عن سعيد بن جبير، أن جبريل ... الحديث. مرسلاً ولم يذكروا أنساً. ثم قال ابن عدي (388/1) ت/97: "حدثناه أحمد بن صالح التميمي: حدثنا محمد بن حُميد الرازي:، عن يعقوب. وهكذا رواه أبو الربيع الزهراني عن يعقوب مرسلاً.

وللحديث شاهد أشار إليه الدارقطني في كتابه العلل (84/12) (2450) وأن إسحاق بن بشر الكاهلي رواه عن يعقوب عن جعفر عن سعيد عن ابن عباس ﷺ.

(6) ينظر: الكامل (388/1) ت/97.

الفَوارس التميمي الحَرَّانيّ أحمد بن عبد الرحمن بن يزيد بن عِقال[1] (300هـ) أنه روى حديثاً عن أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي النُّفيلي الحَرَّانيّ[2] (234هـ): حدثنا مِسْكِين بن بُكير[3] (198هـ)، عن الأوزاعي (157هـ)، عن الزهري (125هـ)، عن أنس ﷺ (92هـ) «أن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائما»[4]. ثم بين أن هذا الحديث شُبِّه على أبي الفوارس، لأن الحديث رواه عن مسكين جماعةٌ منهم: أبو جعفر النُّفيلي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس «أن النبي ﷺ شرب قائما»[5]. فجاء بهذا الحديث بالضد: «أن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائما». و لذا قرر ابن عدي أنه لم يرَ في حديثه أنكر من هذا، و أنه ممن يُكتب حديثه، وليس عنده عن أبي الفوارس عن النفيلي أنكر من هذا الحديث[6].

4 – لم أرَ لفلان أنكر مما ذكرته، وللراوي أحاديث صالحة و أخرى غير محفوظ: كما في إسحاق بن إبراهيم الدمشقي[7] (227هـ) حيث ساق له حديثاً يرويه إسحاق هذا: حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم[8] (184هـ) عن هشام بن عروة[9] (145هـ)، عن أبيه (94هـ)، عن عائشة رضي الله عنها (57هـ)، أن النبي ﷺ قال: «إنما الأعمال بالخواتيم»[10]. وهذا الحديث من حديث هشام بن عروة غير محفوظ.

---

(1) ذكر ابن عدي (303/1) ت/49 عن شيخه أبي عَروبة يقول في أبي الفوارس: "لم يكن بمؤتمن على نفسه ولا دينه".

(2) ثقة حافظ، كما في التقريب لابن حجر (ص/321) ت/3594.

(3) صدوق يخطئ، كما في التقريب لابن حجر (ص/529) ت/6615.

(4) الحديث بهذا السند لم أقف عليه عند غير ابن عدي.

(5) الحديث إسناده صحيح: أخرجه أبو يعلى في مسنده (260/6) (3560) «قال: حدثنا ابن أبي شعيب الحراني، حدثنا مسكين بن بكير، عن الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن أنس، أن النبي ﷺ «شرب قائما». وأخرجه أيضا برقم (3561). وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (157/5) (8224) من طرق في أحدها النُّفيْلي الذي يروي عنه أبو الفوارس في الكامل. وفي علل الدارقطني (168/12) (2581) ذكره الدارقطني وبين أنه اختلف فيه عن الأوزاعي، فرواه مسكين بن بكير عن الأوزاعي بلفظ: «شرب قائماً». ووهم في قوله: قائما. وخالفه أصحاب الأوزاعي فرووه بلفظ: «شرب لبنا»، وهو الصواب. وحديث مسكين وهم. وقد أخرج البزار الحديث من طريق الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني: حدثنا مسكين بن بكير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس ﷺ أن رسول الله ﷺ شرب لبناً ... الحديث.

(6) ينظر: الكامل (303/1) ت/49.

(7) إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الفراديسي مولى عمر بن عبد العزيز: ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (208/2–209) ت/710 أن أبا زرعة لم يكتب عنه، وأما أبو حاتم فقال عنه: ثقة. وكذا قال فيه أبو مسهر. وذكره ابن حبان في الثقات (111/8) وقال: ربما خالف. وقال ابن حجر في التقريب (ص/99) ت/334: "صدوق ضعِّف بلا مستند".

(8) عبد العزيز ابن أبي حازم سلمة بن دينار، قال ابن حجر في التقريب (ص/356) ت/4088: "صدوق فقيه".

(9) سبقت ترجمته (ص/163).

(10) لم أقف على من أخرج حديث إسحاق ولكن وجدت له متابعة عند ابن حبان في صحيحه (52/2) (340) من طريق نُعيم بن حماد قال: حدثنا عبد العزيز ابن أبي حازم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: ... الحديث.

وذكر أن لإسحاق مقدار عشرين حديثاً غيرَ محفوظة، وله أحاديث صالحة. ولم يرَ له أنكر مما ذكره[1].

الحالة الثانية: نفي أن يكون وجد أنكر، أو لم أجد[2]، و ما شاكل هذه العبارات: يذكر ابن عدي أنه لم يجد للراوي أنكر مما ذكره، وقد يعلل النكارة وقد يترك ذلك، كما يتضح من الأمثلة:

1 – لم يجد له حديثاً أنكر من حديث كذا، مع تعليل النكارة بالتفرد: كما ذكره في إبراهيم بن مهاجر بن مِسْمار[3] إذ ذكر أنه لم يجد له حديثاً أنكر من حديث: «من قرأ طه ويس»[4]؛ ثم بيَّن سبب النكارة وهو تفرده بالمتن مطلقاً فلم يروه أحدٌ غيره، لذا قرر: أنه لم يروه إلا إبراهيمُ بن مهاجر هذا، ولا يروي هذا المتن بهذا الإسناد ولا بغير هذا الإسناد إلا إبراهيمُ بن مهاجر، وباقي أحاديثه صالحة[5]. ويظهر أنه حكم بالنكارة على الحديث لتفرد إبراهيم هذا به، وأما باقي أحاديثه فحكم أنها صالحة.

2 – أَنكَر ما وجدت له ذكرته مع الإشارة إلى التعليل بمخالفة الثقات: كما في أيوب بن سويد الرملي[6] (193هـ) إذ أورد له عدة أحاديث وقرر أن له حديثاً صالحاً عن شيوخ معروفين[7]، وأنه يقع في حديثه

---

(1) ينظر: الكامل (1/496–497) ت/167.

(2) للاستزادة من الأمثلة، ينظر: (2/188) ت/277. و (2/198–200) ت/282. و(3/151) ت/469. وفيها: "ولم أجد له أنكر من الذي ذكرتها، والذي ذكرتُ كله يحتمل، وأرجو أنه لا بأس به". و (3/206) ت/502، و(3/228) ت/513. و(4/126) ت/722. و(4/333) ت/810. و(4/334) ت/811. و(8/372) ت/2129.

(3) قال ابن معين في رواية الدارمي (ص/71) ت/154: "صالح ليس به بأس". وقال البخاري في التاريخ (1/328) ت/1033: "منكر الحديث". وقال النسائي في الضعفاء (ص/11) ت/8: "ضعيف". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/133) ت/422 قال أبو حاتم: منكر الحديث وليس بالمتروك. وقال مرة: شيخ. وقال ابن حبان في المجروحين (1/108): "منكر الحديث جداً". وفي تاريخ الإسلام، الذهبي (4/804). ذكره في وفيات سنة تسعين ومئة.

(4) أخرجه الدارمي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب في فضل سورة طه ويس (4/2147–2148) (3457)، وغيره ومداره على إبراهيم بن المهاجر بن مسمار هذا. وذكر ابن حبان في المجروحين (1/108) هذا الحديث وقال: "هذا متن موضوع". وينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (1/67) ت/224.

(5) ينظر: الكامل (1/321) ت/60.

(6) قال ابن معين في تاريخه رواية الدارمي (ص/68) ت/135: "ليس بشيء". وفي رواية الدوري (4/451) ت/5248: "ليس بشيء كان يسرق الأحاديث". وقال البخاري في التاريخ (1/417) ت/1333: "يتكلمون فيه". وقال النسائي في الضعفاء (ص/16) ت/29: "ليس بثقة". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/250) ت/891 ذكر أبو حاتم عن ابن معين قوله: كان يقلب حديث ابن المبارك، والذي حدث به عن مشايخه الذين أدركهم فيقلبه على نفسه. وقال أبو حاتم: هو لين الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات (1/108) وأنه كان رديء الحفظ يُتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه لأن أخباره إذا سيرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة. وفي التقريب، لابن حجر (ص/118) ت/615 أبو مسعود أيوب بن سويد الحميري، صدوق يخطئ.

(7) ينظر: الكامل (1/321) ت/60. قال ابن عدي: "عن شيوخ معروفين، منهم: يونس بن يزيد الأيلي نسخة الزهري. وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر. وابن جريج، والأوزاعي، والثوري. وغيرهم".

ما يوافقه عليه الثقات، ويقع ما لا يوافقونه، ويُكتَب حديثه في جملة الضعفاء، و أنكر ما وجده له ذكره[1].

ويظهر من هذا إشارته إلى سبب الحكم بالنكارة وهو مخالفة الثقات، وكان قد ذكر جملة من الأحاديث بيَّن من خلالها مخالفته للثقات، وفي بعضها الآخر تفرده بالرواية.

3 – لم يجد أنكر من الأحاديث التي ذكرها مع التعليل أنها أحاديث غير محفوظة، وأنه من جملة من يُكتب حديثه: أبو حفص أغلب بن تميم بن النعمان المسَّعودي الكندي[2]، حيث عرض له عدة أحاديث ثم بيَّن أن عامة أحاديثه غير محفوظة، وأنه لم يجد له أنكر من الأحاديث التي ذكرها وأنه لم يجد له فيما يرويه أنكر من هذه الأحاديث التي رواها له، و مع ذلك قرر أنه من جملة من يُكتب حديثه[3].

4 – لم يجد أنكر مما ذكره مع تعليل النكارة بالتفرد، وأن الراوي توهم أو حمل على حفظه فجاء بها هكذا منكرة: أبو الهيثم خالد بن مخلد القَطَواني[4] (213هـ) فقد أخرج له أحاديث تفرده في أغلبها، و ذكر أنه لم يجد أنكر مما ذكره، و أن هذه الأحاديث لعله توهم فيها أو رواها من حفظه فجاء بها هكذا، وبيَّن أنه اعتبر حديثه مما رواه الناس عنه فلم يجد أنكر مما ذكره، وهو عند ابن عدي لا بأس به[5].

5 – أنكر ما وجدته له ذكرته، مع تعليل النكارة بمخالفة الثقات والتفرد: كما في أبي مسعود أيوب بن سويد الرملي[6] (193هـ) إذ ساق له عدة أحاديث وعللها بتفرده غالباً ثم قرر أن ما ذكره من الأحاديث هو أنكر ما وجده له، وأنه يقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقوه عليه ويُكتب حديثه في جملة الضعفاء[7].

الحالة الثالثة: لا ينفي رؤيته أنكر، بل يقرر أن أنكر ما رأه للراوي من رواياته كذا و بيان حال الراوي:

---

(1) ينظر: الكامل (30/2) ت/194.

(2) قال ابن معين كما في رواية الدوري (127/4) ت/3513: ليس بشيء. وقال البخاري في التاريخ (70/2) ت/1720: "منكر الحديث". وقال النسائي في الضعفاء (ص/20) ت/61: ضعيف. وقال ابن حبان في المجروحين (175/1) منكر الحديث يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة خطئه.

(3) ينظر: الكامل (108/2–110) ت/230.

(4) القطواني: بفتح القاف والطاء المهملة والواو، وفي آخرها النون، موضع بالكوفة، ولعله اسم رجل أو قبيلة نزلت الموضع فنسب الموضع إليهم. وقد نسب إليه جماعة منهم خالد بن مخلد. قال ابن سعد في الطبقات (406/6) منكر الحديث في التشيع مفرِطاً، وكتبوا عنه ضرورة. وقال ابن معين في رواية الدارمي (ص/104) ت/301: "ليس به بأس". وقال ابن حنبل في رواية ابنه عبد الله (17/2) ت/1403: "له أحاديث مناكير". وقال العجلي في الثقات (ص/141) ت/369: "ثقة فيه قليل تشيع". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (354/3) ت/1599 قال أبو حاتم: يُكتب حديث. وذكره ابن حبان في الثقات (224/8). قال ابن حجر في التقريب (ص/190) ت/1677: "صدوق يتشيع وله أفراد".

(5) الكامل (363/3–367) ت/598.

(6) سبقت ترجمته (ص/243).

(7) ينظر: الكامل (30/2) ت/194.

1 – أنكر ما رأيت له من رواياته[1]، والنكارة ليست من قبله، وهو لا بأس به: أبو أحمد بشر بن محمد بن أَبَان بن مسلم[2] السُكَّري الواسطي أخرج له أربعة أحاديث[3] ثم قال: "وبشر بن محمد هذا له أحاديث غير ما ذكرته، فأرجو أنه لا بأس به، ومقدار ما ذكرته أنكر ما رأيت له من رواياته، وأرجو أن هذه الأحاديث ليست من قِبَله، وإنما هو من قبل من رواه عنه، وهو في نفسه لا بأس به"[4].

2 – أنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي أمليتها، وهو ممن تحتمل روايته: كما قرره ابن عدي في أبي عبد الملك الحسن بن يحيى الخُشَني الخراساني ثم الشامي[5] بعد أن ذكر له أربعة أحاديث[6] قال: "وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي أمليتها، وهو ممن تحتمل رواياته"[7].

3 – أنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي ذكرتها، يسرق الحديث، وذهبت كتبه فحدث فغلط: سليمان بن داود المِنْقري[8] الشاذكوني[9] **(234هـ)** حيث قال ابن عدي: "وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي ذكرتها، بعضها مناكير، وبعضها سرقة، وما أشبه صورة أمره بما قال عبدان أنه ذهبت كتبه، فكان يحدث من حفظه فيغلط. وإنما أتي من هناك يشتبه عليه، فلجرأته واقتداره على الحفظ يمر على الحديث، لا أنه يتعمده"[10].

---

(1) لمزيد من الأمثلة ينظر: الكامل (261/3) ت/535. و(464/7) ت/1900.

(2) قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (364/2) ت/1401: شيخ. وذكره ابن حبان في الثقات (139/8). وذكر الخطيب في تاريخ بغداد (60/7) ت/3514 عن أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي أنه قال: ليس يُرضى منكر الحديث. وقال الذهبي في المغني (107/1) ت/921: صدوق يُغرب.

(3) ينظر: الكامل (160/2) ت/255.

(4) الكامل (161/2) ت/255.

(5) قال ابن معين كما في رواية الدوري (466/4) ت/5329: "ليس بشيء". وفي سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص/257) ت/276: ليس في حديثه بأس. وقال النسائي في الضعفاء (ص/33) ت/150: ليس بثقة. وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/194) ت/190: "متروك". وينظر: الضعفاء لابن الجوزي (210/1) ت/866.

(6) ينظر: الكامل (138/3–139) ت/457.

(7) الكامل (139/3) ت/457.

(8) بكسر الميم وجزم النون وفتح القاف والراء نسبة إلى بني منقر. ينظر: الأنساب للسمعاني (459/12) ت/3961. قال البخاري في الأوسط (364/2) ت/2895: "فيه نظر". ونقل العقيلي في الضعفاء (128/2) ت/610 عن ابن معين قال: ليس بشيء. وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (115/4) ت/498: ليس بشيء متروك الحديث، وترك حديثه ولم يحدث عنه. وذكره الدارقطني في الضعفاء (ص/226) ت/252. وذكر ابن حجر في التقريب (ص/728) أنه متروك.

(9) بفتح الشين والذال المعجمتين بينهما ألف، وضم الكاف، وفي آخرها النون نسبة إلى شاذكونة، و وكان أبوه يتجر إلى اليمن ويبيع المضربات الكبار وتسمى شاذكونة فنسب إليها. ينظر: الأنساب للسمعاني (6/8) ت/2259.

(10) الكامل (220/4) ت/768.

الحالة الرابعة: نفي معرفته أنكر من الأحاديث التي ذكرها: في بعض الأحيان ينفي ابن عدي معرفته أنكر مما ذكره للراوي الذي يترجم له، كما في حفص بن عمار الْمُعلِّم[1] حيث أورد له ثلاثة أحاديث ثم قال: "وهذه الأحاديث الثلاثة عن مبارك بن فضالة[2] (166هـ) يرويها عنه حفص بن عمار، ولا أعرف لحفص أنكر من هذه الأحاديث بهذه الأسانيد التي رواها"[3].

الصورة الثالثة: نفي أن يكون له أنكر من هذا الحديث أو الأحاديث: في بعض الأحيان لا ينفي رؤيته أو علمه أو معرفته أنكر مما ذكر بل ينفي أن يكون للراوي حديثاً أو أحاديث أنكر مما ذكره، ويظهر أن هذه العبارة أشد نفيا من سابقتها، فكأنه هنا يؤكد عدم وجود النكارة، بينما فيما سبق كان ينفي علمه أو معرفته بها، وسأذكر بعض الحالات فيما يأتي:

الحالة الأولى: ليس له أنكر من هذا الحديث، أو أنكر ما روى هذا الحديث وما شابه هذه العبارة:

1 – ليس لفلان أنكر من هذا الحديث والراوي لا يعرف إلا به: في أبان بن طارق البصري[4]، بعد أن ساق له حديثاً يرويه أبان عن نافع[5] (117هـ)، عن ابن عمر ﷺ (73هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «من دُعِي فلم يُجب فقد عصى الله ورسوله ...» الحديث[6]. ثم ساقه من طريق آخر عن أبان به نحوه. وذكر أن أبان لا يعرف إلا بهذا الحديث وهذا الحديث معروف به، وأنه ليس لأبان أنكر منه[7].

2 – أنكر ما روى هذا الحديث الذي ذكرته، والراوي لا بأس به: بُريد بن عبد الله بن أبي بردة الأشعري[8]، حيث ساق له ابن عدي جملة من حديثه، ثم قرر أنه اعتبر حديثه فلم ير فيه حديثاً ينكره،

---

(1) مجهول، ينظر: الميزان للذهبي (560/1) ت/2127.

(2) صدوق يدلس ويسوي، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/519) ت/6464.

(3) الكامل (228/3) ت/513.

(4) أبان بن طارق البصري، أخرج له أبو داود، قال أبو زرعة: مجهول. توفي بعد المئة (من الطبقة السادسة كما ذكر ابن حجر) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (301/2) ت/1110. وتهذيب الكامل، المزي (13/2-14) ت/139. وتقريب التهذيب، ابن حجر (ص/87) ت/139.

(5) سبقت ترجمته (ص/129).

(6) ينظر: الكامل (69/2) ت/209. والحديث هو ما رواه خالد بن الحارث عن أبان بن طارق عن نافع، عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ قال: «من دعي فلم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله ...» الحديث. ومن طريق دُرُسْت بن زياد، عن أبان به بلفظ: «الوليمة حق، من دعي فلم يجب...» نحوه. قال العقيلي في الضعفاء (161/2) ت/669 بعد أن أخرج حديث درست بن زياد عن أبان ... الحديث. "يُروى عن أبي هريرة من قوله بإسناد جيد. والأول لا أصل له".

(7) ينظر: الكامل (69/2) ت/209.

(8) قال ابن معين في رواية الدوري (47/4) ت/3078: "ثقة". وقال أحمد كما في رواية ابنه عبد الله (11/2) ت/1380: "بريد يروي أحاديث مناكير". وقال العجلي في الثقات (ص/78) ت/140: "ثقة". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (426/2) ت/1694 قال أبو حاتم: "بريد روى عنه الثوري فمن دونه، يكتب حديثه، وليس بالمتين". وذكره ابن حبان

وأن أنكر ما روى حديث: «إذا أراد الله ﷻ بأمة خيراً قبض نبيها قبلها»[1]. ثم عقب عليه: وهذا طريق حسن، رواه الثقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم. وأرجو أن لا يكون ببُريد بأس[2].

ويتضح من صنيع ابن عدي أن النكارة عنده ليس معناها الضعف دائماً بل قد يطلقها على بعض الأحاديث وإن كانت حسنة، كما هنا، ولعله أراد بالنكارة هنا مجرد تفرد بُريد، والله أعلم.

3 – أنكر شيء لفلان إذا كان تفرد به ولا يتابع عليه: كما في محمد بن سلَّام الخزاعي[3] حيث ذكر له حديثاً وحكم عليه أنه منكر، وأنه لا يتابع عليه، وأن هذا الحديث عنده أنكر شيء له[4].

4 – أنكر الروايات لفلان إذا كان في السند مخالفة: يحيى بن سعد السعدي أخرج له ابن عدي حديثاً يرويه يحيى هذا: حدثنا ابن جريج[5] (150هـ)، عن عطاء[6] (114هـ)، عن عبيد بن عمير (68هـ)، عن أبي ذر ﷺ (32هـ): دخلت على رسول الله ﷺ وهو في المجلس جالس وحده، فاغتنمت خلوته، فقال: «يا أبا ذر إن للمسجد تحية» ... الحديث[7]، وبين أن هذا الحديث منكر من هذه الطريق: عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر ﷺ. ثم علل ابن عدي ذلك: هذا الحديث ليس له من الطرق إلا رواية أبي إدريس الخولاني[8] (80هـ)، والقاسم بن محمد[9] (106هـ) عن أبي ذر ﷺ، وأما الحديث الثالث من طريق ابن جريج فهو أنكر الروايات[10].

في الثقات (116/6) وقال: "كان يخطئ". قال الذهبي في السير (252/6): توفي سنة نيف وأربعين ومئة.

(1) حديث بريد هذا أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب إذا أراد الله رحمة أمة (1791/4) (2288) من طريق أبي أسامة قال: حدثني بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ الحديث وهو أطول مما في الكامل. قال البزار (154/8–155) (3177) عقب الحديث في مسنده: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن رسول الله ﷺ إلا أبو موسى بهذا الإسناد". وذكر نحوه الطبراني في الأوسط (315/4) (4306).

(2) ينظر: الكامل (225/2–229) ت/296.

(3) قال عنه أبو حاتم الرازي: مجهول. ينظر: الجرح والتعديل لابنه (278/7) ت/1509. وذكره ابن حبان في الثقات (412/7) مع أنه أشار إلى تفرد ابن أبي فديك بالرواية عنه.

(4) ينظر: الكامل (230/7) ت/1705. وذكر ابن عدي أن هذا الحديث لا يرويه عن محمد بن سلام غير ابن أبي فديك. وهذه إشارة منه إلى جهالة محمد بن سلام هذا.

(5) سبقت ترجمته (ص/25).

(6) هو عطاء ابن أبي رباح.

(7) أخرجه الحاكم (652/2) (4166) بسنده إلى يحيى بن سعيد (هكذا سماه الحاكم) السعدي البصري: ثنا عبد الملك ابن جريج به نحو ما ذكره ابن عدي. وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (168/1–169) وذكر طرقا له، وذكر أن ابن جريج رواه وتفرد به عنه يحيى بن سعيد العبشمي من بني سعد بن تيم. وأخرجه غيرهما.

(8) هو عائذ بن عبد الله بن عمرو.

(9) سبقت ترجمته (ص/198).

(10) ينظر: الكامل (394/8–395) ت/2149.

الحالة الثانية: هذه الأحاديث التي ذكرتها من أنكر الأحاديث التي رواها:

1 – أنكر ما روى فلان، وأحاديثه محتملة وهو من أهل الصدق: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي[1] (160هـ) أورد له عدة أحاديث مقرراً أن هذه الأحاديث المذكورة من أنكر الأحاديث التي رواها[2]. ثم بدأ بالكلام على بعض الأحاديث التي عرضها له، وأنها أنكر ما رواه، ليقرر أن سائر ما ذكره من أحاديثه ومما لم يذكره كلها مُحْتَمِلة. وأحاديثه عامَّتها مستقيمة. وهو من أهل الصدق والحفظ[3].

2 – أنكر ما لفلان، وهو لا يتابع على حديثه: كما في عمر بن نبهان البصري[4] إذ أورد له عدة أحاديث ثم ذكر أن هذا الذي ذكره لعمر بن نبهان أنكر ما له، مشيراً إلى أنه لا يتابع عليها[5].

3 – هذه الأحاديث الذي لم أتكلم عليها، أنكر من الذي تكلمت عليها، والراوي بيِّن الضعف: قد يذكر ابن عدي للراوي عدة أحاديث يتكلم على بعضها ويترك الكلام على البعض الآخر، ويترك أحاديث لا يذكرها فيقرر بعد ذلك أن هذه الأحاديث التي لم يتكلم عليها هي أنكر من تلك التي تكلم عليها وأن للراوي أحاديث غير ما ذكره هي أيضاً مما أنكره عليه. ومثال ذلك ما ذكره في أبي علي محمد بن معاوية النيسابوري[6] إذ أخرج له ستة أحاديث عقب على اثنين منها أنها حديث منكر، ولم يذكر النكارة في الباقي، لكنه قرر في نهاية الترجمة أن هذه الأحاديث الذي لم يتكلم عليه أنكر من الذي تكلم عليه. وأن لمحمد هذا غير ما ذكره من الأحاديث وهي مما أنكرها عليه، ليحكم بعدُ على الراوي أنه بيِّن الضعف يتبين على رواياته[7].

---

(1) ثقة تُكلم فيه بلا حجة، روى له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص/104) ت/401.

(2) ينظر: الكامل (2/116–125) ت/238.

(3) ينظر: الكامل (2/123–124) ت/238.

(4) قال ابن معين في رواية الدوري (4/111) ت/3412: صالح الحديث. وذكر البخاري في الأوسط (2/130) ت/2047 أنه لا يتابع في حديثه. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/138) ت/756 قال عمرو بن علي وأبو حاتم: ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (2/90) وذكر أنه العبدي ويقال له: الغبري: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك في حديثه استحق الترك. ونقل ابن الجوزي في الضعفاء (2/218) ت/2513 عن ابن معين أنه قال مرة: ليس بشيء. ومرة قال: صالح الحديث.

(5) ينظر: الكامل (5/443–445) ت/1205.

(6) قال ابن معين في رواية ابن محرز (1/50): ليس بثقة. وقال النسائي في الضعفاء (ص/93): "ليس بثقة متروك الحديث". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/103–104) ت/443 عن ابن معين قال: كذاب. وقال أبو زرعة: كان شيخاً صالحاً إلا أنه كان كلما لُقن تلقن. وترك أبو زرعة الرواية عنه. وقال أبو حاتم: روى أحاديث لم يتابع عليها أحاديث منكرة فتغير حاله عند أهل الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (2/298) وقال: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ويأتي عن الثقات بما لا يتابع عليه فاستحق الترك إلا عند الاعتبار فيما يوافق الثقات لأنه كان صاحب حفظ وإتقان.

(7) ينظر: الكامل (7/292–293) ت/1769.

4 – هذه الأحاديث التي ذكرتها والتي لم أذكره كلها غير محفوظة مناكير، ولعل الذي لم أذكره أنكر من الذي ذكرته: كما في معلى بن ميمون المجاشعي البصري[1] حيث أورد له عدة أحاديث ثم ذكر أن له غيرها، وأن هذه الأحاديث التي ذكر والتي لم يذكر كلها غير محفوظة مناكير، وأن ما لم يذكره لعله أنكر مما ذكره[2].

الحالة الثالثة: تقييد لفظ أنكر براوٍ أو سندٍ: في بعض الأحيان يذكر ابن عدي أن حديث كذا أنكر ما عنده وما شاكل هذه العبارة، ولكنه مع ذلك يضيف تقييده بفلان أو عن فلان، أو أن هذا الحديث عن فلان أنكر منه عن فلان، وإليك الأمثلة:

1 – ليس عندي عن فلان أنكر من هذا الحديث: أحياناً ينفي ابن عدي أن يكون عنده حديث لهذا الراوي أنكر من الحديث الذي ذكره، ليس عندي عن فلان عن فلان أنكر من هذا الحديث[3].

2 – حديث فلان عن فلان أنكر من حديثه عن غيره، وأحاديثه لا يتابعه الثقات عليها: كما ذكر في بُهْلول بن عُبيد الكِندي البصري[4] إذ أورد له عدة أحاديث ثم قال: "ولبهلول هذا غير ما ذكرت من الحديث قليل، وأحاديثه عمن روى عنه فيه نظر، وحديثه عن أبي إسحاق أنكر منه عن غيره، وإنما ذكرته لأبين أن أحاديثه ليس مما يتابعه الثقات عليها"[5].

3 – منكر من حديث فلان و هو من حديث فلان أنكر: كما في عمر بن حبيب العدوي البصري[6] (206هـ) حيث أورد له حديثاً رواه عمر بن حبيب هذا عن شعبة (160هـ)، عن حبيب بن أبي ثابت[7] (119هـ)، عن أنس بن مالك ﷺ (92هـ) قال: قلنا له حدثنا ما سمعت رسول الله ﷺ أو رأيت شيئاً.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/65).

(2) ينظر: الكامل (411/7–412) ت/1860.

(3) ينظر: الكامل (303/1) ت/49.

(4) قال أبو حاتم الرازي: ضعيف ذاهب الحديث. وقال أبو زرعة: ليس بشيء منكر الحديث حسبك به ضعفا، وترك حديثه. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (429/2) ت/1707. وذكره ابن حبان في المجروحين (202/1) وقال: "شيخ يسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به بحال".

(5) الكامل (230/2–231) ت/298.

(6) قال ابن معين في رواية الدوري (134/4) ت/3558: ضعيف. وزاد في الجرح والتعديل (105/6) ت/553: "كان يكذب". وقال البخاري في تاريخه (148/6) ت/1987: يتكلمون فيه. وقال النسائي في الضعفاء (ص/83) ت/471: "ضعيف". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (105/6) ت/553: قال أبو حاتم: ليس بالقوي وذكره ابن حبان في المجروحين (89/2) كان ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات حتى إذ سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد أنها معمولة لا يجز الاحتجاج به.

(7) سبقت ترجمته (ص/224).

قال: «كان رسول الله ﷺ يقعد على الأرض، ويلبس الصوف...» الحديث[1].

ثم قرر ابن عدي أن هذا الحديث معروف من حديث الحسن بن عمارة[2] (153هـ)، عن حبيب بن أبي ثابت. وقد رواه عمر بن حبيب، عن شعبة، وهو من حديث شعبة منكر، وقد حدثناه ابن الإمام[3]، عن سفيان بن وكيع[4]، عن معاذ بن معاذ[5] (196هـ)، عن شعبة بهذا الحديث، وعن معاذ بن معاذ أنكر[6]. ووجه النكارة تفرد سفيان بن وكيع به حيث لم يروه غيره عن معاذ عن شعبة، وهو عنه غير محفوظ[7].

4 – أنكر ما في هذا الإسناد ذكر فلان فيه: كما في المُسيَّب بن واضح التَّلْمَنَّسي[8] الشامي[9] (246هـ) حيث ذكر ابن عدي أن عامة ما خالف فيه الناسَ لا يتعمده، بل كان يشبه عليه، وهو لا بأس به[10]، ومن جملة ما ذكره له أن ابن أبي داود[11] (316هـ) ذكر لأبيه[12] حديث المسيب فأنكر على المسيب أنه زاد في إسناده ذكر راوٍ من الرواة وهو المغيرة، ثم وافق ابنُ عدي رأيَ أبي داود هذا، و قال: أخبرنا محمد بن تمَّام[13]

---

(1) الكامل (5/451–452) ت/1211. لم أقف عليه بهذا السند.

(2) سبقت ترجمته (ص/220)

(3) ابن الإمام هو شيخ ابن عدي وقد ذكر اسمه قال: حدثنا محمد بن جعفر الإمام... ثم قال: قال لنا ابن الإمام. ينظر: الكامل (5/452) ت/1211.

(4) سبقت ترجمته (ص/220).

(5) سبقت ترجمته (ص/220).

(6) الكامل (5/451–452) ت/1211.

(7) ينظر: ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (3/1775–1776) (4040).

(8) تل مَنَّس: بفتح الميم وتشديد النون وفتحها وسين مهملة: حصن قرب معرة النعمان بالشام، وذكر عن الحافظ أبي القاسم أن تل منس قرية من قرى حمص ينسب إليها المسيب هذا. ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (58/202) ت/7441، ومعجم البلدان، لياقوت (2/44).

(9) حمصي الأصل قال أبو حاتم: صدوق كان يخطئ كثيراً، فإذ قيل له لم يقبل. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/294) ت/1355. وذكره ابن حبان في الثقات (9/204) وسماه: المسيب بن واضح بن سرحان الحمصي من أهل تلمنس. وكان يخطئ. وقال الدارقطني في سؤالات السلمي (ص/277) ت/326: ضعيف. وذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق (58/202) ت/7441 عن أبي نصر السجزي: وأما المسيب بن واضح بن سرحان فهو شيخ جليل ثقة من تبع الأتباع.

(10) ينظر: الكامل (7/432–435) ت/1881.

(11) عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني مختلف فيه، وثقه جماعة وتكله فيه آخرون، ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب (9/471 وما بعدها) ت/5095، قال الذهبي في ميزانه (2/433–436): وما ذكرته إلا لأنزهه.

(12) سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن.

(13) قال ابن منده: حدث عن محمد بن آدم المصيصي بمناكير. ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (3/494) ت/7289. وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (14/468): لا أظن به بأساً.

البهراني[1] (313هـ): حدثنا المسيب بن واضح: حدثنا ابن المبارك[2] (181هـ)، عن سفيان (161هـ). وحدثنا ابن أبي داود: حدثنا المسيَّب: حدثنا يوسف بن أسباط[3] (195هـ)، وعبد الله بن المبارك (181هـ)، عن سفيان الثوري (161هـ)، عن أبيه[4] (126هـ) ومنصور والأعمش[5] (147هـ) وحماد[6] (120هـ) ومغيرة[7] (136هـ)، عن شقيق[8]، عن عبد الله[9] (32هـ) قال: «علمني رسول الله ﷺ التشهد: التحيات لله والصلوات والطيبات، ...» الحديث[10]. ثم قال ابن عدي: "قال لنا ابن أبي داود: فأنكر أبي على المسيب: مغيرة. فتركه المسيب. وحدثناه أبو عروبة الحراني[11] (318هـ): حدثنا المسيب بن واضح: حدثنا يوسف عن سفيان ... فذكره بطوله بإسناده. وزاد[12] معهم الحكم بن عتيبة[13] (113هـ). وهذا كان المسيب ربما رواه عن ابن المبارك، عن الثوري. وربما قال: حدثنا يوسف بن أسباط، عن الثوري. وربما جمع بينهما كما ذكرت. وأنكر ما ذكر في هذا الإسناد ذكر مغيرة كما أنكره أبو داود"[14].

---

(1) البهراني: بفتح الباء المنقوطة بواحدة، وسكون الهاء، وفتح الراء، وفي آخرها النون نسبة إلى بهراء قبيلة من قضاعة. ينظر: الأنساب للسمعاني (373/2) ت/633.

(2) سبقت ترجمته (ص/63).

(3) قال ابن معين: ثقة. ينظر: تاريخ ابن معين للدارمي (ص/227) ت/874. قال العقيلي في الضعفاء (454/4) ت/2084: "دفن كتبه فحدث بعد من حفظه بأحاديث منها ما لا أصل له، ومنها ما يخطئ فيه". وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (218/9) ت/910: "كان رجلاً عابداً دفن كتبه، وهو يغلط كثيراً، وهو رجل صالح لا يحتج بحديثه". وذكره ابن حبان في الثقات (638/7) وقال: كان مستقيم الحديث ربما أخطأ.

(4) سعيد بن مسروق الثوري: ثقة، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/241) ت/2393.

(5) سبقت ترجمته (ص/130).

(6) هو حماد بن أبي سليمان، صدوق له أوهام رمي بالإرجاء، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/178) ت/1500.

(7) ابن مِقسم الضبي مولاهم: ثقة متقن إلا أنه كان يدلس، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/543) ت/6851.

(8) سبقت ترجمته (ص/219).

(9) هو الصحابي عبد الله بن مسعود ﷺ.

(10) ينظر: الكامل (433/7) ت/1881. والحديث بهذا السند قد أخرجه الطبراني في الكبير (44/10) (9901) قال: "حدثنا الحسن بن علي المَعمري: حدثني المسيب بن واضح: حدثنا ابن المبارك، عن سفيان الثوري، عن أبيه، ومنصور، والأعمش، ومغيرة، وحماد، عن شقيق، عن عبد الله قال...". الحديث.

(11) الحسين بن محمد بن مودود: ثقة، ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (339/7).

(12) زيادة الحكم في السند أخرجها أيضاً من طريق المسيب بن واضح تمام في فوائده (148/1) (339). وقال: لم يسمع سفيان الثوري من الحكم بن عتبة شيئاً، ولكن هكذا روي. قلت: ولعل هذا وجه إنكار زيادة الحكم.

(13) ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس.

(14) الكامل (433/7) ت/1881.

الفرع الرابع: أُنكر عليه، أُنكرت عليه، أنكروه عليه، أَنكرتُ عليه وما شابه هذا من عبارات:

قد يبهم ابن عدي مَن أنكر على الراوي حديثه، أو بعض حديثه، فيستخدم ألفاظاً مثل: أُنْكِرت عليه أو أُنكر عليه وأشباه هذه الألفاظ، ثم يشير بعد ذلك إلى الذي أنكر، وأحياناً على العكس من ذلك، حيث يبين من تكلم في الراوي ثم يقرر أن من تكلم فيه قد أنكر عليه أحاديث، وأحياناً يذكر أنه أُنكر على الراوي كذا، ولا يذكر من الذي أنكر، وأحياناً يقرر أنهم أنكروا عليه أو أنكر الناسُ عليه وهكذا، وفي بعض الأحيان ينكر هو على الراوي فيقول: أنكرتُ عليه، وأوضح ذلك في النوعين الآتيين:

النوع الأول: أُنْكِرت عليه، أو أُنْكر عليه، أو أنكروه عليه أو أنكره الناس، أو أَنْكَرتُ عليه، ونحوها.

النوع الثاني: أنكرت عليه في أمر معين، أو نسخة معينة، أو في حديث بعينه، أو حكاية بعينها.

وفيما يأتي بيان أمثلتها:

النوع الأول: أُنْكِرت عليه، أو أُنْكر عليه، أو أنكروه عليه أو أنكره الناس، أو أَنْكَرتُ عليه، ونحوها:

في هذا النوع يذكر ابن عدي بعض أحاديث الراوي ثم يبين أنَّ هذه الأحاديث أو الروايات أُنكرت عليه، دون ذكر من أنكرها، وفي هذا النوع أذكر ثلاث صور تندرج تحته مما استخدم فيه ابن عدي هذا اللفظ (أُنْكِرت عليه – أُنْكِر عليه) وهي إجمالاً:

الصورة الأولى: أُنْكِرتْ عليه، أو أُنكر عليه، وما شابه هذه العبارات

الصورة الثانية: أنكروا عليه – أنكره الناس

الصورة الثالثة: ما أنكره ابن عدي نفسه: (أنكرتُ عليه) وما شاكل هذه العبارة.

وفيما يأتي بيان لهذه الصور الثلاث:

الصورة الأولى: أُنْكِرتْ عليه، أو أُنكر عليه، وما شابه هذه العبارات:

يعرض ابن عدي لبعض أحاديث الراوي ثم يقرر أن له أحاديث أُنكرت عليه، وما شاكل هذه العبارة، وسأعرض ذلك في الحالتين الآتيتين:

الحالة الأولى: أُنكرت عليه، مع ذكر من أنكرها[1]:

في مواضع عدة يطلق ابن عدي عبارات يقرر فيها أن الراوي قد أُنكرت عليه أحاديث أو أُنكر عليه شيء مما رواه، ثم تجده يفصح عن هذا الذي أنكر عليه، ولكنه أحياناً لا يبين اسم من أَنكرها عليه، وفيما يأتي أمثلة على هذه الحالة:

1 – الراوي بين الأمر في الضعف وله أحاديث غير ما ذكرت مما يُنكر عليه: أبو محمد بن أحمد بن

---

(1) ينظر: الكامل (38/5) ت/926. ويصلح هنا مثالاً ما ذكرته في ترجمة أبي سعيد الرواجني حيث أبهم ابن عدي من الذي أنكر عليه أحاديث الفضائل والمثالب. وينظر: (404/5) ت/1183. و(251/7–253) ت/1729. و(253/7–234) ت/1730.

الحسين الأهوازي[1] ذكر ابن عدي أنه ضعيف يحدِّث عمن لم يرهم، وهو بين الأمر في الضعف، وأخرج له عدة أحاديث ثم ذكر أن له أحاديث غير ما ذكره مما تنكر عليه[2].

2 – الراوي ليس بالمعروف، وليس له من الحديث الذي ينكر غير ما ذكرته، وقد صرح بمن أنكرها:

كما في وزير بن عبد الله الجَزري[3] حيث ذكر له بعض الأحاديث ثم بين أن وزير هذا ليس بالمعروف، و ليس له من الحديث الذي يُنكر عليه إلا هذه الأحاديث التي ذكرها ابن عدي. وأما عن الذي أنكر هذه الأحاديث فقد بين أن حديثاً أنكره ابن معين (233هـ) وقال: ليس بشيء. والحديث الثاني: ذكر أن السَّعْدِيّ[4] (259) هو من وصفه أنه: حديث معضل[5].

3 – هذان حديثان أنكرا على فلان، وذكر من أنكر حديثاً منها وسكت عن الآخر[6]:

أبو المُعلَّى هلال بن سويد[7] الأحمَري[8] أخرج له ابن عدي حديثين ثم قرر أن هذين الحديثين أُنكرا على هلال هذا. وكان ابن عدي قد ذكر ما قاله البخاري (256هـ) في أحد هذين الحديثين وأنه لا يتابع عليه[9]، حيث أخرج ما ذكره البخاري في الحديث، و أما الحديث الآخر لم يصرح ابن عدي من الذي أنكره[10].

4 – أنكر عليه حديث كذا وحديث كذا، وقد ذكر ابن عدي قبل من الذي أنكرهما عليه:

---

(1) سبقت ترجمته ينظر: (ص/24).

(2) ينظر: الكامل (7/318–319) ت/1794. كذَّبه عبدان وذلك أنه تسمى بالجُريجي لما كتبه عن عبدان ما جمعه لابن جريج فادعاها محمد هذا لشيوخه.

(3) قال أبو حاتم: مجهول. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وامتنع أن يحدث عنه. ينظر: الجرح والتعديل (9/44) ت/186.

(4) إبراهيم بن عبد الله بن يعقوب الجوزجاني أبو إسحاق، صاحب "أحوال الرجال" ينظر: الأعلام، للزركلي (1/81).

(5) ينظر: الكامل (8/189–190) ت/2018.

(6) ينظر: الكامل (7/251–253) ت/1729.

(7) قال العقيلي في الضعفاء (4/346) ت/1953: لا يتابع إلا من طريق تقاربه. وذكره ابن حبان في الثقات (5/505). وفي المجروحين (3/85) ذكره ابن حبان باسم هلال بن أبي مالك الأعمى وأن اسم أبيه سويد الأزدي الأحمري وكناه بأبي ظلال وذكر له الحديث الذي ذكره ابن عدي من جملة ما أنكر عليه. وقد قال ابن حبان فيه: كان شيخاً مغفلاً يروي عن أنس ما ليس من حديثه لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقد تتبع الدارقطني ابن حبان في هذا في تعليقاته على المجروحين (ص/274) ووهمه فيه، فينظر ثمَّ. وذكر الذهبي في المغني (2/714) ت/6779 "هلال بن سويد، ويقال: ابن أبي سويد عن أنس، ضعفوه وهو أبو ظلال. وقيل: آخر. واه.

(8) بفتح الألف وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وفي آخرها الراء نسبة إلى أحمر بطن من الأزد. ينظر: الأنساب للسمعاني (1/124) ت/64.

(9) ينظر: التاريخ الأوسط للبخاري (2/63) ت/1805.

(10) ينظر: الكامل (8/233–234) ت/2046.

أبو يحيى محمد بن عيسى العبدي[1] ذكر ابن عدي في نهاية ترجمته أن محمداً هذا أُنكر عليه حديث المؤذنين[2]، وحديث الجراد[3]، وقد ذكر سابقاً أن حديث المؤذنين قد أنكره عليه مسلم بن إبراهيم البصري[4] (222هـ) كما نقله البخاري عنه[5]، ثم ساق ابن عدي هذا الحديث بإسناده. وأما حديث الجراد فقد أنكره عليه عمرو بن علي الفلاس (249هـ) حيث ذكر ابن عدي عنه أنه قال: ومحمد بن عيسى ضعيف منكر الحديث، ثم ذكر روايته لحديث الجراد. وقد أخرج ابن عدي الحديث بسنده[6].

الحالة الثانية: أنكرت عليه مع إبهام من أنكرها (دون التصريح باسم الذي أنكرها)[7]:

في بعض الرواة يذكر ابن عدي أن فلاناً أنكرت عليه أحاديث دون التصريح بأسماء الذين أنكروها عليه، ومن ذلك:

1 – **من ضعفه أنكر عليه أحاديث:** كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب[8] (264هـ) مقرراً أن شيوخ أهل مصر الذين لحقهم ابن عدي مجمعون على ضعفه، بينما غير أهل بلده[9] يحدِّثون عنه ولا يمتنعون

---

(1) ذكره ابن حبان في المجروحين (256/2) قال: محمد بن عيسى بن كيسان الهُذلي شيخ يروي عن محمد بن المنكدر العجائب وعن الثقات الأوابد لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/354) ت/493: "ضعيف". قال الذهبي في المغني (622/2) ت/5889: ضعفوه بمرة. وقال في الميزان (677/3) ت/8032 بعد ذكر من ضعفه: ووثقه بعضهم.

(2) ونص الحديث كما أخرجه ابن عدي (252/7) ت/1729: عن جابر ﷺ « سئل رسول الله ﷺ: من أول من يدخل الجنة؟ قال: الأنبياء والشهداء ثم المؤذنين، مؤذني الكعبة، ثم مؤذني بيت المقدس، ثم مؤذني مسجدي، ثم سائر المؤذنين على قدر أعمالهم».

(3) حديث الجراد نصه عند ابن عدي: عن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «إن الله خلق ألف أمة منها ستمئة في البحر، وأربعمئة في البر، فأول شيء يهلك من هذه الأمة الجراد ...» الحديث.

(4) ثقة مأمون، مكثر عمي بأخرة، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/529) ت/6616.

(5) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (204/1) ت/635. والتاريخ الأوسط (271/2) ت/2569.

(6) ينظر: الكامل (251/7–253) ت/1729.

(7) ينظر للاستزادة: الكامل (288/7) ت/1765. و(289/7) ت/1766. و(306/7) ت/1781. و(319/7) ت/1794. و(93/8–97) ت/1966.

(8) قال النسائي في الضعفاء (ص/23) ت/71: "كذاب". وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عنه: ثقة. وقال أبو زرعة: أدركناه ولم نكتب عنه. وقال أبو حاتم: أدركته وكتبت عنه. وقال أبو حاتم كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثم خلط، ثم رجع عن التخليط، وقال: كان صدوقاً. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (59/2–60) ت/91. وذكره ابن حبان في المجروحين (149/1) وقال: كان يحدث بالأشياء المستقيمة قديما، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له. وقال ابن حجر في التقريب (ص/82) ت/67: "صدوق تغير بأخرة".

(9) ذكر منهم ابن عدي (277/1) ت/22: أبو زرعة الرازي (264هـ). وأبو حاتم (277هـ) فمن دونهما. وسأل عنه ابن عدي عبدان فأجاب: كان مستقيم الأمر في أيامنا، وكان أبو الطاهر ابن السرح يحسن القول فيه.

من الرواية عنه. ثم قال بعد ذلك: ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث[1]. وإن كان ذكر أهل البلد الذين ضعفوه غير أنه لم يذكر الذي ضعفه بعينه وهذا وجه الإبهام.

2 – أُنكرتْ عليه أشياء مما رواه، أو أنكرت عليه أحاديث:

أ – ذكر في أبي جعفر المصري أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد[2] (292هـ) أنه صاحب حديث كثير، يحدث عن الحفاظ بحديث مصر، ثم بعد ذلك ذكر أنه أُنكرت عليه أشياء مما رواه، وأنه مع ضعفه هو ممن يكتب حديثه[3].

ب – ومن ذلك ما ذكره في أبي أحمد عائذ بن حبيب[4] حيث ذكر ابن عدي أنه روى عن هشام بن عروة[5] (145هـ) أحاديث أنكرت عليه، وسائر أحاديثه مستقيمة[6].

الصورة الثانية: أنكروا عليه – أنكره الناس: في هذه الصورة تجد ابن عدي يذكر في الراوي أنهم أنكروا عليه أو أنكره الناس، وسأعرض لذلك في النقطتين الآتيتين:

الحالة الأولى: أنكروا عليه: استخدم ابن عدي هذه العبارة وما شابهها في مواضع عدة، وقد يقيد ذلك عن راوٍ معين وقد يطلقه، دون ذكر من الذي أنكر عليه، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

1 – عمر بن رُؤبة التَّغلبي[7] ذكر له ابن عدي أحاديث وقرر أنه إنما أنكروا عليه أحاديثه عن عبد الواحد النَّصْري[8] (106هـ)[9].

---

(1) ينظر: الكامل (7/251–253) ت/1729.

(2) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (2/75) ت/153: "سمعت منه بمصر ولم أحدث عنه لما تكلموا فيه". وقال ابن يونس في تاريخه (1/20) ت/48: كان من حفاظ الحديث وأهل الصنعة. وذكره الخليلي في الإرشاد (1/422) وقال: ضعفوه جداً.

(3) ينظر: الكامل (1/296) ت/42. وينظر: الكامل (5/251–252) ت/1052. و(5/289–2291) ت/1102. و(7/319) ت/1795.

(4) قال أحمد كما في رواية عبد الله (2/361) ت/2602: ليس به بأس. وقال ابن معين كما في رواية الدوري (3/353) ت/1710: ثقة. وقال ابن حجر في التقريب (ص/289) ت/3117: صدوق رمي بالتشيع.

(5) سبقت ترجمته (ص/163).

(6) ينظر: الكامل (6/378) ت/1521. وينظر أمثلة أخرى في: الكامل (4/211) ت/221. و(5/324) ت/1118. والكامل (7/307) ت/1782. والكامل (7/307) ت/1782.

(7) قال البخاري في الكبير (6/155) ت/2008: فيه نظر. وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (6/108) ت/570: صالح الحديث، لا تقوم به الحجة. وذكره ابن حبان في الثقات (6/365).

(8) ينظر: الكامل (5/496) ت/1224.

(9) عبد الواحد بن عبد الله النصري: قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (6/22) ت/115: صالح الحديث، لا يحتج به. وذكره ابن حبان في الثقات (5/128). وقال ابن حجر في التقريب (ص/367) ت/4244: ثقة.

2 – أبو الفيض سالم بن عبد الأعلى الكوفي[1] فقد ذكر ابن عدي أنه حدَّث بحديث[2] أنكره عليه ابن معين (233هـ) وغيره، وأنه قد حدَّث عن عطاء[3] (114هـ) أشياء أنكروها عليه[4]. ولم يحدد منكرها.

3 – علي بن نزار بن حيَّان[5] أخرج له حديثين يرويهما عن أبيه، عن عكرمة[6] (104هـ) عن ابن عباس ﷺ (68هـ) عن النبي ﷺ في القدرية[7]. ثم قرر بعدهما أن هذا آخر ما أنكروه على علي بن نزار وعلى والده نزار. وقرر أن علي هذا هو أشهر عند الناس بحديثه الذي رواه عن أبيه، في القدرية[8].

ويتضح كيف قرر ابن عدي أن هذا ما أنكروه على فلان، ولم يبين من الذي أنكره عليهم. اللهم إلا أن يقال في المثال الأخير: قد يكون قصد ابن عدي في الإنكار هنا تضعيف هذين الحديثين فيكون الذي أنكرهما هو يحيى بن معين (233هـ)، لأن ابن عدي نقل قوله في علي بن نزار وأن حديثه ليس بشيء. وبناء على هذا الاعتبار يكون ابن عدي قد أشار إلى من أبهمه من المنكرين على علي هذا.

الحالة الثانية: أنكر الناس على فلان حديث فلان، وفلان[9]: يذكر ابن عدي أن الراوي الفلاني أنكر عليه الناس حديث كذا أو حديثه عن فلان، وقد يوضح في موضع سابق أو لاحق من الذي أنكر عليه وقد يترك ذلك، ومثال ذلك: ما ذكره في أبي الحسن علي بن عاصم بن صهيب بن سنان الواسطي[10]

---

(1) قال البخاري في الكبير (117/4) ت/2158: تركوه. وقال النسائي في الضعفاء (ص/46) ت/230: متروك الحديث. وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل لابنه (186/4) ت/804: متروك الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (342/1–343) وقال: كان يضع الحديث لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه.

(2) وهو حديث عن ابن عمر رضي الله عنهما: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يذكر حاجة ربط في أصبعه خيطاً». ولم أقف على من أخرجه غير ابن عدي.

(3) عطاء بن أبي رباح كما في الكامل لابن عدي (280/4) ت/794.

(4) ينظر: الكامل (280/4) ت/794.

(5) قال ابن معين كما في رواية الدوري (9/4) ت/2874: ليس حديثه بشيء. وذكره ابن حبان في المجروحين (112/2) وذكر أنه ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات.

(6) سبقت ترجمته (ص/174).

(7) الحديث الأول لفظه: «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة، والقدرية». وقد ساقه ابن عدي من طريقين عن علي بن نزار بالسند المذكور. واللفظ الثاني: «اتقوا هذا القدر فإنه شعبة من النصرانية».

(8) ينظر: الكامل (162/6–163) ت/1354.

(9) ينظر: الكامل (158/6–162) ت/1353.

(10) قال ابن معين في رواية ابن محرز (50/1): كذاب ليس بشيء. وفي العلل لأحمد رواية عبد الله (156/1) عن وكيع قال: خذوا من حديث علي بن عاصم ما صح ودعوا ما غلط أو أخطأ. وقال عبد الله وكان أبي يحتج بهذا ويقول: كان يغلط ويخطئ وفيه لجاج ولم يكن متهما بالكذب، وقال البخاري في الأوسط (295/2) ت/2660: يتكلمون فيه. وفي الصغير (ص/99) ت/266: ليس بالقوي عندهم. وقال النسائي في الضعفاء (ص/76) ت/430: ضعيف. وقال أبو حاتم كما في الجرح لابنه (199/6) ت/1092: لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به.

(201هـ) حيث ذكر أن يزيد بن زُريع (182هـ) قال: "كان علي بن عاصم يُفيدنا عن خالد الحذاء[1] أحاديث، فيُسأل خالد عنها، يقول: لا أعرفها". ثم ذكر ابن عدي أن علي بن عاصم هذا يروي عن خالد الحذاء قدر ثلاثين حديثاً أو أكثر لا يرويها غيره. و أن علي بن عاصم روى عن محمد بن سُوقة[2]، عن إبراهيم[3] (196هـ)، عن الأسود[4] (74هـ)، عن عبد الله (32هـ) ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «من عزَّى مصاباً فله مثل أجره»[5]. ثم ذكر من تابع علياً في روايته عن ابن سوقة، وما وقع في بعض الإسناد من الزيادة، فقال: "وقد رواه مع علي بن عاصم عن ابن سوقة: محمد بن الفضل بن عطية[6] (180هـ)، وعبد الرحمن بن مالك بن مِغْول[7]. وروي عن الثوري[8] (161هـ) وإسرائيل[9] (160هـ) وغيرهم[10] عن ابن سوقة، ومنهم من يزيد في هذا الإسناد علقمة[11]، فأنكر الناس على علي بن عاصم حديث ابن

---

(1) خالد بن مهران الحَذَّاء لأنه كان يجلس عند الحذائين، ثقة يرسل، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/191) ت/1680.

(2) "ثقة مرضي". التقريب لابن حجر (ص/482) ت/5942: وفي سير للذهبي (135/6): توفي سنة نيّف (140هـ).

(3) إبراهيم بن يزيد النخعي فقيه ثقة يرسل كثيراً. ينظر: التقريب، لابن حجر (ص/95) ت/270.

(4) هو الأسود بن يزيد النخعي. ثقة مكثر. ينظر: التقريب، لابن حجر (ص/111) ت/509.

(5) أخرجه من طريق علي به: ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في ثواب من عزى مصابا (511/1) (1602). والترمذي باب ما جاء في أجر من عزى مصابا (377/3) (1073) وقال عقبه: "هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث علي بن عاصم، وروى بعضهم عن محمد بن سوقة بهذا الإسناد مثله موقوفاً، ولم يرفعه، ويقال: أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهذا الحديث نقموا عليه". وقال العقيلي في الضعفاء بعد أن أخرجه (246/3): "لم يتابعه عليه ثقة". وقال البيهقي بعد تخريجه في السنن الكبرى (98/4) (7088): "تفرد به علي بن عاصم وهو أحد ما أنكر عليه، وقد روي عن غيره أيضا".

(6) كذبوه. ينظر: التقريب، لابن حجر (ص/502) ت/6225.

(7) قال ابن معين في رواية الدوري (495/3) ت/2418: ليس بثقة. وقال أحمد في رواية عبد الله (547/1) ت/1304: ليس بشيء خرقنا حديثه. وقال البخاري في تاريخه (349/5) ت/1103: حديثه ليس بشيء. وينظر: الضعفاء لابن الجوزي (99/2) ت/1893. والحديث من طريقه أخرجه العقيلي في الضعفاء (345/2).

(8) وطريق الثوري عن ابن سوقة، أخرجه: الطبراني في الدعاء (ص/369) (1224).

(9) ابن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي ثقة تُكلم فيه بلا حجة. كما في التقريب، لابن حجر (ص/104) ت/401. وطريقه في مجموع فيه مصنفات أبي جعفر البختري (ص/404) (607) قال: "وقيس حدثنا بهذا الإسناد موقوفاً".

(10) ينظر: معجم الأعرابي (209/1) (367) وفيها: ... نا عبد الحكيم بن منصور، عن محمد بن سُوقة، ... الحديث. وأخرجه ابن الأعرابي أيضا (431/2) (841) من طريق شعبة عن محمد بن سوقة. وفي (920/3) (1933) يرويه محمد بن الفضل عن ابن سوقة. وينظر رقم (2194).

(11) علقمة بن وقَّاص الليثي: ثقة ثبت. ينظر: التقريب، ابن حجر (ص/397) ت/4685. وقد أخرج هذه الزيادة ابن حبان في المجروحين (254/1) في ترجمة حماد بن الوليد الأزدي وقال فيه: يسرق الحديث ويلزق بالثقات ما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال، ثم ذكر أنه روى عن الثوري عن محمد بن سوقة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ﷺ قال رسول الله ﷺ الحديث. ثم بين أن هذا الحديث إنما هو حديث علي بن عاصم وقد سرقه حماد

سوقة هذا، ورواياته عن خالد الحذاء كما ذكرت على أن سائر أحاديثه أيضاً يشبه بعضُها بعضاً، والضعف بيِّن على حديثه"[1].

ففي هذا المثال وإن كان ابن عدي قد أبهم من الذي أنكر على علي بن عاصم هذا غير أنه أشار له في سياق الترجمة كما هو واضح. وهذا ليس مطرداً فقد يشير لمن أنكر وقد يكتفي بالإبهام.

الصورة الثالثة: ما أنكره ابن عدي نفسه: (أنكرتُ عليه) وما شاكل هذه العبارة[2]: يذكر ابن عدي للراوي بعض الأحاديث، ثم يصرح بإنكاره بعضها، وقد يذكر حال الراوي ومروياته، فيقرر أن أحاديث الراوي فلان صالحة أو ما شاكل هذه العبارة، وإنما أنكر ابن عدي بعض أحاديثه، ومن أمثلة ذلك[3]:

أ – أبو صخر حُميد بن زياد[4] الخرَّاط[5] ذكر له حديثين من أحاديثه[6]، ثم قال: "وهو عندي صالح الحديث، وإنما أنكرتُ عليه هذين الحديثين: «المؤمن مألف»[7]. وفي القدرية[8] اللذين ذكرتهما. وسائر أحاديثه أرجو أن يكون مستقيماً"[9].

فألصقه بالثوري وجعل مكان الأسود علقمة.

(1) الكامل (6/161–162) ت/1353. ينظر: حلية الأولياء، لأبي نعيم (5/9).

(2) ينظر للاستزادة من الأمثلة: الكامل (3/163) ت/476. و(3/163) ت/477. و(5/943) ت/943. و(6/247) ت/1410. و(7/287) ت/1764. و(7/293) ت/1769. وينظر: الكامل (8/440) ت/2180.

(3) وينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (5/226) ت/1020 وفيها قال: وعبد الله بن عصمة رأيت له أحاديث أُنكرها. وينظر: (5/227) ت/1021. و(5/295) ت/1105 وقد ذكر فيها أبا القاسم البغوي عبد الله بن محمد بن عبد العزيز وقال: وقد حدث مما أنكرتُ عليه. و(5/408–409) ت/1187 وفيها: ذكر عباس بن بكار الضبي البصري وأن في مقدار ما له من حديث أنكرتُ عليه غير شيء من رواياته.

(4) وهو حميد بن أبي المخارق: قال ابن معين في رواية الدارمي (ص/95) ت/260: ليس به بأس. في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/222) ت/976 عن ابن معين قال: ثقة ليس به بأس. وعنه قال: ضعيف. وقال ابن حنبل في رواية ابنه عبد الله (3/52) ت/4126: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات (6/188).

(5) الخراط: بفتح الخاء وتشديد الراء وفي آخرها الطاء المهملة، الذي يخرط الخشب ويعمل الأشياء المخروطة، والمشهور بالنسبة إليه أبو صخر حميد بن زياد. ينظر: الأنساب للسمعاني (5/73) ت/1345.

(6) ينظر: الكامل (3/59–61) ت/434.

(7) الحديث من طريق أبي صخر في: مسند أحمد من زوائد ابنه عبد الله (15/106) (9198). وفي أمثال الحديث لأبي الشيخ (ص/218) (180). وفي معجم ابن المقرئ (ص/141) (397) والمستدرك للحاكم (1/73) (59) وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم أعلم له علة ولم يخرجاه. وفي تعليق الذهبي: علته انقطاعه لأن أبا حازم لم يلق أبا صخر. وفي السنن الكبرى، للبيهقي، جماع أبواب من تجوز شهادته، باب شهادة أهل العصبية (10/400) (21097).

(8) «لا تجالسوا القدرية». لم أقف عليه بسنده عند غير ابن عدي، والله أعلم.

(9) الكامل (3/61) ت/434.

ب – الحسن ابن أبي جعفر عجلان[1] الجُفري[2] (167هـ) حيث أورد له عدة أحاديث، نص في أكثرها أنه تفرد بروايتها عمن رواها عنه، ثم قرر أن له أحاديث صالحة، وهو يروي غرائب، و له أحاديث مستقيمة صالحة مما لم يذكره ابن عدي، وبيَّن أنه عنده ممن لا يتعمد الكذب، وهو صدوق، ولعل الأحاديث التي أنكرتُ عليه يعود سببها للوهم والغلط[3]. فقال: "والحسن بن أبي جعفر له أحاديث صالحة، وَهو يروي الغرائب ... وله ... أحاديث مستقيمة صالحة، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو صدوق ... ولعل هذه الأحاديث التي أنكرتُ عليه توهمها توهماً أو شبه عليه فغلط"[4].

ج – أبو محمد سويد بن سعيد[5] الحَدَثاني[6] (240هـ) كان يسكن قرية بالأنبار يقال لها: حديثة النورة، وقد ذكر له عدة أحاديث مما ينفرد بها أو أخطأ فيها، ليقرر أن لسويد هذا مما أَنكرتُ عليه غير ما ذكرته، وهو إلى الضعف أقرب[7].

النوع الثاني: أنكرت عليه روايته في أمر معين أو نسخة معينة، أو في حديث بعينه أو حكاية بعينها:

هذا النوع أخص من النوع الأول، إذ يبين ابن عدي في العديد من التراجم أن الراوي فلان قد أنكر عليه روايته في أمر معين أو في نسخة معينة، أو حديث معين، أو حكاية، وقد قسمت هذا النوع على الصور الآتية:

الصورة الأولى: أُنْكِرت عليه روايته في أمر معين، أو نسخة معينة

الصورة الثانية: أُنكر عليه حديث بعينه، أو حكاية بعينها، مع بيان من أنكر أو إبهامه.

وفيما يأتي بيان لهاتين الصورتين:

---

(1) قال ابن معين في رواية الدوري (241/4) ت/4158: ليس بشيء. وقال البخاري في تاريخه (288/2) ت/2500: منكر الحديث. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (29/3) ت/118: عن الفلاس قال: رجل صدوق منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث كان شيخا صالحا في بعض حديثه إنكار. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وذكر ابن حبان في المجروحين (236/1) أن ابن معين ضعفه وتركه ابن حنبل. وأنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه واشتغل بالعبادة عنها إذا حدث وهم فيما يروي ويقلب الأسانيد وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به وإن كان فاضلاً.

(2) الجفري: بضم الجيم وسكون الفاء وفي آخرها الراء، والجفرة الوهدة من الأرض، وجمعها جفار وهي ناحية بالبصرة تسمى جفرة خالد، وهو خالد بن عبد الله، ومنها الحسن ابن أبي جعفر. ينظر: الأنساب للسمعاني (296/3) ت/913.

(3) ينظر: الكامل (108/3–116) ت/448.

(4) الكامل (116/3) ت/448.

(5) سبقت ترجمته (ص/227).

(6) بفتح الحاء والدال المهملتين والثاء المنقوطة بثلاث وفي آخرها النون. ويقال له: الحديثي نسبة لأهل الحديثة بلدة على الفرات ينظر: الأنساب للسمعاني (88/4) ت/1099.

(7) ينظر: الكامل (396/4–398) ت/851.

الصورة الأولى: أُنْكِرت عليه روايته في أمر معين، أو نسخة معينة: تبرز هذه الصورة المنهج النقدي الدقيق عند ابن عدي، حيث يذكر أن الراوي فلان أنكرت عليه روايته في موضوع معين، كالمغازي أو فضائل آل البيت، وأحياناً يذكر أن الراوي أنكرت عليه روايته لنسخة معينة، وقد يذكر سبب النكارة ومن الذي أنكر وقد لا يذكر، ومن ذلك:

1 – أُنْكِرت عليه روايته للمغازي: في بعض التراجم يذكر ابن عدي أن الراوي قد روى عن فلان بن فلان الأمر الفلاني، ثم يتبعه بما قيل في هذه الرواية بخصوصها فيقول: أُنْكِرَت عليه، وما قارب هذه العبارة، وقد يعرض ما فيه بيان لسبب الإنكار، أو من الذي أنكره، أو من عارض هذا الإنكار، قد يذكر ذلك كله أو بعضه، وقد لا يفعل من ذلك شيئاً، ومن الأمثلة التي وقفت عليها: أبو أحمد بن محمد بن أيوب[1] صاحب المغازي (228هـ)، إذ قال: روى عن إبراهيم بن سعد[2] (185هـ)، عن محمد بن إسحاق[3] المغازي، وأُنكرت عليه[4] أي أنكر العلماء عليه روايته للمغازي، وقد ساق ابن عدي في ترجمته مَن الذي أنكر عليه، ولمَ أنكر، ومن حمل هذه المغازي عن أحمد هذا؟

أما من أنكر فهو: يحيى بن معين (233هـ)، وإسحاق ابن أبي إسرائيل (245هـ) كما أشار ابن عدي.

وأما لم أنكرت عليه؟ فمقتضى ما ذكره ابن عدي أن أحمد بن محمد بن أيوب لم يسمع المغازي من ابن إسحاق، وفي سماعه شيء. فقد نقل ابن عدي عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد[5] (208هـ) ما يفيد أن أباه إبراهيم لم يقرأ المغازي على أحمد بن محمد بن أيوب، فقد سأل إبراهيمُ بنُ هاشم[6] (297هـ) يعقوبَ: كيف سمعت المغازي؟ فقال: قرأها عليَّ أبي وأخي سعد بن إبراهيم وقال: يا بني ما قرأتها على أحد[7].

ويبدو أن هذا ليس نصاً في عدم السماع فقد يكون الأمر كذلك عندما قرأها على ولديه، ثم قرأها على أحمد بن محمد فيما بعد فلا تنافي بينهما[8]. اللهم إلا إذا ثبت أن ذلك كان في آخر حياته ولم يبقى احتمال لسماع أحمد بن محمد منه، والله أعلم.

وأما أن في سماعه شيء: نقل ابن عدي أن إسحاق ابن أبي إسرائيل قد سأل أحمد هذا، كيف تحملت المغازي سماعاً أم عرضاً؟ فأجاب أنه حملها سماعاً، وحلف على ذلك، فسمعها منه، ثم إنه اطلع على

---

(1) سبقت ترجمته: (ص/167).

(2) سبقت ترجمته (ص/168).

(3) سبقت ترجمته (ص/24).

(4) ينظر: الكامل (262/1) ت/14.

(5) ثقة فاضل. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/607) ت/7811.

(6) البغوي: قال الدارقطني كما في سؤالات السلمي (ص/97) ت/25: ثقة مأمون.

(7) ينظر: الكامل (263/1) ت/14.

(8) وجدت مثل هذا الاحتمال في تاريخ بغداد للخطيب/ط العلمية (5/ 161): "يحتمل أن يكون إبراهيم قرأها لولديه قديما وقال هذا القول، ثم قرأها آخرا فسمعها منه ابن أيوب". كما ساق ما يؤيد احتمال سماعه للمغازي.

أشياء فيها فتركها لأجل ذلك. **وأما من حمل عنه:** فقد ذكر أن أحمد بن حنبل (241هـ) وعلي ابن المديني (234هـ) كانا يحسنان القول فيه، وأن علياً سمع منه المغازي[1].

2 – أُنْكِرت عليه روايته لفضائل أهل البيت ومثالب غيرهم وهو غالٍ في التشيع: كما في عبَّاد بن يعقوب الرواجني[2] الكوفي[3] (250هـ) حيث ذكر ابن عدي أنه غالٍ في التشيع، و روى أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب غيرهم أُنْكِرت عليه[4]، ولم يبين من أنكرها.

3 – روى نسخة عن فلان فيها أحاديث ومتون أُنكرت عليه: ذكر ذلك في عتَّاب بن بَشير الجزري[5] (190هـ) حيث بين أنه روى نسخة عن خُصيف[6] (137هـ)، وفي تلك النسخة أحاديث ومتون أُنكرت عليه، وأن عتاب ذكر في بعض الحديث ألفاظاً لم يقلها غيره[7]. وقد ذكر ابن عدي هنا من الذي أنكر هذه الأحاديث، فقد نقل قول الإمام أحمد في ذلك عندما سئل عن عتاب هذا، حيث أجاب: "أرجو أن لا يكون به بأس، وروى بأَخَرة أحاديث منكرة، ولا أراها إلا من قبل خُصيف"[8]. وبين رأيه فيه أخيراً وأنه مع ما أنكر عليه فهو يرجو أنه لا بأس به[9].

---

(1) ينظر: الكامل (263/1) ت/14. قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (5/ 159): "أحمد بن محمد بن أيوب، أبو جعفر الوراق: كان مورق الفضل بن يحيى بن خالد بن برمك، وذكر أنه سمع معه من إبراهيم ابن سعد مغازي محمد بن إسحاق فأنكر ذلك يحيى بن معين عليه، وأساء القول فيه، إلا أن الناس حملوا المغازي عنه". تنظر بقية الترجمة فقد أنكر ابن معين ذلك أشد الإنكار بل وصفه بالكذب لأجل ذلك.

(2) الرواجني: بفتح الراء والواو وكسر الجيم وفي آخرها نون نسبة إلى الدواجني بالدال وهي جمع داجن، وهي الشاة التي تسمَّن في الدار فجعلها الناس الرواجن بالراء. وذكر السمعاني احتمال النسبة إلى بطن من بطون القبائل. ينظر: الأنساب للسمعاني (175/6-176) ت/1821.

(3) صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون، وبالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/291) ت/3153.

(4) ينظر: الكامل (404/5) ت/1183.

(5) ذكر ابن معين في رواية الدارمي (ص/154) ت/540 عن علي ابن المديني قال: ضربنا على حديث عتاب بن بشير. وقال أحمد في العلل رواية ابنه عبد الله (246/1) ت/331 عند سئل أيهما أحب إليه في خُصيف، عتاب أم مروان بن شجاع؟ فقال: عتاب بن بشير أحاديثه مناكير. وذكر العقيلي في الضعفاء (331/3) 1352 عن ابن معين قال: كان يُضعَّف. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (13/7) ت/56 عن ابن معين قال: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات (522/8) وقال: كان ممن يخالف. وقال ابن حجر في التقريب (ص/380) ت/4419: صدوق يخطئ.

(6) خُصيف بن عبد الرحمن الجزري صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة ورمي بالإرجاء ينظر: التقريب لابن حجر (ص/193) ت/1718.

(7) ينظر: الكامل (381/6) ت/1524.

(8) الكامل (381/6) ت/1524.

(9) ينظر: الكامل (380/6-381) ت/1524.

الصورة الثانية: أُنكر عليه حديث بعينه[1]، وما شاكل هذه العبارة، مع بيان من أنكر أو إبهامه: في بعض المواضع يذكر ابن عدي أن الراوي قد أُنكر عليه حديث واحد، وقد يبين من الذي أنكره عليه وقد يُغْفل ذلك، والذي وجدته أنه أحياناً ينفي أن يكون أنكر عليه غير هذا الحديث، وأحياناً يبين أنه قد أنكر عليه هذا الحديث، ولكنه أنكر عليه غيره أيضاً. وهذه بعض الأمثلة:

1 – لا أعلم أُنكر على فلان غير هذا الحديث: في بعض الأحيان يقرر ابن عدي أن الراوي فلان لا أعلم أُنكر على فلان غير هذا الحديث[2]، كما في أبي إسحاق إبراهيم بن بشار الرمادي[3] (230هـ) أورد له حديث: «كلكم راع، وكلكم مسؤول»[4]. وحكم البخاري (256هـ) عليه بالوهم، ووجهه أن إبراهيم هذا رواه عن ابن عيينة (198هـ) مرفوعاً، وابن عيينة إنما يرويه مرسلاً[5]. وذكر ابن عدي أن إبراهيم هذا لا يعلم أُنكِر عليه غير هذا الحديث الذي ذكره البخاري، وباقي حديثه عن ابن عيينة وغيره مستقيم، وهو من أهل الصدق[6].

2 – ما أُنكر من حديثه إلا هذا الحديث:

أورد ابن عدي حديثاً لربيعة بن النابغة يرويه علي بن زيد بن جدعان[7] (131هـ)

---

(1) ينظر للاستزادة: الكامل (370/7) ت/1825. و(271/8–272) ت/2067.

(2) وللاستزادة ينظر: الكامل (61/3–62) ت/436. وفيه: "وحميد الشامي هذا إنما أُنكر عليه هذا الحديث، وهو حديثه، ولم أعلم له غيره".

(3) الجرجرائي: بالراء الساكنة بين الجيمين المفتوحتين وراء أخرى نسبة إلى جرجرايا بلدة قريبة من دجلة بين بغداد وواسط. ينظر: الأنساب للسمعاني (240/3) ت/865. في رواية ابن محرز سئل ابن معين (68/1) عن الرمادي وهو إبراهيم بن بشار هو رضا؟ قال: لا. وفي العلل لابن حنبل رواية عبد الله (438/3) ت/5865 قال أحمد: كان يحضر معنا عند سفيان بن عيينة فكان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، فكان ربما أملى عليهم مالم يسمعوا يقول: كأنه يغير الألفاظ فتكون زيادة ليس في الحديث. وقد ذمه أحمد في ذلك ذما شديداً. قال ابن حجر في التقريب (ص/88) ت/156 حافظ له أوهام.

(4) أخرجه العقيلي في الضعفاء (49/1) بسنده عن إبراهيم بن بشار قال: حدثنا سفيان، عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة، عن أبي بردة، عن أبي موسى ﷺ أن النبي ﷺ قال: كلكم ... الحديث. قال العقيلي: ليس له أصل ولم يتابعه عليه أحد عن ابن عيينة، وعند ابن عيينة عن بريد أربعة أحاديث ليس عنده غيرها وهذا ليس منها.

(5) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (140/2) ت/1976. والأوسط (90/2) ت/1911.

(6) ينظر: الكامل (393/1) ت/103. وفي التاريخ الكبير، للبخاري (277/1) ت/890 قال: "سمع ابن عيينة، يهم في الشيء بعد الشيء". وفي سير أعلام النبلاء للذهبي (511/10) زيادة: "وهو صدوق". ولم أجدها في تاريخ البخاري.

(7) علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده: ضعيف. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/401) ت/4734.

عن ربيعة بن النابغة[1] عن أبيه[2] عن علي (40هـ) ﷺ أن رسول الله ﷺ «نهى عن زيارة القبور، وعن الأوعية، وأن تحبس لحوم الأضاحي ...» الحديث[3]. ثم عقب عليه بهذه العبارة. "وربيعة بن النابغة ما أنكر من حديثه إلا هذا الحديث، ولا يُنكر من هذا شيئاً إذا كان الراوي عنه علي بن زيد بن جدعان"[4]. و نقل قول البخاري (256هـ) في الحديث وأنه لا يصح[5]. ويبدو في وجه النكارة أن الراوي عنه ضعيف وهو ابن جُدعان، أي إذا كان هو الراوي فالبلاء يكون منه لا من ربيعة.

3 – أنكروا عليه حديثاً هو معروف به: في بعض الأحيان ينكرون على الراوي عدة أحاديث لكنه يُعرف بإنكارهم عليه في حديث بعينه، كما في أبي الفيض سالم بن عبد الأعلى[6] إذ أورد له ابن عدي حديث ربط الخيط في الأصبع لتذكر الحاجة[7]، وأورده عن سالم من أربع طرق، وذكر أن سالماً معروف بهذا الحديث، وأنكروه عليه: ابنُ معين (233هـ) وغيره، و أن له أحاديث غيره أنكروها عليه[8].

4 – هذا أفظع حديث أنكر عليه: كما في عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري المدني[9] (186هـ) حيث ذكر ابن عدي أنه ضعيف، وذكر له جملة من حديثه، منها حديث: «كلم الله البحر الشامي ...»

---

(1) ذكره العقيلي في الضعفاء (54/2) ت/487. وذكره ابن حبان في الثقات (300/6) وابن حجر في تعجيل المنفعة (530/1–531) ت/317 وذكر أن علي بن زيد بن جدعان روى عنه وحده. ورد على ابن حبان قوله: عداده في أهل الكوفة وروى عنه أهلها. إذ المراد، روى عنه واحد من أهلها وهو علي بن زيد، وذلك أنه ذكر غير واحد تفرده بالرواية عن ربيعة.

(2) ذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة (299/2–300) ت/1094 وأنه مجهول. وفرق بينه وبين نابغة بن مخارق بن سليم خلافاً لابن أبي حاتم الذي عدهما رجلاً واحداً. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (509/8) ت/2333.

(3) الحديث أخرجه بهذا السند: أحمد في مسنده (397/2–398) (1236). وابن أبي شيبة في مصنفه (69/5) (23770). وأبو يعلى في مسنده (240/1) (278). والطحاوي في شرح معاني الآثار (185/4) (6266).

(4) الكامل (36/4) ت/678.

(5) الكامل (36/4) ت/678. وينظر قول البخاري في تاريخه (289/3) ت/983.

(6) سبقت ترجمته (ص/256).

(7) أورده ابن عدي من طرق بألفاظ متقاربة، والحديث من طريق سالم بن عبد الأعلى أخرجه: ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه من ثلاث طرق (ص/441–442) (581) و(582) و(583) وقال بعدها: "وهذه الأحاديث المختلفة المعاني أسانيد جميعها منكرة، ولا نعلم أنه يصح منها رواية". وله متابعات منها: في معجم ابن الأعرابي (575/2–576) (1133) أخرجه من طريق يحيى بن أبي الفرات عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه نحوه. وفي المعجم الأوسط للطبراني (160/7) (7156) أخرجه من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافه نحوه.

(8) ينظر: الكامل (279/4–280) ت/794.

(9) سبقت ترجمته ينظر: (ص/168).

الحديث[1]. ثم بين تفرد عبد الرحمن به، وأن هذا الحديث أفظع حديث أنكر عليه[2].

5 – أنكر عليه هذا الحديث وهو غير محفوظ[3] عنه، أو أنكر عليه حديث كذا ولا يوجد ما يقويه:

ذكر في ترجمة عبد العزيز بن جريج[4] ذكر له حديث: «إذا قاء أحدكم في صلاته، أو قلس، أو رعَف، فليتوضأ ثم ليبن على ما مضى من صلاته مالم يتكلم»[5].

وقد ذكر الاختلاف الحاصل في هذا السند[6] ثم قرر بعد ذلك أن هذا الحديث أُنكر على عبد العزيز بن جريج وهو غير محفوظ عنه، وإنما يرويه عنه إسماعيل بن عياش[7] (181هـ) ، وهو إذا روى عن أهل الحجاز وأهل العراق فإن في حديثه عنهم ضعف[8].

---

(1) الحديث أخرجه: ابن حبان في المجروحين (53/2) في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله العمري، وذكر أنه كان يهم فيقلب الإسناد ويلزق المتن بالمتن يفحش ذلك في روايته فاستحق الترك.

(2) ينظر: الكامل (308/5–309) ت/1110.

(3) ينظر مثالاً آخر: الكامل (51/8–52) ت/1940.

(4) قال ابن حجر في التقريب (ص/356) ت/4087: لين.

(5) أخرجه ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في البناء في الصلاة (385/1) (1221) من طريق ابن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي ملية عن عائشة عن النبي ﷺ. وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن (280/1) (563) والطبراني في الأوسط (321/5) (5429) من طريق إسماعيل بن عياش، عن ابن جُريج عن أبيه وعن ابن أبي مُلكية، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ الحديث. وقال: لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا إسماعيل بن عياش. وأخرجه البيهقي، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من خروج الدم (222/1) (669) بالطريقين السابقين وذكر أنه كلاهما غير محفوظ.

(6) **فمرة** يرويه إسماعيل بن عياش عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس ﷺ عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ ... الحديث. وابن جريج إنما يرويه عن أبيه ولم يسمعه من أبيه، وليس فيه عائشة ولا النبي ﷺ . كما نقل ذلك ابن عدي عن الإمام أحمد ابن حنبل. **ومرة** يرويه ابن عياش عن ابن جريج، أن رسول الله ﷺ قال: ... الحديث. **ومرة** يرويه ابن عياش عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ ... الحديث. **ومرة** يرويه ابن عياش، عن ابن جريج، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ ... الحديث.

(7) سبقت ترجمته (ص/184).

(8) ينظر: الكامل (288/6–290) ت/1434.

وقريب منه: ما ذكره في عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة[1] العَرْزَمي[2] الكوفي (145هـ) حيث أخرج له حديث جابر ﷺ (70هـ) في الشفعة: «الجار أحق بسَقَبه، ينتظر وإن كان غائباً، إذا كان طريقهما واحدة»[3]. وذكر أن هذا الحديث هو الذي أُنكر على عبد الملك، وقد صرَّح في بداية الترجمة أن الذي أنكره عليه هو: شعبة (160هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (198هـ)، حيث ذكر عنهما أنهما قالا: لو روى عبد الملك حديثاً آخر كحديث الشفعة لتركا حديثه. ووجه الإنكار أشار إليه شعبة أنه لم يجد ما يقوي هذا الحديث، فتمنى لو كان شيئاً يقويه[4].

---

(1) في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (367/5) ت/1719: قال ابن معين ضعيف. وقال مرة: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال ابن حنبل في رواية ابنه عبد الله (409/1) ت/857: ثقة. وفي (545/1) ت/1292 قال عن حديث الشفعة: "أُخر مثل هذا ودمّر". وفي سؤالات أبي داود لأحمد (ص/296–297) ت/358 قل: ثقة، قلت: يخطئ؟ قال: نعم، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا انه رفع أحاديث عن عطاء. وذكره ابن حبان في الثقات (97/7) وقال: ربما أخطأ. وكان من خيار أهل الكوفة وحفاظهم والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحة عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان ... إلخ ما قاله.

(2) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الزاي نسبة إلى عرزم بطن من فزارة. ينظر: الأنساب للسمعاني (271/9) ت/2736.

(3) أخرجه من طريق عبد الملك، عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ﷺ عن النبي ﷺ: ابن ماجه كتاب الشفعة، باب الشفعة بالجوار (833/2) (2494). وأبو داود في سننه كتاب البيوع، باب في الشفعة (286/3) (3518). والترمذي في سننه، أبواب الأحكام، باب ما جاء في الشفعة للغائب (643/3–644) (1369) وقال: "هذا حديث حسن غريب، ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر. وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث، وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث". وأخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الشروط (365/10) (11714).

(4) ينظر: الكامل (305/6–307) ت/1452. ومثله ما في ترجمة عُبيد بن أبي قرَّة حيث ذكر أنه أُنكر عليه حديث العباس ﷺ : «كنت عند النبي ﷺ ذات ليلة، فقال: انظر هل ترى في السماء من شيء ...» الحديث. وقد ذكر أن البخاري ذكر أنه لا يتابع عليه. ينظر: الكامل (372/6–373) ت/1515. و ينظر: (50/7) ت/1625. و(253/7–254) ت/1730. وقد يستعمل لفظ (إنكار حديث كذا) كما في الكامل (311/7) ت/1787.

الفرع الخامس: هذا الحديث منكر بهذا الإسناد[1] وما شاكل هذه العبارة:

الفرع الخامس من أهم التصنيفات التي استعملها ابن عدي رحمه الله في منهجه النقدي في تصنيف الأحاديث، حيث يطلق حكمه على الحديث بأنه منكر بهذا الإسناد دون الاقتصار على وصف الراوي وحده، وإنما يشمل الإسناد كله الذي يضم سلسلة الرواة من بداية السند إلى نهايته. ويُعد هذا الحكم إشارة إلى أن هناك علة أو خللًا في السند يؤدي إلى نكارة الحديث، سواء كان ذلك بسبب ضعف في العدالة، أو اضطراب في الضبط، أو وجود رواة مجهولين، أو سرقة الحديث، أو تفرد في الرواية بزيادة أو نقصان، أو عدم وجود متابعة صحيحة بين الرواة. ومن المميز في هذا الصنف أن ابن عدي لا يكتفي بالحكم الجزافي على الراوي فقط، بل ينظر إلى السند ككل، ويُحدِّد نوع النكارة التي وقعت فيه، مع تقديم دلالات وأمثلة واضحة تدعم ذلك. وهذا الصنف يعكس دقة وعمق منهج ابن عدي في النقد الحديثي، إذ يجمع بين تقييم الرواة وسلسلة الإسناد، مما يتيح فهماً أكثر شمولًا لضعف الحديث وعلله.

وبناء على ذلك فقد وزعت هذا الفرع على الأنواع الثلاثة الآتية:

النوع الأول: منكر بهذا الإسناد وما شابه هذه العبارة مع الحكم على الراوي فيما يتعلق بالعدالة

النوع الثاني: منكر بهذا الإسناد وما شابه هذا العبارة مع الحكم على الراوي فيما يتعلق بالضبط

النوع الثالث: منكر بهذا الإسناد دون بيان الحكم على الراوي لا فيما يتعلق بالعدالة ولا بالضبط

وهذه الأنواع يندرج تحت كل منها عدة صور أذكرها فيما يأتي مع الأمثلة:

النوع الأول: منكر بهذا الإسناد وما شابه هذه العبارة مع الحكم على الراوي فيما يتعلق بالعدالة:

تُعدّ عبارة "هذا الحديث منكر بهذا الإسناد" من الصيغ الدقيقة التي يستعملها ابن عدي للدلالة على نكارة الحديث مع التركيز على العلل الظاهرة في الإسناد. وعندما يصاحب هذا الحكم تقويمٌ لحال الراوي من جهة العدالة تحديدًا، فإن الأمر يتعلّق بتقييم عدالة الراوي. وتنوعت الأسباب التي تؤدي إلى هذا الحكم، وسأبيّنها في الصور الخم الآتية:

الصورة الأولى: منكر بهذا الإسناد إذا كان في سنده راوٍ يضع الحديث

الصورة الثانية: منكر بهذا الإسناد إذا كان فيه راوٍ وصفه أنه منكر الحديث

---

(1) للاستزادة ينظر: الكامل (219/4) ت/768. (515/4) ت/909. و(57/5) ت/938. و(107/5) ت/970. و(124/5) ت/976. و(134/5) ت/979. (231/5) ت/1024. (185/6) ت/1369. و(244/6) ت/1409، وذكر فيها أن للحديث إسناداً آخر ولكنه أيضاً منكر. ومثله: (286/6) ت/1430. وينظر: (285/6) ت/1430. و(313/6) ت/1466. و(341/6) ت/1487. و(208/7) ت/1690. و(208/7-209) ت/1691. و(235/7) ت/1712. و(237/7) ت/1715. و(266/7) ت/1741. و(280/7-281) ت/1758. و(314/7) ت/1792. و(351/7) ت/1812. و(377/7-378) ت/1834. و(379/7-380) ت/1836. و(402/7) ت/1852. و(470/7) ت/1905. و(24/8) ت/1915. و(298/8) ت/2086. و(395/8) ت/2149. و(395/8) ت/2150. و(405/8-406) ت/2160.

الصورة الثالثة: منكر بهذا الإسناد إذا كان فيه راوٍ مجهول أو غير معروف
الصورة الرابعة: منكر بهذا الإسناد إذا كان فيه راوٍ يسرق الحديث ضعيف
الصورة الخامسة: منكر بهذا الإسناد إذا كان الراوي لا بأس به لكنه روى حديثاً عن رجل لا تعرف له رواية عنه

هذه الصور المتعلقة بالعدالة إجمالاً، وأما تفصيلها مع الأمثلة ففيما يأتي:

الصورة الأولى: منكر بهذا الإسناد إذا كان في سنده راوٍ يضع الحديث[1]:

إذا وجد ابن عدي في الإسناد راويًا يُعرف بوضع الحديث، فإنه يحكم على الحديث بأنه منكر بهذا الإسناد، لا بسبب النكارة في المتن فقط، بل لفساد الأصل الإسنادي، لما يمثله الوضّاع من تهديد مباشر للعدالة والأمانة العلمية. من ذلك:

1 – أحمد بن عبد الله الهروي[2] الجُوبَاري[3] المعروف بسَتُّوق وهو راوٍ كان يضع الحديث، وساق له حديثاً رواه عن راوٍ كان يضع الحديث أيضاً، فهو وضاع يروي عن وضاع، وذكر عقبه: أن هذا الحديث منكر بهذا الإسناد[4].

2 – أبو الطيب الوراق محمد بن أحمد بن عيسى المَرْوُرَّوذي ذكر ابن عدي أنه يضع الحديث ويلزق أحاديث قوم لم يرهم يتفردون بها على قوم يحدث عنهم ليس عندهم، وأخرج حديثاً من جملة أحاديث، وقرر أن هذا الحديث منكر بهذا الإسناد[5].

وظاهر أن هذه الصورة تمثل أقوى درجات النكارة، إذ إن وجود راوٍ وضّاع يُسقط الثقة بكل ما يروى في الإسناد، ويجعل النكارة حتمية لا تقبل الاحتمال.

الصورة الثانية: منكر بهذا الإسناد إذا كان فيه راوٍ وصفه أنه منكر الحديث:

إذا وصف ابن عدي الراوي بأنه "منكر الحديث"، ثم حكم على الإسناد بالإنكار، دلّ ذلك على أن النكارة راجعة إلى ضعف الراوي وقلة ضبطه، لا إلى الوضع الصريح، وقد يُضاف إلى ذلك التفرد أو

---

(1) ينظر للاستزادة: (489/5) ت/1246. و(220/6–221) ت/1391 وذكر أن الراوي يعد فيمن يضع الحديث، وعامة أحاديثه وما يرويه مناكير، إما متناً وإما إسناداً، والضعف بيّن على أخباره. و(404/8–406) ت/2160.

(2) قال النسائي في الضعفاء (ص/21) ت/67: كذاب. وقال ابن حبان في المجروحين (142/1) دجال من الدجاجلة كذاب. وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/114) ت/37: كذاب.

(3) الجوباري: بضم الجيم وفتح الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها راء نسبة إلى مواضع منها: جوبار قرية من قرى هراة التي منها هذا الراوي، وهناك قرى أخرى بهذا الاسم. ينظر: الأنساب للسمعاني (373/3–374) ت/970.

(4) ينظر: الكامل (267/1) ت/17.

(5) الكامل (315/7–316) ت/1793. وذكر ابن عدي أنه كتب عنه، ونقل عن أبي عَروبة أنه قال: لم أرَ في الكذابين أسفق وجها منه.

غرابة الرواية. فيطلق ابن عدي على الحديث أنه منكر بهذا الإسناد إذا كان في سنده راوٍ منكر الحديث، وقد ينوه إلى تفرده وقد لا يذكر التفرد، ومن ذلك:

الحالة الأولى: منكر بهذا الإسناد فيه راوٍ منكر الحديث مع ذكر التفرد:

1 – أبو علي عمرو بن فائد الأسواري[1] (مات بعد 200هـ) وصفه أنه منكر الحديث، وساق له عدة أحاديث منها حديثاً قرر عقبه أنه منكر بهذا الإسناد، لا يعلم أنه رواه غير عمر بن فائد. وساق حديثاً ثانياً، وذكر عقبَه أنه منكر بهذا الإسناد يرويه عمرو بن فائد. وساق حديثاً ثالثاً ليقرر بعده أنه بهذا اللفظ لا يعرفه إلا من عمرو بن فائد. و ذكر أن لعمرو أحاديث مناكير[2].

2 – محمد بن إبراهيم الشامي[3] ذكر أنه منكر الحديث وعامة أحاديثه غير محفوظة، وقد أخرج له حديثاً، وذكر عقبَه أن هذا الإسناد منكر، لا أعلم أحدًا يرويه عن يونس[4] (159هـ) غير محمد بن العلاء[5]، وعنه محمد بن إبراهيم الشامي[6].

الحالة الثانية: منكر بهذا الإسناد فيه راوٍ منكر الحديث ولم يذكر التفرد[7]: في بعض الرواة يذكر ابن عدي أن الراوي منكر الحديث وقد يضيف له وصفاً آخر وقد لا يذكر فيه هذا الوصف، وتجده يخرج له بعض حديثه فيحكم على حديث أو أكثر أنه منكر بهذا الإسناد، ولا يتعرض لذكر التفرد من هذا الراوي، ومن أمثلة ذلك:

1 – أبو الصبَّاح عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطي[8] أخرج له حديثاً[9] وذكر أنه منكر بهذا الإسناد، دون ذكر التفرد، وبيّن أن الضعف ظاهر في حديثه ورواياته، وهو منكر الحديث[10].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/120).

(2) الكامل (6/101–102) ت/1317.

(3) في المجروحين لابن حبان (2/301) أنه يضع الحديث على الشاميين، لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار.

(4) يونس بن يزيد الأيلي: ثقة إلا أن في رويته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ. ينظر: التقريب (ص/614) (ت/7919). والحديث الذي ذكره ابن عدي هنا هو من رواية يونس عن الزهري.

(5) الأيلي: لم أقف على ترجمته فيما بحثت فيه من كتب التراجم.

(6) ينظر: الكامل (7/284) ت/1762.

(7) ينظر للاستزادة: الكامل (5/465–466) ت/1221. و(7/266–267) ت/1741. و(7/351) ت/1812.

(8) قال ابن معين كما في رواية الدوري (3/468) ت/2299: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري في التاريخ الصغير (ص/95) ت/254: تركوه منكر الحديث. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/55) ت/293: قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (2/148) وقال: كان ممن يضع الحديث على الثقات لا يحل كتابة حديثه وال الذكر عنه إلا على جهة التعجب.

(9) والحديث: حدثنا محمد بن عبيد الله بن فُضيل: حدثنا محمد بن عمرو بن حيّان: حدثنا بقية عن عبد الغفور الأنصاري عن عبد العزيز الشامي عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال: «طوبى لأهل السنة والجماعة من أهل القرآن والذكر».

(10) ينظر: الكامل (6/341–342) ت/1487.

2 – محمد بن يحيى بن قيس المأربي[1] ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، وأن أحاديثه مظلمة منكرة، وقد أخرج له حديثاً يرويه محمد عن موسى بن عقبة (141هـ)، عن نافع[2] (117هـ)، عن ابن عمر ﷺ (73هـ) عن النبي ﷺ قال: «أربع محفوظات، وسبع ملعونات ...» الحديث[3]، ثم قال: هذا منكر بهذا الإسناد[4].

3 – أبو معاذ معروف بن حسان السمرقندي[5] ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، وقد أخرج له حديثاً عن عمر بن ذر[6] (153هـ)، عن مُعاذة[7] (83هـ)، عن عائشة رضي الله عنها (57هـ) قالت: قال النبي ﷺ: «استمتعوا بجلود الميتة إذا هي دُبغت تراباً كان أو رماداً أو ملحاً أو ما كان بعد أن تُزد في صلاحه»[8]. وقرر ابن عدي أن هذا منكر بهذا الإسناد، و لمعروف هذا عن عمر بن ذر نسخة طويلة، كلها غير محفوظة[9].

الحالة الثالثة: منكر بهذا الإسناد فيه راوٍ منكر الحديث عن الثقات مع التقييد براوٍ، أو سند[10]:

ومن ذلك ما ذكره في ترجمة أبي غالب حَلْبَس بن محمد الكلابي البصري[11] أنه منكر الحديث عن

---

(1) سبقت ترجمته (ص/120).

(2) سبقت ترجمته (ص/129).

(3) أخرجه من طريق محمد بن يحيى هذا: الفاكهي في أخبار مكة (237/2) (1463). وأخرجه العقيلي في الضعفاء (25/2) ت/445 في ترجمة خطاب بن عمر الهمداني الراوي عن محمد بن يحيى وقال العقيلي: ولا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به. ومن طريق العقيلي أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (304/1) (487). وقد ذكر الذهبي في الميزان (655/1) ت/2518 ترجمة خطاب بن عمر عن محمد بن يحيى المأربي: مجهول له خبر كذب في فضل البلدان ثم ذكر الحديث. وفي الكشف الحثيث لسبط ابن العجمي (ص/110) قال عقب الحديث: وهذا باطل فما أدري من افتراه: خطاب أو شيخه.

(4) ينظر: الكامل (237/7) ت/1715.

(5) سبقت ترجمته (ص/123).

(6) قال ابن حجر في التقريب (ص/412) ت/4893: ثقة رمي بالإرجاء. توفي (153هـ) وقيل غير ذلك.

(7) معاذة بنت عبد الله العدوية أم الصهباء العدوية، قال ابن حجر في التقريب (ص/753) ت/8684: ثقة.

(8) أخرجه من طريق معروف بن حسان عن عمر بن ذر به: الدارقطني في سننه، كتاب الطهارة، باب الدباغ (73/1) (126). والبيهقي في الكبرى، كتاب الطهارة، باب وقوع الدباغ بالقرظ أو ما يقوم مقامه (31/1) من طريق ابن عدي به وذكر كلام ابن عدي.

(9) ينظر: الكامل (351/7) ت/1812.

(10) للاستزادة ينظر: الكامل (235/5–238) ت/1028. و(408/5–409) ت/1187. و(313/6) ت/1466. و(340/6) ت/1486. و(343/6) ت/1489. و(19/8) ت/1911.

(11) ذكره ابن حبان ف المجروحين (277/1) وقال: شيخ يروي عن سفيان الثوري ما ليس من حديثه لا يحل الاحتجاج به بحال. ذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (ص/195) ت/193.

الثقات، ثم أورد له بعض أحاديثه وعلق على حديث رواه حلبس هذا عن سفيان الثوري (161هـ)، وهو عن الثوري بهذا الإسناد منكر[1].

وظاهر من هذه الأمثلة كيف تدل هذه الصورة على نكارة ناشئة من سوء الحفظ أو تفرد غير مقبول، لا تبلغ درجة الوضع، لكنها تسلب الحديث صفة القَبول.

الصورة الثالثة: منكر بهذا الإسناد إذا كان فيه راوٍ مجهول أو غير معروف[2]:

في هذه الصورة يُرجع ابن عدي حكم النكارة إلى وجود راوٍ مجهول أو غير معروف، مما يجعل الرواية غير قابلة للتحقق من عدالتها أو ضبطها، ويزداد الأمر سوءًا إذا اقترن المجهول بالتفرد أو النكارة في المتن. وهذه بعض الأمثلة:

1 – **إذا كان الراوي ليس بالمعروف منكر الحديث[3]، تفرد بحديث:** كما في أحمد بن إبراهيم بن موسى[4] حيث قال: منكر الحديث وليس بالمعروف، وروى عن مالك (179هـ) وعن غيره مناكير. ثم ساق له حديثا[5] واحداً وبيَّن تفرده به، وقال عقبه: هذا الحديث منكر عن مالك بهذا الإسناد، لا يرويه إلا أحمد بن إبراهيم بن موسى، وهو غير معروف[6].

ومن ذلك ما ذكره في محمد بن زياد الأسدي[7] أنه منكر الحديث عن الثقات، وهو ليس بالمعروف، وأخرج له حديثاً رواه عن مالك بن أنس (179هـ)، عن نافع[8] (117هـ)، عن ابن عمر ﷺ (73هـ) أن

---

(1) ينظر: الكامل (319/3) ت/570. قال ابن عدي: "حلبس بن محمد الكلابي وأظن أنه حلبس بن غالب". والحديث يرويه ابن عدي من طريق أبي يعلى عن بشر بن سيحان عن حلبس هذا عن سفيان الثوري عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني زوجت ابنتي وأنا أحب أن تعينني بشيء ...» الحديث. أخرجه من طريق حلبس: أبو يعلى في مسنده (185/11–186) (6295). والطبراني في الأوسط (190/3–191) (2895) وقال: لم يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا سفيان، ولا عن سفيان إلا حلبس، تفرد به بشر. وقال الذهبي في الميزان (588/1) ت/2233: منكر جداً.

(2) ينظر: الكامل (50/7) ت/1625. "إلا أني رأيت حديثاً برأسه لهشام بن عروة بهذا الإسناد أنكرته". وينظر: (205/7–208) ت/1690. و(208/7–209) ت/1691. و(395/8) ت/2150.

(3) ينظر: الكامل (136/3–137) ت/456.

(4) ذكره ابن حبان في المجروحين (141/1) وقال: شيخ يروي عن مالك ما لم يحدث به قط، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاحتجاج به.

(5) عن أحمد بن إبراهيم بن موسى قال: عرضت على مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم». ذكره ابن حبان في المجروحين (141/1) وقال: "وهذا حديث لا أصل له من حديث ابن عمر ولا من حديث نافع ولا من حديث مالك، إنما هو من حديث أنس بن مالك وليس بصحيح"

(6) ينظر: الكامل (269/1) ت/19.

(7) سبقت ترجمته (ص/131).

(8) سبقت ترجمته (ص/129).

النبي ﷺ قال: «لا يغلق الرهن». ثم قرر أنه حديث منكر بهذا الإسناد، لأن مالكاً رواه في الموطأ[1] عن الزهري (125هـ) عن سعيد بن المسيب[2] (بعد 90هـ)، عن النبي ﷺ مرسلاً[3].

2 – الراوي ليس بالمعروف مع بيان التفرد[4]: في مواضع عدة يطلق ابن عدي على الحديث أنه منكر بهذا الإسناد مع حكمه على الراوي أنه ليس بالمعروف وقد تفرد بحديث أو أكثر، فمن ذلك: ما ذكره في إسماعيل بن عَبَّاد السَّعدي الْمُزني البصري[5]، إذا أورد له حديثا رواه عن سعيد بن أبي عَروبة[6] (156هـ)، عن قتادة بن دعامة[7] (118هـ)، عن أنس ﷺ (92هـ)، أن رسول الله ﷺ قال: «استعينوا على النساء بالعُري»[8]. وعقب ابن عدي أن هذا الحديث منكر بهذا الإسناد، لا يرويه عن سعيد غير إسماعيل هذا، وهو ليس بذلك المعروف[9]. ومن ذلك ما ذكره في أَسيد بن يزيد البصري[10] حيث أورد

---

(1) الموطأ، كتاب الأقضية، باب ما لا يجوز من غَلَق الرهن (728/2) (13).

(2) سبقت ترجمته (ص/199).

(3) ينظر: الكامل (235/7) ت/1712. وقال ابن عدي: "وقد وصل عن مالك، وقد روي عن مالك عن الزهري عن أنس وهذا باطل، دخل لمن رواه حديث في حديث".

(4) ينظر: الكامل (143/3) ت/463، وذكر فيها أن الحسن بن رزين ليس بالمعروف يحدث عن ابن جُريج بما ليس بمحفوظ، وعرض له حديثاً تفرد به عن ابن جريج وقرر أنه منكر بهذا الإسناد. وينظر: الكامل (324/5–325) ت/1119، وفيها ذكر أن الراوي ليس بمعروف وذكر له حديثاً لا يعرف له غيره وقرر أنه منكر بهذا الإسناد عن الأعمش. وينظر: الكامل (224/3) ت/510 وفيها: هذه الأحاديث بهذا الإسناد مناكير، لا يرويها إلا حفص بن عمر بن حكيم هذا، وهو مجهول. وينظر: الكامل (56/5–57) ت/938. و (325/5–326) ت/1120. و (401/8) ت/2155.

(5) قال العقيلي في الضعفاء (85/1) ت/96: حديثه غير محفوظ. وقال ابن حبان في المجروحين (123/1): "يروي عن سعيد ابن أبي عَروبة ما لا يتابع عليه من الروايات، ويقلب الأخبار التي رواها الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال". وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/137) ت/82: متروك.

(6) ثقة حافظ له تصانيف [لكنه] كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/239) ت/2365.

(7) سبقت ترجمته (ص/92).

(8) أخرجه من طريق إسماعيل به: الطبراني في الأوسط (165/8) (8287) وقال: "لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، ولا عن سعيد إلا إسماعيل، تفرد به زكريا بن يحيى الخزاز". قال المقدسي في ذخيرة الحفاظ (396/1) (496): "والصحيح أنه من كلام عمر ﷺ ثم ساق سنده إلى عمر ﷺ قال: «استعينوا على النساء بالعري فإن إحداهن إذا كثرت ثيابها وحسنت زينتها أعجبتها الخروج».

(9) ينظر: الكامل (460/1) ت/138.

(10) قال الذهبي في المغني (90/1) ت/750: لا يعرف. وقال في ديوان الضعفاء (ص/38) ت/467: مجهول. وأسيد بن يزيد اثنان، أحدهما مديني يروى عن الأعرج ومسلم بن جندب مراسيل. والثاني شيخ بصري يروى عن إسماعيل بن أبي خالد ينظر: توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (216/1–217).

له ثلاثة أحاديث ثم قال قرر ابن عدي أن هذه الأحاديث منكر الأسانيد، وذكر ما يصلح تعليلاً لهذه النكارة، وهو: أن هذه الأحاديث تفرد بها أسيد فلا يرويها غيره، وأسيد ليس بالمعروف[1].

3 – الراوي غير معروف، والضعف بين على حديثه: كما في عمران بن أبي الفضل[2] حيث ساق له من جملة أحاديث ذكرها له حديثين يرويهما بقية بن الوليد[3] **(197هـ)**، عن زُرعة بن عبد الله بن زياد[4] الزُّبيدي[5]، عن عمران بن أبي الفضل ... ثم قرر ابن عدي بأن هذين الحديثين بهذا الإسناد منكران، وإنما يرويهما بقية، عن زُرعة بن عبد الله، وزرعة غير معروف، وضعفه بيّن على حديثه[6].

ويتضح مما سبق أن الجهالة تضعف الإسناد وتفتح باب الاحتمال على مصراعيه، مما يبرر وصف الحديث بالمنكر لهذا السبب دون الحاجة إلى نكارة المتن بالضرورة.

الصورة الرابعة: منكر بهذا الإسناد فيه راوٍ يسرق الحديث ضعيف والضعف بيّن على حديثه، أو أحاديثه منكرة بإسنادها:

أطلق ابن عدي حكم النكارة في هذه الصورة لوجود راوٍ متهم بسرقة الأحاديث أو متهالك الضعف، وغالبًا ما يكون الحديث محل الحكم لا يُروى إلا من طريقه، ما يعزز مظنة التلاعب أو الانفراد غير المقبول. ومن الأمثلة على ذلك:

1– ذكر في عيسى بن عبد الله بن سليمان القرشي العسقلاني أنه يسرق الحديث ضعيف، وأن الضعف على حديثه بيّن، وقد أخرج له حديثاً، يرويه عن زيد بن أبي الزرقاء[7] **(بعد 200هـ)**: حدثنا سعيد بن

---

(1) ينظر: الكامل (2/86-87) ت/218.

(2) قال ابن معين في رواية ابن محرز (1/53) ليس حديثه بشيء. وقال النسائي في الضعفاء (ص/85) ت/479: ضعيف. وقال العقيلي في الضعفاء (3/303) ت/1311: حديثه غير محفوظ، وقد روى مناكير. وقال ابن حبان في المجروحين (2/124) شيخ كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل التعجب.

(3) سبقت ترجمته (ص/130).

(4) قال أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل لابنه (3/606) ت/2742 شيخ مجهول ضعيف الحديث.

(5) سبقت ترجمته (224). في طبعة الرسالة ضبطها المحقق بفتح الزاي: الزَّبيدي. والصواب ما وجدته في الإكمال لابن ماكولا (4/221) الزُّبَيدي: بضم الزاي وفتح الباء. وذكر منهم زرعة بن عبد الله الزبيدي شامي روى عن عمران بن أبي الفضل. وهكذا ضبطت في الكامل طبعة الرشد (7/577) ت/1279.

تنبيه: الزَّبيدي: بفتح الزاي وكسر الباء وسكون الياء والدال غير المنقوطة بلدة من بلاد اليمن. أما الزُّبيدي: بضم الزاي وفتح الباء المنقوطة بواحدة بعدها ياء معجمة بنقطتين من تحتها وفي آخرها دال مهملة نسبة إلى زُبيد قبيلة من مذحج أصلهم من اليمن نزلوا الكوفة. ينظر: الأنساب للسمعاني (6/263) ت/1896و1897.

(6) ينظر: الكامل (6/30) ت/1281.

(7) قال ابن معين في رواية الدوري (4/460) ت/5288: ثقة. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/575) ت/2605:

بشير[1] (168هـ)، عن قتادة بن دعامة[2] (118هـ)، عن سعيد بن المسيب[3] (بعد 90هـ)، عن أبي هريرة ﷺ (57هـ) قال: قال رسول الله ﷺ : «في السماء بيت يقال له: المعمور...» الحديث[4]. ثم قرر أنه منكر بهذا الإسناد عن قتادة (118هـ). وذكر أنه رُوي من طريق أخرى، عن روح بن جناح[5]، عن الزهري (125هـ)، عن سعيد بن المسيب (بعد 90هـ)، عن أبي هريرة ﷺ (57هـ) وذكر أنه منكر أيضاً. وقد فعل مثل ذلك في حديثين لعيسى هذا وحكم أنهما منكران بهذا الإسناد[6].

2 – ما قاله في أبي إسحاق إبراهيم بن بكر الشيباني الكوفي الأعور[7]، حيث ساق له حديثاً عن شعبة (160هـ)، عن عمرو بن دينار[8] (126هـ)، عن جابر ﷺ (بعد 70هـ) قال: «أُتي النبي ﷺ بقَصْعة من ثريد، فقال: كلوا من جوانبها، ولا تأكلوا من وسطها، فإن البركة تنزل في وسطها»[9]. ثم قرر أنه لم يرو هذا الحديث بهذا الإسناد غيرُ إبراهيم بن بكر هذا عن شعبة (160هـ)، وهو منكر بهذا الإسناد[10].

قال ابن حنبل: صالح ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ثقة. وفي الثقات لابن حبان (250/8) قال: يغرب.

(1) هو: سعيد بن بشير الدمشقي: ضعيف. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/234) ت/2276.

(2) سبقت ترجمته (ص/92).

(3) سبقت ترجمته (ص/199).

(4) لم أقف على من أخرجه من هذه الطريق.

(5) أبو سعد روح بن جَنَاح الشامي: قال النسائي في الضعفاء (ص/40) ت/189: ليس بالقوي. وقال العقيلي في الضعفاء (59/2) ت/497: روح بن جناح عن الزهري قصة البيت المعمور لا يتابع عليه. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (494/3) ت/2243 عن أبي زرعة: ليس بالقوي. وعن أبي حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به. وذكره ابن حبان في المجروحين (300/1) وقال: منكر الحديث جداً يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع.

(6) ينظر: الكامل (246/6–248) ت/1410.

(7) ذكره ابن حبان في الثقات (64/8). وذكره ابن الجوزي في الضعفاء (27/1) ت/37 وقال: قال الأزدي: تركوه، وقال ابن الجوزي: "إبراهيم بن بكر له ستة في الحديث ولا نعلم منهم ضعيفاً غيرها".

(8) سبقت ترجمته (ص/140).

(9) الحديث بهذا السند تفرد به إبراهيم بن بكر الشيباني هذا، كما قال ابن عدي، وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير بهذا الإسناد (45/1) ت/32. وأما متن الحديث فقد أخرجه جماعة من الحفاظ من طريق شعبة عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ. بألفاظ متقاربة. فقد أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الأكل من أعلى الصحيفة (348/3) (3772). وأخرجه الترمذي، أبواب الأطعمة، باب ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام (260/4) (1805) من طريق جرير، عن عطاء وقال هذا حديث حسن صحيح، إنما يعرف من حديث عطاء بن السائب. وقد رواه شعبة، والثوري، عن عطاء بن السائب. فكأن الترمذي يشير إلى الحديث المنكر الذي أورده ابن عدي عن إبراهيم الشيباني. وأخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الوليمة، الأكل من جوانب الثريد (264/6) (6729).

(10) ينظر: الكامل (380/1) ت/87.

ويظهر أن وجه النكارة في هذا السند أن إبراهيم هذا تفرد بروايته عن شبعة بهذا الإسناد عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ.

وإبراهيم هذا كما ذكر العقيلي كثير الوهم وقد ساق له هذا الحديث وعقب عليه بقوله: روى الحديث شعبة، وسفيان الثوري (161هـ)، و هَمَّام بن يحيى العَوْذِي[1] (164هـ)، وسفيان بن عيينة (198هـ)، وإسماعيل ابن عُليَّة (193هـ)، وغير واحد عن عطاء بن السائب[2] (136هـ) عن سعيد بن جبير[3] (95هـ)، عن ابن عباس (68هـ)، عن النبي ﷺ، أنه قال: «كلوا من حافات القصعة ولا تأكلوا من أعلاها فإن البركة تنزل من أعلاها» قال: وقد رأيت لهذا الشيخ أحاديث من هذا النوع[4]. وتتفق جملة العقيلي الأخيرة توافق مع قول ابن عدي بأن إبراهيم بن بكر الشيباني أحاديثه إما منكرة بإسناده، أو مسروقة ممن تقدمه[5].

وظاهر من الأمثلة أن سرقة الحديث ووضوح الضعف يجعلان الإسناد منكرًا في ذاته، إذ إن الرواية تُصبح منسوبة إلى من لا يُؤتمن على النقل.

الصورة الخامسة: منكر بهذا الإسناد إذا كان الراوي لا بأس به لكنه روى حديثاً عن رجل عن رجل لا تعرف له رواية عنه:

في هذه الصورة لا يُشكك ابن عدي في عدالة الراوي الأصل، بل يوجّه النكارة إلى الانقطاع أو الجهالة في طبقة من طبقات السند، إذ يُروى الحديث عن راوٍ لا يُعرف أنه روى عنه، مما يضعف الثقة في الإسناد برمّته.

كما في محمد بن علي بن سهل الأنصاري المروزي (296هـ) حيث قرر ابن عدي أن ما كتبه عنه من أحاديث مستقيمة وسأل عنه بمرو فأثنوا عليه خيراً، ويرجو أنه لا بأس به[6]، وقد ساق له حديثاً: حدثنا محمد بن علي: حدثنا إسحاق بن راهويه (237هـ) وصدقة بن الفضل[7] (223هـ) قالا: حدثنا يحيى بن سعيد القطان (198هـ): حدثنا زيد بن الحُبَاب[8] (230هـ) ... ثم علق ابن عدي أنه

---

(1) سبقت ترجمته (ص/214).

(2) صدوق اختلط، كما في التقريب لابن حجر (ص/391) ت/4592.

(3) سبقت ترجمته (ص/218).

(4) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (45/1) ت/32.

(5) ينظر: الكامل (381/1) ت/87.

(6) رد الذهبي على كلام ابن عدي في محمد هذا وقال في ميزان الاعتدال (653/3) ت/7968: "قلت: بل به كل البأس، فإن ابن عدي روى عنه حديثاً في ترجمة سعد بن ظريف، وهو حديث باطل رواه عن علي بن حجر، ما أرى الآفة فيه إلا من ابن سهل هذا".

(7) ثقة كما في التقريب لابن حجر (ص/275) ت/2918.

(8) صدوق يخطئ في حديث الثوري كما في التقريب لابن حجر (ص/222) ت/2124.

منكر بهذا الإسناد لأن يحيى القطان عن زيد بن الحباب، لا يُعلم أن له عن زيد بن الحباب شيئاً[1].

وبناء على سبق فإن النكارة هنا متولّدة من خفاء الطريق أو جهالة الراوي المجهول العين أو الحال، مما يُفسد ثقة السند رغم قبول حال الراوي الأصل.

النوع الثاني: منكر بهذا الإسناد وما شابه هذا العبارة مع الحكم على الراوي فيما يتعلق بالضبط:

يتناول هذا النوع إطلاق الحُكم على الحديث بأنه "منكر بهذا الإسناد" مع ربط ذلك بوصف الرّاوي في ضبطه، كالضعف، أو كثرة الغلط، أو كونه ممن لا يُتابع، سواء وُجد تفرد في الرواية أم متابعة ضعيفة أو لا يُعتد بها. وتتنوع صيغ ابن عدي في هذا السياق، مما يُظهر منهجه النقدي ومرونته في إصدار الحكم بحسب حال الراوي والمروي.

وفي هذا النوع سأعرض لبعض الأمثلة التي ذكرها ابن عدي في الحكم على الحديث أنه منكر بهذا الإسناد مع حكمه على الراوي فيما يتعلق بالضبط، وسأعرض ذلك في الصور الثلاث الآتية:

الصورة الأولى: منكر بهذا الإسناد إذا كان فيه راوٍ وصفه بالضعف مع التفرد أو عدم المتابع

الصورة الثانية: منكر بهذا الإسناد إذا كان فيه راوٍ وصفه بالضعف وله متابعة ضعيفة أو لا يُعتد بها

الصورة الثالثة: منكر بأي إسناد كان، والراوي عامة ما يرويه موضوع وهو بين الأمر في الضعفاء.

وسأذكر امثلة على هذه الصور فيما يأتي:

---

(1) ينظر: الكامل (314/7) ت/1792.

الصورة الأولى: منكر بهذا الإسناد إذا كان فيه راوٍ وصفه بالضعف[1] مع بيان التفرد، أو عدم المتابع:

في هذه الصورة يطلق ابن عدي النكارة على الحديث بسبب اجتماع عاملين: أن الراوي موصوف بالضعف. مع تفرده بالرواية أو عدم وجود من يُتابعه. وهذا الجمع كافٍ عند النقاد للحكم بالنكارة، لأن الضعيف إذا انفرد — دون متابع أو شاهد — فإن روايته تُستنكر غالبًا. وقد تنوعت عبارات ابن عدي في وصف الحديث أنه منكر بهذا الإسناد، مع وصف الراوي بوصف من أوصاف الضعف، مع بيان التفرد، فمن ذلك الحكم على الراوي أنه إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق (مقارِب الحديث)، أو منكر بهذا الإسناد إذا كان فيه راو بين الضعف يتبين على رواياته[2]، أو حكم على الراوي أنه لين[3]. أو هذا منكر بهذا الإسناد، لا أعلم رواه عن فلان غير فلان مع تقرير أن الضعف على حديثه بيّن[4]. أو منكر بهذا الإسناد ولعل البلاء فيه فلان لا من فلان فإنه من الضعفاء[5]. أو يسوق طرف الحديث ثم يقرر أنه ذكر أشياء منكرة تركها، وهذا بهذا الإسناد منكر، والبلية فيه من فلان فإنه ليّن[6]. إلى غير ذلك من النماذج التي سأعرض بعضها فيما يأتي:

1 – منكر بهذا الإسناد إذا كان فيه راوٍ مُقَارِب الحديث إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق يحدث بمناكير عن الثقات، وحدث بنسخ عن الثقات عجائب:

أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي[7] ذكر ابن عدي أنه حدث بأحاديث مناكير عن الثقات، وحدث بنسخ عن الثقات عجائب، وأنه مُقَارِب الحديث وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق وذكر له أحاديث، وبعد أن ساق له حديثاً تفرد به قرر أن هذا الحديث من حديث شعبة (160هـ) عن يونس بن عبيد[8] (139هـ) لا يعرف رواه غيرُ اليمامي وهو منكر بهذا الإسناد[9].

---

(1) ينظر: الكامل (470/7) ت/1905 وفيها ذكر حديثاً عقب عليه أنه: منكر بهذا الإسناد ولعل البلاء فيه من يحيى بن ميمون، لا من ميمون بن عطاء، فإن يحيى من ضعفاء البصريين. وظاهر من كلام ابن عدي كيف نسب النكارة إلى الراوي الضعيف.

(2) ينظر: الكامل (293/7) ت/1769.

(3) ينظر: الكامل (378/7) ت/1834. و (178/8–179) ت/2009 حيث ساق طرف الحديث ثم قال: ذكر أشياء منكرة تركتها، وهذا بهذا الإسناد منكر، والبلية فيه من فلان فإنه ليّن.

(4) ينظر: الكامل (402/7–403) ت/1853.

(5) ينظر: الكامل (470/7) ت/1905.

(6) ينظر: الكامل (178/8–179) ت/2009.

(7) سبقت ترجمته (ص/176).

(8) سبقت ترجمته (ص/182).

(9) ينظر: الكامل (269/1) ت/18.

2 – الراوي بيّن الضعف لا يتابع على حديثه[1]: كما في أبي علي محمد بن معاوية النيسابوري[2] حيث روى أحاديث لا يتابع عليها، وهو بيّن الضعف يتبين على رواياته، و أخرج له حديثاً يرويه عن نهشل بن سعيد[3]، عن داود بن أبي هند[4] (140هـ)، ثم قرر أنه عن داود بهذا الإسناد منكر[5].

3 – منكر بهذا الإسناد فيه راوٍ يروي أحاديث مناكير، مع الإشارة إلى التفرد[6]: كما ذكر ابن عدي في شيخه عبد الملك بن محمد (323هـ) في أحمد بن بكر (ابن بكرويه) أبو سعيد البالسي[7] أنه روى أحاديث مناكير عن الثقات، ثم سرد له حديثا قال عقبه: "هذا الحديث منكر بإسناده، لا أعلم رواه غير أحمد بن بكر هذا"[8].

4 – منكر بهذا الإسناد تفرد به راوٍ يحدث من حفظه فيخطئ، ولا يتعمد الكذب[9]:

في أبي محمد السعدي الجرجاني أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم بن النجم بن ماهان[10] (293هـ) ذكر ابن عدي أنه حدَّث بأحاديث منكرة لم يُتابع عليها، ثم أخرج عدداً من الأحاديث التي رواها عن

---

(1) ينظر للاستزادة: الكامل (7/402-403) ت/1853.

(2) سبقت ترجمته (ص/248).

(3) ابن وردان متروك، وكذبه ابن راهويه. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/566) ت/7198.

(4) في طبعة الرسالة تحقيق الخن: "داود ابن أبي عبيد". وهو تصحيف، والصواب: داود بن أبي هند كما في الكامل تحقيق السرساوي (9/397) ت/1768 "داود بن أبي هند". وهو كذلك في طبعة الكتب العلمية (7/534) ت/1762. وطبعة دار الفكر (6/278) ت/1762. وداود بن أبي هند القشيري مولاهم: ثقة متقن كان يهم بأخرة.

(5) ينظر: الكامل (7/293) ت/1769. والحديث عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ...» الحديث. ولم أقف على من أخرجه بهذه الطريق.

(6) وينظر أيضاً: الكامل (1/495-496) ت/166. و(8/297-298) ت/2086. وقريب من المثال السابق أعلاه ما ذكره في الكامل (3/432) ت/631 حيث ذكر فيه أن الراوي روى حديثاً منكر بهذا الإسناد ولا يرويه غيره، وقرر أن في حديثه بعض النكرة. وكذلك ما ذكره في الكامل (6/215-216) ت/1389 حيث ذكر للراوي أبي الحسين عاصم بن علي بن عاصم الواسطي أحاديث أنكرها عليه وذكر في حديث منها أنه منكر بهذا الإسناد ثم قرر أن حديث الراوي لا بأس به إلا ما ذكره من الأحاديث التي أنكره.

(7) يقال له أيضاً: أحمد بن بَكْرَويه، قال الأزدي: كان يضع الحديث. وضعفه الدارقطني. ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (1/86) ت/309. وسير أعلام النبلاء، الذهبي (13/64-65). ولسان الميزان، ابن حجر (1/140-141) ت/446.

(8) الكامل (1/282) ت/25. والحديث يرويه البالسي هذا عن حجاج بن محمد الأعور: حدثنا ابن جُريج، عن عطاء ابن أبي رباح، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «من أبغض عمر فقد أبغضني ...» الحديث. وقال: منكر بإسناده لا أعلم رواه غير أحمد بن بكر هذا عن حجاج. والحديث بهذا السند لم أقف على من أخرجه.

(9) ينظر: الكامل (6/244-246) ت/1409.

(10) سبقت ترجمته (ص/27).

هشام بن عروة[1] (145هـ)، مما تفرد بها أحمد بن حفص، وقرر بعدها أن هذه الأحاديث لهشام بن عروة مناكير كلها بهذا الإسناد، ما أعلم حدث به غير أحمد بن حفص هذا، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يُشبّه عليه فيغلط، فيحدث به من حفظه[2].

5 – منكر بهذا الإسناد إذا كان في سند الحديث راوٍ يخالف غيره، أو لا يوافقه عليه أحد[3]:

من ذلك ما ذكره[4] في أبي بكر الهاشمي أحمد بن العباس بن عيسى بن هارون بن سليمان بن علي بن العباس بن عبد المطلب[5] أنه يحدث عن يحيى بن حَبيب بن عربي[6] (248هـ) بأحاديث بإسناد واحد، **منكر بذلك الإسناد**. وذكر ما يؤيد النكارة فعرض له حديثاً قال: حدثنا أحمد بن العباس الهاشمي، حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي، حدثنا روح بن عبادة[7] (205هـ)، عن سعيد بن أبي عَروبة[8] (156هـ)، عن قتادة بن دعامة[9] (118هـ)، عن سعيد بن جبير[10] (95هـ)، عن ابن عباس ﷺ (68هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذه الْحُشُوش مُحْتضرة، فإذا دخلها أحدكم فليقل: أعوذ بالله من الْخُبُث والخبائث»[11]. وبيَّن ابن عدي المخالفة بقوله: وهذا الحديث[12] يرويه قتادة، عن النضر بن أنس[13] (بعد 100هـ)، عن زيد بن أرقم ﷺ (66هـ).

---

(1) سبقت ترجمته (ص/163).

(2) ينظر: الكامل (298/1) ت/45.

(3) للاستزادة من الأمثلة ينظر: الكامل (458/2–459) ت/401. و(281/7) ت/1758.

(4) ينظر: الكامل (304/1) ت/51.

(5) قال ابن حبان في المجروحين (155/1) بعد أن ساق الأحاديث التي ذكرها ابن عدي: "في أشياء أملى مثل ما وصفت، ليس يخلو أمره من أحد شيئين إما أن يكون أقلبت له هذه الأشياء، وكان يحدث بها، أو كان يهم فيها حتى يجيء بها مقلوبة، وعلى الحالين جميعًا لا يحل الاحتجاج به بحال". وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/125) ت/61: متروك.

(6) ثقة، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/589) ت/7526.

(7) ثقة فاضل، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/211) ت/1962.

(8) سبقت ترجمته (ص/271).

(9) سبقت ترجمته (ص/92).

(10) سبقت ترجمته (ص/218).

(11) هذا الحديث بهذا الإسناد من حديث ابن عباس ﷺ لم أقف عليه عند غير ابن عدي، والله أعلم.

(12) الحديث صحيح: أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (2/1) (6). وأخرجه النسائي في الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا دخل الخلاء (34/9) (9820). وأخرجه ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (108/1) (296). أخرجوه كلهم من طريق شعبة عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم ﷺ.

(13) النضر بن أنس بن مالك الأنصاري: ثقة، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/561) ت/7131.

وروي عن قتادة عن أنس ﷺ (92هـ)[1] ، فأشار بهذا إلى سبب النكارة في إسناد أحمد بن العباس الهاشمي، وهو مخالفته لغيره من الثقات.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في أبي مسعود أيوب بن سويد الرملي[2] (193هـ) حيث أورد له حديثاً يرويه أيوب عن ابن شَوْذَب[3] (156هـ)، عن أبي التيَّاح[4] (128هـ)، عن أنس بن مالك ﷺ (92هـ) قال: قال النبي ﷺ: «أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك»[5]. ثم قرر ابن عدي أن الحديث بهذا الإسناد لا يرويه عن ابن شَوْذَب غيرَ أيوب بن سويد[6]، وهو منكر بهذا الإسناد. وإنما يُروى هذا المتن من حديث أبي هريرة ﷺ (57هـ) من طريق أبي حَصِين[7] (127هـ)، عن أبي صالح السمان[8]

---

(1) ينظر: الكامل (304/1) ت/51.

(2) سبقت ترجمته (ص/243).

(3) عبد الله بن شوذب الخراساني، صدوق عابد، ينظر: التقريب، ابن حجر (ص/118) ت/615.

(4) أبو التَّيَّاح يزيد بن حميد الضُبَعي البصري، ثقة ثبت، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/600) ت/7704.

(5) الحديث من طريق أيوب بن سويد أخرجه: الطبراني في المعجم الصغير (288/1) (475) وقال الطبراني: "لم يروه عن أبي التياح يزيد بن حُميد إلا عبد الله بن شَوْذَب، تفرد به أيوب، ولا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد". والغريب أن الطبراني نفسه أخرجه في المعجم الكبير، من طريق أخرى غير طريق أيوب بن سُويد. وممن أخرج حديث أيوب بن سويد أيضا: الدارقطني في سننه، كتاب البيوع (444/3) (2937). وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب البيوع (53/2) (2297) حيث ساقه كشاهد لحديث أبي هريرة ﷺ فقال: "حديث شريك عن أبي حصين صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وله شاهد عن أنس" ثم ساقه.

(6) بل وجد له متابع عند الطبراني في الكبير (261/1) (760) قال الطبراني: "حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، **ثنا أحمد بن زيد القزاز، ثنا ضمرة، عن ابن شوذب،** عن أبي التياح، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك»". قال الهيثمي في مجمع الزوائد (145/4) (6703): "رواه الطبراني في الكبير والصغير، ورجال الكبير ثقات". وقال محقق الكتاب حمدي بن عبد المجيد السلفي: " فالحديث من هذا الطريق حسن وله شواهد وطرق ترقيه إلى الصحة". ثم نقل المحقق عن شيخه محب الله قوله: "وأحمد بن زيد القزاز لم نعرفه، ولم نجد له أثراً فيما عندنا من المصادر" ا.هـ.

قلت: وجدت في معجم الشاميين للطبراني (251/2) (1284). وحلية الأولياء لأبي نعيم (132/6) أن الراوي عن أيوب بن سويد هو أحمد بن زيد الخَزَّاز، قال الطبراني: "حدثنا محمد بن الحسن بن قُتيبة العَسْقلاني: ثنا **أحمد بن زيد الخزاز: ثنا أيوب بن سُويد...**" وقال أبو نعيم: "حدثنا محمد بن الحسن بن علي، ومحمد بن إبراهيم، قالا: ثنا محمد بن الحسن: ثنا **أحمد بن زيد الخزَّاز: ثنا أيوب بن سويد** ...". بإسناده به. ولم يظهر لي هل أحمد بن زيد الخزاز هو نفسه القزاز. أم هو رجلٌ آخر؟ أم هو مجرد تصحيف لا غير في الخزاز فتصحف للقزاز؟.

(7) أبو حَصِين بفتح المهملة عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي ثقة ثبت، ربما دلس، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/384) ت/4485.

(8) سبقت ترجمته (ص/232).

(101هـ)، عن أبي هريرة[1]. وبهذا تبين أن ابن عدي حكم على الحديث أنه منكر بهذا الإسناد، لأن أيوب هذا قد تفرد به، مخالفاً غيره من الثقات في سياقة الإسناد.

6 – منكر بهذا الإسناد فيه راوٍ ضعيف يكتب حديثه، وعامة ما يرويه غير محفوظ ولا يتابع عليه[2]: بكر بن سُليم الصَّواف[3] ذكر ابن عدي أنه يحدث عن أبي حازم سلمة بن دينار[4] (بعد 140هـ)، عن سهل بن سعد[5] ﷺ (88هـ)، وعن غيره، ما لا يوافقه أحدٌ عليه[6]، ثم ساق له من أحاديثه حديث يرويه بكر عن أبي حازم عن سهل يرفعه قال: «يأتي على الناس زمان يرفع فيه العلم...»[7] ثم قال بعده: هذا الحديث بهذا الإسناد منكر، لا يرويه عن أبي حازم غير بكر بن سُليم، وهذا الحديث عن سهل عن النبي ﷺ لا أعرفه إلا من هذا الطريق[8].

7 – منكر بهذا الإسناد والراوي ضعيف له إفرادات والسند فيه اضطراب: كما في خالد بن يزيد بن أسد البجلي القسري[9] حيث ذكر له حديثاً من جملة أحاديثه، يرويه خالد بن يزيد، عن إسماعيل بن أبي خالد[10] (146هـ)، عن الشعبي[11] (بعد 100هـ)، عن أبي الزبير[12] (126هـ)، عن جابر ﷺ (70هـ)، عن النبي ﷺ قال: «كنت نهيتكم –يعني عن زيارة القبور– فزوروها». فذكره[13]. ثم قرر أن هذا الحديث

---

(1) ينظر: الكامل (29/2) ت/194. وحديث أبي هريرة ﷺ أخرجه: أبو داود، كتاب البيوع، أبواب الإجارة، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده (290/3) (3535). والترمذي، أبواب البيوع (556/3) (1264). قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب".

(2) وفي بعض التراجم يكتفي في تضعيف الراوي بما ساقه من كلام الأئمة فيه ثم يقرر في أحد أحاديثه أنه منكر بهذا الإسناد وغير محفوظ لا يرويه غير هذا الراوي، وأن عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات، كما في ترجمة أبي معاوية عبد الرحمن بن قيس الضبي البصري الزعفراني. ينظر: الكامل (327/5) ت/1121.

(3) ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (386/2) ت/1505 عن أبيه قال: شيخ يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات (149/8). وقال ابن حجر في التقريب (ص/126) ت/741: مقبول.

(4) قال ابن حجر في التقريب (ص/247) ت/2489: ثقة عابد.

(5) بن مالك بن خالد الأنصاري، قال ابن حجر في التقريب (ص/247) ت/2489: له ولأبيه صحبة مشهورة.

(6) ينظر: الكامل (177/2) ت/271.

(7) لم أجد من خرج هذا الحديث بهذا السند.

(8) ينظر: الكامل (179/2) ت/271. وينظر: (180/2–181) ت/272.

(9) ذكر ابن عدي في نهاية الترجمة أنه لم يرَ للمتقدمين فيه قولاً. ومن جاء بعد ابن عدي قد اعتمد عليه في الحكم على خالد بن يزيد هذا، لذا اكتفيت بما قاله ابن عدي عن الراوي.

(10) ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/107) ت/438.

(11) سبقت ترجمته (ص/129).

(12) سبقت ترجمته (ص/213).

(13) ينظر: الكامل (340/3) ت/581.

بهذا الإسناد منكر، والإسناد مضطرب من قِبَل أنه قال: عن الشعبي، عن أبي الزبير[1].

وقد ذكر أن خالداً أحاديثه كلها لا يتابع عليها لا إسناداً ولا متناً، وهو عنده ضعيف، إلا أن أحاديثه إفرادات، ومع ضعفه كان يُكتب حديثه"[2].

8 – منكر بهذا الإسناد الراوي ضعيف جداً لا يتابع، روى عن راوٍ حديثاً لا يحفظ في أحاديثه:

سيف بن محمد الثوري الكوفي[3]: ذكر ابن عدي أن له أحاديث يشبه بعضها بعضاً ويأتي بما لا يتابعه عليه أحد، وهو بيّن الضعف جداً، وقد أخرج له حديثاً[4] يرويه عن عمرو بن قيس المُلَائي[5] (146هـ)، عن عطاء[6] (114هـ)، عن عبد الله بن عمر ﷺ (73هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أفضل العمل عند الله أن تقضي عن مسلم دينه ...» الحديث[7]. ثم قال ابن عدي: "وهذا منكر عن عمرو بن قيس المُلائي بهذا الإسناد، ولا يحفظ هذا الحديث في أحاديث عمرو بن قيس؛ لأنه عزيز الحديث إلا من حديث سيف عنه"[8].

وفي نهاية هذه الصورة يظهر جانباً من جوانب منهج ابن عدي المتزن في نقد المتون حين يُقارن بين ضعف الراوي وتفرّده. فكلما خلا المتن من شاهد أو متابعة، ازداد احتمال النكارة.

الصورة الثانية: منكر بهذا الإسناد إذا كان فيه راوٍ وصفه بالضعف وله متابعة ضعيفة أو لا يُعتد بها:

في هذه الصورة يخفّف التفرد نسبيًا بوجود متابعة، لكن ابن عدي لا يُغفل عن كون المتابعة ضعيفة أو منكرة هي الأخرى، فلا تُنهض الحديث ولا ترفع عنه وصف النكارة. ويُعدّ ذلك امتدادًا لنظرية الاعتبار عند المحدثين، حيث يشترط أن تكون المتابعة صحيحة أو على الأقل مقبولة. وهذه بعض الأمثلة:

---

(1) ينظر: الكامل (3/340–341) ت/581.

(2) الكامل (3/341) ت/581.

(3) قال ابن معين في راية الدارمي (ص/118) ت/367: كذاب خبيث. وفي رواية الدوري (3/445) ت/2183: ليس بثقة. وقال أيضاً (3/469) ت/2304: ليس بشيء. وقال ابن حنبل في رواية ابنه عبد الله (1/245) ت/326: ليس بشيء يضع الحديث. وقال النسائي في الضعفاء (ص/50) ت/255: ليس بثقة ولا مأمون متروك. وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (4/277) ت/1193: ضعيف لا يكتب حديثه ذاهب الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (1/346) وقال: كان شيخاً صالحاً متعبداً إلا أنه يأتي عن المشاهير بالمناكير، وكان ممن يدخل عليه فيجيب، إذا سمع المرء حديثه شهد عليه بالوضع.

(4) ينظر: الكامل (4/404) ت/853.

(5) ثقة متقن، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/426) ت/5100.

(6) عطاء بن أبي رباح.

(7) لم أقف على من أخرجه بهذا السند والمتن.

(8) الكامل (4/404) ت/853.

ففي عبد الله بن محرر الجزري العامري[1] ذكر أن عامة أحاديثه غير محفوظة، و هو ضعيف، و أورد له حديثاً[2] يرويه عن الزهري (125هـ)، وعلق عليه أنه بهذا الإسناد منكر، لا يعلم يرويه عن الزهري إلا ابن محرر هذا، ومحمد بن عبد الملك[3]، وهما ضعيفان[4]، أي أن المتابعة ضعيفة.

وهكذا يظهر تميّز ابن عدي بالدقّة في نقد المتابعات، فليس كل متابعة تُقوّي الحديث. فالمتابعة إن كانت ضعيفة مثله أو دونه، فلا اعتبار لها، بل قد تزيد من ريبة المتن.

الصورة الثالثة: منكر بأي إسناد كان، والراوي عامة ما يرويه موضوع وهو بين الأمر في الضعفاء:

في هذه الصورة تبلغ درجة الضعف عند الراوي حدًّا مفرطًا، حتى لا يُنظر في الإسناد أصلًا، إذ إن كل مروياته منكرة أو موضوعة. فيحكم ابن عدي على الحديث بأنه منكر مطلقًا بغض النظر عن السند. كما في خالد بن عمرو القرشي[5] السعيدي، حيث قرر أنه بيّن الأمر في الضعفاء وعامة ما يرويه موضوع[6]، و أورد له حديثاً ثم قال: و هذا الحديث بأي إسناد كان فهو منكر[7].

وهذا المثال صورة من أقصى درجات النقد، إذ ينصرف النظر إلى الراوي ذاته لا إلى تركيب السند. وهذا إن دل، فإنما يدل على دقة النقاد وصرامتهم تجاه من تُعرف عنه الرواية بالمناكير.

---

(1) قال البخاري في الكبير (212/5) ت/681: منكر الحديث. وقال النسائي في الضعفاء (ص/62) ت/332: متروك الحديث. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (176/5) ت/824 عن عمرو بن علي الصيرفي: متروك الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث منكر الحديث ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث وامتنع من قراءة حديثه وضربنا عليه. وقال ابن حبان في المجروحين (23/2) كان من خيار عباد الله ممن يكذب ولا يعلم، ويقلب الأخبار ولا يفهم. ونقل عن ابن معين قوله: ليس بثقة.

(2) نص الحديث: فضل العالم على العابد سبعون درجة ما بين كل درجتين مسيرة مئة عام حُضر الفرس السريع. وأخرجه من طريق ابن محرر عن الزهري نحوه: ابن شاهين في الترغيب (ص/71) (209) وأما متابعة محمد بن عبد الملك فلم أقف عليها.

(3) لم أعرف من يكون. بحثت عنه فلم أهتد إليه. اللهم إلا أن يكون صاحب الترجمة في الصحيفة (174).

(4) ينظر: الكامل (124/5) ت/976.

(5) قال ابن معين في رواية ابن محرز (60/1): لم يكن بشيء كان يكذب. وفي رواية الدوري (518/3) ت/2536: ليس حديثه بشيء. وقال أحمد ابن حنبل في رواية ابنه عبد الله (254/3) ت/5122: ليس بثقة يروي أحاديث بواطيل. وقال البخاري في التاريخ (164/3) ت/563: منكر الحديث. وقال النسائي في الضعفاء (ص/36) ت/173: ليس بثقة. وذكره ابن حبان في المجروحين (283/1) وقال: "كان ممن ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحل الاحتجاج بخبره، تركه يحيى بن معين".

(6) ينظر: الكامل (358/3 وما بعدها) ت/596.

(7) الكامل (362/3) ت/596.

النوع الثالث: منكر بهذا الإسناد دون بيان الحكم على الراوي لا فيما يتعلق بالعدالة ولا بالضبط[1]:

في هذا النوع، يُطلق ابن عدي حكمه على الحديث بأنه منكر بهذا الإسناد، دون أن يوضح سبب النكارة هل يعود إلى ضعف عدالة الراوي أو ضبطه، بل قد يكون النكارة بسبب زيادة أو نقص في السند أو المتن، أو لسبب آخر لم يحدده صراحة. هذا النوع يعكس موقف ابن عدي الحذر في الحكم، حيث يكتفي بتسجيل النكارة دون تعميم الحكم على عدالة أو ضبط الرواة. ومن أمثلة ذلك:

1 – ما ذكره في بَشِير مولى بني هاشم[2]، في روايته عن سليمان الأعمش[3] (147هـ)، فقد أورد له حديثاً[4] ثم قرر أن هذا الحديث منكر بهذا الإسناد، وأنه منكر عن الأعمش[5].

2 – في ترجمة عبد الملك بن زيد المديني[6] لم يذكر فيه حكماً، وقد أخرج له حديثين ثم قرر أنهما منكران بهذا الإسناد، لم يروهما غير عبد الملك بن زيد، وعن عبد الملك ابن أبي فُديك[7] (200هـ)[8].

3 – في ترجمة إبراهيم بن يزيد بن قُديد[9] ذكر ابن عدي حديثاً وهو: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين، وإذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين، فإن الله جاعل له من ركعتيه في بيته خيرا»[10]. و بين ابن عدي في بداية الترجمة سبب النكارة في الحديث، وذلك بالإشارة

---

(1) ينظر أيضاً: الكامل (184/6–185) ت/1369 و(351/6) ت/1498.

(2) قال العقيلي في الضعفاء (146/1) ت/179 مجهول بنقل الحديث، ولا يتابع على حديثه.

(3) سبقت ترجمته (ص/130).

(4) يرويه ابن عدي بسنده عن بشير عن سليمان الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود قال: كنا عند النبي ﷺ إذا أقبل راكب حتى أناخ بالنبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: ما اسمك؟ قال: زيد الخيل ... الحديث. وقد أخرجه بهذا السند من طريق عون بن عُمارة عن بشير هذا عن الأعمش: أبو بكر ابن أبي عاصم في كتاب السنة (180/1) (415). والعقيلي في الضعفاء في ترجمة بشير (146/1) ت/179. وقال عنه: مجهول بنقل الحديث ولا يتابع على حديثه. وابن قانع في معرفة الصحابة (227/1). والطبراني في الكبير (202/10) (10464). وأبو نعيم في الحلية (376/1) وقال: غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه بشير ومعرفة الصحابة (1198/3) (3026).

(5) ينظر: الكامل (167/2) ت/261.

(6) عبد الملك بن زيد بن سعيد العدوي: لا بأس به. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/362) ت/4179.

(7) سبقت ترجمته (ص/159).

(8) ينظر: الكامل (312/6) ت/1464.

(9) في الضعفاء للعقيلي (71/1) ت/75: في حديثه وهم وغلط. وفي الثقات لابن حبان (61/8) "يعتبر بحديثه من غير رواية سعد بن عبد الحميد عنه". وذكر ابن الجوزي في الضعفاء (61/1) ت/138 عن الأزدي قال: ليس حديثه بشيء روى عن الأوزاعي مناكير. وفي المغني للذهبي (29/1) ت/205: لينه العقيلي وله حديث موضوع.

(10) الحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، الصلاة، فضل الأذان (461/4 –462) (2815) من طريق ابن عدي. وقال: أنكره البخاري بهذا الإسناد. وأما الشطر الأول: إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين. هذا الجزء من حديث أبي هريرة ﷺ: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب من دخل المسجد فلا يجلس

إلى الإسناد الذي تكلم عنه البخاري (256هـ) في قوله عن الشطر الثاني من الحديث: «وإذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين» سمع منه سعد بن عبد الحميد[1] (219هـ) لا أصل له[2]. ثم ساق ابن عدي أسانيده إلى سعد بن عبد الحميد بن جعفر: حدثنا إبراهيم بن يزيد بن قُديد، عن الأوزاعي (157هـ)، عن يحيى بن أبي كثير[3] (132هـ)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن (94هـ)، عن أبي هريرة (57هـ)، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد ...» الحديث السابق. ثم قرر ابن عدي أن إبراهيم بن يزيد هذا لا يحضرني له حديث غير هذا، وهو بهذا الإسناد منكر[4]. ولم يذكر جرحاً لا في العدالة ولا في الضبط. والظاهر من صنيع ابن عدي أنه حكم بالنكارة على هذا الإسناد بسبب تفرد أحد رواته بزيادة لا أصل لها كما نبه البخاري. وهذه الزيادة لم تأت إلا من هذا الإسناد، وعليه فالمتن منكر لأنه لم ترد الزيادة إلا بهذا الإسناد[5].

ويتضح من الأمثلة أن الحكم بالنكارة في هذا النوع يُظهر دقة ابن عدي في التشخيص النقدي، إذ لا يلجأ إلى تضعيف الراوي إلا حين يتأكد من العلة في العدالة أو الضبط، وإنما قد يكتفي بالإشارة إلى نكارة الحديث الناتجة عن خلل في الإسناد أو المتن. وهذا يعكس منهجية نقدية علمية متوازنة، تمنع الجور في الحكم على الأشخاص.

وفي ختام هذا الفرع يمكن القول: إن حكم ابن عدي بـ "منكر بهذا الإسناد" في الصنف يعبّر عن منهج نقدي متزن لا يقف عند تحديد ضعف في الراوي فقط، بل يتتبع علة النكارة في السند ككل، مما يمنحه دقة في تقييم الحديث. هذا الأسلوب يحول دون التعميم المجحف على الراوي منفردًا، ويؤكد أهمية

حتى يركع (323/1) (1012) عن المطلب بن عبد الله عن أبي هريرة. قال البوصيري في مصباح الزجاجة (123/1) (368) هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع. قال أبو حاتم: المطلب بن عبد الله عن أبي هريرة مرسل ا.هـ. وللحديث شاهد من حديث أبي قتادة ﷺ عند البخاري، كتاب الصلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس (96/1) (444). ومسلم، كتاب المساجد، باب استحباب تحية المسجد بركعتين (495/1) (714).

(1) سعد بن عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله الأنصاري، أصله من المدينة، سكن بغداد، قال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه، حتى حَسُن التنكب عن الاحتجاج به. وذكر المزي في ترجمته: عن ابن معين: ليس به بأس. وعن يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق صالح. ينظر: المجروحين، ابن حبان (357/1). وتهذيب الكمال، المزي (285/10 وما بعدها) ت/2218.

(2) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (336/1) ت/1057. والظاهر من صنيع البخاري أن السبب في علة الحديث هو إبراهيم بن يزيد بن قُديد. ولكن مقتضى كلام ابن حبان أن العلة من الراوي عن إبراهيم إذ قال ابن حبان في الثقات (61/8) في ترجمة إبراهيم: "يعتبر بحديثه من غير رواية سعد بن عبد الحميد عنه".

(3) سبقت ترجمته (ص/118).

(4) ينظر: الكامل (373/1) ت/80.

(5) ينظر: الكامل (373/1) ت/80.

دراسة الإسناد بكامل أجزائه لفهم جودة الحديث وعلل ضعفه، وهو منهج يعزز المصداقية العلمية في علم مصطلح الحديث ونقد الرواية.

الفرع السادس: التبعيض في وصف النكارة (تبعيض النكارة أو تبعيض الأحاديث المنكرة):

يعتبر هذا الفرع من أبرز صور الإبهام في منهج ابن عدي في إطلاق النكارة، فهو لا يصرّح بالحكم على الراوي أو الحديث حكماً قاطعاً بالمنكر، بل يسلك سبيل التخفيف والاحتراز، مستخدمًا ألفاظًا تدل على التبعيض، كقوله: "في حديثه بعض النكرة" أو "في بعض رواياته مناكير". وهذه الصياغات توحي بأن النكارة ليست مطردة في جميع حديث الراوي، بل وقعت في جزءٍ منها دون تحديد قاطع، مما يفتح بابًا للنظر والتأمل في سبب هذا الإطلاق. وقد يرجع هذا التبعيض إلى أحد أمرين:

- عدم الجزم بموطن الخطأ بدقة، فيبقي الحكم على درجة من الاحتمال.
- مراعاة لكون النكارة ليست شديدة أو متكررة، فيضعف وصفها تبعيضًا.

ويتميز هذا الفرع بتعدد أنواعه وصوره، مما يعكس دقة ابن عدي في التعبير، وحرصه على إيصال حكمه بألفاظ دقيقة، تبرز تفاوت حال الرواة ومروياتهم. كما أن هذا التبعيض قد يكون في ذات النكارة، أو في الأحاديث، أو فيهما معًا، وقد يُلحق ابن عدي بعض التراجم بهذا الباب لمجرد وجود إبهام في جهة النكارة. ويبدو أن ابن عدي يذكر هذه الألفاظ التي تدل على تبعيض النكارة أو الأحاديث كأنه يريد أن يشير بذلك إلى أن النكارة ليست بالقوية، والله أعلم.

وقد جعلت ألفاظ هذا الفرع في الأنواع الأربعة الآتية:

النوع الأول: تبعيض النكارة (في حديثه بعض النكرة) وما شاكل هذه العبارة

النوع الثاني: تبعيض الأحاديث المنكرة (ألفاظ تدل على أن بعض أحاديث الراوي فيها نكارة)

النوع الثالث: التبعيض في النكارة والأحاديث معا

النوع الرابع: فيه من الإنكار ما فيه/ ما يقع في حديثه من الإنكار إنما من جهة من روى عنهم، وهذا النوع ألحقته بهذا الفرع لما فيه من إبهام، حيث لم يحدد طبيعة هذه النكارة فألحقته.

وتفصيل هذه الأنواع فيما يأتي:

النوع الأول: تبعيض النكارة (في حديثه بعض النكرة) وما شاكل هذه العبارة:

في هذا النوع يستعمل ابن عدي تعبيرات مثل: "في حديثه بعض النكرة"، أو "يقع في حديثه بعض النكرة"، أو "بعض الإنكار"، دون أن يحدد وجه النكارة، أو يبين هل هي في المتن أو الإسناد أو الراوي. وغالبًا ما يورد هذه الأحكام بعد سرد الأحاديث، وقد يكتفي بها دون تعقيب أو تحليل. ويُعدّ هذا النوع من الأحكام من أشكال النقد المبهم من كلام ابن عدي، مما يعكس نوعًا من التحفّظ وعدم القطع بالحكم، وربما يشير إلى نكارة محتملة أو خفيفة.

وقبل عرض صور هذا النوع سأعرض لألفاظ هذا الصنف إجمالاً ليسهل تصورها، ثم أذكرها تفصيلاً مع أمثلتها:

- **بعض النكرة/ من النكرة:** (في حديثه بعض النكرة)[1]. (وهذا الحديث بهذا الإسناد في إسناده بعض النكرة، ولا أعلم يرويه عن داود غير أبي غسان)[2]. (وهذه الأحاديث لفلان فيها بعض النكرة)[3]. (ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار فيه بعض النكرة)[4]. (في رواياته بعض النكرة)[5]. (لولا أن في مقدار ما ذكرت من الأخبار بعض النكرة لما ذكرت)[6]. (ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة)[7]. (أحاديثه فيها بعض النكرة)[8]. (يقع في أحاديثه من النكرة)[9].

- **بعض الإنكار:** (وله غير ما ذكرت من الحديث ما فيه بعض الإنكار)[10]. (حدثنا عن فلان بأحاديث فيها بعض الإنكار)[11]. (وفي هذه الأحاديث التي ذكرتها بعض الإنكار)[12]. (إذا حدث عن ضعيف كان يكون فيه بعض الإنكار)[13]. (وهذا الحديث في متنه بعض الإنكار)[14].

- **بعض ما ينكر:** (وفي حديثه بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه)[15]. (وفي حديثه بعض ما يُنكر عليه)[16]. وهذه الألفاظ التي وقفت عليها سابقاً، سأجعلها في صورتين:

الصورة الأولى: تبعيض النكارة وعدم ذكر المقتضِي

الصورة الثانية: تبعيض النكارة مع ذكر المقتضِي لهذا الحكم.

وفيما يأتي ذكر أمثلة هذه الصور:

---

(1) ينظر: الكامل (421/1 وما بعدها) ت/125. وينظر: (166/2) ت/260. و(356/3) ت/593. و(434/3) ت/631، وفيها: "وليس حديثه بالكثير، وفي حديثه بعض النكرة". و(30/5) ت/918. و(17/6) ت/1268. و(426/6) ت/1560.

(2) ينظر: الكامل (428/2) ت/628.

(3) ينظر: الكامل (121/4) ت/717.

(4) ينظر: الكامل (455/4) ت/888.

(5) ينظر: الكامل (401/4) ت/852. و(439/4) ت/876، وفيها: "وفي رواياته بعض ما ينكر عليه".

(6) ينظر: الكامل (320/5) ت/1114.

(7) ينظر: الكامل (393/6) ت/1529.

(8) ينظر: الكامل (180/8) ت/2012.

(9) ينظر: الكامل (160/2) ت/254.

(10) ينظر: الكامل (402/2) ت/363.

(11) ينظر: الكامل (414/4) ت/861.

(12) ينظر: الكامل (286/5) ت/1097.

(13) ينظر: الكامل (95/6) ت/1310.

(14) ينظر: الكامل (469/8) ت/2209.

(15) ينظر: الكامل (345/5) ت/1131.

(16) ينظر: الكامل (397/6) ت/1535.

الصورة الأولى: تبعيض النكارة وعدم ذكر المقتضِي:

في هذه الصورة يكتفي ابن عدي بالحكم على حديث أو مرويات الراوي بأن فيها "بعض النكرة"، دون أن يُتبع ذلك ببيان لسبب النكارة، ولا إشارة إلى ضعف أو جهالة أو تفرد، ولا يذكر وجه الإشكال في المتن أو السند. فالحكم هنا مبهم من جهة التعليل، ويُفهم منه وجود نكارة غير مفسّرة. والأمثلة كثيرة على هذه الصورة، حيث يذكر ابن عدي للراوي حديثاً أو أكثر ثم يقرر أن فيها بعض النكرة، أو بعض الإنكار، وهذه بعض الأمثلة[1]، ولم يذكر فيها المقتضِي للنكارة:

1 – في إسماعيل بن إبراهيم بن مُهَاجِر الْنَّخَعي[2] الكوفي، ساق له ثلاثةً من أحاديثه، بعد أن ذكر أقوال علماء الجرح والتعديل فيه بالتضعيف، ثم قرر أن إسماعيل هذا في حديثه بعض النكرة[3].

2 – وفي أبي الورقاء سيف بن هارون[4] البُرجُمي[5] الكوفي ذكر له بعضاً من حديثه ثم قرر أن له أحاديث ليست بالكثيرة، وفي رواياته بعض النكرة[6].

3 – وفي الوليد بن مُهلَّب[7] من أهل الأردنَّ ذكر ابن عدي أن أحاديثه فيها بعض النكرة، وأخرج له حديثين ولم يعقب عليهما بشيء، ولم يزد على ما قاله فيه ولم يبين وجه النكارة[8].

هذا النوع من الإبهام قد يكون ناتجًا عن عدة أمور: أن ابن عدي لم يَتبين له وجه النكارة على وجه الدقة، أو أنه يرى أن الحكم واضح للناقد المتمرس، فلا يذكره، أو أن النكارة ليست قوية لدرجة تستدعي التفصيل. وهذا كله يشير إلى احتراز ابن عدي وتَورُّعه عن التصريح بدون قرينة، وهو أمر

---

(1) ينظر: الكامل (4/318–320) ت/1114. و(6/17) ت/1268. و(6/397) ت/1535. و(6/398) ت/1536.

(2) قال ابن معين في تاريخه رواية الدارمي (ص/70) ت/144: ضعيف. وقال البخاري في الأوسط (2/150) ت/2114: "عنده عجائب". وفي الضعفاء للبخاري (ص/24): "في حديثه نظر". وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي، يكتب حديثه". ينظر الجرح والتعديل (2/152–153) ت/512. وقال ابن حبان في المجروحين (1/122): "كان فاحش الخطأ". وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/157) ت/121: "متروك". وذكر ابن حجر في التقريب (ص/105) ت/407: ضعيف من السابعة: أي توفي بعد المئة.

(3) ينظر: الكامل (1/421 وما بعدها) ت/125.

(4) قال النسائي في الضعفاء (ص/49) ت/254: ضعيف. وفي الضعفاء للعقيلي (2/175) ت/693 عن ابن معين: ضعيف. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/276) ت/1191 عن أبي نعيم: كان ثقة عن أبي الجحاف. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وذكره ابن حبان في المجروحين (1/346) وقال: يروي عن الأثبات الموضوعات.

(5) البرجمي: بضم الباء المنقوطة بواحدة، وسكون الراء، وضم الجيم، نسبة إلى البراجم قبيلة من تيم بن مر. ينظر: الأنساب للسمعاني (2/136–137) ت/423.

(6) ينظر: الكامل (4/399–401) ت/852.

(7) ذكره ابن حبان في الثقات (9/226). وقال الذهبي في المغني (2/725) ت/6892: لا يعرف. وفي ديوان الضعفاء (ص/428) ت/4571: مجهول.

(8) ينظر: الكامل (8/180–181) ت/2012.

يميّز نقاد الحديث الكبار، ويزيد من أهمية تتبع صنيع ابن عدي في كل موضع لفهم مراده الدقيق.

الصورة الثانية: تبعيض النكارة مع ذكر المقتضِي للنكارة:

في هذه الصورة لا يكتفي ابن عدي بإطلاق التبعيض، بل يُتبع ذلك بذكر سبب الحكم بالنكارة، سواء أكان السبب راجعًا إلى العدالة (كجهالة الراوي، أو روايته عن مجهولين) أو إلى الضبط (كالضعف، أو الاختلاط، أو الغلط، أو التفرد). وقد قُسمت هذه الصورة إلى حالتين:

الحالة الأولى: تبعيض النكارة مع ذكر المقتضِي للنكارة مما يتعلق بالعدالة

الحالة الثانية: تبعيض النكارة مع ذكر المقتضِي للنكارة مما يتعلق بالضبط

وهذا تفصيلها مع الأمثلة:

الحالة الأولى: تبعيض النكارة مع ذكر المقتضِي للنكارة مما يتعلق بالعدالة: في بعض الأحيان يذكر ابن عدي تبعيض النكارة، ويذكر معه أمراً من الأمور المتعلقة بالعدالة، وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

1 – تبعيض النكارة في حديث الراوي المجهول (غير معروف): يذكر ابن عدي في الراوي أن في حديثه بعض النكرة، ويذكر جهالة الراوي، مما يدل على أن النكرة جاءت من قبل هذه الجهالة، وهذه بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

أ – في بَشِير بن زياد الْخُراساني[1] ذكر أنه غير مشهور في حديثه بعض النُّكرة، وليس بالمعروف، لكنه يروي عن معروفين ما لا يتابعه عليه أحد[2].

ب – و في صالح ابن أبي الأسود الحنَّاط الكوفي[3] ذكر أنه ليس بالمعروف، و أحاديثه ليست بالمستقيمة، فيها بعض النكرة، وذكر أحاديث تفرد بها[4].

ج – وذكر في أبي بكر العقيلي العبسي[5] أنه مجهول وله أحاديث مناكير عن الثقات، ثم أخرج له حديثاً عقب عليه أن في متنه بعض الإنكار[6].

ويبدو من هذه الأمثلة أن العنصر الأساس في الحكم بالنكرة أن الراوي مجهول، ويضم له التفرد.

ويلحق بهذه الحالة: الراوي لا بأس به لكنه روى عن مجهولين: قد يكون الراوي لا بأس به غير أنه

---

(1) قال الذهبي في المغني (108/1) ت/933: له مناكير لم يترك. وفي الميزان (328/1) ت/1236: منكر الحديث ولم يترك.

(2) ينظر: (166/2) ت/260، وذكر ابن عدي أنه لم يجد من يروي عنه غير إسماعيل بن عبد الله بن زُرارة.

(3) قال الذهبي في المغني (302/1) ت/2814: منكر الحديث.

(4) ينظر: (29/5–30) ت/918.

(5) قال الذهبي في المغني (773/2) ت/7336: ضُعِّف. وقال ابن حجر في التقريب (ص/625) ت/7998: "أبو بكر العنسي بالنون: مجهول قاله ابن عدي. من السابعة. وأنا أحسب أنه ابن أبي مريم الذي تقدم. ق".

(6) ينظر: (469/8) ت/2209.

يروي عن مجهول فيذكر ابن عدي النكرة في حديثه، كما في سُكين بن عبد العزيز بن قيس العبدي البصري[1] إذ ذكر له أحاديث وأن له غيرها وليس بالكثير، وفيما يرويه بعض النكرة، ويرجو أن بعضها يحمل بعضاً، وأنه لا بأس به، لأنه يروي عن قوم ضعفاء وليس هم بمعروفين، ولعل البلاء منهم ليس منه، و قد ذكر عقب بعض أحاديثه تفرده بها[2].

2 – أن يكون الراوي لا بأس به، لكنه يروي عن شيخ يَحْتَمِل: بِشْر بن السَّري الأَفْوه البصري[3] (195هـ): حيث عرض له عدة أحاديث لم يعقب عليها بشيء،[4] ثم قال: "وبشر بن السري هذا له غرائب من الحديث، عن الثوري (161هـ) ومِسْعَر[5] (153هـ) وغيرهما، وهو حسن الحديث، ممن يُكتب حديثه، ويقع في أحاديثه من النكرة، لأنه يروي عن شيخ يَحْتَمِل، وأما هو في نفسه فلا بأس به"[6].

الحالة الثانية: تبعيض النكارة مع ذكر المقتضي للنكارة مما يتعلق بالضبط: في بعض الرواة يذكر ابن عدي تبعيض النكارة ويذكر المقتضِي لها مما يتعلق بالضبط، كوصف الراوي بالضعف، أو التفرد، أو الاختلاط أو الغلط في الرواية، مما سأذكره مع أمثلته فيما يأتي:

1 – أن يطلق وصف الضعف على الراوي، أو أن يروي عن ضعيف: يبين ابن عدي أن في حديث الراوي بعض النكرة، ويضم لذلك وصفه بالضعف، ومن ذلك:

أ – أن يكون الراوي إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، وأحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه:

كما في أبي شيخٍ جَارِية بن هَرِم[7] إذ أورد له بعض الأحاديث و قرر أنه له غير ما ذكر من الأحاديث ما فيه بعض الإنكار، وأن بعض أحاديثه غير محفوظ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق،

---

(1) قال ابن معين في رواية الدارمي (ص/116) ت/356: ثقة. وقال النسائي في الضعفاء (ص/54) ت/287: ليس بالقوي. وذكره الدارقطني في الضعفاء (ص/239) ت/277. وفي التقريب لابن حجر (ص/245) ت/2461: صدوق يروي عن ضعفاء.

(2) ينظر: الكامل (445/4) ت/879.

(3) بشر بن السري: قال ابن معين في رواية الدوري (ص/79) ت/195: "ثقة". وقال أحمد في العلل رواية ابنه عبد الله (131/3) ت/4566: "متقناً للحديث متقناً عجباً".

(4) ينظر: الكامل (159/2–160) ت/254.

(5) سبقت ترجمته (ص/216).

(6) ينظر: الكامل (99/2) ت/225.

(7) قال النسائي في الضعفاء (ص/28) ت/111: ليس بالقوي. وفي الضعفاء للعقيلي (203/1) ت/250 نقلا عن علي قال: كان رأساً في القدر وكان ضعيفاً، كتبنا عنه وتركناه. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (521/2) ت/2159 ذكر هذا القول عن علي ابن المديني. وذكر عن أبي حاتم قال: ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات (165/8) وقال: ربما أخطأ. وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/172) ت/149 متروك.

وأحاديثه كلها مما لا يتابعه الثقات عليها[1].

ب – أن يكون الضعف على حديث الراوي بيّن: ذكر ابن عدي غالب بن خُطَّاف القطان البصري[2] وأن في حديثه بعض النكرة، و الضعف على أحاديثه بيّن[3].

ج – أن يكون الراوي صدوق، لكنه إذا روى عن ضعيف فإنه يقع في حديثه بعض الإنكار: أبو مالك عمرو بن هاشم الجَنْبي[4] حيث عرض له ابن عدي عدة أحاديث، وبيَّن تفرده ببعضها، و أن له أحاديث غرائب حسان، وإذا حدَّث عن ثقة فهو صالح الحديث، وإذا حدث عن ضعيف يكون فيه بعض الإنكار، وهو صدوق إن شاء الله[5].

2 – التفرد، أو عدم المتابع: في بعض المواطن قد يطلق ابن عدي لفظ في حديثه بعض النكرة على الحديث الذي تفرد بإسناده راوٍ، وقد يكون هذا الراوي ممن لا بأس بروايته أو يكون صدوقاً، أو ضعيفاً، فيقرر أن في حديثه بعض النكرة، وذلك لتفرده، كما في الأمثلة الآتية:

أ – في داود بن فراهيج المدني[6] ذكر أنه لا يرى بمقدار ما يرويه بأساً، وأورد له حديثاً ذكر أنه بهذا الإسناد في إسناده بعض النكرة، ولا يعلم يرويه عن داود غير أبي غسان محمد بن مطرف[7] المدني[8].

ب – وفي أبي الصلت شهاب بن خِراش بن حوشب البصري[9] ذكر بعض حديثه، ونوه إلى تفرده ببعضها، ذكر أن في بعض رواياته ما يُنكر عليه[10].

ج – و ما ذكره في أبي الرَّحَّال خالد بن محمد الأنصاري البصري[11] حيث أورد له بعض رواياته، و في حديث منها ذكر تفرد الراوي عن أبي الرَّحَّال[12]، ثم قال: "ولأبي الرحال غير ما ذكرت من الحديث،

---

(1) ينظر: الكامل (2/400–402) ت/363.

(2) ابن أبي غيلان القطان: صدوق. روى له الجماعة، كما في التقريب لابن حجر (ص/442) ت/5346.

(3) ينظر: الكامل (6/426) ت/1560.

(4) سبقت ترجمته (ص/150).

(5) ينظر: الكامل (6/94–95) ت/1310.

(6) قال ابن معين في رواية الدارمي (ص/108) ت/318: ليس به بأس. وفي رواية الدوري (3/180) ت/804: قال: هو ضعيف الحديث. وفي سؤالات أبي داود لأحمد (ص/212) ضعفه شعبة. وقال النسائي في الضعفاء (ص/38) ت/183: ضعيف. وذكره ابن حبان في الثقات (4/216).

(7) ثقة. روى له الجماعة كما في التقريب لابن حجر (ص/507) ت/6305.

(8) ينظر: الكامل (2/427–428) ت/627.

(9) صدوق يخطئ، كما ذكر ابن حجر في التقريب (ص/269) ت/2825.

(10) ينظر: الكامل (4/499) ت/897.

(11) ضعيف، كما في التقريب لابن حجر (ص/640) ت/8096. وقال: "محمد بن خالد، وقيل: خالد بن محمد".

(12) ينظر: الكامل (3/355–356) ت/593.

وهو قليل، وفي حديثه بعض النكرة"[1].

3 – أن يكون الراوي ليس بالمشهور، وإذا روى غلط أو شبه عليه: كما في أبي الحسن سهل بن صُقير[2] الخِلاطي[3] حيث ذكر أن أحاديثه فيها بعض الإنكار، و ساق له بعض مروياته، منها ما فيه انقطاع فوصله، وذكر أن لسهل غير ما ذكره مما يقع فيه الإنكار، وسهل ليس بالمشهور، وأنه لا يتعمد الكذب، وإنما يغلط أو يشبه عليه الشيء فيرويه[4].

4 – أن يختلط الراوي فيقع في حديثه بعض الإنكار:

أ **–** كما في أبي زيد عطاء بن السائب بن يزيد الثقفي الكوفي[5] (136هـ) إذ ذكر له عدة أحاديث، و قرر أنه قد اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعد الإنكار[6].

ب **–** وفي عبد الله بن هارون البَجَلي الكوفي[7] ذكر له ثلاثة أحاديث، وأن في هذه الأحاديث بعض الإنكار، وذكر أنه قد شرط في كتابه أن يذكر كل من في رواياته اضطراب وفي متونه مناكير[8].

ويتضح من هذه الصورة أنها هي أقوى من السابقة من حيث الحجية النقدية، لأنها تُقرن الحكم بالعلة، مما يساعد الباحث على فهم وجه النكارة، ويسهل معرفة موطن الضعف. ويظهر في هذه الصورة التوازن بين النقد العام والعلل التفصيلية، وهو منهج واضح في تعامل ابن عدي مع الرواة الذين ليسوا من المتروكين، ولكنه يتحفظ عليهم بدرجة ما. ويمكن أن نستفيد من هذه الصورة أمرين:

– أن ابن عدي لا يطلق النكارة غالبًا إلا مع وجود مسوّغ لها.

– أنه يُفصّل أحيانًا أسباب الحكم لتقوية موقفه، خصوصًا عند تعدد القرائن كالجهالة مع التفرد مثلًا.

النوع الثاني: تبعيض الأحاديث المنكرة (ألفاظ تدل على أن بعض أحاديث الراوي فيها نكارة)

في هذا النوع لا يُطلق ابن عدي الحكم بالنكارة على الراوي بإطلاق، بل يُشير إلى أن بعض أحاديثه – دون كلها – قد وقع فيها نكارة. ويُلاحظ أن التبعيض هنا راجع إلى الأحاديث لا إلى النكارة، فهو لا يقول: "في حديثه بعض النكارة" بل "في بعض حديثه إنكار" أو "في بعض ما يرويه منكر"، مما

---

(1) الكامل (356/3) ت/593.

(2) منكر الحديث متهم بالوضع، كما في التقريب لابن حجر (ص/258) ت/2662.

(3) نسبة إلى خِلاط بلد بأرمينية. ينظر: ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب، العجمي (ص/122).

(4) ينظر: الكامل (414/4–416) ت/861.

(5) سبقت ترجمته (ص/274).

(6) ينظر: الكامل (393/6) ت/1529.

(7) مقبول، كما في التقريب لابن حجر (ص/327) ت/3674.

(8) ينظر: الكامل (286/5) ت/1097.

يبيّن أن ابن عدي يرى أن النكارة محصورة في أحاديث معينة، لكنها غير محددة دائمًا. ويتميّز هذا النوع باستخدام ألفاظ متعددة ومتقاربة (مثل: "في بعض حديثه مناكير"، "بعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه"، "في بعض رواياته ما يُنكر عليه")، ويعكس أسلوبًا تحفّظيًا ومنصفًا، يبتعد عن التعميم ويُبقي الباب مفتوحًا لاحتمال سلامة بعض الروايات الأخرى للراوي. وقد جعلت هذا النوع في الصور الآتية:

الصورة الأولى: تبعيض الأحاديث المنكرة مع عدم ذكر المقتضي للنكارة

الصورة الثانية: تبعيض الأحاديث المنكرة مع ذكر المقتضي للنكارة

وقبل ذكر أمثلة هذه الأنواع أعرض للألفاظ التي وقفت عليها، ليسهل تصورها، وهذه الألفاظ:

- (وفي بعض أحاديثه مناكير)[1]. (وفي بعض حديثه مناكير)[2]. (وفي بعض ما يروي مناكير)[3]. (وفي بعض رواياته مما يرويه مناكير)[4].
- (أحاديثه في بعضها الإنكار)[5]. (وفي بعض أحاديثه إنكار، وعامة ما ينكر من حديثه ذكرته)[6]. (بعض أحاديثه فيها إنكار)[7]. (وفي بعض حديثه إنكار، وليس بالمنكر الحديث جداً)[8]. (بعض أحاديثه فيها إنكار، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق)[9]. (فلان بعض أحاديثه فيه إنكار)[10]. (وفي بعض ما يرويه عن فلان إنكار)[11].
- (إلا أني وجدت في بعض حديثه النكرة)[12]، (وفي بعض حديثه نكرة)[13]. (وفي بعض ما يرويه نكرة، لا يتابع عليه، ومع ضعفه يكتب حديثه) [14]. (وفي بعض ما يرويه نكرة)[15].

---

(1) ينظر: الكامل (99/2) ت/225. وينظر: (129/4) ت/726، وفيها: "وفي بعض أحاديثه ما يُنكر".

(2) ينظر: الكامل (180/3) ت/489.

(3) ينظر: الكامل (188/4) ت/748. و(500/4) ت/899. و(56/6) ت/1285، وفي بعض ما يرويه مناكير.

(4) ينظر: الكامل (345/5) ت/1131. و(349/7) ت/1809.

(5) ينظر: الكامل (17/2) ت/183.

(6) ينظر: الكامل (371/3) ت/599.

(7) ينظر: الكامل (19/4) ت/914.

(8) ينظر: الكامل (383/3) ت/609.

(9) ينظر: الكامل (10/5) ت/911.

(10) ينظر: الكامل (99/7) ت/1638.

(11) ينظر: الكامل (466/5) ت/1221.

(12) ينظر: الكامل (174/3) ت/482.

(13) ينظر: الكامل (17/4) ت/670. وينظر: (202/5) ت/1007. وقد ذكر أن الراوي لم يتابع على متن الحديثين اللذين ذكرهما له.

(14) ينظر: الكامل (99/7) ت/1638.

(15) ينظر: الكامل (418/7) ت/1864.

– (ذكرت ما أنكرتُ في بعض رواياته ما لا يتابع عليه)[1].
(إلا أني رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها)[2]. (في بعض رواياته ما يُنكر عليه)[3].
– (بعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه)[4].
هذا مجمل الألفاظ التي وقفت عليها، وسأذكر بعض الأمثلة على كل صورة من الصور فيما يأتي:

الصورة الأولى: تبعيض الأحاديث المنكرة مع عدم ذكر المقتضي للنكارة[5]:

في هذه الصورة، يذكر ابن عدي أن النكارة واقعة في بعض أحاديث الراوي، دون أن يُحدّد الأسباب التي اقتضت هذه النكارة: لا من جهة العدالة، ولا الضبط، ولا النقد المتني أو السندي. ويكتفي غالبًا بسرد الأحاديث ثم الإشارة إلى وقوع بعض النكارة دون تعليل. وهذه بعض الأمثلة:
– ما ذكره في أبي يحيى أيوب بن عُتبة[6] (160هـ) قاضي اليمامة إذ ساق له العديد من الأحاديث ثم قرر أن لأيوب بن عتبة هذا غير ما ذكر من أحاديث، وأحاديثه في بعضها الإنكار[7].
– أوس بن عبد الله بن بُريدة بن حُصيب الأَسلمي[8]، إذ عرض له عدة أحاديث ثم قرر أن لأوس غير ما ذكره شيئاً يسيراً وفي بعض أحاديثه مناكير[9]. دون ذكر لمقتضى هذه النكارة.
– أبو الحسن مُعلَّى بن الفضل البصري[10] حيث أخرج له ابن عدي حديثين ثم ذكر أن لمعلى هذا غير

---

(1) ينظر: الكامل (63/5) ت/943.
(2) ينظر: الكامل (41/7) ت/1622.
(3) ينظر: الكامل (499/4) ت/897. و(28/5) ت/916، وفيها: "وفي بعض أحاديثه ما ينكر عليه، وهو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم"
(4) ينظر: الكامل (339/5) ت/1129.
(5) ينظر للاستزادة: الكامل (174/3) ت/482، وفيها: "وأرجو أنه لا بأس به، إلا أني وجدت في بعض حديثه النكرة". و(17/4) ت/670، وفيها: "يروي عن عدد من الرواة وفي بعض حديثه النكرة". و(146/4) ت/733 قال: "ولزربي غير ما ذكرت من الحديث قليل، وأحاديثه وبعض متون أحاديثه منكرة". و(188/4) ت/748، وفيها: "وفي بعض ما يروي مناكير". و(466/5) ت/1221، وفيها: في بعض ما يرويه عن سعيد بن أبي عَروبة إنكار. و(150/7) ت/1658.
(6) ضعيف، كما في التقريب لابن حجر (ص/118) ت/619.
(7) ينظر: الكامل (12/2–17) ت/183.
(8) قال البخاري في التاريخ الكبير (17/2) ت/1542: "سكن مرو، فيه نظر". وقال النسائي في الضعفاء (ص/20): "ليس بثقة". وذكره ابن حبان في الثقات (135/8): "كان ممن يخطيء، فأما المناكير في روايته فإنها من قبل أخيه سهل لا منه".
(9) الكامل (160/2) ت/254.
(10) سبقت ترجمته (ص/206).

ما ذكره، وأن في بعض ما يرويه نُكرة[1].

وفي ختام هذه الصورة: يظهر نوع من الإبهام في النقد، حيث لا يتضح وجه النكارة، ولا يُعرف إن كان العيب راجعًا إلى السند أو المتن أو الراوي نفسه. وقد يكون سبب هذا الإبهام أن النكارة ليست شديدة، أو أن ابن عدي لم يتبيّن موضع الخلل بدقة، أو اكتفى بالتنبيه الإجمالي دون تفصيل.

ورغم هذا الغموض، فإن هذه الصورة تحمل فائدة نقدية، لأنها تُنبّه الباحث إلى وجود مواضع ضعف محتملة في مرويات الراوي، وتدعو إلى التثبت عند النظر في حديثه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التبعيض يُشير ضمنًا إلى أن بعض حديثه مقبول أو مستقيم.

الصورة الثانية: تبعيض الأحاديث المنكرة مع ذكر المقتضِي للنكارة:

في هذه الصورة يتوسّع ابن عدي، فلا يكتفي بذكر أن بعض أحاديث الراوي فيها نكارة، بل يُصرّح بسبب النكارة، ويُعزوه إلى خللٍ في العدالة أو في الضبط، فيكون بذلك أكثر وضوحًا وتحديدًا. وقد قُسّمت هذه الصورة إلى حالتين:

الحالة الأولى: تبعيض الأحاديث المنكرة مع ذكر المقتضي للنكارة فيما يتعلق بالعدالة

الحالة الثانية: تبعيض الأحاديث المنكرة مع ذكر المقتضي للنكارة ميما يتعلق الضبط

وسأعرض بعض الأمثلة على كل نقطة فيما يأتي:

الحالة الأولى: تبعيض الأحاديث المنكرة مع ذكر المقتضِي للنكارة فيما يتعلق بالعدالة

في هذه النقطة أعرض بعض الأمثلة التي ذكر فيها ابن عدي تبعيض الأحاديث التي فيها نُكرة، مع ذكر ما يقتضيها، كجهالة الراوي أو ضعفه، وغير ذلك، وإليك بعض الأمثلة:

1 – الراوي ليس بالمعروف، وفي رواياته بعض ما ينكر: كما في السَّري بن عبد الله بن يعقوب السُلمي الكوفي[2] إذ ذكر أنه ليس بالمعروف، و في رواياته بعض ما يُنكر عليه[3].

2 – أن يكون الرجل ضعيفاً، في حديثه ما لا يتابع عليه[4]:

أ – كما في حارثة بن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن المدني (148هـ) إذ عرض أقوال الأئمة في

---

(1) ينظر: الكامل (7/417 –418) ت/1864.

(2) قال الذهبي في المغني (1/253 ت/2324) لا يعرف.

(3) ينظر: (4/439) ت/876.

(4) ينظر: الكامل (5/337–339) ت/1129. وفيها قرر أن بعض ما يرويه منكر، مما لا يتابع عليه، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء

تضعيفه[1]، وعرض لبعض أحاديثه ثم ذكر أن له غيرها، وبعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه[2].

ب – ما ذكره في محمد بن أبان بن صالح الكوفي[3] حيث ذكر أنه مع ضعفه يكتب حديثه، وقد أخرج له عدة أحاديث، وذكر أن له غيرها، و في بعض ما يرويه نكرة، لا يتابع عليه[4].

ج – و في أبي عاصم عُبيد الله بن تمام السُّلمي البصري[5] حيث ذكر له عدة أحاديث ثم بين أن هذه الأحاديث التي أملاها له مما لا يتابعه الثقات عليه. وقرر أن في بعض رواياته مما يرويه مناكير[6].

3 – أن يكون الراوي ضعيفاً، وعامة حديثه غرائب: كما في حسين بن عيسى الحنفي[7] الكوفي إذ أورد له عدة أحاديث، وذكر أن حديثه قليل، وعامة حديثه غرائب، وفي بعض حديثه مناكير[8].

4 – أن يكون الراوي ليس بالمنكر الحديث جداً، عامة حديثه يتابع عليه، وفي بعض حديثه إنكار: كما في خُلَيد بن دعلْج السدوسي البصري[9] (166هـ) حيث أورد له عدة أحاديث ثم قال: "عامة حديثه

---

(1) قال ابن معين في رواية الدارمي (ص/91) ت/237: ليس بشيء. وفي رواية الدوري (323/3) ت/1548: ليس بثقة. وفي سؤالات ابن الجُنيد (ص/417) ت/602: ضعيف الحديث. وقال البخاري في تاريخه (94/3) ت/327: منكر الحديث. وقال النسائي في الضعفاء (ص/29) ت/113: متروك الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث ضعيف الحديث، ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (255/3–256) ت/1138. وذكر ابن حبان في المجروحين (268/1): كان ممن كثر وهمه وفحش خطؤه، تركه أحمد ويحيى.

(2) ينظر: الكامل (434/2–436) ت/386.

(3) قال ابن معين في رواية الدوري (331/3) ت/1596: ضعيف. وفي (573/3) ت/2804: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري في تاريخه (34/1) ت/50: يتكلمون في حفظه. وقال النسائي في الضعفاء (ص/90) ت/512: ضعيف. وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل لابنه (199/7) ت/1119: ليس بقوي الحديث، يكتب حديثه على المجاز ولا يحتج به. وذكره ابن حبان في المجروحين (260/2) وقال: كان ممن يقلب الأخبار وله الوهم الكثير في الآثار.

(4) ينظر: الكامل (97/7–99) ت/1638.

(5) قال البخاري في التاريخ (375/5) ت/1193: عنده عجائب. وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل لابنه (309/5) ت/1471: ليس بالقوي ضعيف الحديث، روى أحاديث منكرة. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وأمر بأن يضرب على حديثه. وذكره ابن حبان في المجروحين (66/2–67) قال: "كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يعرف من أحاديثهم، حتى يشهد من سمعها ممن كان الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة لا يحل الاحتجاج بخبره".

(6) ينظر: الكامل (381/5–382) ت/1165.

(7) الحسين بن عيسى بن مسلم الحنفي أبو عبد الرحمن: ذكره ابن حبان في الثقات (185/8). وقال ابن حجر في التقريب (ص/168) ت/1341: ضعيف.

(8) ينظر: الكامل (179/3–180) ت/488

(9) قال ابن معين في رواية الدوري (432/4) ت/5150: ليس بشيء. وقال أحمد في رواية عبد الله (56/3) ت/4150: ضعيف الحديث. وقال النسائي في الضعفاء (ص/36) ت/175: ليس بثقة. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم عن أبيه (384/3) ت/1759: صالح ليس بالمتين في الحديث حدث عن قتادة أحاديث بعضها منكرة. وذكره ابن حبان في المجروحين (285/1) وأنه كان كثير الخطأ يعجبني التنكب عن حديثه إذا انفرد.

يتابعه عليه غيره، وفي بعض حديثه إنكار، وليس بالمنكر الحديث جداً"[1].

5 – أن يكون الراوي إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق في بعض أحاديثه فيها إنكار:

كما في صالح بن حسان المدني ثم البصري[2]، إذ أورد له جملة من حديثه[3] ثم قال فيه: "وبعض حديثه فيها إنكار، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"[4].

الحالة الثانية: تبعيض الأحاديث المنكرة مع ذكر المقتضِي للنكارة فيما يتعلق الضبط: في بعض الرواة يذكر ابن عدي أن للراوي بعض الأحاديث التي تنكر عليه أو فيها بعض الإنكار، وقد يذكر سبب ذلك مما يرجع إلى الضبط، كالوهم، أو ضعف الراوي، وهذه بعض الأمثلة:

1 – أن يكون الراوي ليس بذاك، وما ينكر عليه من حديثه إنما بسبب الوهم أو الخطأ: في أبي الهيثم خالد بن عبد الرحمن الخراساني المخزومي[5] قرر ابن عدي أنه ليس بذاك، ثم أخرج له جملة من حديثه وعلق على بعضها وذكر أن في بعض أحاديثه إنكار، وعامة ما ينكر من حديثه ذكره، ويرجو أن ما يُنكر من حديثه إنما هو وهم منه أو خطأ[6].

2 – الراوي من الضعفاء لضعف رواياته: كما في أبي زرعة عمرو بن جابر الحضرمي المصري[7] **(بعد 120هـ)** إذ ذكر له بعض أحاديثه و في بعض ما يرويه مناكير، وهو في جملة الضعفاء[8].

3 – إذا كان الراوي صالح الحديث، وغالب حديثه صحاح، لكن في حديثه بعض ما ينكر ولا يتابع عليه: عبد الرحمن بن إسحاق[9] الملقب بعبَّاد: ذكر ابن عدي أن في حديثه بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه، وذكر أن الأكثر من حديثه صحاح، وهو صالح الحديث[10].

---

(1) الكامل (383/3) ت/609.

(2) متروك، كما في التقريب لابن حجر (ص/271) ت/2849.

(3) ينظر: الكامل (7/5–10) ت/911.

(4) الكامل (10/5) ت/911.

(5) صدوق له أوهام، كما ذكر ابن حجر في التقريب (ص/189) ت/1651.

(6) الكامل (371/3) ت/599.

(7) قال ابن حجر في التقريب (ص/419) ت/4996: ضعيف شيعي.

(8) ينظر: الكامل (55/6–56) ت/1285. وذكر أنه كان في جملة من يقول: إن علياً في السحاب، وكان الناس يرمونه بالوجهين جميعاً، أي ضعفوه لقوله في علي ﷺ ولضعفه في رواياته.

(9) قال ابن معين في رواية الدارمي (ص/44) ت/18: صالح. وفي رواية الدوري (171/3) ت/765: ثقة. وقال أيضاً (331/4) ت/4651: صالح الحديث. وفي سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص/320) ت/188: ثقة. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (212/5–213) ت/1000: عن أبيه: يكتب حديثه ولا يحتج به. وفي التقريب لابن حجر (ص/336) ت/3800.صدوق رمي بالقدر.

(10) ينظر: الكامل (345/5) ت/1131.

ويتضح من أمثلة هذه الصورة أنها من أقوى صور هذا النوع، لأنها تجمع بين التبعيض والتعليل، فيظهر من خلالها أن ابن عدي يتعامل بميزان دقيق وموزون، فلا يطلق الجرح إلا بمسوّغ. كما ويُلاحظ أيضًا أن بعض العبارات التي استخدمها (كقوله: "يرجو أن الوهم من قبله" أو "مع ضعفه يُكتب حديثه") تُشير إلى حالة وسطية بين التوثيق والتضعيف، أي أن الراوي ليس متروك الحديث، لكن حديثه لا يخلو من نكارة، فيحتاج إلى مراجعة ونظر. ويُستفاد من هذا الأسلوب أمور مهمة: أن ابن عدي يُحاول التفريق بين الخلل العارض والخلل الملازم. وأن الراوي قد يُقبل حديثه في مواطن ويرد في أخرى. وكما أن هذا التبعيض المقترن بالتعليل يعين الباحث على معرفة مواضع الإشكال في الروايات.

النوع الثالث: التبعيض في النكارة والأحاديث معاً (بعض النكرة/ بعض الأحاديث)[1]:

في هذا النوع يُدمج ابن عدي بين تبعيض النكارة وتبعيض الأحاديث في عبارة واحدة، كقوله: "في بعض أحاديثه بعض الإنكار"، أو "في بعض أحاديثه ورواياته عن فلان بعض الإنكار"، مما يدل على أن النكارة ليست في جميع الأحاديث، وليست أيضًا شديدة، بل هي نكارة جزئية في أحاديث جزئية. وهذا الأسلوب يعبّر عن تحفّظ مزدوج من جهة الحكم: فهو لا يُعمّم النكارة، ولا يُطلق البراءة منها. وكأنه يقول: هذا الراوي يروي بعض الأحاديث المنكرة، لكن لا يصحّ التسرّع في الحكم عليه كليًا. وقد وقفت على بعض الألفاظ التي جمع فيها ابن عدي بين تبعيض النكارة وتبعيض الأحاديث في بعض التراجم، مثل قوله: (ففي بعض أحاديثه ورواياته عن يحيى بعض الإنكار مما لا يرويه غيره)[2]. (عامة أحاديثه مستقيمة، وفي بعضها بعض الإنكار)[3]. (وفي بعض أحاديثه بعض النكرة)[4]. وهذه بعض الأمثلة:

1 – الراوي لم يجد فيه جرحاً أو تعديلاً لكنه يروي أحاديث ليست بالمحفوظة: ففي سليمان بن أبي سليمان الزهري اليمامي[5] قرر أنه يروي عن يحيى بن أبي كثير[6] (132هـ) أحاديث ليست بالمحفوظة، وساق له عن يحيى خمسة أحاديث[7] ثم قال: "ولسليمان بن أبي سليمان هذا أكثر رواياته عن يحيى بن أبي كثير... ففي بعض أحاديثه ورواياته عن يحيى بعض الإنكار مما لا يرويه عن يحيى غيره"[8].

---

(1) لمزيد من الأمثلة: ينظر: الكامل (482/4) ت/891. و(51/5–53) ت/934.

(2) ينظر: الكامل (170/4) ت/741.

(3) ينظر: الكامل (321/5–322) ت/1115.

(4) ينظر: الكامل (383/5) ت/1166.

(5) قال أبو حاتم: شيخ ضعيف. كما في الجرح والتعديل لابنه (122/4) ت/533. وذكره ابن حبان في الثقات (274/8) وقال: ربما خالف.

(6) سبقت ترجمته (ص/118).

(7) ينظر: الكامل (169/4–170) ت/741.

(8) الكامل (170/4) ت/741.

2 – وفي سليمان بن عطاء[1] قال ابن عدي: "وفي بعض أحاديثه وليس بالكثير، ومقدار ما يرويه بعض الإنكار"[2].

3 – وفي ترجمته لأبي سليمان عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجَوْن الدمشقي العنسي[3] ذكر أن عامة أحاديثه مستقيمة، وفي بعضها بعض الإنكار، ويرجو أنه لا بأس به[4].

ويتضح من هذا النوع الدقة النقدية عند ابن عدي، ويُظهر تمييزه بين الراوي الذي يُكثر من النكارة، وبين من يقع له شيء منها فقط. كما أن الجمع بين التبعيضين يعطي للباحث إشارة قوية إلى أن الحديث الذي يُنكر على الراوي قد يكون بسبب تفرده أو سوء حفظه أو روايته عن ضعيف، دون أن يُسقط ذلك عدالته أو يقضي على جميع مروياته. كما ويُستفاد من هذه الصورة أن الأحكام النقدية قد تكون مرنة ومركبة، وليست دائمًا ثنائية (إما صحيح أو باطل). وهذا منهج نقدي دقيق تجده في كلام ابن عدي.

النوع الرابع: فيه من الإنكار ما فيه، أو ما يقع في حديثه من الإنكار إنما من جهة من روى عنهم:

في هذا النوع يُطلق ابن عدي عبارات مثل: "فيه ما فيه من الإنكار"، أو "ما يقع في حديثه من الإنكار إنما من جهة من روى عنهم"، وهي تعبيرات تُشير إلى وجود نكارة قوية أو ملحوظة في مرويات الراوي، لكنها ليست بالضرورة من فعله هو، بل قد تعود إلى شيوخه أو من حدّث عنهم، خصوصًا إذا كانوا مجهولين أو ضعفاء. ويُعدّ هذا النوع من أدقّ صور النقد، حيث يُحمّل الراوي جزءًا من المسؤولية النقدية، لكنه لا يجعله سببًا مباشرًا دائمًا للنكارة. ومن الأمثلة على ذلك:

أ – ذكر ابن عدي في ترجمة شهر بن حوشب الأشعري[5] **(112هـ)** أن عامة ما يُروى عنه فيه ما فيه من الإنكار. وكأن هذه العبارة لبيان شدة النكارة التي في أحاديث الراوي، لذلك قرر في حق شهر بن حوشب بأنه ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يُحتج بحديثه ولا يتدين به[6].

ب – وفي أبي عبد الرحمن عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي الحراني[7] **(203هـ)** ذكر ابن عدي أنه لا

---

(1) قال البخاري في تاريخه (29/4) ت/1856: في حديثه مناكير. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (133/4) ت/580 عن أبيه: منكر الحديث، يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في المجروحين (329/1) وقال: يروي أشياء موضوعة لا تشبه حديث الثقات، فلست أدري التخليط منه أو ممن روى عنه.

(2) الكامل (204/4) ت/756.

(3) قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (240/5) ت/1136. وذكره ابن حبان في الثقات (371/8).

(4) ينظر: الكامل (321/5–322) ت/1115.

(5) سبقت ترجمته (ص/114).

(6) ينظر: الكامل (506/4) ت/901.

(7) سبقت ترجمته (ص/127).

بأس به لكنه يحدث عن مجهولين بعجائب، وتلك العجائب من جهة المجهولين، وأن ما يقع في حديثه من الإنكار إنما هو من جهة من روى عنهم عثمان من المجهولين[1].

ويظهر من هذا النوع يُبيّن أن ابن عدي لا يحاكم الراوي بمعزل عن سياق الرواية، بل يُلاحظ من روى عنه، وماذا روى، ومن أين وقعت العجائب أو المنكرات. ويُظهر هذا الأسلوب الدقة النقدية عند ابن عدي، وما فيها من تتبع لعلل الحديث بالسبر والمقارنة.

كما أن عبارة "فيه ما فيه من الإنكار" تُفهم أحيانًا على أنها صيغة تهوين، وأحيانًا على أنها تعبير عن نكارة شديدة، بحسب السياق. وهذا ما يدعو إلى عدم فصل الحكم عن السياق الكامل للترجمة.

---

(1) ينظر: الكامل (136/6) ت/1336.

الفرع السابع: أحاديثه مناكير وما شاكل هذه العبارة:

يُعتبر هذا الفرع امتدادًا لمنهج ابن عدي في إطلاق النكارة على المروي، لا الراوي، إذ تتكرر فيه عبارات تدل على شمول روايات الراوي أو غالبها بالمنكرات. وتُعبِّر هذه الألفاظ عن حكم عام على مجموع المرويات التي تخرج عن المقبول أو المألوف، بسبب غرابتها أو مخالفتها أو نكارتها في السند أو المتن، ويتفاوت مدلولها بحسب نوع الخلل والراوي الذي أطلقت عليه. وبهذا تظهر عناية ابن عدي بالتمييز بين أحاديث منكرة بذاتها، وبين رواة غالب حديثهم منكر. وأعرض لهذه الألفاظ التي وقفت عليها عموماً ثم اذكر أمثلتها تفصيلا:

(سائر أحاديثه مناكير)[1]، (عامة ما يرويه منكر)[2]، (أحاديث فلان مقدار ما روى مناكير)[3]، (أحاديثه مناكير مقلوبات)[4]، (وأحاديثه مقدار ما يرويه منكر)[5]، (وبهذا الإسناد بضعة عشر حديثاً عامتها مناكير)[6]، (هذه الأحاديث عن فلان بهذا الإسناد مناكير)[7]، (ومقدار ما له مناكير)[8]، (روى عن فلان مناكير)[9]، (عامة أحاديثه مناكير، إما إسناده أو متنه منكر)[10]، (منكر الحديث عامة ما يرويه مناكير إما إسنادا وإما متناً)[11]، (وعندي لفلان غير ما ذكرت من المناكير)[12].

هذا مجمل الألفاظ التي وقفت عليها، وسأعرض لأمثلة هذا الفرع في الأنواع الثلاثة الآتية[13]:

النوع الأول: أحاديث مناكير والراوي فيه كلام فيما يتعلق بالعدالة:

يتضمن هذا النوع أحاديث نُسبت فيها النكارة إلى الروايات مع كون الراوي متهمًا بالكذب أو الوضع أو مجروح العدالة، وهو أقوى أنواع الطعن لأنه يجمع بين وصف الحديث بالنكارة والطعن الشديد في

---

(1) ينظر: الكامل (1/397-398) ت/110.

(2) ينظر: الكامل (1/443-444) ت/129.

(3) ينظر: الكامل (2/87) ت/218.

(4) ينظر: الكامل (2/282) ت/317.

(5) ينظر: الكامل (3/75) ت/444.

(6) ينظر: الكامل (3/309) ت/565.

(7) ينظر: الكامل (3/376) ت/603.

(8) ينظر: الكامل (4/37) ت/679.

(9) ينظر: الكامل (4/245) ت/779. وينظر: (6/92) ت/1307، في ترجمة أبي معاوية عمرو بن عبد الجبار السنجاري ذكر بأنه روى عن عمه عبيدة بن حسان مناكير. وقرر بعدها بأنها غير محفوظة.

(10) ينظر: الكامل (6/118) ت/1326

(11) ينظر: الكامل (6/118-120) ت/1327.

(12) ينظر: الكامل (6/190-191) ت/1376.

(13) لم أقسم هذا القسم إلى أصناف وأنواع نظراً لقلة الأمثلة فيه، فاكتفيت بذكر بعض الألفاظ وأمثلتها.

الراوي نفسه، ويظهر غالبًا في التراجم التي يُتهم أصحابها بالكذب أو الوضع، أو لا يُعرف لهم إلا أحاديث منكرة. وفي هذا النوع عدد من الصور أعرضها في الآتي:

الصورة الأولى: أحاديث مناكير تفرد بها من أشار لكذبه، أو مناكير وتبين وضع الراوي لها:

1– أحاديث مناكير تفرد بها من أشار لكذبه كما في أحمد ابن أخت عبد الرزاق إذ ساق أقوال بعض الأئمة فيه وأنه كذاب[1]، ثم حكم على مروياته أن عامة أحاديثه مناكير لا يرويها غيره، و أنه لا يعرف له من الحديث إلا دون العشرة[2]. و يظهر أن وجه النكارة راوٍ كذاب يتفرد برواياته.

2 – أحاديث مناكير وتبين وضع الراوي لها كما في أبي الوليد خالد بن إسماعيل المخزومي[3]، ذكر أنه يضع الحديث على ثقات المسلمين، وقد أورد له أربعة أحاديث يرويها خالد هذا عن عبيد الله بن عمر[4]، ثم عقب ابن عدي: "وهذه الأحاديث عن عبيد الله بهذا الإسناد منكر"[5].

وقد استعمل العبارة الأخرى بصيغة الجمع، فذكر له ثلاثة أحاديث أخرى عن شيوخ متفرقين وقرر أنها بهذه الأسانيد مناكير. ثم قال: "ولخالد بن إسماعيل غير ما ذكرت من الحديث، وعامة حديثه هكذا كما ذكرت، وتبينت أنها موضوعات كلها"[6].

3 – أحاديث مناكير مسوَّاة موضوعة: كما في أبي عثمان سُليم بن عثمان الفوزي الحمصي[7] حيث

---

(1) قال ابن معين في رواية الدوري (108/3) ت/451: كذاب لم يكن بثقة ولا مأمون. و في رواية عبد الله عن أحمد (327/1) ت/582: من أكذب الناس. وقال النسائي في الضعفاء (ص/22) ت/70: كذاب. وقال ابن حبان في المجروحين (142/1): "أحمد بن عبد الله ابن أخت عبد الرزاق يروي عن عبد الرزاق، كان يدخل على عبد الرزاق الحديث، فكل ما وقع في حديث عبد الرزاق من المناكير التي لم يتابع عليها كان بليته فيها".

(2) ينظر: الكامل (260/1) ت/10. وينظر: (173/4) ت/743.

(3) ذكره ابن حبان في المجروحين (281/1) وقال: "يروي عن عبيد الله بن عمر العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار". وذكره الدارقطني في الضعفاء (ص/202) ت/206. وفي اللسان لابن حجر (373/2) ت/1540 ذكر عن علي بن السكن أنه قال: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات (415/6) وذكر أنه رويت عنه الأعاجيب الكثيرة ولا يعرفه بعدالة و لا جرح.

(4) ينظر: الكامل (375/3) ت/603. في طبعة الرسالة وقعت تسمية شيخ خالد في حديثين: (عبد الله بن عمر) وفي حديث (عبد الله) بينما في طبعة دار الفكر (42/3 وما بعدها) وطبعة الكتب العلمية (477/3) وطبعة الرشد (327/4 وما بعدها) في هذه الطبعات كلها وقع اسم شيخ خالد (عبد الله بن عمر) ويبدو أنه الصواب، لأن ابن عدي قال: وهذه الأحاديث عن عبيد الله". وهو عبيد الله بن عمر.

(5) الكامل (376/3) ت/603.

(6) الكامل (376/3) ت/603.

(7) قال البخاري في تاريخه (125/4) ت/2191: عنده عجائب. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (216/4) ت/940 عن أبيه: عنده عجائب والرواة عنه مجهولون.

قرر ابن عدي أنه روى عن محمد بن زياد الألهاني[1] مناكير، ثم أورد له عدداً من رواياته عنه وقال بعدها: "وهذه الأحاديث التي ذكرتُ عن محمد بن زياد، لا يحدث بها عن محمد بن زياد غير سليم هذا، ومحمد بن زياد الألهاني هو من ثقات أهل الشام، روى عنه الثقات من الناس، وإنما أنكروا على سُليم، لأنه روى عن محمد بن زياد، ومحمد من ثقاتهم، وسُليم معروف بهذه الأحاديث"[2].

ويبدو أن وجه النكارة هنا تفرد سليم بهذه الأحاديث، مع أن ثقات الناس روت عن الألهاني ولكنها لم تأت بهذه الأحاديث عنه، وهذا ما أنكروه على سليم. وصدق فيه ما نقله ابن عدي نفسه عن شيخه ابن جوصاء[3] (320هـ) حين سأل أبا زرعة بن عمرو[4] (281هـ) عن أحاديث سُليم عن الألهاني فأنكرها. وقال: لا تشبه حديث الثقات عن محمد بن زياد، وقال: مرة: مسوَّاة موضوعة.

وعرض ابن عدي سبباً آخر حيث ذكر عن ابن جوصاء أنه سأل محمد بن عوف[5] عن أحاديث سليم عن زياد، فأجابه: قد كان شيخاً صالحاً يحدث من حفظه، فكتبها الناس عنه، ونفى أن يتهمه بوضعها[6].

الصورة الثانية: أحاديث مناكير لا يتابع عليها والراوي متروك: كما في الخليل بن زكريا الشيباني البصري[7]، حيث ذكر له أحاديث مقرراً أنها مناكير، و أن له غيرها من الحديث، ثم ختم بقوله: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها بأسانيدها عن الخليل بن زكريا مناكير كلها من جهة الإسناد والمتن جميعاً لأن عامة أحاديثه مناكير"[8]. ويبدو من خلال أقوال العلماء فيه أن مرد النكارة إلى كونه متروكاً وقد تفرد بما روى، فقد ذكر أن الخليل عامة حديثه لم يتابعه أحد عليه[9].

---

(1) ثقة كما في التقريب لابن حجر (ص/479) ت/5889.

(2) الكامل (4/245-247) ت/779.

(3) ذكر الذهبي في السير (15/16) عن الطبراني قال: ابن جوصا ثقة. وقال الذهبي (15/18): ابن جوصا إمام حافظ له غلط كغيره في الإسناد لا في المتن، وما يضعفه إلا متعنت.

(4) هو أبو زرعة الرازي الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله ثقة حافظ مصنف، كما في التقريب لابن حجر (ص/347) ت/3965.

(5) قال ابن عدي (1/201-202): "ومحمد بن عوف الحمصي هو عالم بأحاديث الشام صحيحها وضعيفها، وكان أحمد بن عمير بن جوصاء عليه اعتماده ومنه يسأل وخاصة حديث حمص".

(6) الكامل (4/245) ت/779.

(7) قال العقيلي في الضعفاء (2/20) ت/436: يحدث بالبواطيل عن الثقات. وذكر الذهبي في الميزان (1/667) ت/2567 أنه وثق، ونقل عن قاسم المطرز أنه قال: كذاب. والأزدي قال: متروك. وقال ابن حجر في التقريب (ص/195) ت/1752: متروك.

(8) الكامل (3/400-402) ت/614.

(9) ينظر: الكامل (3/400-402) ت/614.

الصورة الثالثة: أحاديث مناكير يتفرد بها راوٍ ليس بالمعروف: كما في أَسيد بن يزيد البصري[1] إذ عرض له بعض رواياته، وذكر أن هذه الأحاديث منكرة الأسانيد و قد تفرد بها، و أن أحاديث أسيد هذا مقدار ما روى مناكير، وأنه ليس بالمعروف[2].

الصورة الرابعة: يروي مناكير إما سنداً وإما ومتناً وهو منكر الحديث: كما في أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الجُمَحي البصري[3] **(184هـ)** حيث قرر أنه منكر الحديث، وأخرج له جملة من روايتها مبيناً تفرده ببعضها، وذكر أن عامة ما يرويه مناكير إما إسناداً وإما متناً[4].

وظاهر مما سبق أن الجمع بين جرح الراوي من جهة العدالة ووصف حديثه بالنكارة، مما يزيد الحكم شدة. وتكرار النكارة مع اتهام بالكذب أو الوضع يجعل الحكم أقرب إلى الطرح المطلق للمرويات.

النوع الثاني: أحاديث مناكير والراوي فيه كلام يتعلق بالضبط:

يتعلق هذا النوع برواة لم يُتهموا بالكذب، ولكن أحاديثهم فيها نكارة بسبب سوء الحفظ، أو التفرد، أو المخالفة للثقات، مما يجعل رواياتهم غير محفوظة أو مقلوبة، ويرى ابن عدي أن ذلك كافٍ لوصف مروياتهم بالنكارة. ولهذا النوع العديد من الصور، وهي:

الصورة الأولى: أحاديثه مناكير مقلوبات يخالف الثقات: ثابت بن حماد البصري أبي زيد[5]: أخرج له عدة أحاديث معلقاً على بعضها بما فيها من مخالفة ثابت هذا للثقات، و أن له غيرها أحاديث يخالف فيها وفي أسانيدها الثقاتِ وأحاديثُه مناكير مقلوبات[6].

الصورة الثانية: أحاديثه مناكير تفرد وهو مظلم الأمر، أو عامة ما يرويه منكر:

أ – أبو إسحاق إبراهيم بن فهد بن حَكيم البصري[7] **(282هـ)**: إذ عرض ابن عدي لبعض أحاديثه مبيناً فيها وجه النكارة وهي التفرد، ثم قرر أن سائر أحاديثه مناكير، وهو مظلم الأمر[8].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/271).

(2) ينظر: الكامل (2/86-87) ت/218.

(3) ليس بالقوي، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/385) ت/4495.

(4) ينظر: الكامل (6/118-120) ت/1327.

(5) قال العقيلي في الضعفاء (1/176) ت/220: حديثه غير محفوظ وهو مجهول بالنقل. وذكر ابن الجوزي في الضعفاء (1/157) ت/603 عن الدارقطني قال: ضعيف جداً. وعن الأزدي: متروك.

(6) ينظر: الكامل (2/281-282) ت/317.

(7) ذكر ابن حجر في لسان الميزان (1/91) أن البردعي ضعفه. وأن كتبه ذهبت وكثر خطؤه لرداءة حفظه.

(8) ينظر: الكامل (1/397-398) ت/110. وقد أشار ابن عدي في بداية الترجمة إلى أن ابن صاعد كان ينسبه لجده لضعفه.

ب – أبو مصعب إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني[1]، فقد ساق له عدة أحاديث تفرد بها ثم قرر أن لإسماعيل هذا غيرها من الحديث، وعامة ما يرويه منكر[2].

الصورة الثالثة: أحاديثه مناكير غير محفوظة:

كما في أبي معاوية عمرو بن عبد الجبار السنجاري[3] إذ بين أنه روى عن عمه عبيدة بن حسان[4] مناكير وأورد له عدة أحاديث ثم قرر أنها غير محفوظة[5].

ويظهر مما سبق كيف تؤثر النكارة في مرويات الراي بسبب سوء الحفظ أو مخالفة الثقات، دون اتهام بالوضع، وهي منزلة أقل من النوع الأول لكنها تؤدي إلى رد الروايات تفصيلًا لا الراوي إطلاقًا.

النوع الثالث: أحاديث مناكير لا يصرح ابن عدي بسبب النكرة:

هذا النوع يورده ابن عدي حين يحكم على أحاديث الراوي بأنها منكرة، أو أن "مقدار ما له مناكير"، دون أن يوضح السبب المباشر للحكم، وقد يكون السبب ظاهرًا من السياق أو مستنبطًا من حال الراوي، لكنه لا يصرح به مباشرة. ولهذا النوع صور:

الصورة الأولى: مقدار ما له مناكير ولا يصرح بسبب النكارة:

يذكر ابن عدي هذه العبارة ولا يصرح بسبب الجرح، كما في ركن بن عبد الله الشامي[6] حيث ذكر له بعض حديثه عن مكحول[7]، ثم قال: "وركن هذا له عن مكحول أحاديث غير ما ذكرته، ومقدار ما له مناكير"[8].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/149).

(2) ينظر: الكامل (443/1–444) ت/129.

(3) قال العقيلي في الضعفاء (287/3) ت/1286: لا يتابع على حديثه. وضعفه الدارقطني في سننه (456/3) عقب الحديث (2961).

(4) قال ابن أبي حاتم عن أبيه في الجرح والتعديل (92/6) ت/475: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (189/2) وقال: عُبيدة بن حسان بن عبد الرحمن العنبري من أهل سنجار مدينة بالجزيرة. وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات كتبنا من حديثه نسخة شبيهاً بمئة حديث كلها موضوعة، فلست أدري أهو المتعمد بها أو أُدخلت عليه فحدث بها، وأيما كان من هذين فقد بطل الاحتجاج به في الحالين.

(5) ينظر: الكامل (92/6–93) ت/1307.

(6) في سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص/364): ليس بشيء. وقال البخاري في تاريخه (343/3) ت/1161: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (301/1) وقال: "روى عن مكحول شبيهاً بمئة حديث ما لكثير منها أصل، لا يجوز الاحتجاج به بحال. روى عن مكحول عن أبي أمامة بنسخة أكثرها موضوع".

(7) سبقت ترجمته (ص/125).

(8) الكامل (37/4) ت/679.

الصورة الثانية: عامة أحاديثه مناكير إما إسناده منكر أو متنه منكر ولا يصرح بسبب النكارة:

أ – عامة أحاديثه مناكير إما إسناداً وإما متناً: كما في أبي وقَّاص عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد ابن أبي وقَّاص[1] حيث ذكر له بعض أحاديثه و أن له من الحديث غير ما ذكره، وعامة أحاديثه مناكير، إما إسناده أو متنه منكر[2].

ب – أحاديثه مقدار ما يرويه منكر، أو عامة ما يرويه منكر: ما ذكره في حُميد بن مالك اللَّخْمي[3] إذ أورد له عدة أحاديث وقرر أن أحاديثه مقدار ما يرويه منكر[4].

ويتضح أن هذا النوع يظهر جانبًا من التحفظ المنهجي عند ابن عدي، إذ يحكم على الحديث دون الجزم بسبب النكارة، مما قد يدل على تردد في الجرح، أو اكتفاء بنتائج التطبيق العملي على الروايات دون الحاجة إلى توصيف الراوي.

الفرع الثامن: الحكم بالنكارة على الإسناد والمتن معاً أو على أحدهما فقط:

هذا الفرع يتناول إطلاق ابن عدي لصفة "النكارة" على الأحاديث، سواء على الإسناد والمتن معًا، أو على أحدهما دون الآخر. وتبرز أهميته في معرفة منهج ابن عدي في الحكم على الروايات ومدى تداخله في تقييم الحديث من جهتي السند والمتن. ويُلاحظ أن هذا المصطلح له دلالات مختلفة بحسب السياق الذي يورده فيه، مما يستدعي تفصيل القول فيه بحسب نوع النكارة ومحلها. وسأعرض لهذه الألفاظ وأسرد بعضاً من أمثلتها في النوعين الآتيين:

النوع الأول: نكارة الإسناد والمتن معاً

النوع الثاني: نكارة الإسناد أو المتن

وفيما يأتي تفصيل هذين النوعين:

النوع الأول: نكارة الإسناد والمتن معاً:

في هذا النوع، يُصرّح ابن عدي بنَكارة الحديث من جهتي: السند والمتن. وهو أشدّ أنواع الجرح

---

(1) قال ابن معين في سؤالات ابن الجنيد (ص/334) ت/245: لا تكتب حديثه كان يكذب. وقال البخاري في تاريخه (238/6) ت/2270: تركوه. وقال النسائي في الضعفاء (ص/75) ت/418: متروك الحديث. وذكر ابن أبي حاتم في الجرح (157/6) ت/865 عن أبيه: متروك الحديث ذاهب الحديث كذاب. وذكره ابن حبان في المجروحين (98/2) وقال: "كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به".

(2) ينظر: الكامل (118/6) ت/1326.

(3) ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (228/3) ت/1003 عن أبيه: ضعيف الحديث. وعن أبي زرعة: ليس بالقوي ضعيف الحديث. وذكر ابن حجر في اللسان (366/2) ت/1500 أن العقيلي (267/1) ت/329 والساجي ذكراه في الضعفاء.

(4) ينظر: الكامل (75/3) ت/444.

وأدلّها على نكارة الحديث الشديدة، ويظهر فيه أن الراوي جمع بين التفرد أو الضعف في السند، وبين غرابة أو ضعف في المتن. ويتخذ هذا الحكم صورًا متعدّدة بحسب سياق الحديث وعدد الروايات المشمولة بالحكم. ومن خلال تتبع صنيع ابن عدي وجدت أنه قد يحكم بالنكارة على نسخة معينة أنها منكرة الإسناد والمتن، وأحياناً يحكم على حديثين فأكثر بذلك، وتارةً يحكم على حديث واحد، وهذا الأخير قد يخصه براو معين وقد لا يخصصه، ولذلك فقد جعلت هذا النوع في الصور الآتية:

الصورة الأولى: الحكم بالنكارة على نسخ أنها مناكير الأسانيد والمتون، ولا يتابع عليها

الصورة الثانية: الحكم بالنكارة سنداً ومتناً على حديثين فأكثر

الصورة الثالثة: الحكم بالنكارة سنداً ومتناً على حديث واحد

وإليك الأمثلة على كل صورة من هذه الصور:

الصورة الأولى: الحكم بالنكارة على نسخة أنها مناكير الأسانيد والمتون ولا يتابع عليها:

يُصدر ابن عدي حكمًا عامًا على "نسخ" يرويها الراوي بأنها منكرة في السند والمتن، وغالبًا ما يربط هذا الحكم بكون الراوي لا يُتابع فيما يرويه، ما يُشير إلى تفرده مع وجود نكارة في المتون. فمن ذلك ما ذكره في إبراهيم بن أحمد بن عبد الكريم الْحَرَّاني[1] الضرير (إبراهيم بن أبي حُميد) ذكر أنه حدَّث بنسخ لسالم الأفطس[2] (132هـ) وغيره، عن شيوخ لا بأس بهم، بأحاديث مناكير الأسانيد والمتون، لا يتابع عليها. و ساق له بعض الأحاديث، وقرر أن عامة ما يرويه إبراهيم بن أبي حميد هذا من النسخ وغيره، لا يتابعه عليه أحد[3].

ويبدو أن ابن عدي أشار بهذا إلى أن النكارة إنما جاءت من قبل إبراهيم، إذ قرر أنه قد روى عمن لا بأس بهم، وأنه حدث بما لا يتابعه عليه أحد، فوجه النكارة هو تفرد إبراهيم سنداً ومتناً.

الصورة الثانية: الحكم بالنكارة سنداً ومتناً على حديثين فأكثر:

يحكم ابن عدي بالنكارة على مجموع أحاديث للرّاوي، فيجمع بين ضعف الإسناد والمتن، وقد يشير إلى سبب النكارة أو يتركها دون توضيح. وغالبًا ما يرتبط هذا النوع بالرواة الضعفاء أو المجهولين الذين يروون غرائب. ويذكر ابن عدي أن الراوي له حديثان فأكثر منكرة الإسناد والمتن وقد يذكر مقتضِي النكارة أو لا يذكر ذلك، ومن الأمثلة على ذلك[4]:

---

(1) يضع الحديث، ينظر: لسان الميزان لابن حجر (28/1) ت/39.

(2) سالم بن عجلان الأفطس: ثقة رمي بالإرجاء، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/227) ت/2183.

(3) ينظر: الكامل (398/1-399) ت/111.

(4) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (402/3) ت/614. و(127/4) ت/724 وفيها زبير بن عبد الله المدني أحاديثه منكرة المتن والإسناد، لا تروى إلا من هذا الوجه. وذكر ابن عدي عن ابن معين قال: يكتب حديثه.

1 – داود بن الْمُحَبَّر بن قَحذم بن سليمان بن ذكوان[1] **(206هـ)** حديثين يرويهما في فضل العقل، ثم حكم بقوله: "وهذان الحديثان منكران في العقل، المتن والإسناد"[2].

2 – في سهل بن قَرين[3]، وقيل قريب، ذكر أنه منكر الحديث وأنه غير معروف، وذكر له ثلاثة أحاديث يرويها سهل هذا عن ابن أبي ذئب[4] **(158هـ)**، عن محمد بن المنكدر[5] **(130هـ)**، عن جابر (بعد 70هـ) ﷺ عن رسول الله ﷺ... ثم قال: "وهذه الأحاديث الثلاثة بهذا الإسناد منكر باطل أسانيدها ومتونها إلا حديث: «صنفان من أمتي»[6]. فإنه قد روي من غير هذا الطريق"[7]. ويبدو أن النكارة هنا لأن الراوي منكر الحديث، وتفرد بما روى، بقرينة استثناء هذا الحديث الذي ورد من طريق أخرى.

3 – ما ذكره في عمرو بن جرير البجلي[8] حيث أخرج له بعض أحاديثه، ثم قرر أنها غير محفوظة عمن رواها عنه عمرو، و أن لعمرو هذا غير ما ذكره من الحديث مناكير الإسناد و المتن[9].

الصورة الثالثة: الحكم بالنكارة سنداً ومتناً على حديث واحد[10]:

يفرد ابن عدي الحديث الواحد بالحكم بالنكارة من جهتي السند والمتن، وغالبًا ما يكون السبب هو تفرد الراوي مع كونه ضعيفًا أو مجهولًا، أو مع ورود نكارة في متن الحديث. ومن ذلك:

---

(1) سبقت ترجمته (ص/200).

(2) يعرف بابن رُهيمة جدته ذكر ابن أبي حاتم في الجرح عن أبيه (582/3) ت/2642 قال: صالح الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات (332/6)

(3) في المجروحين لابن حبان (350/1) يروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات يلزق المراسيل والمقاطيع بأقوام مشاهير فيسندها عنهم، لا يجوز الاحتجاج به. وفي الضعفاء لابن الجوزي (29/2) ت/1571: قال الأزدي: كذاب.

(4) سبقت ترجمته (ص/152).

(5) سبقت ترجمته (ص/174).

(6) حديث: «صنفان من أمتي ليس لهم في الإسلام نصيب: المرجئة والقَدَرية»: أخرجه الطبراني في الأوسط (154/6) (6065) من طريق قَرِين بن سهل بن قرين: حدثني أبي قال: ثنا محمد بن أبي ذئب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: الحديث. أخرجه

(7) الكامل (417/4) ت/864.

(8) قال العقيلي في الضعفاء (264/3) ت/1271 عنده مناكير. وفي الجرح لابن أبي حاتم (224/6) ت/1242 عن أبيه قال: كان يكذب.

(9) ينظر: الكامل (102/6-103) ت/1318.

(10) ينظر للاستزادة: الكامل (231/3) ت/517. و(259/8) ت/2060.

1 – في داود بن الزِّبْرِقان البصري[1] أورد له حديثاً وذكر أنه منكر المتن والإسناد يرويه داود هذا[2]. ويبدو أن وجه النكارة تفرد داود به فلم يتابعه عليه أحد، وداود ضعيف فلذا حكم ابن عدي على الحديث بأنه منكر المتن والإسناد، وقد قال: "ولداود بن الزبرقان حديث كثير غير ما ذكرته، وعامة ما يرويه عن كل من روى مما لا يتابعه أحد عليه، وهو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم"[3].

2 – في أبي الفتح سعيد بن عقبة الكوفي أخرج ابن عدي له حديثاً يرويه سعيد: حدثنا جعفر بن محمد[4] (148هـ)، عن أبيه[5]، عن جده[6]، عن بحيرا الراهب[7] قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا شرب الرجل كأساً من خمر»[8] ثم عقب عليه أنه حديث منكر الإسناد والمتن. ولم يسمع بذكر بحيرا أنه يسند عن رسول الله ﷺ شيئاً إلا في هذا الإسناد. ثم بين أن سعيداً مجهول غير ثقة[9].

ومن خلال ما سبق يظهر أن هذا النوع يكشف عن انتقاد مركب من قِبل ابن عدي، حيث لا يُكتفى بضعف في أحد طرفي الحديث، بل يجتمع فيه ضعف الإسناد مع مخالفة أو غرابة في المتن.

النوع الثاني: نكارة الإسناد أو المتن:

في هذا النوع يُصدر ابن عدي حكمًا عامًا على أن روايات الراوي فيها نكارة، إما من جهة السند أو من جهة المتن. وقد يُرفق ذلك ببيان حال الراوي، أو أوصاف المروي، أو أسباب النكارة المحتملة. ومن الألفاظ التي استعملها: (أحاديثه منكرة، إما إسناداً أو متناً، لا يتابعه أحد عليها)[10]. (وأحاديثه

---

(1) قال ابن معين في رواية ابن محرز (61/1): ليس بشيء. وينظر رواية الدوري (253/4) ت/4227. وقال النسائي في الضعفاء (ص/38) ت/181: ليس بثقة. وفي الجرح لابن أبي حاتم (413/3) ت/1885 عن أبيه قال: ضعيف الحديث ذاهب الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (292/1) وقال: كان شيخاً صالحاً يحفظ الحديث ويذاكر فيه، ولكنه كان يهم في المذاكرة ويغلط في الرواية إذا حدث من حفظه، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم. ثم قال: وهو عندي صدوق فيما وافق الثقات إلا أنه لا يحتج به إذا انفرد.

(2) ينظر: الكامل (447/3) ت/637.

(3) الكامل (449/3-450) ت/637.

(4) هو أبو عبد الله جعفر الصادق: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، صدوق فقيه إمام، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/141) ت/950.

(5) هو: محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ثقة فاضل، توفي (100 وبضع عشرة هـ) ينظر: التقريب لابن حجر (ص/497) ت/6151.

(6) إن كان المقصود جد جعفر فيكون المراد هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. وأما إن كان المراد جد محمد فيكون الحسين بن علي بن أبي طالب.

(7) ينظر: الإصابة لابن حجر (404/1-405) ت/598.

(8) لم أجد من أخرج هذا الحديث. وفي الميزان للذهبي (153/2) ت/3243: هذا باطل بحيرا لم يدرك المبعث.

(9) ينظر: الكامل (375/4) ت/843.

(10) ينظر: الكامل (494/1-495) ت/165.

كلها إما منكر المتن، أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب)[1]. (كل رواياته مناكير إما متناً أو إسناداً)[2]. (منكر الحديث عامة ما يرويه لا يوافقه عليها الثقات، وعامة ما يرويه مناكير إما إسناداً وإما متناً)[3]. (عامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد، أو منكر المتن)[4]. وهذا النوع في الصور الآتية:

الصورة الأولى: نكارة المتن أو السند مع بيان حال الراوي: يجمع ابن عدي بين وصف روايات الراوي بالنكارة (إما من جهة السند أو المتن) وبين وصف حال الراوي نفسه، فيؤكد أنه منكر الحديث أو ضعيف، مما يدل على تلازم الحال بين ضعف الرواي وضعف المروي. وهذه بعض الأمثلة:

1 – كل رواياته مناكير إما متناً وإما إسناداً وهو منكر الحديث: يحكم ابن عدي أحياناً على الراوي أنه منكر الحديث و أن كل رواياته مناكير إما متناً وإما إسناداً، كما في أبي عبد الله الضحاك بن حُجْوَة المنبجي[5] حيث ذكر أنه منكر الحديث عن الثقات، وأخرج له أحاديث ذكر عقب الأول أنه تفرد به، والثاني تفرد برفعه، وختم ترجمته أن كل رواياته مناكير إما متناً أو إسناداً[6].

2 – عامة ما يرويه مناكير إما إسنادا وإما متناً وهو منكر الحديث عامة ما يرويه لا يوافقه عليها الثقات: كما في أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الجُمحي البصري[7] (184هـ) حيث أنه منكر الحديث وأخرج له جملة من حديثه، ثم قرر أن هذه الأحاديث عامتها لا يوافقه عليها الثقات، وأن عامة ما يرويه مناكير إما إسناداً وإما متناً[8].

3 – أحاديثه كلها إما منكر المتن، أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب: ذكر ذلك في أبي إسماعيل حفص بن عمر الأيلي[9]، حيث أخرج له عدة أحاديث ثم بيَّن أن له غيرها، وأحاديثه كلها إما

---

(1) ينظر: الكامل (226/3) ت/512.

(2) ينظر: الكامل (75/5) ت/951.

(3) ينظر: الكامل (118/6–120) ت/1327.

(4) ينظر: الكامل (369/6–370) ت/1512.

(5) ذكر ابن حبان في المجروحين (379/1) أنه يروي العجائب، ورى نسخة مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للمعرفة فقط. وقال الدارقطني: يضع الحديث، ينظر: الضعفاء لابن الجوزي (59/2) ت/1710.

(6) ينظر: الكامل (75/5) ت/951.

(7) سبقت ترجمته (ص/304).

(8) ينظر: الكامل (118/6–120) ت/1327.

(9) سماه العقيلي في الضعفاء (275/1) ت/339: حفص بن عمر بن ميمون مولى علي بن أبي طالب أبو إسماعيل الأُبُلي بصري، وقال وساق له أحاديث وقال هذه كلها بواطيل، وحفص يحدث عن الأئمة بالبواطيل. وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح (183/3) ت/789 بهذا الاسم ونقل عن والده قوله: كان شيخاً كذابا. وذكر ابن الجوزي في الضعفاء (223/1) ت/940: عن الأزدي قال: متروك ساقط، ثم قال ابن الجوزي: "وقد جعل أبو حاتم ابن حبان الحَبطي والأيلي واحداً، وفرق بينهما الدارقطني، وهو الصحيح".

منكر المتن، أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب[1].

الصورة الثانية: نكارة المتن أو السند مع بيان حال المروي:

يُصدر ابن عدي حكمًا على الأحاديث بأنها منكرة إما سندًا أو متنًا، ثم يُعلّق على المروي نفسه بوصفه بكونه "غير محفوظ"، أو "لا يُتابع عليه"، فيُبرز جانب القَبول أو الرد في المتن، مستقلًا عن حال الراوي. وهذه بعض الأمثلة:

1 – أحاديثه منكرة إما إسناداً أو متناً وهي غير محفوظة لا يتابعه عليها أحد: كما فعل في أبي حذيفة إسحاق بن بِشْر البخاري[2] حيث عرض له بعض الأحاديث ثم قرر أن هذه الأحاديث وغيرها مما يرويه إسحاق غير محفوظة، وأحاديثه منكرة إما إسناداً أو متناً، لا يتابعه أحد عليها[3].

2 – عامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد، أو منكر المتن: ذكر ذلك في عبيد بن إسحاق بن الربيع الضبي العطار[4] (214هـ) حيث قرر أن عامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد، أو منكر المتن[5].

ويظهر مما سبق في هذا النوع أن هذه العبارات تدل على تردد أو تباين في تحديد موضع النكارة، وربما يُراد بها إجمال الحكم حين تكون النكارة مترددة أو غير منضبطة في جهة واحدة. كما أن هذا النوع أكثر عمومًا، ويُستخدم للحكم على حال الرّاوي ومروياته مجتمعة.

---

(1) ينظر: الكامل (224/3–226) ت/512.

(2) قال العقيلي في الضعفاء (98/1) ت/115: "إسحاق بن بشر الكاهلي كان ببغداد: منكر الحديث". وفي الجرح والعديل لابن أبي حاتم (214/2) ت/734 عن أبي زرعة قال: كان يكذب ويحدث بأحاديث موضوعة. وعن أبي حاتم قال: كان يكذب. وقال ابن حبان في المجروحين (135/1) إسحاق بن بشر الكاهلي كنيته أبو حذيفة القرشي أصله من بلخ ومنشأه ببخاري، سكن بغداد مدة، وحدثهم بها كان يضع الحديث على الثقات، ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب فقط. وقال أبو نعيم في الضعفاء (ص/61) ت/16: إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري ويعرف بالكاهلي حدث بالمناكير والموضوعات. كذاب متروك، يروي العظائم عن ابن إسحاق، وابن جريج، والثوري. ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (184/1وما بعدها) ت/739.

(3) ينظر: الكامل (494/1–495) ت/165.

(4) قال ابن معين كما في سؤالات الجنيد (ص/471) ت/803: كذاب. وقال البخاري في الأوسط (334/2) ت/279: منكر والحديث. وفي الكبير (441/5) ت/1437: عنده مناكير. وفي الضعفاء (ص/74) ت/221 قال: ضعيف. وقال النسائي في الضعفاء (ص/72) 402: متروك الحديث. وفي الجرح لابن أبي حاتم (401/5) ت/1859 عن ابن معين: لا شيء. وذكر عن أبيه قال: ما رأينا إلا خيراً، وما كان بذاك الثبت. في حديثه بعض الإنكار. وذكره ابن حبان في المجروحين (176/2) وقال: "ممن يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار".

(5) ينظر: الكامل (369/6–370) ت/1512.

الفرع التاسع: نفي مجاوزة الحد أو المقدار في الإنكار:

يتناول الفرع التاسع وصف ابن عدي للنكارة التي لا تتجاوز الحد أو المقدار في الإنكار، أي النكارة التي تكون ضعيفة أو محتملة وليست شديدة بالدرجة التي تؤدي إلى رفض المروي أو ترك الراوي كليًا. وهذا الفرع هام لفهم كيف يتدرج ابن عدي في نقده، فليس كل منكر يعني بالضرورة جرحاً قطعياً، بل هناك درجات تختلف في شدتها وتأثيرها على القبول أو الرفض. وقبل عرض الأمثلة أعرض الألفاظ التي وقفت عليها، ثم أعرض بعض الأمثلة، مكتفياً بها لأن الألفاظ متقاربة جداً، والأمثلة عليها متشابهة كثيرة:

(لم أرَ له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار)[1]، (لم أرَ في حديثه إلا ما يحتمل، وليس له حديث منكر قد جاوز الحد)[2]، (على أني لم أرَ له حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار)، (وقل ما رأيت في حديثه منكر قد جاوز الحد إذا روى عنه ثقة)[3]، (لأني لم أرَ له حديثاً منكراً قد جاوز الحد)[4]، (لم أجد له حديثاً منكراً مجاوز المقدار، وهو من أهل الصدق)[5]، (لم أجد في أحاديثه منكراً جاوز المقدار والحد)[6]، (ولم أرَ في أحاديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد)[7]، (لم أرَ في أحاديثه منكراً يجاوز الحد إذا روى عنه ثقة)[8]. (ولم نرَ له من حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه متقاربة محتملة)[9]. (ولا أعرف له شيئاً منكراً قد جاوز الحد فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به في الشاميين)[10].

فهذه العبارات توحي أن النكارة ليست قوية بل هي ضعيفة، ويدل على ذلك قوله: "جاوزت المقدار". وأعرض للحالات التي استعمل فيها ابن عدي هذه الألفاظ مكتفياً ببعض الأمثلة، وقد أطلق ابن عدي بعض العبارات جاءت كتفسير أو تعليل لعدم مجاوزة الحد في الإنكار، وقد صرح بها في بعض المواضع، وسأوضح ذلك في الأنواع الآتية:

النوع الأول: الراوي من أهل الصدق، أو يكتب حديثه:

في هذا النوع يؤكد ابن عدي أن الراوي موثوق أو من أهل الصدق، وأن أحاديثه مستقيمة، أو على

---

(1) ينظر: الكامل (314/2) ت/327.
(2) الكامل (320/2) ت/331.
(3) الكامل (281/3) ت/547.
(4) الكامل (281/3) ت/547.
(5) الكامل (284/3) ت/549.
(6) الكامل (173/3) ت/481.
(7) الكامل (400/3) ت/613.
(8) ينظر: الكامل (425/3-426) ت/627.
(9) ينظر: الكامل (278/4) ت/793.
(10) ينظر: الكامل (415/8) ت/2167.

الأقل لا تتجاوز النكارة فيها الحد المرفوض. وأحيانًا يذكر أن الراوي يُكتب حديثه رغم وجود بعض الغرائب أو الإفرادات، ويُبرز حرصه على ذكر مدى قبول الحديث بالرغم من هذه النقائص. وسأذكر في هذا النوع صورتين:

الصورة الأولى: الراوي من أهل الصدق روي عنه أحاديث مستقيمة: كالحسن بن صالح بن حيّ بن مسلم بن حيان الهمداني الكوفي[1] **(199هـ)** إذ عرض عدداً من رواياته، وبين أن قوماً يحدثون عنه بنسخ وروايات، و قد رُوي عنه أحاديث صالحة مستقيمة، و لم يجد له حديثاً منكراً مجاوز المقدار، وهو من أهل الصدق[2].

الصورة الثانية: الراوي يُكتب حديثه، لوجود اعتبار معين:

1 – إذا كان الراوي يكتب حديثه وليس بمتروك، و أحاديثه إفرادات وغرائب: أحياناً يقرر ابن عدي أن لفلان أحاديث غرائب، و لم يرَ في أحاديثه منكراً جاوز الحد، كما قرر في الخليل بن مرة[3] **(160هـ)**، حيث قال فيه: "وللخليل أحاديث غير ما ذكرته أحاديث غرائب، وهو شيخ بصري، وقد حدث عنه الليث[4] وأهل الفضل، ولم أرَ في أحاديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد، وهو في جملة من يُكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث"[5].

2 – الراوي يُكتب حديثه لا يوجد له حديثاً منكراً جاوز الحد، أحاديثه تحمل بعضها بعضا: أبو عبد الله الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي المدني[6] **(140هـ)**: ذكر ابن عدي أنه ممن يكتب حديثه، وأن أحاديثه يشبه بعضُها بعضاً ويَحمل بعضها بعضاٍ، و لم يجد في أحاديثه منكراً جاوز المقدار والحد[7].

3 – الراوي يكتب حديثه لأنه ليس له منكراً جاوز الحد، مع اتفاقهم على ضعفه: كما في حبَّة بن

---

(1) قال ابن حجر في التقريب (ص/161) ت/1250: "الحسن بن صالح بن صالح بن حي وهو حيان بن شُفَيّ بضم المعجمة والفاء مصغر، الهمْداني بسكون الميم، الثوري: ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع".

(2) ينظر: الكامل (3/116–128) ت/449.

(3) قال البخاري في تاريخه (3/199) ت/679: فيه نظر. وقال النسائي في الضعفاء (ص/38) ت/178: ضعيف. وفي الجرح لابن أبي حاتم (3/379) ت/1729 عن أبيه قال: ليس بقوي في الحديث، وهو شيخ صالح. وعن أبي زرعة قال: شيخ صالح. وقال ابن حجر في التقريب (ص/196) ت/1757: ضعيف.

(4) سبقت ترجمته (ص/163).

(5) الكامل (3/400) ت/613.

(6) قال ابن حجر في التقريب (ص/161) ت/1250: "ضعيف".

(7) ينظر: الكامل (3/170–173) ت/481.

جُوين العُرَني الكوفي[1] (76هـ) فقد عرض بعض مروياته[2]، ثم قال: "وقلَّ ما رأيت في حديثه منكر قد جاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وقد أجمعوا على ضعفه، إلا أنه مع ذلك يُكتب حديثه"[3].

4 – الراوي يُكتب حديثه لا يوجد له حديثاً منكراً جاوز الحد، قلَّ ما يَرى في حديثه منكراً جاوز الحد إذا روى عنه ثقة: كما قرر في أبي يزيد داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأَودي الزَعافِري[4] الكوفي[5] (151هـ) حيث ذكر أن له أحاديث غير ما أخرجه له، وأنها صالحة، ولم يرَ في أحاديثه منكراً يجاوز الحد إذا روى عنه ثقة. ثم قرر أنه وإن كان ليس بالقوي في الحديث فإنه يُكتب حديثه ويقبل إذا روى عنه ثقة[6].

النوع الثاني: الراوي إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق:

هذا النوع يوضح حالة الراوي الذي يميل إلى الضعف، مع بعض الاعتراف بأنه لم يرتكب أخطاء جسيمة تبرر ترك أحاديثه بالنكارة الشديدة. كما يُبرز أن هناك رواة مجمع على ضعفهم، ولكن لم تظهر لديهم نكارة تجاوزت الحد، ولهذا النوع صور:

الصورة الأولى: الراوي أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق، رووا عنه واحتملوه:

كما في جابر بن يزيد الجُعفي[7] (127هـ) إذ عرض أقول العلماء فيه وبيان من روى عنه ومن ترك الرواية عنه، وذكر له أحاديث[8] ثم حكم عليه، وبيَّن من روى عنه واحتمله، ثم قال: "ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، ولم أر له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق"[9].

---

(1) قال البخاري في تاريخه (93/3) ت/322: يذكر عنه سوء مذهب. وذكره ابن حبان في الثقات (182/4) وقال: ضعيف. وقال ابن الجوزي في الضعفاء (187/1) ت/748 يروي عن علي ويكذب.

(2) ينظر: الكامل (280/3–281) ت/547.

(3) الكامل (281/3) ت/547.

(4) بفتح الزاي والعين المهملة، وكسر الفاء والراء المهملة نسبة إلى الزعافر وهو: عامر بن حرب، ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (68/2).

(5) قال ابن حجر في التقريب (ص/200) ت/1818: "ضعيف".

(6) ينظر: الكامل (423/3–426) ت/626.

(7) ضعيف رافضي، كما في التقريب لابن حجر (ص/137) ت/878.

(8) ينظر: الكامل (303/2–314) ت/327.

(9) الكامل (314/2) ت/327.

الصورة الثانية: الراوي مجمع على ضعفه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق: كما في أبي سعيد الحسن بن دينار (واصل) التميمي البصري[1]، إذ ذكر أقوال العلماء فيه ثم ساق جملة من أحاديثه معلقاً على بعضها، ثم ذكر أن له حديثاً كثيراً وقد حدث عنه الكبار، و أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه، و لم يرَ له حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[2].
والملاحظ في هذين المثالين، كيف أنه حكم على الراوي بالضعف، ولم يستعمل ألفاظ التجريح القوية.

النوع الثالث: الراوي ضعيف في بعض الأحيان، والراوي يروي حديثا مُحْتَمِلاً:

في هذا النوع يناقش ابن عدي حالات الراوي الضعيف جزئيًا، أو الحديث الذي يحتمل القبول، مؤكدًا أن النكارة لم تتجاوز الحد أو المقدار. ويشير إلى أن وجود ثقة في الراوي أو احتمال صحة الحديث يقلل من حدّة النكارة. وبيان ذلك في الصور الآتية:

الصورة الأولى: الراوي ضعيف في بعض الأحيان وليس مطلقاً: قال ابن عدي في حبَّة بن جُوين العُرَني الكوفي[3] (76هـ): "وروى أحاديث كثيرة، وقل ما رأيت في حديثه منكراً قد جاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وقد أجمعوا[4] على ضعفه، إلا أنه مع ذلك يُكتب حديثه"[5]. ومن هذه العبارة يبدو أن ابن عدي يرى أن الراوي الذي فيه ضعف[6] إذا روى عنه الثقة فإنه لا يروي عنه الأحاديث المنكرة جداً. لذا يقرر أنها لم تجاوز الحد أو المقدار في النكارة. ولكن ليس ذلك على إطلاقه في كل الرواة كما ظاهر، فهي حالة وليست قانوناً مطرداً، والله أعلم.

الصورة الثانية: إذا كان الحديث مُحْتَمِلاً فإنه يقرر أنه لم يجاوز الحد أو المقدار في الإنكار: فقد قال مرة: "لم أرَ في حديثه إلا ما يَحْتَمِل، وليس له حديث منكر قد جاوز الحد"[7]. ففي ضوء هذه العبارة

---

(1) قال ابن معين في رواية الدوري (111/4) 3414: الحسن ابن دينار كان دينار زوج أمه. وهو الحسن بن واصل. وفي موضع آخر (241/4) 4157: الحسن ابن دينار ليس بشيء. وقال البخاري في تاريخه (292/2) ت/2513: تركه يحيى وابن مهدي ووكيع وابن المبارك. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (12/3) ت/37 اجتمع أهل العلم من أهل الحديث أنه لا يُروى عن الحسن ابن دينار. وذكر عن أبي حاتم قال: متروك الحديث كذاب. وترك أبو زرعة حديثه وأمر بالضرب عليه. وذكر ابن حبان في المجروحين (232/1) أنه يحدث الموضوعات عن الأثبات، ويخالف الثقات في الروايات حتى يسبق إلى القلب أنه كان يتعمد لها تركه ابن المبارك ووكيع، وكذبه ابن حنبل وابن معين.
(2) ينظر: الكامل (97/3 وما بعدها) ت/447.
(3) سبق قبل قليل.
(4) وثقه العجلي في الثقات (ص/105) ت/243.
(5) الكامل (281/3) ت/547.
(6) ينظر: الكامل (425/3-426) ت/627.
(7) الكامل (320/2) ت/331.

يمكن تفسير المراد بالحد أو المقدار، وبناء على ذلك: فالحديث الذي يكون محتملاً للقبول مع وجود النكارة فيه فهو الذي لم يجاوز الحد أو المقدار، أما إذا لم يكن محتملاً فإنه قد جاوز الحد في النكارة.

وفي سلمة بن الفضل الأبرش[1] (بعد 190هـ) قرر ابن عدي أنه يروي إفرادات وغرائب، و لم يرَ له من حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه متقاربة محتملة[2].

ويتضح من هذا النوع أن ابن عدي لا يطبق حكم النكارة بشكل مطلق على الضعفاء، بل يترك هامشًا للحديث المحتمل، مما يعكس منهجًا نقديًا دقيقًا، بناء على ظروف الراوي وخصائص الحديث.

ويتبيّن من خلال هذا الصنف من الألفاظ أن ابن عدي لا يقتصر في توصيف النكارة على ألفاظ صريحة مشتقة من مادة (نكر)، بل يستعمل ألفاظًا أقوى تُفيد الإبطال والوضع وغياب الأصل، مما يدل على تشديده في النقد عند توافر القرائن القوية. وتنوع هذه الألفاظ يُبرز منهجيته المتأنية في الحكم، وحرصه على بيان الأسباب الموجبة لتلك الأحكام، سواء كانت متعلقة بالراوي أو المروي أو كليهما معًا.

---

(1) قال ابن معين: ليس به بأس، ينظر: تاريخه رواية ابن محرز (83/1). وسؤالات الجنيد (ص/405) ت/558. وفي الدوري (364/4) ت/4804: كان يتشيع وقد كتب عنه وليس به بأس. وفي الضعفاء للنسائي (ص/47) ت/241: ضعيف. وفي الثقات لابن حبان (287/8): يخالف ويخطئ. وذكره في المجروحين (337/1). وفي المغني للذهبي (275/1) ت/2544: وثقه أبو داود وغيره، وضعفه ابن راهويه وغيره، وقال البخاري: عنده مناكير. وقال ابن حجر في التقريب (ص/248) ت/2505: صدوق كثير الخطأ.

(2) ينظر: الكامل (278/4) ت/793.

المطلب الثاني: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي من غير مادة (نكر)

الفرع الأول: التعبير عن النكارة بالبطلان، أو لا أصل له، أو موضوع وما شابه هذه الألفاظ

النوع الأول: التعبير عن النكارة بالبطلان

النوع الثاني: التعبير عن النكارة بألفاظ: ليس له أصل، أو لا أصل له، أو نسخ موضوعة: مناكير، أو عجائب، أو هذه الأحاديث لم أجد أوحش منها

الفرع الثاني: التعبير عن النكارة بلفظ غير محفوظ، أو معضل

النوع الأول: التعبير عن النكارة بلفظ غير محفوظ

النوع الثاني: التعبير عن النكارة بلفظ المعضَل

المطلب الثاني: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي من غير مادة (نكر)

لم يكن استعمال ابن عدي لألفاظ النكارة محصورًا في المشتقات اللفظية من مادة (نكر)، بل اتسعت لغته النقدية لتشمل طيفًا واسعًا من الأوصاف والأحكام التي تنطوي على دلالات النكارة، كقوله: "غير محفوظ"، "معضل"، "باطل"، وغيرها من العبارات. وهذه الألفاظ تمثل اتساع رقعة الألفاظ الاصطلاحية لدى ابن عدي، وتكشف عن مدى دقته في إطلاق الحكم، وتنوّع أساليبه في التعبير عن الخلل في الحديث أو في الراوي.

ويأتي هذا المطلب ليتتبع تلك الألفاظ، ويوضح صلتها بالنكارة، ويُبرز وظيفتها النقدية في سياق الجرح أو في التمييز بين مراتب الضعف.

وبعد الكلام عن ألفاظ ابن عدي في النكارة والتي يعود اشتقاقها لمادة نكر، أتناول في هذا المطلب الألفاظ التي استعملها في النكارة من غير مادة نكر، **وقد قسمته إلى فرعين رئيسين:**

الفرع الأول: التعبير عن النكارة بالبطلان، أو لا أصل له، أو موضوع وما شابه هذه الألفاظ

الفرع الثاني: التعبير عن النكارة بلفظ غير محفوظ، أو معضل

وسأفصل القول في هذه الأصناف فيما يأتي وفق التقسيم الآتي:

الفرع الأول: التعبير عن النكارة بالبطلان، أو لا أصل له، أو موضوع وما شابه هذه الألفاظ:

تُعتبر ألفاظ "البطلان" و "لا أصل" و "الوضع" من أبرز التعابير التي استعملها ابن عدي في الدلالة على نكارة الحديث، وقد جاءت في سياق نقدي يبرز مبلغ الشدة في الحكم على الروايات التي حكم عليها بهذا الوصف. ويكشف استعمال ابن عدي لهذه العبارات عن مَعْلَمٍ مهم في منهجه، وهو: الاتساع في الألفاظ النقدية وعدم الاقتصار على مادة "نكر".

ولم يكن ابن عدي يُطلق هذه الألفاظ جزافًا، بل يأتي إطلاقها ضمن سياق تعليلي دقيق، حيث يربط بين البطلان أو الوضع وبين حال الراوي أو طبيعة الرواية. كما يظهر من استقرائه أن هذه الأحكام تُستعمل غالباً للدلالة على النكارة الشديدة، التي يرى أنها تَخرِج الحديث عن دائرة القبول مطلقًا.

وقد يتبع ابن عدي هذه الأوصاف بتقييدات تُبين مصدر الخلل، سواء أكان في الإسناد أم في المتن، أو في الرواية عن راوٍ معين دون غيره، كما قد يُطلقها دون قيد بحسب ما يقتضيه المقام.

وينقسم هذا الفرع إلى نوعين رئيسين بحسب اللفظ المستخدم:

النوع الأول: التعبير عن النكارة بالبطلان

النوع الثاني: التعبير عن النكارة بألفاظ: ليس له أصل، أو لا أصل له، أو نسخ موضوعة: مناكير، أو عجائب، أو هذه الأحاديث لم أجد أوحش منها.

هذا مجمل الأنواع في هذا الفرع، وسأذكرها تفصيلاً مع الأمثلة فيما يلي:

النوع الأول: التعبير عن النكارة بالبطلان:

يدل استعمال ابن عدي للبطلان على بلوغ الحديث درجة عالية من الضعف، قد تصل إلى الوضع، ويستعمله كثيرًا مع إسناد معين أو مع راوٍ اشتهر بالتفرد بالمناكير، مما يعكس نظرته إلى الحديث من جهة مجموع قرائن العلل. ففي العديد من المواضع أطلق ابن عدي البطلان على الأحاديث التي وصفها بالنكارة، وقبل عرض الأمثلة سأعرض الألفاظ التي وجدتها إجمالاً:

(هذا الحديث باطل بهذا الإسناد، والراوي يحدث بالمناكير)[1]. أو (حدث عن فلان وغيره بالبواطيل)، أو (هذه الأحاديث بواطيل)، (سائر أحاديث فلان مناكير، كلها باطل، لا يرويها غيره)[2]، (حدث عن فلان عن فلان أحاديث بواطيل، وهذه الأحاديث بهذا الإسناد مناكير)[3]. (روى عن فلان وغيره أحاديث مناكير. ثم يقرر: هذه الأحاديث التي رواها فلان، عن فلان كلها باطلة)[4]. (وهذه الأحاديث بهذا الإسناد منكر باطل أسانيدها ومتونها)[5]. (حدث عن حماد بن سلمة، وأحاديثه مناكير بإسناد واحد، وهذه الأحاديث التي رواها عن حماد بهذا الإسناد بواطيل كلها)[6]. (هذا الحديث باطل، ثم يقرر أنه لم يرَ أنكر من هذه الأحاديث التي ذكرها)[7]. (يذكر أن الراوي فلان يحدث عن فلان بمناكير، ثم يخرج له بعض أحاديثه عنه ويحكم عليها بأنها باطلة)[8]. (حدث عن مالك وفلان وفلان وغيرهم بالمناكير، وحدث بمناكير عن الثقات، وهذا بهذا الإسناد باطل عن مالك)[9]. (روى عن الثقات بالبواطيل، هذا باطل بهذا الإسناد، وعندي لفلان غير ما ذكرت من المناكير)[10]. (روى عن فلان وغيره بواطيل، وهو منكر الحديث عن كل من يروي عنه والبلاء منه)[11]. (هذا بهذا الإسناد باطل منكر)[12]. (وهذا بهذا

---

(1) ينظر: (259/1) ت/9. و(385/4) ت/848، وفيها: "هذا الحديث عن الثوري بهذا الإسناد باطل منكر". و(304/7-305) ت/1780. و(313/7) ت/1791.

(2) ينظر: الكامل (205/2) في ت/285.

(3) ينظر: الكامل (222/3-224) ت/510.

(4) ينظر: الكامل (358/3-360) ت/596.

(5) ينظر: الكامل (417/4) ت/864.

(6) ينظر: الكامل (515/4-516) ت/910.

(7) ينظر: الكامل (287/5) ت/1098.

(8) ينظر: الكامل (288/5) ت/1100.

(9) ينظر: الكامل (139/6) ت/1341.

(10) ينظر: الكامل (190/6-191) ت/1376.

(11) ينظر: الكامل (265/7-266) ت/1740.

(12) ينظر: الكامل (282/7) ت/1760.

الإسناد باطل، وهو منكر الإسناد، منكر المتن)[1].

هذا ما وقفت عليه من إطلاق وصف البطلان على المنكر إجمالاً، وأما التفصيل فقد قسمت هذا النوع إلى صور، ولا بد من التنبيه إلى بعض النقاط:

التنبيه الأول: استعمال البطلان في النكارة وغيرها: لم يقتصر اطلاق ابن عدي للبطلان على النكارة فقط ككلمة (باطل – باطلة – بواطيل) بل استخدمها في النكارة وفي غيرها، كما سيتضح من عرض الأمثلة، أما استخدامه للباطل في غير المنكر فينظر في مواضعه من كتاب "الكامل"[2].

التنبيه الثاني: إطلاق ابن عدي للبطلان على النكارة غالبا في سياق الإشارة إلى النكارة الشديدة، ومرجع هذه النكارة الشديدة إما حال المروي أو حال الراوي كما سيتضح من الأمثلة الآتية.

الصورة الأولى: إطلاق البطلان على النكارة دون قيد[3]:

يطلق ابن عدي حكم البطلان على الحديث المنكر بصيغ متعددة، ومن هذه الصيغ أن يطلقها دون ذكر قيد، مما سيظهر في الأمثلة الآتية:

1 – الراوي الضعيف روى حديثاً باطلاً منكراً بهذا الإسناد: ففي محمد بن وهب بن عطية الدمشقي[4]أخرج له حديثاً ثم ذكر أنه بهذا الإسناد باطل منكر[5]، وذكر أن لمحمد هذا غير حديث منكر، و لم يرَ للمتقدمين فيه كلاماً لكنهم تكلموا فيمن هو خير منه[6]. وهذا يقتضي ضعفه.

2 – الراوي بيّن الأمر في الضعفاء أحاديثه مناكير: كما في غُلام الخليل أحمد بن محمد بن غالب بن

---

(1) ينظر: الكامل (259/8) ت/2060.

(2) ينظر: الكامل (286/1) ت/31 أحمد بن عيسى بن يزيد الخشاب التنيسي، لم يذكر ابن عدي فيه النكارة ومع ذلك قال: "بعد أحاديث ذكرها عنه: وهذا حديث باطل بهذا الإسناد، مع أحاديث أخر يرويها عن عمرو بن أبي سلمة بواطيل". وفي أبي الحسن الْمُلْحَمي أحمد بن محمد بن حرب لم يذكر النكارة ومع ذلك قال عن عدد من أحاديثه: باطلة. ينظر: الكامل (299/1 وما بعدها) ت/46. وينظر: (303/1 – 304) ت/50 إذ ذكر أنه يروي أحاديث موضوعة، وقال عن حديث ساقه له أنه حديث باطل. ولم يعبر بالنكارة في ترجمته.

(3) ينظر للاستزادة: الكامل (298/1) ت/45. و(401/1) ت/113. و(287/5) ت/1098. و(304/7–305) ت/1780، وفيها ذكر محمد بن عبد الرحمن بن بَحير بن عبد الرحمن بن معاوية بن بحير بن ريسان أنه روى عن الثقات بالمناكير. وأخرج له حديثاً يرويه عن عمرو بن الربيع بن طارق. ثم علق ابن عدي عليه أنه بهذا الإسناد باطل. وينظر: الكامل (313/7) ت/1791. وعمرو بن الربيع: ثقة (219هـ). ينظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص/421) ت/5030.

(4) قال أبو حاتم الرازي كما في الجرح لابنه (114/8) ت/508: صالح الحديث. وفي سؤالات الحاكم للدارقطني (ص/272) ت/482 وثقه. وفي التقريب لابن حجر (ص/512) ت/6377 وقال: صدوق.

(5) أخرجه ابن عدي بسنده إلى محمد بن وهب الدمشقي: حدثنا الوليد بن مسلم: حدثنا مالك بن أنس، عن سُميّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أول ما خلق الله القلم ...» الحديث.

(6) ينظر: الكامل (282/7–283) ت/1760.

مِرْداس أبو عبد الله[1]، إذ ذكر له حديثاً، ثم قال بعده: "وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد، وبغير هذا الإسناد، وغلام الخليل أحاديثه مناكير، لا تحصى كثرة، وهو بيّن الأمر في الضعفاء"[2].

3 – الراوي حدث بالمناكير: كأبي العباس السِّجْزي أحمد بن محمد بن الأزهر بن حُرَيث بن مجاهد[3] ذكر أنه حدَّث بمناكير، ثم ساق له حديثاً قال بعده: وهذا حديث باطل بهذا الإسناد. والملاحظ من الصور السابقة أن إطلاق ابن عدي البطلان على الحديث المنكر يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الراوي، ويشير لذلك أنه جعل البطلان على هذا الإسناد بعينه[4].

الصورة الثانية: إطلاق البطلان على النكارة مع ذكر قيد: في العديد من التراجم يطلق ابن عدي البطلان على النكارة، ويضم لذلك قيداً فأكثر، كأن يقيد براوٍ أو أكثر، وفي هذه الصورة أتناول النقاط الآتية:

الحالة الأولى: إطلاق البطلان على النكارة مع التقييد بالرواية عن شخص بعينه

الحالة الثانية: إطلاق البطلان على النكارة مع التقييد بالرواية عن أكثر من راو

وسأذكر أمثلة لكل منها فيما يأتي:

الحالة الأولى: إطلاق البطلان على النكارة مع التقييد بالرواية عن شخص بعينه[5]:

1 – الراوي يسرق الأحاديث ويسوي الأسانيد ويروي الموضوعات، و ما لا يتابع عليه وهو بين الضعف: سفيان بن محمد الفَزاري المصيصي[6] أورد له حديثاً ثم علق عليه أن هذا الحديث عن الثوري (161هـ) بهذا الإسناد باطل منكر، رواه سفيان بن محمد، عن عبيد الله بن موسى[7] (213هـ)، عن

---

(1) قال أبو حاتم كما في الجرح لابنه (73/2) ت/142: روى أحاديث مناكير عن شيوخ مجهولين، ولم يكن محله ممن يفتعل الحديث وكان رجلاً صالحاً. وذكره ابن حبان في المجروحين (151/1) يروي المقلوبات. وقال الدارقطني في سؤالات الحاكم (ص/89) ت/15: يضع الحديث متروك.

(2) الكامل (293/1) ت/37.

(3) سبقت ترجمته (ص/150).

(4) ينظر: الكامل (301/1) ت/47.

(5) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (294/1–295) ت/40. والكامل (301/1) ت/47. و(307/1–308) ت/54. و(384/1) ت/93. و(504/1) ت/177. و(154/2–155) ت/251. و(222/3–224) ت/510. و(515/3–516) ت/910. و(288/5) ت/1100. و(381/7–382) ت/1838 وذكر فيها أن الراوي منكر الحديث وأحاديثه التي حدَّث بها باطلة.

(6) في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (231/4) ت/990 ترك حديثه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: هو ضعيف الحديث، كتبت عنه ولا أحدث عنه. وذكره ابن حبان في المجروحين (358/1) وقال عنه: يقلب الخبار ويأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به. وقال الدارقطني كما في سؤالات السلمي (ص/182) ت/156: لا شيء.

(7) ينظر: الكامل (/385/4) ت/848. قال ابن حجر في التقريب (ص/375) ت/4345: ثقة كان يتشيع.

سفيان. وعبيد الله ثقة. وبتقريره أن عبيد الله ثقة يشير ابن عدي إلى أن البلاء من سفيان بن محمد، فقد نسب إليه سرقة الحديث وتسوية الأسانيد، وفي أحاديثه ما لا يتابعه الثقات عليه وفي أحاديثه موضوعات، وسرقات يسرقها من قوم ثقات، وفي أسانيد ما يرويه تبديل قوم بقوم، واتصال الأسانيد، وهو بيِّن الضعف[1].

2 – الراوي مجهول يروي حديثاً منكر الإسناد والمتن: كأبي عمرو لاهِز بن عبد الله التيمي البغدادي[2] حيث ذكر فيه أنه مجهول يروي عن الشيباني بالمناكير، وأخرج له حديثاً يرويه لاهز: حدثنا معتمر بن سليمان (187هـ)، عن أبيه سليمان بن طرخان التيمي (143هـ)، عن هشام بن عروة[3] (145هـ)، عن أبيه (94هـ)، قال: حدثنا أنس بن مالك ﷺ (92هـ) قال: بعثني النبي ﷺ إلى أبي برزة الأسلمي (بعد 65هـ)، فقال له وأنا أسمعه: «يا أبا برزة إن رب العالمين عهد إلي في علي بن أبي طالب عهداً، فقال: علي راية الهدى ...» الحديث[4]. ثم علق عليه أن هذا الحديث بهذا الإسناد باطل، وهو منكر الإسناد، منكر المتن. لأن سليمان التيمي[5] (143هـ) عن هشام بن عروة، عن أبيه عن أنس لا أعرف بهذا الإسناد غير هذا. ولا يُعرف لاهز وهو مجهول الحال، والبلاء منه، ولا يعرف له غير هذا الحديث[6].

3 – حدَّث بمناكير لفلان هي بواطيل، لا يرويها غيره: ففي ترجمة أبي علي اللَّجلاج الكندي أحمد بن عبد الله بن محمد[7] ذكر أنه حدث بأحاديث مناكير لأبي حنيفة (150هـ)، وسرد له عدة أحاديث لأبي حنيفة ثم قال بعدها: وهي بواطيل[8]. وهذا جلي في استخدم ابن عدي التعبير بالبواطيل عن المنكر من الحديث.

الحالة الثانية: إطلاق البطلان على النكارة مع التقييد بالرواية عن أكثر من راو[9]:

يطلق ابن عدي البطلان على النكارة في العديد من التراجم، مع تقييده بالرواية عن أكثر من راوٍ، وقد يذكر أسماء الرواة وقد يبهم الأسماء فيقول يروي عن الثقات، وهذه بعض الأمثلة:

---

(1) ينظر: الكامل (386/4/) ت/848.

(2) قال الأزدي: لاهز غير ثقة ولا مأمون وهو مجهول. ينظر: الضعفاء لابن الجوزي (28/3) ت/2811.

(3) سبقت ترجمته (ص/163).

(4) أبو نعيم في حلية الأولياء (66/1). وقال الذهبي في الميزان بعد أن ذكره (357/4) ت/9440: "وهذا باطل، قاله ابن عدي. قلت: إي والله من أبرد الموضوعات، وعلي فلعن الله من لا يحبه".

(5) سبقت ترجمته (ص/231).

(6) ينظر: (259/8) ت/2060.

(7) سبقت ترجمته (ص/158).

(8) ينظر: الكامل (290/1 – 291) ت/9.

(9) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (264/1 وما بعدها) ت/15. و(309/1 وما بعدها) ت/55. و(139/6) ت/1341. و(265/7–266) ت/1740. و(266/7–267) ت/1741.

1 – يحدث بالمناكير عن فلان وغيره، وله أحاديث منكرة عن الثقات: كما في أحمد بن عبد الله بن حكيم أبو عبد الرحمن الفِرْياناني[1] المروزي[2]، إذ ذكر ابن عدي أنه يحدث عن النضر بن محمد المروزي[3] (183هـ)، وفُضيل بن عياض[4] (187هـ)، وعبد الله بن المبارك[5] (181هـ)، وغيرهم بالمناكير، ثم ساق حديثاً له عن أنس بن عياض[6] (200هـ)، وقرر أن هذا الحديث باطل بهذا الإسناد[7]. وظاهر كيف أطلق القول أنه يحدث بالمناكير، ثم وصف حديثاً منها أنه باطل بهذا الإسناد.

2 – روى عن فلان وغيره أحاديث مناكير، وله أحاديث موضوعات، وهو بيّن الأمر في الضعفاء: في ترجمة خالد بن عمرو القرشي السَّعيدي[8] ذكر أنه روى عن الليث بن سعد[9] (175هـ) وغيره أحاديث مناكير، وبعد أن ساق له ستة أحاديث[10] قرر أن هذه الأحاديث التي رواها خالد بن عمرو عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب[11] (128هـ) كلها باطلة وضعها خالد على الليث. و أنه له أحاديث غير ما ذكره له وكلها أو عامتها موضوعة وهو بين الأمر في الضعفاء[12].

3 – روى بواطيل وهي مناكير موضوعة عن فلان وغيره من الثقات وهو ضعيف جداً متروك الحديث: كما ذكره في إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك الأنصاري[13] (224هـ)، حيث ذكر أنه: ضعيف جداً، حدَّث عن شعبة (160هـ)، وحماد بن سلمة (167هـ)، وحماد بن زيد (179هـ)، وغيرهم من الثقات بالبواطيل. وساق له بعض أحاديثه ثم قرر أن إبراهيم بن البراء هذا أحاديثه التي ذكرها وما

---

(1) الفرياناني: بكسر الفاء وسكون الراء وفتح الياء آخر الحروف، والنون بين الألفين وفي آخرها نون أخرى نسبة إلى قرية من قرى مرو يقال لها: فريانان. ينظر: الأنساب للسمعاني (208/10) ت/3044.

(2) سبقت ترجمته (ص/172).

(3) سبقت ترجمته (ص/170).

(4) سبقت ترجمته (ص/170).

(5) سبقت ترجمته (ص/62).

(6) سبقت ترجمته (ص/170).

(7) ينظر: الكامل (259/1) ت/9.

(8) سبقت ترجمته (ص/282).

(9) سبقت ترجمته (ص/163).

(10) ينظر: الكامل (359/3–360) ت/596.

(11) ثقة فقيه وكان يرسل، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/600) ت/7701.

(12) الكامل (258/3–362) ت/596.

(13) قال العقيلي في الضعفاء (45/1) ت/31: يحدث عن الثقات بالبواطيل. وذكره ابن حبان في المجروحين (117/1) وقال: "يحدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات وعن الضعفاء والمجاهيل بالأشياء المناكير، لا يجوز ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه".

لم يذكرها كلها مناكير موضوعة، ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جدا وهو متروك الحديث[1].

4 – يحدث عن الثقات بالبواطيل[2]، وأخرج بعضها حاكماً عليها بالنكارة: ففي إسماعيل بن يحيى بن عُبيد الله بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق[3]، ذكر ابن عدي أنه يحدث عن الثقات بالبواطيل، يحدث عن شعبة، والثوري (161هـ)، ومِسْعَر[4] (153هـ)، وابن جريج[5] (150هـ)، وغيرهم. ثم ساق عدداً من الأحاديث، ومن ذلك: ما رواه إسماعيل عن أبي حنيفة، وسفيان الثوري (161هـ)، عن حماد، عن إبراهيم، عن مسروق، عن عبد الله ﷺ قال: «فرض رسول الله ﷺ فذكر زكاة الغنم والبقر»[6].

وقرر أن هذا حديث يرويه أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، قوله[7]، وهو منكر من حديث الثوري، لا يرويه عنهما أي أبي حنيفة والثوري غير إسماعيل.

ومن ذلك ما رواه إسماعيل عن مسعر، عن عطية عن ابن عمر ﷺ (73هـ) قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «أدخل الله ﷻ رجلا النار في رغيف استسلفه من امرأة ...» الحديث[8]. ثم قال ابن عدي: هذا حديث منكر بهذا الإسناد. وبهذا يظهر من صنيع ابن عدي كيف أطلق الباطل على الحديث المنكر، إذ ذكر في البداية أنه يحدث عن الثقات بالبواطيل، وذكر من الثقات: الثوري، ومسعر، ثم ساق لكل منهما أحاديث، منها هذين الحديثين، ثم حكم على كل منهما بوصف النكارة[9].

5 – **مناكير باطل كلها لا يرويها غيره عن فلان وفلان وهو ضعيف:** ففي ترجمة أبي سعيد بَركَة بن

---

(1) ينظر: الكامل (1/377–378) ت/85.

(2) ينظر: الكامل (6/190–191) ت/1376.

(3) إسماعيل بن يحيى هذا: كذاب، يروي الموضوعات عن الثقات، وما لا أصل عن الأثبات، لا يحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال. ويحدث عن الثقات بما لا يتابع عليه، وهو متروك الحديث، مجمع على تركه. ينظر: المجروحين، ابن حبان (1/126) وتاريخ بغداد، الخطيب (6/246وما بعدها) ت/3284. وميزان الاعتدال، الذهبي (1/253–254) ت/965.

(4) سبقت ترجمته (ص/216).

(5) سبقت ترجمته (ص/25).

(6) الحديث أخرجه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة يرويه إسماعيل بن يحيى عن أبي حنيفة، عن سفيان الثوري، حماد، وليس كما عند ابن عدي: عن أبي حنيفة والثوري، كلاهما عن حماد. أما في مسند أبي حنيفة: «... ثنا إسماعيل بن يحيى، عن أبي حنيفة، عن سفيان الثوري، عن حماد، عن إبراهيم، عن مسروق، عن عبد الله قال: فرض رسول الله ﷺ صدقة الغنم ...» إلخ.

(7) أي: هو مقطوع، وليس مرفوعا إلى النبي ﷺ بل ولا موقوفا على صحابي.

(8) هذا الحديث لم أقف عليه عند غير ابن عدي: الكامل (1/449) ت/130.

(9) ينظر: الكامل (1/445 وما بعدها) ت/130.

محمد الحلبي[1] أخرج له عدة أحاديث يرويها بركة عن الوليد بن مسلم[2] (194هـ) عن الأوزاعي (157هـ)، وعن مُبَشِّر بن إسماعيل[3] (200هـ) عن الأوزاعي وذكر أن هذه الأحاديث التي ذكرها لا يرويها غير بركة، وسائر أحاديثه مناكير، باطل كلها، لا يرويها غيره، وله من الأحاديث البواطيل عن الثقات غير ما ذكرته، وهو ضعيف"[4].

النوع الثاني: التعبير عن النكارة بألفاظ: ليس له أصل، أو لا أصل له، أو نسخ موضوعة: مناكير، أو عجائب، أو هذه الأحاديث لم أجد أوحش منها:

يُظهر هذا النوع انتباه ابن عدي إلى غرابة بعض المرويات، إما لعدم وجودها في نسخ أهل الرواية، أو لمخالفتها الثابت عن الثقات، أو لانعدام أصلها المعروف. واستخدامه لوصف "أوحش" يُعبّر عن شدة النكارة وغرابة الرواية. وفي هذا النوع سأتناول الأمثلة التي أطلقها ابن عدي في التعبير عن النكارة بلفظ: ليس له أصل، أو موضوع، وما قارب هاتين العبارتين، ولا بد من التنبيه إلى أن هذه الألفاظ ليست خاصة عند ابن عدي بالأحاديث المنكرة بل أطلقها على المناكير وغيرها. وسأجعل هذا النوع في الصورتين الآتيتين:

الصورة الأولى: إطلاقه لفظ لا أصل له على الحديث الذي فيه نكارة

الصورة الثانية: إطلاقه لفظ موضوع على الحديث الذي فيه نكارة

وهذا تفصيل هذه الصور:

الصورة الأولى: إطلاقه لفظ لا أصل له على الحديث الذي فيه نكارة[5]:

في العديد من التراجم أطلق ابن عدي على الأحاديث التي فيها نكارة أنها لا صل لها وسأعرض لهذا الصورة في النقاط الآتية:

1 – حدث بالمناكير ثم قرر في حديث أنه ليس له أصل عن فلان: ذكر ابن عدي أن أبا العباس السِّجْزي أحمد بن محمد بن الأزهر بن حُرَيث بن مجاهد[6] (312هـ): حدث بالمناكير، وبعد أن ساق

---

(1) ذكره ابن حبان في المجروحين (203/1) وقال: "كان يسرق الحديث وربما قلبه، وإذا أدخل عليه حديث حدَّث به، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد". وذكر ابن الجوزي في الضعفاء (137/1) ت/498 عن الدارقطني قال: كان كذاباً يضع الحديث. وينظر: سنن الدارقطني (207/1) عقب الحديث (409).

(2) ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، كما في التقريب (ص/584) ت/7456.

(3) صدوق كما في التقريب (ص/519) ت/6465.

(4) ينظر: الكامل (205/2) ت/285.

(5) ينظر: الكامل (301/1) ت/47.

(6) سبقت ترجمته (ص/150).

له حديثاً من أحاديث مُطَرِّف بن طَرِيف الحارثي[1] (141هـ) قال: هذا الحديث من حديث مطرِّف ليس له أصل[2].

2 – حدث بأحاديث أُنكرت عليه، ثم قرر في حديث أنه من رواية فلان لا أصل له: في أبي علي الحسن بن محمد بن عنبر[3] ذكر أنه قد حدَّث بأحاديث أنكرها عليه ابن عدي، ثم ساق له حديثاً يرويه الحسن هذا قال: حدثنا محمد بن عباد المكي[4] (234هـ): حدثنا حاتم بن إسماعيل[5] (186هـ)، عن محمد بن عجلان[6] (148هـ)، عن نافع[7] (117هـ) عن ابن عمر ﷺ (73هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «من أتى الجمعة فليغتسل»[8]. ثم ذكر ابن عدي أن هذا الحديث لا يعرف من رواية حاتم عن ابن عجلان، ولا حدثناه أحد عن ابن عباد غيره، وإنما يعرف هذا من حديث حجاج بن رِشدين[9] (211هـ)، عن حَيْوَة[10] (158هـ)، عن ابن عجلان. وأما حديث: حاتم، عن ابن عجلان، ومن رواية ابن عباد، فلا أصل له[11].

الصورة الثانية: إطلاقه لفظ موضوع على الحديث الذي فيه نكارة، وكذا لفظ العجائب وأوحش:

في بعض الرواة أطلق ابن عدي ألفاظ النكارة على الأحاديث الموضوعة والعجيبة، وقد وقفت على بعض هذه الألفاظ ومنها: (هذه الأحاديث لفلان موضوعة، كلها مناكير)[12]. ومنها: (وهذا منكر موضوع على فلان)[13]. (روى عن فلان وغيره أحاديث مناكير، وعندي أنه وضعها على فلان)[14]. (حدث

---

(1) سبقت ترجمته (ص/150).

(2) ينظر: الكامل (301/1) ت/47.

(3) قال الدارقطني كما في سؤالات السلمي (ص/201) ت/256: تكلموا فيه من جهة سماعه.

(4) محمد بن عباد بن الزبرقان المكي: صدوق يهم، كما في التقريب لابن حجر (ص/486) ت/5993.

(5) صدوق يهم، كما في التقريب لابن حجر (ص/144) ت/994.

(6) صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، كما في التقريب لابن حجر (ص/496) ت/6136.

(7) سبقت ترجمته (ص/129).

(8) ينظر في ترجمة عباد بن صهيب من الكامل. لم أجد من أخرجه بهذا السند.

(9) ذكره ابن حبان في الثقات (202/8). وذكره ابن الجوزي في الضعفاء (192/1) ت/767 وذكر تضعيف ابن عدي له. وكذلك فعل الذهبي في المغني (149/1) ت/1316.

(10) حيوة بن شريح المصري: ثقة ثبت فقيه زاهد، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/185) ت/1600.

(11) ينظر: الكامل (163/3) ت/477.

(12) ينظر: الكامل (376/1) ت/83.

(13) ينظر: الكامل (259/3) ت/534. وينظر: (106/6) ت/1321. وفيها: "وهذا بهذا الإسناد منكر موضوع على حماد بن زيد، وعبد الوهاب الثقفي"

(14) ينظر: الكامل (358/1–360) ت/596..

بأحاديث موضوعة مناكير، وهو محترق في الرفض)[1]. (هذه الأحاديث بأسانيدها مع غيرها مما لم أذكره كلها مناكير موضوعة)[2]. وسأعرض لإطلاقاته هذه في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: الحكم على نسخ موضوعة أنها مناكير: يطلق ابن عدي على بعض النسخ الموضوعة أنها مناكير كما ذكر في أبي جعفر البلَدي[3] أحمد بن هارون بن موسى بن هارون[4] أنه كان يخرج لهم نسخاً لشيوخ، وهي نسخٌ موضوعةٌ مناكير، ليس عند أحد منها شيء، وكانوا يتهمونه بوضعها. وقد أخرج ابن عدي عدة أحاديث وقرر أنها مع أحاديث أُخر له ونسخاً أخرى موضوعة لم يذكرها لكثرتها عنده، وهو بيّن الأمر في الضعف، وكان يخرج إلينا تصانيف وعندي من نسخ الخراسانيين وغيرهم عجائب[5].

الحالة الثانية: أحاديث موضوعة مناكير[6]: في بعض التراجم يستعمل ابن عدي لفظ أحاديث موضوعة مناكير بدلاً عن وصفها بالنسخة، كما يظهر من الأمثلة:

1 – خالد بن عمرو القرشي السعيدي[7] قرر ابن عدي أنه روى عن الليث بن سعد[8] (175هـ) وغيره مناكير، ثم ساق له عدداً من أحاديثه عن الليث، وقرر بعدها أنه هذه الأحاديث عن الليث، عن يزيد

---

(1) ينظر: الكامل (249/6) ت/1411.

(2) ينظر: الكامل (153/7) ت/1660.

(3) البَلَدي: هو النسبة إلى بلد معين، بفتح الباء المنقوطة بواحدة، واللام، وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى مواضع، أولاً: البلد اسم بلدة تقارب الموصل، وهي مدينة قديمة على دجلة فوق الموصل، يقال لها: بلد الحطب. ثانياً: منسوب إلى بلد الكرج، التي بناها أبو دلف وسماها البلد. ثالثاً: نسف بما وراء النهر. رابعاً: البلد: مرو الروذ. وإلى كل بلد ينسب جماعات من الناس. ولم أقف على نسبة أحمد بن هارون هذا إلى بلد منها. ينظر: الأنساب، للسمعاني (306/2 وما بعدها) ت/569. ومعجم البلدان، لياقوت (481/1 وما بعدها).

(4) في ميزان الاعتدال للذهبي (162/1) ت/647 قال: "رماه ابن عدي. كذاب متهم، واتهمه أبو عروبة أيضاً". وفي لسان الميزان لابن حجر (319/1) ذكر ما ذكره الذهبي وقال: "قال الدارقطني في العلل: أحمد بن هارون الجسري وليس بالقوي. فأظنه هو". ينظر: العلل للدارقطني (343/11) (2326).

(5) ينظر: الكامل (302/1) ت/48. وفيها ذكر ابن عدي: "وسمعت أبا عَرُوبة يقول: يُتهم هذا الرجل بوضع هذه النسخ وكان يضعفه".

(6) ينظر للاستزادة: الكامل (374/3–376) ت/603. وذكر أن الراوي يضع الحديث على الثقات وساق له عدة أحاديث يعقب عليها أنها منكرة. وينظر: (109/4–110) ت/715. وذكر فيها أن الراوي له أحاديث يرويها يقع فيها من النكرة كلها موضوعات. وينظر: (249/6) ت/1411. و(153/7) ت/1660. و(406/8) ت/2160. "يروي عن فلان وفلان وغيرهم بالمناكير يضعها عليهم".

(7) سبقت ترجمته (ص/282).

(8) سبقت ترجمته (ص/163).

كلها باطلة[1]. و يرى أن خالداً بن عمرو قد وضعها على الليث، ونسخة الليث عن يزيد بن أبي حبيب[2] (128هـ) عند ابن عدي من حديث: يحيى بن بُكير[3] (231هـ)، وقتيبة بن سعيد[4] (240هـ)، وابن رمح محمد بن رمح بن المهاجر[5] (242هـ)، وابن زُغْبة عيسى بن حماد بن مسلم[6] (248هـ)، و يزيد بن مَوْهَب[7] (232هـ)، وليس فيه من هذا شيء[8].

يظهر من هذا أن الليث له نسخة عن يزيد بن أبي حبيب، ويرويها عنه جماعة، وقد روى خالد بن عمرو أحاديث لا توجد عند كل من روى هذه النسخة، لذا حكم ابن عدي بوضعها. ويُحتمل أن السبب في عدول ابن عدي عن حكمه على النسخة إلى حكمه على الأحاديث، أن خالد بن عمرو لم يرو النسخة كاملة. بل اختلق هذه الأحاديث فعبر ابن عدي بقوله: وهذه الأحاديث. وقد ختم ترجمته بقوله: "وخالد بن عمرو له غير ما ذكرت من الحديث عمن يحدث عنهم، وكلها أو عامتها موضوعة، وهو بيّن الأمر في الضعفاء"[9].

2 – إبراهيم بن مالك الأنصاري[10]، إذ عرض له بعض أحاديثه ثم قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث مع أحاديث سواها لإبراهيم بن مالك موضوعة، كلها مناكير"[11].

وقد ذكر العلماء أن ابن عدي وهم في جعل إبراهيم هذا غير إبراهيم بن البراء بن النضر[12] (224هـ)،

---

(1) ينظر: الكامل (3/358–360) ت/596.

(2) سبقت ترجمته (ص/323).

(3) يحيى بن عبد الله بن بُكير: ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/592) ت/7580.

(4) ثقة ثبت، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/454) ت/5522.

(5) ثقة ثبت، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/478) ت/5881.

(6) عيسى بن حماد بن مسلم: ثقة، وهو آخر من حدث عن الليث من الثقات، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/454) ت/5522.

(7) يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب الرملي: ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/600) ت/7708.

(8) ينظر: الكامل (3/360) ت/596.

(9) الكامل (3/360) ت/596.

(10) ينظر: الكامل (1/375–376) ت/83. وقد ترجم لإبراهيم بن البراء بن النضر بعد هذا بترجمة أي الترجمة/85، وهو إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك الأنصاري. قال الذهبي في الميزان (1/54) ت/174: "وعندي أن إبراهيم هذا هو ابن البراء المذكور [أي سبق ذكره] دلسوه ونسبوه إلى الجد الأعلى". وتبعه ابن حجر في لسان الميزان (1/94) فقال: "وقد ذكر الخطيب في "الموضح": أن ابن عَدِي فرق بين إبراهيم بن البراء وإبراهيم بن مالك فوهم. وهما واحد. قال: وكذا فعل الدارقطني في "الرواة عن مالك" فوهم أيضًا". وينظر: المغني للذهبي (1/13) ت/69.

(11) الكامل (1/375 – 376) ت/83.

(12) سبقت ترجمته (ص/323).

إذ جعلهما ابن عدي اثنين وهماً منه بأنهما رجلٌ واحدٌ، وقد قال في ترجمة إبراهيم بن البراء بن النضر قريباً ما قاله في ترجمة إبراهيم بن مالك: "وإبراهيم بن البراء هذا أحاديثه التي ذكرتها وما لم أذكرها كلها مناكير موضوعة، ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جداً ومتروك الحديث"[1].

وظاهر من هذا كيف يطلق ابن عدي النكارة على الأحاديث الموضوعة في كلا الترجمتين.

3 – إبراهيم بن حَيّان بن حَكيم بن علقمة بن سعد بن معاذ الأنصاري، حيث ذكر ابن عدي أن أحاديثه بالأسانيد التي ذكرها عامتها موضوعة مناكير، وهكذا سائر حديثه، و ساق له حديثين وعقب عليهما: هذان الحديثان مع أحاديث غيرهما بالأسانيد التي ذكرها إبراهيم بن حيان عامتها موضوعة مناكير، وكذا سائر حديثه[2].

الحالة الثالثة: حديث موضوع منكر[3]: في بعض الأحيان يطلق ابن عدي على حديث بعينه أنه منكر موضوع ففي حبيب بن أبي حبيب وهو حبيب بن رُزيق الحنفي المصري[4] (218هـ)، ذكر ابن عدي أنه يضع الحديث، ثم أورد له عدة أحاديث موضوعة[5] ومن جملتها حديث رواه عن عبد الله بن عامر[6] (150هـ)، عن محمد بن المنكدر[7] (130هـ)، عن جابر ﷺ (بعد 70هـ)، أن النبي ﷺ قال: «إن الحبشة أنْجِداء أسخياء ...» الحديث[8]. ثم قال: وهذا أيضاً منكر موضوع على عبد الله بن عامر[9].

الحالة الرابعة: إطلاق لفظ أوحش أو العجائب على الأحاديث التي فيها نكارة:

1 – إطلاق الوصف بالوحشة على الأحاديث المنكرة: ويبدو أن استعماله لهذا الوصف يدل على النكارة الشديدة، إذ وصف الوحشة يقتضي ذلك، وقد أطلقه غالباً على ما ينفرد به الراوي منكر الحديث، فكأنه ضم ضعف الراوي والمروي معاً فناسب التعبير بالوحشة، فمن ذلك[10]:

---

(1) الكامل (378/1) ت/85.

(2) ينظر: الكامل (376/1–377) ت/84.

(3) ينظر للاستزادة من الأمثلة: الكامل (406/4–407) ت/854. و(106/6) ت/1321.

(4) متروك كذبه أبو داود وجماعة، كما قرر ابن حجر في التقريب (ص/150) ت/1087.

(5) ينظر: الكامل (256/3–260) ت/534.

(6) الأسلمي: ضعيف كما ذكر ابن حجر في التقريب (ص/309) ت/3406.

(7) سبقت ترجمته (ص/174).

(8) الحديث لم أقف على من أخرجه.

(9) ينظر: الكامل (256/3–260) ت/534. ذكر ابن عدي أنه كاتب مالك بن أنس وقال: "ويَكْثُر حديث حبيب عن مالك الأحاديث التي وضعها عليه فاستغنيت بمقدار ما ذكرته من رواياته عن مالك ليُستدل بهذا القليل عن الكثير، وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك مع غيرها من رواياته عنه كلها موضوعة".

(10) ينظر: الكامل (393/1–394) ت/104 وفيه ذكر أن الراوي منكر الحديث عن الثقات والضعفاء، ثم ساق بعضا من أحاديثه وقال: ولم أرَ لإبراهيم بن نافع هذا أوحش من هذه الأحاديث

أ – في أبي إسحاق المدني إبراهيم بن الفضل المخزومي[1]، ذكر ابن عدي عن البخاري[2] (256هـ) والنسائي[3] (303هـ) أنه منكر الحديث، وساق له الأحاديث ثم ذكر أن هذه الأحاديث التي أملاها مع أحاديث سواها، مما لم يذكره، كل ذلك غير محفوظ، ولم يرَ أحاديثه أوحش منها[4].

ب – ما ذكره في أبي إسماعيل المدني إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة الأشهلي[5] (165هـ)، حيث نقل قول البخاري فيه: عنده مناكير. وقال مرة: منكر الحديث[6]. ثم ساق له أحاديث وقرر أن لإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة غير ما ذكر من الأحاديث، ولم يجد له أوحش من هذه الأحاديث[7].

وظاهر أن ما ساقه لإبراهيم هي الأحاديث المنكرة التي أشار إليها البخاري، والتي من أجلها قال البخاري عن إبراهيم: منكر الحديث. وابن عدي عبر عن النكارة بوصف الوحشة، فقال: أوحش.

2 – إطلاقه العجائب على المناكير: كما قي أبي عبد الرحمن عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي[8] الحراني (203هـ) حيث قرر أن عثمان لا بأس به، إلا أنه يحدث عن قوم مجهولين بالعجائب، وتلك العجائب من جهة المجهولين، وأن ما يقع في حديثه من الإنكار فإنما يقع من جهة من يروي عنهم أي من المجهولين[9].

وفي نهاية هذا الفرع يمكن القول: إن تتبع استعمال ابن عدي لألفاظ "البطلان" و "الموضوع" و "لا أصل" يبين أن هذه المصطلحات ليست مجرد أوصاف مرادفة للنكارة، بل تحمل دلالات نقدية أشد وأبعد أثرًا، وتُعد غالباً أقصى درجات الحكم على الرواية، خاصة حين يصرّح بأنها موضوعة أو لا أصل لها. ويبدو من صنيعه أنه يتدرج في الحكم بحسب درجة النكارة ومصدرها، فإذا رأى أن الحديث ينفرد

---

(1) متروك، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/92) ت/228.

(2) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (311/1) ت/989.

(3) نقل ابن عدي عن النسائي قوله في إبراهيم بن الفضل: منكر الحديث. وما وجدته في الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص/11) ت/4: متروك الحديث.

(4) ينظر: الكامل (343/1 – 344) ت/64.

(5) قال ابن معين في رواية ابن محرز (79/1): صالح. وفي الدارمي (ص/71) ت/148. وسؤالات ابن الجنيد (ص/382) ت/441: ليس به بأس. وقال النسائي في الضعفاء (ص/11) ت/2: ضعيف. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (83/2) ت/196 عن ابن حنبل: ثقة. وعن أبي حاتم: شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يُحتج به، منكر الحديث. وقال ابن حبان في المجرومين (109/1): "كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل".

(6) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (271/1–272) ت/873. والضعفاء الصغير (12) ت/2. ولم أجد فيهما: (عنده مناكير) كما نقله ابن عدي.

(7) الكامل (345/1 وما بعدها) ت/66.

(8) سبقت ترجمته (ص/127).

(9) ينظر: الكامل (135/6–136) ت/1336.

به راوٍ متروك، أو فيه انقلاب في الإسناد أو تسوية، أو كانت الرواية عن الثقات بأسانيد غير معروفة، أطلق هذه الأحكام الدالة على فساد الحديث وركاكة متنه أو سقم إسناده.

كما يبدو في صنيعه الدقة في التقييد، إذ لا يطلق البطلان بإطلاق دائمًا، بل يصرّح بأن البطلان في هذا الإسناد تحديدًا، أو في الرواية عن فلان، مما يعكس منهجًا نقديًّا حذرًا يميز بين الحديث ذاته وظروف روايته. وتُعد هذه الألفاظ ذات أهمية كبيرة في إبراز المنهج النقدي عند ابن عدي، لِما فيها من تفصيل دقيق، وتحرٍّ عن مواطن العلل، واستقراء لأحوال الرواة.

الفرع الثاني: التعبير عن النكارة بلفظ غير محفوظ، أو معضل

في هذا الفرع من فروع النكارة يعبِّر ابن عدي عن نكارة الحديث بصيغة مطلقة أو موصوفة، مستخدمًا ألفاظًا من قبيل: "حديث منكر"، أو "هذا منكر"، ونحوها. وتبرز أهمية هذا الفرع في كونه يعكس حكمًا عامًا على الحديث بالرد، دون بيان مفصل لموطن النكارة، سواء أكان في الإسناد أم في المتن، ما يدل على وجود قناعة لدى ابن عدي بضعف الحديث من حيث الجملة، وهو أمر له دلالة على مكانة التقدير الإجمالي في نقده للأحاديث.

كما أن إطلاق لفظ "المنكر" بصيغته هذه يكشف عن منزلة الحديث في ميزانه النقدي، وأنه مما لا يُحتج به ولا يُعتدّ به في الاستدلال.

النوع الأول: التعبير عن النكارة بلفظ: غير محفوظ

النوع الثاني: التعبير عن النكارة بلفظ: معضَل

وسأذكر فيما يأتي هذين النوعين مع أمثلتها:

النوع الأول: التعبير عن النكارة بلفظ غير محفوظ[1]:

في منهج ابن عدي رحمه الله، يتجلى حرصه على بيان مدى صحة الأحاديث التي يرويها الرواة، وهذا يظهر جليًا في استخدامه لمصطلح "غير محفوظ" في وصف بعض الأحاديث. وقد اتخذ من هذا التعبير وسيلة دقيقة للدلالة على وجود النكارة، سواء في سند الحديث أو متنه، أو في الحالتين معًا. ومع ذلك، فإن استعماله لهذا المصطلح لم يكن دائمًا محصورًا في النكارة فقط، بل شمل أيضًا حالات أخرى متعلقة بوضع الحديث أو ضعف الراوي، مما أضفى على المصطلح بعدًا مرنًا في الدلالة أثناء تقييم

---

(1) ينظر للاستزادة من أمثلة إطلاق لفظ غير محفوظ على النكارة: و(256/1) ت/5. و(266/1) ت/ 16. و(280/1) ت/23، و(286/1) ت/ 30. (290/1) ت/34. و(71/3–73) ت/443. و(143/3) ت/463. (24/4) ت/672. و(149/6–152) ت/1349. و(285/6) ت/1430. وفيها: قال: "وهذا منكر بهذا الإسناد". ثم ذكر حديثاً آخر وقال: "وهذا أيضاً بهذا الإسناد غير محفوظ.". و(314/6) ت/1467. و(343/6) ت/1489، وعامة ما يرويه غير محفوظ، وقد روى عن الأعمش أحاديث مناكير. و(363/6) ت/1505. و(447/8–449) ت/2190.

الأحاديث.

وقد أظهرت الدراسة أن وصف الحديث بـ"غير محفوظ" عند ابن عدي غالبًا ما يرتبط بأسباب عدة، منها تفرد الراوي بالحديث، ووجود راوٍ متهم بالوضع، أو منكر الحديث، أو مجهول الهوية، كما يتنوع النكوص في الحديث بين السند والمتن، أو كليهما، الأمر الذي يتطلب تدقيقًا في سياق كل حالة لفهم دلالة هذا الوصف بشكل دقيق.

ولا بد من التنبيه إلى أن هذا المصطلح (غير محفوظ) لم يكن في استعمال ابن عدي مقصوراً في على الأحاديث التي يصرح فيها بالنكارة، بل أطلقه في عدة مواضع على غير النكارة[1].

وفي العديد من التراجم يعلل وصفه للحديث أنه غير محفوظ، فتجده يبين أن هذا الحديث غير محفوظ يتفرد به مجهول، وما إلى ذلك مما يظهر من خلال الأمثلة[2].

وقبل عرض الألفاظ التي استعملها والأمثلة عليها أقدم بين يدي ذلك ما وقفت عليه من أسباب كامنة وراء استعمال هذا اللفظ من قبل ابن عدي للدلالة على النكارة، وأُجمل ذلك فيما يأتي:

إذا تفرد بالحديث راوٍ ليس بالمعروف أو تفرد المجهول.

إذا كان في السند راوٍ متهم بوضع الحديث[3].

إذا في السند راوٍ وصفه أنه منكر الحديث.

وسأجعل هذا النوع موزعاً على الصور الآتية:

الصورة الأولى: غير محفوظ والنكارة في السند أو النكارة في المتن

الصورة الثانية: غير محفوظ والنكارة سنداً ومتناً.

الصورة الثالثة: الحديث غير محفوظ والنكارة في الحديث دون تحديد أفي السند أم في المتن.

هذا مجمل الألفاظ التي وجدتها في استعمالات ابن عدي، وسأذكر كل صورة مع الأمثلة فيما يأتي:

الصورة الأولى: غير محفوظ والنكارة في السند، أو النكارة في المتن[4]:

---

(1) في بعض الأحيان يستعمل ابن عدي مصطلح غير محفوظ ولو لم تكن الرواية موصوفة بالنكارة، ذكر في ترجمة أحمد بن معدان حديثا ثم قال: وهذا الحديث يروى من وجوه كلها غير محفوظة. مع أن ابن عدي لم يصف الراوي ولا مروياته بشيء من النكارة. ينظر: الكامل (262/1) ت/13. و(314/7-317) ت/1793. و(351/7) ت/1812.

(2) الكامل (476/5-477) ت/1233 فمن ذلك على سبيل المثال ما ذكره في عمر بن بلال القرشي الحمصي حيث قال: "وهذا حديث غير محفوظ، لأن عمر بن بلال ينفرد به، وعمر ليس بالمعروف". فيظهر من هذا أنه يطلق على الحديث أنه غير محفوظ إذا تفرد به راو ليس بالمعروف أو مجهول.

(3) ينظر: الكامل (78/6) ت/1297. حيث نص أن الحديث "غير محفوظ بهذا الإسناد، ولعله غير محفوظ أيضاً عن جابر الجعفي، وعن عمرو بن شمر، لأن شيخنا جعفر بن أحمد كنا نتهمه بوضع أحاديث يرويها".

(4) أبرز الألفاظ التي وقفت عليها: ينظر: (هذا الحديث إسناده غير محفوظ. ليس هذا الحديث محفوظاً عن فلان. لم

في مواضع متفرقة من كتابه الكامل يذكر ابن عدي أن للراوي أحاديث فيها نكارة، ثم يعبر عن هذه الأحاديث ذاتها أنها غير محفوظة، مما يدل على أنه يطلق النكارة على الأحاديث التي يراها غير محفوظة، وقد أطلق ذلك في صور متعددة، فقد يذكر ذلك في السند وقد يذكر ذلك في المتن، وفي بعض التراجم يذكر أنها في السند أو في المتن، وأحياناً يذكر أن الحديث أو الأحاديث غير محفوظة ويذكر النكارة لكنه لا يحدد ذلك لا في السند ولا في المتن، وسأذكر أمثلة على ذلك في الحالات الآتية:

يحدث به غير فلان وهو غير محفوظ). و(403/1) ت/115: وفيها (وله سوى ما ذكرت منكرات من جهة الأسانيد غير محفوظة) و(401/3) ت/614 وفيها: (وعند الخليل عن ابن عون بهذا الإسناد غير ما ذكرت، وكلها مناكير غير محفوظة عن ابن عون). و (431/5-432) ت/1197 وفيها: (ليس بالمعروف، مجهول، منكر الحديث عن الثقات، وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظات). وفي (285/7) ت/1763: (حدث عن فلان، عن فلان، بأحاديث منكرة بالإسناد المذكور، ثم قرر أنه بهذا الإسناد له أحاديث مما ليس بمحفوظ). و(318/7-319) ت/1794: (هذا بهذا الإسناد غير محفوظ أو عن فلان غير محفوظ، أو ليس هذا بمحفوظ، هذا عن فلان عن فلان غير محفوظ، بل منكر، ثم قرر بأن لهذا الراوي غير ما ذكر مما ينكر عليه). و(396/8-397) ت/2152: (وهذا الحديث عن فلان بهذا الإسناد غير محفوظ، لا يرويه عنه إلا فلان، والمنكر من حديثه هذا).

الحالة الأولى: غير محفوظ والنكارة في السند صراحة أو ضمناً[1]:

يذكر ابن عدي أن للراوي أحاديث غير محفوظة مع تقريره أنه منكر الحديث أو يروي مناكير وما شاكل هذه العبارة، وقد يرفق ذلك أحياناً بالحكم على الراوي أيضاً، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

1 – يروي مناكير، ثم ذكر أحاديث وحكم أنها غير محفوظة[2]: أحمد بن هارون المصيصي[3] ذكر ابن عدي أنه يروي مناكير عن قوم ثقات، لا يتابعه عليها أحد، وساق له حديثين حكم أنهما غيرُ محفوظين، وذكر أن: الحديث الأول: من حديث ابن جريج[4] (150هـ) عن الزهري (125هـ) غير محفوظ. وأن الثاني الذي قال فيه الزهري: وحدثني أبي[5] عن أبي هريرة ﷺ (57هـ)، لم يحدث به غيرَ أحمدُ بن هارون هذا وهو غير محفوظ. وأنه لم يجد لأحمد هذا أشنع من هذين الحديثين[6].

2 – حدَّث بالمناكير ثم ذكر حديثاً عقَّب عليه أن إسناده غير محفوظ: أحمد بن عبد الله بن ميسرة الحراني[7] ذكر ابن عدي أنه حدث عن الثقات بالمناكير، ويحدث عمن لا يُعرف، وساق له أحاديث

---

(1) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (343/1) ت/64. وذكر أن هذه الأحاديث وغيرها عن فلان عن فلان كل ذلك غير محفوظ. والكامل (285/7) ت/1763 وفيها ذكر محمد بن مهاجر الطالقاني وأخرج له عدة أحاديث حكم أنها منكرة بسند معين، ثم قرر أنها غير محفوظة. وينظر: (341/7) ت/1806. وينظر: الكامل (396/8–397) ت/2152 وفيها ترجم ليحيى بن خُليف السعدي حيث ذكر له حديثاً ثم عقب عليه أنه منكر بهذا الإسناد، وذكر تفرده به، وأنه غير محفوظ. وينظر: (119/8) ت/1977 ذكر أبا جزي نصر بن طريف الباهلي وأخرج له أحاديث حكم على سبعة منها أنها غير محفوظة، وأغلبها يقيد أنها غير محفوظة عن فلان، ثم قرر أن له غير ما ذكره مناكير، وهو إن كان قد يحدث بأحاديث يشارك فيها الثقات غير أن غالب رواياته ليس محفوظاً، وينفرد عن الثقات بمناكير، وهو بين الضعف قد أجمعوا على ضعفه. وينظر: الكامل (290/1) ت/34. و(383/4) ت/847. و(474/5–475) ت/1232. و (54/6) ت/1285. و(121/6–123) ت/1328. و(173/6) ت/1360. و(405/6–406) ت/1537. و(447/8–449) ت/2190.

(2) ينظر: الكامل (501/5–502) ت/1260 وفيها ترجم لأبي المعتمر الضرير عمار بن زَربي فذكر له أحاديث عقب عليها أنها غير محفوظة و لم يبلغه أنكر مما ذكره. وينظر: (121/6–123) ت/1328، وفيها عثمان بن مطر الشيباني البصري الضرير، وأخرج له عدة أحاديث يرويها عن ثابت (127هـ) عن أنس ﷺ ثم حكم عليها أنها عن ثابت غير محفوظة إلا حديثاً واحداً، ثم قرر أن أحاديث عثمان هذا عن ثابت خاصة مناكير. وينظر: الكامل (173/6) ت/1360 وفيها ترجم لعلي بن محمد بن أبي سارة الشيباني البصري، وأخرج له عدة أحاديث يرويها عن ثابت البُناني، وأن هذه الأحاديث لعلي بن محمد عن ثابت كلها غير محفوظة، وله غير ذلك عن ثابت مناكير.

(3) المصيصي الأعور: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/153) ت/1135.

(4) سبقت ترجمته (ص/25).

(5) مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري: ذكره ابن حبان في الثقات (397/5).

(6) ينظر: الكامل (289/1–290) ت/34.

(7) سبقت ترجمته (ص/178).

قرر بعد واحد منها أن إسناده غير محفوظ، ومتنه بهذا الإسناد منكر، ولا يعرف عن الزهري (125هـ) إلا من هذا الطريق[1].

3 – له منكرات من جهة الأسانيد غير محفوظة: كما في أبي إسحاق إبراهيم بن مُجَشِّر بن معدان البغدادي[2] (254هـ) حيث ذكر له أحاديث منها حديث تفرد برفعه[3]، وأخرى تفرد بها، و أن له سوى ما ذكر منكرات من جهة الأسانيد غير محفوظة[4].

4 – يروي فلان مقدار عشرين حديثاً غير محفوظة وهي أنكر ما روي له[5]: يورد ابن عدي أحياناً حكماً عاماً على عدة أحاديث بسند واحد، ويقرر أنها غير محفوظة، وأنه لم يرَ له أنكر مما ذكره، كما في أبي النضر إسحاق بن إبراهيم الدمشقي[6] (227هـ) حيث ذكر له حديثاً وحكم أنه غير محفوظ ثم قرر أن أبا النضر الدمشقي هذا يحدث عن يزيد بن ربيعة الدمشقي[7]، عن أبي الأشعث الصنعاني[8]،

---

(1) ينظر: الكامل (266/1) ت/16.

(2) تكلم فيه الفضل بن سهل وكذبه. وهو صويلح في نفسه، كما في الميزان للذهبي: (55/1) ت/178. وفي لسان الميزان لابن حجر (95/1) ت/275 قال ابن عقدة: فيه نظر. وقال أبو أحمد الحاكم: سكتوا عنه. وقال ابن عدي في الكامل (151/3–153) ت/471 في ترجمة الحسن بن عبد الرحمن الاحتياطي: ضعيف يسرق الحديث.

(3) ينظر: الكامل (403/1) ت/115. والحديث عن إبراهيم بن مجشر: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: الرهن محلوب مركوب. ا.هـ. والمحفوظ أن الحديث موقوف. ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب (182/6) ت/3239.

(4) ينظر: الكامل (403/1) ت/115.

(5) وينظر أيضاً: الكامل (400/3–401) ت/614 وفيها ذكر أن للخليل بن زكريا حديثان يرويهما عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر لا يرويهما غيره، وأن له أحاديث بهذا الإسناد لم يذكرها ابن عدي كلها مناكير غير محفوظة عن ابن عون. وينظر: (474/5–475) ت/1232. وفيها أن عمر بن شاكر يحدث عن أنس بنسخة قريباً من عشرين حديثاً غير محفوظة وأنها بهذا الإسناد خمسة عشر حديثاً كلها مناكير.

(6) سبقت ترجمته (ص/242).

(7) يزيد بن ربيعة أبو كامل الرَّحَبِي، الدمشقي، الصنعاني نسبة إلى صنعاء دمشق. حديثه مناكير. ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (332/8) ت/3210. وترجم له ابن عدي (414/8) ت/2167: "أراه عن يحيى قال: أبو مسهر يزيد بن ربيعة كان قديما غير متهم بما ينكر عليه أنه أدرك أبا الأشعث. ولكني أخشى عليه سوء الحفظ والوهم". وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، واهي الحديث، وفي روايته عن أبي الأشعث، عن ثوبان تخليط كبير. ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (261/9) ت/1101. وهو من رجال البخاري، وكان ينسبه إلى جده. وقد وثقه غير واحد، كما في تهذيب الكمال، للمزي (389/2وما بعدها) ت/334. وفي ميزان الاعتدال للذهبي (179/1) ت/723 بعد أن أورد كلام ابن عدي، قال: شيخه يزيد ساقط، فالعهدة على يزيد.

(8) أبو الأشعث الصنعاني: رجح الذهبي أن اسمه: شراحيل بن آدة، بالمد، وتخفيف الدال. تابعي من كبار علماء دمشق، ثقة. من صنعاء دمشق، وهي قرية بالقرب من دمشق، أرض فيها بساتين، غربي دمشق بينها وبين الربوة. مات في ولاية معاوية ﷺ. ينظر: تهذيب الكمال، المزي (408/12 وما بعدها) ت/2712. وسير أعلام النبلاء،

عن ثوبان[1] (54هـ)، عن النبي ﷺ مقدار عشرين حديثا غير محفوظة. ثم قال: وله أحاديث صالحة، ولم أر له أنكر مما ذكرته[2].

ويتضح كيف قرر أن هذه الأحاديث التي حكم أنها غير محفوظة، أنه لم يرَ للراوي أنكر منها.

5 – الراوي منكر الحديث[3] مجهول له عدة أحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظة: ذكر في عمر بن أبي عمر الكَلاعي الدمشقي[4] أنه منكر الحديث عن الثقات، ثم ساق له عدة الأحاديث ليقرر أنها بهذه الأسانيد غير محفوظة، وأن الراوي مجهول، ليس بالمعروف[5].

الحالة الثانية: غير محفوظ والنكارة في المتن[6]: أبو سعيد مسلمة بن علي الخُشَني الشامي[7] ذكر ابن عدي بعد أن أخرج حديثاً يرويه مسلمة عن عمر بن صبح العدوي[8]، عن مقاتل بن حيَّان[9]، والحديث الآخر عن مقاتل بن حيَّان، بيَّن أنهما غير محفوظين، بل هما منكرا المتن[10].

الحالة الثالثة: غير محفوظ والنكارة إما في الإسناد أو في المتن: في بعض التراجم يذكر ابن عدي للراوي حديثاً أو أكثر غير محفوظ ثم يذكر أن النكارة إما أن تكون في الإسناد أو في المتن، فمن ذلك ما قاله في أبي حذيفة إسحاق بن بِشْر البخاري[11] (206هـ) حيث عرض له بعض الأحاديث ثم ذكر أن هذه الأحاديث وغيرها مما يرويه إسحاق بن بشر غير محفوظة، وأحاديثه منكرة إما إسناداً أو متناً، لا يتابعه أحد عليها[12].

الذهبي (357/4 وما بعدها). وتقريب التهذيب، ابن حجر (ص/264) ت/2761.

(1) ثوبان مولى النبي ﷺ صحابي مشهور، خدم النبي ﷺ حتى توفي، ثم تحول إلى الرملة ثم حمص وبها مات، ينظر: الإصابة لابن حجر (528/1) ت/969.

(2) ينظر: الكامل (496/1–497) ت/167.

(3) ينظر: الكامل (284/7–285) ت/1762. وينظر أيضاً: (439/5–440) ت/1202 فقد قرر أنه منكر الحديث، وعرض له عدة أحاديث ليقرر بأنها غير محفوظة.

(4) سبقت ترجمته (ص/132).

(5) ينظر: الكامل (431/5–432) ت/1197.

(6) ينظر للاستزادة: الكامل (5/4) ت/663 (وهذا أيضاً بهذا المتن منكر، وليس بمحفوظ عن الزهري). و(266/1) ت/16 وفيها: أحمد بن عبد الله بن ميسرة حدث بالمناكير ويحدث عمن لا يعرف، ويسرق حديث الناس، ثم ذكر حديثاً وذكر أن إسناده غير محفوظ ومتنه بهذا الإسناد منكر.

(7) سبقت ترجمته (ص/208).

(8) متروك، كذبه ابن راهويه، ينظر التقريب لابن حجر (ص/414) ت/4922.

(9) صدوق فاضل أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذبه، ينظر التقريب لابن حجر (ص/544) ت/6867.

(10) ينظر: الكامل (338/7–339) ت/1806.

(11) سبقت ترجمته (ص/316).

(12) ينظر: الكامل (494/1–495) ت/165.

الصورة الثانية: غير محفوظ والنكارة سنداً ومتناً[1]: في بعض التراجم يذكر ابن عدي أن الحديث غير محفوظ أو الأحاديث غير محفوظة وأن فيها نكارة سنداً ومتناً، وهذه بعض النقاط عن هذه الصورة:

الحالة الأولى: هذا الحديث غير محفوظ، منكر المتن والإسناد[2]: ذكر ابن عدي بشر بن إبراهيم الأنصاري[3] وأنه منكر الحديث عن الثقات والأئمة، وذكر له حديثاً عقب عليه أنه يرويه عن الثوري (161هـ) وقرر أنه عن الثوري غير محفوظ، وهو باطل. ولا يعلم يرويه عن الثوري غير بشر هذا، ثم ساق له حديثاً آخر وعقب عليه أنه غير محفوظ، منكر المتن والإسناد[4].

ويظهر مما سبق كيف أطلق لفظ غير محفوظ على الحديث الذي حكم عليه أنه منكر المتن والإسناد.

الحالة الثانية: منكر الحديث، عامة ما يرويه غير محفوظ لا متناً ولا إسناداً:

أبو نعيم عمر بن صُبح بن عمران التميمي[5] ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث وبعد أن ساق له عدة أحاديث وذكر أن له غيرها، قرر أن عامة ما يرويه غير محفوظ لا متناً ولا إسناداً[6].

الحالة الثالثة: حدث عن فلان وغيره بأسانيد ومتون لا تعرف ولا يرويها غيره، وهذه الأحاديث غير محفوظة منكرة، وهذه الأحاديث مناكير لا تحفظ عن فلان[7]:

ففي ترجمة مصعب بن مَاهان الخراساني[8] ذكر ابن عدي أنه حدث عن الثوري (161هـ) وغيره بأسانيد ومتون لا تعرف، ولا يرويها غيره، وذكر أن لمصعب هذا عن الثوري نسخة طويلة، وأن عمرو بن أبي سلمة التنيسي[9] (213هـ) روى عن مصعب هذا عن الثوري أحاديث غير محفوظة منكرة، وأن هذه الأحاديث مناكير لا تحفظ عن الثوري[10].

---

(1) ومن الألفاظ التي وجدتها: (منكر الحديث عن فلان وغيره، عامة ما يرويه غير محفوظ لا متناً ولا إسناداً) ينظر: الكامل (5/434-436) ت/1200. وينظر: (7/399) ت/1850 وفيها (حدث عن فلان وغيره بأسانيد ومتون لا تعرف ولا يرويها غيره، وهذه الأحاديث غير محفوظة منكرة، وهذه الأحاديث مناكير لا تحفظ عن فلان). وينظر: الكامل (2/155-156) ت/251.

(2) ينظر: الكامل (2/155-156) ت/251. وكان ذكر ابن عدي بأن بشر: منكر الحديث عن الثقات والأئمة".

(3) سبقت ترجمته (ص/135).

(4) ينظر: الكامل (2/155-156) ت/251.

(5) سبقت ترجمته (ص/121).

(6) ينظر: الكامل (5/434-436) ت/1200. وينظر أيضاً: (5/439-440) ت/1202. فقد قرر بأنه منكر الحديث، وعرض له عدة أحاديث ليقرر بأنها غير محفوظة.

(7) ينظر: الكامل (7/399) ت/1850.

(8) سبقت ترجمته (ص/171).

(9) سبقت ترجمته (ص/172).

(10) ينظر: الكامل (7/399) ت/1850.

الحالة الرابعة: لفلان من المناكير ما ليس بمحفوظ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق:

أبو القاسم يحيى بن محمد بن يحيى[1]: ذكر ابن عدي أنه كان ضعيفاً، واخرج له حديثاً وذكر بعده أنه بهذا الإسناد والمتن غير محفوظ، ثم ذكر أن يحيى هذا يروي من المناكير ما ليس بمحفوظ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[2].

الصورة الثالثة: الأحاديث أو الحديث غير محفوظ والنكارة غير محددة في السند أم في المتن[3]:

يذكر ابن عدي في العديد من المواضع أن فلاناً يروي حديثاً أو أكثر غير محفوظ، ويذكر النكارة فيها، ولكنه لا يحدد ذلك لا في السند ولا في المتن، بل يطلق ذلك، وسأذكر بعض النقاط مع الأمثلة:

الحالة الأولى: إن يكون الراوي منكر الحديث، و يذكر أن له أحاديث غير محفوظة[4]: يذكر ابن عدي أن الراوي منكر الحديث ثم يذكر أن بعض أحاديثه غير محفوظ، وهذا ربط بين النكارة في الراوي وبين أحاديثه غير المحفوظة، كما في أحمد بن كِنانة[5] حيث ذكر أنه منكر الحديث، وليس بالمعروف، وساق له أحاديث، وقال بعد ذلك، وهذان الحديثان ليسا بمحفوظين[6].

الحالة الثانية: الراوي يروي مناكير، ثم يذكر أنه له أحاديث غير محفوظة[7]:

1 – ففي ترجمة الحسن بن الحسين العُرَني الكوفي[8] بين أنه يروي أحاديث مناكير، وبعدها عرض

---

(1) من ترجمه نقل تضعيف ابن عدي له، ينظر: الضعفاء لابن الجوزي (203/3) ت/3753. والمغني للذهبي (743/2) ت/7046.

(2) ينظر: الكامل (411/8) ت/2164.

(3) وقفت على العديد من الأمثلة التي أطلق فيها ابن عدي وصف غير محفوظ مع وصف الراوي أو أحاديث بالنكارة دون تحديد منه هل وقع ذلك في السند أم في المتن، وهذا عرض لأبرز الألفاظ: (هذه الأحاديث وغيرها عن فلان عن فلان كل ذلك غير محفوظ) (هذان الحديثان ليسا بمحفوظين، أو غير محفوظين) كما في (255/1) و (256/1) (منكر الحديث وعامة أحاديثه غير محفوظة) (284/7–285) ت/1762، وقد حكم على حديثين من الأحاديث التي أخرجها له أنها منكر. وحكم على الثالث أن الإسناد غير محفوظ. و(343/1) ت/64. والكامل (496/1–497) ت/167. و(74/2) ت/212. و(155/2) ت/251. و(501/5–502) ت/1260. و(340/7–341) ت/1806. و(411/7) ت/1860. و(119/8) ت/1977. و(167/8) ت/2001. و(411/8) ت/2164.

(4) ينظر أيضاً: الكامل (343/1) ت/64، و(451/8–452) ت/2193.

(5) سبقت ترجمته (ص/126).

(6) ينظر: الكامل (254/1–255) ت/4.

(7) ينظر: الكامل (279/1–280) ت/23. ذكر أن الراوي يروي مناكير عن حفص بن غياث، ثم قرر بعد يرويه عن حفص أنه غير محفوظ. وينظر: الكامل (74/2) ت/212. حيث قرر أن ما يرويه أُبَين بن سفيان غير محفوظ، ثم قرر أن ما يرويه منكر كله. وينظر: (54/6) ت/1285. و(451/8–452) ت/2193.

(8) سبقت ترجمته (ص/149).

للراوي ثلاثة أحاديث[1] قال عن الأخيرين منهما: "وهذان الحديثان ليسا بمحفوظين"[2].

2 – معلى بن ميمون المُجاشعي الخصاف البصري[3] أخرج له ابن عدي أربعة أحاديث ثم ذكر أن لمعلى هذا غير ما ذكره له من الحديث، والأحاديث التي ذكرها والتي لم يذكرها كلها غير محفوظة مناكير، ولعل ما لم يذكره أنكر من الذي ذكره[4].

ويظهر من الأمثلة الترابط بين إطلاق النكارة على الأحاديث وبين وصفه أنها غير محفوظة، مما يعني أن ابن عدي يطلق لفظ غير محفوظ على ما فيه نكارة.

3 – عاصم بن سليمان[5] العبدي البصري الكوزي قبيلة بالبصرة، أخرج له ابن عدي عدة أحاديث حكم عليها أنها غير محفوظة، ثم ذكر أن عامة أحاديثه وما يرويه مناكير[6].

ويظهر أن ابن عدي أدرج الأحاديث غير المحفوظة ضمن المناكير بهذا الحكم العام دون تحديد للنكارة أفي السند هي أم في المتن.

الحالة الثالثة: الراوي أحاديثه ليست بالمنكر جداً، له أحاديث غير محفوظة[7]:

إذا كانت الأحاديث موصوفة بنفي النكارة الشديدة عنها فهذا يعني أنها توصف بنوع نكارة، وبالتالي يكون استعمال وصف غير محفوظ هو إطلاق له على الأحاديث التي فيها نكرة، فمن ذلك ما قاله في أبي سلمة أحمد بن أبي نافع الْمَوصِلي[8] (235هـ) بعد أن ساق له أحاديث وقرر أنها غير محفوظة، وذكر أنه متقارب الحديث و أحاديثه ليست بالمنكر جداً[9].

ويمكن القول إن استعمال ابن عدي لمصطلح "غير محفوظ" يعكس منهجًا نقديًا دقيقًا، إذ يجمع بين صفة النكارة ومؤشرات الضعف الأخرى في الحديث أو الراوي، مما يجعله توصيفًا شاملاً يستوعب مختلف مظاهر الخلل. وهذا يظهر حرص ابن عدي على التنبيه إلى ضعف الحديث دون الاقتصار على حكم واحد محدد كالنكارة فقط، بل يشير إلى أن الحديث قد لا يحظى بالقبول بسبب أسباب متعددة.

ومع ذلك، فإن هذا التوسع في الاستعمال يجعل من المصطلح عامًا إلى حد ما، مما يستدعي

---

(1) ينظر: الكامل (148/3) ت/467.

(2) الكامل (148/3) ت/467.

(3) سبقت ترجمته (ص/65).

(4) ينظر: الكامل (411/7) ت/1860.

(5) سبقت ترجمته (ص/169).

(6) ينظر: الكامل (218/6–221) ت/1391.

(7) ينظر: الكامل (318/7–319) ت/1794. وفيها: أن الراوي بين الأمر في الضعف وأن له أحاديث غير ما ذكره مما يُنكر عليه، وكان قد ساق بعض الأحاديث التي حكم عليها أنها غير محفوظة.

(8) سبقت ترجمته (ص/224).

(9) ينظر: الكامل (255/1–256) ت/5.

الحذر عند الاعتماد عليه منفردًا كدليل على النكارة دون البحث في تفاصيل التراجم ومواضع استعماله. فعدم التحديد أحيانًا للنكارة في السند أو المتن يجعل من الضروري توخي الحذر عند استنتاج الحكم من وصف "غير محفوظ"، إذ قد يطابق ذلك حالات ضعف متفاوتة. وباختصار فإن "غير محفوظ" عند ابن عدي ليس مجرد وصف سلبي عابر، بل تعبير يحمل دلالات متعددة تشمل النكارة والضعف.

النوع الثاني: التعبير عن النكارة بلفظ: معضَل:

في مسار تتبع ألفاظ النكارة عند ابن عدي، يبرز مصطلح "المعضل" كأحد الألفاظ التي استخدمها خارج معناها الاصطلاحي الشائع عند المحدثين. فعلى الرغم من أن "المعضل" يُطلق في اصطلاح كثير من العلماء على الحديث الذي سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي، إلا أن ابن عدي لم يحصر استخدامه لهذا اللفظ في هذا السياق، بل وسّع دلالته ليشمل الحديث الذي استغلق معناه أو اشتد ضعفه وتعقد أمره، أي أصبح مستغلقًا من حيث إمكانية التصحيح والقبول. ويعود هذا التوسع في الاستعمال إلى المدلول اللغوي لكلمة "معضل"، التي تفيد الشدة والتعقيد والالتواء، كما أن ابن عدي يربط بين هذا الوصف وبين اجتماع قرائن متعددة للنكارة، كالتفرد، والغلط، والانقطاع، ومخالفة الثقات، مما يخرِج الحديث عن دائرة الاحتمال المقبول ويجعله في عداد الأحاديث التي يصعب الدفاع عنها. وقبل أن أسوق الأمثلة أبين معنى المعضل لغة واصطلاحاً:

أ – **المعضل لغة:** قال ابن فارس (395هـ): "(عضل) العين والضاد واللام أصل واحد صحيح يدل على شدة والتواء في الأمر"[1]. ومن ذلك: عضل بي الأمر وأعضل بي وأعضلني: اشتد وغلظ واستغلق. وأمر مُعْضِل: لا يهتدى لوجهه. والمعضلات: الشدائد[2]. قال ابن الصلاح (643هـ): أصحاب الحديث يقولون: أعضله فهو مُعْضَل بفتح الضاد. وهو اصطلاح مشكل من حيث اللغة. ويذكر ابن الصلاح أنه بحث فوجد له قولهم: أمر عَضِيل أي مُسْتَغْلِق شديد[3].

ب – المعضَل اصطلاحا:

وصف الحديث أنه معضل وقع فيه اختلاف بين العلماء، فبينما يطلقه بعض العلماء على صورة خاصة من الانقطاع، أطلقه آخرون على أحاديث ليس فيها انقطاع.

وهذا مختصر لأقوال العلماء في تعريف المعضل، مع التنبيه على استعمال العلماء لهذا المصطلح:

الفريق الأول: إطلاق المعضَل على صورة من صور الانقطاع (أن يسقط من السند اثنان فأكثر):

ذكر الحاكم (405هـ) في معرفة علوم الحديث أن علي بن عبد الله المديني (234هـ) ومن بعده

---

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس (345/4). مادة (عضل). ولسان العرب، ابن منظور (451/11 وما بعدها) مادة (عضل).

(2) ينظر: لسان العرب، ابن منظور (451/11 وما بعدها) مادة (عضل). والظاهر أن عددا من العلماء يطلقونه بهذا المعنى على بعض الأحاديث التي يستغلق أمرها عليهم. كما سيتضح إن شاء الله تعالى في ذكر مذهبهم.

(3) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/59).

يطلقونه على بعض الروايات التي يقع فيها انقطاع معيّن، فقال: "هذا النوع من هذه العلوم هو المعضل من الروايات فقد ذكر إمام الحديث علي بن عبد الله المديني، فمن بعده من أئمتنا أن المعضل من الروايات أن يكون بين المُرسِل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل، وأنه غير المُرسَل، فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم"[1]. وذكر الخطيب البغدادي (463هـ) المعضَل في الكفاية في علم الرواية فقال: "وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه المعضَل، وهو أخفض مرتبة من المرسل"[2].

وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع بيَّن الخطيبُ حكم المعضل، ولم يذكر تعريفه، في معرض ذكره الأحاديث المرسلات، وقد بين أنها عند خلق من العلماء بمنزلة المسندات المتصلة في قبولها والعمل بها، وقسم آخر من علماء الحديث لم يرها كذلك، بل يراها صالحة للاعتبار بها ولن يجعلها علة لغيرها. وبعد أن ساق الأمثلة قال: وحكم المعضل مثل حكم المرسل في الاعتبار به فقط[3]. وبيَّن ابن الصلاح (643هـ) أن المعضل: لقب خاص لنوع من المنقطع، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلا، وقوم يسمونه مرسلا. ثم عرفه بقوله: وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعدا[4]. ولم يصرح ابن الصلاح بشرط أن يكون السقوط من موضع واحد، وإن كان المثال الذي ساقه يقتضي ذلك[5]. وعرفه ابن حجر العسقلاني (852هـ) بقوله: "والقسم الثالث من أقسام السقط من السند: إن كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو الْمُعضَل"[6].

الفريق الثاني: إطلاق المعضل على أحاديث ليس فيها انقطاع: يبدو من إطلاقات هذا الفريق أنهم استعملوا لفظ المعضل لوصف الحديث الذي استغلق أمره، وذلك تماشياً مع معناها اللغوي، وهو الشدة

---

(1) معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص/36). وقد ذكر أن المعضل نوعان: معضل لم يرد متصلا أبدا. ومعضل من طريق متصل من طريق آخر. وجعل من النوع الثاني: ما يعضله الراوي من أتباع التابعين فلا يرويه عن أحد، ويوقفه فلا يذكره عن رسول الله ﷺ معضلا، ثم يوجد ذلك الكلام متصلا عن رسول الله ﷺ .وقد مثل الحاكم لكل منهما.

(2) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص/21). وقال الخطيب في تعريف المرسل (ص/21): "وأما المرسل: فهو: ما انقطع إسناده، بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه المعضل، وهو أخفض مرتبة من المرسل".

(3) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (190/2 وما بعدها)

(4) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص/59).

(5) ينظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي (ص/81) فقد استدرك عليه قائلا: «ولم يفرق بين أن يسقط ذلك من موضع واحد أو من موضعين وليس المراد بذلك إلا سقوطهما من موضع واحد فأما إذا سقط راو من مكان ثم راو من موضع آخر فهو منقطع في موضعين وليس معضلا في الاصطلاح وهذا مراد المصنف ويوضح مراده المثال الذي مثل به بعد وهو قوله ومثاله ما يرويه تابع التابعي قائلا فيه قال رسول الله ﷺ إلى آخر كلامه».

(6) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر، لابن حجر (ص/83).

والالتواء في الأمر، وقد أشار إلى هذا الفريق من العلماء ابنُ حجر العسقلاني (852هـ) في النكت على ابن الصلاح فقال: "قلت: وجدتُ التعبير بالمعضَل في كلام جماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة"[1]. وذكر منهم ابن عدي، وسأعرض لإطلاقات ابن عدي "المعضل" على ما فيه نكارة[2].

إطلاق المعضل على النكارة عند ابن عدي: لم يستخدم ابن عدي لفظ المعضِل خاصة بما فيه نكارة، بل استعمله فيما فيه نكارة كما ينص هو، وما لا ينص على كونه منكراً[3]، بل أطلقه أحياناً وأرد أنه معضِل من حيث المعنى اللغوي، أي ما كان مستغلقاً شديداً، فكأنه أعضل العلماء تصحيحه أو قبوله.

وقد أطلق ابن عدي لفظ المعضل في كتابه "الكامل" في أكثر من أربعة عشر موضعاً، وفي بعض التراجم كان يطلقه على النكارة، وأحيانا يردفهما معاً، ويتبين من دراسة لفظ "معضل" عند ابن عدي أنه أطلقه على الحديث الذي فيه نكارة، باعتبار تحقق المعنى اللغوي فيه أي هو حديث معضِل أي مستغلق فيه التواء. فكأن الحديث الذي وصفه قد أعي العلماء تصحيحه، فلم يهتد لوجه تقويته أو قبوله، لما فيه من علة أو علل، والكلام عن إطلاقات ابن عدي سيأتي في الصور الأربعة الآتية:

الصورة الأولى: ذكر ابن عدي في أبي بشر الْمَروزي أحمد بن محمد بن عمرو بن مصعب بن بشر بن فَضَالة[4] (323هـ) أنه حدَّث بأحاديث مناكير، وقد حدَّث بغير حديث أنكرها عليه ابن عدي، ثم ساق حديثاً له عن خالد بن أحمد أمير بُخارى[5] (269هـ)، عن أبيه[6]، عن سعيد بن سَلْم[7]، عن ابن

---

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (575/2)، وقد مثَّل لعدد من الأئمة الذين أطلقوا هذا اللفظ على ما لم يكن فيه انقطاع، منهم: محمد بن يحيى الذهلي في الزهريات، والنسائي في اليوم والليلة، وأبا إسحاق إبراهيم بن يعقوب الْجُوزجاني، وابن عدي في الكامل، والحاكم أبا أحمد، وابن عبد البر، وأبا الفتح الأزدي.

(2) ذكر ابن عدي لفظ المعضل أكثر من أربعة عشر مرة، في بعضها يلحق لفظ المنكر بها: معضل منكر.

(3) من المواضع التي أطلق ابن عدي لفظ معضِل، ولم يقصد به الدلالة على النكارة، في كتابه الكامل: (472/1) ت/148. و(28/2) ت/194. و(14/4) ت/669. و(389/4) ت/849. و(78/5) ت/955. و(214/5) ت/1014. و(140/6) ت/1341. و(150/6) ت/1349. و(426/6) ت/1560. و(438/6) ت/1568.

(4) سبقت ترجمته (ص/169).

(5) صدوق ثقة، كما قال أبو حاتم، ينظر: الجرح والتعديل لابنه (322/3) ت/1442. وفي تاريخ بغداد للخطيب (310/8) ت/4409 ذكر أنه ولي إمارة مرو وهراة وغيرهما من بلاد خُرسان، ثم ولي إمارة بخارى وسكنها، وله فيها آثار مشهورة وأمور محمودة،

(6) لم أقف على ترجمته.

(7) اختلف في تسمية الراوي عن ابن جريج في نسخ الكامل المطبوعة والمصادر الناقلة عنه على النحو الآتي:

أ – في طبعة الرسالة: سعيد بن سَلْم. وفي ترجمة حماد (43/3) ت/432: "... حدثنا سعيد بن سَلْم بن قتيبة، عن ابن جريج، عن حماد...."

ب – في طبعة دار الكتب العلمية (340/1): (سعيد بن مسلم). وفي موضع آخر ط الكتب العلمية (46/3) في ترجمة حماد بن سلمة أخرج الحديث ابن عدي من طريق سعيد بن سلمة بن قتيبة، عن ابن جريج ... وأظنه هو

جريج[1] (150هـ)، عن حماد بن سلمة (167هـ)، عن أبي العُشَراء[2]، عن أبيه[3]، أن النبي ﷺ سئل: أَمَا الذكاة إلا في الْحَلق أو اللَّبَّة؟ قال: «لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك»[4]. عقب ابن عدي عليه: وهذا الحديث معضل عن ابن جريج، عن حماد، لم يروه غير أبي بشر هذا[5]. ويبدو أن هذا السند ليس فيه انقطاع من حيث الظاهر، ومع ذلك حكم ابن عدي عليه أنه معضل، عن ابن جريج، عن حماد، وذكر أنه لم يروه غير أبي بشر هذا. وسبق أنه يحدث بالمناكير فدل على أن هذا من منكراته. وهذا يدل على أن ابن عدي يطلق لفظ المعضل على الحديث المنكر وليس على ما فيه انقطاع بسنده فحسب. ويظهر بعد البحث أن السبب في كونه منكراً تفرد أبي بشر كما أشار ابن عدي بسياق هذا الحديث عن

نفسه سعيد بن سلم الذي تصحف اسمه.

ج – في طبعة دار الفكر (207/1) سماه: سعيد بن سلم، بينما في موضع آخر (259/2) في ترجمة حماد سماه: سعيد بن سلمة بن قتيبة.

د – في طبعة الرشد (472/1): في ترجمة أبي بشر: عن سعيد بن سلم، عن ابن جريج، وأشار المحقق إلى أنه في بعض النسخ المخطوطة (مسلم) وفي ترجمة حماد (362/3 – 263) ساقه من طريق سعيد بن سلمة بن قتيبة، عن ابن جريج .... وأشار المحقق أنه في إحدى النسخ المخطوطة (سعيد بن مسلم).

هـ – في ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (475/1) (681) سماه: سعيد بن مسلم.

والذي ظهر لي أن الصحيح في تسميته هو: سعيد بن سَلْم بن قتيبة بن مسلم الباهلي، ترجمه الخطيب في تاريخه (76/9) ت/4658. وترجمه الذهبي في تاريخه (80/5). والذي يؤيد ذلك أن ابن حبان في المجروحين ت/حمدي السلفي (178/3) ت/91 ساق الحديث بسند ابن عدي نفسه وذكر سعيد بن سَلْم بن قتيبة، عن ابن جريج. أما طبعة دار الوعي (158/1) ففيه (سعيد بن سلام بن قتيبة. وهو تصحيف).

وبناء على ما سبق أقول: ما ذكر في بعض النسخ الخطية أنه سعيد بن مسلم. كما أشار محقق طبعة الرشيد، فهذا خطأ. اللهم إلا أن يقال نسب إلى جد أبيه. وهذا بعيد، يدل عليه أن ابن عدي نفسه في ترجمة حماد بن سلمة سماه سعيد بن مسلم بن قتيبة، ومسلم ليس أبا لسعيد ولا ابنا لقتيبة. لأن أبا سعيد اسمه سلْم. فيكون تصحف سلم لمسلم. وسلْم بن قتيبة بن مسلم بن عمرو بن حُصين الباهلي، من أهل البصرة وكان على خراسان. ذكر ابن أبي حاتم أنه والد سعيد بن سلم، وذكر ابن حبان أن ابنه سعيد بن سلم بن قتيبة يروي عنه. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (266/4) ت/1147. والثقات، ابن حبان (420/6).

(1) سبقت ترجمته (ص/25).

(2) قال البخاري في التاريخ (21/2) في حديثه، واسمه، وسماعه من أبيه نظر. وذكره ابن حجر في التقريب (ص/658) ت/8251 فقال: أبو العُشَراء الدارمي، اختلف في اسمه، وهو أعرابي مجهول.

(3) قال الذهبي في الميزان (551/4) ت/10419: لا يُدرى من هو.

(4) الحديث من طريق ابن جريج عن حماد به: أخرج ابن حبان في المجروحين (161/1) من طريق خالد بن أحمد: ثنا أبي: ثنا سعيد بن قتيبة، عن ابن جريج، عن حماد بن سلمة بسنده مثله. والحيث عن حماد بن سلمة رواه جماعة، وسأذكرهم إجمالاً في المتن بعد قليل، وتخريجه في الحاشية.

(5) ينظر: الكامل (307/1–308) ت/54.

سعيد عن ابن جريج عن حماد. وبيان ذلك:

1 – الحديث مداره على حماد بن سلمة، وهو معروف به[1]، يرويه عن أبي العشراء الدارمي، عن أبيه، عن النبي ﷺ ... الحديث.

2 – قرر ابن عدي أن الحديث معضل عن ابن جريج، عن حماد، تفرد به أبو بشر لم يروه غيره.

3 – في ترجمة حَمَّاد بن سلمة بين أن الحديث من تفرداته، ورواه عنه الثوري (161هـ)، وابن جريج، قال ابن عدي: "وأبو العشراء هذا لم يحدث عنه على ما تبين لنا غيرُ حماد بن سلمة. ويقال: إن اسمه أسامة بن مالك بن قِهْطِم[2]. وهذا الحديث معروف بحماد، عَن أبي العشراء. وقد روى عنه –كما قد ذكرت عنه–: الثَّوري، وابن جريج"[3]. أي روياه عن حماد.

4 – الذين رووا الحديث عن حماد أكثر من عشرة، منهم ابن جريج، وآخرون وسأذكرهم إجمالا:

أبو داود الطيالسي[4] (204هـ)، علي بن الجعد[5] (230هـ)،

ووكيع بن الجراح[6] (196هـ) ، وحبان بن هلال[7] (216هـ)، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي

---

(1) أورده ابن عدي في ترجمة حماد بن سلمة (42/3 وما بعدها) ت/432 وذكر عدداً من الرواة الذين رووه عن حماد فذكر منهم: علي بن الجعد، وكامل بن طلحة، والعَيْشي، وعبد الأعلى بن حماد، وسفيان الثوري، ويعقوب بن إسحاق.

(2) مختلف في اسمه: قال الترمذي في السنن (75/4) عقب (1481): "واختلفوا في اسم أبي العُشَرَاءِ، فقال بعضهم: اسمه: أسامة بنُ قِهْطِمٍ، ويقال: اسمه: يَسَارُ بنُ بَرزٍ، ويقال: ابنُ بَلْزٍ، ويقال: اسمُهُ عُطَارِدٌ نُسِبَ إلى جَدِّه".

(3) الكامل (44/3) ت/432.

(4) أخرجه أبو داود الطيالسي (542/2) (1312). ومن طريق الطيالسي أخرجه: البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب الصيد، محل الذكاة في المقدور عليه وفي غير المقدور عليه (13/ 459) (18830).

(5) أخرجه أبو القاسم البغوي في مسند علي بن الجعد (479) (3321). ومن طريق علي بن الجعد أخرجه أبو يعلى في مسنده (72/3) (1503). وأخرجه محمد بن عبد الرحمن في المخلصيات (12/3) (1894).

(6) أخرجه من طريق وكيع عن حماد بن سلمة جماعة:

1 – أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع، كتاب الصيد، من قال: تكون الذكاة في غير الحلق واللبة (256/4) (19837). ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع أخرجه: ابن ماجه في سننه، كتاب الذبائح، باب ذكاة الناد من البهائم (1063/2) (3184).

2 – أحمد في مسنده عن وكيع (278/31) (18947).

3 – وأخرجه الترمذي في سننه من طريق هناد ومحمد بن العلاء عن وكيع، أبواب الأطعمة، باب ما جاء في الذكاة في الحلق واللبة (75/4) (1481).

(7) أخرجه: عبد بن حميد في مسنده (173) (474).

(227هـ)، وعثمان بن عمر، وعفان بن مسلم[1] (219هـ)، وأحمد بن يونس[2]، وهُدْبَة بن خالد[3] (200هـ)، عبد الرحمن بن مهدي[4] (198هـ)، حجاج بن المنهال (216هـ)، وعَارِم بن النعمان (223هـ)، وأسد بن موسى[5] (212هـ)، وسفيان الثوري[6] (161هـ)، وحماد بن زيد[7]، مالك بن أنس[8] (179هـ)، أبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز التمار (228هـ)، وكامل بن طلحة (231هـ)، وعبد الأعلى بن حماد (236هـ)، وعبيد الله العيشي[9] (228هـ)، ويعقوب بن إسحاق[10] (205هـ).

وأما طريق ابن جريج: فلم أجد روايته عن حماد بن سلمة إلا من الطريق التي ذكرها ابن عدي في "الكامل"، وذكر أنه لم يروه إلا أبو بشر أحمد بن محمد بن عمرو بن مصعب بن بشر بن فَضَالة الْمَروزي[11] (323هـ)، وهو بيِّن الأمر في الضعف، ويحدث بمناكير[12].

ومن هنا يمكن بيان سبب استخدام لفظ المعضل للدلالة على النكارة: وهو اجتماع أكثر من أمر يقتضي الضعف، وباجتماعها يضعف الحديث، وتبعده من أن يُطمع في تصحيحه، فالراوي ضعيف، وتفرد بروايته، وخالف الثقات من أصحاب حماد، والحديث أصلاً تفرد به حماد بن سلمة، عن أبي

---

(1) أخرجه: الدارمي عن أبي الوليد، وعثمان بن عمر، وعفان في سننه، كتاب الأضاحي، باب في ذبيحة المتردي في البئر (1256/2) (2015). وأخرجه عن عفان محمدُ بن عبد الرحمن في المخلصيات (13/3) (1895).

(2) أخرجه: أبو داود في سننه، كتال، باب ما جاء في ذبيحة المتردية (103/3) (2825).

(3) أخرجه: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (405/2) (1200). وأبو يعلى في مسنده عن هدبة وغيره (72/3) (1503). وأخرجه أيضا (372/12) (6943).

(4) أخرجه: النسائي في الكبرى، كتاب الضحايا، ذكاة المتردية في البئر لا يوصل إلى حلقها (353/4) (4482). والسنن الصغرى، كتاب الضحايا، ذكاة المتردية في البئر (228/7) (4408). وأخرجه من طريق إسحاق بن منصور عن عبد الرحمن بن مهدي ابن الجارود في المنتقى، باب ما جاء في الذبائح (227) (901).

(5) أخرجه: الطبراني في الكبير (167/7) (6719) قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا حجاج بن المنهال وعارم بن النعمان، ح وحدثنا المِقدام بن داود، ثنا أسد بن موسى، قالا: ثنا حماد بن سلمة...

(6) أخرجه: الطبراني في الكبير (167/7) (6720).

(7) أخرجه: الطبراني في الكبير (168/7) (6721). وأخرجه أبو نعيم في الحلية (257/6).

(8) أخرجه: أبو بكر الإسماعيلي في معجمه (755/3) (373). وأخرجه أبو نعيم في الحلية (341/6).

(9) أخرجه: محمد بن عبد الرحمن المخلص في المخلصيات عن أبي نصر التمار وكامل بن طلحة وعبد الأعلى بن حماد وعبيد الله العيشي (136/4) (3114).

(10) أخرجه: ابن عدي في الكامل (43/3) ت/432، والبيهقي في الخلافيات (302/7-303) (5301). والسنن الكبرى، كتاب الصيد والذبائح، باب ما جاء في ذكاة ما لا يقدر على ذبحه (413/9-414) (18931).

(11) سبقت ترجمته (ص/169).

(12) ينظر: الكامل (307/1-308) ت/54.

العشراء، عن أبيه. وقد قال الذهبي (748هـ) في ميزان الاعتدال: "قال البخاري[1] (256هـ): في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر. قلت: ولا يدري من هو ولا من أبوه. انفرد عنه حماد بن سلمة"[2].

ويظهر من هذا أنه يطلق "المعضِل" على الحديث المنكر المستغلق أمره ويتحقق فيه المعنى اللغوي.

الصورة الثانية: وهذا المثال جاء أوضح في إطلاق المعضِل على النكارة، وذلك في قوله عقب حديث: **هذا الحديث مُعْضِل منكر بهذا الإسناد.** وتفصيل ذلك: الحديث رواه إسماعيل بن عياش[3] (181هـ)، عن ابن جريج (150هـ)، عن أبي الزبير[4] (126هـ)، عن جابر ﷺ (70هـ) قال: رأيت رسول الله ﷺ ممسك بأذن التيس، وهو يقول: «ما كنت حين كنتَ ذكراً من الضأن، ولا كنت حين كنتَ أنثى من المعز، ولقد اجتمع فيك كل شر»[5]. وقد علق ابن عدي على هذا الحديث مبيناً وجه النكارة والإعضال: هذا الحديث مُعضل منكر بهذا الإسناد، لا يرويه غيرُ ابن عياش عن ابن جريج، وغلط على ابن جريج. إنما رواه ابن جريج قال: حُدّثت عن عكرمة[6] (104هـ)، عن ابن عباس ﷺ (68هـ)، أن سعد بن أبي وقاص ﷺ مر بتيس فأخذ بأذنه، فقال هذا الكلام[7].

وبناء على ما سبق: فإن سبب استعمال ابن عدي للفظ "معضل" في الدلالة على النكارة وجوه عدة:

أ – غلط ابن عياش على ابن جريج، إذ جعله عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، بينما هو عن رجل مجهول لم يذكر (حدثت) عن عكرمة[8] (104هـ)، عن ابن عباس ﷺ (68هـ).

ب – جعل ابن عياش الحديث مرفوعاً من فعل النبي ﷺ وقوله، بينما الحديث موقوف على سعد ابن أبي وقاص ﷺ من فعله.

ج – تفرد ابن عياش عن ابن جريج بهذا السند وتخليطه، لأن ابن جريج ليس معدوداً في الشاميين الذين حفظ ابن عياش حديثهم، بل هو حجازي وقد خلط ابن عياش في حديثه عن غير الشاميين، فلا يحتج

---

(1) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (2/21-22) ت/1557.

(2) ميزان الاعتدال، للذهبي (4/551) ت/10419.

(3) سبقت ترجمته (ص/184).

(4) سبقت ترجمته (ص/213).

(5) أخرجه ابن عدي في الكامل (1/437) ت/128. ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية، وقال: "قلت: كان ابن عياش قد تغير حفظه، فكان يخلط في آخر عمره، وقد اتفق في هذا الإسناد عبد الوهاب". ا.هـ. وعبد الوهاب بن الضحاك العرضي الحمصي، هو الذي روى عن ابن عياش هذا الحديث. ونقل ابن الجوزي: أنه متروك الحديث. وكان يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به. وينظر: الضعفاء، للعقيلي (3/78) ت/1044. والمجروحين، ابن حبان (2/147-148).

(6) سبقت ترجمته (ص/174).

(7) ينظر: الكامل (1/437) ت/128.

(8) سبقت ترجمته (ص/174).

بحديثه عن غيرهم، كما ذكر ابن عدي في نهاية الترجمة[1].

ويبدو أن هذه الأوجه حملت ابن عدي لإطلاق لفظ المعضل على المنكر. فكأن الحديث باجتماع هذه الأمور أصبح مستغلقاً استغلاقاً شديداً يصعب على الحافظ القول بصحته.

الصورة الثالثة: قوله معضل منكر:

ذكر ابن عدي في روح بن أسلم الباهلي[2] (200هـ) حديثاً يرويه روح بن أسلم: حدثنا حماد بن سلمة (167هـ)، عن أبي هاشم الرُّماني[3] (122هـ): حدثنا إبراهيم بن ميمون الصائغ[4] (131هـ)، عن عطاء بن أبي رباح (114هـ)، عن جابر (70هـ) ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «الضبع صيد، وفيها جزاء كبش مسن إذا أصابها المحرم، وتؤكل»، ثم علق ابن عدي أن حديث أبي هاشم الرماني بإسناده معضل منكر[5]. ويتضح من ذلك أن النكارة في هذا الإسناد في رواية روح بن أسلم هذا الحديث بهذا الإسناد: حماد عن أبي هاشم عن إبراهيم.

ويبدو أن وجه النكارة: تفرد روح بهذا السند، ومخالفته لمن هو أقوى منه، كما يتضح من التخريج[6].

الصورة الرابعة: المعضل الذي سقط منه اثنان على التوالي وحكم ابن عدي عليه بالنكارة:

في ترجمة وزير بن عبد الله الجَزري[7] ذكر ابن عدي قول السعدي: "روى وزير بن عبد الله عن الزبيري، عن الزهري حديثاً معضلاً: «من منحه المشركون أرضاً فلا أرض له»[8]". ثم بعد ذلك قرر

---

(1) ينظر: الكامل (442/1) ت/128.

(2) ضعيف، كما في التقريب لابن حجر (ص/211) ت/1960.

(3) يحيى بن دينار: ثقة، كما في التقريب لابن حجر (ص/680) ت/8425.

(4) صدوق، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/94) ت/261.

(5) ينظر: الكامل (12/4-13) ت/666.

(6) وقد صح الحديث من طريق حسان بن إبراهيم عن إبراهيم الصائغ بهن وقد أخرجه من طريق حسان هذا به: ابن خزيمة في صحيحه (183/4) (2648). والحاكم في المستدرك (623/1) (1663) وقال: "هذا حديث صحيح ولم يخرجاه". وقد روي الحديث عن جابر ﷺ من طريق أخرى.

(7) سبقت ترجمته (ص/253).

(8) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (16/3) (1709) من طريق الوزير بن عبد الله، عن الزُّبيدي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ... الحديث. وفي المطالب العالية لابن حجر (482/9) (2048) ذكر أن إسحاق بن راهويه وأبو يعلى: أما إسحاق فأخرجه من طريق الوزير عن الزبيدي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ الحديث. وأما أبو يعلى قال: حدثنا زهير: ثنا أبو إسحاق الطالقاني: ثنا بقية بن الوليد به. وقد ذكره أيضا البوصيري في إتحاف الخيرة (401/3) (2984). وذكر أيضا طريق إسحاق بن راهويه (194/5) (4518).

ابن عدي بأن وزير هذا ليس بالمعروف وليس له من الحديث الذي ينكر عليه إلا هذه الأحاديث التي ذكرتها[1]. وبهذا يتبين أن ابن عدي عبر بالنكارة عن الحديث المعضل الذي ذكره له السعدي. وأما ما يدل على كون ما ذكره السعدي معضلاً قد سقط منه اثنين ما جاء في الهامش[2] رقم[5] "وقع في الأصل (ب) بدلاً من قوله: حديثاً معضلا، ما نصه: عن سعيد بن المسيب[3]، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ".

يتضح من الدراسة لمصطلحي "غير محفوظ" و"معضل" في كتاب ابن عدي أن هذين التعبيرين يشكلان أدوات وصفية مهمة لتحديد النكارة وضعف الحديث، حيث لا يقتصر "غير محفوظ" على ضعف الحديث المنقطع فحسب، بل يشمل الأحاديث التي وقع فيها نكارة في السند أو المتن أو كليهما، أما "المعضل" فيدل على شدة صعوبة تصحيح الحديث واستغراقها في التعقيد الذي يصعب معه القبول، وغالبًا ما يستخدمه ابن عدي في وصف الأحاديث المنكرة التي تحمل تعقيدات متعددة في سندها أو متنها. وعليه، فإن فهم دلالات هذين المصطلحين لدى ابن عدي يسهم بشكل فعال في تقييم درجة ضعف الأحاديث وتحديد مواضع النكارة فيها بدقة علمية منهجية.

وبما سبق يتبيّن من خلال هذا الصنف من الألفاظ أن ابن عدي لا يقتصر في توصيف النكارة على ألفاظ صريحة مشتقة من مادة (نكر)، بل يستعمل ألفاظًا أقوى تُفيد الإبطال والوضع وغياب الأصل، مما يدل على تشديده في النقد عند توافر القرائن القوية.

وتنوع هذه الألفاظ يُبرز منهجيته المتأنية في الحكم، وحرصه على بيان الأسباب الموجبة لتلك الأحكام، سواء كانت متعلقة بالراوي أو المروي أو كليهما معًا.

وفي الفصل الآتي بيان لأسباب الحكم بالنكارة وقرائنه عند ابن عدي.

وفي مجمع الزوائد (157/4) (6780) قال الهيثمي: "رواه أبو يعلى في الكبير، وفيه الوزير بن عبد الله الخولاني، ضعفه، قال ابن حزم: منكر الحديث، وبقية رجاله ثقات".

(1) ينظر: الكامل (189/8-190) ت/2018.

(2) الكامل (189/8) ت/2018.

(3) سبقت ترجمته (ص/199).

الفصل الثاني: أسباب الحكم بالنكارة عند ابن عدي في كتابه الكامل وقرائنه، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسباب النكارة التي ترجع إلى العدالة

المبحث الثاني: أسباب النكارة التي ترجع إلى الضبط

المبحث الثالث: قرائن الحكم بالنكارة عند ابن عدي

الفصل الثاني: أسباب الحكم بالنكارة عند ابن عدي في كتابه الكامل وقرائنه

يُعَدُّ هذا الفصل من أهم الفصول في هذا البحث؛ إذ يتناول الأسس المنهجية التي اعتمدها ابن عدي في إصدار حكمه بالنكارة على الرواة أو الروايات في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال".

وتتجلّى أهمية هذا الفصل في كونه يكشف عن البنية النقدية الدقيقة التي تميز بها ابن عدي، فهو لا يصدر حكمًا بالنكارة جزافًا أو اعتمادًا على الانطباع الشخصي، وإنما يستند إلى جملة من الأسباب والقرائن التي ترجع في أصلها إلى أصول علم الجرح والتعديل، وترتكز على ضوابط علمية راسخة وضعها أهل الحديث.

وتكمن القيمة العلمية لهذا الفصل في كونه يحلل الأسباب التي دفعت ابن عدي إلى إطلاق وصف "النكارة"، وهي أسباب تتعلق غالبًا بعدالة الراوي أو ضبطه أو تفرداته أو مخالفاته لمن هو أوثق منه. كما أن تتبع هذه الأسباب وتصنيفها يكشف عن وعي نقدي متقدم لدى ابن عدي، يربط بين ظاهر الرواية وباطنها، ويزن مرويات الراوي بميزان الدقة والاتساق مع ما رواه الأثبات المعروفون.

ويُظهر هذا الفصل أن ابن عدي لم يكن يكتفي بمجرد إطلاق الأحكام، بل كان يعللها، ويُبرز وجه الاستغراب أو الخطأ فيها، مما يدل على فهمه العميق لمنهجية النقد الحديثي، واطلاعه الواسع على المرويات وتفاصيل الأسانيد، وحرصه على صيانة السنة النبوية من الروايات المنكرة أو الشاذة.

ومن هنا، فإن دراسة الأسباب والقرائن التي بنى عليها ابن عدي أحكامه بالنكارة تُعدّ مدخلًا أساسًا لفهم منهجه النقدي، وتُسهم في تأصيل معايير النكارة في النقد الحديثي عند المحدثين، خاصة في القرن الرابع الهجري. كما تُسهم في توضيح مكانة "الكامل" كمرجع تأسيسي في هذا الباب.

وقد جاء هذا الفصل موزعًا على ثلاثة مباحث رئيسة:

المبحث الأول: أسباب النكارة التي ترجع إلى العدالة

المبحث الثاني: أسباب النكارة التي ترجع إلى الضبط

المبحث الثالث: قرائن الحكم بالنكارة عند ابن عدي

المبحث الأول: أسباب النكارة التي ترجع إلى العدالة

وفيه مطلبان

المطلب الأول: الكذب ووضع الحديث، أو الاتهام بوضعه، وفيه صنفان:

الصنف الأول: الكذب ووضع الحديث.

الصنف الثاني: الاتهام بوضعه.

المطلب الثاني: سرقة الحديث، وجهالة الراوي، وفيه صنفان:

الصنف الأول: سرقة الحديث

الصنف الثاني: جهالة الراوي (ليس بمعروف- مجهول)

المبحث الأول: أسباب النكارة التي ترجع إلى العدالة

يُعدُّ التحقق من عدالة الراوي أحد الركائز الأساس في منهج النقد الحديثي عند الأئمة، ولا سيما في تقييم مدى قبول الرواية أو ردّها. وقد أولى الإمام ابن عديٍّ هذا الجانب اهتمامًا بالغًا في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، إذ شكّلت العدالة – بما تنطوي عليه من صدق وأمانة ودين – معيارًا جوهريًا في إصدار حكمه بالنكارة على بعض الروايات أو الرواة.

وتبرز أهمية هذا المبحث من خلال الكشف عن الأسباب التي ربط فيها ابن عدي بين نقص العدالة ووصف الرواية بالنكارة، مما يدل على دقته في الربط بين الحال الخُلُقي للراوي ومضمون الرواية.

وقد تنوّعت الأسباب التي لاحظها ابن عدي وتعلّقت بعدالة الراوي، فبعضها يرقى إلى الجرح الشديد كالكذب أو وضع الحديث، وبعضها أخفّ منه كالاتهام أو الجهالة، وكلها مؤثرة تأثيرًا ظاهرًا في الحكم على الرواية بالنكارة.

وسأتناول في هذا المبحث أهم هذه الأسباب بحسب تصنيفها في هذا السياق، وهي:

الكذب أو وضع الحديث. والاتهام بوضع الحديث. وسرقة الحديث. وجهالة الراوي.

وقد جُمعت هذه الأسباب ضمن مطلبين رئيسين:

المطلب الأول: الكذب ووضع الحديث، أو الاتهام بوضعه.

المطلب الثاني: سرقة الحديث، وجهالة الراوي.

وفيما يأتي بيان لهذه المطالب:

المطلب الأول: الكذب ووضع الحديث، أو الاتهام بوضعه

يُعد هذا المطلب من أهم أسباب الحكم بالنكارة التي ترجع إلى عدالة الراوي، حيث يشكل الكذب ووضع الحديث، أو الاتهام بذلك، عناصر قاطعة في الطعن في الراوي، والحكم على مروياته بالنكارة. وقد أولى ابن عدي هذا النوع من الرواة اهتمامًا خاصًا، إذ يرى أن فساد العدالة المتمثل في الكذب أو الوضع يُعدّ من أقوى المؤشرات التي تستوجب رد الحديث.

ويُبرز هذا المطلب منهج ابن عدي في الربط بين القدح الأخلاقي والسلوكي في الراوي وبين الحكم على روايته بالنكارة، مع بيان واضح للحالات التي صرّح فيها بوضع الحديث، أو نقل عن غيره من الأئمة ذلك، أو اكتفى بإطلاق وصف النكارة على أحاديث بعينها مع بيان السبب.

ويظهر من خلال الأمثلة الكثيرة أن النكارة في هذا الباب لم تكن مجرد اتهام عام، بل مستندة إلى أقوال أئمة الجرح، أو إلى التفرد المريب، أو إلى قرائن تفضي إلى استنتاج الوضع.

ويبدو أن صنيع ابن عدي هذا يأتي كالبيان لسبب الحكم بالنكارة على الراوي أو مروياته، وفي هذا المطلب سأتكلم عن الكذب ووضع الحديث والاتهام بوضعه، والكلام في هذا المطلب في صنفين:

الصنف الأول: الكذب ووضع الحديث

الصنف الثاني: الاتهام بوضعه

وفيما يلي تفصيل لهذه الأصناف:

الصنف الأول: الكذب ووضع الحديث:

من أخطر أسباب النكارة التي اعتنى بها ابن عديّ في منهجه النقدي: ما يرجع إلى سقوط العدالة بطريق الكذب أو التهمة بالوضع، لما لهذا الخلل من أثر مباشر في سقوط الرواية عن الاعتبار. فالروايات التي تصدر عن كذاب أو متهم بالوضع غالبًا ما تكون شاذةً أو منكرةً أو مخالفةً للأصول، ولهذا كان الحكم بالنكارة في هذا الصنف متناسبًا مع حال الراوي من حيث العدالة.

وقد تنوّع تعبير ابن عديّ في هذا الصنف بحسب درجة الجرح في الراوي، فتارة ينقل حكم الأئمة بأنه كذّاب أو وضّاع، ثم يحكم على حديثه بالنكارة، وتارة ينصُّ هو بنفسه على أن الراوي يضع الحديث ويُتّهم بوضعه، مقرونًا بحكمه على الحديث بأنه منكر أو موضوع.

وجعلت هذا الصنف في الصور الآتية:

الصورة الأولى: النقل عن أئمة الجرح قولهم في تكذيب فلان، وحكم ابن عدي بالنكارة على حديثه:

في العديد من الرواة ينقل ابن عدي حكم أئمة الجرح والتعديل في الراوي أنه كذاب، ثم يقرر أن حديثه الفلاني أو أحاديثه مناكير، وفي هذا إشارة إلى العلاقة بين كذب الراوي ونكارة حديثه، فكأنه يُرجع سبب النكارة في حديثه إلى كونه كذاباً، ومن ذلك:

1 – نقل ابن عدي قول يحيى بن معين (233هـ) في أحمد ابن أخت عبد الرزاق[1] أنه كذاب لم يكن ثقة ولا مأمونا[2]. وقول أحمد بن حنبل (241هـ): أنه من أكذب الناس[3]. ثم قال ابن عدي: "وعامة أحاديثه مناكير لا يرويها غيره، ولا أعرف له من الحديث إلا دون العشرة"[4].

ويبدو أن نَقل ابن عدي لقول ابن معين وأحمد بن حنبل في أحمد ابن أخت عبد الرزاق أنه كذاب، ثم حكمه بعد ذلك على أحاديثه أنها مناكير ولا يرويها غيره[5]، فيه بيان لسبب الحكم على حديثه بالنكارة وهو أن الراوي كذَّاب.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/302).

(2) ينظر: رواية الدوري عن ابن معين (108/3) ت/451: كذاب لم يكن بثقة ولا مأمون.

(3) ينظر: في رواية عبد الله عن أحمد (327/1) ت/582: من أكذب الناس.

(4) الكامل (260/1) ت/10.

(5) ينظر: الكامل (260/1) ت/10.

2 – أبو بكر أحمد بن أبي يحيى الأَنْمَاطي البغدادي[1]، نقل ابن عدي عن إبراهيم الأصبهاني[2] **(266هـ)** قوله: أبو بكر بن أبي يحيى كذاب. ثم قرر أن له غير حديث منكر عن الثقات[3].

وظاهر من المثالين كيف نقل ابن عدي القول في فلان أنه كذاب، ثم حكم على حديثه بالنكارة، وصنيعه هذا يفيد أن النكارة سببها كذب الراوي.

الصورة الثانية: نص ابن عدي على أن الراوي كذاب وأحاديثه مناكير[4]:

ينص ابن عدي أحياناً على كذب الراوي ثم يصف حديثه بالنكارة، وفيوفي هذا دلالة على أن كذب الراوي سبب النكارة في الحديث، ومن الأمثلة على ذلك:

1– ذكر ابن عدي أن عبيد الله بن عبد الله العَتَكي البصري[5] كان يكذب وذكر له ثلاثة أحاديث قرر بعدها أنها مناكير كلها[6].

2 – وذكر محمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي[7] و بيَّن أنه ضعيف كذاب يحدث عمن لم يرهم، و له أحاديث مما يُنكر عليه، وهو بيِّن الأمر في الضعف[8].

ويتضح من المثالين إطلاق النكارة على حديث الراوي وذكر سببها وهو كون الراوي كذاباً.

الصورة الثالثة: إطلاق وصف النكارة على حديث راوٍ وصف بوضع الحديث أو أحاديثه موضوعة:

من حيث النتيجة لا فرق بين الحكم على الراوي أنه كذاب أو يضع الحديث، ولكني فرقت بينهما هنا حسب تقسمات البحث، ففي هذا النوع يحكم على الراوي بوضع الحديث ثم يذكر له بعض الأحاديث، ويحكم عليها بالنكارة. وصنيعه هذا يدل على أن النكارة التي حكم بها سببها كون الراوي يضع الحديث، وقد يطلق النكارة أحياناً إذا كان الوضاع قد روى عن وضَّاع مثله، ومن الأمثلة[9]:

---

(1) ينظر: الضعفاء لابن الجوزي (92/1) ت/272 وقد نقل ما ذكره ابن عدي فيه. والمغني للذهبي (62/1) ت/486 وقد نقل قول إبراهيم بن أورمة وهو الأصفهاني الذي نقل قوله ابن عدي.

(2) أبو إسحاق إبراهيم بن أورمة الأصبهاني، قال الذهبي في السير (145/13–146) الإمام الحافظ البارع مفيد الجماعة ببغداد، ونقل عن الدارقطني أنه قال: ثقة حفظ نبيل.

(3) ينظر: الكامل (292/1) ت/37.

(4) ينظر: الكامل (293/1–294) ت/39.

(5) سبقت ترجمته (ص/185).

(6) ينظر: الكامل (383/5–384) ت/1166.

(7) سبقت ترجمته (ص/24).

(8) ينظر: الكامل (318/7–319) ت/1794.

(9) ينظر المزيد من الأمثلة: الكامل (287/1–288) ت/32. و(166/3) ت/479. و(262/5–263) ت/1071. و(488/5–489) ت/1246. و(314/7–317) ت/1793.

1 – ذكر ابن عدي أن أحمد بن عبد الله الهروي المعروف بالجُوبَاري[1] حدث بأحاديث وضعها، و ساق له حديثاً وحكم أنه حديث منكر بهذا الإسناد، وذكر أن له أحاديث كثيرة وضعها[2]. وظاهر من صنيعه كيف حكم على الحديث الموضوع أنه منكر.

2 – وفي غلام الخليل أحمد بن محمد بن غالب بن مِرْداس[3] ذكر أنه يضع الحديث، ويسرق الحديث الموضوع، و أن أحاديثه مناكير، لا تحصى كثرة، وهو بيَّن الأمر في الضعفاء[4].

3 – إبراهيم بن مالك الأنصاري البصري[5]، عرض له ابن عدي بعض أحاديثه، ثم قرر أن الأحاديث التي ذكرها وغيرها موضوعة كلها مناكير[6].

ويظهر من الأمثلة كيف أطلق ابن عدي النكارة على حديث الراوي الذي حكم عليه بوضع الحديث.

الصنف الثاني: إطلاق النكارة على الراوي وحديثه وهو متهم بوضع الحديث:

في هذا الصنف لا يكون الكذب أو الوضع ثابتًا بيقين في حق الراوي، بل يكون متَّهَمًا به، سواء من خلال روايته لنسخ لا توجد إلا عنده، أو روايات موضوعة لا يُعرف سندها إلا منه، أو من خلال سياق الروايات ومضمونها.

وينقسم هذا النوع إلى صورتين:

الصورة الأولى: وصف الراوي بالنكارة، وأنه يروي موضوعات متهم بوضعها

الصورة الثانية: إطلاق النكارة على نسخة موضوعة أو أحاديث معينة والراوي متهم بوضعها

ويكشف هذا النوع عن دقّة ابن عدي في التفريق بين الكذب الثابت والتهمة المحتملة، دون أن يمنعه ذلك من الحكم بالنكارة على الروايات التي غلب على الظن وضعها أو نُسبت إلى وضّاعين. وبهذا يبرُز منهجه في الاحتياط للسنة، ودرء كل ما يُشتبه فيه من الروايات التي قد تفسد صورة الدين أو تسيء إلى السلف.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/267).

(2) ينظر: الكامل (267/1–269) ت/17.

(3) سبقت ترجمته (ص/320).

(4) ينظر: الكامل (292/1–293) ت/38.

(5) سبقت ترجمته (ص/328).

(6) ينظر: الكامل (376/1) ت/83. وسبق أن ابن عدي وهم – كما قال العلماء – في جعله إبراهيم هذا رجلا آخر غير إبراهيم بن البراء بن النضر، وفي ترجمة هذا قرر ابن عدي قريبا مما قاله في ترجمة الأول، قال: وإبراهيم بن البراء هذا أحاديثه التي ذكرتها وما لم أذكرها كلها مناكير موضوعة. وينظر: الكامل (376/1) ت/83. و(376/1–377) ت/84. و(377/1–378) ت/85. و(483/1 وما بعدها) ت/156.

الصورة الأولى: وصف الراوي بالنكارة، وأنه يروي موضوعات متهم بوضعها:

يصف ابن عدي أحياناً الراوي أنه منكر الحديث ويحكم على بعض حديثه أنه منكر موضوع، و أن الراوي يروي موضوعات يُتهم بوضعها، كما في أبي الحسن عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان[1] مولى النبي ﷺ حيث حكم أنه منكر الحديث يسرق الحديث ويحدث بالبواطيل، وساق له أحاديث منها حديثاً يرويه عمرو عن حماد بن زيد (179هـ)، وعبد الوهاب الثقفي (194هـ)، ثم علق عليه أنه بهذا الإسناد منكر موضوع على حماد بن زيد وعبد الوهاب الثقفي. وذكر أن لعمرو أحاديث منها مسروق ومنها موضوعات كان يتهم بوضعها[2].

وظاهر كيف ربط ابن عدي بين وصف الراوي بمنكر الحديث وبين الحكم على أحاديثه الموضوعة والتي اتهم بوضعها.

الصورة الثانية: إطلاق النكارة على نسخة موضوعة أو أحاديث معينة والراوي متهم بوضعها:

قد يروي الراوي نسخة يرويها عن بعض الشيوخ، ولا توجد هذه النسخة عند غيره، ويكون متهماً بوضعها، فيحكم ابن عدي أنها مناكير، وصنيعه هذا فيه دلالة على أن سبب الحكم بالنكارة كون الراوي متهم بوضعها، لذا حكم بالنكارة. ومن أمثلة ذلك:

1 – إطلاق النكارة على نسخة يُتهم راويها بالوضع: ففي أبي جعفر الْبَلدي أحمد بن هارون بن موسى بن هارون[3] ذكر ابن عدي أنه كان يروي لهم نسخاً، وهذه النسخ موضوعة منكرة، لا يوجد منها شيء عند غيره، فاتهموه بوضعها[4]. فقد اتهم ابن عدي الراوي بوضع هذه النسخة، واعتمد في حكمه على قرينة التفرد، فالنسخة لا يرويها غير أبي جعفر.

2 – إطلاق النكارة على عدة أحاديث يتهم الراوي بوضعها[5]: حيث يذكر ابن عدي للراوي عدة أحاديث ليست بمحفوظة، وعامتها مناكير، و الراوي يُتهم بوضعها، كما في أبي المنذر عمرو بن جُميع[6]، حيث

---

(1) سبقت ترجمته (ص/7).

(2) ينظر: الكامل (105/6–106) ت/1321.

(3) سبقت ترجمته (ص/327).

(4) ينظر: الكامل (302/1) ت/48.

(5) ينظر: الكامل (307/7) ت/1782. و(319/7) ت/1796.

(6) قال ابن معين في رواية الدوري (462/3) ت/2272 كان كذاباً خبيثاً. وقال (400/4) ت/4978: ليس بثقة ولا مأموناً. وقال النسائي في الضعفاء (ص/79) ت/446: متروك. وفي الجرح لابن أبي حاتم (224/6) ت/1245 عن أبيه: ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (78/2) كان يروي الموضوعات عن الأثبات والمناكير عن المشاهير، لا يحل كتابة حديثه والذكر عنه إلا على سبيل الاعتبار. وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/303) ت/387: متروك.

أخرج له أحاديث ثم قرر أنها ليست بمحفوظة عمن يرويها عنه، وعامتها مناكير، وكان يُتهم بوضعها[1].

3 – إطلاق النكارة على عدة أحاديث رواها الراوي المتهم في موضوع معين: كما في عمرو بن عبد الغفار الفُقَيمي[2] حيث ذكر ابن عدي أنه ليس بالثبت في الحديث، حدَّث بالمناكير في فضائل علي ﷺ (40هـ) وغيره، و عمرو هذا مُتهم إذا روى شيئاً من الفضائل، وكان السلف يتهمونه أنه يضع في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم[3].

(1) ينظر: الكامل (6/53-54) ت/1284.

(2) سبقت ترجمته (ص/161).

(3) ينظر: الكامل (6/99-101) ت/1316.

المطلب الثاني: سرقة الحديث، وجهالة الراوي

وفيه صنفان:

الصنف الأول: النكارة وسرقة الحديث

الصنف الثاني: جهالة الراوي

المطلب الثاني: سرقة الحديث، وجهالة الراوي

الصنف الأول: النكارة وسرقة الحديث[1]:

من مظاهر النقد الحديثي الدقيقة التي استخدمها ابن عدي في "الكامل": التنبه إلى ظاهرة سرقة الحديث، وهي صورة من صور العبث بالنقل، لا تقل خطرًا عن الكذب والوضع، بل قد تكون نوعًا خفيًّا منه. فسرقة الحديث تتمثّل في أن يعمد الراوي إلى نقل حديث من راوٍ ثقة ثم ينسبه إلى نفسه أو إلى شيخ آخر، مما يوقع في الخلط والإيهام، ويفسد أسانيد الرواية ويشوّه متنها.

وقد لاحظ ابن عدي أن هذه الظاهرة كانت سببًا في نكارة بعض الروايات، فأطلق وصف النكارة على حديث الراوي حين يظهر فيه أثر السرقة، أو على الراوي نفسه حين يُعرف بهذا الفعل، مما يكشف عن وعي نقدي بمآلات الخلل في الرواية.

وانطلاقًا من هذا الأساس المنهجي، قسّمتُ هذا الصنف إلى نوعين اثنين، يجتمعان في ربط النكارة بسرقة الحديث، ويتمايزان من حيث جهة الحكم والتعبير:

النوع الأول: وصف الراوي بالنكارة والحكم عليه بالسرقة:

في هذا النوع يصرّح ابن عدي بالحكم على الراوي نفسه بأنه يسرق الحديث، ويصفه بأنه منكر الحديث، وقد يجمع إلى ذلك ألفاظًا أخرى من الجرح الشديد، مما يدل على أن ابن عدي يعدُّ سرقة الحديث علة جوهرية توجب الحكم بالنكارة، سواء ظهرت في حديث واحد أو تكررت في روايات متعددة.

ويمثل هذا النوع من النقد حالة مباشرة من الربط بين الفعل "السرقة" والحكم "النكرة"، ويُستدل به على أن ابن عدي يرى في الراوي المتلبس بسرقة الحديث سببًا مباشرًا لرد حديثه جملة وتفصيلاً، لما في ذلك من خيانةٍ لأمانة النقل وتشويهٍ للثقة الحديثية.

ومن ذلك عمرو بن مالك النُّكري البصري[2] حكم ابن عدي عليه أنه منكر الحديث عن الثقات ويسرق الحديث و أن أحاديثه مناكير، بعضها سرقها من قوم ثقات[3].

ويتضح ربط النكارة بسرقة الحديث، وكيف أطلق النكارة على سرقاته.

---

(1) ينظر للاستزادة: (7/379-380) ت/1836. وينظر: (6/105-106) ت/1321.

(2) سبقت ترجمته (ص/137).

(3) ينظر: الكامل (6/104-105) ت/1320.

النوع الثاني: وصف أحاديث الراوي بالنكارة، والحكم على الراوي بالسرقة[1]:

أما في هذا النوع، فإن ابن عدي لا يبدأ بالحكم على الراوي، بل يتتبع بعض رواياته المنكرة، ثم يظهر من خلالها ملامح السرقة، إما من خلال التفرد بحديث مشهور من طريق آخر، أو من خلال إسناد معلول بنقل الحديث عن غير راويه الأصلي. ثم يصرح بعد ذلك بأن الراوي يسرق الحديث، ويكون ذلك تعليلًا للنكارة التي وصف بها الرواية.

ويُعد هذا النوع أعمق دلالة في الكشف عن المنهج التحليلي لابن عدي، إذ لا يعتمد على الجرح النقلي فحسب، بل يربط الأحكام النقدية بالأمثلة التطبيقية، فيُظهر كيف أن السرقة أثّرت في متن الحديث وسنده، مما جعله يُوصَف بالنكارة. ويبرز هذا النوع أيضًا أهمية قرينة التفرد في الكشف عن السرقة، وهو ما اتكأ عليه ابن عدي حين وجد أن الحديث لا يُعرف إلا من طريق الراوي المتَّهم، أو أنه خالف فيه من هو أوثق منه ممن روى الحديث عن نفس الشيخ.

الصورة الأولى: إبراهيم بن عبد السلام الْمَخْزومي المكي[2]: ذكر ابن عدي أنه ليس بالمعروف، وأنه حدث بالمناكير، ويسرق الحديث. وهو في جملة الضعفاء. وصنيعه هذا يشير إلى تعليل تحديثه بالمناكير بسرقة الحديث، ويظهر ذلك جليّاً في الحديث الذي ساقه له، فقد أخرج له حديثاً يرويه إبراهيم بن عبد السلام، عن عبد العزيز بن أبي روَّاد[3] (159هـ) عن نافع[4] (117هـ) عن ابن عمر ﷺ (73هـ) عن النبي ﷺ: « إن القلوب لتصدأ كما يصدأ الحديد...» الحديث[5].

وقرر أن هذا الحديث يرويه غيرُ إبراهيم بن عبد السلام هذا، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن أبيه[6]. وهو معروف بعبد الرحيم بن هارون الغسَّاني[7] (200هـ)،

---

(1) ينظر: الكامل (105/6-106) ت/1321. و(332/6) ت/1478.

(2) سبقت ترجمته (ص/147).

(3) سبقت ترجمته (ص/147).

(4) سبقت ترجمته (ص/129).

(5) أخرجه من طريق عبد الرحيم بن هارون الغَسَّاني الواسطي، عن عبد العزيز بن أبي رواد: محمد بن نصر الْمَرْوَزي، كما في مختصر قيام الليل للمقريزي (ص/172). وأخرجه الشهاب القضاعي في مسنده (198/2) (1178) من طريق محمد بن صالح الأشج، ثنا عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه. وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (392/3) (1859) من خلال السندين المذكورين. وقال العراقي في تخريج الإحياء الذي طبع مع هامش إحياء علوم الدين للغزالي (ص/323): "أخرجه البيهقي في الشعب من حديث ابن عمر بسند ضعيف".

(6) لم أجده عن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه، بل وجدته عن عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه، هكذا هو عند الشهاب القضاعي في مسنده (198/2) (1178) من طريق محمد بن صالح الأشج، عن عبد الله... الخ. قريباً من لفظ ابن عدي.

(7) سبقت ترجمته (ص/148).

عن عبد العزيز بن أبي رواد[1]، وهو مشهور. وإبراهيم هذا مجهول، ولجهله سرقه منه[2].

الصورة الثانية: ذكر أن أبا مسلم الواقدي عبد الرحمن بن واقد[3] حدث بالمناكير عن الثقات، ويسرق الحديث، وساق له بعض رواياته، وبين في بعضها أنه تفرد بها، وأنه سرقها وحكم عليها بالنكارة[4].

الصنف الثاني: جهالة الراوي والنكارة

يمثل هذا الصنف أسباب النكارة التي تنشأ من جهالة الراوي وعدم معرفته، حيث يربط ابن عدي بين ضعف العدالة والجهالة في الحكم على الحديث بالنكارة. ويظهر ذلك من خلال نوعين رئيسيين يتناولان حالات الراوي المجهول أو غير المعروف، وتأثير ذلك على صحة الحديث:

النوع الأول: جهالة الراوي (ليس بمعروف- مجهول) ونكارة الحديث.

النوع الثاني: جهالة الراوي، ونكارة الحديث، مع ذكر عامل آخر للنكارة.

وسأذكر أمثلة لكل قسم توضح المقصود، وفق التفصيل الآتي:

النوع الأول: جهالة الراوي[5] (ليس بمعروف- مجهول) والحكم بنكارة الحديث:

يتعلق هذا النوع بحكم ابن عدي على الحديث بالنكارة بسبب جهالة الراوي، سواء كان مجهولًا أو غير معروف، حيث يعتبر ذلك سببًا رئيسيًا لرفض الحديث أو التشكيك في صحته، وسأعرض لهذا السبب في النقاط الآتية:

---

(1) سبقت ترجمته (ص/152).

(2) ينظر: الكامل (1/383-384) ت/92. وينظر أيضا: الكامل (2/374-375) ت/350.

(3) سبقت ترجمته (ص/179).

(4) ينظر: الكامل (5/363-365) ت/1153.

(5) ينظر: الكامل (2/166) ت/ 260.

الصورة الأولى: جهالة الراوي[1] والحكم على حديثه بالنكارة:

في العديد من التراجم يحكم ابن عدي على الحديث أنه منكر، إذا كان في سنده مجهول، ومن الأمثلة على ذلك[2]:

في ترجمة عبيد الله بن عبد الله العَتَكي البصري[3] بعد أن أخرج له ثلاثة أحاديث وحكم عليها أنها مناكير كلها، قرر أن فيها راويين لا يعرفان: سعدان بن عبدة القداحي غير معروف[4]، وكذلك أحمد بن إسحاق بن يونس لا يعرف[5].

الصورة الثانية: الرواية عن مجهولين، والراوي لا بأس، يروي عن مجهولين وأحاديثه عنهم منكرة:

ذكر ابن عدي أبا عبد الرحمن عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي[6] (203هـ) وأنه لا بأس به، غير أنه يحدث عن مجهولين بالمناكير، وما يقع في حديثه من الإنكار إنما يقع من جهة من يروي عنهم من المجهولين[7].

النوع الثاني: جهالة الراوي، ونكارة الحديث، مع ذكر عامل آخر للنكارة:

ينظر هذا النوع إلى الحالات التي تتضافر فيها جهالة الراوي مع عوامل أخرى مثل عدم متابعة الحديث أو عدم تشابهه مع أحاديث أهل الصدق، مما يعزز حكم النكارة على الحديث. وفيما يأتي بعض الصور عن هذا النوع:

الصورة الأولى: الراوي مجهول وأحاديثه مناكير، وحديثه لا يشبه حديث أهل الصدق:

ذكر ابن عدي إبراهيمَ بن هانيء[8] وأنه ليس بالمعروف، شيخ مجهول، يروي مناكير. ولا يشبه حديثه

---

(1) للاستزادة ينظر: (417/4) ت/864. و(325/5) ت/1119. و(148/6) ت/1348. و(110/7) ت/1646. و(205/7-208) ت/1690. و(208/7-209) ت/1691. و(235/7) ت/1712. (265/7) ت/1740. و(380/7-381) ت/1837. و(384/7-385) ت/1842. و(404/7-405) ت/1854. و(26/8) ت/1917. و(27/8) ت/1919. و(189/8-190) ت/2018. و(259/8) ت/2060. و(383/8) ت/2143.

(2) ينظر: الكامل (186/2) ت/277. و(469/8) ت/2209. وينظر: (286/2) ت/319. قال في ترجمة ثابت البناني: "وما وقع في حديثه من النكرة فليس ذاك منه، إنما هو من الراوي عنه، لأنه قد روى عنه جماعةٌ ضعفاء ومجهولون. وأما هو في نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة". وينظر: (312/6) ت/1463. و(50/7) ت/1625.

(3) سبقت ترجمته (ص/185).

(4) ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي (119/2) ت/3099، وقد ذكر قول ابن عدي.

(5) ينظر: الكامل (383/5-384) ت/1166. وينظر: الميزان للذهبي (10/3) ت/5372.

(6) سبقت ترجمته (ص/127).

(7) ينظر: الكامل (135/6-136) ت/ 1336.

(8) ينظر: الضعفاء لابن الجوزي (58/1) ت/130.

حديث أهل الصدق. ويبدو أن ابن عدي أطلق النكارة على أحاديث المجهول، إذا انضم لهذا السبب قرينة عدم مشابهة حديثه لحديث أهل الصدق، ولذا يقرر: لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق[1].

الصورة الثانية: جهالة الراوي، وأحاديثه مناكير، ولا يتابع على حديثه[2]:

أ – كما في أَسيد بن يزيد البصري[3] إذ قرر ابن عدي أنه ليس بالمعروف، وأن ما يرويه مناكير، وساق له أحاديث حكم عليها أنها منكرة الأسانيد، وأنه لا يرويها غير أَسيد هذا[4].

ب – ما ذكره في ترجمة بَشِير بن زياد الْخُراساني[5] حيث قرر أنه غير مشهور، في حديثه بعض النكرة، وساق له حديثين، ليختم ترجمته ببيان أن بشير هذا ليس بالمعروف، ولا يتابعه أحد على ما يرويه. وأنه لم يرو عنه إلا راوٍ واحد[6].

يتبين من دراسة هذا الصنف أن ابن عدي لم يعتمد على جهالة الراوي وحدها في الحكم بالنكارة، بل أضاف إليها عوامل تقوية أخرى لتثبيت حكمه، مما يدل على دقة منهجه وتكامله في نقد الحديث.

---

(1) ينظر: الكامل (384/1) ت/93.

(2) ينظر للاستزادة: الكامل (375/4) ت/843. و(288/5) ت/1100. و(325/5–326) ت/1120. و(51/7) ت/1627. و(395/8–396) ت/2150. و(401/8) ت/2155.

(3) سبقت ترجمته (ص/271).

(4) ينظر: الكامل (86/1–87) ت/ 218.

(5) سبقت ترجمته (ص/289).

(6) ينظر: الكامل (166/2) ت/ 260.

المبحث الثاني: أسباب النكارة التي ترجع إلى الضبط

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب النكارة المتعلقة بالسند

المطلب الثاني: أسباب النكارة المتعلقة بالمتن

المبحث الثاني: أسباب النكارة التي ترجع إلى الضبط

يُعتبر الضبط أحد أهم الشروط التي ينبني عليها قبول الحديث أو ردّه، ولذا فإن الإخلال به يؤدي إلى الطعن في الحديث سندًا أو متنًا. وقد اعتنى ابن عدي في كتابه "الكامل" بتتبع صور الخلل في ضبط الرواة، سواء في النقل أو الإسناد أو المتن، وعدّها من أسباب الحكم بالنكارة. ويهدف هذا المبحث إلى استقراء الأسباب التي اعتمد عليها ابن عدي في نقد المرويات من جهة الضبط، وبيان منهجه في التعامل معها، وبيان أثرها في تقرير الحكم على الحديث بأنه منكر، وذلك من خلال عرضها ضمن مطالب متفرعة تغطي الجوانب المتعلقة بالسند والمتن على حد سواء.

وسبق في المبحث الأول الكلام عن أسباب النكارة الراجعة إلى العدالة، وهي أربعة: الكذب ووضع الحديث. والاتهام بوضع الحديث. وسرقة الحديث. وجهالة الراوي.

وفي هذا المبحث سأتناول أسباب النكارة المتعلقة بالضبط، وقد ذكر ابن عدي في كتابه "الكامل" أسباباً متنوعةً، سأذكرها هنا إجمالاً ثم أعرضها مع الأمثلة:

المطلب الأول: أسباب النكارة المتعلقة بالسند

الصنف الأول: الزيادة أو النقص في السند

الصنف الثاني: الغلط في السند

الصنف الثالث: رواية الضعيف أو الرواية عن ضعيف

المطلب الثاني: أسباب النكارة المتعلقة بالمتن

الصنف الأول: التصحيف والزيادة في المتن

الصنف الثاني: الغلط في المتن

الصنف الثالث: حمل حديث على آخر

المطلب الأول: أسباب النكارة المتعلقة بالسند وفيه:

الصنف الأول: الزيادة أو النقص في السند

الصنف الثاني: الغلط في السند

الصنف الثالث: رواية الضعيف أو الرواية عن ضعيف

المطلب الأول: أسباب النكارة المتعلقة بالسند

بحثت في هذا المطلب صور الخلل في الإسناد التي تدفع ابن عدي إلى الحكم بالنكارة، وهي صور تدل غالبًا على ضعف ضبط الراوي، كالوصل المرفوض، والتدليس، والغلط في السند، أو الجمع بين روايتين، وهي مظاهر نقدية دقيقة ترصد الخلل العميق في البنية الإسنادية للحديث. وبما أن الإسناد يشكل العمود الفقري لصحة الحديث، فإن كل خلل في بناء السند أو تسلسله أو ضبط رجاله يؤثر على قبول الحديث.

وفي هذا المطلب، أستعرض الأسباب التي رأى ابن عدي أنها تستوجب الحكم بالنكارة من جهة الإسناد، ومنها: الزيادة أو النقص في السند، الغلط في الإسناد، رواية الضعفاء أو عن الضعفاء.

ويُظهر التحليل لطرق ابن عدي في هذا الباب أنه كان متحريًا في تتبع جزئيات الخلل في السند، من خلال مقارنة روايات الرواة، والبحث عن التفردات، والمخالفات، والإبدال في الإسناد، وحالات التدليس، والجمع بين راويين بغير وجه، وغيرها.

كما يظهر منهجه النقدي المتوازن الذي يربط النكارة بعلل خفية تدل على ضعف ضبط الراوي أو خطئه أو مخالفته للمحفوظ، مما يجعل هذا المطلب نموذجًا مهمًا في علم علل الحديث.

وأسباب النكارة المتصلة بالضبط في سند الحديث متعددة، ولهذا فقد جعلتها في الأصناف الآتية:

الصنف الأول: الزيادة أو النقص في السند

الصنف الثاني: الغلط في السند

الصنف الثالث: رواية الضعيف أو الرواية عن ضعيف

وفيما يأتي بيان لكل قسم مع الأمثلة:

الصنف الأول: الزيادة أو النقص في السند:

الزيادة أو النقص في السند تعتبر من أهم الأسباب التي يَصدر عنها الحكم بالنكارة عند ابن عدي، إذ يرى أن أي خلل في تسلسل الإسناد أو تركيبته يُشير إلى ضعف في ضبط الراوي أو مخالفة للمحفوظ. ويأتي هذا الصنف في صور متعددة، وقد جعلتها في الأنواع الآتية:

النوع الأول: وصل المرسل أو رفع الموقوف أو المقطوع، والزيادة في سند الحديث

النوع الثاني: عدم السماع والتدليس

النوع الثالث: الجمع بين راويين في سند الحديث

هذه مجمل الأنواع التي ذكرها ابن عدي، وسأعرضها من الأمثلة فيما يأتي:

النوع الأول: وصل المرسل أو رفع الموقوف أو المقطوع، والزيادة في سند الحديث

يُعتبر التلاعب بمستوى الاتصال في الإسناد، كالوصل والرفع وزيادة الرواة، من وجوه الخلل في الضبط، مما يدفع ابن عدي إلى الحكم بالنكارة عند وقوعه، خاصة إذا انفرد به راوٍ دون غيره من الثقات.

وهذا النوع يندرج فيه صور متعددة، وهي:

الصورة الأولى: وصل المرسل

الصورة الثانية: رفع الموقوف

الصورة الثالثة: رفع المقطوع

الصورة الرابعة: الزيادة في السند

الصورة الأولى: وصل المرسل[1]:

إذا قام راوٍ بوصل حديث مرسل، فإن ابن عدي يحكم بالنكارة على هذا الحديث، وقد يذكر أن للراوي أحاديث مناكير ثم يمثل للنكارة بحديث قام الراوي بوصله وهو مرسل، وهنالك أوجه أخرى يقرر من خلالها النكارة على وصل المرسل، وفي هذا الصنف سأذكر بعض الأمثلة[2]:

1 – أبو الحسين صالح بن أحمد بن يونس أبي مقاتل[3] القيراطي[4]: ذكر ابن عدي أنه يسرق الأحاديث ويلزق أحاديث تُعرف بقوم لم يرهم على قوم آخرين، ويرفع الموقوف، ويوصل المرسل، ويزيد في الأسانيد، و أنه لو ذهب يذكر كثرة ما أُنْكِر عليه من الحديث مما ألزقه على قوم، أو حديثٍ موقوف رفعه، أو مرسلٍ أوصله، لطال ذلك[5]. وظاهر من هذا الكلام كيف جعل من أسباب النكارة وصل المرسل.

2 – في ترجمة إبراهيم بن رستم الْمَرْوزي[6] **(210هـ)** ذكر أنه حدثَّ بمناكير عن يعقوب القُمي وغيره، وساق حديثاً عن يعقوب بن عبد الله القُمِّي[7] **(174هـ)**، عن جعفر بن أبي المغيرة[8]، عن سعيد بن

---

(1) المرسل: قال ابن الصلاح في المقدمة (ص/51) صورته: حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم إذا قال: قال رسول الله ﷺ. وعرفه ابن حجر في النزهة (ص/82) ما سقط من آخره من بعد التابعي. وينظر: فتح المغيث، للسخاوي (171/1). وتدريب الراوي للسيوطي (219/1).

(2) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (393/1) ت/103. و(235/7) ت/1712.

(3) ذكره ابن حبان في المجروحين (373/1) وقال: يسرق الحديث يقلبه، ولعله قد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وفي سؤالات الحاكم للدارقطني (ص/119) ت/113: متروك.

(4) القيراطي: بكسر القاف وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح الراء وفي آخرها الطاء المهملة نسبة إلى القيراط وهو أكبر من الحبة. ينظر: الأنساب للسمعاني (533/10) ت/3344.

(5) ينظر: الكامل (38/5) ت/926.

(6) سبقت ترجمته (ص/171).

(7) سبقت ترجمته (ص/241).

(8) سبقت ترجمته (ص/246).

جبير[1] (95هـ)، عن أنس بن مالك ﷺ (92هـ)، «أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال: أقرئ عمرَ السلامَ، وأعلمه أن غضبه عز، ورضاه عدل»[2]. ثم قرر ابن عدي أن هذا الحديث لم يوصله عن يعقوب القمي غيرُ إبراهيم بن رستم، وقد رواه جماعة عن يعقوب القمي، عن جعفر، عن سعيد بن جبير (95هـ): أن جبريل ... الحديث. مرسلا. ولم يذكروا أنسا[3]. ثم ساقه ابن عدي بسنده مرسلا. وبعد أن قرر هذا قال: ولم أرَ لإبراهيم بن رستم حديثا أنكر من هذا[4].

فقد وصف وصله للحديث المرسل بالنكارة. وعليه فإن ابن عدي يجعل وصل المرسل سببا من أسباب إطلاق النكارة على الحديث.

مع التنبيه إلى أن إبراهيم بن رستم لم ينفرد بالحديث كما ذكر ابن عدي، بل وجد له متابع، ويظهر ذلك من خلال تخريجي للحديث في الحاشية.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/218).

(2) الحديث موصولا: رواه عن يعقوب: إبراهيم بن رستم ولم ينفرد به كما ذكر ابن عدي، بل وجدت له متابعا فقد تابعه عمرو بن رافع بن الفرات البجلي أبو الحَجَر القَزويني توفي (237هـ) قال أبو حاتم: قل من كتبنا عنه أصدق لهجة وأصح حديثا من عمرو بن رافع. ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/232-233) ت/1286. وذكره ابن حبان في الثقات (8/487) وقال: "مستقيم الحديث جدا". ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (22/19 وما بعدها) ت/4364.

أما رواية إبراهيم موصولة فأخرجها: الآجري في الشريعة (4/1893) (1366).

وأما رواية عمرو بن رافع: أخرجها أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (1/52) (201)، من طريق: عمرو بن رافع أبي الحَجَر القَزويني، ثنا يعقوب القُمِّي، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن أنس بن مالك، أن جبريل أتى النبي ﷺ ... الحديث. وقال: ورواه عمر، وعُقيل بن أبي طالب. وذكر الدارقطني في العلل (12/84) (2450) أن إسحاق بن بشر الكاهلي رواه عن يعقوب عن جعفر عن سعيد عن ابن عباس ﷺ.

(3) الحديث مرسلا: رواه جرير بن عبد الحميد الضبي، وسليمان بن داود العَتَكِي، ومحمد بن حُميد الرازي، وأبو الربيع الزهراني كلهم عن يعقوب، به مرسلا. أما رواية جرير: فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفضائل، ما ذكر في فضل عمر ﷺ (6/359) (32019). قال: حدثنا جَرير، عن يعقوب، عن جعفر، عن سعيد بن جبير: أن جبريل... الحديث. وأخرجها ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (188) (133). والآجري في الشريعة (4/1894) (1367). وأبو الشيخ الأصفهاني في طبقات المحدثين (2/34). وأشار أبو نعيم الأصبهاني في فضائل الخلفاء (83) إلى هذا الموقوف بعد إخراجه موصولا من طريق عمرو بن رافع أبي الحَجَر القَزويني: ثنا يعقوب القمي إلى آخر السند ثم قال: "ورواه إبراهيم بن رستم، عن يعقوب مثله. ورواه جرير، عن يعقوب، ولم يجاوز به سعيد بن جبير".

وأما رواية سليمان بن داود العَتَكِي، عن يعقوب فأخرجها محمد بن نصر الْمَروزي في تعظيم قدر الصلاة (1/264) (257) وذكر قصة في حديث طويل جاء فيه نحو لفظ الحديث.

وأما رواية محمد بن حُميد فذكره ابن عدي في الكامل (1/388)، وأشار إلى رواية أبي الربيع الزهراني.. ولم أقف عليهما عند غيره ا.هـ. وصوب الدارقطني المرسل في العلل (12/84) (2450) فقال: "... مرسلا، وهو الصواب"

(4) ينظر: الكامل (1/388) ت/97.

الصورة الثانية: الحكم بالنكارة على رفع الموقوف[1]:

من الأسباب التي حكم ابن عدي بوجودها على الحديث بالنكارة أن يرفع الراوي حديثاً موقوفاً، وقد يكون الراوي منكر الحديث أو أحاديث مناكيره، وقد يذكر الحديث نفسه ويقرر أنه منكر بهذا الإسناد، ومن الأمثلة على ذلك:

1 – ترجم ابن عدي أبا عبد الله الضَّحاك بن حَجْوة المنبجي[2] وذكر أنه منكر الحديث عن الثقات، وذكر له حديثاً يرويه الضحاك: حدثنا محمد بن عبيد الطنافسي[3] (204هـ): حدثنا عبيد الله بن عمر[4]، عن نافع[5] (117هـ)، عن ابن عمر (73هـ) ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «بني الإسلام على خمس: شهادة إن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام شهر رمضان». ثم قال ابن عدي: "لا أعلم هذا رفعه من حديث عبيد الله إلا الضحاكُ، عن محمد بن عُبيد، عنه. وقد رواه جماعة منهم فضيل بن عياض[6] (187هـ) وغيره، عن عبيد الله موقوفاً"[7]. وقد ذكر ابن عدي أن الضحاك: منكر الحديث عن الثقات، وأن كل رواياته مناكير، إما متناً أو إسناداً[8].

وبناء عليه فإن هذا الحكم يكون قد شمل ما تفرد برفعه الضحاك فيكون من جملة مناكيره.

2 – في ترجمة نُعيم بن حماد[9] (228هـ) أخرج ابن عدي: حدثنا عبد الملك[10] (323هـ): حدثنا أبو الأحوص[11] (299هـ): حدثنا نعيم بن حماد: حدثنا الدَّرَاوردي[12] (180هـ)، عن سهيل، عن أبيه

---

(1) الموقوف: قال ابن الصلاح في المقدمة (ص/46): هو ما يُروى عن الصحابة ﷺ من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يُتَجاوز به إلى رسول الله ﷺ. وينظر ما بعد هذا التعريف فقد أوضح بعض الأمور المتعلقة بالموقوف. وينظر: تدريب الراوي للسيوطي (202/1).

(2) سبقت ترجمته (ص/137).

(3) ثقة يحفظ. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/495) ت/6114.

(4) سبقت ترجمته (ص/151).

(5) سبقت ترجمته (ص/129).

(6) سبقت ترجمته (ص/175).

(7) الكامل (75/5) ت/951.

(8) ينظر: الكامل (75/5) ت/951.

(9) صدوق يخطئ كثيراً، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/564) ت/7166.

(10) عبد الملك بن محمد بن عدي سبقت ترجمته (ص/27).

(11) محمد بن أبي القاسم الهيثم بن حماد، ثقة حافظ، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/511) ت/6367.

(12) بفتح الدال المهملة، والراء والواو وسكون الراء الأخرى، وكسر الدال الأخرى، هذه نسبة عبد العزيز بن محمد الدراوردي، كان أبوه من دارابجراد مدينة بفاس فاستثقلوا أن يقولوا: دارابجردى، فقالوا: الدراوردي. ينظر: الأنساب للسمعاني (330/5) ت/1578. قال ابن حجر في التقريب (ص/358) ت/4119: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر.

(101هـ)، عن أبي هريرة ﷺ (57هـ)، عن النبي ﷺ قال: «لا تقل: أُهريق الماء، ولكن قل: أبول»[1]. قال أبو الأحوص: رفع نعيم هذا الحديث، فقلت له: لا ترفعه، فإنما هو من قول أبي هريرة. فأوقفه على أبي هريرة. ثم قرر الشيخ أن هذا منكر مرفوع بهذا الإسناد[2]. ويظهر من صنيع ابن عدي كيف حكم على رفع نعيم للحديث الموقوف بالنكارة.

الصورة الثالثة: الحكم بالنكارة على وصل المقطوع[3]: يسوق ابن عدي بعض الأحاديث المنكرة للراوي ويبين أن سبب النكارة على الراوي أنه قد تفرد برواية الحديث موصولاً، بينما غيره يرويه موقوفاً أو منقطعاً، وأحياناً يحكم بالنكارة، إن كان الراوي قد رفع مقطوعاً من قول من دون الصحابة، ومن الأمثلة[4]:

1 – أحمد بن بشير[5] ذكر ابن أعدي أن له أحاديث منكرة ثم ساق حديث مِسْعَر[6] (153هـ)، عن علقمة بن مَرْثد[7]، عن ابن بُرَيدة[8] (150هـ)، عن أبيه[9] (63هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «لو وزن دموع آدم بدموع ولده لرجح دموعه على جميع دموع ولده»[10]. ثم قال: "وهذا الحديث لم يأتِ به عن

---

(1) حديث الحديث بهذا الإسناد لم أقف عليه عند غير ابن عدي. قال عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى (132/1): "هذا الحديث منكر، اتهم به نعيم، وإنما هو قول أبي هريرة". وقد وجدته موقوفا من قول عمر ﷺ في مصنف ابن أبي شيبة قال: كتاب الطهارات، من كره أن يقول الرجل: أهريق الماء (158/1) (1823): حدثنا خالد بن مخلد، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، إن عمر قال لرجل: «لا تقل: أهريق الماء، ولكن قل: أبول».

(2) ينظر: الكامل (97/8) ت/1966.

(3) المقطوع: ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم، قاله ابن الصلاح في المقدمة (ص/47). وقال ابن حجر في النزهة (ص/114): "هو ما ينتهي إلى التابعي ومن هو دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم". وينظر: تدريب الراوي للسيوطي (218/1).

(4) ينظر: الكامل (75/3–78) ت/445. و(136/3) ت/455.

(5) سبقت ترجمته ص (ص/221).

(6) سبقت ترجمته (ص/216).

(7) ثقة، كما في التقريب لابن حجر (ص/397) ت/4682.

(8) سليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمي: ثقة، كما في التقريب لابن حجر (ص/250) ت/2538.

(9) بريدة بن الحصيب الأسلمي صحابي: ينظر: التقريب لابن حجر (ص/121) ت/660.

(10) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان –من طريق ابن عدي– الخوف من الله (250/2–251) (809). والحديث الموقوف الذي صححه ابن عدي أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الزهد، ما قالوا في البكاء من خشية الله (225/7) (35535). وحديث مسعر موصولاً لا يصح، كما هو مقتضى كلام ابن عدي، وصحح كونه من قول ابن بريدة. ونقل البيهقي عن أبي علي النيسابوري في الموضع المذكور من الشعب، أن الصحيح من حديث مِسْعَر: عن علقمة بن مرثد، عن عبد الرحمن بن سابط قوله، ليس هذا من كلام النبي ﷺ. وفي ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني

مسعر موصولاً غير أحمد بن بشير"[1]. فحكم على هذا الوصل أنه منكر، ثم ساق الحديث بلفظ آخر من قول بُرَيدة، وقال: لم يذكر فيه، بُريدة، ولا النبي ﷺ وهذه الرواية أصح.

2 – أبو عمرو أحمد بن سلمة الكوفي[2] ذكر ابن عدي أنه حدث عن الثقات بالبواطيل، ويسرق الحديث، وله مناكير عن الثقات، ولا يُحتج بروايته، وأورد له حديثاً، عن ابن عيينة (198هـ)، عن هشام بن عروة[3] (145هـ)، عن أبيه (94هـ)، عن عائشة رضي الله عنها (57هـ)، عن النبي ﷺ «ما أفلح صاحب عيال قط»[4]. ثم قال: وهذا من كلام ابن عيينة، وهو منكر عن النبي ﷺ[5].

الصورة الرابعة: النكارة بسبب الزيادة في السند: ذكر ابن عدي في ترجمة عبد الله بن بُديل بن ورقاء المكي[6] حديثاً أخرجه بسنده إلى عبد الله بن بديل بن ورقاء، عن الزهري (125هـ) ، عن سالم بن عبد الله[7] (106)، عن أبيه (73هـ)، عن عمر ﷺ (23هـ)، قال: قال رسول الله ﷺ : «الشؤم في ثلاث: في الدار والمسكن والمرأة». قال أبو هشام: زيادة عمر في هذا الإسناد خطأ، وأن عبد الله بن بديل هذا هو الذي زاده. ثم قرر ابن عدي أن عبد الله هذا له غير ما ذكره مما ينكر عليه من الزيادة في متن أو الزيادة في إسناد[8].

(2005/4) (4615) ذكر أن الحديث عن ابن بريدة عن أبيه فقال: "ورواه أحمد بن بشير عن مسعر عن علقمة عن ابن بريدة عن أبيه موقوفا". انتهى. قلت: وهذا خلاف ما في الكامل لابن عدي. ونص الكامل لابن عدي بعد أن ذكر الموصول وذكر الرواية التي صححها وأنها ليست موصولة قال: "لم يذكر فيه بريدة، ولا النبي ﷺ وهذه الرواية أصح". وواضح أن الحديث ليس موقوفا على بريدة كما قال ابن القيسراني في الذخيرة.

(1) الكامل (250/1) ت/1. وتتمة كلامه: "... وعن أحمد بن بشير غير يحيى بن سليمان هذا، فلا أدري الوهم من أحمد أو من يحيى، وأكبر ظني أنه من أحمد".

(2) قال الذهبي في المغني (40/1) ت/299: متهم بالكذب.

(3) سبقت ترجمته (ص/163).

(4) أخرج هذا الحديث أبو القاسم السهمي في تاريخ جرجان (ص/284) ت/488 ترجمة عدي بن عبد الله بن عدي، بالسند والمتن. وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (281/2) من طريق أحمد بن سلمة وقال ابن الجوزي: "هذا باطل عن رسول الله ﷺ ما قاله قط، وأقواله على ضد هذا، وإنما يروى هذا عن سفيان، وفي الإسناد أحمد بن سلمة". ثم ذكر قول ابن عدي فيه.

(5) ينظر: الكامل، لابن عدي (284/1) ت/27.

(6) صدوق يخطئ كما في التقريب لابن حجر (ص/296) ت/3224.

(7) سبقت ترجمته (ص/174).

(8) ينظر: (230/5) ت/1023.

النوع الثاني: عدم السماع والتدليس[1]:

التدليس وعدم التصريح بالسماع من مظاهر الخلل الخفي في السند، وقد يتسبب في إسقاط واسطة أو التباس في الإسناد، وهو ما يجعل ابن عدي يعتبره قرينة معتبرة للحكم على الحديث بالنكارة. والتدليس وعدم السماع يندرج تحت الزيادة والنقصان في السند، ففي حالة عدم السماع يقوم الراوي بذكر الحديث عمن لم يسمعه منه وفي هذا حذف للواسطة بين الراوي ومن روى عنه، وفي حال التدليس يقوم الراوي بحذف الواسطة أو يروي عنه مالم يسمعه منه وفيه معنى الحذف أيضاً، ولذلك أدرجتهما في الزيادة أو النقصان في السند. وقد جعلت هذا النوع في صورتين:

الصورة الأولى: عدم السماع: من أسباب الحكم بالنكارة عدم سماع الحديث ممن رواه عنه كما في أبي سفيان محمد بن عيسى بن القاسم بن سُميع الدمشقي القرشي[2] حيث ذكر ابن عدي أنه أُنكر عليه حديث مقتل عثمان بن عفان ﷺ (35هـ)، لأنه لم يسمعه من ابن أبي ذئب[3] (158هـ)[4]. وظاهر من هذا كيف أطلق النكارة على الحديث عدم السماع ممن رواه عنه. ومثل عدم السماع التدليس.

الصورة الثانية: التدليس: من الأسباب التي ذكرها ابن عدي في بعض التراجم للحكم بالنكارة تدليس الراوي، فمن ذلك[5]:

أ – ما ذكره في بقية بن الوليد[6] (197هـ) حيث أخرج له حديثاً يرويه بقية قال: قال شريك بن عبد

---

(1) قال الكافِيَجي في المختصر في علم الأثر (ص/132–133): "التدليس: هو ما حصل اشتباه في إسناده أو رجاله، فالأول: أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه لقيه، وسمعه منه. والثاني: أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه إلا أنه لا يذكره باسمه المشهور لغرض من الأغراض، بل بغير مشهور كنسبة أو كنيته، أو غير ذلك".

(2) قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (38/8) ت/173. وذكره ابن حبان في الثقات (43/9) وقال: "مستقيم الحديث إذا بين السماع في خبره". ثم تكلم عن حديثه في مقتل عثمان ﷺ وأنه لم يسمعه من ابن أبي ذئب، سمعه من إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي عن ابن أبي ذئب، فدلس عنه، وإسماعيل واه.

(3) سبقت ترجمته (ص/152).

(4) ينظر: الكامل (253/7–254) ت/1730. وقد ذكر ابن عدي أن البخاري هو من نقل عدم السماع: "يقال: إنه لم يسمع هذا الحديث من ابن أبي ذئب". ينظر: التاريخ الأوسط (271/2) ت/2570. والتاريخ الكبير (203/1) ت/630. وذكر ابن عدي عن شيخه عبدان أنه سمع ابن أبي سميع يقول: لم يسمع أبي حديث مقتل عثمان من ابن أبي ذئب، إنما هو في كتاب أبي عن قاصّ. أي أن ابن محمد بن عيسى هذا يخبر أن والده لم يسمع الحديث.

(5) ينظر: الكامل (250/8–255) ت/2058.

(6) سبقت ترجمته (ص/130).

الله[1] (140هـ) .... الحديث. ثم حكم ابن عدي على الحديث أنه: حديث منكر، لا يعلم يرويه غير بقية[2]. ويبدو أن ابن عدي لم يصرح بتدليس بقية لاشتهار ذلك عنه، وهنا لم يصرح بالسماع.

ب – وفي أبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي[3] ذكر ابن عدي أن له أشياء مما أنكرت عليه وأنه كان مدلساً يدلس على ألوان، و لا يتعمد الكذب[4].

النوع الثالث: الجمع بين راويين في سند الحديث[5]:

الجمع بين راويين في موضع راوٍ واحد قد يدل على اضطراب أو خطأ في الرواية، لا سيما عند مخالفة الثقات، لذلك يراه ابن عدي وجهاً من وجوه النكارة المرتبطة بضعف الضبط أو الخلط في الإسناد.

الصورة الأولى: مخالفة الراوي الثقات، أو التفرد بما لا يرويه غيره فيجمع بين راويين في السند:

في بعض التراجم يذكر ابن عدي أن الراوي يخالف الثقات في روايته عن أحد شيوخه، ثم يمثل لتلك المخالفة بروايات قام المتَرجَم له بالجمع فيها بين راويين في سياق السند لم يأت به غيره. ولهذا السبب يحكم ابن عدي على رواياته تلك أنها منكرة، ومن الأمثلة على ذلك[6]:

أ – أحمد بن أوفى[7] ذكر أنه يخالف الثقات في روايته عن شعبة (160هـ)، وعن غير شعبة أحاديثه مستقيمة، ثم ساق له أحاديث رواها عن شعبة فجمع فيها بين رجلين في إسناد واحد، مخالفا أصحاب شعبة في سياق السند[8]. ولذا حكم على روايات أحمد بن أوفى عن شعبة أنها منكرة، وذكر أنه لم يرَ في حديثه شيئاً منكراً، إلا ما ذكرته من مخالفته على شعبة وأصحابه[9]. وهذا يدل على أن أحمد هذا لم

---

(1) سبقت ترجمته (ص/172).

(2) ينظر: الكامل (2/251–252) ت/303. أما الحديث فقد سبق تخريجه. ينظر (ص/231).

(3) في سؤالات السلمي للدارقطني (ص/284) ت/343 قال: هو مُخلِّط مُدلِّس، يكتب الحديث عن بعض من حضره من أصحابه، ثم يُسقط بينه وبين شيخه ثلاثة، وهو كثير الخطأ.

(4) ينظر: الكامل (319/7) ت/1795.

(5) ينظر: الكامل (286/7) ت/1764 وفيها أن محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي قال: حدثنا هُشيم، عن عبيد الله ويحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من راح إلى الجمعة فليغتسل» فقد حكم ابن عدي على هذا أنه منكر جداً، من حديث هشيم عن يحيى بن سعيد. والثقات يرونه عن هشيم عن عبد الله بن نافع.

(6) ينظر: الكامل (433/7) ت/1881. و(24/8) ت/1915.

(7) أحمد بن أوفى كما في طبعة الرسالة (257/1) ت/7. وفي طبعة دار الفكر (170/1) ت/7 ذكر المحقق في الحاشية أن أحمد بن أوفى هو أحمد بن أبي أوفى. وفي طبعة دار الرشد (389/1) ت/7 أحمد بن أوفى. وهو كذلك في المغني للذهبي (34/1) ت/245. وذكره ابن حبان في الثقات (4/8). وبعضهم يذكره أحمد بن أبي أوفى. وينظر: الثقات لابن حبان (4/8). والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، قطلوبغا (283/1) ت/75.

(8) قال ابن حجر في اللسان (139/1) ت/434: "ساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث خبط في إسنادها والمتن صحيح".

(9) ينظر: الكامل (1/257–258) ت/7.

يكن ضابطاً لروايته عن شعبة فوقع منه هذا الغلط، فحكم ابن عدي على روايته بالنكارة.

ب – الراوي يروي مناكير عن قوم ثقات، لا يتابعه عليها أحد، ويذكر له من هذه المناكير أحاديث، منها ما جمع فيه الراوي بين راويين في السند، مثاله: أحمد بن هارون المصيصي[1] (ويقال له: حُمَيد)، فقد ساق له حديثاً عن حجاج بن محمد المصيصي[2] (206هـ)، عن ابن جريج[3] (150هـ)، عن الزهري (125هـ) ، عن عروة (94هـ)، عن عائشة[4] رضي الله عنها (57هـ) و زيد بن خالد[5] ﷺ (68هـ) قالا: قال رسول الله ﷺ: «من مس فرجه فليتوضأ»[6]. فقد جمع أحمد بن هارون في سند الحديث بين عائشة وزيد بن خالد ﷺ[7]. وذكر ابن عدي أن محمد بن إسحاق[8] (150هـ)، يرويه عن الزهري، عن عروة، عن زيد بن خالد. وأما حديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ، أي رواية أحمد بن هارون التي جمع فيها بين عائشة وزيد ﷺ[9]. ويظهر أن سبب النكارة تفرد ابن هارون هذا بالجمع بين راويين، بينما المحفوظ أنه من حديث زيد ﷺ.

الصورة الثانية: الراوي يخطئ فيجمع بين راويين في سند الحديث: ذكر ابن عدي في إسماعيل بن عياش أبي عتبة الحمصي[10] (181هـ) حديثا رواه ابن عياش عن الزُّبيدي[11] (146هـ) و عبد الله بن زياد بن سمعان المدني[12]، عن الزهري (125هـ)، عن عروة، عن عائشة، أنا أبا هند مولى بني بياضة

---

(1) سبقت ترجمته (ص/334).

(2) ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/153) ت/1135.

(3) سبقت ترجمته (ص/25).

(4) حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه من طريق الزهري عن عروة عنها: إسحاق بن راهويه في مسنده (990/3) (1716). والبزار في مسنده (158/18) (131).

(5) حديث زيد بن خالد الجهني من طريق الزهري عن عروة عن زيد أخرجه: ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطهارات، من كان يرى من مس الذكر وضوءاً (150/1) (1723). وأحمد في مسنده (19/36) (21689). والبزار في مسنده (219/9) (3762). وغيرهم.

(6) لم أقف على من أخرجه بهذا السند عن عائشة وزيد رضي الله عنهم معاً.

(7) قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث من طريق ابن عدي بهذا السند: "أخطأ فيه هذا المصيصي حيث قال: عائشة، وإنما هو عن بُسرة". ينظر: الخلافيات للبيهقي (316/1) (517).

(8) سبقت ترجمته (ص/24).

(9) ينظر: الكامل، لابن عدي (289/1-290) ت/34.

(10) سبقت ترجمته (ص/184).

(11) سبقت ترجمته (ص/224).

(12) قال البخاري: سكتوا عنه. كما في التاريخ الأوسط (114/2). قال النسائي في الضعفاء (63) ت/339. وفي الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (60/5) ت/279: قال مالك: كذاب. وكذبه يحيى بن معين، وقال أحمد: متروك الحديث. وينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (98/4-99). وترجمه ابن عدي (111/5-115) ت/971.

كان حجاماً، حجم النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «من سره أن ينظر إلى من صور الله الكتاب في قبله فلينظر إلى أبي هند ...» الحديث[1].

وقد ذكر ابن عدي أن هذا الحديث ينفرد به ابن عياش، عن الزبيدي، وهو منكر من حديث الزبيدي، وأن خالد بن يزيد ذكر الزبيدي وابن سِمْعان في الإسناد، وكأن ابن عياش حمل حديثَ الزبيدي على حديث ابن سمعان فأخطأ، والزبيدي ثقة، وابن سِمعان ضعيف[2].

وظاهر كيف حمل ابن عدي الخطأ على ابن عياش في جمعه بين الراويين في سند الحديث، وحمله حديثا على آخر، وهذا راجع للضبط فلو ضبط ابن عياش الرواية لما حمل حديثا على آخر.

"وإسماعيل بن عياش[3] من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على وجهه، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم"[4].

وهنا يشكل على ابن عدي في تحميله الخطأ على ابن عياش أن العلماء قرروا أن ابن عياش أحاديثه عن الشاميين صحيحة مستقيمة، وإنما يخلط في حديث الحجازيين وغيرهم من غير أهل بلده، وهذا الحديث عن الزبيدي وهو من أهل الشام[5].

---

(1) الحديث أخرجه من طريق ضمرة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي فقط:

أ – **الدولابي في الكنى والأسماء** (180/1) ولم يذكر ابن سمعان، قال: حدثنا عيسى بن يونس أبو موسى الفاخوري قال: حدثنا ضَمرة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عياش قال: حدثني محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن أبا هند مولى بني بياضة وكان حجاما، يحجم النبي ﷺ وقال: «من سره أن ينظر إلى من نور الله الإيمان في قلبه فلينظر إلى أبي هند». وقال ﷺ: «أنكحوه وأنكحوا إليه».

ب – **الطبراني في الأوسط** (329/6) (6544). وولم يذكر ابن سمعان، من طريق عبد الواحد بن إسحاق الطبراني، نا ضمرة بن ربيعة... نحوه. ومن غير طريق ضمرة عن إسماعيل عن الزبيدي فقط: الدارقطني في سننه، كتاب النكاح، باب المهر (461/4) (3795) من طريق أحمد بن أبي الطيب، نا إسماعيل بن عياش، نا محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، الخ. وليس فيه ذكر ابن سمعان. وأخرجه من طريق ضمرة بذكر الزبيدي وابن سمعان معا: الدارقطني في سننه، كتاب النكاح، باب المهر (460/4) (3793) من طريق عبد الله بن سليمان الأشعث، نا عيسى بن محمد النحاس، نا ضَمرة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عياش، **عن محمد بن الوليد الزُّبيدي، وابن سمعان**. عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن أبا هند ... الحديث. قال ابن حبان: إسماعيل تغير حفظه فكثر الخطأ في حديثه، ولا يعلم فخرج عن حد الاحتجاج به". ينظر: المجروحين، ابن حبان (124/1–125).

(2) ينظر: الكامل (434/1–435) ت/128.

(3) سبقت ترجمته (ص/184).

(4) قال ذلك ابن حبان في المجروحين (125/1). وينظر: الكامل (435/1) ت/128.

(5) ينظر: المجروحين (125/1). وتهذيب الكمال، المزي (163/3 وما بعدها) ت/472. وميزان الاعتدال، الذهبي (240/1 وما بعدها) ت/923.

ويبدو أن الحمل على ضمرة نفسه، أو من روى عن ضمرة، والذين رووا الحديث عن ضمرة بالجمع بين الزبيدي وابن سمعان، هما: خالد بن يزيد الرملي. وعيسى بن محمد الرملي.

أما ضمرة بن ربيعة الفلسطيني الرملي أبو عبد الله: وثقه جماعة، وقال بعضهم: صدوق يهم عنده مناكير، فلعل الوهم وقع منه[1]. وقد روى الحديث عن ضمرة بذكر ابن سمعان مع الزبيدي[2]:

أ – خالد بن يزيد الرملي (202هـ) كما عند ابن عدي: ثقة[3].

ب – عيسى بن محمد بن إسحاق النحاس الرملي (256هـ) وهو ثقة[4]. والراوي عن عيسى هو: عبد الله بن سليمان بن الأشعث (316هـ): ثقة، لكنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث[5].

وبناء على ما تقدم: فالحمل على الرواة عن إسماعيل بن عياش[6]، وعلى كل فالخطأ أيا كان صاحبه في هذا المثال، فإنه يصلح مثالا للخطأ في حمل الحديث على حديث آخر، وبالتالي وصفه بالنكارة.

ومن خلال تتبع ابن عدي لمواضع الزيادة أو النقص في الإسناد، يظهر حرصه على حفظ بنية السند، ورفضه لأي تفرد شاذّ يخالف الثقات، مما يعكس دقة نظره في رصد العلل السندية الخفية.

---

(1) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر (4/460–461) ت/804.

(2) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح، باب المهر (4/460) (3793).

(3) ينظر: الكامل (1/434) ت/128.

(4) ينظر: مشيخة النسائي (ص/94) ت/153. والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6/286) ت/1591.

(5) ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني (ص/222–223) (242). والإرشاد، الخليلي (2/610–611).

(6) سبقت ترجمته (ص/184).

الصنف الثاني: الغلط في السند

الغلط في الإسناد – سواء أكان اضطرابًا أو مخالفةً أو سلوكًا للجادة أو تصحيفًا – يُعدّ مؤثرًا جوهريًا في قبول الرواية عند ابن عدي، ويكشف غالبًا عن ضعف في ضبط الراوي أو تداخل في رواياته. ولهذا الغلط وجوه أذكرها في الأنواع الآتية:

النوع الأول: الاضطراب في سند الحديث، والمخالفة في الأسانيد

النوع الثاني: سلوك الجادة

النوع الثالث: التصحيف

وسأذكر فيما يأتي أمثلة على كل نوع من هذه الأنواع:

النوع الأول: الاضطراب في سند الحديث، والمخالفة في الأسانيد

الاضطراب والمخالفة في الأسانيد من أبرز مظاهر الخلل في ضبط الرواية، ويعدّها ابن عدي قرائن ظاهرة تدل على ضعف الراوي، خاصة إذا تعددت صوره أو جاءت مخالفة لما رواه الثقات، مما يجعله يحكم بالنكارة. وسأذكر بعض الأمثلة عليها:

الصورة الأولى: الاضطراب في سند الحديث:

1 – في ترجمة خالد بن يزيد بن أسد البجلي القسري[1] أورد له حديثاً[2] رواه خالد عن إسماعيل بن أبي خالد[3] (146هـ)، عن الشعبي[4] (بعد 100هـ)، عن أبي الزبير[5] (126هـ)، عن جابر ﷺ (70هـ)، عن النبي ﷺ قال: «كنت نهيتكم –يعني عن زيارة القبور– فزوروها»[6].

ثم حكم ابن عدي على هذا الحديث بقوله: "وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر، والإسناد مضطرب من قِبَل أنه قال: عن الشعبي، عن أبي الزبير"[7]. وقال ابن عدي عن خالد: "عندي ضعيف، إلا أن أحاديثه إفرادات، ومع ضعفه كان يُكتب حديثه"[8].

2 – في عبَّاد بن كثير البصري[9] أورد له حديثاً رواه عن الحسن البصري[10] (110هـ) أنه حدثه سبعة

---

(1) سبقت ترجمته (ص/280).

(2) ينظر: الكامل (3/340–341) ت/581.

(3) سبقت ترجمته (ص/280).

(4) سبقت ترجمته (ص/129).

(5) سبقت ترجمته (ص/213).

(6) الحديث بهذا السند لم أقف على من أخرجه.

(7) الكامل (3/340–341) ت/581.

(8) الكامل (3/341) ت/581.

(9) سبقت ترجمته (ص/218).

(10) سبقت ترجمته (ص/202).

من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ «نهى عن الحجامة يوم السبت ويوم الإربعاء ...» الحديث[1].
قال ابن عدي: "وهذا حديث منكر، وقد اضطرب في إسناده عبَّاد بن كثير، فقال مرة: عن عثمان الأعرج[2]، عن الحسن. وقال مرة: عن الحسن نفسه. وروي عنه عن عباد، عن حَوْشب[3]، عن الحسن"[4]. ويظهر من الأمثلة كيف جعل ابن عدي الاضطراب في الإسناد سبباً للحكم بالنكارة.

الصورة الثانية: المخالفة في الأسانيد:

1 – ذكر ابن عدي في أبي معاذ روح بن عطاء بن أبي ميمونة البصري[5] أنه قد أُنكر عليه مما يخالف في الأسانيد، فبين ابن عدي أن هذه المخالفة إن حصلت منه بسبب سبق اللسان أو الخطأ، ولا يتبين في رواياته و أحاديثه الضعف البيّن[6].

2 – ومثال ما حكم عليه بالنكارة بسبب الخطأ ما ذكره في زبير بن خبيب[7] بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام المديني[8] إذ أورد له حديثاً يرويه عن العلاء[9]، عن أبيه[10]، عن أبي هريرة ﷺ (57هـ)، عن النبي ﷺ: «أزرة المؤمن إلى نصف الساق»[11]. وذكر ابن عدي أن فُليح بن سليمان[12] (168هـ) قد تابعه على هذه الرواية[13]. ثم قرر ابن عدي بأنهما أخطآ جميعاً على العلاء حيث قالا:

---

(1) في لسان الميزان لابن حجر (159/4) ت/372: "والخبر المذكور طويل جداً يشتمل على شيء كثير من المناهي في نحو ورقتين".

(2) سبقت ترجمته (ص/227).

(3) اثنان من الرواة اسمهم حوشب يرون عن الحسن ولم أقف على أيهما المراد هنا، اللهم إلا أن يكون حوشب بن مسلم، اعتماداً على ما ذكره ابن حجر في التقريب (ص/184) ت/1592و و/1593 حيث ذكر: حوشب بن عقيل أبو دحية البصري: ثقة. وحوشب بن مسلم الثقفي أبو بشر وهو حوشب غير منسوب: صدوق.

(4) الكامل (386/5–387) ت/1167.

(5) قال ابن معين في رواية الدوري (200/4) ت/3947: ضعيف. وفي عبد الله ابن أحمد ابن حنبل عن أبيه (12/3) ت/3926: منكر. وقال النسائي في الضعفاء (ص/40) ت/191: ضعيف. وذكره ابن حبان في الثقات (305/6) وقال: كان يخطئ.

(6) ينظر: الكامل (12/4) ت/665.

(7) في نسخة دار الكتب العلمية (192/4) ت/719 حبيب بالحاء. وأشاروا في الحاشية إلى خبيب.

(8) قال الذهبي في الميزان (67/2) ت/2832: فيه لين.

(9) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي سبقت ترجمته (ص/164).

(10) عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي سبقت ترجمته (ص/164).

(11) الحديث من طريق زبير بن خبيب

(12) صدوق كثير الخطأ ينظر: التقريب لابن حجر (ص/448) ت/5443.

(13) الحديث من طريق فليح أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب الزينة (9630). وقد ذكر اختلاف الناقلين لهذا الحديث. وقد قرر النسائي أن فليح أخطأ وهو ليس بالقوي.

عن أبي هريرة ﷺ، والحديث عن أبي سعيد الخدري[1] ﷺ (63هـ). ثم قرر ابن عدي أنه لم يجد للزبير غير هذا الذي أخطأ، وحديث عاصم[2]. ولا أنكر منهما، أي ليس أنكر من هذين الحديثين[3].

النوع الثاني: سلوك الجادة[4]: سلوك الجادة من صور التصرف في السند، يتمثل في حمل الراوي الإسناد المشهور أو المعتاد على إسناد مختلف، مما يؤدي إلى تركيب غير محفوظ، وقد رآه ابن عدي سببًا مباشرًا للحكم على الحديث بالنكارة. وقد ترجم ابن عدي صدقة بن يزيد الخراساني[5] ثم الشامي، فذكر له حديثاً في الحج، وبين أنه منكر، وبين سبب النكارة فيه، وهو أن صدقة سلك الجادة. فقد أخرج ابن عدي حديث الحج هذا بسنده إلى الوليد بن مسلم[6] (194هـ): حدثنا صدقة بن يزيد: حدثنا العلاء بن عبد الرحمن[7]، عن أبيه[8]، عن أبي هريرة ﷺ (57هـ) عن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: إن من أصححته ووسعت عليه لم يزرني في كل خمسة أعوام عاماً لمحروم»[9]. ثم علق ابن عدي قائلاً: "وهذا عن العلاء منكر، كما قاله البخاري (256هـ). ولا أعلم يرويه عن العلاء غيرُ صدقة. وإنما يروي هذا

---

(1) حديث أبي سعيد من طريق العلاء عن أبيه عن أبي سعيد ﷺ أخرجه: ابن ماجه (3573). وأبو داود (4093). والنسائي في الكبرى (9631).

(2) حديث عاصم أي الحديث الذي رواه الزبير بن خبيب عن عاصم بن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ﷺ قال: كان من آخر كلام النبي ﷺ: احفظوني في أهل ذمتي. ثم قال ابن عدي: "وهذا وإن كان عاصم ضعيفاً فإن الراوي عنه لهذا الحديث الزبير. ولا أدري من أيهما البلاء فيه". ينظر: الكامل (4/125-126) ت/722.

(3) ينظر: الكامل (4/125-126) ت/722.

(4) سلوك الجادة: أولاً: الجادة لغة: قال الجوهري (393هـ) في الصحاح (2/452) مادة (جدد): "الجادة: معظم الطريق، والجمع جوادٌ". وجاء في لسان العرب، لابن منظور (711هـ) (3/108) مادة (جدد): "قال الزجاج: كل طريقة جُدَّةٌ وجادَّة. قال الأزهري: وجادَّة الطريق سميت جادة لأنها خُطة مستقيمة مَلْحوبة، وجمعها: الجَوادُّ".

وقد عبر عنها الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (ص/439) المَحَجَّة السهلة، فقال: "وإنما سلك به الذي وهم فيه: المحجة السهلة". وأما الجادة في الاصطلاح فتفهم من قول السيوطي في التدريب (1/306-307): "التاسع: أن يكون طريقه معروفة، يَروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع مَن رواه من تلك الطريق – بناء على الجادة– في الوهم". وظاهر أن سلوك الجادة بأن يروي أحد الرواة الحديث بسند معروف، والواقع خلاف هذا السند فرواية الحديث بالإسناد المشهور هو سلوك للجادة.

(5) قال النسائي في الضعفاء (ص/58) ت/308: ضعيف. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/431) ت/1983 عن أبيه قال: صالح. وذكره ابن حبان في المجروحين (1/374) وقال: يحدث عن الثقات بالأشياء المعضلات على قلة روايته، لا يجوز الاشتغال بحديثه عند الاحتجاج به.

(6) سبقت ترجمته (ص/325).

(7) ينظر الصفحة السابقة.

(8) ينظر الصفحة السابقة.

(9) ينظر: الكامل (5/45) ت/929. وينظر: التاريخ الكبير للبخاري (4/295) ت/2882.

خلف بن خليفة[1] (181هـ) وهو مشهور. وروي عن الثوري (161هـ) أيضاً، عن العلاء بن المسيب[2]، عن أبيه[3] (105هـ)، عن أبي سعيد الخدري ﷺ (63هـ)، عن النبي ﷺ. فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء فظن أنه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ. **وكان هذا الطريق أسهل عليه.** وإنما هو العلاء بن المسيب، عن أبيه عن أبي سعيد"[4].

النوع الثالث: التصحيف[5] في السند:

التحريف في أسماء الرواة أو ألقابهم يُعد من صور التصحيف، ويقع غالبًا بسبب ضعف الضبط أو الخطأ في السماع، وقد يغيّر التصحيف مسار الرواية بالكامل، ولذلك يعدّه ابن عدي من أسباب الحكم بالنكارة. وسأذكر هنا مثالاً على التصحيف في السند:

ففي ترجمة بقية بن الوليد[6]، إذ ساق له حديثاً يرويه ابن عدي، قال: "حدثنا عبد الله بن أبي سفيان الموصلي: حدثنا أحمد بن فرج: حدثنا بقية: حدثنا شعبة (160هـ)، عن محمد بن سليمان بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله ﷺ: «الوضوء من كل دم سائل»[7]. علق ابن عدي فقال: "وهذا الحديث وإن كان في إسناده بعض الإرسال، فإني لم أكتبه إلا عن ابن أبي سفيان الموصلي. وهو منكر من حديث شعبة (160هـ) عن محمد بن سليمان، إنما أراد به: عمر بن سليمان. فصحف، ولبقية عن شعبة كتاب، وفيه غرائب، وتلك الغرائب ينفرد بها بقية عنه، وهي محتملة"[8]. ويظهر من صنيع ابن عدي كيف حكم على الحديث بأنه منكر من حديث شعبة عن محمد، وذلك أن التصحيف الذي وقع بين محمد بن سليمان، وعمر بن سليمان كان سبباً لنكارة هذا الحديث من حديث شعبة. والله أعلم.

ولقد أثبت ابن عدي من خلال ملاحظاته النقدية أن الغلط في السند سبب رئيس في الحكم بالنكارة، سواء صدر عن الراوي نفسه أو عمّن دونه، وكان منهجه مبنيًا على المقارنة والتحقيق لا على إسقاط الرواة جملةً.

---

(1) صدوق اختلط في الآخر، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي فأنكر عليه ابن عيينة وأحمد. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/194) ت/1731.

(2) ثقة، كما في التقريب لابن حجر (ص/532) ت/6675.

(3) ثقة ربما وهم، كما في التقريب لابن حجر (ص/436) ت/5258.

(4) الكامل (45/5) ت/929.

(5) المصحَّف: هو تغيير لفظ أو معنى، واللفظ إما تصحيف بصر أو سمع، وقد يكون في السند والمتن. ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة، محمد بن إبراهيم (ص/56).

(6) سبقت ترجمته (ص/130).

(7) هذا الحديث بهذا الإسناد لم أجده عند غير ابن عدي.

(8) ينظر: الكامل (249/2) ت/303.

الصنف الثالث: رواية الضعيف أو الرواية عن ضعيف

الراوي الضعيف أو من يكثر روايته عن ضعفاء ومجاهيل، يُعد عند ابن عدي مظنّة لورود النكارة، خاصةً إذا تكررت منه الأحاديث المنكرة أو تفرد بما لا يُعرف عن غيره، مما يجعل هذا الصنف من أبرز صور الخلل المؤثرة في الضبط. كما سيتضح من الأمثلة التي أبينها فيما يأتي من الأنواع:

النوع الأول: أن يكون الراوي ضعيف وعامة أحاديثه عن الضعفاء أو قوم لا يعرفون

النوع الثاني: يروي الراوي عن ثقة فلا توجد النكارة، وإذا روى عن ضعيف وجدت، وبالعكس

وفيما يلي تفصيل هذه الأنواع:

النوع الأول: أن يكون الراوي ضعيف وعامة أحاديثه عن الضعفاء أو قوم لا يعرفون:

إذا كان الراوي ضعيفًا في الأصل، ثم زادت رواياته عن ضعفاء أو مجاهيل، فإن احتمال النكارة في حديثه يتضاعف، وهذا ما يجعل ابن عدي يحكم على حديثه بالنكارة، سواء كان الخلل منه أو من شيوخه، لأن الضعف يتراكم من الطرفين. ومن ذلك:

1 – في أبي الجنيد الضرير خالد بن الحسين[1] أورد له أحاديث ثم قال: "ولأبي الجنيد غير هذه الأحاديث التي أمليتها، وعامة حديثه عن الضعفاء أو قوم لا يعرفون، فإذا كان سبيله هذا إذا وقع لحديثه نكرة يكون البلاء منه أو من غيره لا منه"[2].

2 – عمرو بن النعمان البصري[3] بيَّن ابن عدي أنه ليس بالقوي في الحديث، وعرض له بعض مروياته ثم قرر أنه يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث منكر، لا يدري ابن عدي البلاء فيها من عمرو أم من الضعيف الذي يروي عنه عمرو. وعلى كلا الحالين فإن النكارة هنا بسبب الضعف فعمرو ضعيف ويروي عن ضعيف[4].

النوع الثاني: يروي الراوي عن ثقة فلا توجد النكارة، وإذا روى عن ضعيف وجدت، وبالعكس:

يتتبع ابن عدي حالات الراوي بدقة، فيميز بين رواياته عن الثقات ورواياته عن الضعفاء، فإن ظهرت النكارة عند روايته عن الضعفاء فقط، حمل الخلل على الشيخ، وإن أنكر عليه تفرده عن الثقات، حملها عليه، فيربط النكارة بموضع الخلل الحقيقي، وهذا النوع ينقسم إلى صورتين:

الصورة الأولى: يحكم ابن عدي بالنكارة على رواية الراوي إن روى عن ضعيف:

يبدو أن ابن عدي في هذه الحال يحمل النكارة على شيخ المترجَم له إن كان ضعيفاً، بقرينة أنه في حالة روايته عن الثقة لا يحكم بالنكارة، وهذه بعض الأمثلة:

---

(1) قال ابن معين في رواية الدوري (394/4) ت/4950: ليس بثقة.

(2) الكامل (374/3) ت/602.

(3) سبقت ترجمته (ص/181).

(4) ينظر: الكامل (65/6) ت/1290.

1 – حامد بن آدم المروزي[1] ذكر ابن عدي بعض شيوخه ثم قال: "لم أرَ في حديثه إذا روى عن ثقة شيئاً منكراً، وإنما يؤتى ذلك إذا حدَّث عن ضعيف"[2].

2 – ذكر في أبي مالك عمرو بن هاشم الجَنْبي[3] بعض حديثه ثم قرر أن له أحاديث غرائب حسان، ثم فصل في بيان حاله: فإذا حدَّث عن ثقة فهو صالح الحديث، وإذا حدث عن ضعيف فإنه يكون في حديثه بعض الإنكار، وهو صدوق إن شاء الله[4].

3 – أحياناً لا يصرح بكون الراوي ثقة، وإنما يذكر أنه يروي عن ضعفاء، وأن الإنكار لعله منهم، كما في عبد الرحمن بن القُطامي البصري[5] حيث ذكر له عدة أحاديث، وأن عبد الرحمن يروي عن أبي المُهزِّم[6] و علي بن زيد بن جدعان[7] **(131هـ)** وهما في عداد الضعفاء. ولعل الإنكار الواقع في بعض الأحاديث التي ذكرها له ابن عدي منهما لا من عبد الرحمن[8].

الصورة الثانية: الراوي لا بأس به يروي عن ضعيف فيكون الضعف في الحديث بسببه، وإذا روى عن ثقة فإن تفرد عنه وقعت النكارة، أو روى عنه ضعيف وجدت أيضاً:

في هذا النوع يُرجع ابن عدي النكارة في حديث الراوي إما إلى ضعف المروي عنه، وإما إلى تفرد الراوي في حال كان المروي عنه ثقة، فمن ذلك:

1 – بُكير بن جعفر الجرجاني السلمي[9] ذكر ابن عدي أنه شيخٌ صالحٌ، حدَّث بمناكير عن الثقات، وساق له أحاديث، وذكر أن له غيرها، وهو في مقدار ما يروي لا بأس به، و له أحاديث عن الثقات، وعن الضعفاء، فإذا روى عن ضعيف فيكون ضعيف الحديث، وذلك من جهة الضعيف الذي روى عنه، وإنما أنكرت عليه أحاديث إذا رواها عن ثقة، ولا يتابعه عليها أحد[10].

---

(1) ذكره ابن حبان في الثقات (218/8).

(2) ينظر: الكامل (355/5–357) ت/1144. وقد ذكر ابن عدي عن شيخه ابن حماد يحكي عن السعدي أنه قال في حامد: كان يكذب ويحمق في كذبه.

(3) سبقت ترجمته (ص/150).

(4) ينظر: الكامل (94/6–95) ت/1310.

(5) قال عمرو بن علي الفلاس: كان كذاباً. ينظر الجرح لابن أبي حاتم (279/5) ت/1327. وذكره ابن حبان في المجروحين (48/2) وقال: منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديثهم، يجب التنكب عن روايته.

(6) أبو المهزِّم بتشديد الزاي المكسورة، اسمه يزيد وقيل: عبد الرحمن بن سفيان: متروك. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/676) ت/8397.

(7) سبقت ترجمته (ص/262).

(8) ينظر: الكامل (324/3) ت/572.

(9) سبقت ترجمته (ص/178).

(10) ينظر: الكامل (194/2–196) ت/279.

2 – أبو بكر بن عياش الكوفي[1] **(**194هـ**)** ذكر ابن عدي أنه في كل رواياته عن كل من روى عنه لا بأس به، في حال كان الراوي عن ابن عياش ثقة، ولم يجد له حديثاً منكراً في هذه الحال. وإذا كان الراوي عن ابن عياش ضعيفاً فإنه قد توجد النكارة[2].

وفي نهاية هذا المطلب اتضح من العرض أن الخلل في السند، سواء بالزيادة أو النقص أو الغلط أو الرواية عن الضعفاء، يُعد سببًا معتبرًا عند ابن عدي في الحكم على الحديث بالنكارة. ويُظهر صنيعه وعيًا نقديًا متقدمًا يعتمد على المقارنة الدقيقة بين الطرق، وتتبع المخالفات، والتحقق من التفردات، مما يعكس عمق معرفته بعلم علل الحديث.

ويؤكد صنيع ابن عدي أن مجرد رواية الضعفاء، أو عنهم، لا تُرفض بالكلية، لكنه يعتبرها مظنة قوية للنكارة، خصوصًا إذا اقترنت بالتفرد أو مخالفة الثقات، مما يبرز توازنه بين النظر في العدالة والضبط معًا.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/168).

(2) ينظر: الكامل (492/4) ت/893. وينظر: (16/5) ت/913.

المطلب الثاني: أسباب النكارة المتعلقة بالمتن، وفيه ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: التصحيف والزيادة في المتن

الصنف الثاني: الغلط في المتن

الصنف الثالث: حمل حديث على حديث آخر

المطلب الثاني: أسباب النكارة المتعلقة بالمتن

إذا كان الخلل في الإسناد موجبًا للنظر في النكارة، فإن الخلل في متن الحديث لا يقل خطورة، إذ إن سلامة المعنى، واتساق اللفظ، ووضوح السياق من شروط قبول الحديث.

وفي هذا المطلب، يرصد ابن عدي صورًا متعددة من أسباب الحكم بالنكارة من جهة المتن، مثل التصحيف، والزيادة، والغلط، وحمل حديث على حديث آخر.

ويُظهر ابن عدي منهج ابن عدي النقدي الدقيق، إذ لا يقف فقط عند الظاهر من المتن، بل يبحث عن عوامل التشويه التي قد تكون نتيجة ضعف الراوي أو توهمه أو تقليده لغيره.

وقد سبق الكلام عن أسباب النكارة فيما يتعلق بالعدالة، وما يتعلق بضبط الراوي في السند، وهنا سأتحدث عن أسباب النكارة فيما يتعلق بالضبط في المتن، وذلك في الأصناف الآتية:

الصنف الأول: التصحيف والزيادة في المتن

الصنف الثاني: الغلط في المتن

الصنف الثالث: حمل حديث على حديث آخر

وفيما يأتي بيان لهذه الأصناف الثلاثة:

الصنف الأول: التصحيف والزيادة في المتن

التصحيف والزيادة تعتبر من أبرز مظاهر الخلل في المتون، وقد شكّلت عند ابن عدي سببًا صريحًا للحكم بالنكارة، حيث يرى أن تغيّر صورة اللفظ عن الأصل الثابت قد يُحدث تشويشًا في المعنى، أو يُنسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله. ومن خلال تتبعه للأحاديث، تبيّن أن التصحيف قد يكون ناتجًا عن ضعف في السمع أو النقل، بينما الزيادة قد تكون ناشئة عن توهّم أو تفرد غير مقبول من راوٍ ضعيف.

وقد صنف ابن عدي هذه الأنواع النقدية ضمن معايير الدقة في نقد المتون، فجاء هذا الصنف ليكشف عن عمق فهمه لسلامة ألفاظ الحديث، وتدقيقه في ضوابط القبول والرد. وسأوضح ذلك مع الأمثلة في النوعين الآتيين:

النوع الأول: التصحيف في المتن:

التصحيف في المتن هو أحد أشكال التبديل غير المقصود لألفاظ الحديث، سواء في أسماء الرواة أو ألفاظ المتون، وقد يُفضي إلى معانٍ مغايرة لما نُقل عن النبي ﷺ. وينظر ابن عدي إلى التصحيف نظرة حادة، فيربطه بوصف النكارة خاصة إن صدر من راوٍ غير متقن، ويتأكد عنده حين يُخالف الثقات أو تكون له سوابق في التصحيف. ومع أنه قد يقرّ للراوي بالصدق، إلا أن كثرة التصحيف تخرجه عن

حدّ القبول، وتُسقط حديثه عن درجة الاعتبار. فمن ذلك داود بن المُحَبِّر بن قَحذم بن سليمان بن ذكوان[1] (206هـ) ذكر ابن عدي وجود النكارة في بعض مروياته، وأن عامة ما ذكره في كتابه في فضائل العقل غير محفوظ. ثم قرر أن له أحاديث صالحة خارج كتاب العقل[2]، ويشبه أن تكون صورته ما ذكره يحيى بن معين (233هـ) أنه كان يخطئ ويصحف الكثير، وفي الأصل أنه صدوق كما ذكره[3].

النوع الثاني: الزيادة في المتن:

الزيادة في المتن تمثل إدراجًا زائدًا على النص النبوي، قد يكون عن اجتهاد خاطئ، أو عن تفرد غير مقبول من راوٍ ضعيف أو متروك. وقد ميّز ابن عدي بين الزيادات المقبولة إذا جاءت من ثقات معروفين بالحفظ، وبين الزيادات المنكرة إذا تفرد بها من لا يحتمل تفرده.

ويُظهر ابن عدي في هذه المواضع حسًّا نقديًّا عاليًا؛ حيث ينظر إلى الأصول والروايات الأخرى، فيكتشف موضع الزيادة، ويحكم بالنكارة عند فقدان الشواهد أو بروز التفرد. ولذلك صور[4]:

الصورة الأولى: الراوي منكر الحديث يتفرد بزيادة في الحديث: كما في أبي إسماعيل إبراهيم بن أبي حية اليسع بن الأشعث المكي[5] حيث ذكر له حديثا يرويه عن جعفر بن محمد[6]، عن أبيه[7]، عن جابر ﷺ (70هـ)، عن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريل فأمرني أن أقضي باليمين مع الشاهد»[8]، وقال:

---

(1) سبقت ترجمته (ص/200).

(2) كتاب العقل: قال الذهبي في كتاب الميزان (20/2) ت/2646 عند ترجمة داود: "صاحب العقل، وليته لم يصنفه" وذكر الذهبي عن الدارقطني أنه قال: كتاب العقل وضعه ميسرة بن عبد ربه ثم سرقه من داود المذكور، وركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة. وسرقه غيره وركبوه بأسانيد أخرى. وذكره ابن حجر العسقلاني في المعجم المفهرس (ص/87) رقم (246) وذكر سنده إلى المؤلف. وذكره حاج خليفة في كشف الظنون (1439/2). وذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص/52) ونقل عن الذهبي قوله: أكثر كتاب العقل الذي صنفه موضوعات.

(3) ينظر: الكامل (450/3-453) ت/638.

(4) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (465/5-466) ت/1221. و(381/6) ت/1524.

(5) قال ابن معين في رواية الدارمي (ص/73) ت/159: شيخ ثقة. وقال البخاري في تاريخه (283/1) ت/913: منكر الحديث. وفي الجرح لابن أبي حاتم (96/2) ت/260 عن أبي حاتم قال: منكر الحديث. وذكر ابن حبان في المجروحين (103/1) أنه يروي مناكير وأوابد يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها. وذكره الدارقطني في الضعفاء (ص/105) ت/17. وفي الميزان للذهبي (29/1) ت/79 ذكر أن النسائي ضعفه. وأن الدارقطني قال: متروك.

(6) جعفر الصادق سبقت ترجمته (ص/314).

(7) محمد الباقر سبقت ترجمته (ص/314).

(8) أخرجه الطبراني في الأوسط (243/1) (796) وقال: "لم يرو هذه اللفظة في هذا الحديث أحدٌ رواه عن جعفر بن محمد: أمرني جبريل إلا إبراهيم بن أبي حية".

«يوم الأربعاء يوم نحس مستمر»[1]. وقد قرر ابن عدي أن هذا الحديث من هذا الطريق قد روي عن جعفر بن محمد مسنداً، والأصل فيه مرسل. وأما قوله: «يوم الأربعاء يوم نحس مستمر» لا يرويه غيرُ إبراهيم بن أبي حية. وحديث جعفر بن محمد قد قال جماعة فيه: عن جعفر، عن أبيه، عن جابر. واختلفوا على جعفر على ألوان، إلا أن المنكر فيه قوله: «يوم الأربعاء يوم نحس مستمر»[2].

والملاحظ: أن ابن عدي ذكر في هذا الحديث سببين للنكارة: السبب الأول: وصل المرسل أي الموقوف[3]. إذ إن إبراهيم رواه مسندا وخالف في ذلك الجماعة. والسبب الثاني: وهو الذي صرح فيه ابن عدي بالوصف بالمنكر: الزيادة في هذا الحديث. وهذه الزيادة تفرد بها إبراهيم وهو منكر الحديث، والضعف بيِّن على أحاديثه، وله مناكير فحكم ابن عدي عليها بالنكارة.

الصورة الثانية: زيادة في المتن لا أصل لها: ذكر ابن عدي في ترجمة إبراهيم بن يزيد بن قُديد[4] أنه روى حديث أبي هريرة ﷺ (57هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين[5]، وإذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين، فإن الله جاعل له من ركعتيه في بيته خيرا». ثم نقل عن البخاري (256هـ) تعليقه على الشطر الثاني من الحديث صلاة الركعتين عند دخول البيت أنه لا أصل له[6]. وقد ذكر ابن عدي أسانيده إلى سعد بن عبد الحميد بن جعفر[7] (219هـ)، عن إبراهيم بن يزيد بن قُديد، عن الأوزاعي (157هـ)، عن يحيى بن أبي كثير[8] (132هـ)،

---

(1) الحديث أخرجه من طريق إبراهيم بن أبي حيَّة: أبو عوانة في مستخرجه، مبتدأ أبواب في الأيمان، باب الخبر الموجب اليمين على المدعي مع الشاهد (57/4) (6022). والطبراني في الأوسط (283/6) (6422) قال الطبراني: "لم يقل في هذا الحديث عن جعفر بن محمد: «نزل جبريل» إلا إبراهيم بن أبي حية. ولا يروى: «يوم الأربعاء يوم نحس مستمر» عن جعفر إلا إبراهيم بن أبي حية".

(2) ينظر: الكامل (352/1-353) ت/70. وينظر: (230/5) ت/1023.

(3) يظهر من كلام ابن عدي أنه أراد بالمرسل هنا الحديث الموقوف، إذ قال: والأصل فيه مرسل. ثم قرر بأن جماعة قالوا فيه: عن جعفر عن أبيه عن جابر. أي هو موقوف. لأنه من قول الصحابي.

(4) سبقت ترجمته (ص/283).

(5) الحديث إلى هنا صح من حديث أبي قتادة ﷺ أخرجه: البخاري، كتاب الصلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس (96/1) (444). ومسلم، كتاب المساجد، باب استحباب تحية المسجد بركعتين (495/1) (714). وأما من حديث أبي هريرة ﷺ في شأن الركعتين عند دخول المسجد فقط. أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب من دخل المسجد فلا يجلس حتى يركع (323/1) (1012). عن المطلب بن عبد الله عن أبي هريرة. قال البوصيري في مصباح الزجاجة (123/1) (368): هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع. قال أبو حاتم: المطلب بن عبد الله عن أبي هريرة مرسل.

(6) ينظر: التاريخ الكبير (336/1) ت/1057.

(7) سبقت ترجمته (ص/284).

(8) سبقت ترجمته (ص/118).

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن (94هـ)، عن أبي هريرة ﷺ (57هـ): ... الحديث. ثم قرر أنه منكر بهذا الإسناد. وهو وإن لم يكن قد صرح بسبب النكارة إلا أنه عندما قدَّم قول البخاري في **هذه الزيادة أنها لا أصل لها**، يكون ابن عدي قد اكتفى بهذه الإشارة، ليظهر سبب النكارة في متن الحديث بهذا الإسناد[1].

الصنف الثاني: الغلط في المتن:

الغلط في متن الحديث من العلل الدقيقة التي اهتم بها النقاد، ويُعدّ من أبرز أسباب النكارة عند ابن عدي، إذ يرى أن تغيّر المعنى، أو اضطراب السياق، أو انقلاب الرواية، كلها مظاهر تؤثر في صحة الحديث وقبوله. وقد ربط ابن عدي هذا الغلط غالبًا بصفات الراوي؛ ككثرة الوهم، أو ضعف الضبط، أو التحديث من حفظ غير متقَن، أو الاشتباه في الرواية.

وفي هذا الصنف تظهر دقة ابن عدي في تتبع مظانّ الغلط، وسعيه لتمييز ما أصله محفوظ مما اعتراه الخلل، مُبرهنًا على ذلك بشواهد مقارنة وتخريجات دقيقة.

ويندرج تحت هذا الصنف ثلاثة أنواع رئيسة، تُظهر تدرجات الغلط في المتن وأسبابه. وهي:

النوع الأول: النكارة بسبب الغلط في الرواية نتيجة الاشتباه

النوع لثاني: النكارة بسبب الغلط في الرواية نتيجة الوهم

النوع الثالث: النكارة بسبب الغلط في الرواية نتيجة الاشتباه أو التوهم، أو هما معاً

وفيما يأتي بيان هذه الأنواع:

النوع الأول: النكارة بسبب الغلط في الرواية نتيجة الاشتباه:

الاشتباه من أكثر العوامل التي تؤدي إلى الغلط في المتن، وقد يفقد الراوي بسبب ذلك القدرة على تمييز الروايات، فيقع في القلب أو التبديل أو الخلط بين النصوص.

وقد لاحظ ابن عدي أن بعض الرواة، رغم صدقهم، إلا أن اشتباههم المتكرر جعلهم يروون أحاديث منكرة، خاصة إذا حدّثوا من حفظهم دون الرجوع إلى كتبهم. ويميل ابن عدي إلى اعتبار الاشتباه سببًا مستقلًا للحكم بالنكارة، إن أدى إلى تغيير ظاهر في ألفاظ الحديث أو معناه، ولاسيما عند المقارنة بروايات الثقات. ولذلك صور متعددة:

---

(1) الكامل (249/2) ت/303.

الصورة الأولى: يحدث الراوي من حفظه فيُشَبَّه عليه فيغلط[1]:

بعض الرواة قد يكثر من كتابة الحديث، ولكنه يُشبَّه عليه فيقع الغلط في روايته، وذلك إن حدَّث من حفظه، والتحديث من الحفظ قد يوقع صاحبه في الغلط إن لم يكن ضابطاً لحديثه ضبطاً متقناً، ومن أمثلة ذلك:

1 – أبو محمد الجرجاني أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم بن النجم بن ماهان السعدي[2] **(293هـ)** ذكر ابن عدي أنه كتب فأكثر، وحدَّث بأحاديث منكرة لم يُتابع عليها، وأورد له أحاديث عن هشام بن عروة[3] (145هـ) وقرر أن هذه الأحاديث لهشام بن عروة مناكير كلها بهذا الإسناد، ما يعلم حدَّث بها غيرُ أحمد بن حفص هذا، وهو عند ابن عدي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يُشبَّه عليه فيغلط، فيحدث به من حفظه[4]. و ذكر ابن عدي في ترجمة أبي إسحاق إبراهيم بن موسى[5] المعروف بالوَزْدُلي[6] حديثاً، وقال: هذا الحديث بهذا الإسناد باطل، ولم يحدثناه عن الوَزْدُولي غيرُ أحمد بن حفص، ولعلنا أُتينا في هذا الحديث من جهته، وكان ابن حفص عندي لا يتعمد الكذب، إلا أنه ربما شُبِّه عليه[7].

فقول ابن عدي: "كتب فأكثر" جاء بين يدي بيان النكارة كإشارة لسبب وقوع النكارة في حديث الراوي، فالراوي مع كثرة كتابته، إلا أنه إن حدَّث من حفظه وقعت النكارة في حديثه، وعلاقة كثرة الكتابة بوقوع النكارة أن الراوي اعتمد على كتابته للحديث، ولم يحفظ ما كتب، أي لم يضبط روايته حفظاً فيقع منه

---

(1) ينظر: الكامل (220/4) ت/768 أبو أيوب سليمان بن داود المِنْقري الشاذكوني قال فيه ابن عدي: "وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي ذكرتها، بعضها مناكير، وبعضها سرقة، وما أشبه صورة أمره بما قال عبدان أنه ذهبت كتبه، فكان يحدث من حفظه فيغلط. وإنما أتي من هناك يشتبه عليه، فلجرأته واقتداره على الحفظ يمر على الحديث، لا أنه يتعمده". وينظر: (414/4–416) ت/861 فقد ذكر ابن عدي أبا الحسن سهل بن صُقير الخِلاطي وبيَّن أن في أحاديثه بعض الإنكار، أو يقع فيها الإنكار، وقرر أن سهلاً هذا ليس بالمشهور، ولا ممن يتعمد الكذب، وإنما هو يغلط أو يُشَبَّه عليه فيرويه. وينظر: (30/5–35) ت/921 وفيها صالح بن موسى بن عبيد الله ذكر ابن عدي أن عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد، وهو إما أن يغلط في الإسناد، أو يروي المتن بسند لا يرويه غيره، ولكن ذلك ليس تعمداً منه للكذب، بل يشتبه عليه فيخطئ. وينظر: (244/6–246) ت/1409 وفيها ذكر ابن عدي أبا طيبة عيسى بن سليمان بن دينار الدارمي الجرجاني حيث أخرج له مجموعة حديثه وحكم على أحدها أنه منكر بهذا الإسناد، وحكم على جملة منها أنها غير محفوظة، ثم قرر أن أبا طيبة كان رجلاً صالحاً، ولا يتعمد الكذب، ولعله كان يشبه عليه فيغلط.

(2) سبقت ترجمته (ص/27).

(3) سبقت ترجمته (ص/163).

(4) ينظر: الكامل (298/1) ت/45.

(5) نقل الذهبي في المغني (27/1) ت/184 قول ابن عدي فيه وأن له حديث منكر عن أبي معاوية.

(6) بفتح الواو وسكون الزاي وضم الدال المهملة بعدها واو أخرى وفي آخرها اللام نسبة إلى وزدول قرية من قرى جرجان. ينظر: الأنساب للسمعاني (327/13) ت/5176.

(7) ينظر: الكامل (401/1) ت/113.

الغلط في الرواية عند التحديث من الحفظ دون الرجوع للكتاب، ولعل الراوي لو لم يكثر من الكتابة واشتغل بحفظ القليل وضبطه لتفادى مثل هذا الخلل.

2 – ذكر ابن عدي في الحسن ابن أبي جعفر عجلان الجُفْري[1] (167هـ) عدة أحاديث وذكر أن له أحاديث مستقيمة صالحة، وأنه صدوق وليس ممن يتعمد الكذب، وأن الأحاديث التي أُنكرت عليه إنما كان وقوع النكارة فيها بسبب وهم توهمه أو شبه عليه فغلط[2].

وظاهر من الأمثلة السابقة ربط النكارة بوجود الغلط في الرواية نتيجة الاشتباه على الراوي.

الصورة الثانية: يُشبَّه على الراوي فيقلب الحديث (القلب):

بعض الرواة قد يُشبه عليه فيقع قلب في متن الحديث، وهذا السبب جعل ابن عدي يطلق النكارة على الحديث عند وجوده، كما في أبي الفوارس التميمي الحَرَّانيّ أحمد بن عبد الرحمن بن يزيد بن عِقال[3] (300هـ) حيث ذكر أنه روى حديثا عن أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي النُّفيلي الحَرَّانيّ[4] (234هـ): حدثنا مِسْكِين بن بُكير[5] (198هـ)، عن الأوزاعي (157هـ)، عن الزهري (125هـ)، عن أنس ﷺ (92هـ) «أن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائما».

فعقب ابن عدي عليه أن هذا الحديث شُبِّه على أبي الفوارس، لأن الحديث رواه عن مسكين جماعةٌ منهم أبو جعفر النفيلي عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس «أن النبي ﷺ شرب قائما»[6]. فجاء بهذا الحديث بالضد: «أن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائما». ولم ير ابن عدي منه في حديثه أنكر من هذا[7].

وظاهر كيف أطلق ابن عدي النكارة بسبب القلب الذي وقع به الراوي اشتباهاً منه في الحديث.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/264).

(2) ينظر: الكامل (3/108–116) ت/448.

(3) سبقت ترجمته (ص/242).

(4) سبقت ترجمته (ص/242).

(5) سبقت ترجمته (ص/242).

(6) الحديث إسناده صحيح: أخرجه أبو يعلى في مسنده (6/260) (3560) «قال: حدثنا ابن أبي شعيب الحراني، حدثنا مسكين بن بكير، عن الأوزاعي، عن ابن شهاب، عن أنس، أن النبي ﷺ «شرب قائما». وأخرجه (3561). وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (5/157) (8224) من طرق في أحدها النفيلي الذي يروي عنه أبو الفوارس في الكامل.

(7) ينظر: الكامل (1/303) ت/49.

النوع الثاني: النكارة بسبب الغلط في الرواية نتيجة الوهم

الوهم في الرواية هو أن يتوهم الراوي ما لم يُقله، فيثبت شيئًا غير محفوظ، أو ينقل ما لا أصل له عن شيخ لم يحدث به. وقد اعتنى ابن عدي بتشخيص حالات الوهم، فربطها أحيانًا بكثرة الغلط، وأحيانًا بتفرّد الراوي بما لا يُتابَع عليه. ويُظهر ابن عدي حذرًا من الرواة الذين يكثر وهمهم، حتى لو لم يُعرفوا بالكذب، لأن الوهم وحده كافٍ عنده للحكم بالنكارة، إذا أفضى إلى خلل ظاهر في المتن. وفيما يأتي صور من ذلك:

الصورة الأولى: الغلط في الرواية نتيجة كثرة الوهم: فمن ذلك أبو أُميَّة أيوب بن خُوط البصري[1] ذكر ابن عدي أنه روى أحاديث مناكير، ثم أشار إلى سبب النكارة في مرويات أيوب وهو أنه كثير الغلط والوهم، وليس هو من أهل الكذب"[2].

وظاهر من هذا كيف ربط ابن عدي رواية المناكير بالغلط في الرواية نتيجة لكثرة الوهم من الراوي.

الصورة الثانية: الغلط في الرواية نتيجة الوهم: ليست كثرة الغلط نتيجة الوهم شرط في إطلاق النكارة على مرويات الراوي، فقد يوجد ذلك من الراوي على قلة، ومع ذلك يأتي حكم ابن عدي على مروياته بالنكارة، فمن ذلك: ما ذكره في حسان بن إبراهيم الكرماني[3] (186هـ) حيث ذكر له عدة أحاديث مما يرويه ليقرر أن لحسان هذا حديث كثير، وقد حدَّث بإفرادات كثيرة، ولم يجد له أنكر من الأحاديث التي ذكرها له، وهي في حدود عشرة أحاديث، ولذا قرر أنه عنده من أهل الصدق، إلا أنه يغلط في الشيء، وهماً منه، وليس هو ممن يتعمد الكذب، وهو عنده لا بأس به[4].

يتبيّن من خلال هذا النوع أن ابن عدي يُولي عنايةً دقيقةً بمظاهر الغلط في الرواية الناتجة عن الوهم، سواء أكان الوهم كثيرًا ملازمًا للراوي، أم وقع منه في أحاديث معدودة. وقد جعل ابن عدي من هذا الوهم مسوّغًا لإطلاق النكارة، لما يترتّب عليه من إدخال ما ليس محفوظًا في الحديث، وبالتالي يُخلّ بسلامة المتن. وهذه الدقة في تشخيص الوهم، وربطه بأثره في المروي، تُظهر عمق منهج ابن عدي في التمييز بين الخطأ العارض والكذب المتعمّد، مع التنبيه إلى أن مجرد الوهم، ولو من راوٍ صادق، كافٍ

---

(1) متروك، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/118) ت/612.

(2) ينظر: الكامل (2/8-12) ت/182. وهذا السبب تابع فيه ابن عدي عمرو بن علي الفلاس حيث نقل ابن عدي قول عمرو: "قال عمرو بن علي: أيوب بن خُوط يكنى أبا أمية، كان خَزازاً في دار عمرو، وكان أميا لا يكتب، فوضع كتاباً فكتبه على ما يريد، فكان يعامل به الناس، ولم يكن من أهل الكذب، كان كثير الغلط، كثير الوهم، يقول بالقدر متروك الحديث". الكامل (2/9).

(3) حسان بن إبراهيم بن عبد الله الكرماني أبو هشام العنَزي، قاضي كرمان: صدوق يخطئ. كما في التقريب لابن حجر (ص/157) ت/1194.

(4) ينظر: الكامل (3/201-206) ت/502.

عنده في بعض الحالات للحكم بالنكارة، إذا أدّى إلى اضطراب ظاهر في الرواية أو مخالفة لما هو محفوظ عن الثقات.

النوع الثالث: النكارة بسبب الغلط في الرواية نتيجة الاشتباه أو التوهم، أو هما معاً

في بعض الحالات، يصعُب تحديد سبب الغلط في الحديث هل هو اشتباه أم توهّم، أو اجتماع الأمرين معًا، وهنا يتوقف ابن عدي بين الاحتمالات، لكنه لا يتوقف عن الحكم بالنكارة إذا ثبت الخلل في المتن. وهذا النوع يُظهر مرونة ابن عدي النقدية؛ إذ لا يُلزم نفسه دائمًا بنسبة الخلل إلى سبب محدد إذا لم يتبيّن له، لكنه يبني حكمه على أثر الغلط في الحديث. فالمعيار عنده هو المتن نفسه، فإذا ظهرت النكارة فيه، سواء كانت من توهّم أو اشتباه، لم يتردد في تضعيف الحديث والحكم عليه بالنكارة. وسأبين ذلك في الصور الآتية:

الصورة الأولى: النكارة بسبب الغلط في الرواية، نتيجة للاشتباه أو للتوهم (لأحدهما وليسا معاً):

في بعض التراجم يتردد ابن عدي في تحديد سبب وقوع الغلط ما بين التوهم، والتحديث من الحفظ، والاشتباه فيذكرها دون الجزم بأحدها، فمن ذلك ما ذكره ابن عدي في أبي الهيثم خالد بن مخلد القطواني[1] (213هـ) حيث ذكر له عدة أحاديث أخطأ فيها، وقرر بعدها أنه ما وجد أنكر مما ذكره من هذه الأحاديث، وأن خالداً وقع منه ما وقع في هذه الأحاديث توهماً منه، أو حملاً على الحفظ[2].

قال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك وغيره لعله توهماً منه أنه كما يرويه، أو حملاً منه على الحفظ، لأني اعتبرت حديثه ... ولم أجد في كتبه أنكر مما ذكرته، فلعله توهماً منه، أو حملاً على الحفظ، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به"[3].

الصورة الثانية: النكارة بسبب الغلط في الرواية، نتيجة الاشتباه والتوهم: قد يكون الراوي صالحاً في نفسه، لكنه يُشَبَّه عليه الحديث، فيحدِّث على التوهم، فتقع النكارة في حديثه بسبب الغلط الذي حصل في روايته على التوهم والاشتباه، من ذلك ما ذكره في بكر بن خُنيس الكوفي[4] حيث أورد له عدة أحاديث ثم ذكر أن لبكر بن خنيس من الرواية غير ما ذكر أخبار من الرقاق وغيرهن، وهو ممن يُكْتَب حديثُه، وهو يحدِّث بأحاديث مناكير عن قوم لا بأس بهم، وهو في نفسه رجل صالح، إلا أن الصالحين يُشَبَّه عليهم الحديث، وربما حدَّثوا بالتوَّهم، وحديثه في جملة الضعفاء، وليس هو ممن يحتج بحديثه[5].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/244).

(2) ينظر: الكامل (3/363-367) ت/598.

(3) الكامل (3/367) ت/598. وقريب من هذا التردد ينظر: الكامل (3/371) ت/599 فقد قرر أن ما كان ينكر من حديث الراوي إنما هو وهم منه أو خطأ.

(4) صدوق له أغلاط أفرط فيه ابن حبان. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/126) ت/739.

(5) ينظر: الكامل (2/173) ت/265.

ويظهر من صنيع ابن عدي تردده بين أن يكون شُبِّه على الراوي الحديث، أو حدّث بالتوهم ولذا ذكر الاحتمالين اللذين أوصلا الراوي إلى الوقوع في الغلط في روايته، وبالتالي حكم بالنكارة.

الصنف الثالث: حمل حديث على حديث آخر:

من أوجه الخلل الدقيقة التي اعتنى بها ابن عدي في نقد المتون: حمل حديث على حديث آخر، وهو لون من ألوان الخلط، ينشأ غالبًا من وهم الراوي أو استعجاله أو ضعف فهمه لما في متنه أو إسناده. وقد يتعامل بعض الرواة مع الأحاديث كمقاطع متشابهة، فيدمج بعضهم في بعض، أو يروي قول صحابي أو تابعي فيجعل له حكم الرفع، أو يحمل أثراً على حديث فيروي أحدهما بسند الآخر.

وهذا الخلط، وإن بدا خفيًا في الظاهر، إلا أن أثره على سلامة الرواية عظيم، لأنه يغير المصدر والنسبة، وقد يؤدي إلى اختلاق حديث لا أصل له. وقد رصد ابن عدي مثل هذه الأخطاء في بعض الرواة، مبينًا أنها من مظان النكارة، وأنها وإن لم تكن عمدًا، إلا أنها مؤثرة في الحكم على الراوي والمروي معًا. ومن ذلك: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدَبَري الصنعاني[1] (284هـ) حيث ساق له ابن عدي حديثا يرويه الدبري، عن الثوري (161هـ)، عن عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الأفريقي[2] (156هـ) قوله: «الفقر على المؤمن أزين من العِذَار الحسن على خد الفرس»[3].

---

(1) قال الدارقطني كما في سؤالات الحاكم (ص/105) ت/62: صدوق ما رأيت فيه خلاف، وإنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن. ويدخل في الصحيح. وذكر الذهبي في المغني (69/1) ت/539 صدوق، روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، فوقع التردد فيها هل هي من قبل الدبري وانفرد بها، أو هي محفوظة مما انفرد به عبد الرزاق، وقد احتج بالدبري جماعة من الحفاظ كأبي عوانة وغيره. وفي ترجمة عبد الرزاق في المغني (393/2) ت/3687 قرر الذهبي أن النكرة في الأخبار من الدبري.

(2) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، بفتح أوله، وسكون النون، وضم المهملة. الْمَعَافِري الإفريقي قاضيها، من أهل مصر، سمع من جلة التابعين، مختلف فيه: ضعيف في حفظه. وكان رجلا صالحا. ووثقه بعضهم، وإنما أنكروا عليه أحاديث، غرائب، وقد ذكرها الثوري وهي ستة، ولم يذكر فيها حديث الجواز أو الفقر، ينظر: طبقات علماء إفريقية، أبو العرب الإفريقي (ص/27 وما بعدها). والإرشاد، الخليلي (422/1-423). وتاريخ بغداد، الخطيب (212/10 وما بعدها) ت/5354. وتقريب التهذيب، ابن حجر (340) ت/3862.

(3) أخرجه ابن عدي في الكامل من طريق الدبري (505/1) ت/178. قال: "حدثناه إسحاق بن موسى الرملي: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قال: الفقر ...". وقد روي هذا الحديث بغير هذا الإسناد من حديث شداد بن أوس، وابن عمر ﷺ : حديث شداد فقد أخرجه الطبراني في الكبير (294/7) (7181) عن شداد بن أوس أن رسول الله ﷺ قال: الفقر أزين... الحديث. هذا الحديث سنده ضعيف. والمعروف أنه من كلام عبد الرحمن بن زياد بن أنعم. ينظر: المقاصد الحسنة، السخاوي (ص/480) (745).
وأما حديث ابن عمر: أخرجه السمعاني كما في المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (ص/662). والحديث بهذا السند فيه أحمد بن عمار بن نصير قال الدارقطني: متروك الحديث. ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (84/5 وما بعدها) ت/49. وقد بحثت في مصنف عبد الرزاق عن الحديثين اللذين رواهما ابن عدي في الكامل فلم أجدهما. والله أعلم.

ثم ساق له حديثاً لعبد الرحمن بن زياد هذا، عن عطاء بن يسار[1] (94هـ)، عن سلمان الفارسي[2] ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة أحد إلا بجَواز...» الحديث[3]. وقد قرر ابن عدي أن حديث الجواز منكر بهذا الإسناد، و أن سبب النكارة كون الدبري حمل حديث الجواز على الحديث الذي من قول ابن أنعم هذا فسوَّاه عن عبد الرزاق[4] (211هـ)، عن الثوري بالسند المذكور. وهكذا يتضح أن ابن عدي يرى أن الدبري هو من حمل حديثا على حديث آخر، وقد اعتمد على ما ذكره شيخه إسحاق بن موسى (320هـ)[5]: أن حديث الجواز كان في آخر الزكاة في الأصل على هذا[6].

ويجدر التنبيه إلى أن الدبري لم يتفرد به عن عبد الرزاق، بل تابعه محمد بن علي الصنعاني (274هـ)[7] كما ذكرت في تخريج الحديث عند الخليلي (446هـ)، على أن بعض العلماء جعل الحمل فيه على غير الدبري[8].

يتبين في نهاية هذا المطلب من تحليل ابن عدي أن النكارة في المتن تنشأ غالبًا عن ضعف ضبط الراوي أو وهمه أو اشتباهه، وقد تكون نتيجة تحميل حديث على آخر أو زيادة غير محفوظة. وقد تجلت براعته في نقد المتون، إذ لم يكتف بالتلفظ بالحكم، بل دعم ذلك بقرائن لغوية وغيرها، مما يعزز مكانته بين نقاد الحديث.

---

(1) ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/392) ت/4605.

(2) صرح باسمه في الطبراني في المعجم الأوسط (224/3) (2987).

(3) الحديث أخرجه: ابن الأعرابي في معجمه (602/2-603) (1191). والخليلي في الإرشاد (423/1-424) (107) في ترجمة عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وعده من الأحاديث التي تفرد بها. وبين أنه مما تفرد به عبد الرزاق، وقال عقب الحديث: "تفرد به عبد الرزاق، عن الثوري. والدبري به مشهور. وحدثنا عبد الله بن محمد المزكي النيسابوري، حدثنا محمد بن حمدون بن خالد، حدثنا محمد بن علي بن النجار الصنعاني، حدثنا عبد الرزاق، مثله". ا.هـ.

(4) سبقت ترجمته (ص/121).

(5) أبو عيسى الرملي إسحاق بن موسى بن سعيد، سكن بغداد، كان عنده كتاب السنن عن أبي داود، ثقة. ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب (391/6-392) ت/3441.

(6) ينظر: الكامل (504/1-505) ت/178.

(7) هو: أبو عبد الله محمد بن علي بن سفيان النجار الصنعاني (274هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (615/6).

(8) يرى الذهبي أن الحمل في هذا الحديث على عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، لأنه يحتمل مثل هذا، لأنه أضر بأخرة. لذا استبعد أن تكون النكارة من الدبري. ينظر: سير أعلام النبلاء (417/13). وهذا خلاف ما قرره في المغني (69/1) ت/539 أنه وقع التردد فيها هل هي من قبل الدبري وانفرد بها، أو هي محفوظة مما انفرد به عبد الرزاق. وفي ترجمة عبد الرزاق في المغني (393/2) ت/3687 قرر الذهبي أن النكرة في الأخبار من الدبري.

المطلب الثالث: الأسباب المشتركة للنكارة في السند والمتن

الصنف الأول: سوء الحفظ وعدم ضبط الحديث، وقلة المعرفة بالأسانيد والمتون

النوع الأول: سوء الحفظ، وعدم ضبط الحديث، وكثرة كتابة الحديث دون ضبطه

النوع الثاني: قلة المعرفة بالأسانيد والمتون

الصنف الثاني: الاختلاط وقبول التلقين

النوع الأول: الاختلاط

النوع الثاني: التلقين

المطلب الثالث: الأسباب المشتركة للنكارة في السند والمتن

يمثّل هذا المطلب حلقة وصل بين ما سبقه من أسباب النكارة المتعلقة بالسند والمتن على حدٍّ سواء، فهو يجمع بين صور من الخلل قد تؤثر في الإسناد أو المتن، أو في كليهما معًا.

ومن هنا تبرز أهمية هذا المطلب، إذ يكشف عن عوامل عامة تضعف الرواية من حيث الضبط العام، سواء في تسلسل الإسناد أو في صياغة المتن، مما يجعل النكارة تطلق لأسباب مزدوجة.

ويُظهر هذا المطلب وعي ابن عدي بالمركّبات النقدية التي تؤثر على الرواية، كـ"سوء الحفظ"، و"قلة المعرفة بالأسانيد والمتون"، و"الاختلاط"، و"التلقين"، وهي عوامل لا تُحصر في موضع معين من الحديث، بل قد تكون موزّعة على الإسناد والمتن معًا.

ويمثل هذا المطلب خطوة نقدية متقدمة في تحليل ابن عدي، إذ لم يقتصر على التفصيل، بل جمع بين الأسباب، ووازن بينها، وأظهر كيف أن وجود أحد هذه الأسباب أو اجتماعها يستدعي الحكم بالنكارة، مما يدل على نضج معرفي وملكة نقدية متقدمة.

وقد جعلت هذا المطلب في صنفين:

الصنف الأول: سوء الحفظ وعدم ضبط الحديث، وقلة المعرفة بالأسانيد والمتون

الصنف الثاني: الاختلاط وقبول التلقين

وفيما يأتي بيان هذين الصنفين:

الصنف الأول: سوء الحفظ وعدم ضبط الحديث، وقلة المعرفة بالأسانيد والمتون

يتناول هذا الصنف أحد أبرز أسباب النكارة التي تتعلق بكفاءة الراوي العلمية والعملية، والتي تتداخل آثارها في الإسناد والمتن معًا. وقد تجلّت في أحكام ابن عدي بوصفه للراوي بسوء الحفظ، أو قلة المعرفة بالأسانيد والمتون، أو غلبة الكتابة دون ضبط، مما يؤدي إلى اضطراب الرواية وظهور النكارة. ويبرز هذا الصنف خطورة ضعف أهلية الراوي من حيث الحفظ والفهم في وجود المناكير، ما يجعل هذه الأحوال منبّهًا نقديًا ظاهرًا في منهج ابن عدي.

وقد جاء هذا الصنف في نوعين: النوع الأول: سوء الحفظ، وعدم ضبط الحديث، وكثرة كتابة الحديث دون ضبطه. والنوع الثاني: قلة المعرفة بالأسانيد والمتون.

النوع الأول: سوء الحفظ، وعدم ضبط الحديث، وكثرة كتابة الحديث دون ضبطه:

يمثل هذا النوع مظهرًا من مظاهر الخلل الذاتي عند الراوي، حيث إن قلة ضبطه أو سوء حفظه يُعد من أهم العوامل المولّدة للنكارة. وقد لاحظ ابن عدي في بعض الرواة كثرة كتابتهم للحديث، دون عناية بحفظه أو ضبطه، فكانت النتيجة ورود روايات منكرة لا تُحتمل. وتتضح منهجية ابن عدي في

ربطه بين أحوال الراوي الخاصة كسوء الحفظ وبين الحكم على الحديث بالنكارة، مما يعكس حسًّا نقديًا متوازنًا لا يكتفي بالشكل الظاهري للرواية. وأذكر أمثلة كل منها في الصور الآتية:

الصورة الأولى: سوء الحفظ، وعدم ضبط الحديث: قد تقع النكارة في حديث الراوي بسبب سوء حفظه وعدم ضبطه للحديث، وقد أطلق ابن عدي النكارة على حديث من هذا حاله، ومن أمثلة ذلك:

1 – شريك بن عبد الله بن الحارث النخعي القاضي[1] (140هـ)، ذكر ابن عدي أن ما يقع في حديثه من النكرة إنما أُتي فيه من سوء حفظه، وليس أنه يتعمد أن يأتي بشيء يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف[2].

2 – أبو عمرو شَبابة بن سَوَّار المدائني الفزاري[3] (204هـ) ذكر ابن عدي أن الناس ذموه لما فيه من الإرجاء وأما في الحديث فلا بأس به. وقد أورد له ابن عدي ثلاثة أحاديث[4] وذكر أنها أنكرتُ عليه، ثم بين أن الذي أُنكر عليه هو الخطأ، وأرجع ذلك الخطأ إلى أنه حدَّث بها حفظاً[5]. أي أنه حدث بها من حفظه فوقع الخطأ في روايته، وهذا دليل على سوء حفظه.

الصورة الثانية: كثرة كتابة الحديث دون ضبطه: من الأمور التي يراها ابن عدي سبباً لوجود النكارة في حديث الراوي، كثرة كتابته للحديث، فمن أكثر من الكتابة دون ضبط أو تحرٍ للرواة الذين يُكتب عنهم فقد يقع في حديثه ما ينكر عليه[6]، ومن ذلك أبو الأزهر النيسابوري أحمد بن الأزهر[7] (263هـ) حيث ذكر ابن عدي إنكار يحيى بن معين (233هـ) رواية حديث ابن عباس ﷺ (68هـ): أن رسول الله ﷺ

---

(1) سبقت ترجمته (ص/172).

(2) ينظر: الكامل (482/4) ت/891.

(3) ثقة حافظ رمي بالإرجاء، كما في التقريب لابن حجر (ص/263) ت/2733.

(4) هذه الأحاديث الثلاثة التي أنكرت على شبابة رواها شبابة عن شعبة، وهي: حديث شرب الخمر، وقد زاد في إسناده الحسن. وحديث القزع، تفرد به عن شعبة. وحديث ابن يعمر في الدباء إنما بهذا الإسناد عن شعبة في ذكر الحج.

(5) ينظر: الكامل (514/4) ت/908.

(6) تنبيه: لعل الأمر محمول هنا على من أكثر من كتابة الحديث دون التقييد بالثقات، أي قد يكتب عن الثقات وغيرهم فيقع ما ينكر، أما أن كثرة الكتابة بحد ذاتها فليست سببا لوجود المنكر. وهنا قد يشكل ما علل به ابن عدي وقوع المنكر بكثرة الكتابة، مع أن الحديث الذي أنكره ابن معين على أبي الأزهر ليس مما كتبه عنه بل هو مما سمعه منه سماعا كما ذكر ابن عدي نفسه. ولعل ابن عدي – كما يظهر لي – قد أدرك هذا الإشكال فساق في نهاية الترجمة ما يبرر وقوع النكارة، وهو أن عبد الرزاق ينسب للتشيع فلعله شبه عليه، فكأن ابن عدي حمل تبعته لعبد الرزاق وليس لأبي الأزهر. ينظر: الكامل (288/1–289) ت/33.

(7) صدوق كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/77) ت/5.

قال لعلي ﷺ (40هـ): «أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة»[1]. الذي رواه أبو الأزهر، عن عبد الرزاق[2] (211هـ)، عن معمر بن راشد[3] (154هـ)، عن الزهري (125هـ)، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود[4] (94هـ)، عن ابن عباس ﷺ (68هـ). وأن ابن معين أنكره وكان يقول لرِفقَة فيهم أبو الأزهر: إيما الكذاب منكم الذي روى عن عبد الرزاق ... الحديث السابق بسنده. فقام أبو الأزهر فأجاب يحيى: أنا رويت هذا الحديث، وأخبرته حين خرجت معه إلى القرية فسكت يحيى.

ثم قال ابن عدي: "وأبو الأزهر هذا كتب الحديث كثيرا، ومن أكثر لا بد من أن يقع في حديثه الواحد والاثنين والعشرة مما يُنكر"[5]. وأبو الأزهر من أهل الصدق[6]، وقد روى عنه الثقات، وعلل ابن عدي روايته هذه عن عبد الرزاق مع أن عبد الرزاق من أهل الصدق أيضا، أن عبد الرزاق يُنسب للتشيع، فلعله شُبِّه عليه، كما قال ابن عدي[7].

النوع الثاني: قلة المعرفة بالأسانيد والمتون:

قلة المعرفة بالأسانيد والمتون تمثل خللًا مركبًا في أهلية الراوي، ينعكس مباشرة على جودة رواياته، سواء من جهة الإسناد أو المتن. وقد رصد ابن عدي هذه الظاهرة في بعض الرواة ممن لم تكن لهم ممارسة حديثية كافية، أو لم يتلقوا الحديث عن أهله، فكان ذلك سببًا في كثرة غلطهم ووقوع النكارة في حديثهم. ويظهر من هذا النوع حرص ابن عدي على مراعاة الجانب العلمي لدى الراوي، واعتباره ضعف المعرفة من أبرز أسباب النكارة.

---

(1) الحديث أخرجه: أحمد في فضائل الصحابة (642/2) (1092) وفيه زيادة: «... من أحبك فقد أحبني، وحبيبك حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، الويل لمن أبغضك من بعدي». وأخرجه الطبراني في الأوسط (87/5) (4751) بالسند المذكور، وليس فيه: «أنت سيد ...» بل جاء بلفظ آخر بدايته: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق، من أحبك ...» نحو زيادة أحمد في الفضائل. وأخرجه الحاكم في المستدرك (138/3) (4640) نحو حديث أحمد في الفضائل، وصححه على شرط الشيخين، واعبر الحاكم تفرد أبي الأزهر من تفرد الثقة. وأورد قصة رواية أبي الأزهر للحديث عن عبد الرزاق، وإنكار ابن معين عليه ومراجعة أبي الأزهر لابن معين وبيانه لطريقة تحمله الحديث وكيف خصه به عبد الرزاق. وأن ابن معين صدقه، واعتذر إليه. وهذه الأخيرة لم يذكرها ابن عدي بل ذكر أن ابن معين سكت. وقال الذهبي في تلخيصه: «منكر ليس ببعيد من الوضع».

(2) سبقت ترجمته (ص/121).

(3) ابن راشد الأزدي: ثقة ثبت فاضل إلا أنه في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم ابن أبي النَّجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/541) ت/6809.

(4) ثقة فقيه ثبت، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/372) ت/4309.

(5) الكامل (289/1) ت/33.

(6) قال الحاكم في المستدرك (138/3): "وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة".

(7) ينظر: الكامل (288/1-289) ت/33.

ومن ذلك أبو بشر صالح بن بشير الْمُرِّي البصري[1] (172هـ) حيث ذكر ابن عدي أن عامة أحاديثه التي ذكرها والتي لم يذكرها منكرات ينكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أُتي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، ولا يتعمد الكذب بل يغلط غلطاً بيناً[2].

الصنف الثاني: الاختلاط وقبول التلقين:

يندرج تحت هذا الصنف طائفتان من الأسباب التي تُعد من أبرز ما يُضعف الرواية عند النقاد، وهما: الاختلاط وقبول التلقين. ويتفق هذان العاملان في كونهما طارئين على الراوي، غير ملازمين له في كل أحواله، ومع ذلك فإن أثرهما في توليد النكارة عظيم.

ويُظهر هذا الصنف بجلاء أن ابن عدي لا يقتصر في حكمه على ما هو ثابت في الراوي، بل يراعي أيضًا المتغيرات الطارئة التي تؤثر على جودة الرواية. كما يعكس فهمًا دقيقًا لطبيعة النقل الشفوي، ومراحله، وتأثير العوامل الخارجية فيه. وقد جعلت هذا الصنف في نوعين: النوع الأول: الاختلاط. والنوع الثاني: التلقين، وسأذكر أمثلة على كل منهما فيما يأتي:

النوع الأول: الاختلاط[3]:

الاختلاط يُعد من أخطر العوارض التي تلحق بالراوي، لكونه يُفضي إلى اضطراب الروايات، سواء من جهة السند أو المتن. وقد بيّن ابن عدي بوضوح أثر الاختلاط في مرويات بعض الرواة، وجعل ذلك سببًا للحكم بالنكارة عند التحقق من سماع المتأخرين منهم.

ويُظهر هذا النوع اهتمام ابن عدي بالبعد الزمني في نقد الروايات، إذ فرّق بين مرويات الراوي قبل اختلاطه وبعده، مما يدل على دقة تمييزه بين المراحل المختلفة للراوي في حياته الحديثية. ومن أمثلة ذلك[4]:

---

(1) صالح بن بشير بن وادع المري بضم الميم وتشديد الراء: ضعيف. كما في التقريب لابن حجر (ص/271) ت/2845.

(2) ينظر: الكامل (25/5) ت/915.

(3) خلط الشيء بالشيء يخْلِطُه خَلْطاً وخلَّطَه فاختلط: مزجه واختلطا. وخالط الشيء مخالطة وخِلاطاً: مازجه. واختلط فلان: فسد عقله، ورجل خِلْط بيّن الخَلاطة: أحمق مُخالط العقل. وقد خُولط في عقله خِلاطاً واختلط، ويقال: خولط الرجل فهو مخالط، واختلط عقله فهو مُختَلط إذا تغير عقله. ينظر: لسان العرب لابن منظور (291/7 و294-295) مادة (خلط). والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي من حيث الجملة، قال السخاوي في الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص/131): "المخلطون: وهو من حصل له من الثقات الاختلاط في آخر عمره لفساد عقله، وخرفه، أو لذهاب بصره، أو لغير ذلك من الأسباب". وينظر: تدريب الراوي للسيوطي (896/2) ففيه بيان لأسباب الاختلاط وصوره.

(4) ينظر: الكامل (57/4-61) ت/687.

أ – أبو عبد الرحيم حنظلة بن عبيد الله السدوسي[1]، ذكر له ابن عدي بعض مروياته ثم قرر أن له غير ما ذكره من الحديث، وإنما أنكر من أنكر رواياته؛ لأنه قد اختلط في آخر عمره، فوقع الإنكار في حديثه بعد اختلاطه[2].

ب – أبو زيد عطاء بن السائب بن يزيد الثقفي الكوفي[3] (136هـ) ذكر ابن عدي أنه قد اختلط آخر عمره، و من سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة[4]. وظاهر ربط النكارة باختلاط الراوي.

النوع الثاني: قبول التلقين[5]: من الأسباب الدقيقة التي تتسلل إلى الرواية وتولد فيها النكارة: قابلية الراوي للتلقين، بحيث لا يميز بين ما سمعه أصالة، وما أُلقي إليه من غير تثبت. وقد تنبّه ابن عدي إلى هذا الخلل الخفي، وذكره في سياق حكمه بالنكارة، خصوصًا عندما تكون مرويات الراوي ناتجة عن تلقين مباشر، أو نتيجة تدخل من أحد تلامذته أو ورَّاقه. ويكشف هذا النوع عن مدى وعي ابن عدي بخطورة العوامل الخارجية في تشويه الرواية، كما يُظهر اعتناؤه بحال الأداء لا النقل فقط. وفيما يأتي أذكر بعض الأمثلة على ذلك[6]:

---

(1) وهو حنظلة ابن أبي صفية: قال ابن معين في رواية الدوري (103/4) ت/3374: تغير في آخر عمره. وفي سؤالات ابن الجنيد (ص/467) ت/785: ضعيف. وقال يحيى القطان: رأيته وتركته على عمد وكان قد اختلط، ينظر: تاريخ البخاري (43/3) ت/164. وفي الضعفاء للعقيلي (289/1) ت/354 عن ابن حنبل: منكر الحديث يحدث بأعاجيب. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (241/3) ت/1069 عن أبيه قال: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات (208/8). وذكر ابن حجر في التقريب (ص/184) ت/1583 أنه ضعيف. وقد اختلف في اسم أبيه: فقيل: عبد الله، وقيل: عبيد الله، وقيل: عبد الرحمن.

(2) ينظر: الكامل (270/3–272) ت/541.

(3) سبقت ترجمته (ص/274).

(4) ينظر: الكامل (393/6) ت/1529.

(5) التلقين في اللغة كما جاء في لسان العرب (390/13) (لقن): "اللَّقْن: مصدر لَقِن الشيء يَلْقَنُه لَقْناً، وكذلك الكلام، وتلقَّنه: فهمه، ولقَّنه إياه: فهَّمه. وتَلَقَّنته: أخذته لَقانية. وقد لقَّنني فلان كلاماً تلقيناً، أي فهمني منه مالم أفهم. والتلقين: كالتفهيم". ويظهر أنه لا يخرج عند أهل الحديث عن هذا المعنى، قال العراقي في شرح التبصرة والتذكرة (366/1): "وكذا ردوا رواية من عُرِف بقبول التلقين في الحديث، وهو أن يُلَقَّن الشيء فيُحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه".

(6) ينظر بعض الأمثلة أيضاً: الكامل (411/6) ت/1550 ترجم عطاف بن خالد المخزومي (قبل 179هـ) وذكر له حديثاً و أنه منكر حيث قرر أن هذا الحديث لم يسمعه بهذا الإسناد إلا منهما جميعاً، وهو منكر. وسمع ابنَ أبي مَعْشر يقول: كتبنا عن مخلد بن مالك كتاب عطاف قديما، ولم يكن فيه هذا الحديث. كان ابن معشر أومئ إليَّ أن لُقن مخلد هذا الحديث. وينظر: (417/6) ت/1553 ترجم عَوْبَد بن أبي عمران الجوني فأخرج له حديث عوبد بن أبي عمران، عن أبيه، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ : «يا أبا ذر زر غُبَّاً تزدد حباً». قال ابن عدي حدثناه محمد بن أحمد بن بخيت الموصلي قال: سألت عباس بن يزيد البحراني عنه، فأجاب: وما تصنع به؟ لقنه ذاك الفاجر سليمان الشاذكوني. ثم قرر ابن عدي أن عوبد هذا ليس له أنكر من حديث

أ – أبو علي الحسن بن علي بن مَحْميّ[1] البزاز[2] ذكر ابن عدي أنهم مجمعون على ضعفه، وقد حدَّث بغير حديث أنكره عليه، ورأى له ابناً ذكر البغداديون أنه يُلَقِّن أباه ما ليس من حديثه[3].

وظاهر كيف أن ابن عدي بعد أن قرر النكارة في حديث الحسن هذا أردفه بما يراه سبباً لوقوع النكارة ألا وهو التلقين، فكأنه يقول: وسبب وجود النكارة هو ما ذكروه من أن ابنه كان يلقنه. والله أعلم.

ب – أبو محمد سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي[4] أورد له حديثاً حكم عليه أنه منكر، ثم بيَّن أن سفيان هذا بلاؤه أنه كان يَتَلَقَّن ما لُقِّن. وأن ورَّاقه كان يُلقنه من حديث موقوف يرفعه، ومرسل فيوصله. وأحياناً يبدل في الإسناد قوماً بدل قوم[5]. والحديث الذي وصفه أنه منكر وقع فيه تبديل.

وقد اتضح من المثالين السابقين كيف حكم ابن عدي على الحديث الذي يُلَقَّنه الراوي بالنكارة، وهذا يعني أن التلقين سبب من أسباب الحكم بالنكارة.

وفي نهاية هذا المطلب يتبيّن أن ابن عدي لم يكن يحكم بالنكارة من خلال جزئية واحدة، بل كان ينظر إلى مجمل حال الراوي، وما يترتب عليه من آثار في السند والمتن. فـ"سوء الحفظ" و"الاختلاط" و"التلقين" و"قلة المعرفة بالأسانيد والمتون" تمثل عوامل تراكميّة إذا اجتمعت أو غلبت على الراوي كانت سببًا كافيًا للحكم على مروياته بالنكارة.

كما يظهر أن ابن عدي راعى في أحكامه هذه القرائن المحيطة بالرواية والراوي معًا، وربط بين البناء الداخلي للسند والمتن، والبناء الخارجي لشخصية الراوي، بما يعكس عمقًا في النقد الحديثي ومرونة في التعامل مع الروايات دون تعصب أو تساهل.

زر غباً. وعوبد بيّن على حديثه الضعف. وظاهر من هذا المثال الحكم بالنكارة على حديث لُقِّنه عوبد.

(1) هكذا في طبعة الرسالة، ووافقتها طبعة دار الرشد (588/3) ت/474: الحسن بن علي بن محمى. وهو كذلك في الضعفاء لابن الجوزي (206/1) ت/206. والمغني للذهبي (163/1) ت/1439. وفي الكامل طبعة الكتب العلمية (205/3) ت/475، وطبعة دار الفكر (343/2) ت/475 الحسن بن علي بن يحيى.

(2) قال الذهبي في المغني (163/1) ت/1439: واهٍ مجمع على ضعفه.

(3) ينظر: الكامل (163/3) ت/476.

(4) سبقت ترجمته (ص/220).

(5) ينظر: الكامل (382/4–384) ت/847.

المبحث الثالث: قرائن الحكم بالنكارة عند ابن عدي:

المطلب الأول: التفرد أو المخالفة

المطلب الثاني: قرائن أخرى يستأنس بها في الحكم بالنكارة

المبحث الثالث: قرائن الحكم بالنكارة عند ابن عدي

يعتمد ابن عدي في حكمه بالنكارة على الراوي أو المروي على العديد من القرائن، وسأعرض للقرائن التي وقفت عليها من خلال دراسة منهج ابن عدي في كتابه الكامل، ولكن قبل الخوض في المطالب أقدم بين يدي ذلك بياناً لمعنى القرينة لغةً واصطلاحاً:

أولاً: القرينة لغة: قَرَنَ: القاف والراء والنون أصلان صحيحان، الأول يدل على جمع شيء إلى شيء. والثاني: شيء ينتأ بقوة وشدة، فمن الأول: قارنت بين الشيئين. والقِران: الحبل يقرن به شيئان. والقَرَن: الحبل، والقَرَن: جُعيبة صغيرة تضم إلى الجَعبة الكبيرة. ومنه القرينة: نفس الإنسان، كأنهما تقارنا[1]. وقرينة الرجل: امرأته. ومن الأصل الثاني: القَرْن للشاة وغيرها[2]. والقرينة: فعيلة بمعنى المفاعلة، مأخوذة من المقارنة[3]. والقرينة: الناقة تُشَدُّ بأخرى[4].

ثانياً: القرينة اصطلاحاً: أمر يشير إلى المطلوب[5]. والقرينة إما أن تكون حالية (معنوية)[6]، أو لفظية[7]. وفي مجلة الأحكام العدلية: "القرينة القاطعة: هي الأمارة البالغة حد اليقين"[8]. والقرينة في الاصطلاح ترجع للأصل الأول. والملاحظ –فيما يبدو لي– من خلال هذين التعريفين أن القرينة: أمارة تصاحب الشيء أو تقترن به فتكون علامةً دالةً على أمر يراد تقريره.

وقد وقفت على مجموعة من القرائن التي اعتمدها ابن عدي عند إطلاقه لحكم بالنكارة، وهذا ما أذكره في المطلب الآتي:

---

(1) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (5/76–77). قال الراغب الأصفهاني في المفردات (ص/667) مادة (قرن): "والقَرُون: النفس لكونها مقترنة بالجسم".

(2) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (5/76–77).

(3) ينظر: التعريفات، الجرجاني (ص/174). قال ابن منظور في لسان العرب (13/336) مادة (قرن): "والقرينة: فعيلة، بمعنى مفعولة من الاقتران".

(4) ينظر: تاج العروس، الزبيدي (35/552) مادة (قرن).

(5) ينظر: التعريفات، الجرجاني (ص/174).

(6) أكل موسى الكمثرى. حالية لأن الحال يدل على أن الآكل هو موسى. ينظر: التعريفات، الجرجاني (ص/174).

(7) كقولك: ضربت موسى حبلى. لأن تاء التأنيث تحدد الفاعل هنا وهي حبلى. ينظر: التعريفات، الجرجاني (ص/174).

(8) مجلة الأحكام العدلية، جماعة من العلماء (ص/353) المادة/1741. الفصل الثاني في بيان القرينة القاطعة.

المطلب الأول: التفرد أو المخالفة

وجعلت هذا المطلب في صنفين:

الصنف الأول: التفرد

النوع الأول: تفرد الراوي الضعيف ضعفاً متعلقاً بالعدالة

النوع الثاني: تفرد الراوي الضعيف ضعفاً متعلقاً بالضبط

النوع الثالث: تفرد الراوي الموصوف أنه حسن الحديث ولا بأس به، وتفرد الراوي المختلف فيه

الصنف الثاني: المخالفة

النوع الأول: مخالفة الراوي غير الضعيف للثقات

النوع الثاني: مخالفة الراوي الضعيف للثقات أو مخالفته لسائر الناس

المطلب الأول: التفرد أو المخالفة

التفرد أو المخالفة قد تأتي كل منهما على حدة أو يجتمعان وفي الحالين قد ذكرهما ابن عدي كقرينة من القرائن عند الحكم بالنكارة على الراوي أو المروي، وسأجعل هذا المطلب صنفين: الأول: التفرد. والثاني: المخالفة، وكل صنف من هذين الصنفين سأجعله في أنواع، وسأذكر ذلك إجمالاً:

الصنف الأول: التفرد، وقد جعلته في ثلاثة أنواع:

النوع الأول: تفرد الراوي الضعيف ضعفاً متعلقاً بالعدالة

الصورة الأولى: تفرد المجهول، أو تفرده ومخالفته.

الصورة الثانية: تفرد الكذاب أو من يضع الحديث، أو يتهم بوضعه

الصورة الثالثة: تفرد الراوي منكر الحديث عامة أحاديثه غير محفوظة

النوع الثاني: تفرد الراوي الضعيف ضعفاً متعلقاً بالضبط

الصورة الأولى: تفرد الضعيف، وهو على مراتب.

الصورة الثانية: تفرد من لم يعرف إلا بالأحاديث التي رواها متفرداً بها.

الصورة الثالثة: تفرد الراوي بأحاديث يحدث بها من حفظه فيغلط، لا يتابع عليها، أو يتفرد الراوي بما لا يتابع عليه.

الصورة الرابعة: تفرد الراوي بأحاديث منكرة بإسناد معين مما ليس بمحفوظ، أو تفرد الراوي كل أحاديثه مناكير غير محفوظة.

النوع الثالث: تفرد الراوي الموصوف أنه حسن الحديث ولا بأس به، وتفرد الراوي المختلف فيه

الصورة الأولى: تفرد الراوي الموصوف أنه حسن الحديث ولا بأس به

الصورة الثانية: تفرد الراوي المختلف فيه.

الصنف الثاني: المخالفة

النوع الأول: مخالفة الراوي غير الضعيف للثقات

الصورة الأولى: مخالفة الثقة للثقات

الصورة الثانية: مخالفة من يُكتب حديثه للثقات

النوع الثاني: مخالفة الراوي الضعيف للثقات أو مخالفته لسائر الناس

الصورة الأولى: مخالفة الضعيف للثقات.

الصورة الثانية: مخالفة الضعيف لسائر الناس.

الصنف الأول: التفرد

وقد جعلته في ثلاثة أنواع:

النوع الأول: تفرد الراوي الضعيف ضعفاً متعلقاً بالعدالة

النوع الثاني: تفرد الراوي الضعيف ضعفاً متعلقاً بالضبط

النوع الثالث: تفرد الراوي حسن الحديث ولا بأس به، وتفرد الراوي المختلف فيه

وفيما يأتي تفصيل لهذه الأنواع الثلاثة:

النوع الأول: تفرد الراوي الضعيف ضعفاً متعلقاً بالعدالة

تفرد الراوي الضعيف قرينة يعتمدها ابن عدي، وفي بعض الرواة يكون ضعف الراوي بسبب راجع إلى العدالة، وقد وجدت لهذا النوع عدة صور، أذكرها فيما يأتي:

الصورة الأولى: تفرد المجهول أو تفرده ومخالفته: إذا كان الراوي ليس بالمعروف (مجهول) وتفرد بسياق رواية معينة، سواء كان تفرده مع المخالفة أو عدمها فإن هذا يُعدُّ – وفق صنيع ابن عدي – قرينةً على أن روايته منكرة، ولهذه القرينة أشكال متعددة، فقد يتفرد المجهول، ويحكم على تفرده بالنكارة وإن لم توجد منه المخالفة، وقد يوجد تفرد من المجهول، مع المخالفة، وهذه الأشكال قرائن يحكم ابن عدي معها بالنكارة في تراجم العديد من الرواة، وسأوضح ذلك في الآتي:

1 – تفرد المجهول مع المخالفة: في أحمد بن سالم بن خالد بن جابر بن سَمُرة أبو سمرة[1] ذكر ابن عدي أنه ليس بالمعروف، وله مناكير، ثم ساق حديثاً تفرد به، وساق له حديثاً آخر يرويه عن شريك[2] (177هـ)، عن الأعمش[3] (147هـ)، عن عَطية العوفي[4] (111هـ)، عن أبي سعيد ﷺ (63هـ)، عن النبي ﷺ قال: «علي خير البرية»[5]. وذكر ابن عدي أن غير أبي سمرة يرويه عن شريك، ورواه غير شريك عن الأعمش، عن عطية، عن جابر بن عبد الله ﷺ (70هـ): «كنا نعد علياً من خيارنا»[6]. أي أن الحديث روي موقوفاً من غير طريق أبي سمرة، وكذلك من غير طريق شريك[7]. بينما أبو سمرة أسنده أي رفعه فرواه بذكر أبي سعيد، عن النبي ﷺ مرفوعاً، ولا يسنده هكذا إلا أبو سمرة[8].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/172).

(2) سبقت ترجمته (ص/172).

(3) سبقت ترجمته (ص/131).

(4) سبقت ترجمته (ص/177).

(5) الكامل (256/1) ت/6. أخرجه ابن حبان في المجروحين (140/1). وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (349/1).

(6) الكامل (257/1) ت/6. وقد سبق التعليق على هذا الحديث، ينظر: (ص/177).

(7) لم أقف على الطريق التي روي فيها الحديث من غير طريق أبي سمرة، ولا من غير طريق شريك.

(8) ينظر: الكامل (256/1 –257) ت/6.

والملاحظ أن ابن عدي قرر بداية أن الراوي مجهول، وله أحاديث منكرة، ثم ساق له حديثين يدلل بهما على النكارة، فبين أنه تفرد في أحدهما، والثاني تفرد وخالف غيره، إذ تفرد بإسناده أي رفعه، وهناك من خالفه فوقفه، وهذه قرينة يعتمد عليها ابن عدي للحكم بالنكارة على مرويات الراوي.

2 – تفرد المجهول مع عدم المخالفة: يطلق ابن عدي النكارة على متن الحديث إذا تفرد بإسناده راو لا يعرف، ولا يُروى الحديث إلا من هذه الطريق، فمن ذلك[1]: أحمد بن إبراهيم بن موسى[2] قرر ابن عدي أنه منكر الحديث، وليس بمعروف، ويروي مناكير، ثم ساق له حديثا ذكر عقبه تفرده به وكون الراوي غير معروف، فقال: هذا الحديث منكر عن مالك بهذا الإسناد، لا يرويه إلا أحمد بن إبراهيم بن موسى، وهو غير معروف[3]. ففي كلام ابن عدي إشارة إلى تعليل النكارة بأن الراوي تفرد برواية لا يرويها إلا هو وهو غير معروف. فكأن ابن عدي اتخذ من ذلك قرينة على نكارة الرواية.

3 – نفي النكارة أو الإنكار عن حديث الراوي المجهول، إذا لم ينفرد:

لعل ما يؤكد موقف ابن عدي من الحكم بالنكارة على رواية المجهول إذا تفرد، أنه نفى النكارة عند عدم التفرد، فمن ذلك ما ذكره في ترجمة أبي إسحاق إبراهيم بن سليمان الزيات البَلخي[4] أنه ليس بالقوي، وليس بالمعروف، ولكنه مع ذلك بعد أن ساق له أحاديث بين أنه لم ينفرد بها بل رواها غيره، وقرر حكمه بحق روايات إبراهيم هذا أنه ليس في هذه الرواية إنكار، لأن هذا الحديث قد رواه عن نافع[5] (117هـ) غير واحد، وسائر أحاديثه غير مُنْكَر[6].

والملاحظ من المثال:

مع أن الراوي مجهول وليس بالقوي لم يحكم ابن عدي بالنكارة على حديثه مطلقاً، وذلك لعدم تفرده، وهذا ما يؤيد موقف ابن عدي أن المجهول إذا تفرد فإن حديثه يكون منكراً.

الصورة الثانية: تفرد الكذاب أو من يضع الحديث، أو يتهم بوضعه:

في العديد من التراجم أطلق ابن عدي النكارة على الراوي أو على حديثه، والقرينة التي اعتمدها في إطلاق الحكم هي تفرد الكذاب، أو تفرد من وصفه بوضع الحديث، أو من يتهم بوضعه، وفي هذا الصورة أذكر الأمثلة الآتية:

---

(1) ينظر: الكامل (460/1) ت/138. وينظر ترجمة عبد الملك بن مهران الرقاعي (311/6–312) ت/1466.

(2) سبقت ترجمته (ص/270).

(3) ينظر: الكامل (269/1) ت/19.

(4) ذكره ابن حبان في الثقات (67/8–68) وقال: مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات، وهو قريب من الضعفاء.

(5) سبقت ترجمته (ص/129).

(6) ينظر: الكامل (391/1–392) ت/101. الظاهر أنه لم ينفرد برواية ليحكم عليها بالنكارة.

1 – تفرد الكذاب أو من يضع الحديث[1]: يذكر ابن عدي أن الراوي كذّاب أو هو ممن يضع الحديث، ويبين تفرده في حديث فأكثر، ثم يجعل هذا التفرد منهما هو القرينة على وجود النكارة، ومن أمثلة ذلك:

أ – إذا كان الراوي كذاباً وقد جاء بأحاديث لا يرويها غيره، فإن ابن عدي يطلق النكارة على رواياته، وصنيعه يقتضي أن تفرده وكونه كذاباً يعتبران قرينة للحكم بالنكارة، كما فعل في أحمد ابن أخت عبد الرزاق[2]، فقد ساق قول ابن معين (233هـ) وأحمد (241هـ) فيه أنه كذاب، ثم قال عنه: عامة أحاديثه مناكير، لا يرويها غيره[3].

ب – أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب[4]، ذكر ابن عدي أنه يضع الحديث، ثم ساق له حديثا يرويه عن عبد الرزاق، ثم عقب عليه أنه حديث منكر موضوع، لا يعلم رواه عن عبد الرزاق[5] (211هـ) إلا أحمد بن عبد الله المؤدب هذا[6]. فيظهر من صنيعه هذا أن الراوي الذي يضع الحديث، وتفرد بالرواية عن عبد الرزاق، فهذه قرينة تعتمد للحكم بنكارة ما تفرد به.

2 – تفرد الراوي المتهم: من القرائن التي يشير إليها ابن عدي في سياق تقريره للنكارة تفرد راو بنسخ موضوعة لا توجد عند غيره حتى صار هو المتهم بها، من ذلك:

أ – أبو جعفر البَلَدي أحمد بن هارون بن موسى بن هارون[7] حيث قرر ابن عدي أنه كان يخرج لهم نسخاً عن شيوخ، هي نسخ موضوعة مناكير، ليس عند أحد منها شيء، وقال: كنَّا نتهمه بوضعها[8].

ب – ومن الأمثلة على اعتبار تفرد المتهم بالوضع قرينة للحكم بالنكارة: ما ذكره ابن عدي في أبي طاهر محمد بن أحمد بن عثمان المديني[9] حيث قرر أن له غير حديث منكر مما لم يكتبه ابن عدي

---

(1) ينظر: الكامل (1/398–399) ت/111. وفيها إبراهيم ابن أبي حُميد (إبراهيم بن أحمد بن عبد الكريم الْحَرَّاني) ذكر ابن عدي أنه يضع الحديث، وأنه يروي نسخا مناكير الأسانيد والمتون، لا يتابع عليها

(2) سبقت ترجمته (ص/302).

(3) ينظر: الكامل (1/260) ت/10.

(4) ذكره ابن حبان في المجروحين (1/152–153) وذكر أنه يروي عن عبد الرزاق والثقات الأوابد والطامات، ثم ذكر الحديث الذي ساقه ابن عدي في ترجمته، وهو حديث جابر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم الحديبية وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب هذا أمير البررة ... الحديث. ثم عقب اين حبان أن هذا الحديث مقلوب إسناده ومتنه معا.

(5) سبقت ترجمته (ص/121).

(6) ينظر: الكامل (1/287–288) ت/32.

(7) سبقت ترجمته (ص/327).

(8) ينظر: الكامل (1/302) ت/48.

(9) سبقت ترجمته (ص/25).

إلا عنه، وكانوا يتهمون ابن عثمان هذا فيها[1].

وظاهر كيف اعتمد ابن عدي على قرينة التفرد، في حكمه بالنكارة، لأن الراوي متهم بوضع الحديث.

الصورة الثالثة: تفرد الراوي منكر الحديث عامة أحاديثه غير محفوظة: إذا كان الراوي منكر الحديث وعامة أحاديثه غير محفوظة، وتفرد بحديث لا يرويه غيره فإن ابن عدي يعتمد على هذا كقرينة للحكم بالنكارة، كما ذكر في محمد بن إبراهيم الشامي[2] أنه منكر الحديث وعامة أحاديثه غير محفوظة. وقد أخرج له حديثين حكم على كل واحد منهما أنه منكر لا يرويه غير محمد بن إبراهيم الشامي هذا[3].

النوع الثاني: تفرد الراوي الضعيف ضعفاً متعلقاً بالضبط:

من القرائن التي اعتمدها ابن عدي في إطلاق حكم النكارة تفرد الراوي الضعيف ضعفاً يرجع إلى الضبط، وهذا النوع يندرج تحته صور متعددة:

فالصورة الأولى: تفرد الضعيف، وهو على مراتب.

والصورة الثانية: تفرد من لم يعرف إلا بالأحاديث التي رواها متفرداً بها.

والصورة الثالثة: تفرد الراوي بأحاديث يحدث بها من حفظه فيغلط، لا يتابع عليها، أو يتفرد الراوي بما لا يتابع عليه.

والصورة الرابعة: تفرد الراوي بأحاديث منكرة بإسناد معين مما ليس بمحفوظ، أو تفرد الراوي كل أحاديثه مناكير غير محفوظة. وسأعرض لكل صورة مع أمثلته في التفصيل الآتي:

الصورة الأولى: تفرد الراوي الضعيف، وهو على مراتب:

تأتي هذه الصورة في مراتب عدة، على حسب تدرج مراتب الضعف وأسبابه، سأذكرها فيما يأتي:

1 – تفرد الراوي الذي يكون إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق (مقارِب الحديث):

أ – الراوي الذي يراه ابن عدي مقارب الحديث وفسره أنه: الذي يكون إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق يصف حديثه أنه منكر إن تفرد به، كما فعل في أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي[4] حيث وصفه أنه مقارب الحديث وهو إلى الضعف أقرب ثم ساق له حديثا من طريق النضر بن محمد المروزي[5] (183هـ)، عن شعبة (160هـ)، عن يونس بن عبيد[6] (139هـ)، عن الحسن البصري[7]

---

(1) ينظر: الكامل (319/7) ت/1796.

(2) سبقت ترجمته (ص/268).

(3) ينظر: الكامل (284/7–285) ت/1762.

(4) سبقت ترجمته (ص/176).

(5) سبقت ترجمته (ص/170).

(6) سبقت ترجمته (ص/182).

(7) سبقت ترجمته (ص/202).

(110هـ)، عن أبي هريرة ﷺ (57هـ)... الحديث. ثم قال عقبه: "وهذا الحديث من حديث شعبة، عن يونس بن عبيد، لا أعرفه رواه غير اليمامي ... وهو منكر بهذا الإسناد"[1].

ب – ذكر ابن عدي في أبي حَريز سهل مولى المغيرة بن أبي الغيث[2] أنه يروي مناكير عن الزهري (125هـ)، وأورد له عدة أحاديث ثم قرر أن عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[3].

2 – تفرد الراوي الضعيف الذي يكتب حديثه مع ضعفه:

أ – إذا كان الراوي ضعيفاً ومع ضعفه يكتب حديثه كما يرى ابن عدي فإنه إذا تفرد بالرواية عن الثقات، ولم يُتابع، فإن ابن عدي يقرر فيه أنه يروي المناكير، كما يظهر ذلك في صنيعه في أحمد بن بُديل بن قريش بن الحارث الإيَامي[4] (258هـ) حيث ذكر أنه روى عن حفص بن غياث (194هـ) وغيره مناكير، ثم ساق له حديثا عن حفص بن غياث (194هـ)، حدثنا الأعمش[5] (147هـ)، عن أبي الزبير[6] (126هـ)، عن جابر ﷺ (70هـ)، أن النبي ﷺ قال: «خذو مناسككم، لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا»[7].

وقد عقب ابن عدي مبيناً القرينة التي حكم لأجلها بالنكارة فقال: "وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم رواه غير أحمد بن بديل. ولأحمد بن بديل أحاديث لا يتابع عليها عن قوم ثقات، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه، وليس هذا الحديث محفوظ عن حفص، ولا في أحاديث الأعمش عن أبي الزبير"[8].

ويبدو أن ابن عدي اعتمد على قرينة التفرد عن الثقات في حال كان الراوي ضعيفا ضعفاً ليس بالشديد، بحيث يكتب حديثه للاعتبار والمتابعة.

---

(1) الكامل (269/1) ت/19.

(2) أبو حَريز سهل مولى المغيرة بن أبي الغيث بن حميد بن عبد الرحمن المديني ذكره ابن حبان في المجروحين (348/1) وقال: "يروي عن الزهري العجائب، وعن غيره من الثقات ما لا أصل له من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال".

(3) ينظر: الكامل (417/4–419) ت/865.

(4) سبقت ترجمته (ص/173).

(5) سبقت ترجمته (ص/130).

(6) سبقت ترجمته (ص/213).

(7) الكامل (279/1–280) ت/23. لم أقف عليه بهذا السند، والحديث أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا (943/2) (1297) من طريق ابن جريج، أخبرني، أبو الزبير، أنه سمع جابرا يقول: «رأيت النبي ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول: لتأخذوا مناسككم ...» نحوه.

(8) ينظر: الكامل (290/1–291) ت/35.

ب – محمد بن ذكوان[1] نقل ابن عدي قول النسائي (303هـ) فيه: "محمد بن ذكوان عن منصور[2]: منكر الحديث". ثم أخرج ابن عدي الحديث[3] المشار إليه وقال: "وهذا الذي أشار إليه النسائي أنه عن منصور منكر الحديث؛ لأن هذا لا يرويه عن منصور غيرُ ابن ذكوان هذا"[4]. وقد قرر ابن عدي أن ابن ذكوان عامة ما يرويه إفرادات وغرائب ومع ضعفه يكتب حديثه[5].

ويبدو من الأمثلة السابقة كيف اعتمد ابن عدي على تفرد الضعيف الذي يكتب حديثه كقرينة للنكارة.

3 – تفرد الراوي: بيّن الأمر في الضعف[6]، أو الضعف بيّن على رواياته، أو ضعيف جداً:

من القرائن التي يعتمدها ابن عدي تفرد الراوي الذي يكون بيِّن الأمر في الضعف، حيث يقرر أن الراوي يروي مناكير ثم يذكر أحيانا عمن يرويها ويسوق ما يدل على ذلك، ليقرر في النهاية أن هذا الراوي قد تفرد وروى البواطيل أو المناكير، وأنه بيِّن الأمر في الضعف. وهذا كله مشعر أن ابن عدي اعتمد على هذه القرينة في حكمه بالنكارة. ومن أمثلة ذلك[7]:

أ – أبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية الْيَسع بن الأشعث المكي[8] حيث عرض ابن عدي لأحاديثه، وذكر عقب بعض الأحاديث أنه لم يتابع إبراهيم بن أبي حية عليها أحدٌ. وقال عن حديث آخر: وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن ابن جريج[9] (150هـ) غير إبراهيم بن أبي حية. وقد قرر في نهاية الترجمة أن ضَعفُ إبراهيم بن أبي حية بيّن على أحاديثه ورواياته، وأحاديث هشام بن عروة[10] (145هـ) التي ذكرتها كلها مناكير[11].

وظاهر من ذلك تنويه ابن عدي إلى القرينة التي اعتمد عليها في إطلاق النكارة على مرويات

---

(1) محمد بن ذكوان البصري الأزدي الجهضمي مولاهم، خال ولد حماد بن زيد. ضعيف. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/477) ت/5871.

(2) منصور بن المعتمر (132هـ) ثقة ثبت وكان لا يدلس، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/547) ت/6908.

(3) الحديث يرويه محمد بن ذكوان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ﷺ أن الرسول ﷺ «تعجّل من العباس صدقة عامين في عام».

(4) الكامل (194/7) ت/1682.

(5) ينظر: الكامل (195/7) ت/1682.

(6) ينظر: الكامل (7/8–10) ت/1907. وفيها ذكر حديثاً في ترجمة مُبشر بن عبيد وحكم بعده بأنه منكر لا يرويه عن عاصم غير حجاج، وعنه مبشر. وفي نهاية الترجمة قرر بأن مبشر هذا بيِّن الأمر في الضعف.

(7) ينظر لمزيد من الأمثلة: الكامل (307/1–308) ت/54. و(285/6–286) ت/1430.

(8) سبقت ترجمته (ص/387).

(9) سبقت ترجمته (ص/25).

(10) سبقت ترجمته (ص/163).

(11) ينظر: الكامل (352/1–353) ت/70.

إبراهيم هذا، إذ نبه إلى أمرين وهي: تفرد إبراهيم بأحاديث لم يتابع عليها. والضعف البيِّن في أحاديثه. وظاهر كيف اعتمد ابن عدي ذلك قرينة في الحكم بالنكارة.

ب – أبو إسحاق إبراهيم بن زكريا المعلّم العِجلي الضرير[1] حيث أخرج له حديثا ثم قال عقبه: وهذا الحديث حديث منكر، لا يرويه عن همام غير إبراهيم بن زكريا، ولا أعرفه إلا من هذا الوجه. ثم قرر أن هذه الأحاديث مع غيرها يرويها إبراهيم بن زكريا هذا كلها أو عامتها غير محفوظ، يبين الضعف على روايته، وهو في جملة الضعفاء[2].

ويتضح من قول ابن عدي الذي عقب به على حكمه بالنكارة، أنه أشار إلى القرينة التي يعتمد عليها في حكمه، حيث ذكر تفرد إبراهيم بن زكريا هذا. ثم بين أن الضعف بيِّن على روايته.

ج – تفرد الضعيف جداً الذي لا يتابع: كما في أبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري المديني[3] حيث ذكر ابن عدي له أحاديث كثيرة وقرر بعدها تفرده بها عمن يرويها عنه، وأنه لا يُتابع، وأنها غير محفوظة، وعقب على عدد منها بالنكارة وذكر عن الراوي أنه يروي مناكير. وأعاد هذا الحكم العام في نهاية الترجمة ليؤكد ذلك: وكل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وهو ضعيف جداً[4].

4 – تفرد الراوي الذي يصفه ابن عدي أنه ليِّن: كما في أبي الصبَّاح موسى بن أبي كثير الأنصاري الكوفي[5] حيث أخرج له حديثاً رواه حفص بن سليمان[6] (180هـ)، عن موسى هذا ثم قرر ابن عدي أنه منكر بهذا الإسناد، لا يرويه عن موسى بن أبي كثير غير حفص هذا وحفص ليِّن[7].

5 – تفرد الضعيف (هكذا دون وصف آخر):

من القرائن التي يعتمدها ابن عدي في إطلاق وصف النكارة تفرد الراوي الذي يصفه أنه ضعيف ولا يذكر وصفاً أخر كما في ترجمة أبي سعيد بركة بن محمد الحلبي[8] حيث قرر ابن عدي أن أحاديثه مناكير باطل كلها[9]، وقرن ذلك بقوله: "لا يرويها غيره ... وهو ضعيف"[10].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/214).

(2) ينظر: الكامل (1/378–379) ت/86.

(3) سبقت ترجمته (ص/174).

(4) ينظر: الكامل (7/136–142) ت/1656.

(5) ذكر ابن حجر في التقريب (ص/553) ت/7004 أنه صدوق رُمي بالإرجاء لم يصب من ضعفه.

(6) ذكره ابن حجر في التقريب (ص/172) ت/1405 وهو حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر البزاز الكوفي الغاضري، وهو حفص بن أبي داود القارئ صاحب عاصم، وهو متروك الحديث مع إمامته في القراءة.

(7) ينظر: الكامل (7/377–378) ت/1834.

(8) سبقت ترجمته (ص/330).

(9) ينظر: الكامل (2/205) ت/285.

(10) الكامل (2/205) ت/285.

ويظهر من هذا أن تفرد هذا الراوي الضعيف قرينة على أنه أحاديثه مناكير باطلة فيما يبدو لي من صنيع ابن عدي.

الصورة الثانية: تفرد من لم يعرف إلا بالأحاديث التي رواها متفرداً بها:

من القرائن التي اعتمدها ابن عدي في إطلاق النكارة أن يتفرد الراوي بأحاديث لا يُعرف الراوي إلا بهذه الأحاديث التي تفرد بها، وهذه الصورة يمكن جعلها في نقطتين رئيستين:

1 – من يروي حديثاً أو أكثر لا يعرف الراوي إلا بهذه الأحاديث.

2 – لا يعرف الحديث إلا بهذا الراوي، أو بهذا الإسناد.

1 – من يروي حديثاً أو أكثر لا يعرف الراوي إلا بهذه الأحاديث: بعض الرواة يأتي بأحاديث لم يروها غيره، وهو لا يُعرف إلا بهذه الأحاديث، إذ لم يرو غيرها، فهذه تعتبر قرينة يذكرها ابن عدي للدلالة على النكارة، وأحياناً قد يكون للراوي حديث يسير قد رواه غيره، فمن ذلك:

أ – ما ذكره في أبي علي اللَّجْلاج الكندي أحمد بن عبد الله بن محمد[1] حيث ذكر أنه حدّث بأحاديث مناكير لأبي حنيفة (150هـ)، ثم ذكر جملة منها وقال بعدها: وهذه الأحاديث لأبي حنيفة لم يحدث بها إلا أحمد بن عبد الله هذا، وهي بواطيل، ولا يعرف إلا بهذه الأحاديث[2].

ويبدو من صنيع ابن عدي أنه قرر النكارة على الأحاديث التي يرويها أبو علي اللجلاج هذا، ثم ختم الترجمة بذكر القرينة التي اعتمدها وهي: تفرده بها، وعدم معرفته إلا بهذا الأحاديث.

ب – في بعض الأحيان يكون الراوي معروفاً بالأحاديث التي أنكرت عليه، لكن له غيرها حديث يسير، كما في أبي عثمان سُليم بن عثمان الفوزي الحمصي[3] حيث بيَّن أنه يروي مناكير[4]، وقال: "وسليم معروف بهذه الأحاديث، وما أظن أن له غيرها إلا اليسير من الحديث"[5].

2 – لا يعرف الحديث إلا بهذا الراوي أو بهذا الإسناد: هذه الصورة على عكس السابقة، ففي السابقة لا يُعرف الراوي إلا بأحاديثه المنكرة، وهنا لا يعرف الحديث إلا بهذا الراوي، ومن ذلك:

أ – ما ذكره في ثابت بن موسى الكوفي[6] (229هـ) إذ قال: "روى عن شريك حديثين منكرين بإسناد واحد، ولا يعرف الحديثان إلا به. وأحدهما سرقه منه جماعة من الضعفاء"[7].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/158).

(2) الكامل (279/1) ت/23.

(3) سبقت ترجمته (ص/302).

(4) ينظر: الكامل (245/4–247) ت/779.

(5) الكامل (247/4) ت/779.

(6) سبقت ترجمته (ص/179).

(7) الكامل (282/2–283) ت/318.

وظاهر في الجملة الأخيرة كيف يؤكد ابن عدي أن ما وجد من طرق لهذا الإسناد إنما هو سرقة لإسناد ثابت بن موسى، وبهذا التأكيد يبقى الحديث لا يعرف إلا بثابتٍ هذا، ولذا حكم بالنكارة، ويظهر من نص ابن عدي كيف اعتمد تفرد ثابت بهذين الحديث اللذين لا يعرفان إلا به كقرينة للحكم بالنكارة.

ب – ما ذكره في جابر بن نوح الحِمَّاني الكوفي[1] (203هـ) إذ أخرج له حديثاً يرويه عن محمد بن عمرو بن علقمة[2] (145هـ)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن (94هـ)، عن أبي هريرة ﷺ (57هـ) قال رسول الله ﷺ: «إن من تمام الحج أن تحرم من دويرة أهلك»[3]. ثم قرر ابن عدي أن جابر بن نوح ليس له روايات كثيرة، وهذا الحديث الذي ذكرته، لا يعرف إلا به بهذا الإسناد، ولم أرَ له أنكر من هذا[4].

الصورة الثالثة: تفرد الراوي بأحاديث يحدث بها من حفظه فيغلط، لا يتابع عليها، أو يتفرد الراوي بما لا يتابع عليه: من القرائن التي ذكرها ابن عدي أن يكون الراوي مكثر من كتابة الحديث، فإذا حدَّث من كتابه ضبط، وإذا حدَّث من حفظه وقع في الغلط، ولهذا يوجد منه التفرد، فلذا يحكم ابن عدي بالنكارة، وقد يتفرد راوٍ بما لا يتابعه عليه أحد، وفيما يأتي سأذكر أمثلة من هذه الصورة:

1 – تفرد الراوي بأحاديث يحدث بها من حفظه فيغلط، لا يتابع عليها: بعض الرواة يكتب الحديث فيكثر، فعندما يروي من كتابه ضبط، ولكنه إن حدث من حفظه وقع الغلط في روايته، ونتيجة الغلط يتفرد بروايته، وهذا التفرد عده ابن عدي قرينة على النكارة، فمن ذلك: أبو محمد السعدي الجرجاني أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم بن النجم بن مَاهَان[5] (293هـ)، ذكر ابن عدي أنه كتب فأكثر، وحدَّث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها، وأخرج له عدة أحاديث ذكر بعدها أنها مناكير كلها بهذا الإسناد، ما يعلم ابن عدي حدث بها غير أحمد بن حفص هذا. وقد نفى عنه تعمد الكذب، وعزا وجود النكارة إلى الغلط بسبب الاشتباه لأنه يعتمد في التحديث على الحفظ[6]. والملاحظ: أن ابن عدي ذكر تفرد أحمد مع غلطه وتحديثه من حفظه كقرينة على وجود المناكير.

2 – تفرد الراوي بما لا يتابعه عليه أحد[7]: من القرائن التي اعتبرها ابن عدي في الحكم بالنكارة أن

---

(1) قال ابن حجر في التقريب (ص/136) ت/876: ضعيف.

(2) ابن وقاص الليثي: صدوق له أوهام. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/499) ت/6188.

(3) لم أجده فيما بحثت فيه من المصادر عند غير ابن عدي.

(4) ينظر: الكامل (2/315–316) ت/329.

(5) سبقت ترجمته (ص/27).

(6) الكامل (1/298) ت/45.

(7) ينظر: الكامل (6/405) ت/1537، وفيها: "وقد روى عُبيس عن يحيى بهذا الإسناد أحاديث مناكير لا يرويها عن يحيى غيره". أي يحيى بن أبي كثير. وينظر: (6/409) ت/1547. و(6/460–461) ت/1584. و(8/396–397) ت/2152.

يحدث الراوي بحديث لا يتابعه عليه أحد، وفي هذه الصورة لا يلزم أن يكون الراوي ضعيفاً، بل قد يكون صالحاً ومع ذلك يحكم ابن عدي بالنكارة اعتمادا منه على قرينة التفرد وعدم المتابعة، وسأعرض بعض الأمثلة[1]:

أ – في بكير بن جعفر الجرجاني السلمي[2] ذكر ابن عدي أنه شيخ صالح، حدث بمناكير عن المعروفين وبعد أن ساق له عدة أحاديث بين أن ما أنكر عليه إنما أنكر إذا حدث عن ثقة لا يتابعه عليه أحد[3]. فتفرد هذا الشيخ عن ثقة عده ابن عدي قرينة يحكم بها بالنكارة على حديثه. وذلك أن ابن عدي وصف حديث هذا الشيخ عن ضعيف مثله أنه حديث ضعيف، ولم يحكم بنكارته، وإن روى عن ثقة ولم يتابع جعل هذا قرينة للحكم بالنكارة.

ب – ذكر ابن عدي في روَّاد بن الجراح[4] أن له أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري **(161هـ)** وغيره، وعامة ما يرويه عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخاً صالحاً وفي حديث الصالحين بعض النكرة، إلا أنه ممن يُكتب حديثه، وكان ابن عدي قد ذكر سابقاً أن أحمد ذكر أن لرواد عن سفيان أحاديث مناكير. وذكر ابن عدي ستة أحاديث لرواد عن الثوري كان ابن عدي ساقه تحت عنوان ذكر بعض ما روى رواد عن الثوري مما أنكرت عليه[5].

وظاهر من صنيع ابن عدي كيف حكم على تفردات رواد أنها مناكير لا يتابعه أحد عليها.

الصورة الرابعة: تفرد الراوي بأحاديث منكرة بإسناد معين مما ليس بمحفوظ، أو تفرد الراوي كل أحاديثه مناكير غير محفوظة:

1 – تفرد الراوي بأحاديث منكرة بإسناد معين مما ليس بمحفوظ: أحياناً يعتمد ابن عدي في الحكم بالنكارة على قرينة التفرد في الراوي الذي يحدث بسند معين أحاديث منكرة يتفرد بها مما ليس بمحفوظ بهذا الإسناد، كما في محمد بن مهاجر[6] الطالقاني[7] **(264هـ)**

---

(1) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (3/342–343) ت/582. و(5/63) ت/943. و(5/324) ت/1118. و(6/237) ت/1399. و (6/312) ت/1464. و(6/346) ت/1493. و(6/354) ت/1502.

(2) سبقت ترجمته (ص/178).

(3) ينظر: الكامل (2/194–196) ت/279.

(4) سبقت ترجمته (ص/227).

(5) ينظر: الكامل (4/57–61) ت/687.

(6) شيخ وضاع، كذبه صالح جزرة وغيره. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال: متروك. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم، رأيت أصحابنا يلينون أمره، ويذكرون من حديثه ما لا يتابع عليه. وقال الجورقاني: يضع الحديث. وقال ابن عقدة: ليس بشيء ضعيف ذاهب الحديث. ينظر: لسان الميزان لابن حجر (5/396) ت/1287.

(7) بفتح الطاء المهملة وتشديدها، وسكون اللام، وبعدها القاف المفتوحة، وفي آخرها النون، وطالقان: بلدة بين مروالروذ وبلْخ مما يلي الجبال، وطالقان: ولاية عند قَزوين، ويقال للأولى: طالقان خُراسان، وللثانية: طالقان قزوين. ينظر:

حيث ذكر أنه حدَّث عن أبي معاوية (295هـ)، عن الأعمش[1] (147هـ) بأحاديث منكرة بهذا الإسناد، وساق له حديثين كنموذج لهذه الأحاديث المنكرة، وقد حكم على الأول أنه منكر لم يحدِّث به غير محمد بن مهاجر عن أبي معاوية أي تفرد به[2].

2 – تفرد الراوي كل أحاديثه مناكير غير محفوظة: كما في أبي الوليد وهب بن حفص بن عمر الحرَّاني[3] (250هـ) أخرج ابن عدي له أحاديث منها حديثاً يرويه وهب هذا: حدثنا عبد الله بن واقد أبو قتادة الحراني[4] (210هـ)، عن شعبة (160هـ) .... الخ. ثم بيَّن أن الحديث عن شعبة منكر، لا يرويه إلا أبو قتادة هذا، وعن أبي قتادة وهب بن حفص.

وبهذا يتبين أن ابن عدي ذكر القرينة التي اعتمدها للحكم بنكارة الحديث عن شعبة، وهي التفرد من الراوي الذي قرر ابن عدي أن أحاديثه كلها مناكير غير محفوظة[5].

النوع الثالث: تفرد الراوي حسن الحديث ولا بأس به، وتفرد الراوي المختلف فيه

قد يذكر ابن عدي أن الراوي حسن الحديث لا بأس به ولكنه تفرد بحديث فحكم عليه ابن عدي بالنكارة، مما يعني أن التفرد هذا هو القرينة على نكارة الحديث. وقد يتفرد راوٍ مختلف فيه فيطلق النكارة اعتمادا على هذه القرينة، ولذا فقد جعلت هذا النوع في صورتين: الصورة الأولى: تفرد الراوي الموصوف أنه حسن الحديث ولا بأس به بحديث. والصورة الثانية: تفرد الراوي المختلف فيه بحديث.

الصورة الأولى: تفرد الراوي الموصوف أنه حسن الحديث ولا بأس به بحديث:

كما في أبي اليَسير محمد بن عبد الله بن عُلْاثة القاضي الجزري[6] (168هـ) حيث قرر ابن عدي أنه حسن الحديث، ويرجو أنه لابأس به. وقد أخرج له حديثاً تفرد به عن الأوزاعي (157هـ)، عن الزهري (125هـ)، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ (57هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: «لا حسد ولا ملق إلا في

الأنساب للسمعاني (8/9) ت/2552. ولم يوضح محمد بن مهاجر من أيهما، ولم أقف على ذلك.

(1) سبقت ترجمته (ص/130).

(2) ينظر: الكامل (285/7) ت/1763.

(3) نسبه ابن عدي لجده وهو وهب بن يحيى بن حفص: ذكره ابن حبان في المجروحين (76/3) وذكر أنه كان شيخاً مُغفلا يقلب الأخبار ولا يعلم، ويخطئ فيها ولا يفهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. وفي الضعفاء لابن الجوزي (188/3) ت/3679 ذكر أن أبا عَروبة قال: كذَّاب يضع الحديث يكذب كذبا فاحشا. وفي المغني للذهبي (726/2) ت/6902: كذبه أبو عروبة. وينظر: ميزان الاعتدال للذهبي (351/4) ت/9425. وقد نقل ابن عدي قول أبي عروبة في الكامل (165/8) ت/2001.

(4) في التقريب لابن حجر (ص/328) ت/3687: متروك، وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر واختلط وكان يدلس.

(5) ينظر: الكامل (165/8–167) ت/2001.

(6) صدوق يخطئ، كما في التقريب لابن حجر (ص/489) ت/6040.

طلب العلم»[1]. وقد علق ابن عدي أن هذا حديث منكر، لا أعلم يرويه عن الأوزاعي غير ابن عُلاثة[2].

الصورة الثانية: تفرد الراوي المختلف فيه بحديث:

يوجد بعض الرواة الذين اختلف فيهم أهلُ الجرح والتعديل، فأنكر بعضُهم روايته، أو بعض روايات بخصوصها، بينما قبلها آخرون، فلذا لم يكن بالمتروك عندهم جميعاً، بل هو صالح الحديث، فمثل هذا الراوي إذا تفرد عن بعض شيوخه فإن ابن عدي يحكم على حديثه الذي تفرد به أنه منكر، ومن ذلك:

1 – أحمد بن محمد بن أيوب صاحب المغازي[3] (228هـ) قال ابن عدي: "وحدث عن أبي بكر بن عياش[4] بالمناكير"[5]. ثم ساق له حديثين عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش[6] (147هـ) ثم قرر أن هذين الحديثين من حديث الأعمش بهذا الإسناد منكرين، لا يرويهما غير أحمد بن محمد هذا.

وهكذا فقد حكم ابن عدي على الرواية التي تفرد بها أحمد بن محمد عن أبي بكر عن الأعمش أنها منكرة بهذا الإسناد بسبب تفرده إذ لم يذكر ابن عدي متابعا له، وحكم بالتفرد[7].

2 – ومن ذلك ما ذكره في إبراهيم بن مهاجر بن مِسْمار[8] حيث ذكر فيه اختلاف العلماء، وساق له حديثا منكرا ثم بين تفرده به سنداً ومتناً. فقد نقل قول البخاري (256هـ): منكر الحديث[9]. وقول يحيى بن معين (233هـ): صالح، ليس به بأس[10]. ثم حكم عليه ابن عدي: أن باقي أحاديثه صالحة، فكأنه مال لقول ابن معين، ثم ذكر له حديثا منكراً، وقال: لم أجد له أنكر من حديث: «طه ويس»[11].. لأنه لم يروه إلا إبراهيم بن مهاجر، وبيَّن أيضا أنه تفرد بهذا المتن فلم يرد إلا من طريقه، فقال: ولا يروي هذا بهذا الإسناد ولا بغير هذا الإسناد إلا إبراهيمُ بن مهاجر.

---

(1) أخرجه ابن حبان في المجروحين (280/2) بسنده إلى ابن عُلاثة به. والخطيب البغدادي في تاريخه (274/13) ت/7234 بسنده به. وفي ميزان الاعتدال علق عليه الذهبي (594/3) ت/7746 بقوله: "فهذا لعل آفته من عمرو فإنه متروك". وعمرو هو الراوي عن ابن علاثة.

(2) ينظر: الكامل (222/7) ت/1699.

(3) سبقت ترجمته: (ص/167).

(4) سبقت ترجمته (ص/168).

(5) الكامل (262/1) ت/14.

(6) سبقت ترجمته (ص/130).

(7) ينظر: الكامل (264/1) ت/14. تنبيه: وقفت على متابعة ليحيى بن أكثم (242هـ وقيل غير هذا) تابع بها أحمد بن محمد بن أيوب أخرجها أبو نعيم الأصفهاني في الطب النبوي (211/1–212) (75) مع زيادة في لفظه على ما في الكامل.

(8) سبقت ترجمته (ص/243).

(9) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (328/1) ت/1033.

(10) ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (71) ت/154.

(11) سبق تخريجه (ص/243).

ويظهر من صنيع ابن عدي كيف اعتمد في الحكم بالنكارة على قرينة تفرد إبراهيم بهذا الحديث، تفرداً يُحكم معه بالنكارة، ويدل لذلك أن ابن عدي ذكر حديثا آخر[1] لإبراهيم، وبيَّن أنه لم ينفرد به ولذا تجده لم يحكم عليه بالنكارة، إذ قال: أما الحديث الأول: يرويه إبراهيم بن مهاجر بن مسمار ولا يرويه غيره. وأما الحديث الثاني: رواه عن قتادة بن دعامة[2] (118هـ): شعبةُ[3] (160هـ)، وسعيد[4]، وهمام[5] (164هـ)، وغيرهم، وعن قتادة مشهور[6].

فيتضح مما سبق كيف اعتمد ابن عدي على التفرد كقرينة للحكم بالنكارة، فالحديث الذي تفرد به إبراهيم حكم بنكارته، والحديث الذي وافق فيه الثقات لم يحكم بنكارته، ولذا قرر ابن عدي بعد أن حكم على الحديث بالنكارة: وباقي أحاديثه صالحة. والظاهر أنه لم ينفرد بها.

الصنف الثاني: المخالفة:

من القرائن التي اعتمدها ابن عدي في حكمه بالنكارة المخالفة التي تقع من الراوي، وهذه المخالفة تأتي في أنواع شتى، النوع الأول: مخالفة الراوي غير الضعيف للثقات، وهذا النوع جعلته في صورتين: الصورة الأولى: مخالفة الثقة للثقات. الصورة الثانية: مخالفة من يُكتب حديثه للثقات. والنوع الثاني: مخالفة الضعيف للثقات أو مخالفته لسائر الناس، وجعلته في صورتين: الأولى: مخالفة الضعيف للثقات. والثانية: مخالفة الضعيف لسائر الناس. وفي ما يأتي تفصيل ذلك مع الأمثلة:

النوع الأول: مخالفة الراوي غير الضعيف للثقات: قد توجد المخالفة من الراوي للثقات، وهذا الراوي قد يكون ثقة يخالف الثقات، وقد يكون ممن يكتب حديثه، ولذا جعلت هذا النوع جعلته في صورتين:

---

(1) حديث أنس ﷺ : قال رسول الله ﷺ: «يهرم ابن آدم ويشب منه اثنان: الحرص على العمُر والحرص على المال». والحديث صحيح. أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. أخرجه البخاري من طريق هشام عن قتادة، كتاب الرقاق، باب من بلغ ستين سنة... (90/8) (6421) ولفظه: «يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان: حب المال، وطول العمر». وقال البخاري: رواه شعبة عن قتادة. وأخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة عن أنس، كتاب الزكاة، باب كراهة الحرص على الدنيا (724/2) (1047).

(2) سبقت ترجمته (ص/92).

(3) رواية شعبة عن قتادة أشار إليها البخاري في صحيحه عقب حديث (6421).

(4) في طبعة الرسالة ذكر من بين الرواة عن قتادة سفيان، ولعل هذا خطأ. ففي طبعة دار الكتب العلمية (353/1) ت/60، وطبعة دار الفكر (216/1) ت/60، وفي طبعة الرشد (491/1) ت/60: سعيد ولعله الصواب، ولعله سعيد بن بشير كما عند الطبراني في الأوسط (8859). وقد أشار محقق طبعة الرشد أن في نسخة (أ): سفيان. وعلى كل فإن كان سفيان فهو الثوري (161هـ) لأن له رواية عن قتادة، أما ابن عيينة (198هـ) فقد ولد سنة (107هـ) وقتادة توفي (118هـ) فقد كان صغيراً عند وفاة قتادة.

(5) همام بن يحيى بن دينار العوذي: ثقة ربما وهم كما في التقريب لابن حجر (ص/574) ت/7319.

(6) الكامل (320/1-321) ت/60.

الصورة الأولى: مخالفة الثقة للثقات[1]: قد يخالف بعض الثقات ثقاتٍ أمثالهم فتكون هذه المخالفة قرينة على النكارة، ومن ذلك:

إذ روى الراوي عن فلان خالف الثقات، وإذا روى عن غيره جاءت روايته مستقيمة كما ذكر ابن عدي في أحمد بن أوفى[2] أنه إذا روى عن شعبة (160هـ) خالف الثقات، وإذا روى عن غيره جاءت روايته مستقيمة، وبعد أن ذكر رواية أحمد عن شعبة، وبين كيف خالف الثقات، وساق له حديثاً عن غير شعبة، وقال: هذا الحديث مستقيم. ثم قال: "وقد حدّث بغير هذا بأحاديث مستقيمة، ولم أر في حديثه شيئا منكرا، إلا ما ذكرته من مخالفته على شعبة وأصحابه"[3].

فظهر بذلك أن ابن عدي حكم بالنكارة اعتمادا على قرينة المخالفة، إذ خالف أحمد بن أوفى – وهو من الثقات– الثقات من أصحاب شعبة.

الصورة الثانية: مخالفة من يُكتب حديثه للثقات: ذكر ابن عدي أبا الفوارس الْحَرَّاني أحمد بن عبد الرحمن بن يزيد بن عِقال[4] (300هـ) وقرر أنه يكتب حديثه. وذكر أنه شُبه عليه حديث: «أن النبي ﷺ شرب قائما»[5]. فرواه أبو الفوارس بلفظ: «نهى النبي ﷺ عن الشرب قائما». وذكر ابن عدي القرينة التي يُعتمد عليها للحكم بالنكارة، وهي مخالفة أبي الفوارس لجماعة الرواة عن مسكين (198هـ)، لأن هذا الحديث رواه عن مِسْكِين بن بُكير[6] جماعة – منهم أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي النُّفيلي النُّفيلي[7] (234هـ) الذي روى عنه أبو الفوارس هذا الحديث– عن الأوزاعي (157هـ)، عن الزهري (125هـ)، أنس ﷺ (92هـ): «أن النبي ﷺ شرب قائما»[8].

---

(1) لا بد من الإشارة إلى أن ابن عدي قد يذكر للراوي مخالفات ولكنه مع ذلك، لا يحكم بالنكارة بل على العكس ينفي وجود النكارة، ولو كان الراوي ضعيفاً، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على أنه لا يعتمد في حكمه فقط على مجرد المخالفة، بل ينظر إلى قرائن أخرى ثم يقرر حكمه، فمن ذلك أشعث بن سَوَّار النَّجار الكوفي (136هـ) وهو: أشعث بن سوار الكندي النَّجار الأفرق الأثرم صاحب التوابيت، قاضي الأهواز: ضعيف. كما ذكر في التقريب لابن حجر (ص/113) ت/524. وقد ساق له ابن عدي عدة روايات وقرر أنه لم يجد لأشعث فيما يرويه متناً منكراً، إنما في الأحايين يُخلِّط في الأسانيد ويخالف. ينظر: الكامل (41/2 وما بعدها) ت/199.

(2) سبقت ترجمته (ص/374).

(3) الكامل (258/1) ت/7.

(4) سبقت ترجمته (ص/242).

(5) الحديث إسناده صحيح: سبق تخريجه (ص/242).

(6) سبقت ترجمته (ص/242).

(7) سبقت ترجمته (ص/242).

(8) ينظر: الكامل (303/1) ت/49. وجدت في ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (901/2) ما يفيد تعليل النكارة بأن الحديث مرسل. وما في نسخ الكامل خلاف ذلك: «1835– حديث: «إن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائما». رواه

الصورة الثالثة: عدم التصريح بالمخالفة، وذكر ما خالف فيه الراوي: قد لا يصرح ابن عدي بذكر المخالفة لأنها واضحة مما يسوقه ليدلل على النكارة، كما في أبي بكر الهاشمي أحمد بن العباس بن عيسى بن هارون بن سليمان بن علي بن العباس بن عبد المطلب[1]، فقد ذكر ابن عدي أنه يحدِّث عن يحيى بن حبيب بن عربي[2] (248هـ) بأحاديث بإسناد واحد، ثم قال: منكر بهذا الإسناد، وساق له حديث: «إن هذه الْحُشُوش مُحْتضرة ...» [3] قال: حدثنا أحمد بن العباس الهاشمي، حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي، حدثنا روح بن عبادة[4] (205هـ)، عن سعيد بن أبي عَروبة[5] (156هـ)، قتادة بن دعامة[6] (118هـ)، عن سعيد بن جبير[7] (95هـ)، عن ابن عباس ﷺ (68هـ) قال: قال رسول الله ﷺ: ... الحديث. وهنا ذكر ابن عدي المخالفة دون التصريح بها فقال: وهذا الحديث يرويه قتادة، عن النضر بن أنس[8] (بعد 100هـ)، عن زيد بن أرقم[9] ﷺ (66هـ) وروي عن قتادة عن أنس ﷺ (92هـ)[10]، وهكذا فقد قرر ابن عدي أن أحمد بن العباس قد خالف في سياق الحديث لذا روايته منكرة. لأنه خالف الثقات في رواية الحديث، حيث جعله من حديث ابن عباس بينما هو من حديث زيد بن أرقم، وأنس ﷺ.

النوع الثاني: مخالفة الراوي الضعيف للثقات أو مخالفته لسائر الناس: وقد جعلت هذا النوع في صورتين: الأولى: مخالفة الراوي الضعيف للثقات. والثانية: مخالفة الضعيف لسائر الناس، وهذا بيانها:

أحمد بن عبد الرحمن الحراني أبو الفوارس: عن أبي جعفر النفيلي، عن مسكين بن بكير، عن الأوزاعي، أن النبي ﷺ، مرسلا. وليس لأبي الفوارس أنكر من هذا». في نسخ الكامل المطبوعة والتي أرجع إليها لم يذكر بأن الحديث عن الأوزاعي مرسل، بل ذكر الحديث متصلا عن الأوزاعي عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ وابن عدي يعلل النكارة الحاصلة بان أبا الفوارس شبه عليه فجاء بالحديث بالضد أي قلب المتن. ولم يذكر الإرسال مطلقا. ينظر: الكامل (335/1) ط/الكتب العلمية. والكامل (203/1) ط/دار الفكر. والكامل (365/1) ط/الرشد.

(1) سبقت ترجمته (ص/278).

(2) سبقت ترجمته (ص/283).

(3) سبقت الإشارة إلى تخريجه (ص/278).

(4) سبقت ترجمته (ص/278).

(5) سبقت ترجمته (ص/271).

(6) سبقت ترجمته (ص/92).

(7) سبقت ترجمته (ص/218).

(8) سبقت ترجمته (ص/278).

(9) الحديث صحيح: أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (2/1) (6). وأخرجه النسائي في الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا دخل الخلاء (34/9) (9820). وأخرجه ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (108/1) (296). أخرجه كلهم من طريق شعبة عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم ﷺ.

(10) ينظر: الكامل (304/1) ت/51.

الصورة الأولى: مخالفة الراوي الضعيف للثقات:

أ – ومن ذلك أنه يسوق الروايات المخالفة دون أن ينص على أنها مخالفة وذلك لوضوحها، فقد ترجم إبراهيم بن سَلْم[1]، ابن أخي العلاء فقال: منكر الحديث ليس بالمعروف، ثم ساق له حديثاً ... حدثنا يحيى بن سعيد القطان (198هـ)، حدثنا عبيد الله بن عمر[2]، عن نافع[3] (117هـ)، عن ابن عمر ﷺ (73هـ) قال: قال رسول الله ﷺ ... الحديث. ثم قال ابن عدي: هذا الحديث منكر من حديث يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله، إنما يرويه عن عبيد الله: محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجُدعاني[4] عن عبيد الله، ثم ذكر عدة متابعات.

فدَّل صنيع ابن عدي على أنه حكم بالنكارة على الحديث الذي خالف فيه إبراهيم بن سَلْم جماعة الرواة في ذكر يحيى القطان عن عبيد الله. مع أنه لم يقول صراحة بالمخالفة[5].

ب – كما في ثابت بن حماد البصري[6]، إذ ذكر له ابن عدي عدة أحاديث[7] ثم قال: "وثابت بن حماد له غير هذه الأحاديث أحاديث يخالف فيها وفي أسانيدها الثقات، وأحاديثه مناكير مقلوبات"[8].

وبهذا يكون ابن عدي قد قرر أن أحاديثه مناكير مقلوبات، وقد أشار بهذا إلى أن النكارة وقعت في أحاديثه لأنه يخالف الثقات في الأسانيد والمتون، والمخالفة جاءت بسبب القلب، أي لأنه وقع في أحاديثه قلب جاءت أحاديثه مخالفة للثقات.

الصورة الثانية: مخالفة الراوي سائر الناس: من القرائن التي ذكرها ابن عدي في إطلاق النكارة أن يخالف الراوي سائر الناس، والمخالفة تحتمل مخالفته الثقات وغيرهم، ففي أبي يعلى سلمة بن وردان[9] الجُنْدَعِيّ (156هـ)، قال: "وفي متون بعض ما يرويه أشياء منكرة، ويخالف سائر الناس"[10]. فقوله يخالف سائر الناس قرينة على وجود النكارة في تلك المتون.

---

(1) ذكره ابن حبان في الثقات (75/8). وقُطْلُوبَغَا في الثقات (190/2) ت/1046. وذكره الذهبي في المغني (15/1) وذكر فيه قول ابن عدي. ويرى ابن حجر كما في اللسان (63/1) أنه الوكيعي.

(2) سبقت ترجمته (ص/151).

(3) سبقت ترجمته (ص/129).

(4) متروك. كما في التقريب لابن حجر (ص/491) ت/6065.

(5) ينظر: الكامل (396/1–397) ت/109.

(6) سبقت ترجمته (ص/304).

(7) ينظر: الكامل (281/2–282) ت/317.

(8) الكامل (282/2) ت/317.

(9) سبقت ترجمته (ص/206).

(10) الكامل (271/4) ت/789.

المطلب الثاني: قرائن أخرى يستأنس بها في الحكم بالنكارة

ووزعت هذا المطلب على الأصناف الآتية:

الصنف الأول: قرائن تتعلّق بحال الراوي أو بمن يروي عنه

الصنف الثاني: قرائن تتعلّق بمضمون الحديث ومتنه

الصنف الثالث: قرائن تتعلّق بالسماع والاتصال

المطلب الثاني: قرائن أخرى يستأنس بها في الحكم بالنكارة

إذا كانت قرينتا التفرد والمخالفة تُعدَّان من أقوى ما يُستند إليه في الحكم بالنكارة، فإن ثَمَّة قرائن أخرى دونها في القوة، لكنها معتبرة عند المحدثين، ولا سيما عند ابن عدي في كتابه الكامل في الضعفاء، إذ يُكثر من الإشارة إلى هذه القرائن في أثناء نقده للرواة أو رواياتهم.

وفي هذا المطلب سأعرض طائفة من القرائن التي يُستأنس بها في الحكم بالنكارة، وتعدُّ مُكمِّلةً أو مرجحةً عند ترجيح أحد الوجهين في تضعيف الراوي أو حديثه، وقد تنوعت هذه القرائن، ولذا سأجعل هذا المطلب في الأصناف الآتية، وهي إجمالاً:

الصنف الأول: قرائن تتعلّق بحال الراوي أو بمن يروي عنه

النوع الأول: التشيُّع عند الراوي، إذا كان الحديث في فضائل أهل البيت أو مثالب من خالفهم

النوع الثاني: الطعن في السلف أو التحامل عليهم

النوع الثالث: رواية الضعيف عن ضعيف، مما يُضعف احتمال حفظ الحديث

النوع الرابع: عدم مشابهة حديث الراوي لأحاديث الثقات، أو أهل الصدق

النوع الخامس: رواية المجهول عن الثقات، دون أن يُعرف له ضبط أو متابعات معتبرة

النوع السادس: كثرة ما يُنكر عليه من الأحاديث غير المحفوظة، مما يدل على ضعفه

الصنف الثاني: قرائن تتعلّق بمضمون الحديث ومتنه:

النوع الأول: اشتمال الحديث على ما يخالف الواقع المحسوس.

النوع الثاني: عدم معرفة أهل العلم في بلد معين بحديث يرويه أحدهم.

الصنف الثالث: قرائن تتعلّق بالسماع والاتصال:

النوع الأول: عدم ثبوت السماع بين الراوي وشيخه بسبب صغر السن أو فوات اللقاء

النوع الثاني: السماع في الصغر

النوع الثالث: عدم وجود الحديث في كتاب الشيخ، مع كون الراوي عنه معروفًا بالرواية من كتابه

النوع الرابع: حداثة النسخة المخطوطة مع انتفاء العلم بها قديمًا

وبعد هذا الإجمال أشرع في التفصيل مع الأمثلة:

الصنف الأول: قرائن تتعلّق بحال الراوي أو بمن يروي عنه

يُعدّ رصد القرائن التي اعتمدها ابن عدي في الحكم على الحديث بالنكارة من المسائل الدقيقة التي تكشف منهجه النقدي في التمييز بين المقبول والمردود من الروايات، وخصوصًا عند ورود علل خفية أو دوافع مؤثرة كالتشيع أو التحامل أو ضعف السند، أو حتى مخالفة منهج الثقات. وهذه قرائن يُستدل بها على وجود نكارة في رواية الراوي من خلال حاله أو حال من يروي عنه، وسأبين هذا الصنف في الأنواع الآتية مع الأمثلة:

النوع الأول: التشيُّع عند الراوي، إذا كان الحديث في فضائل أهل البيت أو مثالب من خالفهم:

من القرائن التي اعتمدها ابن عدي في الحكم على الحديث بالنكارة: أن يكون أحد الرواة متشيعًا، بل مُغاليًا في التشيع، وأن يروي في فضائل أهل البيت أو مثالب من خالفهم، خاصة إذا كان قد جُرح من قِبل الأئمة أو اتُّهم بالوضع. وهذا النوع يُظهر أثر الخلفية العقدية للراوي في توجيه ابن عدي للحكم بالنكارة، وهو منهج نقدي دقيق يعتمد على الجمع بين حال الراوي ومحتوى الرواية. ومن أمثلة ذلك[1]:

1 – ذكر ابن عدي حديثاً يرويه ابن لهيعة[2] (174هـ)، عن حُيَي بن عبد الله المصري[3] (148هـ)، عن أبي عبد الرحمن الْحُبُلي[4] (100هـ)، عن عبد الله بن عمرو ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال في مرضه: «ادعوا إلي أخي، فدعوا أبا بكر، فأعرض عنه...» الحديث[5]. ثم قال ابن عدي: "هو حديث منكر، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة، فإنه شديد الإفراط في التشيع، وقد تكلم فيه الأئمة ونسبوه إلى الضعف"[6]. ويظهر من هذا أن ابن عدي حمّل النكارة لابن لهيعة بقرينة الإفراط في التشيّع، مع كونه ضعيفًا.

---

(1) ينظر: الكامل (404/5) ت/1183 وفيها: أبو سعيد الرَّواجني عباد بن يعقوب الكوفي ذكر ابن عدي أن فيه غلواً في التشيع، وقد أُنكرت عليه أحاديث رواها في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم. وينظر: (404/5-405) ت/1185 وفيها: عَباءة بن زياد، وقيل عُبادة بن زياد الأسدي ذكر ابن عدي أنه من الغالين في التشيع، وله أحاديث مناكير في الفضائل. أي فضائل أهل البيت. وينظر: (249/6) ت/1411 وفيها: عيسى بن مِهران المستعطِف ذكر ابن عدي أنه حدث بأحاديث موضوعة مناكير، وهو محترق في الرفض، وأن له أحاديث في فضائل أهل البيت وذم غيرهم، وأن الضعف بيّن على حديثه. وينظر: (322/6) ت/1469 وفيها: ترجمة أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني إذ ذكر أن له أحاديث في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم سبقت منه هذه الأحاديث في الفضائل والمثالب مناكير، وأنهم إنما رموه بها. وينظر: (344/6-345) ت/1492 وفيها: أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهَروي ذكر ابن عدي أن له عن عبد الرزاق أحاديث مناكير في فضائل أهل البيت، وهو متهم في هذه الأحاديث.

(2) سبقت ترجمته (ص/140).

(3) سبقت ترجمته (ص/229).

(4) عبد الله بن يزيد المعافري: ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/329) ت/3712.

(5) ينظر: الكامل (309/3) ت/565 والحديث لم أقف عليه عند غير ابن عدي.

(6) الكامل (309/3) ت/565.

2 – في أبي معمر عبَّاد بن عبد الصمد[1] بيَّن أنه يروي أحاديث مناكير، وعامة ما يرويه في فضائل علي ﷺ، وهو ضعيف منكر الحديث، ومع ذلك غالٍ في التشيع. وفي هذا إشارة إلى أن اعتماد ابن عدي في الحكم بالنكارة على روايته كان مستندًا إلى قرينة غلوّه في التشيع، مع ما رُوي عنه في فضائل أهل البيت[2].

3 – في ترجمته عمرو بن عبد الغفار الفُقَيمي الكوفي[3] ذكر ابن عدي أنه ليس بالثبت في الحديث، حدّث بالمناكير في فضائل علي ﷺ (40هـ) وغيره، وأنه مُتهم إذا روى شيئاً من الفضائل، وكان السلف يتهمونه بأنه كان يضع في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم[4].

ويظهر أن ابن عدي اعتمد في حكمه على قرينة اتهامه بالوضع، وكأنّ تشيّعه حمله على ذلك.

النوع الثاني: الطعن في السلف أو التحامل عليهم:

من القرائن التي لاحظها ابن عدي في الحكم على الحديث بالنكارة: أن يكون في الحديث طعن أو تحامل على السلف، مما يدل على انحراف في العقيدة أو الهوى، فيورث التهمة في الحديث، فمن ذلك: ما ذكره ابن عدي في شعيب بن إبراهيم الكوفي[5] حيث أورد له بعضاً من رواياته، ثم قال فيه: "وشعيب بن إبراهيم هذا له أحاديث وأخبار، وهو ليس بذلك المعروف، ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، فيه بعض النكرة؛ لأن في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف"[6]. فظهر أن قرينة النكارة عند ابن عدي في روايته، إنما هي ما تضمّنته من طعن أو تحامل على السلف.

وظاهر أن هذا النوع يُبرز منهج ابن عدي في الربط بين محتوى الرواية وبين عقيدة الراوي واتجاهه الفكري، مما يجعل الرواية غير مقبولة ولو لم يكن فيها ضعف ظاهر من جهة السند.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/157).

(2) ينظر: الكامل (397/5) ت/1174.

(3) سبقت ترجمته (ص/161).

(4) ينظر: الكامل (99/6–101) ت/1316.

(5) ذكره ابن حبان في الثقات (309/8). وذكره الذهبي في المغني في الضعفاء (298/1) ت/2769 وقال: فيه جهالة. وفي لسان الميزان لابن حجر (145/3) ت/517 ذكر فيه قول ابن عدي وذكر أن ابن حبان ذكره في الثقات ثم قال ابن حجر: "فيحتمل أن يكون هو. والظاهر أنه غيره".

(6) الكامل (455/4) ت/888.

النوع الثالث: رواية الضعيف عن ضعيف، مما يُضعف احتمال حفظ الحديث:

من القرائن التي اعتمدها ابن عدي للحكم بالنكارة، أن يكون أحد الرواة بيّن الضعف، ثم يأتي راوٍ ضعيفٌ فيروي عنه، فيصدر الحكم بالإنكار في هذه الحال، ولو أن الراوي عنه ثقةٌ لحكم ابن عدي في هذه الحال بأن روايته لا بأس بها، كما ذكر في أَصْبَغ بن نُبَاتة[1] أنه بيِّن الضعف، وإذا حدث عنه ثقةٌ فهو عنده لا بأس برواياته، لكن الإنكار يأتي من جهة من روى عن الأصبغ من الضعفاء[2].

ويظهر اعتماد ابن عدي على تراكم الضعف أي رواية ضعيف عن ضعيف كقرينة على النكارة.

النوع الرابع: عدم مشابهة حديث الراوي لأحاديث الثقات، أو أهل الصدق:

من القرائن التي يُستأنس بها في الحكم بالنكارة عند ابن عدي: أن لا يشبه حديث الراوي حديث الثقات أو أهل الصدق، إذ يرى أن هذا التفاوت مؤشّر على ضعف الراوي أو نكارة مروياته، وسأوضح ذلك في الصور الآتية:

الصورة الأولى: لا يشبه حديثه حديث الثقات: من القرائن التي يشير إليها ابن عدي في معرض ترجمته للراوي أن يقول فيه: "ولا يشبه حديثه حديث الثقات". مثال ذلك: ما ذكره في الحسن بن الحسين العرني الكوفي[3] إذ قرر بداية أنه روى أحاديث مناكير، وبعد أن عرض له ثلاثة أحاديث حكم على الأول أنه لا يعرفه إلا من رواية الحسن هذا، وحكم على الثاني والثالث أنهما ليسا بمحفوظين[4]، وختم بقوله: " وللحسن بن الحسين أحاديث كثيرة، ولا يشبه حديثه حديث الثقات"[5]. فأشار بذلك إلى القرينة التي اعتمدها في حكمه على الحسن أنه روى مناكير، وهي عدم مشابهة حديثه لحديث الثقات.

الصورة الثانية: لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق: إذا كان الراوي قد روى أحاديث تخالف أحاديث أهل الصدق، فتكون رواياته منكرة، و يعبِّر ابن عدي عن هذه المخالفة بقوله: ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق، ومن ذلك[6]:

1 – ما ذكره في أبي إسحاق المدني إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن

---

(1) أصبغ بن نباتة الحنظلي الْمُجَاشِعي: "متروك رُمِي بالرفض". كما في التقريب لابن حجر (ص/113) ت/537.

(2) ينظر: الكامل (95/2) ت/221.

(3) سبقت ترجمته (ص/149).

(4) ينظر: الكامل (148/3) ت/467.

(5) الكامل (148/3) ت/467.

(6) ينظر للاستزادة: الكامل (148/3–149) ت/468 وفيها الحسن ابن أبي الحسن المؤذن البغدادي ذكر ابن عدي أنه "منكر الحديث عن الثقات، ويقلب الأسانيد" ثم ذكر له ثلاثة أحاديث بين كيف قلب في الإسناد، ثم قرر أنه لم يرَ له كثير حديث، ومقدار ما رآه لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق. وينظر: الكامل (151/3–153) ت/471 وفيها ترجم ابن عدي للحسن بن عبد الرحمن بن عباد الفَزاري المعروف بالاحتياطي فذكر أنه يسرق الحديث، منكر عن الثقات، ثم عرض لبعض مروياته وقرر أن حديثه لا يشبه حديث أهل الصدق.

عوف[1] (306هـ)، إذ قال ابن عدي: "وإبراهيم بن محمد هذا ليس بكثير الحديث، وعامة ما يرويه مناكير... ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق"[2].

فقد عبر ابن عدي عن مخالفة إبراهيم لأهل الصدق بعدم المشابهة، وهذا مقتضاه: أن إبراهيم يخالف أهل الصدق.

2 – ومثله ما قاله في إبراهيم بن هانيء[3] حيث حكم على أحاديثه بقوله: "كلها مناكير"، ثم ذكر القرينة فقال: ولا يشبه حديث إبراهيم هذا حديث أهل الصدق[4].

وهذا النوع يُظهر الحسّ النقدي العالي عند ابن عدي في مقارنة المتون، وعدم الاكتفاء بالسند فقط، مما يدل على عمق التعامل مع الرواية من حيث مشابهتها أو مخالفتها لحديث الثقات وأهل الصدق.

النوع الخامس: رواية المجهول عن الثقات، دون أن يُعرف له ضبط أو متابعات معتبرة:

من القرائن الدالة على نكارة الحديث عند ابن عدي: أن يرويه راوٍ مجهول لم يُوثّق أو يُعرف له حال، حتى لو كان عمن فوقه ثقة، إذ لا يُقبل في هذه الحالة مجرد السند الظاهري، ما لم تُقم قرائن أخرى معتبرة كالمتابعات الصحيحة. فإذا روى مجهول حديثا عن راو ثقة فإن هذا يعد قرينة على نكارة الحديث، ولا يرفع هذه النكارة وجود متابعة من راو قد تُرك حديثه أو اتُهم بالكذب. مثال ذلك[5]:

أحمد بن ميسرة أبو صالح[6] روى حديثاً عن زياد بن سعد[7]، عن صالح مولى التوأمة[8] (125هـ)، عن ابن عباس ﷺ (68هـ) قال: «رخص رسول الله ﷺ في الهِمْيان للمحرم»[9]. وقد سئل الإمام أحمد (241هـ) عن أحمد هذا فقال: لا أعرفه. قال ابن عدي: «وأحمد بن ميسرة هذا لا يعرف إلا بهذا الحديث،

---

(1) سبقت ترجمته (ص/149).

(2) ينظر: الكامل (372/1) ت/79.

(3) سبقت ترجمته (ص/362).

(4) ينظر: الكامل (384/1) ت/93.

(5) ينظر: الكامل (252/1) ت/2.

(6) قال الذهبي في المغني (61/1) ت/475: لا يعرف من هو.

(7) الخراساني: ثقة ثبت، ينظر: التقريب لابن حجر (219) ت/2080.

(8) صالح بن نبهان المدني مولى التَوْأَمة: صدوق اختلط بآخره، ينظر: التقريب لابن حجر (274) ت/2892.

(9) لم أقف على من اخرجه بهذا السند، فلم أجده عند غير ابن عدي. وقد ذكره عن ابن عدي عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى (266/2) وعقب عليه بقوله: "لا يعرف إلا بهذا الحديث، على أنه قد رواه عن صالح إبراهيمُ بن أبي يحيى، وهو منكر من حديث زياد بن سعد، وزياد ثقة. والحديث لا يصح".

وليس بالمعروف»[1]. وذكر أن إبراهيم بن أبي يحيى[2] (184هـ) قد رواه عن صالح مولى التوأمة وقال ابن عدي: «وإبراهيم يَحْتَمل لضعفه، وزياد بن سعد لا يحتمل؛ لأنه ثقة. وهو منكر من حديث زياد»[3]. فحكم ابن عدي على حديث زياد أنه منكر؛ لأن الراوي عنه مجهول لا يعرف. وقد تابعه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أبو إسحاق الأسلمي، وذكر ابن عدي في ترجمته أن مالك (179هـ) ويحيى بن سعيد القطان (198هـ) قالوا عنه: كذَّاب. وعن أحمد بن حنبل أنه قال فيه: قد ترك الناس حديثه، ويروي أحاديث منكرة ليس لها أصل[4].

يتضح من هذا أن ابن عدي لا يكتفي بثقة الراوي الأعلى (زياد بن سعد)، بل يعتدُّ بحال الراوي المجهول الذي نقل عنه؛ مما يدل على عمق نظره في السند، وأن النكارة لا تزول إلا بمعتبرٍ من أهل الضبط، لا بمجرد رواية ساقطة.

النوع السادس: كثرة ما يُنكر عليه من الأحاديث غير المحفوظة، مما يدل على ضعفه:

يُعد هذا النوع من أهم القرائن التي اعتمدها ابن عدي في الحكم على الراوي أو على مروياته بالنكارة، ويظهر من خلاله منهجه القائم على الاستقراء الكلي للمرويات، والنظر في تكرار الملاحظات المنهجية، لا الاكتفاء بالحكم على الحديث من طريق واحد فقط.

فمن القرائن التي يستأنس بها ابن عدي في الحكم على الراوي بالنكارة: أن تُكثَر عليه الأحاديث التي لا تُحفظ ولا تُروى من غير طريقه، فيُعد ذلك قرينةً على ضعف الراوي، ويصدر الحكم عليه أنه منكر الحديث، أو على مروياته أنها مناكير، وسأوضح ذلك في الصور الآتية، فمن ذلك:

الصورة الأولى: للراوي أحاديث غير محفوظة استحق بها أن يكون منكر الحديث:

1 – أبو سعيد عبد القدوس بن حبيب الدمشقي[5] ذكر ابن عدي أن له أحاديث غير محفوظة، ثم قرر بعدها أنه منكر الحديث إسناداً ومتناً[6]، ويظهر أن ابن عدي اعتمد على حكمه على الراوي أنه منكر

---

(1) الكامل (252/1) ت/2. وفي طبعة دار الكتب العلمية تحقيق عادل عبد الوجود، وعلي معوض (273/1) زيادة عن نسخة الرسالة ونصها: "وليس بالمعروف، وروي موقوفا وهو أشب". ومما يؤيد صحة هذه الزيادة أن الذهبي ذكرها في ميزان الاعتدال (160/1) فقال: "قال ابن عدي: هذا لا يصح، ولا يعرف أحمد إلا في هذا الحديث، وروى موقوفا وهو أشبه". وهي أيضا في لسان الميزان لابن حجر (317/1).

(2) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: متروك. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/93) ت/241.

(3) الكامل (252/1) ت/2.

(4) ينظر: الكامل (321/1 وما بعدها) ت/61. أطال ابن عدي في ترجمة يحيى هذا وذكر أقوال العلماء فيه وأن الشافعي وغيره رووا عنه وقال ابن عدي بأنه بعد أن نظر في حديثه كثيرا فلم يجد له منكرا إلا عن شيوخ يحتملون. تنظر التفاصيل في الترجمة.

(5) سبقت ترجمته (ص/122).

(6) ينظر: الكامل (363/6) ت/1505.

الحديث من خلال النظر في أحاديثه ولما تبين له أن أحاديثه غير محفوظة حكم بالنكارة.

2 – مصعب بن إبراهيم[1] قرر ابن عدي أنه منكر الحديث عن الثقات وغيرهم، وأنه مجهول ليس بالمعروف، وأن أحاديثه عن الثقات ليست بالمحفوظة[2].

الصورة الثانية: أحاديث الراوي غير محفوظة مناكير:

1 – معلى بن ميمون المجاشعي البصري[3] ذكر ابن عدي له أربعة أحاديث ثم قرر أن له غيرها مما لم يذكرها وما ذكره وما لم يذكره كلها غير محفوظة مناكير[4].

2 – أبو الوليد وهب بن حفص بن عمر الحراني[5] (250هـ) أخرج له ابن عدي مجموعة من أحاديثه، ثم قرر أن له من الحديث غيرها وكل أحاديثه مناكير، غير محفوظة[6].

يتضح من خلال النماذج المذكورة في هذا النوع أن ابن عدي لا يحكم على الراوي مباشرة بالنكارة لمجرد وجود حديث واحد غير محفوظ أو منكر، بل يلاحظ تكاثر هذه الأحاديث في ترجمته، فيُشكّل هذا التراكم قرينة قوية على ضعف الراوي أو على نكارة حديثه.

ويمكن تسجيل بعض الملاحظات هنا:

أ – الفرق بين الحكم على الراوي والحكم على حديثه: ففي بعض التراجم، يصرّح ابن عدي بأن الراوي "منكر الحديث" مطلقًا، وهذا حكم يتعلق بالراوي ذاته، ويعني أنه يُكثر من رواية ما يُنكر ولا يُتابع عليه. وفي تراجم أخرى، يقرر أن أحاديثه "مناكير غير محفوظة"، فيكون التركيز على مروياته لا على عدالته أو حفظه مباشرة، مما قد يدل على تفاوتٍ في مستوى النكارة والضبط بين الرواة.

ب – عدم تحفظه من إطلاق "مُنكر الحديث": ابن عدي – بخلاف بعض النقاد كأحمد أو ابن معين(233هـ) – لا يتحفظ كثيرًا في إطلاق هذا الوصف، وإنما يبنيه غالبًا على كثرة الأحاديث غير المحفوظة، ما يجعله يُوسع من مفهوم النكارة لتشمل ما ليس له متابعات أو ما يُستغرب لفظًا أو سندًا.

ج – اعتماد النكارة على ضعف الحفظ لا على التهمة بالكذب: من خلال الأمثلة، لا نجد أن ابن عدي يُصرّح بكذب هؤلاء الرواة، وإنما يركز على وصف النكارة وعدم الحفظ، مما يدل على أن الحكم بالنكارة هنا مرتبط غالبًا بضعف الضبط أو الجهالة أو التفرد، لا بالكذب أو الوضع، وهي درجة أقلّ خطورة في ميزان الجرح والتعديل.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/132).

(2) ينظر: الكامل (7/404–405) ت/1854.

(3) سبقت ترجمته (ص/65).

(4) ينظر: الكامل (7/411–412) ت/1861.

(5) سبقت ترجمته (ص/417).

(6) ينظر: الكامل (8/165–167) ت/2001.

د – الاستقراء لحال الراوي ومروياته: المنهج الاستقرائي ظاهر في عباراته مثل: "له غير ما ذكرت، وجميع ما له من الأحاديث غير محفوظة، مناكير"، وهي إشارات تدل على التوسع في جمع المرويات والتعليق عليها كمجموعة واحدة، وهو منهج مهم في نقد المتون.

الصنف الثاني: قرائن تتعلّق بمضمون الحديث ومتنه:

من منهج ابن عدي في تمييز الحديث المنكر، النظر في مضمون الحديث ومتنه، وذلك من خلال قرائن تدل على النكارة، إما لمخالفته الواقع، أو لمخالفته المعلوم المستقر في علم أهل الحديث. وفيما يأتي عرض لاثنين من أبرز هذه القرائن:

النوع الأول: اشتمال الحديث على ما يخالف الواقع المحسوس:

يُعدّ الاستناد إلى الواقع المحسوس من أدوات النقّاد في تمييز الحديث المنكر؛ إذ يرون أن المتن إذا تضمّن ما يُخالف حقائق الزمان أو المكان أو السياق التاريخي المعروف، فهو مظنة النكارة.

وهذا النوع من القرائن يُظهر قدرة ابن عدي على استحضار البعد التاريخي والفكري في تحليل المتون، وهو منهج دقيق يُراعي السياق الزمني للحديث ويُغربل المرويات غير المنسجمة مع طبيعة المرحلة. ولهذا تجد في بعض الأحيان ابن عدي يذكر النكارة باعتماد قرينة مخالفة الحديث للواقع، كما ذكر الأزور بن غالب التميمي[1] فقد ساق له حديثاً يرويه عن سليمان التيمي[2] (143هـ)، عن أنس ﷺ (92هـ) قال: «القرآن كلام الله، وليس كلام الله بمخلوق»[3]. ثم ذكر ابن عدي أن هذا الحديث وإن كان موقوفاً على أنس ﷺ فهو منكر، وعلّل النكارة بأن الصحابة لم يخوضوا في مسألة خلق القرآن، أي أن هذا اللفظ مما استُحدث بعدهم، مما يجعله مخالفًا لما يُعرف عنهم، فاستند في نكارته إلى مخالفة المتن للواقع التاريخي المحسوس في زمن الصحابة رضي الله عنهم[4].

النوع الثاني: عدم معرفة أهل العلم في بلد معين بحديث يرويه أحدهم:

من قواعد المحدثين في كشف النكارة: عرض الحديث على معرفة الجماعة من المحدثين، فالتفرّد

---

(1) قال ابن حبان في المجروحين (178/1) كان قليل الحديث إلا أنه روى على قلته عن الثقات مالم يتابع عليه من المناكير، فكأنه كان يخطئ وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به إذا انفرد.

(2) سبقت ترجمته (ص/231).

(3) ينظر: الكامل (111/2–112) ت/232. قال ذلك ابن عدي في الأزور مع أن عددا من العلماء حكم بأنه منكر الحديث، فمن ذلك: في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (336/2) ت/1274 عن أبيه قال: "هو منكر الحديث مجهول". وقال ابن حبان في المجروحين (178/1–179): "كان قليل الحديث إلا أنه روى على قلته عن الثقات ما لم يتابع عليه من المناكير، فكأنه كان يخطىء وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به إذا انفرد". وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/156) ت/119: "منكر الحديث".

(4) ينظر: الكامل (111/2–112) ت/232..

بحديث لا تعرفه طبقة كبيرة من أهل الحفظ في بلدٍ ما، يُعد قرينةً قوية على نكارته.

ومن القرائن التي يذكرها ابن عدي في علل النكارة: تفرد راوٍ بحديثٍ لم يعرفه أهل بلده أو أهل الحديث في زمانه، فيُعدّ ذلك قرينة على نكارة ذلك الحديث، لكونه لم يُعرف ولم يُتابَع عليه، مع كون النافين من أهل الحفظ والمعرفة. ومن أمثلته:

في ترجمة ميسرة بن عبد ربه التُّسْتَري[1] أخرج له حديثاً رواه عن سفيان الثوري (161هـ)، عن أبيه[2] (126هـ)، عن عكرمة[3] (104هـ)، عن ابن عباس ﷺ (68هـ) عن النبي ﷺ أنه قال: «النادم ينتظر الرحمة، والمُعجب ينتظر المقت، وكل عامل يقدم على ما أسلفه عند موته، فإن ملاك الأعمال بخواتيمها، والليل والنهار مَطيتان فاركبوهما بلاغاً إلى الآخرة ...» الحديث[4]، ثم علق ابن عدي على هذا الإسناد أنه منكر. وقوله: «والليل والنهار مطيتان فاركبوهما» قد حدث به مؤمَّل بن إهاب[5] (254هـ)، عن عبد الله بن محمد بن المغيرة[6] (210هـ)، عن الثوري بهذا الإسناد. قال مؤمل: ذاكرت بهذا الحديث أهل العراق وغيرهم فلم يعرفوه. وذكر ابن عدي أن هذا الحديث لا يعلمه بهذا الإسناد يرويه عن الثوري غير عبد الله بن المغيرة وميسرة بن عبد ربه[7].

ويُلاحَظ هنا أن ابن عدي اعتمد على كلام مؤمَّل، حيث إن عدم معرفة أهل العراق وغيرهم لهذا

---

(1) قال البخاري في تاريخه (377/7) ت/1620: يرمى بالكذب. وقال النسائي في الضعفاء (ص/99) ت/580: متروك الحديث. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (254/8) ت/1157: عن أبي حاتم: كان يرمى بالكذب ويفتعل الحديث. وعن أبي زرعة: كان يضع الحديث وضعا. وذكره ابن حبان في المجروحين (11/3) وقال: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع المعضلات عن الثقات في الحث على الخير والزجر عن الشر، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار.

(2) سعيد بن مسروق: سبقت ترجمته (ص/256).

(3) سبقت ترجمته (ص/174).

(4) الحديث من طريق ميسرة عن الثوري به لم أقف عليه عند غير ابن عدي. ولكني وجدت الحديث من طريق إسحاق بن بشر عن الثوري به، وقد أخرجه ابن حبان في المجروحين (136/1) في ترجمة إسحاق هذا وقال ابن حبان (135/1) كان يضع الحديث على الثقات ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات. والحديث في أمالي ابن بشران (20) (996) و(314) (1586) من طريق إسحاق. وقد أخرجه البيهقي في الشعب (397/9) (6867) من طريق مطرف بن مازن عن سفيان به. وذكر له متابعة سلمة بن الفضل عن سفيان.

(5) صدوق له أوهام، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/555) ت/7030.

(6) قال العقيلي في الضعفاء (301/2) ت/876: يخالف في بعض حديثه، ويحدث بما لا أصل له. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (158/5) ت/732 عن أبيه: ليس بالقوي. وقال ابن يونس في تاريخ مصر (115/2) ت/293: منكر الحديث. وقال ابن عدي فيه: عامة أحاديثه لا يُتابع عليها، ومع ضعفه يُكتب حديثه. ينظر: الكامل (235/5) ت/1028. وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (102/5) متروك.

(7) ينظر: الكامل (235/5) ت/1028. في ترجمة عبد الله بن محمد بن المغيرة.

الحديث مع كثرتهم واشتهارهم بالحفظ، شكّل عنده قرينةً على نكارته، لأن الحديث المتفرد لم يُعرف بين أهل الرواية والنقل، مما يُضعف من شأنه ويجعل قبوله متعذرًا.

ويتّضح من خلال هذين النوعين أن ابن عدي كان يستحضر المعايير العقلية والتاريخية في الحكم على الحديث، فيوازن بين المتن والسياق الزمني، ويَعرض الحديث على المعرفة الجماعية لأهل العلم، وهو منهج ينسجم مع قواعد النقد الحديثي التي تعتبر القرائن العقلية والواقعية والمعرفية أساسًا في كشف النكارة في المتون. ويُبرز هذا النوع مدى دقة ابن عدي في استحضار مختلف الجوانب عند الحكم على الحديث، لا سيما المتن الذي قلّ أن يُفرد له الناقدون عناية كافية مقارنة بالسند.

الصنف الثالث: قرائن تتعلّق بالسماع والاتصال:

النوع الأول: عدم ثبوت السماع بين الراوي وشيخه بسبب صغر السن أو فوات اللقاء:

من المقرر في علم الحديث أن ثبوت اللقاء أو إمكانه شرط في إثبات الاتصال بين الراوي وشيخه. وقد اعتمد ابن عدي على قرينة عدم اللقاء أحيانًا للحكم بنكارة ما يروى عن بعض الشيوخ، سواء لفوات العصر أو لصغر الراوي.

فمن القرائن التي يذكرها ابن عدي كتعليل للحكم بالنكارة، عدم رؤية من حكم على مروياته بأنها مناكير، وذلك أن يذكر أن فلاناً يروي عن فلان، ثم يعقب بذكر القرينة، فيقرر أنه يظن أن فلاناً لم يرَ مَن روى عنه. ومن الأمثلة على ذلك:

ما قرره في إسحاق بن وهب[1] الطُهُرْمُسي[2] (259هـ) إذ بيَّن أنه يروي عن ابن وهب[3] (197هـ) أحاديث مناكير، "وما أظنه رآه". وساق له حديثاً ثم قرر أن هذه الأحاديث بواطيل[4].

والظاهر من صنيع ابن عدي أنه قرر الحكم بالنكارة على ما يرويه إسحاق هذا عن ابن وهب بقرينة أنه لم يره، والحديث الذي ساقه ابن عدي لإسحاق صرح فيه بقوله: حدثنا ابن وهب. وعلى اعتبار عدم رؤيته يكون إسحاق قد كذب فيما رواه. ولذا تجد في ترجمته أنه كذاب يضع الحديث[5]. ولعله من هنا جاء حكم ابن عدي بالنكارة، حيث أنه يطلق النكارة أحياناً على الأحاديث الموضوعة أو ما يرويه الكذَّاب.

---

(1) ذكر ابن حبان في المجروحين (139/1) أنه يضع الحديث، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/147) ت/101: "كذاب متروك، يحدث بالأباطيل عن عبد الله بن وهب وغيره".

(2) بضم الطاء المهملة والهاء، وسكون الراء، وضم الميم، وفي آخرها السين المهملة قرية من قرى مصر، من حيزة فسطاط مصر، من أهلها إسحاق بن وهب بن عبد الله. ينظر: الأنساب للسمعاني (107/9) ت/2617.

(3) سبقت ترجمته (ص/124).

(4) ينظر: الكامل (504/1) ت/177.

(5) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (203/1) ت/799.

النوع الثاني: السماع في الصغر: إذا كان الراوي قد سمع من أحد شيوخه وكان وقت سماعه صغيرا جدا بحيث لا يُعتدُّ بسماعه، فإن ابن عدي يذكر ذلك كقرينة للحكم بالنكارة على ما يرويه.

كما فعل في أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدَبَري الصنعاني[1] (284هـ) إذ ذكر في بداية ترجمته أنه استُصغر في عبد الرزاق[2] (211هـ)، حيث أحضره أبوه عنده وهو صغير جدا، وكان الدبري إذا حدث عن عبد الرزاق يقول: قرأنا على عبد الرزاق، أي قرأ غيره. وهو إنما حضر وكان صغيراً. وقد حدث عن عبد الرزاق بحديث منكر[3].

يظهر أن ابن عدي اعتبر صغر الدبري وقت سماعه كقرينة على نكارة ما يرويه عن عبد الرزاق، ويتضح أنه لا يكتفي بمجرّد إثبات السماع نظريًا، بل يربطه بعوامل مؤثرة كصغر السن أو الشك في اللقاء، فيجعل من ذلك مدخلًا علميًا لطعن الرواية والحكم عليها بالنكارة.

النوع الثالث: عدم وجود الحديث في كتاب الشيخ، مع كون الراوي عنه معروفًا بالرواية من كتابه:

من القواعد المعتبرة عند المحدثين في نقد الرواية، الاعتماد على النسخ المكتوبة، خاصة إذا كان الراوي معروفًا بالرواية من كتاب شيخه. وإذا وردت رواية لا توجد في هذه النسخ المعروفة، عُدّ ذلك من القرائن على نكارتها. فمن ذلك: أبو صفوان عطَّاف بن خالد بن عبد الله بن صفوان المخزومي المديني[4] (قبل 179هـ) أخرج له ابن عدي حديثاً أن سعيد بن عثمان الحراني[5] و الحسين بن أبي معشر[6] قالا: حدثنا مَخْلَد بن مالك[7] (242هـ): حدثنا العطاف بن خالد، عن نافع[8] (117هـ)، عن ابن عمر ﷺ (73هـ) «أن النبي ﷺ أقاد من خَدْش»[9]. وعلق ابن عدي بقوله: "وهذا لم أسمعه بهذا الإسناد إلا منهما

---

(1) سبقت ترجمته (ص/394).

(2) سبقت ترجمته (ص/121).

(3) ينظر: الكامل (504/1-505) ت/178.

(4) قال ابن معين في رواية الدارمي (ص/170) ت/616: ثقة. وفي رواية الدوري (158/3) ت/674: صالح الحديث. وقال ابن حنبل في العلل رواية عبد الله (39/2) ت/1485: ليس به بأس. وفيها (477/2) ت/3133: صالح الحديث. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (33/7) ت/175 عن أبي حاتم قال: صالح الحديث. وعن أبي زرعة: ليس به بأس. ومع ذلك كله قد ذكره الدارقطني في الضعفاء (ص/322) ت/425 وقال: ضعيف.

(5) سعيد بن عثمان بن سعيد الحراني من شيوخ ابن عدي لم أقف على من ترجمه.

(6) أبو عروبة الحسين بن محمد بن مودود الحراني السلمي، كان ثقة نبيلاً. ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (339/7).

(7) سبقت ترجمته (ص/217).

(8) سبقت ترجمته (ص/129).

(9) ينظر: الكامل (411/6) ت/1550. والحديث أخرجه: ابن حبان في المجروحين (193/2) من طريق أبي عروبة الحراني به، وعقب عليه: "وليس هذا من حديث ابن عمر ولا نافع.". وأخرجه تمام في فوائده من طريق أبي معشر الحراني عن مخلد به (294/2) (1786).

جميعاً، وهو منكر. وسمعت ابن أبي مَعْشر يقول: كتبنا عن مخلد بن مالك كتاب عطاف قديما، ولم يكن فيه هذا الحديث. كان ابن معشر أومئ إليَّ أن لُقن مخلد هذا الحديث"[1].

يتضح أن عدم وجود الحديث في كتاب عطاف المنقول عنه قديماً قرينة قوية على أن الحديث ليس من حديث عطاف بل لُقنه تلقيناً كما بين ابن عدي.

النوع الرابع: حداثة النسخة المخطوطة مع انتفاء العلم بها قديمًا:

من القرائن التي استخدمها ابن عدي في نقد الروايات: فحص حال النسخة المخطوطة، من حيث تاريخُها وشكلها، ويشهد أحد جيران الراوي بأنه لا يعلم بوجود هكذا نسخة عنده قديماً وهو نوع دقيق من التحقيق في النقد. ولذا فمن القرائن أن تكون النسخة المروية قديمة وهي مكتوبة بخط جديد وليس لها أصل: كما في محمد بن محمد بن الأشعث[2] (314هـ) شيخ ابن عدي فقد ذكر ابن عدي أن شيخه أخرج لهم نسخة قريب من ألف حديث، ومما قرره ابن عدي أن هذه النسخة فيها مناكير كلها أو عامتها، وأن شيخه كان يخرج له النسخة بخط طريٍّ على كاغد جديد، فاعتبر ابن عدي هذا قرينة على وضعها من شيخه، كما ضم إليها قرينة أخرى وهي عدم الوقوف على أصل لهذه النسخة، وأن أحد جيرانه شهد أن ابن الأشعث كان جاراً له أربعين سنة، ما ذكر قط بأن عنده شيئاً من الرواية عن أبيه أو عن غيره[3].

ويظهر أن هذا النوع مثال واضح على المنهج النقدي عند ابن عدي حيث لم يقتصر في طعنه على الإسناد والمتن وهي عناصر داخلية للرواية، بل استدل بقرائن خارجية وهذا ما يؤكد عمق النقد.

---

(1) الكامل (411/6) ت/1550.

(2) سبقت ترجمته (ص/25).

(3) ينظر: الكامل (320/7 و322) ت/1799.

الفصل الثالث: موقف ابن عدي من النكارة وأثر الحكم بها في الراوي والمروي

المبحث الأول: موقف ابن عدي من حكم العلماء بالنكارة، وتعقباته عليهم

المبحث الثاني: النكارة المؤثرة وغير المؤثرة في الراوي أو المروي

الفصل الثالث: موقف ابن عدي من النكارة وأثر الحكم بها في الراوي والمروي

بعد أن تمّ في الفصلين السابقين تأصيل مفهوم النكارة عند ابن عدي، واستعراض موقف ابن عدي من النكارة وألفاظها وحدودها، يأتي هذا الفصل ليسلّط الضوء على التطبيق العملي للنظرية النقدية عند ابن عدي، من خلال رصد مواقفه من أحكام العلماء قبله، وتحليله لكلامهم، إما بالموافقة أو المخالفة، وموقفه من الرواة الذين أُطلق عليهم حكم النكارة.

كما يستعرض هذا الفصل متى وافق ابن عدي على وصف "منكر الحديث" ومتى رفضه ولم يسلّم به، مع عرض نماذج مفصلة من "الكامل" تبين مدى عمق نظره واستقلاله في التقييم والنقد.

وتبرز أهمية هذا الفصل في كونه حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق؛ إذ يُظهر منهج ابن عدي النقدي في التعامل مع أحكام أقرانه وشيوخه ومن سبقهم، كما يُفصح عن طريقته في إطلاق الحكم بالنكارة بنفسه، وفق ضوابطه ومعاييره الخاصة.

ويتناول هذا الفصل عرضًا منهجيًا لعدد كبير من النماذج التطبيقية من خلال "الكامل"، بهدف استخلاص المعايير التي اعتمدها ابن عدي، وبيان كيف أثّر حكم النكارة في الحكم على الراوي تارة، أو على المروي (الحديث) تارة أخرى، أو عليهما معًا.

وقد جعلت هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: موقف ابن عدي من أحكام النكارة عند العلماء قبله، وتعقباته عليهم.

المبحث الثاني: النكارة المؤثرة وغير المؤثرة في الراوي أو المروي. وفي هذا المبحث يتم الكشف عن الحالات التي أثّر فيها إطلاق النكارة في رد الرواية أو تضعيف الراوي. كما يوضح الحالات التي وُجدت فيها قرائن تمنع من إسقاط الرواية أو تضعيف الراوي بمجرد ورود النكارة.

المبحث الأول: موقف ابن عدي من حكم العلماء بالنكارة، وتعقباته عليهم:

المطلب الأول: معارضة ابن عدي لأحكام من سبقه، وتعقباته

المطلب الثاني: الموافقة لأحكام من سبقه

المطلب الثالث: السكوت (عدم التصريح بمخالفة أو موافقة)

المبحث الأول: موقف ابن عدي من حكم العلماء بالنكارة، وتعقباته

تُعَدّ مواقف العلماء من أقوال غيرهم ومناهجهم النقدية، ولا سيما في باب الحكم بالنكارة، من المسائل الدقيقة التي تكشف عن مدى استقلالية العالم الناقد، ووعيه بمنهج من سبقه، وقدرته على التعليل والنقد والموازنة بين الروايات والأحكام. وفي هذا السياق، تتجلى شخصية ابن عديّ النقدية في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"، إذ لم يقتصر على عرض أقوال من سبقه من النقاد في الحكم على الأحاديث أو الرواة، بل سجّل موقفه الخاص به، بصفته ناقد مبصر، فتارة بالموافقة، وأخرى بالمخالفة، وثالثة بالصمت.

كما يُسهم هذا المبحث في إبراز منهج ابن عدي النقدي وأثره الحديثي، من خلال تتبع جزئيات أحكامه وتعقباته وموافقاته، بما يعكس منهجه الاستقرائي وتحقيقه العلمي عند التصدي لقضايا الجرح والتعديل والنكارة.

ويهدف هذا المبحث إلى إبراز موقف ابن عدي من أحكام العلماء بالنكارة، من خلال دراسة تحليلية تطبيقية لما ورد في كتابه من موافقات أو معارضات أو سكوت، مبوّبة في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معارضة ابن عدي لأحكام من سبقه، وتعقباته

المطلب الثاني: الموافقة لأحكام من سبقه.

المطلب الثالث: السكوت (عدم التصريح بمخالفة أو موافقة)

وفيما يأتي تفصيل لهذه المطالب:

المطلب الأول: معارضة ابن عدي لأحكام من سبقه، وتعقباته

الصنف الأول: الحكم بالنكارة على شخص الراوي، وموقف ابن عدي منه

الصنف الثاني: الحكم بالنكارة على أحاديث الراوي وموقف ابن عدي منه

المطلب الأول: معارضة ابن عدي لأحكام من سبقه، وتعقباته

تعتبر مسألة الحكم على الرواة وأحاديثهم بالنكارة من الموضوعات الدقيقة التي كانت موضع اجتهاد ونقاش بين علماء الحديث. وفي هذا المطلب أذكر موقف ابن عدي من أحكام العلماء الذين سبقوه في وصف بعض الرواة أو مروياتهم بالمنكر أو الضعيف، وكيفية تعامله مع تلك الأحكام، حيث لم يكتفِ بنقل أقوالهم، بل كان يجري بحوثًا دقيقة ويعيد النظر في تلك الأحكام.

وموقفه هذا يبين حرصه على الإنصاف والعدل في الحكم على الرواة، وعدم الاستسلام لما سبق من الأحكام الجاهزة، بل كان يحاول أن يعيد تقييم الأحاديث والراوي بناءً على نظرته الشخصية، مما دفعه في كثير من الأحيان إلى مخالفة حكم من سبقه من العلماء، خصوصًا إذا رأى أن أحاديث الراوي أقرب إلى الاستقامة، أو أن النكارة المعلنة ليست شاملة أو مبالغًا فيها.

وهذا يعكس منهجًا نقديًا فريداً في علم الجرح والتعديل، يرتكز على الدقة والتمحيص في تقييم كل راوٍ وأحاديثه، بعيدًا عن التسرع أو التعميم.

وقد جعلت هذا المطلب موزعاً على صنفين:

الصنف الأول: الحكم بالنكارة على شخص الراوي، وموقف ابن عدي منه

الصنف الثاني: الحكم بالنكارة على أحاديث الراوي وموقف ابن عدي منه

وسأعرض في هذين الصنفين عدداً من الصور موضحاً معارضة ابن عدي لأحكام النقاد:

الصنف الأول: الحكم بالنكارة على شخص الراوي، وموقف ابن عدي منه:

وجعلت هذا الصنف في أربعة أنواع وهي:

النوع الأول: أن يُحكم على الراوي أنه "منكر الحديث" فيرد ابن عدي هذا الحكم

النوع الثاني: حكم أحد النقاد بالنكارة بسبب ضعف الراوي، فيخالف ابن عدي هذا الحكم

النوع الثالث: الحكم بالنكارة على راوٍ مختلف فيه، وترجح عند ابن عدي عدم جرحه

النوع الرابع: الحكم بالنكارة على شخص، فيرد ابن عدي هذا الحكم بسبب التحامل عليه، أو عدم وجود مبرر للحكم، وثبوت ما يخالفه.

وفيما يأتي تفصيل لهذه الأنواع الأربعة:

النوع الأول: أن يُحكم على الراوي أنه "منكر الحديث" فيرد ابن عدي هذا الحكم[1]:

يحصل أن ينقل ابن عدي حكماً على الراوي أنه "منكر الحديث" ثم يبدي موقفه من هذا الحكم، وفي كثير من الرواة يذكر حكماً يخالف الحكم الذي نقله عن إمام من أئمة الجرح والتعديل، وفي هذا النوع أسلط الضوء على بعض الأمثلة من مواقف ابن عدي من أحكام النقاد، وهذا النوع جعلته في صور متعددة، أذكرها بأمثلتها:

الصورة الأولى: الراوي "منكر الحديث" عند أحد النقاد، وعند ابن عدي يبين على رواياته الضعف، ولكن حديثه إلى الاستقامة أقرب، ولم يرَ له حديثاً منكراً: كما قرر في أبي عثمان بشار بن موسى الخفَّاف الشَّيباني البصري (228هـ)[2]: حيث ذكر أن البخاري (256هـ) قال فيه: "منكر الحديث"[3]، وابن عدي وقف وقفة الناقد المعارض، مُقدِّماً عدة اعتبارات تقوِّي موقفه، فقال: "بشار بن موسى رجل مشهور بالحديث، ويروي عن قوم ثقات، وأرجو أنه لا بأس به، فإنه قد كتب الحديث الكثير، وقد حدَّث عنه الناس، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً، وقول من وثقه أقرب إلى الصواب ممن ضعفه"[4].

فظهر بهذا مخالفة ابن عدي للبخاري مع أن جرح البخاري هنا قوي، ولكن ابن عدي عارضه وقوَّى موقفه، بنفي النكارة عن حديث الراوي، وذكر اعتباراته في ذلك.

الصورة الثانية: الراوي "منكر الحديث" عند أحد النقاد، وعند ابن عدي أحاديث الراوي مما يُحتمل، ولم تجاوز الحد في الإنكار: كما في جرير بن أيوب البجلي[5]: فقد نقل فيه قول البخاري (256هـ) أنه: "منكر الحديث"[6]. ثم ذكر موقفه قائلاً: "لم أرَ في حديثه إلا ما يُحتمل، وليس له حديث منكر قد جاوز

---

(1) ينظر: الكامل (263/8-265) ت/2061. حيث ذكر أحد النقاد القائل في الراوي أنه منكر الحديث، فخالفه ابن عدي في ذلك، وكان رأيه أن للراوي أحاديث صالحة، وهو ممن يكتب حديثه، وعنده غرائب.

(2) قال ابن معين في رواية الدارمي (ص/81) ت/197: "ليس بثقة" وقال النسائي في الضعفاء (ص/23) ت/80. وكان ابن المديني يحسن القول فيه. ينظر تاريخ ابن معين السابق (ص/82) ت/198. وفي الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (417/2) ت/1650 قال أبو حاتم: "يتكلمون فيه وينكر عن الثقات ... وهو شيخ". وقال أبو زرعة: "ضعيف". وذكره ابن حبان في الثقات (153/8) وقال: "كان صاحب حديث يغرب".

(3) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (130/2) ت/1935.

(4) ينظر: الكامل (169/2-170) ت/264.

(5) ينظر: قال ابن معين في رواية الدوري (302/3) ت/1434: ليس هو بذاك. وقال النسائي في الضعفاء (ص/28) ت/102: متروك الحديث. وفي الجرح لابن أبي حاتم (504/2) ت/2075: قال أبو حاتم: منكر الحديث. وهو ضعيف الحديث، يُكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (220/1) وقال: كان ممن فحش خطؤه. وقال أبو نعيم: يضع الحديث.

(6) التاريخ الكبير، البخاري (215/2) ت/2238.

الحد"[1]. وبهذا يكون قد عارض حكم البخاري في الراوي.

الصورة الثالثة: الراوي "منكر الحديث" عند أحد النقاد، وعند ابن عدي أحاديثه صالحة حسان، ولا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه، ولم يجد له حديثاً منكراً[2]: مثاله أبو الأشهب جعفر بن الحارث الكوفي[3]: قال البخاري: "منكر الحديث"[4]. أما ابن عدي فقد أخرج له عدة أحاديث وأوضح أن: "جعفر بن الحارث قد روى عنه محمد بن يزيد الواسطي[5] "بنسخة"، وروى عنه يزيد بن هارون[6] وإسماعيل بن عياش[7] بأحاديث صالحة. وأحاديثه أحاديث حسان. وأرجو أنه لا بأس به. وهو ممن يكتب حديث. ولم أجد في أحاديثه حديثاً منكراً"[8].

الصورة الرابعة: الراوي "منكر الحديث"، وعند ابن عدي النكارة في بعض أحاديثه التي تفرد بها، ولكن باقي أحاديثه لا بأس بها، وهو ثقة:

كما في أبي السَّمح درَّاج بن سمعان المصري[9] (216هـ) حيث ذكر قول النسائي: "دراج أبو السمح منكر الحديث"[10]. وبعد أن ساق له مجموعة من أحاديثه، قرر أن عامة هذه الأحاديث مما لا يتابع عليها، وأن مما يُنكر عليه من أحاديثه بعض ما ذكره، ثم عدد بعضها، وبين أن سائر حديثه غير

---

(1) الكامل (320/2) ت/331.

(2) ينظر: (294/3-298) ت/556. وقد ذكر ابن عدي إنكار البخاري على حشرج بن نُباتة حديثاً، وأنه لم يتابع عليه. ونصَّ الحديث على الخلفاء من بعد النبي ﷺ، فذكر البخاري بأن عمر وعلي ﷺ قالا: لم يستخلف النبي ﷺ. فدفع ابن عدي هذا الإنكار بأن هذا المتن لم ينفرد به حشرج هذا. وأورد له طريقاً أخرى. وينظر: (412/8-413) ت/2165.

(3) قال ابن معين في رواية الدوري (487/3) ت/2384: ليس حديثه بشيء.

(4) الضعفاء، البخاري (ص/36) ت/49.

(5) ثقة ثبت كما في التقريب لابن حجر (ص/514) ت/6403.

(6) ثقة متقن عابد، (206هـ). ينظر: التقريب لابن حجر (ص/606) ت/7789.

(7) سبقت ترجمته (ص/184).

(8) الكامل (344/2) ت/337. وينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (424/2-426) ت/375: ما ذكره في ترجمة الحارث بن نبهان الجرمي إذ عرض فيه قول البخاري وأحمد ابن حنبل: "منكر الحديث". ثم عرض لبعض رواياته ليقرر في نهاية ترجمته أن للحارث هذا غير ما ذكره أحاديث حسان، وهو ممن يكتب حديثه. وينظر: الكامل (5/6-8) ت/1261. و(25/6-26) ت/1274، ذكر قول البخاري في عمران بن مسلم المكي أنه منكر الحديث. ولم ينص ابن عدي على النكارة غير أنه ساق له بعض أحاديثه وبين عقب واحد منها أن الحديث فيه حمل حديث على حديث من أحد الرواة ولكن ليس من عمران هذا، ولذا تجده قرر أن عمران عنده ممن يكتب حديثه.

(9) صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/210) ت/1824.

(10) في الضعفاء للنسائي (ص/39) ت/187 قال: "ليس بالقوي"

ما ذكره من الأحاديث مما يتابعه الناس عليها[1]، ثم قال: "وأرجو إذا أخرجت دراجاً وبريته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها، ويقرب صورته ما قال فيه يحيى بن معين"[2].

ويتبين كيف خالف ابن عدي حكم النسائي على دراج أنه منكر الحديث. فقرر ابن عدي أن بعض الأحاديث التي لم يتابع عليها أنكرت عليه، ولكن سائر حديثه لا بأس به.

الصورة الخامسة: الراوي "منكر الحديث" وعند ابن عدي يرجو أن الراوي لا يستحق ولا يستوجب التصريح بكذبه، كما في سهل بن عامر البجلي الكوفي[3]، إذ نقل قول البخاري: "منكر الحديث"[4]، ثم عقب أنه يرجو أنه لا يستحق ولا يستوجب التصريح بكذبه[5].

الصورة السادسة: الراوي "منكر الحديث" وعند ابن عدي لا بأس به. أو ليس بحديثه بأس، أو يحكم أنه ثقة، ولم يعلم له حديثاً منكراً، وهو مستقيم الرواية[6]: كما في طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التميمي الكوفي[7] (148هـ) إذ نقل قول البخاري (256هـ): "منكر الحديث". ولكن ابن عدي حكم أن طلحة هذا روى عنه الثقات، وما برواياته عنده بأس[8].

وفي أبي عثمان مغيرة بن موسى البصري[9] ذكر ابن عدي قول البخاري فيه: "مغيرة بن موسى

---

(1) ينظر: الكامل (2/468-472) ت/650.

(2) الكامل (3/472) ت/650. وفي (ص/468) سئل يحيى عن حديث دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد. قال: ما كان هكذا بهذا الإسناد فليس به بأس. قال ابن معين: ثقة. كما في رواية الدارمي (ص/107) ت/315. وفي سؤالات أحمد لأبي داود (ص/247) ت/259: روى مناكير كثيرة. ينظر: الكامل (3/468) ت/650.

(3) قال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، روى أحاديث بواطيل وكان يفتعل الحديث. كما في الجرح لابنه (4/202) ت/873. وذكره ابن حبان في الثقات (8/290).

(4) التاريخ الأوسط (2/336) ت/2802 وفيه: "سهل بن عمار البجلي الكوفي عن مالك بن مغول: منكر الحديث لا يكتب حديثه".

(5) ينظر: الكامل (4/416) ت/862.

(6) ينظر: الكامل (2/314-315) ت/328. و(8/311-312) ت/2097 ترجمة أبي حذيفة يمان بن المغيرة العَنَزي ذكر ابن عدي قول البخاري فيه: "منكر الحديث". وثم كان قرار ابن عدي فيه بأنه لم يرَ في حديثه بأساً.

(7) صدوق يخطيء، قاله ابن حجر في التقريب (ص/283) ت/3036.

(8) ينظر: الكامل (5/91-92) ت/959.

(9) قال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث شيخ مجهول. ينظر: الجرح والتعديل لابنه (8/230) ت/1037. وذكره ابن حبان في الثقات (9/169) وقال: ويعرف بصاحب أبي عَروبة، روى عنه أهل بلده، وكان ابن مهدي يكثر الثناء عليه. وذكره أيضا في المجروحين (3/7) وقال: "مغيرة بن موسى من أهل البصرة يروي عن سعيد بن أبي عروبة، روى عنه أهل البصرة: منكر الحديث يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات". وظاهر كيف قرر بطلان الاحتجاج به في حال عدم موافقته للثقات.

البصري، عن أبي عروبة: منكر الحديث"[1]. ثم قرر ابن عدي بأن المغيرة بن موسى هذا ثقة في نفسه، ولم يعلم ابن عدي له حديثاً منكراً، وهو مستقيم الرواية[2].

الصورة السابعة: أن يحكم أحد النقاد على راوٍ بأنه منكر الحديث، فيأتي موقف ابن عدي بأن حديث الراوي مقارب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه: كما في محمد بن أبي حُميد، ويقال: حماد بن أبي حميد إبراهيم المديني الزرقي الأنصاري[3]، حيث ذكر ابن عدي فيه قول البخاري (256هـ): "منكر الحديث". ثم قرر ابن عدي أن حديثه مقارب، ومع ضعفه يكتب حديثه[4].

وباعتبار أن "منكر الحديث" جرح شديد فإن موقف ابن عدي هنا يكون معارضاً من حيث كونه حديثه مقبول إلى حد ما ولو في المتابعات.

الصورة الثامنة: يحكم أحد النقاد أنه "منكر الحديث جداً"، فيعارضه ابن عدي ويقرر أن أحاديثه صالحة، ولم يرَ في حديثه حديثاً منكراً جداً، فيحكم أنه لا بأس به: كما في قرة بن عبد الرحمن بن حيويل[5] (147هـ) حيث نقل فيه قول أحمد ابن حنبل (241هـ): "منكر الحديث جداً". ثم قرر أن لقُرَّة أحاديث صالحة رويت عنه، ولم يرَ في حديثه حديثاً منكراً جداً، ويرجو أنه لا بأس به[6].

النوع الثاني: حكم أحد النقاد بالنكارة بسبب ضعف الراوي، فيخالف ابن عدي هذا الحكم:

ويندرج تحت هذا النوع عدة صور:

الصورة الأولى: يحكم أحد النقاد على الراوي الضعيف إذا تفرد أنه حديثه منكر، فيعارض الحكم إذا كان المتفرد يحتمله، لوجود ما يبرر التفرد: ذكر ابن عدي أحمد بن عبد الرحمن بن وهب أبي عبيد الله[7] (264هـ) ابن أخي ابن وهب، وأنه رأى شيوخ أهل مصر مجمعين على ضعفه، على عكس غير أهله بلده الذين لا يمتنعون من الرواية عنه، ويحسنون القول فيه، وأن العلماء الذين ضعفوه أنكروا عليه أحاديث تفرد بها عن عمه، فرد ابن عدي هذا التضعيف، وقرر أن ما أنكروه عليه لتفرده مُحْتَمل منه، وعلل ذلك بجواز تخصيص ابن وهب[8] (197هـ) ابنَ أخيه ببعض الأحاديث، ولوجود قرائن تدفع النكارة عن روايته، حيث ساق ابن عدي عدة أحاديث أنكروها على أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وبين أن

---

(1) التاريخ الأوسط (249/2) ت/2482.

(2) ينظر: الكامل (393/7-395) ت/1846.

(3) ضعيف كما في التقريب لابن حجر (ص/476) ت/5836.

(4) ينظر: الكامل (188/7-190) ت/1678.

(5) صدوق له مناكير، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/455) ت/5541.

(6) ينظر: الكامل (485/6-486) ت/1605.

(7) سبقت ترجمته (ص/254).

(8) سبقت ترجمته (ص/122).

هذه الأحاديث وإن كان تفرد بها أحمد هذا عن عمه إلا أن عمه لم يتفرد بها بل وُجد له متابع، وهذا يعني أن ابن أخي ابن وهب لم يأت بما ينكر عليه[1]. والله أعلم.

الصورة الثانية: يضعف النقاد راوياً، وينكرون حديثه، فيعارض ابن عدي الحكم وأن عامة أحاديثه مستقيمة المتن، وهو ممن يكتب حديثه[2]: ففي أبي إسحاق إبراهيم بن مسلم الْهَجَري[3] نقل ابن عدي أن سفيان بن عيينة (198هـ) وابن معين (233هـ) والنسائي (303هـ) ضعفوه. ثم ساق أحاديث للهجري هذا وقال بعدها: وإبراهيم الهجري حدث عنه شعبة (160هـ) والثوري (161هـ) وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص[4]، عن عبد الله[5]. وهو عنده ممن يكتب حديثه[6].

يتبين أن ابن عدي لم يوافق من أنكر على الهجري بعض أحاديثه. وبرر عدم قبوله لما أنكروه على الهجري أن أحاديثه مستقيمة المتن، وهو ممن يكتب حديثه.

وهذا الموقف فيه مخالفة ابن عدي لمن أنكر على الهجري بعض أحاديثه فضعفه لذلك.

النوع الثالث: الحكم بالنكارة على راوٍ مختلف فيه، وترجح عند ابن عدي عدم جرحه[7]:

قد يختلف حكم الأئمة على أحد الرواة، فيحكم بعضهم عليه بالنكارة، ويحكم آخرون أنه صالح أو لا بأس به، فيكون موقف ابن عدي من أمثال هؤلاء الرواة أن يأتي بما أُنكر عليه، أو ضُعِّف لأجله، ويدرس أحاديثه، ثم يجتهد في إطلاق الحكم العدل عليه، فربما جاء حكمه مخالفاً لمن جرَّح في الراوي وحكم عليه بالنكارة، وذلك لما ترجح لديه بعد الدراسة، لذا تجده يميل لمن قبل الراوي، أو قبل كتابة حديثه، ومن ذلك:

أ – ما فعله في إبراهيم بن مهاجر بن مِسْمار المدني[8]: حيث ذكر أن البخاري (256هـ) قال فيه:

---

(1) ينظر: الكامل (277/1) ت/22.

(2) أحياناً يكون موقف ابن عدي المعرض بأن يذكر حكمه على الراوي بأنه "ممن يكتب حديثه" ولا يزيد وصفاً آخر، ينظر على سبيل المثال: الكامل (466/2–467) ت/405.

(3) لين الحديث رفع موقوفات. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/94) ت/252.

(4) عوف بن مالك بن نضلة الأشجعي: ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/433) ت/5218.

(5) هو ابن مسعود ﷺ.

(6) ينظر: الكامل (314/1 وما بعدها) ت/58.

(7) ينظر بعض الأمثلة: الكامل (345/1 وما بعدها) ت/66. و(151/2–154) ت/250. (330/7–334) ت/1804. وفيها ذكر ترجمة مسلم بن خالد الزنجي المكي ونقل اختلاف العلماء فيه ونقل قول علي ابن المديني والبخاري فيه أنه منكر الحديث، ثم في نهاية الترجمة حكم عليه حكماً مغايراً للحكم بأنه منكر الحديث، فبين بأن مسلم بن خالد حسن الحديث وأنه لا بأس به. وهذا ما ترجح لديه والله أعلم. وينظر: (379/5–380) ت/1164.

(8) سبقت ترجمته (ص/243).

منكر الحديث[1]. بينما يحيى بن معين (233هـ) قال: صالح، ليس به بأس[2]. وأمام هذا الاختلاف عرض ابن عدي حديثين لإبراهيم وحكم على أحدهما أنه أنكر ما وجده لإبراهيم، وذلك لتفرده به، وأما الحديث الآخر فلم يحكم بنكارته، لأنه وافق الثقات. وخلص ابن عدي إلى أن إبراهيم هذا باقي أحاديثه صالحة. وبناء على ذلك يمكن القول: إن ابن عدي لم يوافق البخاري في حكمه على الراوي أنه منكر الحديث، بل خالف حكمه[3].

ب – أبو إسحاق الْمَدني إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى[4]، فقد اختلفوا فيه جرحاً وتعديلاً، فجَرَحه جماعة، ونفى ابن عدي وغيره وجود المنكر في حديثه. **أما جرحه والحكم بالنكارة على أحاديثه:** فقد حكم عليه أنه كذاب: مالكٌ بن أنس (179هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (198هـ)، ويحيى بن معين (233هـ)، وقال: كان قدرياً رافضياً، وقال أحمد ابن حنبل: ترك الناس حديثه، وكان يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل، وقال: كان قدرياً جهمياً كل بلاء فيه[5]، وقال النسائي: متروك الحديث[6].

وأما تعديله: وثقه **الشافعي** وروى عنه، وقال: كان إبراهيم ثقة في الحديث، ولئن يخر من بُعْدٍ أحب إليه من أن يكذب. وكان يقول عنه: حدثني من لا أتهم. ونقل ابن عدي عن حَمْدان ابن الأصبهاني أنه سئل: أَتَدِينُ[7] بحديث إبراهيم بن أبي يحيى[8] (184هـ)؟ قال: نعم. وقال ابن عدي: قال لي أحمد بن محمد بن سعيد(332هـ)[9]: نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى كثيراً وليس هو منكر الحديث. وقد وافق ابن عدي في هذا شيخه بعد البحث إذ قال: وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرتُ أنا أيضاً في

---

(1) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (328/1) ت/1033.

(2) ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (71) ت/154.

(3) ينظر: الكامل (321/1 وما بعدها) ت/61. المشهور من اسمه هو ما ذكرته في المتن، وقد ورد في بعض الأسانيد تسميته: إبراهيم بن محمد ابن أبي عطاء. وورد أيضا تسميته: إبراهيم بن محمد بن أبي عاصم. وأحيانا يقولون: إبراهيم بن أبي يحيى. قال الذهبي في السير (450/8 وما بعدها): الشيخ العالم المحدث أحد الأعلام المشهورين، ولد في حدود سنة مئة أو قبل ذلك. صنف الموطأ، وهو أضعاف موطأ مالك. توفي سنة (184هـ). قال الذهبي بعد أن نقل ما قيل فيه من جرح وتعديل: قلت: لا يُرتاب في ضعفه. بقي هل يترك أم لا؟.

(4) ينظر: الكامل (320/1 وما بعدها) ت/60. وينظر: قول مالك وابن القطان في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (125/2–126) ت/390.

(5) ينظر: العلل رواية عبد الله (503/2) ت/3317.

(6) ينظر: الضعفاء (ص/11) ت/5.

(7) ويحتمل أن يكون السؤال عن حال السائل فيكون ضبطها: أَتَدَيَّن؟ أي أدين بما يروي من أحاديث وأعمل بها. وهكذا ضبطها محقق طبعة الرسالة، ينظر: الكامل (326/1).

(8) سبقت ترجمته (ص/429).

(9) أبو العباس الْهَمْداني أحمد بن محمد بن سعيد، ابن عُقدة. تنظر ترجمته في الكامل (306/1–307) ت/53.

حديثه الكثير، فلم أجد فيه منكرا، إلا عن شيوخ يَحْتَمِلون، وقد حدث عنه ابن جريج[1] (150هـ)، والثوري (161هـ)، وجماعة غيرهم من الكبار[2]. وفي نهاية ترجمته قرر أموراً توضح موقفه من الحكم بالنكارة ممن سبقه، ألخصها في الآتي:

أ – بين أن إبراهيم بن أبي يحيى روى عنه جماعة من الأئمة (سبق الإشارة إليهم)، وله أحاديث كثيرة، وله نسخ كثيرة وعنده كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك. وكأن ابن عدي يريد أن يقرر أن إبراهيم من أهل الحديث فقد روى كثيرا وروي عنه أيضا، وهذا دليل يرد ما قيل فيه: تركه الناس، أو تركوا حديثه.

ب – وافق أحمدَ بن محمد بن سعيد بن عُقْدة (332هـ) في قوله: ليس هو منكر الحديث. إذ قال ابن عدي: وقد نظرت أنا في أحاديثه، وتَبحَرّتُها، وفتَّشْتُ الكلَ منها، فليس فيها حديث منكر. وقرر أن ما وجد في حديث إبراهيم من منكر، ليس هو السبب فيه، إنما سببه إما الراوي عن إبراهيم أو من يروي عنه إبراهيم، أي هو أُتي من قبل شيخه أو تلميذه. وفي هذا رد على ما قاله الإمام أحمد: يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل.

ج – وثَّق إبراهيم بن أبي يحيى: الشافعيُّ وابن الأصبهاني، وغيرهما. لذا اعتبره ابن عدي ممن يكتب حديثه[3].

مما سبق يمكن القول: إن ابن عدي لا يُسلِّم لأي حكم يطلقه من سبقه من العلماء على راو ما أو على مروياته، بل يبحث ويفتش بنفسه، ليصل إلى حكم عدل في الراوي، من خلال مروياته، ومن دقَّته في البحث يحاول أن يكشف عن السبب الأساس في وجود الحديث من المنكر عند الراوي.

النوع الرابع: الحكم بالنكارة على شخص، فيرد ابن عدي هذا الحكم بسبب التحامل عليه، أو عدم وجود مبرر للحكم، وثبوت ما يخالفه:

في هذا النوع من المعارضة تتجلى شخصية ابن عدي النقدية المنصفة، فيتعالى عن الخلافات الشخصية متجاوزا بذلك الأغراض الشخصية إلى النقد العلمي، ولذلك تجد دقة ابن عدي ظاهرة عند أمثال هؤلاء الرواة، فهو لم يقف عند حدود الرواية بل تجاوزها إلى المواقف الشخصية التي من شأنها أن تؤثر في حكم الإنسان على أقرانه، ولذا ففي بعض الرواة يرد ابن عدي الحكم بالنكارة إذا كان فيه تحامل، أو عدم وجود ما يبرر الحكم، وثبوت ما يخالفه فهو ينقل حكم أحد الأئمة في راوٍ أو إنكاره عليه بعضَ أحاديثه، ثم يقوم بالموازنة بين أقوال الأئمة ويعرض للأسباب الحاملة على القول بالنكارة، وينقل ذلك بتجردٍ، ويبيِّن حال الراوي، وحال مروياته ثم يضع حكمه الفصل في هذه المسألة.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/25).

(2) ينظر: الكامل (321/1 وما بعدها) ت/61. ومقصود ابن عدي بالجملة الأخيرة الرد على من قال تركه الناس. فإذا كان قد روى عنه هؤلاء الأئمة فكيف يقال فيه تركه الناس.

(3) ينظر: الكامل (333/1) ت/61.

ومن الأمثلة على ذلك:

أ – ما فعله في ترجمة الحافظ أحمد بن صالح الْمِصري[1] (248هـ): ساق ابن عدي حكم ابن معين (233هـ) والنسائي (303هـ) في أحمد بن صالح: أنه ينكر عليه أحاديث منها حديثه: عن ابن وهب[2] (197هـ)، عن مالك (179هـ)، عن سهيل ابن أبي صالح[3]، عن أبيه[4]، عن أبي هريرة ﷺ (57هـ) عن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة»[5]. وساق بعد ذلك رأي العلماء فيه كأحمد بن حنبل (241هـ) وغيره، ثم خلص إلى نتائج قرَّرها في حقِّ أحمد بن صالح، وكان من ضمنها:

قول ابن معين فيه تحامل. وكلام النسائي فيه لمسألة شخصية حملته على التَّكلُم فيه.

والقول في أحمد بن صالح ما قاله أحمد ابن حنبل، لا ما قاله غيره. وقد أشار إلى طرق الحديث الذي أنكره النسائي على أحمد بن صالح، ثم قال في ردِّ إنكار النسائي: "وحديث: «الدين النصيحة» الذي أنكره النسائي عليه: قد رواه عن ابن وهب (197هـ): يونسُ بن عبد الأعلى[6] (264هـ).

---

(1) قال ابن حجر في التقريب (ص/80) ت/48: "أحمد بن صالح المصري أبو جعفر ابن الطبري ثقة حافظ من العاشرة تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة ونقل عن ابن معين تكذيبه وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد ابن صالح الشمومي فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري".

(2) سبقت ترجمته (ص/124).

(3) سبقت ترجمته (ص/168).

(4) أبو صالح ذكوان السمان سبقت ترجمته (ص/237).

(5) الكامل (271/1) ت/21. والحديث من طريق أحمد بن صالح، عن ابن وهب، عن مالك، عن سُهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة. لم أقف عليه عند غير ابن عدي. وفي شرح مشكل الآثار، للطحاوي (4/77–78) (1445)، أخرجه من طريق "أحمد بن صالح، قال: قرأت على عبد الله بن نافع قال: أخبرني مالك، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ ...". وإنما أورده الطحاوي لبيان أن عبد الله بن نافع قد خالف الناس في إسناده عن مالك عن سهيل.

وحديث أبي هريرة هذا أخرجه الترمذي، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في النصيحة (4/324 – 325) (1926) لكن من طريق محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حَكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: الحديث. وقال: "هذا حديث حسن". وأخرجه النسائي، كتاب البيعة، النصيحة للإمام (7/157) (4199)، من طريق ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن القعقاع بن حَكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ، عن رسول الله ﷺ قال: ... الحديث. وفي الحديث (4200) أخرجه عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حَكيم، وعن سُمَيّ، وعن عُبيد الله بن مِقْسَم، عن أبي صالح، به.

(6) لم أقف عليه عند غير ابن عدي في الكامل (276/1) ت/21. ويونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصَّدفي المصري، ثقة. ينظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص/613) ت/7907.

وقد رواه عن مالك: محمدُ بن خالد بن عَثْمة[1] وغيره"[2]. ثم قرر بعد أن ذكر طرقاً للحديث مُلَخِّصاً لها: "فحديث قد رواه عن ابن وهب يونسُ، وتابعه أحمدُ -أي ابن صالح المصري- عليه. ورواه معنٌ[3] (198هـ)، وابنُ عَثْمَة[4]، وابن مَخْشِيّ[5] عن مالك[6]. ثم روي عن الثوري[7] (161هـ) كروايتهم[8]، فلا يُؤثِّر قول النسائي، ولا إنكاره عليه يسوِّي شيئاً"[9].

ففي هذا النص رد علمي واضح من ابن عدي لقول النسائي – وهو شيخ ابن عدي – في أحمد بن صالح ومناقشته، وبيان السبب الذي حمل النَّسائي على الإنكار عليه. وهكذا يبدو جليّاً موقف ابن عدي من أحكام من سبقه، وأنه يردُّ الحكمَ بالنكارة ما دام قد ظهر له بالأدلة المؤيَّدة بالقرائن أن هذا

---

(1) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، باب ما يجب على الرعية من النصح لولاتها (520/2) (1093). ومحمد بن خالد بن عَثْمة البصري، صدوق يخطئ. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص/476) ت/5847.

(2) الكامل (275/1) ت/21.

(3) لم أقف عليه عند غير ابن عدي في الكامل (276/1) ت/21. و معن بن عيسى بن يحيى المدني القَزاز، ثقة ثبت، من أثبت أصحاب مالك. ينظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص/542) ت/6820.

(4) أخرجه: ابن أبي عاصم في السنة، باب ما يجب على الرعية من النصح لولاتها (520/2) (1093). قال: "حدثنا أحمد بن عثمان أبو الجوزاء، حدثنا محمد بن خالد بن عَثْمَة، حدثنا مالك بن أنس، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ ..." الحديث.

(5) هو أحمد بن حاتم بن مَخْشِي الطويل، من أهل بغداد، يروي عن أنس بن مالك. ينظر الثقات، لابن حبان (11/8). وفي تاريخ بغداد للخطيب (334/4-335) ت/2090 ذكر أنه: أحمد بن حاتم بن يزيد، الطويل، سمع مالك بن أنس. ونقل عن ابن سعيد أنه معروف الحديث. وذكر توثيقه عن ابن معين، وابن حنبل، والدارقطني.

(6) لم أقف عليه عند غير ابن عدي في الكامل (276/1) ت/21.

(7) أخرج ابن أبي عاصم في السنة، باب ما يجب على الرعية من النصح لولاتها (520/2) (1092) قال: «ثنا عباس بن الوليد، حدثنا بشر بن منصور، عن سفيان، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : «إنما الدين النصيحة» ثلاثا ...» الحديث.

(8) في حلية الأولياء لأبي نعيم (242/6) بعد أن ساق السند من طريق ابن أبي عاصم وساق المتن قال: «غريب من حديث الثوري، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، تفرد به بشر. ورواه أصحاب الثوري، عن سهيل، عن عطاء بن يزيد، عن تميم». انتهى. قلت: دل هذا على أن رواية بشر مخالفة لرواية بقية أصحاب سفيان، فتكون روايته شاذة، لأن بشر ثقة، وقد خالف الثقات. ولمزيد بيان حال (بشر) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (153/4) ت/708. وفي الحلية (142/7) ذكر طريق بشر بن منصور عن سفيان، وقال: "مشهور من حديث سُهيل، عن أبيه، عن تميم. غريب من حديث سُهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة. تفرد به عن الثوري، بِشر بن منصور السَّلِيمي".

(9) الكامل (276/1) ت/21. وفي نهاية الترجمة اعتذر عن إيراد ترجمة أحمد بن صالح في كتابه وأنه لولا ما اشترطه في كتابه من أنه يذكر كل من تكلم فيه مُتَكلم لكان يجل أحمد بن صالح أن يذكره فيه.

الحكم غير صحيح أو غير دقيق، حتى ولو كان الحكم قد صدر من شيخ له قد اعتمد على أحكامه على امتداد كتابه الكامل كما هو واضح لمن قرأ الكتاب[1].

ب- رده لقول ابن خِرَاش[2] في أبي مسعود أحمد بن الفرات الرازي[3] (258هـ): ذكر ابن عدي أن ابن خِرَاش كان يحلف بالله أن أبا مسعود يكذب متعمداً. فرد ابن عدي هذا القول قائلاً: فيه تحامل. ثم بيَّن أنه لا يعرف لأبي مسعود رواية منكرة، وهو من أهل الصدق والحفظ[4].

يتبن أن ابن عدي خَبِر روايات أبي مسعود فلم يقف على له منكر، وتبين له أنه من أهل الصدق والحفظ، ولذا رد قول ابن خِراش فيه.

الصنف الثاني: الحكم بالنكارة على أحاديث الراوي وموقف ابن عدي منه:

في هذا الصنف يذكر ابن عدي قول أحد النقاد في الراوي بسبب ضعف يرجع إلى حديث الراوي وقد جاء هذا الصنف على أنواع، منها:

النوع الأول: يحكم أحد النقاد على أحاديث الراوي بالنكارة، فيخالف ابن عدي في ذلك ويقرر قبول الراوي.

النوع الثاني: أن يقرر أحد النقاد أن فلان تعرف منه وتنكر، وما شابه هذا اللفظ، فيعارضه ابن عدي.

النوع الأول: يحكم أحد النقاد على أحاديث الراوي بالنكارة[5]، فيخالف ابن عدي في ذلك ويقرر قبول الراوي: ويندرج تحت هذا النوع عدة صور، منها:

الصورة الأولى: أن يذكر قول أحد النقاد أن الراوي في حديثه مناكير، فيكون موقف ابن عدي أنه لا يعرف للراوي شيئا منكراً قد جاوز الحد، ويرجو أنه لا بأس به في الرواية عن قوم معينين: كما في أبي كامل يزيد بن ربيعة الرَّحْبي الصنعاني صنعاء دمشق[6]: حيث أورد قول البخاري فيه: "حديثه مناكير"[7]. ثم قرر ابن عدي أنه لا يعرف له شيئاً منكراً قد جاوز الحد، ويرجو أنه لا بأس به في الشاميين.

---

(1) حسب تتبعي للمواضع التي ذكر فيها ابن عدي حكم النسائي على الرجال مباشرة أو بواسطة تجاوزت (400).

(2) لم أهتدِ إليه، إلا أن يكون عبد الرحمن بن خراش لأنه من شيوخ ابن عقدة الذي روى عنه ابن عدي هذا الكلام، ولم أقف على ترجمته.

(3) ثقة حافظ تُكلم فيه بلا مستند. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/83) ت/88.

(4) ينظر: الكامل (285/1) ت/28.

(5) ينظر للاستزادة من الأمثلة: الكامل (263/8-265) ت/2061. حيث ذكر أن أحد النقاد قال: أحاديثه مناكير، فخالف ابن عدي ذلك، وكان رأيه أن للراوي أحاديث صالحة، وهو ممن يكتب حديثه، وعنده غرائب.

(6) سبقت ترجمته (ص/335).

(7) التاريخ الكبير، البخاري (332/8) ت/3210

واستند ابن عدي في هذا على ما قاله أبو مسهر[1] (218هـ) في يزيد هذا أنه غير متهم، وكان قديماً وما ينكر عليه أنه أدرك أبا الأشعث[2]، ولكنه يخشى عليه سوء الحفظ والوهم، ولعل هذا ما حمل ابن عدي على القول: إنه لم يجد ما جاوز الحد[3].

الصورة الثانية: أن يقرر أحد النقاد أن فلاناً رُوي عنه أحاديث مناكير، ويخشى أن يكون حديثه ضعيفاً، فيأتي موقف ابن عدي أن رواياته لا بأس بها[4]: ذكر ابن عدي في سلمة بن وهرام[5] قول أحمد (241هـ): "روى عنه زمعة أحاديث مناكير، وأخشى أن يكون حديثه حديثَ ضعيف"[6]. ثم ساق ابن عدي عدة أحاديث يرويها زمْعة بن صالح[7] هذا عن سلمة بن وهرام[8]، ثم قال: "ولسلمة عن عكرمة[9] (104هـ) عن ابن عباس ﷺ (68هـ) أحاديث التي يرويها زمعة عنه قد بقي منه القليل، وقد ذكرت عامته، وأرجو أنه لا بأس برواياته هذه الأحاديث التي يرويه عنه زمعة"[10].

الصورة الثالثة: حكم أحد النقاد على حديثه أنه منكر، فيخالف ابن عدي إذا كان الراوي صالح عنده، وأحاديثه مستقيمة كلها، أو هو مستقيم الحديث:

أ – كما ذكر في أفلح بن حُميد المديني[11] (160هـ) حيث أورد حديثاً يرويه الْمعافى بن عمران[12] (184هـ) عن أفلح بن حُميد، عن القاسم بن محمد[13] (106هـ) عن عائشة (57هـ) قالت: «وقَّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الْحُليفة، ولأهل الشام ومصر الْجُحْفة، ولأهل اليمن يَلَملم، ولأهل العراق ذات

---

(1) عبد الأعلى بن مسهر: ثقة فاضل، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/332) ت/3738.

(2) شراحيل بن آدة الصنعاني: ثقة، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/264) ت/2761.

(3) ينظر: الكامل (414/8–415) ت/2167.

(4) ينظر: الكامل (418/6) ت/1555 وفيها عوام بن حمزة نقل ابن عدي قول أحمد ابن حنبل فيه: "له أحاديث مناكير". ثم كان قرار ابن عدي بأنه يرجو أنه لا بأس به.

(5) صدوق، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/248) ت/2515.

(6) ينظر: العلل لأحمد رواية عبد الله (527/2) ت/3479.

(7) ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/217) ت/2035.

(8) ينظر: الكامل (275/4–277) ت/792.

(9) سبقت ترجمته (ص/174).

(10) الكامل (277/4) ت/792. وينظر: الكامل (471/5–472) ت/1226. و(291/8–292) ت/2077.

(11) أبو عبد الرحمن أفلح بن حُميد بن نافع الأنصاري النجاري المدني، مولى صفوان بن أوس، روى له الجماعة سوى الترمذي: قال يحيى ابن معين في تاريخه (ص/68) ت/131 رواية الدارمي: "ثقة". وقال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (324/2) ت/1232: "ثقة لا بأس به". ينظر: تهذيب الكمال، المزي (321/3) ت/547.

(12) سبقت ترجمته (ص/225).

(13) سبقت ترجمته (ص/198).

عِرق»[1]. ثم ذكر ابن عدي عن ابن صاعد (318هـ) أن أحمد ابن حنبل (241هـ) كان يُنكر هذا الحديث مع غيره[2] على أفلح بن حميد، فقيل له: يروي عنه غير المعافى؟ فقال: المعافى بن عمران: ثقة. ثم قرر أن أفلح أشهر من ذلك، وقد حدَّث عنه ثقات الناس. وقال: "وهو عندي صالح، وأحاديثه، أرجو أن تكون مستقيمة كلها". وأن هذا الحديث ينفرد به مُعافى عن أفلح، وإنما أنكر أحمد على أفلح في هذا الحديث قوله: "ولأهل العراق ذات عِرق" ولم ينكر الباقي من إسناده أو متنه شيئاً[3]. أي أنكر جملة من الحديث وليس الحديث كله كما هو ظاهر كلامه.

ب – عبد الرحمن بن أبي المَوال المدني[4] (173هـ): ذكر ابن عدي أن ابن حنبل (241هـ) قد أنكر عليه حديث الاستخارة. ثم قرر ابن عدي أن عبد الرحمن هذا مستقيم الحديث. وإنما أُنكر عليه حديث الاستخارة. ثم بين بأنه لم يتفرد به فقد رواه غير واحد من الصحابة عن النبي ﷺ[5].

فكأن ابن عدي لم يوافق ابن حنبل في إنكاره هذا الحديث لوجود ما يشهد له.

الصورة الرابعة: أن ينكر أحد النقاد على راوٍ روايته عن فلان[6]، أو ينكر حديثاً بعينه، فيخالف ابن عدي هذا الحكم: يقرر ابن عدي أن فلاناً كان ينكر رواية عن فلان، فتجد ابن عدي يذكر السبب في هذا الإنكار ويقرر بعدها مخالفته:

أ – أن ينكر أحد النقاد على راوٍ روايته عن فلان، فيخالف ابن عدي ذلك: كما في أبي الطفيل عامر بن واثلة ﷺ (110هـ) وهو صحابي ذكر ابن عدي أن جرير بن عبد الحميد[7] (188هـ) سئل: هل كان مغيرة[8] (136هـ) يُنكر الرواية عن أبي الطفيل؟ فقال: نعم. ثم ذكر ابن عدي أن الخوارج كانوا يذمونه باتصاله بعلي بن أبي طالب ﷺ (40هـ) قوله بفضله وفضل أهله. ثم قرر أن ليس برواياته بأس. وبهذا يتبين كيف عارض ابن عدي قول المغيرة وإنكاره[9].

ب – أن ينكر أحد النقاد على راو حديثاً بعينه، فيكون موقف ابن عدي أنه لم يرَ في حديث الراوي

---

(1) الحديث من طريق معافى بن عمران عن أفلح بن حميد، به أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب في المواقيت (143/2) (1739)، وأخرجه النسائي، كتاب مناسك الحج، ميقات أهل المصر، (123/5) (2653).

(2) ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب (367/1) ت/669: "قال أبو داود سمعت أحمد يقول: "لم يحدث عنه يحيى" قال وروى أفلح حديثين منكرين «أن النبي ﷺ أشعر» وحديث: «وقت لأهل العراق ذات عرق»"

(3) ينظر: الكامل (110/2–111) ت/231.

(4) صدوق ربما أخطأ، كما في التقريب لابن حجر (ص/351) ت/4021.

(5) ينظر: الكامل (350/5–351) ت/1137.

(6) ينظر مثالاً آخر في: الكامل (59/6–61) ت/1287.

(7) ثقة صحيح الكتاب قيل: وهم من حفظه في آخر حياته، كما في التقريب لابن حجر (ص/351) ت/4021.

(8) مغيرة بن مِقسم: ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم، كما في التقريب لابن حجر (ص/543) ت/6851.

(9) ينظر: الكامل (19/6) ت/1269. يبدو أن الإنكار هنا ليس بالمعنى الاصطلاحي.

إذا روى عنه ثقة أو هو روى عن ثقة حديثاً منكراً فيذكره، ويرجو أن الراوي صدوق لا بأس به: في أبي العباس يحيى بن أيوب الغافقي المصري[1] (363هـ)، ذكر ابن عدي إنكار يحيى بن سعيد الأنصاري[2] (144هـ) لحديث من أحاديث يحيى بن أيوب هذا. ثم جاء تقرير ابن عدي بأنه لم يرَ حديثاً منكراً إذا كان الراوي عنه ثقة، أو هو روى عن ثقة فيذكره، وأنه صدوق لا بأس به[3].

الصورة الخامسة: أن ينكر أحد النقاد على راو أحاديثه ويقرر أنه مضطرب الأحاديث عنده مناكير، فيعارضه ابن عدي أن أحاديث الراوي حسان، ويرجو أنه لا باس به: كما في أبي عثمان هشام بن لاحق أبي عثمان المدائني[4] حيث ذكر ابن عدي قول البخاري: "هشام بن لاحق أبو عثمان المدائني: أنكر شَبَابة أحاديثه، وهو مضطرب الأحاديث، عنده مناكير". وبعد أن ساق له ابن عدي بعضاً من حديثه قرر أن له غير ما ذكره وأحاديثه حسان، ويرجو أنه لا بأس به[5].

النوع الثاني: أن يقرر أحد النقاد أن فلان تعرف منه وتنكر، وما شابه هذا اللفظ، فيعارض ابن عدي هذا الحكم:

الصورة الأولى: أن يقرر أحد النقاد أن فلان تعرف منه وتنكر، فيأتي حكم ابن عدي أنه لا بأس به، أو أحاديثه يحمل بعضها بعضاً ويُكتب حديثه، أو يقرر أن الراوي حديثه إلى الاستقامة أقرب، وليس في حديثه حديث منكر، ومن ذلك[6]:

أ – أبو العالية عبد الله بن سلمة الهمْداني الكوفي[7]: ذكر ابن عدي عن عمرو بن مرة[8] (118هـ) أن عبد الله بن سلمة حدَّثه بعدما كبر فكان يعرف منه وينكر. ومع ذلك قرر ابن عدي أن عبد الله بن سلمة هذا يرجو أنه لا بأس به[9]. وظاهر كيف عارض ابن عدي قول عمرو تعرف وتنكر.

---

(1) صدوق ربما أخطأ، كما في التقريب لابن حجر (ص/543) ت/6851.

(2) سبقت ترجمته (ص/199).

(3) ينظر: الكامل (8/356–360) ت/2120.

(4) قال ابن حنبل في رواية عبد الله (3/300) ت/5334: لم يكن به بأس. وقال العقيلي في الضعفاء (4/337) ت/1942: لا يُتابع على حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات (7/567) وقال: يروي عن عاصم الأحول بنسخة في القلب من بعضها.

(5) ينظر: الكامل (8/217–218) ت/2034.

(6) ينظر أيضاً: الكامل (8/44–45) ت/1934.

(7) مقبول. كما في التقريب لابن حجر (ص/306) ت/3365. ذكره تمييزاً.

(8) ثقة عابد كان لا يدلس ورمي بالإرجاء، كما ذكر ابن حجر في التقريب (ص/426) ت/5112.

(9) ينظر: الكامل (5/172–173) ت/992.

ب – بِشْر بن عُمارة الخَثْعمي[1]: حيث ذكر حكمَ البخاري (256هـ) فيه: "تعرف وتنكر"[2]. ثم عرض ابن عدي بعض أحاديثه، ليقرر أن بشر بن عمارة له أحاديث غير ما ذكر، وهو يتبين على رواياته الضعف، وأنه لم يرَ في أحاديثه حديثاً منكراً، وحديثه إلى الاستقامة أقرب[3].

ويظهر كيف خالف ابن عدي قولَ البخاري: "تعرف وتنكر" حيث قرر ابن عدي أنه لم يرَ له حديثاً منكراً، مع أنه قرر أن رواياته يتبَّين الضعفُ فيها. لكنه من حيث النكارةُ نفى أن يكون في حديثه نكارة، ولذا قرر أن حديثه للاستقامة أقرب.

الصورة الثانية: إذا حكم بعض النقاد أن الراوي تعرف منه وتُنكر، وليس بذاك، فيخالفه ابن عدي أنه لا يرى به بأساً في رواياته: كما في عثمان الشَّحام[4]، حيث ذكر قول يحيى[5] (198هـ) فيه: "تعرف وتنكر، ولم يكن عندي بذاك". ثم أخرج له ابن عدي حديثاً واحداً وقرر أن عثمان الشحام ليس له كثير حديث، وما أرى به بأساً في رواياته[6].

---

(1) قال النسائي في الضعفاء (ص/23) ت/77: "ضعيف". وفي الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (362/2) ت/1386 نقلاً عن أبيه: "ليس بالقوي في الحديث". قال ابن حبان في المجروحين (189/1): "كان يخطئ حتى خرج عند حد الاحتجاج به إذا انفرد، ولم يكن يعلم الحديث ولا صناعته". وقال الدارقطني في الضعفاء (ص/160) ت/127: "متروك". وقال ابن حجر في التقريب (ص/123) ت/697: "ضعيف".

(2) التاريخ الكبير، البخاري (80/2) ت/1759. وفي الضعفاء الصغير (ص/22) ت/40: "وكنا نعرفه وننكره".

(3) ينظر: الكامل (2/7148–149) ت/248.

(4) العدوي، أبو سلمة البصري: لا بأس به. كما قال ابن حجر في التقريب (ص/387) ت/4531.

(5) هو يحيى بن سعيد القطان كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (173/6) ت/951.

(6) ينظر: الكامل (6/132–133) ت/1333.

المطلب الثاني: موافقة ابن عدي لمن سبقه في إطلاق النكارة

الصنف الأول: الموافقة التامة لفظاً أو ضمناً لحكم من سبقه

الصنف الثاني: الموافقة الناقصة (الجزئية)

الصنف الثالث: الموافقة الضمنية (عدم النص على النكارة صراحة، مع الإشارة لمقتضاها)

المطلب الثاني: موافقة ابن عدي لمن سبقه في إطلاق النكارة

بعد أن تبين في المطلب السابق موقف ابن عدي في معارضته لأحكام العلماء بالنكارة، يظهر من منهجه أيضًا جانبٌ آخر مهم، يتمثل في موافقته لأحكام من سبقه من أئمة النقد، سواء كانت هذه الموافقة تامة أو ناقصة أو ضمنية.

ويُعَدّ هذا المطلب مكمّلًا للمطلب السابق الذي تَناول معارضة ابن عدي لأحكام العلماء بالنكارة، ويأتي استكمالًا لبيان منهجه النقدي في التعامل مع أقوال من سبقه من الأئمة.

وتظهر أهمية هذا المطلب من كونه:

أ – يكشف عن توافق ابن عدي مع بعض النقاد، كما يظهر فهمه العميق لمناهج أقرانه وأئمة عصره، ويكشف عن مدى مرونته العلمية، إذ لم يكن يخالف لمجرد المخالفة، بل وافق حين رأى مقتضيات الحكم بالنكارة متوفرة، وخالف حين لاح له ضعف الدليل أو عدم كفاية العلة.

ب – بيان جانب الإنصاف والتوازن في منهج ابن عدي، حيث لم يكن موقفه من أحكام النقاد مائلًا للرفض المطلق أو القَبول العاطفي، بل كان يقوم على التحليل والترجيح، فيوافق حين تتوافر شروط النكارة، ويخالف إذا لم يجد في الحكم دليلاً كافيًا.

ولقد جعلت هذا المطلب في ثلاثة أصناف رئيسية، تعكس درجات الموافقة، وهي:

الصنف الأول: الموافقة التامة لفظاً أو ضمناً لحكم من سبقه: وهو أعلى درجات الموافقة، حيث يصرح ابن عدي بتأييده التام لحكم من سبقه، لفظًا أو ضمنًا.

الصنف الثاني: الموافقة الجزئية (ناقصة): وذلك حين يتفق مع بعض ما قيل دون سائره.

الصنف الثالث: الموافقة الضمنية، التي تؤخذ من كلامه وإن لم يصرّح بالحكم، لكن دلالات عبارته وموقفه تسير في اتجاه التأييد.

ويُسهم هذا التتبع في رسم صورة متكاملة لموقف ابن عدي النقدي من النكارة، وموضعه بين مناهج أئمة الحديث الذين سبقوه أو عاصروه.

الصنف الأول: الموافقة التامة لفظاً أو ضمناً لحكم من سبقه[1]:

أقصد بالموافقة التامة أن يستعمل ابن عدي الألفاظ نفسها التي يستعملها من سبقه، أو يستعمل ألفاظاً توافق في معناها مقتضى حكم من سبقه، فتجده في العديد من المواطن ينقل حكماً بالنكارة لأحد

---

(1) للاستزادة من الأمثلة على الموافقة لحكم من سبقه، ينظر: (142/3) ت/462. (217/3–218) ت/507. و(245/4–247) ت/779. و(30/5) ت/919. و(350/5–351) ت/1137. و(314/6) ت/1467. و(110/7) ت/1646.

الأئمة السابقين على الراوي أو مروياته، ثم تجده يطلق حكمه بالألفاظ ذاتها، أو مع اختلاف يسير جداً لا يغير من واقع الأمر شيئاً، فيذكر قولَ مَن حكم بالنكارة، ثم يذكر ما يدل على موافقته، إذ يحكم بالنكارة أيضاً، وهذا الصنف جعلته في نوعين، أذكرهما إجمالاً، ثم سأعرض أمثلتهما:

النوع الأول: الموافقة التامة اللفظية

النوع الثاني: الموافقة التامة ضمناً.

وأبدأ بالنوع الأول مع الأمثلة:

النوع الأول: الموافقة التامة اللفظية[1]: في الكثير من التراجم يطلق ابن عدي ألفاظ النكارة متطابقة مع لفظ ناقد من النقاد، أو أكثر فيقرر أن القول في الراوي فلان ما قاله فلان، وأحيان يعيد لفظ الناقد ذاته، وسأوضح ذلك مع الأمثلة:

الصورة الأولى: الموافقة باستعمال لفظ الناقد نفسه، أو قوله: كما قال فلان:

أ – الموافقة باستعمال لفظ الناقط نفسه[2]:

---

(1) الموافقة التامة اللفظية بأنواعها كثيرة جداً، ولذا اقتصرت على ذكر بعضها في المتن وينظر للتوسع والاستزادة: الكامل (320/2–321) ت/332. و (398/2–400) ت/362. و() ت/437، وفيها بعد أن نقل حكم البخاري بالنكارة: "وهذه الأحاديث عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود أحاديث ليست بمستقيمة، ولا يتابع عليها حُميد". و(180/3–184) ت/489، وفيها بعد أن ذكر حكم البخاري في الراوي وأنه منكر الحديث، قال ابن عدي: "وهو ضعيف منكر الحديث، وضعفه بيّن على حديثه". و(187/3–189) ت/491. ذكر حكم البخاري في الراوي: عنده مناكير، ثم قرر ابن عدين بأن ليس كل ما في حديث هذا الراوي من الإنكار هو من قبله، بل هو من قبل من يروي عنه لأنه روى عنه بعض ضعفاء الكوفيين. و(358/3وما بعدها) ت/596، وفيها ذكر قول البخاري في الراوي وأنه منكر الحديث. وكان ابن عدي قرر بأن الراوي روى عن الليث وغيره أحاديث مناكير، وعرض له عدة أحاديث حكم عليها بنها منكرة. وختم الترجمة بأن أحاديثه كلها موضوعة أو عامتها. و(203/4–204) ت/756. و(277/4–278) ت/793، وفيها ذكر قول البخاري في سلمة بن الفضل الأبرش: "في حديثه بعض المناكير". ثم قرر ابن عدي بأن له إفرادات وغرائب، ولكنه لم يرَ له من حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه متقاربة محتملة. و(331/4–333) ت/810. و(334/4–336) ت/812. و(31/5–35) ت/921. و(420/5–422) ت/1191، وفيها نقل قول البخاري في الراوي أنه منكر الحديث. وختم الترجمة بأن الراوي عامة حديثه لا يتابعه عليه الثقات، والغلبة على حديثه المناكير. و(341/6–342) ت/1487، نقل قول البخاري: "منكر الحديث". وقرر بعده بأنه أيضاً: منكر الحديث. وينظر: (462/6–463) ت/1588.

(2) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (250/6–252) ت/1412 ذكر عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص القرشي ونقل قول البخاري فيه أنه: "منكر الحديث تركوه". ثم قرر ابن عدي أنه منكر الحديث. وهذه موافقة تامة. ينظر: الكامل (195/6–197) ت/1380. وينظر: (229/6–230) ت/1395، وفيها ذكر قول البخاري في الراوي: "عيسى بن عبد الرحمن، عن الزهري ... منكر الحديث". ثم ذكر ابن عدي أن عيسى هذا يروي عن الزهري أحاديث مناكير.

1 – ففي أبي معمر عبَّاد بن عبد الصمد[1] نقل قول البخاري (256هـ) فيه: "سمع أنساً، منكر الحديث"[2]. وموقف ابن عدي هنا كان بالموافقة التامة، إذ قرر بداية الترجمة أنه يُحدِّث عن أنس بالمناكير. وفي نهايتها أيضا ذكر أن له عن أنس غير حديث منكر، وأنه ضعيف منكر الحديث، وقد أشار ابن عدي إلى أن عامة ما يرويه عباد في فضائل علي ﷺ ومع ضعفه غالٍ في التشيُّع[3].

2 – عمر بن غياث الكوفي[4] ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث، ثم نقل قول البخاري فيه أنه: "منكر الحديث"[5] وقد أخرج له ابن عدي حديثاً وذكر أنه تفرد به[6].

3 – ما ذكره في العلاء بن كثير الشامي مولى بني أمية[7] إذ نقل فيه قول البخاري: "منكر الحديث"[8]. وبعد أن ساق ابن عدي له بعضاً من حديثه قرر بأن للعلاء بن كثير، نسخ كلها غير محفوظة، وهو منكر الحديث[9].

وظاهر من الأمثلة موافقة ابن عدي التامة لحكم النقاد من قبله حتى يستعمل اللفظة نفسه غالباً. وفي بعض التراجم يوافق ابن عدي حكم من سبقه لكن لا باستعمال اللفظ ذاته، بل باستعمال لفظ يؤدي الحكم ذاته، وهذا ما أذكره فيما يأتي.

ب – الموافقة باستعمال قوله: كما قال فلان[10]:

1 – في جعفر بن أبي جعفر ميسرة الأشجعي[11] نقل قول البخاري (256هـ) فيه: "منكر الحديث"[12].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/157).

(2) التاريخ الكبير (41/6) ت/1630.

(3) ينظر: الكامل (397/5) ت/1174.

(4) نقل العقيلي في الضعفاء (184/3) ت/1179 عن البخاري أنه قال: في حديثه نظر. وذكره ابن حبان في المجروحين (88/2) وذكر أنه منكر الحديث جداً على قلة روايته، يروي عن عاصم ما ليس من حديثه، إن سمع من عاصم ما روى عنه، ولعله سمع في اختلاط عاصم، لأن عاصما اختلط آخر عمره، فإن سمع منه ما روى عنه قبل الاختلاط فالاحتجاج بروايته ساقط مما يتفرد عنه مما ليس من حديثه.

(5) التاريخ الكبير (185/6) ت/2117.

(6) ينظر: الكامل (494/5-495) ت/1253.

(7) سبقت ترجمته (ص/123).

(8) التاريخ الكبير (520/6) ت/3182.

(9) ينظر: الكامل (194/6-195) ت/1378.

(10) ينظر مزيدا من الأمثلة: الكامل (162/2-163) ت/257. و(304/7) ت/1779. و(433/7) ت/1881. و(19/8) ت/1911.

(11) قال أبو حاتم في الجرح والتعديل (490/2) ت/2004: ضعيف منكر الحديث جداً. وعن أبي زرعة: ليس بالقوي.

(12) التاريخ الكبير (189/2) ت/2148. وفيه: "هو ضعيف منكر الحديث". وفي الأوسط (129/2) ت/2041 قال: "منكر الحديث".

ثم عرض له ابن عدي أحاديث وقرر أنه يروي عدة أحاديث جملتها ليس بالكثير وهو "منكر الحديث" كما قاله البخاري[1]. وقد قرر أن أحاديث إسحاق بن نجيح هذا كلها موضوعات، من وضعه هو[2].

2 – أَصْرَم بن غياث النيسابوري[3]: نقل ابن عدي قول البخاري فيه: "عن مقاتل بن حيَّان[4] منكر الحديث"[5]، ثم قرر ما قاله البخاري في أصرم، وزاد ما يمكن اعتباره تدليلاً على الحكم بالنكارة فقال: "وأصرم بن غياث هذا له أحاديث عن مقاتل مناكير، كما قال البخاري والنسائي. وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. وليس له كبير حديث"[6].

ويبدو أن قول ابن عدي "وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق" تعليل لحكم النكارة الذي قرره.

الصورة الثانية: الموافقة باستعمال ألفاظ قريبة تؤدي المعنى ذاته[7]:

في هذه الصورة قد تكون الموافقة في الإنكار على الراوي بشكل عام، وقد تكون في الإنكار عليه في حديث معين، وهذا بيان أمثلتها:

أ – الموافقة في الإنكار على الراوي في أكثر من حديث:

1 – أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني[8] (211هـ) ذكر ابن عدي أن يحيى بن معين (233هـ)

---

(1) ينظر: الكامل (2/351–353) ت/343.

(2) ينظر: الكامل (1/482 وما بعدها) ت/156.

(3) شيخ من أهل نيسابور، كان يحدث عن مقاتل بن حيان، ضعفه أحمد ابن حنبل جداً، كما في العلل لأحمد رواية عبد الله (2/79) ت/1612. والضعفاء للنسائي (ص/21) ت/65. "متروك الحديث". ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: منكر الحديث. وعن أبي زرعة: ليس بقوي. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/336) ت/1272.

(4) سبقت ترجمته (ص/336).

(5) التاريخ الكبير، البخاري (2/56) ت/1671.

(6) الكامل (2/88) ت/219.

(7) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (1/483–486) ت/156. و(2/171–173) ت/265. و(3/301–306) ت/560. و(3/352) ت/588، وفيها خالد العبد البصري، إذ ذكر فيه حكم البخاري أنه منكر الحديث" ثم قرر: "خالد العبد ليس له من الحديث إلا مقدار عشرة وأقل، عن ابن المنكدر والحسن البصري، وأحاديثه مناكير". وينظر: (4/57–59) ت/687. و(4/70–71) ت/689. و(4/304–308) ت/804. و(4/437–438) ت/875. و(5/20–25) ت/915. و(5/99–100) ت/966. وينظر: (5/129–132) ت/978. وفيها: نقل فيه قول أحمد ابن حنبل أنه يروي أحاديث مناكير ليس هو بشئ. ثم في نهاية الترجمة قرر بأن أحاديثه كلها لا يتابع عليها، منكر الحديث. وينظر: (5/154–155) ت/982. و(5/340–345) ت/1131. و(5/479–480) ت/1237. و(6/55–56) ت/1285. و(6/120–123) ت/1328. و(6/135–136) ت/1336. و(6/380–381) ت/1534. و(6/460–461) ت/1584.

(8) سبقت ترجمته (ص/121).

ذكر أن لعبد الرزاق هذا أحاديث منكرة[1]، ثم قرر ابن عدي أن عبد الرزاق نُسِب للتشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم، وهو في باب الصدق لا بأس به، غير أنه سبقت منه هذه الأحاديث في الفضائل والمثالب مناكير[2].

وبهذا يتبين كيف أن ابن عدي وافق قول ابن معين في وجود النكارة في حديث عبد الرزاق وبين وجه النكارة والأحاديث التي أنكرت عليه.

2 – إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري[3] **(بعد 209هـ)** ساق قول البخاري (256هـ) فيه: "منكر الحديث"[4]. ثم ساق ابن عدي عدة أحاديث لإبراهيم، وقرر أن عامة ما يرويه منكر[5]. وبهذا يوافق قول البخاري من حيث المعنى، باعتبار أن الراوي الذي عامة رواياته منكرة يصبح منكر الحديث عنده على ما قيل. أما التدليل للنكارة: فقد عقّب على أحاديثه التي أوردها أنه تفرد بها، فجاء هذا التقرير كالدليل على وجود النكارة.

ب – الموافقة في الإنكار على الراوي في حديث معين: في بعض التراجم يقف ابن عدي موقف الموافق لحكم الناقد؛ ولكن في حديث معيّن، وليس في جميع أحاديث الراوي كما يفهم من حكم الناقد العام، لذا يكون قول ابن عدي بمثابة التقييد لقول الناقد قبله، أو بمثابة البيان، ومن أمثلة ذلك:

1 – أحمد بن بكر أبو سعيد البالسي[6] ذكر ابن عدي قولَ شيخه أبي نُعيم عبد الملك بن محمد الجرجاني (323هـ) في أحمد هذا فقال: "روى أحاديث مناكير عن الثقات". ثم سرد له أحاديث وقرر عقب واحد منها: هذا الحديث منكر بإسناده، لا أعلم رواه غير أحمد بن بكر هذا عن حجاج[7].

وكأنه في ذلك قدم نموذجاً واحداً ليقرر موافقته لشيخه ولم يقصد الاستيعاب ليذكر جميع حديثه، وفي صنيعه ما يؤكد صحة قول شيخه في البالسي، أن الحديث منكر بإسناده هذا لتفرده كما نص.

2 – إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله المدني[8] **(164هـ)** ، ذكر ابن عدي أن عمرو بن علي وهو الفَلَّاس قال فيه: متروك الحديث، منكر الحديث. وقد ساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث ذكر عقب اثنين منهما: هذان الحديثان غير محفوظين بإسناديهما يرويهما إسحاق بن يحيى. وسائر رواياته قريب

---

(1) لم أجده في تواريخ ابن معين.

(2) ينظر: الكامل (317/6 و322) ت/1469.

(3) سبقت ترجمته (ص/149).

(4) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (370/1) ت/1172.

(5) ينظر: الكامل (443/1–444) ت/129.

(6) سبقت ترجمته ينظر (ص/277).

(7) ينظر: الكامل (282/1) ت/25.

(8) ضعيف، كما في التقريب لابن حجر (ص/103) ت/390.

من هذا. وله أحاديث غير ما ذكرت، ولم أجد في أحاديثه أنكر مما ذكرته.

وبهذا التقرير يكون ابن عدي قد وافق عمرو بن علي في الحكم بالنكارة على إسحاق بن يحيى، إذ أن أحاديثه قريب من بعضها وقد حكم عليها بأنها غير محفوظة وهي منكرة. أي أنه رواياته غالبها منكرة، فاستحق القول فيه بأنه منكر الحديث، متروك الحديث.

وقد ذكر عقب حديث رواه إسحاق بن يحيى: قوله رسول الله ﷺ: «من طلب العلم ليجاري به العلماء...» الحديث[1]. ثم قال: هذا الحديث بهذا الإسناد لا يأتي به غير إسحاق بن يحيى. فأشار ابن عدي بهذا التقرير أن تفرد إسحاق بن يحيى بهذا يعد منكراً، وقد سبق أن بين جرح العلماء له، وأنه ضعيف متروك الحديث[2].

4 – عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري[3] **(186هـ):** ذكر ابن عدي أن ابن حنبل ذكر أن أحاديثه مناكير، وكان كذاباً[4]. ثم عرض عدة أحاديث مقرراً أن عامة ما يرويه مناكير، إما إسناداً، وإما متناً[5].

---

(1) الحديث: أخرجه الترمذي، من طريق إسحاق بن يحيى: أبواب العلم، باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا (5/32-33) (2654). وقال فيه: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذاك القوي عندهم. تُكلم فيه من قبل حفظه".

(2) ينظر: الكامل (1/486وما بعدها) ت/157.

(3) سبقت ترجمته ينظر: (ص/168).

(4) ينظر: العلل، لابن حنبل رواية عبد الله (3/98) ت/4364.

(5) ينظر: الكامل (5/308-311) ت/1110.

النوع الثاني: الموافقة التامة ضمناً[1]:

في بعض التراجم تأتي موافقة ابن عدي تامة لأحكام من سبقه، ولكن الموافقة ليست موافقة لفظية، بل تكون الموافقة تامة من حيث المعنى العام لإطلاقات ابن عدي واستعمالاته، فمن ذلك:

1 – عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب[2] ذكر ابن عدي أن عبد الله بن المبارك[3] (181هـ) أنكر عليه حديثاً، ثم أخرج له عدة أحاديث وقرر أن هذه الأحاديث لعبد العزيز مناكير كلها، لا يحدث عنه غير إسماعيل بن عياش[4] (181هـ).

---

(1) ينظر للاستزادة: الكامل (270/3–272) ت/541 ترجمة أبي عبد الرحيم حنظلة بن عبيد الله السدوسي إذ أورد فيه قول أحمد ابن حنبل عندما سئل عن حنظلة السدوسي هذا، فأجاب: روى عن أنس أحاديث مناكير. وفي نهاية الترجمة بين ابن عدي السبب في إنكار من أنكر روايات حنظلة، فقرر أن ذلك الإنكار لأن حنظلة كان قد اختلط في آخر عمره، فوقع الإنكار في حديثه بعد اختلاطه. وبصنيعه هذا يبدو موافقاً تماما لما قاله ابن حنبل. و(181/6–183) ت/1368 وهذا المثال باعتبار أن ابن عدي يطلق على الحديث المنكر أنه غير محفوظ، فقد أخرج علي بن الحسن بن يَعْمَر السَّامي المصري عدة أحاديث من جملتها أحاديث يرويها علي هذا عن سفيان الثوري، وعقب ابن عدي بعد واحد منها أن ابن صاعد قال لهم: "هذا عن الثوري ليس بمحفوظ، بل هو منكر". ثم بعد ذلك قرر ابن عدي أن هذه الأحاديث عن الثوري بواطيل كلها، ليست هي بمحفوظة عن الثوري. وبهذا يكون ابن عدي وافق في تقرير النكارة من حيث المعنى. وينظر: الكامل (351/6) ت/1498. و(405/6) ت/1537. و(100/7–102) ت/1639، وقد ذكر فيها قول عمرو بن علي في محمد بن زياد الطحان اليشكري وأنه منكر الحديث. ثم قرر بأنه بين الأمر في الضعفاء، وأنه يروي عن ميمون بن مهران أحاديث مناكير، لا يرويها غيره، لا يتابعه أحد من الثقات عليها. و(136/7–142) ت/1656. و(156/7–157) ت/1662، وفيها نقل قول البخاري في محمد بن الحسن بن زَبالة، وأنه عنده مناكير. ثم قرر ابن عدي بأن أنكر ما روى حديث هشام بن عروة: «فتحت القرى بالسيف». أي أقر بوجود النكارة في حديث ابن زَبالة. و(178/7–180) ت/1671. و(245/7–246) ت/1725، وفيها نقل قول البخاري في أبي ذر محمد بن عُثَيم الحضرمي: منكر الحديث. ثم قرر ابن عدي بأن محمد هذا مع ضعفه يكتب حديثه، لأن الإنكار في حديثه لعله من جهة ابن البيلماني، فإن عامة ما يرويه عنه. و(277/7) ت/1753. و(286/7–287) ت/1764، و(347/7–349) ت/1809. و(52/8–53) ت/1940، وفيها نقل ابن عدي قول البخاري في مُعارك بن عبد الله القيسي أنه "منكر الحديث". وإنكار الإمام أحمد ابن حنبل حديث بلال في الأذان والإقامة. فجاء موقف ابن عدي بأن قرر بأن مُعارك هذا قد أنكر عليه حديث بلال، وأن غير هذا الحديث يشبههن وكل ذلك غير محفوظ. وبهذا تكون موافقة ابن عدي لمن سبقه موافقة تامة من حيث المعنى وإن لم ينص على كون معارك منكر الحديث. وذلك بالنظر إلى أنه قرر بأن أحاديثه غير محفوظة وتشبه حديث بلال الذي أنكر عليه. وينظر: (62/8–63) ت/1946.

(2) سبقت ترجمته (ص/184).

(3) سبقت ترجمته (ص/62).

(4) سبقت ترجمته (ص/184).

2 – فرات بن السائب الجزري[1] نقل ابن عدي قول البخاري فيه: "منكر الحديث"[2]. ثم ذكر أحاديث وقرر أن لفرات اثني عشر حديثاً بأسانيد مختلفة، وبعضها بهذا الإسناد، كلها غير محفوظة، وفي نهاية الترجمة قرر أن أحاديثه مناكير[3]. وهذا الصنيع من ابن عدي موافقة ضمنية على أن أحاديث الراوي مناكير، وتؤدي معنى منكر الحديث[4].

الصنف الثاني: الموافقة الجزئية: وذلك حين يتفق مع بعض ما قيل دون سائره:

بعض الرواة الذين تكلم فيهم بعض الأئمة ووصفوهم بالنكارة، يترجم له ابن عدي ويذكر ما وجده من أحاديثه المنكرة، وقد يبين وجه النكارة، ثم يطلق حكمه على الراوي، فيوافق حكم من سبقه في جزئية معينة، ويسكت أو يرفض في أخرى. كأن يوافق على حكم النكارة في روايته عن أحد شيوخه خاصة. ويخالف في غيره، وهذا بمثابة التقييد لقول من يطلق الحكم بالنكارة، فيأتي كلام ابن عدي مقيداً مبيناً. وقد جعلت هذا الصنف في ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الراوي "منكر الحديث" عند أحد النقاد، وموافقة ابن عدي الجزئية

النوع الثاني: الراوي "حديثه مناكير" في رأي أحد النقاد، وموافقة ابن عدي الجزئية

النوع الثالث: أن تكون النكارة في رواية حديث معين، وموقف ابن عدي منه.

وفيما يأتي بيان لهذه الأنواع:

النوع الأول: الراوي "منكر الحديث" عند أحد النقاد، وموافقة ابن عدي الجزئية:

الصورة الأولى: الراوي "منكر الحديث"، كما قرر أحد النقاد، وموافقة ابن عدي أن النكارة في الرواية عن شخص بعينه، أو أشخاص معينين[5]:

أ – الموافقة الجزئية في الرواية عن شخص معين[6]: فمن ذلك ما ذكره في أبي إسحاق إبراهيم بن

---

(1) قال ابن معين: ليس بشيء، ينظر: تاريخ ابن معين للدوري (421/4) ت/5080. وقال النسائي في الضعفاء (ص/87) ت/488: "متروك الحديث". وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (80/7) ت/455 عن أبيه: ضعيف الحديث منكر الحديث. وعن أبي زرعة: ضعيف الحديث. وفي المجروحين لابن حبان (207/2) كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويأتي بالمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار.

(2) في التاريخ الكبير (130/7) ت/583 قال: "تركوه منكر الحديث" وفي الأوسط (141/2) ت/2087: "سكتوا عنه".

(3) ينظر: الكامل (446/6–448) ت/1577.

(4) ينظر: الكامل (310/6) ت/1459 وفيها: أبو العباس عبد الملك بن عبد الرحمن الشامي نقل فيه قول البخاري: "عن الأوزاعي، ضعفه عمرو بن علي جداً، منكر الحديث". وجاءت موافقة ابن عدي هنا أنه ذكر لعبد الملك هذا عن الأوزاعي أحاديث مناكير

(5) وينظر أيضاً: الكامل (495/3–496) ت/657.

(6) وينظر: الكامل (396/3–400) ت/613.

الفضل الْمَخزومي المدني[1]، حيث نقل قول البخاري والنَّسائي فيه: منكر الحديث[2]. وقال البخاري مرة: منكر الحديث عن الْمُقبُري (120هـ)[3]. ثم عرض ابن عدي أحاديث له، وعقَّب عليها: هذه الأحاديث التي ذكرتها وغيرها عن إبراهيم عن المقبري عن أبي هريرة ﷺ (59هـ) مما لم أذكره، كل ذلك غير محفوظ، ولم أرَ أحاديثه أوحش منها. وهو مع ضعفه يُكتب حديثه، وعندي أنه لا يجوز الاحتجاج بحديثه[4].

فإذا تقرر أن قولهم في الراوي: منكر الحديث جرح يقتضي رد حديثه، فإن ابن عدي يكون قد أقرَّ بضعف الراوي، ورد أحاديثه عن المقبري خاصة، وعليه يحمل قوله: لا يجوز الاحتجاج بحديثه أي عن المقبري. وأما عن غيره فيكتب حديثه. أو لا يجوز الاحتجاج به عند انفراده، ويكتب حديثه للاعتبار، وهذه موافقة جزئية في بعض الحكم، وهي عدم الاحتجاج بحديثه إذا كان عن المقبري خاصة. لأنها غير محفوظة فهي منكرة، كما ذكر ابن عدي. ومن جهة ثانية يكون قد خالف في جزئية أخرى، وهي أن حديثه عن غير المقبري يكتب للاعتبار به، والله أعلم.

ب – موافقته الجزئية في رواية الراوي عن أشخاص معينين:

في ترجمة أبي فَضالة فرج بن فَضالة الحمصي[5] (177هـ) نقل فيه قول البخاري: "منكر الحديث". وقول عبد الرحمن بن مهدي: "حدث فرج بن فضالة عن أهل الحجاز بأحاديث مقلوبة منكرة".

فجاء تقرير ابن عدي بأن الأحاديث التي ذكره ابن عدي لفرج ويرويها عن لقمان بن عامر[6]، عن أبي أمامة ﷺ غير محفوظة. وأن له عن يحيى بن سعيد الأنصاري مناكير. ليقرر بعد أيضاً بأنه له أحاديث صالحة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[7].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/330).

(2) ينظر: التاريخ الأوسط، البخاري (96/2) ت/1928. والضعفاء والمتروكين، النسائي (ص/11) ت/4. قال فيه: "متروك الحديث". وهذا الاختلاف عن النسائي يحتمل أمرين: إما أن النسائي قال فيه قولين. وهذا على اعتبار اختلاف معنى اللفظين. وإما أن النسائي يطلق على منكر الحديث: متروك الحديث. على اعتبار اتحاد المعنى. ونقل المزي في تهذيب الكمال (166/2) ت/224: وقال النسائي: منكر الحديث. وقال أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه.

(3) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (311/1) ت/989.

(4) ينظر: الكامل (341/1 وما بعدها) ت/64.

(5) ضعيف، كما في التقريب لابن حجر (ص/444) ت/5383.

(6) صدوق، كما في التقريب لابن حجر (ص/464) ت/6579.

(7) ينظر: الكامل (453/6–454) ت/1581.

الصورة الثانية: الراوي: "منكر الحديث" كما قرر أحد النقاد، وحكم ابن عدي أن أحاديثه ليست بالمنكرة جداً، أو أن النكارة في بعض أحاديثه[1]:

1 – أن تكون أحاديثه ليست بالمنكر جداً: مثال ذلك:

ما ذكر ابن عدي في أبي سَيَّار أيوب بن سيَّار الزُّهْرِي[2] أن عمرو بن علي الفلَّاس (249هـ) قاله فيه: "منكر الحديث". وكذا قال البخاري (256هـ): "منكر الحديث، عن يعقوب بن زيد[3]"[4]. ثم ساق له ابن عدي عدداً من أحاديثه وليس فيها حديثاً يرويه عن يعقوب بن زيد هذا[5]. وقرر: أن لأيوب بن سيَّار غير ما ذكره من أحاديث، **وليست أحاديثه بالمنكرة جداً**. إلا أن الضعف يبين على رواياته[6].

وظاهر صنيع ابن عدي أنه وافق عمرو بن علي والبخاري في وجود أصل النكارة في هذا الراوي، وأردف بأنه يظهر الضعف على رواياته. إلا أن ابن عدي لم يرَ النكارة الشديدة في أحاديثه، مقرراً: ليست أحاديثه بالمنكرة جداً.

2 – النكارة في بعض أحاديثه:

– أبو معاذ زائدة بن أبي الرُّقاد البصري[7] ذكر فيه ابن عدي قول البخاري فيه: "منكر الحديث". وبعد أن أورد له بعض أحاديثه ختم بأن له أحاديث حسان، وهي أحاديث إفرادات، وفي بعض أحاديثه ما ينكر[8]. وظاهر هنا كيف وافق أن له ما ينكر، ولكن الموافقة جزئية لأنه قرر بأن له أحاديث حسان.

– وقد يبين أحياناً أن النكارة إنما وقعت في بعض المتون التي يرويها، ففي أبي يعلى سلمة بن وردان[9] الجُنْدَعِيّ المديني (156هـ) أورد قول أحمد ابن حنبل: "منكر الحديث". ثم بعد أن ساق له عدة أحاديث،

---

(1) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (2/111–112) ت/232. و(5/7–10) ت/911. وينظر: (5/17–19) ت/914 ترجمة أبي واقد الليثي صالح بن محمد بن زائدة المديني ذكر ابن عدي قول البخاري فيه أنه منكر الحديث وبين أن له حديثاً لم يتابع عليه. ثم ذكر له ابن عدي عدة أحاديث ليقرر بعد ذلك بأن أحاديث صالح هذا في بعضها الإنكار. وبعضها الآخر أحاديث مستقيمة. وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم.

(2) قال ابن معين في رواية الدوري (3/171) ت/755: ليس بشيء. وقال البخاري في الكبير (1/417) ت/1332: منكر الحديث.

(3) يعقوب بن زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مُلَيكة القرشي التيمي، قاضي المدينة. وثقه أبو زرعة والنسائي. ينظر: تهذيب الكمال، المزي (32/323–324) ت/7087.

(4) التاريخ الكبير، البخاري (1/417) ت/1332.

(5) ساق ابن عدي أربعة أحاديث يرويه أيوب بن سيار عن محمد بن المنكدر، عن جابر ﷺ، وحديثا عن شُرَحبيل بن سعد، عن ابن عباس ﷺ. ينظر: الكامل (2/6–7) ت/181.

(6) ينظر: الكامل (2/5–7) ت/180.

(7) منكر الحديث، كما في التقريب لابن حجر (ص/213) ت/1981.

(8) ينظر: الكامل (4/128–129) ت/726.

(9) سبقت ترجمته (ص/206).

قرر أن في متون بعض ما يرويه أشياء منكرة، يخالف سائر الناس[1].

الصورة الثالثة: الراوي "منكر الحديث" كما قرر أحد النقاد، وموقف ابن عدي أن فلان ليس في رواياته بأس، وما أنكر عليه إنما كان بسبب خطأ وقع منه أو سبق لسان:

ذكر ابن عدي قول أحمد ابن حنبل في روح بن عطاء بن أبي ميمونة[2]: "منكر الحديث". وبعد أن ساق له ابن عدي عدداً من رواياته قال: "وروح بن عطاء هذا له غير ما ذكرت من الحديث، وما أرى برواياته بأساً. والذي أُنكر عليه مما يخالف في أسانيده، فلعله سبقه لسانه، أو أخطأ فيه، فأما ضعفاً بيّنا في حديثه ورواياته فلا يتبيَّن"[3].

وبهذا يظهر موافقة ابن عدي الجزئية بأن النكارة موجودة في حديث روح بن عطاء لكنها نكارة ضعيفة وليست بينة لأنه إنما سبق لسانه أو أخطأ فخالف في بعض الأسانيد. وبه يكون ابن عدي قد وافق جزئيا على وجود النكارة معللا إياها بالخطأ أو سبق اللسان. ولكنه لم يصل إلى درجة الحكم على الراوي بأنه منكر الحديث. لذا قرر بانه لا بأس برواياته.

الصورة الرابعة: الراوي "منكر الحديث" عند أحد النقاد، فيقر ابن عدي بضعفه ويدلل على ذلك[4]:

أبو العطوف الجراح بن المنهال الحراني[5] (168هـ) فقد ذكر ابن عدي أن البخاري قال: "منكر الحديث". ثم عرض ابن عدي بعض أحاديثه[6]، ومنها حديث يرويه أبو العطوف عن الزهري (125هـ) عن أنس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال لحسان: «هل قلت في أبي بكر شيئاً؟. قال: نعم. قال: قل وأنا أسمع ...» الحديث[7]. وأخرجه ابن عدي من طريق أخرى مرسلاً، عن أبي العطوف عن الزهري، «قال رسول الله ﷺ لحسان ...» الحديث. ثم قال ابن عدي: "وهذا الحديث منكر عن الزهري، عن أنس، لم يوصله إلا محمد بن الوليد عن شبابة، ومحمد بن الوليد ضعيف يسرق لحديث. وقد ذكرته عن محمد بن عبيد وهو صدوق مرسلاً. وهذا الحديث موصوله ومرسله منكر والبلاء فيه من أبي العطوف"[8].

---

(1) ينظر: الكامل (4/267-271) ت/789.

(2) سبقت ترجمته (ص/379).

(3) الكامل (4/12) ت/665.

(4) ينظر أيضا: الكامل (3/210) ت/503.

(5) قال ابن معين: يسوى فلسا. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (2/91). وذكر ابن حبان في المجروحين (1/218) أنه رجل سوء يشرب الخمر ويكذب في الحديث.

(6) ينظر: الكامل (2/377-378) ت/351.

(7) أخرجه الحاكم (3/82) (4461) من طريق غالب القُرقُساني عن أبيه، عن حبيب بن أبي حبيب قال شهدت رسول الله ﷺ ... الحديث. ولم يعلق عليه بشيء.

(8) الكامل (2/377-378) ت/351.

ويتضح من صنيع ابن عدي كيف وافق البخاري بأن لأبي العطوف أحاديث منكرة، ودلل لذلك، وقرر في نهاية الترجمة بأن أبا العطوف "الضعف على رواياته بيِّن، وذلك لأن له أحاديث عن الزهري (125هـ) والحكم وأبي الزبير[1] (126هـ) وغيرهم، ويتبين ضعفه إذا روى عن هؤلاء الثقات، فإنه يروي عنهم مالا يتابعه أحد عليه"[2].

الصورة الخامسة: الراوي "منكر الحديث" عند أحد النقاد، فيذكر ابن عدي بعض أحاديثه المنكرة ويقرر أن له أحاديث صالحة، ويقدم ابن عدي تبريراً لوجود هكذا نكارة، وأن الراوي إنما وقع منه ما وقع لأنه كان يخطئ ويصحف كثيراً. وهو في نفسه صدوق. كما في داود بن الْمُحَبَّر بن قَحْذم بن سليمان بن ذكوان[3] (206هـ) حيث ذكر قول البخاري فيه: "داود بن محبر منكر الحديث". وذكر له ابن عدي أثناء الترجمة بعض الأحاديث التي حكم عليها بالنكارة، وهذه موافقة لما قاله البخاري إلا أنها موافقة جزئية في بعض حديث الراوي. لأن ابن عدي عاد فقرر أن لداود أحاديث صالحة، وأنه إنما يخطئ ويصحف كثيراً وهو في نفسه صدوق[4].

الصورة السادسة: الراوي "منكر الحديث" عند ناقد من النقاد، ويسوق ابن عدي له عدة أحاديث ليقرر: ليس للراوي أنكر مما ذكره. وأن له غيرها غرائب. ومع ذلك كله يقرر أنه يُكتب حديثه.

كما في أبي يحيى زكريا بن يحيى بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك القُرظي الأنصاري المديني[5] حيث ذكر قول البخاري فيه: "منكر الحديث". ثم قام ابن عدي بعدها بإخراج عدة أحاديث له[6] ثم قرر بقوله: "وزكريا بن منظور ليس له أحاديث أنكر مما ذكرته، وله غير ما ذكرته من الحديث غرائب، وهو ضعيف كما ذكروه، إلا أنه يكتب حديثه"[7].

النوع الثاني: الراوي "حديثه مناكير" في رأي أحد النقاد، وموافقة ابن عدي الجزئية:

1 – أبو المنذر زهير بن محمد العنبري الخراساني[8] أورد ابن عدي فيه قول البخاري: "روى عنه أهل

---

(1) سبقت ترجمته (ص/218).

(2) الكامل (378/2) ت/351.

(3) سبقت ترجمته (ص/200).

(4) ينظر: الكامل (450/3–453) ت/638.

(5) ضعيف ينظر: التقريب لابن حجر (ص/216) ت/2026.

(6) ينظر: الكامل (105/4–107) ت/712.

(7) الكامل (107/4) ت/712.

(8) ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/217) ت/2049.

الشام أحاديث مناكير". وأورد له ابن عدي عددا من أحاديثه[1] ثم قرر: "هذه الأحاديث لزهير فيها بعض النكرة، ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم، وله غير هذه الأحاديث، ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطؤوا عليه، فإذا حدث عنه أهل العراق فروايتهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به"[2].

ويظهر من نص ابن عدي كيف وافق قول البخاري أن له مناكير وعبر عنها بقوله: "بعض النكرة". وقد علل وجود النكارة أن أهل الشام يخطئون على زهير.

2 – أبو هاشم مغيرة بن زياد الموصلي[3] ذكر ابن عدي أن أحمد ابن حنبل ذكر أن المغيرة هذا حدث بأحاديث مناكير. وأن كل حديث رفعه المغيرة بن زياد منكر. ونقل عن ابن معين أن له حديثاً واحداً منكراً. وكان موقف ابن عدي أن قرر في نهاية الترجمة أن عامة ما يرويه مستقيم، ولكن مع ذلك يقع في حديث كما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط. وهو لا بأس به[4].

ففي هذا المثال يقر ابن عدي بأن المغيرة قد يقع الخطأ في حديثه كما يقع لغيره ممن لا بأس بهم. وفي هذا إقرار منه بوقوع المنكر في حديثه. مع أنه حكم بأن له أحاديث مستقيمة، ولا بأس به.

النوع الثالث: أن تكون النكارة في رواية حديث معين، وموقف ابن عدي منه[5]:

قد ينكر على الراوي بعض مروياته، فيوافق ابن عدي على ما أنكر على الراوي، في حديث معيَّن، كما في أبي إسحاق الْبَلَدي إبراهيم بن الهيثم بن الْمُهَلَّب[6] حيث ذكر ابن عدي أنه حدث بحديث الغار[7] ببغداد، فأنكروه عليه، وكذبوه. ثم قال ابن عدي: إبراهيم بن الهيثم أحاديثه مستقيمة، سوى هذا الحديث الواحد الذي أنكروه عليه، وقد فتشت عن حديثه الكثير فلم أر له حديثاً منكراً يكون من جهته، إلا أن

---

(1) ينظر: الكامل (5/465–466) ت/1221.

(2) الكامل (4/121) ت/717. وهذه العبارة فيها إشكال، فقد قرر ابن عدي بأن رواية الشاميين أصح، ثم بين أن الشاميين أخطأوا عليه. ثم ذكر بأن رواية العراقيين شبه المستقيم. وهاتان العبارتان فيهما إشكال.، ألا أن يقال: إن رواية الشاميين عن زهير أصح من رواية غيرهم ما عدا أهل العراق، لأن رواية العراقيين عنه شبه مستقيمة.

(3) قال ابن حنبل في رواية ابنه عبد الله (1/399) ت/81: مضطرب الأحاديث منكرة.

(4) الكامل (7/388–391) ت/1844.

(5) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (4/54) ت/684. و(5/44–45) ت/929. و(5/481–483) ت/1240. و(5/406–408) ت/1186. و(6/284) ت/1429. و(7/463–464) ت/1900. و(8/168–170) ت/2002.

(6) ذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكون (1/59) ت/13. وقد نقل فيه قول ابن عدي.

(7) حديث الغار: حديث الرهط الثلاثة الذين دخلوا غارا، ثم انحدرت عليهم صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار. وهو حديث صحيح: أخرجه البخاري، كتاب الإجارة، باب من استأجر أجيرا فترك الأجير أجره ... (3/91) (2272). وأخرجه مسلم، كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة (4/2099) (2743).

يكون من جهة من روى عنه[1].

يظهر من صنيع ابن عدي أنه وافق على القول بنكارة حديث الغار من رواية إبراهيم بن الهيثم هذا. ولم يعترض على من أنكره. وساق ما يشير إلى سبب النكارة، وهو عدم سماعه للحديث من الهيثم بن جميل، قال ابن عدي: "سمعت حاجب بن مالك بن أَرْكِين يقول: سمعت محمد بن عوف[2] يقول: ما سمع من الهيثم بن جميل حديث الغار إلا أنا والحسن بن منصور البَالِسي"[3].

الصنف الثالث: الموافقة الضمنية (عدم النص على النكارة صراحة، مع الإشارة لمقتضاها):

يُعتبر هذا الصنف من أبرز مظاهر المنهج النقدي عند ابن عدي، حيث تُفهم موافقته لحكم النُّقاد السابقين بالنكارة من سياق التراجم وتعليقاته، دون أن يُصرّح بها بلفظ "منكر الحديث" أو نحوه.

وتنبع أهمية هذا الصنف من كونه يكشف عن تحفظ ابن عدي المنهجي، وحرصه على عدم مجاراة الأحكام دون تأمل، مع إظهار موقفه الحقيقي بعبارات تحليلية أو تلميحية تدل على موافقته.

وتتنوع صور هذه الموافقة الضمنية، فتتعلّق أحيانًا بالراوي ذاته، وأحيانًا بالمروي، فيُفهم من الأوصاف التي يوردها أنه يوافق على وجود نكارة، وإن لم ينص عليها صراحة. والأمثلة على ذلك كثيرة[4]. وقد صنفت هذه الإشارات للموافقة الضمنية، إلى أنواع، واعتمدت تقسيم هذه الأنواع باعتبار

---

(1) ينظر: الكامل (404/1) ت/116.

(2) سبقت ترجمته (ص/303)

(3) الكامل (45/5) ت/929.

(4) للمزيد من الأمثلة على عدم التصريح ولكن توجد إشارة ضمنية، ينظر المواطن الآتية: ينظر: الكامل (180/2-181) ت/272. قال: "وبكر بن يونس عامة ما يرويه مما لا يتابعوه عليه". وينظر: (275/2-277) ت/313. قال: "وكل أحاديثه يخالف الثقات في أسانيدها ومتونها". و(448/2-451) ت/396. "وعامة أحاديثه غير محفوظة". و(12/3-13) ت/416، وفيه: "وعامة حديثه ما لا يتابعه أحد من الثقات عليه". و(14/3-15) ت/418، وفيه: "وضعفه يبين على ما يرويه". و(27/3) ت/423، "وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه". و(133/3-134) ت/454، وفيها بعد أن ذكر قول البخاري: "منكر الحديث": "وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق". و(175/3-177) ت/483. وفيها نقل قول السعدي: أحاديثه منكرة جداً فلا تُكتب". ثم قرر ابن عدي: وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق". لكنه لم يصرح بالموافقة. و(234/3-235) ت/520. و(431/3-432) ت/630، وفيها ذكر قول البخاري: منكر الحديث. ثم لم يصرح بشيء ولكنه قرر بأنه يتبين على رواياته ضعفه. وينظر: (298/4-301) ت/802. وقد ذكر قول النسائي: "منكر الحديث". ولم يذكر ابن عدي النكارة، إلا أنه أشار إلى وجود الاختلاف في متون أحاديثه وأسانيدها. و(431/4-434) ت/874. و(ج54/5-55) ت/935. و(203/5-206) ت/1008، وفيها نقل قول البخاري فيه: "منكر الحديث". ولم يصرح ابن عدي بذلك، بل ذكر أنه لا يتعمد الكذب، وما يقع في حديثه من الغلط بسبب أنه كان يحمل على حفظه فيغلط، وله غرائب. و(415/5-420) ت/1190، وفيها: ذكر قول البخاري في الراوي أنه منكر الحديث، ثم قرر بأنه لا يتابعه الثقات أحاديثه على أحاديثه، وهو بين الأمر في

الوصف للراوي والوصف للمروي، كما يأتي:
النوع الأول: الأوصاف المتعلقة بالراوي
النوع الثاني: الأوصاف المتعلقة بالمروي
وفيما يأتي تفصيل لهذين النوعين:

النوع الأول: الأوصاف المتعلقة بالراوي: تشير هذه الأوصاف إلى أن ابن عدي يوافق ضِمنًا على الحكم بالنكارة إذا كان الراوي موصوفًا بجهالة أو ضعف، أو كان من تُروى عنه المناكير، فيعتمد على التحليل الخفي لحال الراوي لا النصّ الصريح، مما يدل على دقة منهجه في الجرح. وأبين هذا النوع من الإشارات التي ذكرها ابن عدي وهي راجعة إلى وصف في الراوي، في الصورتين الآتيتين:
الصورة الأولى: الوصف بالجهالة
الصورة الثانية: وصف الراوي بالضعف. وفيما يأتي بيان لهاتين الصورتين:
الصورة الأولى: الوصف بالجهالة[1]: يفهم من ذكر ابن عدي لجهالة الراوي، بعد نقله حكمًا سابقًا بالنكارة، أن في ذلك إقرارًا ضمنيًّا لعدم أهلية الراوي للقبول، وأن النكارة ناشئة من ضعف معرفته أو عدم شهرة حاله. والأمثلة على ذلك متعددة، أبيِّن بعضها:
1 – عثمان بن العلاء[2]: ذكر فيه ابن عدي قول البخاري (256هـ): "منكر الحديث"[3]. ثم بيَّن أن عثمان بن العلاء هذا ليس هو بالمعروف[4].
2 – عثمان بن خالد[5] أبي عفان أو غفار المديني إذ أورد فيه قول البخاري (256هـ): "منكر الحديث"[6]. ثم قرر ابن عدي بأن عثمان مجهول.

الضعفاء، وهو في عداد من يضع الحديث سنداً ومتناً. و(465/5) ت/1220. وفيها: نقل قول البخاري: منكر الحديث. ثم قال: "وعمر بن طلحة هذا غير معروف، ولم يحضرني له شيء فأذكره". و(478/5–479) ت/1236 وفيها ذكر قول البخاري في الراوي بأنه منكر الحديث، وبعد أن ساق له حديثاً قرر بأنه لا يعلم رواه غيره عن ابن جريج. و(84/6–86) ت/1302.

(1) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (190/7–191) ت/1679.

(2) قال أبو حاتم كما في الجرح لابنه (163/6) ت/894: "لا أعرف عثمان بن العلاء، ولا الحديث الذي رواه". وذكره ابن حبان في الثقات (204/7). وقال ابن حجر في اللسان (148/4) ت/342: "ذكره ابن الجارود في الضعفاء".

(3) ينظر: التاريخ الكبير (245/6) ت/2292، وذكر أن حديثه منكر. والتاريخ الأوسط (261/2) ت/2535 وفيه عن محمد بن معن: منكر الحديث.

(4) ينظر: الكامل (133/6) ت/1334.

(5) أبو عفان المدني: متروك الحديث. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/383) ت/4464.

(6) ينظر: التاريخ الكبير (220/6) ت/2221، وفيه: "منكر الحديث". والتاريخ الأوسط (204/2) ت/2315 وفيه عنده مناكير.

يتضح من هذه الأمثلة كيف يكتفي ابن عدي بالإشارة إلى جهالة الراوي، وكأنه بهذه الإشارة موافق على مضمون ما نقله من حكم النقاد على الراوي.

الصورة الثانية: وصف الراوي بالضعف[1]: عندما يصف ابن عدي الراوي بأنه ضعيف، بعد نقل حكم بالنكارة عليه، فإن ذلك يُعدّ تعليلًا ضمنيًا لتلك النكارة، إذ إن الضعف باب من أبواب النكارة، وقد يرد بصيغة شديدة أو محتملة، وفق ما يتضح في السياق. فمن ذلك:

1 – أبو اليقظان عثمان بن عُمير البجلي الكوفي[2] (150هـ) أورد فيه قول أحمد ابن حنبل (241هـ): "منكر الحديث"[3]. ولم يصرح ابن عدي بوصف الراوي بهذا، غير أنه ذكر أنه رديء المذهب، غالٍ في التشيع، يؤمن بالرجعة، وأن الثقات رووا عنه، ويكتب حديثه مع ضعفه. فهذه الأوصاف من ابن عدي تأتي كالموافقة الضمنية لقول ابن حنبل، وكأنه بيَّن أسبابٌ الحكم عليه بمنكر الحديث[4].

2 – عثمان بن عطاء الخراساني[5] (155هـ) أورد فيه قول عمرو بن علي أنه: "منكر الحديث". ولم يذكر ابن عدي النكارة في الراوي ولافي مروياته، وإنما قرر ضعفه وأنه: يُكتب حديثه مع ضعفه[6].

3 – وأحيانا يكون الوصف بالضعف ليس للراوي المتَرجم له بل لمن روى عنه من الضعفاء، ويكون ذكر ضعفه موافقة ضمنية على وجود النكارة في حديث الراوي، فقد ذكر علي بن يزيد أبي عبد الملك الدمشقي[7] وأن البخاري قال فيه: "منكر الحديث". وبعد أن ساق له أحاديث بيَّن أن لعلي بن يزيد أحاديث ونسخ، غير ما ذكره، وهو في نفسه صالح، إلا أن يروي عنه ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف[8].

فظهر بهذا موقف ابن عدي بالموافقة الضمنية وأشار أن ما في حديث علي بن يزيد من ضعف فهو ليس من قِبله بل من قبل الرواة عنه من الضعفاء.

---

(1) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (5/164–167) ت/987. و(6/202–206) ت/1386. وينظر: (8/332–333) ت/2110. وفيها نقل قول البخاري في يحيى بن سلمة بن كُهيل: "روى مناكير" و "في حديثه مناكير". ثم قرر ابن عدي بأن يحيى هذا مع ضعفه يكتب حديثه.

(2) ضعيف واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/386) ت/4507.

(3) في العلل رواية عبد الله (2/536) ت/3539: "ضعيف الحديث".

(4) ينظر: الكامل (6/128) ت/1330.

(5) ضعيف. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/385) ت/4502.

(6) ينظر: الكامل (6/131–132) ت/1330.

(7) قال النسائي في الضعفاء (ص/77) ت/432: متروك الحديث. وذكره الدارقطني في الضعفاء (ص/312) ت/408. وقال ابن حجر في التقريب (ص/406) ت/4817: "ضعيف"

(8) ينظر: الكامل (6/142–143) ت/1343.

النوع الثاني: الأوصاف المتعلقة بالمروي

يفهم من وصف ابن عدي للمرويات بصفات كالتفرد أو الغرابة أو البطلان أو الوضع، أنه يميل إلى تأييد الحكم بالنكارة من جهة المتن أو السند، ولو لم يُصرّح بذلك، فتكون عباراته كاشفة عن منهجه النقدي. وفي هذا النوع أبين الأوصاف التي ذكرها ابن عدي وهي راجعة إلى وصف في المروي، وهي:

الصورة الأولى: لا يصرح بالنكارة بل بالتفرد وعدم المتابع، أو رواية الإفرادات والغرائب، مع ذكر الضعف أو عدم ذكره

الصورة الثانية: لا يصرح بالنكارة بل يصف الأحاديث بالبطلان أو بالوضع أو غير محفوظة

الصورة الثالثة: لا يصرح بالنكارة بل يصف الروايات بوصف من أوصاف الضعف.

وفيما يأتي أذكر أمثلة هذه الصور:

الصورة الأولى: لا يصرح بالنكارة بل بالتفرد وعدم المتابع، أو رواية الإفرادات والغرائب، مع ذكر الضعف أو عدمه[1]:

حين يذكر ابن عدي أن الراوي "لا يُتابع عليه"، أو أن روايته "إفرادات"، فإن هذا يشير إلى تفرد مريب يدل على ضعف الحديث، ويُعدُّ إشارة صريحة إلى النكارة، ومن ذلك:

---

(1) ينظر: الكامل (6/323-324) ت/1470. وينظر: (6/324-325) ت/1470. وفيها: نقل في الراوي قول البخاري: منكر الحديث. ثم قرر ابن عدي بأن الراوي يحدث بأشياء لا يتابع عليها. و(7/7-15) ت/1606. وفيها: نقل ابن عدي قول أحمد ابن حنبل في كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني وأنه منكر الحديث، وبعد أن عرض ابن عدي أحاديث كثير هذا إلا قليلاً منها قرر بأن عامة ما يرويه لا يتابع عليه. و(7/77-78) ت/1631. نقل قول البخاري فيه: منكر الحديث. ثم قرر بأنه يروي في الفضائل أشياء لا يتابع عليه، وهو في عداد الشيعة. و(7/114-117) ت/1648. و(7/163-166) ت/1667. و(7/200-202) ت/1686. و(7/250-251) ت/1728. و(7/256-258) ت/1734. و(7/264-265) ت/1739. و(7/335-341) ت/1806. وفيها نقل قول البخاري في مسلمة بن علي الخُشَني: منكر الحديث عن الأوزاعي. وخرج له ابن عدي عدة أحاديث عن الأوزاعي، وقرر بأن هذه الأحاديث عن الأوزاعي لا يرويها بهذا الإسناد غير مسلمة بن علي هذا. فمن هذه الناحية يكون موقفه الموافقة الضمنية، أما بالنظر لباقي الترجمة فإن ابن عدي قد خرج لمسلمة أحاديث عن غير الأوزاعي وتنوع حكمه عليها ما بين الحكم بالنكارة، والحكم بالتفرد، والحكم بأنها غير محفوظة. و(7/361-366) ت/1820. و(7/374-375) ت/1828. و(7/428-429) ت/1877، وفيها نقل قول البخاري في مروان بن سالم الجزري وأنه منكر الحديث. وكان موقف ابن عدي بأن قرر بأن عامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه. وينظر: الكامل (8/5-10) ت/1907. و(8/30-35) ت/1921. وقد ذكر فيها أن البخاري قال في مقاتل بن سليمان: "منكر الحديث". وبعد أن عرض له ابن عدي عدة روايات قرر بأن لمقاتل حديث صالح، وعامة أحاديثه لا يتابع عليه، ومع ذلك حدث عنه الثقات ومان عالماً بالتفسير، ومع ضعفه يكتب حديث. وينظر أيضاً: الكامل (2/22-23) ت/190 وفيها أيوب بن ذَكْوان: نقل ابن عدي حكم البخاري فيه: "أيوب بن ذَكْوان عن الحسن منكر الحديث". ثم ساق له ثلاثة أحاديث، ولم يُعَقِّب بالموافقة على الحكم بالنكارة، أو ردَّها صراحةً، ولم يزد على أن ذكر أن عامةَ ما يرويه لا يتابع عليه. وينظر: الكامل (3/327-330) ت/574 وفيها أبو الهيثم خالد بن إلياس بن صخر القرشي العدوي المديني قال البخاري فيه: "منكر الحديث". وساق ابن عدي له عدة أحاديث ثم قال: "ولخالد بن إلياس غير ما ذكرت، وأحاديثه كأنها غرائب وإفرادات عمن يحدث عنهم، ومع ضعفه يكتب حديثه". وينظر: الكامل (3/411-412) ت/621. و(4/84-85) ت/701. و(4/91-94) ت/703. وينظر: (4/155-163) ت/737. و(4/174 وما بعدها) ت/744. و(4/191-194) ت/751. و(4/226) ت/769. و(4/342-343) ت/817. و(4/364) ت/831. و(4/392-396) ت/850. و(5/157-160) ت/984. و(5/210-211) ت/1012. و(5/345-348) ت/1132. و(8/50-51) ت/1939. و(8/72-73) ت/1957. و(8/102-103) ت/1969. و(8/126-130) ت/1982. و(8/150-151) ت/1994. و(8/168-171) ت/2002. و(8/275-277) ت/2070. و(8/334-338) ت/2111. و(340-343) ت/2113. و(8/368-369) ت/2127. و(8/415-416) ت/2168.

1 – أبو الحسن أيوب بن واقد الكوفي[1]: نقل فيه قول البخاري(256هـ): "عنده مناكير"[2]. ولم يذكر ابن عدي بعد هذا موافقةً أو مخالفةً صريحة[3]، إلا أنه ذكر ما يُعدُّ إشارة إلى وجه النكارة، فقال: "وأيوب بن واقد عامة ما يرويه لا يتابع عليه"[4]. ويظهر أن هذه الإشارة من ابن عدي بمثابة الموافقة الضمنية لوجود النكارة عند الراوي، إذ أنه لا يوجد له متابع.

2 – أبو إسماعيل أبان بن أبي عياش[5] فيروز، وقيل دينار: نقل ابن عدي قول أحمد بن حنبل (241هـ) فيه أنه كان منكرَ الحديث[6].

ومع أنه أطال في ترجمته وأورد له عدداً من أحاديثه لكنه لم يذكر النكارة، ولم يعقب على حكم أحمد بذكر النكارة، غير أنه أورد ما يعد موافقة ضمنية على الحكم بالنكارة فبيَّن أن عامة ما يرويه أبان لا يتابع عليه، وهو بيِّن الأمر في الضعف[7].

3 – حسام بن مِصَكّ[8]: نقل ابن عدي قول عمرو بن علي (249هـ) فيه "منكر الحديث، متروك الحديث". ثم ختم بقوله: "ولحسام غير ما ذكرت من الحديث، وعامة أحاديثه إفرادات، وهو مع ضعفه حسن الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"[9]. ولم يذكر النكارة، وإشارته إلى أن عامة أحاديثه إفرادات فيه موافقة ضمنية على تقرير عمرو بن علي. والأمثلة على ذكر الإفرادات وعدم المتابع كثيرة جداً[10].

---

(1) ذكر ابن حجر أنه من الطبقة الثامنة. وهذا يعني أنه توفي بعد المئة. ينظر: تقريب التهذيب (ص/119) ت/630.

(2) التاريخ الأوسط (265/2) ت/2553. وفي التاريخ الكبير (426/1) ت/1370. وفي الضعفاء الصغير (ص/19) ذكر البخاري أن حديثه ليس بالمعروف، منكر الحديث.

(3) ينظر: الكامل (20/2) ت/186.

(4) الكامل (20/2) ت/186.

(5) سبقت ترجمته (ص/217).

(6) ينظر قول أحمد: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (295/2–296) ت/1087.

(7) ينظر: الكامل (56/2–66) ت/204. و(114/2) ت/236. و(180/2–181) ت/272.

(8) ضعيف يكاد أن يُترك. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص/157) ت/1193.

(9) الكامل (288/3–289) ت/549.

(10) ينظر: الكامل (191/4–194) ت/751. و(413/4) ت/859. و(419/4) ت/866. و(39/5–41) ت/927. و(210/5–211) ت/1012. و(345/5–348) ت/1132. و(223/6–226) ت/1393. و(232/6–233) ت/1396. و(235/6–237) ت/1399. و(271/6) ت/1419. و(304/6) ت/1450. و(315/6–316) ت/1468. و(348/6–349) ت/1495. و(193/7–195) ت/1682. و(198/7–199) ت/1684. و(205/8–208) ت/2025. و(327/8–328) ت/2105.

الصورة الثانية: لا يصرح بالنكارة بل يصف الأحاديث بالبطلان أو بالوضع أو غير محفوظة[1]:

في هذه الصورة، يُظهر ابن عدي موافقته لحكم النقاد بالنكارة من خلال وصفه لمرويات الراوي بأنها "باطلة"، أو "موضوعة"، أو "غير محفوظة"، دون أن يستخدم لفظ "منكر الحديث" صراحة. وتُعد هذه العبارات عنده قرائن صريحة على تضعيف الحديث والحكم عليه بالنكارة ضمنًا، مما يُبرز دقته النقدية وتجنّبه التسرع في إصدار الأحكام. ويُلاحظ أن هذه الطريقة تتكرر في تراجمه لرواة كثر، مما يجعلها من أبرز أشكال الموافقة الضمنية في كتابه. وفيما يأتي ذكر لبعض الأمثلة:

1 – يوسف بن السَّفْر[2]: ذكر ابن عدي فيه قول البخاري: "منكر الحديث"[3]، وأورد له عدة أحاديث قرر أنها بواطيل كلها، وذكر أن بعضها موضوع[4].

2 – أبو خالد عمرو بن خالد الكوفي[5]: ذكر ابن عدي قول شيخه ابن حماد (310هـ) فيه أنه "منكر الحديث"، ولم يصرح ابن عدي بالموافقة، لكنه بيَّن أن أحاديثه التي ذكرها له غير محفوظة ولا يرويها غيره، وكان يُتهم فيها وأن عامة ما يرويه موضوعات[6].

---

(1) ينظر للاستزادة: الكامل (5/212–213) ت/1013. و(5/223–225) ت/1019. و(5/253–254) ت/1058. و(6/61–64) ت/1288. و(6/76–80) ت/1297. و(6/137–139) ت/1340. و(6/149–152) ت/1349. و(6/234–235) ت/1397. و(6/394) ت/1530. و(6/413–415) ت/1551. و(7/15) ت/1607. و(7/17–19) ت/1608. و(7/32–35) ت/1617. و(7/163–166) ت/1667. و(7/335–341) ت/1806. و(7/361–366) ت/1820. و(ت/409–410) ت/1858. و(7/448–451) ت/1892. و(8/5–10) ت/1907. و(8/12–14) ت/1908. و(8/98–101) ت/1967. و(8/126–130) ت/1982. و(8/133–135) ت/1986. و(8/142–146) ت/1991. و(8/168–171) ت/2002. و(8/197–202) ت/2024. و(8/205–208) ت/2025. و(8/227–229) ت/2042. و(8/231) ت/2044. و(8/275–277) ت/2070. و(8/277–278) ت/2071. و(8/215–217) ت/2101. و(8/334–338) ت/2111. و(8/345–348) ت/2115. و(8/367) ت/2126. و(8/372–374) ت/2131. و(8/377–379) ت/2136. و(8/415–416) ت/2168. و(8/416–419) ت/2169. و(8/419–423) ت/2170. و(8/465–468) ت/2207.

(2) منكر الحديث كما في الأوسط للبخاري (2/223) ت/2385. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/223) ت/935 عن أبيه، عن دحيما: ليس بشيء. وعن أبي زرعة: منكر الحديث جداً. وذكره ابن حبان في المجروحين (3/133) وقال: "كان ممن يروي عن الأوزاعي ما ليس من حديثه من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج به بحال".

(3) التاريخ الأوسط (2/223) ت/2385. وفي التاريخ الكبير (8/387) ت/3423.

(4) ينظر: (8/288–290) ت/2075.

(5) متروك، رماه وكيع بالكذب. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/421) ت/5021.

(6) ينظر: الكامل (6/69–75) ت/1294.

3 – أبو إبراهيم محمد بن الحجاج اللَّخمي الواسطي[1]، صاحب الهريسة (181هـ): نقل فيه قول البخاري (256هـ) أنه "منكر الحديث"[2]، ثم بين ابن عدي بعد أن محمد بن الحجاج هذا له أحاديث موضوعة، لا أصل لها، وهو ضعيف بلا شك، وأن أحاديثه تشبه الوضع، ولا تشبه حديث الثقات. وكان ابن عدي قد أخرج له عدة أحاديث حكم عليها بالوضع وأن محمد بن الحجاج هو من وضعها[3].

4 – عبد الله بن محرر الجزري العامري[4] ذكر فيه قول البخاري (256هـ): "منكر الحديث"[5] ولم ينص ابن عدي على أنه منكر الحديث، غير أنه أشار إلى أن عامة أحاديثه غير محفوظة، وأن عامة ما يرويه عن قتادة بن دعامة[6] (118هـ) لا يُتابع عليه[7]. وفي هذا إشارة ضمنية لما نص عليه البخاري[8].

الصورة الثالثة: عدم التصريح بالنكارة مع وصف الروايات بوصف من أوصاف الضعف:

في هذه الصورة، يُفهم حكم ابن عدي بالنكارة من خلال أوصاف عامّة للضعف يسوقها عند الراوي أو مروياته، كقوله: "مضطرب الحديث"، أو "لا تشبه أحاديث الثقات"، أو "الضعف عليه بيّن"، دون أن يذكر النكارة صراحة. وتدل هذه الأوصاف على موقف نقدي ضمني يشير إلى عدم قبول الحديث، مما يجعلها من قرائن الموافقة غير المصرّح بها على الحكم بالنكارة.

1- الوصف بالاضطراب: في محمد بن زاذان[9] نقل ابن عدي قول البخاري (256هـ): "منكر الحديث، لا يكتب حديثه"[10]. ولم يصرح ابن عدي بذكر النكارة غير أنه بيَّن أن هذا الراوي: مضطرب الحديث. وأن أحاديثه كلها مضطربة[11]. وفي هذا إشارة منه لمقتضِى الحكم بالنكارة.

2 – أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات: واصل بن السائب الرَّقاشي[12] (144هـ): ذكر ابن عدي قول

---

(1) قال ابن معين في رواية الدارمي (ص/214) ت/798: كذاب. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (234/7) 1278 عن أبيه: كذاب ذاهب الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين (295/2) وقال: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل الرواية عن، ولا الاحتجاج به".

(2) التاريخ الأوسط (224/2) ت/2387. وفي التاريخ الكبير (64/1) ت/142.

(3) ينظر: الكامل (119/7-123) ت/1651.

(4) سبقت ترجمته (ص/282).

(5) التاريخ الكبير (212/5) ت/681.

(6) سبقت ترجمته (ص/92).

(7) هذا يصلح ذكره في رقم 1 السابق لعدم المتابع، غير أنه لما أضاف وصف غير محفوظ جعلته هنا.

(8) ينظر: الكامل (121/5-125) ت/976. وينظر: (126/5-128) ت/977.

(9) متروك. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/478) ت/5882.

(10) التاريخ الكبير (88/1) ت/242.

(11) ينظر: الكامل (199/7-200) ت/1685.

(12) ضعيف. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/579) ت/7383.

البخاري (256هـ) فيه: "منكر الحديث"[1]. ثم أخرج له ابن عدي عدة أحاديث وقرر بأن واصل هذا له غير ما ذكره من الحديث وأحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات[2].

3 – الوصف بالضعف البيّن[3]: عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري[4] ذكر أن أحمد ابن حنبل[5] (241هـ) وعمرو بن علي (249هـ) قال فيه: "منكر الحديث". وبعد أن عرض له عدة أحاديث قرر أن عامة ما يرويه الضعف عليه بيّن[6].

وفي أبي عبد الله مسلم بن كيسان الأعور[7] نقل ابن عدي قول عمرو بن علي (249هـ) فيه أنه "منكر الحديث جداً" ثم بين ابن عدي أن مسلماً هذا الضعف على رواياته بيّن[8].

وفي نهاية هذا الصنف يتضح دقّة منهج ابن عدي في النقد الحديثي، إذ لم يكن يعتمد دائمًا على التصريح بالأحكام، بل عبّر عن موافقته لحكم النكارة بعبارات تحليلية وتقريرية تُفهم من السياق، سواء تعلقت بالراوي أو بالمروي. وتنوعت إشاراته بين وصف الراوي بالضعف أو الجهالة، ووصف الرواية بالتفرد أو الغرابة أو البطلان، وكلها تُعد قرائن قوية على تأييده الضمني للحكم بالنكارة، مما يدل على تأنٍّ منهجي، وتقدير لحجم الحكم، وبُعد عن التسرّع في إطلاق الألفاظ.

---

(1) التاريخ الكبير (173/8) ت/2597.

(2) ينظر: الكامل (185/8–186) ت/2016.

(3) ينظر: الكامل (334/6–335) ت/1481. و(417/6) ت/1554. وفيها ذكر قول البخاري في عون بن عمارة: تعرف وتنكر. فقرر ابن عدي أن عون مع ضعفه يكتب حديثه. أي قرر أنه ضعيف ولم يذكر النكارة. و(450/6–451) ت/1579. و(111/7–113) ت/1647، وفيها: نقل في الراوي قول البخاري: منكر الحديث. ثم قرر بعد أن الضعف بيّن على ما يرويه عمن روى عنه. و(166/7–169) ت/1668. و(170/7–171) ت/1669. و(219/7–221) ت/1698. و(262/7–263) ت/1738. و(361/7–366) ت/1820. و(445/7–446) ت/1890. وفيها نقل قول البخاري في مطر بن ميمون وأنه منكر الحديث، ثم قرر ابن عدي بأنه إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. وينظر: الكامل (5/8–10) ت/1907. و(119/8–121) ت/1978. و(126/8–130) ت/1982. و(142/8–146) ت/1991. و(334/8–338) ت/2111.

(4) متروك. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/306) ت/3356.

(5) في العلل رواية المروذي (ص/63) ت/106: "ليس هو بذاك".

(6) ينظر: الكامل (162/5–164) ت/986. وينظر: (152/6–153) ت/1350.

(7) ضعيف. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/530) ت/6641.

(8) ينظر: الكامل (326/7 و329) ت/1803.

المطلب الثالث: السكوت (عدم التصريح بمخالفة أو موافقة) وعدم ذكر إشارة ضمنية:

النوع الأول: ما يعد سكوته فيه بسبب الاكتفاء بما ساقه من أحكام النقاد بالنكارة

النوع الثاني: سكوت مع التصريح بعدم معرفة الراوي

النوع الثالث: سكوت مع التصريح بعدم كفاية الأحاديث للحكم (قلة الحديث)

النوع الرابع: سكوت مع التصريح بعدم توفر مادة كافية للحكم في لحظة التأليف

المطلب الثالث: السكوت (عدم التصريح بمخالفة أو موافقة) وعدم ذكر إشارة ضمنية[1]:

يمثل هذا المطلب وجهًا دقيقًا من وجوه موقف ابن عدي من أحكام النقاد على الرواة؛ إذ لا يصرّح فيه بمخالفة أو موافقة لحكم من سبقه في وصف راوٍ بالمنكر، كما لا يُفهم من كلامه ما يدلّ على ذلك ضمناً.

ويُعد هذا السكوت مظهرًا نقديًا معبّرًا عن مواقفه، وقد يتضمن إشارات ضمنية يفهمها الباحث عند دراسة تعامله مع أقوال النقاد. ولذلك؛ فإن تتبع هذه المواضع التي سكت فيها ابن عدي عن التعقيب أو الاكتفاء بمجرد النقل، يساعد على استجلاء معالم منهجه وموقفه النقدي بدقة، خاصة في فهم درجات التوثيق والضعف، وكيفية بنائه للأحكام النقدية عند السكوت.

ويمكن تقسيم هذا المطلب إلى أربعة أنواع[2] بحسب السبب الظاهر في سكوت ابن عدي:

النوع الأول: ما يعد سكوته فيه بسبب الاكتفاء بما ساقه من أحكام النقاد بالنكارة

النوع الثاني: سكوت مع التصريح بعدم معرفة الراوي

النوع الثالث: سكوت مع التصريح بعدم كفاية الأحاديث للحكم (قلة الحديث)

النوع الرابع: سكوت مع التصريح بعدم توفر مادة كافية للحكم في لحظة التأليف

وفيما يأتي بيان لهذه الأنواع:

---

(1) للمزيد من الأمثلة على عدم التصريح، ينظر المواطن الآتية: ينظر: الكامل (2/427-428) ت/377. و(2/437) ت/387. و(2/447-448) ت/395. و(2/452-454) ت/397. و(2/485-486) ت/411. و(3/306) ت/562. و(4/14) ت/668. و(4/229-231) ت/771. (4/337-340) ت/814. (4/416) ت/863. و(5/208-209) ت/1010. و(5/238) ت/1029. و(5/330-331) ت/1123. و(5/333-334) ت/1125. و(5/362-363) ت/1151. و(5/375) ت/1161. و(5/496-497) ت/1254. و(6/29) ت/1280. و(6/353) ت/1500. و(6/363) ت/1506. و(6/367) ت/1508. و(6/415) ت/1552. و(6/424-425) ت/1559. و(6/429) ت/1563. و(6/451-452) ت/1580. و(7/262) ت/1737. و(7/276) ت/1752. و(7/291) ت/1768. و(7/431-432) ت/1880. و(8/39-40) ت/1926، وفيها ذكر أن البخاري قال في محرز بن هارون بن عبد الله المديني بأنه عنده مناكير، ومرة قال: "منكر الحديث". وقول النسائي فيه أيضاً: "منكر الحديث". وقد أخرج البخاري له حديثين ولم يذكر نكارة، وقرر بأن محرز هذا له غير ما ذكر من الحديث الشيء اليسير، لكنه يعرف بهذين الحديثين. وينظر (8/43-44) ت/1933. وهذا قريب من المثال السابق. و(8/93) ت/1965. و(8/106-107) ت/1973. و(8/132) ت/1985. و(8/135) ت/1987. و(8/162) ت/1998. و(8/237) ت/2048. و(8/309-310) ت/2095. و(8/330-331) ت/2107. و(8/381-382) ت/2141. و(8/460) ت/2201.

(2) جعلت هذا المطلب في أنواع وليس أصنافاً كما في المطالب السابقة لقلة الأمثلة وعدم كفايتها لجعلها في أصناف.

النوع الأول: ما يعد سكوته فيه بسبب الاكتفاء بما ساقه من أحكام النقاد بالنكارة

في بعض التراجم ينقل ابن عدي أقوال بعض النقاد في الراوي ويكتفي بأقوالهم ولا يصرح برأيه، بل يسكت، ويمكن اعتبار هذا السكوت كموافقة على الحكم الذي نقله، وإلا لو كان لديه ما يقتضي الرأي المخالف فإن ابن عدي لن يسكت عند ذلك، وقد توفرت لديه موجبات الجرح، والأمثلة كثيرة[1]، منها:

1- أبو يعقوب فرقد بن يعقوب السَّبْخي البصري[2] (131هـ) نقل فيه قول البخاري (256هـ) فيه: "عن ابن جبير[3]، في حديثه مناكير"[4]. وقول أحمد ابن حنبل (241هـ): "روى فرقد عن مرة منكرات"[5]. ولم يعقب ابن عدي بذكر النكارة، وقد ذكر أن لفرقد عن مرة الطيب[6] (76هـ)، عن أبي بكر الصديق ﷺ (13هـ) غير ما ذكره، وهو من صالحي أهل البصرة، وليس هو كثير الحديث[7]. وظاهر اكتفاء ابن عدي بما قاله البخاري وابن حنبل في فرقد.

2 – حميد بن وهب القُرشي الكوفي[8] نقل ابن عدي فيه قول البخاري (256هـ): "منكر الحديث"[9]. ولم يعقب بأي تعليق صراحة أو ضمناً[10].

---

(1) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (56/4) ت/686، فيها رِفْدة بن قُضاعة الغساني الدمشقي: ذكر ابن عدي قول البخاري: "رفدة بن قضاعة الغساني الشامي عن الأوزاعي في حديثه بعض المناكير". وذكر له حديثاً عن الأوزاعي (157هـ) ولم يعقب عليه. أي أنه سكت عن ذكر النكارة. وينظر: الكامل (128/4) ت/725 وفيها ترجم لزائدة مولى عثمان بن عفان ﷺ وذكر قول البخاري فيه بعد أن أشار إلى حديث يرويه: "وهو حديث لم يتابع عليه، وهو حديث منكر". ولم يعقب البخاري على ذلك بشيء أبداً. وينظر: (186/5–188) ت/1001. و(206/5–207) ت/1009. و(241/6) ت/1404. و(303/6) ت/1448. و(86/7) ت/1634. و(253/7) ت/1729.

(2) صدوق عابد، لكنه ليِّن الحديث كثير الخطأ، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/444) ت/5384.

(3) سبقت ترجمته (ص/218) ووفاته (95هـ).

(4) التاريخ الكبير (131/7) ت/592.

(5) وفي العلل رواية المروذي (ص/73) ت/83: قال: رجل صالح، وحديثه ليس بذاك.

(6) مرة الطيب هو مرة بن شراحبيل، ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (323/3) ت/1549. وفي (502/3) ت/2453: وهو مرة الهَمدَاني. وسمي الطيب لعبادته، ينظر: (30/4) ت/2981. قال ابن حجر في التقريب (ص/525) ت/6562: ثقة عابد.

(7) ينظر: الكامل (451/6–452) ت/1580. و(86/7) ت/1633. (244/7–245) ت/1724.

(8) ليِّن الحديث، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/182) ت/1551.

(9) التاريخ الكبير (359/2) ت/2745.

(10) ينظر: الكامل (70/3–71) ت/442. وينظر: (412/3 وما بعدها) ت/622، فقد ذكر فيها قول أحمد ابن حنبل في خُصيف بن عبد الرحمن وأنه روى بأخرة أحاديث منكرة. ولم يصرح ابن عدي بشيء، ولم يشر في هذا الموضع إلى ما قاله أحمد من النكرة في حديثه بأخرة. غير أنه ذكر موقفه في ترجمة عتاب بن بشير وذكر رواياته لنسخة خصيف هذا. ينظر: (380/6–381) ت/1524.

3 – بقية بن الوليد[1]: نقل ابن عدي حكم أحمد ابن حنبل (241هـ) على حديث جابر ﷺ: أن النبي ﷺ قال: «إذا كتبت كتاباً فتربه، فإنه أنجح للحاجة، والتراب مبارك»[2]، قال ابن حنبل: "هذا منكر". ولم يتعقب ابن عدي هذا الحكم بشيء[3]. وواضح من هذه الأمثلة كيف اكتفى بما نقله عن النقاد.

النوع الثاني: سكوت مع التصريح بعدم معرفة الراوي:

في بعض التراجم ينقل عن بعض العلماء حكمهم بالنكارة على أحد الرواة، ولا يذكر موافقة أو مخالفة بشأن النكارة، لكنه يذكر حكماً على الراوي أنه لا يعرفه، وهذا الموقف يكشف عن دقة النقد عند ابن عدي، فعدم معرفة ابن عدي له لا تقتضي بالضرورة جهالته، لذا استعمل أنه لا يعرف، أو ليس لديه من الحديث ما يعرف من خلالها، وكأنه تورع أو تردد في وصفه أنه مجهول، ومن ذلك:

أ – أبو الحسن أيوب بن محمد الكوفي[4] حيث ذكر فيه قول البخاري: "حديثه منكر"[5]. ثم بين ابن عدي أنه لا يعرف أيوب هذا الذي ذكره البخاري، ولم يخرج له ابن عدي شيئاً[6].

ب – أبو عبد الرحمن أَبَان بن جَبَلة الكوفي نقل حكم البخاري فيه: "منكر الحديث"[7]. ثم بيَّن ابن عدي أنه ليس بالمعروف وأن أحاديثه يسيرة تَعزُّ جداً[8].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/130).

(2) أخرجه من طريق بقية بسنده إلى جابر: ابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب تتريب الكتاب (1240/2) (3774) بلفظ: «تربوا صحفكم أنجح لها، إن التراب مبارك». وأخرجه الترمذي في سننه نحوه، أبواب الاستئذان والأدب، باب ما جاء في تتريب الكتاب (66/5–67) (2713) وقال عقبه: "هذا حديث منكر لا نعرفه عن أبي الزبير إلا من هذا الوجه. وحمزة هو عندي: ابن عمرو النصيبي وهو ضعيف في الحديث".

(3) ينظر: الكامل (243/2) ت/303. وفي الترجمة نفسها (248/2) نقل ابن عدي حكم محمد بن عوف على حديث: «ألا أحدثكم عن الخَضِر ...» الحديث: قال ابن عوف: حديث موضوع منكر، لا أصل له من حديث محمد بن زياد. ثم نقل حكم أبي زرعة بأنه منكر. ولم يعقب على حكمهما بالنكارة بشيء.

(4) ينظر: الحاشية الآتية، لم أقف عليه عند غير البخاري.

(5) صنيع ابن عدي يقتضي أن أيوب بن محمد هذا هو غير أيوب بن واقد، بينما صنيع البخاري يوحي بأنهما واحدٌ. فالذي وجدته في التاريخ الكبير للبخاري (426/1) ت/1370: "أيوب بن واقد أبو الحسن الكوفي سمع عثمان بن حكيم، حديثه ليس بالمعروف، سمع منه محمد بن عقبة السدوسي، منكر الحديث". وكذا قال في الضعفاء الصغير (ص/19). وقد ذكر ابن حجر في لسان الميزان (488/1) ت/1504 احتمال أن يكون هو ذاته أيوب بن عبد الله الكوفي المذكور سابقاً (485/1) ت/1489.

(6) ينظر: الكامل (20/2) ت/187.

(7) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (453/1–454) ت/1451. وقال أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل (300/2) ت/1103: "شيخ مجهول منكر الحديث". وقال النسائي في الضعفاء (ص/14) رقم/20: "ليس بثقة".

(8) ينظر: الكامل (67/2–68) ت/208.

النوع الثالث: سكوت مع التصريح بعدم كفاية الأحاديث للحكم (قلة الحديث):

كما في أبي المثنى محمد بن مسلم بن مِهران بن مسلم بن المثنى البصري[1] بعد أن ذكر له ابن عدي حديثاً أُنكر عليه، كان موقف ابن عدي أنه لم يصرح بالنكارة بشيء، وإنما حكم أن محمد هذا ليس له من الحديث إلا اليسير، ومقدار ما له من الحديث لا يتبين صدقه من كذبه[2].

النوع الرابع: سكوت مع التصريح بعدم توفر مادة كافية للحكم في لحظة التأليف[3]:

في بعض الأحيان يعرض ابن عدي لحكم أحد النقاد بالنكارة على أحاديث الراوي ثم يبين أنه لم يقف على معرفة ذلك، فمن ذلك:

1 – عبد الرحمن مولى سليمان بن عبد الملك[4]، إذ أورد فيه قول البخاري: "منكر الحديث"[5] ثم قال ابن عدي: "وهذا الذي ذكره البخاري لا نعرفه، ولا أعرف له في وقتي هذا حديثاً فأذكره، وليس مراد البخاري أنه ضعيف أو قوي، ولكنه أراد الترجمة"[6].

2 – عمر بن مُعتِّب[7] ذكر فيه قول علي ابن المديني (234هـ): "منكر الحديث". وأنه لم يحضره له شيء فيذكره[8].

يتبيَّن من خلال تتبّع مواطن السكوت عند ابن عدي أنه لا يلتزم منهجًا واحدًا في تعامله مع أحكام النكارة الصادرة عن الأئمة، بل ينوّع في موقفه تبعًا لحال الراوي أو لطبيعة النص النقدي أو لسياق الترجمة. فمرةً يكتفي بذكر حكم الإمام الناقد دون تعقيب، وكأنه يسلّم به، وأخرى يذكر الحكم ثم يُعرض عن قبوله أو رفضه دون أن يبيّن سبب ذلك، وثالثة يُظهر سبب سكوته كعدم معرفته بالراوي، أو لقلّة ما وقف عليه من حديثه، أو لعدم حضور شيء لديه يدفعه للتعقيب.

وهذا التنوع في مواقف السكوت ينبئ عن منهج نقدي دقيق، يظهر فيه أن ابن عدي لم يكن غافلًا عن الأحكام التي يسوقها، بل كان مدركًا لها، ويختار السكوت أحيانًا لاعتبارات نقدية أو واقعية، وهو

---

(1) قال ابن حجر في التقريب (ص/466) ت/5701.: "محمد ابن إبراهيم ابن مسلم ابن مهران ابن المثنى [أبو جعفر] المؤذن الكوفي وقد ينسب لجده ولجد أبيه ولجد جده صدوق يخطىء".

(2) ينظر: الكامل (7/249–250) ت/1727.

(3) ينظر: الكامل (5/428–429) ت/1195. و(5/259) ت/1068.

(4) قال أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل (5/305) ت/1450: "منكر الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات (5/109).

(5) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري (2/56) ت/1773.

(6) الكامل (5/349) ت/1133.

(7) ضعيف، كما في التقريب لابن حجر (ص/417) ت/4971.

(8) ينظر: الكامل (5/463–464) ت/1218. و (5/465) ت/1220. و(5/267) ت/1075.

ما يفرض على الباحث عند تتبّع مواقفه ألا يجعل سكوت ابن عدي دائمًا من قبيل التسليم بالحكم، كما لا يجوز اعتباره رفضًا له، إلا بقرينة دالّة.

وبعد هذا العرض لمنهج ابن عدي في مواقفه من أحكام العلماء بالنكارة وتعقباته، تتبين معالم منهجه النقدي دقيق، حيث يجمع بين التحليل والاستقلال، ويظهر فيه حرص ابن عدي على تحرّي العدل والإنصاف في أحكامه على الرواة أو مروياتهم.

وبعد أن انهيت الكلام عن مواقف ابن عدي أنتقل إلى المبحث الثاني في النكارة المؤثرة وغير المؤثرة في الراوي والمروي، حيث تتضح الحاجة للتمييز بين ما يُعدّ مؤثرًا في الجرح وما لا يُعدّ كذلك، اعتمادًا على صيغ النكارة التي استعملها ابن عدي ودلالات هذه الصيغ في السياق النقدي الذي ذكره.

المبحث الثاني: النكارة المؤثرة وغير المؤثرة في الراوي أو المروي، وفيه:

المطلب الأول: النكارة المؤثرة في الراوي وفي المروي

المطلب الثاني: النكارة غير المؤثرة في الراوي ولا في المروي

المبحث الثاني: النكارة المؤثرة وغير المؤثرة في الراوي أو المروي

تمثل النكارة أحد أبرز المعايير التي اعتمدها ابن عدي في نقد الرواية والرواة، وقد تكرر هذا المصطلح في كتابه "الكامل" بما يدل على أن هذا الوصف عنصر محوري في منهجه. غير أن النظر المتأمل في استعمالاته يكشف أن ابن عدي لا يستعمل النكارة بدرجة واحدة، بل يتعامل معها على مستويات متفاوتة في الأثر والتأثير، فقد تكون النكارة سببًا مباشرًا في إسقاط الراوي أو رد الحديث، وقد تُذكر دون أن يترتب عليها تجريح صريح أو إسقاط.

ومن هنا، سعيت في هذا المبحث إلى تحليل درجات تأثير النكارة عند ابن عدي، وبيان متى تكون مؤثرة في التضعيف ومتى تكون محتملة أو غير مؤثرة، من خلال تتبع عباراته، وتحليل سياقاتها التطبيقية. وذلك من خلال عرض أمثلة تطبيقية متنوّعة وتحرير مدى التأثير في كل منهما.

وقد جعلت هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: النكارة المؤثرة في الراوي وفي المروي

المطلب الثاني: النكارة غير المؤثرة في الراوي ولا في المروي

وفيما يأتي بيان لهذين المطلبين مع الأمثلة.

المطلب الأول: النكارة المؤثرة في الراوي وفي المروي

الصنف الأول: النكارة المؤثرة في الراوي

الصنف الثاني: النكارة المؤثرة في المرويّ

المطلب الأول: النكارة المؤثرة في الراوي وفي المروي

يعتبر مفهوم النكارة من المفاهيم الأساسية في نقد الحديث، وقد أولاه الإمام ابن عدي في كتابه "الكامل" اهتمامًا كبيرًا.

وتتجلّى أهمية هذا المطلب في رصد وتحليل النكارة المؤثرة، أي التي تَنتج عنها أحكام جرح قوية، سواء على الراوي أو على الحديث المروي. ومن هنا تأتي أهمية هذا المطلب في الكشف عن منهج ابن عدي في بيان أثر النكارة، وكيف أثرت في توثيق الراوي أو رد المروي، كوصف الراوي بالضعف الشديد أو الحكم عليه بأنه لا يُحتج بحديثه أو منكر الحديث.

ويهدف هذا المطلب إلى عرض بعض الصور من هذه النكارة المؤثرة، وبيان أثرها في الراوي أو في مرويه، من خلال التصريحات والتقارير التي تدل على وجود خلل جوهري يُوجب الرد أو التوقف.

وعند التأمل في أحكام الإمام ابن عدي، يلاحظ أنه يستعمل وصف "النكارة" في سياقات تؤثر مباشرة في توثيق الراوي أو قبول مروياته؛ فتارة يصرّح بأنه "ضعيف جدًا" أو "متروك"، وأخرى يُبيِّن أن "حديثه لا يُحتج به" أو أنه "يسرق الحديث"، ما يدل على أن النكارة هنا كانت سببا مباشرًا في الجرح، سواء في الراوي ذاته أو في بعض أحاديثه.

وهذا المطلب يعرض أصناف هذه النكارة المؤثرة، ويُبين نوع الأثر المترتب عليها، ومدى شدته، والعبارات الدالة عليه في صنيع ابن عدي.

وقد قسمت هذا المطلب إلى صنفين:

الصنف الأول: النكارة المؤثرة في الراوي

الصنف الثاني: النكارة المؤثرة في المرويّ

وسأعرض لأنواع هذين الصنفين وأمثلتهما فيما يأتي:

الصنف الأول: النكارة المؤثرة في الراوي:

يتناول هذا الصنف الأثر الذي تُحدثه النكارة في الراوي نفسه، حيث تكون الروايات المنكرة سببًا مباشرًا في تضعيفه، أو في جعله ممن لا يُحتج بحديثهم، أو في وصفه بأنه منكر الحديث.

وقد تتفاوت هذه النكارة في شدتها، مما ينعكس على درجة الجرح. ويهدف هذا الصنف إلى تصنيف هذه الآثار وتوثيقها بأمثلة من صنيع ابن عدي، ففي العديد من الرواة يطلق ابن عدي حكمه على الراوي، وخاصة الأحكام المرتبطة بالنكارة، ولهذا الحكم أثره في الراوي، مما يؤثر في قبوله أو رده، أو الحاجة إلى العاضد، ومن الأمثلة التي وقفت عليها وقد نص ابن عدي صراحة على أثر النكارة في الحكم على

الراوي ما قاله في سَلْم العَلَوي البصري[1] حيث ذكر أنه قليل الحديث جداً، ولا يعلم له ابن عدي إلا ما دون الخمسة أو فوقها بقليل، وبهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنه صدوق أو ضعيف، ولا سيما إذا لم يكن في مقدار ما يروي متن منكر[2].

ويظهر من قوله هذا أن وجود المتن المنكر في أحاديث الراوي له أثره في بيان حال الراوي نفسه، ومن خلال تتبعي فقد وقفت على العديد من الأحكام، وقد ذكر ابن عدي أثرها أو أشار لذلك، وفيما يلي بيانها في الأنواع الأربعة الآتية، وهي إجمالاً:

النوع الأول: النكارة والوصف بالضعف.

النوع الثاني: النكارة والوصف بالضعف الشديد (بيِّن الضعف – ضعيف جداً).

النوع الثالث: النكارة وعدم الاحتجاج بحديث الراوي، أو ترك الرواية عنه، أو سقوطه.

النوع الرابع: منكر الحديث.

وفيما يأتي بيان لهذه الأنواع:

النوع الأول: النكارة ووصف الراوي بالضعف:

يتناول هذا النوع أثر النكارة في الراوي حين يُوصف بالضعف دون تغليظ، وهو من أيسر درجات الجرح المرتبط بالمناكير، ويُعبّر عن وجود خلل في ضبط الراوي أو روايته. حيث يذكر ابن عدي أثر النكارة في الراوي وذلك بأن يصفه بالضعف فقط دون وصف زائد على ذلك، وسأعرض لأمثلة هذا النوع في الصور الآتية:

الصورة الأولى: رواية المناكير أو العجائب ووصف الراوي أنه إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق (مقارِب الحديث):

يذكر ابن عدي أن الراوي يحدث بالمناكير والعجائب، ثم يصفه أنه الراوي **مقارِب الحديث**، مفسراً هذا أنه: (إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق)، مُشعراً بذلك أن كثرة العجائب منه أو المناكير التي تفرد بها جعلته إلى الضعف أقرب:

1 – أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي[3]: ذكر ابن عدي أنه حدث بأحاديث مناكير عن

---

(1) هو سلم بن قيس مولى زياد بن رباح، كما قاله ابن المديني، ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (241/2). وقال ابن معين في موضع آخر (82/1): ليس به بأس. وقال النسائي في الضعفاء (ص/46) ت/234: تكلم فيه شعبة. وينظر في سبب تكلم شعبة فيه الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (144/1) ت/39. وذكره ابن حبان في المجروحين (343/1) وقال: "كان شعبة يحمل عليه ويقول: كان سلم العلوي يرى الهلال قبل الناس بيومين. منكر الحديث على قلته لا يحتج به إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد بالطامات".

(2) ينظر: الكامل (260/4–262) ت/785.

(3) سبقت ترجمته (ص/176).

الثقات، وحدث بنسخ عن الثقات بعجائب، ويبدو أن وجه النكارة هنا تفرده بما يروي، إذ يروي خمسمئة حديث ليس عند الناس منها حرف[1].

2 – بشار بن قِيراط النيسابوري[2] ذكر ابن عدي بأن "له أحاديث مناكير عمن يحدث عنه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"[3]. وسياق ابن عدي يشير إلى تأثير رواية المناكير في الراوي إذ بين أنه إلى الضعف أقرب.

الصورة الثانية: رواية أكثر من حديث منكر عن جماعة من الشيوخ، يصبح بها الراوي ضعيفاً:

يذكر ابن عدي بعض الرواة فيبين أنه يروي غير حديث منكر عن جماعة من الشيوخ، ويذكر أن رواياته تدل على أنه ضعيف، ويظهر من هذا أن روايته للمنكر عن جماعة قد أثَّرت فيه فجعلته ضعيفاً، كما ذكر ابن عدي في إسحاق بن خالد بن يزيد البالِسي[4]، أنه روى غير حديث منكر عن جماعة من الشيوخ، وأنه رواياته تدل على أنه ضعيف[5].

الصورة الثالثة: له من المناكير ما ليس بمحفوظ، فالراوي ضعيف وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق): ذكر ابن عدي أبا القاسم يحيى بن محمد بن يحيى[6] وأنه كان ضعيفاً، وبعد أن أخرج له عدة أحاديث ذكر أن له من المناكير ما ليس بمحفوظ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[7].

النوع الثاني: النكارة والوصف بالضعف الشديد (بيّن الضعف – ضعيف جداً):

أعرض في هذا النوع الأثر المترتب على النكارة إذا بلغت حدًا أشد، مما يؤدي إلى وصف الراوي بضعف بيّن أو شديد، ويُعد ذلك من صور الجرح القوي عند ابن عدي. ففي النوع السابق وصف ابن عدي الراوي بالضعف، وهنا وصف الراوي بالضعف الشديد، أي أن الراوي أشد ضعفاً، والظاهر أن ذلك راجع لطبيعة النكارة المؤثرة، كما يتبين من الأمثلة في الصور الآتية:

---

(1) ينظر: الكامل (1/268–269) ت/18.

(2) سبقت ترجمته (ص/182).

(3) ينظر: الكامل (2/168–169) ت/263.

(4) قال أبو حاتم الرازي: مجهول، ينظر: الجرح والتعديل لابنه (2/218) ت/749. وذكر ابن حبان في الثقات (6/50) إسحاق بن خالد شيخ يروي عن ابن مطيع عن ابن عمر. وترجم أيضاً لرجل آخر اسمه إسحاق بن خالد البالسي (8/120) وذكر أنه يقال له: ابن خلدون. وينظر: الضعفاء لابن الجوزي (1/101) ت/311. والمغني للذهبي (1/70) ت/551.

(5) ينظر: الكامل (1/503) ت/176.

(6) سبقت ترجمته (ص/338).

(7) ينظر: الكامل (8/410–411) ت/2164.

الصورة الأولى: الراوي بيّن الضعف، ويظهر ذلك من رواياته:

عندما يكون للراوي أحاديث منكرة، بحيث تعكس ضعف الراوي بشكل واضح، لذا يحكم ابن عدي بأن الضعف بيِّن على الراوي، وذلك لأن الضعف يتبين على رواياته، ومن ذلك ما ذكره في أبي علي محمد بن معاوية النيسابوري[1] إذا أخرج له عدة أحاديث ثم ذكر أن هذه الأحاديث التي لم يحكم عليها، هي أنكر مما حكم عليها منها، وكان قد حكم على حديثين بالنكارة، وسكت عن باقي الأحاديث؛ ثم بيَّن بعد أن ما سكت عنه من الأحاديث هو أنكر مما تكلم عليه، بل حتى أنه ترك أحاديث لم يذكرها هي مما أنكره ابن عدي على الراوي، وهو بيّن الضعف، يتبين على رواياته[2].

وبهذا المثال يتبين كيف أثرت تلك الروايات على الراوي بحيث أصبح بيَّن الضعف من خلال النظر إلى هذه الروايات المنكرة.

الصورة الثانية: رواية الأحاديث المنكرة الموضوعة، فالراوي ضعيف جداً منكر الحديث:

يطلق ابن عدي على الراوي أن عامة أحاديثه مناكير موضوعة، ثم يردف ذلك بما يوضح أثرها في جرحه ومدى قبول حديثه، كما فعل في إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك الأنصاري[3] **(224هـ)**، فقد ساق له بعض الأحاديث مقرراً أن إبراهيم بن البراء أحاديثه التي ذكرها وما لم يذكرها كلها مناكير موضوعة، ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيفٌ جداً، منكر الحديث[4].

وبه يتبين أن أحاديث الراوي المنكرة دلَّت على ضعفه الشديد، وبه أصبح متروك الحديث لذلك.

الصورة الثالثة: رواية الأحاديث المناكير، والأحاديث التي لا يتابعه الثقات عليها، أو الأحاديث غير المحفوظ، فالراوي ضعيف جداً، أو بيّن الضعف:

1 – كما في أبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري المديني[5] حيث ذكر ابن عدي أن له مناكير وتفرد بأحاديث غير محفوظ، وعامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها، ثم حكم على الراوي بأنه ضعيف جداً، وهذا يدل على أن هذه الأحاديث، بوصفها السابق كان لها أثرها في وصف الراوي أنه ضعيفٌ جداً[6].

2 – في أبي جزِي نصر بن طريف الباهلي البصري[7] **(170هـ)** ذكر ابن عدي أن له مناكير، والغالب

---

(1) سبقت ترجمته (ص/248).

(2) ينظر: الكامل (7/292–293) ت/1769.

(3) سبقت ترجمته (ص/323).

(4) ينظر: الكامل (1/377–378) ت/85.

(5) سبقت ترجمته (ص/174).

(6) ينظر: الكامل (7/136–142) ت/1656.

(7) سبقت ترجمته (ص/177).

على رواياته أنه يروي ما ليس محفوظاً، وينفرد عن الثقات بالمناكير، ثم وصف الراوي أنه بيِّن الضعف، قد أجمعوا على ضعفه[1]. ويظهر من هذا المثال أثر غلبة النكارة على أحاديثه فيه حتى صار بيِّن الضعف، بل أجمعوا على ضعفه، وما ذلك إلا أن غالب رواياته غير محفوظ وأنه تفرد عن الثقات بمناكير.

النوع الثالث: النكارة وعدم الاحتجاج بحديث الراوي، أو ترك الرواية عنه، أو سقوطه:

يبين هذا النوع أثر النكارة إذا وصلت إلى حدّ يسقط معه الاحتجاج بالراوي أو يُترك حديثه، وهو من أقوى أنواع الجرح، ويُظهر شدة موقف ابن عدي من تفردات المناكير أو كثرتها. فرواية المناكير عن الثقات، تنعكس سلباً على الاحتجاج بحديثه، وكذلك كثرة روايته للمناكير، قد تجعله متروك الحديث، كما في الصور الآتية:

الصورة الأولى: رواية المناكير عن الثقات، فالراوي ممن لا يحتج بحديثه، إذا انضم لها رواية البواطيل وسرقة الحديث: الراوي الذي يروي المناكير عن الثقات، بالإضافة لروايته البواطيل وسرقته للحديث، تخرجه عن دائرة الاحتجاج بحديثه، ففي أبي عمرو أحمد بن سلمة الكوفي[2] ذكر أنه: حدث عن الثقات بالبواطيل، ويسرق الحديث، ثم ذكر بعض مناكيره، وبيَّن أن أحمد بن سلمة هذا له من المناكير عن الثقات غير ما ذكر، وليس هو ممن يُحتج بروايته[3].

الصورة الثانية: ترك الرواية عنه لكثرة مناكيره: من ذلك أبو العباس محمد بن يونس بن موسى الكُدَيمي البصري[4] (286هـ) ذكر ابن عدي أن عامة مشايخه تركوا الرواية عنه، ثم ذكر منهم ابن صاعد (318هـ)، وعبد الملك بن محمد (323هـ)، وذكر أن الراوي متهم بوضع الحديث، وبسرقته، ويدعي رؤية من لم يرهم والرواية عن قوم لا يعرفون، وأنه أظهر من أن يتبين ضعفه، ومع ذلك كله علل ترك الرواية عنه بكثرة مناكيره، ويبدو أن كثرة هذه المناكير ناتجة عن تلك الأوصاف، ولذا كان أثر النكارة قوياً بحيث تركت الرواية عنه[5].

الصورة الثالثة: رواية الأحاديث المنكرة جداً، تسقط الراوي: فرواية الحديث أو الأحاديث المنكرة جداً تسقط الراوي، أو تجعله ضعيفاً، ومن أمثلة ذلك:

1 – ما ذكره ابن عدي في حُمران بن أَعين الكوفي[6] حيث قال: "ولم أرَ له حديثاً منكراً جداً فيسقط من

---

(1) ينظر: الكامل (119/8) ت/1977.

(2) سبقت ترجمته (ص/372).

(3) ينظر: الكامل (284/1–285) ت/27.

(4) سبقت ترجمته (ص/147).

(5) ينظر: الكامل (309/7–311) ت/1787.

(6) ضعيف رمي بالرفض، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/179) ت/1514.

أجله، وهو غريب الحديث، ممن يكتب حديثه"[1]. ومقتضى كلام ابن عدي أنه يجرح الراوي ويسقطه إذا روى حديثاً منكراً جداً، ولذا مع أنه حكم على الراوي أنه غريب الحديث ولكنه حكم عليه أنه ممن يكتب حديثه.

2 – ذكر ابن عدي في أبي يحيى شعبة مولى ابن عباس[2] ﷺ أنه لم يرَ له حديثاً منكراً جداً فيحكم له بالضعف[3]. يتضح من هذا المثال أن النكارة الشديدة التي عبر عنها ابن عدي واصفاً إياها بالمنكر جداً، سبب في الحكم بالضعف على الراوي.

ومما يؤكد ما سبق قول ابن عدي في أبي طلحة شداد بن سعيد الراسبي البصري[4] أنه لم يرَ له حديثاً منكراً، ثم حكم عليه أنه يرجو أنه لا بأس به[5]. وفي هذا البيان تأكيد على أن الراوي لم يروِ حديثًا منكرًا يُقدح به، ولذا قال ابن عدي: يُرجى أنه لا بأس به، وبه يتضح أنه لو وجد له أحاديث منكرة لكان فيه بأس.

النوع الرابع: منكر الحديث:

يعرض هذا النوع الحكم على الراوي بأنه "منكر الحديث"، وهو وصف شديد يطلقه ابن عدي على من كثرت مناكيره أو تفرد بما لا يُتابع عليه، ويدل على ردّ حديثه غالبًا. والراوي الذي تكثر روايته للمناكير، أو تكون عامة أحاديثه غير محفوظة، أو يسرق الحديث وأحاديثه منكرة، يؤثر ذلك كله عليه بحيث يصبح منكر الحديث، ويتضح ذلك في الصور الآتية:

الصورة الأولى: رواية المناكير تجعل الراوي منكر الحديث: قد يكون للراوي أحاديث معدودة عن شخص معين، ومع ذلك تجد ابن عدي يحكم عليه أنه منكر الحديث، وهذا يعني أن كثرة المناكير عن الراوي ليست شرطاً ليحكم عليه أنه منكر الحديث، ويبدو أن الأمر يرجع في ذلك لطبيعة هذه الروايات وليس لكثرتها، فمن ذلك ما ذكره في أبي محمد العلاء بن زيد ويقال: ابن زيدل الثقفي البصري[6] حيث ذكر أنه يحدث عن أنس ﷺ (92هـ) بأحاديث عداد مناكير، ومع ذلك حكم بأنه منكر الحديث[7].

الصورة الثانية: الراوي عامة أحاديثه غير محفوظة منكر الحديث: في بعض الرواة تجد ابن عدي يحكم على الراوي أنه منكر الحديث ثم يذكر ما من شأنه أن يكون تعيلاً لهذا الحكم، فتجده يخرج للراوي

---

(1) الكامل (291/3) ت/551.

(2) سبقت ترجمته (151).

(3) ينظر: الكامل (485/4) ت/891.

(4) صدوق يخطئ، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/264) ت/2755.

(5) ينظر: الكامل (512/4) ت/906.

(6) متروك، رمي بالكذب، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/435) ت/5239.

(7) ينظر: الكامل (195/6–197) ت/1380.

أحاديث ويحكم بأن عامة أحاديثه غير محفوظة، كما فعل في محمد بن إبراهيم الشامي[1] حيث حكم عليه أنه منكر الحديث، وبعد أن أخرج له بعض أحاديثه التي حكم عليها بأنها منكرة، وأنه غير محفوظ، قرر حكمه النهائي في الراوي أن عامة أحاديثه غير محفوظة، ومقتضى صنيع ابن عدي أن الحكم على الراوي بمنكر الحديث ثم تعليل ذلك بأحاديثه المنكرة وعامة أحاديثه غير المحفوظة يدل على أن هذه الأحاديث انعكس أثر روايته على الراوي ذاته، فأصبح يستحق الحكم عليه بمنكر الحديث[2].

ويتبين أن ابن عدي لا يحكم على الراوي بالنكارة لمجرد أنه روى أحاديث غير محفوظة بل لا بد أن تكون عامة أحاديثه أو كلها من باب أولى.

الصورة الثالثة: الراوي يسرق الحديث، وعنده أحاديث منكرة، ضعيف منكر الحديث: كما في أبي طاهر موسى بن محمد بن عطاء المقدسي[3] حيث ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث ويسرق الحديث، وأخرج له أحاديث حكم عليها بالنكارة وأنه ضعيف[4].

يظهر بوضوح وبعد استقراء صنيع الإمام ابن عدي في كتابه "الكامل"، أن وصف "النكارة" لم يكن عنده حكمًا لغويًا مجردًا، بل له دلالة علمية دقيقة مؤثرة في قبول الراوي أو مرويه. وقد تعددت صور هذه النكارة المؤثرة، فظهرت في أوصاف مثل "ضعيف"، و"ضعيف جدًا"، و"متروك"، و"لا يُحتج بحديثه"، و"منكر الحديث"، مما يؤكد أن النكارة عند ابن عدي لها أثر عملي مباشر في التضعيف، وقد تؤدي إلى إسقاط الرواية أو الراوي بالكلية.

وتنوعت أسباب هذا التوصيف بين: رواية المناكير، وكثرة التفرد، ومخالفة الثقات، وسرقة الحديث، وغير ذلك من الأسباب. وهذا يدل على أن النكارة المؤثرة عند ابن عدي تُعد من أهم أدوات النقد عنده، يُراعي فيها درجة الانحراف في الرواية ودرجة ثقة الراوي، ويُفهم من ذلك أن أحكامه كانت تعتمد على الجمع بين رواية الحديث، ودراسة حال الراوي في آنٍ واحد. وأنه كان يربط بين رواية المناكير وبين حال الراوي، ويُرجّح أثرها عند تعارضه مع شواهد أو تقوية.

وقد خلص هذا الصنف إلى أن النكارة في الراوي كانت عند ابن عدي سببًا مباشرًا للحكم عليه بالضعف أو ما هو أشدّ منه، وظهر ذلك في صور متعددة، كالوصف بالضعف الشديد، أو سقوط الاحتجاج به، أو الحكم عليه بأنه منكر الحديث.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/268).

(2) ينظر: الكامل (7/284-285) ت/1762.

(3) سبقت ترجمته (ص/133).

(4) ينظر: الكامل (7/379-380) ت/1836.

الصنف الثاني: النكارة المؤثرة في المرويّ:

لا شك أن الحديث المنكر ذاته مردود كما هو معروف، ولكن ما أثر النكارة في سائر حديث الراوي، وما أثر وجود النكارة في بعض أحاديثه على سائرها، هذا ما أريد ذكره في هذا الصنف. وفي هذا الصنف تظهر عناية الإمام ابن عدي في كتابه "الكامل" بالنظر في المتون، كما في الأسانيد، وهو من النقاد الذين لا يقفون عند ظاهر السند فحسب، بل يتتبعون متون الحديث، ويصدرون أحكامًا نقدية مبنية على نكارة المتن ذاته. وهذه النكارة قد تكون سببًا في رد الحديث أو وصفه بعدم الحفظ أو الوضع، مما ينعكس سلبًا على قبول المروي.

وهذا الصنف يعرض صورًا متعددة لِما يترتب على وصف النكارة في المتن، سواء عبر عبارات صريحة أو أوصاف ضمنية، مما يبيّن أثر النكارة في المرويّ ذاته دون الاكتفاء بالنظر إلى حال الراوي فقط.

وسأعرض فيما يلي أبرز آثار النكارة في المروي، مع تقسيمها إلى صور، مع عرض أمثلتها، وهذه الأنواع إجمالاً هي:

النوع الأول: وصف حديث الراوي بالنكارة، ترك حديثه.

النوع الثاني: وصف الحديث أنه ليس بمحفوظ وغير محفوظ، أو باطلة أو لا أصل لها.

النوع الثالث: النكارة ووصف الحديث أنه منكر موضوع.

وفيما يأتي بيان لهذه الأنواع:

النوع الأول: وصف حديث الراوي بالنكارة، ترك حديثه:

يتناول هذا النوع أثر النكارة في الحديث نفسه بحيث يُترك الحديث جملة أو يُهمل بسبب كثرة المناكير فيه، مما يُظهر رفضًا عمليًا للنصوص غير المقبولة. حيث يطلق ابن عدي النكارة على الراوي أو مروياته، ولكل منها أثره في الراوي والمروي، وقد سبق الكلام عن أثر النكارة في الراوي، وهنا أذكر بعض الألفاظ والأمثلة التي ذكرها ابن عدي وبين أثرها في مرويات الراوي، ومن ذلك:

الصورة الأولى: حديثه فيه مناكير كثيرة، ترك حديثه: كما في أبي العباس محمد بن يونس بن موسى البصري[1] (286هـ) ذكر ابن عدي أن عامة مشايخه ترك الرواية عنه، وذلك لكثرة مناكيره، و لو ذكر مناكيره كلها لطال ذلك[2].

يتبين من هذا أن كثرة المناكير في حديثه انعكست على باقي حديثه فتُرك جملة، وما ذلك إلا لأثر النكارة فيه.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/147).

(2) ينظر: الكامل (311/7) ت/1787.

وقد لا يصرح بترك حديث الراوي إلا أن الأحكام التي يطلقها على الراوي يفهم منها ذلك، كما فعل في أبي مَعْمَر عبَّاد بن عبد الصمد[1] حيث ذكر أنه يروي المناكير، وله غير حديث منكر، وعامة ما يرويه في فضائل علي ﷺ (40هـ) وهو غالٍ في التشيع، وهو ضعيف منكر الحديث[2].

فقوله ضعيف منكر الحديث ينعكس على قبول روايته، فهذا جرح شديد يقتض رد حديث الراوي وخاصة أحاديث الفضائل وهو غال في التشيع.

وبالنظر إلى بعض الأحكام التي قررها ابن عدي في بعض الرواة يمكن أن يستفاد منها بعض الأثر الذي يخلف الحكم بالنكارة على حديث الراوي، ومن ذلك:

أولاً: الراوي لم يجد له حديثا منكر المتن، يكتب حديثه:

في العديد من التراجم تكون النكارة سبباً لرد حديث الراوي، وتركه، ولهذا تجد ابن عدي يقرر أن الراوي إذا لم يوجد له حديثاً منكر المتن فإن أثر ذلك أن يكتب حديثه، ومن ذلك ما ذكره في:

1 – أبو إسماعيل إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي[3]، حيث عرض له بعض ثم ذكر حكمه فيه: "ولم أجد له حديثاً منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويكتب حديثه".

2 – ومثله ما ذكره في أبي يحيى إسماعيل بن إبراهيم التيمي[4]، حيث أطلق حكمه عليه بأن له أحاديث حسان، وليس فيما يرويه حديث منكر المتن، ويكتب حديثه.

ويتضح من مما سبق أن للنكارة في حديث الراوي وخاصة المتن أثر في جعل الراوي ممن يكتب حديثه، وهو إلى الصدق أقرب أو أحاديثه حسان، وإلا لو وجدت المناكير في متون ما يرونه فقد تنعكس هذه النكارة على بقية حديثه الراوي، ولذا قرر أنه يكتب حديثه، لعدم وجود النكارة في متن ما يرويه.

ثانياً: لم يجد له حديثاً منكر المنكر، فالراوي لا بأس به: ذكر ابن عدي في أبان بن عبد الله بن أبي حازم[5]، أنه عزيز الحديث عزيز الروايات، ولم يجد له حديثاً منكراًن لذا انعكس حال الراوي فقرر أنه لا بأس به.

الصورة الثانية: عامة ما يرويه مناكير، حديثه لا يشبه حديث أهل الصدق، أو لا يشبه حديث الثقات:

1 – فالراوي الذي عامة ما يرويه منكر يؤدي ذلك إلى وصف حديثه أنه لا يشبه حديث أهل الصدق، وهذا طعن في أحاديثه، كما ذكر في أبي إسحاق المدني إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن

---

(1) سبقت ترجمته (ص/157).

(2) ينظر: الكامل (397/5) ت/1174.

(3) صدوق ضعيف الحفظ، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/91) ت/204.

(4) ضعفه الدارقطني في سننه (260/2) (1504). وقال ابن حجر في التقريب (ص/106) ت/421: ضعيف.

(5) صدوق في حفظه لين، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/87) ت/140.

عبد الرحمن بن عوف[1] (306هـ) أنه ليس بكثير الحديث، وعامة ما يرويه مناكير، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق[2].

2 – الحسن بن الحسين العُرَني الكوفي[3]: ذكر ابن عدي أنه روى أحاديث مناكير، ووصف بعضها أنه غيرُ محفوظ، و له أحاديث كثيرة، ولا يشبه حديثه حديث الثقات[4].

النوع الثاني: وصف الحديث أنه ليس بمحفوظ وغير محفوظ، أو باطلة أو لا أصل لها:

يعالج هذا النوع الحكم على الحديث بعدم الحفظ أو بطلانه أو عدم وجود أصل له، ويُعد هذا الوصف دليلًا قويًا على رد الحديث ورفضه. فتجد ابن عدي يذكر أن الراوي يروي أحاديث مناكير، ثم يحكم أنها غير محفوظة، أو باطلة، أو لا أصل لها، وهذا هو أثر النكارة فيه المروي، فوصف الأحاديث بهذه الأوصاف يقتضي ردها وعدم قبولها، فمن ذلك:

1 – في معلى بن ميمون المُجَاشِعي[5] ذكر أن له أحاديث كلها غير محفوظ مناكير[6]، و ذكر ابن لمعلى بن ميمون غير ما ذكر من الأحاديث، والذي ذكره والذي لم يذكره كله غير محفوظ مناكير، ولعل الذي لم يذكره أنكر من الذي ذكره.

2 – أبو العباس أحمد بن محمد بن الأزهر السِّجْزي[7] (312هـ) ذكر أنه حدَّث بمناكير، ثم ساق له حديثين، فحكم على الأول أنه باطل بهذا الإسناد. وعلى الثاني ليس له أصل[8].

3 – أبو علي الكندي أحمد بن عبد الله بن محمد اللَّجْلاج[9]: ذكر ابن عدي أنه حدَّث بأحاديث مناكير وهي بواطيل[10]. ويتضح كيف انعكست النكارة على مرويات الكندي هذا فوصفها بالبطلان الذي يقتضي رد حديثه.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/149).
(2) ينظر: الكامل (372/1) ت/79. وللاستزادة: ينظر: (333/3) ت/577. و(66/5) ت/946.
(3) سبقت ترجمته (ص/149).
(4) ينظر: الكامل (148/3) ت/467.
(5) سبقت ترجمته (ص/65).
(6) ينظر: الكامل (411/7–412) ت/1860.
(7) سبقت ترجمته (ص/150).
(8) ينظر: الكامل (301/1) ت/47.
(9) سبقت ترجمته (ص/158).
(10) ينظر: الكامل (290/1–291) ت/35.

4 – كما ذكر في شِبْل بن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب المديني[1] أن ابن أبي فُديك[2] (200هـ) قد حدَّث ﷺ بأحاديث مناكير لا يحدث بها غيره. ثم ذكر بعضها وبيَّن أنها بهذا الإسناد مناكير. وذكر له غيرها وبيَّن أنها أحاديث ليست بمحفوظة[3].

5 –الراوي يروي نسخة متهم بها، فيصف ابن عدي أحاديثها أنها مناكير لا أصل لها: في محمد بن محمد بن الأشعث[4] (314هـ) ذكر ابن عدي أنه كان شديد الميل إلى التشيع فحمله ذلك أن أخرج نسخة يُتهم بها مناكير كلها أو عامتها، محمد، وقد ذكر ابن عدي أن فيها أحاديث مقاطيع وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها. وكان ابن الأشعث متهماً بها، ولم يجد ابن عدي له فيها أصلاً[5].

وهنا يتضح أثر الوصف بالمناكير على مرويات ابن الأشعث هذا حيث ذكر ابن عدي بأنه متهم بها ولا أصل لها،، ومقتضى ذلك رد حديثه.

النوع الثالث: النكارة ووصف الحديث أنه منكر موضوع:

يُبرز هذا النوع حكم ابن عدي بوصف بعض الأحاديث بالنكارة المصحوبة بتوصيفها كأحاديث موضوعة، مما يعني رفضها جملةً وتكذيبها. ففي بعض التراجم يطلق ابن عدي النكارة على أحاديث الراوي ويتبعها بحكمه عليها أنها موضوعة، وفي هذا تأكيد على أثر النكارة في مرويات الراوي، فالحديث الموضوع مردود باتفاق فوصفه بالنكارة وهو موضوع يدل على ترك حديث الراوي، ومن ذلك:

أ – حبيب بن أبي حبيب وهو حبيب بن رُزيق الحنفي المصري[6] (218هـ)، ذكر ابن عدي أنه يضع الحديث، ثم أورد له عدة أحاديث موضوعة[7] وذكر أن حبيب هذا تكثر موضوعاته، وإنما ذكر ابن عدي القليل منها ليُستدل بها على باقي أحاديثه الكثيرة الموضوعة، وقد حكم ابن عدي على بعض الأحاديث أنها منكر موضوع، وأن حبيب هذا لا يحتشم في وضع الحديث على الثقات، وأمره بين في الكذابين[8].

وفي صنيع ابن عدي هذا وخاصة ما وصفه بالمنكر الموضوع دلالة على رد حديث الراي جملة فكثرة الأحاديث الموضوع جعلت الراوي يستحق الحكم عليه بوضع الحديث وبالتالي يرد حديثه جملة.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/159).

(2) سبقت ترجمته (ص/159).

(3) ينظر: الكامل (515/4) ت/909.

(4) سبقت ترجمته (ص/25).

(5) ينظر: الكامل (320/7–322) ت/1799.

(6) سبقت ترجمته (ص/329).

(7) ينظر: الكامل (256/3–260) ت/534.

(8) ينظر: الكامل (256/3–260) ت/534. ذكر ابن عدي أنه كاتب مالك بن أنس وقال: "ويَكْثُر حديث حبيب عن مالك الأحاديث التي وضعها عليه فاستغنيت بمقدار ما ذكرته من رواياته عن مالك ليُستدل بهذا القليل عن الكثير، وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك مع غيرها من رواياته عنه كلها موضوعة".

2 – الراوي حدَّث بالمناكير عن عدد من الشيوخ يذكر أسماءهم بالأسانيد التي يرويها، ثم بيَّن أن الأحاديث موضوعة كما في محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عُكَّاشة بن مِحْصَن الأسدي[1]: ذكر ابن عدي أن هذا الراوي روى أحاديث مناكير ثم ساق له بعضها، وذكر أن هذه الأحاديث بأسانيدها وغيرها مما لم يذكره كلها مناكير موضوعة[2]. ونصه على أن هذه المناكير موضوعة حكم ضمني بردها وعدم قبولها، وهو أثر النكارة هنا.

وفي نهاية هذا المطلب يتبيّن أن ابن عدي لا يستخدم وصف "النكارة" استخدامًا مرسلاً دون ضوابط، بل يُوظّفه توظيفًا علميًّا دقيقًا يترتب عليه حكم نقدي واضح، سواء في الراوي أو في الحديث. وقد كشفت الأمثلة المتنوعة عن أن النكارة المؤثرة قد تؤدي إلى وصف الراوي بالضعف أو الضعف الشديد، وقد تُفضي إلى إسقاط حديثه بالكلية، بل قد تقتضي أحيانًا اتهامه بالكذب أو الوضع.

كما أن أثر النكارة في المرويّ قد يتجلّى في ردّ الحديث، أو الحكم عليه بأنه غير محفوظ، أو باطل، أو موضوع، وكلها أوصاف تدل على رفض المتن وعدم قبوله.

غير أنّ النظر في ألفاظ ابن عدي يكشف أن ليس كل حكم بالنكارة يفضي بالضرورة إلى تضعيف الراوي أو رد الحديث، فقد يصف الحديث بالنكارة أو الراوي بأنه يروي مناكير، دون أن يُحكم عليه بترك أو تضعيف.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة النكارة غير المؤثرة، التي لا توجب ردًّا قاطعًا، ولا تسقط الراوي أو المروي، وهو ما سيكون موضوع المطلب التالي.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/166).

(2) ينظر: الكامل (7/151–153) ت/1660.

المطلب الثاني: النكارة غير المؤثرة في الراوي أو في المروي

وقد جعلت هذا المطلب في صنفين:

الصنف الأول: النكارة غير المؤثرة في الراوي

الصنف الثاني: النكارة غير المؤثرة في المروي

المطلب الثاني: النكارة غير المؤثرة في الراوي ولا في المروي

إن النكارة في المتون تعد من أبرز معايير النقد الحديثي التي يعتمد عليها العلماء في تقويم الحديث والرواة، إلا أن هذا الوصف لا يحمل بالضرورة مدلول الرد القطعي أو إسقاط الراوي، بل قد يكون له دلالات متفاوتة بحسب السياق والموضع. ويتضح من تتبع منهج ابن عدي في كتابه "الكامل" مدى حرصه على التمييز بين النكارة المؤثرة التي تفضي إلى الجرح والرد، وبين النكارة غير المؤثرة التي لا تمنع من قبول الحديث أو روايته.

ففي بعض الحالات، يلاحظ أن ابن عدي يذكر وجود مناكير في بعض مرويات الراوي، لكنه يوضح أن ذلك لا يفضي إلى رد جميع مروياته، بل يقرر صلاحية كثير منها، أو يرجع السبب في النكارة إلى رواة عن الراوي، أو يميز بين رواياته عن شيوخ مختلفين. كما قد يقبل حديث الراوي مع وجود ضعف جزئي أو إنكار محدود، معتمداً على المتابعة، أو على كون أغلب حديثه صحيح.

وبذلك يعكس هذا المطلب البُعد المنهجي الدقيق في نقد ابن عدي، حيث لا يُعمم حكم النكارة، بل يتعامل معها باعتدال، مستنداً إلى معايير دقيقة في طبقات الحديث وسلاسل الإسناد، معتمداً على قرائن متعددة، ووازنًا بين ظاهر الإسناد وواقع المتن.

وهذا الموقف النقدي يُبرهن دقة النقد الحديثي عند ابن عدي، ومرونته في التعامل مع النصوص بالرغم من قسوة بعض ألفاظ النكارة، مما يجعله نموذجاً مميزاً في دراسة نقد الحديث، ويضعنا أمام ميزان دقيق يجمع بين الحذر والإنصاف في تقويم الحديث والرواة.

وجدير بالتنبيه قبل الخوض في صور النكارة غير المؤثرة، أن عدم تأثير وصف "النكارة" في إسقاط الراوي أو رد المروي لا يعني بالضرورة قبول الحديث أو توثيق الراوي، وإنما يدل على أن النكارة المذكورة ليست قادحة بمفردها، أو أنها محتملة من جهة أو موهومة، أو قابلة للانجبار بقرائن أخرى. وهذا يبرز منهجية ابن عدي المتزنة، في التفريق بين النكارة المؤثرة التي تُفضي إلى الجرح، وتلك التي لا تُوجب الرد ما لم تقترن بقرائن قوية.

وفي هذا المطلب سأسلط الضوء على النكارة غير المؤثرة، ففي مقابل النكارة المؤثرة، تجد أن ابن عدي يستعمل ذات المصطلح "النكارة" في بعض التراجم، لكن من غير أن يَتبعه بحكم قادح أو تجريح للراوي، أو لمروياته، بل تجده يصف الراوي بأنه "لا بأس به" أو "يكتب حديثه"، أو يُرجى أن حديثه صالح، وما شاكل هذه العبارات، مما يدل على أن النكارة هنا ليست من النوع المؤثر في القبول الكلي للراوي أو الرواية. وغالبًا ما يكون السبب في تلك النكارة هو التفرد أو الرواية عن الضعفاء، أو حتى وقوع خطأ في حديث معين لا يسري أثره على بقية الروايات.

فالحكم بالنكارة على الراوي أو بعض مروياته، لا يعني بالضرورة أن هذا الراوي قد أصبح في دائرة

الرجال المجروحين المردودين، وأن جميع مروياته أصبحت منكرة مردودة، ولا تؤخذ بعين الاعتبار، فالحكم بالنكارة على مرويات بعض الرواة قد لا يؤثر في جميع مروياته، وبالتالي لا تؤثر في الراوي نفسه، بل تبقى رواياته التي لم تنكر عليه مقبولة قد يحتج بها، أو تصلح للاعتبار على أقل تقدير.

ومن خلال استقراء صنيع ابن عدي ظهر لي بأنه بعد أن يعرض لأحاديث الراوي المنكرة، ويحكم عليها بألفاظ النكارة على اختلاف معانيها، وقد يذكر سبب النكارة أو لا يذكره، تجده يطلق عبارات على الراوي أو على باقي المرويات تفيد بأن هذه الأحاديث المنكرة لم يكن لها تأثير في جرح الراوي جرحاً يخرجه عن حد القبول، وكذلك سائر مروياته لم تخرج عن دائرة قبولها والاحتجاج بها.

وفي هذا المطلب بيانٌ لأبرز صور النكارة غير المؤثرة، وبيان لعبارات ابن عدي التي تدل على ذلك، مع ذكر الأمثلة، وقد جعلت هذا المطلب في صنفين:

الصنف الأول: النكارة غير المؤثرة في الراوي

الصنف الثاني: النكارة غير المؤثرة في المروي

وفيما يلي بيان لهذين الصنفين مع أمثلتها:

الصنف الأول: النكارة غير المؤثرة في الراوي:

وقد توزع هذا الصنف على ستة أنواع، أذكرها هنا إجمالاً، وهي:

النوع الأول: الرجل الصالح في حديثه مناكير، تؤثر في المروي، ولا تؤثر في الراوي، يكتب حديثه.

النوع الثاني: النكارة بسبب تفرد الراوي، يكتب حديثه، أو لا بأس به.

النوع الثالث: في حديثه بعض النكرة، لا بأس به، أو يكتب حديثه، أو في بعض ما يرويه منكر، لا يتابع عليه، ضعيف يكتب حديثه.

النوع الرابع: النكارة ليست من المُترجَم له، بل من شيوخه أو تلامذته من الضعفاء والمجهولين.

النوع الخامس: النكارة عن شيخ معين، أو شيوخ معينين، أو النكارة في أحاديث معينة.

النوع السادس: النكارة التي يصفها ابن عدي بأنها ليست منكرة جداً، أو لم تجاوز الحد في الإنكار.

هذه مجمل الأنواع في هذا الصنف وسأبينها مع أمثلتها فيما يأتي:

النوع الأول: الرجل الصالح في حديثه مناكير، تؤثر في المروي، ولا تؤثر في الراوي، يكتب حديثه:

هذا النوع يكشف عن موقف ابن عدي من الرواة الصالحين الذين تصدر منهم مناكير أو غرائب لا تبلغ حدَّ الجرح، فيقرر أن النكارة تؤثر في المروي لا في الراوي، ويُكتب حديثهم للاعتبار دون أن يُحتج به، أي إذا انفردوا، وفي هذا النوع صور:

الصورة الأولى: الرجل الصالح يحدث بالمناكير، يُكتب حديثه في جملة الضعفاء ولا يحتج به:

ذكر ابن عدي بكر بن خُنَيْسٍ[1]، وعرض أقوال النقاد فيه، وأخرج له أحاديث، ثم ختم بقراره الآتي: "ولبكر بن خنيس من الرواية غير ما ذكرت أخبار من الرقاق وغيره، وهو ممن يكتب حديثه، وهو يحدث بأحاديث مناكير عن قوم لا بأس بهم، وهو في نفسه رجل صالح إلا أن الصالحين يُشَبَّه عليهم الحديث، وربما حدَّثوا بالتوهم، وحديثه في جملة حديث الضعفاء ولس هو ممن يحتج بحديثه"[2].

ويبدو من هذا المثال أن تأثير النكارة انعكس على مروياته فقط من وجهة نظر ابن عدي، ولم تؤثر في عدالة الراوي، فلم يجرحه ابن عدي، وقرر أنه رجل صالح، ولكن الحكم في مروياته أنه يُكتب حديثه، ول يُحتج به، وحديثه في جملة حديث الضعفاء، وظاهر صنيع ابن عدي أنه يكتب حديثه للاعتبار ولا يحتج به إذا انرد لوجود التوهم في روايته.

الصورة الثانية: الرجل الصالح يحدث بأحاديث غرائب يتفرد بها، ولا يتابع، فيها بعض النكرة، يكتب حديثه: أبو عصام روَّاد بن الجراح العسقلاني[3] ذكر له ابن عدي عدة أحاديث أنكرت عليه يرويها عن سفيان الثوري (161هـ)[4]، ثم بيَّن حكمه فيه قائلاً: "ولرواد بن الجرَّاح أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخاً صالحاً، وفي حديث الصالحين بعض النكرة، إلا أنه ممن يُكتب حديثه"[5].

يتبين من صنيع ابن عدي في هذا النوع أنه لا يُسقط الراوي لمجرد صدور مناكير عنه، ما دام محافظًا على أصل العدالة والصلاح، بل يُفرق بين أثر النكارة على الحديث وأثرها على الشخص.

ومن ثمّ يُبقي على عدالة الراوي ويجعل حديثه في دائرة الضعف القابل للاعتبار، لا في دائرة الرد الكلي، مما يدل على عدالة منهجه وإنصافه في النقد الحديثي.

النوع الثاني: النكارة بسبب تفرد الراوي، يكتب حديثه، أو لا بأس به[6]:

من الملامح الدقيقة في منهج ابن عدي أنه لا يحكم بالجرح المطلق على الراوي لمجرد التفرد، بل

---

(1) صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/126) ت/739.

(2) الكامل (173/2) ت/265.

(3) سبقت ترجمته (ص/227).

(4) ينظر: الكامل (57/4-60) ت/687. والثوري سبقت ترجمته (ص/).

(5) الكامل (61/4) ت/687.

(6) ينظر مزيداً من الأمثلة: الكامل (478/3-481) ت/653، فقد ذكر ابن عدي لذَوَّاد بن عُلبة الحارثي الكوفي جملة من أحاديثه قائلاً: "والأحاديث التي أنكرت عليه فيه في جملة ما ذكرته، وكأن أحاديثه غرائب عن كل من يرويه، وهو في جملة الضعفاء عندي ممن يكتب حديثه". وينظر: (61/4) ت/687. و(330/4-333) ت/810 وفيها: سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي ذكر له عدة روايات مما تفرد به، ثم قرر بأنه لم يجد أنكر مما ذكره، ومع ذلك قال: "وأرجو أنه ممن لا يترك حديثه، ويحتمل في رواياته، فإنها مقاربة".

يتأمل طبيعة التفرد وسياقه. فقد يتفرد الراوي بحديث لا يعرف إلا من طريقه، ومع ذلك لا يُردّ حديثه بالكلية، بل يُبقي عليه في مرتبة القبول المشروط أو الاعتبار. وفي هذا النوع تظهر مرونة ابن عدي في الحكم، فتارة يقول: "لا بأس به"، وتارة "يكتب حديثه"، مما يدل على أن النكارة في هذه الحالة غير مؤثرة في العدالة، وإن كان التفرد مانعًا من الاحتجاج المطلق.

وسأوضح ذلك في الصور الآتية:

الصورة الأولى: الراوي منكر الحديث عن الثقات، يتفرد بأحاديث غير محفوظة، يكتب حديثه:

في ترجمة أبي محمد اليمامي عامر بن عبد الله بن يَساف[1] ذكر ابن عدي أنه منكر الحديث عن الثقات، وأوضح أن وجه النكارة كونه يروي أحاديث غير محفوظة لا يرويها غيره أي ينفرد بها، ومع هذا حكم أنه مع ضعفه يكتب حديثه[2]. أي إن النكارة هنا لم تجعله في عداد الضعفاء الذين يترك حديثهم بالكلية. ومقتضى هذا أنه إذا لم ينفرد فإنه يقبل حديثه. ويبقى أثر الحكم بالنكارة مؤثر في حدود ما تفرد به. وفي هذا إشارة إلى أن لفظ (منكر الحديث) عند ابن عدي ليس دائما من الجرح الشديد بحيث يترك الراوي بالكلية فلا يقبل حديثه مطلقاً.

الصورة الثانية: الراوي منكر الحديث يتفرد بأحاديث، يرجو أنه لا بأس به: قال ابن عدي في أبي بدر بشار بن الحكم الضبي البصري[3]: "منكر الحديث" وبعد أن ساق له حديثين، أردف ببيان السبب، وقرر حكمه قائلاً: "ولبشار بن الحكم هذا غير ما ذكرت، عن ثابت وغيره، مما لا يرويه غيره، وأحاديثه عن ثابت أفرادات، وأرجو أنه لا بأس به"[4].

ويظهر من هذا المثال أن الحكم على الراوي أنه "منكر الحديث" لم تكن من قبيل الجرح فيه، بحيث يرد جميع حديثه، لأنه أراد بهذا الوصف أنه صاحب تفردات، وإلا لما صح تقريره في نهاية الترجمة أنه "لا بأس به". وبه يتضح أن الحكم على الراوي أنه "منكر الحديث" عند ابن عدي لم يكن له تأثير من حيث القبول، وذلك لأنه قرر أن الراوي (لا بأس به)، ومن سياق الترجمة يتبيَّن أن قوله: لا بأس به محمول على ما لم يتفرد به، أي أنه لا بأس به في حال وجود المتابع. والله أعلم.

النوع الثالث: في حديثه بعض النكرة، لا بأس به، أو يكتب حديثه، أو في بعض ما يرويه منكر، لا يتابع عليه، ضعيف يكتب حديثه:

تُعتبر النكارة الجزئية في الرواية مظهرًا من مظاهر التباين في منهج ابن عدي، حيث يُفرّق بين

---

(1) سبقت ترجمته (ص/135).

(2) ينظر: الكامل (6/15-17) ت/1267.

(3) سبقت ترجمته (ص/135).

(4) الكامل (2/168) ت/262.

من تُوجد في جميع رواياته نكارة شديدة، وبين من يظهر في بعض حديثه شيء من النكارة دون أن يكون ذلك سائدًا في مروياته. ويكشف هذا النوع من توصيف النكارة عن دقّة ابن عدي في التمييز بين مراتب الرواة، فلا يحكم على الراوي حكمًا قاطعًا مطّردًا بسبب وقوعه في بعض النكارة، بل يوازن بين ذلك وبين بقية أحاديثه، ومتابعاته، واستقامة حديثه في الجملة.

وسأوضح ذلك في الصورتين الآتيتين:

الصورة الأولى: بعض ما يرويه منكر، يكتب حديثه:

1 – عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار القرشي المدني[1] **(127هـ):** ذكر ابن عدي أن في بعض ما يرويه منكر، لا يتابعه عليه أحد، وأنه في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم[2].

2 – محمد بن أبان بن صالح الكوفي[3] ذكر ابن عدي أن في بعض ما يرويه نكرة، لا يتابع عليه، وقد حكم أنه مع ضعفه يكتب حديثه[4].

الصورة الثانية: في حديثه بعض النكرة أو الإنكار، وهو لا بأس به:

1 – في عبد الرحمن بن أبي الرِّجال المديني[5] ذكر أن فيما ذكره له من الأخبار بعض النكرة، ثم بيَّن أنه لا بأس به[6].

2 – في أبي سليمان عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجَوْن الدمشقي العنسي[7] ذكر أن عامة أحاديثه مستقيمة، وفي بعضها بعض الإنكار، وذكر أنه لا بأس به[8].

3 – في أبي العلاء كامل بن العلاء التميمي الكوفي[9] ذكر ابن عدي أنه رأى في بعض رواياته أشياء أنكرها عليه، ولكنه مع ذلك يرجو أنه لا بأس به[10]. أي أن وجود بعض النكرة في رواياته لم تؤثر سلباً عليه أو على مروياته.

ما سبق في هذا النوع من صور يعكس دقة ابن عدي في التمييز بين النكارة الجزئية التي لا تُؤثر في عدالة الراوي، وبين النكارة العامة التي تُوجب الرد. ومن خلال هذه المنهجية، يُبرز ابن عدي أهمية

---

(1) ثقة. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/302) ت/3300.

(2) الكامل (5/337–339) ت/1129.

(3) سبقت ترجمته (ص/296).

(4) ينظر: الكامل (7/99) ت/1638.

(5) صدوق ربما أخطأ. ينظر: التقريب لابن حجر (ص/340) ت/3858.

(6) ينظر: الكامل (5/318–320) ت/1114.

(7) سبقت ترجمته (ص/299).

(8) ينظر: الكامل (5/321–322) ت/1115.

(9) صدوق يخطئ، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/459) ت/5604.

(10) ينظر: الكامل (7/41) ت/1622.

النظر في الترجمة، فلا يُسلّم للأحكام العامة، بل يُفتش أحاديث الراوي حديثًا حديثًا، ويُوازن بين الجوانب المختلفة لحاله، مما يدل على دقة منهجه في الجرح والتعديل.

النوع الرابع: النكارة ليست من المُترجَم له، بل من شيوخه أو تلامذته من الضعفاء والمجهولين[1]:

من ملامح الدقة المنهجية في نقد ابن عدي للرواة، أنه لا يحمّل الراوي مسؤولية النكارة في حديثه إذا تبين له أن مصدرها هو أحد شيوخه أو أحد تلامذته، خاصة إذا كان هؤلاء ممن عُرفوا بالضعف أو الجهالة. وتُظهر عباراته في هذا السياق تحرّيًا بالغًا في عزو العلة إلى موضعها، ورفضًا لإطلاق الأحكام دون تثبُّت أو تأمل.

ويُعدّ هذا النوع من أبرز الأمثلة على تفريق ابن عدي بين عدالة الراوي نفسه، وبين ما قد يطرأ على رواياته من آفات بسبب غيره، مما يدل على توازن منهجه بين النظر في الراوي وبين فحص أسانيده. ولذلك يكثر في هذا السياق قوله: "ليس ذاك منه"، أو "النكارة من جهة شيخه"، أو "العهدة على الراوي عنه"، ويُتبع ذلك غالبًا بحكم من مثل: "مستقيم الحديث"، أو "لا بأس به"، أو "يكتب حديثه".
وفيما يأتي عرض لبعض الأمثلة على هذا النوع وفق الصور الآتية:

الصورة الأولى: النكارة من قبل تلامذة المُتَرجَم له[2]: في هذه الصورة أعرض بعض الأمثلة التي أرجع فيها ابن عدي النكارة لتلاميذ الراوي الذي ترجم له، وأن العهدة عليهم في هذه النكارة لأنهم ضعفاء أو مجهولون:

1 – ثابت البُناني[3] (127هـ) قال فيه ابن عدي: "وما وقع في حديثه من النكرة فليس ذاك منه، إنما هو من الراوي عنه؛ لأنه قد روى عنه جماعةٌ ضعفاء ومجهولون، وأما هو في نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه، فهو مستقيم الحديث ثقة"[4].

2 – الراوي الذي يروي مناكير عن الثقات، لكن الحَمْل ليس عليه، بل يكون قد أُتي من قبل بعض تلامذته، إذا كان التلميذ الراوي ليّنا، فمن ذلك ما ذكره في إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي[5]: روى

---

(1) لمزيد من الأمثلة ينظر: (121/4) ت/717. و(229/5) ت/1022. (440/7–442) ت/1888.

(2) ينظر: الكامل (462/6–463) ت/1588 حيث ترجم لقاسم بن غُصن ونقل ابن عدي قول أحمد ابن حنبل فيه: "حدث أحاديث مناكير". وهذا ما قرره ابن عدي أيضاً وهو أن القاسم بن غصن حدث بأحاديث مناكير، وله أحاديث صالحة غرائب، ومناكير. وبين أن القاسم له عن مِسْعَر (153هـ) نسخة أحاديث مستقيمة. وأن القاسم إذا روى عنه محمدُ بن عبد العزيز الرملي فإنه يأتي عنه عن مشايخه بمناكير. وظاهر عزو المناكير لتلميذه الراوي عنه.

(3) سبقت ترجمته ينظر (ص/135).

(4) الكامل (286/2) ت/319.

(5) ذكره ابن حبان في الثقات (67/8) وقال: روى عنه: جعفر بن عبد الواحد، ويتقى حديثه من رواية جعفر عنه. وقال الخليلي في الإرشاد (511/2): "مات وهو شاب لا يعرف له إلا أحاديث دون العشرة. ويروي عنه جعفر بن عبد

عن الثقات أحاديث مناكير. وبعد أن ساق بعض أحاديثه قال: وهذه الأحاديث بهذا الإسناد لم أره إلا من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن هذا، ولعل هذا من قبل جعفر بن عبد الواحد (257هـ)[1] فإنه ليّن، ولم أرَ لإبراهيم هذا حديثا منكراً يحكم من أجله بضعفه[2].

فتبين بهذا أن الحكم بالنكارة على بعض ما يرويه الراوي، لا يؤثر في الراوي بحيث يحكم بضعفه، مادام الحمل في ذلك ليس عليه بل على من رواه من تلامذته الضعفاء.

الصورة الثانية: النكارة من قبل شيوخ الراوي المُتَرجَم له: قد تقع النكارة في حديث الراوي، ولكن ليست راجعة إليه، بل هي من قبل شيخ من شيوخه، ومن الأمثلة على ذلك[3]:

1 – الراوي صالح الحديث، صدوق فإذا حدث عن ضعيف وجدت النكرة: كما في أبي مالك عمرو بن هاشم الجَنْبي[4] فقد بيَّن ابن عدي أنه إذا روى عن ضعيف فإنه يكون في حديثه بعض الإنكار، وهو صدوق، وإذا حدَّث عن ثقة فإنه صالح الحديث، ولذا قرر بأن له أحاديث غرائب حسان.

ويظهر من كلام ابن عدي أن النكرة تقع في رواية الجنبي في حال روايته عن شيخ ضعيف، مما يدل على أن النكرة من الضعيف، ويقوي هذا أنه إن روى عن ثقة فهو صالح الحديث. وبه يتبين كيف أن النكارة التي توجد في بعض أحاديثه مما يرويه عن الضعفاء لم تجعله ممن يرد حديثهم بل هي صالحة إن شاء الله تعالى[5].

2 – الراوي يحدث عن المجهولين بالعجائب أو بالمناكير: من ذلك ما ذكره في أبي عبد الرحمن عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي الحراني[6] (203هـ) أنه يحدث عن المجهولين بالعجائب، وذكر أنه يحدث

الواحد الهاشمي أحاديث أنكروها على جعفر، وهو من الضعفاء". وينظر: تهذيب الكمال للمزي (2/136– 137) ت/204.

(1) هو جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، القاضي، يضع الحديث، ويروي أحاديث لا أصل لها، ويسرق الحديث، ويأتي بالمناكير عن الثقات. ووثقه بعضهم، ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (1/412–413) ت/1511. والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقطلوبغا (3/181–182) ت/2342.

(2) ينظر: الكامل (1/390–391) ت/100.

(3) ينظر: الكامل (7/245–246) ت/1725 ترجمة أبي ذر محمد بن عُثَيم الحضرمي حيث ذكر له عدة أحاديث وبين أنه مع ضعفه إلا أنه يكتب حديثه، لأن الإنكار في حديثه كان من قبل شيخه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني. وعامة ما يرويه أبو ذر هذا إنما يرويه عن شيخه ابن البيلماني. وينظر: الكامل (8/255) ت/2058 ترجمة أبي معاوية هُشيم بن بشير الواسطي إذ ذكر ابن عدي أنه لا بأس به، ولا برواياته، لكنه بين أن ما يوجد في بعض حديثه من منكر إنما سببه إذا كان هشيم قد دلس ما رواه عن غير ثقة.

(4) سبقت ترجمته (ص/150).

(5) ينظر: الكامل (6/94–95) ت/1310.

(6) سبقت ترجمته (ص/127).

عن المجهولين بالمناكير، ونص على أن ما يقع في حديثه من الإنكار إنما هو من جهة من يروي عنه. لهذا تجده حكم بأن عثمان في نفسه لا بأس به. وإنما الإنكار من جهة المجهولين[1]. وعليه فرواية هذه المناكير عن المجهولين لم تؤثر في شخص الراوي بل أثرت في روايته عن المجهولين خاصة. إذ الإنكار منهم لا منه.

الصورة الثالثة: النكارة من قبل تلامذة المُتَرجَم له أو من قبل شيوخه:

قد يُكثر بعض النقاد الطعن في راوٍ بعينه، ويُنسب إليه رواية أحاديث منكرة، إلا أن ابن عدي لا يكتفي بتلقي تلك الأحكام، بل يبادر إلى تفتيش أحاديث الراوي بنفسه، ليحكم عليها من خلال الدراسة والتحليل. ووفقًا لهذا المنهج، قد ينتهي ابن عدي إلى أن الراوي لا تُوجد في حديثه نكارة من قِبَله، وإنما العهدة تقع على أحد شيوخه أو تلامذته ممن هم موصوفون بالضعف أو الجهالة. وفي مثل هذه الحالة، يُبقي ابن عدي الراوي في جملة من "يُكتب حديثه"، إذا عضّدت ذلك قرائن أخرى مثل: توثيق بعض الأئمة له، أو رواية عدد من كبار أهل العلم عنه، أو كثرة أحاديثه ومصنفاته، ونحو ذلك من المؤيدات. ومن أبرز الأمثلة التطبيقية على ذلك: إبراهيم بن أبي يحيى[2] (184هـ) تكلم فيه جماعة: كذبه مالك (179هـ) ويحيى بن سعيد القطان (198هـ) وابن معين (233هـ)، وتركه عبد الله بن المبارك[3] (181هـ) وغيره، وقال أحمد (241هـ): ترك الناس حديثه، وكان يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل. وقال: لا يكتب حديثه. وقالوا: فيه جملة من البدع. ومع ذلك جاء حكم ابن عدي على إبراهيم أنه: ممن يكتب حديثه، مستنداً في ذلك إلى عدة أمور:

أ – فتش شيخُ ابن عدي أحمدُ بن محمد بن سعيد ابن عُقْدَة (332هـ) أحاديثَ إبراهيم فلم يجده منكر الحديث. كما فتش ابن عدي أحاديثه أيضاً ووافق شيخه أن إبراهيم ليس في حديثه منكر. وما وجد من ذلك فيه فالعهدة على شيخه أو تلميذه.

ب – رواية جماعة من الأئمة عن إبراهيم، واشتغاله بالحديث، حيث صنف وجمع وروى عنه الناس.

ج – توثيق جماعة له كالشافعي (204هـ) وغيره. وبناء على سبق حكم ابن عدي بعدم تأثير الحكم بالنكارة على إبراهيم، وقال: هو في جملة من يكتب حديثه[4].

يتبيّن من هذا النوع أن ابن عدي كان يلتزم الحيطة والإنصاف في إطلاق أحكامه، فلا يحكم على الراوي بالضعف لمجرد وجود نكارة في بعض مروياته، ما لم يُثبت أن العهدة تعود إليه. وإذا ثبت أن النكارة من جهة شيخه أو تلميذه، فإنه يُبقي على اعتبار الراوي في الجملة، ويُدخله ضمن من يُكتب

---

(1) ينظر: الكامل (6/135–136) ت/1336.

(2) سبقت ترجمته (ص/429).

(3) سبقت ترجمته (ص/62).

(4) ينظر: الكامل (1/321 وما بعدها) ت/61.

حديثه أو يُوثق، وهذا يُبرز جانبًا دقيقًا من علمه في النقد، وتعامله المتزن مع القرائن والعلل.

النوع الخامس: النكارة عن شيخ معين، أو شيوخ معينين، أو النكارة في أحاديث معينة:

في هذا النوع يكشف ابن عدي عن أحد أكثر ملامح نقده دقة وموضوعية، حيث لا يعمم الحكم على الراوي لمجرد وجود نكارة في جانب من مروياته، بل يُحدد موضع الخلل بدقة، ويقصر الحكم على رواياته عن شيخ معين أو في موضوع خاص أو ضمن نسخة بعينها. ويُظهر هذا مسلكًا نقديًا متزنًا يتفادى الجرح المطلق، ويؤكد أهمية التخصص الموضوعي أو السندي في تقويم الرواية.

وتعتبر النكارة التي تتعلق بجهات معينة من رواية الراوي دون سائر مروياته مظهرًا دقيقًا من مظاهر التفريق بين درجات الجرح، وقد عالج ابن عدي هذا النوع من النكارة برؤية نقدية متأنية، راعى فيها السياقات الحديثية والعلل المتصلة بها.

وفي بعض الأحيان تتعلق النكارة – كما يتضح من صنيعه – بشيخٍ معينٍ للراوي أو بجماعة من شيوخه، أو بمجموعة من التلاميذ الذين رووا عنه، أو بأحاديث مخصوصة أو نسخة معينة أو حتى بموضوعٍ بعينه.

وفي هذه الحالات، يتبين أن ابن عدي لا يَعدّ تلك النكارة قادحةً مطلقة في عدالة الراوي أو ضبطه، بل يميز بين ما وقع فيه الخطأ أو التفرد المنكر، وبين بقية مروياته التي تكون مستقيمة أو مقبولة.
ويمثل هذا النوع دليلاً واضحًا على عمق المنهج النقدي الذي سلكه ابن عدي في "الكامل"، والذي يتصف بالعدالة والإنصاف والتفصيل في الأحكام، بعيدًا عن إطلاق الجرح من غير تحقيق.
وسأذكر فيما يأتي صوراً لهذا النوع من النكارة وبيان أثرها:

الصورة الأولى: النكارة عن شيخ معين، أو شيوخ معينين:

قد توجد النكارة في حديث الراوي عن شيخ بعينه، وبعض الرواة تكون النكارة في روايتهم عن أكثر من شيخ، وفيما يأتي بيان ذلك بالأمثلة:

أولاً: النكارة في روايته عن شيخ معين[1]:

1 – ذكر ابن عدي في أحمد بن أوفى[2] أنه إذا روى عن شعبة (160هـ) خالف الثقات، وإذا روى عن غيره حدَّث بأحاديث مستقيمة، وأوضح أنه ما رأى في حديثه شيئا منكراً غير هذه المخالفة، وبناء على

---

(1) ينظر: الكامل (7/253–254) ت/1730. وللاستزادة ينظر: الكامل (7/86) ت/1633 أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي حيث قرر ابن عدي أن الثقات من الناس رووا عنه ورضوه في التفسير أما في الأحاديث فخاصة إذا روى عن أبي صالح ففيه مناكير. و(8/14) ت/1908. و(8/444) ت/2184 وفيها يزيد بن إبراهيم التستري البصري ذكر ابن عدي أنه قد أنكرت عليه أحاديث رواها عن قتادة (118هـ) عن أنس ﷺ (92هـ). ومع ذلك قرر بأن له أحاديثه مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه، ولا بأس به ويرجو أن يكون صدوقاً.

(2) سبقت ترجمته (ص/374).

ذلك فقد حكم على روايات أحمد بن أوفى عن شعبة بأنها منكرة، وهذا الحكم لم يؤثر في باقي رواياته عن غير شعبة فوصفها بأنها مستقيمة[1].

2 – أبو أحمد عائذ بن حبيب[2] ذكر ابن عدي أن له أحاديث رواها عن هشام بن عروة[3] (145هـ) أُنكرت عليه، أما سائر أحاديثه فمستقيمة[4]. ويظهر كيف أن النكارة في رواياته عن هشام بن عروة لم تؤثر على باقي أحاديثه التي رواها عن غير هشام فحكم بأنها مستقيمة.

ثانياً: النكارة في روايته عن شيوخ معينين[5]:

1 – ما ذكره في حجاج بن سليمان الرُّعَيني[6] (197هـ) حيث ذكر أنه "يحدث عن الليث[7] وابن لهيعة[8] (174) أحاديث منكرة"[9] وبعد أن عرض لبعض هذا الأحاديث بيَّن أن حجاج هذا له أحاديث ينفرد بها عن ابن لهيعة، ولعل النكارة في هذه الأحاديث إنما كانت من قبل ابن لهيعة لا من حجاج، هذا لأن لابن لهيعة منكرات. وأوضح ابن عدي أن ما يرويه حجاج عن غير ابن لهيعة فهو مستقيم[10].

وبناء على ما سبق فأن رواية حجاج الرُّعيني للأحاديث المنكرة التي رواها عن ابن لهيعة لم تأثر في عدالته، بل إذا روى عن غيره فهو مستقيم الحديث.

2 – أبو الهيثم خالد بن مخلد القَطَواني[11] (213هـ) أورد له ابن عدي عدة أحاديث، وبيَّن أن هذه الأحاديث التي ذكرها لم يجد أنكر منها، وأن بعض من روى عن خالد قد روى عنه أحاديث صالحة، وبناء عليه فإن ما وقع من نكرة في حديثه فلعله توهم فيها أو غلط إذ روى من حفظه، ولهذا ختم بتقرير أن خالداً عنده إن شاء الله لا بأس به[12].

---

(1) ينظر: الكامل (257/1) ت/7.

(2) سبقت ترجمته (ص/255).

(3) سبقت ترجمته (ص/163).

(4) ينظر: الكامل (378/6) ت/1521.

(5) ينظر: الكامل (453/6–454) ت/1581 وفيها ترجمة أبي فَضالة فرج بن فَضالة الحمصي حيث ذكر ابن عدي أن له أحاديث يرويها عن لقمان بن عامر، عن أبي أمامة غير محفوظة. وله عن يحيى بن سعيد الأنصاري مناكير. ومع ذلك حكم بأن له أحاديث صالحة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

(6) سبقت ترجمته (ص/173).

(7) سبقت ترجمته (ص/163).

(8) سبقت ترجمته (ص/140).

(9) الكامل (487/2) ت/413.

(10) ينظر: الكامل (487/2–488) ت/413.

(11) سبقت ترجمته (ص/244).

(12) ينظر: الكامل (363/3–367) ت/598.

الصورة الثانية: النكارة في رواية حديث معين، أو أحاديث معينة، أو أحاديث في موضوع معين، أو نسخة معينة:

إن تحديد موضع النكارة في حديث معين أو في طائفة مخصوصة من الأحاديث يُعتبر من أهم مظاهر الدقة المنهجية في نقد الحديث عند ابن عدي، إذ لم يكن يحكم على الراوي بإطلاق الجرح لمجرد وجود منكرات في بعض مروياته، بل كان يُفتّش الأحاديث رواية رواية، ويميز بين ما أُنكر عليه وبين ما استقام من حديثه.

وقد تظهر النكارة أحيانًا في حديث مفرد دون غيره، أو في موضوع بعينه كالمغازي أو الفضائل أو المثالب، أو في نسخة خاصة روى بها الراوي عن أحد مشايخه، فيُبيّن ابن عدي ما أنكِر ويضعه في موضعه دون أن يعمِّم الحكم على بقية المرويات.

وهذا المسلك يُظهر مدى تحريه وعدالته، وابتعاده عن التسرع في إسقاط الراوي أو ردّ حديثه لمجرد وقوع خطأ في موضع محدود، مما يعكس إنصافه ونظره الدقيق الذي ميّز منهجه النقدي. وفيما يأتي أذكر ما أشرت إليه في عنوان الصورة وفق الترتيب الآتي:

أولاً: النكارة في رواية حديث بعينه: في العديد من التراجم يذكر ابن عدي النكارة في حديث معين دون سائر حديث الراوي، ويشير إلى أثره في حديث الراوي، ومن هذه الأمثلة[1]:

1 – ذكر في أبي إسحاق إبراهيم بن بشار البَلْخي الجَرجرائي[2] (230هـ) حديثا رواه عن ابن عيينة موصولا، مبينا أنه وهم في وصله، وأن الصواب مرسلا. ثم قال: لا أعلم أُنكر على إبراهيم إلا هذا الحديث، وباقي حديثه عن ابن عيينة وغيره من الثقات مستقيم، وهو عندنا من أهل الصدق[3].

2 – في ترجمة أبي سفيان محمد بن عيسى بن القاسم بن سُميع الدمشقي القرشي[4] ذكر ابن عدي أن له أحاديث حسان، وهو حسن الحديث. وإنما أنكر عليه حديث مقتل عثمان بن عفان ﷺ (35هـ) لأنه

---

(1) الكامل (303/1) ت/49. وينظر: (404/1) ت/116 ترجمة أبي إسحاق الْبَلدي إبراهيم بن الهيثم بن المهلب، إذ ذكر ابن عدي أنهم أنكروا عليه روايته لحديث الغار، لعدم سماعه من الهيثم بن جميل، ثم قرر حكمه: إبراهيم بن الهيثم أحاديثه مستقيمة، سوى هذا الحديث الواحد الذي أنكروه عليه. وقد فتشت عن حديثه الكثير فلم أر له حديثاً منكراً يكون من جهته، إلا أن يكون من جهة من روى عنه. وينظر: الكامل (350/5–351) ت/1137 ترجمة عبد الرحمن بن أبي الموال المدني إذ ذكر ابن عدي أن أحمد ابن حنبل قال في حديث يرويه عبد الرحمن هذا عن ابن المنكدر، عن جابر ﷺ عن النبي ﷺ في الاستخارة. وقرر ابن حنبل بأنه منكر. ثم في نهاية الترجمة قرر ابن عدي بأن عبد الرحمن هذا مستقيم الحديث، وإنما أنكر عليه حديث الاستخارة. وينظر: الكامل (432/7–435) ت/1881. و(461/7) ت/1898. و(69/8) ت/1952.

(2) سبقت ترجمته (ص/262).

(3) الكامل (393/1) ت/103.

(4) سبقت ترجمته (ص/273).

لم يسمعه من ابن أبي ذئب[1] (158هـ).

ثانياً: النكارة في أحاديث معينة[2]: في بعض التراجم يحكم ابن عدي على بعض مرويات الراوي بأنها أنكر ما رواه، لكن ذلك مُحْتَمِل، وحديثه عامته مستقيم، وهو من أهل الصدق والحفظ، ويكتب حديثه، ويحتج به. والأمثلة متعددة، منها:

1 – إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي[3] (160هـ) فقد عرض له عدة أحاديث رواها، وقرر ابن عدي بأنها أنكر ما روى، وقرر في النهاية ما سبق. ومؤدى هذا أن وجود بعض الأحاديث التي أنكرت عليه لم تخرجه من دائرة الاحتجاج به، وكتابة حديثه، كيف وهو من أهل الصدق والحفظ[4].

2 – ما ذكره في ترجمة أبي جعفر المصري أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد[5] (292هـ): "وابن رشدين هذا صاحب حديث كثير، يحدث عن الحفاظ بحديث مصر، أنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه"[6]. فتبين من ذلك كيف أن الراوي يُكتب حديثه، مع أنه قد أُنكرت عليه أحاديث مما رواه، وبهذا تكون النكارة ليست بذات أثر على جميع مروياته، فلم يترك حديثه بالكلية.

ثالثاً: النكارة في موضوع معين: قد تكون النكارة عند الراوي في روايته لموضوع معين، وأما روايته لغيره فلا بأس بها، من ذلك:

1 – أحمد بن محمد بن أيوب صاحب المغازي[7] (228هـ)، أنكر عليه ابن معين (233هـ) وغيره روايته للمغازي، وحدَّث بالمناكير عن أبي بكر بن عياش[8] (194هـ)، ومع ذلك قال ابن عدي بعد أن ساق له ما أنكر عليه من أحاديث: "أحمد بن محمد هذا أثنى عليه أحمد وعلي، وتكلم فيه يحيى، وهو – مع هذا كله – صالح الحديث ليس بمتروك"[9]. ويلاحظ أن ابن عدي حكم على الراوي بأنه صالح الحديث، ليس بالمتروك. مع أنه ذكر له أحاديث منكرة قد حدث بها، كما ذكر إنكار ابن معين عليه روايته للمغازي، وهذا يعني أن تلك النكارة لم تؤثر في بقية مروياته، عن غير ابن عياش، والمغازي.

---

(1) ينظر: الكامل (7/253–254) ت/1730. وابن أبي ذئب سبقت ترجمته (ص/152).

(2) للاستزادة من الأمثلة ينظر: الكامل (2/482–485) ت/410 و(5/408) ت/1186. و(6/214–216) ت/1389. و(7/314) ت/1792. و(8/97) ت/1966. و(8/406–408) ت/2161.

(3) سبقت ترجمته (ص/248).

(4) الكامل (1/116 وما بعدها) ت/238.

(5) سبقت ترجمته (ص/255).

(6) الكامل (1/296) ت/42. وقد نقل ابن عدي عن النسائي أن أحمد بن صالح قال عن ابن رشدين هذا: كذاب

(7) سبقت ترجمته: (ص/167).

(8) سبقت ترجمته (ص/168).

(9) الكامل (1/264) ت/14.

2 – ذكر ابن عدي في داود بن الْمُحَبَّر بن قَحذم بن سليمان بن ذكوان[1] (206هـ) أنه ألف كتاباً في فضائل العقل، وأن فيه أحاديث مسندة، وكل تلك الأخبار أو عامتها غير محفوظ، وكان قد ساق له حديثين منه، وحكم عليهما بأنهما منكران سنداً ومتناً. ومع ذلك فقد أوضح أن داود له أحاديث صالحة خارج كتاب فضائل العقل. وبهذا يتضح أن الأحاديث المنكرة في كتاب فضل العقل لم يمتد أثرها لتجعل من باقي مرويات داود مردودة[2].

3 – عبد الرزاق بن همام الصنعاني[3] (211هـ) ذكر ابن عدي بأنه له أحاديث مناكير رواها في فضائل أهل البيت ومثالب غيرهم، ومع ذلك تجده يقرر بأن عبد الرزاق في باب الصدق لا بأس به، وأن الثقات من المسلمين وأئمتهم قد رحلوا إليه، وكتبوا عنه، ولم يروا في حديثه بأساً. مع أنهم نسبوه إلي التشيع[4].

رابعاً: النكارة في رواية نسخة معينة: كما ذكر في عتَّاب بن بشير الجزري[5] (190هـ) حيث بيَّن أن عتاب هذا قد روى عن خُصيف[6] (137هـ) نسخة، وفيها أحاديث ومتون أنكرت عليه، وقد ساق ابن عدي بعض الأحاديث منها حديث الإفك، وأنه قد وردت ألفاظ من هذا الحديث في هذه النسخة لم يَقُلْها إلا عتاب عن خُصيف[7]. ومع هذا كله تجد ابن عدي قد أصدر حكمه على عتاب بأنه يرجو أنه لا بأس به. وهذا معناه أن النكارة التي أنكروها على عتاب لم يكن لينتقل أثرها إلى عتاب نفسه فتجعله في عداد الضعفاء أو المتروكين.

وقد تبين من هذا النوع أن النكارة الجزئية، سواء كانت متعلقة بشيخ أو موضوع أو نسخة، لا تسقط الراوي بإطلاق عند ابن عدي، بل تُعامل كآفة موضعية، تُستثنى من عموم حديث الراوي. ويُبرز هذا دقته في الحكم، وإعراضه عن التعميم، وسيره على منهج علمي تحقيقي في الجرح والتعديل، يراعي التفصيل والتفريق بين الجزئي والكلي، وبين المؤثر وغير المؤثر.

النوع السادس: النكارة التي يصفها ابن عدي بأنها ليست منكرة جداً، أو لم تجاوز الحد في الإنكار:

يُبيّن هذا النوع من النكارة التي وصفها ابن عدي بأنها ليست بالمنكرة جداً، أو لم تتجاوز الحد في الإنكار، أن وجود بعض النكارة المحدودة لا يؤثر في قبول الراوي أو حكمه بترك حديثه، بل تبقى رواياته

---

(1) سبقت ترجمته (ص/200).

(2) ينظر: الكامل (3/450-453) ت/638. وقد تابع رأي ابن معين في داود أنه كان يخطئ ويصحف كثيراً، وهو في الأصل صدوق.

(3) سبقت ترجمته (ص/121).

(4) ينظر: الكامل (6/322) ت/1469.

(5) سبقت ترجمته (ص/267).

(6) سبقت ترجمته (ص/261).

(7) ينظر: الكامل (6/381) ت/1524.

تُكتب ويُعتد بها، مما يدل على تفصيل ابن عدي في تقييم النكارة ومدى تأثيرها. وفيما يأتي سأذكر صور هذا النوع:

الصورة الأولى: أحاديثه ليست منكرة جداً، يكتب حديثه، أو لا بأس به[1]:

1 – أحمد بن أبي نافع[2] (235هـ) بيَّن ابن عدي أن أحاديثه ليست بالمنكرة جداً، فتجده حكم بأنه: مُتَقارب الحديث[3]، وهذه اللفظة من أدنى ألفاظ التوثيق[4]. والظاهر أنه عندما لا تكون النكارة شديدة في بعض أحاديث الراوي فإنها لا تؤثر في مجمل حديثه.

2 – ذكر ابن عدي في أبي كريب رشدين بن كريب[5] مولى ابن عباس ﷺ أن أحاديثه مقارِبة ولم يرَ فيها حديثاً منكراً جداً، وهو على ضعفه يُكتب حديثه[6].

3 – ما ذكره في قرة بن عبد الرحمن بن حيويل[7] (147هـ) حيث أوضح أن له أحاديث صالحة، وأنه لم يرَ له حديثه حديثاً منكراً جداً، فلهذا تجده حكم عليه أنه يرجو أنه لا بأس به[8].

الصورة الثانية: النكارة التي لم تجاوز الحد أو المقدار:

النكارة التي لم تتجاوز الحد أو المقدار عند ابن عدي هي نكارة ضعيفة لا تؤدي إلى ترك الراوي أو عدم قبول أحاديثه كلية، بل تُبقي على الرواية مقبولة مع وجود تحفظات محدودة. يظهر هذا جليًا في عدة تراجم حيث يقر ابن عدي بوجود النكارة لكنه يسمح بكتابة الحديث وقبوله إذا روى عنه ثقات. وسأعرض للأمثلة التي توضح هذا من صنيع ابن عدي:

أولاً: النكارة لم تجاوز الحد في أحاديث الراوي، يكتب حديثه:

1 – أحياناً بعد أن يستعرض ابن عدي أحكام النقاد في الراوي، وأنه ضعيف وقد ترك حديثه، فيعرض له جملة من حديثه ثم يختم ذلك أن هذا الراوي ممن يكتب حديثه[9]. ويعلل ذلك بقوله: "فإني لم أجد في

---

(1) ينظر: الكامل (37/5) ت/925 ترجم لأبي عامر الخزاز صالح بن رستم البصري وذكر أنه لا بأس به، ولم يرَ له حديثاً منكراً جداً.

(2) سبقت ترجمته ص/224)

(3) ينظر: الكامل (255/1 وما بعدها) ت/5.

(4) قال العراقي في التقييد والإيضاح (ص/161): "الألفاظ التي هي للتوثيق من هذه الألفاظ التي جمع بينها المصنف أربعة ألفاظ، وهي قولهم: فلان روى عنه الناس. وفلان وسط. وفلان متقارب الحديث. وفلان ما أعلم به بأسا. وهذه الألفاظ الأربعة من الرتبة الرابعة، وهي الأخيرة من ألفاظ التوثيق".

(5) ضعيف، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/209) ت/1943.

(6) ينظر: الكامل (20/4) ت/671.

(7) سبقت ترجمته (445).

(8) ينظر: الكامل (486/6) ت/1605.

(9) ينظر: الكامل (170/3–173) ت/481.

أحاديثه منكراً قد جاوز المقدار والحد"[1]. كما قرر في حبَّة بن جُوين العُرَني الكوفي[2] (76هـ)، إذ قال: "وروى أحاديث كثيرة، وقل ما رأيتُ في حديثه منكر قد جاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وقد أجمعوا على ضعفه، إلا أنه مع ذلك يُكتب حديثه"[3].

يظهر من صنيع ابن عدي أنه مع إقراره بوجود النكرة في حديث حبة بن جوين، وأنه مجمع على ضعفه، لكنه قرر أن حديثه يكتب، ولم يحكم بتركه، مما يدل على أن النكارة هنا لم تنعكس بأثرها سلباً على جميع مرويات الراوي بالرد أو الترك.

2 – الخليل بن مرة[4] (160هـ): بعد أن ذكر له ابن عدي جملة من حديثه قال: "وللخليل أحاديث غير ما ذكرته أحاديث غرائب ... ولم أرَ في أحاديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد، وهو في جملة من يُكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث"[5]. وظاهر عدم تأثير وجود النكارة التي لم تتجاوز الحد في حديثه، فوجودها لم يُدخله في جملة المتروكين، بل أبقاه ابن عدي في دائرة من يُكتب حديثه.

3 – أبو يزيد داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأَودي الزعافري الكوفي[6] (151هـ): بعد أن ساق له ابن عدي عدة أحاديث قال: "ولداود الأَودي أحاديث غير ما ذكرت صالحة، ولم أرَ في أحاديثه منكراً يجاوز الحد إذا روى عنه ثقة. وداود وإن كان ليس بالقوي في الحديث فإنه يُكتب حديثه ويقبل إذا روى عنه ثقة"[7].

ثانياً: النكارة لم تجاوز الحد في أحاديث الراوي، لا بأس به، أو أحاديثه متقاربة محتملة:

1 – حُديج بن معاوية بن حديج بن الرُّحَيل[8] قال: "وعامة أحاديثه ينفرد به عمن يروي عنه، وأرجو أنه لا بأس به؛ لأني لم أرَ حديثاً منكراً قد جاوز الحد"[9].

2 – يذكر أحياناً أن الراوي له إفرادات وغرائب، وأنه ليس في حديثه حديث قد جاوز الحد في الإنكار، وأوضح أن أحاديثه متقاربة محتملة، كما في سلمة بن الفضل الأبرش[10] (بعد 190هـ).

---

(1) الكامل (173/3) ت/481.

(2) سبقت ترجمته (ص/314).

(3) الكامل (281/3) ت/547.

(4) سبقت ترجمته (ص/313).

(5) الكامل (400/3) ت/613.

(6) سبقت ترجمته (ص/314).

(7) الكامل (425/3–426) ت/627.

(8) صدوق يخطئ، ينظر: التقريب لابن حجر (ص/154) ت/1152. توفي (100 وبضع وسبعون هـ)

(9) الكامل (284/3) ت/548.

(10) ينظر: الكامل (278/4) ت/793. وسلمة قاضي الري، سبقت ترجمته (ص/316).

ويتبين مما سبق أن هذا النوع يُجسد الدقة النقدية عند ابن عدي، وتمييزه بين النكارة التي تُوجب الرد، وتلك التي لا تتجاوز الحد، فتُبقي على الرواية في حدود المقبول.

ويُبرز هذا المنهج دقة ابن عدي في النقد، وتريثه في إصدار الأحكام، واعتماده على الموازنة والتحليل الدقيق، لا على الإطلاق والتعميم، وهو ما يرفع من قيمة كتابه "الكامل" كمصدر نقدي دقيق.

الصنف الثاني: النكارة غير المؤثرة في المروي: تُعتبر النكارة في المتون أحد المعايير التي يعتمد عليها المحدّثون في الجرح والتعديل، غير أن تأثير هذه النكارة لا يكون دائمًا قاطعًا بردّ الحديث أو إسقاط الراوي، بل قد تكون النكارة موضعية، أو منسوبة إلى رواة عن الراوي، أو محصورة في جزء من مروياته. ويظهر من منهج ابن عدي في "الكامل" أنه راعى هذا التفصيل، فحَكم في عدد من التراجم بوجود أحاديث منكرة للمترجم له، لكنه لم يُسقط أحاديثه كلها، بل صرَّح بأنها صالحة للمتابعة أو مقبولة في الجملة، أو أن الحمل في النكارة على غيره. وهذا الصنف من النكارة يُبرز دقة النظر في المرويات وتمييز الصحيح من المنكر دون تعميم الجرح، وهو ما سأذكره في هذا الصنف من خلال صور متعددة من التراجم، ولذا جعلت وزعت هذا الصنف إلى الأنواع الآتية:

النوع الأول: رواة وُجدت في مروياتهم أحاديث منكرة، لكن باقي مروياتهم مستقيمة، ويُكتب حديثهم.

النوع الثاني: الراوي رُوي عنه مناكير، لكن الحمل في النكارة على الراوي عنه لا عليه هو.

النوع الثالث: النكارة في مروياته عن شيوخ معينين بالنكارة، بينما رواياته عن غيرهم صالحة.

النوع الرابع: رواة في حديثهم بعض الإنكار، ومع ضعفهم يُكتب حديثهم.

هذا مجمل الأنواع في هذا الصنف، وفيما يلي بيان لكل نوع على حدة:

النوع الأول: رواة وُجدت في مروياتهم أحاديث منكرة، لكن باقي مروياتهم مستقيمة، ويُكتب حديثهم[1]:

هذا النوع من الروايات يبرز دقة ابن عدي في التمييز بين ما هو منكر موضعياً وما هو صحيح في مرويات الراوي الواحد. فعلى الرغم من وقوع أحاديث منكرة في بعض مرويات الراوي، إلا أن بقية

---

(1) مصطلح: يكتب حديثه: ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (2/ 37) مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وقرر بشأن من يكتب حديثه ما يأتي (الثلاثة الأولى من مراتب التعديل والباقي من مراتب الجرح):

أ – إذا قيل له: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه. وهي المنزلة الثانية.

ب – إذا قيل: شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثالثة.

ج – إذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

د – إذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

هـ – إذا قالوا: ليس بالقوي فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه، إلا أنه دونه.

و – إذا قالوا: ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

هذا مجمل ما ذكره تقريباً عمن يكتب حديثهم وبيان مرتبتهم.

مروياته تظل مستقيمة قابلة للقبول، ولا يُعمم الحكم بالرد على جميع ما رواه. وهذا النهج يظهر حرص ابن عدي على تحقيق التوازن بين النقد والتحقيق، مما يجعله منصفاً في تقييمه للرواة، ومن صور ذلك:

الصورة الأولى: النكارة في حديث واحد، وباقي المرويات مستقيمة: أبو مصعب عبد السلام بن حفص المدني[1]: ذكر له ابن عدي حديثاً واحداً واستنكره عليه، وبيَّن أنه لم يرَ له أنكر منه، وأوضح أن له عن عبد الله بن دينار (127هـ) أحاديث مستقيمة[2]. مما يدل على أن وجود النكارة في حديثه ذاك لا يعني رد باقي حديثه.

الصورة الثانية: النكارة في أكثر من حديث، تفرد بها أو خالف، ويكتب حديثه: أحمد بن بشير[3] من أهل الكوفة (197هـ): ساق له ابن عدي عدداً من رواياته التي أُنْكِرت عليه، بعضها بسبب تفرده، وبعضها بسبب مخالفته[4]، ثم قال عنه: "وأحمد بن بشير له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم"[5].

يتضح أن هذه الروايات التي وجدت فيها النكارة وساقها ابن عدي لأحمد بن بشير لم يمتد أثرها لباقي مروياته، إذ أن له أحاديث صالحة، وهو في جملة القوم الذين يكتب حديثهم، وبالتالي يمكن القول: إن روايات أحمد بن بشير المنكرة لم يكن لها من الأثر في سائر مروياته بحيث ترد جميعها.

الصورة الثالثة: النكارة في أكثر من حديث، والراوي يكتب حديثه: أبو إسماعيل إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة المدني[6] (165هـ): أورد له ابن عدي عدداً من الأحاديث المنكرة التي وصفها بأنها أوحش ما روي له، ونقل قول البخاري فيه: "عنده مناكير"[7]. وقال مرة: "منكر الحديث"[8]، ثم ذكر ابن عدي أنه صالح في باب الرواية، ومع ضعفه يكتب حديثه. ويظهر أن الحكم بالنكارة لم يؤثر في أحاديث الراوي كلها، بحيث يُترك حديثه جملة، بل يكتب حديثه للاعتبار به[9].

يتضح من دراسة هذا النوع أن وجود بعض المناكير في حديث الراوي لا يعني بالضرورة رد جميع مروياته، بل يُعتمد على التثبت في كل حديث على حدة. وهذا الموقف يعكس منهجاً نقدياً مرناً ومتزناً،

---

(1) سبقت ترجمته (ص/240).
(2) الكامل (6/346-347) ت/1494.
(3) سبقت ترجمته ص (ص/221).
(4) ينظر: الكامل (1/249 وما بعدها) ت/1.
(5) الكامل (1/251). ت/1.
(6) سبقت ترجمته (ص/330).
(7) لم قف على هذه العبارة في تواريخ البخاري.
(8) الضعفاء الصغير (ص/21) ت/2.
(9) الكامل (1/345 وما بعدها). ت/66.

يؤكد أن النكارة الموضعية لا تبطل قيمة الراوي برمتها، ويعزز بذلك دقة التحليل ورسوخ منهج النقد الحديثي عند ابن عدي

النوع الثاني: الراوي رُوي عنه مناكير، لكن الحمل في النكارة على الراوي عنه لا عليه هو:

في هذا النوع، يميز ابن عدي بين الراوي ذاته والمناكير المنسوبة إليه عن طريق رواة آخرين، حيث لا يحمل الراوي المسؤولية المباشرة عن هذه النكارة، بل تقع على من روى عنه. وهذا التفريق هو سمة من سمات منهج ابن عدي في نقد الأحاديث، إذ لا يجمع بين ضعف المروي عنه وضعف الراوي، بل يفتح باب قبول أحاديث الراوي التي لا يشوبها ضعف من خلال التمييز بين مصادر الرواية.

فمن ذلك ما قاله إبراهيم بن محمد بن ثابت الأنصاري المدني[1]، إذ قرر أنه رُويَ عنه مناكير، ثم ساق له أحاديث ليحكم بأن لإبراهيم بن محمد بن ثابت غير ما ذُكِر من الأحاديث، وأحاديثه صالحة محتَملة، ولعله أُتي ممن قد رواه عنه[2]. ويظهر من هذا أن وجود بعض الأحاديث المنكرة التي رويت عن إبراهيم لم تؤثر في قبول أحاديثه الأخرى، والسبب في عدم التأثير أن النكارة ليس من قبله هو، بل من قبل من روى عنه، كما هو مقتضى كلام ابن عدي.

ويؤكد هذا النوع على حرص ابن عدي على عدم تحميل الراوي وزر نقائص غيره، مما يدل على دقة نظره وإتقانه لعملية التمييز في نقد الحديث. وعليه، فإن النكارة المنسوبة إلى رواة عن الراوي لا تؤدي بالضرورة إلى رد كل ما رواه، بل يظل الحديث المأخوذ منه صالحًا ما لم يكن به ما يرد، مما يعكس منهجًا نقديًا متقدماً يعتمد التقييم الدقيق لمصادر الرواية.

النوع الثالث: النكارة في مروياته عن شيوخ معينين بالنكارة، بينما رواياته عن غيرهم صالحة:

يُظهر هذا النوع اهتمام ابن عدي بالتفصيل الدقيق في تقييم مرويات الراوي بحسب شيوخه الذين نقل عنهم. فوجود النكارة في مرويات الراوي عن شيوخ معينين لا يلزم رد جميع ما رواه عن غيرهم، وهو ما يدل على اهتمام ابن عدي بتبيان مواطن الصلاح والضعف في سلسلة الإسناد بدقة متناهية. وهذا التمييز بين المصادر الداخلية لروايات الراوي يعد تطوراً منهجياً في نقد الحديث.

فقد تكون أحاديث الراوي صالحة ولكنه إذا روى عن شيخ معين وقعت النكارة، فهذه النكارة لا تُسقط سائر أحاديث الراوي بل تبقى صالحة، وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

الصورة الأولى: حدث بمناكير عن فلان وغيره، ولكن له حديث صالح عن غير هؤلاء: إبراهيم بن رستم

---

(1) سبقت ترجمته (ص/186).

(2) ينظر: الكامل (1/386-387) ت/96.

الْمَروزي[1] (210هـ): ذكره ابن عدي وقال عنه أنه حدث عن يعقوب القُمِّي[2] (174هـ)، و فُضيل بن عياض[3] (187هـ)، وغيرهما بمناكير، وبعد أن ساق له حديثا عن يعقوب قال: لم أرَ لإبراهيم أنكر حديثا من هذا، على أنه روى عن فضيل بن عِياض غير حديث أُنكرت عليه، وباقي حديثه عن غيره صالح[4].

يتضح أن وجود النكارة في مرويات إبراهيم عن بعض شيوخه لم تؤثر في سائر مروياته عن غيرهم، لذا تجد ابن عدي حكم بأنها صالحة.

الصورة الثانية: له أحاديث غير محفوظة مناكير، وله غيرها أحاديث صالحة: أبو النضر إسحاق بن إبراهيم الدمشقي[5] (227هـ): ذكر ابن عدي أن له مقدار عشرين حديثاً غير محفوظة، وأنه لم يرَ له أنكر مما ذكره، ومع ذلك حكم بأن له أحاديث صالحة، ويتضح أن الحكم على بعض مروياته وهي مقدار العشرين، لم تؤثر في باقي مرويات أبي النضر، لذا فهي صالحة[6].

الصورة الثالثة: يروي عن فلان وغيره مناكير، لا يتابع عليها، يكتب حديثه: أحمد بن بُديل بن قريش بن الحارث الإيامي أو اليامي الكوفي[7] (258هـ): ذكر ابن عدي أنه يروي عن حفص بن غياث (194هـ) وغيره مناكير، وساق ما يؤيد ذلك، وقد حكم بأنه روى أحاديث تفرد بها، ولم يُتابَع عليها، ومع ذلك جعله مع ضعفه يكتب حديثه فقال: "ولأحمد بن بُديل أحاديث لا يتابع عليها عن قوم ثقات، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه"[8]. فمع روايته للمناكير إلا أن حديثه إذا لم ينفرد، وتوبع – كما هو ظاهر صنيع ابن عدي – فإن حديثه يكتب للاعتبار.

الصورة الرابعة: روايته عن أهل البلد الفلاني مناكير وعن غيرها صالحة: أبو حاتم عدي بن الفضل[9] (171هـ) ذكر ابن عدي أن له أحاديث صالحة عن شيوخ أهل البصرة، لكن عن غيرهم مناكير مما لا يحدث به عنهم غيره[10].

---

(1) سبقت ترجمته (ص/171).
(2) سبقت ترجمته (ص/171).
(3) سبقت ترجمته (ص/170).
(4) ينظر: الكامل (1/387-388) ت/97.
(5) سبقت ترجمته (ص/242).
(6) ينظر: الكامل (1/496-497) ت/167.
(7) سبقت ترجمته (ص/173).
(8) الكامل (1/279). ت/23.
(9) سبقت ترجمته (ص/181).
(10) ينظر: الكامل (6/409) ت/1547.

يتبين من هذا النوع أن ابن عدي لا يعمم الحكم على الراوي بناء على نكارة مصدر معين، بل يُراعي اختلاف حال المصادر التي ينقل عنها. وهذا يعكس فهمًا عميقًا لمنهجية نقل الحديث، ويدل على حرصه على تقديم تقييم موضوعي لكل جزء من روايات الراوي، مما يجعل منهج نقده أكثر دقة وموضوعية.

النوع الرابع: رواة في حديثهم بعض الإنكار، ومع ضعفهم يُكتب حديثهم:

في هذا النوع يلتقي الضعف الجزئي مع قبول الحديث، إذ يرى ابن عدي أن وجود بعض الإنكار في حديث الراوي لا يحتم رد كل مروياته، خاصة إذا كان الراوي ضعيفًا لكنه يُكتب حديثه، وهذا يعكس واقعية منهجه الذي لا يرفض الراوي بمجمله لمجرد وجود نقاط ضعف جزئية، بل يوازن بين العيوب والصالحة، ويعطي فرصة للاستفادة مما يثبت صحته. وهذه بعض الصور في هذا النوع:

الصورة الأولى: أحاديثه في بعضها الإنكار، يكتب حديثه: فمن ذلك ما ذكره في أبي يحيى أيوب بن عُتبة قاضي اليمامة[1] (160هـ)، حيث ساق جملةً من أقوال العلماء في بيان ضعفه، ثم ساق له العديد من أحاديثه، وختم الترجمة بأن لأيوب هذا أحاديث غير ما ذكر وأحاديثه في بعضها الإنكار، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[2].

ويتضح أن وصف ابن عدي لأحاديث أيوب أن في بعضها الإنكار، لم يؤثر في مروياته كلها بحيث تصبح مردودة جملة، بل قرر أن حديثه يكتب، مع ضعفه.

الصورة الثانية: في حديثه بعض الأنكار، والأكثر من حديثه صالح: ذكر ابن عدي عبد الرحمن بن إسحاق الملقب بعباد[3] وحكم أن في حديثه بعض ما ينكر ولا يتابع عليه، ومع ذلك فإن الأكثر من حديثه صحاح، وهو صالح الحديث[4]، وبه تبين أن أحاديثه صالحة للمتابعة والاعتبار.

ويتضح من خلال هذه الصور أن ابن عدي كان ينظر إلى النكارة في المتن نظرًا دقيقًا، فلا يُعمم أثرها على جميع مرويات الراوي، بل يفصل بين ما يُرد وما يُقبل منها. وهذا المنهج يعكس ميزانًا نقديًا معتدلًا يجمع بين التحري والإنصاف.

---

(1) سبقت ترجمته (ص/294).

(2) ينظر: الكامل (12/2-17) ت/183. نقل ابن عدي عن ابن معين أن أيوب بن عتبة: ضعيف الحديث. وقال مرة: ليس بالقوي. وفي موضع آخر قال: ليس بشيء. ينظر: تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (72/1). ورواية الدوري (86/4) (3275). وينظر أيضا (138/4) (3573). ونقل عن البخاري أن أيوب عندهم ليِّن. ينظر: التاريخ الكبير (420/1) ت/1347. والتاريخ الأوسط (265/2) ت/2549. وعن النسائي: مضطَرِب الحديث. ينظر: الضعفاء للنسائي (ص/15) ت/24.

(3) سبقت ترجمته (ص/297).

(4) الكامل (345/5) ت/1131.

ويظهر من تتبع ابن عدي أنه لا يجعل وصف النكارة دائمًا مسقطًا للرواية أو مضعّفًا للراوي، بل قد يذكره في سياق حديث حسن، أو يقرنه بقول: "يُكتب حديثه"، أو "إلى الصدق أقرب"، مما يدل على وجود نكارة محتملة أو جزئية لا تكفي للحكم بالضعف المطلق. ويُفهم من ذلك أن النكارة عند ابن عدي ليست وصفًا واحدًا دائم التأثير، بل تتفاوت دلالته بحسب السياق، وعدد المناكير، وقوة الراوي، ووجود المتابعة أو المخالفة.

وبعد هذه الدراسة التفصيلية لصنف النكارة غير المؤثرة في المروي، يتبين جليًا أن ابن عدي لم يتخذ من وصف النكارة عند كل ظهورها مقياساً مطلقاً لرد الحديث أو إسقاط الراوي، بل كان أكثر حكمة ودقة في التمييز بين تأثير النكارة وأثرها، وبين النكارة الجزئية والنكارة الشاملة، وبين الناقل والراوي، وبين شيوخ الراوي المختلفين.

فمنهج ابن عدي النقدي يتسم بالاعتدال والمرونة، إذ يرى أن وجود النكارة في بعض المرويات لا يلزم رد كل ما رواه الراوي، وأن النكارة قد تكون موضعية أو مرتبطة بالرواة الآخرين، أو تصاحب الضعف الجزئي، لكن مع ذلك تبقى هناك أحاديث صالحة يُحتج بها.

وهذا الموقف يجعل من وصف النكارة عند ابن عدي أداة تحليلية دقيقة متعددة الأبعاد، وليست حكماً جامداً صارماً، ما يؤكد رصانة منهجه وعمقه في نقد الحديث.

ويُعتبر هذا التمييز المتقن أحد أهم مساهماته في تطوير علم الجرح والتعديل، وفي تقديم رؤية أكثر واقعية في التعامل مع النصوص الحديثية ومرويات الرواة.

وفي الختام، فإن هذا المطلب يسلط الضوء على دقة التقييم العلمي عند ابن عدي، ويرشد الباحثين إلى أهمية التأني والتفصيل في التعامل مع أوصاف النكارة، وعدم التعجل في الحكم بالرد أو القبول، بما يحقق ميزاناً محكماً بين الصرامة والإنصاف، في سبيل استجلاء الصحيح من الحديث وحماية السنة من النقد غير الموضوعي.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

***

الخاتمة

في نهاية المطاف أبين هنا أهم النتائج، والتوصيات، والمقترحات، التي توصلت إليها من خلال بحثي، وسأذكرها على النحو الآتي:

أولاً: أهم النتائج:

1- الراجح في نسب ابن عدي هو ما ذكره جمهور المترجمين له: عبد الله بن عَدِيّ -بفتح العين المهملة، وكسر الدال- بن عبد الله بن محمد بن المبارك، الجُرْجَانيُّ، نسبة إلى جُرْجَان، بضم الجيم، وسكون الراء المهملة، وفتح الجيم الثانية، والنون بعد الألف، المُبَاركيّ، وكان يُعرف في بلده بابن القَطَّان، ويُكنى بأبي أحمد. وما ذكره بعض المترجمين من أنه عبد الله بن محمد بن عدي بن عبد الله، أو عبد الله بن عدي بن محمد، ليس بصحيح، وإنما هو وهم أو سبق قلم، تعاقبت عليه بعض كتب التراجم بسبب النقل من بعضها البعض، واعتماد بعض المؤلفين على بعضهم.

2- ثبت أن اسم الكتاب الأصلي الذي اختاره المؤلف هو: "كتاب الكامل في ضعفاء الرجال"، ويجب الالتزام بهذه التسمية، لأن ابن عدي نص عليه صراحة في مقدمة كتابه.

3- تنوّع تسميات الكتاب عند العلماء راجع إلى اشتهاره بعنوان مختصر، وهو "الكامل"، أو إلى وصفهم لمضمونه بدلًا من استخدام العنوان الحقيقي، أو نتيجة للتناقل غير الدقيق بين المؤلفين.

4- لا خلاف بين العلماء في نسبة الكتاب لابن عدي الجرجاني، وثبوت ذلك بنقل العلماء، وبالنقول المباشرة من تلميذه، ووجود سند إلى المؤلف في إحدى النسخ الخطية.

5- مصطلح "منكر الحديث" عند ابن عدي ليس وصفًا بسيطًا بل توصيف مركب، يشمل عدة اعتبارات متداخلة تتعلق بالراوي والمروي، فيطلقه على الراوي في حالات، منها: الجهالة، أو الاتهام بسرقة الحديث أو الوضع. أو الضعف الشديد أو الترك. أو الرواية عن شيوخ ضعفاء أو متروكين.

6- يطلق ابن عدي وصف "منكر الحديث" على الراوي إذا وجد في مروياته واحداً أو أكثر من الأمور الآتية: إذا كانت مروياته متون منكرة أو أسانيد باطلة. أو الانفراد بما لا يُحتمل تفرده به عن الثقات. أو اشتماله على تفردات غير محفوظة لا تُعرف إلا من طريق الراوي المنكَر.

7- مصطلح "منكر الحديث" عند ابن عدي يتقاطع مع عدة مفاهيم نقدية، مثل التفرد غير المحتمل، والمخالفة، والضعف، والجهالة، والاتهام، مما يدل على شمولية نظرته في إطلاق هذا الوصف.

8- تُظهر منهجية ابن عدي أن الحكم بالنكارة ليس مرتبطًا فقط بذات الراوي، بل يشمل تقييمًا دقيقًا لمروياته من جهة المتن والإسناد، مما يعكس منهجًا تحليليًا نقديًا في التعامل مع الحديث.

9- تظهر إطلاقات ابن عدي على الراوي يحدث بالمناكير وما شاكل هذه العبارة أنه يطلقها على: "راوٍ

غلب على رواياته ما يُستنكر من المتون أو الأسانيد، إما لتفرده بما لا يُعرف عن غيره، أو لمخالفته الثقات، أو لاشتباه في المتن، أو للضعف في حفظه، أو لفسقه أو بدعته، أو لنقله عن شيوخ ضعفاء أو غير معروفين، أو لجهالة في حاله، أو لتساهله في الرواية، مع تفاوتٍ في مقدار النكارة والأثر المترتب عليها".

10- الحديث المنكر عند ابن عدي المشتق من مادة "نكر": "هو ما تفرد به راوٍ ضعيف أو متهم أو مجهول، أو رواه عن شيخ لا يُعرف، أو تضمن متناً باطلاً أو مخالفاً للواقع أو الشريعة، أو خالف به الثقات، ويكون غالبًا غير محفوظ، سواء أطلق وصف النكارة على المتن أو السند أو الحديث كله، مع تفاوت درجات النكارة عنده بحسب شدة العلة".

11- الحديث المنكر عند ابن عدي وفق استعماله الألفاظ غير المشتقة من "نكر" هو الحديث: "الذي يُروى بإسناد أو متن باطل، أو لا أصل له، أو موضوع، أو غير محفوظ، أو فيه إعضال ظاهر، ويكون غالبًا تفرد به راوٍ ضعيف أو متهم أو مجهول، أو خالف الثقات، أو تضمن متنًا مستنكرًا لا يُعرف عن الثقات، وهو عنده ضعيف مردود، تتفاوت درجته بحسب قوة العلة".

12- الحديث المنكر المشتق من مادة نكر عند ابن عدي مردود غالبًا، وغير مقبول، إلا في حالات نادرة تُستثنى فيها النكارة أو يُخفف الحكم. وهناك شروط وأسباب تؤثر في الرد أو التخفيف.

13- الحكم العام للحديث المنكر عند ابن عدي بالألفاظ المشتقة من غير مادة "نكر" حديث مردود في الأصل، ولا يُحتج به، ولكن له درجات من حيث النكارة، فأقواها وصفه بالموضوع والباطل، ولا أصل له. ودرجة أخف: غير محفوظ.

14- بلغ مجموع التصنيفات التي استعملها ابن عدي من مادة (نكر) تسعة أصناف، أبرزها: "منكر المتن"، و"حديث منكر"، و"هذا منكر"، و"أنكر عليه"، و"هذا الحديث منكر بهذا الإسناد"، و"أحاديثه مناكير"، و"التبعيض في النكارة"، و"نفي النكارة الشديدة"، و"استخدام أفعل التفضيل: (أنكر)".

15- يتضح أن نكارة المتن كانت من أبرز ما يعبّر به ابن عدي عن ضعف الرواية، خصوصًا عند تفرد الراوي الضعيف أو الكذاب، أو عند مخالفة المشهور أو الثقات.

16- استعمل ابن عدي ألفاظ النكارة بشكل تفصيلي ومدروس، وقد يقيّد النكارة بـ: راوٍ معين، أو بلد بعينه، أو سند مخصوص. كما أطلقها كوصف للرواية أو للراوي. وقد يصدر ابن عدي حكمه بالنكارة مطلقًا دون تقييد إذا سبق له بيان حال الراوي، أو إذا كانت النكارة ظاهرة في المتن بمخالفته للواقع أو للعقل.

17- استخدم ابن عدي عبارات تفيد التدرّج في شدة النكارة، مثل: "منكر جدًا"، "أشد نكارة"، "أنكر ما رُوي له"، للدلالة على تفاوت مراتب الضعف في الروايات. وفي حالات نادرة، نفى ابن عدي النكارة الشديدة، مما يدل على موضوعيته وتحفظه في إطلاق الأحكام.

18- تميز ابن عدي بأنه لا يكتفي بإطلاق النكارة، بل يُبيّن أحيانًا وجه النكارة، سواء أكان بسبب تفرد ضعيف، أو رواية باطلة أو موضوعة، أو مخالفة للثقات، أو غرابة في المتن أو السند.

19- يُعد استعمال ابن عدي لألفاظ مثل: "باطل"، "موضوع"، "لا أصل له"، و"منكر الإسناد والمتن"، من أبرز صيغ الحكم بالنكارة الشديدة. ويبدو أنها قرينة على وهن شديد أو وضع في الحديث، خصوصًا حين تُقرن بوصف الراوي أو سلسلة السند.

20- تعبير "لا أصل له" و"موضوع" يأتي غالبًا في سياق نقد الرواية من حيث الإسناد، إذ كثيرًا ما يُثبت ابن عدي تفرد راوٍ مجهول أو متروك بسند لا يُعرف من الثقات، فيبني عليه الحكم بعدم الأصل أو الوضع.

21- يظهر من خلال العبارة المتكررة "يروي عن الثقات بالبواطيل" أن ابن عدي لا يكتفي بوصف الحديث، بل يربط النكارة بتعدي أثر الراوي على الثقات أنفسهم، مما يعزز حُكمه بالتجريح الشديد.

22- استعمال لفظ "غير محفوظ" عند ابن عدي لا يقتصر على الأحاديث المنكرة فقط، بل إنه استخدم هذا اللفظ أيضًا في مواضع أخرى غير النكارة، مما يستوجب دقة في التعامل مع هذا الوصف عند استخراج الأحكام.

23- الظروف المسببة لوصف الحديث بـ"غير محفوظ" تشمل: تفرد راوٍ مجهول أو متهم بالوضع، أو وجود راوٍ منكر في السند، أو رواية الحديث من قبل راوٍ ضعيف، مما يضعف الحديث ويؤدي إلى وصفه بأنه "غير محفوظ".

24- مصطلح "معضل" يدل على النكارة واستغراقها في حالة التعقيد؛ إذ إن مصطلح "معضل" عند ابن عدي لا يعني بالضرورة انقطاع السند، بل يدل على أن الحديث مُعقد وصعب التحقق من صحته بسبب عدة عوامل، منها: تفرد الراوي، وجود أخطاء في السند، أو تعارض بين الروايات.

25- لفظ "المعضل" يحمل دلالة لغوية على استغراق الصعوبة في تصحيح الحديث، حيث يستعمل ابن عدي اللفظ وفقًا لمعناه اللغوي، في وصف الأحاديث التي استغلق أمرها على العلماء، سواء بسبب الأخطاء في السند أو التفرد بها، مما يجعلها غير مقبولة على مستوى النقل.

26- ابن عدي لا يكتفي بأحكام العلماء السابقين، بل يعيد التدقيق ويجتهد في الحكم على الرواة، وقد يخالف كثيرًا من الأحكام بالنكارة إذا كان يرى أن الراوي صالح عنده، وأحاديثه مستقيمة أو أقرب إلى الاستقامة. ولا يوافق بسهولة على حكم النكارة، بل يراعي تفرد الحديث ومدى صحة إسناده، ويحاول تفسير سبب وجود الحديث المنكر عند بعض الرواة بأنه يعود إلى رواية من ينقل عنهم، وليس الراوي نفسه. ويُعطي فرصة للرواة المختلف فيهم، ويختار المنهج الوسطي بين التضعيف والتعديل.

27- استخدام ابن عدي لألفاظ مثل: "أرجو أنه لا بأس به"، أو "أحاديثه مستقيمة"، يدل على تدرج

عنده في الحكم، وتنوع في مراتب التوثيق والجرح. وقد اعتمد ابن عدي على الشواهد والمتابعات كثيرًا في دفع النكارة، وهو من أبرز معاييره في تعديل الراوي أو رد الجرح.

28- الحكم بالنكارة عند ابن عدي لا يعني بالضرورة إسقاط الراوي أو رد جميع مروياته، بل يُنظر في السياق ومدى تأثير النكارة. ولذا يُفرّق ابن عدي بوضوح بين النكارة المؤثرة في الراوي أو المروي، والنكارة غير المؤثرة. ويظهر هذا في عباراته مثل: (يرجى أنه لا بأس به)، و(ممن يُكتب حديثه). فالنكارة المؤثرة تُفقد الراوي الثقة، وقد توصله إلى الجرح الشديد أو الترك، بخلاف غير المؤثرة، التي تُضعفه فقط أو تُنزل رتبته إلى "من يُكتب حديثه".

29- تتعدد أسباب تأثير النكارة، منها: كثرة التفردات، مخالفة الثقات، رواية الموضوعات، ضعف شيوخ الراوي أو تلاميذه، وغيرها من العوامل المؤثرة. وقد لا تؤثر النكارة إذا كانت محدودة في أحاديث معينة، أو في نسخ، أو مواضيع، أو شيوخ معينين، ويظل الراوي مقبولًا في الجملة.

30- يظهر من عبارات ابن عدي أن: التفرد، والمخالفة، والركاكة، والغموض، كلها أسباب تؤدي إلى الحكم بنكارة المتن. وتُعدّ نكارة المتن سببًا كافيًا لردّ الرواية، ولو لم يكن الجرح موجّهًا للراوي ذاته.

31- من أسباب النكارة: اتهام الراوي بالوضع، أو سرقة الحديث، أو تفرده برواية نسخ منكرة. ويُظهر ابن عدي وعيًا منهجيًّا دقيقًا في الحكم على الحديث بالنكارة بناءً على سلسلة من القرائن، لا على سبب واحد فقط. فهو يجمع بين النظر في حال الراوي، ومضمون الرواية، ودرجة التفرد، ليصدر حكمه بالنكارة.

32- يُرجع ابن عدي الحكم بالنكارة إلى الخلل في الضبط، وهو ما يظهر في الإسناد أو المتن. وبعض هذه الأحكام النكارة ناتجة عن اختلاط الراوي، أو وهمه، أو تدليسه، أو قبوله للتلقين.

33- من أقوى أسباب النكارة الإسنادية عند ابن عدي: وهم الراوي في رفع الموقوف، أو وصل المرسل. ويدل الجمع بين راويين في سند واحد على خلل في الضبط إذا خالف الثقات. كما أن التدليس وعدم السماع، عند انكشافهما، من أبرز ما يوجب النكارة عنده.

34- في المتن، تُعدّ الزيادة غير المحفوظة أو التصحيف أو الحمل على حديث آخر من وجوه النكارة البيِّنة. ويُظهر ابن عدي بأن الوهم والاشتباه والتوهم مجتمعة أو منفردة تؤدي إلى خلل في الرواية يُوجب ردها.

ثانياً: التوصيات:

أوصي طلاب الدراسات العليا ببعض الأمور التي وجدت أنه يجدر الاهتمام بها:

1 – العناية بمصطلحات الجرح والتعديل عند النقاد الأوائل، وذلك بجمعها ودراستها دراسة تحليلية لغوية وسياقية، وبيان الفروق الدقيقة بينها.

2 – إفراد كتاب مستقل يُعنى ببيان مصطلحات النكارة عند ابن عدي خاصة، نظرًا لتنوّع عباراته، وتفاوت دلالاتها، وارتباطها بالسياقات الحديثية والرواة.

3 – القيام بدراسة مقارنة بين استخدامات ابن عدي لمصطلح "النكارة" واستعمالات غيره من أئمة النقد مثل ابن معين والدارقطني والعقيلي وابن حبان، للوقوف على الفروق المنهجية والنقدية بينهم.

4 – الاهتمام بدراسة العلاقة بين وصف الراوي بالمناكير وبين أحكام التوثيق أو التضعيف العام، لمعرفة متى تكون النكارة قادحة أو غير مؤثرة في الحكم النهائي على الراوي.

5 – إجراء دراسات تطبيقية أخرى على كتب الجرح والتعديل الكبرى، مثل "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم و"الضعفاء الكبير" للعقيلي، وغيرها، بهدف تتبع مصطلحات النكارة وتحليل دلالاتها.

6 – التحقيق في الأثر التطبيقي لمصطلحات النقد عند ابن عدي على مناهج المتأخرين، مثل الذهبي وابن حجر، وغيرهما لتتبّع أثر المدرسة النقدية لابن عدي على مناهجهم.

7 – دعوة طلاب الدراسات العليا إلى تقديم دراسات تحليلية لأمثلة منكرة في كتب النقاد، مع مناقشة أسباب النكارة ووجوه المخالفة، ضمن أطر منهجية واضحة.

ثالثاً: مقترحات بحثية:

بعد دراستي لكتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي، اقترح بعض الأبحاث التي تبين لي الحاجة إلى وجودها، وهي:

1 – "النكارة في ميزان النقد الحديثي: دراسة مقارنة بين ابن عدي والعقيلي في الضعفاء الكبير أو ابن حبان في المجروحين" وهو بحث يهدف إلى تتبّع استعمالات النكارة ومآلاتها في الحكم على الراوي والمروي عند كل من ابن عدي والعقيلي أو ابن عدي وابن حبان.

2 – "ألفاظ النكارة في كتاب الكامل لابن عدي: دراسة تحليلية إحصائية" وهو بحث يُعنى بإحصاء ألفاظ النكارة، وتحليل تكراراتها، وارتباطها بالأحكام النقدية، ضمن دراسة لغوية رقمية.

3 – "النكارة وأثرها في توثيق الراوي أو تضعيفه عند النقاد ابن حبان أنموذجاً" مثلاً، وهي دراسة تهدف إلى بيان كيفيات تأثير النكارة على درجة قبول الراوي في كتب الجرح والتعديل.

4 – "التفرد والمخالفة في ميزان ابن عدي وأثرهما في الراوي والمروي: دراسة تطبيقية في ضوء كتاب "الكامل" بحث يستخرج صور المخالفة والتفرد المؤدية للنكارة عند ابن عدي، ويُحلّلها ويقارنها بأقوال الأئمة.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأعلام

فهرس المصادر

فهرس المحتويات

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	السورة	الصفحة
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	9	الحجر	2
﴿قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِيٓ أَمْ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ﴾	41	النمل	78
﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾	19	لقمان	78
﴿قل أعوذ برب الفلق﴾	1	الفلق	217

فهرس الحديث والآثار

أتاني جبريل فأمرني أن أقضي باليمين مع الشاهد 387
أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك 279
ادعوا إلي أخي، فدعوا أبا بكر 425
إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه 234
إذا أتى علي يوم لم أزدد فيه خيراً 199
إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده 206
إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ..... 283، 388
إذا شرب الرجل كأساً من خمر 309
إذا قاء أحدكم في صلاته، أو قلس، أو رعَف 264
إذا وضع بين يدي أحدكم طعام فسموا عليه 213
أربع محفوظات، وسبع ملعونات 269
أزرة المؤمن إلى نصف الساق 379
اتقوا هذا القدر فإنه شعبة من النصرانية 256
استعينوا على النساء بالعُري 271
استمتعوا بجلود الميتة 269
انتظار الفرج عبادة 219
الجار أحق بسَقَبه 265
الخراج بالضمان 211
الدين النصيحة ..... 449، 450
الرهن محلوب ومركوب 232
الزموا الجهاد تَصِحُّوا وتَسْتَغْنُوا 236
الشريك شفيع، والشفعة في كل شيء 216
الشؤم في ثلاث 372
الضبع صيد، وفيها جزاء كبش مسن إذا أصابها المحرم، وتؤكل 347
الفقر على المؤمن أزين من العِذَار الحسن على خد الفرس 394
القرآن كلام الله، وليس كلام الله بمخلوق 431
المؤمن مألف 258
النادم ينتظر الرحمة، والمُعجب ينتظر المقت 432
الهريسة والمَضيرة أنزلتا من السماء 220
أمْلِكوا العجين، فإنه أحد الرَّيعين 235
إن أحق ما أُخذ عليه الأجر لكتاب الله 229

إن أفضل العمل عند الله أن تقضي عن مسلم دينه 281
إن الحبشة أنْجِداء أسخياء 329
إن القلوب لتصدأ كما يصدأ الحديد ..... 148 ، 360
إن في جهنم وادٍ تستعيذ منه جهنم..... 228
إن من الشعر حكمة 240
إن من تمام الحج أن تحرم من دويرة أهلك 415
إن هذه الْحُشُوش مُحْتضرة..... 278، 421
أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة 399
إنما الأعمال بالخواتيم 242
أيُّمَا عبد يزور أخاه في الله 113
خذو مناسككم، لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا 411
رد جواب الكتاب حق كرد السلام 130
صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب ..... 256، 308
طلب العلم فريضة على كل مسلم ..... 128، 270
علي خير البرية ..... 172، 407
كلكم راع، وكلكم مسؤول..... 262
كلم الله البحر الشامي ..... 168، 263
كلوا من حافات القصعة..... 274
كنت نهيتكم –يعني عن زيارة القبور– فزوروها..... 280، 378
كنا نَعدُّ عليًّا من خيارنا 172
لا تساكنوا الأنباط في بلادهم 226
لا حسد ولا ملق إلا في طلب العلم 418
لا نكاح إلا بولي..... 59، 151
لا يُحصِن أهلُ الشرك بالله شيئا 224
لا يدخل الجنة أحد إلا بجَواز 395
لا يدخل الفقر بيتاً فيه اسمي 232
لا يغلق الرهن ..... 131، 271
لكل أمر مفتاح، 233
لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك 343
لو وزن دموع آدم بدموع ولده لرجح دموعه 371
لولا النساء لعُبد الله حقاً حقاً..... 222
ليؤمكم أحسنكم وجهاً 201
ما أفلح صاحب عيال قط..... 372
ما جاء من الله فهو الحق، وما جاء مني فهو السنة 212

مثل الذي يحج من أمتي عن أمتي..... 207
مر بقوم قد رموا رشقاً 223
من أتى الجمعة فليغتسل..... 326
من دُعِي فلم يُجب فقد عصى الله ورسوله..... 246
من رهن أرضاً بدين عليه فإنه يقضي من ثمرتها 204
من زهد في الدنيا أربعين يوماً..... 204
من زوَّج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها..... 129
من سره أن ينظر إلى من صور الله الكتاب في قبله 376
من طلب العلم ليجاري به العلماء 462
من عزى مصاباً فله مثل أجره..... 257
من قرأ طه ويس..... 243
من مس فرجه فليتوضأ ..... 180، 375
من منحه المشركون أرضاً فلا أرض له 347
نهى عن الحجامة يوم السبت ويوم الإربعاء ..... 227، 379
نهى عن زيارة القبور، وعن الأوعية 263
يا أبا برزة إن رب العالمين عهد إلي 322
يا أبا ذر إن للمسجد تحية..... 247
يأتي على الناس زمان يرفع فيه العلم..... 280
يوم الأربعاء يوم نحس مستمر 388

أبان بن أبي عياش ..... 217، 475
أَبَان بن جَبَلة الكوفي 482
أبان بن طارق البصري 246
أبان بن عبد الله بن أبي حازم 496
إبراهيم الأصبهاني 354
إبراهيم بن أبي حية ..... 387، 388، 412
إبراهيم بن أبي يحيى ..... 428، 429، 447، 448، 508
إبراهيم بن أحمد بن عبد الكريم ..... 307، 409
إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة ..... 330، 517
إبراهيم بن البراء بن النضر ..... 323، 328، 329، 355، 491
إبراهيم بن الفضل المخزومي ..... 330، 465
إبراهيم بن الهيثم بن الْمُهَلَّب 469
إبراهيم بن بشار ..... 262، 511
إبراهيم بن بكر الشيباني ..... 273، 274
إبراهيم بن رُسْتُم ..... 171، 241، 368، 518
إبراهيم بن زكريا المعلّم ..... 213، 413
إبراهيم بن سالم 158
إبراهيم بن سعد ..... 168، 222، 260
إبراهيم بن سَلْم 422
إبراهيم بن سليمان الزيات 408
إبراهيم بن صِرْمة 199
إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي 496
إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي 506
إبراهيم بن عبد السلام ..... 147، 148، 360
إبراهيمَ بنِ عبد الله بن هَمَّام 119
إبراهيم بن فهد بن حَكيم 304
إبراهيم بن مالك الأنصاري ..... 328، 355
إبراهيم بن مُجَشِّر بن معدان 335
إبراهيم بن محمد الشافعي 227
إبراهيم بن محمد بن ثابت ..... 186، 518
إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز ..... 149، 427، 496
إبراهيم بن مسلم الْهَجَري 446
إبراهيم بن مُهَاجِر بن مِسْمَار ..... 243، 418، 446

إبراهيم بن ميمون الصائغ 347
إبراهيمُ بنُ هاشم 260
إبراهيمَ بن هانيء 362
إبراهيم بن يزيد النخعي 257
إبراهيم بن يزيد بن قُديد ..... 283، 284، 388
إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي 102
ابن أبي داود ..... 197، 250، 251
ابن أبي ذئب ..... 129، 152، 171، 211، 217، 308، 373، 511
ابن أبي فُديَك ..... 159، 283، 498
ابن الأشعث ..... 25، 96، 250
ابن بُرَيدة 371
ابن جريج 24، 25، 96، 180، 198، 211، 222، 223، 247، 264، 271، 277، 334، 342، 343، 344، 345، 346، 375، 411، 412، 448، 471
ابن جوصاء 303
ابن خِرَاش 451
ابن شَوْذَب 279
ابن لهيعة ..... 140، 167، 229، 425، 510
ابن وهب ..... 122، 168، 185، 254، 320، 433، 445
أبو الأشعث الصنعاني 335
أبو بكر بن عياش ..... 168، 225، 384، 418، 512
أبو بكر العقيلي العبسي 289
أبو التيَّاح 279
أبو حَصِين 279
أبو حمزة السُّكري 215
أبو الزبير ..... 213، 223، 280، 281، 346، 378، 411، 482
أبو سلمة بن عبد الرحمن ..... 284، 389
أبو صالح السمان ..... 232، 233، 279
أبو صالح المصري 234
أبو عاصم النبيل 114
أبو عبد الرحمن الْحُبُلي 425
أبو عروبة الحراني 251
أبو العُشَراء ..... 343، 344
أبو هاشم الرُّماني 347
أُبَيْن بن سُفيان 229

أحمد ابن أخت عبد الرزاق ..... 302،353
أحمد بن إبراهيم بن موسى ..... 128، 129، 270، 408
أحمد بن أبي نافع الموصلي ..... 224، 339
أحمد بن الأزهر 398
أحمد بن الحارث الغَسَّاني 205
أحمد بن الحسن بن أَبَان 162
أحمد بن العباس بن عيسى ..... 278، 421
أحمد بن الفرات الرازي 451
أحمد بن أوفى ..... 374، 420، 509
أحمد بن بُديل ..... 173، 411، 519
أحمد بن بشير ..... 221، 238، 239، 371، 372، 517
أحمد بن بكر ..... 277، 461
أحمد بن حاتم بن مَخْشِي 450
أحمد بن حفص السعدي ..... 22، 27، 164، 227، 228، 277، 278، 390، 415
أحمد بن سالم بن خالد ..... 172، 407
أحمد بن سلمة ..... 372، 492
أحمد بن شبيب 186
أحمد بن صالح الْمِصري 449
أحمد بن عبد الرحمن بن يزيد ..... 242، 391، 420
أحمد بن عبد الله الهروي ..... 267، 355
أحمد بن عبد الله بن حكيم ..... 170، 323
أحمد بن عبد الله بن محمد ..... 158، 322، 414، 497
أحمد بن عبد الله بن ميسرة ..... 178، 197، 334، 336
أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب 409
أحمد بن كِنانة ..... 126، 132، 338
أحمد بن محمد المكي 198
أحمد بن محمد بن الأزهر ..... 150، 321، 325، 497
أحمد بن محمد بن الحجاج ..... 255، 512
أحمد بن محمد بن أيوب ..... 167، 260، 261، 418، 512
أحمد بن محمد بن عمر ..... 176، 276، 410، 489
أحمد بن محمد بن عمرو ..... 169، 342، 345
أحمد بن محمد بن غالب ..... 320، 355
أحمد بن ميسرة 428
أحمد بن هارون المصيصي ..... 334، 375

أحمد بن هارون بن آدم 180
أحمد بن هارون بن موسى بن هارون ..... 327، 356، 409
أسامة بن زيد بن أسلم 237
إسحاق ابن أبي إسرائيل 260
إسحاق بن إبراهيم الدمشقي ..... 242، 335، 519
إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدَبَري ..... 394، 434
إسحاق بن بِشْر البخاري 311
إسحاق بن خالد بن يزيد البالِسي ..... 217، 490
إسحاق بن نَجيح الْمَلَطي 223
إسحاق بن وهب 433
إسحاق بن يحيى بن طلحة 461
إسرائيل بن يونس ..... 248، 512
إسماعيل ابن أبي أويس 213
إسماعيل بن إبراهيم التيمي 496
إسماعيل بن إبراهيم بن مُهَاجِر 288
إسماعيل بن أبي خالد ..... 37 ، 271، 280، 378
إسماعيل بن زياد 117
إسماعيل بن عَبَّاد 271
إسماعيل بن عمرو بن نَجيح 216
إسماعيل بن عياش ..... 184، 201، 207، 264، 346، 375، 376، 377، 463
إسماعيل بن قيس ..... 149، 305، 461
إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل الْمُزَني 39
إسماعيل بن يحيى بن عُبيد الله 324
أَسِيد بن يزيد البصري ..... 271، 304، 363
أشعث بن بَرَاز 202
أشعث بن سعيد 239
أَصْبَغ بن نُبَاتة 427
أَصْرَم بن غياث النيسابوري 460
أغلب بن تميم بن النعمان 244
أفلح بن حُميد المديني 452
الأزور بن غالب التميمي 431
الأسود بن يزيد 257
الأَصْبَغ بن نُبَاتة 214

الأعمش102، 130، 143، 161، 168، 172، 232، 233، 271، 283، 331، 335، 407، 411، 417، 418
الأوزاعي37، 130، 135، 159، 167، 208، 210، 242، 283، 284، 325، 388، 391، 417، 418، 420، 421، 464، 474، 476، 481
الجراح بن المنهال 467
الجَنْبي ..... 151، 291، 383، 507
الحسن ابن أبي جعفر 259
الحسن البصري ..... 202، 204، 206، 227، 378، 410
الحسن بن الحسين ..... 149، 338، 427، 497
الحسن بن دينار 315
الحسن بن صالح 313
الحسن بن عثمان بن زياد 232
الحسن بن علي بن صالح 211
الحسن بن علي بن مَحْميّ 402
الحسن بن عمارة ..... 220، 250
الحسن بن محمد ..... 129، 130
الحسن بن محمد بن عنبر 326
الحسين بن المبارك الطبراني 201
الحسين بن عبد الله بن عبيد الله 313
الحسين بن محمد بن مودود ..... ، 127، 251، 434
الحكم بن عبد الله الأيلي ..... 199، 212، 222
الخليل بن زكريا الشيباني 303
الخليل بن مرة ..... 313، 515
الدَّرَاوردي 370
الرَّبيع بن صَبيح 206
الزُّبيدي ..... 219، 272، 347، 375، 376
السَّري بن عبد الله 295
سهل بن صُقير ..... 292، 390
الشعبي ..... 129، 130، 277، 280، 281، 378
الضَّحاك بن حَجْوة المنبجي ..... 137، 310، 370
الضَّحَّاك بن حُمْرة 113
الضحاك بن مَخْلَد 114
الطَّرائفي 127
العباس بن ذَريح 130

العلاء بن المسيب 381
العلاء بن زيد 493
العلاء بن سليمان 118
العلاء بن عبد الرحمن الحُرَقي 159
العلاء بن كثير ..... 123، 459
الفضل بن عطيَّة 183
الفضل بن مختار 151
القاسم بن محمد ..... 198، 452
الليث بن سعد ..... 163، 167، 210، 234، 313، 323، 327، 328، 458، 510
المُزَني 39
المُسيَّب بن واضح 250
الْمُفَضَّل بن محمد 207
المُوَقَّرِي 165
النضر بن أنس ..... 278، 323، 328، 421، 491
النضر بن سلمة ..... 198، 213
النضرُ بن شُميل 185
النضر بن محمد المروزي ..... 170، 323، 410
الوَزْدُولي 390
الوليد بن عبد الواحد 214
الوليد بن عطاء ..... 197، 198
الوليد بن مسلم ..... 320، 325، 380
الوليد بن مُهلَّب 288
أم شريك الأنصارية 115
أم شريك الأنصارية 115
أنس بن عياض ..... 170، 323
أوس بن عبد الله 294
أيوب بن خالد 159
أيوب بن خُوط البصري 392
أيوب بن سُويد الرملي ..... 243، 279
أيوب بن سيَّار ..... 237، 466
أيوب بن عُتبة ..... 294، 520
أيوب بن عروة ..... 150، 151
أيوب بن محمد الكوفي 482
أيوب بن واقد ..... 475، 482

باذام 160
بحيرا الراهب 309
بَركَة بن محمد الحلبي 325
بُريد بن عبد الله بن أبي بردة 246
بريدة بن الحصيب 371
بشَّار بن الْحَكم ..... 135، 139، 504
بشار بن قِيراط النيسابوري ..... 182، 490
بشار بن موسى الخفَّاف 442
بشر بن إبراهيم ..... 135، 215، 337
بِشْر بن آدم البصري 235
بِشْر بن السَّري 290
بشر بن عُبيد 125
بِشْر بن عُمارة الخَثْعمي 455
بشر بن محمد بن أَبَان 245
بَشِير بن زياد ..... 289، 363
بَشِير مولى بني هاشم 283
بقية بن الوليد ..... 130، 132، 184، 199، 219، 226، 272، 347، 373، 381، 482
بكر بن بكار 237
بكر بن خُنَيْسٍ 503
بكر بن سُليم الصَّواف 280
بكير بن جعفر الجرجاني ..... 178، 383، 416
بُكَير بن شهاب ..... 134، 228
بُهْلول بن عُبيد الكِندي 249
ثابت البُناني ..... 135، 139، 213، 334، 506
ثابت الحفار 229
ثابت بن حماد البصري ..... 304، 422
ثابت بن موسى ..... 414، 415
ثُمامة بن عُبيدة العَبدي 223
جابر بن نوح الحِمَّاني 415
جابر بن يزيد الجعفي 314
جَارِية بن هَرِم 290
جُبير بن نُفير 207
جرير بن أيوب البجلي 442
جرير بن عبد الحميد ..... 369، 453

جعفر بن أبي المغيرة ..... 241، 368، 369
جعفر بن أبي جعفر ميسرة الأشجعي 459
جعفر بن الحارث الكوفي 443
جعفر بن سعد بن سمرة ..... 204، 205
جعفر بن محمد بن الحسن بن المُستفاض الفريابي ..... 24، 39، 161، 309، 387، 388
حاتم بن إسماعيل 326
حامد بن آدم المروزي 383
حَبَّة بن جُوين العُرَني ..... 314، 315، 514
حبيب بن أبي ثابت ..... 220، 249، 250
حبيب بن أبي حبيب ..... 329، 498
حجاج بن رِشدين 326
حَجَّاج بن سليمان 167
حجاج بن سليمان الرُّعَيني ..... 167، 510
حجاج بن محمد المصيصي 375
حُديج بن معاوية بن حديج بن الرُّحَيل 515
حَزَوَّر أبي غالب 238
حسام بن مِصَكّ 475
حسان بن إبراهيم الكرماني 392
حسين بن عيسى الحنفي 296
حفص بن عمار الْمُعلِّم 246
حفص بن عمر الأيلي 310
حَلْبَس بن محمد 269
حماد بن أبي سليمان 251
حمَّاد بن جعفر ..... 112، 113
حمبد بن وهب القُرشي 481
حُمران بن أَعين الكوفي 492
حُميد الطويل ..... 129، 239
حُميد بن زياد 258
حُميد بن مالك اللَّخْمي 306
حنظلة بن عبيد الله السدوسي ..... 401، 463
حَيْوَة 326
حُيَي بن عبد الله ..... 229، 425
خالد الحذاء ..... 257، 258
خالد بن أحمد أمير بُخارى 342

خالد بن إسماعيل المخزومي 302
خالد بن الحسين 382
خالد بن القاسم المدائني 210
خالد بن عبد الرحمن الخراساني 297
خالد بن عمرو ..... 282، 323، 327، 328
خالد بن غسان بن مالك 221
خالد بن محمد الأنصاري 291
خالد بن مخلد القَطَواني ..... 244، 510
خالد بن معدان 215
خالد بن يزيد الرملي 377
خالد بن يزيد العمري 217
خالد بن يزيد بن أسد ..... 280، 378
خُبيب بن سليمان بن سمرة ..... 204، 205
خُصيف ..... 261، 481، 513
خلف بن خليفة 381
خُلَيد بن دعلْج 296
داود بن الزِّبْرِقان البصري 309
داود بن الْمُحَبَّر بن قَحذم بن سليمان بن ذكوان ..... 200، 308، 387، 468، 512
داود بن فراهيج 291
داود بن يزيد بن عبد الرحمن ..... 314، 515
درَّاج بن سمعان المصري 443
دينار بن عبد الله ..... 125، 128
ربيعة بن النابغة 263
رشدين بن كريب ..... 237، 514
ركن بن عبد الله الشامي 305
روَّاد بن الجراح ..... 227، 416، 503
روح بن أسلم الباهلي 347
روح بن جناح 273
روح بن عبادة ..... 278، 421
روح بن عطاء بن أبي ميمونة ..... 379، 467
زائدة بن أبي الرُّقاد البصري 466
زبير بن خبيب 379
زُرعة بن عبد الله بن زياد 272
زكريا بن يحيى بن منظور 468

زمْعة بن صالح 452
زهير بن عبَّاد 163
زهير بن محمد العنبري 468
زياد بن ميمون 158
زيد بن أبي الزرقاء 272
زيد بن الحُبَاب 274
زيد بن الحواري ..... 218، 221
سالم بن عبد الأعلى الكوفي ..... 256، 263
سالم بن عبد الله ..... 174، 223، 263، 372
سعد بن عبد الحميد ..... 283، 284، 388
سعيد ابن أبي عَروبة ..... 127، 214، 242، 267، 271، 278، 294، 327، 417، 421، 444
سعيد بن بشير ..... 273، 419
سعيد بن جبير ..... 218، 228، 241، 273، 274، 278، 369، 421
سعيد بن سَلْم ..... 342، 343
سعيد بن عثمان الحراني 434
سعيد بن عقبة الكوفي 309
سعيد بن مسروق الثوري 251
سعيد بن المسيب ..... 199، 221، 232، 271، 273، 347، 348
سعيد بن يحيى بن مهدي الحميري 113
سفيان بن محمد الفَزاري 321
سفيان بن وكيع بن الجراح ..... 220، 250، 402
سُكين بن عبد العزيز بن قيس 290
سَلَامَة بن روح بن خالد 235
سَلْم العَلَوي البصري 489
سلمة بن الفضل الأبرش ..... 316، 458، 515
سلمة بن دينار ..... 242، 280
سلمة بن وردان ..... 206، 422، 466
سلمة بن وهرام 452
سُليم بن عثمان الفوزي ..... 302، 414
سليمان التيمي ..... 231، 322، 431
سليمان بن أبي سليمان الزهري 298
سليمان بن أيوب الحمصي 207
سليمان بن داود الرقي ..... 197، 369، 390
سليمان بن داود المِنْقري ..... 245، 390

سليمان بن سلمة الخَبَائري 219
سليمان بن سمرة بن جندب 204
سليمانُ بن عبد الرحمن 184
سليمان بن عطاء 299
سليمان بن مسلم الخَشَّاب 231
سهل بن عامر البجلي 444
سهل بن قَرين ..... 129، 308
سهل مولى المغيرة بن أبي الغيث 411
سهيل ابن أبي صالح ..... 168، 449
سويد بن سعيد 259
سيف بن محمد الثوري 281
سيف بن هارون 288
شَبابة بن سَوَّار 398
شِبْل بن العلاء ..... 159، 498
شَبيب بن سعيد الحَبطي 185
شداد بن سعيد الراسبي 493
شراحيل بن آدة الصنعاني 452
شُرحبيل بن سعد ..... 147، 466
شريك .....89، 115، 130، 172، 179، 226، 230، 279، 373، 398، 407، 414
شعبة مولى ابن عباس ..... 151، 493
شعيب بن إبراهيم الكوفي 426
شقيق بن سلمة ..... 219، 251
شهاب بن خِراش 291
شهر بن حوشب ..... 114، 115، 299
صالح ابن أبي الأسود 289
صالح بن أحمد بن يونس 368
صالح بن بشير الْمُرِّي 400
صالح بن حاتم بن وردان 212
صالح بن حسان المدني 297
صالح بن موسى الطلحي 235
صالح مولى التوأمة ..... 428، 429
صدقة بن يزيد 380
صفوان بن سُليم ..... 198، 234
صفوان بن عمرو 207

ضِرار بن عمرو 115
طريف بن شهاب الأشل..... 208
طلحة بن يحيى بن طلحة 444
عاصم بن سليمان ..... 169، 339
عامر بن عبد الله بن يَساف ..... 135، 504
عائذ بن حبيب..... 255، 510
عَباد بن زياد 153
عبَّاد بن عبد الصمد ..... 157، 426، 459، 496
عبَّاد بن كثير البصري 218
عبَّاد بن كثير الثقفي 226
عبَّاد بن يعقوب الرواجني 261
عباس بن بكار ..... 138، 258
عبد الأعلى بن مسهر..... 452
عبد الباقي بن قانع البغدادي 46
عبد الحميد بن بحر 179
عبد الرحمن بن أبي الرِّجال المديني..... 505
عبد الرحمن بن أبي المَوال 453
عبد الرحمن بن إسحاق ..... 297، 520
عبد الرحمن بن القُطامي 383
عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير 207
عبد الرحمن بن زياد ..... 394، 395
عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجَوْن..... 299، 505
عبد الرحمن بن عبد الله..... 168، 263، 264، 462
عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار 505
عبد الرحمن بن واقد..... 179، 361
عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد..... 156
عبد الرحمن بن يعقوب..... 159، 379، 498
عبد الرحمن مولى سليمان بن عبد الملك..... 483
عبد الرحيم بن زيد العمِّي..... 218، 221
عبد الرحيم بن هارون..... 148، 175، 360
عبد الرزاق119، 152، 154، 157، 233، 235، 302، 353، 394، 395، 398، 399، 409، 425، 434، 460، 461، 513
عبد السلام بن حفص..... 240، 516
عبد السلام بن صالح ..... 157، 425

عبد العزيز بن أبي حازم 242
عبد العزيز بن أبي روَّاد ..... 147، 360
عبد العزيز بن أبي سليمان 171
عبد العزيز بن الحُصين ..... 164، 213
عبد العزيز بن جريج ..... 25، 264
عبد العزيز بن صهيب ..... 163، 164
عبد العزيز بن عبيد الله ..... 184، 463
عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطي 268
عبد القدوس بن حبيب ..... 122، 174، 429
عبد الله بن أبان بن عثمان 177
عبد الله بن المبارك ..... 199، 463، 508
عبد الله بن أيوب بن أبي عِلاج 224
عبد الله بن بُديل بن ورقاء 372
عبد الله بن زياد بن سمعان 375
عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد 478
عبد الله بن سلمة الهمْداني 454
عبد الله بن سيف 155
عبد الله بن عامر 329
عبد الله بن عُطَارد 118
عبد الله بن عمر الخراساني 163
عبد الله بن عمر العمري ..... 168، 263، 462
عبد الله بن عِمْران 158
عبد الله بن محرر ..... 282 ، 477
عبد الله بن محمد بن المغيرة 432
عبد الله بن محمد بن عبد العزيز 258
عبد الله بن محمد بن علي النُّفيلي ..... 242، 391، 420
عبد الله بن مروان 184
عبد الله بن هارون 292
عبد الله بن واقد 417
عبد الله بن يزيد ..... 229، 425
عبد الله بن يزيد بن آدم 229
عبد الملك بن أبي سليمان 265
عبد الملك بن زيد المديني 283
عبد الملك بن مِهْران 204

عبد الواحد النَّصْري 255
عُبيد الله بن تمام 296
عبيد الله بن عبد الله العَتَكي ..... 185، 354، 362
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة 399
عبيد الله بن عمر ..... 151، 162، 302، 370، 422
عبيد الله بن موسى 321
عبيد بن إسحاق بن الربيع الضبي 311
عبيدة بن حسان ..... 301، 305
عتَّاب بن بَشير الجزري 261
عثمان الأعرج ..... 227، 379
عثمان الشَّحام 455
عثمان بن العلاء 471
عثمان بن خالد 471
عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي ..... 92، 100، 118، 299، 306، 310، 330، 362، 507
عثمان بن عبد الرحمن الجُمَحي 304
عثمان بن عطاء الخراساني 472
عثمان بن عُمير البجلي 472
عثمان بن فائد ..... 122، 219، 220
عدي بن الفضل ..... 181، 519
عروة بن الزبير ..... 174، 211، 220
عِصْمة بن محمد 122
عطاء بن السائب ..... 273، 274، 292، 401
عطَّاف بن خالد 434
عطيَّة العوفي 172
عَطية العوفي 407
عكرمة ..... 122، 174، 256، 346، 432، 452
علقمة بن مَرْثد 371
علقمة بن وقَّاص 257
علي بن أبي علي 125
علي بن زيد بن جدعان ..... 262، 263، 383
علي بن عاصم بن صهيب 256
علي بن عَبْدة 230
علي بن عروة 134
علي بن قتيبة 123

علي بن نزار بن حيَّان 256
علي بن يزيد ..... 133، 201، 472
عمَّار بن سيف ..... 121، 216
عمر بن أبي عمر ..... 132، 336
عمر بن حبيب ..... 220، 249، 250
عمر بن ذر ..... 123، 269
عمر بن رُؤبة 255
عمر بن صُبح..... 121، 337
عمر بن عبد الله بن أبي خَثْعَم..... 117
عمر بن غياث الكوفي..... 459
عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله..... 24
عمر بن مُعتِّب 483
عمر بن موسى..... 138، 215
عمر بن نبهان البصري 248
عمران بن أبي الفضل..... 272
عمرو بن أبي سلمة..... 172، 186، 320، 337
عمرو بن أبي سلمة التَّنّيسي..... 172
عمرو بن الحُصين..... 176
عمرو بن المُخرِّم ..... 173، 228
عمرو بن النعمان..... 181، 382
عمرو بن بكر 181
عمرو بن جابر الحضرمي 297
عمرو بن جرير البجلي..... 308
عمرو بن جُميع..... 356
عمرو بن خالد الكوفي 476
عمرو بن دينار ..... 140، 177، 273، 274
عمرو بن زياد ..... 133، 356
عمرو بن زياد بن عبد الرحمن..... 7، 133، 356
عمرو بن عبد الجبار السنجاري ..... 301، 305
عمرو بن عبد الغفار..... 161، 357
عمرو بن فائد ..... 120، 268
عمرو بن قيس 281
عمرو بن مالك ..... 133، 137، 179، 359
عمرو بن محمد الزَّمِن 156

عمرو بن مرة 454
عمرو بن هاشم ..... 151، 291، 383، 507
عوف بن مالك بن نضلة 446
عيسى بن إبراهيم بن طَهمان ..... 212، 222
عيسى بن حماد بن مسلم 328
عيسى بن عبد الله العسقلاني 228
عيسى بن عبد الله بن الحكم 184
عيسى بن محمد بن إسحاق النحاس 377
عيسى بن مِهران ..... 153، 425
غالب بن خُطَّاف 291
غالب بن عبيد الله 218
فرات بن السائب الجزري 464
فرج بن فَضالة الحمصي ..... 465، 510
فرقد بن يعقوب السَّبْخي 481
فُضَيل بن عِيَاض 171
فُليح بن سليمان 379
في قرَّة بن عبد الرحمن بن حَيْويل 445
قتادة بن دعامة ..... 92، 200، 214، 271، 273، 278، 419، 421، 477
قُدَامة بن صَبرة 214
قرة بن عبد الرحمن بن حيويل 514
كامل بن العلاء التميمي 505
كثير بن هشام ..... 222، 223
كُرْز بن وَبَرة 49
كُليب بن وائل 226
لاهِز بن عبد الله التيمي 322
لقمان بن عامر ..... 465، 510
لَوذان بن سليمان 163
ماضي بن محمد 122
مُبَارك بن سُحَيم 163
مبارك بن فضالة 246
مُبَشِّر بن إسماعيل 325
محفوظ بن بحر الأنطاكي 214
محمد الباقر بن علي بن الحسين 309
محمد بن أبان بن صالح ..... 296، 505

محمد بن إبراهيم ..... 41، 100، 205، 268، 381، 410، 494
محمد بن أبي القاسم الهيثم بن حماد 370
محمد بن أبي حُميد 445
محمد بن أحمد بن الحسين .....24، 25، 253، 354
محمد بن أحمد بن عثمان .....25، 180، 409
محمد بن أحمد بن هلال 159
محمد بن أحمد بن يزيد .....24، 152، 153
محمد بن إسحاق ..... 24، 166، 168، 180، 220، 260، 261، 375
محمد بن إسحاق بن إبراهيم ..... 166، 499
محمد بن الحجاج اللَّخمي 477
محمد بن الزبير 139
محمد بن السائب بن بشر ..... 160، 509
محمد بن الفضل بن عطية..... 183، 257
محمد بن المنكدر ..... 174، 254، 308، 329، 466
محمد بن تمَّام 250
محمد بن حرب ..... 219، 320
محمدُ بن خالد بن عَثْمة..... 450
محمد بن ذكوان 412
محمد بن رمح بن المهاجر 328
محمد بن زاذان 477
محمد بن زياد ..... 131، 270، 303، 463، 482
محمد بن زياد الأَسَدِي 131
محمد بن زياد الألهاني..... 303
محمد بن سلَّام الخزاعي..... 247
محمد بن سُوقة 257
محمد بن سيرين 228
محمد بن عباد المكي 326
محمد بن عبد الرحمن .....68، 89، 130، 152، 169، 295، 320، 344، 345، 507
محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر..... 422
محمد بن عبد الله بن حفص بن هشام..... 140
محمد بن عبد الله بن عُلْاثة 417
محمد بن عبد الملك ..... 174، 232، 282، 413، 491
محمد بن عبيد الطنافسي..... 370
محمد بن عبيد الله الكوفي..... 215

محمد بن عجلان ..... 326، 449
محمد بن علي بن سهل ..... 22، 274
محمد بن عمر بن صالح 131
محمد بن عمرو بن علقمة 415
محمد بن عمرو اليافعي 185
محمد بن عوف ..... 303، 470، 482
محمد بن عيسى العبدي 254
محمد بن عيسى بن القاسم ..... 373، 511
محمد بن كثير بن مروان ..... 124، 140
محمد بن محمد بن الأشعث ..... 25، 39، 161، 435، 498
محمد بن محمد بن سليمان 374
محمد بن محمد بن مرزوق 240
محمد بن مسلم بن مِهران 483
محمد بن مطرف 291
محمد بن معاوية ..... 248، 277، 491
محمد بن منير 228
محمد بن مهاجر ..... 334، 416، 417
محمد بن موسى 140
محمد بن وهب بن عطية الدمشقي 320
محمد بن يحيى بن قيس ..... 120، 269
محمد بن يزيد الواسطي 443
محمد بن يونس ..... 147، 492، 495
مَخْلد بن خُفَاف 211
مَخْلَد بن مالك ..... 217، 434
مرة الطيب 481
مسرور بن سعيد 130
مِسْعَر ..... 130، 216، 371، 506
مِسْكِين بن بُكير ..... 242، 391، 420
مسلم بن إبراهيم البصري 254
مسلم بن خالد ..... 198، 446
مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري 334
مسلم بن كيسان الأعور 478
مسلمة بن علقمة 162
مسلمة بن علي الخُشَني ..... 208، 336، 474

مصعب بن إبراهيم ..... 132، 138، 211، 430
مصعب بن سعيد 176
مصعب بن مَاهان ..... 171، 337
مُطَرِّف بن طريف ..... 150، 326
مطرف بن عبد الله..... 171، 233
مُطَّلب بن شعيب 234
معاذ بن معاذ..... 220، 250
معاذة بنت عبد الله..... 269
معافى بن عمران ..... 225، 453
معروف بن حسان ..... 123، 269
معروف بن عبد الله الخيّاط..... 235
مُعلَّى بن الفضل البصري ..... 206، 294
مُعَلَّى بن ميمون ..... 65، 150، 249 ، 339، 430، 497
مَعْن بن عبد الرحمن..... 204
معن بن عيسى 450
مغيرة بن زياد الموصلي 469
مغيرة بن سِقْلاب..... 117
مغيرة بن مِقسم 453
مغيرة بن موسى البصري..... 444، 445
مقاتل بن حيَّان ..... 336، 460
منصور بن المعتمر..... 412
منصور بن عمّار بن كثير 140
موسى بن إبراهيم 180
موسى بن أبي كثير 413
موسى بن إسماعيل ..... 39، 161
موسى بن عبد الرحمن 123
موسى بن عبد الله الطويل..... 128، 163
موسى بن محمد بن عطاء ..... 133، 165، 494
مؤمَّل بن إهاب 432
ميمون بن سياه ..... 113، 114
ميمون بن عجلان ..... 113، 114
نافع72، 122، 128، 131، 138، 148، 151، 163، 224، 225، 233، 237، 246، 269، 270، 326، 329، 335، 339، 360، 370، 374، 380، 408، 422، 434، 449، 452، 514
نصر بن طريف ..... 334، 491

نصر بن طَرِيف 177
نُعيم بن حماد..... 242، 370
نهشل بن سعيد 277
هشام بن عروة91، 95، 132، 133، 151، 163، 169، 201، 240، 242، 255، 278، 322، 390، 412، 463، 510
هشام بن لاحق أبي عثمان..... 454
هُشيم..... 172، 374، 507
هلال بن زيد بن يسار 24
هلال بن زيد بن يسار البصري.....24
هلال بن سويد..... 253
هَمَّام بن يحيى العَوْذِي ..... 214، 274
همام بن يحيى بن دينار 419
واصل بن السائب..... 477
وزير بن عبد الله الجَزري..... 253، 347
ونافع مولى ابن عمر 174
وهب بن حفص بن عمر ..... 417، 430
يحيى بن أبي كثير..... 118، 284، 298، 388، 415
يحيى بن أيوب الغافقي..... 454
يحيى بن بُكير 328
يحيى بن حبيب بن عربي ..... 278، 421
يحيى بن حوشب ..... 217، 218
يحيى بن سعد السعدي..... 247
يحيى بن سعيد الأنصاري ..... 156، 199، 454، 510
يحيى بن عنبسة ..... 134، 239
يحيى بن محمد بن يحيى..... 23، 338، 490
يزيد بن أبي حبيب..... 323، 328
يزيد بن أبي عُبيد 240
يزيد بن ربيعة الدمشقي ..... 335، 451
يزيد بن رومان..... 220
يزيد بن مَوْهَب..... 328
يزيد بن هارون 443
يعقوب القُمِّي ..... 171، 241، 369، 518
يعقوب بن زيد 466
يعقوب بن عبد الله القُمِّي..... 241، 368

يوسف بن أسباط..... 251
يوسف بن السَّفْر 476
يوسف بن بحر بن عبد الرحمن..... 178
يوسف بن خالد 204
يوسف بن يونس الأفطس 225
يونسُ بن عبد الأعلى 449
يونس بن عبيد..... 276، 410، 411
يونس بن يزيد ..... 185، 234، 243، 268

فهرس المصادر

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
1	الأنساب	عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (562هـ)	عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره	مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد	الأولى	(1382 هـ / 1962م)
2	ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال	الدكتور زهير عثمان نور	–	مكتبة الرشد الرياض	أولى	(1418هـ 1997م)
3	إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة	أحمد بن أبي بكر البوصيري (840هـ)	دار المشكاة للبحث العلمي	دار الوطن للنشر، الرياض	الأولى	(1420هـ 1999 م)
4	الآثار المروية في الأطعمة السرية	خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال (578هـ)	أبو عمار محمد ياسر الشعيري	أضواء السلف – الرياض	الأولى	(2004 م)
5	إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة	خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي (761هـ)	مرزق بن هياس آل مرزوق الزهراني	مكتبة العلوم والحكم	الأولى	(1425هـ 2004م)
6	الآحاد والمثاني	أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو (287هـ)	د. باسم فيصل أحمد الجوابرة	دار الراية – الرياض	الأولى	(1411هـ 1991م)
7	الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بالنكارة جمعا ودراسة	د. محمد بن تركي التركي	–	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	العدد الرابع والخمسون	د.ت
8	الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ	عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، الأشبيلي (581هـ)	حمدي السلفي، صبحي السامرائي	مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض –	د . ط	(1416هـ 1995 م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
9	أحوال الرجال	إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (259هـ)	عبد العليم عبد العظيم البَستوي	حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان	د . ط	د . ت
10	أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه	أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (272هـ)	د. عبد الملك عبد الله دهيش	دار خضر – بيروت	الثانية	(1414هـ)
11	اختصار علوم الحديث	أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (774هـ)	أحمد محمد شاكر	دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان	الثانية	د . ت
12	الإخوان	أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا (281هـ)	مصطفى عبد القادر عطا	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1409هـ 1988م)
13	أدب الاملاء والاستملاء	عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، (562هـ)	ماكس فايسفايلر	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1401هـ 1981م)
14	الأدب المفرد	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (256هـ)	محمد فؤاد عبد الباقي	دار البشائر الإسلامية – بيروت	الثالثة	(1409هـ 1989م)
15	الأربعون لابن المقرئ (جمهرة الأجزاء الحديثية)	أبو بكر بن المقرئ (المتوفى: 381هـ)	محمد زياد عمر تكلة	مكتبة العبيكان، السعودية	الأولى	(1421 هـ 2001 م)
16	إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق	محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (676 هـ)	عبد الباري فتح الله السلفي	مكتبة الإيمان، السعودية	الأولى	(1408 هـ 1987 م)
17	الإرشاد في معرفة علماء الحديث	أبو يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد (446هـ)	د. محمد سعيد عمر إدريس	مكتبة الرشد – الرياض	الأولى	(1409هـ)
18	أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون	عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى الشهير بـ «رِياض زَادَه» (1078هـ)	د. محمد التونجي	دار الفكر – دمشق/ سورية	الثالثة	(1403هـ/ 1983م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
19	الإصابة في تمييز الصحابة	أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)	عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1415هـ)
20	أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ	للإمام الدارقطني	محمود محمد حسن نصار / السيد يوسف	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1419 هـ – 1998م)
21	الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين	خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (1396هـ)	–	دار العلم للملايين	الخامسة عشر	(أيار / مايو 2002 م)
22	الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ،	محمد بن عبد الرحمن السخاوي (902هـ)	اعتناء صالح العلي	مؤسسة الرسالة	الأولى	(1407هـ 1986م)
23	الاقتراح في بيان الاصطلاح	محمد بن علي بن وهب القشيري، ابن دقيق العيد(702هـ)	–	دار الكتب العلمية – بيروت	د.ط	د.ت
24	إكمال الإكمال لابن ماكولا)	محمد بن عبد الغني بن أبي بكر، ابن نقطة (629هـ)	د. عبد القيوم عبد ريب النبي	جامعة أم القرى – مكة المكرمة	الأولى	(1410هـ)
25	إكمال تهذيب الأولى الكمال في أسماء الرجال	مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، ، (762هـ)	عادل بن محمد أبو محمد أسامة بن إبراهيم	الفاروق الحديثة للطباعة والنشر	الأولى	(1422 هـ – 2001م)
26	الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتَلِف والمختَلِف في الأَسماء والكنى والأَنساب	سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (475 هـ)	أمين دمج	بيروت	الأولى	(1411هـ)
27	أمالي ابن بشران – الجزء الثاني	عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران البغدادي (430هـ)	أحمد بن سليمان	دار الوطن للنشر، الرياض	الأولى	(1420 هـ – 1999م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
28	الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع / ويليه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني	أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)	محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي	دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان	الأولى	(1418هـ – 1997م)
29	الأنساب المتفقة في الخط المتماثله في النقط والضبط	أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المعروف بابن القيسراني (507هـ)	دي يونج	ليدن: بريل	د.ط	(1282 هـ – 1865م)
30	البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج	محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي	–	دار ابن الجوزي	الأولى	(1426 – 1436 هـ)
31	البداية والنهاية	أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (774هـ)	عبد الله بن عبد المحسن التركي	دار هجر	الأولى	(1424هـ / 2003م)
32	البداية والنهاية	أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (774هـ)	علي شيري	دار إحياء التراث العربي	الأولى	(1408، هـ / 1988م)
33	بلدان الخلافة الشرقية	لسترنج	ترجمه: بشير فرنسيس وكوركيس عواد	مطبعة الرابطة – بغداد	د.ط	(1373هـ – 1954م)
34	بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام	علي بن محمد بن عبد الملك، ابن القطان (628هـ)	د. الحسين آيت سعيد	دار طيبة – الرياض	الأولى	(1418هـ– 1997م)
35	تاج العروس من جواهر القاموس	محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق مرتضى، الزَّبيدي (1205هـ)	مجموعة من المحققين	دار الهداية		
36	تاريخ ابن معين (رواية الدوري)	أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن (233هـ)	د. أحمد محمد نور سيف	مركز البحث العلمي وإحياء التراث مكة	الأولى	(1399 – 1979م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
37	تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)	أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد (233هـ)	د. أحمد محمد نور سيف	دار المأمون للتراث – دمشق	د.ط	د.ت
38	تاريخ ابن يونس المصري	عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (347هـ)		دار الكتب العلمية، بيروت	الأولى	(1421 هـ)
39	تاريخ أسماء الثقات	أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين (385هـ)	صبحي السامرائي	الدار السلفية – الكويت	الأولى	(1404 هـ – 1984م)
40	تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين	أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بـ ابن شاهين (385هـ)	عبد الرحيم محمد أحمد القشقري	–	الأولى	(1409هـ– 1989م)
41	تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان	أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (430هـ)	سيد كسروي حسن	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1410هـ– 1990م)
42	تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي	الدكتور حسن إبراهيم حسن	–	دار الجيل بيروت ومكتبة النهضة المصرية القاهرة	الرابعة عشرة	(1416هـ – 1996م)
43	تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام	شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)	الدكتور بشار عوّاد معروف	دار الغرب الإسلامي	الأولى	(2003 م)
44	التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية	الدكتور أحمد الشلبي	–	مكتبة النهضة المصرية	الثانية	(1959م)
45	التاريخ الأوسط	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (256هـ)	محمود إبراهيم زايد	دار الوعي مكتبة دار التراث – حلب القاهرة	الأولى	(1397 هـ – 1977م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
46	تاريخ التراث العربي	الدكتور فؤاد سزكين	نقله إلى العربية: د محمود فهمي حجازي	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	د.ط	(1411 هـ - 1991م)
47	تاريخ الثقات	أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (261هـ)	-	دار الباز	الأولى	(1405هـ-1984م)
48	التاريخ الكبير	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (256هـ)	طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان	دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد	د.ط	د.ت
49	تاريخ بغداد	أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (463هـ)	الدكتور بشار عواد معروف	دار الغرب الإسلامي - بيروت	الأولى	(1422هـ - 2002م)
50	تاريخ جرجان	أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي (427هـ)	تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان	عالم الكتب - بيروت	الرابعة	(1407 هـ - 1987م)
51	تاريخ دمشق، ابن عساكر	أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (571هـ)	عمرو بن غرامة العمروي	دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع	د.ط	(1415 هـ - 1995م)
52	التحبير في المعجم الكبير	عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، (562هـ)	منيرة ناجي سالم	رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد	الأولى	(1395هـ-1975م)
53	تحرير علوم الحديث	عبد الله بن يوسف الجديع	-	مؤسسة الريان بيروت	الأولى	(1424 هـ - 2003م)
54	تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي	عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)	أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي	دار طيبة	د.ط	د.ت

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
55	تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)	أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي، المعروف بابن القيسراني (507هـ)	حمدي عبد المجيد السلفي	دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض	الأولى	(1415 هـ - 1994م)
56	تذكرة النوادر من المخطوطات العربية	ترتيب جمعية دائرة المعارف العثمانية	-	مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد	د.ط	(1350هـ)
57	التذكرة في علوم الحديث	ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد (804هـ)	علي حسن عبد الحميد	دار عمَّار، عمَّان	الأولى	(1408 هـ - 1988م)
58	الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك	أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (385هـ)	محمد حسن محمد حسن إسماعيل	دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان	الأولى	(1424 هـ - 2004م)
59	تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي	أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (303هـ)	الشريف حاتم بن عارف العوني	دار عالم الفوائد - مكة المكرمة	الأولى	(1423هـ)
60	تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة	أحمد بن علي بن محمد ب ابن حجر العسقلاني (852هـ)	د. إكرام الله إمداد الحق	دار البشائر . بيروت	الأولى	(1996م)
61	التعريفات	علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (816هـ)	ضبطه وصححه جماعة من العلماء	دار الكتب العلمية بيروت - لبنان	الأولى	(1403هـ -1983م)
62	تعظيم قدر الصلاة	أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (294هـ)	د. عبد الرحمن عبد الجبارالفريوائي	مكتبة الدار - المدينة المنورة	الأولى	(1406هـ)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
63	تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان	أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (385هـ)	خليل بن محمد العربي	الفاروق الحديثة ودار الكتاب الإسلامي – القاهرة	الأولى	(1414 هـ – 1994م)
64	تقريب التهذيب	أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (852هـ)	محمد عوامة	دار الرشيد – سوريا	الأولى	(1406 – 1986)
65	التقريب و التيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث	أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)	محمد عثمان الخشت	دار الكتاب العربي، بيروت	الأولى	(1405 هـ – 1985م)
66	التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد	محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، ابن نقطة (629هـ)	كمال يوسف الحوت	دار الكتب العلمية	الأولى	(1408 هـ – 1988م)
67	التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح	عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي (806هـ)	عبد الرحمن محمد عثمان	المكتبة السلفية بالمدينة المنورة	الأولى	(1389هـ/ 1969م)
68	التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح	عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي (806هـ)	عبد الرحمن محمد عثمان	المكتبة السلفية بالمدينة المنورة	الأولى	(1389هـ/ 1969م)
69	التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير	أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)	–	دار الكتب العلمية	الأولى	(1419هـ. 1989م)
70	تلخيص المتشابه في الرسم	أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (463هـ)	سُكينة الشهابي	طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق	الأولى	(1985 م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
71	تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة	نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (963هـ)	عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1399 هـ)
72	تهذيب التهذيب	أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)		مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند	الأولى،	(1326هـ)
73	تهذيب الكمال في أسماء الرجال	يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، المزي (742هـ)	د. بشار عواد معروف	مؤسسة الرسالة – بيروت	الأولى	(1400 هـ– 1980م)
74	تهذيب اللغة	محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (370هـ)	محمد عوض مرعب	دار إحياء التراث العربي – بيروت	الأولى	(2001م)
75	توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم	محمد بن عبد الله بن محمد الشهير بابن ناصر الدين (842هـ)	محمد نعيم العرقسوسي	مؤسسة الرسالة – بيروت	الأولى	(1993م)
76	الثقات	محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، (354هـ)	الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية	دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند	الأولى	(1393 هـ = 1973م)
77	الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة	أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (879هـ)	شادي بن محمد بن سالم آل نعمان	مركز النعمان صنعاء، اليمن	الأولى	(1432 هـ / 2011 م)
78	جامع البيان في تأويل القرآن	محمد بن جرير بن يزيد ، أبو جعفر الطبري (310هـ)	أحمد محمد شاكر	مؤسسة الرسالة	الأولى	(1420 هـ – 2000م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
79	جامع المسانيد	محمد بن محمد الخوارزمي (665 هـ)	-	دار الكتب العلمية	د.ط	د.ت
80	الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري	محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (256هـ)	محمد زهير بن ناصر الناصر	دار طوق النجاة	الأولى	(1422هـ)
81	الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع	أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (463هـ)	د. محمود الطحان	مكتبة المعارف - الرياض	د.ط	د.ت
82	الجرح والتعديل	أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ، الرازي ابن أبي حاتم (327هـ)	-	مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند	الأولى	(1271 هـ 1952 م)
83	جزء فيه ما انتقى أبو بكر ابن مردويه على أبي القاسم الطبراني من حديثه لأهل البصرة	سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (360هـ)	بدر بن عبد الله البدر	أضواء السلف	الأولى	(1420 هـ - 2000م)
84	جمهرة اللغة	أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (321هـ)	رمزي منير بعلبكي	دار العلم للملايين - بيروت	الأولى	(1987م)
85	الحديث المنكر عند الإمام أبي حاتم الرازي دراسة تطبيقية من خلال كتاب العلل لابنه	قاسم محمد غنام، وأحمد عبد الله أحمد	-	مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد(10) العدد (1)		(2002م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
86	الحديث المنكر عند الإمام أبي زرعة الرازي دراسة تطبيقية	مشهور علي سليمان القطيشات، ومعتصم عودة الجماعات	–	بحث منشور في دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد(43) ملحق/2	–	(2016م)
87	الحديث المنكر عند نقاد الحديث: دراسة نظرية تطبيقية	عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي	–	مكتبة الرشد – الرياض	الأولى	(2005م)
88	الحديث المنكر وتطبيقاته عند الحافظ أبي زرعة الرازي في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم في باب العبادات	جليل محسن وناس	–	مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، السنة العاشرة، المجلد العاشر	العدد (39)	د.ت
89	الحديث المنكر: دراسة نظرية تطبيقية في كتاب (علل الحديث) لابن أبي حاتم	د. عبد السلام أبو سمحة	–	دار النوادر	الأولى	(1433هـ/ 2012م)
90	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء	أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (430هـ)	–	مكتبة السعادة ثم صورتها عدة دور نشر	د.ط	(1394هـ – 1974م)
91	الخلاصة في معرفة الحديث	الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (743 هـ)	أبو عاصم الشوامي الأثري	المكتبة الإسلامية	الأولى	(1430 هـ – 2009م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
92	الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (458هـ)	فريق البحث العلمي بشركة الروضة،	الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر	الأولى	(1436 هـ – 2015م)
93	الدعاء	سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير ، الطبراني (360هـ)	مصطفى عبد القادر عطا	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى،	(1413م)
94	ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين	شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)	حماد بن محمد الأنصاري	مكتبة النهضة الحديثة – مكة	الثانية	(1387 هـ – 1967م)
95	ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)	محمد بن طاهر بن علي بن أحمد ابن القيسراني (507هـ)	د. عبد الرحمن الفريوائي	دار السلف – الرياض	الأولى	(1416 هـ –1996م)
96	ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)	شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)	عبد الفتاح أبو غدة	دار البشائر – بيروت	الرابعة،	(1410هـ، 1990م)
97	ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب	أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن إبراهيم العجمي الشافعيّ (1086هـ)	د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان	مركز النعمان اليمن	الأولى	(1432 هـ – 2011م)
98	الرحلة في طلب الحديث	أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (463هـ)	نور الدين عتر	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1395هـ)
99	رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه	أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (275هـ)	محمد الصباغ	دار العربية – بيروت	د.ط	د.ت
100	الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة	محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الكتاني (1345هـ)	محمد المنتصر بن محمد الزمزمي	دار البشائر الإسلامية	السادسة	(1421هـ– 2000م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
101	الروض الداني (المعجم الصغير)	سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (360هـ)	: محمد شكور محمود الحاج أمرير	المكتب الإسلامي ، دار عمار – بيروت ، عمان	الأولى	(1405 – 1985)
102	السنة	أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو(287هـ)	محمد ناصر الدين الألباني	المكتب الإسلامي – بيروت	الأولى	(1400هـ)
103	سنن ابن ماجه	ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (273هـ)	محمد فؤاد عبد الباقي	دار إحياء الكتب العربية – البابي الحلبي	د.ط	د.ت
104	سنن أبي داود	أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير السِّجِسْتاني (275هـ)	محمد محيي الدين عبد الحميد	المكتبة العصرية، صيدا – بيروت	د.ط	د.ت
105	سنن الترمذي	محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (279هـ)	أحمد محمد شاكر وآخرون	شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي/ مصر	الثانية	(1395 هـ – 1975م)
106	سنن الدارقطني	أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (385هـ)	شعيب الارنؤوط، وآخرون	مؤسسة الرسالة، بيروت	الأولى	(1424 هـ – 2004م)
107	السنن الكبرى	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، أبو بكر البيهقي (458هـ)	محمد عبد القادر عطا	دار الكتب العلمية، بيروت –	الثالثة	(1424 هـ – 2003م)
108	السنن الكبرى	أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي (303هـ)	حسن عبد المنعم شلبي	مؤسسة الرسالة – بيروت	الأولى	(1421 هـ – 2001م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
109	سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين	أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد (233هـ)	أحمد محمد نور سيف	مكتبة الدار – المدينة المنورة	الأولى	(1408هـ، 1988م)
110	سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم	أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (241هـ)	د. زياد محمد منصور	مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة	الأولى	(1414هـ)
111	سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل	أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير السِّجِسْتاني (275هـ)	محمد علي قاسم العمري	الجامعة الإسلامية، السعودية	الأولى	(1403هـ/ 1983م)
112	سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه	أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (425هـ)	عبد الرحيم محمد أحمد القشقري	كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان	الأولى	(1404هـ)
113	سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني	أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (385هـ)	د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر	مكتبة المعارف – الرياض	الأولى	(1404هـ – 1984م)
114	سؤالات حمزة بن يوسف السهمي	حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي (427هـ)	موفق بن عبد الله بن عبدالقادر	مكتبة المعارف – الرياض	الأولى	(1404هـ – 1984م)
115	سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني	علي بن عبد الله بن جعفر البصري، أبو الحسن (234هـ)	موفق عبد الله عبد القادر	مكتبة المعارف – الرياض	الأولى	(1404هـ)
116	سير أعلام النبلاء	شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)	مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط	مؤسسة الرسالة	الثالثة	(1405 هـ / 1985 م)
117	الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين	أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي	–	دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان	الأولى	1426 هـ – 2005 م

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
118	الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى	إبراهيم بن موسى بن أيوب، الشافعي (802هـ)	صلاح فتحي هلل	مكتبة الرشد	الأولى	(1418هـ 1998م)
119	شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)	عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي (806هـ)	عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل	دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان	الأولى	(1423 هـ – 2002م)
120	شرح الإلمام بأحاديث الأحكام	أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، ابن دقيق العيد (702 هـ)	محمد خلوف العبد الله	دار النوادر، سوريا	الثانية	(1430 هـ – 2009م)
121	شرح الموقظة للذهبي	أ.د حاتم بن عارف العوني	–	دار المعراج	الثالثة	(1442هـ)
122	شرح علل الترمذي	عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، الحنبلي (795هـ)	الدكتور همام عبد الرحيم سعيد	مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن	الأولى	(1407هـ – 1987م)
123	شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن	أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (385هـ)	عادل بن محمد	مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع	الأولى	(1415هـ – 1995م)
124	شرح مسند أبي حنيفة	علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملا الهروي القاري (1014هـ)	الشيخ خليل محيي الدين الميس	دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان	الأولى،	(1405 هـ – 1985م)
125	شرح معاني الآثار	أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (321هـ)	محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق	عالم الكتب	الأولى	(1414 هـ، 1994 م)
126	الشريعة	أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (360هـ)	الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي	دار الوطن – الرياض / السعودية	الثانية	(1420 هـ – 1999م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
127	شعب الإيمان	أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر البيهقي (458هـ)	الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد	مكتبة الرشد بالرياض و الدار السلفية بالهند	الأولى	(1423 هـ - 2003م)
128	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية	أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (393هـ)	أحمد عبد الغفور عطار	دار العلم للملايين - بيروت	الرابعة	(1407 هـ - 1987م)
129	صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان	محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، (354هـ)	شعيب الأرنؤوط	مؤسسة الرسالة - بيروت	الثانية	(1414هـ - 1993م)
130	الصمت وآداب اللسان	أبو بكر عبد الله بن محمد البغدادي ابن أبي الدنيا (281هـ)	أبو إسحاق الحويني	دار الكتاب العربي - بيروت	الأولى	(1410هـ)
131	الضعفاء	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (256هـ)	أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين	مكتبة ابن عباس	الأولى	1426هـ /2005م)
132	الضعفاء	أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني (430هـ)	فاروق حمادة	دار الثقافة - الدار البيضاء	الأولى	(1405هـ - 1984م)
133	الضعفاء الضعفاء والمتروكون	أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (385هـ)	موفق بن عبد الله بن عبد القادر	مكتبة المعارف - الرياض	الأولى	(1404هـ - 1984م)
134	الضعفاء الكبير	أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي(322هـ)	عبد المعطي أمين قلعجي	دار المكتبة العلمية - بيروت	الأولى	(1404هـ - 1984م)
135	الضعفاء والمتروكون	أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)	محمود إبراهيم زايد	دار الوعي - حلب	الأولى	(1396هـ)
136	الضعفاء والمتروكون	أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)	عبد الله القاضي	دار الكتب العلمية - بيروت	الأولى	(1406هـ)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
137	الطب النبوي	أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (430هـ)	مصطفى خضر دونمز التركي	دار ابن حزم	الأولى	(2006 م)
138	طبقات الحفاظ	عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)		دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1403هـ)
139	طبقات الشافعية	أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة (851هـ)	د. الحافظ عبد العليم خان	عالم الكتب – بيروت	الأولى	(1407 هـ)
140	طبقات الشافعية	عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، (772 هـ)	كمال يوسف الحوت	دار الكتب العلمية	الأولى	(2002 م)
141	طبقات الشافعية الكبرى	تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (771هـ)	د. محمود الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو	هجر للطباعة والنشر والتوزيع	الثانية	(1413هـ)
142	طبقات الشافعيين	أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (774هـ)	د أحمد عمر هاشم، د محمد عزب	مكتبة الثقافة الدينية	د.ط	(1413 هـ – 1993م)
143	الطبقات الكبرى	أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع ، ابن سعد (230هـ)	محمد عبد القادر عطا	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1410هـ – 1990م)
144	طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها	عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (369هـ)	عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي	مؤسسة الرسالة – بيروت	الثانية	(1412هـ– 1992م)
145	طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس	محمد بن أحمد بن تميم الإفريقي، أبو العرب (333هـ)	–	دار الكتاب اللبناني، بيروت	د.ط	د.ت
146	طبقات علماء الحديث	محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (744 هـ)	أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق	مؤسسة الرسالة، بيروت –	الثانية	(1417 هـ – 1996م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
147	العبر في خبر من غبر	شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)	أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول	دار الكتب العلمية – بيروت	د.ط	د.ت
148	العظمة	أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (369هـ)	رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري	دار العاصمة – الرياض	الأولى	(1408هـ)
149	العقد المذهب في طبقات حملة المذهب	ابن الملقن أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (804 هـ)	أيمن نصر الأزهري – سيد مهني	دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان	الأولي	(1417هـ – 1997م)
150	علل الترمذي الكبير	محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (279هـ)	صبحي السامرائي ، وآخرون	عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت	الأولى	(1409هـ)
151	العلل المتناهية في الأحاديث الواهية	جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)	إرشاد الحق الأثري	إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان	الثانية	(1401هـ/ 1981م)
152	العلل الواردة في الأحاديث النبوية.	أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (385هـ)	محفوظ الرحمن زين الله السلفي.	دار طيبة – الرياض.	الأولى	(1405 هـ – 1985م)
153	العلل لابن أبي حاتم	عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي ابن أبي حاتم (327هـ)	فريق من الباحثين	مطابع الحميضي	الأولى	(1427 هـ – 2006م)
154	العلل ومعرفة الرجال	أحمد بن محمد بن حنبل (241هـ)	وصي الله بن محمد عباس	دار الخاني ، الرياض	الثانية	(1422 هـ – 201 م)
155	الغاية في شرح الهداية في علم الرواية	محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (902هـ)	أبو عائش عبد المنعم إبراهيم	مكتبة أولاد الشيخ للتراث	الأولى	(2001م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
156	فتح الباب في الكنى والألقاب	الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه (395هـ)	أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي	مكتبة الكوثر – الرياض	الأولى	(1417هـ – 1996م)
157	فتح الباري شرح صحيح البخاري	أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي	محمد فؤاد عبد الباقي	دار المعرفة – بيروت، 1379	د.ط	د.ت
158	فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي	محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (902هـ)	علي حسين علي	مكتبة السنة – مصر	الأولى	(1424هـ / 2003م)
159	فضائل التسمية بأحمد ومحمد	أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله الصيرفي (388هـ)	أبو مريم مجدي فتحي السيد	الصحابة للتراث – طنطا	الأولى	(1411هـ1 990م)
160	فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم لأبي نعيم الأصبهاني	أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (430هـ)	صالح بن محمد العقيل	دار البخاري المنورة	الأولى	(1417 هـ – 1997م)
161	فضائل الصحابة	أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (241هـ)	د. وصي الله محمد عباس	مؤسسة الرسالة – بيروت	الأولى	(1403هـ – 1983م)
162	فهرسة ابن خير الإشبيلي	أبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي (575هـ)	محمد فؤاد منصور	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1419هـ/ 1998م)
163	الفوائد	تمام بن محمد بن عبد الله (414هـ)	حمدي عبد المجيد السلفي	مكتبة الرشد – الرياض	الأولى	(1412هـ)
164	فوائد ابن أخي ميمي الدقاق	مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ الحُسَيْنِ ابْنِ أَخِي مِيْمِي (390هـ)	نبيل سعد الدين جرار	دار أضواء السلف، الرياض	الأولى	(1426 هـ – 2005م)
165	القاموس المحيط	مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (817هـ)	مؤسسة الرسالة	مؤسسة الرسالة بيروت/لبنان	الثامنة	(1426 هـ – 2005م)
166	قبول الأخبار ومعرفة الرجال	أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي (319هـ)	أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم	دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان	الأولى	(1421 هـ – 2000م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
167	قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر	الطيب بن عبد الله بن أحمد الحضرمي الشافعي (947 هـ)	بو جمعة مكري / خالد زواري	دار المنهاج – جدة	الأولى	(1428 هـ – 2008م)
168	القول المسدد في بيان المنكر عند الإمام أحمد	الدكتور حسن إبراهيم مصطفى أحمد	–	العدد الأول حولية كلية الدراسات الإسلامية للبنين أسوان		د.ت
169	الكامل في ضعفاء الرجال	أبو أحمد بن عدي الجرجاني (365هـ)	عادل أحمد عبد الموجود– علي محمد معوض	الكتب العلمية – بيروت– لبنان	الأولى	(1418هـ1997م)
170	الكامل في ضعفاء الرجال	أبو أحمد بن عدي الجرجاني (365هـ)	يحيى مختار غزاوي	دار الفكر – بيروت	الثالثة	(1409هـ – 1988م)
171	الكامل في ضعفاء الرجال	أبو أحمد بن عدي الجرجاني (365هـ)	مازن محمد السرساوي	مكتبة الرشد – الرياض	الأولى	(1434 هـ – 2013م)
172	الكامل في ضعفاء الرجال وعلل الحديث	عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي		بحث منشور في: صوت الأمة،		ذو القِعْدة/ 1416هـ
173	الأمثال في الحديث النبوي	أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأَبِي الشيخ الأصبهاني (369هـ)	الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد	الدار السلفية – بومباي الهند	الثانية،	(1408 – 1987م)
174	العين	الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (170هـ)	د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي	دار ومكتبة الهلال	د.ط	د.ت
175	الفوائد (الغيلانيات)	محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي البزَّاز (354هـ)	حلمي كامل أسعد عبد الهادي	دار ابن الجوزي / الرياض	الأولى	(1417هـ – 1997م)
176	المصنف في الأحاديث والآثار	أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله العبسي (235هـ)	كمال يوسف الحوت	مكتبة الرشد – الرياض	الأولى	(1409)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
177	بذل الماعون في فضل الطاعون	الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني (862 هـ)	أحمد عصَام عبد القَادر الكَاتب	دار العاصمة . الرياض	د.ط	د.ت
178	الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث	أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (841هـ)	صبحي السامرائي	عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت	الأولى،	(1407هـ - 1987م)
179	كشف الخفاء ومزيل الإلباس	إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، (1162هـ)	عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي	المكتبة العصرية	الأولى	(1420هـ - 2000م)
180	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون	مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة (1067هـ)	-	مكتبة المثنى - بغداد	د.ط	(1941م)
181	الكفاية في علم الرواية	أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (463هـ)	أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني	المكتبة العلمية - المدينة المنورة	د.ط	د.ت
182	الكنى والأسماء	محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي (310هـ)	أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي	دار ابن حزم - بيروت	الأولى	(1421 هـ - 2000م)
183	الكنى والأسماء	مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (261هـ)	عبد الرحيم محمد أحمد القشقري	الجامعة الإسلامية، السعودية	الأولى	(1404هـ/ 1984م)
184	اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة	عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)	صلاح بن محمد بن عويضة	دار الكتب العلمية - بيروت	الأولى	(1417 هـ - 1996م)
185	اللباب في تهذيب الأنساب	علي بن أبي الكرم محمد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (630هـ)	-	دار صادر - بيروت	د.ط	د.ت

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
186	لسان الميزان	أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)	دائرة المعرف النظامية – الهند	مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت –	الثانية	(1390هـ /1971م)
187	المغني في الضعفاء	أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)	الدكتور نور الدين عتر	–	د.ط	د.ت
188	المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي	أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)	عبد الفتاح أبو غدة	مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب	الثانية	(1406 – 1986)
189	المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين	محمد بن حبان بن أحمد ، التميمي، (354هـ)	محمود إبراهيم زايد	دار الوعي – حلب	الأولى	(1396هـ)
190	مجلة الأحكام العدلية	لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية	نجيب هواويني	نور محمد، ،كراتشي	د.ط	د.ت
191	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد	نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (807هـ)	حسام الدين القدسي	مكتبة القدسي، القاهرة	د.ط	(1414 هـ، 1994 م)
192	مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري	أبو جعفر محمد بن عمرو بن البغدادي الرزاز (339هـ)	نبيل سعد الدين جرار	دار البشائر الاسلامية – بيروت	الأولى	(1422هـ – 2001م)
193	المحكم والمحيط الأعظم	أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [458هـ]	عبد الحميد هنداوي	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1421 هـ – 2000م)
194	مختصر [قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر]	أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (294هـ)	أحمد بن علي المقريزي	حديث أكادمي، باكستان	الأولى	(1408 هـ – 1988م)
195	مختصر الكامل في الضعفاء	أحمد بن علي بن عبد القادر، تقي الدين المقريزي (845هـ)	أيمن بن عارف الدمشقي	مكتبة السنة – مصر / القاهرة	الأولى	(1415هـ – 1994م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
196	المختصر في علم الأثر	محمد بن سليمان،ه الكافِيَجي (879ه)	علي زوين	مكتبة الرشد – الرياض	الأولى	(1407ه)
197	المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص	محمد بن عبد الرحمن بن البغدادي المخَلِّص (393ه)	نبيل سعد الدين جرار	وزارة الأوقاف – قطر	الأولى	(1429 ه – 2008م)
198	المدخل البيهقي المدخل إلى السنن الكبرى	أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، أبو بكر البيهقي (458ه)	د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي	دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت	د.ط	د.ت
199	مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان	عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (768ه)	خليل المنصور	دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان	الأولى	(1417 ه – 1997م)
200	مسائل الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل	إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (275 ه)	أبو عمر محمد بن علي الأزهري	دار الفاروق – القاهرة	الأولى	(1434 ه – 2013م)
201	مستخرج أبي عوانة	أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني (316ه)	أيمن بن عارف الدمشقي	دار المعرفة – بيروت	الأولى	(1419ه– 1998م)
202	المستدرك على الصحيحين	أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (405ه)	مصطفى عبد القادر عطا	دار الكتب العلمية – بيروت	الأولى	(1411 ه– 1990م)
203	مسند ابن الجعد	علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (230ه)	عامر أحمد حيدر	مؤسسة نادر – بيروت	الأولى	(1410 ه– 1990م)
204	مسند أبي داود الطيالسي	أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (204ه)	د. محمد بن عبد المحسن التركي	دار هجر – مصر	الأولى،	(1419 ه – 1999م)
205	مسند أبي يعلى	أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى، الموصلي (307ه)	حسين سليم أسد	دار المأمون للتراث – دمشق	الأولى،	(1404 – 1984)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
206	مسند إسحاق بن راهويه	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي ابن راهويه (238هـ)	د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي	مكتبة الإيمان – المدينة المنورة	الأولى	(1412 هـ-1991م)
207	مسند الإمام أحمد بن حنبل	أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241هـ)	شعيب الأرنؤوط – وآخرون	مؤسسة الرسالة	الأولى	(1421 هـ - 2001م)
208	مسند البزار مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار	أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار (292هـ)	محفوظ الرحمن زين الله و آخرون	مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة	الأولى	(2009م)
209	مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)	أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (255هـ)	حسين سليم أسد الداراني	دار المغني السعودية	الأولى	(1412 هـ - 2000م)
210	مسند الشاميين	سليمان بن أحمد بن أيوب ، أبو القاسم الطبراني (360هـ)	حمدي بن عبد المجيد السلفي	مؤسسة الرسالة – بيروت	الأولى	(1405 – 1984م)
211	مسند الشهاب	أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (454هـ)	حمدي بن عبد المجيد السلفي	مؤسسة الرسالة – بيروت	الثانية	(1407 – 1986م)
212	المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ	مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (261هـ)	محمد فؤاد عبد الباقي	دار إحياء التراث العربي – بيروت	د.ط	د. ت
213	مسند عبد الله بن عمر	محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي الطرسوسي (273هـ)	أحمد راتب عرموش	دار النفائس – بيروت	الأولى	(1393هـ)
214	مشيخة القزويني	عمر بن علي القزويني، (750هـ)	الدكتور عامر حسن صبري	دار البشائر الإسلامية	الأولى	(1426 هـ - 2005م)
215	مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي	يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، (277هـ)	محمد بن عبد الله السريع	دار العاصمة – الرياض	الأولى	(1431 هـ)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
216	مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه	أحمد بن أبي بكر البوصيري الكناني الشافعي (840هـ)	محمد المنتقى الكشناوي	دار العربية – بيروت	الثانية	(1403 هـ)
217	المصنف	عبد الرزاق بن همام الصنعاني (211هـ)	حبيب الرحمن الأعظمي	المجلس العلمي/الهند	الثانية	(1403هـ)
218	المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية	أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)	د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري	دار العاصمة، دار الغيث – السعودية	الأولى	(1419هـ)
219	معجم ابن الأعرابي	أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد (340هـ)	عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني	دار ابن الجوزي، السعودية	الأولى	(1418 هـ – 1997م)
220	المعجم الأوسط	سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (360هـ)	طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم	دار الحرمين – القاهرة	د.ط	د.ت
221	معجم البلدان	شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (626هـ)	–	دار صادر، بيروت	الثانية	(1995 م)
222	معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم(المخطوطات والمطبوعات)	علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط	–	دار العقبة، قيصري – تركيا	الأولى	(1422 هـ – 2001م)
223	معجم الصحابة	أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (351هـ)	صلاح بن سالم المصراتي	مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة	الأولى	(1418هـ)
224	المعجم الكبير	سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، الطبراني (360هـ)	حمدي بن عبد المجيد السلفي	مكتبة ابن تيمية – القاهرة	الثانية	د.ت

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
225	المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة	أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)	محمد شكور الميادیني	مؤسسة الرسالة – بيروت	الأولى	(1418هـ-1998م)
226	المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي	أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (371هـ)	د. زياد محمد منصور	مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة	الأولى	(1410هـ)
227	المعجم في مشتبه أسامي المحدثين	عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن يوسف الهروي (405هـ)	نظر محمد الفاريابي	مكتبة الرشد – الرياض	الأولى	(1411هـ)
228	المعجم لابن المقرئ	محمد بن إبراهيم بن علي، المشهور بابن المقرئ (381هـ)	أبي عبد الحمن عادل بن سعد	مكتبة الرشد، الرياض،	الأولى	(1419 هـ - 1998م)
229	معجم مقاييس اللغة	أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، أبو الحسين (395هـ)	عبد السلام محمد هارون	دار الفكر	د.ط	(1399هـ - 1979م)
230	معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة	أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الشيباني، ابن القيسراني (507هـ)	الشيخ عماد الدين أحمد حيدر	مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت	الأولى	(1406 هـ - 1985م)
231	معرفة الرجال عن يحيى بن معين رواية ابن محرز	أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن (233هـ)	محمد كامل القصار	مجمع اللغة العربية – دمشق	الأولى	(1405هـ، 1985م)
232	معرفة الصحابة	أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني (430هـ)	عادل بن يوسف العزازي	دار الوطن للنشر، الرياض	الأولى	(1419 هـ - 1998م)
233	معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح	عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين ابن الصلاح (643هـ)	نور الدين عتر	دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر بيروت	د. ط	(1406هـ - 1986م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
234	معرفة علوم الحديث	أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (405هـ)	السيد معظم حسين	دار الكتب العلمية – بيروت	الثانية	(1397هـ – 1977م)
235	المعين في طبقات المحدثين	أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)	د. همام عبد الرحيم سعيد	دار الفرقان – عمان – الأردن	الأولى	(1404هـ)
236	المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (بهامش إحياء علوم الدين)	أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ)	–	دار ابن حزم، بيروت – لبنان	الأولى	(1426 هـ – 2005م)
237	المفردات في غريب القرآن	أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (502هـ)	صفوان عدنان الداودي	دار القلم، والدارالشامية دمشق بيروت	الأولى	(1412 هـ)
238	مفهوم الحديث المنكر عند أبي داود: دراسة نقدية تطبيقية في كتاب السنن	إياد سليمان سليم حسو المولى	–	مجلة كلية العلوم الإسلامية	د.ط	د.ت
239	مفهوم الحديث المنكر في سنن الإمام أبي داود السجستاني	د. عبد العزيز بن عبد الله الهليل	–	مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	د.ط	د.ت
240	المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة	شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (902هـ)	محمد عثمان الخشت	دار الكتاب العربي – بيروت	الأولى	(1405 هـ – 1985م)
241	المقتنى في سرد الكنى	أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)	محمد صالح عبد العزيز المراد	الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة	الأولى	(1408هـ)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
242	المقفى الكبير	تقي الدين المقريزي (845 هـ)	محمد اليعلاوي	دار الغرب الاسلامي، بيروت	الثانية،	(1427 هـ - 2006م)
243	الملل والنحل	أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (548هـ)	صدقي جميل العطار	دار الفكر	الثانية	(1422هـ/ 2002م)
244	من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال	أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (241هـ)	صبحي البدري السامرائي	مكتبة المعارف - الرياض	الأولى	(1409هـ)
245	المنتخب من معجم شيوخ السمعاني	عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني أبو سعد (562هـ)	: موفق بن عبد الله بن عبد القادر	دار عالم الكتب، الرياض	الأولى	(1417 هـ - 1996م)
246	المنتظم في تاريخ الأمم والملوك	جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)	محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا	دار الكتب العلمية، بيروت	الأولى،	(1412 هـ - 1992م)
247	المنتقى من السنن المسندة	أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (307هـ)	عبد الله عمر البارودي	مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت	الأولى،	(1408هـ - 1988م)
248	منكر الحديث ونحوها عند الإمام أحمد دراسة تطبيقية	د. يحيى محمود محمد القضاة، و د. أحمد عبد الله عقيل أحمد	-	مجلة المشكاة	د.ط	د.ت
249	المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج	أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)	-	دار إحياء التراث العربي - بيروت	الثانية	(1392هـ)
250	منهج النقد في علوم الحديث	الدكتور نور الدين عتر	-	دار الفكر، دمشق - سورية	الثالثة،	(1401 هـ -1981 م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
251	المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي	أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الحموي الشافعي، بدر الدين (733هـ)	د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان	دار الفكر – دمشق	الثانية،	(1406)
252	المؤتَلِف والمختَلِف	أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (385هـ)	موفق بن عبد الله بن عبد القادر	دار الغرب الإسلامي – بيروت	الأولى،	(1406هـ – 1986م)
253	موضح أوهام الجمع والتفريق	أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي (463هـ)	د. عبد المعطي أمين قلعجي	دار المعرفة – بيروت	الأولى،	(1407)
254	الموضوعات	جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)	عبد الرحمن محمد عثمان	المكتبة السلفية بالمدينة المنورة	الأولى	جـ 1، 2: 1386 هـ – 1966 م جـ 3: 1388 هـ – 1968 م
255	موطأ الإمام مالك	مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (179هـ)	محمد فؤاد عبد الباقي	دار إحياء التراث العربي، بيروت	د.ط	(1406 هـ – 1985م)
256	الموقظة في علم مصطلح الحديث	شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)	عبد الفتاح أبو غُدّة	مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب	الثانية،	(1412 هـ)
257	ميزان الاعتدال في نقد الرجال	أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)	علي محمد البجاوي	دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت	الأولى،	(1382 هـ – 1963م)
258	ناسخ الحديث ومنسوخه	أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (385هـ)	سمير بن أمين الزهيري	مكتبة المنار – الزرقاء	الأولى،	(1408هـ – 1988م)

الرقم	الكتاب	المؤلف	المحقق	دار النشر	الطبعة	عام النشر
259	الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن	أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (224هـ)	محمد بن صالح المديفر	مكتبه الرشد / شركة الرياض – الرياض	الثانية،	(1418 هـ – 1997م)
260	نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر	يحيى بن علي بن عبد الله ، رشيد الدين القرشي ، الرشيد العطار (662هـ)	مشعل بن باني الجبرين المطيري	دار ابن حزم	الأولى	(1423 هـ – 2002م)
261	النكارة في الحديث: حقيقتها، وأقسامها، والموصوفون بها من أول حرف الألف إلى نهاية حرف الغين	عبد الرحمن بن بركة بن علي الجابري	–	–	د.ط	د.ت
262	النكت الوفية بما في شرح الألفية	برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي	ماهر ياسين الفحل	مكتبة الرشد ناشرون	الأولى،	(1428 هـ / 2007 م)
263	النكت على كتاب ابن الصلاح	أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)	ربيع بن هادي عمير المدخلي	الجامعة الإسلامية، السعودية	الأولى،	(1404هـ/ 1984م)
264	النكت على مقدمة ابن الصلاح	أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (794هـ)	د. زين العابدين بن محمد بلا فريج	أضواء السلف – الرياض	الأولى،	(1419هـ – 1998م)
265	النهاية في غريب الحديث والأثر	المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري ابن الأثير (606هـ)	–	المكتبة العلمية – بيروت	د.ط	(1399هـ – 1979م)
266	هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين	إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (1399هـ)	–	وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول	د.ط	(1951)

فهرس المحتويات

الموضوعات	الصفحة
إهداء	أ
شكر وتقدير	ب
مستَخلص الرسالة	ج
المقدمة	1
أولاً: مشكلة البحث:	3
ثانياً: أهداف البحث:	3
ثالثاً: أهمية البحث:	3
رابعاً: منهج البحث:	4
خامساً– اجراءات الكتابة:	4
سادساً: الدراسات المرجعية، وموقع البحث منها:	5
سابعاً: تقسيمات البحث:	9
الفصل التمهيدي (التعريف بابن عدي، وكتابه الكامل ومفهوم النكارة عند المحدثين)	12
المبحث الأول: (التعريف بابن عدي رحمه الله تعالى)	16
المطلب الأول: عصر ابن عدي رحمه الله تعالى وأثره في شخصيته	17
أولاً: العصر الذي ولد فيه ابن عدي رحمه الله تعالى	17
ثانياً: أثر العصر في شخصية ابن عدي العلمية	17
المطلب الثاني: اسمه، وكنيته، ونسبه، وولادته	19
أولا: اسمه، وكنيته، ونسبه:	19
ثانياً: ولادته	21
المطلب الثالث: طلبه للعلم، ورحلاته العلمية	22
أولاً: بداية طلبه للعلم:	22
ثانياً: رحلاته العلمية	22
ثالثاً: المكونات العلمية لشخصية ابن عدي:	23
المطلب الرابع: شيوخ ابن عدي وأثرهم في تكوينه العلمي، وتلامذته	26
أولاً: شيوخه	26
ثانياً: أثر شيوخ ابن عدي في تكوين شخصيته النقدية الحديثية:	33

ثالثاً: أبرز تلامذته:	33
المطلب الخامس: مصنفاته وقيمتها العلمية	36
أولاً: تنبيهات حول مصنفات ابن عدي:	37
ثانياً مصنفات ابن عدي:	37
ثالثاً: أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من دراسة مصنفات ابن عدي:	43
رابعاً: القيمة العلمية لمصنفات ابن عدي:	43
المطلب السادس: ثناء العلماء على ابن عدي، ومكانته العلمية، و وفاته	45
أولاً: ثناء العلماء على ابن عدي، ومكانته العلمية: 55	45
ثانياً: مكانة ابن عدي العلمية، ولا سيما في علم الحديث والنقد والعلل:	48
ثالثاً: وفاته	49
المبحث الثاني التعريف بكتاب الكامل وقيمته العلمية	51
المطلب الأول: التحقيق في اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه	52
أولا: التحقيق في تسمية الكتاب، وسبب الاختلاف فيها:	52
ثانياً: تحقيق نسبة الكتاب لابن عدي:	54
المطلب الثاني: رواة الكتاب، وطبعاته	55
أولاً: الرواة الذين سمعوا كتاب الكامل عن ابن عدي:	55
ثانياً: طبعات كتاب الكامل:	56
المطلب الثالث: الأعمال التي قامت على خدمة كتاب الكامل	58
أولاً: اختصار كتاب الكامل:	58
ثانياً: التذييل أو الإكمال على الكامل:	59
ثالثاً: فهرسة أحاديث الكامل:	59
رابعاً: تحقيق الكتاب، ودراسته دراسة علمية:	60
المطلب الرابع: مصادر ابن عدي وشرطه في كتابه الكامل	62
أولاً: مصادر ابن عدي في كتابه الكامل:	62
ثانياً: شرط ابن عدي في كتابه الكامل:	63
المطلب الخامس: أقوال العلماء في كتاب الكامل، وقيمته العلمية، وأثره فيمن بعده	66
أولاً: أقوال العلماء في كتاب الكامل، والثناء عليه:	66
ثانياً: قيمة الكتاب العلمية:	68
ثالثاً: أثر ابن عدي وكتابه الكامل فيما جاء بعده:	73

المبحث الثالث: مفهوم النكارة عند المحدثين	77
المطلب الأول: النكارة لغةً وعلاقتها بالمعنى الاصطلاحي	78
أولاً: النكارة	78
ثانياً: العلاقة بين المعاني اللغوية والاصطلاحية لمصطلح "النكارة":	80
المطلب الثاني: مفهوم النكارة بالنسبة للراوي عند المحدثين (منكر الحديث)	82
القول الأول: منكر الحديث باعتبار كثرة المناكير:	82
القول الثاني: منكر الحديث باعتبار وجود المنكر في حديثه دون اشتراط الكثرة:	84
القول الثالث: منكر الحديث باعتبار صدور المنكر عن الثقة من جهة المروي عنه:	85
القول الرابع: منكر الحديث باعتبار الفرد أو التفرد:	85
القول الخامس: منكر الحديث باعتبار الغرابة: يطلق لفظ	86
المطلب الثالث: مفهوم النكارة بالنسبة للمروي عند المحدثين (الحديث المنكر)	87
أولاً: القول الأول: النكارة والتفرد	88
ثانياً: القول الثاني: النكارة مع التفرد والمخالفة	94
ثالثاً: القول الثالث: النكارة والشذوذ بمعنى واحد:	99
رابعاً: القول الرابع: النكارة مع الحسن: التعبير عن المنكر أنه حسن:	102
خامساً: القول الخامس: تعاريف بعض المعاصرين وهي لا تخرج عن الأقوال السابقة:	102
الفصل الأول: مفهوم النكارة عند ابن عدي، وأساليبه في التعبير عنها	104
المبحث الأول: ألفاظ ابن عدي في الحكم على الراوي بالنكارة	106
المطلب الأول: منكر الحديث	108
أولاً: الراوي "منكر الحديث" عند ابن عدي:	108
ثانياً: صياغة ما سبق في سياق واحد كتعريف بمنكر الحديث عند ابن عدي	110
ثالثاً: درجة هذا الراوي في سلم القبول والرد:	110
الصنف الأول: الراوي "منكر الحديث" فقط، مع الحكم على حديثه أو عدمه	112
النوع الأول: الراوي "منكر الحديث" فقط، ولم يحكم على رواياته:	112
النوع الثاني: الراوي "منكر الحديث" دون حكم آخر، لكنه يحكم على حديثه:	116
الصنف الثاني: الراوي "منكر الحديث" مع حكم آخر، والحكم على حديثه أو عدمه:	124
النوع الأول: الراوي "منكر الحديث" مع ذكر حكم آخر، وعدم التصريح بالحكم على الحديث	125
النوع الثاني: الراوي "منكر الحديث" مع ذكر حكم آخر، والحكم على حديثه	126

الصنف الثالث: الراوي "منكر الحديث" مع التقييد عن شيوخه، مع الحكم على حديثه أو عدمه	136
النوع الأول: منكر الحديث عن الثقات، أو منكر عن الثقات وغيرهم، أو عن الثقات والضعفاء، مع حكمه على الحديث:	137
النوع الثاني: منكر الحديث عن فلان وغيره، أو عن كل من روى عنه، مع الحكم على حديثه:	139
المطلب الثاني: الراوي "حدَّث بالمناكير" وما شابه هذه العبارة	142
أولاً: موقف ابن عدي من الراوي الذي "حدث بالمناكير" وما شاكل هذه العبارة:	144
ثانياً: صياغة موقف ابن عدي في التعريف بهذا الراوي:	144
ثالثاً: درجة الراوي الذي "يحدث بالمناكير" في سلم القبول والرّد عند ابن عدي:	145
الصنف الأول: الراوي "يحدث بالمناكير" دون التقييد بشخص معين مع ذكر حكم آخر أو عدمه:	146
النوع الأول: الراوي "يحدث بالمناكير" دون تقييد بشخص، مع ذكر حكم آخر للراوي أو حكم للمروي	146
النوع الثاني: الراوي "يحدث بالمناكير" مطلقاً دون أن يذكر قيداً أو حكماً:	154
الصنف الثاني: الراوي "يحدث بالمناكير" عن شخص أو أكثر مع ذكر حكم آخر أو عدمه	155
النوع الأول: الراوي "حدث بالمناكير" عن شيخ معين، مع ذكر حكم آخر أو عدمه:	156
النوع الثاني: الراوي "حدث بالمناكير" عن أكثر من راوٍ، مع ذكر حكم أو عدم ذكر ذلك:	166
النوع الثالث: رواة قيد روايتهم للمناكير بالتلاميذ الرواة عنهم:	183
المبحث الثاني: ألفاظ ابن عدي في الحكم على المروي بالنكارة	187
المطلب الأول: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي المشتقة من مادة "نكر"	190
النكارة في المروي في نظر ابن عدي	191
أولاً: الحديث المنكر الذي يشتق ألفاظه من مادة "نكر":	192
ثانياً: الحديث المنكر المشتق لفظه من غير مادة "نكر":	193
تعريف الحديث المنكر عند ابن عدي (من خلال هذه الألفاظ):	193
درجة الحديث المنكر عند ابن عدي من حيث القبول والرد	194
الفرع الأول: منكر المتن، متن منكر وما شاكلها مما يدل على النكارة في المتن (نكارة المتن):	196

النوع الأول: نكارة المتن مع التقييد بسند معين، أو راوٍ معين، أو بلد معين، أو وصف معين:	196
النوع الثاني: نكارة المتن مع عدم التقييد بأمر معين:	201
النوع الثالث: الحكم على المتن أنه منكر، مع الحكم على الإسناد:	207
الفرع الثاني: حديث منكر أو هذا منكر وما شاكلها من ألفاظ يطلقها على الحديث (نكارة الحديث):	209
النوع الأول: ذكر نكارة الحديث مع ذكر قيد من القيود وذكر ما يقتضِي النكارة أو عدمه:	209
النوع الثاني: ذكر نكارة الحديث دون قيد، لكنه قد يذكر ما يقتضِي النكارة وقد لا يذكرها:	225
الفرع الثالث: وصف الحديث بالنكارة الشديدة أو نفيها أو استعمال أفعل التفضيل (أنكر)	231
النوع الأول: وصف الحديث بالنكارة الشديدة (منكر جداً) أو نفيها عنه:	231
النوع الثاني: استعمال أفعل التفضيل (أنكر) للدلالة على النكارة:	238
الفرع الرابع: أُنكر عليه، أُنكرت عليه، أنكروه عليه، أَنكرتُ عليه وما شابه هذا من عبارات:	252
النوع الأول: أُنْكِرت عليه، أو أُنْكر عليه، أو أنكروه عليه أو أنكره الناس، أو أَنْكَرتُ عليه، ونحوها:	252
النوع الثاني: أنكرت عليه روايته في أمر معين أو نسخة معينة، أو في حديث بعينه أو حكاية بعينها:	259
الفرع الخامس: هذا الحديث منكر بهذا الإسناد وما شاكل هذه العبارة:	266
النوع الأول: منكر بهذا الإسناد وما شابه هذه العبارة مع الحكم على الراوي فيما يتعلق بالعدالة:	266
النوع الثاني: منكر بهذا الإسناد وما شابه هذا العبارة مع الحكم على الراوي فيما يتعلق بالضبط:	275
النوع الثالث: منكر بهذا الإسناد دون بيان الحكم على الراوي لا فيما يتعلق بالعدالة ولا بالضبط	283
الفرع السادس: التبعيض في وصف النكارة (تبعيض النكارة أو تبعيض الأحاديث المنكرة):	286
النوع الأول: تبعيض النكارة (في حديثه بعض النكرة) وما شاكل هذه العبارة:	286
النوع الثاني: تبعيض الأحاديث المنكرة (ألفاظ تدل على أن بعض أحاديث الراوي فيها نكارة)	292

النوع الثالث: التبعيض في النكارة والأحاديث معاً (بعض النكرة/ بعض الأحاديث	298
النوع الرابع: فيه من الإنكار ما فيه، أو ما يقع في حديثه من الإنكار إنما من جهة من روى عنهم:	299
الفرع السابع: أحاديثه مناكير وما شاكل هذه العبارة:	301
النوع الأول: أحاديث مناكير والراوي فيه كلام فيما يتعلق بالعدالة:	301
النوع الثاني: أحاديث مناكير والراوي فيه كلام يتعلق بالضبط:	304
النوع الثالث: أحاديث مناكير لا يصرح ابن عدي بسبب النكرة:	305
الفرع الثامن: الحكم بالنكارة على الإسناد والمتن معاً أو على أحدهما فقط:	306
النوع الأول: نكارة الإسناد والمتن معاً:	306
النوع الثاني: نكارة الإسناد أو المتن:	309
الفرع التاسع: نفي مجاوزة الحد أو المقدار في الإنكار:	312
النوع الأول: الراوي من أهل الصدق، أو يكتب حديثه:	312
النوع الثاني: الراوي إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق:	314
النوع الثالث: الراوي ضعيف في بعض الأحيان، والراوي يروي حديثا مُحْتَمِلاً:	315
المطلب الثاني: الألفاظ الدالة على النكارة عند ابن عدي من غير مادة (نكر) وقد جعلت هذا المطلب في الأصناف الآتية:	317
الفرع الأول: التعبير عن النكارة بالبطلان، أو لا أصل له، أو موضوع وما شابه هذه الألفاظ	318
النوع الأول: التعبير عن النكارة بالبطلان	319
النوع الثاني: التعبير عن النكارة بألفاظ: ليس له أصل، أو لا أصل له، أو نسخ موضوعة: مناكير، أو عجائب، أو هذه الأحاديث لم أجد أوحش منها:	325
الفرع الثاني: التعبير عن النكارة بلفظ غير محفوظ، أو معضل	331
النوع الأول: التعبير عن النكارة بلفظ غير محفوظ	331
النوع الثاني: التعبير عن النكارة بلفظ المعضَل	340
الفصل الثاني: أسباب الحكم بالنكارة عند ابن عدي في كتابه الكامل وقرائنه، وفيه ثلاثة مباحث:	349
المبحث الأول: أسباب النكارة التي ترجع إلى العدالة وفيه مطبان	351
المطلب الأول: الكذب ووضع الحديث، أو الاتهام بوضعه، أو سرقته. وفيه صنفان:	352
الصنف الأول: الكذب ووضع الحديث	353

الصنف الثاني: إطلاق النكارة على الراوي وحديثه وهو متهم بوضع الحديث	355
المطلب الثاني: سرقة الحديث، وجهالة الراوي	358
الصنف الأول: النكارة وسرقة الحديث	359
النوع الأول: وصف الراوي بالنكارة والحكم عليه بالسرقة:	359
النوع الثاني: وصف أحاديث الراوي بالنكارة، والحكم على الراوي بالسرقة	360
الصنف الثاني: جهالة الراوي	361
النوع الأول: جهالة الراوي (ليس بمعروف– مجهول) والحكم بنكارة الحديث:	361
النوع الثاني: جهالة الراوي، ونكارة الحديث، مع ذكر عامل آخر للنكارة	362
المبحث الثاني: أسباب النكارة التي ترجع إلى الضبط وفيه مطلبان:	364
المطلب الأول: أسباب النكارة المتعلقة بالسند	366
الصنف الأول: الزيادة أو النقص في السند	367
النوع الأول: وصل المرسل أو رفع الموقوف أو المقطوع، والزيادة في سند الحديث	368
النوع الثاني: عدم السماع والتدليس	373
النوع الثالث: الجمع بين راويين في سند الحديث	374
الصنف الثاني: الغلط في السند	378
النوع الأول: الاضطراب في سند الحديث، والمخالفة في الأسانيد	378
النوع الثاني: سلوك الجادة	380
النوع الثالث: التصحيف	381
الصنف الثالث: رواية الضعيف أو الرواية عن ضعيف	382
النوع الأول: أن يكون الراوي ضعيف وعامة أحاديثه عن الضعفاء أو قوم لا يعرفون	382
النوع الثاني: يروي الراوي عن ثقة فلا توجد النكارة، وإذا روى عن ضعيف وجدت، وبالعكس	382
المطلب الثاني: أسباب النكارة المتعلقة بالمتن	385
الصنف الأول: التصحيف والزيادة في المتن	386
النوع الأول: التصحيف في المتن:	386
النوع الثاني: الزيادة في المتن:	387
الصنف الثاني: الغلط في المتن	389
النوع الأول: النكارة بسبب الغلط في الرواية نتيجة الاشتباه	389
النوع لثاني: النكارة بسبب الغلط في الرواية نتيجة الوهم	392

النوع الثالث: النكارة بسبب الغلط في الرواية نتيجة الاشتباه أو التوهم، أو هما معاً	393
الصنف الثالث: حمل حديث على آخر	394
المطلب الثالث: الأسباب المشتركة للنكارة في السند والمتن	396
الصنف الأول: سوء الحفظ وعدم ضبط الحديث، وقلة المعرفة بالأسانيد والمتون	397
النوع الأول: سوء الحفظ، وعدم ضبط الحديث، وكثرة كتابة الحديث دون ضبطه	397
النوع الثاني: قلة المعرفة بالأسانيد والمتون	399
الصنف الثاني: الاختلاط وقبول التلقين	400
النوع الأول: الاختلاط	400
النوع الثاني: التلقين	401
المبحث الثالث: قرائن الحكم بالنكارة عند ابن عدي	403
المطلب الأول: التفرد أو المخالفة وجعلت هذا المطلب في صنفين:	405
الصنف الأول: التفرد	407
النوع الأول: تفرد الراوي الضعيف ضعفاً متعلقاً بالعدالة	407
النوع الثاني: تفرد الراوي الضعيف ضعفاً متعلقاً بالضبط	410
النوع الثالث: تفرد الراوي حسن الحديث ولا بأس به، وتفرد الراوي المختلف فيه	417
الصنف الثاني: المخالفة	419
النوع الأول: مخالفة الراوي غير الضعيف للثقات	419
النوع الثاني: مخالفة الراوي الضعيف للثقات أو مخالفته لسائر الناس	421
المطلب الثاني: قرائن أخرى يستأنس بها في الحكم بالنكارة	423
الصنف الأول: قرائن تتعلّق بحال الراوي أو بمن يروي عنه	425
النوع الأول: التشيُّع عند الراوي، إذا كان الحديث في فضائل أهل البيت أو مثالب من خالفهم	425
النوع الثاني: الطعن في السلف أو التحامل عليهم	426
النوع الثالث: رواية الضعيف عن ضعيف، مما يُضعف احتمال حفظ الحديث	427
النوع الرابع: عدم مشابهة حديث الراوي لأحاديث الثقات، أو أهل الصدق	427
النوع الخامس: رواية المجهول عن الثقات، دون أن يُعرف له ضبط أو متابعات معتبرة	428
النوع السادس: كثرة ما يُنكر عليه من الأحاديث غير المحفوظة، مما يدل على ضعفه	429
الصنف الثاني: قرائن تتعلّق بمضمون الحديث ومتنه	431
النوع الأول: اشتمال الحديث على ما يخالف الواقع المحسوس.	431

النوع الثاني: عدم معرفة أهل العلم في بلد معين بحديث يرويه أحدهم.	431
الصنف الثالث: قرائن تتعلّق بالسماع والاتصال	433
النوع الأول: عدم ثبوت السماع بين الراوي وشيخه بسبب صغر السن أو فوات اللقاء	433
النوع الثاني: السماع في الصغر	434
النوع الثالث: عدم وجود الحديث في كتاب الشيخ، مع كون الراوي عنه معروفًا بالرواية من كتابه	434
النوع الرابع: حداثة النسخة المخطوطة مع انتفاء العلم بها قديمًا	435
الفصل الثالث: موقف ابن عدي من النكارة وأثر الحكم بها في الراوي والمروي	437
المبحث الأول: موقف ابن عدي من حكم العلماء بالنكارة، وتعقباته	438
المطلب الأول: معارضة ابن عدي لأحكام من سبقه، وتعقباته	440
الصنف الأول: الحكم بالنكارة على شخص الراوي، وموقف ابن عدي منه	441
النوع الأول: أن يُحكم على الراوي أنه "منكر الحديث" فيرد ابن عدي هذا الحكم	442
النوع الثاني: حكم أحد النقاد بالنكارة بسبب ضعف الراوي، فيخالف ابن عدي هذا الحكم	445
النوع الثالث: الحكم بالنكارة على راوٍ مختلف فيه، وترجح عند ابن عدي عدم جرحه	446
النوع الرابع: الحكم بالنكارة على شخص، فيرد ابن عدي هذا الحكم بسبب التحامل عليه، أو عدم وجود مبرر للحكم، وثبوت ما يخالفه.	448
الصنف الثاني: الحكم بالنكارة على أحاديث الراوي وموقف ابن عدي منه	451
النوع الأول: يحكم أحد النقاد على أحاديث الراوي بالنكارة، فيخالف ابن عدي في ذلك ويقرر قبول الراوي.	451
النوع الثاني: أن يقرر أحد النقاد أن فلان تعرف منه وتنكر، وما شابه هذا اللفظ، فيعارض ابن عدي هذا الحكم.	454
المطلب الثاني: الموافقة لأحكام من سبقه	456
الصنف الأول: الموافقة التامة لفظاً أو ضمناً لحكم من سبقه	457
النوع الأول: الموافقة التامة اللفظية	458
النوع الثاني: الموافقة التامة ضمناً	463
الصنف الثاني: الموافقة الناقصة (الجزئية)	464
النوع الأول: الراوي "منكر الحديث" عند أحد النقاد، وموافقة ابن عدي الجزئية	464
النوع الثاني: الراوي "حديثه مناكير" في رأي أحد النقاد، وموافقة ابن عدي الجزئية	468
النوع الثالث: أن تكون النكارة في رواية حديث معين، وموقف ابن عدي منه	469

الصنف الثالث: الموافقة الضمنية (عدم النص على النكارة صراحة، مع الإشارة لمقتضاها)	470
النوع الأول: الأوصاف المتعلقة بالراوي	471
النوع الثاني: الأوصاف المتعلقة بالمروي	473
المطلب الثالث: السكوت (عدم التصريح بمخالفة أو موافقة)	479
النوع الأول: ما يعد سكوته فيه بسبب الاكتفاء بما ساقه من أحكام النقاد بالنكارة	481
النوع الثاني: سكوت مع التصريح بعدم معرفة الراوي	482
النوع الثالث: سكوت مع التصريح بعدم كفاية الأحاديث للحكم (قلة الحديث)	483
النوع الرابع: سكوت مع التصريح بعدم توفر مادة كافية للحكم في لحظة التأليف	483
المبحث الثاني: النكارة المؤثرة وغير المؤثرة في الراوي أو المروي	485
المطلب الأول: النكارة المؤثرة في الراوي وفي المروي	487
الصنف الأول: أثر الحكم بالنكارة في الراوي	488
النوع الأول: النكارة والوصف بالضعف	489
النوع الثاني: النكارة والوصف بالضعف الشديد (بيِّن الضعف – ضعيف جداً)	490
النوع الثالث: النكارة وعدم الاحتجاج بحديث الراوي، أو ترك الرواية عنه، أو سقوطه	492
النوع الرابع: منكر الحديث	493
الصنف الثاني: أثر الحكم بالنكارة في المرويّ	495
النوع الأول: وصف حديث الراوي بالنكارة، ترك حديثه:	495
النوع الثاني: وصف الحديث أنه ليس بمحفوظ وغير محفوظ، أو باطلة أولا أصل لها:	497
النوع الثالث: النكارة ووصف الحديث أنه منكر موضوع:	498
المطلب الثاني: النكارة غير المؤثرة في الراوي ولا في المروي	500
الصنف الأول: النكارة غير المؤثرة في الراوي	502
النوع الأول: الرجل الصالح في حديثه مناكير، تؤثر في المروي، ولا تؤثر في الراوي، يكتب حديثه	502
النوع الثاني: النكارة بسبب تفرد الراوي، يكتب حديثه، أو لا بأس به.	503
النوع الثالث: في حديثه بعض النكرة، لا بأس به، أو يكتب حديثه، أو في بعض ما يرويه منكر، لا يتابع عليه، ضعيف يكتب حديثه	504
النوع الرابع: النكارة ليست من المُترجَم له، بل من شيوخه أو تلامذته من الضعفاء والمجهولين	506

النوع الخامس: النكارة عن شيخ معين، أو شيوخ معينين، أو النكارة في أحاديث معينة	509
النوع السادس: النكارة التي يصفها ابن عدي بأنها ليست منكرة جداً، أو لم تجاوز الحد في الإنكار	513
الصنف الثاني: النكارة غير المؤثرة في المروي	516
النوع الأول: رواة وُجدت في مروياتهم أحاديث منكرة، لكن باقي مروياتهم مستقيمة، ويُكتب حديثهم	516
النوع الثاني: الراوي رُوي عنه مناكير، لكن الحمل في النكارة على الراوي عنه لا عليه هو	518
النوع الثالث: النكارة في مروياته عن شيوخ معينين بالنكارة، بينما رواياته عن غيرهم صالحة	518
النوع الرابع: رواة في حديثهم بعض الإنكار، ومع ضعفهم يُكتب حديثهم	520
الخاتمة	522
أولاً: النتائج:	522
ثانياً: التوصيات:	526
ثالثاً: مقترحات بحثية:	527
الفهارس الفنية	528
فهرس الآيات	529
فهرس الحديث والأثر	530
فهرس الأعلام	561
فهرس المصادر	554
فهرس المحتويات	584

Abstract

This thesis presents a comprehensive study of the concept of "Nakārah" (rejection or criticism) according to Imam Ibn ʿAdī in his book Al-Kāmil. It offers a meticulous investigation of the term both linguistically and technically, examining Ibn ʿAdī's expressions in judging narrators and narrations as "Nakīrah," alongside an analysis of the underlying reasons and motives behind such judgments. The study further explores Ibn ʿAdī's stance towards the rulings of preceding scholars and his critiques of their assessments, as well as the impact of these judgments on both the narrator and the narrated report.

The research employs a descriptive-analytical methodology, involving the critical examination of the primary text and comparative analysis with earlier and contemporary scholars' viewpoints, relying on original sources in the fields of hadith and hadith criticism.

The thesis is divided into four main chapters:

The preliminary chapter introduces Ibn ʿAdī's biography, his works, the Al Kāmil manuscript, its editions, and its scientific significance.

The first chapter addresses the concept of Nakārah according to IbnʿAdī and his modes of expression, detailing the categories of Nakārah in terminology and indicators.

The second chapter elucidates the causes of Nakārah judgments as classified by Ibn ʿAdī, divided into reasons related to reliability ('ʿAdālah') and accuracy ('Ḍabṭ'), including the circumstantial evidence used.

The third chapter examines Ibn ʿAdī's position regarding other scholars' judgments of Nakārah, his disagreements or agreements, and the implications of these judgments on his classification of narrators and narrations.

The study reveals that Ibn ʿAdī applies a precise methodology to distinguish between degrees of Nakārah and their effects, integrating linguistic and jurisprudential criticism, while ercising caution against unjust or biased judgments made by previous critics.

The research highlights the value of Al-Kāmil as a fundamental resource in hadith criticism and authentication, and underscores Ibn ʿAdī's significant role in the development of hadith sciences and its terminology.

In conclusion, the thesis provides multiple findings regarding Ibn ʿAdī's criteria for Nakārah judgments and their influence on hadith criticism, alongside recommendations to adopt his method in future hadith studies with an emphasis on rigor and objectivity.

Keywords: (Denouncement / Discrediting) (Rejected Hadith / Munkar Hadith) (Narrator of Rejected Hadith / Munkar Narrator) (Rejected Narrations / Munkar Reports) (Impact of Denouncement / Effect of Discrediting) (Effective Denouncement / Substantive Discrediting) (Ineffective Denouncement / Non-substantive Discrediting)

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education and scientific research
Damascus University
Faculty of Sharia
Department of hadith Science

Al-Nakārah According to Ibn ʿAdī in His Book Al-Kāmil fī Ḍuʿafāʾ al-Rijāl and the Impact of Its Ruling on the Narrator and the Narrated: A Foundational and Applied Study

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master's in Hadith and Its Sciences

By

Mouawia Abdul-Hadi Udado

Supervisor

Dr. Adnan Ali Al-khedr

AD 2025-AH 1446